تقرير ارتيـادي (استراتيجي)
محكم يصدر سنويا عن مجلة البيان



الأمّة

واقع الإصلاح ومآلات التغيير

الإصدار التاسع ١٤٣٢ هـ

تقرير ارتيادي (استراتيجي) محكم يصدر عن مجلة البيان

الأمة

واقع الإصلاح ومآلات التغيير

التقرير التاسع
١٤٣٣هـ

أُعد هذا التقرير بالتعاون بين مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة

ردمد: (ISSN:1658 - 127X)

مجلة البيان : الرياض ١١٤٩٦ - ص . ب : ٢٦٩٧٠

هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - ٠٠٩٦٦١ - فاكس : ٤٥٣٢١٢١ - ٠٠٩٦٦١

www.albayan.co.uk

مكتب بريطانيا : لندن : هاتف وفاكس : ٤٧١٨٢٧٢ - ٠٤٤٢٠٧

مكتب قطر : الدوحة : هاتف : ٤٤٤١٠٤٤ - ٠٠٩٧٤ فاكس : ٤٣٣٢٧١٦٧ - ٠٠٩٧٤

مكتب السودان : الخرطوم : هاتف وفاكس : ٢٢٧٨٥٦ - ٠٠٢٤٩١٨٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير

المقدمة

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستهديه، ونصلي ونسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أما بعد:

«ما من قوة على الأرض يمكنها إيقاف فكرة حان وقتها».

نعم فقد حانت لحظة التغيير في أرض العرب، وانتقلت رياح الثورة من شعب لآخر في وقت ظن البعض أن الاستكانة والخضوع والرضا بالذل والدونية هي جزء أصيل في المكون الجمعي وثقافة هذه الشعوب؛ لتبدأ الأمة، وقلبها العربي، معركة جديدة تتعلق بمناهج التغيير والإصلاح.

وبدأت الشرارة من تونس في ديسمبر من العام الماضي؛ عندما انفجر بركان الغضب إثر إقدام أحد الشباب على إحراق نفسه من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وسرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر، ومن ثم إلى اليمن وليبيا وسوريا، ولازالت تطوف في كثير من المناحي والبلدان.

لقد كانت أولى خصائص هذه الثورات أنها جاءت بقدر الله من غير ترتيب مسبق بحجمها وتأثيرها؛ حيث فاجأت الجميع حتى من سعوا إلى تنظيمها.

وثاني خصائص هذه الثورات أن الدين كان عاملاً مؤثرًا فيها، وفي استمرارها، فصلاة الجمعة على سبيل المثال كانت الموعد والمنطلق، ومشاهد المصلين في الميادين كانت أيضًا أكثر تعبيرًا عن الروح الإسلامية لهذه الثورات.

ورغم أن هذه الثورات قد شارك فيها الجميع من مختلف الاتجاهات والحركات، ولكن عمادها الرئيس وغالبيتها الساحقة كانت من جموع شباب لم تلوثهم أيديولوجيات غربية، بل كان الإسلام هو المكون الأساس لحركتهم؛ بغض النظر عن انتماءاتهم الفكرية والحركية .

ولكن هذه الثورات تعيش مرحلة صعبة بين ثورات نجحت في الإطاحة برؤوس أنظمة، وأخرى لا تزال لم تصل بعد إلى تلك المرحلة، وحتى التي نجحت نجاحًا مبدئيًا فإنها تعيش مرحلة مخاض صعبة؛ حيث النتائج لم تتبلور بعد في مجتمعات تعاني كثرة الانشقاقات والتحزبات، وتربص قوى داخلية وخارجية لا تريد لهذه الثورات تمددها أو وصولها إلى قطف الثمرات.

فالدول الكبرى تنظر إلى هذه الثورات نظرة تشاؤمية، حيث تقول صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) الأمريكية: إن الانتفاضات والثورات العربية التي اجتاحت العالم العربي على مدى السنة الماضية قد حققت ربيعًا عربيًا قد يكون قد حقق بالفعل الإصلاح الحقيقي في العالم العربي، ولكنها قد ضمنت شتاءً

أمريكيًا أقل ترحيبًا لأمريكا في العالم العربي، والمستقبل الجديد.

ولعل صعود الإسلاميين (فوز حزب العدالة والتنمية في المغرب وحزب النهضة في تونس) ووصولهم الجزئي إلى السلطة هو أكثر ما يقلق الغرب من هذه الثورات، ولذلك يؤكد الكاتب الأمريكي دويل مكمانوس على أن الإسلاميين في المنطقة العربية أصبحوا أمرًا واقعًا ينبغي على الغرب عمومًا وأمريكا على وجه الخصوص إيجاد طريقة للتعامل معه.

إن نجاح الثورة العربية الحالية هو بمثابة عودة الروح إلى قلب الأمة الإسلامية لتبدأ في استعادة عافيتها ومكانتها مرة أخرى.

وقد حاولنا في هذا الإصدار من التقرير، عبر مستويات حددناها سابقًا في الإصدار الأول من الوصف والتحليل والتوقع، تجلية طبيعة هذه الثورات وأسبابها وعوامل نجاحها، وتأثيرها على الحركات الإسلامية والعالم الإسلامي، وموقف القوى الإقليمية والدولية منها.

ومن أجل ذلك قسمنا التقرير التاسع إلى ستة أبواب جاءت على النحو التالي:

الباب الأول: وهو الذي يتعلق (بالنظرية والفكر): بدأناه بدراسة (مشاريع الإصلاح.. رؤية تقويمية) تلك الدراسة التي تتعلق بمفهوم الإصلاح وأشهر مشاريع الإصلاح في المنطقة العربية قديمًا وحديثًا، ثم دراسة (الثورات العربية وأحزاب العدالة الإسلامية) جاءت لتبحث عن مفهوم وقيمة العدالة عند الأحزاب الإسلامية، وتؤصل الدراسة الثالثة (قواعد الممارسة السياسية: التأصيل والواقع) للممارسة السياسية في ضوء الثوابت الشرعية.

أما الباب الثاني: من أبواب التقرير فقد خصصناه لملف التقرير، وجاء بعنوان (واقع ومستقبل الثورات العربية) وأولى دراسته تتناول (الثورات العربية الأسباب والواقع والمآلات)، بينما الدراسة الثانية ترصد (ظاهرة الطائفية والزخم الثوري في البحرين والعراق)، أما الدراسة الثالثة بعنوان (الدول الثورية..سيناريوهات الوحدة والتكامل)، فتبحث في إمكانية الوحدة والتكامل بين الدول الثورية وتأتي الدراسة الرابعة لتلقي الضوء على البعد القبلي في الثورات العربية (القبلية والثورات العربية.. نموذجا اليمن وليبيا).

أما الباب الثالث الخاص بقضايا العالم الإسلامي، فقد اشتمل على ست دراسات من أبرز الدراسات المتعلقة بقضايا الإصلاح والتغيير في العالم الإسلامي، فجاءت أولى الدراسات (مرتكزات النظام السوري وأثرها في بناء الثورة)، ثم تسلط الدراسة الثانية الضوء على (الثورة الليبية وآليات إسقاط الحكم الفردي)، ومن ليبيا إلى الجزائر تأتي دراسة (معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات)، ثم الدراسة الرابعة (نتائج الثورة اليمنية.. تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟)، وتسلط الدراسة الخامسة الضوء على (الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير)، ونختم قضايا العالم الإسلامي بدراسة (تركيا .. مهمة ثقافية صعبة، ولكن).

أما الباب الرابع: فقد تناول مختلف الأبعاد الدولية والإقليمية، وموقفها من قضايا التغيير في العالم العربي والإسلام، فجاءت دراسات ذلك الباب لتبحث (الموقف الروسي من الثورات العربية.. رؤية تحليلية)، ثم الدور التركي (صعود تركيا .. والربيع العربي)، يليه الدور الأمريكي (السياسة الخارجية الأمريكية والثورات

العربية)، حتى الموقف الصهيوني وتأثره بقضايا الإصلاح تم رصده من خلال دراسة (إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية.. سيناريوهات التحدي والاستجابة)، ثم دراسة (المشروع الإيراني في المنطقة .. واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية)، ثم تأتي الدراسة الأخير لتبحث الموقف الأوروبي من الثورات تحت عنوان (الثورات العربية والمواقف الأوروبية.. قراءة تحليلية).

وفي الباب الخامس وهو المخصص لقضايا العمل الإسلامي فقد تضمن ثلاث دراسات رصدت الأولى (النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي)، وتبحث الدراسة الثانية في فقه الحضور الإعلامي للإسلاميين (الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي، وكيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟)، وتأتي الدراسة الثالثة لتسلط الضوء على التيار السلفي وحضوره السياسي (المشهد السياسي السلفي.. دراسة حالة مصر).

وفي الباب السادس وهو آخر أبواب التقرير والمتعلق بالقضايا الاقتصادية، فقد عالجت الدراسة المشكلات الاقتصادية وكيفية معالجتها من وجهة نظر إسلامية خاصة في تلك المرحلة الفارقة التي تعيشها الأمة وهي مرحلة التغيير والإصلاح في دراسة تحمل عنوان (إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة).

والله نسأل التوفيق والسداد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير

الفهرس

الباب الأول

النظرية والفكر

- مشاريع الإصلاح.. رؤية تقويمية

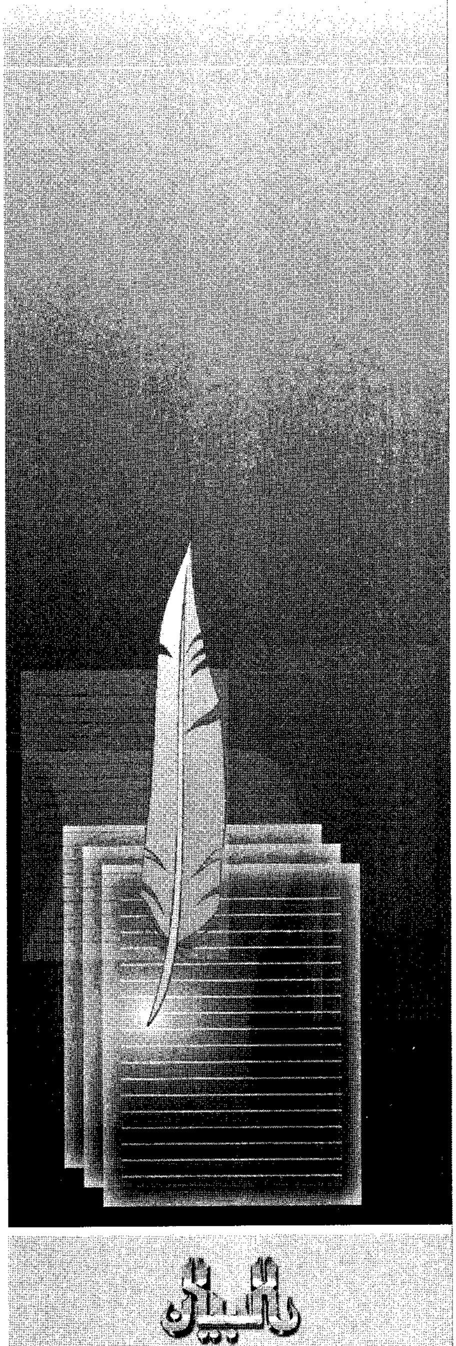
د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي

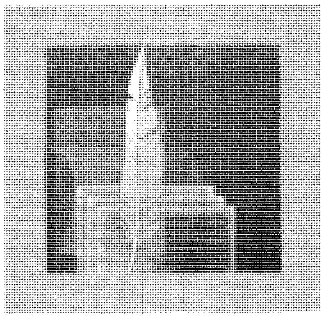
- الثورات العربية وأحزاب العدالة الإسلامية

د. أحمد محمود

- قواعد الممارسة السياسية: التأصيل والواقع

د. خالد سعيد





مشاريع الإصلاح.. رؤية تقويمية

د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي

مدير مركز التأصيل للدراسات والبحوث - السعودية

ملخص الدراسة

الإصلاح مفردة قرآنية ذات دلالة عظيمة، وقد جاءت في القرآن والسنة بصيغ متعددة، والإصلاح مهمة ووظيفة الأنبياء عليهم السلام، وعندما تغيب المرجعية الربانية عن الإصلاح يصبح شعارًا أجوف لا قيمة له، فلا يسمى العمل إصلاحًا إلا بمرجعية الشريعة القائمة على السنة والاتباع؛ لأن البدع والأهواء ليست إسلامًا حتى لو صدرت من المسلمين.

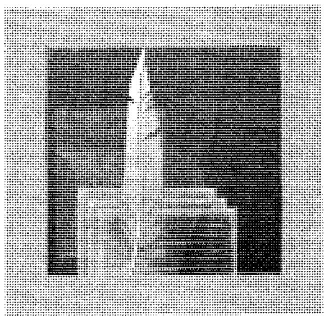
وقد اشتهر هذا المصطلح كثيرًا قبيل سقوط الدولة العثمانية وبعدها؛ لوضوح أثر الانهيار في البلاد الإسلامية، فقامت مشاريع فكرية، وسياسية تدعو إلى الإصلاح، وتنتسب إليه، ثم استمرت المطالبة بالإصلاح، وتعددت مشاربها، واتجاهاتها، واختلفت رؤاها وأفكارها ومناهجها وأولوياتها إلى اليوم.

وفي هذه الورقة نظرات عاجلة لمشاريع الإصلاح، ومحاولة لتقديم «خلاصات واستنتاجات» من تجارب المحاولات الإصلاحية في التاريخ الحديث، وسوف تكون هذه الورقة البحثية محددة بالمشاريع الإصلاحية التي قام بها الإسلاميون، ولن أتحدث عن المشاريع الحداثية العلمانية؛ لأنها لا تعنينا في هذا التقرير بحسب ظني، وحتى يكون الكلام مركزًا فإني اعتنيت بالجانب المنهجي والمرجعيات الفكرية أكثر من الحديث عن الحركات الإصلاحية؛ لكثرتها وتشعبها ووجود الدراسات الكثيرة حولها، وربما أُشير في الهوامش لبعض هذه الدراسات.

كما أن الحديث سيكون عن الإسلاميين المنتسبين إلى أهل السنة، ولن تكون الورقة معنية بالتيارات الشيعية، أو الصوفية، ونحوها.

والمقصود بالمشاريع ليس الأنشطة والأوعية التي تستعمل في الإصلاح، بل هي الأطر المنهجية التي تجمع بين الناس، وتجعل توجههم واحدًا، فالمشروع بهذا الاعتبار يساوي الاتجاه، والمنطلقات المحددة، وهو يستعمل بهذا المعنى كثيرًا في المجال الفكري.

تعددت رؤى المشاريع الإصلاحية في وصف الداء، وتوصيف الدواء لحال الأمة الإسلامية المعاصرة مع اتفاقها على ضرورة الإصلاح والتغيير بسبب الحالة المتردية التي أصابتها، وهذا التعدد يعود إلى الاختلاف المنهجي بين هذه المشاريع في الأولويات، والقضايا التي تحتاج إلى إصلاح وتغيير، والاختلاف في المنبع المؤسس الذي أنتج هذه الرؤى، وهو المصادر والمرجعية الفكرية لهذا المشروع أو ذاك.



مشاريع الإصلاح.. رؤية تقويمية

د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي
مدير مركز التأصيل للدراسات والبحوث - السعودية

مقدمة:

الإصـــلاح مفردة قرآنية ذات دلالة عظيمة، وقد جاءت في القرآن والســنة بصيـــغ متعددة، والإصلاح مهمة ووظيفة الأنبياء عليهم السلام كما قال تعالى عن شعيب عليه السلام: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾هود: ٨٨، وقد حاول المفســـدون اختطاف هذا الشعار العظيم، ومنهم فرعون؛ حيث اتهم المصلحين بإظهار الفســـاد إشـــارة إلى تبنيه للإصلاح فقال: ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۖ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴿٢٦﴾﴾غافــر: ٢٦، وادعاه المنافقون كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾البقرة:١١، ١٢، والمعيار الذي يميز بين صاحب الحق، أو مدعي الإصلاح بالباطل هو صاحب الأمر والتشـــريع، وهو الله جل جلاله، فهو وحده من يحدد المصلح والمفسد، كما قال جل شأنه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾البقرة:٢٢٠، ويقول سبحانه: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾الأعراف:٥٦.

وعندما تغيب المرجعية الربانية عن الإصلاح يصبح شـــعارًا أجوف لا قيمة له، فلا يســـمى العمل إصلاحًا إلا بمرجعية الشـــريعة القائمة على السنة والاتباع؛ لأن البدع والأهواء ليست إسلامًا حتى لو صدرت من المسلمين، ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وســـلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» رواه البخاري ومسلم، ولا يسمى ما ردته الشريعة إصلاحًا بأي وجه من الوجوه.

وقد اشتهر هذا المصطلح كثيرًا قبيل سقوط الدولة العثمانية وبعدها؛ لوضوح أثر الانهيار في البلاد الإسلامية، فقامت مشـــاريع فكرية، وسياسية تدعو إلى الإصلاح، وتنتســـب إليه، ثم استمرت المطالبة بالإصلاح، وتعددت مشاربها، واتجاهاتها، واختلفت رؤاها وأفكارها ومناهجها وأولوياتها إلى اليوم.

وفي هذه الورقة نظرات عاجلة لمشـــاريع الإصـــلاح، ومحاولة لتقديم «خلاصات واســـتنتاجات» من تجارب المحاولات الإصلاحية في التاريخ الحديث.

ولا يخفى على القارئ الكريم أنه يســـتحيل الحديث التفصيلي عن مشاريع الإصلاح كلها، فقد كُتب عن بعض هذه المشـــاريع كتبٌ كثيرة، فكيف يمكن الإحاطة بكل تلك المشـــاريع وتقويمها في ورقة مختصرة، ووقت وجيز، وتقرير متخم بالموضوعات المهمة. ولهذا ســـأكتفي ببعض الإشارات، وأحاول التركيز على القضايا المنهجية، ثم أختم ببعض الخلاصات والتوصيات.

محددات الورقة:

سوف تكون هذه الورقة البحثية محددة بالمشاريع الإصلاحية التي قام بها الإسلاميون، ولن أتحدث عن المشاريع الحداثية العلمانية؛ لأنها لا تعنينا في هذا التقرير بحسب ظني، وحتى يكون الكلام مركزًا فإني اعتنيت بالجانب المنهجي والمرجعيات الفكرية أكثر من الحديث عن الحركات الإصلاحية؛ لكثرتها وتشعبها ووجود الدراسات الكثيرة حولها، وربما أُشير في الهوامش لبعض هذه الدراسات.

كما أن الحديث سيكون عن الإسلاميين المنتسبين إلى أهل السنة، ولن تكون الورقة معنية بالتيارات الشيعية، أو الصوفية، ونحوها.

والمقصود بالمشاريع ليس الأنشطة والأوعية التي تستعمل في الإصلاح، بل هي الأطر المنهجية التي تجمع بين الناس، وتجعل توجههم واحدًا، فالمشروع بهذا الاعتبار يساوي الاتجاه، والمنطلقات المحددة، وهو يستعمل بهذا المعنى كثيرًا في المجال الفكري.

المدخل المنهجي للورقة:

لا شك أن الإصلاح أمر محمود مصطلحًا ومعنى، وليس من الحكمة والكياسة أن يظهر العلماء وطلبة العلم ضد الإصلاح، مهما حاول المنحرفون التزين به، فقد تسمت بعض الحركات والتيارات والمدارس الفكرية بهذا الاسم مع انحرافهم العقدي، وحاولت تمرير المخالفات الشرعية من خلاله، وفي مثل هذه الأحوال، فإن من الذكاء والفطنة في إدارة المعركة الفكرية أن لا يتم الهجوم على الأسماء المحمودة كالإصلاح، ولكن يجب الفصل بين الاسم الجميل، والاستعمال الخاطئ، والأفكار المنحرفة، وفي هذه الورقة سوف نسمي بعض هذه التيارات باسم «التيار الإصلاحي»، و «المدرسة الإصلاحية»، و «الإصلاحيون» من الناحية الإجرائية؛ لأنهم ليسوا مصلحين على الحقيقة، ولأنهم عُرفوا في الواقع بهذا الاسم، وإن كانوا من أبعد الناس عنه في الحقيقة، وهذا المعنى يتكرر في مثل مصطلح العقل، والحرية، والعدالة، والتجديد، والتيسير وغيرها من المعاني المحمودة قبل إلباسها وشاحًا لا يعبّر عن حقيقتها، فلا ينبغي أن تكون الصورة الانطباعية عن السلفيين أنهم ضد العقل والإصلاح، والحرية والعدالة، والتجديد والتيسير، ونحوها، وخاصة أنه تم تشويه السلفيين في العالم بأساليب قذرة، وهذا أحد هذه الأساليب، وربما كانت هناك بعض الأخطاء في خطابانا العلمي والفكري لم تراعِ اللغة المدروسة، فساهمت في تكريس هذه الصورة الانطباعية الظالمة.

> **لا ينبغي أن تكون الصورة الانطباعية عن السلفيين أنهم ضد العقل والإصلاح، والحرية والعدالة، والتجديد والتيسير، ونحوها، وخاصة أنه تم تشويه السلفيين في العالم بأساليب قذرة، وربما كانت هناك بعض الأخطاء في خطابانا العلمي والفكري لم تراعِ اللغة المدروسة، فساهمت في تكريس هذه الصورة الانطباعية الظالمة**

ولهذا فإن ملف الإصلاح من الملفات المهمة لدى التيار السلفي، وهو أحد التحديات الكبرى أمامه، واستحقاق مفروض في الساحة، ولهذا لا يصلح أن يكون مدخلاً للنقد، وأفضل الطرق في مواجهة التيارات المنحرفة المتسترة بالإصلاح هو الانتقال إلى المرجعيات الفكرية والعقدية والمنهجية التي يتم من خلالها طرح العقائد، والأفكار والمناهج، وتسمى إصلاحًا، فالمرجعية الفكرية هي التي تقف خلف المناهج والأفكار وتنتجها، وإذا تم فحصها ونقدها، فإن المناهج الباطلة تسقط بسقوط مرجعيتها، ويتم ذلك مع نزع المسميات الجميلة عنها، كما فعل السلف الصالح في تسمية تأويل أهل البدع تحريفًا، مع أنهم يستعملون لفظ المؤولة بطريقة إجرائية ليتبين الفئة المعنية بالنقد.

ولهذا رأيت أن أدخل في كلامي حول مشاريع الإصلاح من هذا المدخل، وقد تحصل لي أن هناك مرجعيتين فكريتين ينتج من خلالهما المناهج والأفكار، وقد أثرت في كافة التيارات والحركات والمدارس الإصلاحية، وقد كان تأثيرها بدرجات متفاوتة،

ومقادير مختلفة، وهي المرجعية السلفية، والمرجعية التوفيقية التنويرية.

وسوف يكون الحديث في هذا الموضوع من خلال جانبين مهمين، وهما:

الأول: أولويات المشاريع الإصلاحية، وهي البوابة والمدخل المنهجي الذي من خلاله ينطلق في رؤيته في الإصلاح. والثاني: المقارنة بين مرجعيتين للإصلاح المرجعية السلفية، والمرجعية التنويرية.

أولاً: أولويات المشاريع الإصلاحية:

تعددت رؤى المشاريع الإصلاحية في وصف الداء، وتوصيف الدواء لحال الأمة الإسلامية المعاصرة مع اتفاقها على ضرورة الإصلاح والتغيير بسبب الحالة المتردية التي أصابتها، وهذا التعدد يعود إلى الاختلاف المنهجي بين هذه المشاريع في الأولويات، والقضايا التي تحتاج إلى إصلاح وتغيير، والاختلاف في المنبع المؤسس الذي أنتج هذه الرؤى، وهو المصادر والمرجعية الفكرية لهذا المشروع أو ذاك.

وفقه الأولويات له جانبان مهمان:

أحدهما: الأولويات المطلقة، وهي القضايا الأولية من حيث قيمتها ومكانتها في سلم الإصلاح في حياة الأمة في كل زمان ومكان، وتحديد هذا النوع يعد مسألة من المسائل الشرعية؛ لأن مراتب الأحكام من المسائل الشرعية التي يجب الرجوع فيها إلى النصوص، فمثلاً التوحيد أولى من الصلاة، والواجب أولى من المستحب، فكافة المسائل الشرعية يمكن معرفة سُلم الأولويات فيها سواء في مجال الأمر أو النهي.

والثاني: الأولويات المقيدة، وهي القضايا التي تختلف أوليتها بحسب البلاد والأفراد، والاعتبارات والأحوال الزمانية، والمكانية والمرحلية، وهذه لها قواعد تضبط إطارها العام، وهي محل اجتهاد في تحقيق مناطاتها التفصيلية.

وبعض هذه الأولويات اجتهادي إذا كان من النوع الثاني، والتزم قواعد السياسة الشرعية، وبعضها ليس مجالاً للاجتهاد، وذلك إذا تضمن مخالفة شرعية، كمن يقدم الحرية على التوحيد، ويحتج بأن الأمة تعيش تحت الاستبداد، ولو تحررت لاستطاعت النهوض، وحقّقت دينها دون ضغوط ولا مصادرات؛ لأن النصوص صريحة في التقديم المطلق للتوحيد.

الإصلاح الديني:

أبرز المشاريع الإصلاحية التي جعلت الأولية للإصلاح الديني كمدخل منهجي لكافة فروع الإصلاح الأخرى هي:

١- دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، وقد اتخذت من التوحيد والسنة منطلقًا، وناقشت قضايا الشرك في العبادة، وتصحيح العقائد من البدع والمحدثات، وجعلت ذلك مدخلاً للإصلاح السياسي والحضاري العام، وقد تكونت دولة كجزء من المشروع، وتم توظيفها لخدمة الإصلاح العقدي، ونشر الدعوة إلى التوحيد والسنة.

ويعتمد هذا المشروع في تأسيسه العلمي على النصوص الشرعية، ومنهج السلف في الاستدلال والتلقي، وطريقة أهل السنة والجماعة في الاعتقاد، والتزكية، والأخلاق، وغير ذلك من المنهجيات السنية.

أما في مجال الإصلاح السياسي فقد تعامل الشيخ بواقعية كبيرة، وبُعد نظر للواقع الذي يعمل فيه، ولهذا ركز على الغايات والأهداف العليا، وهي إقامة الدين، ونشر العقيدة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعدل، والتحاكم إلى الشريعة، ولم يقف عند الوسائل الإجرائية في اختيار الحاكم، وربما كان اهتمامه الأكبر منصبًا على ترسيخ التوحيد، والتحاكم إلى الشريعة، والقيم العليا للحكم، والتعامل بفقه السلف في الإمامة، والأحكام السلطانية.

وعدم وجود الأسئلة الموضوعية لقضية الاستبداد

هو التفسير المناسب لعدم اهتمام الشيخ بقضايا العمل السياسي الإجرائي، فالغايات الكبرى للحكم أولى شرعيًا وواقعيًا من الكلام في طريقة انتخاب الحاكم، وتداول السلطة، وغيرها من المفاهيم التي طرحتها الديمقراطية المعاصرة.

٢- المدرسة الإصلاحية للشيخ محمد عبده، والهدف الأساسي في مشروع محمد عبده هو نهضة الأمة المنكسرة أمام تطور الغرب المادي، ومدخل هذه النهضة يتم من خلال الإصلاح الديني؛ لأن التخلف الحاصل في الأمة جاء بسبب ترسب مفاهيم دينية خاطئة، ولا يتم الخروج منه إلا بحركة إصلاح ديني تشبه حركة الإصلاح الديني البروتستانتية التي قام بها مارتن لوثر، وكانت هي المخرج لأوروبا الحديثة من خرافات الكنيسة، وهي البوابة لزوال التخلف عنها[1] وهو بهذا الاعتبار يدخل في الإصلاح الديني، ولكن نهاية مشروعه يُعنَى بالجانب المدني، فهو يتذرع بالإصلاح الديني للوصول لغاية الإصلاح المطلوب لديه، وهو المدنية الحضارية.

وهذا ما يفسر موقف محمد عبده المتشدد ضد الصوفية، والتقليد المذهبي، وأسلوب تدريس علم الكلام، ونحوها من القضايا. وقد انطلق محمد عبده في إصلاحه الديني من إعلاء المنهج العقلي[2]، والمنهج التوفيقي بين الإسلام والحضارة الغربية. [3]

وقد جعل الشيخ محمد عبده الإصلاح الديني المدخل للإصلاح السياسي والمدني، ويستشهد بالتجربة الأوروبية، ويرى أن الأمة بما تعانيه من أمراض وجهل، وتخلف ليست مؤهلة للعمل السياسي، فالإصلاح الديني هو المقدمة للعمل السياسي، ولهذا يرى أن المستبد العادل أفضل للأمة من الديمقراطية.

الإصلاح الفكري:

جاء الاهتمام والعناية بالمجال الفكري مع الاشتباك الثقافي مع الغرب، وبروز مسائل جديدة في المجتمع الإسلامي مثل: سؤال الهوية، والعلاقة بين القديم والجديد، والتراث والحداثة، والأصالة والمعاصرة، والتجديد والإصلاح، والتقدم والتخلف، والثقافات الوافدة، والتنمية، والصراع الدولي وغيرها، وهذه الإشكالات والأسئلة المعاصرة يوجد في المنهجية السلفية إجابات عليها، ولكن إهمال هذه القضايا في الخطاب السلفي المعاصر، وإهمال تقديم الإجابات الناضجة المنطلقة من النصوص الشرعية أحدث فراغًا كبيرًا جعل التيارات الأخرى تدخل فيه بمنهجياتها المنحرفة.

وتمثل تجربة مشروع «المعهد العالمي للفكر الإسلامي» أوضح النماذج لأولية الإصلاح الفكري على غيره من المجالات، واعتبارها المنطلق المبدئي في علاج مشكلات الأمة ونهضتها، وخروجها من التيه، يقول طه العلواني: «إن الأزمة التي نعانيها أزمة فكرية بالأساس، تندرج تحتها سائر الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها»[4]، وترى التجربة الفكرية للمعهد أن أزمة الأمة لم تبدأ من الافتراق، وظهور البدع والعقائد المنحرفة عن السنة والجماعة، وإنما كانت بالانفصام بين السلطة السياسية والعلماء والمفكرين الذين اضطروا للانعزال عن الحياة والتأثير، وهذا ما أوصل الأمة للتخلف الفكري، وتقدم غيرها من الأمم عليها، فقد تعطل العقل المسلم عن وظيفة الإنتاج والإبداع ومواجهة التحديات[5].

(١) حضور حركة الإصلاح الديني لمارتن لوثر في فكر المدرسة الإصلاحية، وتأثرها به واضح بصورة كبيرة، انظر: المجموعة الكاملة لمحمد عبده ١/ ١٥٩، والفكر العربي في عصر النهضة - ألبرت حوراني - ص ١٣١، وانظر مقالة رشيد رضا «مارتن لوثر وابن تيمية» المنار مجلد ١٥، جزء ٧، ص: ٥٤٢.

(٢) انظر تطبيقات عقلانية محمد عبده في التفسير كحقل نموذجي لذلك، كتاب: منهج المدرسة العقلية في التفسير للدكتور فهد الرومي.

(٣) يراجع نماذج لهذا المنهج في كتاب ألبرت حوراني السابق، وكتاب الإسلام والحضارة الغربية للدكتور محمد محمد حسين.

(٤) إسلامية المعرفة: المبادئ العامة- الخطة- الإنجازات، ص ٣١، وهذا الكتاب خلاصة لتجربة المعهد الفكرية.

(٥) المصدر السابق ص ٣٩ وما بعدها.

ويــرى أصحاب هذا المشــروع أن للعــلاج الفكري زاويتين: الأولى إصلاح الفكر الإســلامي مما أصابه من نضوب الإبداع والتطــور. والثاني: تقديم المعرفة الإسلامية في العلوم الإنســانية من خلال مشروعه الشهير «إسلامية المعرفة» لتكون بديلاً مؤصلاً للفكر العلماني العربي الذي يروّج للأفكار والمناهج والمفاهيم الغربية العلمانية من خلال العلوم الإنسانية بنسختها الغربية.

وعند فحص هذه المشروع نجد أن إهماله لمنهج أهل السنة والجماعة، وضعف التصور العقدي الشــرعي القائــم على الدليل له أثر بيّن على مشــروعه، يبتدئ من الخطأ في تحديد الداء، وسبب البلاء من خلال إغفــال دور الافتراق والبدع، وكذلك بناؤه إصلاح الفكر الإسلامي على منهج توفيقي متأثر بالفرق الكلاميــة العقلانية، والمدرســة الإصلاحية لمحمد عبده، وبعض المناهج الشاذة في الاستدلال.[1]

ولكن فــي مجال مدافعة الفكــر العلماني كان لهم دور بارز في تأســيس المفاهيم والمناهج على العقيدة الإســلامية العامــة، ورفض التبعيــة الفكرية، ونقد التيــارات العلمانيــة بمنهج علمي قــوي، وإن كانت محاولات أسلمة العلوم الإنسانية تُعنَى بتنظيف العلوم الإنسانية من الأفكار المنهجية اللادينية، وهي معطى إنســاني يحتاج إلى اختبار وعدم تســليم بقطعياته، ومحاولة بناء منهجية تنتج فكرًا جديدًا أكثر من ترميم الأفكار والمناهج العلمانية لتتوافق مع الإسلام[2].

وهو مشــروع يذكــر بعلم الكلام الــذي وقف ضد الفلسفة والأديان الضالة مع وجود كثير من البدع في أصول الاعتقاد، فإذا جئت إلى جهود الأشــاعرة في نقد المعتزلة والملاحــدة والباطنية والنصارى، وجدت أمــرًا يدعو للإعجاب مع وجود دخن بســبب المناهج المبتدعة في المسائل والدلائل، وإذا جئت إلى تقريــر الاعتقاد وجدت ضلالاً وبدعًا ومناهج تفســد على النــاس أديانهم وتذهــب بصفاء العقيدة والمنهج.

كان لمنهــج الإصلاح الفكــري فــي مجــال مدافعــة الفكــر العلمانــي دور بــارز فــي تأسـيس المفاهيــم والمناهج على العقيدة الإسـلامية العامــة، ورفــض التبعيــة الفكرية، ونقــد التيــارات العلمانيــة بمنهج علمي قوي

وهنــاك تجربــة مشــروع آخر جعل ما يســميه «التنوير الثقافي» بوابة الإصلاح، وهو تجمع منشــق عن حزب النهضة التونسي سموا أنفســهم «الإسلاميون التقدميون»[3]، وهو مشــروع مجموع من الفكر اليساري، والاعتزال، وإعلاء من شــأن الديمقراطية، ومفاهيمها السياسية متطابق مع العلمانية، مــع أن أصحاب هذا الفكر لا يزالون يتمسحون بإسلامية مشروعهم.

ومثله الخطاب الإســلامي الجديــد لمجموعة من المثقفــين الإســلاميين المصريين[4] الــذي ظهر في عقد الثمانينيات الميلاديــة، وهو خطاب منفتح على العلمانيــين، وغير المســلمين، وتم تدشــينه في عام ١٩٩١م من خلال كتاب «رؤية إســلامية معاصرة - إعلان مبــادئ» تقديم د. أحمد كمــال أبو المجد[5]، وتضمن أهم ملامح الخطاب الجديد[6]، وهو محاولة

(١) يمكــن رصد هذه الجوانب من خلال إصــدارات المعهد مثل كتابات طــه العلواني الذي ينكر الســنة، وحــد الردة، والدعــوة إلى حرية الاعتقاد للحــق والباطل، وكذلك مجلة المســلم المعاصر التي أصَّلت لقواعد أصولية وفقهية أضعفت من التسليم للنص الشرعي من خلال المصلحــة والمقاصد، وفقه الضرورة والحاجــة، والاحتجاج بالخلاف على الإباحة، وترويج الفتاوى الشاذة من خلال فقه التيسير.

(٢) تجدر الإشــارة إلى الثنــاء العاطر على بعض كتابــات الدكتور نصر عارف في منهجية بناء المفاهيم، والفكر السياســي الإسلامي ففيها فوائد نفيســة.. ومثله كتاب الدكتور محمد أمزيان في مناهج البحث الاجتماعي وغيرها.

(٣) انظــر تعريفًا بهــذا الاتجاه في: الإســلاميون التقدميون في تونس، صلاح الدين الجورشي، تقديم أحميدة النيفر، ورضوان السيد، مركز القاهرة لدراســات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠م، ولهم مجلة باسم «مجلة الفكر الإســلامي المستقل» صدر منها ٢٢ عددًا، والإسلام السياسي: صوت الجنوب، فرانسوا بورجا، ترجمة لورين فوزي زكري، دار العالم الثالث ٢٠٠١م.

(٤) منهم: د. أحمد كمال أبو المجد، وطارق البشــري، ود. فهمي هويدي، والشيخ القرضاوي، ومحمد سليم العوا.

(٥) مطبوع في دار الشروق عام ١٩٩١م.

(٦) وكان من أوائل من تنبه لهذا التيار ونقده الشــيخ ســفر الحوالي في محاضرة «العلمانية في طورها الجديد».

لتجديد الخطاب الإصلاحي لمحمد عبده ومدرسته[1]، وقد جعل حزب الوسط الجديد من كتاباتهم مرجعًا للحزب.[2]

الإصلاح السياسي:

شاركت الحركات الإصلاحية الإسلامية كافة في العمل السياسي من وقت مبكر أثناء وبعد سقوط الخلافة العثمانية، وقد ظهرت أولوية الإصلاح السياسي[3] في الدعوة الإسلامية المعاصرة مع التحول العميق في حركة الإخوان المسلمين والمجموعات المرتبطة بها من الناحية الفكرية[4] من العناية بالهوية، ومحاربة التغريب، والمطالبة بتحكيم الشريعة إلى الدعوة للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتعددية، والاعتراف بالآخر وغيرها من المفاهيم ذات الصلة بالديمقراطية الغربية.

شاركت الحركات الإصلاحية الإسلامية كافة في العمل السياسي من وقت مبكر أثناء وبعد سقوط الخلافة العثمانية، وقد ظهرت أولوية الإصلاح السياسي في الدعوة الإسلامية المعاصرة مع التحول العميق في حركة الإخوان المسلمين والمجموعات المرتبطة بها من الناحية الفكرية

وأصبحت الدعوة إلى الحرية والانتخابات مقدمة على الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، فالحرية لها أولوية قصوى على كافة مجالات الإصلاح، وطالب البعض بتأجيل كافة القضايا الشرعية حتى تتحقق الحرية والديمقراطية، وارتبط بهذه القضية المحورية في الخطاب الإصلاحي المعاصر عدد من المسائل والمواقف المنهجية.

وهذا الاتجاه الجديد لدى الإخوان ليس موافقًا لمنهج الشيخ حسن البنا الإصلاحي، وهو تغير منهجي، وتحول فكري من تكريس المنهجية الدينية إلى العمل المدني منزوع الصلة بالدين والعقيدة.

وقد يكون هذا التحول موقفًا نفعيًا برجماتيًا؛ بسبب الضغوط الداخلية من الحكومات، والخارجية من الغرب، ولكنها بالتأكيد أصبح لها أثر عميق في عدد كبير من كوادرهم، أو المنشقين والمختلفين معهم اختلافًا حركيًا وحزبيًا.

وقد ظهر عدد من الشباب في أكثر من بلد عربي فارق الاتجاهات السلفية والإخوانية، وأصبح له سمته الخاصة، وقد جعل من الديمقراطية ومفاهيمها منهجًا يوالي ويعادي عليه، وتبدو مشكلة هذا التيار بصياغة خطاب في المجال السياسي يتخلى عن القضايا الشرعية في الإصلاح السياسي، والاهتمام بالديمقراطية والمدنية إلى حد عدم وجود الفوارق بينه وبين التيارات العلمانية المطالبة بالديمقراطية.

الإصلاح الحضاري:

ينبثق مشروع الإصلاح الحضاري من تحديد أصل الأزمة في الأمة، وهو «التخلف»، ويحدد علاجها في «النهضة»، ورائد هذا المشروع مالك بن نبي، وتُشكِّل المسألة الحضارية حجر الزاوية في مشروعه، ويؤكد ذلك النظرة التاريخية للحظة إشراق الحضارة الإسلامية، وخمول الحضارة الغربية في السابق، ووجود الحالة المفارقة والتغير في الواقع المعاصر بصعود الحضارة

(١) كتب الباحث الأمريكي ريموند بيكر كتابًا حول هذا التيار بعنوان «إسلام بلا خوف : مصر والإسلاميون الجدد» ترجمة منار الشوربجي، المركز العلمي للدراسات السياسية، عام ٢٠٠٨م.

(٢) انظر كتاب «رؤية الوسط في السياسة والمجتمع» أبو العلا ماضي، مكتبة الشروق الدولية عام ٢٠٠٥م.

(٣) هناك فرق جوهري بين المشاركة السياسية، وبين أولوية الإصلاح السياسي، فالمشاركة تمت من كافة المشاريع الإصلاحية، ولكن أولوية الإصلاح السياسي وتقديمه على كافة المجالات الأخرى لم تظهر إلا في فترة متأخرة.

(٤) مثل حركة النهضة التونسية، والعدالة والتنمية المغربية، وحزب العدالة التركي، وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن وغيرها، وهذا التغيير الجديد ظهر مع بداية الألفية الجديدة من خلال مجموعة من الوثائق للإخوان في مصر والأردن وغيرها. ينظر كتاب الإصلاح السياسي، محمد أبو رمان، ط الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

الغربية، وخمول الحضارة الإسلامية، وهذا يدل على أن الحضارة هي المؤثر الذي ينتج الأشياء، ويحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية، ومستوى التقدم العلمي والصناعي.[1]

ويربط مالك بن نبي كافة قضايا الإصلاح نقدًا وتأصيلاً بالمسألة الحضارية التي تبدأ دورتها بالتفاعل بين أركانها الأساسية، وهي الإنسان والوقت والتراب، ويؤدي الدين فيها دورًا محوريًا؛ حيث تبدأ دورة الروح فتنتقل إلى مرحلة الإنتاج والعمل والإنجاز التي تمثل جوهرة الفكرة الدينية[2]، ويلحظ في فكرة مالك بن نبي أن الدين مجرد عامل في البنية الحضارية، كما يظهر البعد المادي، والتعامل المادي في تصوره النهضوي للحضارة والإنسان.

الإصلاح بين دعوى اللاعنف والجهاد القتالي:

ظهر في الواقع الإسلامي مشروعان متقابلان من حيث طريقة التغيير للواقع وأولويته في الإصلاح، أحدهما دعوى التغيير السلمي التي تبناها جودت سعيد وتلميذه خالص جلبي، والثانية: التغيير القتالي من خلال الجهاد في سبيل الله، وهناك فرق كبير بين هذين الاتجاهين من حيث المنطلقات العقدية، والتأثير الواقعي في المجتمع.

فتيار اللاعنف ضعيف من حيث الوجود الواقعي، ومتأثر بالغاندية، ولديه منطلقات مادية - في تقدير أهمية العمل- كان لها أثر في موقفه من الجهاد والقدر، وغيرها من القضايا الشرعية، ومع تعظيمه لشأن العمل، وأنه أساس النهضة والتغيير إلا أنه يعتمد على فكر مسالم إرجائي منافٍ للطبيعة البشرية.

أما التيار الجهادي فهو ذو منطلقات سلفية إيمانية صارمة، ولديه بحث تفصيلي للمسائل والقضايا الشرعية، وله حضور واسع في واقع الأمة، ولكن ترجع إشكاليته إلى بعض مظاهر الغلو في مسائل التكفير والحكم على الناس، وتطبيقات العمل الجهادي، والاضطراب في أولويات العمل الإسلامي.

ثانيًا: الإصلاح بين التيار السلفي والتيار التنويري:

الخلفية الفكرية للمشاريع الإصلاحية هي المحرك الفعلي للآراء والأفكار والمواقف، وخطة العمل واستراتيجياته، ومن خلال تتبع أبرز مشاريع الإصلاح المعاصر منذ مرحلة الاستعمار وسقوط الخلافة، نجد أنها تعود إلى تيارين كبيرين يتم من خلالهما تشكل العقل الإصلاحي ومناهج التغيير، وقد يوجد في بعض الحركات والجماعات الكبيرة من تأثرت بهذا التيار أو ذاك، ولهذا سيكون الحديث عن الخلفية الفكرية للآراء والأفكار بغض النظر عن أسماء الجماعات التي قد يجتمع في بعضها خلفية سلفية، وخلفية تنويرية عصرانية، وقد تتمحض بعضها لمرجعية معينة.

هذان التياران هما: التيار السلفي، والتيار التنويري العصراني.

التيار السلفي:

والتيار السلفي مع اتفاقه على أصول الاعتقاد، ومنهجية الاستدلال، إلا أنه مختلف الأقوال، ومتعدد الآراء في مجال الإصلاح السياسي، وهذا الاختلاف ليس اختلافًا جزئيًا، بل هو اختلاف منهجي؛ وإن كانت اللُّحْمَة العامة، والسواد الأعظم للسلفيين على منهجية متوافقة، وإن اختلفت الرؤى في بعض الاجتهادات الجزئية مع الاتفاق المنهجي.

فالسلفيون في مجال الإصلاح السياسي طرفان ووسط:

الطرف الأول من يرى التغيير بالجهاد القتالي هو فريضة الوقت، وهو ما يسمى في الإعلام «السلفية الجهادية»، ويرى أن حكومات البلاد الإسلامية عميلة للاستعمار، ومرتدة؛ لأنها تحكم بغير الشريعة، وتطبق

(١) انظر: فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، مالك بن نبي، ص ٧٥-٨٣.
(٢) شروط النهضة ٥٢-٦٤.

القوانين الوضعية، وتوالي أعداء الله، وتحارب أولياء الله، ومشروعهم الجهادي يقوم على ثلاث مراحل: «النكاية»، و «التوحش»، و «التمكين».[1]، وفيه غلاة ومعتدلون.

والطرف الثاني: من يرى في حكومات البلاد الإسلامية حكومات شرعية يجب السمع والطاعة لولاتها، ولا يجوز الخروج عليها، ويوسّعون مفهوم الخروج حتى يشمل الاحتساب العلني على المنكرات العلنية التي يمارسها الحاكم، ويبدّعون من خالفهم في ذلك، ويعتبرونهم من الخوارج، وينزلون عليهم كلام السلف في أهل البدع، وكذلك في هؤلاء غلاة ومعتدلون.

أما أغلب السلفيين فهم يرون أن الحكومات الحالية لا تحكم بالشريعة، ومستبدة متغلبة بالقوة، ولا تُعنَى بنشر المنهج الإسلامي، وهي نتيجة الاستعمار، والتآمر الغربي على المنطقة (سايكس بيكو)، أما التغيير في هذه الحكومات فيكون بالتغيير السلمي بالدعوة إلى التوحيد والسنة، وإصلاح كافة المجالات الاجتماعية، ويرون في الاحتساب العلني على الحاكم مسألة اجتهادية ترجع إلى تحقيق المصالح، ودرء المفاسد، ولا يرون القتال في بلاد المسلمين؛ لما تجره من مفاسد عظيمة على الدعوة والمجتمع.

وسوف تكون المقارنة بين هذا المفهوم الوسطي للتيار السلفي، والتيار التنويري.

التيار التنويري العصراني:

التيار التنويري: وهو تيار جديد نشأ في أواخر الدولة العثمانية، وفي زمن الاستعمار، ولا يزال إلى اليوم، ويسمى أحيانًا «التيار العصراني»، أو «التيار الإصلاحي»، أو «التيار العقلاني»، وقد تكونت مرجعيته من التوفيق بين الحضارة الغربية ومنتجاتها الفكرية، والمنهج الإسلامي، وبعض آراء الفرق الكلامية القديمة، خصوصًا العقلية كالمعتزلة والأشاعرة، وبعض الآراء الشاذة في أصول الفقه.

وهذه المرجعية الفكرية أثّرت في طيف واسع من الإسلاميين، فمنهم غلاة يتوافقون مع العلمانيين في فصل الدين عن الدولة، ومفهوم الوطنية، والحرية، والتعددية، وحاكمية الشعب، والمطالبة بالديمقراطية منهجًا وآليات، فما تنتجه الديمقراطية يجب القبول به على أساس الرضا، ويرون ذلك موافقًا للإسلام ولو كان بتولي حزب علماني أو صعود كافر ليحكم المسلمين.

وبعضهم أقل غلوًا؛ حيث تؤثر فيه هذه المرجعية في محاولة أسلمة الوطنية، والقومية، والديمقراطية، والتماس التأويلات الشرعية لذلك، وإنكار حجية الإجماع، وأخبار الآحاد في القضايا الكبرى، وما تعم به البلوى، وبعض الآراء الشاذة في الأصول كتقديم المصلحة على النص، والاحتجاج بالخلاف على الإباحة، والترخص الفقهي إلى درجة تحليل الربا، والاختلاط، والتبرج، والغناء، وترك الالتزام بالهدي الظاهر، وغيرها من المسائل.

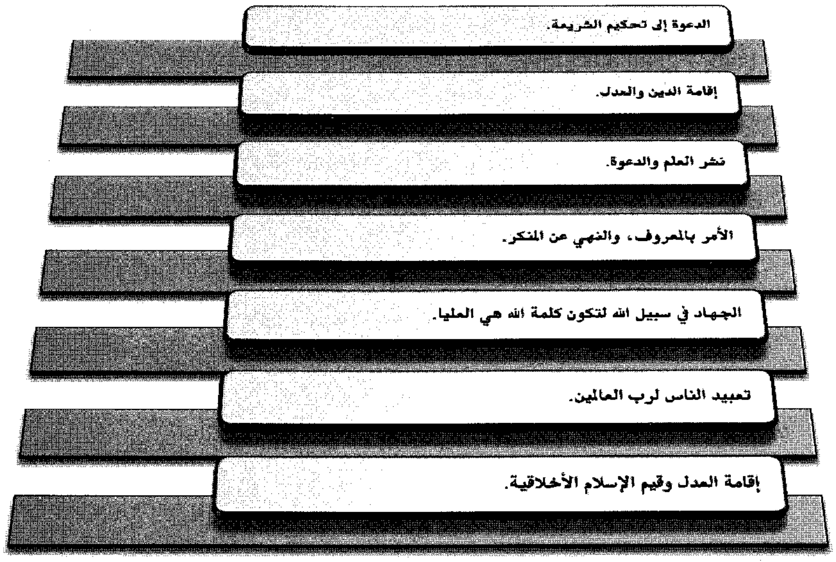
وهذه الأطياف موجودة كتيار عريض في الإخوان المسلمين، وحركة العدالة والتنمية التركية والمغربية، والإصلاح اليمني، وحزب الوسط المصري، وحركة النهضة التونسية، ومشروع النهضة لجاسم سلطان، والتنويريين الجدد في السعودية.[2]

وهناك فروق منهجية عميقة في معالجة التيار السلفي لملف الإصلاح، وأولوياته، وقضاياه، وبين المعالجة التنويرية بكل أطيافها المختلفة.

(١) يراجع للشرح التفصيلي لهذه المراحل: الجهاد والاجتهاد – أبو قتادة الفلسطيني–، وإدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة – أبو بكر ناجي –، ويعد موقع التوحيد والجهاد www.tawhed.ws جامعًا لأبرز أدبيات الحركة الجهادية، وهو مرجع مهم لمعرفة أفكارهم وأدلتها، ويوجد به كتب كثيرة.

(٢) تراجع أفكار التيار التنويري في بعض الكتب والمقالات، ويمثلهم قديمًا: مدرسة محمد عبده، وحديثًا: كتابات طارق البشري، وسليم العوا، ومحمد كمال أبو المجد، ومشروع إسلام أون لاين وبديله أون إسلام، وكتاب «فقه الدين والسياسة تمييز لا انفصال» سعد الدين العثماني وهو دعوة للعلمانية تحت غطاء أصولي، وكتابات بعض الشباب في مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك وتويتر.

الأصل في مجال الإصلاح السياسي:



المنطقات والمرجعيات:

المنهج السلفي منهج عقدي متدين يتعبد لله تعالى بالإصلاح، ويرى أن الأرض الصلبة للإصلاح هي التوحيد والسنة، وأن التجديد الديني يكون بإقامة الدين، وإزالة الركام الفاسد من التصورات والعقائد، والمناهج والأفكار، والأعمال الذي أفسدت عقائد المجتمع وأعمالهم، فالمنطلق عقدي تعبدي، والمرجعية هي للإسلام بفهم السلف الصالح ومناهجهم في الاستدلال والاعتقاد.

أما التيار التنويري فينطلق من الرؤية المدنية والدنيوية، وهو متأثر في ذلك بالفكر الغربي المادي، وعندما يطالب بالدولة المدنية لا يقصد الدولة المتحضرة في العمران وأدوات الاتصال، وأشكال التقنية المعاصرة، سواء في الطب أو الهندسة، أو الاختراعات الحديثة بكافة مجالاتها، بما في ذلك الإدارة والتطوير ونحوها؛ لأن هذا القدر لا يوجد فيه خلاف، ولكن المقصود بالدولة المدنية هي الدولة التي لا تنطلق في قوانينها المدنية ومواقفها السياسية من أبعاد دينية عقدية، وهذا ما يفسر تبرير أردوغان عندما دعا المصريين للقبول بالعلمانية، ويقول: إنه رئيس غير علماني يحكم دولة نظامها علماني، وهذا النظام هو ما دعا إليه الدكتور عبد الوهاب المسيري وسماه «العلمانية الجزئية»، وقد أصبح هذا التيار من دعاة العلمانية الجزئية الناعمة، سواء صرح بهذا المصطلح للمسيري أو لم يصرح، ولا يخفى أن هذا قبول بحكم الطاغوت، وهو داخل في الحكم بغير ما أنزل الله.

ولهذا لم يعد عند هذا التيار أي اهتمام أو رفع لشعار تحكيم الشريعة الإسلامية، واستبدلوا بها الدعوة إلى الحرية والديمقراطية، وأصبحت هي شعار الإصلاح، وبعضهم يرفض فلسفة الديمقراطية وجواز التشريع الوضعي، ويعتبر الديمقراطية آليات عمل، ولكنه يقع في أزمة التصويت على الدستور الذي يجعل مرجعية القوانين للشريعة، والقبول بالشريعة فرض لازم، وليس

مجال اختيار وتصويت، وأتباع هذا التيار يصرحون بوجوب القبول بنتائج التصويت، ولو كانت بجعل مرجعية الدستور يهودية[1]، ومن آليات الديمقراطية القبول بحريات مخالفة للشريعة كحرية أهل الباطل في التعبير، ودعوى اجتماع طوائف وأديان البلد تحت شعار الوطنية، وهي لا تحمل موقفًا لعقيدة محددة؛ لأنها تشمل جميع الطوائف والأديان، وهي بهذا الشكل وطنية علمانية[2].

من آليات الديمقراطية القبول بحريات مخالفة للشريعة كحرية أهل الباطل في التعبير، ودعوى اجتماع طوائف وأديان البلد تحت شعار الوطنية، وهي لا تحمل موقفًا لعقيدة محددة؛ لأنها تشمل جميع الطوائف والأديان، وهي بهذا الشكل وطنية علمانية.

وبهذا تمت الدعوة إلى العلمانية تحت غطاء الأقليات، والطوائف والأديان المختلفة، وأنهم مواطنون لهم حق العيش المشترك، فكيف يفرض عليهم أحكام دين ليس دينهم، وهي الحجة ذاتها التي يحتج بها العلمانيون في كون العلمانية هي الحل من الاختناق، والصراع الطائفي والديني، ثم يقومون بإلصاق ذلك في الدين، وجمع الشبهات والآراء الشاذة والتأصيلات المنحرفة لتسويغ ذلك، وقد أصبحت الهوية الوطنية بديلاً عن الهوية الإسلامية؛ لأن الأولى عامة، وتخدم كافة المجتمع، والثانية خاصة وقاصرة على فئة من الوطن دون أخرى.

ولغلبة الروح المدنية الدنيوية على هذا الخطاب ضعفت الروح التعبدية والإيمانية، وأصبح بعض الشباب الذين حفظوا كتاب الله، وحصّلوا شيئًا من العلوم الشرعية يعكفون على الأفلام الأمريكية، والأغاني الماجنة والعلاقات المحرمة مع الفتيات، ويفوّت الواجبات الشرعية كالصلاة جماعة، وخاصة صلاة الفجر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطلب العلم الشرعي، وأصبح البديل كتب الثقافة العلمانية، والفكر اليساري والروايات الأجنبية، وأصبحوا يتزينون بحِكَم وأقوال ملاحدة التنوير الغربي، ونسوا حِكَم وأقوال العلماء والعباد المسلمين.

وكان من نتيجة هذا التحول الفكري رفض أن يكون هناك تغريب يهدد الهوية الإسلامية، وإنما هو تواصل حضاري مع الآخر، وإنكار لوجود التيارات العلمانية والليبرالية، ولا تعدو المسألة أن تكون رؤى لبعض المثقفين لا أكثر.

بين الأصل والاستثناء:

من المشكلات المنهجية التي تواجه حركة الإصلاح عدم القدرة على فهم ثنائية الأصل والاستثناء، فالأصل في مجال الإصلاح السياسي الدعوة إلى تحكيم الشريعة، وإقامة الدين، والعدل، ونشر العلم والدعوة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا، وتعبيد الناس لرب العالمين، وإقامة العدل وقيم الإسلام الأخلاقية، ولكن عند التعامل مع الواقع لا يستطيع المصلحون تطبيق هذا الأصل؛ لأنهم فئة مستضعفة، وليس لهم سلطة أو قدرة على تطبيق هذا الأمر؛ ولهذا يقومون بعمل الممكن والمقدور عليه لتحقيق أعلى المصالح، ودرء أسوأ المفاسد، وقد يقتضي هذا المشاركة في العمل السياسي بأُطُره الموجودة دون رأي مسبق، وفي مثل

(١) وهم يراهنون على أن المجتمع الإسلامي سيختار الإسلام قطعًا، ولكن الإشكال هو في القبول النظري والمنهجي لأن يكون المرجع والفاصل في الخصومات التصويت، ولو كان مخالفًا لأحكام الشريعة، وهذه المنهجية لا تتوافق مع أصل الإسلام، وهو الاستسلام والانقياد والرضا والتسليم بحكم الله ورسوله، وعدم جعل أمر من الأمور حاكمًا عليه، فهو المهيمن والحاكم على كل شيء، وقد فتح النبي صلى الله عليه وسلم خيبر، وكلها يهود وشرع فيها أحكام الإسلام، ولم يجعل التصويت معيارًا للأحكام، ولو جعله كذلك لاختاروا اليهودية، ولم يدفعوا الجزية، وهذا القول فيه إلغاء للجهاد، والحسبة، وقتال المرتدين، وتجويز للحكم بغير الشريعة، وجعل الشعب صاحب السيادة والشرعية، سواء أقر الشريعة أو رفضها.

(٢) انظر كنموذج لهذا: مشروع الجماعة الوطنية عند طارق البشري من خلال كتابه «المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية»، ط دار الشروق ٢٠٠٤م.

هذه الحالة يجب على المصلحين الانتباه إلى خطورة تحول هذه المشاركات الجزئية إلى غايات ومناهج وأصول، وأنه إذا استطاع الإسلاميون تحقيق أغلبية في البرلمان، فقد تحققت غايات المنهج الإسلامي في الإصلاح، والحقيقة أن غايات المنهج الإسلامي أكبر وأشمل وأعلى من أُطُر مصنوعة مسبقًا ومليئة بالأخطاء والتجاوزات، وهي في النهاية لا تحقق إلا هدف منشئها.

وربما تكون هذه الصورة واضحة في البداية، ولكن مع الدخول في المعترك، والتجاذب مع المخالفين، والغوص في اللعبة السياسية، ينسى البعض الغايات الكلية، وربما تغيرت مع الزمن نظرته لمفاهيم الإصلاح، والانحراف يبدأ صغيرًا، ثم يكبر مع الزمن حتى يصعب لَمْلَمَتُه.

يقول الطاهر ابن عاشور رحمه الله: «إن المصلحين يهتمون بإصلاح جيلهم الحاضر، ولا يهملون تأسيس أسس إصلاح الأجيال الآتية؛ إذ الأجيال كلها سواء في نظرهم الإصلاحي، وقد انتزع عمر بن الخطاب من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ (الحشر:١٠) دليلاً على إبقاء أرض سواد العراق غير مقسومة بين الجيش الذي فتح العراق، وجعلها خراجًا لأهلها؛ قصدًا لدوام الرزق منها لمن سيجيء من المسلمين»[(١)].

والمحافظة على نقاء المنهج أولى من أي مكسب آخر؛ لأن الانتصار إنما يكون بقوة الالتزام بالحق، وليس بحشد الأتباع، والمعجبون، ولا يخفى علينا أن النبي يأتي يوم القيامة ومعه الرجل، والرجلان، ويأتي النبي ليس معه أحد.

وأرى هناك حماسة شديدة للمشاركة السياسية لدى كثير من دعاة المنهج السلفي بعد الثورات؛ للإصلاح ومحاولة للتبرؤ من الرأي القديم المانع من المشاركة؛ لما فيها من المفاسد العظيمة، ولعل في المشاركة لتقليل الشر خيرًا بإذن الله تعالى، ولكن يجب الانتباه للمحاذير في العمل السياسي وعدم تضييع نشر العلم والتربية، والعمل الاجتماعي، وتربية الأمة على المنهج، والانتباه إلى خطورة الاندفاع للمطالبة بالديمقراطية كحل منقذ للأمة، وبعبارة أخرى يجب أن يتم شرح أهداف وغايات المشاركة السياسية للناس، وأنه مجرد تخفيف للفساد، وليس هو خيار الأمة الحقيقي، لو كانت مستقلة دون ضغوط، كما أن الرأي المانع للمشاركة السياسية لا يجوز إهماله واحتقاره في حالة الحماسة الشديدة، بل هو رأي علمي قائم على أصول شرعية متينة لا يجوز هجره أو انتقاصه بأي وجه من الوجوه.

خلاصات وتوصيات:

أولاً: إن أعظم ما يجب التواصي به بين الدعاة والعلماء هو ترسيخ منهج أهل السنة والجماعة، ومنطلقاته العقدية، وبثّ الروح الإيمانية في المجتمع وتربية الأمة عليها، وهذه القضية تعد قضية مفصلية لأنها تواجه تيارين مؤثرين في الأمة:

١- **التيار العلماني الدنيوي**[(٢)]، ومن تأثر به من جهة المنطلقات العقدية، وأن الدنيا ليست غاية بل هي وسيلة للآخرة ومزرعة لها، وكلما كانت الدعوة مرتبطة بالتوحيد، والالتزام بالسنة، والدعوة إلى الآخرة فهي دعوة راشدة، وهذا ما يرفضه الفكر العلماني بمنهجية واعية، ويمارسه التيار التنويري والعصراني بصورة عملية.

٢- **التيار البدعي المخالف لمنهج أهل السنة في التلقي والاستدلال** وغيرها من الأبواب من خلال أدوات عقلية،

(١) التحرير والتنوير ٢٩/١٩٩.

(٢) العلمانية Secularism كاشتقاق ومفهوم ليس لها ارتباط بالعلم، وهي بهذا تكون ترجمة خاطئة، وحقيقتها المعجمية في اللسان الغربي ترجع إلى معنى عدمي وهو اللادينية، أو معنى وجودي وهو الدنيوية، والمعنيان وجهان لحقيقة واحدة، وتعدد مفاهيمها من بلد لآخر كالعلمانية الفرنسية والإنجليزية والألمانية وغيره هو من التنوع الذي يدخل في إطار عام، وقد تنقص بعض الأفراد وتزيد بحسب البلد ومجالات الاهتمام.

أو كشفية تلغي مدلولات النصوص والتسليم بها.

ولهذا يجب أن يتواصى العلماء وطلبة العلم بحراسة منهج أهل السنة والجماعة، وتقديمه للناس -وبخاصة الشباب والأجيال الجديدة- بطرق مقنعة نظيفة، وقدوة مؤثرة، وتربية ملتزمة، واستعلاء إيماني، وعناية بتطبيق السنة في الظاهر والباطن.

وإن المساومة على المنهج، ورمادية الفكر، وتقديم التنازلات المنهجية، وتذويب الفروق العقدية، وتبرير أخطاء المجتمعات، واعتماد التأويل، وتلمس الشواذ من الآراء والفتاوى، والتذاكي بالحيادية في معركة كسر العظم مع الموجات العلمانية والبدعية: تفقد الداعية أهم عناصر قوته، فيخسر التأثير الحقيقي في المجتمع، والالتزام الصحيح بالوحي، وأقرب مثال على ذلك المدرسة الإصلاحية لمحمد عبده التي انتهت بموته كمدرسة، كما يتفق على ذلك كافة المؤرخين للفكر العربي المعاصر.

ثانيًا: الإصلاح الشامل لقضايا الأمة القائم على أساس الإصلاح العقدي والإيماني كأولوية مطلقة، ومنطلق مرجعي، فالأمة تحتاج إلى إصلاح ديني، وسياسي، واجتماعي، وفكري، وغيرها، وإنما وقع الإشكال في المشاريع الإصلاحية من جهة تقديم نوع من الإصلاح كأولية على الإصلاح العقدي، أو بناء الإصلاح على منهج مخالف للسنة والجماعة في المنطلقات أو القضايا والمفاهيم، فلا يعتبر إصلاحًا إذا تجاوز الشريعة وأحكامها.

وإذا قام الإصلاح على أساس الإصلاح العقدي والإيماني، وعلى منهج أهل السنة والجماعة، فإن الاشتغال بأي نوع من أنواع الإصلاح يكون من التخصص المحمود، والتنوع المطلوب، والتعدد المفيد، فالأمة تحتاج لكل جهد مفيد داخل إطار تعظيم النص الشرعي، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثًا: أن الإصلاح السياسي يجب أن يراعي الغايات الكبرى، وهي تحكيم الشريعة، وإقامة الدين، وأن تكون الوسائل الإجرائية متوافقة مع الغايات المقاصدية للإسلام، هذا على المستوى المنهجي، أما التعامل مع الواقع فهو راجع إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد، ولا يجوز أن تتحول الحالات الاستثنائية التي يتم التعامل فيها مع واقع مختل إلى رضا بالحال المنحرف، وإلباسه رداءً إسلاميًا كما في حالة الديمقراطية ومفاهيمها الليبرالية.

رابعًا: الأصل في الإصلاح أنه موجّه للمجتمع، والعمل السياسي وسيلة لدرء المفسدة، وتحقيق المصلحة، وليس غاية بذاته، فإذا تم إهمال الأصل مع دعوة المجتمع للانشغال بالعمل السياسي وجمع الأصوات والمعارك الانتخابية والإعلامية، والانهماك في صرف الأموال على الحملات الانتخابية بدل صرفها على المؤسسات العلمية والدعوية التي تبني الكوادر الدعوية والاحتسابية، فهذا مؤشر على فقدان الدعوة للبوصلة، ومعبر على وجود خلل منهجي يحتاج إلى تصحيح ضروري.

ولا ينبغي أن يؤثر العمل السياسي على الشباب الدعاة، فيشغلهم عن العلم والتربية والعمل الخيري، وبناء المؤسسات، وتوسيع هداية الناس، وإصلاح مشكلاتهم، فهذه الأمور هي الأصل والعمل السياسي جاء لسد حاجة، ولحماية الدعوة، فلا ينبغي أن تتحول الاستثناءات إلى قواعد نسير عليها، وكثير من الحركات الإسلامية تحولت بسبب ذلك من حركة إسلامية لتعليم الناس، وتربية المجتمع، ومدافعة التغريب، وترسيخ الهوية إلى حركة ديمقراطية وسياسية، تسعى إلى إحراز مقاعد انتخابية، وترسخ لمفاهيم الحرية والمواطنة والتعددية، والموقف من الآخر على أساس مدني دنيوي.

خامسًا: تعود انحرافات المشاريع الإصلاحية إلى جملة من الأسباب التي يجب أن ننتبه لها في دعوتنا وعملنا حتى لا تتكرر هذه الانحرافات في الاتجاه السلفي المعاصر، ومنها: ضعف التأصيل الشرعي، وقصور التربية السلوكية والتعبدية، والانبهار بالتيارات

العلمانية وطرائقها في التفكير، وأســاليب الصياغة المنهجية للأفكار، وفقدان البدائل والمشاريع المنافسة، وتواضــع آليات العمــل، واختلاط مصــادر التلقي، والانفتاح غير الراشــد، وغيرها من الأسباب، وهذا يســتدعي ضرورة العناية بالتأصيل العلمي، والتربية التعبدية، والاعتزاز بالمنهج، وإيجاد البدائل المنافسة، والمشــاريع والمؤسســات التي تحتوي الشباب، وترشدهم.

سادسًا: ضرورة إبراز مفاهيم السياسة الشرعية، وتعليم الناس الحريات الشــرعية وحدودها، وتأصيــل المفاهيــم الجديــدة فــي الفكــر السياســي، وبيان ما يوافق الشــرع ومــا يخالفه، ونقد أطروحات الإســلاميين المتأثرين بالعلمانية، فقد استطاعت الثورات العربية إسقاط الأنظمة التي دعمت العلمانيــة المتطرفــة، مثل النظام التونســي، والليبي، والمصري، وبقيت العلمانية الناعمة، واللينة التي تحاول تمرير المفاهيم والأفكار العلمانية دون صدام صريح مع الدين؛ وخاصة التيار التنويــري الذي يصبغ على هذه العلمانية الناعمة غطاءً شرعيًا، وشعار العلمانية الناعمة في هذا الوقت هو الديمقراطية، والحريات والتعددية، والوطنية، والتعايش والتســامح الدينــي، وغيرها من المفاهيم، وستارها تقديم المصلحة على النص، وإسقاط عمر رضي الله عنه حد السرقة عام الرمادة، ومقاصد الشاطبي، والاحتجاج بالخلاف الفقهي ولو كان خلافًا شاذًا، وتنزيله في غير مناطه، ونحو ذلك.

سابعًا: العناية الشمولية بإصلاح احتياجات المجتمع الإســلامي، وعدم التركيز على جانب معين بطريقة نمطيــة، وعــدم حصر الدعــوة الســلفية في ركن ضيــق، فهناك مجــالات وآفاق جديدة مــن المهم أن يوجد للتيار الســلفي مواطن أقدام فيها، مثل قضايا الفكر المعاصــر، وقضايا الثقافة، والتنمية، والحقوق، والسياسة، والاقتصاد والعلوم الإنسانية، وغيرها من المجالات التي يجب أن يعرف الناس منهج السلف في الإجابة على أســئلتها، فالاحتــكاك مع الغرب فرض أســئلة فكرية تحتاج إلى إجابات مبنية على المنهجية الســلفية، وهذا ما لا يستطيعه طالب العلم الشرعي غير الخبير بهذه العلوم، ونشأتها وكيفية بنائها.

نحــن بحاجــة إلــى وجــود قاعــدة علميــة شــرعية لحفــظ المنهــج فــي المجتمعات الشــبابية، ثــم توجيههــا إلى الدراســات العليــا المتخصصــة؛ ليخــرج لنــا كفاءات عاليــة الجــودة وذات منطلقــات ســلفية قويــة، وهــذا مــا يحتــاج إلى جهــد وصبر وعمل دءوب، ورؤية مستقبلية ناضجة

ولهذا فنحن بحاجة إلى وجود قاعدة علمية شــرعية لحفظ المنهج في المجتمعات الشبابية، ثم توجيهها إلى الدراسات العليا المتخصصة؛ ليخرج لنا كفاءات عالية الجــودة وذات منطلقات سلفية قوية، وهذا ما يحتاج إلى جهد وصبر وعمل دءوب، ورؤية مستقبلية ناضجة.

وقد زرت عددًا من البلاد العربية فوجدت أن هناك انزواءً للشيوخ، وطلاب العلم السلفيين، وأصبحت لهم نمطية معينــة لا تتجاوز مصطلح الحديث والتخريج، وهذه علوم شــريفة في غاية الأهمية، ولكن ليس من المصلحة والوعي والحكمة أن يهمل بقية شباب الدعوة السلفيين في التخصصات الأخرى، وقد أهمل الكثير من الشــباب تخصصاتهم المختلفة، ولم يوظفوها في خدمة المنهج بسبب عدم شــعورهم بالرؤية التكاملية في احتياجــات الأمة، وظنوا أنــه لا يمكن توجيهها لخدمــة الدعوة والمنهج، وهذا خلل في التفكير يحتاج إلى مراجعة.

وأصبح المتصدرون لتوجيه الشباب الجدد مجموعات من المثقفين الذين لا يملكون تأصيلاً شــرعيًا متينًا، فأصبحوا يخبطون خبط عشــواء، وكانوا ســببًا في ظهور تيارات تناوئ المنهج الســلفي، وتتهمه بأبشــع التهم، بعضها من الظلم والعدوان، وبعضها وجدوا لها ما يســندهم من الشواهد والأمثلة لبعض شبابنا غير الناضج مع كل أسف.

معلومات إضافية

الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب:

اسمه ونسبه ومولده:

هو شيخ الإسلام، الإمام أبو الحسين محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد الوهيبي التميمي، نسبه معروف إلى قبيلة تميم الشهيرة، ولد -رحمه الله- سنة ١١١٥هـ في العيينة، وهي بلدة قريبة من مدينة الرياض.

نشأته وطلبه للعلم وذكر شيوخه:

نشـأ في حجر والده الشـيخ عبد الوهاب، وكان فقيهًا، قاضيًا، فتعلم من والده بعض العلوم الشرعية، حفظ القرآن الكريم، ولمّا يبلغ العاشرة من عمره، وقدمه أبوه للصلاة بالناس جماعة، وهو في الثانية عشرة من عمره، وتزوج في تلك السنة، وكان مثابرًا على طلب العلم، فدرس على والده في الفقه الحنبلي وفي التفسير والحديث والعقيدة.

وكان الشـيخ محمد بن عبد الوهاب شـغوفًا بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم -رحمهما الله-، ثم حمله الشوق إلى حج بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج، والنهل من علوم علماء الحرمين الشريفين، فذهب في بداية رحلته إلى مكة، وحج بيت الله الحرام، والتقى بعلماء مكة والمدينة، فكان ممن لقيهم الشـيخ عبد الله بن إبراهيم آل سـيف، والشيخ المحدث محمد حياة السـندي، والتقى بغيرهما في الحرمين، ثم رجع إلى بلده، ثم شـدَّ الرحال لطلب العلم، فرحل إلى العراق، وكان غالب استفادته في البصرة؛ حيث نزل عند الشيخ محمد المجموعي، وذكر حفيده الشـيخ عبد الرحمن بن حسـن أن جده ألف كتاب التوحيد في البصرة؛ جمعه من كتب الحديث التي في مدارس البصرة.

ثم بعد ذلك أراد التوجه إلى الشام، فلم يستطع إكمال رحلته، فرجع إلى نجد، وفي طريق عودته إلى نجد مر بالأحساء فنهل من علوم علمائها، ثم رجع إلى نجد.

دعوته وجهاده في سبيل الله:

لما رجع من رحلته في طلب العلم، وانتقل والده وأسرته إلى حريملاء -وهي بلدة قريبة من مدينة الرياض- أخذ ينشر علمه، ويعلّم الناس ما وفّقه الله إليه من علوم أخذها في الحرمين والعراق والأحساء.

وكان رحمه الله ذكيًا فطنًا مثابرًا في طلب العلم، والدعوة إلى الله، جريئًا وشجاعًا في قول الحق ورد الباطل، وقد استفاد من بعض العلماء الذين تعلم منهم محبة العقيدة وعِظم شأنها، وكان الحاصل على قصب السبق في ذلك من شـيوخه: الشيخ محمد السندي، والشـيخ عبد الله بن إبراهيم آل سيف؛ حيث التقى بهما في المدينة، ووجَّهاه نحو العقيدة السلفية.

فـكان رحمه الله يُنكر البدع بشـدة، وقد ظهرت جرأته في إنكار البدع لمّا دخـل البصرة لطلب العلم، فأنكر مظاهر الشـرك بالقبور وبالموتى، وعبادة الأشـجار والأحجار؛ لأن البصرة يغلب عليهـا الرافضة، فأُوذي من الرافضة وأشباههم من عَبَدة القبور، فخرج منها بعد أن كاد يهلك، لولا أن الله عز وجل- يسَّر له رجلاً من أهل

الزبير، فحمله وسقاه، وأطعمه، ثم أوصله إلى حيث يريد.

وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كان ناصحًا لله، ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

ويُعَدّ الشيخ محمد بن عبد الوهاب أهمّ من انتقل بالتجديد الإسلامي، في العصر الحديث، من إطار التجديد الفردي والمشروع الفكري إلى إطار «الدعوة» التي اتخذت لها دولة تحميها، وتقاتل في سبيل نشرها، الأمر الذي جعل لدعوته التأثير والاستمرارية، ما لم تحظَ بهما دعوات تجديدية أخرى.

ولقد كان تجديد الشـيخ ابن عبد الوهاب واجتهاده اختيارًا في إطار المذهب الحنبلي، واسـتدعاء لنصوص ومقولات أعلامه -وخاصة منهم، مؤسس المذهب الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ =٧٨٠ - ٨٥٥م)، وشيخ الإسـلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ = ١٢٦٣ -١٣٢٨م). وكان اجتهاد اختيارات في إطار المذهب، اسـتدعى النصوص والمقولات التي تنقي عقيدة التوحيد مما ران عليها، وشـابها من مظاهر الشـرك والبدع والخرافات، على النحو الذي ناسب بيئة نجد ومشكلاتها في ذلك التاريخ.

وليس لمحمد بن عبد الوهاب دعوة خاصة، بل هي دعوة الإسـلام الحق، ومنهجه هو منهج الإسـلام. يقول: «إني – ولله الحمد – متبع ولسـت بمبتدع، عقيدتي وديني الذي أدين به هو مذهب أهل السنة والجماعة الذي عليه أئمة المسلمين مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى يوم القيامة».

مؤلفاته:

ترك الشـيخ محمد بن عبد الوهاب العديد من الكتب والرسـائل التي عالج فيها المشكلات التي اهتمت بها دعوته التجديدية الإصلاحية، منها:

(كتاب التوحيد) و(كشـف الشبهات)، و(تفسير سـورة الفاتحة)، و(أصول الإيمان) و(تفسير شهادة أن لا إله إلا الله)، و(معرفة العبد ربه ودينه ونبيه) و(المسـائل التي خالف فيها رسـول الله صلى الله عليه وسـلم أهل الجاهلية) ـ وفيها أكثر من مائة مسألة ـ و(فضل الإسلام) و(نصيحة المسلمين) و(معنى الكلمة الطيبة) و(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) و(مجموعة خطب) و(مفيد المستفيد) و(رسالة في أن التقليد جائز لا واجب) و(كتاب الكبائر).

وفاته:

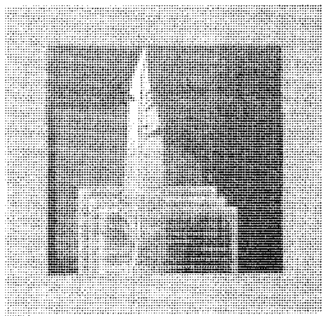
توفي الشيخ ـ رحمه الله ـ أواخر سنة ١٢٠٦هـ، وعمره ٩١ عامًا، بعدما رأى ما يَسُرّه من انتشار التوحيد، ونبذ الخرافة والشرك، وكثرة الطلاب والعلماء الذين نهلوا منه، وأصلح الله قلوبهم، وأصلح أعمالهم، فانتشرت هذه الدعوة في جميع بلاد العالم، ولقيت القبول والثناء من أهل الصلاح والصدق والإخلاص.

المصدر:

التقرير الاستراتيجي السابع لمجلة البيان، ١٤٣١هـ.

موقع صيد الفوائد، على الرابط:

http://www.saaid.net/monawein/t/9.htm



الثورات العربية وأحزاب العدالة الإسلامية

د. أحمد محمود السيد

مدير وحدة العالم الإسلامي بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

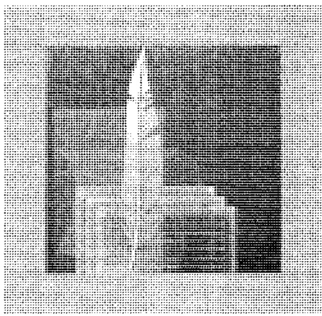
ظهرت أحزاب العدالة في العالم الإسلامي، في فترة ما قبل الثورات العربية وبعدها، وصارت ظاهرة سياسية تستحق الدراسة؛ لتشابه ظروف إنشائها، والاتفاق حول أهدافها الكلية، وارتباطها بفكرة العدالة بما لها من وجاهة من قبل السياسات الغربية من ناحية، والعدالة في معناها الإسلامي من ناحية أخرى.

فقد تبنت الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي في تاريخها مع العمل السياسي شعارات تطبيق الشريعة، والحاكمية الإلهية، وإسلامية الدولة، وجعلتها على رأس برامجها السياسية، ورموزها التنظيمية حتى في ظل القيود القانونية التي كانت تفرضها الأنظمة الحاكمة من أجل مجابهة هذه الحركات وإقصائها، مما اضطرها إلى رفع شعار العدالة أو العدل على إطلاقه تلميحًا دون تصريحًا لعهد العدالة الإسلامية التي تحتوي ضمنًا على مبدأ تطبيق الشريعة، والعودة إلى نموذج الدولة الإسلامية في القرون الفاضلة.

وتهدف الدراسة إلى فهم مدى ارتباط التيارات الإسلامية بهذه الأحزاب، ومدى تأثرها بالغزو الفكري الغربي، ومدى توافقها مع ما يريده الغرب من الإطار السياسي الذي يتوافق مع رؤاهم ومصالحهم. خصوصًا بعد تشكلها في الإطار الثوري عقب ربيع الثورات العربية في كل من تونس ومصر، وارتباطها بالحركات الإسلامية التي تشارك في العملية السياسية بحرية عقب سقوط الأنظمة الديكتاتورية.

تناقش الدراسة واقع تلك الأحزاب، وتقارن بينها قبل وبعد المرحلة الثورية مع محاولة تقييم هذه التجارب الحزبية لدى حزب العدالة والمساواة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر، وتسعى الدراسة لاستشراف مستقبل هذه الأحزاب بعد نجاح ثورات الشعوب العربية من خلال عدة سيناريوهات توضح العوامل التي يمكن من خلالها أن تنجح وتنتشر هذه الأحزاب، أو يكون مصيرها التراجع والانحسار.

السيناريو الأول هو النجاح الكبير والانتشار والهيمنة، وهو توقع قائم على الرصيد الكبير للأحزاب التي خرجت من بطن جماعة دعوية، والسيناريو الثاني نجاح متوسط مبشر بالتقدم والتفوق التدريجي، وهو مبني على احتمالات التراجع النسبي في الاختيارات الشعبية، تبعًا لدرجات التخوف من التيارات الإسلامية وأحزابها، أما السيناريو الأخير وهو التراجع والانحسار خاصة إذا ركزت تلك الأحزاب على مشاريع التنمية فقط في شكلها الغربي التقليدي، وبنفس آليات الحقب السابقة.



الثورات العربية
وأحزاب العدالة الإسلامية

د. أحمد محمود السيد
مدير وحدة العالم الإسلامي بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

مقدمة:

تشكل أحزاب العدالة المنتشرة في العالم الإسلامي، ما قبل الثورات العربية وبعدها، ظاهرة سياسية تستحق الدراسة؛ لتشابه ظروف إنشائها، والاتفاق حول أهدافها الكلية، وارتباطها بفكرة العدالة بما لها من وجاهة من قبل السياسات الغربية من ناحية، والعدالة في معناها الإسلامي من ناحية أخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين الإسلاميين وأحزاب العدالة، ومدى التأثر بالفكر السياسي الغربي في مفهوم العدالة، إلى جانب رصد هذه الظاهرة بعد الثورات العربية، والمقارنة بينها وبين مرحلة ما قبل الثورات العربية.

فقد تبنت الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي في تاريخها مع العمل السياسي شعارات تطبيق الشريعة، والحاكمية الإلهية، وإسلامية الدولة، وجعلتها على رأس برامجها السياسية، ورموزها التنظيمية حتى في ظل القيود القانونية التي كانت تفرضها الأنظمة الحاكمة من أجل مجابهة هذه الحركات وإقصائها، مما اضطرها إلى رفع شعار العدالة أو العدل على إطلاقه تلميحًا دون تصريحًا لعهد العدالة الإسلامية التي تحتوي ضمنًا على مبدأ تطبيق الشريعة، والعودة إلى نموذج الدولة الإسلامية بشكلها الكلاسيكي الصارم.

لذلك ترجع أهمية هذه الدراسة إلى فهم مدى ارتباط التيارات الإسلامية بهذه الأحزاب، ومدى تأثرها بالغزو الفكري الغربي، ومدى توافقها مع ما يريده الغرب من الإطار السياسي الذي يتوافق مع رؤاهم ومصالحهم. خصوصًا بعد تشكلها في الإطار الثوري عقب ربيع الثورات العربية في كل من تونس ومصر، وارتباطها بالحركات الإسلامية التي تشارك في العملية السياسية بحرية عقب سقوط الأنظمة الديكتاتورية.

تناقش هذه الدراسة واقع تلك الأحزاب، وتقارن بينها قبل وبعد المرحلة الثورية، وتستشرف مستقبلها اعتمادًا على منهج دراسة الحالة؛ باعتبار أن هذه الأحزاب تمثل حالة خاصة في الإطار السياسي في العالم الإسلامي، ومنهج السيناريوهات لاستكشاف وتوقع مستقبلها بعد نجاح ثورات الشعوب العربية في العقد الثاني من الألفية الثالثة، مع الاستعانة ببعض سمات المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتقييم هذه التجارب الحزبية لدى حزب العدالة والمساواة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر.

ينطلق البحث من مجموعة أسئلة بحثية، من أهمها:

ما سر ارتباط التيارات الإسلامية بأحزاب العدالة؟

كيف نقارن بين أحزاب العدالة قبل الثورات العربية وبعدها؟

ما عوامل ظهور أحزاب العدالة في العالم الإسلامي قبل الثورات؟

هل يعتبر نجاح التجربة التركية لحزب العدالة إشعاعًا دفع بقية الأحزاب إلى انتهاج نهجه بشكل أو بآخر؟

ما مستقبل أحزاب العدالة في مرحلة الثورات وما بعدها؟

هل هناك ارتباط بين المؤثرات الفكرية والسياسية الغربية وبين إنشاء أحزاب العدالة في عصر الثورات؟

تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وأربعة محاور، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها شرح للهدف من الدراسة، ومنهج البحث، ومحاور الدراسة.

المحور الأول: مفاهيم العدالة: العدالة لغة واصطلاحًا سياسيًا وفلسفيًا وإسلاميًا، والعدالة في اللغة الإنجليزية.

المحور الثاني: أحزاب العدالة عصر ما قبل الثورات:

أ- النماذج الأولى لأحزاب العدالة.

ب- سمات أحزاب العدالة قبل الثورات.

ج- التفسير السياسي والاجتماعي لظهورها.

المحور الثالث: أحزاب العدالة في عصر الثورات:

أ- السمات العامة لأحزاب العدالة في المرحلة الثورية.

ب- تقييم النموذج التونسي والنموذج المصري.

المحور الرابع: مستقبل أحزاب العدالة: السيناريوهات المتوقعة:

أ- السيناريو الأول: النجاح الكبير والانتشار الواسع.

ب- السيناريو الثاني: نجاح متوسط مبشر بالتقدم والتفوق التدريجي.

ج- السيناريو الثالث: التراجع والانحسار.

خاتمة البحث، وفيها ملخص الدراسة، وأهم النتائج:

أ- أهم النتائج.

ب- علامات على طريق أحزاب العدالة وأنصارها.

المحور الأول

مفاهيم العدالة

أ- العدالة لغة:

عدل عدلاً وعدولاً: استقام.. عدل في حكمه: حكم بالعدل.. عدل الشيء عدلاً: أقامه وسواه.. عدل الشيء بالشيء سواه به، وجعله مثله قائمًا مقامه.. ويقال عدل بربه عدلاً وعدولاً: أشرك وسوَّى به غيره.. وفي التنزيل ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ (الأنعام:١)، وعدل فلان بفلان: سوى بينهما.. عادل بين الشيئين: وازن بينهما.. عادل الأمر: توقف فيه ولم يمضه، اعتدل: توسط بين حالين في كمّ أو كيف أو تناسب، يقال: ماء معتدل: بين الحار والبارد.. وجو معتدل: بين الحرارة والبرودة، وجسم معتدل بين الطول والقصر أو بين البدانة والنحافة.

اعتدل: استقام.. ويقال: هي حسنة الاعتدال: القوام.

الاعتدال: الوقت يتساوى فيه الليل والنهار في أرجاء العالم جميعه، وهو ربيعي، ويكون في أول يوم من فصل الربيع، وخريفي ويكون في أول يوم من فصل الخريف.

العدل: الإنصاف: وهو إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه.. والعدل: المثل والنظير... والعدل: الجزاء والفداء[1].

Just: عادل - منصف - مستحق - مساوٍ.

(١) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥ هجرية، ٢٠٠٤م، مادة عدل، ص ٥٨٨.

justic: عدل- إنصاف - عدالة (قضية) أو موقف - حق - ينصف أو يقدر الشيء حق قدره.

Justification: الحكم بالعدل - التبرئة - البراءة [1].

ب- العدالة اصطلاحًا:

١- فلسفيًا: العدالة في الفلسفة: إحدى الفضائل الأربع التي سلم بها الفلاسفة من قديم، وهي: الحكمة، والشجاعة، والعفة، والعدالة... ويعتبرها الفلاسفة ملَكَة في النفس تمنعها عن الرذائل، وهي المبدأ المثالي أو الطبيعي أو الوضعي الذي يحدد معنى الحق، فإذا كان تعلقها بالشيء المطابق للحق دلت على المساواة، وإذا كانت متعلقة بالفعل كانت من الفضائل، وفي العدالة تتمثل كل الفضائل. والعدالة هي التوسط بين الإفراط والتفريط، وأساسها المساواة، وجوهرها الاعتدال والتوازن.[2]

٢- سياسيًا: العدالة في معناها السياسي العام يُقصد بها المساواة بين المواطنين أمام القانون، وإتاحة فرص التعليم والعلاج والإسكان والتقاضي والتوظيف للجميع، وضمان حقوقهم في الحريات على اختلاف أنواعها[3].

يعرف رولز في كتابه نظرية العدالة[4] مفهوم العدالة السياسية من وجهة النظر الليبرالية بأنها: عملية تنظيم للعدالة والأمن والتضامن باستلهام الحقوق الاجتماعية أو الديون الاجتماعية (الضرائب)، وهذا معناه أن الأعضاء المكونين لمجتمع من المجتمعات يصبحون بشكل من الأشكال بمثابة دائنين لدولتهم، وأن هذه الدولة تصير ملزمة بأن تقدم لمشتركيها حدًا معينًا من الخدمات المسماة اجتماعية كمًا وكيفًا، أي أن تضمن لكل واحد منهم قاعدة أساسية في مجال الصحة والدخل والتعليم.

وتشتمل العدالة السياسية على نوعين من الحقوق:

أولاً: الحقوق الاجتماعية: مثل حرية التعبير، حرية الانتماء للجمعيات، حرية إنشاء المؤسسات، حرية الحركة ذهابًا وإيابًا، حرية الشخص وحمايته من الضغوطات النفسية، ومن الاعتداءات الجسدية، حق الملكية الشخصية، حق الحماية من التوقيف والاعتقال التعسفي، الحق في التأمينات الاجتماعية، الحق في العمل، والحق في الحصول على حد أدنى من الدخل المضمون.

العدالة في معناها السياسي العام يُقصد بها المساواة بين المواطنين أمام القانون، وإتاحة فرص التعليم والعلاج والإسكان والتقاضي والتوظيف للجميع، وضمان حقوقهم في الحريات على اختلاف أنواعها.

ثانيًا: الحقوق السياسية:

وتنحصر فيما سُمي حقوق المشاركة أو حقوق المواطنة؛ حيث يتسع مفهوم المواطنة ليشمل الحق في المشاركة الفعّالة في صياغة القرارات التي تنظم الحياة الجماعية، والحق في الانتخاب؛ لأن العدالة السياسية تسعى لأن تضمن لكل المواطنين، الذين يقدر بأنهم «مؤهلون» مدنيًا حقًا مساويًا لتلك الصيغة غير المباشرة للمشاركة السياسية، ألا وهي الاقتراع الانتخابي. بناء على ذلك فإن هدف العدالة السياسية ضمان الحرية في أفق حقوقي ينظم توافقية عامة جامعة لكل الحريات الفردية.

وينضم لهذه المفاهيم مفهوم العدالة الانتقالية الذي تتبناه الحركات السياسية في المراحل الثورية الانتقالية، وخاصة مرحلة ربيع الثورات العربية.

(١) منير بعلبكي، المورد قاموس إنجليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٩٨٥م، ص ٤٩٧، (just).

(٢) د. عبد المنعم الحنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣، عام ٢٠٠٠م، ص ٥٢٢، ٥٢٣.

(٣) عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١٩٩٣م ط٢، ج ٣، مادة عدل، ص ٤٥٧.

(٤) جون رولز، العدالة كإنصاف، ترجمة د. حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ١٩٩٧م، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٨٣.

المقصود بالعدالة الانتقالية: مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه، تنشأ هذه الفترة غالبًا بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، يترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي؛ حيث تواجه المجتمع في هذه الفترة الانتقالية إشكالية مهمة جدًا، وهي التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، سواء كانت حقوقًا سياسية أو جسدية أو اقتصادية.[1]

ج- العدالة إسلاميًا:

العدالة والمعادلة: لفظ يقتضي معنى المساواة، والعدل بفتح العين والعدل بكسر العين يتقاربان، لكن الأول يُستعمل فيما يُدرك بالبصيرة كالأحكام، والثاني فيما يدرك بالحاسة كالموزونات والمعدودات والمكيلات، فالعدل هو القسط مع المساواة، وعلى هذا روي «بالعدل قامت السماوات والأرض» تنبيهًا على أنه لو كان ركن من الأركان الأربعة (الاتجاهات الأربعة) في العالم زائدة على الآخر أو ناقصًا عنه على مقتضى الحكمة لم يكن العالم منتظمًا.

والعدل ضربان: عدل مطلق: يقتضي العقل حسنه، ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخًا، ولا يُوصف بالاعتداء بوجه: نحو الإحسان إلى من أحسن إليك، وكفّ الأذية عمن كفّ أذاه عنك.

وعدل: يعرف بكونه عدلاً بالشرع: ويمكن أن يكون منسوخًا في بعض الأزمنة، كبعض أحكام القصاص، ولذلك قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال سبحانه: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، فسمي اعتداء وسيئة، وهذا المعنى هو المقصود في قوله جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، فإن العدل هو المساواة في المكافأة إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر، والإحسان أن يُقابَل الخير بأكثر منه، والشر بأقل منه.[2]

يقسم الكفوي[3] العدالة في الشريعة إلى نوعين: ظاهرة وباطنة: ويعرفها بأنها الاستقامة على الطريق بالحق بالاختيار عما هو محظور دينًا، وهي نوعان: **ظاهرة:** وهي ما ثبت بظاهر الدين والعقل؛ لأنهما يحملانه على الاستقامة، ويزجرانه عن غيرها ظاهرًا.

وباطنة: وهي لا يدرك مداها؛ لأنها تتفاوت، فاعتبر في ذلك ما لا يؤدي إلى الحرج والمشقة، وتضييع حدود الشرع، وهو ما ظهر بالتجربة رجحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة بالاجتناب عن الكبائر، وترك الإصرار على الصغائر.

وعند أهل الشرع: العدل نعت من العدالة، والحكم العدل به تُقام الحدود، وتُرفع المظالم، والظلم نقيض العدل، والظلم شر ومفسدة ورذيلة، والعدل خير وصلاح، وهو من أسماء الله الحسنى، وهو العادل والعدل، والمقسط والقائم بالقسط، وهو سبحانه وتعالى يحب المقسطين أي أهل العدل، والعدل تنزيه الباري عن فعل القبيح والإخلال بالواجب.

العدالة في نظام القيم السياسية الإسلامية:

العدالة في التصور الإسلامي[4] تعني الاعتدال وعدم تجاوز الحد في العلاقة بين كل من الراعي والرعية، وفي سلوك كل منهما تجاه نفسه وتجاه الآخرين من غير الرعية.

---

(١) د. السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ج٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٥٣، ٥٤.

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، دمشق، تحقيق صفوان عدنان داودي، ط١، ١٤١٢ هجرية، ١٩٩٢م، مادة (عدل)، ص ٥٥١، ٥٥٢.

(٣) أبو البقاء الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هجرية، ١٩٩٨م، ص ٦٣٩، ٦٤٠، ٧٣٣.

(٤) د. خليل مرعي، العدالة في نظام القيم الإسلامية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٧٣.

المحور الثاني

أحزاب العدالة في عصر ما قبل الثورات

أ- النماذج الأولى لأحزاب العدالة:

ظهرت أحزاب العدالة الإسلامية منذ أكثر من عقد من الزمان تقريبًا، وارتبطت في مسماها بالتنمية؛ حيث احتلت قضايا العدالة والتنمية مكانًا مركزيًّا في رؤاها وخطابها، كان الهدف من وراء تشكلها في هذا الإطار تخفيف حدة الاقتصار على دعوة تطبيق الشريعة وحاكمية الإسلام، وتصورات الهيمنة الإسلامية للدولة؛ لتكون أكثر توافقًا مع الأنظمة العلمانية الحاكمة، وتحقيق تقارب يعطي مساحة من الاطمئنان للقوى الغربية؛ بما يسمح لكوادرها بالممارسة السياسية والتوصل إلى صورة -ولو جزئية- من العدالة الإسلامية، ورفع المستوى المعيشي لمواطنيهم.[1]

ظهرت أحزاب العدالة الإسلامية منذ أكثر من عقد من الزمان تقريبًا، وارتبطت في مسماها بالتنمية؛ حيث احتلت قضايا العدالة والتنمية مكانًا مركزيًّا في رؤاها وخطابها، كان الهدف من وراء تشكلها في هذا الإطار تخفيف حدة الاقتصار على دعوة تطبيق الشريعة وحاكمية الإسلام، وتصورات الهيمنة الإسلامية للدولة؛ لتكون أكثر توافقًا مع الأنظمة العلمانية الحاكمة.

في إندونيسيا أسس الإسلاميون حزب العدالة والرفاهية [2]، وفي ماليزيا أسس أنور إبراهيم الزعيم السابق لحركة الشباب المسلم، حزبًا جديدًا سماه حزب «العدالة» [3]، وفي موريتانيا أُسس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية تأثرًا بحزب العدالة والتنمية الذي أسسه الإسلاميون المغاربة.[4]

(١) حسام تمام، ظاهرة أحزاب العدالة والتنمية الإسلامية، على الرابط التالي:
http://www.onislam.net/arabic/islamyoon/observatory/106970-2008-06-04%2000-00-00.html

(٢) انظر الحوار مع رئيس حزب العدالة الإندونيسي حول تغيير القضايا الإسلامية إلى قضايا إنسانية على الرابط التالي:
http://www.amlalommah.net/new/index.php-mod=article&id=13423

(٣) انظر حزب العدالة في ماليزيا على الرابط التالي:
http://anaouard.canalblog.com/archives/2008/08/16/10253828.html

(٤) عن حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية موريتانيا، طالع الرابط التالي:
http://www.rayah.info/browse.php?comp=viewArticles&file=article&sid=2541

ويمكن اعتبار النموذجان المغربي والتركي الأكثر رواجًا وإشعاعًا على مستوى العالم الإسلامي والعربي.

تأسس حزب العدالة والتنمية المغربي عام ١٩٩٧م، ومنه امتدت ظاهرة أحزاب العدالة إلى أنحاء متفرقة من العالم العربي والإسلامي[5]، **وقد انطلق حزب العدالة والتنمية المغربي من محاور سبعة ذكرها في برنامجه التأسيسي، وهي:**

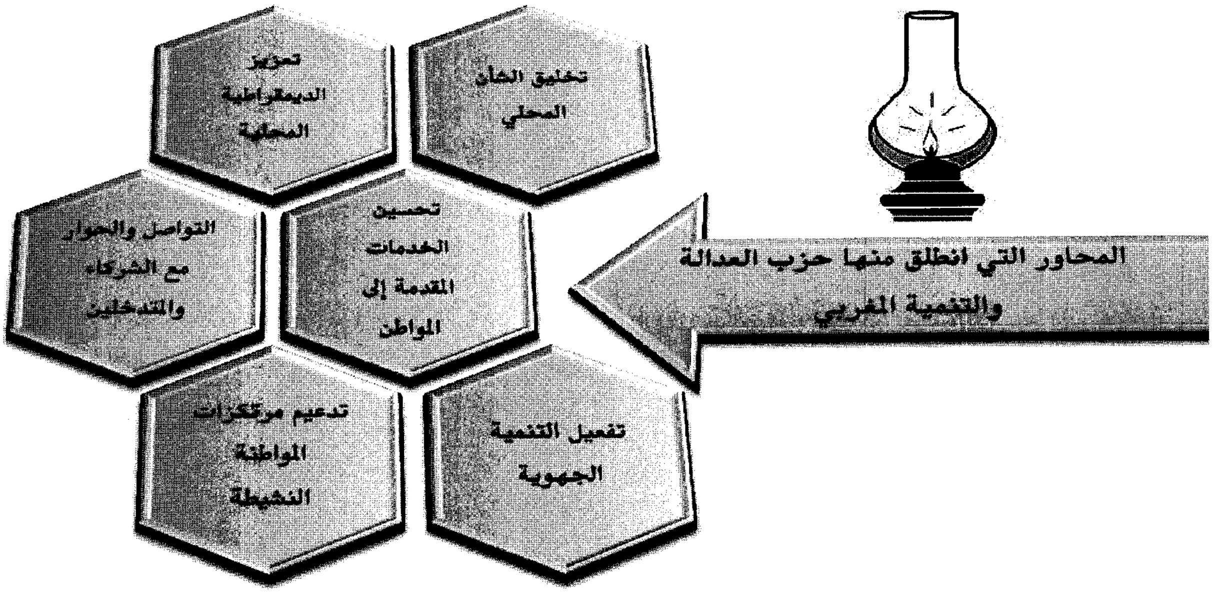
- تعزيز الديمقراطية المحلية.
- تخليق الشأن المحلي.
- التواصل والحوار مع الشركاء والمتدخلين.
- تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطن.
- تدعيم مرتكزات المواطنة النشيطة.
- تفعيل التنمية الجهوية.

وقد عرف حزب العدالة والتنمية المغربي نفسه بأنه: «حزب سياسي وطني، يسعى انطلاقًا من المرجعية الإسلامية، وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي، ومزدهر ومتكافل. مغرب معتز بأصالته التاريخية ومسهم إيجابيًّا في مسيرة الحضارة الإنسانية».[6]

خاض حزب العدالة والتنمية معارك عديدة أشهرها معركته ضد ما سُمي آنذاك بالخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، والتي تصدى لها بقوة وحزم؛ منطلقًا من مرجعيته الإسلامية التي تدافع عن القيم الإسلامية في المجتمع المغربي، فوقف حجر

(٥) د. عبد الحكيم أبو اللوز، المشاركة السياسية للإسلاميين المغاربة، ضمن المؤلف الجماعي، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٦م)، ص ٨٧-١٠٤.

(٦) المرجع السابق.



عشرة أمام محاولات التغريب الآتية من مؤتمرات السكان، والجمعيات الغربية لتحرير المرأة، فتمثلت أقوى لحظاته في مشاركته الواسعة في مسيرة المليونين بالدار البيضاء بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٠٢م، مما جعل الحكومة تسحب خطتها، وتدخل الملك محمد السادس على إثرها، وشكَّل لجنة وطنية من العلماء والقضاة والمفكرين أعدت مدونة الأسرة التي عرضت لأول مرة على البرلمان. [١]

وفي تركيا أسس جيل الوسط في الحركة الإسلامية حزبًا يحمل اسم العدالة والتنمية عام ٢٠٠١م، خرج من رحم حزب الرفاه الإسلامي، ولكنه خرج مناقضًا له شكلاً وموضوعًا، متبنيًا نهج العدالة في شكلها القانوني العلماني، ومطبقًا مشاريع التنمية الواقعية التي تنهض بالمواطن التركي، وتنقذ الاقتصاد التركي الذي تدنى إلى أقصى درجاته، وتأخذ بيده إلى مصاف دول الرفاهية، بعيدًا عن النهج والشكل الإسلامي للاقتصاد، ومؤكدًا على الشفافية، والقضاء على الفساد، وجعل الوطن نصب أعينهم كهدف أسمى للارتفاع به بشكل مادي ملموس يعلو على ما دونه من أهداف.[٢]

(١) موقع حزب العدالة والتنمية المغربي: http://www.pjd.ma بتاريخ ٢٠١١/٦/١٣م.

(٢) حسام تمام، ظاهرة أحزاب العدالة والتنمية الإسلامية، مرجع سابق.

وقد كان للإنجازات التي حقَّقها الحزب أثر كبير في اتباع بقية أحزاب العدالة للكثير من نهجها، تلك الإنجازات التي يمكن تركيزها في الآتي[٣]:

- الازدهار الاقتصادي الذي شهدته البلاد في عهده، فالاقتصاد التركي أصبح في المرتبة الخامسة عشرة عالميًا والخامسة أوروبيًا، وشهدت البلاد نموًا على الطريقة الصينية وصلت نسبته في عام ٢٠١٠م إلى ٩٪، وتضاعف معدل دخل الأتراك ثلاث مرات خلال حكم الحزب، وتقلص معدل البطالة من ١٤٪ إلى ١٠٪، بعد أن أخرج البلاد من أزمة اقتصادية خانقة كانت تعيشها على وقع وصفات صندوق النقد الدولي، وحقق نهضة اقتصادية خفضت من معدلات التضخم والدَّيْن والبطالة، مقابل زيادة في الدخل والنمو، وهو ما جعل الكثير من مؤيدي العلمانية تقليديًا يتحولون لتأييد الحزب.

- الإنجازات السياسية التي حقَّقها حزب العدالة محليًا، فقد حقّق الحزب سلسلة إصلاحات داخلية مهمة، كان من أبرزها التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في سبتمبر ٢٠١٠م، والتي أعطت دفعة قوية

(٣) بشير عبد الفتاح، تركيا.. استمرار جمهورية حزب العدالة، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٣، يوليو ٢٠١١م، ص ١٤٧.

للحياة السياسية في البلاد.

- حقّق الحزب حالة من التعايش بين الإسلام السياسي والعلمانية بعد عقود من الصراع الأمني والدموي بينهما.

- حقّقت السياسة الخارجية للحزب قفزة هائلة تجاه مختلف الدوائر الجغرافية المحيطة بتركيا والقضايا المثارة، فمن نظرية صفر المشكلات إلى التطور الكبير في العلاقات مع الدول، العربية والإفريقية وإيران، وروسيا والصين، وأرمينيا واليونان، وصولاً إلى تعزيز مكانة تركيا الاستراتيجية أمام السياستين الأمريكية والأوروبية، وتعظيم دورها الإقليمي والعالمي.

- تميزت برامج حزب العدالة بالواقعية، وملامسة طموحات الجماهير، فضلاً عن طرح رؤية متكاملة لتحقيق تنمية سياسية، واقتصادية، وثقافية واجتماعية لتركيا غير مرهونة بفترة بقاء الحزب في السلطة؛ حيث عرضت مشروعات طموحة ستصل مداها في عام ٢٠٢٣م موعد الذكرى الأولى لمرور مائة عام على تأسيس الجمهورية التركية، فقد تعهد الحزب في هذا البرنامج الطموح بأن تصبح تركيا ضمن العشرة الكبار على مستوى العالم اقتصاديًا، وخفض معدل البطالة إلى ما دون ٥٪ ورفع حجم الاقتصاد من ٧٥ مليار دولار إلى تريليوني دولار، ووصول معدل دخل الفرد إلى ٢٥ ألف دولار في السنة، ومنح راتب شهري لكل عائلة فقيرة، هذا فضلاً عن إعداد دستور جديد، وتسوية كل المشاكل السياسية خلال الاثنتي عشرة سنة التالية، وفي مقدمتها قضية الأكراد، والعلويين، وتعزيز الدور الإقليمي لتركيا، وتفاعلها الإيجابي مع قضايا المنطقة، وإعطاء الأولوية لدول الجوار وفق متطلبات الأمن القومي التركي.

ب - سمات أحزاب العدالة قبل الثورات:

اشتركت أحزاب العدالة التي تشكلت قبل الثورات العربية بعدة سمات، من أهمها:

١- قبول شروط اللعبة السياسية، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان كالقبول بالديمقراطية والعمل بها. [١]

٢- عدم التصريح المباشر بالهوية الإسلامية، والانزواء خلف مسمى العدالة بمعناها المطلق الذي يحمل تلميحًا بعصر العدالة الإسلامية.[٢]

٣- التركيز على الأهداف الاقتصادية والتنموية، وحل مشكلة الفقر والبطالة كأساس لها.[٣]

٤- البعد عن الطائفية السياسية والدينية، والانصهار خلف مبدأ المواطنة بمفهومه في العدالة والمساواة بين مختلف طوائف الشعب.[٤]

٥- اعتبار الشريعة مرجعية أخلاقية عامة لأحزابهم، والبعد عن هدف ضرورة تطبيقها في الوقت الحالي. [٥]

٦- الاعتماد على اجتهادات شرعية وفكرية في ميدان المشاركة السياسية الحزبية من قبل شيوخ وقيادات الجماعات الدعوية لتلك الأحزاب.[٦]

ج- التفسير السياسي والاجتماعي لظهور أحزاب العدالة:

يفسر المحللون ظاهرة أحزاب العدالة بعدة أسباب:

١- مواكبة تحولات المجتمعات الغربية التي أسست

(١) انظر مبادئ حزب العدالة والتنمية المغربي، على الرابط التالي: http://www.pjd.ma

(٢) انظر مبادئ حزب العدالة في ماليزيا على الرابط التالي: http://anaouard.canalblog.com/archives/2008/08/16/10253828.html

(٣) انظر مبادئ حزب العدالة التركي، موقع المعرفة: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/17DB5CE9-300C-4140-B235-B1B2BFD8594E.htm

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر تقييم د. عبد الحكيم أبو اللوز، للمشاركة السياسية للإسلاميين المغاربة، ضمن المؤلف الجماعي، الإسلاميون والحكم في البلاد العربية وتركيا (الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٦م)، ص ٨٧-١٠٤.

سمات أحزاب العدالة قبل الثورات:

1- قبول شروط اللعبة السياسية، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان كالقبول بالديمقراطية والعمل بها.

2- عدم التصريح المباشر بالهوية الإسلامية، والانزواء خلف مسمى العدالة بمعناها المطلق الذي يحمل تلميحًا بمعنى العدالة الإسلامية.

3- التركيز على الأهداف الاقتصادية والتنموية، وحل مشكلة الفقر والبطالة كأساس لها.

4- البعد عن الطائفية السياسية والدينية، والانصهار خلف مبدأ الوطنية بمفهومه في العدالة والمساواة بين مختلف شرائح الشعب.

5- اعتبار الشريعة مرجعية أخلاقية عامة لأحزابهم، والبعد عن هدف ضرورة تطبيقها في الوقت الحالي.

6- الاعتماد على اجتهادات شرعية وفكرية في ميدان المشاركة السياسية الحزبية من قبل شيوخ وقيادات الجماعات الدعوية لتلك الأحزاب.

لما يعرف بنهاية الأيديولوجيا أو انزوائها. مما جعل أولوية الشق الاجتماعي في ارتباطه بالتنمية وقوانين العدالة والحريات الأكثر بزوغًا، وأكثر قدرة على تمكين الإسلاميين من الممارسة السياسية.(١)

٢- التأثر بمرحلة المراجعات الفكرية التي حدثت داخل بعض فصائل التيار الإسلامي، والتي طورت إلى حد كبير من التصور الإسلامي التقليدي لمفهوم الدولة الإسلامية والتي تبلورت من خلال النقد العلماني لحركات الإسلام السياسي.(٢)

٣- تدشين أمريكا لما يعرف بـ (الإسلام المعتدل) الذي تتحدد فيه مواصفات الاعتدال بقدر بُعده عن الشأن السياسي واقترابه من الاجتماعي والتنموي.(٣)

٤- التحول في التشكيل الطبقي لبعض الحركات الإسلامية مما مثّل صعودًا اجتماعيًا من ناحية، وقربًا من الناس واهتماماتهم ومصالحهم الآنية من ناحية أخرى، مما جعلها تبتعد بشكل أو بآخر عن نقاء الأهداف، وعن الدعوة الواضحة والصريحة لتطبيق الشريعة، وعن إفساح الساحة لمجالات اجتماعية أخرى.(٤)

٥- الاستجابة لدعوات «أسلمة الحداثة» و«تحديث الإسلام»، والتي يمكن قراءتها من خلال المقارنة بين النموذجين المغربي والتركي؛ فقد لجأ حزب العدالة المغربي إلى التمييز بين الدعوي والسياسي، لكي يغطي انسحابه من رفع شعار الشريعة، تاركًا إياها لحركة دعوية مستقلة عنه، ومتفرغًا لقضايا التدبير والتسييس معنونًا هذه المرحلة بمرحلة «أسلمة الحداثة».(٥)

أما حزب العدالة التركي فقد قدم نفسه حزبًا سياسيًا، لا يعبأ بقضية الشريعة وتطبيقها، ومركزًا على الإجماع التركي الذي لم يخرج عن الإطار العلماني الكمالي شكلاً وموضوعًا، فضلا عن إذكاء

(١) حسام تمام ظاهرة أحزاب العدالة والتنمية، مرجع سابق.
(٢) الجماعة الإسلامية المصرية.. قراءة في النشأة والمراجعات، مركز السكينة للحوار:
http://www.assakina.com/center/parties/6401.html
(٣) د. باسم خفاجي، استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام.. قراءة في تقرير مؤسسة «راند» المركز العربي للدراسات الإنسانية القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٤) حسام تمام، ظاهرة أحزاب العدالة، مرجع سابق.
(٥) د. عبد السلام ياسين، الإسلام والحداثة، دار الآفاق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ص ٢٠٨.

الروح القومية التي تتوافق مع ذلك الإطار.[١]

المحور الثالث
أحزاب العدالة في عصر الثورات

أ- السمات العامة لأحزاب العدالة في المرحلة الثورية

اتســـمت أحزاب العدالة في عصر الثورات العربية بمجموعة سمات مميزة، من أهمها:

١- طغيـــان العدالة - في شـــكلها الأممي (حقوق الإنســـان) وغيرها- على الإطار الإسلامي الحصري للعدالة.[٢]

٢- الاســـتفادة من قواعـــد الديمقراطية - (حكم الأغلبية، حاكمية الشـــعب)- في مشاركة الإسلاميين في العملية السياســـية، وكذلك في تحقيق الأهداف العليا للحزب، وهي المرجعية الإســـلامية المتمثلة في دســـتورية الإســـلام؛ باعتباره الدين الرسمي للدولة، واعتبار الشريعة المصدر الأساسي للتشريع.[٣]

٣- اتباع برامج تنموية تحقق المطالب الشعبية، ولا تتعارض مع الإطار الغربي للتنمية ولا تقاطعه.

٤- ربط مصطلح «الإســـلامي» بمصطلح المرجعية الحضارية للإســـلام، وتفســـيره في إطار عموميات القيم الإنسانية في العدل والمساواة والحرية.[٤]

٥- اعتبار تثبيت دولة العدالة والقانون والحريات هدفًا ابتدائيًـــا كمرحلة أولية تمهيـــدًا للدعوة إلى تطبيق الشريعة.[٥]

٦- الربط بين الديمقراطيـــة والعدالة الاجتماعية من خـــلال منظومة سياســـية واجتماعية واقتصادية متكاملة.[٦]

ب- تقييم النموذج التونسي والنموذج المصري:

أولاً: حزب الحرية والعدالة المصري:

ترجع فكرة إنشـــاء حزب الحرية والعدالة إلى عام ٢٠٠٧م، حينما قررت جماعة الإخوان المسلمين وضع برنامج متكامل لتأســـيس حزب سياســـي يختلف في طبيعة عمله عن الجماعة، فيكـــون معنيًا بكل الأمور الخاصة بالمشـــاركة السياسية، والانتخابات البرلمانية والرئاســـية وغيرها، على أن ينفصل الحزب كلية عن الجماعة الدعوية، وقد واكب هذا فترة ازدهار سياسي بعد انتخابات ٢٠٠٥م التي حصلت حركة الإخوان فيها على ٨٨ مقعدًا في مجلس الشـــعب، وأصبحت قائدة للمعارضة في ظل نظام مبـــارك المخلوع الذي لاحق الحركة وأنصارها ســـجنًا وتعذيبًا وحظـــرًا قانونيًا لها، والاستيلاء على شـــركات ورءوس أموال قيادات الحركة. في نفس الوقت الذي ســـمحت فيه حكومة المخلوع لأفراد الحركة بالترشح للانتخاب بشكل فردي ومستقل.

ولكن مشـــروع الحزب رُفض وظل في انتظار عصر التحولات والتغيرات الكبـــرى، فقد كان للإخوان دور كبيـــر في قيام ثورة ٢٥ يناير، جنبًا إلى جنب مع بقية التيارات والحركات والجموع الشـــعبية التي أسقطت نظـــام الطاغية، في أثناء الثـــورة وقبل تخلي مبارك عرضت حكومة شفيق على الإخوان وأحزاب المعارضة التقليدية المشـــاركة في العملية السياسية، وكان هذا

---

(١) انظر برنامج حزب العدالة والتنمية التركي، مرجع سابق.

(٢) مقابلة مع محمد صالح الحدري رئيس حزب العدالة والتنمية التونسي، على الرابط التالي:
http://fr-fr.facebook.com/ouhibouki

(٣) يتضح هذا في تصريحات حزب الحرية والعدالة، مثل ما صرح به د. محمد البلتاجي حول الدولة المدنية والنظام الديمقراطي: «البلتاجي: نؤمن بالديمقراطية والدولة المدنية ونرفض مســـخ الهوية الإسلامية»
http://www.drbeltagy.com/detail.aspx?id=8943

(٤) انظـــر برنامج حـــزب العدالة والتنمية التونســـي على موقع المنظار:
http://www.almindhar.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1592%3A2011-04-06-00-46-26&catid=139&Itemid=590&limitstart=40

(٥) انظر التأكيد على تثبيت دولة العدالة والقانون كمقدمة للدعوة لتطبيق الشريعة لدى حزب الحرية والعدالة:
http://www.almasryalyoum.com/node/388060

(٦) انظر فلســـفة الربط بين الديمقراطية لدى حـــزب العدالة والتنمية التونسي، مرجع سابق.

سمات أحزاب العدالة بعد الثورات:

1- طغيان العدالة – في شكلها الأسمى (حقوق الإنسان) وغيرها- على الإطار الإسلامي الحضري للعدالة.

2- الاستفادة من قواعد الديمقراطية في مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية، وكذلك في تحقيق الأهداف العليا للحزب، وهي المرجعية الإسلامية المتمثلة في دستورية الإسلام.

3- اتباع برامج تنموية تحقق المطالب الشعبية، ولا تتعارض مع الإطار العربي للتنمية ولا تقاطعه.

4- ربط مصطلح الإسلامي بمصطلح المرجعية الحضارية للإسلام، وتفسيره في إطار عموميات القيم الإنسانية في العدل والمساواة والحرية.

5- اعتبار تثبيت دولة العدالة والقانون والحريات هدفًا ابتدائيًا كمرحلة أولية تمهيدًا للدعوة إلى تطبيق الشريعة.

6- الربط بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من خلال منظومة سياسية واجتماعية اقتصادية متكاملة.

بداية الاعتراف بالحركة قانونيًا وسياسيًا، وكذلك الاعتراف بقوتها ودورها على الساحة السياسية والاجتماعية.

بعد سقوط مبارك وتولي المجلس العسكري حكم المرحلة الانتقالية، بدأت الدعوة لحرية تكوين الأحزاب تشمل كل الحركات والتيارات التي كانت محظورة وممنوعة من هذه الممارسة. تقدم الإخوان في ١٨ مايو ٢٠١١م للجنة شئون الأحزاب بإخطار لتأسيس حزب الحرية والعدالة، وقررت اللجنة قبول الإخطار، وتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية، وحقه في مباشرة النشاط السياسي اعتبارًا من ٦ يوليو ٢٠١١م، وبذلك يعد الحزب ثاني حزب سياسي يتم إشهاره بعد قبول حزب الوسط.(١)

يمكن تلخيص أهم مواد برنامج(٢) حزب الحرية والعدالة في النقاط الآتية:

- مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، ولغير المسلمين حقهم في التحاكم إلى شرائعهم، فيما يتعلق بالأحوال الشخصية.
- الشورى هي جوهر الديمقراطية، وهي السبيل لتحقيق مصالح الوطن.
- الحرية والعدالة والمساواة مِنَح من الله للإنسان، لذا فهي حقوق أصيلة لكل مواطن بغير تمييز بسبب المعتقد أو الجنس أو اللون.
- كفالة كافة حقوق المواطن في الصحة والعمل، والتعليم والسكن، وحرية الرأي والاعتقاد.
- حرية تكوين الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وإقرار مبدأ تداول السلطة طبقًا للدستور الذي يقره الشعب بحرية وشفافية.
- اعتبار الأمة مصدر السلطات، والشعب صاحب الحق الأصيل في اختيار حاكمه ونوابه.
- النهوض بالاقتصاد المصري بإحداث عملية تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة.
- حل مشكلات الشباب، وإكسابه الخبرة، وتوظيف طاقاته التوظيف الأمثل، وإشراكه في إدارة شئون الدولة.
- بناء نسقٍ من العلاقات الدولية يُحقق التواصل

(١) انظر موقع الإخوان المسلمين:
http://www.ikhwanonline.com/new/Default.aspx

(٢) موقع حزب الحرية والعدالة المصري. انظر برنامج الحزب:
http://www.hurryh.com/Party_Program.aspx

الإنساني بين الشعوب، بعيدًا عن كل أشكال الهيمنة.

ثانيًا: حزب العدل والتنمية التونسي:

تأججت الثورات العربية حاملة معها شعارات ومنطلقات إنسانية عامة أهمها (خبز - حرية - عدالة اجتماعية)، والمطالبة بإسقاط النظم الاستبدادية الحاكمة، والتحول إلى النظم الديمقراطية وعصر الحريات.

بعد نجاح الشعوب في إسقاط تلك الأنظمة في تونس ومصر، أصبح الطريق ممهدًا لحرية تكوين الأحزاب السياسية بما فيها التيارات الإسلامية التي وُصفت بالمعتدلة، أو حتى التي وُصفت بالمتطرفة.. لم تتوقف ظاهرة أحزاب العدالة في هذا الإطار، بل ازدحمت بها الساحة السياسية.

وقد ظهرت خمسة أحزاب في تونس بعد ثورة ١٤ يناير، يمكن تصنيفها على أنها إسلامية هي (حركة النهضة - حزب العدل والتنمية - حزب الكرامة والتنمية - حزب اللقاء الإصلاحي الديمقراطي - حزب العدالة والمساواة).(١)

نذكر منها (حزب العدل والتنمية) الذي أسسه محمد صالح الحدري، **وقد اخترنا هذا الحزب لسببين:**

- مسمى العدل والأساس الفكري للحزب القائم على فلسفة العدل، وإسلامية برامجه، واعتباره الحزب الثاني من الأحزاب الإسلامية بعد حزب النهضة- التابع للإخوان المسلمين- الذي رُخِّص له في ١٨ مارس ٢٠١١م، فقد حرص الحزب على أن يتضمن الدستور الجديد للبلاد بندًا ينص على أن تونس دينها الإسلام، ولغتها العربية، وهويتها إسلامية.

تنطلق رؤية الحزب السّياسيّة(٢) من فلسفة العلامة ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي، والذي يُعتبر أب السوسيولوجيا الحديثة، وخاصّة سوسيولوجيا الدّول.

والفكرة الأساسية في هذه الفلسفة هي أنّ العدل هو أساس العمران، فمن غير عدلٍ لا ديمومةَ لأيّ دولة. ومن هذا المنطلقِ وضع ابن خلدون دائرةَ العدل التي تتمثل في ما يلي: لا سلطانَ (أي السلطة السياسية ولا الملك) بدون شوكة (وهي الجيش أو قوات الأمن)، ولا شوكةَ بدون مال، ولا مالَ بدون شعب، ولا شعبَ بدون عدل، ولا عدلَ بدون سلطان.. وهكذا تدور الدائرة.

السياسة الاقتصادية للحزب ترتكز على الليبرالية المقيدة بالعدل، والتي ترمي إلى تشجيع المبادرة الحرّة، والاستثمار الخاصّ؛ لتسهيلِ وتنميةِ خلقِ الثروةِ إلى أقصى حدّ ممكن، مع توخّي العدل في توزيع هذه الثروة. كما يحرص الحزب على تقليص الفوارق في مستوى العيش بين طبقات المجتمع، وتشجيع التضامن التلقائيّ والحرّ بين أفراد وفئات الشعب.

١- النمو السياسي:

ويعني العمل على بعث ديمقراطية حقيقيّة ترتكز على:

- الممارسة المطلقة لسيادة الشعب على السلطة السياسية.
- التفريق الحقيقي بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- التوازن الحقيقي بين السلطات الثلاث المذكورة أعلاه.
- العمل على ضمان الكرامة والحرية للمواطنين.
- تدعيم السلطة الرابعة، وحماية استقلالها من أيّ تبعية للسلطة السياسية أو لرءوس الأموال المستثمَرة في المؤسسات الإعلامية، وتشجيع صحافة الاستقصاء الموضوعي، وما شابه ذلك.

(١) الأحزاب الإسلامية في تونس بعد الثورة، على موقع وكالة شهاب للأنباء: http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=3997

(٢) انظر فلسفة الربط بين الديمقراطية لدى حزب العدالة والتنمية التونسي، مرجع سابق.

٢- النموّ الاقتصادي:

يعتمد في ذلك الليبرالية المقيّدة بالعدل في كلّ مجالات الاقتصاد وفي الجباية، والتوزيع العادل للثروة.

- التقليص من الفوارق في مستوى العيش بين طبقات المجتمع.

- تنمية المعرفة والمهارات والبحث العلمي بصفة متناغمة مع المبادرة الاقتصادية، مع المحافظة على الخدمة العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين، والقادرة على توفير عيش كريم للطبقات الضعيفة.

- ضرورة انتهاج الاقتصاد الإسلامي لما أثبته من نجاعة، مع التأكيد على أن نجاح الليبرالية يبقى رهين ضمان العدل في توزيع الثروات.

٣- النموّ الاجتماعي:

يعتمد النّمو الاجتماعيّ على التطور السليم للعائلة التي هي ركيزة المجتمع، كما يعتمد تحرير المرأة من الصّورة الدنيئة التي حُبِستْ فيها، والتي تتمثَّل في:

- استغلال المرأة كبضاعة جنسية.

- استعمالها كَيَدٍ عاملةٍ رخيصةٍ وطائعة ومستغَلة استغلالاً بشِعًا.

- توظيف عورات المرأة الجسديةِ في سبيل الإشهار لترويج البضائع والخِدْمات.

ولزامًا علينا إرجاعُ الكرامة والاحترام للمرأة لتدعيم دورها ويَا لَهُ من دور شريف في صلب العائلة، والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية!!

ولا نجاحَ لأي نمو اجتماعي بدون تربية سليمة للأطفال داخل العائلة، وبدون تعليم عصري يضمن تثبيت هُويتنا العربية الإسلامية، وبدون إصغاءٍ إيجابي لتطلعات الشباب.

٤- بناء دولة عصرية وديمقراطية ونامية لا تتنكّر لهويتها العربية الإسلامية، ومتفتّحة على محيطها الخارجي، وغنية بقدراتها الفكرية، وضامنة لمواطنيها العزّة والكرامة والحرّيّة، ومُؤمّنة لغدٍ أفضل لأجيالها الصّاعدة.

الاستقراء السياسي لبرامج الحزبين:

باستقراء البرنامج السياسي لحزب العدالة والمساواة التونسي يمكن إدراك أنه حزب يتوافق، في الكثير من منطلقاته، مع الأحزاب الليبرالية والعلمانية المختلفة الموجودة في الساحة التونسية، سواء قبل الثورة أو بعدها، ويختلف عنها في تأكيده على الهوية والمرجعية الإسلامية، وأنه يتوافق مع الدولة المدنية، ولا يتعارض مع مبادئها وآلياتها، وهو حينما يتكلم عن مساحة الإسلامي في برنامجه يرجعه إلى الأصول العامة التي تقر بدين الدولة الإسلام، وعربية لغتها، وإنسانية حضارتها. [١]

- أما حزب الحرية والعدالة المصري المعبر عن حركة الإخوان المسلمين؛ فإنه أكّد في برنامجه على أنه حزب مدني بامتياز، وأنه لا تعارض بين المدنية والإطار الإسلامي للدولة عبر التاريخ، وأن علاقة الحزب بالشريعة هي علاقة ترتبط بالمادتين الأولى والثانية في الدستور المصري السابق، ويؤكد الحزب على أنهما لن تتغيرا في مشروع الدستور الجديد بعد ثورة ٢٥ يناير، والتي استُفتي الشعب على تعديلات بعض مواد الدستور السابق بما فيه هاتين المادتين؛ ليكون حاكمًا للمرحلة الانتقالية إلى حين انتخابات مجلس الشعب والرئاسة. [٢]

- وقد وافق حزب الحرية والعدالة على الوثيقة التي أصدرها الأزهر بموافقة الجهات الليبرالية والعلمانية المختلفة، والتي تؤكد على مدنية الدولة، ونظامها الديمقراطي، ومرجعية مبادئ الشريعة الإسلامية،

(١) مقابلة مع محمد صالح الحدري رئيس حزب العدالة والتمية التونسي، على الرابط التالي: http://fr-fr.facebook.com/ouhibouki

(٢) د. محمد البلتاجي، «نؤمن بالديمقراطية والدولة المدنية ونرفض مسخ الهوية الإسلامية» http://www.drbeltagy.com/detail.aspx?id=8943

ولم تطالب صراحة في أي من بنودها بتطبيق الشريعة الإسلامية. وإنما طالبت بإطار إسلامي عام مستمد من منطلقات مبادئ الشريعة.(١)

المحور الرابع

مستقبل أحزاب العدالة

- السيناريوهات المتوقعة:

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات لأحزاب العدالة تستشرف المستقبل:

السيناريو الأول: النجاح الكبير والانتشار والهيمنة:

وهو توقع قائم على الرصيد الكبير للأحزاب التي خرجت من بطن جماعة دعوية (حزب الحرية والعدالة) مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر؛ حيث الأثر الشعبي والعاطفي الذي خلَّفته دعوتهم منذ أربعينيات القرن الماضي، وتراثهم في الدفاع عن الدين، والدعوة لتحكيم الشريعة، فضلاً عن صمودهم، ومشاركتهم في برلمانات النظام الديكتاتوري السابق، وتحمّل كوادرهم للبطش والسجن، والتضييق والتعذيب، والمصادرة لأموالهم وشركاتهم طوال الفترة التي سبقت الثورة المصرية في ٢٥ يناير.

هذا التوقع ينسحب أيضًا على حزب العدل والتنمية التونسي؛ باعتبار أن قيادته كانت تُحسب في وقت من الأوقات على تيار حركة النهضة التابع للإخوان المسلمين، ومع أنه لا ينتمي لتيار دعوي وجماعة منظمة إلا أنه من الممكن أن ينجح وينتشر إذا استطاع أن يحوّل من اتجاهاته للجمع بين ثوابت المرجعية الإسلامية الحقيقية، وليست الشكلية، وبين التصور الليبرالي الذي خرج به، ولو مرحليًا، فضلاً عن الاستفادة من التنسيق مع حزب النهضة للاتفاق في المنطلقات الإسلامية العامة.

ب- السيناريو الثاني: نجاح متوسط مبشر بالتقدم والتفوق التدريجي:

وهو توقع مبني على احتمالات التراجع النسبي في الاختيارات الشعبية، تبعًا لدرجات التخوف من التيارات الإسلامية وأحزابها، مما يؤثر على مؤشرات النجاح، فتخرج في صورة متوسطة أو أقل من المتوسطة، لكنها تخرج في أطر أكثر إيجابية، وتحقق نتائج تدريجية هادئة تساعد في بناء هرم الانتشار بشكل يسمح بالربط بين الأقوال والأفعال، وبين الواقعية والخيال، فيبشر بمستقبل واعد للسنوات القادمة، ويحقق إنجازات تكمل البناء، وتؤسس للمنظومة الإسلامية للحزب بخطوات وئيدة.

> **إذا كانت المرحلة (الثورية) تقتضي الانفتاح والحوار والتفاوض مع كل الفصائل المخالفة، فإن هذا أدعى لفتح هذا الحوار مع بقية الفصائل الإسلامية، وتكوين ائتلاف أو جبهة تجمع تلك الأحزاب والحركات والهيئات، على الحد الأدنى من الأهداف، ألا وهو إسلامية الدولة ومرجعية الشريعة.**

ج- السيناريو الثالث: التراجع والانحسار:

إذا ركزت تلك الأحزاب على مشاريع التنمية فقط في شكلها الغربي التقليدي، وبنفس آليات الحقب السابقة، (الاعتماد على قروض البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واتباع توجيهاتهما)، والمعونات الدولية الأخرى- على حساب الحلول الإسلامية الاقتصادية- التي تعتمد على القدرات الإسلامية التطوعية، والتي تعلي من شأن القضايا الإيمانية الكبرى والمسلَّمات الإسلامية-، فإن ذلك سيفقدها مصداقيتها الشعبية؛ لأنه لن يحقق المأمول منه ماديًا حسب التجارب السابقة، فضلاً عن انحسار التوجهات بعيدًا عن الصبغة الإسلامية التي نادت بها ابتداءً، بالإضافة إلى التخبط والدوران في فلك

---

(١) انظر موقع أون إسلام:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/133948-2011-08-17-20-51-00.html

الحزبية الطبقية، والدخول في صراعات مع الأحزاب الأخرى علمانية كانت أو إسلامية.

خاتمة البحث

أ- نتائج البحث:

يمكن تركيز أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

إن ظاهـرة أحزاب العدالة التي ظهرت في مرحلة مـا قبل الثورات العربية في إطار معين، ثم تجلت في عصر الثورات العربية، هي ظاهرة سياسـية إيجابية، يمكن أن تنجح وتنتشـر، ويمكن أن تتراجع وتتحسر؛ وذلك مبني على عدة عوامل، **من أهمها:**

١- حل معادلة الانتصار للشـرع دون مصادمة مع التيارات العلمانية والتوجهات الغربية السائدة.

٢- تبني فلسـفة التدرج في تطبيق الشريعة، من خلال مرحلة انتقالية كبيرة تمهّد لها، وتنطلق من فقه أولويات المرحلة.

٣- تحقيق الرضا الشعبي عن طريق إنجازات حقيقية، وطرح تصورات واقعية وحلول ناجعة لمشاكل الشعوب.

٤- الجمع بين الإيجابية والندية، والمرونة في القضايا الكبرى، ومراعاة متطلبات الظرف التاريخي واللحظة الزمنية، مثل قضية التعامل مع العدو الإسرائيلي.

٥- الاستفادة من التجارب الناجحة لأحزاب العدالة بشكل يتوافق مع الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الثقافية والتاريخية لكل شعب.

ب- علامات على طريق أحزاب العدالة وأنصارها:

هذه بعض التوصيات والنصائح الموجهة لأحزاب العدالة لتحقيق النجاح مستقبلاً:

١- من الضرورة المزج المرن بين الدعوي والسياسي، بحيـث لا يؤدي إلى الخلط بـين الاثنين، وبالطريقة التي تسمح بحرية الحركة للكوادر السياسية فيما هو دنيوي بحـت ومتغير، كذلك بما لا يؤدي إلى القضاء على الحركة أو التيار برمته في حال الخلافات الحادة مع الأنظمة الحاكمة.

٢- إدارة العمل الدعوي في شكل مؤسسي لا يرتبط بالأشخاص، ولا يرتبط بالحكومات والأنظمة، وتسيير الهيئة الدعوية بشـكل منتظم وقواعد موارد داخلية؛ تضمن عدم التعثر تحت أي ظرف من الظروف.

٣- ربـط برامج التنميـة التي تتبناهـا الأحزاب بالقواعـد الإسـلامية، خصوصًا ما يرتبط بالشـق الاقتصادي والمالي، كالقروض الحسـنة، وغيرها من المعاملات الإسلامية كالمرابحة.

٤- أن تتضمن أهداف الحزب تمهيد المجتمع لتطبيق الشريعة، والأخذ بالمبادئ الإسـلامية استنادًا للمادة الأولى والثانية من الدستور المعدل والدستور المرتقب (كما في الوضع الدستوري المصري)، على اعتبار أنها أهداف تمثل رغبة الأغلبية الشعبية، وتستند للدستور الذي سيقره الشعب ونوابه.

٥- إذا كانـت المرحلة (الثوريـة) تقتضي الانفتاح والحوار والتفاوض مع كل الفصائل المخالفة، فإن هذا أدعى لفتح هذا الحوار مع بقية الفصائل الإسلامية، وتكوين ائتلاف أو جبهة تجمع تلك الأحزاب والحركات والهيئـات، على الحد الأدنى مـن الأهداف، ألا وهو إسلامية الدولة ومرجعية الشريعة.

٦- ممارسة العمل السياسي بشكل احترافي؛ يعتمد على مراكز الدراسـات وخبرات السياسيين القدامى والمعاصرين، مع تقييم مرحلي علمي للأداء الحزبي.

٧- التنبـه إلـى الحذر من الوقوع فـي فخ علمنة الإسـلام، وطرح النموذج السياسـي الإسلامي في إطار أوسع منه، وأكثر عمومية -المرجعية الحضارية- بقصد إبعاده عن الدعوة للشـريعة، وإبعاده عن اتخاذ الخطوات الإيجابية لتطبيقها.

معلومات إضافية

حزب العدالة والرفاهية الإندونيسي:

يعدّ حزب العدالة والرفاهية الإندونيسي من أكبر الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية في إندونيسيا، واستطاع في فترة وجيزة منذ تأسيسه في العام ١٩٩٨م أن يخطو خطوات كبيرة ليحتل المركز الرابع بين الأحزاب الكبيرة، محققًا في آخر انتخابات في العام ٢٠٠٩م إنجازًا كبيرًا من خلال الفوز بـ٥٧ مقعدًا، والمشاركة في الحكومة الحالية بأربع حقائب وزارية.

تأسس حزب العدالة والرفاهية على أيدي الشباب الدعاة في عام ١٩٩٨م مع سقوط عهد الرئيس سوهارتو الذي ظل يحكم إندونيسيا طوال ٣٢ سنة.

شارك الحزب في الانتخابات التشريعية ثلاث مرات منذ نشأته: الأولى في العام ١٩٩٩م، وفاز فيها بسبعة مقاعد، والثانية عام ٢٠٠٤م، واستطاع الحزب الحصول على ٤٥ مقعدًا في البرلمان، وفي المرة الثالثة في انتخابات ٢٠٠٩م تمكّن الحزب من حصد ٥٧ مقعدًا.

منذ بداية المشاركة السياسية للحزب كانت له وزارة واحدة في حكومة ١٩٩٩م، ثم حصل على ثلاث حقائب وزارية في حكومة عام ٢٠٠٤م، وحاليًا له أربع وزارات، هي: وزارة الإعلام ووزارة الزراعة، ووزارة التكنولوجيا، ووزارة الشؤون الاجتماعية.

يشغل الأمين العام للحزب «محمد أنيس متّى»، منصب نائب رئيس البرلمان الإندونيسي.

يعتبر حزب العدالة والرفاهية الآن أكبر حزب إسلامي في البلد، ورابع أكبر حزب في إندونيسيا، وهو -بحسب أمينه العام- «حزب يحمل رسالة الإسلام في إندونيسيا، ويتبنى سمة الوسطية، ويحمل التوجه السياسي الوسطي، ويتجه نحو الانفتاح والتحالفات السياسية بين الوطنيين والعلمانيين في إندونيسيا، ويعتبر رائد القوة الإصلاحية في البلد».

يتميز الحزب بقياداته الشابة؛ حيث إن معظم قيادات الحزب كانوا في أواخر العشرينيات من العمر، أو في بداية الثلاثينيات عند تأسيسه.

أبرز العوامل التي حققت النجاح السريع والكبير للحزب:

يعتبر الأمين العام للحزب أن أبرز عوامل نجاح الحزب كانت «الجدية في التعلم»؛ حيث إن الحزب عند تأسيسه لم يكن يمتلك من الكوادر إلا نحو ٣٠ ألف كادر، لا يمتلكون خبرة سياسية سابقة، ولكن مع الممارسة ومع الرغبة في التعلم السريع تحقق التحسن المستمر في الأداء السياسي، والفهم السريع للقضايا، والقدرة على التكيف مع الظروف السياسية الجديدة.

صار الحزب يملك الآن ما يقارب مليون كادر، وله فروع في جميع البلديات ومعظم قرى إندونيسيا.

أبرز الملفات التي تصدى لها الحزب:

تعديل الدستور، وشمل:

تعديل التعددية السياسية والحكم الذاتي للمناطق، أي أنه لا مركزية في إدارة الحكومة.

صرف ٢٠٪ من ميزانية الدولة إلى التعليم.

صرف حوالي ٣٥٪ من الموازنة العامة إلى المناطق النائية.

إضافة حرية الإعلام ضمن بنود الدستور المعدل؛ حيث أصبح باستطاعة كل شخص ما عدا مالكي القنوات التلفزيونية أن يؤسس جريدة أو مجلة، ومواقع الإنترنت لا تحتاج إلى أية رخصة، بينما في السابق كان كل شيء بحاجة إلى رخصة، كما أن الدولة لم تعد تمارس رقابة على وسائل الإعلام.

فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية؛ بحيث أصبحت السلطة القضائية مستقلة، وتم إنشاء لجنة المحكمة الدستورية، ولجنة محاربة الفساد المالي، ولجنة الحقوق البشرية، ولجنة الرعاية على الأطفال والنساء.

المصدر:

حوار مع الأمين العام لحزب العدالة والرفاهية الإندونيسي، انظر الرابط:

http://www.amlalommah.net/new/index.php?mod=article&id=13423

التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل):

تأسس حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل) في موريتانيا في الثالث من أغسطس عام ٢٠٠٧م بعد عشرين عامًا من حظر الأحزاب الإسلامية في موريتانيا.

وقد تأسس الحزب على يد المجموعة التي خاضت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧م باسم «الإصلاحيون الوسطيون»، والتي تستقي نموذجها من جماعة الإخوان المسلمين.

ترأس الحزب «محمد جميل منصور» الذي خاض الاستحقاقات الرئاسية بعد انقلاب ٢٠٠٨م، وحصل على نسبة ٤,٥٩٪، ويعد منصور أبرز قادة التيار الإسلامي (مدرسة الإخوان المسلمين) في موريتانيا، وهو يتمتع بعلاقات متميزة في الداخل والخارج، دخل العمل النقابي والسياسي مطلع الثمانينيات، وتقدم فيه مناضلاً داخل صفوف الطلبة.. مثَّل الإسلاميين في عدة تحالفات سياسية، كما تولى قيادة تنظيمات إسلامية عديدة أهمها «مبادرة الإصلاحيين الوسطيين»، إلى أن انتُخب رئيسًا لتواصل خلال مؤتمره الأول والأخير منذ تأسيسه سنة ٢٠٠٧م بأغلبية كاسحة لامست حدود التزكية بين صفوف الحزب.

يؤكد الحزب على طابعه المدني ذو المرجعية الإسلامية، وتشغل المرأة نسبة ٣٠٪ من المقاعد التي حصدها الحزب في الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٧م، كما يدير الحزب عشر بلديات، وله أكثر من ١٥٠ مستشارًا بلديًا موزعون على كافة ولايات موريتانيا. وفي مايو ٢٠٠٨م انضم اثنان من أعضاء الحزب إلى الحكومة التي شكّلها الرئيس المخلوع ولد الشيخ عبد الله قبل أشهر من الانقلاب.

يؤكـد الحزب في برنامجـه على أنه «ينشـد الإصلاح والتغيير نحو الأفضل؛ مسـتجيبًا لمتطلبات الحاضر وتحديـات المستقبل، على هـدى من عقيدة الإسلام وشِريعته. لا يقبل تفريطًا في الأصول والكليات، ولا يداهن في الثوابت والمبادئ، يعتمد الاجتهاد سبيلاً للتجديد، ويؤمن بالتدرج والمرحلية».

معالم الرؤية الفكرية للحزب:

مرجعيته: الإسلام، منهجه: الوسطي، أساس الحكم: الشورى، هدفه: الإصلاح، غاية اقتصاده: التنمية المتوازنة، مبدأه: الحرية، أساس هويته: الإسلام، عمقه: الأمة الإسلامية، معياره: التقوى، شعاره: المحبة.

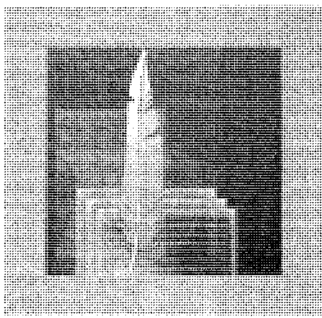
المصدر:

السيد علي أبو فرحة، تحولات الخريطة السياسية في موريتانيا.. أبعادها -أطرافها- مآلاتها، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

علي عبد العال، «إسلاميو موريتانيا: مشروع نهضوي شامل للرئاسة»، انظر الرابط:

http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&preview=No&ArticleID=12473

الموقع الإلكتروني لحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل): http://www.tewassoul.org/



قواعد الممارسة السياسية .. التأصيل والواقع

د. خالد سعيد

باحث سياسي، والمتحدث باسم الجبهة السلفية بمصر.

ملخص الدراسة

تعيش كثير من البلدان العربية اليوم حالة من الثورة، وما يليها عادة من فورة في الحريات، وانفتاح في العمل السياسي؛ وبينما يركز كثير من النظار والباحثين على أهمية قضية «فقه الواقع» لمواكبة المتغيرات؛ فقد يغفل فريق من الناس عن مسألة الانضباط الشرعي، وتوجيه مسيرة العمل السياسي من خلالها؛ باعتبارها «الضمير الحي» الذي لا ينبغي أن تعتريه الغفلة، أو يدركه الفتور، كما تبقى سؤالات مُلِحَّة في عقول كثير من الإسلاميين عن مدى مشروعية مثل هذه الممارسات.

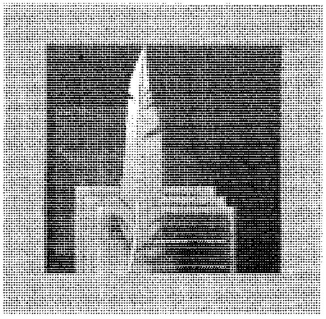
تحاول هذه الدراسة إرساء قواعد الممارسات السياسية مؤصلة من مصادرها العلمية، وتقديم نموذج عملي تطبيقي تُبرز فيه هذه القضية من خلال توضيح مفهوم قواعد اللعبة السياسية، ومن يضعها، وكيفية تشكلها، إضافة إلى الضوابط الشرعية التي تحكم اللعبة السياسية.

وتتناول الدراسة قواعد اللعبة السياسية، فتجملها في ثماني قواعد: أولها أن السياسة هي حرب بلغة أخرى، وثانيها أن الممارسة السياسية هي إدارة الأوضاع المعقدة، فيما تركز القاعدة الثالثة على ضبط الأهداف دقة وتركيزًا وترتيبًا، أما القاعدة الرابعة فهي واقعية الرؤية للخريطة السياسية، والقاعدة الخامسة هي فهم المواقف والممارسات في سياقاتها المنطقية.

وتعتبر القاعدة السادسة أن ممارسة فن الممكن هو الطريق إلى غير الممكن، بينما تتناول القاعدة السابعة المكتسبات وعقدة الصراع، فيما تؤكد القاعدة الثامنة على ضرورة تنوع الخطاب السياسي بحسب المرحلة والمخاطب.

وتسعى الدراسة إلى تأصيل الضوابط الشرعية التي تحكم اللعبة السياسية؛ حيث يكثر اللغط في قضية الممارسة السياسية بين الإسلاميين، ويظهر التضاد العنيف في الآراء؛ بسبب الإغراق في النظر للجزئيات على حساب التناول الأصولي؛ والذي تحكم فيه المقاصد الكلية على ممارسة الجزئيات.

وتتناول الدراسة بعض الضوابط الشرعية المهمة، والتي تسهم في تجلية هذه القضية، مثل عدم مناقضة الممارسات لأصل حاكمية الشريعة، وأن الشرعية تُستَمد من الشريعة وليس من الممارسة، كما أن عدم شرعية الأوضاع لا يستلزم عدم شرعية الممارسات، واستيفاء شرعية الممارسة بأثرها على الأمة، والالتقاء مع المخالفين على مصالح مشروعة، وأن جزئية الممارسة لا تنافي شمول الاعتقاد؛ إضافة إلى أن الحاجيات العامة تتنزل منزلة الضرورة، والتفريق بين السكوت عن بعض الحق وبين قول الباطل، وأن وسائل الفعل السياسي غير توقيفية، ولها حكم مقاصدها.



قواعد الممارسة السياسية.. التأصيل والواقع

د. خالد سعيد
باحث سياسي، والمتحدث باسم الجبهة السلفية بمصر.

تعيش كثير من البلدان العربية اليوم حالة من الثورة، وما يليها عادة من فورة في الحريات، وانفتاح في العمل السياسي؛ وبينما يركز كثير من النظار والباحثين على أهمية قضية «فقه الواقع» لمواكبة المتغيرات؛ فقد يغفل فريق من الناس عن مسألة الانضباط الشرعي، وتوجيه مسيرة العمل السياسي من خلالها؛ باعتبارها «الضمير الحي» الذي لا ينبغي أن تعتريه الغفلة، أو يدركه الفتور، كما تبقى سؤالات مُلِحَّة في عقول كثير من الإسلاميين عن مدى مشروعية مثل هذه الممارسات؛ وسنحاول إرساء قواعدها السياسية مؤصلة من مصادرها العلمية؛ وسنعمد بعدها إلى نموذج عملي تطبيقي نبرز فيه هذه القضية من خلال هذين المحورين.

أولاً: مفهوم قواعد اللعبة السياسية.. من يضعها وكيفية تشكلها:

يعتمد تشكيل اللعبة السياسية على كيفية توزيع القوى على أطرافها، ومدى تأثيره على العلاقات بينها؛ لذا فمن المهم معرفة أنواع القوة المختلفة، وأشكال الممارسات السياسية المبنية على توزيعها؛ ومدى أهمية هذه العناصر، وتأثيرها على استقرار أو اضطراب الدول.

أ- أنواع القوة:

القوة مصطلح مركزي في العلوم السياسة كأحد أهم العلوم الاجتماعية، كما أن البحث عن القوة يميز السياسة عن سائر أنواع النشاط الإنساني، حتى أن لازويل ينص على: «أننا عندما نتحدث عن علم السياسة، فإننا نتحدث عن علم القوة أو القدرة»[1].

ويقسم بعض العلماء القوة من حيث الشرعية إلى:

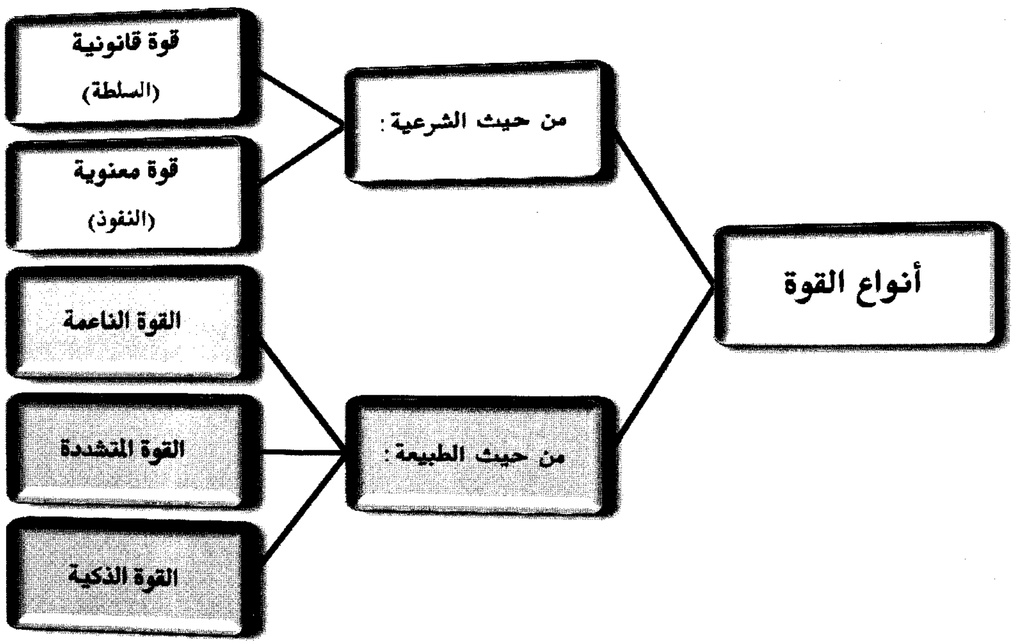
١- قوة قانونية السلطة: وتتمثل في رؤساء الدول والحكومات، وما يتبعها من مؤسسات كالجيش والشرطة.

٢- قوة معنوية النفوذ: وهي رغم تأثيرها الخطير، إلا أنها غير رسمية، ولا تكتسب صفة قانونية كرجال الدين، وشيوخ العشائر، ورجال الأعمال، وغيرهم.

أما أنواع القوة من حيث طبيعتها فهي:

١- **القوة الناعمة:** وتهدف إلى كسب القلوب والعقول، عن طريق الإقناع والدبلوماسية؛ كالإعلام، والدعاية السياسية، والتعامل المباشر أو غير المباشر، وهي الأهم بين أشكال القوة المختلفة؛ إذ تعني القدرة على الإلهام،

(1) Lasswell, H, & N.Listes, Language of Politics: Studies in Quantitative Semantics, George W. Stewart Publisher Inc. N. Y. 1949.



وغرس الولاء لإنشاء الالتزام بالحب، ودفع الناس للتضحية بأنفسهم، أو مصالحهم في سبيل قناعة ما؛ كالدين أو القومية. وتقوم المؤسسات الدينية كالمسجد أو الاجتماعية كالأسرة بدور بارز في هذا المضمار.

٢- **القوة المتشددة:** وتهدف لإخضاع العدو، وكسر إرادته بالعنف أو «العصا»، وتمثل هيمنة الدولة كالجيش والشرطة، وتُعد حلاً أخيرًا في السياسة المدنية العادية، إلا أن وجودها يظل داعمًا لعدد من العلاقات السياسية، والعصا التي تبقى قابعة في الخزانة هي أكبر العصي الموجودة.

ويدخل فيها العقوبات السلبية كالمنع أو الحصار لدولة أجنبية أو لمواطني الدولة - ولو ضمنيًا - بالحرمان من بعض حرياتهم، إذا لم ينحازوا للنظام أو ينفذوا تعليماته.

٣- **القوة الذكية:** وتقوم على توقع الفائدة، عن طريق المغريات كالمقايضة[1] بالمال والمناصب، والمنح والمعونات، والتسهيلات المختلفة، وهي أكثر شيوعًا وكفاءة من قوة «العصا».

ب- الممارسات السياسية المبنية على توزيع القوى:

يُعد المدلول النمطي لميزان القوى السياسية أكثر المدلولات استخدامًا وتطبيقًا من أطراف الصراع السياسي المختلفة، ويرتبط بتحقيق هدف معين - بما يجب أن يكون - وليس بما هو قائم فعلاً، وذلك على صعيد التصور والإعداد الاستراتيجي لا الممارسة.

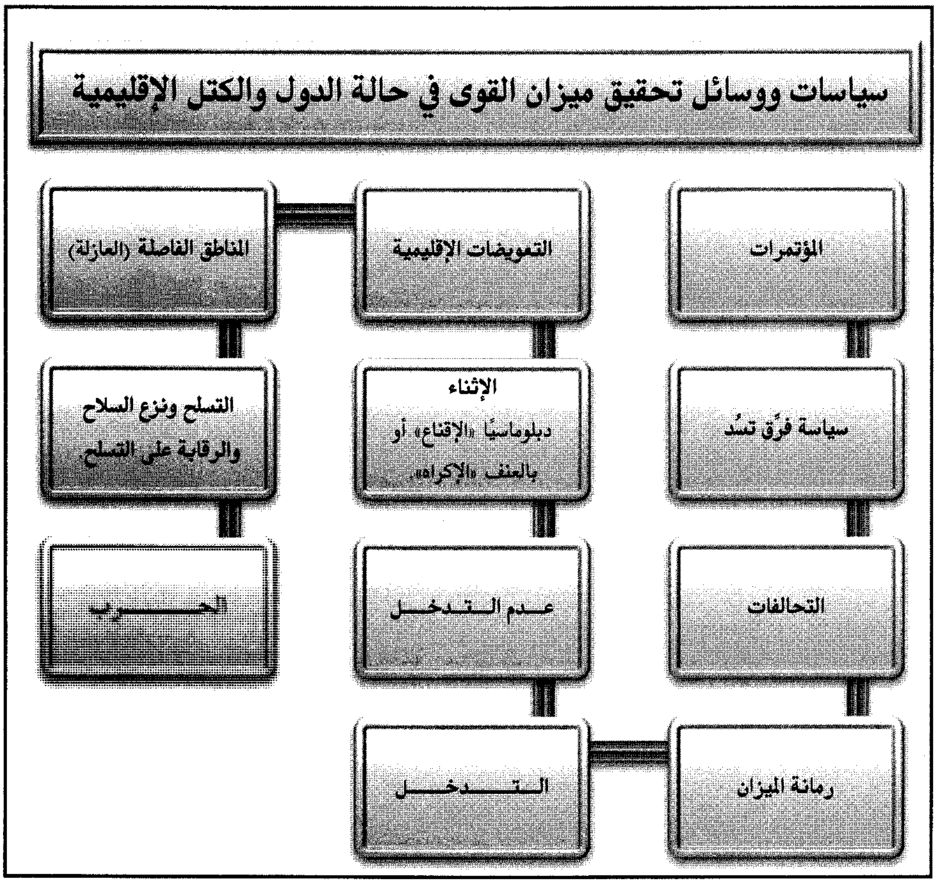
وتتنوع سياسات ووسائل تحقيق ميزان القوى في حالة الدول والكتل الإقليمية كالآتي:

- المؤتمرات: لتسوية المنازعات، والاتفاق على مبادئ جديدة لتوزيع القوة في إطار من الشرعية.

- سياسة فرِّق تسُد: بالعمل على إضعاف طرف آخر؛ بالتفريق بينه وبين حلفائه، أو منع مجموعة من الكيانات الضعيفة من التحالف، أو عرقلة قيام قوى كبرى أو تفتيتها.

- التحالفات: تجمع قوتين أو أكثر لمواجهة قوة أخرى، وتتسم التحالفات عند تعدد القطبية بالمرونة والتبدل.

(١) تعتبر المقايضة أساس العلاقات الاقتصادية، لكنها مع ذلك في غاية الأهمية سياسيًا.



- رمانة الميزان: ويُقصد بها انحياز طرف قوي جدًّا - غير منحاز - إلى أحد المحاور المتصارعة؛ لتعرضه للتهديد، أو للإبقاء على توازن القوى.

- التدخل: دفاعيًّا، أو هجوميًّا، بشكل ظاهر أو مستتر لحماية المصالح.

- عدم التدخل: وتعني الحياد للحفاظ على ميزان القوة كما هو، أو حصر الصراع في نطاق ضيق أو حماية حقوق المحايدين.

- الإثناء: وتتبع هذه الطريقة عندما يسعى طرفٌ ما للإخلال بميزان القوة القائم، فتحاول بعض القوى الكبرى إثناءه عن طريق الدبلوماسية «الإقناع»، أو عن طريق العنف «الإكراه».

- التعويضات الإقليمية: وتكون بين الدول بعد الحروب، ويدخل فيها اقتسام القوى الكبرى لمناطق النفوذ.

- المناطق الفاصلة العازلة: بزرع كيانات ضعيفة ومحايدة بين الدول القوية؛ لتقليل احتمالات الصدام المباشر.

- التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح.

- الحرب: إذا ما فشلت كل أو بعض السياسات السابقة في تحقيق توازن القوى؛ فالقوة العسكرية تكون هي الملاذ الأخير.

أما في حالة الجماعات والأحزاب والقوى المحلية، وعند اختلال ميزان القوة، ووجود طرف ضعيف وآخر قوي؛ فإن أساليب الممارسة السياسية تتنوع كالتالي:

أولاً: من جهة الطرف الضعيف، تتبع السياسات التالية:
- الإذعان: ويكون نتيجة للضغوط.
- التنازلات: وهي إما جزئية أو كلية، وقد تكون متبادلة، أو من طرف واحد، والأسئلة المهمة هي: ما

الذي يتم التنازل عنه؟ ومتى يكون؟ وكيف؟

- التجنب: ويعني الهروب من المنافسة، فضلاً عن المواجهة، وذلك في حالة تيقن الخسارة، بنقل النشاط إلى ساحة أخرى.

- المواجهة: وتكون مباشرة أو غير مباشرة، ولذلك تحتاج إلى تحديد الهدف بوضوح، والنصر بالحيلة.

- المعالجة: وذلك بتقوية نقاط الضعف.

وغالبًا ما يكون هناك دمج بين أكثر من أسلوب.

ثانيًا أما الطرف القوي فيتبع ما يلي:

- الإزاحة: استئصال الخصم عضويًا في حالة القوة المفرطة.

- الاستيعاب: تقديم مكاسب مهمة للخصم لخفض سقف أهدافه.

- التحالف: مع طرفٍ لمواجهة طرف آخر مرحليًا، حتى لو اختلفت أهدافهما النهائية.

- المهادنة: لعدم وجود مصلحة حالية في الصدام.

- المشاغلة: جعل الطرف الأضعف في حالة إنهاك لكي لا يقوى.

- التجنب: كتجنب الدولة لـ «أصحاب النفوذ» كعلماء الدين، أو رجال القبائل.

- توظيف الطرف الآخر: باستخدامه إلى حين؛ لعدم التشتت، ثم التفرغ له.

أما في حالة تعادل القوى أو تكافؤ الفرص، فإن القوى المتعددة غالبًا ما تلجأ للتفاوض القائم على فن المساومة، والذي يهدف إلى تحصيل أعظم المكاسب، وتقديم أقل التنازلات.

ج- قواعد اللعبة السياسية:

القاعدة الأولى: السياسة هي حرب بلغة أخرى:

السياسة مبنية أصلاً على الصراع أو التدافع[1]، حتى يمكننا القول بأن: «السياسة هي حرب بلغة أخرى»؛ إذ إن المنظِّرين السياسيين والعسكريين يعرّفون الحرب بأنها مظهر من مظاهر السياسة، أو هي كما يقول كلاوزفيتز[2]: «استمرار للسياسة بوسائل أخرى».

فالسياسة حلبة صراع حول ماهية الأهداف التي ينبغي تحقيقها بالقوة - على اختلاف أنواعها - من خلال مقدمتين: «ما الرؤية التي ستنتصر؟» و«من يدير الدفة؟»، ويتبنى هذه الرؤية كثير من علماء الجيوبولتيكا، فيُعرف روبرت دال القوة بأنها: «قدرة الحكومة على تحقيق المراد في مواجهة المعارضة، وتتمثل في دفع الناس إلى القيام بعمل أشياء لم يكونوا ليقوموا بها بمحض إرادتهم»[3].

أما سبيكمان فينص على أنها: «القدرة على فرض إرادة الشخص على الآخرين، والمقدرة أيضًا على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم، وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوة الأقل على تقديم تنازلات».[4]

والصراع نوعان:

١- وجودي صفري أو حربي: ولا يعني بالضرورة القضاء على العدو بنيويًا ومؤسسيًا، ولكن يكفي أن يتخلى عن أهدافه ومبادئه وعقيدته التي انعقد من أجلها الصراع.

٢- تنافسي سياسي: وتُستخدم فيه القوى الناعمة، أو الصلبة في مستوياتها الدنيا.

ويمكن طرح الصراع العربي الإسرائيلي كمثل مهم لفهم نوعي الصراع، فقد عمد النظام في مصر ما قبل ثورة ٢٥ يناير إلى تخويف الشعب المصري

(١) قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[البقرة:٢٥١]، وقال عز من قائل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج:٤٠].

(٢) كارل فون كلاوزفيتز: فيلسوف ومنظر عسكري ألماني.

(٣) Dahl, Robert A., The Concept of Power, Behavioral Science, 2:3 1957:July كما يرى راتزل أن: «الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوة».

(٤) جوليان لايدر، حول طبيعة الحرب، مركز الدراسات العسكرية، ط ١، دمشق، ١٩٨١م، ص ٧٥.

والمحيط العربي بتصوير الصراع على أنه صفري أو وجودي فقط!! وتستعمل فيه القوة الصلبة في أشد صورها؛ بمعنى أن أي رد فعل على الانتهاكات الإسرائيلية يساوي حالة الحرب!! وذلك لتبرير وتمرير مبدأ الإذعان للعدو وعدم الرد مطلقًا. ولا يخفى ما في هذا الطرح من تغافل متعمد للصراع السياسي أو التنافسي، والذي تستعمل فيه القوة الناعمة أو «الصلبة في مستوياتها الدنيا» بمعنى أن يكون الرد على الانتهاكات هو ممارسة ضغوط مقابلة.

وتُعَدّ نظرية الصراع من أهم النظريات في العلاقات الدولية، وربما في الممارسات السياسية ككل، وتتنوع أدوات الصراع؛ كالتهديد، والتفاوض، والضغط، والاحتواء، وغيرها، وتتغير طبقًا لمتغيرات الموقف، وتتعدد أسباب الصراع ما بين سياسية، أو سيكولوجية، أو جيوسياسية، أو ديموجرافية، وأهمها:

- العقائدية أو الأيديولوجية: وهي الأخطر.
- والمادية بهدف السيطرة على الموارد والثروات.

القاعدة الثانية: الممارسة السياسية هي إدارة الأوضاع المعقدة:

الممارسة السياسية تتعامل بالأصالة مع مجموعة من الأوضاع المعقدة والمتداخلة، وللتحكم في خيوط اللعبة السياسية ينبغي أن يعرف من يمارس العمل السياسي نوع الصراع المحتدم بينه وبين خصومه، ورؤية الطرف الآخر له بدقة، والابتعاد عن الأمنيات؛ فطبيعة التدافع تقوم على عاملين:

أولاً: وضوح الرؤية:

وتعني يقظة السياسي لنوعية وماهية الصراع؛ فلا يصلح أن يتصور أنه تنافسي، بينما هو صفري عند الطرف الآخر أو العكس، كما يجب أن يعرف كيف يستغل اختلال ميزان القوى بين الأطراف المختلفة لإنهاء الصراع لصالحه؛ فالقوة التي لا تتمكن من فرض إرادتها هي قوة وهمية.

ولا يرتبط مفهوم القوة وقدرتها على تحقيق المصالح بالسوء والفساد بالضرورة، فالعامل المحدد لأخلاقية القوة هو مدى استخدامها في الخير والإعمار، دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين.

لا يرتبط مفهوم القوة وقدرتها على تحقيق المصالح بالسوء والفساد بالضرورة، فالعامل المحدد لأخلاقية القوة هو مدى استخدامها في الخير والإعمار، دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين

وذلك لأن السياسة هي: «فن القوة، وتوزيعها بالتحييد أو الإضعاف أو الكسر»، أو هي: «فن إدارة الدولة عن طريق إعادة توزيع القوى بين كافة الأطراف داخليًا وخارجيًا»(١). ولذلك فأهم وظائف هذا العلم هي الإجابة على ما يلي:

أ - ما مقدار القوة التي يتمتع بها كل طرف من أطراف اللعبة.

ب - من يمارس تلك القوة؟ أي كيفية توزيعها.

وعلى سبيل المثال: لم يكن مجديًا إبان فترة حكم جورباتشوف مناقشة «توزيع القوى» في موسكو بين الإصلاحيين والمحافظين، بينما يتم التغافل عن مناقشة «مقدار قوة روسيا» في السيطرة على الجمهوريات التابعة لها، بما يعني انهيار السلطة المركزية!!

ج- ما أهداف كل طرف في هذا الصراع؟

د - ما شروط عمل القوى(٢) التي تشكّل اللعبة السياسية؟ مثل مدى شرعيتها، وإمكانية تحجيمها والسيطرة عليها.

---

(١) يراجع: جاسم سلطان ، قواعد في الممارسة السياسية، المنصورة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ٢٠٠٨م ، ص٤٣.

(2) Leiserson, Avery. Parties and Politics: An Institutional and Behavioroal Approach. 1st ed. New York: Knopf, 1958.

ثانيًا: إدارة موازين القوى:

يقول ريمون أورن: «إن ميزان القوى ليس من طبيعة واحدة، ولا يخضع دائمًا لعدد الأطراف المكونة لهذا التوازن، بل يخضع أيضًا لطبيعة الدول، والأهداف التي يلتزم بتحقيقها أولئك الذين يسيطرون على السلطة»[1]. وعلى هذا فدهاء اللاعب السياسي وحنكته يعد أحد أهم أركان ميزان القوة؛ حيث يعمل على زيادة نقاط قوته؛ لمواجهة التهديدات والضغط على نقاط ضعف الخصم، وتحويلها إلى فرص، ثم العمل على تحويل كل ذلك إلى نتائج.

ويبدو أن الفكرة المركزية لتوازن القوى هي «كيفية توزعها بين الأطراف المختلفة»؛ إلا أنها قد تزيد أو تنقص، ولذلك فليس لهذا الميزان صورة ثابتة؛ إذ تتعدد صوره بحسب عدد أطراف اللعبة، وما تمتلكه من أدوات ومصادر للقوة، كالتالي:

أ- توازن القوى المتعدد الأقطاب المعقد:

قد يصل عدد قليل من أطراف الصراع إلى حالة من التعادل النسبي في القوة، فيتشكل بينهم توازن للقوى، يعتمد على تعدد الأقطاب الدولية أو المحلية بحسب نطاقه.

ويشترط «مورجانتو» ألا تقل الأطراف عن ثلاثة، فالثنائي بسيط، وأن يترتب عليه استقرار وحفظ استقلال كل الأطراف، مهما كان أحدها ضعيفًا. فطبيعة هذه الصورة أنها تنافسية ويغلب عليها الطابع الدبلوماسي.

ب- التوازن الثنائي البسيط:

ويقوم على بروز كتلتين سياسيتين أو دولتين متعارضتين في حالة من التعادل النسبي، وغالبًا ما يكون إقليميًا، وتبدو خطوط العلاقات أكثر وضوحًا بالنسبة للأطراف الأخرى؛ فالدبلوماسية فيه أقل فاعلية، ويمثل فترة استقرار قلقة، ومضطربة، وقصيرة الأمد؛ تمهّد لمرحلة الحرب؛ لأن طبيعته هي المعارضة المباشرة والتنافس السافر.

القاعدة الثالثة: ضبط الأهداف دقة وتركيزًا وترتيبًا[٢]:

لتحقيق الأهداف المنشودة في أي صراع سياسي، وتجنب ردود الفعل والتصرفات العفوية نحتاج للتخطيط العلمي، والذي يتطلب:

التحديد الدقيق للأهداف ووضوحها:

- بحيث تكون واقعية يمكن اختيار الوسائل والأساليب المناسبة لها.
- تحقيق عملية الترابط والانسجام بينها وبين الإمكانات والقدرات المتاحة.
- وضع خطط واضحة المعالم، لها برنامج مؤقت بزمن، ذو مراحل وخطوات محددة ومدروسة تحقق الارتباط والتفاعل.
- التحديد الدقيق لأبعاد وحدود أية مشكلة، ومدى علاقتها بتعويق الأهداف.

ترتيب الأهداف:

أي وضع أولويات لهذه الأهداف، ومراحل تطبيقها؛ بما يوصل للهدف النهائي عبر أهداف مرحلية تكتيكية، وتقسم الأهداف إلى:

- مباشرة: يمكن تحقيقها بالموارد المتيسرة، ولا تحتاج إلى أبحاث أو تكنولوجيا جديدة سنة واحدة.

- منتظرة: تحتاج إلى إمكانات إضافية، وموارد جديدة، وبحوث وتكنولوجيا وتمتد من ٣: ٥ سنوات.

- مستقبلية بعيدة: الوضع المثالي المأمول للجميع مستقبليًا، وتحتاج لأبحاث مستمرة لدراسة إمكانيات تحقيقها، ولا ترتبط هذه الأهداف بخطة رئيسة مباشرة، ولكنها إجمالاً من ١٥ -٢٠ سنة.

(1) http://www.moqatil.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/index.htm

(٢) عدة مصادر بتصرف شديد.

حصر وتركيز الأهداف:

أي من غير تشتت بين أهداف كثيرة، ومختلفة، ومتفاوتة، وربما تكون الطاولة السياسية لا تتحملها جميعًا في وقت واحد.

تحليل الأهداف:

عبر تحليل كل هدف، وملائمته للإمكانيات والقدرات المتاحة، مع الوضع في الاعتبار المستقبليات والتنبؤات التي تمت صياغتها، وذلك في الخطوات التالية:

- توضيح الهدف.
- تحديد القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الهدف.
- تحديد الموارد التي يجب توفيرها لتحقيق الهدف.
- إجراء مقارنة دقيقة للإمكانيات والقدرات مع الاحتياجات اللازمة.
- إجراء دراسة تقييمية لمسألة تحقيق الهدف بالقدرات والإمكانات المتاحة.

تحديد السياسات البديلة:

ويتم فيها بناء السياسات المستقبلية التي تحقق الأهداف بأعلى قدر من الكفاءة، مع أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار أقصر مدة، وعامل الإمكانيات أقل تكاليف، وتحليل الوسائل البديلة الاحتمالات، والمقارنة بينها لاختيار الأفضل.

القاعدة الرابعة: واقعية الرؤية للخريطة السياسية:

يعتبر «نيكولا ميكافيلي» أول من ميَّز بين الأمور كما هي كائنة «the is»، والأمور كما يجب أن تكون «the out» في السياسة[1]. ومن المهم التفريق بين المبدئية الأيديولوجية أو العقائدية، وبين المرونة السياسية، فبينما تتعامل الأيديولوجيا أساسًا مع الخيار الواحد فإنه من المعلوم أن السياسة تتعامل مع النسبية والخيارات المتعددة.

ولكي تصبح عملية الممارسة السياسية مغامرة محسوبة المخاطر بصورة علمية، وقابلة للنجاح ينبغي ألا تغيب عن السياسي حيازة أدواتها المعرفية، وإجراءاتها التأمينية المحسوبة؛ حتى لا تتحول إلى مجرد مقامرة اتكالية غير محسوبة العواقب، وللوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار ينبغي مراعاة ما يلي[2]:

من الممكن أن تدشن فئة سياسية في بلد ما مظاهرة حاشدة بالملايين؛ للاحتجاج على أمر ما، وفي إطار جو ثوري، ولكن من الخطير أن تتأخر تلك الدعوة لمدة طويلة عن الحدث، مما يرسل رسالة بالتراخي، أو تأتي الشعارات والمطالب مشوشة على الهدف الأصلي للمظاهرة، وبسقف قد لا يمكن الوصول إليه في الوقت الحالي

- توصيف الأزمة بوضوح.
- تحديد أهم ملامح المشكلة بدقة.
- معرفة أسبابها.
- وضع جميع الاستراتيجيات الممكنة للحل، وتحديد أفضلها.
- وضع خطة عمل واضحة وآليات للتنفيذ والمتابعة.

فمن الممكن أن تدشن فئة سياسية في بلد ما مظاهرة حاشدة بالملايين؛ للاحتجاج على أمر ما، وفي إطار جو ثوري، ولكن من الخطير أن تتأخر تلك الدعوة لمدة طويلة عن الحدث، مما يرسل رسالة بالتراخي، أو تأتي الشعارات والمطالب مشوشة على الهدف الأصلي للمظاهرة، وبسقف قد لا يمكن الوصول إليه في الوقت الحالي، أو تنفض الجموع دون الحصول على أية ضمانات لتحقيق مطالبها[3].

---

(١) باختصار من كتاب القوة والسياسة.

(٢) بتصرف: جاسم سلطان، قواعد في الممارسة السياسية، مرجع سابق، ص٨٧.

(٣) وقد حدث مثل ذلك في مصر عام ١٩٥٤م، وتم بعدها التنكيل بجماعة الإخوان.

القاعدة الخامسة: فهم المواقف والممارسات في سياقاتها المنطقية:

ينبغي لرجل السياسة معرفة الخصوم جيدًا، ومعرفة أهدافهم، وكذلك ممارساتهم أو تحركاتهم، ولا يكفي في هذا المقام النظر إلى المواقف فقط، بل يجب الاهتمام بفهم الطبائع والدوافع أيضًا!!

فقد يكون الموقف جيدًا، ولكن المنطلق قد يكون خطيرًا في نفس الوقت، ومع وضع كل العوامل السابقة في سياقاتها الظرفية والطبيعية يمكن تقدير العواقب أو المآلات، أي مقدار وكيفية تأثير تلك التحركات عليه، وعلى جماعته السياسية.

وعلى هذا الأساس يمكنه التخطيط للتحرك المناسب والمقابل، وتحديد أهداف وآليات ذلك التحرك احتواء أو إقصاءً، بالاقتراب من خصمه أو محاولة تغيير أفكاره ليقترب هو منه[1].

القاعدة السادسة: ممارسة فن الممكن هو الطريق إلى غير الممكن:

تعرف السياسة بأنها فن الممكن؛ وتعني التعامل مع الواقع كما هو، لا كما نريد أو نتمنى؛ وقد يكون هذا ظلمًا للسياسة؛ لأن عمل الممكن ليس فنًا، وإلا استطاع كل الناس ممارستها.

فحركة الحياة لها ثلاثة أبعاد: الزمان والمكان والإنسان، وكل واقع سياسي له خصوصياته، والتي لا بد للسياسة من التعامل معها في ضوء علاقة الممكن والمستحيل بالظروف الوقتية، والواقعية، أو المناخ السائد، وفي إطار يجمع بين حقائق الواقع، وقدر من الخيال والأحلام الممكنة التطبيق التي تساعد على تغييره في إطار من الممكن.

(١) السابق، ص٩٨.

فن السياسة بين الممكن والمستحيل[٢]:

في العادة فإن الأوضاع القائمة هي التي تتصالح وتتفق مع الثقافة المتعارف عليها، أما السياسة فهي التي تتعامل مع الوضع القائم بهدف تثبيته والمحافظة عليه (السياسة المتسقة)، أو بهدمه وتدميره (السياسة الثائرة)؛ وهناك ثلاثة أنواع من السياسة:

- سياسة فن الممكن في الزمن الممكن: وتتعامل مع الواقع، وتدور في إطاره، فهي مصنوعة وليست مبدعة؛ لأنها مجردة عن الصراع وهو جوهر السياسة، فهي تبغي الاستقرار والاستمرار، وتميل إلى التنازلات والحلول الوسط.

- سياسة فن المستحيل في الزمن المستحيل: وتهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة وتدميرها، ولكنها لا تفهم ثقافة عصرها وما فيه من حتميات بشرية في الوضع القائم، وفى المناخ السائد، فتفشل وتخرج من الصراع خاسرة. ويمكن التمثيل لها بكثير من الحركات الإسلامية الثورية - خاصة المسلحة منها - التي أراد بعضها تجاهل حقائق الواقع والقفز على معطياته، لكنها انهزمت واضطرت للتراجع في النهاية.

- سياسة فن الممكن في الزمن المستحيل أو فن المستحيل في الزمن الممكن: ولها نفس الهدف السابق، ولكنها تستخدم الممكن هنا أو هناك ضد المستحيل هنا أو هناك ، فتنجح في التغيير لتصنع واقعًا ومناخًا وثقافة جديدة، وغالبًا ما تنتصر في الصراع.

ويندرج في النوع الأخير جميع الحركات التغييرية والرموز التاريخية؛ ويمكن أن نضرب له مثلاً حديثًا بالتجربة التركية؛ حيث نجح حزب العدالة والتنمية في الوصول للسلطة سلميًا، وفي ظرف عقود قليلة من الزمان وفي ظل أوضاع عالمية ومحلية رافضة - بل ومعادية - للتجربة وأيديولوجيتها، وكيف أنه كان يطمح لتطبيق نموذج إسلامي، ولكن إذا كان ذلك

(٢) أحمد صبحي منصور، بتصرف: مقالة بعنوان: فن السياسة بين الممكن والمستحيل، جريدة الأهالي بتاريخ ٦/١/ ١٩٩٤م.

هدفًا بعيد المنال فلمَّا نعطل ما يمكن أداؤه الآن؟

القاعدة السابعة: المكتسبات وعقدة الصراع:

تنبغي الإشارة إلى أن القدرة على الانتشار والتمدد لا تعني بالضرورة القدرة على التماسك وحماية المكتسبات إذا لم يتم التخطيط لذلك مسبقًا[1]. كما أن النجاح التكتيكي لا يغني عن الفشل الاستراتيجي؛ بمعنى أن اكتساب جولة واحدة قد يكون مؤقتًا، بل ومؤخرًا للخطة البعيدة الأمد والمستهدفة أصلاً.

> **القدرة على الانتشار والتمدد لا تعني بالضرورة القدرة على التماسك وحماية المكتسبات؛ إذا لم يتم التخطيط لذلك مسبقًا، كما أن النجاح التكتيكي لا يغني عن الفشل الاستراتيجي؛ بمعنى أن اكتساب جولة واحدة قد يكون مؤقتًا، بل ومؤخرًا للخطة البعيدة الأمد والمستهدفة أصلاً.**

وقد لا تبدو خطوة ما نجاحًا أو ربما يعتبرها البعض خطوة إلى الخلف، كما لو عمل السياسي على تقليل أطراف الصراع المعادية له عن طريق عقد بعض التحالفات، أو التمس السبل للاقتراب من بعض خصومه، أو دفعهم لتغيير تصوراتهم عنه بخطاب يميل إلى اللين أو غير ذلك من الأساليب، بينما الأمر في حقيقته بخلاف ذلك؛ فمن المهم لرجل السياسة أن يعمل على تغيير موازين القوى لمصلحته.

وعلى السياسي في إدارته للصراع التركيز على أن تكون المكتسبات - باعتبارها النتيجة المرجوة - بالمعايير التالية:

- أن تتوافق المكتسبات المحتملة مع الأهداف المخطط لها، وهذا هو معيار النجاح الحقيقي.
- التأكيد على أن المكاسب تُنتَزع ولا تُمنَح، فالسماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة، والخصوم لا يعطون المنح المجانية.
- أن يستطيع الحفاظ عليها في النهاية.

فالمكتسبات الهشة: «هي تلك التي يمنحها لك العدو لتحيد عن هدفك، ثم يسحبها منك بعد أن يُسقِط مصداقيتك»، وكخير نموذج يعبر عنها هو ما حدث في أزمة «حركة المحرومين» السود في أمريكا[2].

القاعدة الثامنة: تنوع الخطاب السياسي بحسب المرحلة والمخاطب:

الخطاب السياسي علم من علوم «فن الكلام»[3] تكمن أهميته في التركيز على الهدف والقضية الجوهرية المراد وصولها للمتلقي بوضوح ووعي كامل، وهو حقل للتعبير عن الآراء، واقتراح الأفكار والمواقف حول القضايا السياسية من قبيل شكل الحكم، واقتسام السلطة، والفصل بين أنواعها.

فهو خطاب إقناعي، يهدف إلى حمل المخاطب على القبول، والتسليم بمصداقية الدعوى عن طريق توظيف الحجج والبراهين.

وخطاب رجل السياسة أو «الدبلوماسي الأول» كما يمكن أن نسميه؛ عادةً ما يعبر عن السياسة الداخلية أو الخارجية، فمن الواجب أن يكون مدروسًا بعناية، وله مردودات إيجابية ومتفهمًا للشعور الجماهيري، ومراعيًا للعلاقات مع الدول أو الكتل السياسية الأخرى، لا أن يصرح الساسة بأهوائهم أو حسب مصالحهم.

---

(١) كما حدث مع جماعة الإخوان مثلاً أبان ثورة يوليو١٩٥٢م.

(٢) Aforce More Powerful 2000. York Zimmerman Inc. WETA Washington, D.C. David, Min., USA: YZI. ، وقواعد الممارسة، مرجع سابق، ص١٠٢. عرضت الدولة الأمريكية على السود الثائرين تلبية كل مطالبهم، ولكن من خلال المشاركة السياسية في النظام نفسه؛ فإما أن يقبل قادتهم؛ فيفقدوا شرعيتهم أمام أتباعهم، خاصة أن المكاسب قد تكون هشة!!، وإما أن يرفضوا فيُتهموا بتفويت الفرصة والخروج عن الشرعية!!

(٣) قال في اللسان: «والخطابة والمخاطبة : مراجعة الكلام»، وقال: «كلام عادي أو مزخرف، له أول وله آخر، وهو يتم بين متخاطبين أو أكثر يدخلان أو يدخلون في تفاعل بينهما أو بينهم». لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، مج ٥، دار صادر، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٤م، مادة [خطب]، ص٩٧-٩٨. ويلاحظ أنه لم يغفل خاصية التفاعل فيه، وقال بنحوه الفيروزبادي في القاموس المحيط.

وبهذا نستطيع القول بأنه عبارة عن نتاج جماعي متكامل يصدر عن وعي، وإرادة، وللمتحدث السياسي قدر من الحرية تتجلى في استخدامه أنساقًا للتعبير عن فكره الشخصي، ورؤيته الواعية للقضية التي يلقي خطابه بشأنها.

والدرس الأول في اللعبة السياسية هو القدرة على مخاطبة مشاعر الناس، وتحريك الشارع وفق أجندات محددة، وبالتأكيد ليس ذلك باستخدام القوة، ولكن بغسل الأدمغة، والقدرة على الحشد الجمعي.

كما أن الخطاب السياسي؛ سواء كان مباشرًا أو غير مباشر، لا يشترط أن يعبر بالضرورة عن العقيدة أو التوجه أو الأيديولوجيا السياسية المبرمجة، بقدر ما يعبر عن هدف يرغب السياسي في الوصول إليه بما يناسب المرحلة، فالمتحدثون يطلقون التصريحات لأهداف مختلفة، كالتأثير في المستمعين، وترسيخ قناعة ما، أو تبليغ رسالة، أو جس نبض الخصوم، أو تصعيد حدة الخطاب، أو إثارة الرأي العام، إلى غير ذلك.

وكلما امتلكت الجماعة السياسية عددًا أكبر من المصرحين، والمتحدثين الرسميين أو غير الرسميين الذين لديهم إمكانية التخاطب، والتلاسن الإعلامي، كلما أصبحت مهيبة الجانب في دائرة الصراع السياسي.

ويجب الانتباه إلى أن ملايين الناس قد لا يهتمون - مثلاً- بالاحتجاج من أجل معاناتهم الشخصية، لكنهم لا يترددون في تلبية نداءات سياسية أو دينية.

مصداقية الخطاب السياسي:

ولكن ينبغي أن نتفهم أن اللعبة السياسية بطبيعتها، وبما تحمله من تضارب في القناعات والرؤى والتصورات تنتج نوعًا من الصراع الفكري أو المنازعات والخصومات، ولذلك يجب التمييز بين التصريحات الشخصية وبين الخطاب السياسي، فالتصريحات في حد ذاتها حق مشروع للجميع - مادامت تعبر عن رأي أصحابها الشخصي - إذ تصنع حالة من الشفافية والتواصل، ولكن ينبغي أن تنضبط تصريحات السياسي بالضوابط التالية:

- يشترط ألا تتهجم أو تتهم من دون دلائل قانونية أو شرعية.

- ليس عيبًا أن تكون لمصلحة شخصية مادامت مشروعة، بشرط ألا تتقاطع مع المصالح العامة.

- تجنب الادعاءات الكاذبة على الآخرين لتحقيق مآرب شخصية أو حزبية.

- لا يجب أن تعتمد الكتل السياسية على إسقاط خصومها لتلميع صورتها، أو تحقيق أهدافها، بدلاً من طرح برامجها لحل الأزمات السياسية، والاستراتيجية، ومعالجة الأوضاع والخدمات.

- لا يصلح أن يكون الخطاب السياسي متأرجحًا بين المنفعة الشخصية وحب الظهور، ومداعبة عقول الأنصار والمساندين.

- يجب ألا تكون التصريحات لا مركزية تعكس حالة الصراع السياسي للكتل المتحالفة والمتخالفة.

- لا يصلح أن تأخذ التصريحات والخطابات السياسية الصبغة الانفعالية؛ إلا إذا كان الانفعال هو نفسه تكتيكًا مقصودًا لسبب مرحلي.

- يفضل أن تركز التصريحات على التقاطعات الواضحة في الرؤى المستقبلية لجميع الكتل.

الخطاب السياسي عندما يكون سيئًا:

وأسوأ تعبير عن فئة سياسية ما هو تضارب التصريحات، فلا يصلح أن تصدر التصريحات بقبول أمر ما، ورفضه في آنٍ واحد، كما لا يصح أن يطلق مسئول حكومي مثلاً تصريحات نارية ضد بلد معين في أثناء إجراء المفاوضات معه، فلهذا الأمر أبعاد

خطيرة؛ تنسحب على الشارع السياسي، وقد تولّد تشنجًا، وتؤدي للاحتقانات وفقدان للثقة في القائمين على العملية السياسية برمتها؛ وذلك لأنه دليل على:

- قلة خبرة في مجال العمل السياسي.
- ضعف في إيجاد مخارج للعُقد والمشاكل التي تعرض في العملية السياسية.
- ضعف تماسك المؤسسات السياسية.
- التخبط في إدارة الأزمات.
- عدم وجود رؤية واضحة للقضايا الاستراتيجية المستقبلية داخل الكتل السياسية.
- قد يدل على التداخل بين العمل التنفيذي والتشريعي وبين الرقابي.

ثانيًا: اللعبة السياسية وضوابطها الشرعية:

يكثر اللغط في قضية الممارسة السياسية بين الإسلاميين، وخاصة منها ما يتعلق بدخول المجالس التشريعية؛ فمنهم من يعدها قبولاً بالتحاكم لغير الله تعالى، ومقارفة لمحرم بغير ضرورة؛ ومنهم من يظن أنها طريق لتطبيق الشريعة وسبيل لنصرة الدين؛ ولا يكون هذا التضاد العنيف إلا بسبب الإغراق في النظر للجزئيات على حساب التناول الأصولي؛ والذي تحكم فيه المقاصد الكلية على ممارسة الجزئيات.

يكثر اللغط في قضية الممارسة السياسية بين الإسلاميين، وخاصة منها ما يتعلق بدخول المجالس التشريعية؛ فمنهم من يعدها قبولاً بالتحاكم لغير الله تعالى، ومقارفة لمحرم بغير ضرورة؛ ومنهم من يظن أنها طريق لتطبيق الشريعة وسبيل لنصرة الدين؛ ولا يكون هذا التضاد العنيف إلا بسبب الإغراق في النظر للجزئيات على حساب التناول الأصولي

وفيما يلي نتناول بعض الضوابط الشرعية المهمة، والتي تسهم في تجلية هذه القضية.

١- عدم مناقضة الممارسات لأصل حاكمية الشريعة:

إن علاج هذه القضية يتراءى من طريقين:

الأول: التأصيل:

فقد وضع الشارع الحكيم شريعته، وحملها بكل عناصر بقائها وذودها عن حياضها؛ لخصوصية الحفظ الرباني، وحقيقة الاستخلاف الإنساني، وكذلك لجمعها بين أدلة الوحي من جهة والمقاصد الكلية والجزئية، سواء كانت قطعية أو ظنية من جهة أخرى. فـ«تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها»[(١)]، و«المقاصد هي المصالح»[(٢)] كما يقول الشاطبي، وأعظمها الضرورات؛ وقد حصرها العلماء في خمس وهي: «حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال»[(٣)]، وأولها وأهمها «حفظ الدين»، وهو مقدم على غيره، وأصل الدين هو الإيمان والتوحيد.

ومعلوم أن الإيمان في حقيقته وماهيته هو اليقين بلا ريب، والانقياد بالطاعة جملة وعلى الغيب: قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[النساء:٥٩]، وهذه الطاعة ليست انتقائية في أمر دون آخر، وإنما باتخاذ الله ورسوله حكمًا واجب الطاعة في كل أمر، فهذا هو محك الإيمان ومعقد الإسلام؛ قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾ [النساء:٦٥].

والثاني: التهديف:

إن الأهداف المرومة من وراء الممارسة السياسية واضحة عند كثير من العاملين للإسلام ممن قبلوا بهذا المنحى، وتكاد تتلخص فيما يلي[(٤)]:

---

(١) الموافقات ص٨.
(٢) نظرية المقاصد عند الشاطبي للدكتور أحمد الريسوني.
(٣) المرجع السابق.
(٤) د.صلاح الصاوي، بتصرف يسير، مدخل إلى ترشيد العمل الإسلامي ط٢ ، الآفاق الدولية للإعلام ١٩٩٤م، ص١٣٦.

- إقامة الحجة وإشاعة البلاغ.
- وإقامة ما يمكن من أحكام الشريعة المضيعة.
- والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة الفساد والمفسدين بحسب الاستطاعة.
- وتحصيل المصالح الشرعية المعتبرة، ودرء ما يضادها من المفاسد، ودفع المظالم.
- واكتساب رداء الحصانة السياسية للتواجد، وحرية الدعوة، ومنع الاستئصال.
- وإعداد الكوادر السياسية المؤهلة للتصدر لقيادة الأمة في حال التمكين.

إن الأصل في الوجود في المجالس التشريعية ونحوها مما يرتضي السيادة لغير الله، أو التحاكم إلى سواه أو التشريع من دونه هو الحرمة. وإذا كان الهدف من المشاركة السياسية والذي يعطيها المشروعية هو زيادة الشرعية - كما تقدم - وليس هدمها أو نقضها، فيجب عدم الحيدة عن هذه الأهداف.

الأصل في الوجود في المجالس التشريعية ونحوها مما يرتضي السيادة لغير الله، أو التحاكم إلى سواه أو التشريع من دونه هو الحرمة. وإذا كان الهدف من المشاركة السياسية والذي يعطيها المشروعية هو زيادة الشرعية، وليس هدمها أو نقضها، فيجب عدم الحيدة عن هذه الأهداف.

ومعلوم أن مجرد الاقتراب من الممارسة البرلمانية فيه من هذه الشبهة ما فيه؛ فيجب السعي في زيادة الانفكاك بين الأصل والاستثناء، كما لا ينبغي التسويغ للباطل، أو محاولة إسباغ المشروعية عليه.

٢- الشرعية تُستَمد من الشريعة وليست من الممارسة:

عند مناقشة القضايا الشرعية الحساسة ينبغي علينا أن نحرص على توصيف الأشياء بما يناسبها، فالممارسات السياسية المختلف عليها كالمشاركة في البرلمانات هي حالة استثنائية أوجبتها ضرورة[1] ملجئة، أو حاجة أنزلت منزلتها كما سيتبين بعدُ، ولا تعني إضفاء الشرعية على ما ليس بشرعي أصلاً كالديمقراطية مثلاً، وهنا مسائل مهمة:

أ- يجب أن يُعلم أن شرعية الأحكام الاستثنائية كالرخصة هي في الممارسة وليست الأصل، وهذا الضابط هو ما يحفظ دين الله من التحريف؛ «فقد تبيح الضرورة الشيء، ولكن لا تثبت حكمًا كليًا في الجنس، بل يعتبر تحققها في كل شخص، كأكل الميتة وطعام الغير»[2]. لذلك ينص ابن تيمية على وجوب السعي في رفع الضرورة، بل هو ما يقرره كافة الفقهاء: «فالضرورة تبيح المحظور، وتسقط الواجب، ولذا فإنها تكون مؤقتة، وتقدّر بقدرها، وتزول بزوال سببها»[3].

ب- وعلى هذا تنبغي مباشرة الممارسة البرلمانية على أنها عمل محرم أصلاً، وقد تقرر عند الفقهاء أن مباشرة الحرام للتخلص منه جائز؛ وهو اختيار شيخ الإسلام؛ قال ابن عثيمين: «ومباشرةُ المنوع للتّخلص منه ليست محظورةً بل مطلوبة»، وقال أيضًا: «فمباشرة الشيء المنوع للتّخلّص منه لا يمكن أن يأثم الإنسان به؛ لأن هذا من تكليف ما لا يُطاق»[4].

وفي تفصيله يقول الشيخ السعيدان: «اعلم أن الحرام نوعان: إما محرم لحق الله تعالى، وإما محرم لحق المخلوقين، وكلاهما لا تجوز مباشرتهما بأي أنواع المباشرة، لكن استثنى العلماء من ذلك مباشرة واحدة فقط، وهي المباشرة من أجل التخلص من الحرام؛ توبةً لله تعالى»[5].

(١) في نقاش مع أحد أهل العلم؛ اعترض على كون المشاركة البرلمانية ضرورة بأن: الاستمرار ينفي الضرورة، وكان الرد: أن الاستمرار يزول إذا زالت أسبابه.

(٢) الجويني، البرهان، ص ٩٤٢.

(٣) عدة مراجع مذكورة في الموسوعة الفقهية الكويتية: ٢٦١/١٦.

(٤) الشيخ محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، الجزء الأول، باب الاستنجاء، ص١١٠.

(٥) الشيخ وليد بن راشد السعيدان، تلقيح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية، القاعدة الثانية والأربعون.

جـ - إلـــزام الخصم بما يلتزم به ليس التزامًا منك به؛ مثل القواعد الدستورية، ورأي الشعب أو الأغلبية، وغيرهــا. كما يُلزَم اليهــودي أو النصراني بما يعتقد حجيته، ولا يعد هذا اعتقادًا مني به.

د- ممارساتنا ليســت تشريعًا، وتحتاج كل ممارسة جزئية لدليل منفصــل؛ وهذا ضمان ضروري لضبط بوصلة كل من الفهم والحركة معًا، وليعتبر بالتحريف الذي آلــت إليه النصرانية من خلال سلســلة طويلة شرعت فيها الممارسات والمفاهيم الباطلة.

٣- عدم شرعية الأوضاع لا يستلزم عدم شرعية الممارسات:

إن كمال الشريعة الإســلامية يقوم على أساس أن الإســلام نظام متلائم مع النظــام الكوني والفطري والسنني والسببي، وليس شــاذًا عنه، وذلك لتحقيق العبــادة والعمــارة والخلافة. فأما قضايا الإنســان على مســتوى الفرد فتنضبط بالنصــوص الجزئية، وأمــا القضايا العامة - خاصة منها المعاصرة كالعمل السياســي وغيــره - فخير ما يعالجها هــو التناول المقاصدي.

فأما مقاصد الشريعة فسماتها الأساسية هي:

- الجماعية في الأمور كلها، وللناس كافة.
- التوسط بين مصلحتي النفس والدين[١].
- اليســر لا بمعنى التسيب، وإنما بتوسط المقاصد بين النص ومجال عمله.
- التــدرج لا بمعنى تحليل الحــرام، وإنما بمراعاة واقع الناس[٢].

وأمــا القضايــا المعاصــرة؛ فتحتــاج إلى الاجتهــاد على وجهين:

- استنباط وصياغة المقاصد.
- فهم الواقع وحسن تنزيل تلكم المقاصد وفق التدرج واليسر والتوسط والواقعية.

فمثالية الشرع ليست في تحقيق ما نتمناه «كإقامة شــرع الله كاملاً غير منقوص»، وإنما هي في واقعيته أي بتحقيــق أمثل ما يمكن فــي واقعه المعاش؛ أي ما نقــدر على إقامته وإنفاذه بمصلحة راجحة. يقول ابن تيمية: «ليس المعتبر في الشرع القدرة التي يمكن وجود الفعل بهــا على أي وجه كان، بل لا بد أن تكون المُكْنَةُ خالية عن مضرة راجحة بل أو مكافئة»[٣].

كما يشــترط ملائمة الواقع لــه وقبوله، وقد ذكر ابن القيــم أن الفقيه ليس هو الذي يلقي العداوة بين الشرع والواقع.

ومن أمثلة ذلك من سيرة سيد المتقين صلى الله عليه وســلم قبوله لجوار المطعم بن عدي؛ فهذه ممارســة شرعية في وضع جاهلي.

٤- استيفاء شرعية الممارسة بأثرها على الأمة:

أصل الشــرعية لأمرٍ ما يثبت بالدليل، واســتيفاء الشرعية يأتي بمدى تقبل الأمة، وتفهمها واستعدادها لــه، وكذلك بالأثر العام عليها. فــلا يجب أن نكتفي فقط بأصل الدليل على وجوب شــيء ما أو تحريمه، وإنما ينبغي الوصول لمرحلة القبول لدى عامة الأمة.

فحاكمية الشــريعة أصل لا مرية فيه، وبطلان كثير من الأوضاع والقوانين حق لا جدال فيه، بل قد يكون مــن المعلوم من دين الله بالضرورة[٤]، ولكننا نحتاج أن تصل هذه الرؤى والقناعات إلى عموم المسلمين؛ لكي لا ندخل في خصومة مع الأمة نفسها، لا مع أعدائها، فلــم يقتل النبي صلى الله عليه وســلم عدو الله ابن سلول حين قال: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ

(١) تقدم النفــس أحيانًا لأجل حياة الدين في حال الجهاد مثلاً، والعكس في حال النطق بكلمة الكفر والقلب مطمئن بالإيمان.

(٢) كما قال خامس الراشــدين لولده: «أخشى أن أحمل الناس على الحق جملة فيدعوه جملة فتكون من ذا فتنة».

(٣) الفتاوى ١٠/٧٣٢.

(٤) تتسع دائرة المعلوم من الدين بالضرورة، وتضيق بحسب الزمان والمكان ومدى انتشار العلم أو ضده.

﴿ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]؛ لكي لا يتحدث الناس أن محمدًا -صلى الله عليه وسلم- يقتل أصحابه، كما لم يُعد الكعبة إلى ما كانت عليه؛ لأن الناس يعظّمون الكعبة وهم حديثو عهد بجاهلية؛ فعن أمنا عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية، أو قال: بكفر، لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعلت بابها بالأرض ولأدخلت فيها من الحجر»[١].

٥- الالتقاء مع المخالفين على مصالح مشروعة:

لا خلاف بين أهل العلم على مشروعية المعاهدة والتعاقد على المساعدة، والتعاضد على الخير، بل والتزام رأي القائمين عليه في غير معصية الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا في حقيقته هو مفهوم «الحلف»، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلف الفضول: «لَقد شهدت في دارِ عبد الله بن جدعان حلفًا ما أُحب أن لي به حمر النعم، ولو أدعى به في الإسلامِ لأجبت»[٢]، وللحلف الشرعي شروط أهمها:

- ألا يكون تحالفًا على باطل، أو تحزبًا على أصل بدعي يخالف أصول أهل السنة والجماعة؛ فهو أصل نشوء الفرق الضالة؛ يقول الشاطبي: «إن هذه الفِرَق إنما تصير فِرَقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كليّ في الدين، أو قاعدة من قواعد الشريعة»، ثم يقول: «ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات»[٣].

- ألا يكون حلفًا ضد السلطان الشرعي المقيم للحق، فيكون من منازعة الأمر أهله.

- ألا يعقد عليه الولاء والبراء والتعصب المذموم.

- ألا يترتب عليه أمر من أمور الجاهلية التي نسخها الإسلام كالإرث وغيره؛ قال النووي: «وأما المؤاخاة في الإسلام، والمحالفة على طاعة الله، والتناصر في الدين، والتعاون على البر والتقوى، وإقامة الحق، فهذا باقٍ لم يُنْسَخ، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم في هذه الأحاديث: «وأيما حلف كان في الجاهلية، لم يزده الإسلام إلا شدة» [مسلم:٢٥٢٩]. وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «لا حلف في الإسلام»، فالمراد به حلف التوارث، والحلف على ما منع الشرع منه»[٤].

٦- جزئية الممارسة لا تنافي شمول الاعتقاد:

فينبغي أن يكون من يمارس العمل السياسي مؤمنًا بالكتاب كله، وبمرجعية الشريعة كلها: مبادئها، وأحكامها الكلية والجزئية؛ قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:٨٥]، فلا ينبغي أن يتبعض الإيمان عنده أو يتجزأ في أصله، فهذا قد سماه الله كفرًا، وتوعد أصحابه.

ولكن هناك فرقًا بين تبعيض الإيمان وتبعيض الممارسة؛ بمعنى أن من يمارس العمل السياسي كضرورة ملجئة بغية تحقيق المصالح الشرعية الراجحة، ودفع غائلة الكفر والعلمانية والانحلال عن الأمة، مع إيمانه التام بالكتاب كله، وأنه لا حكم إلا لله؛ فإن مثل هذا إنما هو مجتهد بين الأجر والأجرين؛ فهذه تجزئة عملية لا اعتقادية.

وقد يعترض على هذا بأن الكفر عملي أيضًا، فترك بعض العمل قد يكون كفرًا، فيرد عليه بأن هناك فرقًا بين من يترك بعض العمل لعدم قدرته عليه، فهذا معذور، ومن يتركه مع تمام القدرة؛ فهذا من نواقص إن لم يكن من نواقض الإيمان، وأصحابه هم الذين عناهم الله؛ لأنهم لم يكونوا معذورين فيما قاموا به.

(١) صحيح مسلم، الحج، نقض الكعبة وبنائها، رقم الحديث ٢٣٦٩.
(٢) ابن هشام: ١/١٣٣، وهو صلى الله عليه وسلم يقصد حلف الفضول، ويسمى بالمطيبين؛ لأن أغلب من فيه كانوا في حلف المطيبين أصلاً.
(٣) الاعتصام للشاطبي: ٢/٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٤) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٦/٨١ ـ ٨٢.

كما أن الواجب الشرعي منوط بالقدرة وهي كاملة في باب الاعتقاد القلبي الذي لا سلطان لأحد عليه، ولكنها محدودة في باب الممارسة وعمل الجوارح؛ بدليل حديث الأمر والنهي؛ قال صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان[1]» فأجاز ترك بعض العمل؛ لعدم القدرة في اليد واللسان، ولم يجزه في القلب[2].

٧- الحاجيات العامة تتنزل منزلة الضرورة:

كثير من الأمور يُعترَض عليها بأنها ارتكاب لحرام من غير ضرورة ظاهرة؛ وكما هو مقرر في الأصول فإن: «الحاجة العامة تُنَزَّل منزلة الضرورة في حق آحاد الناس»[3]؛ فالأمة اليوم - وفي ظل تضييع الشريعة الغراء - تموج بحاجات عامة ماسة تعم كل شئون الحياة، وتعسر على الناس حياتهم، وتفسد عليهم ما تبقى من دينهم؛ وعلى هذا فهي بمثابة ضرورات قد تلجئ إلى بعض الممارسات السياسية - المتعلقة بالتشريع وسن القوانين - رغم كونها ممنوعة من حيث الأصل؛ فعلى سبيل المثال:

- في جانب التعليم: قوانين منع المنتقبات من الدراسة.

- وفي الجانب الاجتماعي: قوانين رفع سن الزواج، وسفر المرأة بدون محرم.

- وفي الجانب الاقتصادي: مثل إلجاء الناس للربا بمنع البنوك الإسلامية في بعض البلدان، أو منع المضاربة الشرعية وتوظيف الأموال بالحق. إلى غير ذلك من الشئون العامة.

- بل إن هناك بعض الأمور المتعلقة بالضرورات الأصلية - لاتصالها بحفظ الدين نفسه - كمحاولة تزييف الهوية، وإلغاء أي ذكر للشريعة الإسلامية.

وإذا كانت السياسة الشرعية هي: إدارة لشئون عامة الناس فالخلل فيها عام، قال ابن عقيل في تعريفها: «السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحي»[4].

إنه لمن الواجب التأكيد على أن المؤمن يسعه السكوت عن بعض الحق؛ ولكنه لا يسعه بحال أن يقول الباطل إلا في حال الإكراه المعتبر بضوابطه؛ فالقاعدة أنه: «لا يُنْسَب لساكتٍ قولٌ، ولكن السكوت في معرض الحاجة بيانٌ»، وما يزال المرء في مندوحة من دينه ما سكت عن قول الحرام

وعرفها ابن نجيم الحنفي بأنها: «فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي»؛ قلت: وهذا يعم الحاكم وغيره؛ فالسياسة الشرعية بشكل عام هي تطبيق لأحكام الشرع فيما ورد فيه نص، ومراعاة المصالح ودرء المفاسد فيما ليس فيه نص.

٨- التفريق بين السكوت عن بعض الحق وبين قول الباطل:

إنه لمن الواجب التأكيد على أن المؤمن يسعه السكوت عن بعض الحق؛ ولكنه لا يسعه بحال أن يقول الباطل إلا في حال الإكراه المعتبر بضوابطه؛ فالقاعدة أنه: «لا يُنْسَب لساكتٍ قولٌ، ولكن السكوت في معرض الحاجة بيانٌ»، وما يزال المرء في مندوحة من دينه ما سكت عن قول الحرام، أو الألفاظ المشتبهة في معرض الخطاب السياسي؛ منعًا للتلبيس على الأمة والترويج للباطل.

(١) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الإيمان، حديث رقم:٤٩.

(٢) يراجع شرح الحديث الرابع والثلاثين من الأربعين النووية، للشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.

(٣) الغياثي للجويني ص٤٧٨، البرهان للجويني ٢/٦٠٦، وانظر أيضًا: موسوعة القواعد الفقهية ص٥٩، لفضيلة الدكتور عطية عدلان.

(٤) تراجع: «الأحكام السلطانية» و«السلوك في سياسة الملوك» و«تسهيل النظر وتعجيل الظفر»، للماوردي.

أما كون السكوت في معرض الحاجة بيانًا؛ فهذا مقيّد بشرط عدم المفسدة الظاهرة الراجحة أو في حالة عدم الإكراه، فقد اعتبرهما الشرع وعفا عن أصحابهما؛ خاصة إذا وُجد في الأمة من يقوم بواجب البيان، ولذا يفضل عدم مشاركة الدعاة والمربين والمتصدرين للفتوى والتوجيه بأنفسهم في مثل هذه الممارسات - وإن كانت تتوجب رقابتهم لها - كما ينبغي أن تتوجه جهود من يقبلون هذه الممارسات، ومن يرفضونها على السواء إلى ذم المناهج غير الشرعية في أصلها كالديمقراطية وغيرها، وليس ذم المشاركين فيها لضرورة ومصالح عامة راجحة.

ويستدل لهذا أن الله تبارك وتعالى أمر المؤمنين بالسكوت عن ذم الباطل لمصلحة راجحة؛ قال تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، ولكنه أمرهم أيضًا ألا يقولوا الباطل أو يركنوا إليه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً؛ قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝٣ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [سورة الكافرون].

٩- وسائل الفعل السياسي غير توقيفية ولها حكم مقاصدها:

وسائل الفعل السياسي ليست منحصرة في المشاركة التشريعية، لكنها تشمل ما هو أوسع من ذلك من أعمال طلابية ونقابية، ومحليات، وممارسات شعبية عامة، أو القيام بمظاهرات واعتصامات وما يشابهها؛ وذلك لثلاث مقدمات تقررت في علم الأصول:

- الفعل السياسي من جنس العادات، لا العبادات.
- الأصل في العادات الإباحة، لا التحريم.
- المباح من حيث الأصل، يتغير حكمه بحسب مقصوده وما يُفضي إليه.

فيترتب على ذلك أنه لا يُطلب في الفعل السياسي دليل الإباحة، بل على الحاظر أن يأتي بالدليل، وإلا فالأصل ما ذكرنا. ومعلوم أن الوسائل لها حكم مقاصدها، وهي تبعٌ لها؛ قال الشاطبي: «وقد تقرر أن الوسائل من حيث هي وسائل غير مقصودة لأنفسها، وإنما هي تبع للمقاصد».[١]

وشروط اعتبار الوسائل:

- النظر في الوسيلة ذاتها: فيُشترط أن تكون في ذاتها مشروعة.

- النظر في المقصد الذي تُفضي إليه هذه الوسيلة.

- النظر في درجة الإفضاء: فإن تبين عدم إفضاء الوسيلة إلى المقصد، فإن الوسيلة يسقط اعتبارها[٢] ويشترط أن يكون مقطوعًا به، أو غالبًا[٣].

- النظر في المآل: فلا يترتب على هذه الوسيلة مفسدة تزيد على مصلحة هذا المقصد أو تماثلها[٤].

وعلى هذا فقد يعترض على بعض الوسائل أو الممارسات غير المشروعة؛ كالمشاركة في المجالس التشريعية بأنها محرمة، حتى ولو أفضت إلى مقاصد مشروعة، فلا تدخل في هذه القاعدة؛ والجواب أنها لما جازت للضرورة صارت في حكم الرخصة؛ وهي وإن كانت لا تجيز الأصل، فقد صارت مشروعة في هذا الحال كما تقدم.

---

(١) الموافقات ٢/٢١٢.
(٢) القواعد للمقري، ١/٢٤٢.
(٣) إعلام الموقعين، ٣/٢٧٩، والموافقات، ٢/٣٥٨.
(٤) القواعد والأصول الجامعة، ص ١٠، شرح تنقيح الفصول، ص ٤٤٩.

معلومات إضافية

تعريف السياسة:

السياسة لغة: القيام على الشيء بما يصلحه، و«لفظ (السياسة) في لغة العرب محمَّل بكثير من الدلالات والإرشادات والمضامين في خير المجتمعات وفلاحها، فهي إصلاح واستصلاح، بوسائل متعددة من الإرشاد والتوجيه والتهذيب والتأديب والأمر والنهي، تنطلق من خلال قدرة تعتمد على الولاية أو الرئاسة. وما جاء في معاجم اللغة يدل على ما تقدم».

فقد جاء في تاج العروس في مادة سوس: «سُسْتُ الرَّعِيَّةَ سِيَاسَةً، بالكَسْرِ: أَمَرْتُهَا ونَهَيْتُهَا، وساسَ الأَمْرَ سِيَاسَةً: قامَ به، ويقال: فُلانٌ مُجَرَّبٌ، قد ساسَ وسِيسَ عَلَيْه، أي أَدَّبَ، وأُدِّبَ، وفي الصّحاحِ: أي أُمِّر وأُمِّرَ عَليه، والسِّيَاسَةُ : القِيامُ على الشَّيءِ بما يُصْلِحُه».

وفي لسان العرب في المادة نفسها: «والسَّوْسُ: الرِّياسَةُ، وإذا رَأَّسُوه قيل سَوَّسُوه، وأساسوه، وسُوِّسَ أمر بني فلان: أي كُلف سياستهم، وسُوِّس الرجل على ما لم يسم فاعله: إذ ملك أمرهم، وساس الأمر سياسة: قام به، والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، والسياسة: فعل السائس يقال: هو يسوس الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته» .

وعرف النسفي السياسة بقوله: «السياسة حياطة الرعية بما يصلحها لطفًا وعنفًا»، ويشير بقوله: لطفًا وعنفًا إلى الوسائل التي تتحقق بها أهداف السياسة.

السياسة في اصطلاح الفقهاء:

وقد عرفت السياسة بتعاريف عدة، والفقهاء لهم اتجاهان في بيان ذلك:

الاتجاه الأول: اتجاه يوسّع من مجال السياسة؛ حتى يدخلها في كل فعل يقرّب من الصلاح، ويبعد عن الفساد، ويمثله قول أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي: «السياسة ما كان من الأفعال؛ بحيث يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي».

وأجاب على من قال: «لا سياسة إلا ما وافق الشرع»، فقال: «إن أردت بقولك: (لا سياسة إلا ما وافق الشرع)، أي: لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيحٌ، وإن أردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة». فقيّده بعدم مخالفته للشرع.

والاتجاه الثاني: اتجاه يضيّق مجال السياسة، ويحصرها في باب الجنايات أو العقوبات المغلظة، وقد تُجعل أحيانًا مرادفة للتعزير، وهذا الاتجاه غالب على الفقه الحنفي في نظرته للسياسة، قال علاء الدين الطرابلسي الحنفي: «السياسة شرعٌ مغلّظ» .

وقد ذكر العلامة ابن عابدين الحنفي: أن السياسة تجوز في كل جناية، والرأي فيها إلى الإمام على ما في الكافي، كقتل مبتدعٍ يُتوهم منه انتشار بدعته، وإن لم يُحكم بكفره كما في التمهيد... ولذا عرّفها بعضهم بأنها تغليظ جناية لها حكم شرعي؛ حسمًا لمادة الفساد، وقوله: لها حكم شرعي معناه أنها داخلة تحت قاعدة الشرع، وإن لم ينص عليها بخصوصه .

ومراد الفقهاء هنا بالسياسة في كلا الاتجاهين هو ما يُطلق عليه السياسة الشرعية، والسياسة الحقة ليست في حاجة إلى هذا القيد؛ لأن السياسة تعني الإصلاح والاستصلاح، وذلك يكون على أقصى درجات الكمال حين التقيد بالشـريعة، فلا تحتاج السياسـة من المنظور الإسلامي لذلك التقييد، لكن لما وُجد من الولاة من لا يفهم ذلك، وظن أن السياسـة أن يفعل ما يراه جالبًا لمصلحة، أو يدرأ مفسـدة من خلال تقديره الشخصي للموقف ونظرته للأمور، احتيج لتقييد ذلك بالشريعة؛ دفعًا لذلك التوهم الفاسد.

وقـد ركّز جانب من هذه التعريفات أو اقتصر على جزء مما تعالجه السياسـة الشـرعية، سـواء من حيث التصرف، فقد حصرتها في الأفعال دون غيرها، أو من حيث القائم بها فقد حصرتها في الحاكم دون غيره.

وبالنظر إلى أن الإنسـان عضو في مجتمع من الآدميين أمثاله، وهو لا يسـتطيع العيش منفردًا، ولا يمكنه القيام بكل ما يحتاج إليه من الشـئون إلا بالمسـاعدة والمعونة من الآخرين، وفي ذلك علاقات متشابكة ومصالح متداخلـة بين الناس بما تحتمله من توافـق الآراء والطباع أو تخالفها، ومن تعارض المصالح وتنوع الاحتياجات، وحينئذ فإن حياتهم لا تستقيم إلا بوجود نظام يشمل كل العلاقات المتشابكة، والمصالح المتداخلة؛ يقيمها ويديرها على أساس من العدل والصلاح.

وإدارة العلاقات المتشابكة بين الناس بما يجلب المصالح ويدرأ المفاسد في جميع المجالات، بما يمكن أن يحقّق التطلعات المشروعة للجميع بحسب الإمكان في ظل نظام يكفل تحقيق ذلك مع المحافظة على الصلاح والعدالة، والالتزام بالأحكام الشرعية، هو ما يمكن أن يطلق عليه سياسة، والسياسة بهذا الفهم مجالها واسع يمتد ليشمل مجالات الحياة كلها.

والسياسـة أيضًا ليست مساوية لنظام الحكم كما يعرّفها القانونيون والكاتبون في مجال السياسة الوضعية، فنظام الحكم أو النظام السياسـي ليس إلا جزءًا من السياسة بمعناها الواسع الذي يشمل أمور الحياة كلها من سياسة (بمعناها الضيق)، واقتصاد ومعاملات وقضاء، وعلاقات دولية، ونحو ذلك.

وفيما نظن أنه تعريف أكثر شـمولاً للسياسة (الشـرعية) نقول: إنها قيادة وإدارة المجتمع في جميع النواحي الداخليـة والخارجية، وأمور الدين والدنيا؛ لجلب المصالح، ودفع المفاسـد المتعلقـة بالفرد أو المجموع، بالعدل والحق، رغبًا ورهبًا، لتحقيق الغاية التي خلق الله الإنسـان من أجلها، بما يوافق كليات الشـريعة وجزئياتها، ولا يتعارض معها، وما ينبني على ذلك من نظم وترتيبات يمكن بها تحقيق ما تقدم.

والسياسـة إذا كانت تنطلق من الشـريعة، وتتقيد بنصوصها وأحكامها؛ كانت سياسة شرعية، وإما إن كانت تنطلق مما يرى العقل صوابه من خلال تصوراته وتجاربه من غير تقيُّد بالشـرع؛ فهذه سياسة عقلية أو مدنية، وهي مباينة للسياسة الشرعية من حيث الأصول، وإن كان هذا لا يمنع من الالتقاء معها في بعض الفروع.

والسياسـة الشـرعية تواكب التطورات الداخلة على تصرفات الناس وأوضاعهم، ولا تقف عند حد ما رسمه الفقهاء السـابقون من السياسات التفصيلية الجزئية السابقة الثابتة بالاجتهاد، بل تتجاوزها إذا لم تكن محققة لأحكام الشـريعة ومقاصدها، إلى سياسات مناسبة للتطور الداخل على حياة الأفراد والأمم في ظل المحافظة على أحكام الشريعة وعدم الإخلال بمقاصدها.

المصدر:

محمد بن شاكر الشريف، الحسـبة السياسية والفكرية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

الباب الثاني

ملف العدد

(واقع ومستقبل الثورات العربية)

- الثورات العربية.. الأسباب والدوافع والمآلات

د. عصام عبد الشافي

- الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين

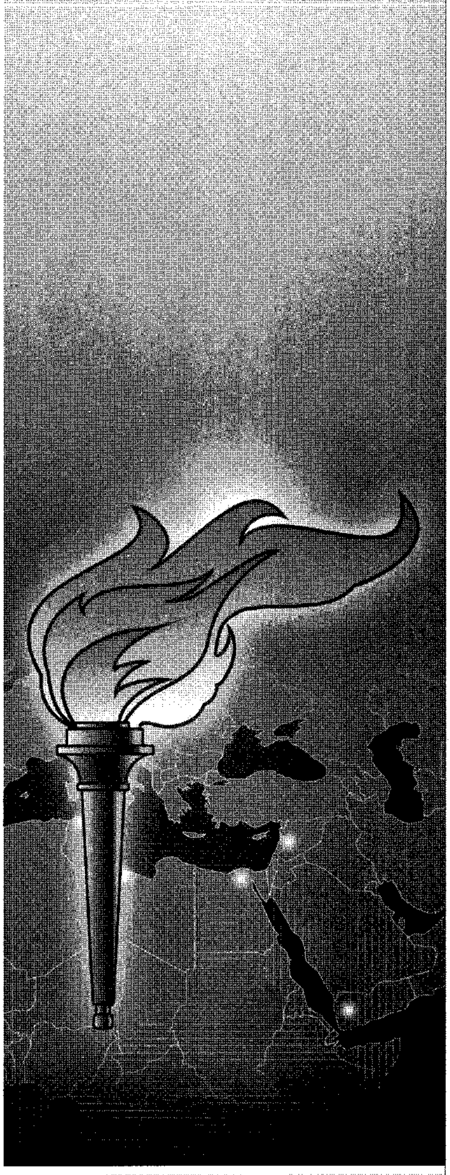
د.خالد المعيني

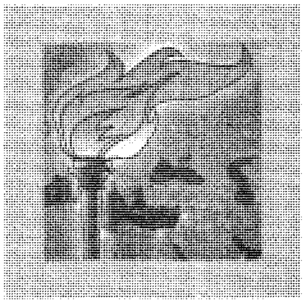
- الدول «الثورية».. سيناريوهات الوحدة والتكامل

د. صلاح سالم

- القبَلية والثورات العربية.. نموذجا اليمن وليبيا

مصطفى علام





الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمآلات

د. عصام عبد الشافي

كاتب وباحث- مصر

ملخص الدراسة

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠م، بداية عدد من الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية، التي تراوحت بين السلمية والعنيفة، سواء من جانب القائمين بها أو الداعين إليها، من ناحية، أو من جانب ردود الفعل الرسمية ممثلة في النظم السياسية القائمة، من ناحية ثانية.

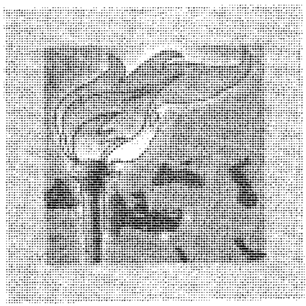
ورغم تعدد الدعوات للتغيير والإصلاح في معظم، إن لم يكن كل الدول العربية، خلال الفترة محل التحليل، فإن هناك حالات لثورات واحتجاجات لنظم عربية، يمكن وصفها بالكامنة، وهي تلك النظم التي تحمل في عواملها الهيكلية دواعي ومتطلبات التغيير، إلا أن آليات هذا التغيير، ومظاهره ما زالت كامنة، وغير واضحة المعالم، وغير محددة الأبعاد والخطوات.

وقد حكمت «فلسفة اللا منطق»، الثورات والحركات الشعبية العربية في هذه المرحلة؛ حيث لم تسقط النظم التي كان يتوقع الجميع سقوطها، منطقيًا (مثل اليمن، حتى تاريخ كتابة هذا التقرير)، وسقطت النظم غير المتوقعة، كما حدث في تونس ثم مصر، ثم ليبيا. الأمر الذي يتطلب الوقوف على العوامل الهيكلية التي تحكم عملية التغيير السياسي في المنطقة العربية، والنماذج المعروضة لهذا التغيير، وأنماط الاستجابات الرسمية (الداخلية منها والخارجية)، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل النظم السياسية العربية، وتداعيات ذلك الإقليمية والدولية.

تسعى الدراسة إلى بحث الأسباب والمحددات والدوافع التي تقف وراء هذه الموجة من الثورات والانتفاضات والحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام ٢٠١١م، والتي دخل معها العالم العربي حقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية، بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة، واستبدالها بشرعيات بديلة.

وفي إطار تحليل مسارات تلك الثورات والاحتجاجات، وأنماط الاستجابة الرسمية لها، تقسم الدراسة الثورات والاحتجاجات إلى عدة مستويات أساسية، ما بين ثورات لإسقاط النظام كما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، وثورات تتأرجح بين إصلاح النظام وتغييره كما في سوريا والبحرين، واحتجاجات محدودة واحتواء سريع كالتي شهدتها كل من الكويت وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وموريتانيا.

وتحاول الدراسة تقديم السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذه الأحداث، وتأثير كل منها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة.



الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمآلات

د. عصام عبد الشافي

كاتب وباحث- مصر

الثورة في أحد معانيها، هي الإطاحة بنظام سياسي اجتماعي اقتصادي، واستبداله بنظام مختلف تمامًا عن طريق حركة شعبية عارمة، أو عن طريق العنف المسلح. وقد تكون الثورة ضد محتل أجنبي (كالثورات الأمريكية والجزائرية والفيتنامية)، وقد تكون ضمن حدود البلد الواحد، وموجهة ضد طبقة، أو سلطة حاكمة تُلحِق أضرارًا بغالبية أبناء الشعب، فيقوم الشعب بالإطاحة بتلك الطبقة الحاكمة بشكل جذري، واستبدالها بنظام بديل مغاير في الاتجاه والأيديولوجية والبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويميز أستاذ علم الاجتماع الأمريكي «تشارلز تيلي» بين الثورة والانقلابات والحروب الأهلية، والهبات الجماهيرية والتمرد، والتي قد تؤدي كلها إلى نهاية نظام وقيام نظام بديل. لكن الثورة وحدها هي التي تؤسّس لوضع جذري شامل على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، ويرى أن هناك ثلاث ثورات عظام في التاريخ المعاصر ينطبق عليها هذا النوع من التعريف، هي: الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩م) والثورة الروسية (١٩١٧م) والثورة الإيرانية (١٩٧٩م). مؤكدًا أن الثورات تستغرق سنوات للوصول إلى حالة الاستقرار، بحسب ظروف البلد الذي انطلقت فيه، والقوى القائمة عليها، والمستفيدة من نجاحها، والقوى المضادة التي تحاول عرقلتها. فقد استغرقت الثورة الفرنسية نحو عشر سنوات للاستقرار، والثورة البلشفية نحو خمس سنوات، والثورة الإيرانية نحو سنتين، وقد سقط آلاف الضحايا قبل الوصول إلى حالة الاستقرار.

وقد شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام ٢٠١٠م، بداية عدد من الثورات والانتفاضات والحركات الاجتماعية، التي تراوحت بين السلمية والعنيفة، سواء من جانب القائمين بها أو الداعين إليها، من ناحية، أو من جانب ردود الفعل الرسمية ممثلة في النظم السياسية القائمة، من ناحية ثانية، ورغم تعدد الدعوات للتغيير والإصلاح في معظم، إن لم يكن كل الدول العربية، خلال الفترة محل التحليل، فإن هناك حالات لثورات واحتجاجات لنظم عربية، يمكن وصفها بالكامنة، وهي تلك النظم التي تحمل في عواملها الهيكلية دواعي ومتطلبات التغيير، إلا أن آليات هذا التغيير، ومظاهره ما زالت كامنة، وغير واضحة المعالم، وغير محددة الأبعاد والخطوات.

وقد حكمت «فلسفة اللا منطق»، الثورات والحركات الشعبية العربية في هذه المرحلة؛ حيث لم تسقط النظم التي كان يتوقع الجميع سقوطها، منطقيًا (مثل اليمن، حتى تاريخ كتابة هذا التقرير)، وسقطت النظم غير المتوقعة، كما حدث في تونس ثم مصر، ثم ليبيا. الأمر الذي يتطلب الوقوف على العوامل الهيكلية التي تحكم عملية التغيير السياسي في المنطقة العربية، والنماذج المعروضة لهذا التغيير، وأنماط الاستجابات الرسمية (الداخلية منها والخارجية)، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل النظم السياسية العربية، وتداعيات ذلك الإقليمية والدولية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، من أهمها ما يلي:

١- حجم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، في موجة غير مسبوقة في تاريخها الحديث والمعاصر، امتدت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وشارك فيها عشرات الملايين، الذين جمعت بينهم أهداف مشتركة، وقيم واحدة، رغم اختلاف الأطر والمنطلقات التي يتحركون من خلالها.

٢- طبيعة النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها هذه الأحداث، والتي لم تقف عند حدود الدول التي شهدتها، ولكنها امتدت لتؤثر على العديد من الدول، سواء داخل المحيط العربي أو الإقليمي أو الدولي.

الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، في موجة غير مسبوقة في تاريخها الحديث والمعاصر، امتدت من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وشارك فيها عشرات الملايين، الذين جمعت بينهم أهداف مشتركة، وقيم واحدة، رغم اختلاف الأطر والمنطلقات التي يتحركون من خلالها

٣- خطورة السيناريوهات المحتملة، والتي يمكن أن يشهدها مستقبل دول المنطقة، على مختلف المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي تحمل في الجانب الأخطر منها، مؤشرات التفتيت والتقسيم، والاستنزاف المالي والاقتصادي.

ثانيًا: التساؤلات البحثية:

في إطار الاعتبارات السابقة، تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات الأساسية:

١- ما هي الأسباب والمحددات والدوافع التي تقف وراء هذه الموجة من الثورات والانتفاضات والحركات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية خلال عام ٢٠١١م؟

٢- ما هي مسارات الأحداث، وطبيعة السياسات التي شهدتها هذه الدول، وما أسباب التفاوت بينها؟

٣- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذه الأحداث، وتأثير كل منها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة؟

ثالثًا: منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة، وغيرها، سيتم الاعتماد على منهج الارتباط (أو المستويان أو الركيزتان) (Two Level Game): والذي يقوم على أن هناك تداخلاً شديدًا بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تشكيل الأحداث السياسية التي تشهدها الأطراف التي تتكون منها النظم الإقليمية والدولية، وأن هذه الأحداث تأتي انعكاسًا لعمليات التفاعل المتبادل بين السياسات والقوى والجماعات الداخلية من ناحية، ومعطيات ومتطلبات البيئة الخارجية، وما تفرزه من تداعيات من ناحية أخرى.

فما يحدث على مستوى يؤثر على الآخر، ويمكن أن يظهر هذا التأثير في عدد من المخرجات والمطالب التي يفرزها كل مستوى، فالسياسات والأوضاع والقوى الداخلية تؤثر في تحديد أهداف الدولة، داخليًا وخارجيًا، وبالتالي في صياغة الاستراتيجيات التي تتبناها هذه الدولة لتحقيق أهدافها، وهو ما ينعكس في التحليل الأخير على وضع الدولة، وطبيعة علاقاتها، وما تشهده من أحداث وتطورات[1].

وفي إطار الظاهرة محل الدراسة، ووفقًا للمنهج المستخدم، سيتم بيان تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الثورات العربية، سواء كمحددات ودوافع لهذه الثورات، أو كعامل فاعل في مساراتها

---

(1) James Rosenau، Linkage Politics: Essays on the Convergence of the National and International Systems، (New York: The Free Press، 1969).

وانظر أيضًا: مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة د. حسن نافعة، (القاهرة، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م)، ص ١٣٤- ١٣٩. وكذلك: مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، (بيروت، دار جروس برس للنشر، د. ت)، ص ١٩١- ٢٠٤.

المختلفة، وكذلك مدى تأثير كل منها على سيناريوهاتها المستقبلية.

المطلب الأول
الثورات العربية ٢٠١١م.. الأسباب والمحددات

امتدادًا للأحداث التي دشنت الثورة التونسية بدايتها، دخل العالم العربي حقبة سياسية جديدة، تميزت بعودة الإرادة الشعبية، بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة، واستبدالها بشرعيات بديلة، تقوم في الكثير منها على الشرعية التاريخية، والقوة العسكرية، والنزعات القبلية والطائفية، وانطلق الربيع العربي من المغرب العربي نحو المشرق العربي، في تفاعل وانسجام يمد جذوره بعيدًا في أعماق التاريخ العربي، ويستمد قوته من وحدة اللغة والدين والتاريخ والمجتمع. فهذه الثورات تجد منطلقها وتفسيرها في وحدة الشعوب العربية، وهي وحدة ثقافية ودينية ولغوية، تدحض كل الدعوات التي تم ترويجها حول الأنظمة القطرية، باعتبارها بديلاً للوحدة العربية(١).

وفي إطار هذه الاعتبارات، ارتكزت الثورات العربية بعدد من الخصائص والسمات التي تشكّلت من البيئة التي انطلقت في إطارها، وما تتضمنه هذه البيئة من محددات وأسباب ودوافع، تركت تأثيراتها على خصائص وسمات هذه الثورات، ومن ذلك:

١- **التشابه في عوامل التغيير**: حيث جمعت بين البلاد التي شهدت مدًّا ثوريًا فاعلاً، الدوافع المحفزة على الانفجار الثوري كالفساد السياسي، والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، وتحول الحكم بمرور الزمن إلى حكم العائلة التي تدير البلاد، وتمسك بالاقتصاد، وتجني مليارات الدولارات من مشاركتها المباشرة في كل مشاريع الإعمار وصفقات التسلح، والتجارة، والاستيراد والتصدير في كافة المجالات. والتشابه كذلك في مشروعات نقل وتوريث السلطة. وكذلك التشابه في سياسة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية دون أي اعتراض على ما تقوم به من ممارسات أو ما تتبناه من سياسات.

٢- **أن الشعوب العربية كسرت حاجز الخوف**، فهذا هو التغير الاستراتيجي الرئيس، فقد كانت الشعوب محكومة بالخوف، وبالأجهزة الأمنية وبالفقر، وعندما استطاعت أن تكسر هذا الحاجز، انتقل هذا الخوف إلى الطرف المقابل، السلطة.

٣- **أن القوى التي قرّرت النزول إلى الشارع** وتحدي السلطة وأجهزتها الأمنية لم تكن الأحزاب التقليدية «التاريخية»، أو الحركات الناصرية أو القومية، أو حتى الحركات الإسلامية، وإذا كانت هذه القوى قد التحقت بالمظاهرات ونزلت بقوة إلى جانب المتظاهرين، وساهمت في إنجاح الثورة، فإنها لم تكن منشئة الثورة، ولم يكن لها دور في قيادتها وتوجيهها عند بدايتها.

٤- **أن الشباب الذي بادر إلى الاحتجاج** الذي تحول إلى ثورة في تونس ثم في مصر، ثم انتقل إلى العديد من الدول العربية، هو جيل متعلم ومثقف، يتقن أكثر من لغة، ويعرف التواصل مع العالم، جيل الحداثة والتكنولوجيا، الجيل الذي لم يشهد الهزائم العربية، بل شهد زمن التراجع الأمريكي في العراق، وفي أفغانستان، وهزيمة إسرائيل في لبنان، وصمود حماس في غزة. ونجح في استخدام تقنية التواصل الإلكتروني، بنقل التجارب والخبرات الغربية والدولية في التظاهر والاحتجاج، دون أن يتوقعوا في البداية أن يتحول الأمر إلى ثورة(٢).

٥- **التشابه في التحديات**: الثورات أداة من أدوات إحداث التغيير في المجتمع، وتتسم بأنها مفاجأة، وإن كان لها إرهاصات وشواهد تسبق الانفجار الثوري، وهي جماهيرية، وأن قادتها نخبة من النشطين السياسيين أو الأيديولوجيين، وهي تدعو للتغيير

(١) د. حسن حنفي، الوحدة الثورية، جريدة الزمان الدولية، لندن، عدد (٣٨٤٨)، ١٧/٣/٢٠١١م.

(٢) د. طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٥، أبريل ٢٠١١م.
http://www.arabaffairs.org/ArticleViewer.aspx?ID=d0cf8c2c-abfc-4528-a392-cf51254aac6f

الجذري، وإن بدأت حركة مطلبية، فإنها سرعان ما تتحول لحركة للتغيير الشامل، إلا أن بعض الثورات تواجه إخفاقات أو ثورات مضادة، وكثير من الثورات لا تحقق أهدافها في المدى القريب، رغم أنها في المدى البعيد تحدث تغييرًا جذريًا في حركة المجتمع، وتتشابه الثورات العربية في اتفاقها في التحديات التي تواجهها، والتي من بينها:

- **تحدي البعد الاستراتيجي المستقبلي:** فالثورة باعتبارها حركة جماهيرية تدعو للتغيير الشامل تقع في مأزق الغرور، خاصة إذا واجهت نُظمًا ضعيفة، وانهارت تلك النظم بسرعة، ومن ثم تتصور الحركة الثورية أن تغيير المجتمع مسألة بسيطة. وهنا يظهر تحدي النظرة المستقبلية لتطور المجتمع، فتغيير المجتمع ثقافيًا واجتماعيًا ليس مسألة سهلة، وهذا البعد الاستراتيجي المستقبلي يحتاج لتطور التركيبة الذهنية والسلوكية للمجتمع ويحتاج لوقت طويل.

- **تحدي العقيدة السياسية:** فكثير من الثورات يغيب عنها البعد الأيديولوجي المتكامل، والعقيدة السياسية والفكرية المشتركة التي تلتف حولها مختلف الفصائل والتيارات.

- **تحدي القيادة:** حيث تشترك هذه الثورات في غياب القائد أو الموجّه أو المرشد أو الملهم، سواء كان شخصًا أو حزبًا أو تيارًا أو مؤسسة، وهو ما ترتب عليه تشرذم في عناصرها وتياراتها، وسهولة اختراقها، في ظل تعدد الانتماءات، وتغليب الآني على المستقبلي، والشخصي على الوطني(١).

٦- **بروز الدور الحيوي للإعلام بكافة أشكاله ووسائله،** في تنوير وتثقيف الشعوب، وفي الحشد والتعبئة، فقد لعب الإعلام الجديد والتقليدي، دورًا رئيسًا في هذه الثورات؛ إذ كان هو الأداة الرئيسة في الثورتين التونسية والمصرية، وكان تأثيره واضحًا في تعبئة طاقتها، وتعزيز مكتسباتها؛ بحيث نجحتا بدون عنف وانقسام في المجتمع، كما كان لهذه الوسائل دورها في انتقال هذه الثورات من دولة إلى أخرى، ومن إقليم إلى آخر داخل نفس الدولة.

٧- **ضعف البناء السياسي في الدول العربية،** وتمحورها حول شخص القائد أو الرئيس، وعدم تطور البناء السياسي إلى بناء مؤسساتي، يستطيع أن يقدم من خلاله الأفكار والنصح والرؤى للمؤسسة السياسية، ولذلك تضعف الحكومة في حال ضعف الرئيس، وكذلك عدم استطاعتها مواجهة الضغوط الدولية، بشكل فاعل؛ لأن قراراتها فردية، وتتمحور حول رأس الهرم السياسي.

٨- **أنها أبرزت أهمية الحاجة للإصلاح،** ومواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأهمية التنمية المستدامة في الدول العربية، والتي تركز على تنمية الإنسان، خصوصًا في الجانب التعليمي، وتطوير مصادر الدخل الفردية والمجتمعية.

٩- **أن هذه الثورات أبرزت أهمية الرأي العام المجتمعي،** وضرورة وجود مؤسسات فاعلة بالمجتمع المدني، تساعد في اتخاذ الرأي الصحيح والقرار الصائب، وتستطيع الحكومات -من خلال هذه المؤسسات- أن تحاور الجميع، وكذلك إصلاح مؤسساتها؛ بناء على ما يتطلبه الرأي العام(٢).

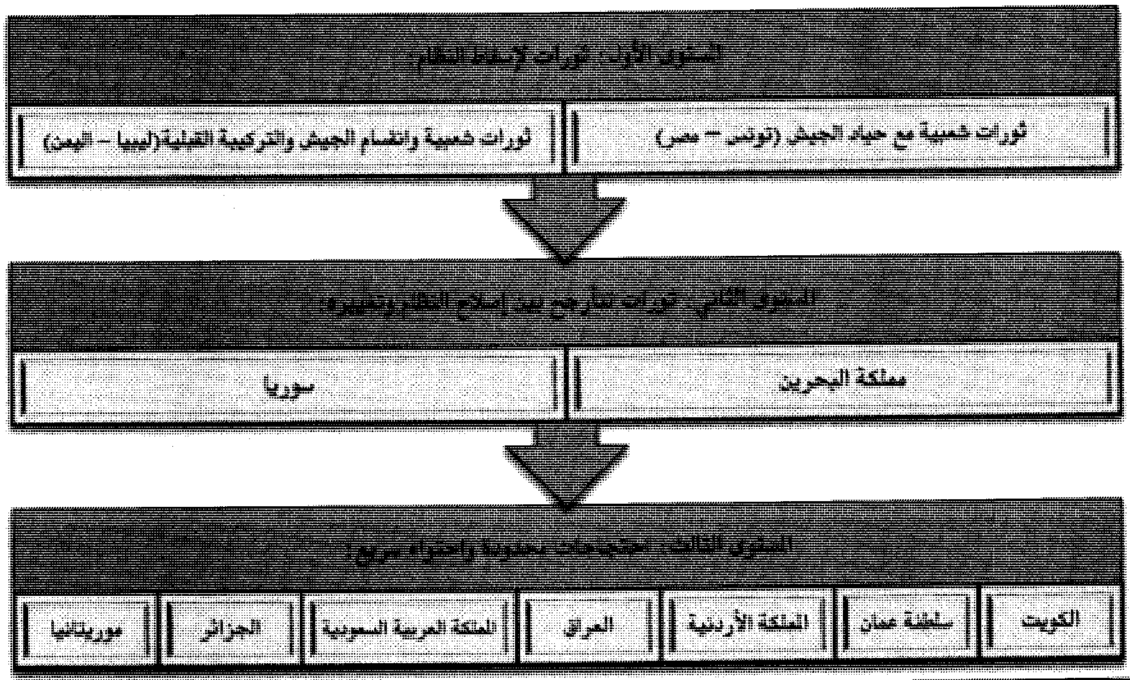
المطلب الثاني
الثورات العربية ٢٠١١م.. المسارات والسياسات

في إطار تحليل مسارات الثورات والاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية ٢٠١١م، وأنماط الاستجابة الرسمية لها، يمكن التمييز بين عدة مستويات

(١) د. محمد نعمان جلال، الثورات في الشرق الأوسط بين الرؤية الاستراتيجية والمراهقة الفكرية (نظرة مقارنة)، ٢٠١١/٠٣/١٩م
http://www.jidar.net/node/6520

(٢) برهان إبراهيم كريم، الربيع العربي، موقع ثوابت عربية، الأربعاء، ١٠ أغسطس ٢٠١١م:
http://thawabitarabiya.com/index.php?option=com_content&view=category&id=3:economy-news&layout=blog&Itemid=174

مستويات الثورات والاحتجاجات العربية وفقًا لمساراتها والاستجابة الرسمية لها



أساسية، وذلك على النحو التالي:

المستوى الأول: ثورات لإسقاط النظام:

النموذج الأول: ثورات شعبية مع حياد الجيش (تونس – مصر):

في تونس ومصر انطلقت شرارة الثورة بطريقة شبه عفوية، لكن بعد أن اكتملت العناصر الأساسية لقيام أية ثورة (درجة من القمع والاضطهاد، ومصادرة للحريات لا تُطاق، ووعي عام بمدى الظلم الذي أصاب كافة فئات الشعب، يصاحبه وعي عام بمدى فساد السلطة وعنجهيتها، واستخفافها بمشاعر الناس، ثم تصل بعد ذلك شرارة الانطلاقة عند وصول حالة الغليان إلى نقطة الانفجار، يصاحبها استعداد عالٍ للتضحية لدى نسبة كبيرة من أبناء الشعب بعد كسر حاجز الخوف).

وكان رد السلطتين التونسية والمصرية متشابهًا، عنفًا ثم وعودًا بالتغيير، مع وجود مزيد من الفئات الشعبية تنضم للمتظاهرين، وحدوث مزيد من العنف والقتل، يقابله مزيد من الوعود وتقديم التنازلات، ثم اتساع الهبَّة الشعبية لتشمل كافة أرجاء الوطن، وصولاً لنقطة الحسم. فيتوجه رأس النظام إلى الجيش لحسم الصراع، فيتخذ الجيش موقفًا وطنيًا لصالح الشعب، وتحقق الثورة انتصارًا أوليًا بإسقاط رأس النظام، ثم تبدأ بإجراء تغييرات جذرية تشمل المؤسسات والدستور، والأجهزة الأمنية، ومحاكمة الفاسدين.

ويمكن أن توضع الثورتان التونسية والمصرية على قدم المساواة مع أعظم ثورات التاريخ، إذا استمرت مسيرة تطهير النظام، وتحقيق كافة المطالب الشعبية في بناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة الحريات، والتعددية السياسية، وسيادة القانون، والمساواة التامة بين المواطنين؛ بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية، دولة احترام حقوق الإنسان، وتداول السلطة،

وفصل السلطات، وحرية الإعلام، دولة تستجيب لخيارات الشعب بشكل كامل[1].

النموذج الثاني: ثورات شعبية وانقسام الجيش والتركيبة القبلية:

تتشابه الأسباب التي انطلقت من أجلها ثورتا تونس ومصر مع تلك الموجودة في ليبيا واليمن، بل إن نسبة الفساد وتغوّل الأجهزة الأمنية قد تزيد في الدولتين. فعمر النظامين الدكتاتوريين في تونس ومصر كان ٢٣ و٣٠ سنة بالترتيب، بينما في اليمن وليبيا ٣٣ سنة و٤٢ سنة، إلا أن الفرق بين المجموعتين من الدول يكمن في نقطتين أساسيتين:

تتشابه الأسباب التي انطلقت من أجلها ثورتا تونس ومصر مع تلك الموجودة في ليبيا واليمن، بل إن نسبة الفساد وتغوّل الأجهزة الأمنية قد تزيد في الدولتين. فعمر النظامين الدكتاتوريين في تونس ومصر كان ٢٣ و٣٠ سنة بالترتيب، بينما في اليمن وليبيا ٣٣ سنة و٤٢ سنة.

الأول: اختفاء التركيبة القبلية في كل من تونس ومصر، بينما ظلت القبلية في كل من ليبيا واليمن جزءًا أساسيًا من مكونات النظام السياسي والاجتماعي، وقام النظامان بتغذيتها للارتكاز عليها عند الحاجة.

الثاني: نضوج المجتمع المدني في كل من تونس ومصر، ووجود مؤسسات واضحة المعالم، خاصة مؤسسة الجيش، بينما المؤسسات المدنية في اليمن في بداية تشكلها. أما ليبيا فقد أفرغ النظام البلاد من أي أثر لمنظمات المجتمع المدني، وهمّش مؤسسة الجيش؛ لعدم ثقته فيها منذ عام ١٩٧٧م.

لقد انطلقت الثورتان اليمنية والليبية بشكل شبه متزامن بعد انتصار الثورتين التونسية والمصرية، وكان الرد عليهما متشابهًا، إلا أن العقيد الليبي اختار العنف المطلق، معتمدًا على ميليشيات أولاده، التي شكّلت بديلاً للجيش الوطني، وتشكيلة قبلية ضعيفة، وجيش من المرتزقة تقوم على تجنيده شركات خاصة منتشرة في العواصم الإفريقية وممولة من العقيد[2].

وفي اليمن استخدم النظام نفس الوسائل تقريبًا، لكن العنف المتواصل ظل انتقائيًا؛ لقناعة النظام بأن العنف سيزيد من حدة الغليان الشعبي، وأن العديد من الأحزاب والشخصيات والقبائل حسموا مواقفهم ضد النظام؛ بسبب توجيه بنادق بلطجية النظام ضد المتظاهرين.

واستطاعت الثورة اليمنية أن تجذب كافة فئات الشعب، وطلائعه السياسية والقبلية، والعسكرية والشبابية، لكن النظام ظل يتأرجح معتمدًا على عدد من التجمعات القبلية والعسكرية المرتبطة به، حتى جاء خروج الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للمملكة بداعي العلاج، ليزيد من فرص نجاح الثورة، ولكن وسط تحفظات كبيرة، عن طبيعة ومدى هذا النجاح في ظل الأدوار القوية التي تمارسها بعض القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية) والإقليمية (المملكة العربية السعودية) للحيلولة دون اكتمال هذا النجاح.

وعلى الجانب الآخر، جاء الوضع الثوري في ليبيا مختلفًا، فالعقيد الليبي خرج من الأيام الأولى للثورة ليهدّد بسحق الثوار، وتطهير ليبيا منهم، معلنًا الاستعداد المطلق لتحويل البلاد إلى مجزرة جماعية ليبقى في الحكم، وهو ما قام بتنفيذه فعلاً بعد الانشقاقات القبلية والعسكرية والدبلوماسية، وتصاعد الثورة السلمية لتشمل كافة مدن وقرى وبوادي ليبيا، وهو ما دفع الثوار لحمل السلاح، مدعومين في مرحلة تالية بقوات من حلف الناتو، حتى نجحوا في دخول العاصمة طرابلس، في أغسطس ٢٠١١م، وإعلان تحرير كامل التراب الليبي، بعد مقتل العقيد معمر القذافي، في معقل رأسه، مدينة سرت، في العشرين

(١) د. عبد الحميد صيام، الثورات العربية.. ثلاثة نماذج تضاف إلى علم الثورات الشعبية، أبريل ٢٠١١م، الرابط:
http://khatab38.blogspot.com/2011/04/blog-post_24.html

(٢) المصدر السابق.

من شهر أكتوبر ٢٠١١م، بعد مرور ثمانية أشهر من الكفاح الدامي، وسقوط آلاف القتلى من الشعب الليبي، ثوارًا كانوا أم مؤيدين للنظام، دون اكتراث من هذا النظام بمآلات البلاد، ومواطنيها، وثرواتها.

المستوى الثاني: ثورات تتأرجح بين إصلاح النظام وتغييره:

شهد هذا المستوى انطلاق عدد من المظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية واسعة النطاق، في عدد من الدول العربية، رافعة شعارات «إصلاح النظام»، وليس «إسقاط النظام»، واختلفت طبيعة هذه الثورات ومآلاتها مع اختلاف ردود فعل واستجابات النظم السياسية في هذه الدول، ومع رفض النظام الاستجابة، وتوسعه في استخدام العنف والقمع في وجه المتظاهرين، تحولت دعوات الإصلاح لدعوات إسقاط، كما في حالة الجمهورية السورية، ومع إعلان النظام عن بعض الإصلاحات، ووجود دعم خارجي قوي، إقليمي ودولي للنظام الرسمي، تراجعت حدة المظاهرات، كما في حالة مملكة البحرين، ويبرز في إطار هذا المستوى النموذج السوري.

ففي الجمهورية العربية السورية، ترتبط عملية التغيير السياسي بعدة عوامل، أهمها:

العامل الأول: تركيبة النظام:

حيث يقدم النظام السوري تركيبة معقدة لتشابك المصالح الطائفية والحزبية والبيروقراطية، ورجال الأعمال، والأقليات الرافضة لفكرة التغيير، بجانب فئة المنتفعين من النظام، ومع أن سوريا مجتمع متعدد الطوائف والأعراق، فهو مجتمع فيه أغلبية واضحة هي الأغلبية العربية المسلمة، فالعرب نحو ٩٠٪، والمسلمون، بطوائفهم المختلفة نحو ٩٠٪، وهناك أغلبية عربية مسلمة/ سنية تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من السكان. إلا أن أهم الانقسامات في سوريا تتمحور حول قضية التمثيل العالي لأبناء الطائفة العلوية، والتي تتراوح نسبتها بين ٩-١٢٪، في بعض المراكز الحيوية في النظام السياسي والأمني السوري، وفي سيطرة بعض أبنائها على بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية.

ومن هنا، فإن الرئيس السوري وبعض المتنفذين القريبين منه هم أكبر المستفيدين من استمرار الوضع الراهن، وهنا يمكن التمييز بين دائرتين: الدائرة الأولى، وهم أهل الثقة، وتشمل أقارب الرئيس من أصحاب المواقع الحساسة، والمتنفذين، كرئيس الفرقة المكلفة بالحرس الجمهوري، ونائب رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة، وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية، والمسئولين الأمنيين في القوات المسلحة من المنتمين لطائفة الرئيس، ويتمتعون بثقته. وكذلك عدد ممن يحتكرون كثيرًا من القطاعات الحيوية في القطاع الخاص والمخصخص.

أما الدائرة الثانية من المنتفعين، فتضم بعض المسئولين ممن هم في قمة هرم الدولة، كنائب الرئيس، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، وأغلب الوزراء، ورئيس مجلس الشعب، وبعض المسئولين الحزبيين. ومع أن النظام السوري هو نظام يحكم باسم حزب البعث، فقد تراجع دور الحزب ليصبح مؤسسة تبرر سياسات النظام، وتحول كثير من قادته إلى أعضاء في قائمة الأغنياء الجدد؛ حيث اغتنى كثير من هؤلاء مع استشراء الفساد في كافة مفاصل مؤسسات الدولة.

فالاقتصاد السياسي السوري، في ظل بشار الأسد، يقوم على احتكار بعض الأنشطة الأساسية، مثل قطاع الاتصالات الحديث، والمناطق الحرة من قبل المقربين جدًا من الرئيس، كما يلاحظ تحول كثير من أبناء المسئولين الأمنيين إلى الأنشطة الاقتصادية التي كان يسيطر عليها بعض أبناء الطبقة البرجوازية السنية والمسيحية، خاصة من أبناء العوائل الدمشقية المعروفة، الأمر الذي ركَّز الثروة في أيدي قليلة، مع بروز طبقة صغيرة من أبناء المسئولين، ومرافقيهم، وأصدقائهم، يطلق عليهم لقب «الشبيحة».

هذا بجانب تحوّل القطاع العام إلى بؤرة كبيرة للفساد، وإلى أحد العناصر المعيقة للإصلاح الاقتصادي؛ حيث يستنزف هذا القطاع جزءًا كبيرًا من ميزانية الدولة، كما تستنزف ميزانية الدفاع، بقسميها المتعلق بالجيش، والأجهزة الأمنية جزءًا أكبر من ميزانية الدولة، الأمر

الذي يجعل بعضًا من العاملين في هذه الأجهزة ضمن الدائرة الثانية الداعمة للنظام.

العامل الثاني: العامل الأمني:

فالعمود الفقري في استمرار النظام هو الأجهزة الأمنية، القائمة على توظيف القمع كأداة فعّالة للتخلص من معارضيه وخصومه. وقد تمددت الأجهزة الأمنية في سوريا بفعل العقلية العسكرية/ الأمنية التي سيطرت على النظام، بحكم خلفية قادة النظام الذين جاءوا من المؤسسة العسكرية.

وخلال العقد الأخير قامت الأجهزة القمعية باعتقال رموز وقادة الحراك السياسي، كما قامت بإغلاق كافة المنتديات الحوارية، واللجوء إلى أساليب الترهيب، والتضييق، والمنع من السفر بحق كافة النشطاء من كافة الاتجاهات، ومن بينهم النشطاء الأكراد، والحقوقيون، والمثقفون. ومع الدعوات الافتراضية ليوم الغضب السوري، استنفرت الأجهزة الأمنية بشكل كامل، وقامت بتشديد قبضتها على كافة الأماكن؛ حيث شهدت كثيرًا من الأماكن المصنّفة بأنها غير «موالية»، انتشارًا واسعًا لعناصر الأمن، ثم قامت المخابرات السورية بحملة افتراضية للتصدي لحملة يوم الغضب السوري(1).

العامل الثالث: العامل الدولي:

خلال السنوات الخمس الأخيرة بدأ النظام السوري في الخروج من عزلته، نتيجة عدة عوامل، منها: تعثر المشروع الأمريكي في العراق، وبروز القوى الشيعية الموالية لإيران، حليفة النظام السوري، في العراق، وفشل الحرب الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩م، الأمر الذي زاد من ثقة النظام في نفسه. ونجاح حلفاء النظام السوري، خاصة حزب الله، في توظيف سلاحه لفرض إرادته على خصومه في الداخل اللبناني، وفتح الباب للنفوذ السوري للعودة إلى لبنان. وكذلك الانفتاح السوري على تركيا، وقيام تركيا بوساطة بين سوريا وإسرائيل لإعادة المفاوضات غير المباشرة حول هضبة الجولان.

وفي إطار هذه الاعتبارات يمكن القول: إنه في الحالة السورية، هناك طريقان للتغيير: الأول: إصلاحي يأخذ رأس النظام المبادرة فيه، ويقود عملية تغيير تدريجي تنتهي بنظام ديمقراطي. والثاني: طريق الثورة الشعبية، وهناك مؤشرات متناقضة حول استيعاب النظام السوري لخطورة المرحلة، فالرئيس السوري كان من أوائل من تحدث عن «تفهمه» للضغوط الشعبية، وضرورة تقديم تغييرات سريعة، لكن عند الحديث عن نوعية الإصلاحات التي وعد بها، بدا أنها من نوع التغييرات الشكلية التي لا تمس جوهر النظام، أو الممارسة السياسية في سوريا.

كما قام النظام بمحاكمة عدد من المدونين والناشطين السياسيين، كما تشكل حادثة الاعتداء على بعض الشباب والشابات الذين قاموا بإشعال الشموع؛ تضامنًا مع الثورة المصرية، مؤشرًا على حالة القلق التي تسيطر على الأجهزة الأمنية من أي شكل من أشكال التعبير، قبل أن تتفاقم الأوضاع، ويتوسع النظام في استخدام آلته القمعية الأمنية والعسكرية ضد الثوار، ويسقط عشرات القتلى والجرحى يوميًا، وتصدر العديد من الإدانات الأممية ضد النظام.

وجاء الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني في الثاني من أكتوبر ٢٠١١م، ليشكّل مرحلة جديدة من مراحل تطور الثورة الشعبية في سوريا، وجاء في الإعلان التأسيسي للمجلس أنه «يشكل العنوان الرئيس للثورة السورية، ويمثلها في الداخل والخارج، ويوفر الدعم اللازم لتحقيق تطلعات شعبنا بإسقاط النظام القائم بكل أركانه بما فيه رأس النظام، وإقامة دولة مدنية دون تمييز على أساس القومية، أو الجنس، أو المعتقد الديني أو السياسي».

وأعلن البيان أن المجلس «يرفض أي تدخل خارجي يمس السيادة الوطنية»، ولكنه «يطالب المنظمات والهيئات الدولية المعنية بتحمل مسئولياتها تجاه الشعب، والعمل على حمايته من الحرب المعلنة عليه،

(١) د. نجيب الغضبان، نحو التغيير في سوريا: لماذا لم يغضب السوريون؟ موقع ميدل إيست أونلاين، ٢٠١١/٢/٦م.

ووقف الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي يرتكبها النظام غير الشرعي، عبر كل الوسائل المشروعة، ومنها تفعيل المواد القانونية في القانون الدولي»(1).

كما جاءت تحركات جامعة الدول العربية، وإعلان تشكيل لجنة عربية لبحث الأزمة السورية، لتشكّل مصدرًا جديدًا من مصادر الضغط على نظام بشار الأسد، ولكنه (حتى تاريخ كتابة هذا التقرير) غير عابئ بها، ومستمر في سياساته وقهره ضد مقدرات الوطن ومواطنيه.

شهدت العديد من الدول العربية، من الخليج إلى المحيط، احتجاجات ومظاهرات، ارتبط بعضها بالمد الثوري والعدوى العربية، مع وجود المحفزات والدوافع الداخلية للتظاهر، فشهدت كل من الكويت وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وموريتانيا، أنماطًا وأشكالاً متفاوتة من الاحتجاجات، وبطبيعة الحال اختلفت ردود الأفعال الرسمية حيال هذه الاحتجاجات

المستوى الثالث: احتجاجات محدودة واحتواء سريع:

شهدت العديد من الدول العربية، من الخليج إلى المحيط، احتجاجات ومظاهرات، ارتبط بعضها بالمد الثوري والعدوى العربية، مع وجود المحفزات والدوافع الداخلية للتظاهر، فشهدت كل من الكويت وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية، والعراق، والمملكة العربية السعودية، والجزائر، وموريتانيا، أنماطًا وأشكالاً متفاوتة من الاحتجاجات، وبطبيعة الحال اختلفت ردود الأفعال الرسمية حيال هذه الاحتجاجات، وفقًا لحجم هذه الاحتجاجات من ناحية ودرجة انتشارها، وكذلك وفقًا للقدرات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي القائم، من ناحية ثانية، هذا بجانب تأثير درجة الدعم والتأييد الخارجي (الإقليمي والدولي) لهذه الاحتجاجات، وفي سياق هذا المستوى يأتي نموذج المملكة المغربية.

ففي أعقاب المظاهرات والاحتجاجات التي قادتها حركة شباب ٢٠ فبراير، قرر الملك المغربي محمد السادس في خطابه في ٩ مارس ٢٠١١م، فتح المجال للقيام بإصلاحات مؤسساتية وسياسية عبر تشكيل لجنة أُنيطت بها مهمة القيام بمراجعة لمقتضيات الدستور الذي يجري العمل به في المغرب منذ ١٣ سبتمبر ١٩٩٦م، واعتبرت السلطات الحكومية أن الخطاب الملكي استجاب لمطالب حركة شباب ٢٠ فبراير، ولم يعد هناك أي مبرر للتظاهر من جديد، وهو الأمر الذي دفعها إلى استعمال العنف ضد المتظاهرين في الدار البيضاء يوم ١٣ مارس ٢٠١١م. وأمام الانتقادات الموجّهة لسلوك الأجهزة الأمنية، تراجعت السلطات لتسمح بالتظاهر، دون تدخلات في ٢٠ مارس و٢٤ أبريل في مختلف المدن المغربية.

لكن تم استعمال القوة ضد المتظاهرين يوم ١٥ مايو ٢٠١١م، الذين أعلنوا التوجه نحو مقر المديرية العامة لحماية التراب الوطني بمدينة تمارة جنوب العاصمة الرباط. وأعلنت السلطات الحكومية عن عزمها منع التظاهر، حتى لو أدى ذلك إلى استعمال العنف، وهو ما تم خلال تظاهرات ٢٢ مايو ٢٠١١م. وبررت السلطات المغربية لجوءها إلى العنف إلى كون حركة ٢٠ فبراير فقدت استقلاليتها، وذلك بتحكم بعض التيارات في مسارها وهي جماعة العدل والإحسان، وحزب النهج الديمقراطي.

وقد أدى استعمال العنف تجاه المتظاهرين يوم ٢٢ مايو إلى ردود فعل قوية من جانب القوى الحقوقية، وبعض القوى السياسية المغربية، ومنظمات حقوقية دولية والاتحاد الأوروبي. ومع تصاعد المخاوف من تطور المواجهات، لم تتدخل السلطات المغربية لمنع تظاهرات ٢٩ مايو.

وأمام حالتي الشد والجذب وأمام عدم قدرة السلطات المغربية على الاستمرار في تحمل الأعباء

(1) المعارضة تعلن تشكيل المجلس الوطني السوري لـ«إسقاط نظام الأسد»، العربية نت، الأحد ٢ أكتوبر ٢٠١١م، الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/10/02/169799.html

السياسية لاستعمال العنف تجاه المتظاهرين، وفشلها في تقسيم حركة شباب ٢٠ فبراير، بمحاولة تأجيج التناقضات بين مكوناتها؛ حيث رفضت الحركة منطق التقسيم، وشددت على وحدة مطالبها، رغم تنوع مكوناتها كما شددت على استقلاليتها، هذا من ناحية.

وبروز تيارات داخل السلطة المغربية، تنادي بضرورة إجراء قراءة جيدة تستوعب أحداث تونس ومصر، وتقوم على مراعاة مطالب المتظاهرين ذات الطابع المعتدل قبل أن يحولها القمع إلى مطالب تريد إسقاط النظام بدلاً من إصلاحه، من ناحية ثانية؛ ونظرًا لأن الملكية المغربية تمتلك شرعية تاريخية ووطنية ودينية تجعلها محل اتفاق داخلي، من ناحية ثالثة، ولأن مطالب المتظاهرين تركزت على تقاسم الصلاحيات، وبناء قاعدة واسعة من الشرعية من ناحية رابعة، فقد توافقت رؤى التيارين على تجنب تصعيد العنف، والسعي نحو تحقيق توافق متبادل حول مطالب الإصلاح وكيفية تحقيقها(١).

المطلب الثالث
الثورات العربية ٢٠١١م.. الآفاق والسيناريوهات

ترتبط آفاق الثورات العربية، والسيناريوهات المحتملة لتطوراتها بالعديد من الاعتبارات، يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً: الاعتبارات الدولية:

حاولت بعض التيارات الفكرية إثارة فرضية أن ما حدث من ثورات عربية جاء بتخطيط من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت التخلص من الحكام الذين باتوا عبئًا عليها وعلى شعوبهم، وأن الولايات المتحدة هي التي أرادت التغيير لكي تبقى المنطقة تحت السيطرة، بدلاً من سيطرة قوى أخرى على مقدرات الأمور.

إلا أن هذه الفرضية لا تتفق وتحولات السياسة الأمريكية في المنطقة وفي العالم، والتراجعات التي شهدتها خلال العقد الماضي. هذا التراجع الذي يعترف به الأمريكيون في العديد من المواقع، سواء من صنّاع القرار أو من مراكز الأبحاث، ومؤسسات الفكر، أو من الباحثين والمحللين.

حاولت بعض التيارات الفكرية إثارة فرضية أن ما حدث من ثورات عربية جاء بتخطيط من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت التخلص من الحكام الذين باتوا عبئًا عليها وعلى شعوبهم، وأن الولايات المتحدة هي التي أرادت التغيير لكي تبقى المنطقة تحت السيطرة، بدلاً من سيطرة قوى أخرى على مقدرات الأمور.

ومن أدلة هذا التراجع: إخفاقات القوات الأمريكية في العراق، والفشل الذي مُنِيَ به المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد، والعجز الأمريكي عن السيطرة على أفغانستان، أو القضاء على حركة طالبان، وكذلك العجز عن وقف البرنامج النووي الإيراني، رغم العقوبات الدولية المتكررة على إيران، وتصريحات الرئيس الأمريكي، في أكثر من مناسبة، أن الولايات المتحدة لم يعد بمقدورها أن تدير العالم بمفردها، وأنها باتت تحتاج إلى تعاون الآخرين معها(٢). وهو ما حدث بالفعل، فقد اضطرت إلى الاستعانة بالصين لمواجهة الأزمة المالية، واستعانت بروسيا لتوفير طرق إمداد لقواتها إلى أفغانستان، واستعانت بإيران لتوفير انسحاب آمن لقواتها من العراق.

كما أن قدرة الولايات المتحدة لم تعد كما كانت، لا في صناعة الرؤساء، ولا في الاحتفاظ بهم. والأمثلة كثيرة في أمريكا اللاتينية، التي يعتبرها الكثيرون

(١) مركز الجزيرة للدراسات، المغرب كوابح التصعيد، ٢٠١١/٦/١٢م، النص متاح على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1F2AF61E-7637-40B4-A354-160070307444.htm?GoogleStatID=27

(٢) روبين نيبليت، هل أمريكا مستعدة للقيادة؟ إعادة التفكير في دور أمريكا في عالم متغير. تقارير بريطانية، المركز العربي للدراسات الإنسانية ٢٠٠٩/٢/٢٣م.

«حديقة الولايات المتحدة الخلفية»؛ حيث تشهد مزيدًا من الاستقلال عن السياسة الأمريكية، بل ومزيدًا من التعاون مع أحد من تعتبره الولايات المتحدة عدوًّا لها، وهو إيران، فهناك تعاون أوسع بين الأرجنتين وفنزويلا والبرازيل مع إيران؛ خلافًا للرغبة الأمريكية التي تريد عزل إيران ومعاقبتها.

كما فشلت إدارة أوباما في تحقيق أي تقدم في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على الرغم من كل وعود أوباما في هذا المجال. وفشلت في وضع إياد علاوي رئيسًا لحكومة العراق، وعجزت عن إبقاء سعد الحريري رئيسًا لحكومة لبنان، والمحصلة أنها أيضًا عجزت عن حماية حلفائها الذين انهاروا مثل الرئيس التونسي، ثم الرئيس المصري، ولم يكن من المتوقع أن تتخلى عنهم بتلك السهولة التي يعتقدها البعض.

إلا أن هذا التراجع لا يعني أن الولايات المتحدة لن يكون لها دور في التعاطي مع هذه الأحداث وإدارتها، بل ستعمل جاهدة لاستيعاب الواقع الجديد، والحد من الخسائر الناجمة عنه، والقبول بإسقاط رأس النظام، ولكن مع المحافظة على طبيعة هذا النظام، أي توجهاته الليبرالية الاقتصادية، وعلاقاته الإقليمية، وتحالفاته الدولية، خصوصًا ما يتعلق منها بأمن إسرائيل وأمن النفط، ومنع الإسلاميين من السيطرة على النظم السياسية الجديدة في مرحلة ما بعد الثورة(١).

ومن هنا تأتي أهمية التأكيد على أن العامل الخارجي عامل مؤثر في مستقبل الثورات العربية، وإن لم يكن في بداياتها، فسيكون في نهاياتها، وسيكون الدور الخارجي في هذا التغيير، ليس فقط في النظم السياسية، ولكن أيضًا في الجغرافية السياسية، فجغرافية المنطقة الحالية، باستثناء تركيا وإيران ومصر، هي جغرافية غير قابلة للاستمرار، في ظل وجود دول تمزقها التكوينات الدينية والمذهبية، والعرقية والطائفية، ودول تمثل جغرافيتها ومواردها أعباء أكبر من قدرات نظمها السياسية، ودول تسعى القوى الكبرى لتقذيمها؛ لتعارض جغرافيتها الراهنة مع مصالح هذه القوى.

ثانياً: الاعتبارات الإقليمية:

حيث يرتبط مستقبل الثورات العربية بالعديد من الاعتبارات الإقليمية، في مقدمتها:

١- الأدوار الإقليمية الجديدة:

يرتبط الحديث عن هذه الأدوار بالدرجة الأولى بالدور المصري المرتقب، في مرحلة ما بعد الثورة؛ نظرًا لأهمية الدور المصري، وموقع مصر وحجمها، وقيادتها السابقة للمنطقة، والفاعلية في معظم القضايا التي تهم دول المنطقة، وعودة مصر للمكانة التي كانت عليها، قبل فترة مبارك التي تراجعت فيها، تتطلب إعادة النظر في اتفاقيات كامب ديفيد، وإعادة النظر في طبيعة علاقاتها مع القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، خاصة إيران، وتركيا، والمملكة العربية السعودية؛ بحيث تقوم هذه العلاقات على التوازن الفاعل والدقيق، بما يضمن لها التأثير في مختلف القضايا، والمشاركة فيها بحيادية وموضوعية، تتفق ومكانة مصر وما تنشده من دور مستقبلي.

٢- المحاور الإقليمية:

أدت الثورات العربية لسقوط المحاور التقليدية التي كانت قائمة في المنطقة، مثل «محور الاعتدال»، الذي ضم بجانب مصر والأردن دول مجلس التعاون الخليجي، في مقابل ما عُرف بمحور «الممانعة» الذي تأرجح بين سوريا والعراق، واليمن والسودان، والجزائر، وفقًا لطبيعة التحولات الدولية والإقليمية في المنطقة، وظهر في أفق ما بعد الثورات دعوات لمحور جديد يضم دول مجلس التعاون الخليجي، بجانب كل من المملكة الأردنية والمملكة المغربية، يسعى لاحتواء التداعيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السلبية التي يمكن أن تنجم عن موجة المد الثوري في المنطقة العربية.

---

(١) د. طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مجلة شئون عربية، عدد ١٤٥، أبريل ٢٠١١م:
http://www.arabaffairs.org/ArticleViewer.aspx?ID=d0cf8c2c-abfc-4528-a392-cf51254aac6f

٣- الدور الإسرائيلي:

الكيان الإسرائيلي من أكثر الأطراف قلقًا وخوفًا من نتائج الثورات العربية، والتي كشفت عن حجم الكراهية والعداء التي تكنّها الشعوب العربية لهذا الكيان، هذه الشعوب التي فرضت عليها أنظمتها التطبيع والسلام مع إسرائيل قهرًا، دون مراعاة لمشاعرها، ودون احترام للحقوق والمقدسات التي تنتهكها إسرائيل بشكل دائم منذ احتلالها للأراضي العربية، واغتصاب فلسطين، وتأسيس كيان غير شرعي على أراضيها.

والقلق الأكبر لإسرائيل يتمثل في مصر، التي كانت تضمن لإسرائيل حدودًا آمنة طوال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي لن تبقى كما كانت، بل يمكن أن تشكل أكبر مصدر لتهديد هذا الأمن، وهو ما كشفت عنه وأكدته تطورات الأحداث الحدودية بين الجانبين.

٤- المكانة الدولية:

هذه الثورات تمثل بداية عصر جديد للشعوب العربية التي استعادت ثقتها بنفسها، وبداية لتشكيل أوضاع إقليمية جديدة، تراعي مصالح الدول والشعوب العربية بالمقام الأول، فهي أوضاع من شأنها الحد من استراتيجيات الهيمنة والوصاية، والتدخل التي مارستها وتسعى إلى الاستمرار في ممارستها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، خاصة وأن استكمال هذه الثورات لنجاحاتها من شأنه أن يحول بين أي سلطة عربية جديدة والعودة إلى سياسات التبعية للخارج، وإلى القمع والاستبداد في الداخل(١).

ثالثًا: الاعتبارات الداخلية:

ترتبط هذه الاعتبارات، في جانب كبير منها بالأبعاد والمكونات الثقافية، والاجتماعية والنفسية في المجتمعات العربية، فمجتمعاتنا الطامحة إلى بناء الحياة الديمقراطية، والتي تجسّدها ثورات الشباب العارمة، والناتجة بفعل عوامل الفقر والفاقة المستديمة، إلى جانب عوامل الانفتاح على العالم المتقدم، بكل ما يحمله من ثورة تقنية ومعلوماتية، وما تحمله من دوافع إنسانية، تسعى لبناء مجتمع واسع ومتسامح يسع للجميع، بعيدًا عن الصراعات المذهبية والعرقية، والدينية، والقبلية.

(١) د. طلال عتريسي، الثورات التي قد تغير وجه المنطقة، مرجع سابق.

وهذه الثورات لا تقاتل فقط على جبهة الإطاحة بالنظم الدكتاتورية، بل أيضًا على جبهة حماية الثورة من الانحراف، والبناء والتأسيس لثقافة التسامح، والتصدي لاختراقات بعض القوى التي تسعى لإعادة توليد أنماط من الحروب الأهلية الداخلية والحروب الإقليمية.

ومن هنا، فإن مستقبل هذه الثورات يبقى رهنًا بقدرتها على تعزيز الإنسان الفرد ثقته بنفسه، وتقديره لذاته كما ينبغي، وإطلاق قدراته في مختلف مجالات الحياة لبناء مجتمع العدالة والديمقراطية، والتقدم العلمي والتقني، والعيش بسلام وأمان في المحيط الوطني والإقليمي والدولي(٢).

خلاصة

في إطار هذه الاعتبارات، يمكن القول: إنه من غير المحتمل، على المدى القريب، أن تسقط الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي جميعًا بسرعة، كما حدث في أوروبا الشرقية، فعلى الرغم من وحدة دول العالم العربي في اللغة، والتاريخ، والثقافة، والدين، فإنها تختلف في طبيعة نظمها السياسية، وهذا الاختلاف من شأنه التأثير على مسارات ومآلات الثورات وآليات التغيير المختلفة، حيث سيأخذ هذا التغيير عدة أشكال، وبتعدد الأشكال ستتعدد أنماط استجابة النظم السياسية، بما يحول دون وجود نمط واحد، سواء في التغيير أو في الاستجابة.

ومن ناحية ثانية تأتي أهمية التأكيد على أن التغيير

(٢) عامر صالح، على هامش ثورات العرب: ثقافة مجتمعاتنا، ومخاطر بناء الديمقراطية، الشبكة العربية العالمية، الأحد، ٥ يونيو ٢٠١١م على الرابط التالي:

http://www.globalarabnetwork.com/studies/4431-2011-06-05-11-05-55

السياسي لا يعني دائمًا تحقيق الديمقراطية؛ حيث سيتطلب الأمر تشكيل حكومات انتقالية، وإعادة صياغة الدساتير، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبناء مؤسسات سياسية جديدة. إلا أن هذه المؤسسات يمكن أن تبقى شكلية، إذا لم تستمر الجماهير في العمل بشكل بنّاء لضمان عمل تلك المؤسسات، وفقًا للإرادة الشعبية. مع مراعاة أن طبيعة كل مجتمع ستمثل أهمية كبرى في طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية؛ حيث سيكون الوضع في الدول التي تتمتع بمجتمعات مترابطة بشكل كبير، والمنفتحة نسبيًا على العالم الخارجي، والتي تملك أطرًا مؤسسية واضحة، أفضل من أداء غيرها من الدول(١).

ومن ناحية ثالثة، نجد أنه من المحتمل أن تدور الصراعات السياسية، سواء في المرحلة الانتقالية أو بعدها بقليل، حول القضايا الحياتية والمعيشية، بدرجة أكبر من القضايا الفكرية والأيديولوجية. في ظل تركيز الثورات على إنهاء الديكتاتورية والفساد، وتوفير الحقوق الأساسية، ورفع مستويات المعيشة المادية، وتعزيز قدر أكبر من الحرية والعدالة والديمقراطية.

---

(١) ستيفن ر. جراند، البداية في مصر: الموجة الرابعة من الديمقراطية؟ مؤسسة بروكنجز، ٢٠١١/٢/١٠م:
http://www.brookings.edu/experts/grands.aspx

معلومات إضافية

النماذج الثورية العربية:

تتعدد حالات الثورة ونماذجها في العالم العربي منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن. ويمكن للمرء أن يذكر بأهم حالات الثورة العربية، وإن تعددت طبائعها وأهدافها وأدواتها. فالثورات العربية كانت في الغالب شعبية. ونذكر هنا:

- ثورة التحرير الجزائرية.
- ثورة عام ١٩١٩م في مصر.
- ثورة عمر المختار في ليبيا.
- ثورة عبد الكريم الخطابي في المغرب.

فإذا ما عبرنا البحر الأحمر إلى الجزء الشرقي من الوطن العربي، تبرز مباشرة ثورة التحرير في عدن.

ولكن هذه الثورات كانت جميعًا بالأساس حركات تحرير وطنية ثارت ضد الاستعمار والاحتلال الذي عانته بلدانها العربية.

ورغم وحدة الهدف لهذه الثورات، وهو هدف تحرير الأرض والشعب من الاحتلال الأجنبي، فإنها قد اختلفت في أدواتها. فبعضها استخدم أداة النضال العسكرية بالأساس، مثل جبهة التحرير الجزائرية، وحركة تحرير عدن في جنوب اليمن. بينما ركزت ثورات وحركات أخرى على أدوات النضال السلمي، مثلما كان الحال مع ثورة ١٩١٩م في مصر، وحركة الخطابي في المغرب.

ولما كانت تلك الثورات بالأساس ضد الاحتلال، فإنها لم تنشغل بمسائل صياغة الداخل السياسي، أو إعادة صياغته إلا بعد أن تحقق هدف التحرر من الاستعمار كليًا أو جزئيًا. فجبهة التحرير الجزائرية لم تنشغل بمسألة قيادة حركة الداخل سياسيًا إلا بعد أن تحقق لها هدف التحرير في عام ١٩٦٢م، وقيام دولة الجزائر، وتوليها مهمة الحكم بها.

وفي مصر، ظلت ثورة ١٩١٩م حركة شعبية، حتى حصلت مصر في ١٩٢٢م على استقلال رسمي، عندما انتهت فترة الحماية البريطانية رسميًا، فانشغلت بمسألة دستور وطني ديمقراطي لحكم مصر، وهو ما تحقق في ١٩٣٢م.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، عرفت المنطقة العربية نموذجًا آخر من الثورات التي استندت بالأساس إلى انقلابات عسكرية ضد الأنظمة الحاكمة، التي كانت في الأغلب ملكية تتبنى سياسات لا تحقق طموحات الشعوب الاقتصادية الاجتماعية، ولا تلبي تطلعاتها في مواجهة الوجود الإسرائيلي وتحالفه مع الغرب.

وربما كان المثل الأبرز، في هذا السياق، هو ثورة يوليو ١٩٥٢م في مصر، والتي بدأت كانقلاب عسكري سرعان ما احتضنه الشعب المصري وأيده، على خلفية الهزيمة في حرب فلسطين ١٩٤٨م، واستمرار الاحتلال البريطاني، رغم الاستقلال الاسمي منذ ١٩٢٢م، وابتعاد السياسات الرسمية عن قيم العدالة الاجتماعية.

ولأن مصر هي الدولة العربية الكبرى، فإن النموذج انتقل إلى العراق واليمن وسوريا، والسودان وليبيا، فتشكل نموذجان أحدهما «ثوري»، والآخر محافظ، أو «رجعي» بلغة ما قبل ١٩٦٧م. ورغم تعاطف الناس وحماسهم لقيم الأنظمة «الثورية» المعلنة، فإن «الحرب العربية الباردة»، وسوء إدارة المنظومة السياسية الداخلية، والمواجهة الغربية، وبخاصة الأمريكية منها، وضعف تأييد الكتلة السوفيتية، وسوء إدارة أزمة ١٩٦٧م. كانت جميعها وراء الهزيمة في حرب ١٩٦٧م، وهي الهزيمة التي وضعت النموذج الثوري «الناصري» في حرج بالغ على كافة المستويات داخليًا وإقليميًا ودوليًا.

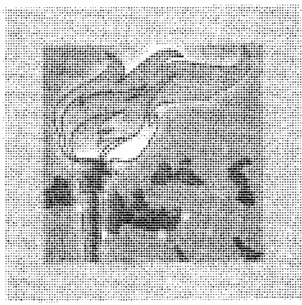
لقد حدث ذلك رغم انشغال ذلك النموذج «الثوري القومي» بقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية محليًا، والتحرير السياسي إقليميًا، وهو ما أصبح عاملاً ممتدًا في تأثيره في الأنظمة العربية في مرحلة ما بعد يونيو ١٩٦٧م.

وفيما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أصبحت الأنظمة العربية في وضع أفضل نسبيًا، وكان لديها فرصة للتفكير في تحول أو، على الأقل، تطور ديمقراطي سياسي، وإصلاح اقتصادي واجتماعي. ولكن الأنظمة العربية لم تستطع استثمار هذا الوضع الجديد، وربما تصورت أن الإنجاز الذي تحقق في أكتوبر ١٩٧٣م يتيح لها فرصة أفضل للبقاء مع الاحتفاظ بالتناقض، أو على الأقل عدم التوافق بين السياسات المعلنة لاستهداف محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي الديمقراطي، وبين الممارسات الفعلية التي تمنهج الاستبداد الأمني، وتوسع، عن قصد أو دون قصد، من الفجوة الفاصلة بين الأثرياء والأغنياء والفقراء.

وكان طبيعيًا أن يترجم كل هذا التراكم السلبي في شكل وضع تنشأ فيه فجوة تتسع بانتظام بين الفقراء والأغنياء، وبين النظام والناس. ولم تكن الأنظمة العربية على دراية ووعي بالتحول الذي كان يحدث معرفيًا ومعلوماتيًا -ومن ثم حركيًا وثقافيًا- لدى أجيال الشباب. وكانت الأداة الرئيسة لذلك التحول على مستوى المعرفة والحركة معًا تتمثل في شبكات التواصل الاجتماعية عبر الإنترنت، وهو الأمر الذي خلق نوعين مختلفين من الوعي والإدراك والثقافة لدى جيلين مختلفين: جيل الشباب الذي اكتسب ثقافة عالمية، وأجيال العجائز والكبار الذين عاشوا دون تواصل حقيقي مع ذلك الوعي وتلك الثقافة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأمر في شأن تلك الهوة لم يقتصر على التفاعل عبر العالم الافتراضي، وإنما نزل إلى مستوى العالم الواقعي، لأدركنا كيف كانت مجتمعاتنا العربية تتهيأ من خلال تطور طبيعي ومنطقي لم تدركه الأنظمة ولا الحكام لمرحلة جديدة في حياتنا، تتحول فيها الحركة الاحتجاجية إلى حركة ثورية يقودها الشباب المتعولم ثقافيًا، وينضم إليها كل الأجيال الأخرى من آبائهم وأمهاتهم وإخوتهم، فكان ذلك هو المقدمة الطبيعية للثورات الشعبية الكبرى التي انفجرت في تونس، ثم في مصر، ثم في ليبيا، واليمن، وسوريا وربما تمتد لبلاد عربية أخرى قبل مضي كثير من الوقت.

المصدر:

د. مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟ مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١م.



الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين

د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

ملخص الدراسة

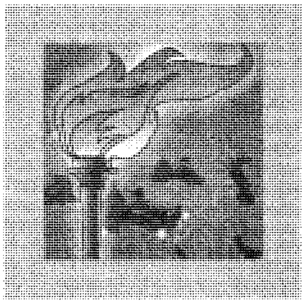
يمكن وصف الطائفية على أنها انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحببة تمامًا، كالعنصرية التي تمثل هي الأخرى انحرافًا سرطانيًا عن فكرة القومية، والطائفية كظاهرة اجتماعية كثيرًا ما يتم توظيفها سياسيًا، وهي لا تختلف كثيرًا عن بقية الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات، وخاصة تلك التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، ربما يكمن الفارق في توقيت تفاعل وتفاقم وتفجير هذه الظاهرة.

ومن يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية، عليه ابتداءً أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى.

إن منطقتنا العربية تخضع الآن إلى ما يشبه مشروع سايكس - بيكو جديد، ولكن بأدوات وأنماط جديدة، تقوم على أسس عرقية ودينية، ويبدو على ضوء الحراك الحالي أن العد التنازلي لنظريات سادت عقب الحرب الباردة قد بدأ كنظرية الفوضى الخلاقة لبرنارد لويس؛ لتفكيك دول المنطقة، وإعادة تشكيلها على أسس طائفية وعرقية، وكذلك نظرية في صراع الحضارات.

تقدم الدراسة توصيفًا للحالة الطائفية في العراق والبحرين من حيث جذورها ومدخلاتها، وهل هي ظاهرة اجتماعية أو سياسية؛ إذ تمثل الطائفية في العراق معادلة معقدة من حيث أطرافها، ومن حيث مدخلاتها ومخرجاتها؛ ومن حيث تداخل أبعادها السياسية، والاجتماعية والدينية، فالطائفية في العراق ظاهرة دخيلة يمثل فيها العامل الخارجي النسبة الأكبر، كما أن الطائفية في العراق ليست متجذرة على المستوى الاجتماعي، فيما تختلف وظيفة الطائفية في البحرين من حيث عمق الظاهرة، وأطرافها، عما يجري في العراق.

تبحث الدراسة في خصائص الحراك الشعبي العراقي، ووظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية، وتسعى إلى استشراف مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين، خاصة وأن الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية، والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على استحقاقات العامل الداخلي، تصب نتائجها غالبًا في غير صالح الأمة، وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة، وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.



الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين

د. خالد المعيني
مدير مركز دراسات الاستقلال

يمكن وصف الطائفية على أنها انحراف سرطاني عن فكرة الدين المحببة تمامًا، كالعنصرية التي تمثل هي الأخرى انحرافًا سرطانيًا عن فكرة القومية، والطائفية كظاهرة اجتماعية كثيرًا ما يتم توظيفها سياسيًا وهي لا تختلف كثيرًا عن بقية الظواهر التي تعاني منها معظم المجتمعات، وخاصة تلك التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، ربما يكمن الفارق في توقيت تفاعل وتفاقم وتفجير هذه الظاهرة.

وفي القواميس السياسية[1] يطلق مصطلح الطائفية (sectarian) على صراع الجماعات الأيديولوجية؛ المتسم بالحقد، وتكون الطائفية مرادفة للتأثير السياسي، وقد كان للطائفية تأثير سياسي مهم في الثورة الإنكليزية (١٦٤٨ – ١٦٦٠م)، كما تعد الطائفية المتمثلة بالعداء بين الكاثوليك والبروتستانت مصدرًا رئيسًا للمشاكل في أيرلندا.

وعادة ما تترافق الطائفية بصورة متلازمة مع الفشل الحكومي في خلق ثقافة وهوية واحدة، تجمع أبناءها بديلاً عن الثقافات الفرعية، وعجز الحكومات عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وانعدام تكافؤ الفرص، وغياب الحريات الأساسية، كما يبقى أحد أهم هذه العوامل الداخلية، والتي تقف خلف بروز ظاهرة الطائفية، متمثلاً في إخفاق النخب، وتهميش دور الطبقة المتوسطة التي تشكّل في جميع المجتمعات الناجحة قاطرة المجتمع، فهي الطبقة المنتجة سياسيًا وفكريًا وماديًا، وعلى ضوء تماسكها يمكن قياس مستقبل أي مجتمع، وتشكل من خلال تنوعها صمام أمان المجتمعات، ومناعتها ضد الصدمات الخارجية والداخلية على حد سواء.

تبقى ظواهر اجتماعية كالطائفية والعنف كامنة، وبمستويات لا تشكل خطورة، أو متفاوتة الظهور بصور متباينة من مجتمع لآخر، ما لم يتم تحريكها وتحفيزها من خلال العامل الخارجي، عند ذلك يتفاعل بقصد أو بدون قصد الاستحقاق الداخلي، والشعور بالتهميش مع العامل الخارجي الذي كثيرًا ما يتسم بالصراع، وتناقض مصالح الدول، والرغبة في الهيمنة والنفوذ؛ وعندها تتحول الطائفية من شأن داخلي إلى وسيلة من وسائل الصراع، أو إلى ما يشبه حصان طروادة داخل المجتمع، يهدد بتفجير السلم والأمن المدني.

من يراقب خارطة الفوضى الحادة التي تنتاب منطقتنا العربية، عليه ابتداءً أن يميز بدقة بين نسيم الحرية والثورة في هذا البلد وبين رائحة البترول والأطماع الإقليمية في بلاد أخرى، فالثورة عبر التاريخ مفهوم إيجابي يؤسس لمتغيرات جذرية تصبّ في صالح الشعوب، ويعزّز من وحدتها وسيادتها وتقدمها، ويسعى إلى

(١) معجم بلا كويل للعلوم السياسية، تأليف فرانك بيلي، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، سنة ٢٠٠٤م، ص٥٩٨.

رفاه المجتمعات، والشعوب عادة تثور إما تحت ضغط الطغاة والديكتاتورية، أو لانتزاع استقلالها وسيادتها تحت ظل الاحتلال والغزو والعدوان، وفي كلتا الحالتين فإن للثورة شروطها من حيث مدى كثافتها، وطبيعة ومشروعية أهدافها، وضرورة التفريق بين الفتنة على أساس طائفي وعنصري تقسيمي، وبين الثورة من جهة وبين الفوضى والحرية من جهة أخرى.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من خضوع منطقتنا العربية إلى ما يشبه مشروع سايكس - بيكو جديد، ولكن بأدوات وأنماط جديدة، تقوم على أسس عرقية ودينية، ويبدو على ضوء الحراك الحالي أن العد التنازلي لنظريات سادت عقب الحرب الباردة قد بدأ -كنظرية الفوضى الخلاقة لبرنارد لويس- لتفكيك دول المنطقة، وإعادة تشكيلها على أسس طائفية وعرقية، وكذلك نظرية في صراع الحضارات.

تلك الحالة بالضرورة تدفعنا لإثارة الأسئلة الإشكالية الآتية:

- هل الطائفية في العراق والبحرين متجذرة أفقيًا في المجتمع، أم أنها طائفية سياسية طارئة يجري تحفيزها لخدمة أجندات إقليمية ودولية؟

- هل الحراك الطائفي الحالي في العراق والبحرين متشابه، وبنفس الدرجة؟

- من هو المستفيد النهائي من الشحن الطائفي في المنطقة، القوى الإقليمية الطامعة أم إسرائيل؟ أم جميع هذه الأطراف؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة تم استخدام المنهج النظري في قياس ما يجري في العراق والبحرين؛ على ضوء نظريات التقسيم المطروحة في المنطقة، وكذلك الاستعانة بالمدرسة الواقعية في التعامل مع الحقائق في العراق والبحرين كما هي، وليس كما نتمناها.

وتنقسم هذه الدراسة إلى عدد من المحاور، كما يلي:

المحور الأول: توصيف الحالة الطائفية في العراق والبحرين.

المحور الثاني: خصائص الحراك الشعبي العراقي.

المحور الثالث: وظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية.

المحور الرابع: مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين.

المحور الأول
توصيف الحالة الطائفية في العراق والبحرين

أولاً: جذور ومدخلات الطائفية في العراق:

تمثل الطائفية في العراق معادلة معقدة من حيث أطرافها، ومن حيث مدخلاتها ومخرجاتها، ومن حيث تداخل أبعادها السياسية، والاجتماعية والدينية، الطائفية في العراق ظاهرة دخيلة يمثل فيها العامل الخارجي النسبة الأكبر، فالمجتمع العراقي بطبيعته مجتمع ريفي، لا يزال يخضع لمنظومة القيم الريفية بنسبة كبيرة منه؛ حيث تتوزع معظم القبائل والعشائر الكبيرة على أكثر من طائفة ومذهب، وبالتالي هناك شبه استحالة لاقتتال أبناء العمومة المتصاهرين -الذين تربطهم صلة الدم- على أساس طائفي ومذهبي، وهذا ما يمكن استنتاجه من دراسة تاريخ العراق؛ حيث لم يشهد حربًا طائفية واحدة.

لقد ترك الصراع العثماني - الفارسي أثرًا كبيرًا على ظاهرة الطائفية في العراق، فعلى مدى قرون طويلة تناوبت فيها كل من الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية على احتلال العراق، ولأكثر من مرة جعلا منه ساحة لتصفية صراعاتهما القومية التوسعية، واتخذت هذه الصراعات الغطاء الديني؛ وذلك لزيادة التعبئة والمعنويات خلال القتال؛ حيث

استقرت العقيدة الدينية لدى الإمبراطورية العثمانية على مذهب معين في العراق، في حين دعم الصفويون بالمقابل غطاءً طائفيًا آخرًا؛ لمناهضة العقيدة الدينية لجيوش الإمبراطورية العثمانية، واستندت أيضًا على مذهب معين في العراق، الأمر الذي خلق نقاط ارتكاز على مستوى الوجهاء، وتأسيس مؤسسات دينية تابعة لكل من الإمبراطورية العثمانية من جهة، والفارسية من جهة أخرى، ولم يكن الشعب العراقي طيلة هذه الحروب طرفًا في هذه الترتيبات التي هي في حقيقة الأمر صراع قومي وتوسعي، لا يمت في صلة لا من قريب ولا من بعيد إلى جوهر الدين، وبسبب من طبيعة التركيبة الاجتماعية بقي نسيج الشعب العراقي سليمًا وقويًا كونه مجتمعًا ريفيًا وبدويًا تعمل تقاليده بصورة أساسية في التحكم فيما ينشأ ويطرأ داخله من نزاعات، وتأخذ صلة الدم والمصاهرات الأولوية الأولى في إدارة علاقاته.

بعد دراسة الأحداث الأخيرة التي وقعت عام ٢٠٠٦م، ووصل فيها العراق إلى شفير الحرب الطائفية يمكن تثبيت الحقائق التالية:

١- الأحداث الطائفية المؤسفة التي وقعت وذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء[(١)]، حدثت والعراقيون في ظل حالة الاحتلال الأمريكي، والذي كان يمر بأزمة شديدة نتيجة المقاومة العراقية بكافة طوائفها في النجف والفلوجة، والتي تجسدت في الوحدة الوطنية في معركة الفلوجة في نيسان ٢٠٠٤م.

٢- معظم أحداث القتل كانت تجري من قبل جماعات مسلحة لا تمت بصلة إلى نسيج الشعب العراقي، ولا علاقة لها بالمقاومة العراقية المنشغلة بقتال القوات الأمريكية المحتلة، وكان الناس رهائن لهذه الجماعات التي يمكن وصفها بالإرهابية والطائفية، واتضح فيما بعد أنها ترتبط بجهات خارج العراق، ويمكن حصر معظم التصعيد الطائفي الذي وصل إلى حد الفتنة إلى أقطاب العملية السياسية الذين انخرطوا في مشروع الاحتلال القائم أساسًا على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية في العراق، بمعنى تقسيم العراق وتفتيته على أساس طائفي.

معظم أحداث القتل كانت تجري من قبل جماعات مسلحة لا تمت بصلة إلى نسيج الشعب العراقي، ولا علاقة لها بالمقاومة العراقية المنشغلة بقتال القوات الأمريكية المحتلة، وكان الناس رهائن لهذه الجماعات التي يمكن وصفها بالإرهابية والطائفية، واتضح فيما بعد أنها ترتبط بجهات خارج العراق

٣- لم يشهد العراق تصعيدًا طائفيًا سوى في المناطق المختلطة، والتي يسهل إيقاع الفتنة فيها كبغداد وديالى، وحتى هذه المناطق فإنها لم تشهد أي حدث طائفي لمدة سنة منذ بداية الاحتلال، رغم غياب أية حكومة عراقية في السنة الأولى من الاحتلال، وحل كافة أجهزة الجيش والشرطة والأمن، مما يدل على أن ما وقع من حوادث ليس أكثر من افتعال لدوائر استخبارات الاحتلال تم تنفيذها بأيادٍ عراقية مأجورة.

٤- لم يلبث الشعب العراقي أن استعاد وعيه الوطني بسرعة فائقة؛ حيث لم يعد يصدق موضوع التقسيم الطائفي، حتى إن الطبقة السياسية في العراق أُجبرت نتيجة هذا الوعي على تغيير خطابها السياسي ولبس ثوب الوطنية، في محاولة لكسب أصوات الناخبين، وبات من الواضح اليوم أن الطبقة السياسية التي حاولت تكريس التقسيم الطائفي والعنصري أصبحت معزولة تمامًا عن الشعب العراقي الذي يحمّلها مسئولية ما يعيشه من مأساة وتردي في الخدمات والأمن، وتفشي البطالة، ونهب منظّم لثرواته.

(١) بلغ عدد القتلى من المدنيين العراقيين مليونًا وأربعمائة ألف عراقي، بحسب البحث الذي أصدرته جامعة جون هوبكنز وشركات استطلاع بريطانية، وتبلغ كلفة هذه الخسائر البشرية وفقًا للمعايير الأمريكية ثمانية تريليونات وستمائة مليار دولار أمريكي، جوزيف ستيغليتز، حرب الثلاث تريليونات دولار، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ٢٠٠٩م، وانظر كذلك الموقع الإلكتروني www.justforeign policy.com

ثانيا: هل الطائفية ظاهرة اجتماعية أم سياسية؟

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن الطائفية في العراق ليست متجذرة على المستوى الاجتماعي، بل هي رهينة -صعودًا ونزولاً- بعاملين: العامل الخارجي الذي يحاول جاهدًا توظيف هذه الظاهرة لصالحه، من خلال إيقاد الفتنة الطائفية؛ بغية إضعاف المجتمع والدولة في العراق، سواء من قبل دول الجوار الإقليمية أو دول الاستعمار الكبرى؛ حيث سبق وأن راهن الاحتلال البريطاني مطلع القرن الماضي على نظرية «فرق تسد»؛ لتحقيق أقصى مكاسب يمكن تحقيقها في العراق. العامل الثاني محلي يتعلق بمؤسسات دينية، وشخصيات سياسية، وبذلك يمكن توصيف الطائفية في العراق على أنها طائفية سياسية على مستوى أحزاب ونخب، وعلى مؤسسات دينية يرتبط مصيرها وتمويلها على تعميق هذه الظاهرة.

كما أن معظم هذه المؤسسات ذات جذور وارتباطات، بل وأصول ليست عراقية، وأحيانًا ليست عربية، ولا يمكن لها أن تنمو وتعيش وتحافظ على مكانتها وسط عامة وبسطاء الناس إلا في مناخ الاحتقان والشحن الطائفي؛ حيث غالبًا ما تستمد قوتها من هذا المناخ.

تختلف وظيفة الطائفية في البحرين من حيث عمق الظاهرة، وأطرافها، عما يجري في العراق، فإضافة إلى الفارق الشاسع في جذور المجتمع العراقي الضاربة في عمق التاريخ، والتي تمتد لأكثر من خمسة آلاف سنة، وهو الأمر الذي جعل من العراق دولة محورية عبر هذه الحقب الزمنية الطويلة، فإن عدد سكان البحرين الذي لا يتجاوز (٥٧٦٦٧٢ ألف نسمة) نصفهم تقريبًا من المتجنسين، ومساحتها البالغة (٦٨٨ كم مربع)، هذه المعطيات عندما نقارنها جغرافيًا وسكانيًا مقارنة بالعراق الذي يبلغ عدد سكانه (٣٠ مليون نسمة) نسمة ومساحته البالغة (٤٣٥٠٠٠ ألف كم مربع)[1]، إضافة إلى المرجعيات الدينية الرئيسة التي يستقر معظمها منذ مئات السنين في العراق. يمكن عندئذ أن ندرك الفارق الجوهري الذي تتخذه ظاهرة الطائفية ما بين العراق والبحرين؛ حيث تفتقر البحرين على سبيل المثال لمثل مرجعيات ومؤسسات العراق الرئيسة، مما يدفعها إلى النظر إلى المرجعيات خارج حدودها.

المحور الثاني
خصائص الحراك الشعبي العراقي

أسوة بكثير من تجارب الشعوب المقهورة، يعتمد الشعب العراقي في استراتيجية مقاومته للاحتلال الأمريكي على المطاولة والصبر، فكثيرًا ما تستجد وتتضح ظروف داخلية وخارجية ليست في الحسبان لتساهم في ترجيح كفّة الشعوب في معادلة الصراع، وتحقيق المعادلة التاريخية في حتمية الانتصار.

> **تأتي رياح الثورة العربية من تونس ومصر؛ لتعيد من جديد الأمل والثقة في النفوس، وتعيد بعضًا من توازن القوة في المنطقة مقابل اندفاع الضغوط الأجنبية والإقليمية إلى العمق العربي، نتيجة الفراغ الذي تركه العراق، ومن قبله مصر لصالح إسرائيل وإيران وتركيا.**

في العراق تم على مستوى الشق العسكري إنزال هزيمة مذلة وقاسية بقوات الاحتلال الأمريكي، وتم طي صفحته من خلال اعتراف إدارة الاحتلال بالهزيمة، وإعلانه استراتيجية الهروب من العراق، وجدولة انسحابه، وبتوقيتات محددة، وما ضعف وتأرجح حكوماته المتعاقبة، وعدم استقرارها إلا انعكاس حقيقي لهذه الهزيمة، واندحار المشروع الأصلي للاحتلال، هذا الأمر وفي وقت مبكر دفع الشباب العراقي، وتحديدًا منذ عام ٢٠٠٩م إلى المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات ضد تردي الأوضاع الخدمية والإنسانية والأمنية في

(١) حسب إحصائيات الجهاز المركزي للمعلومات في ٢٦ شباط ٢٠١١م
www.alwasatnews.com

عدة محافظات رئيسة، كالبصرة وبغداد والسليمانية، لتشكل هذه الأساليب بمجموعها نمطًا جديدًا من الممانعة والمقاومة ذات الطابع المدني[1].

ولكن بعد ما يقارب من ثمانية أعوام من عمر الاحتلال، ما المؤشرات الإيجابية في القضية العراقية عدا النصر العسكري؟ المؤشر الخطير الأول والذي يمثل نصرًا لا يقل أهمية عن النصر العسكري يكمن في المستوى الاجتماعي، وتصاعد الحراك الشعبي، وتحديدًا في عودة الوعي العميق للشعب العراق، واستعادته لهويته ولُحْمته الوطنية بعد تساقط الادعاءات المزيفة، وانتهاء مفعول (المورفين) الطائفي والعنصري، ساعد في ذلك زيف ادعاءات التحرير التي حاول تسويقها عرابو الاحتلال، وهم طبقة سياسية من شُذّاذ الآفاق ليست لديهم قضية في العراق يدافعون من أجلها سوى مصالحهم، هذه الطبقة تتراوح ما بين عملاء رسميين للاحتلال جاءوا مع الدبابة الأمريكية، وما بين انتهازيين وطفيليين التحقوا فيما بعد بعملية الاحتلال السياسية.

كما أن تدهور أوضاع الشعب المعيشية، وتفاقم البطالة، وحجم السرقات، والنهب المنظّم لثروات العراق الهائلة الذي تمارسه عصابات السلطة، والتي تطلق على نفسها صفة أحزاب؛ شكّلت بركانًا لا يحمد عقباه، ولا يمكن التحكم بانفجاره، فالشباب العراقي اليائس والمحبط، والذي يمثل ٥٠٪ من نسبة السكان معظمهم دون سن العشرين، والذين لم يعد لديهم ما يخسروه يمثلون اليوم العمود الفقري للحراك الشعبي العراقي وخزان متقد للثورة[2].

على المستوى الدولي والإقليمي يأتي اضمحلال الدور الأمريكي في العراق، وانحساره سياسيًا على ضوء انهياره عسكريًا، ليشكّل أهم ملمح في المشهد السياسي العراقي القادم، وتأتي رياح الثورة العربية من تونس ومصر؛ لتعيد من جديد الأمل والثقة في النفوس، وتعيد بعضًا من توازن القوة في المنطقة مقابل اندفاع الضغوط الأجنبية والإقليمية إلى العمق العربي، نتيجة الفراغ الذي تركه العراق، ومن قبله مصر لصالح إسرائيل وإيران وتركيا.

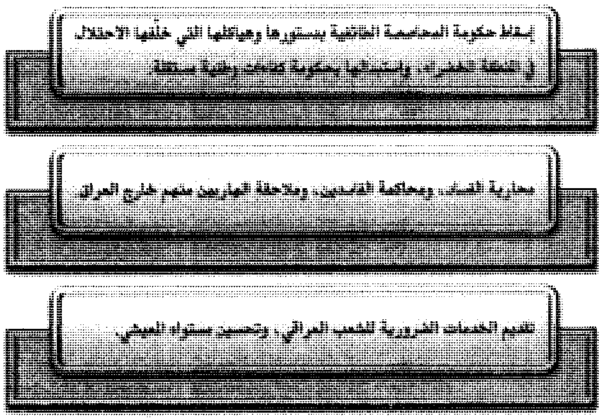
للشعب العراقي خصوصية مقارنة بنموذجي الثورة التونسية والمصرية، فعدا عن حالة الاحتلال الأجنبي، فإن التجانس سمة واضحة في نواة الثورتين، في حين هناك حساسية مفرطة في تداول أهداف كبرى على مستوى قد يفجر الخلافات في وسط المتظاهرين والشباب، لذا فإن الأهداف المرحلية التي اتخذها الحراك الشعبي العراقي لم يتعد سقفها ما يشعر به المواطن مباشرة، ويمكن إجمالها على الشكل التالي:

(نقص الخدمات، وتفشي البطالة في وسط الشباب، وملفات الفساد والفاسدين، وتحسين مفردات البطاقة التموينية، إطلاق سراح المعتقلين، سن قانون فوري لرعاية ملايين الأرامل والأيتام، زيادة رواتب المتقاعدين)، وتعتبر هذه المطالب هي الحزمة الأولى التي تم التركيز عليها، أما الأهداف على المدى المتوسط والأكثر عمقًا فهي تلك الأهداف التي يتحسس خطورتها، وتتفاعل معها شريحة المثقفين والشباب المتورين الذين يدركون مدى خطورة هذه الأهداف، وتأثيرها الفعلي والمحرك للتغيير الحقيقي في مستقبل العراق، وهذه الأهداف الرئيسة للحراك الشعبي هي: (إلغاء الاتفاقية الأمنية، وطرد الاحتلال الأمريكي، تعديل الدستور وإسقاط النظام السياسي للمحاصصة الطائفية المكرس في الدستور النافذ بعد الاحتلال، وتجريم كل من يتبناه ويروّج له، رفض الفيدرالية والحفاظ على هوية كركوك العراقية، وقف التعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سن قانون للأحزاب والانتخابات، المطالبة بتعويضات مادية ومعنوية جراء الغزو الأمريكي البريطاني).

(١) خالد المعيني، الموجة الثانية، المقاومة العراقية وقواعد التحكم بالمستقبل، دار المعرفة للنشر، بيروت، ٢٠١١م.

(٢) تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الشباب العراقي دون سن ١٩ عامًا يبلغ نحو نصف سكان العراق، أكثر من نصفهم عاطل عن العمل، www.darbabl.net ، www. Iraqkhair.com.

الأهداف الرئيسة لانطلاق الثورة العراقية المعاصرة:



ومن خلال دراسة معمقة للمزاج الحالي للشعب العراقي ممزوجة ببعض الأهداف العقلانية يمكن صياغة الأهداف الرئيسة التالية لانطلاق الثورة العراقية المعاصرة:

أولاً: إسقاط حكومة المحاصصة الطائفية بدستورها وهياكلها التي خلّفها الاحتلال في المنطقة الخضراء، واستبدالها بحكومة كفاءات وطنية مستقلة.

ثانيا: محاربة الفساد، ومحاكمة الفاسدين، وملاحقة الهاربين منهم خارج العراق.

ثالثًا: تقديم الخدمات الضرورية للشعب العراقي، وتحسين مستواه المعيشي.

من شأن الحراك الشعبي أن يبشر بولوج الشعب العراقي إلى المرحلة الثانية، والموجة الثانية من مقاومته بشقّها السياسي والمدني، والذي يهدف إلى تصفية آثار الاحتلال السياسية والاجتماعية، واستكمال ما بدأته المقاومة العراقية في المرحلة الأولى من الصراع، هذه المقاومة الباسلة التي أجهزت بدماء أبنائها البررة على مشروع الاحتلال في شقّه العسكري، وكبّدته خسائر مادية وبشرية هائلة، أسفرت ملامح هذه المرحلة بمحتواها السلمي المدني عن سلوكيات حضارية لدى المتظاهرين الشباب، فلم يتم التعرض للقوات الحكومية، أو تدمير ونهب وحرق الممتلكات العامة، والأهم من ذلك كله تحصن جميع المتظاهرين بالهوية العراقية الوطنية، وليست طائفية، وتمتلك رؤيا وأهداف واضحة المعالم، تقبل القسمة على جميع أبناء الشعب العراقي، ومن خلال هذه المؤشرات الجدية يمكن القول بأن الشعب العراقي على عتبة تحقيق أهدافه الاستراتيجية والتحررية المتمثلة بتحقيق الاستقلال الناجز، والحفاظ على وحدة العراق أرضًا وشعبًا، وصيانة هويته العربية والإسلامية.

المحور الثالث
وظيفة الطائفية في المظاهرات البحرينية

تنبع مشكلة البحرين الطائفية من عنصرين: العنصر الأول محلي داخلي، يتمثل في ذلك الصراع الديمغرافي بين الوافدين من الخارج، وكون أطراف هذا الصراع مهما بلغ حجمها فهم أقلية سكانية؛ نظرًا للكثافة القليلة للسكان في البحرين، مقارنة بمفهوم الدولة، كما تتخذ المعارضة التي تقود الحراك الشعبي والتي تمثل أغلبية السكان لنفسها غطاءً طائفيًا على شكل منظمات وجمعيات، وتتصرف في مطالبها على أساس المظلومية، وعلى أنها أغلبية طائفية، وهو مبدأ مدمّر للدول، وينذر دائمًا بمخاطر على الوحدة الوطنية، ويدفع بالمقابل (الآخر) إلى التخندق طائفيًا أيضًا في حين أن المطلوب من المعارضة لكي ينطبق عليها وصف الثورة أو شرعية التغيير والإصلاح -مهما كان سقوفها واستحقاقاتها مشروعة- أن يتوفر شكلاً ومضمونًا شرط الأغلبية السياسية، وليس الأغلبية الطائفية[1].

(١) أطلقت خمس جمعيات سياسية معارضة (الوفاق، وعد، التجمع القومي، التجمع الوطني، الإخاء الوطني) وثيقة المنامة تحت عنوان «طريق البحرين إلى الحرية والديمقراطية». وجددت الجمعيات الخمس في الوثيقة -التي أعلنت عنها في مؤتمر صحافي عقدته في (١٢ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١١م) في مقر جمعية وعد-

العنصر الثاني الذي ترك ظلاله على الحراك الثوري في البحرين هو خطورة موقع البحرين من الناحية الجيوبولوتيكية (الجغرافية السياسية) في الصراع الإقليمي المتصاعد والمحتدم، الذي بدأت ملامحه تتضح على شكل محاور بخطوط تقسيم طائفية جديدة للصراع تقوم على أساس طائفي ومذهبي، محور تقوده إيران، ومحور آخر يقوده العرب، وبالتالي هناك حساسية عالية من أية دعوات لتغيير أي نظام ملكي خليجي يعتبر في النهاية موطئ قدم لصالح مشروع إيران القومي التوسعي الذي يعتبر الخليج العربي بحيرة فارسية تحيط بها شعوب تدين بولاية الفقيه.

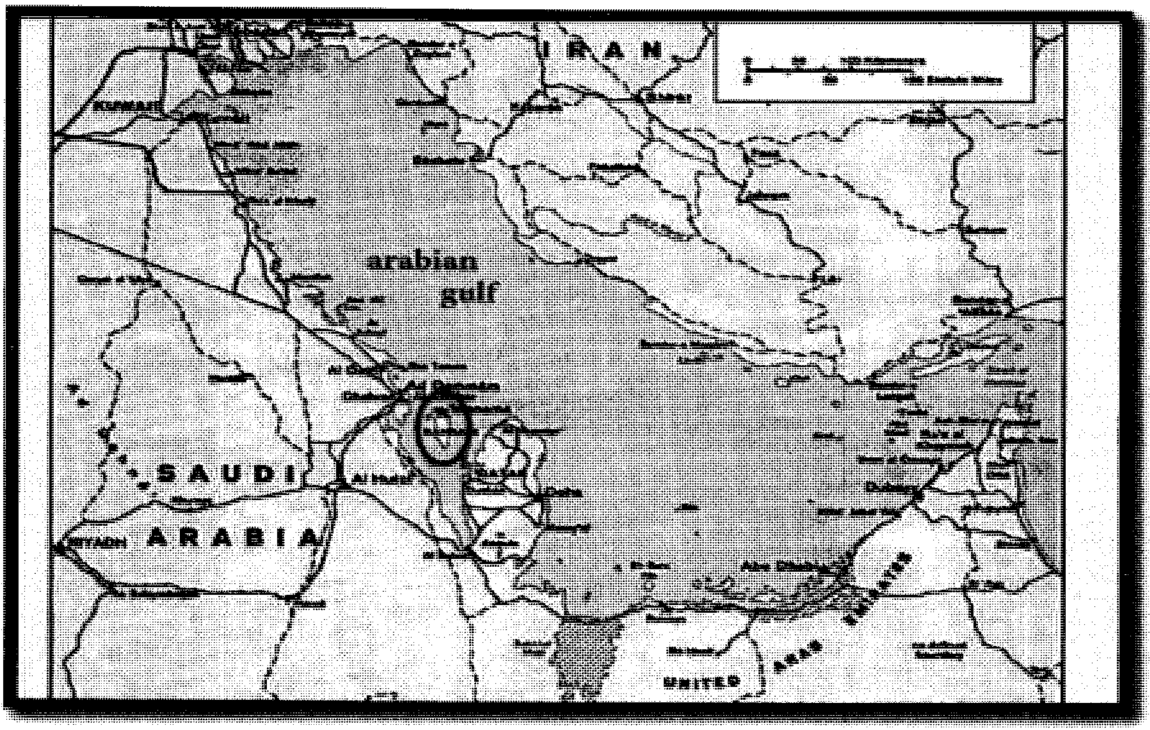
من هنا جاءت ردة الفعل العسكرية السريعة والحازمة لدول الخليج على الحراك الثوري الشعبي في البحرين، مما شكّل تناقضًا ومفارقة في موقف دول الخليج مما جرى من ثورات في بقية الدول العربية خاصة في ليبيا، والذي وصل إلى حد المشاركة عسكريًا مع قوات الناتو الغربية لدعم الثورة هناك، في حين ساهمت قوات درع الجزيرة في إعادة الهدوء إلى البحرين؛ خوفًا من تداعيات التغيير التي قد تحصل في البحرين، وتترك آثارها على بقية دول الخليج برمتها، والتي تكاد يتشابه وضعها من حيث نظام الحكم والطبيعة الاجتماعية، وكانت هناك خشية في خضم حُمّى نجاح الثورات العربية أن تجري الأمور فيما لو نجحت المعارضة في إسقاط النظام في البحرين وفق لعبة (الدومينو)، فبمجرد سقوط القطعة الصغيرة الأولى – البحرين – سوف تتداعى جميع القطع الأخرى تلقائيًا.

لم يكن العامل الدولي بعيدًا عما يجري في البحرين، فالبحرين في نهاية المطاف –وفي موقعها كجزيرة حساسة في وسط الخليج تتوسط قطر والسعودية– تعد قاعدة عسكرية متقدمة للقوات الأمريكية.

وقد تبدو المطالب التي يرفعها المتظاهرون في البحرين من الناحية الظاهرية، وحتى الموضوعية، مشروعة؛ تتمثل بنقل جزء من صلاحيات وامتيازات الملك إلى مجلس النواب المنتخب، خاصة وأن مناصب سيادية كمنصب رئيس الوزراء يحتكره شخص من العائلة المالكة، ومنذ أربعين سنة، إلا أن طبيعة هذه المطالب في حُمّى نجاح الثورات العربية، وقدرتها على إزاحة دكتاتوريات لم يكن من المتوقع إزاحتها، فإن مطالب المعارضة البحرينية قد تتطور باتجاه تغيير النظام الملكي في البحرين.

من جهة ثانية كشفت تطورات الثورات والانتفاضات والحراك الشعب العربي أن إيران بدورها وكعادتها ليست راغبة في أن تكون بعيدة عن توظيف هذه الانتفاضات لصالح مشروعها الاستراتيجي في المنطقة، والذي قد يتنافس مع المشروع الأمريكي، ولكنه لا يصل حد الصراع، فالطرفان يدركان جيدًا لعبة المصالح وإدارتها بينهما وفق قاعدة الكلفة والمنفعة، وخضوع كل شيء في السياسة لمبدأ الصفقة (The Deal) التي تجيدها بإتقان كل من واشنطن وطهران. ففي العراق بعد الاحتلال اعترفت إيران مباشرة بحكومة الشيطان الأكبر، ودعمت وناورت داخل العملية السياسية بزجّها كافة أدواتها ومراجعها لدعم عملية الاحتلال السياسية وإنقاذها، وفي نفس الوقت سلّحت ودرّبت وموّلت ميليشيات مسلحة خارج العملية السياسية لضرب القوات الأمريكية، فاضطرت الولايات المتحدة في ظل غياب عربي كامل إلى التفاهم والتفاوض مع إيران، وتقاسم

=في أم الحصم– مطالبها، والمتمثلة في: حكومة منتخبة تمثل الإرادة الشعبية، ونظام انتخابي عادل يتضمن دوائر انتخابية عادلة تحقق المساواة بين المواطنين وفق نظام صوت لكل مواطن، وسلطة تشريعية تتكون من غرفة واحدة منتخبة، وتتفرد بكامل الصلاحيات التشريعية والرقابية والمالية والسياسية، وقيام سلطة قضائية موثوقة مستقلة. وشددت الجمعيات على ضرورة أن يكون الأمن للجميع، عبر اشتراك جميع مكونات المجتمع البحريني في تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة.



خريطة توضح موقع البحرين الحساس في ظل تصاعد الصراع الإقليمي بالمنطقة

النفوذ والمصالح في العراق إلى حد إقرار أمريكا لهذا النفـوذ عندما خضعت للفيتو الإيراني حول من يكون رئيس الوزراء العراقي في الانتخابات الأخيرة.

إن الهدف الاستراتيجي الإيراني في المنطقة هدف قومي توسـعي بامتياز، والادعاء الطائفي ليس سوى وسـيلة جذابة لتمرير هذا المشروع الذي يتلخص بكل بساطة في (جعل الخليج العربي بحيرة فارسية تحيط بها منطقة تمثل مجالها الحيوي؛ تسـكنها شـعوب خاضعة لإيـران وفق مبدأ ولايـة الفقيه)، وهي في سـياق تحقيق هذا الهدف تسـعى بكل الوسائل إلى تحسين شـروط تفاوضها مع أمريكا، وتستخدم في هذا السـعي حزمة مختلفة من الوسائل التي تتم عن ازدواجية سياسية تصل حد النفاق السياسي، ولديها الاستعداد للمساومة على ذلك في كافة ملفاتها ابتداءً مـن الملف النـووي، وقضية تهديد إسـرائيل ولبنان وفلسـطين، واسـتقرار العراق وأفغانستان، وضمان مصالـح الغرب النفطية في المنطقة التي سـتخضع لنفوذها مقابل الإقرار لها بهذا النفوذ.

وللدلالـة على البعـد الطائفـي والازدواجية التي تتعامل به إيران فيما يخـص الموقف من المظاهرات العربيـة نلاحظ صدور فتاوى دينية من مراجع داخل إيران تحرّم التظاهرات فـي العراق، وتعتبرها مريبة في حـين تتبنى مظاهرات البحريـن وتعتبرها ثورة، ولا يمكن أن نفسّـر وقوف أعضـاء البرلمان العراقي الموالين لإيـران وتعليق أعمالهم حـدادًا على أرواح شهداء التظاهرات في البحرين في حين يعتبر شهداء التظاهرات العراقية يوم ٢٥ شباط التي عمت العراق مـن أقصاه إلى أقصاه بأنهـم إرهابيون إلا في نفس السياق والاصطفاف الطائفي[1].

---

(١) علـى الرغم مـن أن الاعتصامـات والتظاهرات في العـراق كانت مبكرة، إلا إنها حُرمت مـن التغطية الإعلامية، ولكن على ضوء ربيع الثـورات العربية فإن تظاهرات ثورة الغضـب العراقية التي انطلقت في أكثر من ست عشـرة محافظة من مجموع ثماني عشرة محافظة عراقية، وامتدت على مسـتوى سـتين مدينة عراقية، وسط دعوات حكومية ودينية مـن مراجع من مختلف الطوائف لإجهاضها، ألا إنها رسـمت في ذلك اليوم حجـم الغضب العراقـي، وجوهر الوحدة =

المحور الرابع

مستقبل الطائفية في المنطقة العربية على ضوء الحراك في كل من العراق والبحرين

أولاً: المحركات الحقيقية للثورات العربية:

على الرغم من أن التوقيتات المتقاربة لاندلاع الثورات العربية تثير أكثر من تساؤل وعلامة استفهام؛ لاستحالة الاتفاق أو التنسيق المسبق بين شعوب المنطقة في آنٍ واحد، إلا أن ما حصل ويحصل بالتأكيد نوع من الهزات العنيفة والعميقة التي ضربت الأنظمة السياسية بشدة، وجعلتها تترنح أمام إرادة وطاقة جبارة غير مسبوقة للشعوب العربية، مما جعل هذه الأنظمة تفقد قدرتها على التحكم والسيطرة، هذه الظاهرة أسفرت عن جملة حقائق ونتائج لا تزال بعد لم يظهر كامل ملامحها النهائية، وهي بحاجة إلى الوقوف عند منعطفاتها الحادة، ودراسة دوافعها وخلفياتها، وحساب حدود تطورها، ونتائجها المحتملة، وتأثير مجمل ذلك على مستقبل المنطقة العربية.

لقد أصبح من الواضح أن مدى ومستوى وسقف تطور كل حالة، وبغض النظر عن قدحة الزناد، والأسباب المباشرة لها، إنما يستمد خصوصيته من حاصل امتزاج نسبة العامل الخارجي وتوجهاته مع نسبة تراكم الاستحقاق الداخلي الذي يكاد يكون منسوبه متشابهًا في كافة المجتمعات العربية، بما فيها تلك الأقطار التي لم تندلع فيها بعدُ اضطرابات أو انتفاضات أو ثورات حتى الآن.

لم يتوقع روّاد الموجة الأولى من ثورات استقلال الأقطار العربية في عقود منتصف القرن الماضي بأن يبقى هذا الاستقلال شكليًا وحبيسًا في حدود الاستقلال السياسي، فالثورات التحررية الوطنية لا تنتهي بإحراز الاستقلال السياسي، فهو يبقى وهميًا وقلقًا وهشًا إذا لم يسفر عن تبدلات عميقة وجذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لقد أدى الإخفاق المستمر، وتراكم الفشل تحت ذريعة الشعارات الأيديولوجية والشرعية الثورية، ونظرية المؤامرة إلى انزلاق معظم هذه الأنظمة إلى الديكتاتورية والفردية، ووصلت من حيث كبت الحريات والفساد إلى مستويات أسوأ بكثير من مراحل ما قبل الثورة والاستقلال، وتحول معظمها بمرور الزمن إلى أجهزة بوليسية قمعية، والنتيجة تحول مفهوم الأمن الوطني ليتمحور حول أمن الرئيس، وأمن النظام؛ بدلاً عن أمن المجتمع: غذائيًا وسياسيًا وثقافيًا، والذي يشكّل بتكامل عناصره حصانة الجبهة الداخلية، ومناعتها ضد الاختراقات الخارجية.

وفي أي مجتمع يمثل البناء السياسي انعكاسًا للبنيتين الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل فشل شبه تام، وعجز عن معالجة مشاكل المجتمع العربي السياسية المتعلقة بإطلاق الحريات بمختلف أشكالها، وفي مقدمتها الحريات السياسية المتعلقة بآليات الحكم، وتداول السلطة سلميًا، وكذلك حريات التعبير عن الرأي التي تضمن تنفيس المجتمع عن مشاعره، ومعاناته، وأحاسيسه، وما يتعرض له من مظالم، كل ذلك أدى إلى تناقض حاد ما بين شعارات الأنظمة وإعلامها، وبين حقائق الوعي السياسي الشعبي القائم على المعاناة اليومية.

من جانب آخر ولَّد الفشل الاقتصادي المتمثل في انعدام فرص العمل لجيوش من الشباب العاطلين تفاوتًا حادًا في المستوى المعيشي، وازدياد شريحة الفقراء والبؤس، وامتداد أحياء كاملة من الصفيح باتت لازمة للمدن العربية.

في ظل هذه الأزمات شاهدنا كيف وجدت السلطة والحكومات العربية نفسها وجهًا لوجه أمام الشعب، وكيف تحولت الدبابات والآليات إلى مجرد خردة أمام إرادة الشعب الغاضب، وهذه إشارة واضحة على

= الوطنية، وعمق الوعي الوطني، فالمطالب كادت تكون متشابهة في البصرة وبغداد والسليمانية، ودماء أكثر من عشرين شهيدًا سالت واختلطت على مختلف مدن المحافظات العراقية دون تمييز على أساس العرق أو الطائفة أوالدين.

www.alhurriyya.com

حجم الانغلاق والعزلة التي تعاني منها النخب العربية الحاكمة، ووجود فجوة كبيرة بينهما، وعدم تبلور أية حلقات وسطية، أو صمامات تنفيس للضغوط، والمتمثلة بمنظمات المجتمع المدني، وتراجع واضمحلال دور الأحزاب التقليدية، سواء كانت أحزاب السلطة أو المعارضة، وانفصامها عن الشارع، هذه الصمامات التي تتيح في مجتمعات الغرب على سبيل المثال تخفيف حدة الاصطدام، وتؤدي وظيفة امتصاصها عند تعرض المجتمعات لهزات وأزمات طارئة.

إن هذا الفشل الأفقي في بناء مقومات الهوية الوطنية مقابل الهويات الثقافية الفرعية (الطائفية والعنصرية)، وكذلك تدهور مستوى معيشة الفرد العربي؛ من خلال تراجع وإخفاق كافة خطط التنمية المستدامة، وتغوّل السلطات أمنيًا وبوليسيًا على حساب حريات المواطن الأساسية، وتراكم الغضب والشعور لدى ملايين الشباب بانعدام الأمل بالمستقبل، والإحباط واليأس الناجم عن حجم البطالة، مقابل طوفان من الفساد الإداري والمالي الذي ينخر المجتمعات؛ كل هذه الأسباب الكامنة، والتي استغرق تراكمها أكثر من نصف قرن من الإخفاقات والفشل والقمع على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، شكّلت مقدمات ومدخلات حاسمة كان لا بد لها أن تنفجر في أي لحظة، سواء كان منشأ توقيت وتصنيع جهاز التفجير محليًا أو خارجيًا، وتسفر عن المخرجات التي نحن اليوم بصدد اللحاق بها.

على الرغم من أن ظاهرة الثورات التي تعمّ المنطقة العربية كالزلزال الذي يضرب مناطق بقوة، ولكن ذلك لا يعني أن بقية المناطق لم تتأثر، لا تزال قيد التبلور، ولم تسفر بشكل واضح عن كافة نتائجها وأبعادها، وحدود وعمق تأثيراتها، **إلا أنه يمكن حتى الآن استقراء واستنباط بعض الدروس التي باتت شبه ثابتة ومستقرة على الأقل في الدول التي تتعرض لهذه الثورات:**

الدرس الأول: إعادة الاعتبار للشعب، واستعادته الثقة بالنفس، والشعور بأنه شعب حي قادر على رسم مستقبله ومصيره بنفسه.

الدرس الثاني: انتهاء أسطورة البقاء في الحكم مدى الحياة في الأنظمة العربية، وكذلك مغادرة الأنظمة لفكرة الاستخفاف بإرادة الشعب، وبقدرته على الثورة والتغيير.

الدرس الثالث: انحسار دور الأحزاب الأيديولوجية التقليدية، وسقوط معظم الهياكل السياسية لجيل وموجة الاستقلال الأولى (أنظمة، انتخابات شكلية، برلمانات وهمية، أحزاب شمولية)، وبروز الشباب كشريحة جديدة محرّكة للمجتمع، ومعبّرة عن حقيقة إرادته، وصانعة لقراراته.

الدرس الرابع: وضعت ثورات الشباب العربي أثقالاً وتحديات أمام الفكر السياسي العربي، في قدرته على مواكبة واستيعاب هذه المتغيرات السريعة، وإمكانية تأطيرها بمعادلات تفي بتوظيفها بالاتجاه الصحيح، ومن الواضح أن طريقة التفكير المتخلفة التي يفكّر بها الكثير من المثقفين العرب أصبحت بفعل هذه الثورات كأنها من التراث أكثر من كونها فكرًا حيًا يستجيب لمتطلبات غليان الشباب.

الدرس الخامس: في المجتمعات التي تعاني من مشاكل الوحدة الوطنية، وتفشي ظاهرة الطائفية، فإن عدم الثقة والتخوف من الآخر قد يدفع بعض الأطراف، نتيجة حسابات ضيقة، إلى عدم المساهمة الفعّالة أو المشاركة في الثورات؛ خشية أن تؤول نتائج هذه الثورات إلى الإخلال بالتوازن في السلطة لصالح هذا الطرف أو ذاك.

إن السؤال المركزي الذي يحتاج إلى إجابة مبكرة من لدن المفكرين العرب هو: أين سيستقر مصب ومصير هذه الثورات؟ وما حدود تأثيرها؟

هل هي ثورات مستوفية لشروط ومعايير مفهوم الثورات الحقيقية، أم هي موجات ثورية جديدة لتأكيد استقلال الموجة الأولى التي حصلت في القرن الماضي،

وستقف حدودها حبيسة عند تغيير سطحي يطال الأنظمة السياسية واستبدالها بأنظمة أخرى، وإذا كان شعار هذه الثورات يتراوح ما بين (الشعب يريد إصلاح النظام، أو تغيير النظام)، فهل سيتكرر الفشل التاريخي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي؟

حتى الآن تفيد جميع المؤشرات أن هذه الثورات انطلقت بعفوية وتلقائية دون تخطيط مسبق، وتفتقر إلى قيادات متمرسة، أو رؤية سياسية واضحة للمستقبل، مما يستلزم إيجاد مشروع عربي متكامل لاستيعاب هذا المخاض العسير، وضمان ولادته بشكل سليم وصحي، بعيدًا عن الاستهدافات الخارجية التي قد تسرق أحلام الجيل العربي الجديد الثائر.

تفيد جميع المؤشرات أن هذه الثورات انطلقت بعفوية وتلقائية دون تخطيط مسبق، وتفتقر إلى قيادات متمرسة، أو رؤية سياسية واضحة للمستقبل، مما يستلزم إيجاد مشروع عربي متكامل لاستيعاب هذا المخاض العسير، وضمان ولادته بشكل سليم وصحي، بعيدًا عن الاستهدافات الخارجية التي قد تسرق أحلام الجيل العربي الجديد الثائر.

ففي هذه اللحظة التاريخية والانتقالية الحرجة التي يمر بها الشعب العربي علينا أن نميز بدقة بين الانفعالات الجماهيرية المكبوتة، والتي تعبر عن نفسها بطريقة (الشعب يريد تغيير النظام)، وبين إمكانية توظيف زخم هذه اللحظات التاريخية لتحقيق قفزة نوعية حقيقية لتغيير واقع ومصير هذه الأمة، وتهيئة الظروف اللازمة والأفكار المناسبة للتأسيس لمرحلة جديدة من الاستقلال السياسي القائم على الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي، وصياغة معادلة تضمن ربط تغيير النظام بإحداث تغييرات أفقية على مستوى المجتمع والحريات.

إن إغفال مثل هذه المعادلة، ومثل هذا الربط قد يعيد المنطقة إلى مربع الاستقلال الناقص الأول، وإذا كان نموذج الاستقلال والثورات الأول قد أسفر عبر مسيرة نصف قرن نتيجة الفشل الاقتصادي والاجتماعي عن انغلاق وانعزال وديكتاتورية الأنظمة، فإن تكرار الثورة على مستوى تغيير الأنظمة السياسية فقط قد يؤدي إلى غربة هذه الأنظمة، وإلى انقسامات مجتمعية حادة على أساس طائفي وعرقي.

إن هذه الثورات بحاجة إلى جهد فكري وسياسي، وهو من اختصاص النخب الشابة لصياغة مثل هذه المعادلة، على أن تكون معادلة حقيقية ونقية، وتنتمي إلى جوهر هذه الأمة، بعيدًا عن الاستنساخ والتلاعب الخارجي وترف الصالونات الفكرية.

ثانيًا: المخططات الدولية لتقسيم المنطقة والدور الإقليمي:

تكاد ملامح صورة الحراك السياسي في المنطقة العربية تتكامل على ضوء ربط مخرجات وسلوك الأطراف الإقليمية الرئيسة في المنطقة مع تصريحات وتحركات وكلاء هذه الأطراف من لاعبين محليين صغار في المنطقة العربية.

إت صاموئيل هنتنجتون في كتابه صراع الحضارات الذي أصدره عام ١٩٩٦م، ونظَّر له بمقالة منذ عام ١٩٩٣م قد أسدل الستار على نمط الصراعات الأيديولوجية التي سادت حقبة الحرب الباردة في ظل حقبة ثنائية تحكم العالم، وأسَّس فكريًا لأنماط جديدة من الصراعات تقوم على خطوط تقسيم عرقية وطائفية، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار رسالة هنري كيسنجر إلى الرئيس أوباما عام ٢٠١٠م، ونصيحته بعدم إهمال ملف العراق؛ حيث ورد في فحوى رسالته: (إن تفجير المنطقة طائفيًا يبدأ من بغداد، في حين يبدأ تفجير المنطقة برمتها على أساس عنصري يبدأ من كركوك)[1].

من جانب آخر، علينا أن لا ننسى قرار تقسيم

(١) جريدة القبس الكويتية ثلاثاء ٣٠ أغسطس ٢٠١١م ، غرة شوال ١٤٣٢هـ ، العدد ١٣٧٤ على الرابط التالي:
http://alqabas.com.kw/Article. aspx?id=726917&date=30082011

العراق المصادق عليه من قبل الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٧م، والذي اقترحه وقدَّمه نائب الرئيس الأمريكي الحالي جوزيف بايدن، سنجد دون أدنى شك بأن المستفيد النهائي (End usser) والرئيس من مسار تقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية عنصرية متناحرة هو إسرائيل؛ حيث سبق لرئيسة وزراء الكيان الصهيوني غولدا مائير أن صرَّحت عندما سُئلت عن مفهوم إسرائيل للسلام بأنه يعني بالنسبة لإسرائيل أن تحيط بها دويلات طوائف.

اليوم وبعد أن أُزيح العراق عن موقعه كحجر زاوية وقطب الرحى في توازن القوة في المنطقة، على يد القوى العظمى في العالم، فقد أدى تخلخل الضغط الحاصل جراء ذلك إلى اندفاعات إقليمية غير مسبوقة في المنطقة على ضوء غياب المشروع العربي، ولأن أعداء العرب يخططون لعشرات السنين قبل أن ينفذوا، في حين يعمل العرب بطريقة الفعل ورد الفعل، وفي حين يتصرف أعداء العرب بحكمة وعقلانية، ويتصرف العرب بعاطفة ومزاجية؛ فإن خارطة المنطقة تتجه إلى مزيد من التشرذم والتقسيم إلى دويلات طائفية وعنصرية، سوف يدين بعضها بسبب هزالها وضعفها إلى ولاية الفقيه في إيران؛ حيث تتصرف إيران كحامٍ لطائفة معينة من العرب، في حين ستنجذب ويتوزعً ما تبقى من دويلات إلى قوى إقليمية ودولية جديدة طامعة بثروات المنطقة.

إن خارطة المنطقة تتجه إلى مزيد من التشرذم والتقسيم إلى دويلات طائفية وعنصرية، سوف يدين بعضها بسبب هزالها وضعفها إلى ولاية الفقيه في إيران؛ حيث تتصرف إيران كحامٍ لطائفة معينة من العرب، في حين ستنجذب ويتوزع ما تبقى من دويلات إلى قوى إقليمية ودولية جديدة طامعة بثروات المنطقة.

إن تقسيم المنطقة في هذه المرحلة أشبه ما يكون (بسايكس - بيكو) جديد، يخدم المصالح الاستراتيجية وطموحات إسرائيل، وبقية الدول الإقليمية الصاعدة، وعلينا أن نفسّر وفق هذه الخلفية والحقائق كل ما يجري في منطقتنا حاليًا من صفقات، ونصنّف حتى الثورات، فما جرى من ثورات نقية ونموذجية في كل من مصر وتونس مستوفية لكافة شروط الثورات قد لا يمت بصلة من حيث المقدمات والمخرجات لما يجري حاليًا في سوريا واليمن، أو في البحرين.

وبالنظر لحالة التدهور والضعف الذي تمر به الدول العربية، فإن منطقتنا أصبحت منطقة واهنة تخضع للتأثيرات الإقليمية بشدة في ظل غياب مشروع عربي واضح، من هنا جاءت الثورات العربية كرد فعل على هذا الضعف، ولتعيد الأمل للمستقبل، إلا أن هذه الثورات ليست في مسار واحد؛ نتيجة اختلاف الأهداف والغايات، وتداخل العناصر الداخلية، وامتزاجها مع العناصر الخارجية؛ فالثورات الشعبية الكبرى التي حصلت في مصر وتونس لا شك أنها تسهم في قوة الأمة، لاسيما أنها حصلت في دول محورية كمصر على سبيل المثال، أما الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية، والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على استحقاقات العامل الداخلي، فإن نتائج مثل هذه الثورات إن صح التعبير قد تصبّ في غير صالح الأمة، وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة، وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.

معلومات إضافية

القوى الشيعية المعارضة في البحرين

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية:

تعد جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (الشيعية) من أكبر جماعات المعارضة البحرينية، وتصنّف تاريخيًا بوصفها وريثًا لـ«حركة أحرار البحرين» التي كانت المحرك الرئيس للاحتجاجات المطالبة بعودة الحياة البرلمانية بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨م.

تأسست جمعية الوفاق رسميًا عام ٢٠٠١م بعد إصدار ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عفوًا عامًا، أعقبه عودة قياديي الجمعية من المنفى بلندن، وتحول الوفاق إلى أكبر جمعية سياسية من حيث عدد الأعضاء في البحرين.

يقود جمعية الوفاق المدعو «علي سلمان»، غير أن وثيقة نشرها موقع ويكيليكس ويعود تاريخها لعام ٢٠٠٨م ذكرت أن الموجّه الفعلي للجمعية هو المرجع الشيعي البحريني «عيسى قاسم».

قاطعت جمعية الوفاق انتخابات عام ٢٠٠٢م، وبررت حينذاك مقاطعتها تلك برفضها تعيين الحكومة مجلسًا موازيًا للبرلمان المنتخب وبنفس صلاحيته.

وقد شهدت الوفاق أول انشقاق في صفوفها عام ٢٠٠٥م بتأسيس حسن مشيمع حركة حق إثر خلافات بشأن المشاركة في الانتخابات. وإثر هذا الانشقاق شاركت الوفاق في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦م، وحصلت على ١٧ مقعدًا من أصل ١٨ مرشحًا لها؛ لتكون بذلك أكبر كتلة برلمانية.

وعادت الوفاق وشاركت في الانتخابات البرلمانية البحرينية عام ٢٠١٠م؛ حيث فازت بـ١٨ مقعدًا ترشحت لها من أصل ٤٠ نائبًا في البرلمان البحريني، لتشكل أكبر كتلة برلمانية.

بعد أيام من بدء الاحتجاجات في البحرين في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١١م علّقت جمعية الوفاق عضوية نوابها الـ١٨ في البرلمان البحريني؛ احتجاجًا على مقتل عدد من المتظاهرين، وطالبت بسحب الجيش والأمن من دوّار اللؤلؤة الذي يعتصم فيه المحتجون.

تبع ذلك بأيام إعلان الوفاق استقالة نوابها من البرلمان البحريني؛ بسبب ما قالت: إنه مواجهة الحكومة للمطالب السياسية العادلة بلغة «المجازر والإرهاب».

وقد حددت جمعية الوفاق منذ بداية الاحتجاجات مطالبها بتأسيس ملكية دستورية ينتخب فيها الشعب الوزراء، ومساءلة الحكومة من قبل النواب بدلاً من الملك، ووضع دستور جديد للبلاد يحل محل دستور ٢٠٠٢م.

وتتمسك الجمعية بإقالة الحكومة البحرينية كشرط للمشاركة في الحوار الذي دعا إليه الملك.

تكتل «التحالف من أجل الجمهورية بالبحرين»:

تأسس تكتل التحالف من أجل الجمهورية في البحرين خلال أوج الاضطرابات والاحتجاجات التي تشهدها المملكة، لكن هذا التحالف كما يبدو من اسمه طرح مطالب تتجاوز الإصلاح الحكومي، وحتى الدعوة لملكية دستورية إلى إلغاء الملكية ذاتها، وإقامة نظام جمهوري في البلاد.

ويضم التحالف ثلاث حركات شيعية معارضة في البحرين، وهي تيار الوفاء الإسلامي، وحركة حق، وحركة أحرار البحرين.

ويعتبر التحالف بتشكيلاته الثلاثة المكون الثاني في الأهمية والانتشار في الساحة الشيعية البحرينية، بعد جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي تمثل التيار الشيعي الرئيس في البحرين.

والمكونات الثلاثة للتحالف من أجل الجمهورية هي:

حركة حق:

حركة سياسية بحرينية معارضة، وتصفها حكومة البحرين بأنها إحدى أكثر القوى السياسية البحرينية راديكالية في الخطاب، وتشددًا في المواقف، وارتفاعًا في سقف المطالب.

تأسست هذه الحركة على يد المعارض الشيعي والناشط الديني حسن مشيمع (٦٣ عامًا) في العام ٢٠٠٥م بعد انسحابه رفقة مجموعة من زملائه من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية؛ احتجاجًا على ما اعتبروه «مهادنة» للنظام الحاكم، وتدني سقف مطالبها السياسية.

وتتلخص أبرز مطالب الحركة الجديدة في إحداث إصلاح سياسي حقيقي، على حد قول مؤسسيها، والمطالبة بإصدار دستور جديد يصوغه الشعب عبر الانتخابات الشعبية، وبعد إصلاح قانون الانتخابات، وتوزيع عادل للدوائر على أساس الكثافة السكانية.

ظلت حركة حق ومنذ تأسيسها تنشط في الساحة البحرينية، رغم عدم الترخيص لها، واستهداف بعض قادتها بالملاحقات والمحاكمات، لكنها قاطعت الانتخابات في العام ٢٠٠٦م، بذريعة عدم جدوى المشاركة في برلمان صوري بلا صلاحيات، على حد قولها، وقدمت عريضة مطلبية تدعو إلى وضع دستور جديد للبلاد عوضًا عن الدستور الحالي الذي أقر في العام ٢٠٠٢م.

حُكم غيابيًا على رئيسها ومؤسسها حسن مشيمع في العام ٢٠١٠م ضمن ٢٥ شخصًا بتهمة محاولة الإطاحة بنظام الحكم، قبل أن يستفيد من عفو ملكي شمل عددًا كبيرًا من المعتقلين السياسيين؛ ليعود إلى البلاد، وينخرط مباشرة في الحركة الاحتجاجية الأخيرة في العاصمة البحرينية المنامة.

ومع إعلان حالة الطوارئ في البحرين، ومنع كل أنواع التجمهر والتجمع، أو عقد المسيرات أو الاعتصامات في كافة أنحاء البحرين، واستدعاء البحرين قوات درع الجزيرة، عادت سلطات المنامة إلى إعادة اعتقال بعض قادة حركة حق، وعلى رأسهم زعيم الحركة حسن مشيمع.

اتجاه الوفاء الإسلامي:

تأسس في منتصف العام ٢٠٠٩م على أنقاض «التحرك الجديد» بعد تغيير اسمه، ويدعو إلى مقاطعة العملية السياسية في البحرين.

ويرأس هذا التيار القيادي الشيعي المعارض عبد الوهاب حسين، وهو أحد قياديي حركة احتجاجات التسعينيات، وسُجن أكثر من مرة في البحرين؛ نتيجة لمواقفه من نظام الحكم البحريني.

حركة أحرار البحرين:

تعد أحد أقدم التنظيمات الشيعية في البحرين، وظلت طيلة الفترات الماضية تنشط من لندن، ويرأسها سعيد الشهابي.

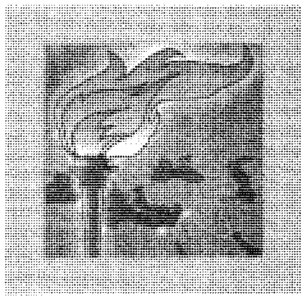
المصدر:

الجزيرة نت، انظر الروابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/336FCBF2-AD86-4918-B6AE-F1B9386BF267.htm

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/30AA02B5-9BB9-4D4E-BA32-F836217490E5.htm

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0756B4AD-C837-4127-A741-AA59A1CD0D05.htm



الدول الثورية.. سيناريوهات الوحدة والتكامل

د. صلاح سالم زرنوقة

أستاذ العلوم السياسية

ملخص الدراسة

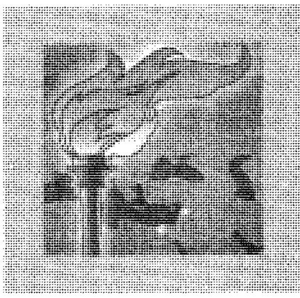
أوجدت الثورات العربية فرصة تاريخية أعادت الأمل في إمكانية تحقيق المشروع الوحدوي الذي به نحلم؛ وذلك بما توافرت عليه من معطيات لصالح هذا المشروع.

لكن استثمار هذه الفرصة يتوقف على الاستفادة من دروس الفشل والنجاح لدى العرب والأوروبيين على الترتيب. ويتمثل الدرس الأول في التدرج بكافة جوانبه: عدديًا وموضوعيًا وإجرائيًا، وحيث إن هزيمة المشروع الوحدوي كانت لأسباب داخلية أكثر منها لعوامل خارجية؛ فإن باقي الدروس تتمثل في ضرورة مراجعة الفكر الوحدوي، والتوافق على مضمونه وآلياته.

وإذا تأملنا هذا التصور فسوف نكتشف أننا أمام حالة جديدة؛ ما يصلح فيها لتحقيق الوحدة العربية يصلح بنفس الدرجة لتحقيق وحدة إسلامية؛ لاسيما وأن هناك تلاقيًا بين مقومات كل منهما، ولاسيما أيضًا وأن هذه المقومات لا تقيم وحدة بذاتها، ولا تفعل فعلها إلا بموجب شروط أخرى تبدو في الحالتين واحدة.

في ضوء هذا الطرح كان من المنطقي أن نتحدث عن اثنين من السيناريوهات؛ أحدهما صيغة اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، والتي نجدها صعبة التحقيق؛ بحكم أن التحديات التي تقف في سبيلها أكبر من إمكانيات تحقيقها؛ نظرًا لأنها تصر على النَّيْل من سيادة الدولة القطرية من ناحية، وبسبب غياب التجانس السياسي والاقتصادي بين الدول العربية من ناحية أخرى، ومع وجود قناعة بعدم قبول هذه الدول إحداث تغييرات قد تمس طبيعتها الجوهرية من ناحية ثالثة.

والواقع أن الافتتان بتجربة الاتحاد الأوروبي - التي لم تعد مغرية - لا مبرر له؛ فعليها مثل ما لها. وفي ظل واقع عربي لا يمكن أن يساعد على تحقيق التوحد، كان السيناريو الثاني وهو صيغة التكامل الوظيفي التي تحفظ لكل دولة سيادتها واستقلالها، والتي تقوم على فكرة استغلال الواقع بكل تبايناته على اعتبار أنها ليست إلا شكلاً من أشكال التنوع الذي يسمح بتوزيع الأدوار والاستفادة المتبادلة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول المنخرطة في عملية التكامل... هذا التكامل يتمثل في: تعاون اقتصادي، وتضامن سياسي، وتحالف عسكري وتنسيق أمني، وتفاعل ثقافي، وتكافل اجتماعي؛ وفيه ينبغي التفكير.



الدول الثورية.. سيناريوهات الوحدة والتكامل

د. صلاح سالم زرنوقة

أستاذ العلوم السياسية

مقدمة:

مع الثورات العربية بدا حلم الوحدة قريب المنال؛ ذلك أن الثورات الشعبية تعني- ضمن ما تعني- أن مرحلةً جديدة قد بدأت، وفي كل مرحلة ثمة معطيات جديدة ينبغي استثمارها. وتعني بالنسبة للواقع العربي أنه قيد التغيير، ومن ثَم فإذا كان هذا الواقع قد شكّل عائقًا في سبيل الوحدة، فإن تغييره أدعى إلى استدعاء هذا الحلم أو استعادته. ثم إنها تعني أن الشعوب قد خرجت لتقرر مصيرها، ولتحقق طموحاتها بنفسها؛ وفي خضم هذا التحدي يأتي الحلم الأكبر ليجد فرصته التاريخية.

أو بعبارة أخرى فإن الربيع العربي قد خلق فرصة تاريخية لا بد من استثمارها والبناء عليها، الأمر الذي يبدو معه مشروع الوحدة خيارًا مطروحًا على أرض الواقع بعد أن كان حلمًا يراود الشعوب، وعليه فمن المهم أن نعرف كيف يمكن تطوير هذا الظرف التاريخي لتحقيق الوحدة، وما السبل والآليات التي يجب اتباعها، وتفعيلها في هذا الصدد.

في ضوء هذا الطرح تتناول هذه الدراسة بحث إمكانية أن يشكل الربيع العربي منطلقًا جديدًا لتحقيق مشروع الوحدة المأمول، والذي تمثل الدول الثورية بذرته أو نواته الصلبة والأساسية. ومن ثَم تعالج أهم السيناريوهات الممكنة والأكثر جدوى لتحقيق هذا المشروع؛ ارتكازًا على ما توافرت عليه الثورات العربية من فرص ومعطيات، واستنادًا إلى ما قدمته الخبرة التاريخية من دروس النجاح والفشل.

وتتبنى الدراسة منهج استشراف المستقبل؛ وذلك من خلال دراسة التطورات السابقة والحالية، واستنباط نقاط القوة والضعف فيها، وما تطرحه من فرص، وما تنطوي عليه من قيود أو تهديدات، بما يسهم في رسم تصور وضع مستقبلي لعدة عقود، في ضوء هدف منشود.. واضح ومحدد. وذلك على أساس نموذج معياري أو استهدافي... لا يقصد توقع المستقبل أو التنبؤ به، وإنما يسعى إلى التحكم فيه، وصياغته، ورسم ملامحه عبر سيناريو أو أكثر؛ على أساس أن السيناريو هو وصف لوضع مستقبلي «مرغوب فيه» من جانب، و«ممكن» من جانب آخر.

وإذ يتطلب الأمر إعادة النظر في الماضي، فإن الدراسة تعمد إلى استخدام المنهج التاريخي في حدود العودة إلى الدراسات السابقة التي كُتبت عن فشل تجارب الوحدة العربية في التاريخ المعاصر، وعن تجربة الاتحاد الأوروبي باعتباره نموذجًا ناجحًا، وذلك بغرض الوقوف على أسباب الفشل وعوامل النجاح. وعمومًا فإن المنهج

التاريخي - هنا- يتيح إمكانية حل المشكلات المعاصرة في ضوء الخبرة السابقة، أو توظيف الماضي لرسم صورة أفضل للمستقبل.

يتناول القسم الأول من الدراسة أهم ملامح الخبرة الوحدوية، متمثلة في تجارب الوحدة العربية التي أخفقت أو تعثرت، وفي تجربة الاتحاد الأوروبي التي حالفها النجاح. ويتعرض القسم الثاني لأهم المعطيات الجديدة التي تولدت بفعل الثورات العربية، ثم يطرح اثنين من السيناريوهات: أحدهما يتعلق بقيام صيغة اتحادية (عربية أو إسلامية)، ومدى توافر إمكانيات تحقيقها، وحجم التحديات التي تواجهها. والثاني عن التكامل، وما يتوافر له من فرص، وما يعترضه من قيود؛ باعتباره الأقرب منالاً والأيسر في التطبيق.

مع التأكيد على أن تحقيق أي منهما يبدأ من قاعدة الدول الثورية التي سوف تشكّل بدايته الصحيحة. ومع التأكيد أيضًا على أنه لا يمكن لدراسةٍ بهذا الحجم أن تستفيض في أي نقطة من هذه النقاط؛ ومن ثَم فهي تقدم استخلاصات مختصرة جدًا، وربما عامة جدًا أيضًا.

أولاً: التجارب الوحدوية في التاريخ المعاصر:

ما كُتب عن التجارب والمشاريع الوحدوية يفوق الحصر؛ خصوصًا فيما يتعلق بفشل أو تعثر التجارب والمحاولات العربية، ومقارنتها في المقابل بنجاح تجربة الاتحاد الأوروبي؛ وذلك من منطلق حقيقة باتت بديهية، وهي أنه ما اجتمع لأُمة من الأمم مثل ما اجتمع للأُمة العربية من مقومات الوحدة.

وهنا يكمن أحد الأخطاء، وهي أن يتصور البعض أن هذه المعطيات قد تصنع الوحدة بعصا سحرية، أو بقرار سياسي عاجل. والواقع أن المقارنة بالاتحاد الأوروبي لا تخلو أيضًا من احتمالات الخطأ؛ بسبب الخلط بين عوامل ثانوية عارضة، وأخرى أساسية يمكن اعتبارها أحكامًا عامة بقدر ما هي دروس مستفادة.

ولضيق المجال، فإن التركيز سوف يكون من نصيب هذه الأخيرة؛ سواء فيما يتعلق بالفشل العربي، أو بالنجاح الأوروبي في الشأن الوحدوي.

في باب فشل مشروعات التوحد العربي يشير البعض إلى أمراض التجزئة التي استشرت في أوصال العالم العربي، والتي تمثلت في قيام كيانات قُطرية بدت أكثر تشبثًا باستقلالها، وأشد حرصًا على مقومات سيادتها، ولعل ذلك كان نتاجًا لفترات طويلة من الاستعمار الغربي، وما سبقه من ميراث خلّفته فترة الحكم العثماني. لقد أفرزت هذه الخلفية التاريخية حساسية مفرطة - ما لم تكن مَرَضِيّة - إزاء أي صيغة تأتي على حساب السيادة القومية والاستقلال القطري.

وإذا كان هذا الواقع قد تشكّل بفعل حرص الاستعمار الغربي طيلة فترة وجوده في المنطقة على صنع الانقسام والتجزئة، فقد عملت القوى الكبرى التي أعقبت المرحلة الاستعمارية على تكريسه واستمراره؛ حيث دأبت على الحيلولة دون تضامن شعوب المنطقة، وتعطيل أي جهد تقوم به من أجل بناء مشروعها الحضاري المتقدم وكيانها الموحد.

ولم يكن غريبًا أن تلتقي خطة الاستعمار، ومخططات الإمبريالية هذه مع أهداف الحركة الصهيونية منذ بدايتها، وأن يتعاون الجميع في السعي بشكل دءوب لتفتيت الوجود العربي بكافة السبل، عن طريق استغلال الانقسامات الطائفية والعِرقية، وعن طريق إذكاء المصالح القُطرية الضيقة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية؛ تحقيقًا لاستمرار الكيان الإسرائيلي وضمانًا لأمنه.[1]

ومن رحم هذه الثنائية (واقع التجزئة الموروث، وتحدي القوى الخارجية لمشروع الوحدة) جاءت أزمة

(١) عبد الله عبد الدائم، «فشل العمل الوحدوي ولم يفشل مبدأ الوحدة»، حركة القوميين العرب (دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، فبراير ٢٠٠٨م).

الفكر الوحدوي؛ منذ بدايته، وحتى اللحظة الراهنة. وذلك جراء ارتباطه بمشروع الاستقلال؛ إما كوسيلة للحصول على هذا الاستقلال، وإما للحفاظ عليه. فقد اندلعت الثورة العربية ضد الأتراك في ١٩١٦م بهدف استقلال العرب، وإنشاء دولة عربية متحدة قوية، وكانت الحكومة البريطانية قد وعدت العرب بالاعتراف باستقلالهم مقابل اشتراكهم في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك.

ومرة أخرى جاءت فكرة توحيد الدول العربية بتشجيع من الحكومات الفرنسية والبريطانية خلال الحرب العالمية الأولى؛ لكونهم يسعون إلى الحصول على حلفاء لهم في حربهم ضد ألمانيا، لكن بعد انتهاء الحرب تخلى الأوروبيون عن التزامهم تجاه العرب، وتم تقسيم معظم الدول العربية بين بريطانيا العظمى وفرنسا.

ومرة ثالثة تم تداول قضية الوحدة أو الاتحاد في الأربعينيات من القرن الماضي من قبل منظمة حركة القوميين العرب، وهي حركة قومية عربية اشتراكية؛ نهضت لمعارضة قيام دولة إسرائيل، وفي نفس الوقت ظهرت فكرة جمال عبد الناصر الداعية إلى الوحدة العربية. وقد بدأ فعل التوحيد العربي بعد نكسة ١٩٦٧م ضد إسرائيل؛ حيث أدت هذه النكسة إلى تدهور الحركات التوحيدية بين العرب. وكان دافع النضال الوحدوي في ذلك هو الحفاظ على الاستقلال.

هنا تتضح أزمة الفكر الوحدوي؛ حيث كان الاستقلال هو الهدف، والوحدة هي الوسيلة؛ فإذا كانت الوحدة تنال من هذا الاستقلال، وهي بالفعل تنال، فليس هناك من هو على استعداد للتضحية بالاستقلال من أجل الوحدة.

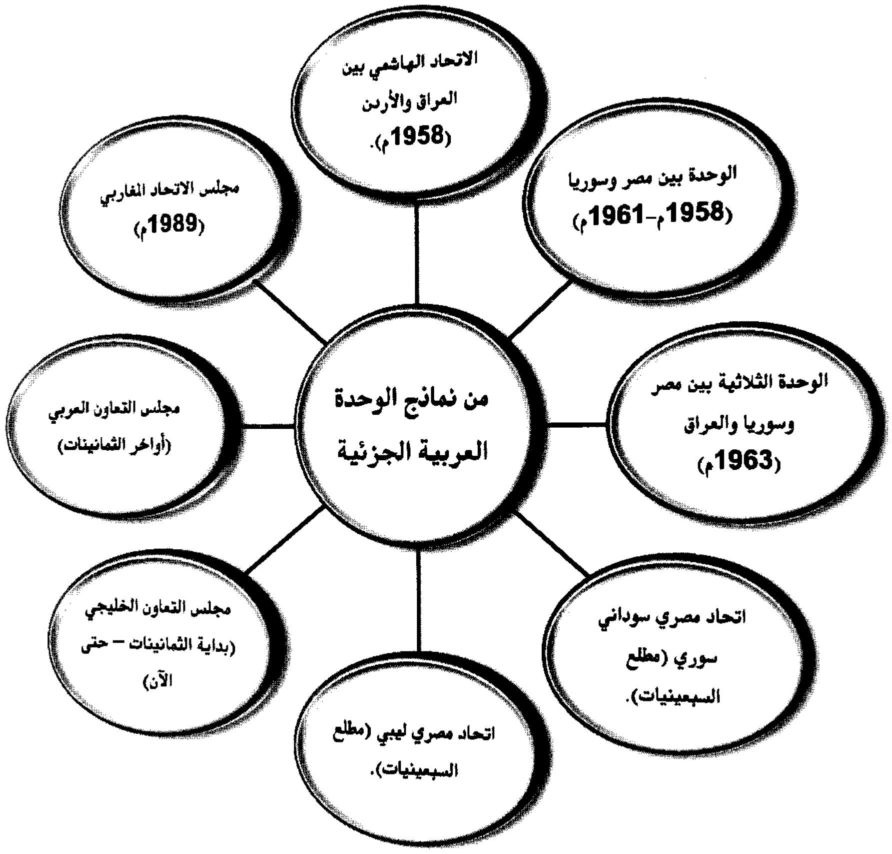
ثم تبلور مفهوم جديد تزامن مع بروز فكرة القومية العربية؛ حيث طرح فكرة إنشاء دولة عربية واحدة تضم كافة الأراضي العربية من المحيط إلى الخليج. فظهر بذلك تعريف جديد للوحدة العربية، يعني حرفيًّا الدعوة للانصهار في كتلة سياسية موحدة. وهنا نجد مشروعًا طموحًا، أصبح الطموح الزائد آفته الفتاكة. ففي ظل هذا الطموح ظن العرب أن تحقيق الوحدة قد تتكفل به الحماسة القومية، والتي قد تفرز قرارات سياسية لا تساوي ما كُتِبَ بها من حبر.

وفي هذا الصدد علق البعض الفشل الذي مُنيت به محاولات الاتحاد على شماعة غياب الإرادة السياسية دون أن ينسوا تعليقها أيضًا على نظرية المؤامرة. وما نسوه فعلاً أو تناسوه هو أن أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية - لاسيما إذا كانت تاريخية - إنما تسكبها وتشكّلها مجموعة من العوامل، والظروف، والقوانين لا بد من تحليلها وإدراكها إدراكًا علميًّا عميقًا من أجل وضع خطة علمية للتغلب عليها، ولا بد من عمل علمي جاد ورصين، يرصد العوائق التي تقف في وجه الوحدة، ويحلل أسبابها ومنطلقاتها، ويعمل على صياغة آلية أكثر توافقًا مع الظروف القائمة، على أن تكون قابلة للتطبيق.

في باب فشل مشروعات التوحد العربي يشير البعض إلى أمراض التجزئة التي استشرت في أوصال العالم العربي، والتي تمثلت في قيام كيانات قُطرية بدت أكثر تشبثًا باستقلالها، وأشد حرصًا على مقومات سيادتها، ولعل ذلك كان نتاجًا لفترات طويلة من الاستعمار الغربي، وما سبقه من ميراث خلّفته فترة الحكم العثماني.

لقد اتكأت الدول العربية على أن مقومات العروبة كفيلة بتحقيق الوحدة، وعندما قررت التحرك توكأت على عصا الإرادة السياسية الواهية.

لقد انعكس ذلك على محاولات تحقيق حلم الوحدة؛ فمن ناحية ظلت مساعيها مرهونة بإرادة الحكام وليس بقرارات المؤسسات، فكانت الزعامات السياسية - في أغلب الأحوال- هي صاحبة الطموح لتحقيق أمجاد شخصية.



ومن ثم اصطدمت أغلب المحاولات بحقيقة التباين الواضح، والفاضح أيضًا، في الأيديولوجيات الحاكمة، وما تفرزه من اختلافات في التوجهات السياسية والاقتصادية بين البلدان العربية التي يراد توحيدها.

ومن ناحية ثانية تجاهلت غياب التكافؤ بين الأطراف المدعوة للوحدة من حيث المساحة، وعدد السكان والثروة، مما ألقى في روع الدول الصغيرة تخوفات حقيقية من أن الدول الأكبر ربما تبتلعها، أو أن الوحدة تهدد حقوقها على أقل تقدير. وتعاظمت هذه المخاوف لدى الدول التي تمتلك ثروات ريعية كالبترول؛ حيث رأت في الوحدة مجرد محاولة لمقاسمتها في هذه الثروة.

ومن ناحية ثالثة لم تكن الفصائل القومية التي تنادي بالوحدة، وترفع شعارات القومية العربية على اتفاق فيما بينها فيما يتعلق بهوية المشروع الوحدوي، وأهدافه، وآليات تنفيذه، ولا حول كيفية إدارة دولة الوحدة.

والحقيقة أنه إذا كان المقصود بالوحدة هو قيام دولة واحدة عربية تُزَال فيها الحدود السياسية التي أقامتها الدول الاستعمارية الغربية بين أقطار الوطن العربي الكبير، ويكون لهذه الدولة العربية الموحدة علم واحد، وجيش واحد، وسلطات قضائية، وتشريعية، وتنفيذية واحدة،... فمثل هذه الوحدة العربية لم تكن لها تجربة في الواقع العربي يمكن الحكم عليها بالنجاح أو الفشل.

ولكن صورًا أخرى من الوحدة العربية الناقصة أو الجزئية حدثت، ونعني بالوحدة الناقصة تلك التي اقتصرت علي توحيد جهود الدول العربية في عمل عربي مشترك، من خلال حد أدنى من التنسيق والتعاون يحقق التضامن العربي.

ونعني بالوحدة الجزئية تلك التي قامت بين دولتين أو أكثر من الدول العربية ولا تشمل الكل. في هذا الصدد نجد عدة تجارب وحدوية ثنائية وثلاثية حدثت

في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات لم يقدر لها أن تستمر... من الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن (١٩٥٨م)، إلى الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨م) والتي لم تلبث أن شهدت انفصالها (١٩٦١م)، إلى الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق (١٩٦٣م)، إلى اتحاد مصري سوداني سوري، وآخر مصري ليبي في مطلع السبعينيات.

ونجد كذلك صيغة مجلس التعاون الخليجي في بداية الثمانينيات، ومجلس التعاون العربي أواخر الثمانينيات، والذي انتهى بزلزال الخليج، وكذلك صيغة مجلس الاتحاد المغاربي الذي يعاني من تجميد نشاطه. وفيما عدا مجلس التعاون الخليجي لم يكتب لأي من هذه المحاولات أدنى حدود البقاء؛ ويبدو أن النجاح مرهون بحالةٍ تتلاقى فيها الإرادة السياسية مع العامل الخارجي؛ أي أن النجاح قد يحالف أي جهد وحدوي عندما تتعامد شمس القوى الخارجية على وجه التجربة الوحدوية، والعيب في هذا ليس فقط أنه من صناعة الصدف، ولكن أن تظل التجربة موضع شبهة.(١)

على أنه يجب التأكيد على أن الإرادة السياسية ليست مسألة عزم وإصرار يفرزهما الحماس الزائد، وإنما هي تعبير عن وجود مصالح حقيقية تجسدها تلك الإرادة. وهكذا نفهم أن توازن المصالح عنصر أساس ومهم في أي مشروع وحدوي؛ ومن ثم لا بد من وجود ضمانات لهذا التوازن، وذلك في حدود قناعة بأنه ليس هناك قطر عربي واحد يمكن أن يتنازل قيد أنملة عن استقلاله أو سيادته ما لم يستعصَ عليه البقاء منفردًا؛ ومن ثَم فبقدر ما يتهدد وجوده من أخطار بقدر ما يقدم من تنازلات في هذا الشأن، وبنفس المنطق بقدر ما يجد له مصلحة في الوحدة يصبح للإرادة السياسية معنى.

(١) أحمد صدقي الدجاني «قراءة لجهود التوحيد العربية وحلم الوحدة»، الفكر القومي العربي (٢٨ يناير ٢٠٠٨م).
- عبد الإله بلقزيز، نقد الخطاب القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م) صفحات متفرقة.

لماذا توحدت أوروبا وتشتت العرب؟

ولعل في المقارنة مع نجاح الاتحاد الأوروبي ما يكمل الصورة؛ وعليه فالسؤال: لماذا توحدت أوروبا المختلفة في الأعراق والقوميات واللغات، ولم يتوحد العرب الذين يعتنقون ثقافة واحدة ويتحدثون لغة واحدة؟

يرى البعض أن للتركيبة السياسية دورًا حاسمًا؛ ذلك أن الديمقراطية التي تتمتع بها دول أوروبا لم تطبق في الدول العربية.

ومن ثم فبينما كانت الشعوب الأوروبية ترى في اتحادها حماية لأمنها القومي، كانت الدول العربية تبتغي أمن نُظُمها الحاكمة، وتبحث عنه خارج حدود الوطن العربي، ولم تكن أبدًا معنية بأمن الشعوب أو المجتمعات العربية.

وفي حين كان الهدف من التكامل الأوروبي هو حسم التناقضات الأيديولوجية والمذهبية والسياسية، كانت الوحدة لدى العرب وسيلة لمواجهة التحديات الخارجية، ومن ثَم كانت - أو كادت - تشترط حسم هذه التناقضات، أي تشترط الوحدة قبل تحقيقها، أو من أجل تحقيقها.

وفي نفس المقام يمكن قراءة التجربة الأوروبية على أنها وسيلة لحسم التناقضات بين دولها وداخل هذه الدول، وبوسائل سلمية؛ توظّف فيها هذه التناقضات باعتبارها تنوعًا حتميًا وربما مطلوبًا. في المقابل كانت التناقضات العربية وهي كثيرة - من وجهة نظر وحدوية- بمثابة عراقيل في طريق الوحدة، أو هي انحرافات عن الخط الوحدوي وفق أحسن التقديرات.

غير أن ديمقراطية الدول الأوروبية كانت وراء طمأنة الدول التي تنضوي في إطار الاتحاد حول مستقبل ومسار التجربة ومآلها؛ وذلك لأن الديمقراطية في هذه الحالة تعني استقرار النظم الحاكمة في دول أوروبا، وتعني بالتالي استقرار توجهات هذه الدول

وسياساتها، كما تعني ديمومة التزاماتها تجاه الآخرين، ووضوح الرؤية، والتأكد من المستقبل دون غموض أو ارتباك، وهو ما عنى غياب الديمقراطية في العالم العربي عكسه تمامًا؛ فأي ثقة تلك التي يمكن أن تُمنَح لنظم سِمَتُها الأساسية التقلب وعدم الاستقرار؟!

وبالتأكيد فإن النظم الديمقراطية لديها إمكانية أكبر للتقارب؛ لأن حكوماتها تعبر عن مصالح الشعوب لا عن مصالح فئوية، ولأن مصيرها في الحكم يتوقف على مدى تلبيتها لطموحات الجماهير التي تعتمد عليها في التأييد. في المقابل فإن النظم غير الديمقراطية تستمد سيطرتها من قبضتها الأمنية، ومن المتوقع أن أي واقع وحدوي قد يخفّف من هذه القبضة، كما قد يكون على غير هوى حكوماتها من حيث العوائد أو المصالح التي يمكن أن يسديها.

بل إن النظم غير الديمقراطية تذهب في الغالب إلى القوى الخارجية في سبيل الحفاظ على بقائها، وأي توجه وحدوي قد لا يروق لهذه القوى الخارجية. وبعبارة أخرى فهي في تعبيرها عن مصالحها الخاصة، وكذلك في بقائها، إنما تعتمد على موافقة القوى الكبرى ودعمها؛ تلك التي تقاوم محاولات الوحدة في المنطقة العربية.

من أسباب النجاح الأوروبي:

من أسباب النجاح الأوروبي، وهو ما يفسّر في نفس الوقت الإخفاق العربي، عنصر «التدرج»، ويعني أن التجربة تتم على مراحل وليس دفعة واحدة، سواء من حيث عدد أطرافها، أو من حيث تنفيذها على أرض الواقع، وأن هناك ترتيبًا للأولويات بشكل معين بحيث ما يتم إنجازه في كل خطوة إنما يكمل ما سبقه، ويمهّد لما يليه، وبحيث تكون البداية دائمًا بما يكفل استمرار التجربة، وبما يوثق عرى روابطها، ثم بما يعود بالنفع على شعوب دولها.

ولعل التدرج يعني في كلمة واحدة سلامة البناء؛ بحيث لا تتحول التجربة إلى مجرد شعارات، فليس من المنطقي الانتقال إلى خطوة دون إتمام الخطوة السابقة عليها. ومن أسباب نجاح الاتحاد الأوروبي أيضًا توازن المصالح عن طريق خلق قاعدة عريضة من علاقات المصالح المتبادلة والمتوازنة التي تضمن لكل طرف في الاتحاد مصلحة حقيقية.

على أن توازن المصالح يستلزم مجموعة من الضوابط التي تؤكد ديمومتها، وكمثال ذلك مراعاة الأوزان النسبية لأطراف الاتحاد، ثم هناك شرط التقارب في مستويات التنمية الاقتصادية، وفي التوجهات السياسية، أو بالأحرى وجود نوع من التجانس السياسي والاقتصادي.

ويبدو أن هذا الشرط ضروري لإنجاح التجربة، وليس تعبيرًا عن عنصرية تمارسها الدول الأوروبية كما تصورها البعض في موقفها إزاء انضمام أطراف معينة إلى الاتحاد.

ويبدو كذلك أن التجانس التقليدي -المتمثل في وحدة اللغة والثقافة- ليس كافيًا وحده لتحقيق مشروع وحدوي، مع أنه يمكن أن يكون عاملاً مساعدًا في حالة توافر الشروط الأخرى المذكورة، بل إن البعض رآه في الحالة العربية معطلاً من حيث إنه بعث شعورًا لدى الكثيرين بأن العالم العربي موحد فعلاً.

وبعبارة أخرى، فإن هذا النوع من التجانس قد خلق حالة من الوحدة الروحية، كما صنع عقلاً عربيًا جمعيًا؛ مما أدى إلى شيوع انطباع عام بأن الوحدة قائمة فعلاً دون أن تكون هناك حقيقة.

ويضيف البعض أن هذا التوحد الوجداني قد ضاعف مخاوف الحكومات العربية من احتمالات العدوى التي يمكن أن تسري بين الشعوب بسهولة، وكانت هذه العدوى في نظر هذه الحكومات تعني تأثيرات سياسية متبادلة ليست في صالحها؛ بمعنى أن حدوث تغيرات سياسية في أي دولة سوف تتبناها الشعوب الأخرى. وذلك هو ما دفع

بالنظم العربية إلى عرقلة الوحدة [1].

ثانيًا: الدول الثورية وسيناريوهات الاتحاد:

لقد خلقت الثورات العربية مناخًا جديدًا، كما فتحت الباب لمرحلة جديدة؛ فمن جانب أرست قواعد التغيير الجاد والحقيقي بما يجعله فرصة تاريخية، ومن جانب آخر أسقطت العديد من النظريات، وصاغت آليات جديدة للعمل السياسي في المنطقة قوامه التواصل وجوهره «الشعب يريد».

وعمومًا إذا كان هناك شبه إجماع على أن النظم التسلطية قد مثلت قيدًا على تحقيق الوحدة؛ وعليه فقد كانت هناك اقتراحات بعدم الركون إلى النظم الحاكمة، وضرورة اللجوء إلى الضغوط الشعبية؛ التي أدت إلى توالي سقوط هذه النظم، كما أن هذه الضغوط التي كانت مرجوة أصبحت تتنكب طريقها على الأرض. وإذا كان هناك اتفاق على أن النظم الديمقراطية أكثر ميلًا وأكبر قدرة على إنجاز هذا المشروع، فإن الثورات العربية قد وضعت سلطة اتخاذ القرار في أيدي شعوبها، ولن تتوانى عن تأسيس نظم ديمقراطية.[2]

لكن أهم ما في الثورات العربية أنها جاءت لتجسيد الإرادة الشعبية، ومن ثَم لم تعد الحكومات ولا النخب هم أصحاب القرار، وهي بذلك تختلف عن الثورات التي عرفتها المنطقة في الخمسينيات والستينيات، والتي قادتها نخب وأيدتها الجماهير، هذه المرة الشعوب هي التي تقود بعد أن قررت أن تأخذ بيدها ناصية التغيير، أو أرادت أن تقرر مصيرها بيدها، ولعل هذا المتغير الجديد يعد عاملاً مهمًا في تحقيق الهدف الوحدوي الذي يحتل مرتبة ثابتة على قائمة اهتمامات وطموحات كل الشعوب العربية.

أهم ما في الثورات العربية أنها جاءت لتجسيد الإرادة الشعبية، ومن ثَم لم تعد الحكومات ولا النخب هم أصحاب القرار، وهي بذلك تختلف عن الثورات التي عرفتها المنطقة في الخمسينيات والستينيات، والتي قادتها نخب وأيدتها الجماهير، هذه المرة الشعوب هي التي تقود بعد أن قررت أن تأخذ بيدها ناصية التغيير، أو أرادت أن تقرر مصيرها بيدها

كذلك قامت هذه الثورات على قاعدة التواصل بين الشعوب، وانتشار العدوى، بما يؤكد أن هناك تماثلاً في الأهداف وفي التوجهات، وأن هناك توحدًا في الهموم والآمال، وهو ما أطلق عليه حسن حنفي «الوحدة الثورية». وهو مؤشر صادق على أن هذه الشعوب على كامل استعدادها لصياغة مشروعها الوحدوي.

لقد أثبتت الثورات العربية فشل المشروعات الخارجية حول صياغة المنطقة؛ من مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير إلى مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ويبدو أن تلك المشروعات قد نهضت على أكتاف النظم التسلطية، فسقطت بسقوطها.[3]

في ضوء هذه المعطيات الجديدة يمكن تصور إمكانية إتمام مشروع وحدوي عربي أو إسلامي؛ ذلك أنه لا يوجد تناقض بين العروبة والإسلام؛ فمن ناحية يمثل الإسلام جزءًا مهمًا من مكونات العروبة، بمثل ما إن العروبة كانت شريكة في صنع الحضارة الإسلامية.

---

(١) محمود صدقي «الحلم العربي» جريدة الأهرام القاهرية (٤ مايو ٢٠١١م).
- عبد الهادي بو طالب «الاتحاد الأوروبي تجربة وحدوية ناجحة» صحيفة الشرق الأوسط (٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢م).
- حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م) خاتمة الدراسة.

(٢) المؤتمر القومي العربي السابع، حال الأمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م) صفحات متفرقة.

(٣) محمد السعيد إدريس «ما أشبه الليلة بالبارحة»، جريدة الأهرام القاهرية (١٦ أغسطس ٢٠١١م).
- سعود المولى، «الجديد الثوري في ربيع الثورات العربية»، جريدة الحياة (١٣ سبتمبر٢٠١١م).
- خالد الحروب، «نقد الخطاب القومي: قراءة ثورية»، جريدة الحياة (١٧ سبتمبر ٢٠١١م).
- يوسف الشويري، مسارات العروبة: نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م) ص ٤٣٧ وما بعدها.

ومن ناحية أخرى فإن العروبة دائرة انتماء وسطى بين الانتماء القُطري الأضيق والانتماء الإسلامي الأوسع، بما يجعلها حلقة وصل على أساس أنه لا تناقض بين دوائر الانتماء المتراتبة أو المتوالية، وهي بالتأكيد ليست متوازية، كما أنها ليست متساوية.

ومعنى ذلك أن الإسلام تراث جامع، وحضارة إنسانية شاملة، ومشترك ثقافي عام بين شعوب وأجناس متعددة ومتنوعة، وعليه فمن المنطقي أن يمثل مظلة حضارية تنضوي تحتها كافة الدول الإسلامية دون مشكلة.

الإسلام تراث جامع، وحضارة إنسانية شاملة، ومشترك ثقافي عام بين شعوب وأجناس متعددة ومتنوعة، وعليه فمن المنطقي أن يمثل مظلة حضارية تنضوي تحتها كافة الدول الإسلامية دون مشكلة

وهنا نؤكد على مساهمة العنصر غير العربي في بناء الحضارة الإسلامية؛ فقد كان أغلب الفقهاء والعلماء المسلمين من غير العرب، وذلك واضح من أسمائهم لو راجعنا ذاكرتنا.

ونؤكد كذلك أن تجربة الاتحاد الأوروبي التي نعتبرها نموذجًا يحتذى كان التاريخ المشترك بين شعوب دولها هو أساس بنائها؛ حيث كان التراث اليوناني -الروماني -المسيحي، هو الذي جمع بين شعوب لا تعرف لغة واحدة؛ ومن هذا المنطلق كان رفض الأوروبيين لانضمام تركيا إلى اتحادهم؛ باعتبارها تشكل خطرًا على تلك الهوية الأوروبية المشتركة.

ولعل هويتنا الإسلامية أكثر وضوحًا وأشد رسوخًا، فضلاً عن أنها ما تزال قائمة، وليست في حاجة إلى استدعاء كما فعلت أوروبا عندما أعادت بعث هويتها من الماضي السحيق.

وبعبارة أخرى، فإن الوحدة العربية تعد مدخلاً صحيحًا للوحدة الإسلامية، وأن أية محاولة لتحقيق الوحدة الإسلامية، الأفضل لها أن تمر من البوابة العربية. وفي كل الأحوال فإن السيناريوهات التي سوف تطرحها الدراسة لا بد أن تبدأ بعدد محدود من الدول، هي دول الثورات الشعبية.

وفي هذه الحالة فليس ثمة اختلاف؛ فما ينطبق على الوحدة العربية يصدق بالضرورة على الوحدة الإسلامية. وعلينا أن نتذكر أن التيار الإسلامي غالب في الثورات العربية، أو أن التوجه الإسلامي حاضر على أجنداتها.(1)

سيناريو الوحدة ... الإمكانيات والتحديات:

في هذا السيناريو نستبعد نموذج الوحدة الاندماجية، وبالتالي فإن المقصود هو قيام اتحاد عربي أو إسلامي يسترشد بالطريقة العقلانية التدرجية العملية للتكتل الأوروبي، وفيه يتم وضع تصور شامل على المدى البعيد، وتنفيذه على مراحل وخطوات محددة؛ بحيث يسفر عن سوق مشتركة، وعملة موحدة، وسياسة خارجية ودفاعية موحدة، وأن تحتفظ فيه كل دولة باستقلالها في إدارة شئونها الداخلية. وأن تراعى فيه المصالح الحقيقية للأعضاء، وأوزانها النسبية من حيث القوة التصويتية لكل دولة عضو في الاتحاد.(2)

وتأتي إمكانية تحقيق مثل هذا الاتحاد من فكرة أنه

---

(1) قضايا فكرية «العروبة والإسلام»، المستقبل العربي، عدد ٢٨١ (يوليو ٢٠٠٢م).
- عبد الإله بلقزيز «أسئلة الفكر العربي المعاصر» سلسلة المعرفة للجميع (منشورات رمسيس، أكتوبر ٢٠٠١م) ص ٤٩، ١٦٨.
- عبد الإله بلقزيز «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية»، المستقبل العربي، عدد ٣٦٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩م) صفحات متفرقة.
- شفيع بومنيجل «تنازلات على هيئة مراجعات- تعقيب على مقالة د. عبد الإله بلقزيز» المستقبل العربي، عدد ٣٧١ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠م).
- يوسف الشويري، مسارات العروبة: نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م) ص ٧٠ وما بعدها.
- عبد الإله بلقزيز، نقد الخطاب القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م) صفحات متفرقة.

(2) عبد الإله بلقزيز «من أجل مراجعة فكرية وسياسية لمفهوم الوحدة العربية» المستقبل العربي، عدد ٣٦٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩م) عدة صفحات.

بديل أكثر قبولاً وأيسر منالاً من الوحدة الاندماجية، لاسيما وأن مسألة الوحدة أو الاتحاد باتت مطلبًا استراتيجيًا، ولا ننسى أنها بند ثابت في أغلب الدساتير العربية، بل إنها مطلب استراتيجي؛ فلم يعد بوسع أي دولة مهما كبرت أن تحقق وظائف الأمن والاستقرار الاجتماعي وحدها، ولا أن تواجه منفردة قضايا كالبيئة والتنافسية في الاقتصاد العالمي في ظل الأوضاع الراهنة، ولا عاد ممكنًا لأي دولة أن تحقق التنمية المنشودة دون الانخراط في تكتل.

وثمة مدارس في التنمية قاربت الوحدة السياسية كمدخل لإنجازها؛ ذلك أن وجود أقطار متفرقة يتحكم كل قطر منها في جزء أو نوع معين من الثروة ووسائل الإنتاج لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية لأي منها، وبالتالي لا بد من وجود صيغة وحدوية.

ولعل هذه الصيغة الوحدوية كفيلة بفك ارتباط دولها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وبهذا لا تضطر الأقطار الفقيرة لرهن حريتها وسيادتها مقابل الديون التي تحصل عليها من الدول الرأسمالية، وفي نفس الوقت لن تكون الأقطار الغنية تحت رحمة تقلبات أسواق الغرب، وسياسات أنظمته العدوانية. ومن ثَم سوف يضمن الاتحاد لدوله أن تتعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة بصورة متكافئة، أو أن تضغط لكي يكون التبادل معها أكثر توازنًا وأقل إجحافًا.

ورغم أن النموذج الأوروبي يطرح إمكانية الاسترشاد به؛ فإنه في نفس الوقت يمثل تحديًا لمشروع الوحدة؛ فقد تم توقيع اتفاقيات الشراكة المتوسطية الأوروبية مع البلدان العربية فرادى؛ بما يعد ترسيخًا للتجزئة العربية بالتعامل الثنائي مع كل دولة منفردة، ولم يشفع للعالم العربي أن التجربة الناجحة تقع على مرمى حجر من بلدانه فتصيبه عدواها.

ومع التسليم بخطورة العوامل الخارجية في عرقلة الوحدة العربية والإسلامية؛ إلا أن هذه الأخطار سوف تخلق - في ظل الربيع العربي- ردود فعل عكسية، وتصبح مدعاة للاتحاد؛ ذلك أن لكل فعل رد فعل مضاد له في الاتجاه ومساوٍ له في المقدار.... أظن أن هذا هو منطق الشعوب عندما تملك إرادتها.

والواقع أن جزءًا من التحديات يعد فكريًا، مثال ذلك الاعتقاد بأن وحدة الثقافة والتاريخ يمثلان أساسًا كافيًا لإنجاح المشروع الوحدوي، أو الاعتقاد بأن الاستثمار في العمل (العربي) مضيعة للوقت والجهد، أو بأنه يمكن فصل وتحييد القضايا الاقتصادية عن القضايا السياسية، رغم أن التعاون الاقتصادي يحتاج إلى مظلة سياسية.

ثم هناك التحدي الأكبر الذي يتمثل في أن عمليات التكامل والاندماج تنتقص بالضرورة من سيادة الدول المشاركة فيها، والحقيقة أن الدول العربية لا تقبل هذا الشرط حتى في ظل إدراكها أن انتقاص سيادتها هو لصالح سيادة جماعية يُفترض أن تتمتع الدول الأعضاء تحت رايتها بهيبة أكبر مما يتاح لها منفردة.

ورغم المراجعات الفكرية التي أعادت النظر في مشروع الوحدة؛ من منطلق الاعتراف بالدولة القطرية، وتدشين العمل الوحدوي على قاعدتها وليس على أنقاضها، والتأكيد على ضرورة وجود حافز يتمثل في مصالح اقتصادية وسياسية وأمنية لا يمكن أن تتهيأ لأي دولة دون اتحاد.. رغم ذلك لا يبدو أن هناك دولاً ربية تفكر في هذا الأمر من باب المزايا التي تعود عليها، أو على أساس الحسابات الرشيدة.[1]

وهناك من يرى أن حالة التبعية التي تعيشها البلدان العربية تشكل عائقًا، وأن الثورات لن تستطيع فك دولها من أسر هذه التبعية قبل أن تفرغ من ترتيب

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية، وثيقة المشروع النهضوي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٢ فبراير ٢٠١١م) الجزء الخاص بالوحدة العربية.

- مجموعة باحثين، تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل والتوسع: الدروس المستفادة للمنطقة العربية (مؤتمر مركز الدراسات الأوروبية بجامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٨م) خلاصة بحوث المؤتمر.

شئونها في الداخل. وهناك من يرى أن الأنظمة الرسمية مختلفة جذريًا، وبالتالي فإن تحقيق الوحدة قد يواجه باختلافات أيديولوجية أو فكرية عميقة.

وهناك من يتساءل: ما الذي يحمل نخبًا وشعوبًا غنية على التخلي عن مقدراتها لمصلحة شعوب أفقر؟! ويذكر البعض أن الحديث عن فتح الأسواق ليس أكثر من تمنيات؛ لأن ذلك يحتاج إلى تشابه في النظم الاقتصادية، وتعديلات في القوانين، وشفافية أعلى في إدارة الاقتصاد، وفي إجراءات التقاضي، ومعلومات دقيقة عن اقتصاد كل دولة، فضلاً عن ضرورة وجود مصداقية عالية في النظم والمؤسسات، وتنمية حقيقية لدى الدول الأعضاء.(١)

سيناريو التكامل.. الفرص والقيود:

التكامل أقرب إلى إمكانية التحقيق، مقارنة بصيغة الاتحاد؛ فالاتحاد يستلزم أمرين: الأول هو التجانس السياسي والاقتصادي، والثاني هو تنازل الدول الأطراف عن جزء من استقلالها. أما التكامل -بوصفه مسألة وظيفية- فهو يقوم على إدارة التنوع والاختلاف؛ لخدمة الهدف الأكبر والنهائي، وجوهره استثمار التباين في الإمكانيات بغرض تعظيم العائد لأطرافه، فهو نوع من تبادل المنافع، ومن ثَم فهو يستلزم وجود اتفاق عام على غايات وأهداف كبرى موحدة، كما يتطلب وجود مؤسسات قادرة على احتواء الاختلاف، وإدارة التنوع، وعلى تأمين الاتفاقيات وضمان تنفيذها، وأيضًا لا بد له من مستويات فنية متخصصة.(٢)

كذلك لا بد من توافر صفة الديمومة للتكامل، ولا بد من شعور أطرافه بجدواه في تحقيق غاياتها بشكل أفضل من ذلك الذي توفره الأسس البديلة لتنظيم العلاقات فيما بينها. أي أن كل طرف يستفيد من المزايا النسبية لغيره من الأطراف، وفي نفس الوقت يتعاظم عائده مقارنة باستغلال ما لديه من مزايا منفردًا. من هنا يقوم التكامل الوظيفي على تسخير الواقع القائم، وعلى احترام رغبة الدولة القطرية في التشبث بسيادتها واستقلالها.

وبعبارة أخرى، فإن الصيغ الوحدوية تشترط وجود قدر كبير من التجانس، في حين أن الواقع يبدي قدرًا كبيرًا من التباين؛ فإذا كان من الصعب تحقيق التجانس المطلوب، فإن الأولى والأوفق أن نستثمر هذا التباين في شكل توزيع أدوار لخدمة غاية مشتركة هي نجاح الفريق الذي ينخرط في عملية التكامل.

وبالتطبيق على الواقع العربي - وربما الإسلامي - سوف نجد أنه ليست هناك دولة واحدة على استعداد للتنازل عن سيادتها واستقلالها، إلا إذا كان وجودها منفردة مستحيلاً، وكذلك نجد أن التباين في النظم الحاكمة يتعذر علاجه، خصوصًا بعد أن بدا أن النظم الوراثية تسعى إلى تأكيد تمايزها - في وجه الربيع العربي - بضم الأردن والمغرب إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الدول الغنية لا تجد ما يدفعها إلى التعاون مع الدول الأفقر، وأنها تخشى من الانخراط معها في عملية توحدية؛ فإننا سوف نستنتج أننا إزاء واقع يصعب تغييره لصالح المشروع الوحدوي. وعليه فإن صيغة التكامل من شأنها استثمار هذا التباين في الواقع باعتباره تنوعًا يدعم توزيع الأدوار؛ ليستفيد كل طرف من مزايا الطرف الآخر، دون أن يخسر مزاياه، بما في ذلك مسألة السيادة والاستقلال، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن كافة الصيغ الوحدوية تستلزم

---

(١) المؤتمر القومي العربي الرابع، حال الأمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م) صفحات متفرقة.

- المؤتمر القومي العربي السابع، حال الأمة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م) صفحات متفرقة.

- حسن نافعة ، العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية (رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، ٢٠٠٤م) صفحات متفرقة.

(٢) مجموعة باحثين، تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل والتوسع: الدروس المستفادة للمنطقة العربية (مؤتمر مركز الدراسات الأوروبية بجامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، ٢٠٠٨م) خلاصة البحوث المقدمة للمؤتمر.

إحداث تغييرات جذرية في الهياكل والأبنية، وفي التوجهات والأولويات، وهذا ما لا تقبل بها أغلب الدول، والحقيقة أن هذه التغييرات التي تعد شروطًا مسبقة لقيام الوحدة لو تحققت فإن ذلك يعني أننا متحدون فعلاً.

وهنا يبدو نوع من التناقض؛ إذ إن الوحدة تتطلب توافر كافة مكوناتها ومظاهرها لكي تتم، في حين أن المفترض أنها هي التي تخلق هذه الدواعي باعتبارها الغاية من قيامها.

التكامل - هنا- يشير إلى المسلك الصحيح؛ بمعنى أنه مدخل للاتحاد على المدى الطويل، حيث يبدأ بالأيسر وصولاً إلى الأصعب، دون أن يشترط إعادة ترتيب الأوضاع على نحو جذري؛ حيث يتعامل مع الواقع باعتباره معطًى قابلاً للاستغلال.

التكامل أقرب إلى إمكانية التحقيق، مقارنة بصيغة الاتحاد؛ فالاتحاد يستلزم أمرين: الأول هو التجانس السياسي والاقتصادي، والثاني هو تنازل الدول الأطراف عن جزء من استقلالها. أما التكامل -بوصفه مسألة وظيفية- فهو يقوم على إدارة التنوع والاختلاف؛ لخدمة الهدف الأكبر والنهائي

ومعنى ذلك أن مقومات التكامل ليست تعجيزية كما هي في حالة الوحدة؛ فالأصل فيه هو ذلك التنوع حتى لو كان يعكس تباينًا واضحًا، وفيما عدا التوافق على غايات عليا وتوجهات أساسية، فإنه لا يحتاج إلا إلى خبرات فنية ومؤسسات قوية، وبنية تحتية، وبعض التشريعات القانونية.

وعلى سبيل المثال، فإنه يجب الاتفاق في المجال السياسي على التوجهات الأساسية، مثل ضرورة الاستقلال عن القوى الخارجية، وعلى توحيد المواقف إزاء القضايا المصيرية، وعلى تأكيد مكانة الكيان العربي والإسلامي في المحيط الدولي، ومضاعفة تأثيره، وعلى مفهوم محدد للأمن القومي العربي أو الإسلامي.

وفي هذه الحالة يظل لكل دولة مساحة من حرية الحركة في سياستها الخارجية، بما يخدم هذه التوجهات، ولا يخرج عن حدودها، بل ويمكن استثمار تباين السلوك لخدمة هذه التوجهات.

وفي المجال الاقتصادي فإن الهدف واضح، وهو تحقيق معدلات أعلى من النمو، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على الخارج؛ بما يحقق في النهاية رفاهية المواطنين.

ولعل هذه الأهداف يمكن إنجازها بقدر أكبر من الكفاءة في ظل منظومة تسمح بتداول المزايا النسبية لأطرافها؛ فهناك دول لديها فوائض مالية كبيرة، وأخرى لديها فائض في العمالة، أو المهارات الفنية، وغيرها لديها موارد طبيعية، ودول لديها أسواق متسعة؛ فإذا تكاملت هذه القدرات فمن شأنها أن تعظم العائد لكل الدول.[1]

والواقع أنه لا يمكن فصل التكامل الاقتصادي عن السياسي، على الأقل في البداية، ولا عن جوانبه الأخرى الأمنية، والعسكرية، والثقافية، والعلمية، والاجتماعية. والتي يحتاج كل منها إلى دراسات متعمقة، وما تقدم ليس إلا مجرد فكرة لفتح باب الحوار حول هذا الموضوع.

(١) محمد محمود الإمام، التكامل الإقليمي بين النظرية والتطبيق (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠م) ص ٣٢٩-٣٣٢.
- عبد المطلب عبد المجيد، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي (القاهرة: عربية للنشر، ٢٠٠٤م) عدة صفحات.
- حميد الجميلي، «مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات القرن العشرين» مجلة شؤون عربية، عدد ١٠٠ (ديسمبر،١٩٩٩م) ص١٠٢.
- علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م) صفحات متفرقة.
- حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية (الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٨م) ص ٢٩ وما بعدها.
- عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٨م) صفحات متفرقة.

خاتمة:

هناك ما يشبه الإجماع على أن النظم التسلطية العربية هي التي عرقلت مشروع الوحدة العربية؛ وعليه فقد جددت الثورات العربية الأمل في إعادته إلى الحياة مرة أخرى؛ بما توافرت عليه من معطيات.

لاسيما وأن هذه الثورات قد وضعت ناصية التغيير في أيدي الشعوب، وخلقت بيئة مواتية لتحقيق طموحاتها التي تتربع فكرة الاتحاد في القلب منها. لكن ذلك لا يمثل كل الحقيقة؛ إذ إن مراجعة التاريخ المعاصر كشفت أسبابًا أخرى حالت دون تحقيق هذا المشروع؛ منها العوامل الخارجية، ومنها حساسية الدولة القطرية إزاء أي محاولة تنال من سيادتها.

هناك ما يشبه الإجماع على أن النظم التسلطية العربية هي التي عرقلت مشروع الوحدة العربية؛ وعليه فقد جددت الثورات العربية الأمل في إعادته إلى الحياة مرة أخرى؛ بما توافرت عليه من معطيات

وإذا كان من المفيد استلهام الدروس من نجاح الاتحاد الأوروبي، فإننا قد نضيف إلى أسباب الفشل أزمة الفكر الوحدوي العربي، والتي تمثلت في عدم مراعاة مصالح الدول التي تدعى إلى الانخراط في مشروع الوحدة، والتجاهل الواضح للتوازنات السياسية بين هذه الدول، فضلاً عن الطموح الزائد الذي رافق التفكير في مشروع الوحدة، والتعويل المبالغ فيه على حقيقة توافر مقوماتها، ومن ثَم غياب التدرج بكافة مستوياته التي سبق ذكرها.

والحقيقة أنه حتى هذه اللحظة لم يتبلور هذا المشروع المزمع في صيغة متفق عليها يمكن أن تنفّذ على الأرض، أو كانت محل تطبيق في يوم من الأيام.

والحقيقة أيضًا أن استثمار المعطى الثوري يتوقف على التعلم من دروس الفشل والنجاح لدى العرب والأوروبيين على الترتيب. ويتمثل الدرس الأول في التدرج بكافة جوانبه التي سبق ذكرها، وتتمثل باقي الدروس في ضرورة مراجعة الفكر الوحدوي والتوافق على مضمونه وآلياته.

وإذا تأملنا هذا التصور فسوف نكتشف أننا أمام حالة جديدة؛ ما يصلح فيها لتحقيق الوحدة العربية، يصلح بنفس الدرجة لتحقيق وحدة إسلامية؛ ذلك أن العروبة لا تتناقض مع الهوية الإسلامية، فضلاً عن أن المقومات التقليدية - عربية كانت أو إسلامية - لا تقيم وحدة بذاتها، ولا تفعل فعلها إلا في ظل شروط أخرى هي على كل حال تبدو واحدة في الحالتين.

في ضوء هذا الطرح كان من المنطقي أن نتحدث عن سيناريوهين مهمين؛ أحدهما صيغة اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، والتي نجدها صعبة التحقيق؛ بحكم أن التحديات التي تقف في سبيلها أكبر من إمكانيات تحقيقها؛ نظرًا لأنها تصر على النَّيل من سيادة الدولة القطرية من ناحية، وبسبب غياب التجانس السياسي والاقتصادي بين الدول العربية من ناحية أخرى، ومع وجود قناعة بعدم قبول هذه الدول إحداث تغييرات قد تمس طبيعتها الجوهرية من ناحية ثالثة.

والواقع أن الافتتان بتجربة الاتحاد الأوروبي - التي لم تعد مغرية - لا مبرر له؛ فعليها مثل ما لها. وفي ظل واقع عربي لا يمكن أن يساعد على تحقيق التوحد، كان السيناريو الثاني وهو صيغة التكامل الوظيفي التي تحفظ لكل دولة سيادتها واستقلالها، والتي تقوم على فكرة استغلال الواقع بكل تبايناته على اعتبار أنها ليست إلا شكلاً من أشكال التنوع الذي يسمح بتوزيع الأدوار، والاستفادة المتبادلة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول المنخرطة في عملية التكامل... هذا التكامل يتمثل في: تعاون اقتصادي، وتضامن سياسي، وتحالف عسكري وتنسيق أمني، وتفاعل ثقافي، وتكافل اجتماعي؛ وفيه ينبغي التفكير.

معلومات إضافية

نماذج للمشاريع الوحدوية العربية في القرن الماضي:

منذ الأربعينيات من القرن الماضي جرى تسجيل عشرات المشروعات للوحدة بين مجموعات من الدول العربية لم يتحقق منها سوى القليل، وما لبث أن تهاوى سريعًا:

- معاهدة الأخوة والتحالف بين الأردن والعراق عام ١٩٤٧م.
- مشروع الدكتور ناظم القدسي رئيس الوزراء السوري لاتحاد الدول العربية عام ١٩٥١م.
- توقيع اتفاق بين مصر والاستقلاليين في السودان عام ١٩٥٢م.
- دعوة العراق للاتحاد العربي -مشروع الدكتور فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي- ١٩٥٤م.
- وضع ميثاق عسكري للدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية عام ١٩٥٥م.
- توقيع اتفاقية التضامن العربي بين الأردن والسعودية وسوريا ومصر عام ١٩٥٧م.
- إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في العام ١٩٥٨م، استمرت ثلاث سنوات، وتم الانفصال بينهما عام ١٩٦١م.
- إعلان دولة الاتحاد العربي بين الأردن والعراق ١٩٥٨م.
- اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسوريا ١٩٦٣م.
- توقيع اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر) في العام ١٩٦٤م.
- توقيع اتفاقية تنسيق بين مصر واليمن ١٩٦٤م.
- إعلان البيان المشترك للقيادة السياسية الموحدة المصرية- العراقية في عام ١٩٦٥م.
- اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ١٩٦٦م.
- توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٦٧م.
- تبعها في العام نفسه بروتوكول انضمام الجمهورية العراقية لاتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والأردن.
- توقيع اتفاقية اتحاد أبو ظبي ودبي عام ١٩٦٨م.
- إصدار البيان المشترك لاتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي عام ١٩٦٨م، واستكمل عام١٩٧١م بإعلان اتحاد إمارات الخليج العربي.
- الإعلان عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا والسودان عام ١٩٦٩م.
- انضمام سوريا إلى اتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧٠م.
- صدور بيان حول الوحدة بين مصر وليبيا في العام ١٩٧٢م.
- إنشاء قيادة سياسية موحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٧٦م.
- انضمام السودان إلى هذه القيادة عام ١٩٧٧م.

- توقيع ميثاق العمل القومي المشترك بين سوريا والعراق عام ١٩٧٨م.
- إعلان قيام الوحدة الاندماجية بين سوريا وليبيا عام ١٩٨٠م.
- توقيع معاهدة إخاء ووفاق بين تونس والجزائر عام ١٩٨٣م.
- توقيع معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المملكة المغربية وليبيا عام ١٩٨٤م.
- توقيع بيان وحدوي بين تونس وليبيا عام ١٩٨٤م.
- ميثاق الإخاء بين مصر والسودان عام ١٩٨٨م.
- إنشاء مجلس التعاون العربي بين مصر والأردن والعراق واليمن عام ١٩٨٩م.
- إنشاء اتحاد المغرب العربي بين المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا عام ١٩٨٩م.
- معاهدة الأخوة والتنسيق بين لبنان وسوريا عام ١٩٩١م.

المصدر:

محاولات الوحدة العربية، موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية، انظر الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc3/index.htm

مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي -الذي تأسس في ٢٥ مايو ١٩٨١م- أبرز المشاريع الوحدوية التي كُتب لها النجاح والاستمرار حتى الآن.

يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٤/٢/١٩٨١م، وهي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت.

تتمثل أهداف مجلس التعاون الخليجي الأساسية وفقًا للنظام الأساسي للمجلس في:

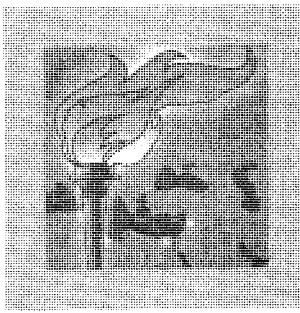
- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية:
  = الشئون الاقتصادية والمالية.
  = الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.
  = الشئون التعليمية والثقافية.
  = الشئون الاجتماعية والصحية.
  = الشئون الإعلامية والسياحية.
  = الشئون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة، والتعدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية،

وإنشـــاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشـــجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

المصدر:

الموقع الرسمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، انظر الرابط:

http://www.gcc-sg.org/index-2.html



القبَلية والثورات العربية..
نموذجا اليمن وليبيا

مصطفى شفيق علام

كاتب وباحث ومحلل سياسي- من مصر

ملخص الدراسة

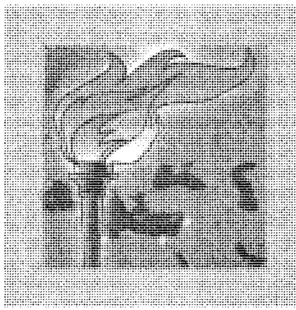
تبحث هذه الدراسة أثر القبَلية على الثورات العربية، مع التطبيق على نموذجي اليمن وليبيا؛ باعتبارهما مجتمعات قبلية بالأساس؛ حيث تلعب القبيلة في هاتين الدولتين أدوارًا سياسية واقتصادية واجتماعية، وأمنية كبيرة قد تتخطى في فعالياتها، كمًّا وكيفًا، حدود الدور التقليدي والمهام البنيوية للدولة في النظم المعاصرة.

وتستخدم الدراسة اقتراب الثقافة السياسية Political Culture Approach ، كإطار تحليلي؛ لدراسة الأثر القبَلي في النظم السياسية العربية لدول ما بعد الاستقلال، ثم تطبيق المقولات النظرية للاقتراب المنهاجي على الدولتين محل البحث، اليمن وليبيا.

وقد أكدت الدراسة أنه على الرغم من مرور عقود على نشأة الدولة العربية المعاصرة، إلا أن الانتماءات القبَلية لا تزال حاضرة ومؤثرة بقوة في الدول القطرية العربية، لاسيما في المجالات السياسية، والاجتماعية والثقافية، وحتى الأمنية؛ حيث يتخذ الدور القبَلي في الدول العربية أشكالاً مختلفة في التعبير والممارسة ظهرت آثاره جلية في الدولتين اليمنية وليبيا نموذجي الدراسة، سواء خلال مرحلة الثورة الشعبية فيهما عام ٢٠١١م وما قبلها من مراحل.

جاء الحضور القبَلي في المشهد السياسي المواكب للثورة الشعبية المطالبة بإسقاط النظام في اليمن لافتًا للانتباه ومؤثرًا على مسار الأحداث؛ حيث كانت القبيلة، كفاعل رئيس في النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة اليمنية، جزءًا من لعبة التوازنات التي يشهدها المسرح السياسي في البلاد. وعلى غرار الحالة اليمنية أيضًا، لعب الدور القبَلي –ولا يزال– دورًا مهمًّا في مسار الثورة الشعبية التي أطاحت بحكم العقيد القذافي في ليبيا.

وخلصت الدراسة إلى أن القبائل اليمنية تعد أقوى من ناحية التنظيم والنفوذ والتأثير في مسارات الثورة من نظيرتها في ليبيا خلال مراحلها الأولى (مرحلة العمل على إسقاط النظام)؛ لاعتبارات تتعلق باختلاف تعامل النظام الحاكم مع المكونات القبَلية في كلا البلدين، بيد أن الدراسة ترى أن الحضور القبَلي سيكون أكثر تأثيرًا في الحالة الليبية عنه في الحالة اليمنية في المراحل اللاحقة للثورة، سواء المرحلة الانتقالية أو مرحلة استقرار الثورة، وإحلال نظام جديد، وإزالة آثار النظام القديم.



القبَلية والثورات العربية..
نموذجا اليمن وليبيا

مصطفى شفيق علام
كاتب وباحث ومحلل سياسي- من مصر

يمكن اعتبار العام ٢٠١١م بحق هو عام الثورات الشعبية العربية، فمن تونس إلى مصر، إلى ليبيا إلى سوريا إلى اليمن، تجد القاسم المشترك بين هذه الدول خلال هذا العام هو الثورة على النظم القمعية الحاكمة، وما بين النجاحات والإخفاقات لتلك الثورات، وما أسفرت عنه من تداعيات، برز الدور القبَلي بشدة في مسيرة تلك الثورات الشعبية، لاسيما في اليمن وليبيا، وإذا كانت الأدبيات السياسية الكلاسيكية دائمًا ما تبحث في أثر البعد القبَلي في المجتمعات الأولية أو مجتمعات ما قبل الدولة المعاصرة، فإن القبيلة والعشيرة والأسرة الممتدة والطائفة قد لعبت أدوارًا كبيرة سياسية واجتماعية وثقافية في الكثير من دول ما كان يُعرف بالعالم الثالث، ومنها الدول العربية والإسلامية، في مرحلة ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الغربي المباشر منذ منتصف القرن الفائت.

وقد جاءت ظاهرة الثورات أو الانتفاضات الشعبية العربية التي شهدها العام ٢٠١١م لتؤكد مجددًا على ما خلصت إليه الكثير من الدراسات والأبحاث المعيارية والتحليلية والإمبريقية من نتائج واستنتاجات وخلاصات تنفيذية؛ بوجود أثر قبلي (أوّلي) لا يخفى على واقع الدولة العربية بصيغتها المعاصرة، والتي تلبس مسوح الدولة بمؤسساتها وهياكلها من الناحية الشكلية، في حين تبقى في جوهرها وحقيقتها أطرًا أوّلية للحكم تعتمد على الأبنية والعلاقات الأوّلية؛ القبَلية والعشائرية والجهوية والطائفية.

ومن ثم تبحث هذه الدراسة في أثر القبَلية على الثورات العربية؛ ليكون سؤالها الرئيس عن مدى تأثير القبيلة (كمتغير مستقل) على ظاهرة الثورات العربية (كمتغير تابع)، مع التطبيق على نموذجي اليمن وليبيا؛ باعتبارهما مجتمعات قبلية بالأساس؛ حيث تلعب القبيلة في هاتين الدولتين أدوارًا سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية كبيرة قد تتخطى في فعالياتها، كمًّا وكيفًا، حدود الدور التقليدي والمهام البنيوية للدولة في النظم المعاصرة.

ويمكن أن يندرج تحت هذا التساؤل البحثي الرئيس للدراسة عدد من الأسئلة البحثية الفرعية، التي تسعى الدراسة للإجابة عنها للوصول إلى إجابة جامعة بشأن التساؤل الرئيس؛ **لعل أهمها:**

- ما أثر التنظيمات الاجتماعية الأولية وعلى رأسها القبيلة، على الثقافة السياسية للأفراد في المجتمعات الإنسانية ما قبل وما بعد نموذج الدولة المعاصرة؟

- كيف أثرت/ وما مدى حضور/ وما أدوار هذه التنظيمات الأولية (وخاصة القبلية) في دول ما بعد الاستقلال في المنطقة العربية؟

- ما سمات وخصائص الدور القبَلي في كل من الدولتين اليمنية والليبية؟

- كيف انعكست هذه الخصائص والسمات للدور القبَلي في كلتا الدولتين على واقع الثورة الشعبية فيهما؟

وتستخدم الدراسة اقتراب الثقافة السياسية Political Culture Approach، كإطار تحليلي للدراسة، كمدخل منهاجي وكتأصيل نظري؛ لدراسة الأثر القبَلي في النظم السياسية العربية لدول ما بعد الاستقلال من ناحية، ثم تطبيق المقولات النظرية للاقتراب المنهاجي على الدولتين محل البحث: اليمن وليبيا، من ناحية أخرى، وذلك في مرحلتي الثورة الشعبية، وما قبلها، مع محاولة استشراف الدور والأثر القبَلي لمرحلة ما بعد الثورة في كلتا الدولتين.

تعد العلاقة الجدلية بين التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية أحد أبرز الإشكاليات البحثية التي شغلت حيزًا كبيرًا من دراسات منظري علم الاجتماع السياسي حول مدى تأثير وتأثر كل منهما في الآخر.

وإذا كان اقتراب الثقافة السياسية يشير إلى العديد من المقولات النظرية القابلة للاختبار إمبريقيًا، كالعادات والتقاليد، والنماذج السلوكية والمعيشية، والرموز والهوية، والتنشئة السياسية والاجتماعية، والتواصل والاتصال، والمشاعر السلوكية كالاغتراب، والانتماء والولاء، والمدركات والأنساق القيمية والمعتقدات، وأبنية القوة الاجتماعية، وعمليات التكيف والتغير والضبط والطاعة، والإذعان في التعامل مع السلطة القائمة، فإن الدراسة ستعمل على تطبيق هذه المقولات النظرية، واختبارها إمبريقيًا على حالتي اليمن وليبيا؛ وذلك لمعرفة أثر القبيلة في هاتين الدولتين على التفاعلات السياسية بشكل عام، وأثرها على واقع الثورات الشعبية ومستقبلها في كل منهما بشكل خاص.

المحور الأول
التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية.. إطار مفاهيمي

تعد العلاقة الجدلية بين التنظيمات الاجتماعية الأولية والثقافة السياسية أحد أبرز الإشكاليات البحثية التي شغلت حيزًا كبيرًا من دراسات منظّري علم الاجتماع السياسي حول مدى تأثير وتأثر كل منهما في الآخر.

وتعود الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى الدراسات الرائدة حول «الطابع القومي» National Character للأمم والشعوب، على يد كل من روث بينديكت Ruth Benedict، ومرجريت ميد Margaret Mead، وجويفري جورير Geoffrey Gorer؛ حيث ركزت هذه الأدبيات على دراسة القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تُشكّل ثقافة أمة ما، والتي تجعل الروس يختلفون عن الإنجليز، والألمان عن الأمريكيين، والعرب عن الآسيويين، وهكذا[1].

أما العلاقة بين التنظيمات الاجتماعية الأولية، والتي يُقصد بها الأطر التنظيمية المجتمعية السابقة على مفهوم الدولة المعاصرة؛ مثل: القبائل، والأسر الممتدة، والعشائر، والطوائف، والمجموعات العرقية والإثنية، وغيرها، ومفهوم الثقافة السياسية Political Culture، والتي تعني منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة وتفريعاتها في مجتمع ما، فتعود إلى دراسات كل من جابريل ألموند Gabriel A. Almond، وسيدني فيربا Sidney Verba، ولوشيان باي Lucian Pye في حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

(١) مجموعة من الكتّاب، نظرية الثقافة، علي سيد الصاوي (مترجم)، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، عدد ٢٢٣، يوليو ١٩٩٧م، ص ٣٢١.

وقد استطاع كل من ألموند Almond وفيربا Verba في كتابهما الأشهر «الثقافة المدنية»[1] The Civic Culture التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة من الثقافة السياسية، وفقًا للتنظيمات الأولية والأطر الاجتماعية المشكلة لتلك الثقافة؛ أولها: الثقافة الضحلة أو المحدودة Parochial، وثانيها: الثقافة التابعة أو الرعوية Subject، وثالثها: الثقافة المشاركة أو المنفتحة Participant.

ففي الثقافة السياسية الضحلة، فإن المواطنين يدركون بصورة هلامية غير محددة وجود حكومة مركزية دون أدنى معرفة بكُنْه وماهية ووظيفة تلك الحكومة أو الدولة التي من المفترض أنهم ينتمون إليها، ويصدق هذا على القبائل والعشائر والأسر الممتدة المعزولة، والتي لا يتأثر وجودها وبقاؤها ومصالحها سلبًا أو إيجابًا بالقرارات والسياسات التي تتخذها الدولة.

أما في الثقافة السياسية التابعة، فإن المواطنين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما كتابعين ورعايا للدولة، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نير النظم القمعية والديكتاتورية. وعلى العكس من ذلك تأتي الثقافة السياسية المنفتحة، وهي تلك الثقافة القائمة على مفهوم المشاركة السياسية Participation Political، فإن المواطنين يعتقدون بأنهم قادرون على المساهمة في عملية صنع القرار[2]، وبأنهم يملكون آليات للتأثير في النظام السياسي القائم، وكذلك التأثر به؛ حيث إن عملية الاتصال السياسي وفقًا لهذا النوع من الثقافة السياسية تتم في اتجاهين بما يسمح بالتغذية الرجعية للقرارات الصادرة من الحكومة.

ويمكن النظر إلى مفهوم التنشئة السياسية Political socialization باعتباره مفهومًا وسيطًا بين الأطر الاجتماعية الأولية من جهة والثقافة السياسية من جهة أخرى، ويعد هربرت هايمن Herbert H. Hyman أول من دشَّن لهذا المفهوم عام ١٩٥٩م في كتابٍ يحمل ذات الاسم[3]، وتعرف التنشئة السياسية بأنها «عملية تعليم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق الأطر والتنظيمات المجتمعية المختلفة»، وتساهم التنشئة السياسية في غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم التي تشكّل الثقافة السياسية للمجتمعات، وتعد استمرارية وتناقل الثقافة عبر التنشئة السياسية من أهم الوظائف الأساسية للتنظيمات الاجتماعية الأولية، وهي التي تكسب كل جماعة صبغتها الثقافية الخاصة بها، والتي تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى[4].

المحور الثاني
القبَلية في الدول العربية ما بعد الاستقلال

تُعد القبيلة -كإطار اجتماعي أولي- وثيقة الصلة بنموذج الدولة العربية المعاصرة، والذي ترجع نشأته إلى حقبة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأفول الاستعمار الأجنبي المباشر عن أقطار آسيا وإفريقيا.

وقد نشأت بعض الدول العربية بالأساس اعتمادًا على بنية قبلية خالصة كدول الخليج العربية والأردن واليمن، في حين نشأ بعضها الآخر موظِّفًا ومستخدمًا لأطر قبلية يزيد عددها أو ينقص من دولة لأخرى، لكنه يبقى في نهاية الأمر عاملاً مؤثرًا بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان، كما هو الحال في دول مثل العراق، وليبيا، والجزائر، والسودان، ومصر.

ويمكن القول: إنه على الرغم من مرور عقود على نشأة الدولة العربية المعاصرة، إلا إن الانتماءات

(1) Gabriel A. Almond, Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, NJ: Princeton University Press, 1963.

(٢) عبد الله الراشد، «الثقافة السياسية»، مجلة شئون سعودية، عدد ٢١، ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ٣٤.

(3) Herbert H. Hyman, Political Socialization: a study in the psychology of political behavior, Glencoe, Ill. U.S.A, Free Press, 1959.

(٤) قارح سمارح، «التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العددان الثاني والثالث، يناير ٢٠٠٨، ص ٥.

القبَلية لا تزال حاضرة ومؤثرة بقوة في الدول القطرية العربية، لاسيما في المجالات السياسية والاجتماعية، والثقافية، وحتى الأمنية؛ حيث يتخذ الدور القبَلي في الدول العربية أشكالاً مختلفة في التعبير والممارسة، وقد يستخدم لصالح الدولة القطرية أو ضدها، لتحقيق أهداف مختلفة ومتعارضة في كثير من الأحيان[1].

وقد وظّف كثير من الدول العربية ما بعد الاستقلال الأبنية القبَلية للحصول على الشرعية السياسية The Political legitimacy، وهو مفهوم سياسي- قانوني يُقصد به «القبول الطوعي للسلطة الحاكمة، ثقةً في كونها تمتلك من مصادر القوة والنفوذ ما يمكّنها من تحقيق طموحات الشعب وأمنه وحمايته»[2].

وهناك ثلاثة أنماط مختلفة استندت إليها الدول العربية المعاصرة -كليًا أو جزئيًا- في اكتسابها للشرعية السياسية إزاء المحكومين[3]:

أولها: الشرعية التقليدية، وهي التي تستند إلى مجموعة التقاليد والأعراف الدينية والقبَلية والعشائرية، والتي تعتمد القيادة السياسية على حيازتها لضمان رضاء المحكومين، ومثال ذلك دول الخليج العربية واليمن والمملكة المغربية.

وثانيها: الشرعية الكاريزمية، والتي تعتمد بالأساس على شخص القيادة السياسية؛ باعتباره زعامة تاريخية تستحق الرضاء والقبول، والانقياد لآرائها وتوجهاتها ورؤيتها، ومثال ذلك مصر في الحقبة الناصرية.

وثالثها: الشرعية القانونية، والتي تزعم الاعتماد على الأطر القانونية والدستورية والمؤسساتية في اكتساب الرضاء والقبول لدى المواطنين، ومثال ذلك الجزائر والأردن.

وفي هذا الإطار يمكن القول: إن الدول العربية المعاصرة ربما اكتسبت شرعيتها السياسية من خلال الاعتماد على أكثر من مصدر من المصادر الثلاثة سالفة البيان[4]، مثل النظامين الأردني والمغربي اللذين يجمعان بين الشرعيتين التقليدية والقانونية، والنظام المصري في عهد السادات الذي كان يجمع بين الشرعيتين الكاريزمية -حيث كان يروّج لنفسه كـربٍّ للعائلة المصرية- والقانونية باعتباره قد انتقل بمصر من دولة الفرد إلى دولة القانون والمؤسسات؛ وفقًا لتعبيره.

ومع التأكيد على عدم نقاء أي من المصادر السابقة كمصدر وحيد للشرعية السياسية، فإنه يمكن الجزم بأن جلّ الدول العربية تستخدم التنظيمات الاجتماعية الأولية، وعلى رأسها الأطر والروابط القبَلية؛ لضمان الولاء واكتساب الشرعية السياسية لدى المواطنين، كما أن ثمة نمطًا آخر قد استخدمته بعض الدول العربية، عبر تضخيم إنجازات الزعيم الفرد يسمى بشرعية الإنجاز، وذلك بالتوازي مع النمط الذي تستخدمه ابتداءً كمصدر للشرعية السياسية، مثل تأميم قناة السويس، ومجانية التعليم، وبناء السد العالي في مصر أثناء حكم الرئيس عبد الناصر، وتحقيق الوحدة بين شطري اليمن إبان حقبة الرئيس علي عبد الله صالح [5].

(١) مرتضى السيد، «دور القبيلة ومستقبلها في المملكة العربية السعودية»، مجلة شؤون سعودية، نسخة إلكترونية، على الرابط التالي:
http://www.saudiaffairs.net/webpage/catag/t14/gi14article01.htm

(٢) غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية والدستورية، سلسلة الثقافة القومية، عدد ١٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م، ص ٩٣.

(٣) سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، المستقبل العربي، عدد ٦٢، أبريل ١٩٨٤م، ص ٩٣- ١١٨.

(٤) علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥م، ص ٧٣.

(٥) سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية»، مرجع سابق، ص ١١٠.

المحور الثالث

القبَلية في اليمن وليبيا.. الخصائص والسمات وحدود الدور

«إن الأوطان كثيرة القبائل قلَّ أن تستحكم فيها الدولة» عبد الرحمن بن خلدون.

تعد التنظيمات الاجتماعية الأولية، وعلى رأسها القبيلة، مكونًا رئيسًا من مكونات ما يُعرف برأس المال الاجتماعي Social Capital في كل من الدولتين اليمنية والليبية؛ حيث تمتد تأثيراتها -كمتغير وسيط- على بنية العلاقة بين الدولة من جهة، والمواطنين من جهة أخرى، وبالتالي فهي تحدّد مستوى مأسسة الدولة، وقدرتها على توجيه وصناعة القرار، ومدى إعمال سيادة القانون على كافة أراضيها.

إذا كان من المسلَّم به أن القبيلة في الدول العربية تُعد إحدى اللبنات الأساسية المكونة للدولة، إلا أنه لا يجب أن يقودنا هذا الأمر إلى استنتاج مضلل؛ يقتضي أن النفوذ القبلي في الدول الحديثة يعد أمرًا طبيعيًا ومقبولاً، ومن ثَم يجب إدامته أو تغذيته، بل إن العكس هو الصحيح

وإذا كان من المسلَّم به أن القبيلة في الدول العربية تُعد إحدى اللبنات الأساسية المكونة للدولة، إلا أنه لا يجب أن يقودنا هذا الأمر إلى استنتاج مضلل؛ يقتضي أن النفوذ القبَلي في الدول الحديثة يعد أمرًا طبيعيًا ومقبولاً، ومن ثَم يجب إدامته أو تغذيته، بل إن العكس هو الصحيح؛ فحينما تستقوي القبيلة برابطتها العصبية على مركزية الدولة، فإنها تحدث خللاً وتفككًا في بنية الدولة، وفي مجتمع الأمة كذلك؛ لذا يصبح من الضروري إخضاع الأطر القبَلية للصيرورة التاريخية القائمة على حقيقة أن الانتقال من مجتمع القبيلة أو العشيرة إلى مجتمع الدولة الوطنيّة، يقتضي تحويل السلطات الرئيسة من مجتمع القبيلة إلى كيان الدولة[1].

وفي هذا المحور نستعرض خصائص وسمات وأدوار القبيلة في كل من الدولتين اليمنية والليبية، منذ مرحلة قيام الدولة المعاصرة في كلتا الدولتين، وحتى ما قبل اندلاع الثورة الشعبية فيهما خلال العام ٢٠١١م، وذلك عبر مطلبين فرعيين يتعلق أولهما بالقبَلية في اليمن، وثانيهما بالقبَلية في ليبيا.

أولاً: القبَلية في الدولة اليمنية المعاصرة:

يرجع تشكيل الكيان السياسي للجمهورية اليمنية المعاصرة إلى عام ١٩٩٠م، في إطار اتحاد سلمي بين كيانين سياسيين مستقلين هما؛ اليمن الشمالي الذي أُعلن كجمهورية بعد القضاء على نظام الإمامة عقب ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م، واليمن الجنوبي الذي تشكل عام ١٩٦٧م بعد الاستقلال عن الاحتلال البريطاني.

وتتنوع القبائل داخل الوطن اليمني؛ وفقًا للعصبية القبَلية -النسب- أو الجهوية أو المذهبية، ويبلغ عدد القبائل في اليمن نحو ٢٠٠ قبيلة، منها ١٤١ قبيلة تتوطن في المناطق الجبلية الوعرة، و٢٧ قبيلة تعيش في مناطق تهامة، و٢٥ قبيلة تتوزع على باقي المناطق الشرقية والجنوبية للبلاد[2].

وتعود أصول القبائل اليمنية إلى جذور عدنانية وقحطانية وهمدانية، وأشهرها قبائل بكيل، وحاشد، ومذحج، والزرانيق، والعوالق، والحواشب، وقبائل الضالع، ويافع وردفان وقبائل أبين وشبوة، وكندة والحموم في حضرموت، وغيرها من القبائل المنتشرة

(١) توفيق محمود أبو حديد، التعصب القبلي في السلوك الفصائلي السياسي الفلسطيني، وأثره على التنمية السياسية، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠م، ص ١. وانظر كذلك: سامح المحاريق، «القبيلة والدولة المعاصرة»، صحيفة الغد الأردنية، ٢٠١١/٧/٢٥م.

(٢) أوليج جيراسيموف، القبيلة في اليمن، ترجمة محمد سعيد عبده، سلسلة قضايا العصر، عدد أبريل ١٩٨٩م، ص ١٣٠. ولمزيد من التفاصيل بشأن قبائل اليمنية ودورها في الحكم والسياسية، انظر أيضًا:

Paul Dresch, Tribes Government and History in Yemen, New York, Oxford University Press,1989.

في طول البلاد وعرضها.

وهناك ثلاثة أطر قبلية رئيسة في اليمن، تعد هي الأكبر من حيث العدد والانتشار والنفوذ السياسي والاجتماعي، وهي قبائل: حاشد، وبكيل، ومذحج، وتعد قبائل حاشد هي أكبر القبائل اليمنية نفوذًا؛ حيث ينتمي إليها الرئيس علي عبد الله صالح وكبار القادة العسكريين في البلاد[1].

ويمكن القول: إن النظام السياسي في اليمن لم يقم منذ نشأته، سواء قبل تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م أو بعدها، على أسس الدولة الحديثة بنظامها القانوني والدستوري المعاصر، بل إنه قام على أطر أولية قبلية بالأساس، الأمر الذي جعل سلطة القبيلة تتماهى مع سلطة الدولة أو حتى تتجاوزها، ومن ثَم فإن الدولة اليمنية هي بحق دولة القبيلة Tribe State[2]؛ حيث بُنيت الأطر والمؤسسات الحديثة للدولة في اليمن مثل البرلمان، والنظام الانتخابي، والدوائر الانتخابية، والمجالس المحلية، وغيرها على أُسس قبلية، واستطاعت القبائل النافذة في اليمن أن تبسط سلطتها على وظائف ومهام تُعد بالأساس حكرًا على الدولة[3].

وتتشكل السلطة السياسية في يمن ما بعد الوحدة من تحالفات لرموز عسكرية وسياسية وتجارية ودينية؛ تجمعها روابط قبلية تنتمي في مجملها لقبائل حاشد، والقبائل الموالية لها، سواء نسبًا أو مصاهرةً.

ويمكن القول: إن الثقافة السياسية للقبائل اليمنية لم تتطور بتحول الدولة من ملكية إمامية إلى جمهوريتين شمالية وجنوبية، ثم إلى دولة وحْدة، ويرى المراقبون والمعنيون بالشأن اليمني أن سنوات حكم الرئيس علي عبد الله صالح -التي بدأت قبل ثلاثة عقود، وتحديدًا منذ العام ١٩٧٨م، وحتى اندلاع الثورة الشعبية مطلع العام ٢٠١١م- عززت مكانة القبيلة، خاصة بعد خوضه عدة مواجهات مع مشايخ قبليين، كان له فيها الغلبة والظفر، الأمر الذي خلق حالة من التماهي والمزج بين نظام الدولة والقبيلة، مما أحدث خللاً كبيرًا في الأداء الرسمي الحكومي؛ بحكم هيمنة الانتماءات القبَلية، وسيطرتها، وتأثيرها على مواقف رجال الدولة في مختلف مراكز صنع القرار[4].

ويمتلك مشايخ القبائل في اليمن، سلطات واسعة في أوساطهم القبَلية، ويتعزز هذا النفوذ كلما كانت لشيخ القبيلة مكانة لدى الدولة ورموزها، والعكس بالعكس. وفي اليمن يمكن لأي شيخ قبيلة أن يجمع آلاف المقاتلين المسلحين في وقت قصير، يكونون رهن أمره، ومستعدين لبذل كل غالٍ ونفيس في سبيل طاعته[5]، ويتجلى ذلك خلال حقبة الحروب المسلحة التي خاضتها الدولة اليمنية ضد المتمردين الحوثيين الشيعة؛ حيث اعتمد الطرفان على حشد القبائل المسلحة، وعلى دعمها العسكري واللوجستي.

وفي المواجهة السادسة بين الحكومة والحوثيين، والتي توقفت في فبراير من العام ٢٠١٠م بعد وساطات إقليمية عدة، تجلت مشاركة القبائل بصورة أوضح عن السابق؛ حيث دفع مشايخ القبائل بالآلاف من المسلحين للقتال إلى جانب الجيش في منطقة حرف سفيان بمحافظة عمران ومحافظة صعدة.

وكثيرًا ما تلجأ الحكومة اليمنية وأعضاء البرلمان وغيرهم من قادة الأمن والجيش والأحزاب السياسية، إلى حل المشكلات المجتمعية بعيدًا عن

(١) فؤاد صلاحي، «المجتمع والنظام السياسي في اليمن»، في شفيق شقير (محرر)، الفاعلون غير الرئيسين في اليمن، سلسلة تقارير معمقة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أبريل ٢٠١١م، ص ٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم دولة القبيلة وإشكاليات النفوذ القبلي في بلدان الشرق الأوسط، انظر:

Charles Glass, Tribes With Flags: A Dangerous Passage Through the Chaos of the Middle East, Paperback, 1990.

(٣) تقرير إخباري، «القبائل في اليمن»، الجزيرة، نت، ٢٠١١/٣/١م.

(٤) عادل مجاهد الشرجبي، «القبيلة فاعل غير رسمي في اليمن»، في شفيق شقير (محرر)، الفاعلون غير الرئيسين في اليمن، مرجع سابق، ص ٤٠-٤٤.

(٥) أمين اليافعي، «سطوة القبيلة والتأزم السياسي للدولة اليمنية الحديثة»، مأرب برس، ٢٠٠٧/١٢/١م، على الرابط التالي:
http://marebpress.net/articles.php?id=2904

سـلطة القانون والحكومة؛ وذلـك عبر التنظيمات القبَلية السائدة التي أنشأتها الحكومة مثل مصلحة شـؤون القبائل[1]، ومنظمة دار السلام[2] التي تُعنَى بقضايا القتل والاعتداءات والنزاعات بين المواطنين، وصولاً إلى النزاعات المسـلحة التي قد تحدث بين بعض القبائل من حين لآخر[3].

ثانيًا: القبَلية في الدولة الليبية المعاصرة:

وكما هو الحال في اليمن، تعتبر القبَلية من العوامل التي أثرت في تشـكيل الثقافة السياسـية المعاصرة في ليبيا، وترتبط أسماء القبائل الليبيـة بما قدمته من شـهداء في حروب ليبيا ضد الاسـتعمار الإيطالي.

تعتبر القبَلية من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا، وترتبط أسماء القبائل الليبية بما قدمته من شهداء في حروب ليبيا ضد

ولغالبية هذه القبائل امتدادات كبيرة وعميقة داخل دول الجوار، ويوجد في ليبيا نحو ١٤٠ قبيلة وعشيرة لها امتداداتها الجغرافية عبر الحدود[4].

ويتكـون المجتمـع القبَلي في ليبيا مـن خليط من القبائـل العربية، وقبائل المرابطـين التي تمتزج فيها العناصـر العربية والبربرية، والقبائـل غير العربية، وتتوزع هذه القبائل على امتداد رقعة الأراضي الليبية؛ حيث تنتشر قبيلة سليمان في الجنوب الليبي، وقبيلة البراعصة شـرق البلاد، وقبيلة القذاذفة في طبرق وبنغازي وسـرت وفزان، وطرابلس وغريان والزاوية الغربيـة، وقبائل البربر أو الأمازيـغ في جبال غرب البلاد، والطوارق في دواخـل الصحراء المتاخمة مع حدود تشاد والنيجر والجزائر ومالي، أما قبيلة التبو فتستوطن مناطق أوزو - غدامس - والقطرون جنوبًا والكفرة جنوب شرق البلاد[5].

وترى العديد من الدراسات أن القبائل الكبيرة التي لها تأثير فعلي في ليبيا، لا يتجـاوز عددهـا ٣٠ قبيلة وتكتل عائلي على الأكثر[6].

وتعد أكبـر القبائل في ليبيا وأكثرها نفوذًا -وفقًا للانتشار الجغرافي- قبيلة بني سالم في برقة، وقبيلة بني هلال غرب ليبيا، وفي الشمال الغربـي من ليبيـا -إقليم طرابلـس- فإن أهم القبائل هي ورفلـة، وترهونة، وفي منطقة برقة هناك قبائل كراغلة والتواجر والرملة.

أما قبيلـة القذاذفة، فقد كانـت صغيرة في الأصل وغيـر ذات أهمية تُذكـر، قبل أن يصل العقيد القذافي إلى السلطة سنة ١٩٦٩م، ويصبح لها دور أكبر منذ ذلـك الحين، أما أكثر القبائل تهميشًـا فتوجد في شرق ليبيا؛ حيث توجد أهم الموارد النفطية في البلاد[7].

وفي طبرق وما حولها وحتى نواحي منطقة بنينة، وبالقرب من بنغازي، تنتشر قبائل العبيدات، التي

(١) أسس الرئيس علي عبد الله صالح في مطلع الثمانينيات جهازًا لتنظيم توزيع الريع على النخب القبلية، سمي مصلحة شئون القبائل، وأسس لـه فروعًا في كل المحافظات اليمنية، وهـي مصلحة لا يوجد قانون ينظمها، وتدار وفقًا لتعليمات شـخصية مباشرة، لتقديم عطايا مالية شـهرية منتظمة لشيوخ القبائل، وقد بلغ عدد الشيوخ المسجلين لديها حتى العام ٢٠٠٥م حوالي ٣٩٩ شيخًا، منهم ٨ شيوخ مشايخ، و٦٩ شيخ ضمان، و٢٢٢ شيخًا و١٠٠ شيخ محل أو عاقل.

(٢) أسسـت الحكومة عام ١٩٩٧م دارًا للتحكيم؛ للتوسـط والتحكيم في قضايا الثأر، وعوضًا عن أن تقوم الحكومة بتنفيذ القانون في التعامل مـع منفذي جرائم الاختطاف، تطلب من شـيوخ القبائل التدخل في المفاوضـات لإطلاق المختطفـين، ففي العـام ٢٠٠٩م أحيلت قضية اختطاف أحد كبار التجار في اليمن إلى هذه اللجنة، والتوسـط بين الدولة والقوى القبلية التي تتمرد على الدولة.

(٣) عرفات مدابش، «معادلة القبيلة في اليمن: سلطات واسعة ونفوذ كبير يضاهي نفوذ الدولة»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٠/١١/١١م.

(٤) عبد السـتار حتيتة، «الخريطة القبلية الليبية: شـبكة ولاءات تحدد مصير القذافي»، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١١/٢/٢٢م.

(٥) رولا الخطيب، «القبائل في ليبيا.. عامل مهم ومؤثر في تشكيل الثقافة السياسية للبلاد»، العربية. نت، ٢٠١١/٢/٢٢م. على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/02/22/138673.html

(٦) منصوريـة مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، سلسـلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مارس ٢٠١١م، ص ٣.

(٧) آمال العبيـدي، «القبيلة والقبليـة في ليبيا»، صحيفـة ليبيا اليوم، ٢٠١٠/٨/٣١م.

تتكون من نحو خمس عشرة عشيرة، وتعد من أقوى قبائل برقة، وينتمي إليها اللواء عبد الفتاح يونس وزير الداخلية الليبي السابق، ورفيق القذافي الذي انشق عليه مع اندلاع الثورة الشعبية، أما قبيلة المجابرة، فتتركز في مناطق جنوب غربي طرابلس قرب منطقة الجبل الغربي(١).

ويمكن تقسيم النفوذ القبَلي في حقبة العقيد القذافي إلى مرحلتين اثنتين؛ أولاهما: مرحلة التهميش والتذويب، والتي استمرت طوال عقدين ونصف، وتحديدًا منذ ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م وحتى عام ١٩٩٤م، وفيها عمد العقيد القذافي إلى إلغاء وتهميش النظام القبَلي، وجعل هذا الهدف واحدًا من المبادئ الأساسية لثورته الشعبية، وثانيهما: مرحلة التوظيف والاحتواء، والتي بدأها منذ العام ١٩٩٤م؛ رغبة منه في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الجماهيرية في مؤسساته الشعبية، فقام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساس القيادات القبَلية. وهو ما ترسخ وازداد وضوحًا عام ١٩٩٧م مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بـ«وثيقة الشرف»، والتي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة لنظام الجماهيرية(٢).

لقد كان القذافي ينتهج في تعاطيه مع الملف القبَلي على مدى عقود حكمه سياسة العصا والجزرة، فالقبائل الوفية له كانت تحصل على امتيازات مادية ومعنوية كبيرة، فيما كان الحرمان والعقاب من نصيب القبائل المعارضة.

ومن ثَم فقد أدت هذه السياسة إلى ظهور مبدأ الولاء قبل الكفاءة، فقد كان القذافي يعطي القبائل المال والوجاهة وفرص العمل، إلى جانب تعزيز قرابات الدم، والمصاهرة من خلال التزاوج بين القبائل. الأمر الذي كرَّس من نفوذ وسلطة القبيلة بين المواطنين؛ حيث كان الليبيون يجدون أنفسهم بحاجة إلى الاعتماد على العلاقات القبَلية من أجل الحصول على حقوقهم واحتياجاتهم، أو الحصول على الأمن والحماية، أو حتى من أجل الحصول على وظيفة في مؤسسات الدولة(٣).

المحور الرابع
الدور القبَلي في ثورتي اليمن وليبيا

واستمرارًا للدور القبَلي الفاعل ذي الأبعاد المتداخلة في كل من الدولتين اليمنية والليبية، فقد لعبت الأطر القبَلية أدوارًا مهمة في الثورة الشعبية التي اندلعت في كلا البلدين منذ فبراير الماضي، عقب نجاح الثورة المصرية في الإطاحة بنظام حكم الرئيس مبارك، وإجباره على التنحي عن سُدة الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١م. ويبحث هذا المحور في تأثيرات البعد القبَلي على مسيرة ونتائج الثورة الشعبية في كل من اليمن وليبيا، وذلك عبر مطلبين فرعيين؛ يتعلق أولهما بالدور القبَلي في الثورة اليمنية، وثانيهما بالدور القبَلي في الثورة الليبية.

أولاً: الدور القبَلي في الثورة اليمنية:

جاء الحضور القبَلي في المشهد السياسي المواكب للثورة الشعبية المطالبة بإسقاط النظام في اليمن لافتًا للانتباه، ومؤثرًا على مسار الأحداث، فالسلطة والمعارضة اليمنية اعتمدتا استراتيجية الحشد الجماهيري للتأثير على مجريات الحركة الاحتجاجية الثورية؛ حيث كانت القبيلة، كفاعل رئيس في النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة اليمنية، جزءًا من لعبة التوازنات التي يشهدها المسرح السياسي في البلاد، ومن ثَم فإن انضمام قبيلة ما إلى أحد طرفي الصراع من شأنه أن يمنح ذلك الطرف -بلا شك- ثقلاً أكبر

(١) عبد الستار حتيتة، «الخريطة القبلية الليبية: شبكة ولاءات تحدد مصير القذافي»، مرجع سابق.

(٢) محمد عاشور مهدي، «قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة»، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، د.ت، على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/VR/34/9.htm

(٣) منصورية مخفي، «نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية»، مرجع سابق، ص ٢-٣.

من الطرف الآخر، بما يساعده على تحسين موقعه على الأرض، ومن ثَـم يزيد من قدرته على تغيير شروط اللعبة السياسية وفقًا لصالحه.

ولقد شهدت الحركة الاحتجاجية الثورية المناهضة للرئيس علي عبد الله صالح في اليمن منذ بدايتها زخمًا وحضورًا جماهيريًا واسعًا، وذلك بانضمام مجلس التضامن الوطني الذي يقوده الشيخ حسين الأحمر، نجل شيخ مشايخ قبيلة حاشد كبرى القبائل اليمنية، إلى صفوف الثوار المطالبين بإصلاح الأوضاع السياسية في البلاد، ورحيل الرئيس صالح عن كرسي الحكم، وذلك في الثاني والعشرين من فبراير الماضي(1).

جاء الحضور القبَلي في المشهد السياسي المواكب للثورة الشعبية المطالبة بإسقاط النظام في اليمن لافتًا للانتباه، ومؤثرًا على مسار الأحداث، فالسلطة والمعارضة اليمنية اعتمدتا استراتيجية الحشد الجماهيري للتأثير على مجريات الحركة الاحتجاجية الثورية؛ حيث كانت القبيلة، كفاعل رئيس في النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة اليمنية، جزءًا من لعبة التوازنات التي يشهدها المسرح السياسي في البلاد

وبعد مرور أربعة أيام فقط على هذا الأمر، ازداد الوضع تعقيدًا وإرباكًا للرئيس صالح ونظامه، بإعلان قبيلتي حاشد وبكيل انضمامهما إلى حركة الاحتجاجات السلمية في السادس والعشرين من الشهر ذاته، تضامنًا مع المتظاهرين السلميين في صنعاء وتعز وعدن، وغيرها من المدن اليمنية.

وكان من أبرز الشخصيات القبَلية التي أعلنت تأييدها للثورة السلمية، الشيخ أمين العكيمي، رئيس مؤتمر قبائل بكيل، والشيخ صادق الأحمر، شيخ مشايخ قبيلة حاشد، والذي جاء التحاقه بالثورة السلمية في أعقاب فشل دور الوساطة الذي لعبه مع بعض العلماء بين الرئيس صالح وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة(2).

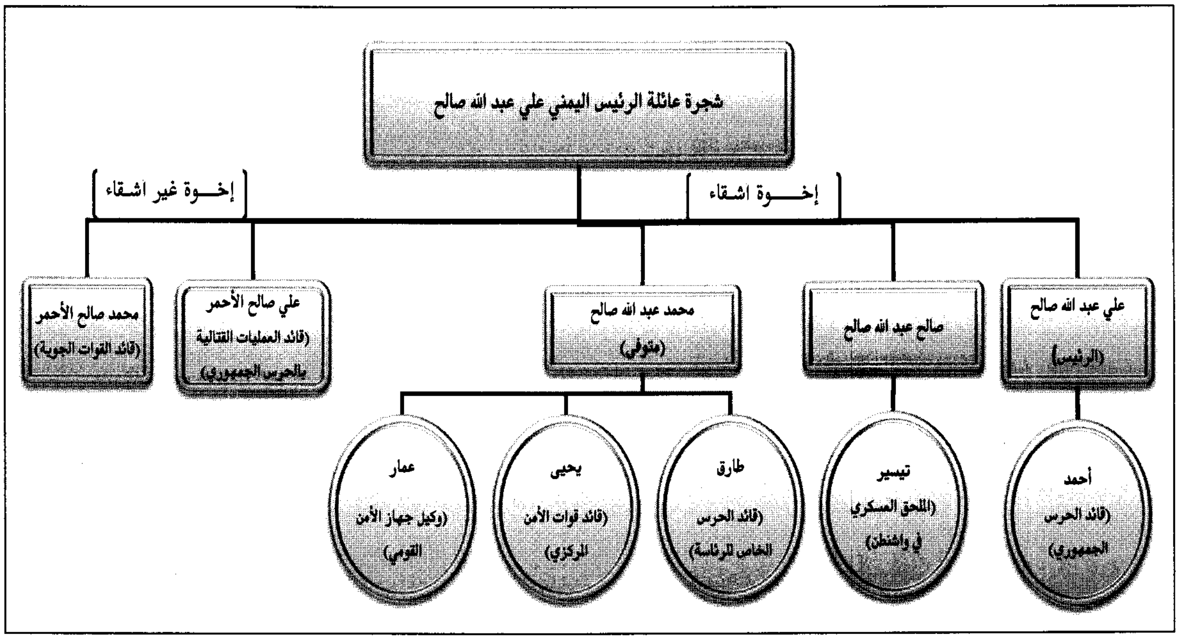
أما قبائل مذحج ثالثة كبريات القبائل اليمنية بعد حاشد وبكيل، والتي تنتشر في جنوبي البلاد، فإن القسم الأكبر منها قد أظهر تأييده أيضًا للثورة الشعبية في وقت مبكر، وبهذا تكتمل أركان المثلث القبَلي الأكبر في البلاد ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح(3).

وقد أصدر مجلس شباب قبائل مذحج في مايو الماضي بيانًا أعلنوا فيه تأييدهم للثورة السلمية، وأدانوا بشدة ما نعتوه بالممارسات الإجرامية لنظام الرئيس صالح بحق الشعب اليمني، تلك التي تنتهك كل الحرمات، وتتعارض مع كل الشرائع السماوية والقوانين والدساتير الوضعية، والأعراف والعادات القبَلية، وتماديه في قتل شعبه ومعارضيه في الساحات بدم بارد(4).

وعلى الجانب الآخر، لجأ الرئيس صالح ونظامه إلى الأطر القبَلية والعشائرية أيضًا؛ لبناء تحالفات مضادة لتلك التحالفات القبَلية المؤيدة للثورة الشعبية؛ حيث يعتمد الرئيس اليمني على مساندة بعض القبائل مثل قبيلته سنحان -التي هي بطن من بطون حاشد- وعشيرته المقربة التي تمتلك مناصب حساسة في البلاد، لاسيما في الجيش؛ حيث يتمتع الرئيس علي عبد الله صالح بمساندة كبيرة من الجيش، والذي يقوده بالأساس جمع من أقاربه وأصهاره، ومن داخل

(1) بي بي سي العربية، ٢٢/٢/٢٠١١م.
(2) تحليل إخباري، «القبيلة ولعبة التوازنات السياسية في اليمن»، وكالة أنباء شينخوا، ٢٩/٨/٢٠١١م، على الرابط التالي:
http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2011-08/29/content_23303970.htm

(3) حامد عيدروس، «القبائل تقوض نظام صالح»، الجزيرة. نت، ٢٦/٤/٢٠١١م.
(4) انظر نص بيان تأييد قبائل مذحج للثورة ومعارضتهم لممارسات نظام صالح بحق اليمنيين، صحيفة الشعب، ٢٩/٥/٢٠١١م، على الرابط التالي:
http://www.alshab.net/index.php?ac=3&no=1485&d_f=120&t_f=0&t=5&lang_in=Ar



الجيش يعتمد الرئيس صالح على قوات الحرس الجمهوري، والتي تمثل ما يقرب من ٦٠٪ من قوام وقدرات الجيش اليمني، ويقوده نجله أحمد علي عبد الله صالح(١).

وقد تلقى صالح وجيشه ونظامه ضربة موجعة بعد مرور نحو أربعين يومًا من بداية الاحتجاجات الشعبية، وتحديدًا يوم ١٨ مارس الماضي، ومع سقوط نحو ٥٦ شهيدًا فيما أطلق عليه «جمعة الكرامة» بساحة التغيير أمام جامعة صنعاء، في أعنف عملية قتل للمدنيين السلميين، بدأت مرحلة جديدة للثورة اتسمت بالصراحة في تأييد الثورة دون خوف من النظام، فبعد يومين على تلك المجزرة أعلنت شخصيات قيادية رفيعة في نظام صالح استقالاتها من مناصبها، وتأييدها للثورة السلمية، وانضمامها إليها، مستهجنة أسلوب العنف الذي يمارسه النظام بحق المتظاهرين، وكانت أشهر تلك الاستقالات وأهمها استقالة اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية في الجيش اليمني، وقائد الفرقة الأولى مدرع، وانشقاقه بفرقته عن جيش صالح يوم الاثنين ٢١ مارس(٢)، معلنًا في بيان له بثته قناة الجزيرة «دعمه وحمايته لكل الشباب المحتجين في ساحات التغيير؛ نظرًا للأوضاع التي وصلت إليها البلاد، والمطالب المشروعة في صنع نظام سياسي جديد، وإيجاد ديمقراطية حقيقية غير مزيفة»(٣).

ومن بعد انشقاق اللواء الأحمر وفرقته المدرعة تلاحقت الاستقالات من مختلف قطاعات الدولة، العسكرية، والمدنية، والدبلوماسية، ومن شتى المواقع القيادية في النظام كالوزراء والنواب وأعضاء مجلس الشورى وشيوخ القبائل(٤)، ومن ثَم فقد أصبح هذا اليوم مشهودًا في مسيرة الثورة الشعبية باليمن، بما أحدثه من تصدع في شبكة التحالفات القبَلية التي كانت تنسج نظام صالح بشكل غير متوقع، إضافة إلى ما فجَّره من حماس وعزيمة في نفوس الثوار وصفوف المحتجين، ما أعطى الحركة الاحتجاجية زخمًا ثوريًا غير مسبوق.

(١) محمد أحمد العدوي، «الروابط التقليدية والثورات العربية»، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، عدد يوليو ٢٠١١م، نسخة إلكترونية، بوابة الأهرام الرقمية، على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=639893

(٢) «أحد أهم أعمدة النظام ينضم إلى المحتجين والدبابات تنتشر في العاصمة صنعاء»، فرانس ٢٤، ٢٠١١/٣/٢١م.

(٣) قناة الجزيرة الإخبارية، ٢٠١١/٣/٢١م.

(٤) «شخصيات عسكرية وقبلية تنضم إلى المحتجين وفرنسا تدعو علي عبد الله صالح إلى التنحي»، فرانس ٢٤، ٢٠١١/٣/٢٢.

وقد عمد الرئيس صالح إلى جرّ الثورة الشعبية السلمية باتجاه العنف، عبر الاستهداف المسلح للقبائل المعارضة له والمؤيدة للثورة، مستخدمًا قوات الحرس الجمهوري التي يقودها نجله، بما تملكه من الأسلحة المتوسطة والثقيلة لضرب القبائل الموالية للثورة الشعبية بشكل عشوائي، ما تسبب في حدوث كارثة إنسانية من جراء استخدام الطيران الحربي لضرب المواطنين في قراهم، كما أدى ذلك إلى تدمير المنازل والمزارع، بالإضافة إلى سقوط مئات القتلى والجرحى؛ سعيًا من صالح ونظامه نحو جرّ الجميع إلى مربع العنف، وتحويل الثورة السلمية إلى حرب أهلية يطول مداها[1].

وكانت قوات موالية لصالح قد استهدفت منزل الشيخ صادق الأحمر في صنعاء في مايو الماضي عبر قذيفة مدرعة أُطلقت من مبنى وزارة الداخلية القريب حسب شهود عيان، ما أدى إلى مقتل خمسة أشخاص، واندلاع أعمال عنف في المدينة بين أنصار الأحمر وأنصار صالح[2]، ومن ثَم فقد ردت عناصر تابعة للشيخ الأحمر، وفقًا لتحليل كثير من المراقبين، بالرد على هذه العملية بعد ذلك بأيام بقصف مسجد دار الرئاسة بصنعاء الذي كان صالح وعدد من أركان نظامه يؤدون فيه صلاة الجمعة[3]، ما أدى إلى إصابة صالح وعدد من وزرائه بجروح بالغة اقتضت نقله للعلاج في المملكة العربية السعودية على مدى عدة أشهر.

ويخشى المراقبون والمعنيون بالشأن اليمني من تحول الثورة الشعبية السلمية في اليمن إلى حرب أهلية شاملة؛ بسبب تعنت الرئيس صالح، ورفضه لجميع المبادرات الدولية والإقليمية الرامية إلى حل الأزمة، وتمسكه بالبقاء في السلطة، ومناورته بتوظيف تهديدات القاعدة كضمانة لبقائه في الحكم، وكذا توظيف بعض الفتاوى الدينية الداعية إلى حقن الدماء ووقف القتال بين الجانبين[4].

الأمر الذي أثار مخاوف بانزلاق البلاد إلى حافة الحرب الأهلية؛ نظرًا لاتساع دائرة العنف، وخاصة بعد رجوع الرئيس صالح إلى اليمن من مشفاه بالسعودية في أواخر سبتمبر الماضي[5]، بعد ثلاثة أشهر من العلاج إثر محاولة الاغتيال التي تعرض لها على أيدي مسلحين يُعتقد بأنهم قبليون.

ومما يزيد من تلك المخاوف: انتشار السلاح في الشارع اليمني؛ لاعتبارات تتعلق بالثقافة السياسية لليمنيين[6]، وتسليح القبائل اليمنية، وامتلاكها لأسلحة ثقيلة ومضادات للطائرات والدبابات، وقد قام مسلحون قبليون في سبتمبر الماضي بإسقاط طائرة حربية من طراز ميج ٢٩ في قرية الدوغيش شمال شرق صنعاء، ردًا على قيام القوات الموالية للرئيس صالح بقتل اثنين، وإصابة عدد آخر في قصف صاروخي على مناطق أرحب ونهم شمال شرق صنعاء[7].

وكانت وزارة الدفاع اليمنية قد أعلنت في الشهر ذاته عن استيلاء رجال القبائل المناوئين للرئيس صالح على قاعدة للحرس الجمهوري شرقي العاصمة، بعد مقتل قائدها العميد أحمد الكليبي، وعدد من الضباط

(١) «نظام صالح يستهدف قبائل اليمن المساندة للثورة»، صحيفة الوطن اليمنية، ٢٠١١/٨/١٩م.
(٢) «قتلى في قصف لمنزل الأحمر بصنعاء»، الجزيرة. نت، ٢٠١١/٥/٢٤م.
(٣) «قتلى وجرحى في هجوم استهدف مسجد القصر الرئاسي بصنعاء أثناء تواجد الرئيس اليمني وعدد من المسئولين»، صنعاء تايمز، ٢٠١١/٦/٣م.
(٤) انظر نص فتوى جمعية علماء اليمن الموالية للرئيس صالح بتحريم الخروج عليه، وردود الفعل الداخلية على هذه الفتوى، في:
- «علماء اليمن: الخروج على صالح حرام»، الجزيرة. نت، ٢٠١١/٩/٢٩م.
- «رفض واسع لفتوى علماء اليمن»، الجزيرة. نت، ٢٠١١/٩/٣٠م.
(٥) «عودة الرئيس اليمني إلى بلاده بعد ٣ أشهر من الغياب»، الرياض. نت، ٢٠١١/٩/٢٣م.
(٦) انظر في ذلك: عبد السلام أحمد الحكيمي، الأسلحة الصغيرة في اليمن: دراسة ميدانية اجتماعية لسوء الاستخدام، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، صنعاء، د.ت.
(٧) فرانس ٢٤، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠١١/٩/٢٩م. وانظر أيضًا: «احتجاجات وتحذير من حرب أهلية باليمن»، الجزيرة. نت، ٢٠١١/٩/٢٩م.

والجنود، بالإضافة إلى اعتقال آخرين[١]، قبل أن ينجو وزير الدفاع اليمني اللواء الركن محمد ناصر أحمد من محاولة اغتيال استهدفت موكبه بسيارة مفخخة في أحد أنفاق مديرية التوّاهي بعدن جنوب البلاد[٢].

ومن الواضح أن تطورات الصراع بين فعاليات الثورة اليمنية ونظام الرئيس صالح في اليمن تتأرجح بين مسارين لا ثالث لهما[٣]: إما التوافق على إحداث تغيير سلمي يحقق أمل الثورة في التغيير، ويحافظ في نفس الوقت على الحد الأدنى من مصالح النظام السياسي والنخبة الحاكمة، أو الانزلاق إلى حرب شاملة، لن تكون في كل الأحوال في صالح النظام السياسي، فمآلات الحرب ستفضي إما إلى انتصار الثورة، أو دخول البلاد في دوامة قد لا تنتهي من العنف والفوضى، ويرى مراقبون أن الأمل الوحيد لمنع اندلاع الحرب يظل مرهونًا بمدى قدرة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة على ممارسة ضغوط جادة للوصول إلى تسوية سريعة للأزمة اليمنية[٤].

ثانيًا: الدور القبَلي في الثورة الليبية:

وعلى غرار الحالة اليمنية، لعب الدور القبَلي -ولا يزال- دورًا مهمًا في مسار الثورة الشعبية في ليبيا، والتي انطلقت شرارتها الأولى عقب أيام من الإطاحة بنظام الرئيس حسني مبارك في مصر، وتحديدًا يوم ١٤ فبراير ٢٠١١م؛ حيث أصدر ٢١٣ شخصية ممثلة لمجموعة من القبائل والفصائل، والقوى السياسية والتنظيمات، والهيئات الحقوقية الليبية بيانًا طالبوا فيه الزعيم الليبي معمر القذافي بالتنحي عن سدة الحكم[٥]، مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام.

وسرعان ما تحولت هذه الدعوة إلى تحرك فعلي على الأرض مع الدعوة إلى يوم غضب في ١٧ فبراير للإطاحة بنظام القذافي[٦]، الأمر الذي تعاملت معه قوات القذافي بقسوة وقمع شديدين، ما أدى إلى انفلات الأوضاع بصورة مفاجئة في عدد من المدن الليبية، لاسيما شرقي البلاد، نظرًا لتاريخ إقليم برقة -الذي يقطنه نحو ٣٠٪ من سكان ليبيا- المناوئ لنظام القذافي؛ حيث كانت القبائل في برقة تدعم تاريخيًا حكم الملك إدريس السنوسي لاعتبارات تتعلق بالثقافة السياسية المحافظة لتلك القبائل، ومن ثَم فلم يرضوا أبدًا بحكم العقيد القذافي الذي انقلب على السنوسي قبل ٤٢ عامًا[٧].

ومع اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية في ليبيا، تزايدت ممارسات القمع من قبل نظام القذافي لدحر الثوار مستخدمًا لميليشيا مرتزقة من الأجانب؛ إذ إنه على الرغم من التعتيم الإعلامي الذي فرضته الحكومة الليبية على تلك المسألة، فقد أظهرت العديد من التقارير والإفادات التي أدلى بها الثوار أنفسهم، وبعض المنظمات الدولية، وجود قوات من المرتزقة الأفارقة تدافع عن نظام القذافي، ويستخدمها الأخير لقمع الانتفاضة الشعبية التي تسعى للإطاحة به وبنظامه[٨].

(١) «مقاتلو القبائل يستولون على قاعدة للحرس الجمهوري شرق العاصمة اليمنية»، بي بي سي العربية، ٢٠١١/٩/٢٦م.

(٢) «نجاة وزير الدفاع من الاغتيال، تهديدات بالرد المسلح على قوات صالح»، الجزيرة. نت، ٢٠١١/٩/٢٨م.

(٣) انظر في ذلك: «اليمن: احتمالات الحرب الشاملة ونتائجها المتوقعة»، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٩/٢٠م.

(4) Daniel Green «Yemen's Saleh Strikes Back», Policy Watch #1853, Washington Institute for Near East Policy, 29/9/2011.

(٥) الجزيرة. نت، ٢٠١١/٢/١٤م.

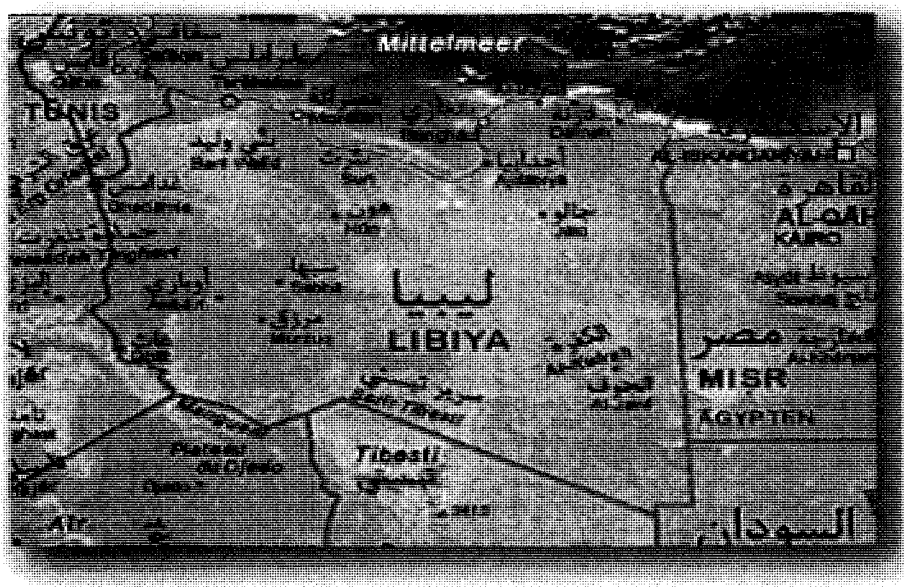
(٦) فرانس ٢٤، وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٠١١/٢/١٧م.

(7) Simon Henderson and David Schenker, «The Last Bullet': Qadhafi and the Future of Libya», Policy Watch #1761, Washington Institute for Near East Policy, 22/2/2011.

(٨) حمدي عبد الرحمن، «أحداث ليبيا تفتح ملف المرتزقة ودورهم في الحياة السياسية الإفريقية»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٢٠١١/٣/٤م. على الرابط التالي:

http://www.aleqt.com/2011/03/04/article_511034.html

وانظر كذلك، حمدي عبد الرحمن، «التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية»، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٢٠١١/٤/٢٢م، على الرابط التالي: =



ومع سقوط مدينة بنغازي في قبضة الحركة الثورية في ١٩ فبراير ٢٠١١م، أعلنت كل من قبائل ورفلة -التي يزيد حجم أبنائها على مليون نسمة، وتتألف من ٥٢ قبيلة فرعية- وقبائل ترهونة -التي يناهز أفرادها المليون نسمة- وكذلك كبرى القبائل الليبية انضمامهما للثورة الشعبية المطالبة بتنحي القذافي، هذا بالإضافة إلى قبائل الزاوية التي تقطن في المناطق النفطية في شرق ليبيا، وقبائل الطوارق في الجنوب، التي يشتهر أبناؤها باللثام، ويتكلمون الأمازيغية، وكذا قبيلة الزنتان التي كانت من أولى القبائل التي انضمت للثورة الشعبية، وتعد من كبريات القبائل العربية، وتقطن في جبال نفوسة، وهي معروفة بقربها من ورفلة [1].

ولقد أكسب تزايد التأييد القبَلي للثورة الليبية، والتخلي عن دعم القذافي زخمًا كبيرًا للثوار، لاسيما مع إعلان عدد من رموز النظام الليبي، من وزراء وسفراء ودبلوماسيين وعسكريين، انشقاقهم عن نظام القذافي، وانضمامهم للثورة، وعلى رأسهم مصطفى عبد الجليل وزير العدل -والذي ترأس المجلس الانتقالي الليبي بعد ذلك- وعبد الفتاح يونس وزير الداخلية، ورفيق القذافي في ثورة الفاتح عام ١٩٦٩م[2]، ثم توالت الانشقاقات بعد ذلك في نظام القذافي، ولعل أشهر المنشقين موسى كوسا وزير الخارجية[3]، وعبد السلام التريكي السياسي الليبي المخضرم وزير الخارجية الأسبق ومندوب ليبيا الدائم في الأمم المتحدة[4].

ويمكن القول: إن معظم القيادات التي انشقت عن نظام القذافي، وجلّ الفاعلين النافذين في الثورة الليبية، ينحدرون من أصول قبلية طالما تعرضت للتهميش والإقصاء طوال حقبة حكم القذافي؛ حيث ارتكز العمود الفقري لنظام القذافي على ثلاث قبائل رئيسة؛ هي: قبيلة القذاذفة الصغيرة التي ينتمي

= http://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.html

(١) دنيز يمّين وهيفاء زعيتر، من هم «أبطال» ثورة ليبيا التي حسمها الناتو؟ صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠١١/٩/١٤م، على الرابط التالي:
http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=1945&WeeklyArticleId=83101&ChannelId=10965

(٢) «انشقاقات تعصف بنظام القذافي ولا ممثلين بالخارج»، سي إن إن العربية، ٢٠١١/٥/١م، على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/2011/libya.2011/4/1/libya.defecion/

(٣) موسى كوسا.. كاتم أسرار نظام العقيد، سي إن إن العربية، ٢٠١١/٤/٣٠م، على الرابط التالي:
http://arabic.cnn.com/2011/libya.2011/3/31/moussa.koussa/index.html

(٤) انظر: أسباب انشقاق القيادات الليبية عن نظام القذافي، «علي عبد السلام التريكي.. الانشقاق عن القذافي»، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٠١١/٩/٢٢م.

إليهـا القذافي والمرتكزة في سـرت، وقبيلة المقارحة المرتكزة في سبها، بالإضافة إلى قبيلة الورفلة الكبيرة والمنتشرة في غرب البلاد.

وخلال التسعينيات، خسـرت الورفلة امتيازاتها في النظام عندما تـورط بعض أعضائها في محاولة انقلابية على العقيد القذافي، وبقيت سـرت وسبها تحت سيطرة القذافي المحكمة، وربما تساهم ظاهرة تقوية هذه القبائل الصغيرة في تفسـير سبب تمسك مناصـري القذافـي المستميت بالسلطة؛ لاعتقادهـم بأن زوال نظام القذافـي هو زوال لنفوذهم -وربمـا اسـتهدافهم بعد ذلك- لاسـيما مع عودة القبائل الكبرى المهمشة إلى الواجهة مجددًا بعد سقوط القذافي[١].

معظم القيادات التي انشقت عن نظام القذافي، وجل الفاعلين النافذين في الثورة الليبية، ينحدرون من أصول قبلية طالما تعرضت للتهميش والإقصاء طوال حقبة حكم القذافي

إن ما شـهدته ليبيـا من تباين وانقسام بين القبائل والجهويات طوال فعاليات الثورة ومنذ اندلاعها، إنما يرجع بالأسـاس إلى إرث العقيد القذافي، الذي استطاع الحفاظ على سلطته ونظامه عبر سياسة (فرِّق تسد) بين القبائل، وهو الأمر الذي سـاعد على اختلاف مواقف القبائل من الثورة ضد القذافـي، فبينما سـارع بعضها إلـى تقدم صفوف الثورة للإطاحة بنظام القذافي، لاسـيما في المناطق الشرقية المهمشـة من البلاد، استمر البعض من تلك القبائل لوقت طويل يقاتل إلى جانب القذافي، لاسيما في سـرت وبني وليد وسبها، مع مناوشات في بعض الجيوب والمناطق الأخرى[٢].

ونظرًا لهشاشة البنية المؤسسية للدولة الليبية، فقد استند القذافي في مواجهته للثورة الشعبية ثم التمرد المسـلح ضد نظامه، على ما يمكن وصفه بالعمل على تلغيم البنيـة القبَلية، وجعلها قابلة للتفتيت والانفجار الذاتـي[٣]؛ حيث عمد القذافي -بدهـاء- إلى إذكاء النعرات القبَليـة والجهوية، وتحريض وتأليب القبائل بعضها على بعض؛ لضمان اسـتمراره في السـلطة لأطول فترة ممكنة[٤].

وكثيرًا ما ردد مثل هذا النوع من الحرب النفسـية في خطاباتـه المتلفزة التـي كان يبثهـا التليفزيون الرسـمي الليبي منـذ البدايات المبكرة للثورة[٥]، ثم بياناته ورسائله الصوتية المقتضبة التي استمر في إلقائها وبثها بـين الحين والآخر في بعـض الفضائيات والمحطات الإذاعية السـورية، بعد سـقوط العاصمـة الليبية بأيـدي الثوار، واختفـاء العقيـد القذافي عقب دخـول مقاتلي المجلـس الوطني الانتقالـي إلى معقلـه الحصين في بـاب العزيزية بطرابلس[٦].

ويمكن القول: إن الدور الأكبـر للقضاء على نظام القذافي لم يكن داخليًا بالأسـاس، بل إن الدور الذي لعبـه حلف شـمال الأطلنطي «الناتـو» لدعم الثوار ومجلسـهم الانتقالي الذي يمثلهم رسـميًا لا يخفى، وهو الدور الذي أعلن وزير الدفاع الفرنسـي جيرار لونجيه أنه سيسـتمر حتى بعد سقوط نظام القذافي طالما بقيت جيـوب متفرقة لقوات القذافي في بعض

(١) «قبائـل ليبيـا والثورة والقذافـي»، صحيفة السـفير اللبنانية، ٢٠١١/٣/١٠م، على الرابط التالي:
http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=1793&MulhakArticleId=87699&MulhakId=1376

(٢) محمـد رجـب، «القبيلـة.. هـل تعوق أم تدعـم توجـه ليبيا نحو الديمقراطية؟»، الصين نيوز، ٢٠١١/٩/١٤م، على الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/arabic/2011-09/14/c_131137492.htm

(٣) «القبيلة.. القوة التي رفعت القذافي والتي ستطيح به»، الوطن أونلاين، ٢٠١١/٢/٢٣م، على الرابط التالي:
http://www.alwatanonline.com/policy_news.php?id=1608

(٤) فرانك جاردنر، «على من يعول القذافي للبقاء في السـلطة؟»، بي بي سي العربية، ٢٠١١/٢/٢٤م.

(٥) «القذافـي يدعـو القبائـل إلى مواصلـة المقاومة»، روسـيا اليوم، ٢٠١١/٩/١م، على الرابط التالي:
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/565787

(٦) «القذافي يدعو القبائل لمعركة حاسمة في طرابلس»، صحيفة الشعب الصينية اليومية، ٢٠١١/٨/٢٢م، على الرابط التالي:
http://arabic.people.com.cn/31662/7576424.html

نواحي ليبيا، لاسيما في سرت وبني وليد وسبها، وهي المعاقل التقليدية للقبائل الموالية للقذافي[1].

ولعل هذا ما يثير المخاوف بشأن الدور القبَلي في مرحلة ما بعد سقوط القذافي، وبدء المرحلة الانتقالية لبناء الدولة الليبية على أسس جديدة؛ حيث يرى بعض المراقبين أن نظام القذافي قد نجح في حكمه عبر عقود من خلال شراء الولاءات القبَلية والعشائرية باستثمار الريع النفطي، واستبدال المؤسسة العسكرية بالمرتزقة، والمليشيات العائلية الحامية للنظام، وإغلاق كل منافذ الحراك السياسي والمدني، التي يمكن أن تشكل دوائر وسيطة لبناء ليبيا ما بعد الديكتاتورية[2]، ومن ثَم فإنه يخشى على الثورة الليبية، التي لم تنته بعد من الناحية الواقعية، من تنامي النزعات القبَلية والجهوية فيما يمكن أن نطلق عليه مرحلة جمع الغنائم وقطف ثمار الثورة[3].

وربما يؤكد مشروعية وواقعية التخوفات المتعلقة بهذا الشأن؛ تأخر رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل ونائبه محمود جبريل في إعلان التشكيلة النهائية للحكومة[4]، والتي ستقود البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين استكمال البنية التشريعية والمؤسساتية اللازمة لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية للانتقال بالبلاد إلى مرحلة استقرار الثورة؛ حيث يرى مراقبون أن هذا التأخير والتأجيل المتكرر لموعد إعلان التشكيلة الحكومية يرجع بالأساس إلى خلافات عميقة بين القبائل والجهويات ومكونات المجلس الانتقالي لشغل حقائب وزارية بعينها في الحكومة الجديدة.

(١) «الناتو سيواصل عملياته في ليبيا حتى القضاء على جيوب المقاومة»، بي بي سي العربية، ٢٠١١/١٠/٦.

(٢) السيد ولد أباه، «ليبيا ما بعد القذافي: إلى أين؟»، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠١١/٩/٥م، على الرابط التالي:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=61212#ixzz1X65vDRVA

(٣) رضوان السيد، مشكلات الثورة الليبية.. ومشكلات الثورات العربية، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١١/٨/٢٦م.

(٤) «إجراء تعديلات وزارية في الحكومة الليبية المؤقتة»، بي بي العربية، ٢٠١١/١٠/٣م.

ويخشى محللون من التركيبة القبَلية المعقدة في ليبيا، التي قد تحول دون إقامة نظام حكم يرضي جميع الأطراف[5]، فقبائل القذاذفة التي كانت لها السيادة على مدى العقود الأربعة الماضية، لن تتنازل بسهولة، كما أن طول أمد الفترة الانتقالية، وعدم إلقاء القبض على القذافي فور هروبه بسرعة؛ حيث كان يعمل قبل مقتله على استخدام قبيلته القذاذفة، ويضم إليها بعضًا من القبائل الصغيرة في الصحراء؛ لإيجاد تحديات أمنية كبرى أمام الحكومة القادمة، بالإضافة إلى أن هناك قبائل أخرى كالطوارق والأمازيغ وتبوكة، ترتبط جذورها بقبائل في الجزائر ومالي والنيجر وتشاد والسودان، والتي كانت مهمشة على مدى حقبة القذافي، وهذه القبائل ستطرح ولا بد مطالبها الخاصة، بما يجعل البعد القبَلي حاضرًا وبقوة في المشهد الليبي ما بعد رحيل القذافي على المستويين القريب والمتوسط.

نتائج وتوصيات الدراسة

لقد سعت الدراسة إلى بحث تأثير البعد القبَلي على مجريات الأحداث في ظاهرة الثورات العربية التي شهدها العام ٢٠١١م، متخذة من ثورتي اليمن وليبيا نموذجًا للتطبيق، واستخدمت الدراسة اقتراب الثقافة السياسية كإطار تحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسة والفرعية، وخلصت الدراسة إلى

(٥) تقرير إخباري، «ليبيا ما بعد القذافي»، راديو إيران العربي، ٢٠١١/٨/٢٣م، على الرابط التالي:
http://arabic.irib.ir/report/item/5/7473/23/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B0%D8%A7%D9%81%D9%8A.html
وانظر كذلك:
- علي العنزي، «ليبيا ما بعد القذافي»، الحياة اللندنية، ٢٠١١/٨/٢٧م.
- أحمد غلوم بن علي، «تحديات ليبيا ما بعد القذافي»، السياسة الكويتية، ٢٠١١/٩/٣م.
- نصر أبو سيف ياسين، «ليبيا قبيلة واحدة.. كيف؟»، صحيفة ليبيا المستقبل، ٢٠١١/١٠/٣م، على الرابط التالي:
http://libyaalmostakbal.net/news/clicked/13769.

عدد من النتائج والخلاصات، ومن ثَم تطرح الدراسة عددًا من التوصيات التي يمكن من خلالها التعاطي الإيجابي مع جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة في المجتمعات العربية لاسيما في دول ما بعد الثورة.

أولاً: نتائج الدراسة:

١- تتشابه كل من اليمن وليبيا في كونهما مجتمعات قبلية بالأساس؛ حيث تلعب القبيلة في كلتا الدولتين أدوارًا رئيسة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحتى الأمنية والعسكرية، بما يجعل الثقافة السياسية الضحلة -وفقًا لألموند وفيربا- هي السائدة في كلا المجتمعين اليمني والليبي.

٢- تعد القبائل اليمنية أقوى من ناحية التنظيم والنفوذ من نظيرتها في ليبيا؛ لاعتبارات تتعلق باختلاف تعامل النظام الحاكم مع المكونات القبَلية في كلا البلدين؛ حيث سعى النظام اليمني إلى كسب الولاءات القبَلية عبر احترامها، والتماهي مع تقاليدها وأبنيتها الثقافية؛ لتحقيق أهدافه واستراتيجياته الداخلية والخارجية ببعديها الإقليمي والدولي، في حين لجأ النظام الليبي في المرحلة الأطول من عمره إلى تهميش الدور القبَلي في المجتمع لاسيما للقبائل الكبرى، وشراء الولاءات، وبيع الامتيازات، وتقريب وتوظيف القبائل الصغرى إلى جانب قبيلة الزعيم الحاكم التي ساد نفوذها طوال فترة حكمه.

٣- يعد الحضور القبَلي أكثر وضوحًا وتأثيرًا على مجريات الثورة اليمنية عنه في الثورة الليبية، لاسيما في المرحلة الأولية للثورة، وهي مرحلة إسقاط النظام -مع ملاحظة أن النظام في اليمن لم يسقط حتى كتابة هذه الدراسة-؛ نظرًا لوجود عامل خارجي كان أكثر تأثيرًا على الحالة الليبية، متمثلاً في دور حلف الناتو ومساندته السياسية والعسكرية واللوجستية للمجلس الانتقالي للثوار في ليبيا.

٤- من المستشرف أن الحضور القبَلي سيكون أكثر تأثيرًا في الحالة الليبية عنه في الحالة اليمنية في مرحلة ما بعد الثورة، سواء المرحلة الانتقالية أو مرحلة استقرار الثورة، وإحلال نظام جديد، وإزالة آثار النظام القديم؛ لكون العامل الخارجي في ليبيا، متمثلاً في حلف الناتو، كان أداة لتجميع جهود الثوار للعمل على إسقاط النظام، وهو الأمر الذي تحقق بهروب القذافي وتصدع أركان حكمه، ثم مقتله في النهاية، ما يُخشى معه من بزوغ النزعات القبَلية والجهوية بين مكونات المجلس الانتقالي، لاسيما فيما يتعلق بمرحلة جني ثمار الثورة.

٥- على الرغم من كون النظام الليبي أكثر قمعًا من نظيره اليمني؛ لاعتبارات تتعلق باختلاف موازين القوى القبَلية في كلا البلدين، إلا أنه سقط بشكل أسرع من النظام اليمني، وربما يرجع ذلك إلى دور العامل الخارجي -تدخل الناتو- من جهة، وكون الثورة الليبية تخلت عن سلميتها مبكرًا، متخذة من الخيار العسكري رد فعل -رأته مشروعًا- على قمع وبطش نظام القذافي في تعامله المسلح مع المحتجين السلميين.

٦- من غير المرجح حدوث تحول في نهج الثورة اليمنية لتتجه ناحية تدخل خارجي على غرار ما حدث في ليبيا؛ وذلك لاعتبارات إقليمية تتعلق بأمن الخليج من جهة، وداخلية تتعلق ببنية المجتمع القبَلي في اليمن من جهة أخرى، ومن ثم فإنه من المرجح، طبقًا لمقتضيات الدراسة، جنوح طرفي النزاع في اليمن إلى صيغة وسط لحل الأزمة في البلاد عبر وسيط قوي، ربما يكون خليجيًا أو عربيًا بشكل رئيس، أو أجنبيًا بشكل فرعي؛ لإقناع الرئيس صالح بالتخلي عن الحكم لإنهاء الأزمة بشكل يرضي جميع الأطراف.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

١- من الضروري بعد تغيير أي نظام سياسي Political Regime Change، أو حتى إصلاحه Political Regime Reform أن يتبع ذلك تغييرات

مجتمعية وهيكلية متنوعة في جميع مجالات الحياة الرئيسة التي تمس أركان الدولة وبنية المجتمع، لاسيما الأولية منها؛ كالقبيلة والجهوية والطائفية، وعليه فإن الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورة بحاجة إلى إعادة النظر في علاقتها بشعبها؛ لتتواءم مع واقع وتحديات وتطلعات مرحلة بناء الدولة، لاسيما بعد حقبة الإفساد والتجريف التي تعرض لها كلٌّ من المجالين الخاص والعام للمواطنين إبان حقبة الديكتاتوريات العربية الآخذة في الأفول.

٢- تحتاج الشعوب العربية في هذه المرحلة إلى إعادة تنشئة على أسس جديدة، بما يمكن معه خلق ثقافة شعبية عامة جديدة تتضمن ثقافة سياسية مغايرة عما كانت عليه في الماضي القريب؛ حيث إن الثقافة السياسية المتراكمة عبر أجيال إبان الحقب الديكتاتورية ساهمت في دعم الأنظمة السياسية المستبدة في الوطن العربي، الأمر الذي يجعل من الضرورة بمكان إعادة النظر في تلك الثقافة الشعبية الاتكالية السلبية التي سادت على مدى عقود خلت.

٣- لا بد أن تضطلع الدولة العربية ما بعد الثورة بمهمتين أساسيتين؛ هما: الوظيفية Functional والعملياتية Operational؛ حيث تنصب المهمة الأولى على التأكيد على الوظائف التي تؤديها الدولة لمواطنيها بشكل يساوي بين جميع مكونات المجتمع، مثل التربية والتنشئة السياسية والأمن والرفاه الاجتماعي، في حين تنصب المهمة الثانية على التأكيد على البعد العملياتي الذي تنفذ به الدولة جميع الوظائف التي تلتزم بها أمام المواطنين -دون أي تمييز على أسس أولية- والذي تنظمه وتشرعنه القوانين واللوائح والأطر المنظمة.

٤- من دواعي ثبات وديمومة نظم الحكم القائمة ما بعد الثورات أن تحترم تلك النظم إرادة الشعوب، وتعمل لها ألف حساب، ومن ثَم فإنه من البدهي أن تقوم تلك النظم بإعادة تربية وتنشئة وتهيئة الشعب للمرحلة الجديدة التي تستقبلها دول المنطقة، باعتبار أن الدول القوية لن تنهض بغير شعوب قوية واعية؛ تربت على القيم والمبادئ، والمشاركة الفعّالة، كما أن الشعوب القوية القادرة على التمييز بين الغثّ والثمين، والصواب والخطأ؛ ستكون بالضرورة قادرة على إفراز وانتخاب حكومات قوية، تضطلع بتحقيق تطلعات الشعوب وآمالها، وأحلامها لغد تستحقه وحاضر تنشده.

على نُظم حكم ما بعد الثورة في الدول العربية أن تأخذ في اعتبارها أن لكل دولة خصائصها وثوابتها التي تميزها عن سواها من الدول، فما يصلح في الدول والمجتمعات الغربية العلمانية، قد لا يصلح بالضرورة في غيرها المجتمعات الإسلامية ذات الصبغة الرسالية التوحيدية العقدية المتجذرة في العقل الجمعي للشعوب

٥- على نُظُم حكم ما بعد الثورة في الدول العربية أن تأخذ في اعتبارها أن لكل دولة خصائصها وثوابتها التي تميزها عن سواها من الدول، وأن خصوصيات الشعوب والمجتمعات المحلية والقومية، والدينية والاجتماعية، والثقافية، ليست محلاً للنقل والاقتباس، فما يصلح في الدول والمجتمعات الغربية العلمانية، قد لا يصلح بالضرورة في غيرها من بيئات الدول والمجتمعات الأخرى، لاسيما الإسلامية منها ذات الصبغة الرسالية التوحيدية العقدية المتجذرة في العقل الجمعي للشعوب.

معلومات إضافية

تكوين القبائل في اليمن:

إذا ما نظرنا إلى مجموع قبائل حاشـد ومجموع قبائل بكيل نجد أن هناك ما يعرف بالقبائل الرئيسـة أو الأساسـية (الأصلية)، وكذلك القبائل التي ارتبطت بتلك القبائل الرئيسة بروابط سياسية، وأصبحت داخلة ضمن تركيبها البنائي السياسـي والاقتصادي، وذلك بالرغم من أنها لـم تكن ترتبط بها من حيث التركيب البنائي - القرابي، فعلى سـبيل المثال نجد أن قبائل حاشد الأصلية تتكون من أربع قبائل هي: (خارف، وبن صريم، وعذر، والعصيمات)؛ حيث تُعرف هذه القبائل باسم قبيلة حاشد الأصلية.. بينما توجد قبائل أخرى يطلق عليها اسـم القبائل (المتحيشدة)، وترتبط مع القبائل المذكورة بروابط سياسية واقتصادية واحدة، كما تشاركها في نفس النسب العام (حاشد)، بغض النظر عن علاقات النسبة الحقيقية أو الأصلية.

وكما أن قبائل حاشد لها قبائل أصلية وأخرى متحالفة معها نجد نفس الوضع بالنسبة لقبائل (بكيل)؛ حيث يوجد ما يعرف بقبائل بكيل الأصلية، وكذلك ما يعرف بالقبائل الأخرى (المتبيكلة)، أي القبائل التي ارتبطت مع قبائل بكيل الرئيسـة؛ إما عن طريق التحالف السياسي، أو المؤاخاة، أو عبر طريقة الانضمام التي كانت معروفة في بعض الفترات التاريخية، والتي كانت تضطر بعض القبائل تحت ظروف سياسية واقتصادية إلى التنازل عن استقلالها السياسي، والدخول ضمن تحالف قبلي معين.

وتتكون قبيلة بكيل الرئيسـة من القبائل التالية: (أرحب، ونهم، وشـاكر المعروفة في الوقت الحاضر بـ«ذو غيلان»، وذو محمد، وذو حسـين، وقبيلة همدان الشام)، وتتميز القبيلتان المشهورتان حاشد وبكيل بارتباط أعضاء كل منهما بنوع من العلاقات الأخوية؛ أساسـها -بحسب اعتقادهم- وحدة الدم المشترك، إضافة إلى العلاقـات التي تربطهم ببعض، بحكم الجوار والولاء القبلي، وأيضًـا انطلاقًا من علاقة الندية التي يرتكز عليها البناء السياسي في المجتمع القبلي اليمني.

أما قبيلة (مذحج) فقد فقدت تحالفاتها القديمة، رغم رسـوخ واستمرار أعرافها وتقاليدها في جزء منها (مثل قبيلتي مراد، والحداء)، وقد كان لقيام الكيانات السياسية والحدود المصطنعة في الجزيرة العربية أثر على تشـتيت القبائل (المذحجية)، وتغيير تحالفاتها؛ مما دفعها (أي مذحج) إلى عقد تحالفات جديدة عند الضرورة مع بكيل القاطنة في المنطقة الشرقية من خط «صنعاء - صعدة»، والأقرب إلى بعض مناطق مذحج مثل مراد، ومشاركتها في الأنشطة الزراعية والرعوية.

وتمثل العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وسياسية بارزة في الحياة القبلية اليمنية، وهي غالبًا ما تطغى على ما سواها من المثل الروحية والمتطلبات الاقتصادية، وكثيرًا ما تؤدي إلى نشوب الحرب والمنازعات القبلية.

ومفهوم العصبية القبلية بالنسبة للفرد في القبيلة اليمنية يتحدد من خلال الاعتقاد بوجود النسب المستقل لكل قبيلة، وبالسـيطرة على الأرض التي تسـكنها القبيلة، وما يرتبط بتلك السيطرة من حق الاستقلال في اسـتغلال المصادر الاقتصادية فيها؛ باعتبارها ملكًا خاصًا للقبيلة التي عاشت فيها أسلافها، وترسخت فيها أمجادها ومفاخرها.

التنظيم الداخلي للقبيلة:

القبيلة في اليمن قوية محافظة على تماسكها؛ بسبب نظامها العرفي، وتنظيمها الداخلي، والتمسك به لقرون عديدة، فتنقسم القبيلة في اليمن إلى مراتب اجتماعية معتمدة على علاقات النسب والوراثة، وكذلك المكانة الدينية، وطبيعة الحِرَف، وقواعد السلوك المتعارف عليه والمتوقع من كل مرتبة.

١- المشايخ: يستمد مشايخ القبائل مرتبتهم الاجتماعية والسياسية من الزعامة الوراثية التي تنتقل من جيل إلى آخر، وعلى الشيخ واجبان أساسيان هما: التحكيم بين الأطراف المتصارعة والمتنازعة من القبيلة، أو من خارج القبيلة، وقيادة القبيلة في التعامل مع القوى الخارجية، سواء في السلم أو الحرب.

٢- القضاة والفقهاء و«السادة»: وتختلف عن بعضها؛ حيث يعتمد القضاة والفقهاء في مركزهم على أساس درجة التفقه في الدين والشريعة الإسلامية، وكذا القدرة على حل المنازعات، أما «السادة» فيعتمدون في مركزهم على «نسبهم إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم».

٣- الأعيان والأمناء والمزارعون: الأعيان والمزارعون هم الأشخاص الذين يتم انتخابهم من قبل الأفراد لمساعدة الشيخ في القبيلة، مقابل مبالغ يدفعونها لهم، وهم يقومون بدور الوسيط بين الشيخ وأفراد القبيلة.

٤- الفئات الحرفية والمهنية: ينظر رجال القبائل إلى هذه الفئات باعتبارها فئات ناقصة، وبالتالي لا يُسمح لرجل القبيلة بمزاولتها.

٥- فئة اليهود والأخدام: وهما من الفئات الهامشية في المجتمع، ويمارس الأخدام بعض الخدمات للمجتمع كأعمال التنظيفات وحمل الأثقال.

المصدر:

بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (١٩٧٨-١٩٩٠م)، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

أبرز القبائل الليبية:

في شرق ليبيا، تعتبر قبيلة الزاوية القبيلة الأكبر والأكثر نفوذًا في ليبيا، وهي تتمتع بنفوذ قوي، خصوصًا في مدينتي بنغازي ودارنه. أما في منطقة برقة، فالقبائل الأكبر هي قبيلة كارغالا وقبيلة تواجير وقبيلة الرملة. إلا أن منطقة البصراته أصبحت مقسمة بين أولئك الذين ينتمون إلى القبائل التقليدية، وبين أولئك الذين قرروا الانتقال والعيش في المراكز الحضرية في المنطقة، مثل عشيرة شرم محجوب، وزمورة، والكوافي، ودبابيسا، والزاوية، والصوالح، والجرشا.

وفي غرب ليبيا، تعد قبيلة ورفلة أكبر القبائل العربية في هذه المنطقة، وهي تتألف من ٢٥ قبيلة فرعية، ويقدر عدد أفرادها بحوالي مليون شخص، ويتمركزون بشكل خاص في مصراته وحي ميسوراته في بلدة بني وليد، ويتفرعون من قبائل بني هلال التي أرسلها الفاطميون إلى ليبيا من مصر لنشر الإسلام.

أيضًـــا، تتمركز في غرب ليبيـــا قبيلة الزنتان، في الجبال الغربية بين المدن البربرية لجادو ويفرن وكباو، وهي معروفة بقربها من قبيلة ورفله، بالإضافة إلى قبيلة أولاد بوسيف والرجبان.

أمـــا في ليبيا المركزية، وهي المنطقة التي اعتبرت في القرون الماضية الحدود الفاصلة بين الشـــرق والغرب، فتعد قبيلة القذاذفة المتمركزة قرب ســـرت في الوســـط، وسبها في الجنوب، من القبائل المؤثرة في ليبيا اليوم، وهـــي قبيلـــة معمر القذافي. كما تتواجد في هذه المنطقة قبيلة المغارها، وهي إحدى أكبر القبائل في الوســـط الغربي للمنطقة، وينتمي إليها رئيس الوزراء الليبي السابق عبد السلام جلود، بالإضافة إلى قبيلة الرياح والهرابه والزويد.

وفي طبرق والمنطقة المحيطة بها عدد من القبائل البارزة، مثل عبديات التي تتكون من حوالى ٥١ قبيلة فرعية، وهي تعد واحدة من أقوى القبائل في منطقة برقة، وقبيلة مســـامير التي لعبت دورًا بارزًا في المعارك ومقاومة الاستعمار الإيطالي، وخصوصًا خلال النصف الأول من القرن العشرين.

أما البربر في ليبيا فينقســـمون إلى ثلاث قبائل، وهي: البربر الغربيون؛ حيث تتمركز فيها كل من قبيلة عيت ولول في المدن الســـاحلية لزوارة، وتتألف من ٢١ قبيلة فرعية، وقبيلة نفوســـه، وهي قبيلة ضخمة تتواجد في الجبل الغربي الذي يضم مدن يفرن وكباو، وجادو، نالوت، وعدد من القرى الصغيرة، والبربر الشـــرقيون، وهي قبائل بدوية تعتبر من السكان الأصليين للصحراء الكبرى.

كذلـــك التيبو في ليبيا، فهم مجموعة من القبائل المتواجدة في الجهـــة الجنوبية من جبل حروج، ومن الجهة الشرقية لفزان، لتصل إلى الحدود مع مصر، بما في ذلك واحات الكفرة، وعلى الحدود مع تشاد والنيجر وحتى السودان.

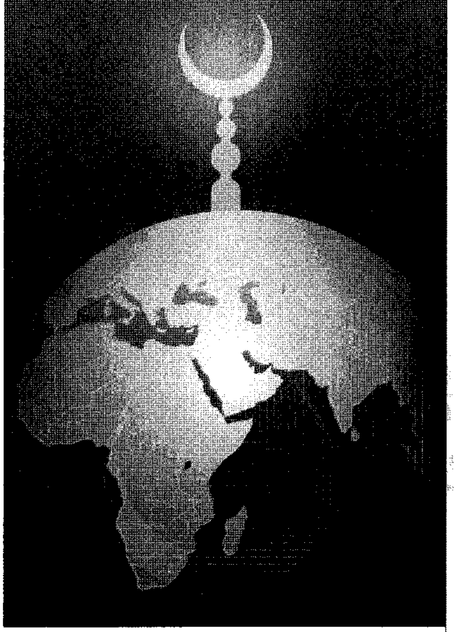
المصدر:

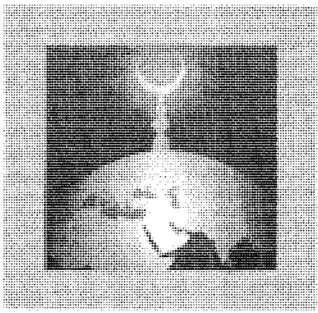
حياة الحريري، ليبيا.. قبائل كثيرة والدولة واحدة، جريدة السفير، انظر الرابط:

http://shabab.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3480

الباب الثالث

العالم الإسلامي





مرتكزات نظام الحكم السوري (١٩٧٠-٢٠١١م) وأثرها في بناء الثورة

د. بشير زين العابدين

باحث وأكاديمي سوري

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراســة تحليل أهم مرتكزات النظام الســوري إبان الفترة: ١٩٧٠-٢٠٠٠م؛ حيث مثّل حزب البعث الواجهة السياســية- المدنية للحكم، بينما تولت المؤسســات العسكرية والأمنية مهمة المحافظة على توازن الحكم، وتكررت هذه الازدواجية في الشــأن الاقتصادي؛ حيث اعتمد النظام على فرض السياســة الاشتراكية على المجتمع السوري، وتبني النهج الرأسمالي في تعامل الدولة مع السوق العالمية، ونتج عن ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية للمجتمع، ونشوء طبقة متمولة من أقطاب السلطة.

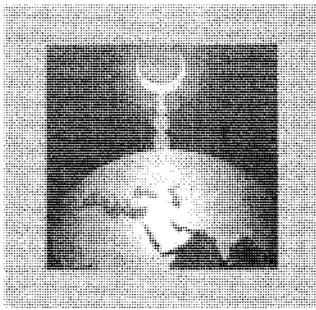
وقد تجلت الحنكة السياســية لدى الرئيس السابق حافظ أســد في إدارته للسياسة الخارجية، وتناوله للملفات الإقليمية بدهاء عاد على الخزانة السورية بإيرادات عوّضت أخطاء السياسة الاقتصادية.

أما القســم الثاني من الدراسة فيســتعرض الأخطاء التي وقعت في عهد بشار (٢٠٠٠-٢٠١١م)، والتي نشأت من فشل الرئيس الجديد في مواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية، وتضييع فرص الإصلاح التي كانت متوفرة له، وبدلاً من ذلك فقد عمد النظام إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الوهمية التي أدت إلى تنامي السخط الشعبي، وتحوله إلى حراك وطني شامل،

وعلى الرغم من أن حافظ أســد قد واجه في فترة حكمه حركات معارضة وســخطًا شعبيًا كبيرًا، إلا أن الأوضاع الإقليمية والدولية أتاحت له وأد هذه الحركات، والاســتمرار في تشديد القبضة الأمنية، وهو أمر لم يعد متاحًا في فترة حكم وريثه بشار.

وتعرّج الدراســة في القســم الثالث على أهم المؤثرات المتوقعة في مرحلة ما بعد الثورة، من خلال تناول إشكاليات ضعف البناء السياسي للمجتمع السوري، ومشكلة التجانس الإقليمي، فضلاً عن معضلة تصحيح علاقة الجيش بالمجتمع وبمؤسسات الحكم.

وقد ركّزت الدراســة على المؤثرات المحلية بصورة رئيسة، ولم تتناول الأوضاع الإقليمية والمؤثرات المتوقعة لانهيار النظام على القضية الفلسطينية، والوضع في لبنان، والعلاقات مع إيران، والسلام مع إسرائيل؛ حيث يمكن تناول هذا الموضع في دراسة أخرى مستقلة.



مرتكزات نظام الحكم السوري (١٩٧٠-٢٠١١م) وأثرها في بناء الثورة

د. بشير زين العابدين

باحث وأكاديمي سوري

تميز نظريات الاجتماع السياسي بين مظاهر السخط الشعبي المتمثلة في المظاهرات وحركات الاحتجاج التي تخمد بمجرد تحقق مطالب القائمين عليها، وبين الثورات الشعبية التي تستهدف بنية نظام الحكم، وتعمل من خلال تشكيل بنية سياسية تمثل بديلاً عن نظام الحكم الذي تنخر في جسده عوامل التعرية ومظاهر الفساد.

ففي مراجعته لفلسفة المدرسة الماركسية في الثورة؛ رأى تيد غور أن الثورة تمر بثلاث مراحل رئيسة؛ حيث تنطلق في البداية من خلال اندلاع سخط شعبي عارم، ثم تتحول في المرحلة الثانية إلى حركة سياسية منظمة، وتتطور في المرحلة الثالثة لتشكل قوة تواجه نظام الحكم القائم بندية، ثم تعمل على هدم أركانه وتفكيك مؤسساته تمهيدًا لتقديم البديل[1].

أما مكونات البنية الثورية فقد لخصتها ثيدا سكوكبول في أربعة عناصر رئيسة تتمثل في:

١- تراكم أخطاء نظام الحكم، وعجزه عن تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته.

٢- نجاح الفئات المثقفة في ترشيد حالة السخط الشعبي، وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة.

٣- تحولات المشهد الإقليمي بطريقة تجعل استمرار نظام الحكم القائم مستحيلاً.

٤- العوامل الجيوسياسية التي تجعل من كل تجربة ثورية حالة مستقلة بنفسها، وتمثل عنصر الحسم في الكثير من التجارب الثورية المعاصرة[2].

وبناء على ذلك؛ فإن هذه الدراسة تنظر إلى تطور البنية الشمولية لنظام الحكم الذي أسسه الرئيس السوري السابق حافظ أسد (١٩٧٠-٢٠٠٠م)، ومن ثم تآكل مؤسساته الحزبية والعسكرية والاقتصادية في عهد بشار (٢٠٠٠-٢٠١١م)، وفي الوقت ذاته يتتبع البحث تحول بنية الثورة السورية من مرحلة السخط الشعبي، إلى مرحلة تشكيل البنية السياسية، والتنبيه على بعض التحديات التي تواجه الثورة في تطورها البنيوي في هذه المرحلة المهمة في مقارعتها للنظام الحاكم في سوريا.

(1) Ted Gurr (1970) Why Men Reberl, Princeton, p. 15.
(2) ThedaSkocpol (1979) States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China, Cambridge University Press (New York), p. 110.

أولاً: مرتكزات النظام السوري في الفترة ١٩٧٠-٢٠١١م:

في شهر نوفمبر ١٩٧٠م أعلن حافظ أسد عن حركة تصحيحية تهدف إلى تجاوز أخطاء الفترة: (١٩٦٣-١٩٧٠م) من حكم حزب البعث، وقد بدأ أسد عهده بمبادرة سياسية لاقت استحسانًا في الأوساط المحلية والإقليمية؛ حيث دعا إلى التخفيف من حدة التحويل الاشتراكي للمجتمع، وتحقيق مصالحة وطنية بين مختلف القوى السياسية.

وفي شهر مارس ١٩٧١م انتُخب أسد رئيسًا للبلاد، وسط أجواء تبشّر بتحقيق انفتاح سياسي؛ حيث أعلن في شهر مارس من العام التالي عن تشكيل «الجبهة الوطنية التقدمية»، وتبع ذلك تطورات أخرى تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية شاملة، وفي شهر مارس ١٩٧٣م تم التصويت على دستور جديد، ركّزت بنوده على الحريات العامة، وتشجيع المشاركة الشعبية.[1]

وفي شهر مايو من العام نفسه دُعي المواطنون السوريون لانتخابات المجلس النيابي، وبدأت تتشكل ملامح بنية النظام الجديد، والذي ارتكزت أعمدته على: ترسيخ حزب البعث العربي الاشتراكي قائدًا للدولة والمجتمع، ومثلت المؤسستان: العسكرية والأمنية أعمدة توازن النظام.

أما على الصعيد الاقتصادي؛ فقد عمد النظام إلى تبني مفهوم مزدوج للتطبيق الاشتراكي يقوم على مبدأ: «اشتراكية المجتمع ورأسمالية السلطة»؛ حيث أدرك حافظ أسد أن سيطرة السلطة على المجتمع لا يمكن أن تتم إلا من خلال سياسات التأميم الاشتراكي، في حين يمكن للدولة أن تتعامل مع السوق الدولي من خلال قوانينه وأسسه الرأسمالية.

رسّخ الدستور السوري لعام ١٩٧٣م مكانة حزب البعث كحزب شمولي يسيطر على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة والمجتمع

وقامت مبادئ السياسة الخارجية السورية على أساس الاستفادة من تناقضات المشهد الإقليمي لتحقيق الأمن الداخلي، وتسخير المواقف السياسية والقوة العسكرية لتحقيق مصلحة الوطن.

وبحلول عام ١٩٧٩م أصبح من الواضح أن سياسة حافظ أسد كانت ترتكز على تطبيق هذه المحاور الأربعة؛ بهدف تشييد أركان حكم شمولي يهيمن الرئيس على أَزِمّته.

لكن الخطأ الذي وقع فيه أسد هو أنه عمل على توريث السلطة لشابٍّ لا يملك الحنكة السياسية، ولا يستطيع الإمساك بزمام الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور لوالده، فتآكلت مرتكزات النظام، ونتج عن ذلك انهيار مؤسسات الحكم أمام السخط الشعبي.

ويمكن تفصيل المرتكزات التي قام عليها حكم حافظ أسد فيما يأتي:

١- المرتكزات الحزبية- الأيديولوجية:

رسّخ الدستور السوري لعام ١٩٧٣م مكانة البعث كحزب شمولي يسيطر على جميع السلطات التشريعية

(١) ورد في البند الرابع من الدستور: «الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنسانًا كريمًا قادرًا على العطاء والبناء»، كما نص البند الثامن والثلاثون من الدستور على أنه: «لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية، بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد والبناء، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقًا للقانون». يوسف خوري (١٩٧٩م) الدساتير في العالم العربي، بيروت، ص ٣١٣-٣٢٢، وقد وردت بنود أخرى في الدستور تنص على حرمة المساكن، ومنع التعذيب الجسدي والمعنوي، والمحافظة على حريات المواطنين وكرامتهم وأمنهم. وقد دُعي المواطنون للتصويت على الدستور في ١٢/٣/١٩٧٣م، وكانت النسبة المعلنة للموافقين الدستور: ٩٧,٦٪.

والتنفيذية والقضائية في الدولة والمجتمع؛ إذ نصت المادة الثامنة منه على أن: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في أهداف الأمة».

وبناء على نص الدستور فقد تولى حزب البعث أغلبية مقاعد مجلس الشعب، واستحوذ على مجلس الوزراء، وأصبحت جميع الصحف الرسمية تابعة له، كما أعطى ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية لحزب البعث وحده حصرًا حق التنظيم والنشاط الحزبي أو التكتلي داخل الجيش والقوات المسلحة، وأصبح من حق القيادة القُطرية لحزب البعث وحدها ترشيح رئيس الجمهورية.

لكن التطبيق العملي لمفهوم قيادة الحزب للمجتمع كان مغايرًا للسلطات التي نص عليها الدستور، فقد لاحظت القيادة القطرية في مرحلة مبكرة وجود فراغ أيديولوجي لدى كوادر الحزب، وتحدثت في أحد تقاريرها التنظيمية عن غياب التأصيل الأيديولوجي عند أعضاء الحزب، والتي لخّصها في: «اللامبالاة، وضعف الشعور بالمسؤولية، وضعف الحماس للحزب والتعصب له، والانتهازية، والفهم الخاطئ لممارسة الديمقراطية، ونمو بعض أمراض المجتمع الموروثة (أي الطائفية، والإقليمية، والعشائرية)».(١)

والحقيقة هي أن الرئيس السوري السابق، لم يكن معنيًا بترسيخ البنية الأيديولوجية والتنظيمية للحزب، بل انصبت جهوده على تشييد أركان الحكم الشمولي، الذي لا يقبل الثنائية أو التعددية؛ إذ تم اختزال قيادة الحزب في لجنة مركزية تتكون من ٧٥ شخصًا، وانتخبت هذه اللجنة من أعضائها قيادة قطرية تتكون من ٢١ عضوًا، ولم تعد تُعقد مؤتمرات الحزب إلا نادرًا.(٢)

أما على صعيد عضوية الحزب؛ فقد عمد النظام السوري في الفترة: (١٩٨٠-١٩٨٤م)؛ إلى تصفية عدد كبير من كوادره؛ حيث تقرر فصل ١٣٣٥٨٠ عضوًا «نصير»، و٣٢٤٢ من الأعضاء العاملين، وتزامنت حركة التصفيات الواسعة في جهاز الحزب مع حملة موازية لتنسيب أبناء الأقليات الطائفية، فقد تتبع فان دام حركة تنسيب الأقليات في جهاز حزب البعث، ولاحظ أن احتكار البعث للحكم كان صوريًا، ولم يُقصد به غير تسخير جهاز الحزب كآلية لتوفير قاعدة سلطوية لأبناء الطائفة.(٣)

ونتيجة لهذه السياسة فقد غاب حزب البعث عن الممارسة الفعلية للحكم في الفترة: (١٩٨٥-٢٠٠٠م)، وتفوق عنصر الفرد على جميع العناصر الحزبية والأيديولوجية والتنظيمية الأخرى؛ حيث هيمنت شخصية حافظ أسد على الحياة العامة، وشبت أجيال كاملة تهتف «للأب القائد»، ولا تعرف غيره حاكمًا للبلاد.(٤)

ونظرًا لضعف البنية التنظيمية والأيديولوجية لحزب البعث؛ فإن رهاناته الحقيقية لم تكن تستند إلى قاعدة شعبية، أو أغلبية تمثيل نيابي، وإنما كانت تعتمد بالدرجة الأولى على المؤسسة العسكرية والزج بها في أتون المعترك السياسي، ونتج عن ذلك ظاهرتان رئيستان كان لهما أكبر الأثر في اندلاع ثورة عام ٢٠١١م، وهما:

---

(١) التقرير التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٨٠م)، المناضل، العدد ١٢٩، يناير ١٩٨٠م، ص ٩٥-٩٦.

(٢) عقد المؤتمر القطري السادس لحزب البعث في يناير ١٩٧٥م،= والمؤتمر القطري السابع في يناير ١٩٨٠م، والمؤتمر القطري الثامن في يناير ١٩٨٥م، ثم توقفت المؤتمرات لمدة خمس عشرة سنة؛ حيث عُقد المؤتمر القطري التاسع للحزب في يونيو ٢٠٠٠م.

(٣) نيقولاوس فان دام (١٩٩٥م) الصراع على السلطة في سوريا، القاهرة، ص ١٨٥.

(٤) وفقًا لدستور عام ١٩٧٣م، فإن رئيس الجمهورية يتولى: تعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وإقالتهم، دون الحاجة للحصول على ثقة مجلس الشعب، ودون إلزامهم بتقديم بيانات وزارية للمجلس، كما أن رئيس الجمهورية يعلن الحرب والسلم، ويعلن حالة الطوارئ، وهو قائد الجيش والقوات المسلحة، وقد حصر الدستور حق الترشيح لهذا المنصب بيد القيادة القطرية لحزب البعث، وفعليًا فإن المرشح الوحيد لمدة ٣٠ عامًا كان حافظ أسد.

أ- الفراغ التنظيمي:

الذي أدى إلى تكييف المؤسسات الدستورية وقوانين الدولة فيما يتناسب مع مواصفات الرئيس، فقد استمتع حافظ أسد خلال ثلاثة عقود بصلاحيات واسعة منحها الحزب له، وعندما أزفت ساعة توريث بشار عام ٢٠٠٠م؛ تم تعديل الدستور فيما يتوافق مع سنه (٣٤ عامًا) آنذاك، أي بما يتناسب مع متطلبات المرشح الجديد، وليس فيما يتوافق مع مصلحة البلاد، وكان لسوء استخدام الصلاحيات التشريعية الدور الأساس في هدم أركان حكم آل أسد؛ إذ إن الدستور قد منح بشار صلاحيات الحكم الشمولي، ولكنّ بشارًا لم يثبت الكفاءة في إدارة هذه المؤسسات، ولم تتح بنية النظام له فرصة توسيع دائرة المشاركة في الحكم.

ب- الفراغ الأيديولوجي:

أدت هشاشة البنية الأيديولوجية للحزب، إلى غياب التطبيق الفعلي للشعارات التي رفعها متمثلة في: «الوحدة»، و«الحرية»، و«الاشتراكية»، إضافة إلى انحسار المكون القومي إثر انحياز النظام إلى مشروع التوسع الإيراني في المنطقة، مما أدى إلى شلّ المنطلقات الفكرية للحزب، وفشل القيادتين: القومية والقطرية، في الذبّ عن حياض النظام الأمني- العسكري الذي طالب الشعب بإسقاطه عام ٢٠١١م.

٢- المرتكزات الأمنية-العسكرية:

ورثت الجمهورية السورية عن الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م) نظام حكم مدني ضعيفًا، ومؤسسة عسكرية شغوفة بتولي مقاليد السلطة في البلاد.

وبمجرد توليه الحكم؛ لم يكلّف حافظ أسد نفسه عناء البحث عن بدائل بنيوية لترسيخ سلطته؛ فقد وجد في نمط الانتداب الفرنسي بنية تحتية قوية لفلسفة القمع من جهة، وكسب الشرعية الدستورية من جهة أخرى.

وكان النموذج الفرنسي قد قام في مرحلة الانتداب على المزج بين إثارة النعرات الطائفية، واستخدام القوة العسكرية لقمع المعارضة؛ حيث عمد ديغول إلى إخماد الثورة السورية التي اندلعت عام ١٩٢٠م عن طريق تبني سياسة التقسيم الطائفي للبلاد،[1] ولجأ إلى تجنيد بعض أبناء الأقليات لتشكيل فِرَق: «القوات الخاصة»، التي قامت بمهام: قتل المدنيين، وتعذيبهم في الشوارع، وإهانتهم، وإذلالهم، نيابة عن الفرنسيين.

وقد سارت السياسة السورية في عهد حافظ أسد (١٩٧٠-٢٠٠٠م) على النسق نفسه؛ إذ عمد النظام إلى ترسيخ الإرث الفرنسي المتمثل في: نظام حكم مدني ضعيف، وأحزاب لا تملك نظرية سياسية ناضجة، في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن؛ وذلك بالاعتماد على العنصر العشائري الذي استند عليه الفرنسيون في مرحلة الانتداب.

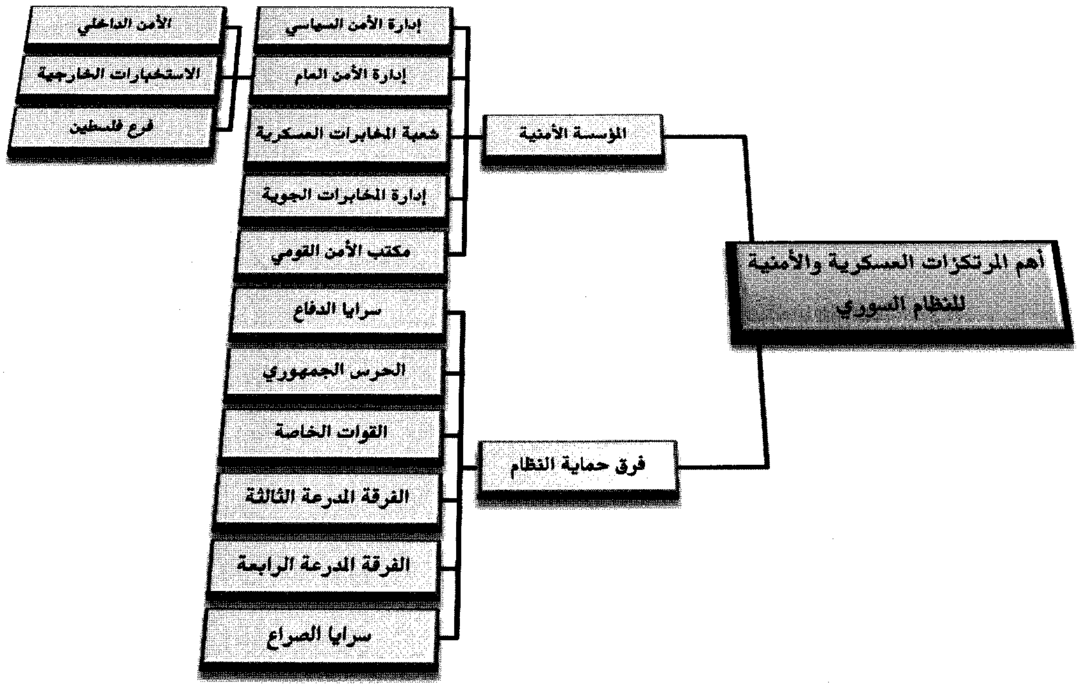
لقد أدرك حافظ أسد في الثلث الأخير من القرن العشرين؛ أن الشق الحزبي-المدني هو الحلقة الأضعف بين الفئات المتصارعة على السلطة، فأعطى لمؤسساته نمطًا شكليًا يقتصر على قطاع محدود في أجهزة الإدارة والحكم، وجعل توازن النظام يقوم على فرق عسكرية، ومؤسسات أمنية تهيمن على الحياة العامة، واعتمد في ذلك على العنصر العشائري-العائلي؛ باعتباره العامل الأكثر ضمانًا في تحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل النظام.

ويمكن تلخيص أهم المرتكزات العسكرية والأمنية للنظام في شقين رئيسين هما:

أ- فرق حماية النظام:

وهي مجموعة فرق عسكرية تتبع للجيش النظامي

(١) أعلن ديغول قيام دولة حلب في الثامن من سبتمبر سنة ١٩٢٠م، ودولة العلويين في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٢٠م، ودولة جبل الدروز في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١م، ودولة دمشق: التي اتخذت من العاصمة اسمًا لها، كما مارست سلطة الانتداب الفرنسية حكمًا مستقلاً لإقليم الجزيرة، وسنجق الإسكندرون.



من الناحية التنظيمية، ولكنها تُدَار من قِبَل القصر الجمهوري بصورة مباشرة، ويمكن ملاحظة التركيز المفرط على الهاجس الأمني لدى النظام الذي عمد إلى تكديس عدد كبير من القوات العسكرية لحمايته؛ إذ إنه قام بتجنيد نحو مائة ألف مقاتل في خمس فرق رئيسة هي: سرايا الدفاع[1]، والحرس الجمهوري[2]، والقوات الخاصة[3]، والفرقة المدرعة الثالثة[4]، والفرقة المدرعة الرابعة[5]، وسرايا الصراع[6]. جدير بالذكر أن هذه القوات هي التي تخوض معركة البقاء مع الشعب الأعزل في الوقت الحالي.

ب- المؤسسة الأمنية:

ومن أبرز أجهزتها: إدارة الأمن السياسي، وإدارة الأمن العام، (وتتضمن قسم الأمن الداخلي، وقسم الاستخبارات الخارجية، وفرع فلسطين)، وشعبة المخابرات العسكرية، وإدارة المخابرات الجوية، ومكتب الأمن القومي، ويبلغ قوام هذه الأجهزة أكثر من ثلاثمائة ألف عنصر، يتغلغلون في سائر مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يقتصر دور المؤسسة الأمنية على الجانب الأمني فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل ممارسة العمل السياسي والإداري في جهاز الدولة؛ حيث تمتلك أجهزة الأمن وجودًا كاسحًا في سائر المناشط العامة، وتنبع قوتها من انتشارها في المجتمع والدولة، ومن إمساكها بالمفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتستمد شرعيتها من رئيس الجمهورية الذي يشرف على أعمالها من خلال مجلس الأمن الوطني بالقصر الجمهوري.

إلا أن سياسة التكديس الأمني والعسكري، وابتلاع مؤسسات القمع لمؤسسات الإدارة والحكم، قد فشلت في تحقيق أمن النظام، فعلى الرغم من استنفاد المقدرات الاقتصادية، وولوغ كبار ضباط المؤسستين: الأمنية والعسكرية في الفساد؛ إلا أن هاجس انعدام

(١) تأسست عام ١٩٧١م، وتم حلها عقب عام ١٩٨٤م، وبلغ تعدادها ٥٥ ألف مقاتل.
(٢) تأسست عام ١٩٧٦م، ويبلغ تعدادها ٣٠ ألف مقاتل.
(٣) تأسست عام ١٩٦٨م، ويبلغ تعدادها ١٥ ألف مقاتل.
(٤) تأسست عام ١٩٧٨م، ويبلغ تعدادها ٨ آلاف مقاتل.
(٥) تأسست بعد حل سرايا الدفاع عام ١٩٨٤م، ويبلغ تعدادها ٨ آلاف مقاتل.
(٦) تأسست عام ١٩٧٣م، ويبلغ تعدادها حوالي ٥ آلاف مقاتل.

الأمن قد ازدادت وتيرته عندما انتشرت ٥٥ سرية من سرايا الدفاع في دمشق بقيادة رفعت أسد الذي حاول الإطاحة بشقيقه عام ١٩٨٤م.

أما في عهد بشار، فقد انصب جهد القصر الجمهوري على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بكبح جماح هذه المؤسسات: ففي عام ٢٠٠٢م أحيل عدد من قادة الأجهزة الأمنية إلى التقاعد، وفي ٢٠٠٤م أُجريت حركة تصفيات واسعة داخل نطاق القوات المسلحة طالت حوالي ٤٠٪ من ضباط القيادة في دمشق، وفي الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م) وقعت سلسلة اغتيالات أودت بحياة عدد من الضباط أبرزهم: وزير الداخلية غازي كنعان، وشقيقه علي كنعان، مما دفع بالرئيس لإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، وتأسيس «مجلس الأمن الوطني»؛ لاحتواء هذه الصراعات دون طائل، وقد استنزفت محاولات السيطرة على هذه الفرق جهود القصر الجمهوري، ومنعت البلاد من فرص الإصلاح السياسي والاقتصادي، وكان لدورها السلبي الأثر الأكبر في التسبب باندلاع الثورة الشعبية الأخيرة.

نشأت عصابة «الشبيحة» في ثمانينيات القرن المنصرم، وأخذت تعمل في مجال العملات، والمتاجرة بالبضائع المدعومة، وفرض الضرائب غير المشروعة، ومن ثم انخرطت في عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى لبنان

٣- المرتكزات الاقتصادية

ارتكزت السياسة الاقتصادية للنظام السوري في الفترة: (١٩٧٠-٢٠٠٠م) على بناء مؤسسات الحكم الشمولي، وترسيخ هيمنة السلطة المركزية على الاقتصاد الوطني؛ فبدعوى القضاء على البطالة قام النظام بفتح باب التنسيب إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية أمام الفائض البشري الدافق من الأرياف، مما أدى إلى توسيع أجهزة القمع، وتغيير البنية الديمغرافية للمدن السورية، إضافة إلى ضرب القطاع الزراعي الذي تكبد خسائر هائلة؛ بسبب نقص الأيدي العاملة، ففي بداية حكم حافظ أسد عام ١٩٧٠م كان عدد القوى العاملة يقدر بنحو ١,٩٧ مليون عامل[1]، وبحلول عام ١٩٧٩م نجحت السلطة في امتصاص أكثر من ١,٢ مليون منهم في كوادر حزب البعث، ومؤسسات الأمن، والفرق الطائفية المتمثلة في: سرايا الدفاع، والحرس الجمهوري، والقوات الخاصة[2]. ولم تكن هذه الطبقة معنيّة بأيّ نمط من أنماط الإنتاج الاقتصادي، بل شكّلت طبقة استهلاكية ضخمة تعتمد على القطاع العام.

أما المرتكز الثاني للسياسة الاقتصادية السورية، فقد تمثل في ازدواجية تطبيق المفهوم الاشتراكي؛ حيث تم فرض السياسة الاشتراكية على الاقتصاد الداخلي بهدف الإمساك بأزمة الإنتاج الصناعي والزراعي للمجتمع، بينما استبعدت السلطة جميع الحواجز والقوانين التي يمكن أن تعرقل مصالحها على الصعيد الخارجي، ونتج عن ذلك نشوء طبقة متمولة من أقارب الرئيس وأصدقائه.

وكان أول من أشار إلى هذه الازدواجية في التطبيق الاشتراكي بين السلطة والمجتمع؛ الباحثة الفرنسية إليزابيث لونغونيس التي لاحظت أنه: «في الوقت الذي يستند فيه التخطيط الاقتصادي السوري في إطاره العام على النموذج الاشتراكي؛ من خلال إعطاء القطاع العام الدور الرئيس في العملية الاقتصادية، إلا أن الفئة الحاكمة تستند من طرفها إلى مفهوم «الأرباح الجانبية»؛ إذ تقوم من خلال تحكمها بمقادير الأمور بمنح الامتيازات إلى أعوانها عن طريق تجيير قطاع الدولة للقائمين عليه من أقارب الرئيس».[3]

(١) العربي بن سليمان (١٩٨٨م) مصاعب قطاع الزراعة ومسألة الأمن الغذائي، مجلة اليوم السابع، ٢٠ يونيو ١٩٨٨م.
(٢) إيال زيسر (٢٠٠٥م) باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٢٤.
(٣) لونغونيس (١٩٨٨) سوريا: القطاع الصناعي- حيثيات الأزمة وأبعادها، مجلة مشرق ومغرب الفرنسية، عدد (١٠٩).

وكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة هي تدهور القطاع العام، ونشوء قطاع «شبه خاص»، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجموعة المقربة من رئيس الجمهورية، مما أدّى إلى نشوء طبقة طفيلية من كبار المسئولين اغتنت غنًى فاحشًا من التهريب، وعمولات السمسرة، والاحتكار، وغيرها من وسائل الكسب غير المشروع الذي فتحه الرئيس السوري السابق على مصراعيه لأقاربه ومقربيه.

كما مثلت عملية التهريب وسيلة أخرى للكسب غير المشروع؛ حيث نشأت عصابة «الشبيحة» في ثمانينيات القرن المنصرم، وأخذت تعمل في مجال العملات، والمتاجرة بالبضائع المدعومة، وفرض الضرائب غير المشروعة، ومن ثَم انخرطت في عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى لبنان.[1]

ولما تولى بشار الحكم أحاطت به هذه المجموعة المتمولة، وعلى رأسها أبناء أخواله من آل مخلوف، فضلاً عن زعماء عصابة الشبيحة الذين شكلوا العمود الفقري لمشروع التوسع الإيراني في المنطقة.

وكان الدور السلبي لهذه الفئة من أبرز عوامل اندلاع الثورة، التي استهدفت أقطاب هذه الطبقة المتمولة في هتافاتها.

٤- مرتكزات السياسة الخارجية:

مُنيت الجمهورية العربية السورية بهزيمة عام ١٩٦٧م، إثر إعلان وزير الدفاع السوري (آنذاك) حافظ أسد سقوط القنيطرة، في ظروف مشبوهة تناولها العديد من الكتاب وشهود العيان.

وعلى الرغم من النكسة الكبيرة التي سبّبها فقد الجولان؛ إلا أن الرئيس السوري نجح في بناء أحد أهم مرتكزات سياسته الإقليمية على هذه الكارثة، وهي مبدأ: «الصمود والتصدي» (أو ما أصبح النظام يطلق عليه في عهد بشار مصطلح: «المقاومة»).

فقد منحت واجهة: «الصمود والتصدي» للنظام السوري الشرعية اللازمة لاستمرار قانون الطوارئ على الصعيد الداخلي، وأتاحت له فرص الحصول على الدعم المالي من دول الجوار، ففي مؤتمر القمة العربية عام ١٩٧٨م التزمت دول الخليج بمنح سوريا ملياري دولار سنويًا لمدة عشر أعوام كدعم مالي؛ لصمودها أمام إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين أظهر حافظ أسد براعة في التلاعب على التناقضات الإقليمية، وتوظيفها لصالحه؛ فعندما كانت السياسة الأمريكية في عهد كارتر تركز على احتواء سوريا، واستدراجها بعيدًا عن المعسكر الشيوعي، تبنى الرئيس السوري سياسة تحجيم الفصائل الفلسطينية، والحدّ من النفوذ العراقي في لبنان، وحظيت سياسته بدعم غربي ملحوظ؛ إذ حصل عام ١٩٧٦م على قروض بقيمة ٥٤٠ مليون دولار لتمويل حملته العسكرية في لبنان، وفي الوقت ذاته كانت المساعدات الأمريكية تتدفق بمعدل ٦٠ إلى ١٠٠ مليون دولار سنويًا، كما قدمت الدول العربية مبالغ تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار لدعم دور قوات الردع السورية في لبنان.

وعلى الرغم من التقارب مع الإدارة الأمريكية؛ إلا أن الرئيس السوري حافظ على تعاونه العسكري مع الاتحاد السوفيتي؛ إذ بلغت الديون المستحقة لموسكو في منتصف الثمانينيات نحو ١٢ مليار دولار من قيمة المعدات العسكرية التي قدمت له بسخاء.

وكانت سياسة حافظ أسد تجاه إيران أكثر براعة من غيرها؛ إذ إنه تمكن من المحافظة على علاقاته القوية مع دول الخليج العربي، في الوقت الذي وقف طوال الحرب العراقية- الإيرانية مع حلفائه العقائديين في طهران، وعادت هذه السياسة على الميزانية السورية بكثير من المكاسب؛ فبموجب اتفاقية أُبرمت بين طهران ودمشق عام ١٩٨٢م التزمت إيران بمنح هبة سنوية

(1) Sadowsky Y. M. (1987), <Patronage and the Ba>th: Corruption and Control in Contemporary Syria>Arab Studies Quarterly, vol. 9, no. 4, fall 1987. p. 454.

من النفط الخام بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، إضافة إلى تقديم كميات أخرى بقيمة مخفضة، كما بلغت قروض إيران لسوريا نحو ٥ مليارات دولار؛ قدمتها طهران لدمشق كقروض، وبضائع، وخدمات ومواد أولية طوال فترة حربها مع العراق.

وفي مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، أرسل حافظ أسد فرقة من الجيش السوري للمشاركة في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وتؤكد مصادر الخارجية الأمريكية أن هذه المناورة جلبت للخزانة السورية مبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويًا طوال فترة التسعينيات، وتعهدت دول الخليج العربي بمنح سوريا مبلغ ملياري دولار وفق إعلان دمشق في شهر مارس ١٩٩١م.

ونتيجة لبراعة الرئيس السابق في إدارة الأزمات الإقليمية، فقد بلغت نسبة المساعدات الخارجية ٦٠ بالمائة من مجموع إيرادات سوريا طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات.

إلا أن بشارًا -الذي ورث السلطة عن والده- لم يرث هذه الحنكة السياسية: فسرعان ما خسر الملف اللبناني برُمته، واضطر إلى سحب قواته من لبنان، وأدت سوء إدارته للأحداث إلى انشقاق نائبه عبد الحليم خدام، ومقتل وزير داخليته غازي كنعان، وتصفية عدد من ضباطه الأمنيين في ظروف غامضة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧م.

كما فقد النظام السوري زمام المبادرة على القضية الفلسطينية؛ إثر انخراطه في تحالفات عقائدية مع نظام الملالي بطهران و«حزب الله» في لبنان، مما عمّق عزلته الإقليمية والدولية، وأدى إلى إفلاس خزانته، بعد توقف المساعدات العربية، وخسرت سوريا نتيجة لتلك السياسة أصدقاءها العرب.

ثانيًا: ضعف مرتكزات النظام وتأثيرها على بنية الثورة السورية (٢٠١١م):

عندما تولى بشار الحكم عام ٢٠٠٠م، اتخذ قرارًا مبكرًا بالركون إلى المرتكزات التي قام عليها حكم والده، فحافظ على الواجهة المدنية التي يمثلها حزب البعث في الحكومة ومجلس الشعب، واعتمد على العنصر الأمني-العسكري؛ للمحافظة على توازن الحكم، واعتمد العامل الاقتصادي على عنصر التوريث؛ إذ ورث الجيل الجديد من أقارب بشار وأبناء خاله ثروات البلاد، مما أتاح لهم مجال التحكم في المفاصل الاقتصادية للمجتمع.

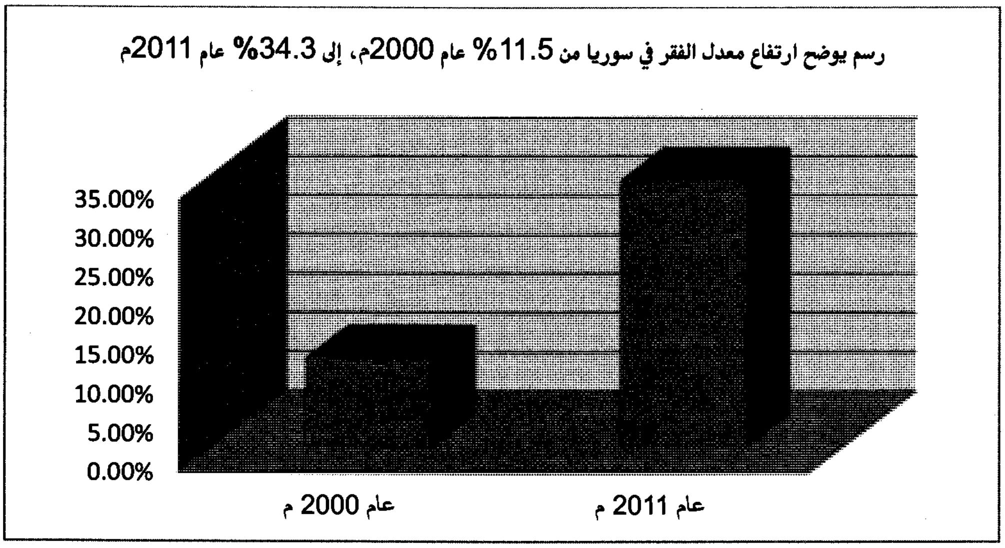
إلا أن المتغيرات الإقليمية مثّلت أول نكسة في سياسة النظام السوري الذي فقد السيطرة على الملفات الرئيسة في المنطقة، وأخذت عوامل التعرية تنخر في بنية النظام؛ حيث عصفت وفرة وسائل الاتصال، وزيادة الوعي الشعبي بحالة الجمود، ووجد بشار نفسه في مواجهة ثورة شعبية عارمة، تعامل معها بالوسائل القمعية التي اتبعها والده في مطلع الثمانينيات.

ونتيجة لعجز النظام عن التطوير؛ ظهرت حالة السخط الشعبي في البداية، كرد فعل لسوء تعامل النظام مع الملفات المحلية والإقليمية، إلا أنها أخذت تتطور بسرعة كبيرة لتشكل حراكًا شعبيًا منظمًا يتغذى من ضعف بنية النظام الذي قامت الثورة ضده.

ويمكن تلخيص أهم عناصر بنية الثورة السورية في النقاط التالية:

١- تآكل البنية الحزبية-الأيديولوجية:

أدى انحسار دور حزب البعث إلى فقدان النظام لقاعدته الأيديولوجية، وذلك في الوقت الذي لم تبذل فيه السلطة جهدًا للبحث عن بدائل تنظيرية تتناسب مع متغيرات المرحلة؛ فاستمر أداء النظام على نفس وتيرة مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم، وفي هذه الأثناء وقف القصر الجمهوري والمؤسسات الأمنية المحيطة موقف الرافض لأي منظومة فكرية بديلة، يمكن أن تُنعش حالة الجمود التي انتابته؛ وفي نهاية



سنة ٢٠٠٠م شهدت المدن السورية تأسيس منتديات للحوار تنتقد الأداء الحكومي، وتدعو إلى تطبيق الديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة، لكن النظام سارع بإخمادها، واعتقال أبرز شخصياتها، وإصدار أحكام قاسية ضدهم.

وكبديل لأطروحات منتديات الحوار عبّر النظام عن رغبته في الانفتاح، وتحقيق مزيد من الحريات السياسية؛ من خلال ترسيخ دور الجبهة الوطنية التقدمية التي تم توسيعها، وسُمح لبعضها بإصدار الصحف[1].

وتأتي هذه السياسة من قناعة النظام بأن الانفتاح يجب أن يكون منظمًا، وأن يبدأ من الداخل؛ لأنه إذا جاء من خارج النظام فإنه يحمل السمة الانقلابية!

إلا أن نية الانفتاح لم تظهر خلال انتخابات مجلس الشعب في مارس ٢٠٠٣م؛ حيث كانت الفرصة متاحة لبشار كي يثبت رغبته في تحقيق الإصلاح السياسي، فبقي عدد أعضاء المجلس على حاله؛ حيث انتخب ١٦٧ عضوًا من الجبهة التقدمية منهم ١٣٢ من حزب البعث، ولم يكن هناك أي تغيير يُذكر، وفي انتخابات سنة ٢٠٠٧م ترسخ كيان السلطة الشمولية عن طريق زيادة عدد المقاعد المخصصة لحزب البعث على حساب الجبهة الوطنية والمستقلين، وسط فتور شعبي.

أما في القصر الجمهوري؛ فقد أخذت دائرة بشار العسكرية والأمنية تضيق بصورة تدريجية؛ حيث تضمنت دائرة مستشاريه مجموعة مغلقة من أقاربه وأبناء عشيرته، وعلى رأسهم: ابن خالته عاطف نجيب، وصهره آصف شوكت، ومستشاريه للشؤون الأمنية اللواءان إبراهيم حويجة ومحمد ناصيف، ومستشاره للشؤون العسكرية العماد علي أصلان، ورئيس أركانه ثم وزير دفاعه العماد علي حبيب، وهؤلاء جميعًا يرتبطون ببشار من حيث القرابة، أو المصاهرة، أو العشيرة، بل إن دائرتهم أضيق من دائرة الرئيس السابق الذي كان يقرب إليه بعض العشائر العلوية الحليفة، بينما اقتصر اعتماد بشار على دائرة القرابة المباشرة؛ حيث أسند بشار إلى شقيقه ماهر قيادة الفرقة المدرعة الرابعة، ورقّاه إلى رتبة عميد،

(١) أحزاب الجبهة التقدمية بعد توسيعها هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح الحزب الشيوعي السوري برئاسة وصال بكداش، جناح الحزب الشيوعي السوري برئاسة يوسف فيصل، حزب الاتحاد الاشتراكي، الحزب الوحدوي الاشتراكي برئاسة فايز إسماعيل، الحزب الاشتراكي برئاسة أحمد الأحمد، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي المنشق عن الوحدويين الاشتراكيين برئاسة فضل الله ناصر الدين، حزب الوحدة العربية الديمقراطي برئاسة غسان أحمد عثمان، وحزب العهد الوطني.

أما عائلة أنيسة مخلوف (والدة بشار)، فقد اتسع نفوذها بصورة لافتة للانتباه؛ حيث ظهر اسم خال بشار محمد مخلوف، وكذلك رامي وإيهاب مخلوف، وقد بلغت ثروة أسرتهم مليارات الدولارات، واستغلوا روابطهم السياسية لتحقيق المكاسب الاقتصادية، ومن ذلك هيمنتهم على المصرف العقاري، وعلى التجارة الحرة المعفاة من الضرائب في المطارات، وكذلك على قطاع الاتصالات.(1)

٢- السخط المجتمعي:

الناتج عن عدم استيعاب النظام للتحولات التي مر بها القطر السوري في الفترة: (١٩٧٠—٢٠١١م)؛ فعندما وقع انقلاب حافظ أسد عام ١٩٧٠م، كان عدد سكان سوريا: ٦,٣٠٥,٠٠٠ نسمة، وبحلول عام ٢٠١٠م تضاعف هذا الرقم نحو أربعة أضعاف؛ حيث بلغ: ٢٢,٥٠٥,٠٠٠ نسمة، وعلى الرغم من ذلك فإن البنية الاقتصادية للقطر السوري لم تتواكب مع متطلبات التغيير، وانعكس ذلك على المجتمع السوري الذي عانى في عهد بشار من افتقار العدالة الاجتماعية؛ فارتفع معدل الفقر من: ١١,٥ بالمائة عام ٢٠٠٠م إلى ٣٤,٣ بالمائة عام ٢٠١١م؛ حيث صُنفت سوريا في هذا العام بالمركز ٩٧ عالميًا من حيث جودة الحياة، والمركز ١١١ لتقدير الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وبدلاً من الاهتمام بتطوير البنية الاقتصادية، والعمل على تحقيق إصلاحاتٍ تُخرِج البلاد من أزمتها الخانقة، ارتكزت سياسة النظام السوري على تشديد القبضة الأمنية لمنع انتشار مظاهر السخط الشعبي بين فئة الشباب، فانحدرت سوريا إلى المركز ١٥٤ من حيث احترام حقوق الإنسان.

وفي هذه الأثناء استمرت فلسفة أجهزة الاستخبارات على بنيتها «السبعينية»؛ حيث قام نشاطها في عهد بشار على بذل المزيد من الجهود لتفكيك أحزاب المعارضة، وعزلها عن المجتمع، بل وتتبع هذه الجماعات في المنفى؛ لمنع أي تأثير لها على المجتمع السوري، إلا أن الأحداث الأخيرة قد أدخلت على المعادلة السياسية عنصرًا جديدًا لم يحسب له النظام أي حساب؛ إذ اقتحم الشباب السوري المحايد ساحة العمل السياسي بدافع الرغبة في التغيير السلمي، وليس بدافع الانتماء الحزبي أو الأيديولوجي، وهو نمط من الحراك المجتمعي الذي يصعب السيطرة عليه من الناحية الأمنية؛ إذ إن ٧٧٪ من المجتمع السوري هم دون سنة ٣٥، في حين تُقدر بعض المصادر أن نسبة الشباب السوري بين سن ١٥ و٣٥ عامًا تقدر بحوالي ٦٦٪ من أبناء المجتمع.

وعلى الرغم من التطور الذي شهده المجتمع؛ إلا أن أجهزة الأمن لا تزال مصرّة على التعامل معه بأساليب القمع المتمثلة في: حملات الاعتقال العشوائي، والعقاب الجماعي، واقتحام المدن وقطع الخدمات عنها، وقتل المتظاهرين، وتعذيبهم والتنكيل بهم في الشوارع، وشنّ الحملات الإعلامية التي تتبع نموذج «غوبلز» في العهد النازي، وما إلى ذلك من وسائل لا تُجدي نفعًا في السيطرة على الانفجار الاجتماعي الذي تسببت به سلسلة من الأخطاء المتراكمة عبر أربعة عقود من حكم آل أسد.

٣- التحولات الإقليمية:

تتمثل أبرز التحولات الإقليمية في تراجع شعبية إيران في العالم العربي؛ حيث بدأت الشعوب العربية تُظهر المزيد من الوعي والحذر تجاه توسع النفوذ الإيراني، وما يحمله في طياته من عناصر طائفية وشعوبية تحت أستار المقاومة.

وتزامن التراجع الإيراني مع ظهور الدور التركي، ورغبة حكومة العدالة والتنمية في ممارسة دور إقليمي أكثر فاعلية من ذي قبل، وهو أمر لم يفطن لتبعاته نظام بشار، الذي فشل في قراءة متغيرات الوضع الإقليمي.

(1) فلاينت ليفريت (٢٠٠٥م) وراثة سورية، اختبار بشار بالنار، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص ١٦٨-١٦٩.

فقد فتح النظام السوري في العقد الماضي الباب على مصراعيه أمام النفوذ الإيراني، وقام بتشجيع نشاطه السياسي، ووفّر الدعم للخلايا الطائفية التي اتخذت من دمشق قاعدة لها، وفي هذه الأثناء أخذت سوريا تبتعد عن شعارات القومية العربية التي رفعتها في الثلث الأخير من القرن العشرين، ومثلت سياسة الانفتاح السوري على طهران دعمًا للتوجهات الشعوبية التي ضاقت الدول العربية بها ذرعًا، خاصة وأن خلايا «حزب الله» -المدعومة من قِبل سوريا- قد استهدفت هذه الدول في أمنها واستقرارها.

وبالإضافة إلى استعداء الدول العربية ضد سوريا، أخذ بشار يفقد جميع التوازنات التي ورثها عن والده؛ حيث تعرضت السياسة الخارجية السورية في الفترة: (٢٠٠٠-٢٠١١م)، لعدة نكسات من أبرزها: فقدان السيطرة على القضية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو، ونشاط المعارضة الكردية بعد تسليم أوجلان، والتوتر مع الحدود العراقية إثر الغزو الأمريكي، وإرغام القوات السورية على مغادرة لبنان بعد مقتل الحريري، وتعميق عزلة سوريا عن محيطها العربي؛ نتيجة الإمعان في دعم مشروع التوسع الفارسي.

وانعكس سوء إدارة بشار للملفات الخارجية على بنية نظامه؛ الذي أصبح يتعامل بحساسية مفرطة تجاه الشؤون الخارجية، إلى درجة جعلت من مصطلح «الخارج» تهمة كبيرة يوجهها النظام السوري ضد معارضيه، وقد أدى هذا التوجس الأمني من «الخارج»؛ إلى انفجار قنبلة المغتربين السوريين؛ حيث قدرت بثينة شعبان عام ٢٠٠٧م -وكانت وزيرة شؤون المغتربين آنذاك- عدد المغتربين السوريين بأكثر من ١٥ مليون نسمة، في حين رفعت بعض المصادر تقديراتهم إلى أكثر من ١٨ مليون مغترب، تعيش الغالبية منهم في ظروف إنسانية صعبة؛ حيث تستخدم السفارات السورية خدماتها القنصلية كوسيلة للضغط عليهم، وتمتنع عن إجراء معاملاتهم دون موافقات أمنية، وترفض منح المعارضين منهم جوازات السفر.

ونتيجة لهذا التعامل العدائي غير المبرر، فقد أصبح تغيير النظام أولوية عند ملايين المغتربين السوريين الذين حُرموا من أوطانهم عقودًا؛ بسبب التضييق الأمني والاقتصادي، ولا يمكن تجاهل الإمكانات المتوفرة للمغتربين السوريين في دعم جهود تغيير النظام بالوسائل السلمية غير المتاحة لمواطنيهم في الداخل.

أخطر ما تواجهه الثورات بعد تحقيق أهدافها هو الاختلاف في تفسير الشعارات التي رُفعت في مرحلة الحراك الوطني، وعدم القدرة على تقديم بدائل سياسية ناضجة للنظام الذي نجحت الثورة في الإطاحة به.

ثالثًا: تأثير مرتكزات النظام السوري على مرحلة ما بعد الثورة:

١- غياب البدائل السياسية الناضجة:

أخطر ما تواجهه الثورات بعد تحقيق أهدافها هو الاختلاف في تفسير الشعارات التي رُفعت في مرحلة الحراك الوطني، وعدم القدرة على تقديم بدائل سياسية ناضجة للنظام الذي نجحت الثورة في الإطاحة به.

لقد نجح النظام الشمولي في تغييب المجتمع السوري عن الحراك السياسي الناضج، ومنعت أجهزة الأمن فرص التفاعل السياسي لمدة خمسة عقود، مما أوجد حالة من الفراغ في مجال البناء السياسي للمجتمع.

وقد نبّه إيلي خضوري إلى خطورة إقحام منظومات فكرية لا تتناسب مع المجتمع، مؤكدًا على أن المبادئ العلمانية-القومية التي تبنتها السلطة الحاكمة في العهد الفيصلي هي التي أدت إلى ظهور نظام الكانتونات الطائفية في مرحلة الانتداب الفرنسي، ففي مقال له عن سياسة الأقليات في الشرق الأوسط أشار خضوري إلى أن كلمات: «الأقلية»، و«الأكثرية»، و«القومية»، و«سيادة الشعب»، هي مصطلحات غريبة

أقحمها المنظّرون القوميون في أنظمة الحكم الناشئة في الدول العربية لتحقيق الاستقرار والتوازن السياسي، ولكنها لم تحقق نجاحًا في البيئة الشرقية؛ التي كوّنت تجربة أخرى تعتمد على منظومة إدارية مغايرة من المصطلحات تقوم على: «الشورى»، و«الإجماع»، ونظام «الملة»، وغيرها من المفاهيم التي شكّلت في مجملها نظامًا تعدديًا يختلف تمامًا عن النمط الغربي.(١)

وقد أدت عملية إقحام هذه المفاهيم بصورة سطحية على نظام الحكم في سوريا إلى إحداث اختلال في سياسة الأقليات الطائفية؛ فحديث المنظرين القوميين عن: «القواسم المشتركة» لدى غالبية أبناء المجتمع كان يعني بالمقابل وجود «خصوصيات» لا بد من حمايتها عند أبناء الطوائف، مما دعم مطالبهم بالاستقلال.

وكان افتراض وجود «أكثرية» عرقية تطالب بالحكم يؤدي بالمقابل إلى افتراض وجود «أقلية» مضطهدة تطالب بتدخل القوى الكبرى لحمايتها، كما أن فكرة «الاحتكام إلى الشعب» في تلك المرحلة كانت تعني بالضرورة تسليم السلطة التشريعية إلى غالبية المجتمع السوري الذي كان يعاني من التجهيل والانقياد لعوائل إقطاعية محددة، مما ينعكس بصورة سلبية على الأقليات التي لم يكن النظام العلماني يعترف لها بأية ميزة عن سائر المواطنين.

٢- إشكالية التجانس الإقليمي والمجتمعي:

يتكون المجتمع السوري من أقليات عرقية كالأكراد، والشركس، والأرمن، والتركمان، والسريان، وأقليات دينية كالنصارى، واليهود، واليزيديين، وأقليات طائفية كالعلويين والدروز والإسماعيليين. علمًا بأن المذاهب المسيحية المعترف بها في سورية هي ١١ مذهبًا، وهي: البروتستانت، النساطرة، الروم الأرثوذكس، الأرمن الأرثوذكس، السريان الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، الأرمن الكاثوليك، السريان الكاثوليك، الكلدان، الموارنة، واللاتين. ويشكّل المسلمون السُّنّة أكثر من ثلثي النسيج الاجتماعي في سوريا.

وقد مثلت المطالب الفئوية عبر التاريخ بوابة للتدخل الأجنبي في المجتمع؛ حيث وجدت لدى بعض الأقليات العرقية أو الطائفية نزعة الاتجاه نحو الخارج؛ بحثًا عن مصادر القوة والامتداد، ولتفادي تذويبها ضمن الأغلبية في إطار المجتمع.

وعلى الصعيد نفسه؛ شكّلت البنية الديمغرافية للقطر السوري مشكلة تتعلق بارتباط الطوائف بالأقاليم؛ حيث إن انتماء الأقليات الطائفية لا يعكس اعتناق معتقد فحسب؛ بل إنه يمثل انتماء إقليميًا وعشائريًا لأبناء الطوائف في الوقت نفسه؛ حيث تقيم غالبية عشائر العلويين في جبال الأنصارية، وغالبية الدروز في جبل العرب؛ حيث لاحظ فان دام بأن نسبة ٦٢,١٪ من العلويين يعيشون في جبال الأنصارية، بينما كانت تتركز الغالبية العظمى من الدروز في جبل العرب بنسبة ٨٧,٧٪، ويقيم الإسماعيليون في منطقتي مصياف والسلمية. وبناء على ذلك، فإن الانتساب إلى الطائفة يمثل انتماء اعتقاديًا - عشائريًا- إقليميًا في آنٍ واحد، وهو الأمر الذي لم يكن متاحًا للمسلمين السنة أو حتى للمسيحيين.(٢)

وعلى الرغم من أن أبناء الطوائف كانوا يشكّلون أقليات صغيرة في سورية، إلا أنهم تمتعوا في العقود الماضية بمميزات لم تكن متاحة للأغلبية من أبناء السُّنّة، وهي سياسة تبناها الفرنسيون في مرحلة الانتداب، ورسّخها نظام الحكم في الفترة: ١٩٦٣-٢٠١١م، وقد يمثل سحب هذه الامتيازات من الطوائف مشكلة يجب التعامل معها بحذر.

٣- تصحيح علاقة الجيش بالسلطة والمجتمع:

ارتبط تاريخ الجيش السوري في مرحلة ما بعد

(1) Kedourie(1988), "Ethnicity, Majority and Minority in the Middle East», in MiltonE.and RabinovichI., editors (1988); Ethnicity, Pluralism and the State, London, pp.25-31.

(2) Van Dam, N. (1987) <Sectarian and Regional Factionalism in the Syrian Political Elite>, The Middle East Journal, vol. 32, no 2, (spring 1987). pp. 201-210.

الانتداب (١٩٤٦-١٩٧٠م) بسلسلة انقلابات عصفت باستقرار النظام الجمهوري؛ حيث قام ضباطه بإضعاف الحكم المدني، وتولي أعلى مناصب الحكم، ومن أبرز هؤلاء: حسني الزعيم، وسامي الحناوي، وفوزي سلو، وأديب الشيشكلي، وأمين الحافظ، وحافظ أسد.

وفي هذه الأثناء أنفقت سورية أكثر من نصف إيراداتها على الجيش، ولكن المردود لم يكن متناسبًا مع حجم الإنفاق، فقد أخذت الجبهة الجنوبية الشرقية للكيان الجمهوري تتقلص بصورة تدريجية منذ حرب ١٩٤٨م، حتى فقدت الجولان بالكامل، بينما انشغلت فرق الجيش في دمشق باحتلال رئاسة الأركان ومبنى الإذاعة، وصياغة البيان رقم (١).

وعندما توقفت الانقلابات سنة ١٩٧٠م أخذت القوات المسلحة تتحول إلى مؤسسة قمع محلي؛ حيث شرعت الفرق العسكرية في شن حرب داخلية واسعة النطاق؛ لتمشيط المدن السورية من جميع أنواع المعارضة، ولم تكن قذائف الدبابات والمدفعية الثقيلة ومنصات الصواريخ قادرة على التمييز بين المؤيد والمعارض، فحصدت الآلة العسكرية أرواح عشرات الآلاف من المواطنين في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وهو ذاته ما حدث في غضون ثورة عام ٢٠١١م، ولا شك بأنه سيطرأ حاجة ملحة لإجراء تحقيقات مستقلة تتبعها مشاريع مصالحة وطنية؛ لاستعادة الثقة، ورأب الصدع، ومعالجة الشرخ الاجتماعي الخطير الذي تسببت به القوات المسلحة السورية عندما وجهت سلاحها نحو أبناء الوطن.

تؤكد الدراسات الغربية أن النظام السوري قد فقد جميع مرتكزاته: الفكرية والأمنية، والاقتصادية على حد سواء، وهو يقف على مفترق طرق تؤدي جميعها إلى مآل واحد وهو السقوط؛ إذ إن الاستمرار في تبني النهج الأمني لمواجهة السخط الشعبي سيؤدي حتمًا إلى الانهيار، أما إذا اختار النظام طريق الإصلاح فإنه سيواجه المصير نفسه؛ لأن بنيته الصلبة لا تسمح له بإعادة تكييفها وفق مشروع إصلاحي جديد، فعندما تولى بشار الحكم عام ٢٠٠٠م، توجهت إليه إحدى الصحف الأجنبية بسؤال حول أولوياته في العهد الجديد، فأجاب قائلاً: «كل ما أتطلع إليه هو أن أرفع أركان البنيان الذي شيّده والدي»!

معلومات إضافية

قوى المعارضة في سوريا

من أبرز الأحزاب السياسية المعارضة في سوريا:

الحزب الشيوعي:

تأسس عام ١٩٢٤م وعُرف تاريخيًا بنشاطه ونفوذه بسوريا، وخاصة عام ١٩٥٨م، وكان معارضًا للوحدة مع مصر؛ لذلك تعرض أعضاؤه للسجن والملاحقة إبان عهد الوحدة.

شهد الحزب توترًا داخليًا من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢م، وانقسم إلى جناحين: جناح خالد بكداش، وجناح رياض الترك المعروف باسم الحزب «الشيوعي/ المكتب السياسي»، وانضم إلى تحالف المعارضة اليسارية «التجمع الوطني الديمقراطي» منذ تأسيسه عام ١٩٨٠م.

ويعتبر قائد الحزب الشيوعي المحامي رياض الترك أحد أبرز الوجوه المنادية بالديمقراطية في سوريا. وتعرّض للسجن مرارًا، وكان آخر ذلك اعتقاله أول سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م حتى شاعت بدمشق تسميته بـ«مانديلا» سوريا، وقد أُفرج عنه يوم ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢م.

جماعة الإخوان المسلمين:

تأسست الحركة عام ١٩٤٢م على يد الدكتور مصطفي السباعي، ويشغل منصب مراقبها العام حاليًا رياض الشقفة، وتعد امتدادًا لجماعة الإخوان في مصر التي أسسها حسن البنا عام ١٩٢٨م.

شارك إخوان سوريا بفاعلية في كافة مجالات العمل السياسي، ودخلوا البرلمان، وشاركوا في الحكومة حتى عام ١٩٦٢م؛ حيث دخلت الجماعة في خلافات ومواجهات مع الدولة.

وبعد مجزرة النظام السوري في حماة في فبراير ١٩٨٢م غابت الجماعة عن الحياة السياسية؛ لأن القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠م الذي أصدره الرئيس الراحل حافظ الأسد اعتبر الحركة محظورة، ويعاقب كل من يثبت انتماؤه لها بالإعدام.

وفي عام ٢٠٠٦م ساهمت الجماعة بتشكيل جبهة الخلاص الوطني المعارضة في المنفى مع عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس، الذي كان قد انشق عن النظام، وانسحبت منها بعد ثلاث سنوات، وخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة أوائل عام ٢٠٠٩م علقت جماعة الإخوان معارضتها لنظام الرئيس بشار الأسد.

وعقب نجاح الثورة الشعبية في مصر وتونس بإسقاط رئيسي البلدين، هدّد إخوان سوريا بالعصيان المدني والنزول إلي الشارع «إذا واصل النظام سياسة التضييق على الشعب».

جبهة الخلاص الوطني:

أعلن عن تشكيلها في العاصمة البلجيكية بروكسل عام ٢٠٠٦م بحضور خدام، ومراقب الإخوان حينذاك صدر الدين البيانوني وممثلين لتيارات ليبرالية وقومية سورية معارضة في المنفى.

وتبنت جبهة الخلاص الوطني السورية المعارضة تغيير نظام الرئيس بشار الأسد بالطرق السلمية.

وفي أبريل/ نيسان ٢٠٠٩م أعلنت جماعة الإخوان انسحابها من جبهة الخلاص، معتبرة أن «عقدها انفرط عمليًا، وأنها أصبحت عاجزة عن النهوض بمتطلبات المشروع الوطني، ونتيجة للتباينات الداخلية التي ظهرت داخل الجبهة بشأن التعاطي مع القضية الفلسطينية».

حركة العدالة والبناء:

تأسست في لندن عام ٢٠٠٦م، وتعتبر إعلان دمشق الموقع عليه من قوى سياسية عديدة في سوريا، المظلة الأكثر قبولا لدى السوريين. ورفضت الحركة الانضمام إلى جبهة الخلاص المشكلة من خدام والإخوان، قبل أن تنسحب الأخيرة من تلك الجبهة.

وتطالب في ميثاقها التأسيسي بنظام حكم يعطي أولوية للحريات والتداول السلمي للسلطة، وإلغاء قانون الطوارئ، وهو ما يتلاقى مع إعلان دمشق. كما تدعو الحركة لإطلاق حرية العمل السياسي وتشكيل الأحزاب وعودة جميع المنفيين والسجناء السياسيين.

حزب الإصلاح

تأسس في الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على يد فريد الغادري، وهو سوري يحمل الجنسية الأمريكية، ويطلق عليه جلبي سوريا تشبيهًا له بالسياسي العراقي أحمد الجلبي، الذي تعاون مع الولايات المتحدة لغزو بلاده عام ٢٠٠٣م.

ويرى الإصلاح نفسه بديلاً لخيارين هما: حزب البعث الحاكم في سوريا وجماعة الإخوان المسلمين المعارضة، ويختصر الحزب برنامجه في تأييد إسقاط النظام السوري بمساعدة أميركية، على غرار ما حدث في العراق، وإقامة تعاون مع إسرائيل.

التجمع الوطني الديمقراطي:

يعتبر بمثابة الطرف الموازي للجبهة الوطنية التقدمية، فما تجده هنالك في الحكومة من أشكال حزبية تجده هنا في المعارضة، وبالأسماء نفسها غالبًا.

ويتشكل التجمع من خمسة أحزاب سياسية يسارية هي: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي، وحزب العمال الثوري العربي، وحركة الاشتراكيين العرب.

حركة الاشتراكيين العرب:

انقسمت هذه الحركة على نفسها، مثل أغلب التيارات السياسية السورية، فصار فصيل منها مع النظام، ويحمل الاسم نفسه، واختار الفصيل الثاني صف المعارضة، ويرأسه عبد الغني عياش.

ولم نجم هذه الحركة في الخمسينيات حين ظهر السياسي الحموي الكارزمي أكرم الحوراني الذي اشتهر بضلوعه في جميع الانقلابات التي عرفتها سوريا في الخمسينيات.

تعرضت الحركة لهزات قوية في النصف الثاني من القرن العشرين، من أبرزها: توقيع زعيمها الحوراني على وثيقة الانفصال، ومخاصمته جمال عبد الناصر علنًا. وهو ما أفقدها كثيرًا من بريقها، وقلّص أنصارها في الشارع السوري.

الاتحاد الاشتراكي العربي:

تأسس عام ١٩٦٤م بتجمع عدد من التشكيلات السياسية السورية ذات التوجه الناصري في حزب واحد (حركة القوميين العرب، حركة الوحدويين الاشتراكيين، الجبهة العربية المتحدة، الاتحاد الاشتراكي السوري).

حزب العمال الثوري:

هو تشكيلة سياسية ذات توجه ماركسي، يتزعمها طارق أبو الحسن، وأصبح الحزب عضوًا في التجمع الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه عام ١٩٨٠م.

حزب العمل الشيوعي:

تأسس منتصف السبعينيات تحت اسم رابطة العمل الشيوعي، ثم تحول إلى حزب العمل الشيوعي، نشط سرًا في عقد الثمانينيات، وقمعه نظام الرئيس الراحل حافظ الأسد بشدة، واستمر هذا القمع مثلما يشير الحزب طوال عهد الأسد الابن.

حزب الحداثة والديمقراطية:

هو حزب كردي علماني ليبرالي غير معترف به، يعود تاريخ تأسيسه إلى عام ١٩٩٦م، ويهدف -كما يقول برنامجه- إلى مقاومة الاستبداد وكشف جذوره الثقافية، ودمقرطة الحياة السياسية في سوريا.

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي:

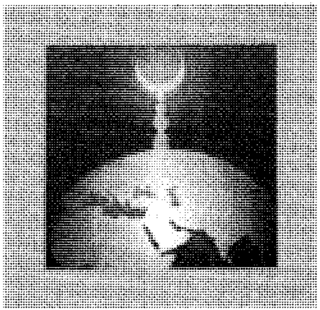
تأسس في سوريا عام ١٩٧٠م، وهو غير معترف به، ويعد امتدادًا للحزب الديمقراطي الكردي، ويهدف إلى تحقيق ما يسميه رفع الاضطهاد القومي عن الأكراد في سوريا، وإدارة المناطق الكردية ذاتيًا في إطار وحدة البلاد.

ويسعى كما يؤكد لبناء الدولة الحديثة على أسس من الديمقراطية، والشراكة، واحترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون، وإصدار وسائل إعلامية بالكردية.

المصدر:

الجزيرة نت، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/605F9657-EC6C-4754-A38B-989C563CB129.htm



الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي

د. محمد سيد أحمد فال

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة نواكشوط.
ورئيس المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية.

ملخص الدراسة

إن السياق الحاضن للثورات العربية حتى وإن اتفق في متطلبات التخلص من الأحادية والتوريث ورواسبهما، ومكّن من استعادة الكرامة المفقودة، وأمّن تملك المواطن لثورته التغييرية، فما كانت كل ثورة لتنسلخ من خصوصياتها التي تطبعها بميسمها، وتيسر أو تعسر انبثاقها، ووصولها لغاياتها؛ وفقًا للمعطيات الذاتية والموضوعية، ولحكم الفاعلين، وآليات السياقات المتفاعلة.

وقد تميزت الثورة الليبية بخصوصيتها، سواء من حيث طبيعة التسارع الكبير على المستوى الدولي لدعمها، والتدخل العسكري، وحجم الخسائر البشرية والمادية المترتبة عليها، وكذا التحديات التي انبثقت عن قيامها.

تناقش الدراسة مسألة أبعاد الثورة الليبية، وأسبابها ومآلاتها، وتستقرئ خصوصيات هذه الثورة، ووجاهة ومبررات القيام بها، ومسرِّعات التحول في وطن كان يُختزل في رجل، فتعدد الرجال.

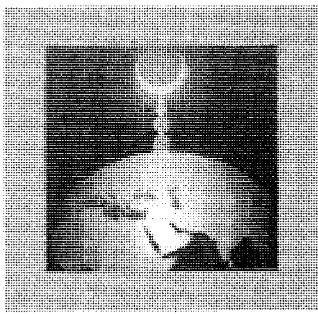
كما تستقرئ الدراسة طبيعة الثورة الليبية، وهل كانت مجرد نتاج لتراكمات ثأرية سابقة؟ أم تراكمًا لتصرفات ذاتية لمستبد؟ أم هي استلهام واقتناص لفرصة الربيع العربي في التحرر من الدكتاتوريات؟

ترى الدراسة أن التحدي المطروح الآن بحدة يؤشر إلى كيفية تسيير مرحلة ما بعد القذافي، وضمان الحيلولة دون عودة حكم الفرد، وتأمين بناء مؤسسات الدولة في ظل انقسام مشهود إلى مجموعات داخلية، وسباق محموم على عقود النفط بين الدول المحرّرة.

إن إزالة نظام القذافي مثلت بداية تحرير للطاقات الكامنة للشعب الليبي، ولمقدرات الأمة الاقتصادية، ولكنها ليست إلا البداية التي تتهددها العديد من المخاطر التي تنذر بالعودة إلى الأسوأ أو تحقيق الارتكاس، والتي تتعين إحاطتها بكافة ضمانات النجاح الذاتية والموضوعية الكفيلة بمواجهة جملة التحديات الأمنية السياسية والاستراتيجية التي تنتظر ليبيا ما بعد الثورة.

إن الرهانات الفعلية في مستقبل ليبيا ما بعد الثورة مرهونة في الأساس بأبناء الثورة وسط التناقضات الكبيرة بين المرجعيات الفكرية المتعددة للثوار؛ ما بين ليبرالية وإسلامية في ظل مستقبل ليبيا ما بعد الثورة.

وهو ما يتطلب إدارة فاعلة متوازنة وحاسمة لا تسكت على الجرائم، بل لا تنكأ الجراح، تشرف عليها شخصيات مدنية قادرة على إدارة المرحلة، بعيدًا عن منطق المحاصصة، والاستقطاب السياسي ما بعد الثورة، ومؤهلة لتسيير مفهوم غنيمة النصر بروح وطنية تفهم إزاحة القذافي كتحدٍّ أو مكسب جزئي تنفتح بعده مرحلة مجابهة التحديات الكبرى، ومرحلة إعادة تأسيس الدولة الوطنية.



الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي

د. محمد سيد أحمد فال

أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة نواكشوط
ورئيس المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الإنسانية

مقدمة:

تستهدف هذه الورقة البحثية مسألة أبعاد الثورة الليبية، وأسبابها ومآلاتها، كما أنها تستقرئ خصوصيات الثورة، ووجاهة ومبررات القيام بها، ومسرعات التحول في وطن كان يُختزل في رجل، فتعدد الرجال.

إن السياق الحاضن للثورات العربية حتى وإن اتفق في متطلبات التخلص من الأحادية والتوريث ورواسبهما، ومكن من استعادة الكرامة المفقودة، وأمّن تملك المواطن لثورته التغييرية، فما كانت كل ثورة لتتسلخ من خصوصياتها التي تطبعها بميسمها، وتيسر أو تعسر انبثاقها ووصولها لغاياتها؛ وفقًا للمعطيات الذاتية والموضوعية، ولحكم الفاعلين، وآليات السياقات المتفاعلة.

إن للثورة الليبية خصوصيتها، سواء من حيث طبيعة التسارع الكبير على المستوى الدولي لدعمها، والتدخل العسكري، وحجم الخسائر البشرية والمادية المترتبة عليها، وكذا التحديات التي انبثقت عن قيامها.

ومن هذا المنطلق تكتسي تساؤلاتنا وجاهتها ومشروعيتها:

فهل قامت الثورة الليبية لمجرد الارتداد إلى المقومات السابقة كالملكية، فحملت العَلم السابق ذاته في خطوة أشبه ما تكون بالحنين إلى الماضي أو لحكم بائد، وانبثقت من مدينة سُلبت الحكم منذ الستينيات؟

أليس من المفارقة أن التدخل الغربي الذي تجاوز كل النصوص المؤسسة لحماية المدنيين في قراءات توسعية لم يواجه على مستوى الشارع العربي المسلم بالتنديد المطلوب كما كنا نشهده سابقًا؟

هل كانت الثورة الليبية نتاجًا لتراكمات ثأرية سابقة؟ أم تراكمًا لتصرفات ذاتية لمستبد؟ أم هي استلهام واقتناص لفرصة الربيع العربي في التحرر من الدكتاتوريات؟

إن التحدي المطروح الآن بحدة يؤشر إلى كيفية تسيير مرحلة ما بعد القذافي، وضمان الحيلولة دون عودة حكم الفرد، وتأمين بناء مؤسسات الدولة بعد زوال نظام مارس التدمير المنظّم للنخب، وعمل على تقويض بذور انبثاق المؤسسات الأهلية التي لم يرخّص منها نظام القذّافي إلا اثنتين: إحداهما لابنه، والأخرى لابنته!!

كيف يبدو مشهد ليبيا ما بعد الثورة في ظل انقسام مشهود إلى مجموعات داخلية، وسباق محموم على عقود النفط بين الدول المحررة، مع تشققات في جدران الوحدة الوطنية بين التشكيلات القبلية وبلاد لم

تعرف التعددية إلا على المستوى العرقي، ولم تتصهر في التيارات الحديثة، وتثور بها مخاطر استفحال الخلاف بين الثوار حول هوية الدولة ومرجعيتها؟!

أي مستقبل للثورة الليبية في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي يشكّل سوء توزيع الثروة، والهاجس الأمني الداخلي والإقليمي، وصراع القوى العظمى مجرد جزء منها؟!

هذه التساؤلات وغيرها هي التي سنعالجها لرصد وتوصيف الظاهرة الليبية، وتحليل معطياتها وصولاً إلى استشراف مآلاتها.

تأصيل:

على الرغم من تعدد القوى الخارجية التي تبادلت السيطرة على ليبيا[1] (اليونان والفينيقيون، والرومان، والوندال، والعرب، والعثمانيون، والإيطاليون، والإنجليز، والفرنسيون) إلا أن البلد لم يحصل أبدًا على إدارة موحدة لأقاليمه الثلاثة (المدن الثلاث Tripolitaine، وقورينا (الجبل الأخضر) Cyrénaïque، وفزان Fezzan) إلا في سنة ١٩٣٤م في ظل الاحتلال الإيطالي قبل أن يحصل على استقلاله سنة ١٩٥١م.

وعلى الرغم من استمرار هذا التقسيم الجغرافي منذ فجر التاريخ إلى اليوم، إلا أن البلد ظل محتفظًا إلى حد ما بوحدة طبيعية وبشرية، جعلته متميزًا في نفسه عن المشرق والمغرب. أما من الناحية البشرية فتستمد البلاد وحدتها من تجانس نسبي لسكانها الذين كانوا ولا يزالون ينتظمون ضمن إطار قبلي صارم، ويمارسون أسلوب الحياة البدوية القائم على الزراعة وتنمية المواشي[2].

على الرغم من استمرار التقسيم الجغرافي لليبيا منذ فجر التاريخ إلى اليوم، إلا أن البلد ظل محتفظًا إلى حد ما بوحدة طبيعية وبشرية، جعلته متميزًا في نفسه عن المشرق والمغرب، وتستمد البلاد وحدتها من تجانس نسبي لسكانها الذين كانوا ولا يزالون ينتظمون ضمن إطار قبلي صارم، ويمارسون أسلوب الحياة البدوية.

ويقوم ذلك التجانس بين العناصر البشرية في ليبيا على نوع من التفاعل بين السكان البدو (العرب في عمومهم)، والذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان، وسكان الحضر (البربر في معظمهم) الذين يمارسون الزراعة في المدن والأرياف على غرار نظرائهم في الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. وضمن مسار هذا التفاعل استطاع السكان البدو أن يفرضوا على المجتمع نمط العيش الخاص بهم، فظلت حياة البلد في عمومها يغلب عليها طابع البداوة. هذا الطابع البدوي القبلي هو الذي يفسّر بحسب البعض[3] ضعف تغلغل المؤثرات الخارجية في النسيج الاجتماعي والثقافي الليبي، على الرغم من تمتع البلد بحدود بحرية طويلة، واختراقه من طرف المسالك الصحراوية وطرق القوافل العديدة.

جذور وتجليات الحكم الفردي:

في مساء ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩م نجح عدد صغير من الضباط[4] بقيادة النقيب معمر القذافي[5]

(١) «ليبيا» كلمة مشتقة من اسم قبيلة بربرية تسمى «الليبو» (Lebou) عرفها قدماء المصريين، إلا أن اليونان هم أول من أطلق هذه التسمية على البلد، ثم جرى تعميمها في العهد الروماني لتطلق على عموم إفريقيا الشمالية. ومع احتلال إيطاليا لليبيا سنة ١٩١١م أعيد إحياء التسمية لتشمل مجمل الأراضي الواقعة بين نهر النيل شرقًا، وجبل نفوسة (الجبل الغربي) غربًا : انظر في هذا الخصوص:
Jean-Marie Blas de Roblès , Lybie grecque, romaine et byzantine, Edisud , Paris , 1999 , p.12.

(2) François Burgat et André Laronde , La Lybie , Que sais-je?, Paris, 2003, Introduction , p.3.

(٣) المرجع السابق.

(٤) كان عددهم غداة الإعلان عن الانقلاب ١٢ وهم: معمر القذافي، عبد السلام جلود، مختار عبد الله القروي، بشير الصغيّر الهاودي، عبد المنعم الطاهر الهوني، مصطفى الخروبي، عمر المحيشي، الخويلدي الحميدي، محمد نجم، عواد علي حمزة، أبو بكر يونس جابر، أبو بكر المقريف. ومن الجدير بالذكر أن أسماء هؤلاء الضباط لم تعرف إلا بعد مضي ٤ أشهر على الانقلاب، كما اللائحة كانت دائمًا متغيرة.

(٥) وُلد معمر القذافي الابن الوحيد (من الذكور) لأبوين بدويين عاشا في صحراء سرت في الوسط الليبي، هما أبو منيار وعائشة في التاسع عشر من يونيو سنة ١٩٤٢م. حظي بتعليم متوسط في المدرسة القرآنية قبل دخوله إلى المدرسة النظامية والثانوية بسرت ثم سبها. أظهر منذ صباه ميله إلى العمل السياسي، وكان متأثرا جدًا بالمثل الناصرية، =

في وضع حد لنظام الملك العجوز إدريس السنوسي الذي كان حينها في رحلة علاجية سنوية إلى تركيا.

وفور استيلائه على السلطة اعتمد الزعيم الشاب في بداية الأمر أسلوبًا في الحكم يقوم على اشتراكية الدولة الممزوجة بالقومية العربية. فقام بتأميم بعض المؤسسات وخاصة تلك التي كان يملكها رعايا إيطاليون. وفي سنة ١٩٧٧م أعلن «سلطة الشعب»، وقام بتغيير اسم البلد من «الجمهورية العربية الليبية» إلى «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية»، وأطلق «اللجان الثورية»، وحظر التعددية الحزبية. وبعد إعلان «سلطة الشعب» أسَّس «المحاكم الشعبية» لتصفية خصومه السياسيين.

ومن الجدير بالذكر أن المادة ١٧ من «إعلان سلطة الشعب» (الدستور) تحظر كل نشاط سياسي مستقل. وقد سجن القذافي بموجب هذه المادة المئات من الأشخاص حُكم على البعض منهم بالإعدام «وبما أن القذافي يعتبر أنه يجب الحكم بالموت على كل من ينشئ حزبًا سياسيًا (من تحزب خان)، فإن العشرات من المعارضين قد عُوقبوا بالإعدام شنقًا، أو بقطع الأطراف، إعدامات كانت غالبًا ما تنقل مباشرة على التلفزيون.

وقد مهَّدت تلك الممارسات لـ«دكتاتورية من أعتى الدكتاتوريات في العالم» وضعت البلد داخليًا في شكل من أشكال الفوضى، وخارجيًا في سلسلة من المعارك العسكرية والسياسية الخاسرة.

لعل مما يثير الانتباه أن هذا البلد ظل إلى حين قيام ثورة ٢٣ فبراير أكثر بلدان المغرب العربي الخمسة ندرة في المعلومات القابلة للتوثيق. وقد أدى هذا الوضع بالباحثين والمتتبعين للشأن الليبي إلى تضخيم الخطاب الرسمي للدولة ورئيسها على حساب الديناميكيات الاجتماعية التي تصعب ملاحظتها. فقد ظلت ليبيا إلى وقت قريب جدًا من أكثر بلدان المنطقة التي تبدو فيها إرادة الحاكم حاسمة في شتى الميادين، وذلك نتيجة «للتركز الهائل للسلطة على قمة جهاز الدولة، وغياب حكم القانون»[1] في ليبيا كما في غيرها من البلدان العربية.

فقد عمل نظام القذافي -مثله مثل باقي الأنظمة الفردية- على طمس العلاقة بين النظام السياسي والدولة وشخص الزعيم[٢]. وهذا ما تُظهره خطابات القذافي الأخيرة التي حاول فيها أن يثبت أنه هو والدولة وجهان لعملة واحدة، وأن كل محاولة لعزله مماثلة لتهديد الكيان الليبي بمجمله.

القذافي والسياسة الخارجية:

وعلى المستوى الخارجي باشر النظام سياسة خارجية مضطربة، تراوح بين التوجه الاشتراكي، والقومي والإفريقي، وكذا الصدام مع الغرب قبل أن يؤسس لعلاقة جديدة مع الغرب في نهايات حكمه، وقد بدأت مواجهة معمر القذافي مع الغرب مبكرًا في السنوات الأولى من عمر النظام، عندما أجبر الولايات المتحدة على إخلاء قواعدها العسكرية في ليبيا، تزامن ذلك مع مساعيه برفقة زميله عبد السلام جلود سنة ١٩٧٠م لزيادة أسعار النفط لأول مرة في

= وبشخصية الرئيس جمال عبد الناصر. لهذا السبب شكَّل أول خلية سرية للعمل السياسي سنة ١٩٦١م، لكنه طُرد من المدرسة النظامية في سرت بسبب نشاطه السياسي، مما اضطره لمواصلة دراسته في سبها. واصل القذافي دراسته في الجامعة الليبية (القانون)، ثم دخل بعد ذلك الأكاديمية العسكرية ببنغازي سنة ١٩٦٣م؛ حيث شكَّل برفقة عدد من أصدقائه حركة سرية تهدف إلى الإطاحة بالنظام الملكي الموالي للغرب. أرسل إلى بريطانيا بعد تخرجه من الأكاديمية العسكرية للتدريب وعاد إلى البلد سنة ١٩٦٦م، وعُين ضابطًا في سلك الاتصالات. وفي الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٩م حينما كان في السابعة والعشرين من عمره قاد انقلابًا عسكريًا ضد الملك إدريس المهدي السنوسي، بعد أن كان من المقرر أن يتنازل هذا الأخير لابن أخيه عن العرش بسبب المرض. انظر في هذا الخصوص:

François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.59.

(١) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٢٨٨.

(2) Source:http:// www.sis.gov.eg

تاريخه، وهذا الأمر هو من الأفعال التي صنّفت أيضًا في خانة «الاعتداء» على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المصنّعة.

لكن تلك الأفعال «العدائية» لم تكن كافية لدى الغرب لاتخاذ موقف حازم من الشاب الطموح. إلا أن نظام القذافي تبنى سياسة دعم ما سُمي بـ«حركات التحرر»، ومن ضمنها بعض الحركات اليسارية في أوروبا وأمريكا اللاتينية؛ متهمة إياه بالقيام بعمليات إرهابية[1]، إلى أن وقعت القناعة لدى الولايات المتحدة بأن نظام القذافي لا يموّل الإرهاب الدولي بالمال والسلاح فحسب، بل يمارسه بشكل مباشر.

عندما تعرض نظام القذافي للعزلة الدولية بعد اتهامه بالضلوع في بعض العمليات الإرهابية مثل هجوم لوكربي في اسكتلندا سنة ١٩٨٨م ضد طائرة مدنية أمريكية نجم عنه وفاة ٢٧٠ شخصًا، على الرغم من أن تورط ليبيا في ذلك الهجوم لا يزال يثير شكوكًا متزايدة؛ والهجوم على طائرة UTA الفرنسية سنة ١٩٨٩م ذلك الهجوم الذي بلغ عدد ضحاياه ١٧٠ شخصًا؛ والهجوم على ملهى ليلي للجنود الأمريكيين في برلين.

هذه الاتهامات لنظام القذافي بدعم الإرهاب الدولي أدت بالولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاهه، من التهديد بالقوة إلى استخدامها الفعلي. فقامت في ١٥ أبريل سنة ١٩٨٦م بالهجوم على طرابلس وبنغازي. ويبدو أن استعمال القوة لم يكن كافيًا، فعمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا سنة ١٩٩٢م.

ويبدو أن سلاح العقوبات والعزلة الدولية كان أكثر نجاعة مع نظام القذافي الذي اضطر إلى مراجعة سياساته الخارجية، والبحث عن استعادة مكانته على الساحة الدولية. من أجل ذلك قام بتسليم رجلي المخابرات الليبية المتهمين في هجوم لوكربي؛ لمحاكمتهما أمام القضاء الاسكتلندي. وهو ما أدى إلى إلغاء العقوبات الأممية على ليبيا، وإعادة العلاقات مع المملكة المتحدة. وأعقب ذلك في سنة ٢٠٠٣م اعتراف ليبيا رسميًا بـ«مسئولية عملائها» عن هجوم لوكربي، وقبولها دفع تعويضات بلغت ٢,١٦ مليار دولار إلى أسر الضحايا، ونتيجة لذلك تم رفع العقوبات الأممية بشكل كلي والأمريكية بشكل جزئي[2].

وقام نظام القذافي بتدعيم تلك الخطوة بموافقته على التخلي الطوعي عن برنامجه النووي، وتوقيعه سنة ٢٠٠٤م على اتفاقية حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تزامنت هذه المساعي الخارجية مع محاولات داخلية للإصلاح الاقتصادي؛ حيث عملت ليبيا «الاشتراكية» على تخفيف تشريعاتها؛ لتتلاءم مع اقتصاد السوق، ونجم عن ذلك تدفق للاستثمارات، وولوج للشركات الدولية للأسواق الليبية، وبدا أن النظام الليبي قد أصبح عضوًا فاعلاً في الأسرة الدولية.

الأسباب الاجتماعية والتاريخية للثورة الليبية:

لمعرفة أثر الجوانب الاجتماعية في الثورة الليبية، يتعين تحديد السياق الذي تشكّل فيه الثورة الليبية جزءًا مما أطلق عليه عمومًا الثورات العربية.

ولعل من السهل لمتتبع الثورات العربية التي نجحت حتى الآن (تونس، ومصر) أو الجارية (اليمن، وسوريا) أن يلاحظ أنها تتميز بعدد من السمات نجدها تتكرر مع الثورة الليبية مع بعض الاستثناءات، وهذه السمات هي:

(١) اتهم القذافي بدعم العديد من التنظيمات المسلحة التي تقوم بعمليات إرهابية، مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)، ومنظمة إيتا الباسكية (ETA) والألوية الحمراء... وتمويلها بالأسلحة والمتفجرات.

(٢) المرجع السابق.

- السمة الأولى الطابع الشعبي:

فهذه الثورات تتميز بلعبة استراتيجية مزدوجة: التعبئة الشعبية، وتخلي النخبة (سياسية كانت، أو عسكرية أو مثقفة) عن دورها؛ ذلك أن «قوة التعبئة الشعبية فيها تعود إلى تخلي النخبة عن الاضطلاع بدورها، والعكس أيضًا صحيح»[1]. وعليه فإن الثورة في مختلف هذه البلدان لم تكن ممكنة لو ظلت محصورة في مخططات النخبة ومناوراتها. لكن هذا لا يعني أن النخب ظلت في موقف المتفرج مما يجري في تلك الدول، بل حاولت ولا تزال تحاول - بقدر معين من التوفيق- أن تركب حصان تلك الثورات.

ويبدو الأمر في الحالة الليبية أقل خطورة لتضاؤل دور النخب في البلد؛ لأن الأمر يتعلق بنظام جاثم على المجتمع، سعى بكل قواه إلى القضاء على كل ما يمكنه أن يعترض طريقه[2].

أما السمة الثانية فهي «أزمة الدولة»: فإذا ما استثنينا السنوات العشر الأولى من حكم القذافي، التي اهتم فيها بالتنمية، والحرص على قاعدته الشعبية، فإن البلد قد غرق في أزمة الشرعية التي فقدها في عيون شعبه، بعد أن أصبحت الساحة الدولية ودعم «حركات التحرر» شغله الشاغل.

يضاف إلى ذلك غرق مختلف الدول العربية، وخاصة ذات الأنظمة الشمولية، في أزمات اقتصادية اقترنت بأزمة التشغيل، وشرعية النظام السياسي.

أما السمة الثالثة فتكمن في «عدم توقع موجة الغضب الشعبي»، فقد كان من الصعب معرفة ما إن كانت الثورة ستتوقف عند حدود إقليم معين، أم أنها ستعم البلاد بأسرها. ونفس الكلام أيضًا ينطبق على سقف مطالبها: هل كانت مطالب جزئية كحل مشكلة البطالة، والفساد المالي والإداري، والحريات العامة.. أم أنها تتعدى ذلك إلى العمل على اقتلاع النظام من جذوره. فلم يكن أحد يتوقع عندما أحرق محمد البوعزيزي نفسه أن الأمر سيتعدى حدود مدينته الفقيرة (سيدي بو زيد) المصنفة محليًا في «مناطق الظل»، وعندما تحرك الشباب في بنغازي لم يتوقع أحد أن الأمر سيتعدى حدود مدينة مهمَّشة سياسيًا واقتصاديًا بعد أن كانت في معظم فترات التاريخ الليبي قطبًا اقتصاديًا وسياسيًا مهمًا إن لم تكن الأهم.

إذا ما استثنينا السنوات العشر الأولى من حكم القذافي، التي اهتم فيها بالتنمية، والحرص على قاعدته الشعبية، فإن البلد قد غرق في أزمة الشرعية التي فقدها في عيون شعبه، بعد أن أصبحت الساحة الدولية ودعم «حركات التحرر» شغله الشاغل.

وإذا كانت الثورات العربية تندرج في سياق المطالبة بتغيير النظام، والبحث عن حرية اجتماعية معينة، فإن هذه الثورات ستجد لا محالة مخزونًا هائلاً من الدعم الشعبي لدى شعوب عانت الكبت والحرمان حتى من الحريات الأساسية، وهو ما يظهره برنامج المسح السنوي للحرية وتصنيف الحقوق السياسية والمدنية[3].

وهذا هو ما يفسّر الدفعة القوية التي حظيت بها الثورات العربية عمومًا (في تونس ومصر واليمن)، والثورة الليبية خاصة. «فلم يؤدِ استبداد تلك الأنظمة إلا إلى زيادة الحاجة إلى عدم تفويت الفرصة، علاوة على عنصر المفاجأة الذي هو عنصر مرتبط بالثورات نفسها»[4].

لقد كان العنف والطابع المباغت هما العنصرين

(1) Source: www.agoravox.fr/actualités internationales/article/les raisons du conflit libien 93800.

(٢) المرجع السابق.

(٣) احتلت ليبيا المرتبة الأخيرة عربيًا، وحصلت على الدرجة (٧) مع ملاحظة «غير حرة» في «المسح السنوي للحرية تصنيفات الدول ١٩٩٨-١٩٩٩م»، دار الحرية (freedomhouse.org.) : ذكره حسن كريم، الحكم الصالح، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(4) Source: www.agoravox.fr/actualités internationales/article/les raisons du conflit libien 93800

المميزين للثورة بالمعنى الدقيق للكلمة، وهما اللذان يجعلانها مختلفة عن «التمرد» أو الانقلاب العسكري. فليبيا التي كانت تبدو في الظاهر مستقرة استقرارًا خدع المجتمع الدولي قبل أن يخدع الليبيين أنفسهم، كانت تنخر بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مشكلات هيكلية خطيرة ومزمنة. «وإذا كان النظام الليبي يبدو مستقرًا نسبيًا، فهو استقرار مصطنع يكذبه العدد المرتفع من المسجونين السياسيين في ليبيا، وغياب الحريات السياسية شبه التام فيها»[1].

كانت ليبيا تبدو في الظاهر مستقرة استقرارًا خدع المجتمع الدولي قبل أن يخدع الليبيين أنفسهم، كانت تنخر بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مشكلات هيكلية خطيرة ومزمنة. «وإذا كان النظام الليبي يبدو مستقرا نسبيًا، فهو استقرار مصطنع يكذبه العدد المرتفع من المسجونين السياسيين في ليبيا، وغياب الحريات السياسية شبه التام فيها»

بيد أن الفئات الهشّة من المجتمع هي التي تأثرت في الواقع بتلك المشكلات.

فلقد طالب الشباب منذ أمد بعدد من المطالب منها: الحد من الفساد؛ إذ تحتل ليبيا المرتبة ١٤٦ عالميًا (من أصل ١٨٠ دولة) على سلم الشفافية ! وبالتالي فهي من أكثر البلدان فسادًا في العالم، بحسب مؤشر مدركات الفساد (٢٠١٠م) الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية[2]. كما طالب الشباب أيضًا بزيادة فرص العمل؛ (إذ تصل نسبة العاطلين عن العمل إلى ٣٠ ٪)، وبزيادة متوسط الأجور، وحرية الإعلام؛ لأن هذا النوع من الحريات مفقود تمامًا في هذا البلد، وهو ما أظهره مقياس حرية الصحافة في برنامج المسح السنوي للحرية، وتصنيف الحقوق السياسية والمدنية؛ إذ حصلت ليبيا على ملاحظة «وضع خطير جدًا»[3].

(١) مصطفى كامل السيد، العوامل والآثار السياسية للفساد، ضمن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧.

(٢) Source: www.transparency.org

(٣) جاد الله عزوز الطلحي، الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة ٢٠٠٥م، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ٢٠٠٦م، ص ٤٣.

صحيح أن هذه المطالب الاجتماعية ما كانت لتشكل خطورة على استقرار النظام لولا مفعول العدوى الذي هو ميزة أخرى من ميزات الثورات العربية التي تتمتع بمفعول توجيهي، على اعتبار أن نجاح إحداها هو مثال في ذاته.

الأسباب الاقتصادية (الأزمة الاقتصادية):

لكي نفهم أي صراع، مهما كان، لا بد من معرفة أسبابه. وفي الحالة الليبية هناك أسباب دفعت الشباب إلى الشارع قبل أن تتحول الثورة إلى صراع مسلح، ومن بين أكثر هذه الأسباب وجاهةً تلك الأسباب الاقتصادية بحسب الخبراء[4].

رغم الموارد الاقتصادية الليبية الكثيرة، ورغم قلة سكانها إلا أنها مع ذلك لم تستطع بعد مضي أربعين عامًا من التنمية تجاوز اختلال خطير، فإذا كانت نسبة القطاع النفطي في الناتج الوطني الإجمالي هي ٥٠٪، إلا أن نسبة الصادرات غير النفطية لم تتجاوز أبدًا ٦٪ .

لقد ظل الاقتصاد الليبي معتمدًا بشكل كبير على القطاع النفطي، ولم تستطع الدولة تطوير اقتصاد بديل للنفط الذي تدهور إنتاجه بشكل مضطرد؛ بسبب الحصار المفروض على البلد من سنة ١٩٩٢م إلى سنة ١٩٩٩م، وهو ما انعكس بشكل سلبي على نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ليسجل أدنى نسبة له في سنتي ١٩٩٦ و١٩٩٧م التي كانت على الصعيد السياسي سنوات من الاضطراب والتصفية البدنية للخصوم السياسيين (مذبحة أبو سليم).

بيد أن التاريخ الليبي المعاصر على الأقل كان حافلاً

(4) Source: http:// www.agoravox.fr/actualités/article/raisons économiques de la révolte lybienne.

بالعديد من الأحداث التي ساهمت بفعل انعكاساتها الاقتصادية في خلق هوة سحيقة داخل المجتمع. فهناك أولاً الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا من سنة ١٩٩٢م إلى ١٩٩٩م على إثر اتهامها بالضلوع في هجوم لوكربي. وكان من نتائج ذلك الحصار حصول تضخم كبير أدى إلى زيادة أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية بنسبة ٢٠٠٪، وهو ما أدى إلى تباطؤ الاقتصاد الليبي، وبالتالي إلى انهيار العملة المحلية (الدينار)[(١)].

وقد كان لهذه الأزمة التي عرفها الاقتصاد الليبي تأثير بالغ في سوق العمل؛ إذ أدت إلى فقدان نسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠٪ من الموظفين والعمال لوظائفهم، وتوقف العمل بالعديد من الشركات والقطاعات الإنتاجية التي كانت تستفيد منها الكثير من الفئات الضعيفة في المجتمع، ناهيك عما كانت تساهم به من فساد الأثرياء الجدد، أو من يسميهم سيف الإسلام القذافي باسم «القطط السمينة».

وفي حين كانت نسبة البطالة قبل الحصار تصل إلى ٨٪، تراوحت هذه النسبة بعد الحصار ما بين ٢٠ و٣٠٪[(٢)].

داخليًا انعكس هذا الوضع الكارثي على نمو القطاع غير المصنف، وما رافق ذلك من تدفق لمئات الآلاف من العرب والأفارقة والآسيويين إلى ليبيا، مما أدى إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية، وشعور الفئات ذات الدخل المحدود في المجتمع بالغبن، وهو شعور انعكس في غضب شعبي عارم، أخذ في بعض الأحيان شكل صدامات ومواجهات بين الليبيين والأجانب لأسباب واهية، فيما ظل في أحيان أخرى شعورًا داخليًا بالنقمة زاد من عزلة النظام، والقطيعة بينه وبين قواعده الشعبية التقليدية.

بيد أن هذا التلازم بين البطالة والفقر وغياب العدالة في توزيع الثروة، ونمو القطاع المصنّف كان ملائمًا لنشأة جماعات تطالب بالتغيير، كالجماعة الإسلامية الجهادية الليبية التي قامت بالعديد من العمليات الخطيرة داخل ليبيا.

وعلى الرغم من أن حصار الأمم المتحدة لم يكن يستهدف وقف الصادرات النفطية الليبية؛ لما لذلك من تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي، إلا أنه أدى مع ذلك إلى انخفاض الإنتاج في معظم حقول النفط الليبية لأسباب لوجستية؛ نتيجة لتقادم المعدات المستخدمة في الاستخراج، فانخفض نتيجة لذلك الإنتاج الليبي من النفط على المدى المتوسط[(٣)]. فليبيا التي كانت تنتج سنة ١٩٧٠م ٣,٣ مليون برميل من النفط يوميًا، لم يعد يتجاوز إنتاجها سنة ٢٠٠٧م ١,٧ مليون برميل.

وعليه يمكن القول بأن الأسباب الاقتصادية للثورة الليبية تكمن بالإضافة إلى الأسباب السابقة في ما أسماه فرانسوا برغات F. Burgat بـ «القاعدة الاقتصادية للنظام» التي بمقتضاها «احتكر حكام طرابلس إعادة توزيع العائدات النفطية التي هي أهم بكثير مما كانت عليه في نهاية الخمسينيات عندما أخرجت البلاد من دائرة الزهد الذي فرضه عليها الاقتصاد الزراعي الرعوي»[(٤)]. بيد أن المشكلة الحقيقية الأهم التي سرعت حدوث الثورة الليبية كانت تتعلق أيضًا بالأزمة السياسية التي عرفتها ليبيا بعيد وصول القذافي إلى السلطة.

الأسباب السياسية (الأزمة السياسية):

منع القذافي أي تعددية حزبية، واعتبر «التمثيل تدجيلاً، والأحكام النيابية أحكامًا غيابية»، ومن تحزب خان بحسب عبارات الكتاب الأخضر. وعلى عكس

---

(1) Source: http:// www.agoravox.fr/actualités/article/raisons économiques de la révolte lybienne

(٢) المرجع السابق.

(3) Source: http://www.agoravox.fr/actualités/article/raisons économiques de la révolte lybienne.

(4) François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.4.

الأنظمة الأحادية العقدية التي أنشأت حزبًا للدولة، لم تكن اللجان الثورية سوى واجهات للنسق الأمني المخابراتي الذي يستند إليه النظام الاستثنائي، ولم تكن تلك اللجان سوى آلية بها يتم التحكم في المجتمع الليبي لتفكيكه، وإعادة صياغته بما يخدم تأله الحاكم الليبي الذي أراد أن يحتفظ لنفسه بأخص خصائص التأله في الأرض، وهو التشريع.

لقد مهد القذافي بفلسفته في الحكم إلى إقامة دولة بلا دستور ولا برلمان، ولا نائب رئيس، ولا تقاليد في الحكم، أي أنه خلف للثوار تركة من الضياع ستكلفهم البحث المضني بغية التأسيس لمشروع دولة من جديد، وقد كان ردهم على هذه العبثية طريفًا عندما رجعوا إلى العَلم القديم لليبيا؛ إذ يفهم من ذلك أن مرحلة القذافي في تاريخ ليبيا ستكون قابلة للحذف، وكأنها بين عارضتين؛ لأنها لم تخلف تراكمًا من الخبرات والتقاليد التي يمكن البناء عليها، ولم تكن ماضيًا مشرقًا يمكن من إضاءة المستقبل.

كما استند القذافي في حكمه على آليات ثلاث، هي: شراء الولاءات العشائرية باستثمار الريع النفطي (التحالف الثلاثي القوي بين قبائل القذاذفة والمقارحة وورفلة)، وعمل على استبدال المؤسسة العسكرية بالمليشيات العائلية الحامية للنظام، وأغلق كل منافذ الحراك السياسي والمدني، التي يمكن أن تشكّل دوائر وسيطة للمواطنة (انحسرت المؤسسات الأهلية في جمعيتين؛ يرأس إحداهما ابن القذافي، وترأس الأخرى ابنته).

وكان بذلك يجسّد بامتياز مفاهيم الكليانية التي تتجلى في النظام السياسي الذي تسلكه الأنظمة ذات الحزب الواحد، أو الأنظمة الفردية التي لا تقبل أية معارضة. ومعلوم أن الكليانية هي «النظام الذي يسعى إلى الشمولية، وإلى التوحيد»، وتجميع سائر السلطات في يده.

وبالتالي فهي لا تعني السيطرة على أفعال البشر فحسب، كما هو الشأن في الدكتاتوريات التقليدية، بل تسعى أيضًا للسيطرة على عقولهم من خلال أيديولوجيا معينة تفرضها عليهم، فلا يمكن للحقيقة أن توجد بمعزل عنها.

أما ميزات النظام الكلياني الفردي الذي جسَّده حكم القذافي فهي[1]:

- فرض أيديولوجيا موحدة على الجميع.
- النظام الواحد الذي يتحكم في الدولة يقوده زعيم خالد.
- جهاز أمني يبث الرعب.
- توجيه مركزي للاقتصاد.
- تحكم في وسائل الإعلام، واحتكار القوة العسكرية.

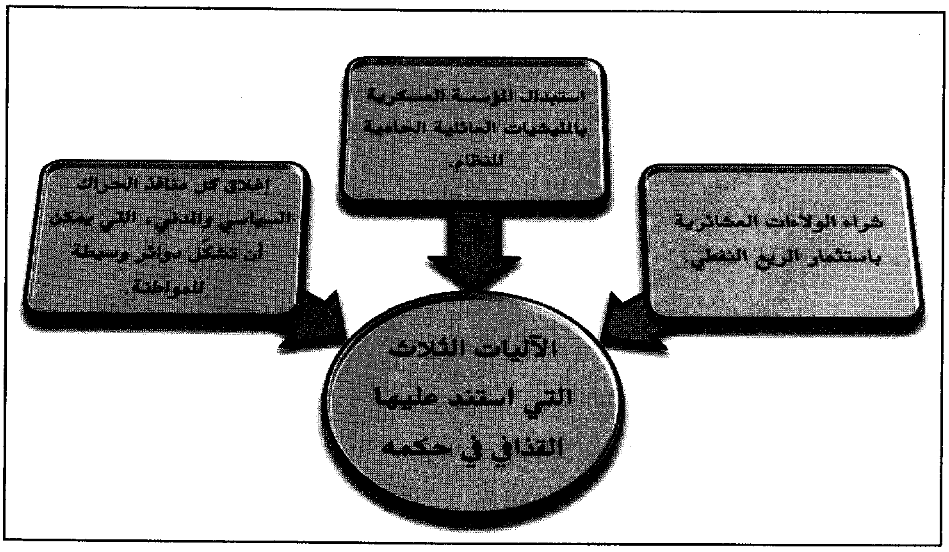
ويمكن حصر الأسباب السياسية الداخلية المسببة للثورة الليبية فيما يلي:

- **الانسداد السياسي المزمن**؛ إذ لا وجود لأحزاب سياسية أو مجتمع مدني أو صحافة حرة على نحو ما رأينا سابقًا، ولا لحرية أكاديمية في أوساط الجامعات أو خارجها؛ لأن «عسكرة المؤسسات التربوية»[2] في بداية عقد الثمانينيات حولتها إلى أدوات بيد السلطة. فقد كان هذا النظام يصنّف ضمن «أعداء الثورة» الجامعيين، والطلاب، والإخوان المسلمين، والصحافة.

هذا الانسداد السياسي وتلك السياسة تجلت في اعتقال المعارضين، والتنكيل بهم، وقد تنوعت أساليب التعذيب، والقتل والتشويه، والإبعاد لكل من يرى النظام أنه يشكل أو يمكن أن يشكل خطرًا عليه، وقد طفق سدنة النظام يخصفون عليه من الأوصاف بحثًا عن شرعية ومشروعية زائفة، فلما عجزوا عن تحقيق مبتغاهم وطنيًا ولوا وجوههم شطر إفريقيا، مستغلين في ذلك كل صنوف وأساليب الإغراء تارة، وخلق بؤر

(١) المرجع السابق.

(2) François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.6.



التوتر داخليًا لتلك الدول تارة أخرى.

- **عدم تجذر الوعي السياسي والمشاركة الاجتماعية في صنع القرار**؛ نظرًا لهيمنة فرد واحد على مفاصل القرار في ليبيا بما في ذلك المؤسسات الديمقراطية الصورية المعروفة محليًا بـ«المؤتمرات الشعبية».

- **محاولات التوريث**: وقد تجلت في تصفية القذافي سياسيًا لما سُمي بـ«مجلس قيادة الثورة»، وإحلاله لأبنائه محلهم مما أدى بأقرب المقربين إليه (عبد السلام جلود) إلى اعتزال العمل السياسي نهائيًا قبل أن ينشق عليه، وينضم لثورة ٢٣ فبراير، وهي حال عبد الفتاح يونس وغيرهما من أعضاء ما كان يسمى بـ«مجلس قيادة الثورة».

- **الفوضى المصطنعة**: المتمثلة في إضعاف سلطة الدولة، وتفتيت هياكلها بالتحالفات القبلية، وضرب الجهات بعضها ببعض، والإضعاف المتعمد للمؤسسة العسكرية؛ خوفًا من أن تصبح أداة لتغيير النظام، وذلك بفرض قوى قبلية ومدنية في أوساط الجيش.

والحال أنه لا يمكن في النظام الليبي فصل السياسة الداخلية عن الاقتصاد والسياسة الخارجية، فالثورة في أسواق النفط مع بداية عقد الثمانينيات، والغارة الأمريكية على طرابلس سنة ١٩٨٦م، والهزيمة في حرب تشاد سنة ١٩٨٧م، وعبء السياسة الخارجية والظرفية الاقتصادية هي مقاييس ضرورية لتفكيك رموز السياسة الداخلية، خاصة عندما تسمح لنفسها بتحدي القوى الغربية[1].

بيد أن جزءًا من الأسباب السياسية للثورة الليبية يعود إلى العامل الخارجي، وإلى السياسة الخارجية لمعمر القذافي، وخصوصًا في علاقته بالغرب من جهة، والتي لا تنفصل عن علاقته بدول الجوار الإفريقي والعربي.

لقد كان الدافع الأول لتدخل معمر القذافي في الساحة العربية الإفريقية والعالمية هو رغبته الجامحة في الحد من تأثير الغرب، وإفساح المجال لفرض أهدافه الوحدوية بالقوة إذا لزم الأمر[2]. والحال أن هذه الدبلوماسية الجريئة والارتجالية كانت تتميز بتناقض صارخ: «بين الوفرة الكبيرة والعجيبة للمصادر المالية، وكذلك الأراضي الليبية، وضعف السكان: ففي الكثير من المرات يبدو معمر القذافي باحثًا بعيدًا في صحاريه عن تلك الكتلة الجماهيرية التي تكون في حجم طموحاته الثورية»[3].

(1) François Burgat et André Laronde , op.cit.,p.6.
(2) Ibid.,p.96.
(3) Ibid.,p.96.

وقد تمثلت وسائل العمل الليبي الخارجي أولاً وقبل كل شيء في الجانب المالي. فقد مكَّنت العائدات النفطية القذافي من تمويل «دبلوماسية الاستثمارات»، والسياسات الثقافية فقط، بل تصدير السلاح لقلب الأنظمة أيضًا.

وفي شمال إفريقيا المصدّر الأول لليد العاملة إلى أوروبا استعملت طرابلس، بفضل قدرتها على استيعاب مئات الآلاف من العمال العرب والأفارقة، أولئك العمال سلاحًا اقتصاديًا وسياسيًا في وجه أوروبا.

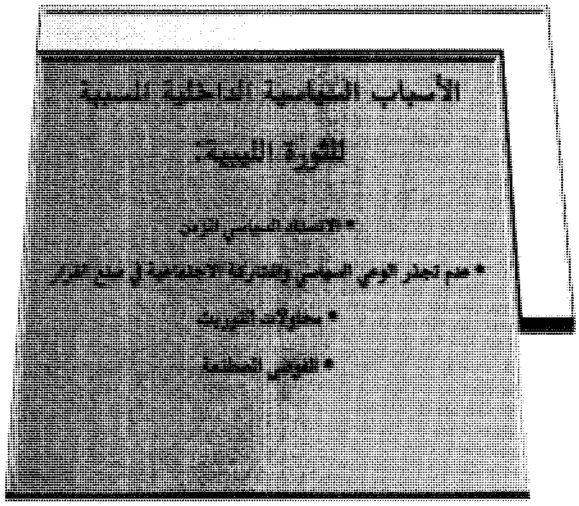
الثورة الليبية والتدخلات الأجنبية:

لقد تحولت الثورة الليبية على خلاف الثورتين التونسية والمصرية إلى حرب أهلية دفعت القوى العظمى (حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة) إلى التدخل تحت ذريعة حماية المدنيين، وشنَّت غارات على قوات القذافي بفضل قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣م.

إن التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي، والتي كانت تتسارع بشكل ملحوظ، شكّلت العوامل المسرِّعة للثورة، لكنها لم تكن تستمد وجاهتها فقط من جرائم النظام الليبي الذي كان يعيش فترة تصالح نسبي مع القوى الغربية بعد تفكيك البرنامج النووي، وتسوية العديد من الملفات العالقة بفضل المال الليبي، إنما يبررها الحرص على اقتناص الفرصة، وكان الراحل عبد الفتاح يونس محقًا حينما قال: إن ليبيا لو كانت بلدًا صحراويًا قاحلاً ما كان التدافع إليها بتلك القوة.

صحيح أن مغريات البعد الاقتصادي، وتقاسم النفط الذي لم يكن يخفى في تصريحات مصطفى عبد الجليل الذي كان يؤكد بأن ليبيا ستأخذ بالاعتبار في العقود القادمة حلفاءها في تهديد مبطن للدول الممانعة كالصين وروسيا.

كما كشفته مناورات القذافي بخصوص الاجتماع مع



سفراء الصين وروسيا الهادفة إلى مراجعة الاتفاقات مع الدول الغربية لصالح تليين موقفهم أو الحظوة بدعم الحلفاء الشرقيين.

وهو ما يؤكد حقيقة أن البعد الاقتصادي كان مغريًا بالتدخل، وأن المخاوف السياسية التي أعرب عنها العديد من الدول، بما فيها الغربية، كانت تتأرجح لصالح هذا المعطى المغري.

ولقد شهد مسار التدخل تطورات كبيرة، بدءًا من الضغوط الدبلوماسية، وإقامة سفارات ببنغازي، ووصولاً لاستصدار القرار ١٩٧٣، وانتهاء بتطبيقاته والتخريجات الخاصة به، وكانت الغاية الكبرى لدى الدول الغربية استصدار المجموعة الدولية للقرار متكئًا على مبادرة تركية عربية.

ولم تكف احتجاجات الروسيين والصينيين بلفت الانتباه إلى الانتهاكات المتعددة للقرار في كبح جماح المجموعة الدولية.

كما ظلت كل التدخلات المشبوهة التي تجاوزت مرحلة حماية المدنيين تسعى للوفاء بمتطلبات الأجندة الداخلية للبلدان.

ففرنسا ظلت الأكثر تحمسًا لتعويض التأخر في الجارة التونسية، وتحقيق مزيد من التراكم في نجاحات الدبلوماسية الخارجية بعد كسب معركة

ساحل العاج عشية انتخاباتها الرئاسية الحاسمة في ظل وضع داخلي صعب.

ولعل المشهد الليبي كانت له انعكاساته أيضًا على مستوى التعاطي العربي، فالجامعة العربية بعد ثورتين متتاليتين في تونس ومصر، وتحمّس مشبوه من أمينها العام مرشح مصر الثورة، كانت مرغمة على اتخاذ قرار فاصل بشأن تعليق عضوية ليبيا، وهو ما يشي بإزالة القدسية عن الشأن المحلي، الذي ما كانت الجامعة لتملك تلك الشجاعة الجديدة ولأول مرة لتتخذ قرارًا داخليًا بهذا الشأن في فصل عضو بهذه السرعة، لولا توفر بعض الشروط التي كانت موجودة في الحالة الليبية؛ مما يرمز إلى إزالة القدسية عن الشأن الداخلي الذي طالما انتُهكت تحت غطائه حقوق كثيرين، وتمكنت الجامعة العربية من الخروج من مرحلة التكلس إلى اتخاذ قرار على وقع الثورة المصرية والتونسية.

ولقد كان الرهان حقيقيًا على تخويف الدول العربية بواجب المشاركة في إقامة الثورات الجديدة كتعويذة ضمان ليتم بمشاركة عربية من الدول الأقل تحررية، مقابل رهانات محلية في بلدان الخليج، وإقليمية في البحرين.

ولم تعد حماية المدنيين وفقًا للقرار الأممي الموسع قاصرة على المعنى الحرفي، بل تجاوزته لتجييش وتجنيد المدنيين، وإقامة المطارات، وإلقاء السلاح جوًا لدعم المجموعات المهاجمة لمدن أخرى إلى حد قصف المدن، ومطاردة سكانها، وبقيت مدن سرت وسبها وبني وليد تواجه قصفًا في ظل صمت مطبق، وتحولت حماية المدنيين إلى قتل لهم ومطاردة، وتحولت المحميات إلى جيوش تُغِير لإسقاط المدن الأخرى في ظل تجمعات قبلية خالصة.

والحقيقة أنه تلاقت مصالح المظلومين والمغبونين من حركات إسلامية وليبرالية مع العوامل الذاتية للنظام الليبي من استبداد وفساد، وتوريث للسلطة، ومركزية مطلقة وسادية، تنضح بها أيادي القائد المغرور، وما كان ذلك كله ليؤدي لنجاح الثورة لولا التدخل الفعلي والفعّال للناتو طيلة ستة أشهر من القصف المتواصل والممنهج.

تلاقت مصالح المظلومين والمغبونين من حركات إسلامية وليبرالية مع العوامل الذاتية للنظام الليبي من استبداد وفساد، وتوريث للسلطة، ومركزية مطلقة وسادية، تنضح بها أيادي القائد المغرور، وما كان ذلك كله ليؤدي لنجاح الثورة لولا التدخل الفعلي والفعّال للناتو طيلة ستة أشهر من القصف المتواصل والممنهج.

خاتمة:

تطرح الثورة الليبية تحديات جسيمة على المستويين الوطني والدولي، فوطنيًا يبدو مسار إعادة البناء مرتبطًا بواجب تجاوز التشققات التي تركتها عملية التخلص من القذافي في مجتمع قبلي صرف، كثيرًا ما تنظر أطراف منه إلى الثورة في نظرتها التجزيئية كانتصار فصيل قبلي على آخر.

وهو ما يتطلب إدارة فاعلة متوازنة وحاسمة لا تسكت على الجرائم، بل لا تنكأ الجراح، تشرف عليها شخصيات مدنية قادرة على إدارة المرحلة، بعيدًا عن منطق المحاصصة والاستقطاب السياسي ما بعد الثورة، ومؤهلة لتسيير مفهوم غنيمة النصر بروح وطنية تفهم إزاحة القذافي كتحدٍّ أو مكسب جزئي تنفتح بعده مرحلة مجابهة التحديات الكبرى، ومرحلة إعادة تأسيس الدولة الوطنية.

وبدون شك، فإن المشكل الكبير الذي يواجه الثوار الليبيين هو حالة الفراغ السياسي الذي نجم عن عقود أربعة متواصلة من التدمير المنظم للنخب الليبية. فبالمقارنة مع الساحات العربية الأخرى التي شهدت موجة التغيير الراهنة، تفتقد الساحة الليبية لمجتمع مدني نشط وفاعل، كما تفتقد لإدارة بيروقراطية ناجعة، ولمؤسسة عسكرية متماسكة ومنسجمة.

وهو ما يعقّد مسألة إعادة التأسيس بما تفرضه من صحوة سياسية، وتملك لمفاهيم المواطنة، وتوزيع عادل للثـروة بين المواطنين، وتمكين المواطن من تلمس ثمار التنمية في حياته بعد عقود من الفساد الإداري والمالي، واكتساب الانتصار لباسـه الوطني أكثر من مفاهيم المجموعـات القبلية المنتصرة؛ عبر بناء المؤسسـات الوطنية، وتجـاوز رؤى مجموعات الفصائل الداخلية التي لم يكن ليجمعها سوى سوابق المظالم، والثأر من النظام المسـتبد، أو الاتفاق المرحلي على العمل على إزالة القذافي، والتطلع لإقامة نظام بديل.

وسـتتطلب إعادة البناء حرصًا أكيـدًا على حماية الثروات المحلية، سـواء في توزيع العوائد داخليًا، أو تقاسـم الفوائد خارجيًا؛ في ظل تكالب محموم على عقود النفط، وكبح جماح الشـركات الدولية الشريكة فـي النصر ببلدانهـا الحليفة في حلف الأطلسـي، والتي كثيرًا ما تسـتغل هشاشـة المراحل الانتقالية لفرض الاشـتراطات المجحفة، وتحقيق المكاسب غير المشروعة.

والحقيقة أن التخـوف الكبير الذي أثـاره انهيار النظام لم يكن داخليًا فحسـب، بـل تطال المخاوف البعـد الإقليمي في السـاحل والصحـراء، وهو ما أشـار إليه العديد من الرسميين، وكذا الباحثين، فقد حذّر رؤسـاء بلدان السـاحل الإفريقي من التأثيرات السلبية المحتملة للحرب الدائرة في ليبيا على أوضاع منطقتهـم، التي عانت خلال السـنوات الأخيرة من موجة عاتية مـن عمليات الإرهاب حوّلتها إلى إحدى بؤر العنف الرئيسة في العالم.

وقد تواترت الأخبار أن الكثير من الأسلحة المتطورة مـن بينها صواريخ مضادة للطائـرات قد نفذت إلى المنطقـة، إما عمدًا عن طريق فلـول كتائب القذافي ومرتزقته من الطوارق والأفارقة السود، أو عن طريق مسـالك التهريب النشـطة التي ازدادت حيويتها في الآونة الأخيرة.

وهو ما سيكون له كبير الأثر في تحول المنطقة إلى مسرح رئيس لشـبكات التهريب والمخدرات، وانتقال العمالة غيـر الشـرعية لأوروبا، وتسـارع عمليات الإرهاب التي اسـتهدفت على الخصوص السائحين والمقيمين الغربيين في المنطقـة، بعد أن انتقل مركز الجماعات المقاتلة من الجزائر إلى الصحراء الساحلية بعد إعلانها الانضمام إلى تنظيم «القاعدة».

وكما يبين الباحث الجزائري «علي بن سـعد» فقد سلكت شبكات الجريمة المنظمة وما يسمى بالإرهاب نفس المسـالك الصحراوية الوسيطة، واعتمدت على نفـس القنـوات القبلية التقليدية، فـي الوقت الذي تقـف دول المنطقة الضعيفة عاجـزة عن التحكم في مسـارب عصية لا تعترف بالحدود الرسمية؛ تستأثر بمفاتيحها المجموعات القبليـة التي تتوارث ضبطها والهيمنة عليها.

والحقيقة أن إزالة نظام القذافي مثلت بداية تحرير للطاقـات الكامنة للشـعب الليبي، ولمقـدرات الأمة الاقتصادية، ولكنها ليسـت إلا البداية التي تتهددها العديد مـن المخاطر التي تنذر بالعودة إلى الأسـوأ أو تحقيـق الارتـكاس، والتي تتعـين إحاطتها بكافة ضمانات النجاح الذاتية والموضوعية الكفيلة بمواجهة جملة التحديات الأمنية السياسية والاستراتيجية التي تنتظر ليبيا ما بعد الثورة.

والمعروف أن القذافي حرص منذ وصوله للسلطة عام ١٩٦٩م على الاهتمام بالمجال الساحلي - الصحراوي، وطرح عددًا من المبادرات السياسـية لتوحيده تحت زعامته، آخرها كان إنشاء منظمة إقليمية أطلق عليها «تجمع سين صاد» يشرف عليها شخصيًا، ويدفع كامل تمويلها.

وما نعني بمنطقة الساحل هذا الفضاء الواسع الممتد من جنوب الجزائر (بامتداداته في جنوب المغرب) إلى السـودان، ويضم بلدانًا أربعة مركزية، هي: موريتانيا ومالي والنيجر وتشـاد. وقد شكَّل هذا المجال المتصل وحـدة تاريخية وأنثربولوجية، علـى الرغم من تعدد

مكوناته العرقيـــة والثقافية، وتنوع تركيبته الجغرافية والأيكولوجية.

إن الرهانات الفعلية في مستقبل ليبيا ما بعد الثورة مرهونة في الأســـاس بأبناء الثورة وسط التناقضات الكبيرة بــين المرجعيات الفكرية المتعــددة للثوار؛ ما بين ليبرالية وإســـلامية في ظل مستقبل ليبيا ما بعد الثورة.

ولقد جسَّد مسار الثورة بحق غيـــاب التناغم بـــين الطرحين، وجسَّـــد إعـــلان التحريـــر من بنغازي في مكانـــه ومضامينه، ونوعية حضوره، والمتغيبين عنه، التناقض الحاصل بين الخطابين: رئيس يؤكد على استعادة الشريعة الإسلامية، وإلغاء القانون المتعلق بحظر تعـــدد الزوجات، وتحريم الربا، ونائب يؤكد على التعددية السياسية، وقيم الدولة المدنية؛ خطابان لصيقان بالعملية يؤشـــران للاتفاق عند بدء العملية والاختلاف حال التجسيد.

لقـــد فوَّت الثـــوار فرصة ذهبية فـــي التعاطي مع القذافـــي عبر عمليـــة اغتيالـــه؛ إذ كان بإمكانهم أن يظهروا من خلال عمليـــة اعتقاله إرادة دولة القانون التي ينشـــدون، وأن يوفروا له محاكمة لم يوفرها هو نفسه لمساجينه، وأن يُظهروا للعالم كيف بإمكانهم أن يكبحوا جماح عواطفهم الجياشـــة، وترك لغة القانون تتحدث بقســـاوتها وعدالتها، وحتى الرئيس القاضي كان أمام درس كبير كان عليه تجاوزه.

إن الرهان الفعلي القادم بالنســـبة للثـــورة الليبية يتمثل في إقامة المصالحة، وســـلام القلوب الذي لن يتحقق إلا بكبح جماح المنتصرين المشدوهين في إشباع رغباتهم الانتقاميـــة، وإقامة دولة العدل والمســـاواة القائمة على مبـــادئ معيارية خالصة، وصهر مختلف الفاعلين الأساســـيين في مناخ الحرية، وقيم المواطنة الحقة والعدالة المؤسسة، وتمكين المواطنين من العدالة التي حُرِمُوا منها لعقود، ومن حقهم في تملك ثورتهم وثروتهم.

لقد نجـــح القذافـــي طيلة الســـنوات الماضية في اكتساح ميادين فعلية إفريقية ذات هوية أنثربولوجية متجانســـة، ووجّه إليها العديد من التمويل والمشاريع، وارتبط في لباسه وسلوكه وتصرفه حقًّا بهذا الفضاء؛ لذا فإن أكبر الذين يشـــعرون بالإقصـــاء اليـــوم لـــم يعودوا كذلك أبناء ســـرت، سبها، بني وليد، بل مجموعات غفيرة من المواطنين المنتمين لهذا الفضاء الذي يشعر بالمزيد من التعاطف مع ماضـــي الحكـــم، ويحتاج بالفعـــل إلى المزيد من الطمأنة بالنسبة للســـلطات الجديدة، وإلـــى بعث الإحســـاس لديهم بالانتســـاب لليبيـــا الجديدة؛ التي لن يشـــعروا فيها بأنهم مواطنو الدرجة الثانية، وإلى ذلك يبقى هاجس الصراع بين القوى الإسلامية والأخـــرى العلمانية قائمًا في ظـــل ميزان قوي يميل لصالح الأولى، لقد دقت ساعة الحسم هذه المرة، لكن للتصالح وليس للتناحر.

لقـد فـوَّت الثـوار فرصـة ذهبية في التعاطـي مـع القذافـي عبـر عملية اغتياله؛ إذ كان بإمكانهم أن يظهروا من خـلال عمليـة اعتقالـه إرادة دولة القانـون التـي ينشـدون، وأن يوفروا لـه محاكمـة لـم يوفرهـا هو نفسـه لمساجينه، وأن يُظهروا للعالم كيف بإمكانهم أن يكبحوا جماح عواطفهم الجياشـة، وترك لغة القانـون تتحدث بقساوتها وعدالتها

معلومات إضافية

تسلسل لأهم الأحداث في ليبيا منذ بدء الثورة ضد معمر القذافي حتى مقتله:

١٥ فبراير ٢٠١١: اندلاع تظاهرات في مدينة بنغازي إثر اعتقال «فتحي تربل» محامي ضحايا سجن بوسليم.

١٦ فبراير٢٠١١: خروج تظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء، وقوات الأمن تطلق الرصاص الحي، وتقتل بعض المتظاهرين، وخروج تظاهرات أخرى في مدينة الزنتان، والمتظاهرون يحرقون مقر اللجان الثورية، ومركز الشرطة المحلي، ومبنى المصرف العقاري بالمدينة.

١٧ فبراير ٢٠١١: اتساع الانتفاضة الشعبية لتشمل بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية، وخاصة بعد سقوط أكثر من ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح برصاص قوات الأمن ومرتزقة تم جلبهم من قبل النظام.

٢٤ فبراير ٢٠١١: الثوار يسيطرون على وسط مدينة مصراتة الساحلية بعد طرد القوات الموالية للقذافي.

٢٦ فبراير ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة يفرض عقوبات على القذافي وأسرته، ويحيل الحملة الأمنية ضد المعارضين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٢٨ فبراير ٢٠١١: حكومات الاتحاد الأوروبي تتفق على فرض عقوبات على القذافي ومستشاريه المقربين.

١ مارس ٢٠١١: الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى قرارًا بطرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان.

٥ مارس٢٠١١: المجلس الوطني الانتقالي المعارض يعلن في بنغازي أنه الممثل الوحيد لليبيا.

١٠ مارس ٢٠١١: فرنسا تعترف بالمجلس الوطني ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي، والنظام الليبي يقطع علاقاته معها.

١٧ مارس ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي يصوّت لصالح السماح بفرض حظر جوي فوق ليبيا والقيام بعمل عسكري.

١٩ مارس ٢٠١١: الضربات الجوية الأولى تُوقف تقدم قوات القذافي نحو بنغازي، وتستهدف الدفاعات الجوية الليبية.

٢٠ مارس ٢٠١١: القذافي يقول على التلفزيون الليبي: إنه سيتم فتح مستودعات الأسلحة لتسليح الشعب الليبي كاملاً.

٢٨ مارس ٢٠١١: قطر تعلن اعترافها بالمجلس الوطني؛ لتكون ثاني دولة بعد فرنسا وأول دولة عربية تعترف بالمجلس.

٣٠ مارس ٢٠١١: انشقاق وزير الخارجية في نظام القذافي «موسى كوسا»، وإعلان استقالته من بريطانيا.

٦ أبريل ٢٠١١: القذافي يدعو في رسالة إلى أوباما إلى وضع حد للحملة العسكرية ضد ليبيا ويقول: إن الثوار من القاعدة.

١٠ و١١ أبريل ٢٠١١: القذافي يعلن قبول خطة الوساطة الإفريقية والثوار يرفضونها.

٣٠ أبريـــل ٢٠١١: النظام الليبي يعلن مقتل ســيف العـــرب الابن الأصغر للقذافي، وثلاثة مـــن أحفاده في هجوم صاروخي للناتو.

٢٢ مايـــو ٢٠١١: الاتحـــاد الأوروبي يعلن فتح مكتب له فـــي مدينة بنغازي الواقعة تحت ســيطرة المجلس الوطني الانتقالي.

١ يونيو ٢٠١١: الناتو يعلن تمديد عملياته في ليبيا لمدة تسعين يومًا جديدة، واستقالة وزير النفط في حكومة القذافي.

٢٧ يونيـــو ٢٠١١: المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرات اعتقال بحق القذافي وولده ســيف الإســـلام، ورئيس مخابراته عبد الله السنوسي بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

١٤ يوليو ٢٠١١: القذافي يدعو أنصاره في خطاب تليفزيوني إلى الزحف نحو مدينة بنغازي (لتحريرها).

١٥ و ٢٧ يوليو ٢٠١١: الولايات المتحدة وبريطانيا تعترفان بالمجلس الوطني الانتقالي سلطة شرعية في ليبيا.

٢٨ يوليو ٢٠١١: المجلس الانتقالي الليبي يعلن مقتل قائد قوات الثوار اللواء عبد الفتاح يونس.

٢١ أغسطس ٢٠١١: قوات المعارضة تدخل طرابلس دون مقاومة حقيقية، والقذافي يصدر خطابات صوتية مسجلة على التليفزيون الحكومي يدعو فيها الليبيين إلى قتال «جرذان» المعارضة.

٢٣ أغسطس ٢٠١١: قوات المعارضة تقتحم مجمع باب العزيزية الحصين في طرابلس مقر إقامة القذافي، وتحطم رموز حكمه.

٢٩ أغسطس ٢٠١١: زوجة القذافي وابنته عائشة واثنان من أولاده يدخلون الجزائر.

١ سبتمبر ٢٠١١: حكام ليبيا المؤقتون يجتمعون بقادة العالم في مؤتمر بباريس؛ لمناقشة رسم مستقبل ليبيا الجديدة. والقذافي في الذكرى السنوية الثانية والأربعين لتوليه الحكم يحث أنصاره على القتال.

٨ ســبتمبر ٢٠١١: محمود جبريل رئيس الوزراء الليبي المؤقت يصل إلى طرابلس في أول زيارة منذ ســيطرة قوات المجلس الانتقالي عليها.

١١ سبتمبر ٢٠١١: ليبيا تعاود إنتاج النفط، والنيجر تقول: إن الساعدي نجل القذافي وصل إلى البلاد.

١٣ ســبتمبر ٢٠١١: رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل يلقي خطابه الأول في طرابلس أمام حشـــد من نحو ١٠ آلاف شخص.

١٥ سبتمبر ٢٠١١: الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يقومان بزيارة إلى ليبيا.

١٦ ســبتمبر ٢٠١١: مجلس الأمن الدولي يخفف العقوبات على ليبيا بما يتضمن تخفيف العقوبات على المؤسســـة الوطنية للنفط والبنك المركزي الليبي.

والجمعية العامة للأمم المتحدة توافق على طلب باعتماد سفراء الحكومة الانتقالية كممثلين شرعيين لليبيا في الأمم المتحدة، وهو ما يعني عمليًا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

٢٠ سبتمبر ٢٠١١: الرئيس الأمريكي باراك أوباما يدعو فلول القوات الموالية للقذافي إلى الاستسلام، ويعلن عودة السفير الأمريكي إلى طرابلس. والقذافي يتهكم على حلف شمال الأطلسي في خطاب بثته قناة الرأي التي تتخذ من سوريا مقرًا لها.

٢١ سبتمبر ٢٠١١: الحكام المؤقتون يقولون: إنهم سيطروا على معظم أنحاء سبها إحدى ثلاث مدن يسيطر عليها أنصار القذافي منذ سقوط طرابلس. وتواصل سرت مسقط رأس القذافي وبني وليد المقاومة.

٢٥ سبتمبر ٢٠١١: أول شحنة من النفط الخام الليبي منذ أشهر تبحر من ميناء مرسى الحريقة الشرقي إلى إيطاليا.

٢٧ سبتمبر٢٠١١: الناتو يقول: إن الحكام المؤقتين لليبيا سيطروا بشكل كامل على مخزون ليبيا من الأسلحة الكيماوية والمواد النووية.

١٣ أكتوبر ٢٠١١: المجلس الوطني الانتقالي يقول: إنه سيطر على مدينة سرت باستثناء الحي الثاني؛ حيث يحاصر قوات القذافي.

١٤ أكتوبر ٢٠١١: اندلاع اشتباكات مسلحة في طرابلس بين مؤيدين للقذافي وقوات المجلس الوطني الانتقالي في أول علامة على المقاومة المسلحة للحكومة الجديدة في العاصمة.

١٧ أكتوبر ٢٠١١: قوات المجلس الوطني الانتقالي تحتفل بالسيطرة على بني وليد أحد آخر معاقل أنصار القذافي، ومحطة تلفزيونية سورية تؤكد مقتل خميس نجل القذافي في قتال في جنوب شرقي طرابلس في ٢٩ أغسطس ٢٠١١.

١٨ أكتوبر ٢٠١١: وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تصل إلى ليبيا في زيارة لم يعلن عنها مسبقًا، وتحث فصائل الثوار على الوحدة.

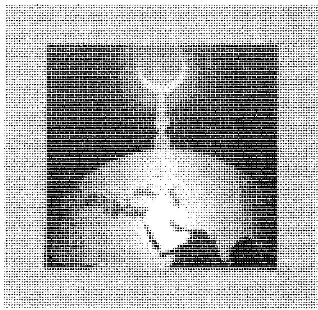
٢٠ أكتوبر ٢٠١١: القبض على القذافي وقتله مع سيطرة قوات المجلس الوطني على سرت بعد شهرين من الحصار، والإعلان عن مقتل المعتصم نجل القذافي.

المصدر:

- وكالة رويترز، تسلسل زمني للأحداث منذ بداية الثورة في ليبيا وحتى مقتل القذافي، انظر الرابط:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE79L0P020111022?sp=true

- جلال سعد الشايب، أبرز محطات الثورة الليبية التي اندلعت أواسط فبراير ٢٠١١م، مجلة البيان، العدد ٢٩١، ذو القعدة ١٤٣٢هـ.



معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات

يوسف شلي

صحفي جزائري، وباحث في قضايا الحركات الإسلامية

ملخص الدراسة

لن يكون مستقبل العالم العربي حتمًا كماضيه بعد انطلاق ربيع الثورات. هذا ما يعتقده المحللون، ومراكز البحث الغربية، خصوصًا بعد نجاحها حتى الآن في خلع رأس النظام الديكتاتوري في تونس ومصر.

ومع انتقال الثورات تباعًا بين الدول العربية يثور موضوع حساس ومهم، وهو تأثير ظاهرة الثورات العربية على واقع التغيير في الجزائر، في ظل تداعيات أزمة التسعينيات «العشرية السوداء».

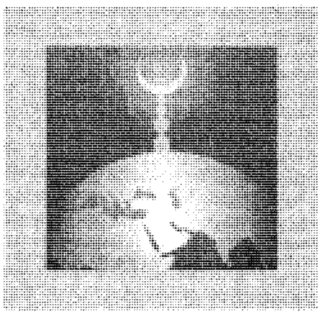
تعرض الدراسة أهم السيناريوهات التي يمكن أو يحتمل وقوعها في الجزائر؛ بالنظر إلى العوامل التاريخية، والظروف الداخلية المحيطة بها. ومن هنا كان لزامًا عرض بعض تجارب الثورات العربية، وأسباب قيامها؛ لمقارنتها بالواقع الجزائري الذي تميز عن غيره من البلاد العربية.

وتمحورت مضامين مباحث الدراسة حول عرض مسيرة الاحتجاجات في فترة التسعينيات، وأهم ما حققته من إنجازات، وتواصلها دفعًا لعجلة التغيير المنشود.

كما أحاطت الدراسة بجملة من الأسباب التي تحول دون قيام ثورة شعبية في الجزائر مماثلة لثورتي تونس ومصر. وكان لعرض أهم السيناريوهات حصة الأسد من البحث والتحليل للخوض في الممكن والمحتمل حدوثه في الجزائر في القريب، وهذا بتقييم فرضيات يمكن أن تكون وقائع، كما يمكن أن تحدث في الواقع.

وتسعى الدراسة للإجابة عن كمّ هائل من التساؤلات والتوقعات والاحتمالات، بجانب وضع سيناريوهات تغني المهتمين بالشأن الجزائري عن الخوض فيما سيحدث خلال الأيام المقبلة في الجزائر، وكيف ستستقبل الجزائر سنة ٢٠١٢م؟ وكيف سوف يكون الوضع العام وقتئذ؟ وهل ستكون الجزائر على ما هي عليه اليوم؟ أم أسوأ؟ أم تكون قد أسست زمنها الجديد، زمن الديمقراطية والسلم والعدالة؟

ولعل الغموض الذي يحيط بالأزمة الجزائرية من كل جوانبها هو الذي فرض كل هذه السيناريوهات المختلفة، فبعد مرور أكثر من عشرين عامًا على أحداث أكتوبر ١٩٨٨م، لم تنجح النخبة الجزائرية في تنظيم جهودها؛ للمساهمة في بناء حياة سياسية ديمقراطية. وبعد مرور اثنتي عشرة سنة من حكم عبد العزيز بوتفليقة، صاحب مشروع الوئام والمصالحة، ازداد الوضع احتقانًا وفسادًا، وقمعًا وفقرًا، فإلى متى سيستمر الوضع على هذا الحال؟ كل المعطيات تؤشر على أن الجزائر ستعرف تغييرًا لن يكون سهلاً، وقد لا يقل مأساوية عما يحدث ببعض البلدان العربية!



معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات

يوسف شلي

صحفي جزائري، وباحث في قضايا الحركات الإسلامية

مقدمة:

مســتقبل العالم العربي حتمًا لن يكون كماضيه بعد انطلاق ربيع الثورات(١). هذا ما يعتقده المحللون، ومراكز البحث الغربية، خصوصًا بعد نجاحها حتى الآن في خلع رأس النظام الديكتاتوري في تونس ومصر.

أما بالنسبة للجزائر التي هي موضع دراستنا، فثمّة الكثير يمكن قوله عمّا حدث من قبل ويحدث الآن. فنحن نحاول تقديم تحليل مســتقبلي للحركة الاحتجاجية (٢) التي عاشــتها الجزائر في ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م، والتي تميزت ببعض الخصوصيات وعلاقتها بآفاق التحول الثوري الذي شهدته دول الجوار.

ويجدر بنا أن نبحث لهذا الغرض عن أوجه التشــابه والتقارب مع الشــأن الجزائري، ثم عن خصوصيات هذا البلد، ثم عن ديناميكية العناصر المشــكّلة للوضع؛ لمحاولة فهم طبيعة التطور الذي هو في الشكل العام يشبه كل التحركات الاحتجاجيّة التي يشــهدها العالم العربي، لكنّ ميزة هذا البلد تنطلق من أمور وحسابات تعود إلى ما سبق هذه الاحتجاجات الأخيرة، وخاصة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

في ظل كل المستجدات التي عاشتها الجزائر، وعلى ضوء هذا الحراك السياسي المتصاعد، يتساءل البعض: هل ســتصيب هذه التحولات الجذرية الجزائر أم لا؟ وهل التغيير إلزامي لا مفر منه، أم هو واجب وطني تســتدعيه الظــروف الصعبة التي تعيشــها الجزائر؟ ثم هل التغييــر يكون ثوريًا على نمط ثورتــي تونس ومصر، أم على نمط ثورات ليبيا وســوريا واليمن؟ أم يجب أن يؤطر بطرق ســلمية لاجتناب دوامة العنف، كما حدث في المغرب والأردن؟

«بمعنى آخر، هل يكون التغيير من الخارج، أي برحيل النظام السياســي كلية من ســدة الحكم، أم ينبعث من الداخل بالشــروع الفوري بالقيام بإصلاحات جذرية في قطاعات العدالة، والاقتصاد، وملفات الفســاد، وأزمة المفقودين إلى غير ذلك من الملفات الحساسة؟»(٣)

---

(١) اتفق المشاركون في الملتقى الدولي حول «العالم العربي... انتفاضات أم ثورات؟»، الذي انعقد في الجزائر بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، والمنظم ضمن فعاليات الصالون الدولي للكتاب، بالتعاون مع المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية من ٢١ أيلول/ سبتمبر إلى غاية ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١م، على اعتبار أن ما يشــهده العالم العربي لا يُعد بمثابة ثورات، بل مجرد انتفاضات شــعبية تســعى لتغيير الواقع المعيشي، محملين الأنظمة العربية مسئولية إمكانية حدوث أي تدخل أجنبي، على غرار ما جرى في ليبيا، في حالة التعنت والاستمرار في غلق أبواب الإصلاح السياسي.

(٢) الاحتجاج نمط من أنماط التعبير عن الشــعور بالظلم، أو للتنديد والإدانة والاســتنكار.. ويكون الاحتجاج عادة، عبر وقفة أو مسيرة، أو اعتصام، أو إضراب، وفي الحالات القصوى يتحول إلى مصادمات، أو عصيان مدني. وعندما يحتج الشارع فلكي يلفت انتباه السلطة إلى أحواله المزرية، فيدفعها لأن تبادر، ومن ثمّ إلى معالجة ما يمكن معالجته.

(٣) مقال: الجزائر وثقافة التغيير، كمال قروة، ١٢ أبريل/ نيسان ٢٠١١م، المنبر الحر، الرابط:
http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2693:2011-04-17-12-38-33&catid=619:guerroua-kamal&Itemid=36

المحور الأول: الجزائر ما بعد مرحلة «العشرية السوداء»

عهد المصالحة ونشاط المجتمع المدني في مجال التغيير

المبحث الأول: الاحتجاجات ودورها في دفع عجلة التغيير:

باشرت الجزائر عدة إصلاحات بعد موجة من الاحتجاجات والغليان الشعبي، وكانت حركة المظاهرات في الجزائر جد محدودة، مقارنة بتلك التي جرت ببلدان المنطقة العربية؛ حيث تنوعت المطالب من طابع اقتصادي واجتماعي إلى ما هو سياسي.

١- مسيرة الاحتجاجات الشعبية:

تعتبر أحداث ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨م (١) الحدث البارز في جزائر ما بعد الاستقلال، وكانت المنعرج الحاسم الذي ساهم في تغيير تاريخ الجزائر المعاصر، وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا: إن الجزائر كانت السبّاقة قبل غيرها من البلاد العربية إلى القيام بالثورة الشعبية بأكثر من ٢٠ سنة للمطالبة بالحقوق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، بعيدًا عن الأطر الرسمية والمؤسساتية.(٢)

وتعتقد أوساط متابعة لـ«الحالة الجزائرية» أن «الثورة» في الجزائر مستمرّة ومتواصلة، ولم تتوقف يومًا حتى تبدأ من جديد، «فلا هي (ثورة ياسمين)، ولا بحاجة إلى (جمعة الغضب)، ولا (جمعة الرحيل)، و(لا جمعة التحدّي)، فقد اندلعت ثورة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨م للتغيير والتنديد بغلاء المعيشة، وثورة في التسعينيات (١٩٩١م)؛ لمحاربة الإرهاب، وتحدّي الترهيب والرعب، والتصدّي للتحريض الأجنبي على مقاطعة كلّ ما هو جزائري، وثورة نهاية التسعينيات (١٩٩٩م) لاستعادة الأمن، وثورة لإنجاح مسعى الرحمة وبعده الوئام المدني (٢٠٠٠م) وبعدهما «ثورة» من أجل السلم والمصالحة الوطنية (٢٠٠٥م)، وبين كلّ ذلك، ثورات شبه يومية في شكل احتجاجات شعبية عبر الجزائر العميقة، ضد ارتفاع الأسعار واللوبيات، وللمطالبة بحلول للسكن، والشغل والبطالة، ومحاربة الفساد والبيروقراطية، والتوزيع العادل للثروات.(٣)

ورغم إقرار التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر لم تتوقف الحركات الاحتجاجية، ولكنها أصبحت عُرضة لاحتواء التيارات السياسية من جميع الاتجاهات والأيديولوجيات، خاصة من التيار الإسلامي الذي حمَّلها أبعادًا لم تكن لها في السابق؛ حيث بدت الحركة الاحتجاجية في بدايتها الأولى حركة شعبية عفوية من دون شعارات ولا أهداف سياسية.

وعلى الرغم من تأثر هذه الحركات الاحتجاجية بمناخ الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقد من الزمن (١٩٩١-٢٠٠١م)، إلا أنها استمرت في الحضور كممارسة جماعية، حتى ولو قل عددها في فترات معينة (٤)، مقابل توسع جغرافيتها لتشمل كل البلاد، وتمس مناطق كانت توصف بالهادئة تقليديًا، كمنطقة أدرار في أيار/ مايو ٢٠٠٤م، وغرداية في ربيع ٢٠٠٨ و٢٠١٠م، والتي اتخذ فيه الاحتجاج

---

(١) كانت حركة احتجاجية عنيفة نسبيًا تسببت في سقوط عدد من الضحايا (بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ قتيل)، وتجاوزات خطيرة في حقوق الإنسان (التعذيب، الاختطاف والتهديد المباشر).

(٢) لما توسعت دائرة الثورات العربية، وسقطت أنظمة ورحل رؤساء، اضطرت السلطة إلى إعادة الاعتبار لأحداث ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨م، بعد ٢٣ سنة من وقوعها؛ بحيث قالت لمن يطالبونها بالإصلاحات والتغيير، وخصوصًا في الخارج: إن الجزائريين انتفضوا في ٨٨، ولم ينتظروا الثورات العربية للمطالبة بالحقوق والحريات. لكن، مادام الجزائريون كانوا السباقين إلى الثورة من أجل الديمقراطية، مقارنة بنظرائهم العرب، فلماذا تصنّف الجزائر في مجال الديمقراطية والحريات وراء الذين انتفضوا بالأمس فقط؟ (جريدة الخبر: بعد مرور ٢٣ سنة على انتفاضة الشارع عام ٨٨.. السلطة تعترف بـ٥ أكتوبر فقط لوقف مد «الثورات العربية»، ٤-١٠-٢٠١١م، الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/politique/266987.html)

(٣) جريدة الشروق الجزائرية: من «التغيير» في ٨٨، ودفع فاتورة الإرهاب إلى احتجاجات مستمرّة.. «الثورة الشعبية» في الجزائر لم تتوقف حتى تبدأ! ١٢-٢- ٢٠١١م، الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/68310 html)

(٤) يذهب الكثير من المتتبعين للشأن الجزائري إلى أن الفترة التي تولى خلالها عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية الجزائرية تميزت بالصرامة في مواجهة الاحتجاجات، وكذا إصدار عدة قوانين تشلّ من حركة الجمعيات، وحرية التجمع على عكس ما كان ينتظر منه.

طابعًا مذهبيًا في بعض مظاهره بين السكان السُّنة من المذهب المالكي، وجيرانهم الأمازيغ من المذهب الإباضي، ودلت على انقسام جديد على مستوى البنية الثقافية للمجتمع الجزائري.

واتخذت أحداث ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م النمط نفسه لحركات احتجاجية سابقة [١]، فانتفاضة شباب الأحياء الفقيرة [٢] تزامنت مع ما يجري في تونس على الأقل في ما يتعلق ببعض النقاط المفصلية المهمة، فعدد الضحايا هذه المرة كان أقل بكثير مما أوقعته الاحتجاجات والثورات السابقة [٣]، وهذا يدفعنا لطرح التساؤل المهم التالي: لماذا نجحت الثورة الشعبية في تونس[٤]، وتعثرت في الجزائر، ولم تنجح في تحقيق الأهداف التي من شأنها احتج شباب الأحياء الفقيرة، خاصة على المستوى المطالب السياسية والاجتماعية؟ [٥]

فهل يعقل أن تونس الأقل ضررًا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية تثور وتطيح بالنظام، بينما الشعب الجزائري الأكثر تضررًا من جميع الجوانب لم يقدر على تحريك شعرة من النظام، وهذه مفارقة على المحللين فك طلاسمها.

٢- دور الأحزاب والمجتمع المدني في تنظيم ومسايرة الاحتجاجات:

رفضت السلطات الرسمية سياسيًا وإعلاميًا، أي مقارنة بين الأحداث الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر والثورة في تونس، أو مع باقي الثورات العربية الأخرى، كما رفضت بشكل قطعي تسييس الحركة الاحتجاجية نفسها.

رفضت السلطات الرسمية سياسيًا وإعلاميًا، أي مقارنة بين الأحداث الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر والثورة في تونس، أو مع باقي الثورات العربية الأخرى، كما رفضت بشكل قطعي تسييس الحركة الاحتجاجية نفسها ، ويبقى الشيء البارز خلال هذه الاحتجاجات، الغياب الواضح والمريب للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات

ويبقى الشيء البارز خلال هذه الاحتجاجات، الغياب الواضح والمريب للأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والنقابات، لكن رغم هذا الغياب الواضح، والعجز في تجنيد الشارع وتعبئته، تفاعلت بعض الأحزاب السياسية والمجتمع المدني مع ما شهدته البلاد مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م من احتجاجات شعبية واسعة، أو ما عُرف في وسائل الإعلام بـ «ثورة الزيت والسكر»، وتجلى ذلك في «ولادة» عدد من المبادرات السياسية التي تتحد في الهدف، وإن اختلفت مسمياتها، فهي تسعى للاعتراف بشرعية مطالب الشباب الثائر، وضرورة التغيير السلمي، ودفع السلطة الجزائرية نحو تحقيق الانفتاح السياسي والإعلامي، واكتساب المزيد من الحريات الديمقراطية، وتغليب منطق الحوار على منطق القوة والعنف.

ولقد اختلفت آراء الأحزاب الموالية للسلطة، أو المعارضة في نظرتها إلى الاحتجاجات، ومطالب التغيير التي توافق عليها الجميع بأنها محقة؛ حيث هناك من ساند هذه الاحتجاجات ومطالبها المشروعة، ودعا إلى اتخاذ إجراءات استعجالية، مثل

(١) تحدث وزير الداخلية عن ٢٠ ولاية مسَّتها هذه الحركة الاحتجاجية من مجموع ٤٨ ولاية.

(٢) وصف وزير الداخلية الحركة الاحتجاجية بأنها عمل إجرامي من تدبير مجموعات إجرامية، حتى لو كان في صفوفها شبّان يعانون مشاكل اجتماعية كالبطالة وغلاء المعيشة.

(٣) حوالي ستة قتلى ومئات الجرحى في صفوف المحتجين وقوات الأمن.

(٤) قدمت أكثر من مائة ضحية ومئات الجرحى.

(٥) إن ما شهدته تونس ومن ثَم مصر وسوريا واليمن من استخدام النظام السياسي وسيلة القتل لقمع المتظاهرين، تمّ تجريبه في الجزائر في أحداث تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٨٨م، وكانت نتيجته دخول البلد في دوامة العنف والعنف المضاد الذي لم يؤدّ إلى تغيير للنظام السياسي، بل إلى تدخّل للمؤسسة العسكرية في العملية السياسية، وإلغاء الانتخابات، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، واندلاع أزمة سياسية معقّدة بدأت بفراغ دستوري، وانتهت إلى ديمقراطية الواجهة الشكلية. (مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟ دراسة من تقديم: عصام بن الشيخ، ٢٠١١/٧/٢٧م، المصدر: معهد الدوحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، الرابط:
http://www.dohainstitute.org/Home

حركة النهضة[1] (El Nahda)، وحركة الإصلاح الوطني (El Islah) ، وحركة مجتمع السلم (HMS) [2]، وحزب الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA)[3]، وكذا التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) [4]، وهناك الأحزاب الصغيرة الأخرى التي اعترضت على طريقة الاحتجاج في الشارع؛ لأنها لن تؤدي إلى تحقيق المطالب، بل قد تكون مطية لوقوع فتنة داخلية، أما حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، وهو لسان حال النظام، فقد انتقدها ورأى فيها «تآمرًا خارجيًا» سافرًا؛ خدمة لمصالح قوى أجنبية معادية للجزائر ومستفيدة من الأزمة، في حين رأى التجمع الوطني الديمقراطي (RND)، الحزب الحاكم الفعلي في السلطة، في هذه الاحتجاجات صراعًا بين اللوبيات النافذة المتحكمة في الاقتصاد الوطني والمال العام.[5]

وعبَّرت كل من اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية حقوق الإنسان، والأمانة العامة للمركزية النقابية، والنقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية، والاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين، والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، عن انشغالها للأحداث التي تمر بها البلاد، وعبّرت عن أسفها من لجوء الشباب المحتج على ظروف المعيشة إلى العنف، وإتلاف الأملاك العمومية والخاصة، وأكدت أن الاحتجاجات وراءها حالة اجتماعية؛ مستنكِرَة التعبير عنها بهمجية، داعية السلطات للتدخل من أجل التكفل بانشغالات المواطنين والفئات الشبابية، على غرار حق السكن، الترفيه، التكوين، والعمل بصورة دائمة، وليس بعقود مؤقتة لا تتجدد.[6]

يرى بعض المتابعين للشأن الجزائري أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرها من الحركات الإسلامية ربما قد أصابها حالة من الضعف والتشرذم والتراجع بعد دخولها في مواجهات مسلحة ضد الدولة لمدة طويلة.

أما بخصوص التيار الإسلامي فيرى بعض المتابعين للشأن الجزائري أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرها من الحركات الإسلامية ربما قد أصابها حالة من الضعف والتشرذم والتراجع بعد دخولها في مواجهات مسلحة ضد الدولة لمدة طويلة.[7]

(١) جريدة الشروق الجزائرية: «الأحزاب السياسية تنتقد تأخر الدولة في التعاطي مع الاحتجاجات» ٦-١-٢٠١١م، الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/65629.html

(٢) المصدر السابق.

(٣) جريدة الشروق الجزائرية: «أحزاب تتنصل من المسئولية، وتضع الانفلات في خانة الانزلاق الإعلامي والسياسي»، ٧-١-٢٠١١م، الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/65676 html

(٤) نفس المصدر.

(٥) ندد الحزب بمحاولات حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يرأسه رئيس الحكومة الحالي أحمد أويحيى التشويش على المسيرة، وكذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) الذي قرّر تنصيب ما سماه خلايا يقظة في المؤسسات. انظر موقع التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:
http://www.rcd-algerie.net/

(٦) يبرز تحليل المواقف السياسية أن جبهة الموالاة تسعى لتحريك جماهيرها ووعاءها الانتخابيّ في خندق التيار القائل بجديّة مبادرة رئيس الجمهورية للإصلاح، والمراهن على البقاء في السلطة؛ في حين ترفض أحزاب المعارضة مشروع الإصلاح الرئاسي، ويصر حزب جبهة القوى الاشتراكية، حتى بعد إطلاق هذا المشروع، على المطالبة بتغيير النظام عن طريق تشكيل مجلس تأسيسي، ويوافقه في ذلك حزب العمال بقيادة لويزة حنون، الذي انتقد دور هيئة المشاورات السياسية، وطالب بعقد مؤتمر للحوار والوفاق الوطني بعد الإعلان عن حلّ البرلمان الحاليّ، إضافة إلى موقف زعيم حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية سعيد سعدي ضدّ خطاب الإصلاح ومطالبته بالتغيير الكليّ للنظام، انتهاءً بموقف التنسيقية الوطنية من أجل التغيير بجناحيها، والتي لم تنجح في حشد الجماهير في تظاهرة وطنية واحدة؛ بسبب قدرتها التنظيمية الضعيفة وخطابها التشكيكيّ المستمرّ في نية السلطة. وزاد من ضعف مطالب جبهة المعارضة إجمالاً: عزوف الناخبين عن الانتخابات وازدراؤهم للحياة السياسية وتقلباتها، التي تؤول في كلّ مرة في صالح النظام السياسيّ الحاليّ، إضافة إلى خشية المواطن الجزائري من تدهور الوضع الأمني، والتأثير على السلم الأهلي. (مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟ عصام بن الشيخ، ٢٧-٧-٢٠١١م، المصدر: معهد الدوحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، الرابط:
http://www.dohainstitute.org/Home

(٧) جريدة الشروق الجزائرية: «استنكروا أعمال الشغب واعتبروها مسيئة لدولة القانون.. الأحزاب تحمّل الحكومة المسؤولية وتدعو=

٣- ظاهرة إحراق الذات في الجزائر (أو الظاهرة البوعزيزية):

قام عدد من الشباب الجزائري بإشعال النار في أنفسهم؛ احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة، وذلك تقليدًا للمواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه، وكانت الشرارة التي انتقلت إلى أكثر من بلد عربي، ومنها الجزائر. غير أن الملاحظ في هذه الظاهرة الغريبة والمستهجنة وطنيًا لأبعادها الدينية الصرفة، تجاهل الأحزاب وإعلام السلطة لهذه الظاهرة، وعدم التطرق لها وكأنها لم تحدث، بل وصل الأمر إلى الطلب من أئمة المساجد الحديث عن تحريم هذا الفعل الذي لا يقره الشرع في خطبة الجمعة، في حين يتم التغاضي عن الحديث عن تحريم الفساد، ونهب الأموال، والقمع والتضييق الذي يعاني منه أغلب الشعب الجزائري المغلوب على أمره.

٤- الإضرابات العمالية:

بعد تفكيك القطاع العام الاقتصادي والصناعي، وسياسات إعادة الهيكلة لكامل القطاعات المنتجة التي تم تبنيها في فترة العشرية السوداء، والتدهور الأمني، والانحطاط السياسي خاصة في عام (١٩٩٤م) [١] التي ساهمت بقدر كبير في سحق الطبقة الوسطى وإفقارها، عاشت الجزائر وما تزال تعيش «فوضى» الإضرابات العديدة والمكثفة، التي شملت جميع القطاعات الحساسة المختلفة.[٢]

٥- الاحتجاجات الطلابية:

أنذرت الحركة الاحتجاجية التي شنّها الطلبة بعد احتجاجات ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م (بداية من شهر آذار/ مارس) بأزمة حقيقية يمر بها قطاع التعليم في كل مراحله (الابتدائي، الإكمالي، الثانوي والعالي)، ومن الصعب نزع فتيل انفجارها، وامتدادها لقطاعات أخرى، في ظل أوضاع صعبة تجتازها الجزائر ومحيطها المضطرب.

٦- انتفاضة ٢٠٠١م في منطقة القبائل:

شهدت منطقة القبائل[٣] سلسلة من الحركات الاحتجاجية، مثلت بعض محطاتها نقلة نوعية مهمة في قوة تجنيدها، ومستوى تأطيرها السياسي والجمعوي، فشهدت المنطقة أحداث نيسان/ أبريل ١٩٨٠م، أو ما يسمى بالربيع الأمازيغي[٤]، وإضراب المحفظة في الموسم الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥م.[٥]

واتسمت «أحداث تيزي وزو» في ٢٠٠١/٢٠٠٢م بدرجة عنف لم تكن معهودة لدى الحركة الاحتجاجية

=المحتجين لتفادي العنف»، ٨-١-٢٠١١م، الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes /65754html)

(١) إن انفصام علاقة المواطن الجزائري بهذا التيار ربما يكون عاملاً حاسمًا بدوره في تفسير هذا الهدوء الذي يعني أن التحالف المتوقع بين الحركة الاحتجاجية والتيار الإسلامي، كما حصل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨م، لم يعرف طريقه إلى التجسيد هذه المرة (انظر: الحركات الاحتجاجية في الجزائر: د. عبد الناصر جابي).

(٢) برنامج الاستقرار ١٩٩٤-١٩٩٥م: هو برنامج إصلاحي بدأ في نيسان/ أبريل ١٩٩٤م؛ بسبب تدهور آخر للنفط سنة ١٩٩٣م؛ حيث انخفض سعر البرميل من ٢٠ دولارًا في سنة ١٩٩٣م إلى ١٤,١٩ دولار سنة ١٩٩٤م، وتراكم خدمة الدين الخارجي، ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة تظهر وبرزت معها عدة ضغوطات مالية وأخرى خارجية، ومن بين هذه الضغوطات نجد: العجز المالي للمؤسسات=

= المالية، وارتفاع التضخم بنسبة ٣٠٪، وكذا ارتفاع خدمات الديون ولرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي FMI لإبرام برنامج الاستقرار الاقتصادي ١٩٩٤-١٩٩٥م (المصدر: أرشيف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية).

(٣) أفادت وكالة الأنباء العالمية «داو جونز»، وهي إحدى أكبر وأشهر وكالات الأنباء الاقتصادية عبر العالم، والتي تعد مصدر المعلومات لأغلب المتعاملين الاقتصاديين، أن الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها الجزائر لن تؤثر على استقرار البلاد الأمني والاقتصادي.
وذكرت الوكالة، وفقًا لما أوردته شركة «يورا جروب»، أن ما عرفته الجزائر يعكس فقط مشاكل بنيوية اجتماعية واقتصادية، فالجزائر -بحسب ذات المصدر- «تتمتع بمكانة مالية قوية، تخولها التطرق للاضطرابات العفوية نسبيًا التي حفّزها ارتفاع أسعار المواد الغذائية». وأشار التقرير إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الغضب الجماهيري على غرار تسقيف الأسعار، وخفض نسب الضرائب على بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع- الشروق أونلاين، ١٣-١-٢٠١١م، الرابط:
http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/66021.html).

(٤) يتركز فيها المواطنون الجزائريون الذين يتحدثون «القبائلية»، وهي إحدى اللهجات المعروفة لدى الأمازيغ.

(٥) انطلقت الأحداث بعد منع السلطات الروائي والكاتب الأمازيغي مولود معمري من إلقاء محاضرة عن الشعر الأمازيغي بجامعة تيزي وزو، انظر: Arezki Aït-Larbi, Insurges et officiels du pouvoir racontent le printemps berbère, (éditions koukou, 2010

الأمازيغية في السابق، غير أنها اشتهرت بدرجة عالية من التأطير الجمعوي، وبطابعها السلمي من خلال حركة العروش أو (حركة المواطنة)[1]، بعد أن فقدت تأطيرها الحزبي التقليدي[2]، وفشلت في حل المسألة الأمازيغية بالجزائر منذ ظهورها في سنة ١٩٤٩م.[3]

المبحث الثاني: الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت الثورات العربية في ظل لعبة فزاعة الإسلاميين

نجحت احتجاجات كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م بجعل صُنّاع القرار في الجزائر يقومون بإصلاحات باشرتها رئاسة الجمهورية في إطار روزنامة «التغيير المتدرّج»؛ لإرضاء الشارع الجزائري الساخط على وضعه المعيشي.

وقد أُعلنت المبادرة الرئاسية للإصلاح السياسي في الجزائر في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١م كاستجابة للتحولات المحلية والإقليمية على إثر تزايد الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، وليبيا واليمن، والبحرين وسوريا.[4]

وكان أول إجراء «إصلاحي» قامت به السلطة تعليق الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر[5]، ورفع حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ ١٩ عامًا[6]، وإلغاء المرسوم الرئاسي المتعلق بالإصلاحات في وزارة التعليم العالي[7]، وتراجع السلطة عن قرار تحويل الحرس البلدي إلى موظفي نظافة وحراس في المؤسسات العامة؛ بعد تهديدهم بالتمرد[8]، وإصدار الوعود والضمانات بتحسين الأجور، وإدماج المفصولين، وتقديم حوافز مغرية وخيالية لأرباب العمل لتوظيف أكبر قدر من البطالين بمنحهم قروضًا طويلة المدى بقيمة مائة مليار دينار (نحو ١٣,٧ مليار دولار).

بالإضافة إلى إنشاء آلاف المستثمرات الفلاحية؛ لخلق مناصب شغل، وتخصيص مائتي مليار دينار لبناء أسواق جوارية لتجّار الأرصفة، وقروض موجّهة مباشرة للشبان لبناء مشاريع سكنية لهم بدون فوائد بنكية، لأول مرة في الجزائر. [9]

وفي خطاب تاريخي للشعب، طالب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من البرلمان القيام بإصلاحات سياسية تضمن مراجعة قانون الانتخابات، بما يعزز الممارسة الديمقراطية. وأضاف أنه سيعمل على تعديل دستور

---

(١) سمي بإضراب المحفظة كان بسبب المقاطعة الواسعة للمدرسة من أبناء منطقة القبائل بدعوة من الحركة الثقافية البربرية.

(٢) تأسست في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠١م من السنة ذاتها، بعد انتفاضة ٢٠٠١م التي راح ضحيتها ١٢٧ قتيلاً.

(٣) من أشهر الأحزاب في منطقة القبائل: حزب جبهة القوى الاشتراكية -FFS- والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية -RCD-، والجمعية المحلية الثقافية الحركة الثقافية البربرية -MCB-.

(٤) انظر: دعاة البربرية في مواجهة السلطة، رابح لونيسي - دار المعرفة الجزائر ٢٠٠٢م.

(٥) إعلان مبادرة الإصلاح يأتي استجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان. وكانت أحزاب سياسية، وتنظيمات نقابية وشبابية، والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشأوا «التنسيقية الوطنية من أجل التغيير» التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره، ثم ما لبثت التنظيمات المؤسسة أن انقسمت على بعضها جناحين: واحدًا ضم الأحزاب السياسية، والثاني رابطة حقوق الإنسان والتنظيمات الشبابية. وظلّت «التنسيقية الوطنية من أجل التغيير» بجناحيها مستمرة في التظاهر طوال الشهور الماضية كلّ يوم سبت؛ لتأكيد مطالبها السياسية بتغيير النظام. =

=ولم تسمح وزارة الداخلية، على الرغم من رفع حالة الطوارئ، بتظاهر المعارضين من التنسيقية في الجزائر العاصمة، بحجّة الدواعي الأمنية. ولم تستطع «التنسيقية الوطنية من أجل التغيير» جمع جهود المعارضة للمطالبة بإسقاط النظام، وهو ما سمح للنظام باحتكار المشهد السياسي، والادعاء بأنّ مطالب الجزائريين ذات بُعْد اجتماعي بالدرجة الأولى، وأنّ مبادرة الرئيس هي الإطار الوحيد للإصلاح السياسيّ في البلاد.

(٦) إجراءات لوقف احتجاجات الجزائر.. الجزيرة نت، ٢٠١١/١/٩م.

(٧) وافق اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على مشروع قرار يلغي المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ ٦ فبراير/ شباط ١٩٩٣م الذي يقضي بتمديد حالة الطوارئ، وتعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب؛ لإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء= = كل مظاهر التضييق السلطويّ على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. (وكانت حالة الطوارئ قد فُرضت بموجب مرسوم أصدره الرئيس الراحل محمد بوضياف في فبراير/شباط ١٩٩٢م إثر إلغاء انتخابات ١٩٩١م التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حُلت لاحقًا، وهو ما جر البلاد إلى حرب أهلية دامت عقدًا كاملاً، وأسفرت عن نحو ١٥٠ ألف قتيل، (راجع: الجزائر تلغي حالة الطوارئ.. الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/٢٢م).

(٨) إصلاحات الجزائر تعكس تخبط السلطة.. الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/٢٤م.

(٩) المصدر السابق.

الإجراءات "الإصلاحية" التي قامت بها السلطات الجزائرية بعد الاحتجاجات الشعبية الأخيرة:

- تعليق الرسوم الجمركية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لمدة ثمانية أشهر.
- رفع حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ 19 عامًا.
- إلغاء المرسوم الرئاسي المتعلق بالإصلاحات في وزارة التعليم العالي.
- تراجع السلطة عن قرار تحويل الحرس البلدي إلى موظفي نظافة وحرس في المؤسسات العامة.
- إصدار الوعود والتعهدات بتحسين الأجور، وإدماج الموظفين، وتقديم حوافز ضريبية وجبائية لأرباب العمل لتوظيف أكبر قدر من البطالين.
- إنشاء آلاف المستثمرات الفلاحية.
- تخصيص مائتي مليار دينار لبناء أسواق جوارية لتجار الأرصفة، وقروض موجهة مباشرة للشبان لبناء مشاريع سكنية لهم بدون فوائد بنكية.

البلاد «من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية».(١)

وعلى غرار الأنظمة العربية رفع النظام الجزائري ورقة «الإسلاميين» كـ«فزاعة»؛ لإخافة الشعب الجزائري من إمكانية وصولهم إلى موقع متقدم في الساحة السياسية، وبالتالي الحكم في الجزائر في حال رحل النظام أو ضعف.

ويعتقد أطراف في النظام الحاكم أن التخويف بالإسلاميين والمتطرفين، مازال ورقة قابلة للاستغلال والتوظيف السياسي، وعاملاً يمكن الاستناد عليه في دفع الشعب واستمالته لتجديد ولائه للنظام، ودعمه ليستمر في مواجهة ما تبقى من فلول الإسلاميين المسلحين في الجبال، والتضييق على التيار الإسلامي الذي خاض معه مواجهات مازالت تداعياتها تعاني منها البلاد.

المحور الثاني

الإشكالات والمعوقات التي تواجه رياح التغيير في الجزائر: نظرة على التطورات في دول الجوار خاصة تونس وليبيا، وهل تصلنا نيران التغيير ولو متأخرة؟

هناك مطالب حقوقية تبدأ من توفير لقمة العيش، مرورًا بحرية التعبير، وانتهاءً بالرغبة في الحياة الآمنة قادت إلى الثورة في تونس، في ظل استماتة الشباب في مواجهة النظام. فالفساد المنظم كان مستشريًا في جميع أجهزة الدولة. أما في ليبيا، فإن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها عدم التوازن بين مشاريع الإصلاح الاقتصادي القائمة على الانفتاح على الغرب، والهياكل السياسية المستمدة من الكتاب الأخضر، والنظرية العالمية الثالثة للعقيد القذافي، وكذا الصراع بين دعاة الإصلاح من ناحية والمستفيدين من النظام القديم من ناحية أخرى، الأمر الذي قاد إلى فقدان الشباب أي أمل في الإصلاح، وخروجهم للمطالبة بتغيير النظام، متأثرين في ذلك بتطورات الأحداث في كل من تونس ومصر. والملاحظ أن كل الظروف والأسباب متشابهة مع الحالة الجزائرية، فلماذا إذًا تأخر اللحاق بالثورات العربية؟ وما المعوقات الأساسية التي تقف حاجزًا في وجه التغيير في الجزائر؟

المبحث الأول: المعوقات التاريخية:

الخوف من تكرار العشرية الدامية -الهاجس الأمني-:

فقد دخلت الجزائر بعد إلغاء المسار الانتخابي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م في صراع مليشيات

(١) المصدر السابق.

نظامية وحزبية مسلحة قُتل فيها نحو ١٥٠ ألف شخص، وما زال شبحها يخيم على الجزائريين إلى يومنا هذا.

واستغل النظام آنذاك الوضع، بعدما سادت حالة من عدم الأمن في الجزائر؛ ليفرض حالة الطوارئ عام ١٩٩٢م، ويكبت الحريات، ويغتصب الحقوق، ويعلق الأحلام بالغد الأفضل إلى أجل غير مسمى!

ولقد رأى البعض أن الشعب الجزائري عُوقب على اختياره بالتصويت الكثيف لمرتين في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٠م والانتخابات التشريعية عام ١٩٩١م لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي حصلت على الأغلبية الساحقة من الأصوات (٨٠٪)، وإهانته الحزب الحاكم آنذاك جبهة التحرير الوطني، الذي لم يتعدَ نصيبه ٥٪ من الأصوات، وكانت مفاجأة كبرى آنذاك!

الخيار الديمقراطي للشعب الجزائري فتح عليه أبواب جهنم؛ حيث دخلت الجزائر منذ تلك الفترة الجهنمية في عشرية دموية من القرن الماضي، شكّلت حجر عثرة في طريق إعادة النهوض بالجزائر من جديد، ومعافاتها من أزماتها المتعددة، ومن أبرزها قضية المفقودين التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الرقم المهول لضحايا المأساة الوطنية الكبرى[١].

ومنذ الإعلان عن حالة الطوارئ، وتحت غطاء مكافحة الإرهاب استمر القمع، وفي هذا الإطار نقلت الصحافة الجزائرية عن رئيس اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان فاروق قسنطيني استنكاره «الوضع المزري» الذي تعرفه السجون في الجزائر؛ بسبب التكدس الحاصل، وتأكيده أن إجمالي عدد المساجين في الجزائر يصل -حسب الأرقام الرسمية- إلى ما يقرب من ٥٥ ألف سجين.

كما تشير التقديرات إلى أن عدة آلاف من النساء اغتُصبن من قبل أعضاء جماعات مسلحة. وكان الكثير من النساء والفتيات يُختطفن من بيوتهن وبلداتهن وقراهن، ويُحتجزن في أوضاع استعباد جنسي، أو يُقتلن في بعض الحالات، ولاسيما عندما يحملن.[٢]

المبحث الثاني: المعوقات السياسية: عجز الأحزاب في استحواذ القاعدة الشعبية -فقدان الثقة في قادة الأحزاب-:

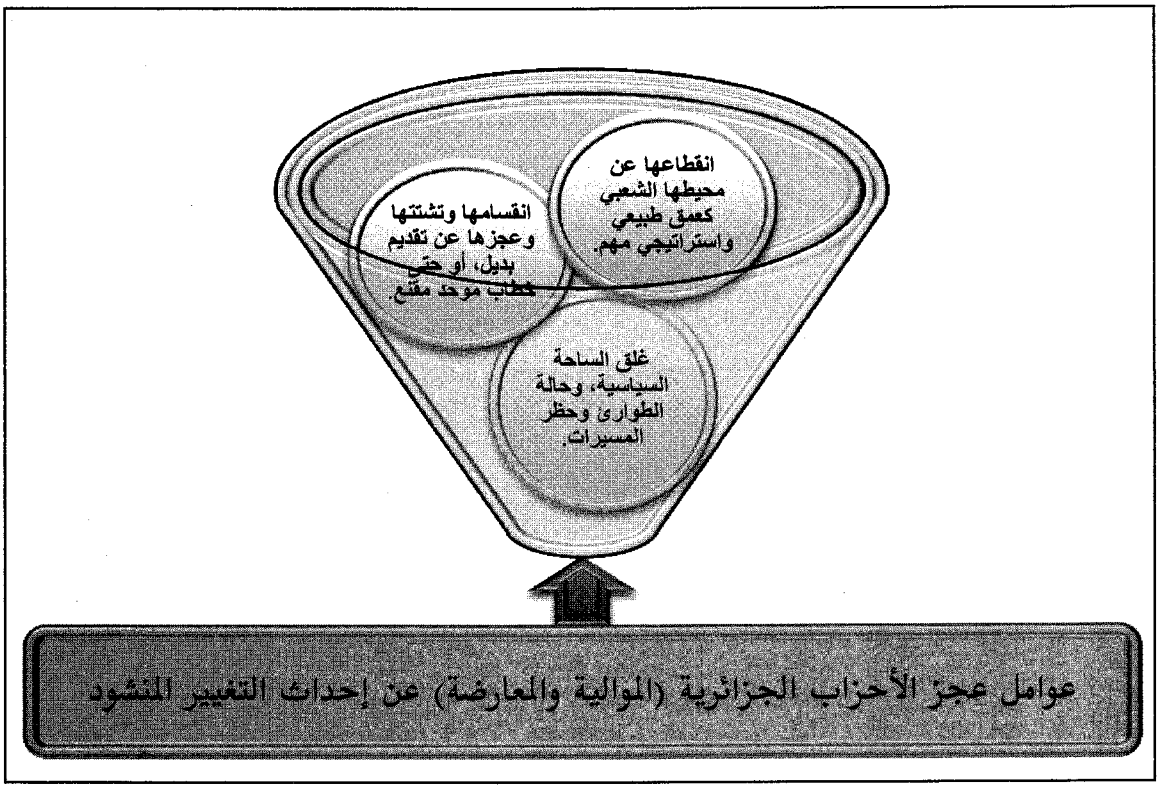
أثبتت الأحداث الوطنية أن الأحزاب السياسية في الجزائر «هياكل بلا روح، عاجزة عن تجنيد الشارع سلميًا، وتعبئة المواطنين بطرق حضارية؛ للمطالبة بحقوق مشروعة، وحتى وإن كانت هذه الهيئات المعتمدة، تبرّر الفشل والعجز، المتهمة به، بالغلق السياسي والنقابي والجمعوي، الذي مارسته السلطة على أنشطتها وتحرّكاتها، ولجوئها إلى «تطويع وتدجين» الفاعلين في الساحة الوطنية!»[٣]

فالأحزاب الجزائرية (الموالية والمعارضة) عاجزة، بوضعها الحالي، عن إحداث التغيير المنشود، عجزًا اشتركت في إحلاله عدة عوامل:

(١) بوتفليقة يعلن عن إصلاحات سياسية .. الجزيرة نت، ٢٠١١/٤/١٦م.

(٢) حتى الآن تتضارب الأرقام الحقيقية لعدد المفقودين بين المنظمات المختلفة والهيئات المهتمة بذلك، فحسب منظمة العفو الدولية يقدر عددهم بأربعة آلاف مفقود، وبعض المصادر الرسمية تشير إلى أن العدد الإجمالي يقارب السبعة آلاف حالة اختفاء، وأن أغلب الحالات كانت ضحية للجماعات المسلحة، إلا أن بعض المنظمات المستقلة، ومنها رابطة حقوق الإنسان التي كان يرأسها المحامي علي يحيى عبد النور، تؤكد أن العدد يفوق ذلك بكثير، ويقارب الـ١٨٠٠٠ مفقود، وبحسب اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان التي أسسها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فإن العدد يقارب نحو خمسة آلاف مفقود (المصدر: ووقع بيتنا: «المفقودون في الجزائر»، الرابط:-http://www.bet-tna.com/articals/a05/jzaaer2004.htm, انظر أيضًا: جريدة «القدس العربي» عدد ٢٥ فبراير/ شباط ٢٠٠٣م). وكان الأستاذ فاروق قسنطيني قد أدلى بتصريح لوكالة رويتر أشار فيه أنه من المحتمل أن يكون رجال الأمن مسئولين بشكل فردي عن موت ٥٢٠٠ مدني من المفقودين «لكن الدولة لم ترتكب جريمة» وأضاف «أن رجال الأمن قاموا فرديًا بتصرفات غير قانونية (...) يجب أن تفهموا أن التجاوزات التي ارتكبها مسئولون بالأجهزة الأمنية لم تتم بأوامر من الدولة، بل من أنفسهم، وأنه يتفهم معاناة أهالي المفقودين وآلامهم، وأن من حقهم أن يعرفوا الحقيقة عن أفراد أسرهم. «ووعد بتقديم ملفاته للأسر إذا أرادت إحالة القضايا للمحكمة. المصدر: المعركة المثالية لأهالي المفقودين في الجزائر.... أحمد سي مزراق، ملفات .FIDH-DISPARUS

(٣) المصدر: مجلس حقوق الإنسان، الرابط:
http://www.universalhumanrightsindex.org/documents/848/1258/document/ar/text.html)



- انقطاعها عن محيطها الشعبي كعمق طبيعي واستراتيجي مهم.[1]
- انقسامها وتشتتها وعجزها عن تقديم بديل، أو حتى خطاب موحد مقنع.
- غلق الساحة السياسية، وحالة الطوارئ وحظر المسيرات.[2]

لذلك تحتفظ السلطة بها كما هي لتقول للناس: إن في الجزائر حياة سياسية، وجمعوية ونقابية نشطة وتعددية، بينما أغلبية الجزائريين لا يجدون أنفسهم ولا أصواتهم في تلك الكيانات العاجزة والفاشلة.[3]

كما كان لنجاح الفريق العسكري الذي يسيطر عمليًا على مقاليد الأمور دور في منع أي تحول سياسي حقيقي في اتجاه المشاركة السياسية، والتكريس المباشر والدائم لأزمة التحول الديمقراطي، في الجزائر التي همَّت بالانتقال نحو التعددية منذ ١٩٨٨م إثر الأزمة التي عرفها نظام الحزب الواحد.

وكان لتأثير شخصية بوتفليقة الرمزية عند الشعب الجزائري دور ساهم في تأجيل الثورة، نظرًا لشعبيته ومكانته في قلوب المواطنين؛ عرفانًا بمجهوده في توقيف حمام الدم، فقد كان له دور بارز في إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الشاملة في الجزائر، وكان ذلك بمثابة ميلاد جزائر جديدة تسع لكل الجزائريين بمختلف مشاربهم الفكرية والأيديولوجية والنظرية،

---

(١) عبد الناصر جابي، «الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع»، في: «الحركات الاجتماعية في العالم العربي»، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦م.

(٢) غياب التعبئة والتنظيم في الاحتجاجات الأخيرة، كان واضحًا، فبعض المحتجين لجئوا إلى إفراغ غضبهم بالشغب والنهب، وإشعال النيران والعجلات، لكنهم لم يرفعوا شعارات تشمل «المطالب» التي خرجوا إلى الشارع لتحقيقها، وإسماع صوتهم بصددها، وهو ما يعطي الانطباع أن الأحداث كانت فوضوية وبلا «قيادة» تتولى تنظيمها!

(٣) رد وزير الداخلية الجزائري على اتهام الأحزاب والمجتمع المدني بالقول: «لم نطلب من الأحزاب التخلي عن أدوارها، بل الأحزاب فضَّلت هجر الساحة لاهتمامات أخرى، كما أقولها صراحة: لم نتلق=

=كدائرة رسمية أية طلب للترخيص بالسير في مسيرات سلمية، رغم أن قرار الحظر يخص العاصمة، ولا يشمل الـ٤٧ ولاية المتبقية، كما استغرب إحصاء ٨٠ ألف جمعية، تقف مكتوفة الأيدي، عاجزة عن تنظيم الاحتجاجات أو منع الاحتجاج» المصدر: الشروق أونلاين، الرابط:

http://www.echoroukonline.com/ara/national/emeutes/65708html)

كما يعتبر منهج المصالحة درسًا مهمًا لكل الدول العربية التي ما زالت تنهج نهج الاستئصال مع معارضيها.

المبحث الثالث: المعوقات الإعلامية: مركزية الإعلام

إنّ الانفتاح الإعلاميّ أصبح أكثر من ضروري لإعادة الروح المفقودة للحياة السياسية، من أجل منح الطبقة السياسية القدرة على طرح مشاريعها عبر إعلام حرّ. من جهة أخرى يظهر أن هناك تخوفًا رسميًا من الانفتاح الإعلاميّ، ويمكن تفسيره بخشية الحكومة من فقدان السيطرة على وسائل الإعلام المعارضة، إضافة إلى الخشية من فقدان الرقابة السلطوية على الخطاب الدينيّ للتيار الإسلامي.[1]

كما أن تعثر الثورات، أوجد حالة من الاطمئنان، وازدياد الفكر القمعي، وتقييد الحريات في مسألة الإعلام؛ بحيث أجريت تعديلات ستقلّم أظافر أي رأي حر مناهض للدولة، هذه التعديلات أتت لتوجيه رسالة للناشطين من المدونين والكُتاب والصحفيين، مفادها أن يتنبهوا جيدًا إلى أن آلة القمع والاحتجاز ومصادرة الرأي ستكون قوية وفعّالة ضدهم.

وقد ساهم كل من (الفيس بوك، والتويتر) بشكل كبير في تحفيز شعب مصر وتونس على الثورة، والسبب يرجع إلى أن معظم قوى المعارضة التقليدية قد تم احتواؤها من قبل أمن الدولة، وتركوا لها حيزًا تعمل في إطاره لا تستطيع الخروج عنه، أما مواقع الإنترنت فحجم مستخدميها كبير، خاصة في دولة كمصر وتونس، وهذا العدد من المستخدمين لم يستطع أمن الدولة السيطرة عليه، كما لمسنا منذ ثورة تونس جدية وسائل الإعلام في تغيير الواقع المعاش. فلقد كان الفيس بوك والتوتير الجندي المجهول.[2]

ومقارنة بالمجتمع التونسي والمصري، فالمجتمع الجزائري علاقته بالإنترنت ليست على مستوى تؤهله لتحقيق التواصل الاجتماعي الذي يحدث ثورة، أو حتى ينظّم احتجاجات، فغالبية الجزائريين لم يستجيبوا للدعوات على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك والتويتر للتظاهر يوم ١٢ فبراير/ شباط ٢٠١١م الماضي التي دعت لها «التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية»؛ وذلك في ظل وجود أمني مكثف في شتى أنحاء البلاد.

المبحث الرابع: المعوقات الاجتماعية

يتخبط الجزائري في الكثير من الأزمات التي أثقلت كاهله، منها أزمة البطالة، تسريح العمال، ضعف وتدني القدرة الشرائية وغيرها، فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة ١٩٩٧م قد تجاوز ٢,٣ مليون بطال ليصل سنة ٢٠٠١م إلى ٢,٥ مليون بطال مقابل ٢,٤ مليون لسنة ٢٠٠٠م، وهذا العدد قابل للارتفاع سنويًا.[3]

وفي نفس السياق، تحول أكثر من مليون شاب من ضحايا المأساة الوطنية إلى قنابل موقوتة، بدأت تتفجر على شكل عنف وتخريب وقتل؛ جراء الإهمال والتهميش الذي تعرضوا له في السنوات الماضية. وقد لعبوا الأدوار الرئيسة في احتجاجات ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م الأخيرة، كما جاء ذكره في العديد من التقارير الصحفية الوطنية والأجنبية.

وتشهد الجزائر طفرة نوعية في مجال الإسكان من خلال تطبيق برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرامي إلى إنجاز مليون وحدة سكنية. يمتد البرنامج على مدى السنوات الخمس القادمة بمعدل ٢٠٠ ألف مسكن في السنة. وقد تم بناء ٤٧٥ ألف وحدة حتى الآن، ليتبقى نحو ٥٢٥ ألف وحدة في طور الإنجاز.[4]

---

(١) جريدة الوطن الجزائرية باللغة الفرنسية، الرابط:
http://www.watan.com/2008-10-01-00-38-32/12938-2009-06-23-21-41-35.html)

(٢) «مشروع الإصلاح في الجزائر: مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟» عصام بن الشيخ، ٢٧-٧-٢٠١١م، المصدر: معهد الدوحة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، الرابط:
http://www.dohainstitute.org/Home/)

(٣) المصدر: موقع مأرب برس، الرابط:
http://marebpress.taiz-press.net/news_details.php?sid=34602&lng=arabic

(٤) عدد الباحثين عن العمل يقدر سنويًا ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ ألف؛ حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه يجب توفير ما بين=

وقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في امتصاص البطالة في الدول المتقدمة، وفي الكثير من الدول النامية، وفي الجزائر أصبحت هذه المؤسسات تلعب دورًا مهمًا في توفير مناصب العمل.

وقد برزت في الجزائر ملامح الاهتمام الجدي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة ١٩٩٤- ١٩٩٨م؛ لما لهذا البرنامج من آثار سلبية على مستوى التشغيل، ولكون هذه الآثار تمس بالخصوص الفئة الشابة المشكِّلة لغالبية الطالبين للعمل والداخلين الجدد لسوق العمل؛ الأمر الذي دفع إلى استحداث برامج خاصة لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠ – ١٩٩٥م، ثم برنامج خاص في إطار «المؤسسات المصغرة» أو «الميكرو- مؤسسة»، بدءًا من العام ١٩٩٥م عن طريق تقديم العديد من التحفيزات.

إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات التي تحصل عليها المؤسسات المصغرة، تهدف أساسًا إلى تشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات، في محاولة لفتح مجالات جديدة لإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، والتي بدورها تساهم في التخفيف من حدة البطالة.

المحور الثالث: مستقبل النظام السياسي في الجزائر في ظل زخم التحول الثوري

دأبت مراكز الدراسات الجيوسياسية في الغرب (خاصة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) على القول: إن شروط التغيير في الجزائر قائمة، ينقصها فقط إرادة متجددة في الانطلاق والانبعاث، وتوقيت محكم يراعي التطورات الداخلية والظروف الخارجية.

= ٧٠٠ و ٧٥٠ ألف منصب عمل سنويًا لمدة ثلاث سنوات متتالية للقضاء على البطالة، في حين يتطلب خلق أكثر من ٢٥٠ ألف منصب عمل للحفاظ على المستوى الحالي.

فبعد نجاح الثورات في كل من تونس ومصر وليبيا يتبادر إلى الأذهان هذا التساؤل المنطقي: هل هناك في الوسط الجزائري العام إجماع حقيقي بين مختلف التيارات السياسية، والنخب الفكرية، والتنظيمات النقابية والطلابية على الرغبة في تغيير النظام؟

السيناريو الأول: هل يمكن حدوث ثورة شعبية وماذا لو حدثت؟ وما هي الخطة المقترحة لمواجهة الأزمة؟ وكيف يمكن أن تنطلق شرارة الأزمة؟ انطلاقًا من أن التغيير في الجزائر لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة ملحة!

إن الشعوب العربية اليوم تطالب بأن تضع بين يديها زمام أمورها، وهي مصممة على أن تفرض كلمتها، وأن تباشر الإصلاح بإرادتها، وبالطريقة والسرعة التي ترضيها. ولن يفلح طبعًا أي نظام في الوقوف في وجه هذا التيار الشعبي العارم، فالشعب الجزائري لن يكون استثناءً كي تنطلي عليه «نظرية المؤامرة»،

إن الشعوب العربية اليوم تطالب بأن تضع بين يديها زمام أمورها، وهي مصممة على أن تفرض كلمتها، وأن تباشر الإصلاح بإرادتها، وبالطريقة والسرعة التي ترضيها. ولن يفلح أي نظام في الوقوف في وجه هذا التيار الشعبي العارم، فالشعب الجزائري لن يكون استثناءً كي تنطلي عليه «نظرية المؤامرة»

فلا المملكة المغربية، ولا فرنسا ولا ثوار ليبيا، يشكّلون بالنسبة إليه أعداء، وما على النظام إلا أن يختار بين تسليم السلطة للشعب، أو أن تُنتزَع منه السلطة على الطريقة التونسية والمصرية غير المسلحة، أو حتى على الطريقة الليبية.

غير أن النظام يدعي بأن الجزائر ليست فيها من المسببات ما يمكن أن يدفع إلى الحراك الذي عرفته تونس ومصر، ولا إلى الذي تعرفه ليبيا وسوريا واليمن وغيرها، ولا ندري ماهية تلك المسببات التي تنتفي في الجزائر، هل هي القمع أم التسلط؟ هل هي المحسوبية أم الرشوة؟ هل هي السرقة أم الاستغلال؟ هل هي تزوير الانتخابات أم قرصنة الإرادات الحية؟ هل هي قمع الحريات أم اغتصاب الحقوق؟

ويرى الكثيرون أن الثورة السلمية هي المخرج في الجزائر، فهناك وسائل كثيرة يمكن أن يستعملها

الشعب في إطار التغيير السلمي، منها على سبيل المثال لا الحصر: الإضراب عن العمل، وعن الطعام، الاحتجاج، الاعتصام، العصيان المدني، إلى غير ذلك من الوسائل التي لا يستعمل فيها، أي نوع من السلاح أو العنف الجسدي، ولكنها تفرض نفسها بقوة العزيمة، وبقوة الصبر على أذى النظام.

ويكون القصد من استعمال هذه الوسائل زعزعة، وتفكيك أركان النظام، وليس تخريب البلاد. وينبغي أن يكون هناك أناس في مستوى من التعقل والمسئولية لإحداث هذا التغيير.(١)

ويعتبر إعلان مبادرة الإصلاح استجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان. وكانت أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية وشبابية والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشأوا «التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية»، التي تطالب بإسقاط النظام وتغييره، ثم ما لبثت التنظيمات المؤسسة أن انقسمت على بعضها جناحين: واحدًا ضم الأحزاب السياسية، والثاني رابطة حقوق الإنسان والتنظيمات الشبابية. وظلّت «التنسيقية الوطنية من أجل التغيير» بجناحيها مستمرة في التظاهر طوال الشهور الماضية كلّ يوم (سبت)؛ لتأكيد مطالبها السياسية بتغيير النظام.

ولم تسمح وزارة الداخلية، على الرغم من رفع حالة الطوارئ، بتظاهر المعارضين في الجزائر العاصمة، بحجّة الدواعي الأمنية. ولم تستطع «التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية» جمع جهود المعارضة للمطالبة بإسقاط النظام، وهو ما سمح للنظام باحتكار المشهد السياسي، والادعاء بأنّ مطالب الجزائريين ذات بعد اجتماعي بالدرجة الأولى، وأنّ مبادرة الرئيس هي الإطار الوحيد للإصلاح السياسيّ في البلاد.

ولا بد من استيعاب الدروس والعبر من تجارب دول الجوار، وأن ندرك أن المشترك بيننا وبين هذه الأقطار لا ينحصر فقط في عدوى اللجوء المأساوي للانتحار بالنار، ولكن فيما هو أعمق وأخطر، وهو طبيعة نظام الحكم نفسه. فنظام الحكم في مصر وتونس والجزائر جميعها يتزين بواجهة ديمقراطية براقة، ويقصي عمليًّا وبمختلف الوسائل، فئات واسعة من المواطنين من الاشتراك الفعلي في تسيير شؤونهم، وهو ما يرشّحهم نتيجة التهميش والإقصاء، للنقمة والغضب، واعتبار كل ما يمُت لنظام الحكم أو يصدر عنه معاديًا لهم، وعندما تُضاف لهذه الأرضية الغاضبة وطأة الصعوبات الاقتصادية تكتمل شروط الانفجار.

الثورة في الجزائر ما هي إلا قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة، وما على السلطات سوى تلافي هذا الانفجار بشتى الوسائل، والتعامل بحكمة وروية في حال حدوث احتجاجات، واضطرابات للحيلولة دون تكرار المآسي التي مرت على الجزائر منذ عقود، ومن الغباء أن النظام ما زال يعتقد أن استعمال القوة هو الحل لقمع هذه التحركات

ومن هنا نستنتج أن الثورة في الجزائر ما هي إلا قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أية لحظة، وما على السلطات سوى تلافي هذا الانفجار بشتى الوسائل، والتعامل بحكمة وروية في حال حدوث احتجاجات، واضطرابات للحيلولة دون تكرار المآسي التي مرت على الجزائر منذ عقود.

التحرك الشبابي الذي تشهده الجزائر الآن سببه الإهمال؛ لأن هذا الشباب غير قادر على توفير لقمة العيش، ومستوى لائق من المعيشة؛ جراء تفشي البطالة، وارتفاع الأسعار، ومن الطبيعي أن يثور ويتمرد على الوضع الشاذ الذي يعيشه.

أما النظام، فمن الغباء أنه ما زال يعتقد أن استعمال

(١) صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أنه تم إنجاز مليون ونصف مسكن جديد منذ توليه السلطة في ١٩٩٩م، لكن رغم ذلك لا تزال الأزمة مستعصية والطلبات كثيرة. لكن غياب استراتيجية بناء محكمة، وارتفاع أسعار مواد البناء، فضلاً عن عوامل أخرى متعلقة بالإدارة والبيروقراطية، لم تمكنه من تحقيق أهدافه. المصدر: قناة فرانس٢٤، الرابط:
http://www.france24.com/ar/20090406-algeria-presidential-election-housing-crisi

القوة هو الحل لقمع هذه التحركات، وقد تجاهل حكامه مصير الذين سبقوهم باتباع هذا الأسلوب للبقاء في السلطة، مثل ما حصل لبن علي ومبارك والقذافي.

السيناريو الثاني: هل يمكن أن يحدث انقلاب عسكري لقهر الاحتجاجات الشعبية؛ خوفًا من تطور الوضع إلى أعمال دامية، وتكرار تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحظورة-.

هناك أطروحات فكرية وسياسية كثيرة وعديدة، ويأتي الانقلاب العسكري على رأسها؛ لأنه تقوم به أقلية مستحوذة على السلاح، وهي لا تقر أبدًا بمبدأ السلطة للشعب، وهنا ينطلق رأينا إلى فرضية وجود ناس خيرين في الجيش يسعون إلى التغيير، ولكن يبقى هذا المنهج مرفوضًا، فالمشكلة ليست في الأفراد، بل في فرض الحكم العسكري أصلاً.

ويحذر المعارض الجزائري -المتخصص في الفيزياء الطبية- دكتور مراد دهينة من «أنه من غير المستبعد أن يتم تثبيت أويحيى في منصب الوزير الأول، وإعطاؤه صلاحيات واسعة لفترة كعادته، ومن ثم يتم إقصاء بوتفليقة عن طريق انقلاب عسكري، أو لأسباب صحية وتنصيب أويحيى أو آخر من شاكلته؛ ليبقى جاثمًا على صدر الشعب لثلاثين عامًا، وهكذا تتواصل إدارة البلاد بالقمع وكبت الحريات».(1)

أما التنسيقية الوطنية من أجل التغيير والديمقراطية (CNCD)(2) التي ظهرت مباشرة بعد احتجاجات كانون الثاني/يناير ٢٠١١م، فقد طالبت برحيل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة طبقًا للمادة ٨٨ من الدستور الذي تشير إلى إقالة رئيس الدولة في حالة عدم تمكنه من ممارسة مهامه (بسبب المرض). وقال المحامي علي يحيى عبد النور، الرئيس الشرفي للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: «رحيل الرئيس هو حتمية مطلقة.. إذا تم التأكد من أن رئيس الجمهورية غير قادر على تحمل مهامه، فعلى الجيش أن يتولى مهامه».(3)

ويعتبر سيناريو الانقلاب العسكري من الأمور المتوقع حدوثها؛ وذلك لطبيعة النظام الجزائري الذي هو من صلب المؤسسة العسكرية. هذه الأخيرة التي مرت بتجربة قاسية مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحظورة-، والتي تتوجس شرًّا من عودة رموز وطلائع ورجال الحزب إلى الواجهة، إما بالعمل السياسي أو العسكري، ولذا اتخذت كل احتياطاتها (الأمنية والقانونية والدستورية)، وحتى اللجوء إلى الاستحواذ العسكري على البلاد لمنع أي تحرك يعيد البلاد إلى دوامة العنف.

ويشير الأستاذ المهندس بوخليفة المختص في علم الاجتماع، إلى أنّ الأنظمة المستبدة تحاول من خلال تخويفها من خطر الحركة الإسلامية، تمرير خطاب صريح مفاده أنّ صعود حَمَلَة المشروع الإسلامي سيكون عنوانًا للفوضى والعنف، بما قد يؤدي بشعوبها للتراجع عن المطالبة بالتغيير؛ خشية منها من صعود بدائل تدفع إلى العنف، وسيلان الدماء بغزارة، وتنتهي بالوقوع في مستنقع نظم متشددة.

وفي إطار الخوف من العودة إلى بعبع العشرية السوداء الدامية، أعرب الجزائريون الذين أغضبتهم أسوأ تفجيرات شهدتها الجزائر مؤخرًا في مدينة شرشال الساحلية، عن تخوفهم من احتمال أن ينزلق البلد مجددًا إلى الصراع السياسي الدامي الذي دارت رحاه في تسعينيات القرن الماضي.

وقالت صحيفة «ليبرتيه» اليومية الصادرة في الجزائر باللغة الفرنسية: «هجمات الجزائر أيقظت شياطين العنف الذي اعتقدنا أنه قد تم احتواؤه».

وكانت الشرطة قد أقامت مزيدًا من نقاط التفتيش

---

(1) ندوة: آفاق التغيير السياسي في الجزائر، من إعداد: مركز دراسات السلم لمؤسسة قرطبة بجنيف سويسرا، الرابط: www.Cordoue.ch

(2) المصدر السابق.

(3) تضم ثلاثة أحزاب سياسية، وهي: حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وحزب الحرية والعدالة، بالإضافة إلى أربع نقابات مستقلة وهيئات وطنية وجمعيات من المجتمع المدني مع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مع العلم أن حزب جبهة القوى الاشتراكية قرَّر الانسحاب من المبادرة.

والحواجز، ونشــرت المزيد من دوريــات المراقبة في أنحــاء المدينة التــي تطل على البحر المتوســط بعد الهجــوم الانتحاري المــزدوج على مطعــم الأكاديمية المتعددة الأســلحة بشرشال بأحزمة ناسفة وقتل فيها ٣٣ شــخصًا، وأصيب أكثر مــن ٢٠٠ آخرين بجروح متفاوتة الخطورة.

وهنا نتســاءل أيضًا، عما إذا كانت البلدان العربية لا تتوفر على قوى ديمقراطية، لتبقى حبيســة سلطة اســتبدادية، وهذا أمر تجاوزه الزمن، وشيّعت جنازته الثورات العربية المنتصرة.

السيناريو الثالث: هل تُســكت الإصلاحات الجارية المعارضة الجزائرية الحالية؟ وهل الجزائر بحاجة فعلاً للتغيير؟ وما طبيعة التغيير المطلوب؟ والمقصود التطرق إلى فرضيات التغيير المنشود في الجزائر وأولوياته.

المتتبع للشأن الجزائري، يلاحظ أن الشعب الجزائري كأفــراد رضي بالفتات المقدم له من قبل الســلطات، الذي تمثل في زيادات الأجور، والوعود بتوفير السكن ومناصب الشــغل ....، فماذا عن الأحــزاب والهيئات السياسية المعارضة؟

تنوعت المطالب التي رافقت الاحتجاجات، ومســت العديد من الملفات على رأســها الملف السياسي الذي تعلق بحالة الطوارئ، وقانــون الأحزاب والانتخابات، ولكن الســلطة عالجت الدعوة إلى التغيير من خلال القراءة الخاطئة بتخفيض أســعار الزيت والسكر، من أجل إطفاء نيران ثورة مرتقبة.

وقامــت برفع حالة الطوارئ بشــكل أعــرج؛ لأنها بــررت إبقاء القوانــين المعوضة للطــوارئ بالضرورة الأمنية، ولكنها الآن عاجــزة عن الإجابة عن مبررات حالــة الحصــار المضروبة على الحريات السياســية والإعلامية.

إن مثل هذه القراءة الخاطئة لما يجري في أوســاط الجماهير الملتهبة هي التي حالت، مع الأسف الشديد، دون استخلاص الدروس الصحيحة من حوادث أكتوبر ١٩٨٨م، ومكّنــت أعداء التغييــر؛ إذ ذاك، من العمل المخطط لســد الســبل المؤدية للحــل الصحيح، وهو الانتقال لنظام حكم ديمقراطي حقيقي. وهو ما أضاع على البلاد، في رأيي، فرصة ثمينة لتجديد مسيرتها.

قال رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى: إن بلاده لا تواجه أزمة سياسية ناتجة عن الاضطرابات في العالم العربي، لكنه اعترف بوجود غضب عام بسبب البطالة، ونقص المساكن. يأتي ذلك رغم الاحتجاجات المتقطعة التي عمت البلاد؛ احتجاجًا على الفســاد وللمطالبة برحيل النظام..

وقال أويحيى على شاشــات التلفزيــون الجزائري الحكومي: «لا يوجد أزمة سياســية في الجزائر، وإنما توجد أزمات اجتماعية لا تســتدعي حــل البرلمان أو تغيير النظام».

وتقــول المعارضــة الجزائرية -يســاندها في ذلك شــخصيات بارزة مــن داخل النخبــة الحاكمة-: إن قيــادة البلاد تتخــذ موقفًا مترددًا أمــام الإضرابات والاحتجاجات، وتحتاج إلى الشــروع في تنفيذ جدول أولويات واضح للإصلاح السياســي؛ لاســتعادة زمام الأمور.

نائــب رئيس جبهــة التغيير الوطنــي، عبد المجيد مناصرة، تساءل عن نوع التغيير المنشود، فقال: «نريد التغيير الذي يهزم الفســاد، حتى لا يبقى في الجزائر فقيــر ولا مظلوم، ولا عاطل عن العمــل؛ لأن التغيير أصبح مطلبًا شعبيًا عامًا».

وفي رده على ســؤال للجزيرة نــت عمن بيده زمام التغيير ووسائله، أجاب مناصرة بأن «الشعب هو الذي يغيّر، وعلى السلطة أن تســتجيب لمطالب جميع قوى الشعب بالتغيير، ولا تعاند، فرئيس الجمهورية منتخب، وهو من بيده زمام التغيير».

وحذّر مناصرة فــي حديثه من مغبة تجاهل مطالب الشــعب بالتغيير، قائلاً: «إن التغيير اليوم أفضل من الغــد؛ لأنه اليوم معــروف البداية والمــآل، أما تغيير الغد فســيكون بيد الشــارع وغير معــروف البدايات والنهايات، وحتى لا نفاجــأ بالبطاقة الحمراء ارحل، علينا التغيير».

وطرح عبــد المجيد مناصرة مبــادرة جبهة التغيير

الوطني باسم «مبادرة التغيير الآمن»، وترتكز على المحاور التالية: الاستجابة للتغيير، وفتح حوار سياسي جاد لا يُقصي أحدًا، مع إصلاح دستوري حقيقي.

يضاف إلى ذلك تشكيل حكومة وفاق وطني تنتقل بالجزائر نحو التغيير الآمن، وتعديل قانون الأحزاب، وتعديل قانون الانتخابات، وإشراك الإعلام في التغيير بإصدار قانون إعلام يتناسب والتطور في الساحة الوطنية والدولية.

إن من جملة أولويات التغيير التي أدركها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنّ استبعاد الإسلاميين يعدّ من أهم الانتقادات الموجّهة للنظام؛ حيث يستحيل أن يظلّ جزءًا كبيرًا من المواطنين ممنوعًا من العمل السياسي إلى الأبد، ولن يكون هنالك تنافس نزيه في الانتخابات التشريعية المقبلة -بعد إقرار قانوني الانتخابات والأحزاب الجديدين- إلا بالسماح بمشاركة جميع الجزائريين دون استثناء، من أجل تشكيل هيئة رقابية تشريعية قوية بإمكانها أن تحاسب الهيئة التنفيذية، وتراقب أداءها السياسيّ، وتساعد في عملية البناء الديمقراطي، وتغيير الخريطة الحزبية بالجزائر، وإضافة قوى سياسية جديدة قادرة على تمثيل المواطنين، والتعبير عن إرادتهم السياسية، والمساهمة في تحقيق حراك سياسيّ ينهي حالة الإضراب السياسيّ الشعبيّ، والعزوف والمقاطعة الشعبية للحياة السياسية.(1)

الخاتمة:

نتائج ما وصلت إليه الثورات حاليًا، ومكانة الجزائر في خضمها. (أين موقع وموقف ووجهة الجزائر من الثورات العربية؟ وأي تكتيك تنتهجه الجزائر لتلافي الثورة؟)

نستنتج من خلال مراحل البحث أنه من المحتمل وقوع ثلاث سيناريوهات مختلفة، وهذا لا يمنع من حدوث سيناريوهات أخرى، كإمكانية حدوث فوضى مصاحبة للاحتجاجات؛ قد تفرض على الجزائر التدخل الأجنبي «خاصة من فرنسا»، أو التغيير عن طريق البرلمان.

وتبقى نظرة «اللاعنف» الاستراتيجي الخيار الأقرب إلى العملية في مواجهة النظام.

وبالرجوع إلى أحداث ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨م، وما رافقها من انفتاح سياسي، نستطيع أن نقول: إن الربيع الجزائري كان سبّاقًا، وإن تجربة الثورات ليست بالموضة عند الجزائري، فتاريخه يبرهن على أسبقيته في التمرد والثوران والاحتجاج، ولعل عشرية من الدماء تجعل الجزائري يكتفي بما وصل إليه اليوم بعد زوال نظام الحزب الواحد.

والمتابع لما يحدث في الجزائر من هدوء قد يسبق العاصفة، يلاحظ وجود تخوّف كبير من إحجام المحللين عن النظر في كيفية الحل السلمي للأزمة الجزائرية؛ حيث لا تتوفر مراكز البحوث والدراسات على رؤية استشرافية لنخبنا السياسية المنغلقة على ذاتها، ونظرًا لمعرفتنا للواقع نظن أنّ الجزائر ستخسر أكثر مما تستفيد منه إذا دخلت في ثورة على شاكلة ما حدث في تونس ومصر؛ كون الجزائر تمتلك ثروةً بترولية ومنجمية وقوة قمعية تذكّرنا بما عاشته الجزائر في التسعينيات من دمار معنوي، وخراب مؤسساتي لحرب العصابات التي شنّها «الإرهاب» على كل الأصعدة، والحرب المضادة التي خاضها الأمن، فالمواطن الجزائري اليوم يخاف من بطش السلطة أو من التغيير، فهو يسعى جاهدًا إلى تجنّب العنف، وهنا نطرح حتمية أن يكون التغيير استباقيًا من داخل النظام يحول دون انفلات الأوضاع، أو انفتاحها على المجهول.

(١) منعت السلطات «التنسيقية من أجل التغيير والديمقراطية» من التظاهر والاحتجاج في العاصمة منذ أول إعلان لها في (١٢ فبراير/ شباط ٢٠١١م)، وفي باقي المدن الجزائرية، وحاصرتها وفرَّقتها بالقنابل المسيلة للدموع، رغم إقرارها بأن المسيرة في العاصمة كانت ناجحة، لا لشيء سوى لأنها قد تمكنت من كسر «جدار الخوف»؛ ولأنها جاءت في ظرف هبَّة الشعوب العربية للمطالبة بتغيير الأنظمة والانفتاح الديمقراطي.

معلومات إضافية

أبرز القوى الإسلامية السياسية في الجزائر

الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظورة):

أُعلن رسميًا عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار ١٩٨٩م، بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج، وشاركت في الانتخابات البلدية ١٩٩٠م، وحققت فيها نتائج باهرة، مما دفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الكاسح في الانتخابات النيابية المقررة في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١م، مما أدى إلى إعلان الجبهة لحملة تظاهرات شعبية وسلمية في نيسان ١٩٩١م، وقيام قوات الأمن بمهاجمة أنصار الجبهة في الساحات التي اعتصموا بها، مما أسفر عن مقتل وجرح المئات.

وفي حزيران تم اعتقال عباسي مدني وعلي بن حاج اللذان حُكم عليهما بالسجن ١٢ عامًا، إلا أن هذا لم يمنع الجبهة من اكتساح الدورة الأولى في أول انتخابات برلمانية تتم بعد إقرار التعددية السياسية.

وقد أدى هذا الفوز إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإلغاء نتائج الانتخابات، وشن حملة اعتقالات ضد أعضاء الجبهة، والزج بهم في السجون المعتقلات. وفي آذار ١٩٩٢م أصدر القضاء الجزائري قرارًا بحل الجبهة.

وأمام عنف الدولة، ما كان على أنصار الحزب المنحل سوى اللجوء للعنف المضاد، بعد أن غيبت كل الطرق من أجل استرجاع ما أسموه بالحق المغتصب من قبل النظام. ولجأ أعضاء الجبهة للقوة لاسترداد حقهم في المشاركة السياسية، بعد أن وجدوا أنفسهم محاصرين من قبل النظام، ومن القوى السياسية المعارضة، والتي هددت بمحاربة «الأصولية».

أدت هذه الأحداث إلى فرار عدد كبير من أعضائها إلى الجبال، وتوزعهم على عدد من الجماعات المسلحة؛ لتغرق الجزائر في حمام من الدم طوال عقد التسعينيات، راح ضحيته ٢٠٠ ألف قتيل.

حركة مجتمع السلم (حمس)

هي حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة، ثوابتها: الإسلام، واللغة العربية، والنظام الجمهوري، والتداول السلمي على السلطة.

وتنتمي حركة مجتمع السلم إلى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وتعود جذورها إلى «جماعة الموحدين»، وأدت نشاطاتها إلى اعتقال الشيخ محفوظ نحناح مع عدد من أعضائها. وبعد خروجه من السجن واصل نشاطه المعارض، وعند تأسيس الشيخ مصطفى بويعلي الحركة الإسلامية المسلحة سنة ١٩٨٥م رفض نحناح نهج المواجهة المسلحة والانضمام إليها. فأسس جمعية الإرشاد والإصلاح سنة ١٩٨٩م، والتي تحولت إلى حزب رسمي باسم حركة المجتمع الإسلامي (حماس) في ١٩٩١م بعد إقرار دستور ١٩٨٩م. وفي ١٩٩٧م أزالت الحركة صفة الإسلامي من اسمها لتصبح حركة مجتمع السلم (حمس) للتكيف مع قانون الأحزاب لعام ١٩٩٧م.

انتهجت الحركة خيار المشاركة في العملية السياسية؛ حيث حصل زعيمها على المركز الثاني بعد الرئيس اليامين زروال في رئاسيات ١٩٩٥م، في حين أقصي من رئاسيات ١٩٩٩م بحجة عدم مشاركته في الثورة التحريرية. وفي ١٩ حزيران ٢٠٠٣م، توفي نحناح، وخلفه أبو جرة سلطاني في ٨ أغسطس ٢٠٠٣م، ودعمت حمس بوتفليقة في رئاسيات ٢٠٠٤م و٢٠٠٩م.

ويلقى نهج «حمس» في المشاركة السياسية، والاندماج في مؤسسات السلطة، انتقادًا واسعًا من بعض القوى الإسلامية، وعدم ارتياح عدد كبير من أنصارها، الأمر الذي أدَّى إلى تقلص شعبيتها، وإحداث انشقاقات وصراعات داخلية بين الجيل المؤسس، والجيل الثاني من أبناء الحركة.

حركة النهضة

حركة سياســية ذات توجهات إســلامية تتبنى موقفًا وســطًا ترفض العنف كأســلوب في التعامل السياسي، وهي محســوبة على جماعة الإخوان المسلمين، لكن مع احترام خصوصيات القطر الجزائري. ولهذا السبب كان منافســوها من الإســلاميين في عهد الســرية يصفونها بالحركة الإقليمية، في مقابل الحركة العالمية للإخوان المسلمين (الممثلة في حمس).

أنشــأ الشــيخ عبد الله جاب الله جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي في كانون الأول ١٩٨٨م التي تحولت إلى حزب سياسي عام ١٩٩٠م باسم حركة النهضة الإسلامية.

وفــي عام ١٩٩٩م، عــرف الحزب صراعات كبيرة بين جاب الله ولحبيب آدمــي كان طرفها الرئيس بوتفليقة أفضت إلى انقسام الحزب إلى حركتين: حركة النهضة التي حافظت على إطار الهيكل التنظيمي القديم، وحركة الإصلاح بقيادة جاب الله.

استقال آدمي من رئاســة الحزب على خلفية النتائج الهزيلة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢م. ويعود هذا التراجع إلى مغادرة مؤسس الحركة الذي يتمتع بشعبية كبيرة.

وتعاني الحركة من تدني كبير في مســتوى شــعبيتها؛ حيث ما تزال متأثرة إلى يومنا هذا من الوهن السياسي الذي أصابها، رغم بعض المحاولات المحتشــمة لإعادة التوازن إلى الحركة من جديد، غير أن التداعيات السلبية للانقسام الأول تركت آثارها العميقة في جسم الحركة.

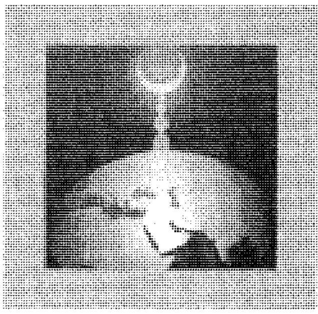
حركة الإصلاح الوطني

حركة الإصلاح حزب ذو توجهات إسلامية. يتبنى مبدأ الشورى واستقلال الجزائر. أسسه عبد الله جاب الله في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٩م مع أنصاره الذين انسحبوا معه من النهضة.

وقد شــهدت الحركة صراعات داخلية كبيرة بلغت ذروتها قبيل الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٧م؛ مما أدى إلى انقســامها إلى جبهتين: إحداهما بقيادة جاب الله الذي كان مرشــحًا لاستقطاب الوعاء الانتخابي الكبير الذي خلفته الجبهة الإســلامية للإنقاذ دون تأطير أو توجيــه انتخابي، والأخرى بقيادة محمد بولحية، وفصلت وزارة الداخليــة الجزائرية في هذا النزاع في آذار ٢٠٠٧م باعتمادها نتائــج مؤتمر عقده جناح بولحية، وقضى بعزل جاب الله وانتخاب بولحية بدلاً منه. وانعكســت تنحية جاب الله سلباً على الحزب الذي مُني بهزيمة «نكراء» في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧م.

المصدر:

أ. يوســف شلي، انحسار العمل السياســي الإسلامي في الجزائر.. الأســباب والتطلعات، التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) الثامن لمجلة البيان، ١٤٣٢هـ.



نتائج الثورة اليمنية..
تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟!

هاني الجبلي

باحث سياسي

ملخص الدراسة

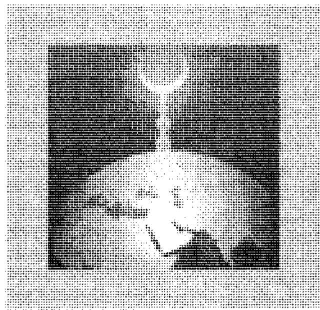
إن الوضع الاقتصادي اليمني السيئ، والاستئثار بالبنية السياسية لخدمة الفئة الحاكمة، والسيطرة على مجريات الحياة السياسية والتلاعب فيها، واتباع سياسات دنيئة في التعامل مع أزمات البلاد ونسيجها الاجتماعي، كان هو الشرارة لانطلاق الثورة الشبابية السلمية في اليمن؛ لتعلن سقوط عصب الشرعية السياسية للنظام السياسي القائم، ولتتكاتف حولها كل فئات المجتمع، ولتتوحد مطالب الجميع بإسقاط النظام.

إن ما يميز ثورة اليمن هو سلميتها، لاسيما في مجتمع متسلح، ويعتز بتسلحه، ويناوئ به الدولة ويتحداها. ومن سماتها غياب التوافق على الرؤى المستقبلية، وتأجيل الخلافات والتباينات إلى ما بعد إسقاط النظام، وافتقارها إلى الخبرة السياسية التي اضطرتهم إلى الرجوع خلف أحزاب المعارضة.

لقد بدأت الثورة وشقت مسارها في أربع مراحل: ابتداء بالتأييد والدعم، وانتهاء بالتصعيد الثوري لتحقيق أهدافها.

ولما كان الخارج مستفيدًا من النظام الحاكم في اليمن في الحفاظ على مصالحه، فقد فضَّل التعامل مع الأزمة التي يعيشها البلد بسياسة المد والجزر، فإذا استطاع النظام إيجاد تسويات ومعالجة الأوضاع، فلن يتخلى عنه الخارج أبدًا، وإذا انهزم أمام قوى التغيير فإن الخارج لن يتردد في الاستغناء عنه، وسيتجه إلى بناء علاقات مع القوى الجديدة في لحظة فاصلة يستطيع من خلالها الضغط عليها، وإملاء رغبته في الحفاظ على مصالحه.

ويمكن القول: إن الغموض لا يزال يكتنف نتائج الثورة التي أرجأت حلول كل تعقيدات الحياة السياسية اليمنية إلى ما بعد الثورة، لا سيما مع عدم وجود رؤية منفصلة لحل القضية الجنوبية بشكل يرضي شطري البلاد؛ فالحراك الجنوبي -الذي لا يمثل كل الجنوبيين، بل هو الصوت الصارخ والمتحمس- يسعى لتحقيق طموحه النهائي المتمثل بالانفصال، والشمال يحاول تحجيمه بإقناعه بالفيدرالية كحل سابق للثورة، ربما تتبناه قوى الثورة مستقبلاً، أو أن تقف عاجزة أو مناوئة للحراك بحسب التركيبة السياسية التي سوف تتكون، وكذا موقف باقي القوى والتيارات الجنوبية من موقف الحراك، وموقف قوى الثورة الصاعدة من القضية الجنوبية.



نتائج الثورة اليمنية ..
تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟!

هاني الجبلي

باحث سياسي

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الثورة اليمنية ومآلاتها، وبيان تأثير الخارج في مسارها، وتعامله معها، وما يعنينا هنا هو السياسة الأمريكية وحلفاؤها تجاه الثورة اليمنية، إضافة إلى أن الدراسة تسعى إلى بيان وضع قوى الجنوب اليمني، واستشراف مستقبل اليمن، مما يعين القارئ على فهم الواقع اليمني ومستقبله.

ولأجل ذلك سيتم استخدام المنهج الاستقرائي كمنهج رئيس لفهم مجريات الأحداث، وسلوكيات المؤثرين فيه، كما سيتم استخدام المنهج السوسيولوجي والمنهج التفسيري كمنهجين مساعدين لفهم مكونات الثورة، ولوصف موضع الدراسة وتفسيرها.

سوسيولوجيا[١] الثورة .. الدوافع وطبيعة المكون:

أصبحت البنية الاجتماعية اليمنية معبأة بكل عوامل الانفجار بفعل سياسات النظام الفاشلة؛ لتولَد الثورة نتيجة أسباب اجتماعية متراكمة؛ ليصل المجتمع إلى قناعة بضرورة المطالبة برحيل النظام الذي لم يعد قادرًا حتى على الإصلاح، بل اتجه إلى سياسات العنف المفرطة، واستخدام القوة، ومحاولة جر البلاد إلى أتون الحرب الأهلية.

إن ثورة اليمن التي جاءت ضمن سلسلة الثورات العربية -متأثرة بها ومؤثرة فيها- كانت بمثابة المتنفس الذي وجد فيها اليمنيون فرصة ليعبروا عن غضبهم بجرأة وشجاعة، وليخرجوا عن مجرد اللعبة السياسية والمطالبة بالإصلاحات السياسية إلى المطالبة بتغيير النظام.

أولاً: أحوال البنية الاجتماعية اليمنية قبل ١١ فبراير[٢]:

(١) الأحوال الاقتصادية:

لا يخفى الوضع الاقتصادي اليمني على أحد؛ فاليمن لا يزال أفقر بلد في العالم العربي، وهو يملك أسوأ

(١) السوسيولوجيا علم يدرس المجتمعات الإنسانية والمجموعات البشرية، وظواهرها الاجتماعية، والمقصود هنا دراسة القضايا السياسية من منظور اجتماعي انطلاقًا من الواقع الاجتماعي الملموس.

(٢) هذا التقسيم والهيكلة مأخوذة كإطار عام من دراسة بعنوان «نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين»، د. خالد كاظم أبو دوح، مدرس علم الاجتماع السياسي جامعة سوهاج، منتدى كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١١/٧/٣م.

http://www.f-law.net/law/showthread.php/54466-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%B3%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86

السجلات في المنطقة في مجال التنمية البشرية، بما في ذلك معدل يبلغ ٥٤٪ في معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط حياة يصل إلى ٦٢ سنة، ومستويات عالية من وفيات الأمهات وسوء التغذية لدى الأطفال. ويعاني اليمنيون أيضًا نقصًا في البنية التحتية، وسوءًا في الخدمات المقدمة، فيحصل أربعة من كل ١٠ أشخاص على الكهرباء، وشخص من كل أربعة على مياه شرب نظيفة.

وفيما يأخذ عدد اليمنيين في الارتفاع، لا يشهد وضعهم الاقتصادي تحسنًا، لاسيما مع تدهور القوة الشرائية. ويُفاقم الاقتصاد الضعيف والمعتمد على النفط التحديات الديمغرافية، وتلك المتعلقة بالفقر في البلاد؛ إذ تُشكّل عائدات النفط نحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٧٠٪ من عائدات الحكومة، وأكثر من ٩٠٪ من الصادرات. كما فشل النمو الاقتصادي غير النفطي في الزراعة والتصنيع والتجارة والسياحة، في اللحاق بركب الزيادة في احتياجات السكان والتشغيل.

أضف إلى ذلك الفساد المستشري على نطاق واسع، فقد احتل اليمن المرتبة ١٤٦ من أصل ١٧٨ بلدًا عام ٢٠١٠م في مؤشر الفساد الذي تعدّه منظمة الشفافية الدولية. ويعاني اليمن أيضًا من ارتفاع معدل البطالة؛ إذ يبلغ المعدل ١٦,٥٪ رسميًا، وعلى المستوى غير الرسمي٥٠٪، وينفق اليمن ٥٪ فقط من ناتجه المحلي الإجمالي على التعليم، وحتى تلك القلة من الأشخاص الذين يحملون الشهادات الجامعية يفتقرون إلى المهارات المناسبة لتلبية طلب السوق. وتُوفّر الزراعة، التي لا تزال بدائية ومقيّدة بسبب موارد المياه الشحيحة، ما يقرب من ٣٠٪ من فرص العمل، ويستحوذ القطاع العام على واحدة من كل أربع وظائف. وعانت السياحة -التي تمثّل قطاع تشغيل رئيسًا آخر- من الاضطرابات السياسية كذلك.

فليس مستغربًا في ضوء كل هذه العوامل فشل اليمن في تحقيق الشرعية السياسية، وإقامة اقتصاد منتج ومستدام اجتماعيًا[1].

(٢) الأحوال السياسية:

ظل حزب المؤتمر الشعبي العام هو الحزب المسيطر على مجريات الحياة السياسية والمتلاعب فيها، بينما أحزاب المعارضة التي تكتلت في قالب واحد أسمته «أحزاب اللقاء المشترك» وصلت طيلة السنوات الماضية إلى طريق مسدود في لعبتها السياسية مع الحزب الحاكم. وهي وإن كانت ضعيفة في مجابهة الحزب الحاكم في تلبية مطالب الشعب اليمني السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ إذ تحكمها المصلحة وطبيعة اللعبة السياسية، إلا أنها وفّرت أرضية مناهضة للحزب الحاكم، وضغطت عليه لتحقيق نوع من الإصلاحات السياسية، وتبني ما يُعرف بـ«الحوار الوطني» الذي وصل إلى طريق مسدود إبان الثورة.

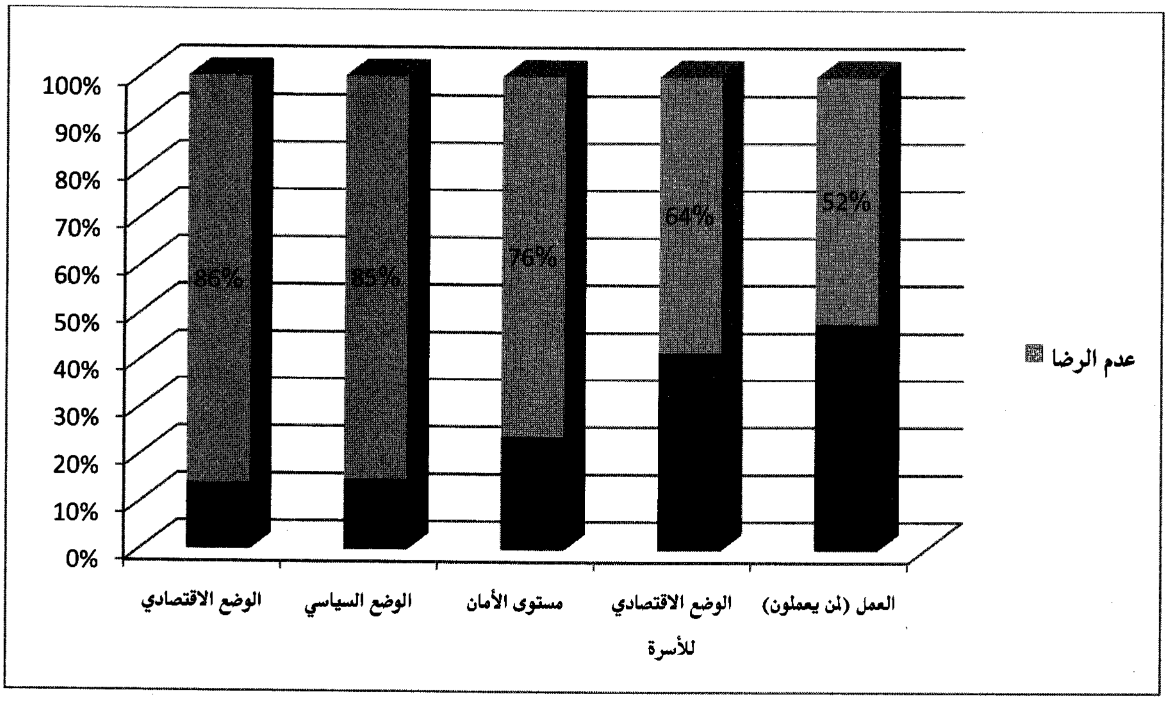
إن ممارسة الحزب الحاكم لسياسات خاطئة عمّقت من الأزمة البنيوية بينه وبين المعارضة؛ فهو يتلاعب بالقانون، وبإجراء تعديلات دستورية بين الفينة والأخرى بما يتناسب وطبيعة مصالحه في كل مرحلة؛ نظرًا للأغلبية التي يتمتع بها في مجلس النواب، لتجد المعارضة نفسها أمام أخطبوط غاية همّه تحقيق مصالح الحزب وقادته، لا مصالح المجتمع؛ ونتيجة لهذه التعديلات بقي الرئيس علي صالح في الحكم طامحًا بتوريث نجله أحمد، وهو من ناحية ثانية ممسك بقوى الجيش والأمن الذي يقوده أبناؤه وأقاربه.

(٣) الأحوال الاجتماعية:

عانى اليمن كثيرًا ولازال يعاني بسبب سياسات الدولة في التعامل مع نسيجه الاجتماعي الذي تلاعب به النظام (الحاكم) كثيرًا؛ فهو وإن استطاع أن

(١) الحسن عاشي، الجذور الاقتصادية للاضطرابات الاجتماعية في اليمن، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ٢٠١١/٣/٢٣م، اختصارًا بتصرف

http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=43353



رسم يوضح معدل عدم رضا اليمنيين عن خمسة مؤشرات أساسية في حياتهم

يوازن بين القوى السياسية والدينية والقبلية في فترة معينة ليستفيد من علاقاتها، إلا أن الخيوط تكاثرت عليه لتنتج سياسته جملة من الأزمات كأزمة الجنوب، وظاهرة الحوثية، وظهور تنظيم القاعدة، وتحفيز دور القبيلة المضعف لدور القانون، وتكريس ظاهرة تزاوج النفوذ والثروة، واستشراء الفساد، ونهب المال العام ومقدرات الدولة، أو صرفها في معالجة أزماته التي يدير البلاد بافتعالها.

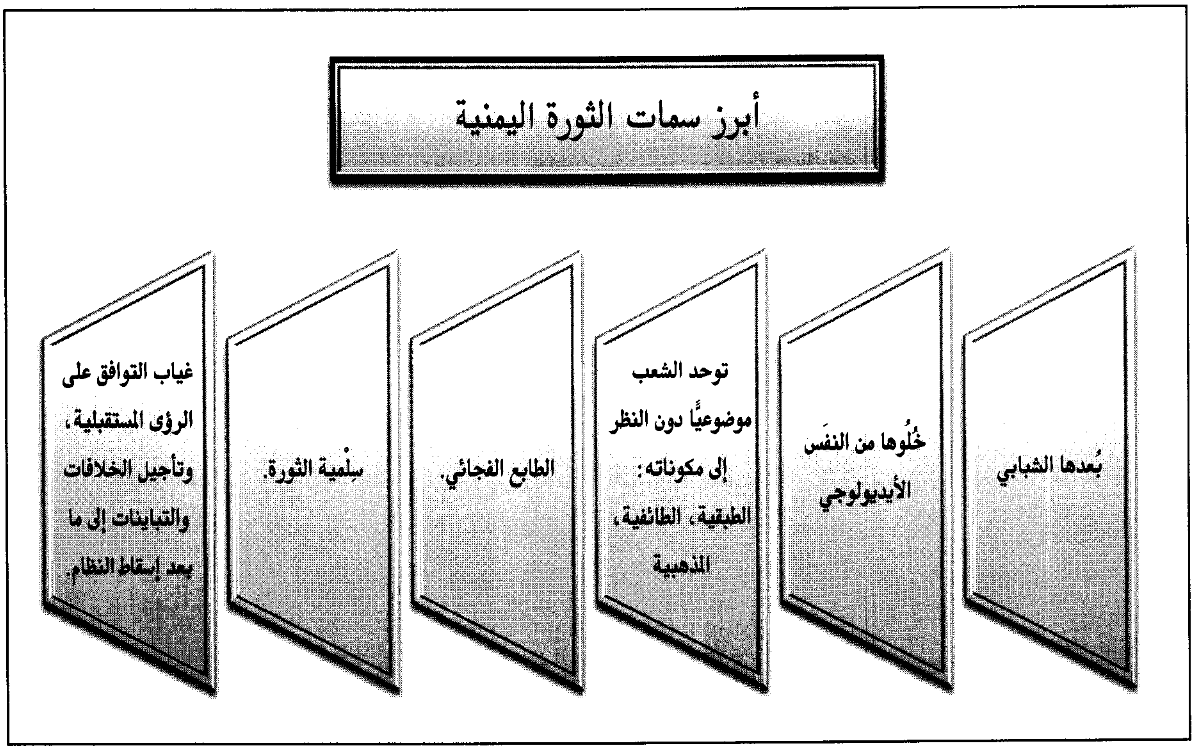
فاتجه الجنوب يبحث له عن مخرج، وبرزت الحوثية كقوة طائفية مدعومة خارجيًا لفرض أجندة على اليمن، ولتلعب دورًا سياسيًا وطائفيًا يهدد بنية المجتمع. وظل الدور القبَلي هو المسيطر على الحياة الاجتماعية، بل والسياسية، وترتكز عليها الأطراف السياسية كأداة صراع واستقواء. وعادت روح التكتلات القبلية في مناطق كمأرب والجوف وشبوة، وغيرها في مواجهة تسلط الدولة.

كما ظهرت حركات اجتماعية منادية بحقوق الإنسان -لاسيما حقوق المرأة- ونشأت الحركة النسوية - التي توغلت في الحياة الاجتماعية والسياسية- كحركة مطالب اجتماعية وسياسية نشطة وقوية.

وبالجملة فدراسة مؤشر الرأي العام العربي في اليمن تبيّن أن الأغلبية من اليمنيين غير راضين على خمسة مؤشرات أساسية من أصل ثمانية لقياس مدى الرضا عن الحياة؛ إذ بلغت نسبة غير الراضين عن الوضع الاقتصادي ٨٦٪، وعن الوضع السياسي ٨٥٪، وعن مستوى الأمان ٧٦٪، وعن الوضع الاقتصادي للأسرة ٦٤٪، وعن العمل (للذين يعملون) ٥٢٪.

وتشكّل هذه العوامل الخمسة عصب الشرعية السياسية للنظام السياسي؛ لأنها ترتبط بالوظائف الأساسية للدولة تجاه المواطن، وهي توفير الأمن، وضمان استقرار اقتصادي وسياسي، يستطيع المواطن في إطاره تحقيق مستوى حياة أفضل.[1]

(١) محددات فقدان الشرعية السياسية في اليمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٩/١٨م. http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=f5eedba6-2997-4594-9643-46dc7c835760



ثانيًا: الثورة في ساحات المحافظات:

عرضنا فيما سبق لأهم الظواهر التي تدفع نحو الإيمان بعجز الحكومة القائمة، وعدم صلاحية النظام السياسي برمته لإدارة شئون الدولة، وقد تجسد هذا الإيمان في صورة تنامي ملحوظ للحركات الاجتماعية والاحتجاجية في المجتمع، وبمضي السنوات اشتدت الحركة الاحتجاجية ضد النظام، واتجهت نحو المناشدة بالتغيير الجذري للأوضاع القائمة، وسوف نعرض لهذا التصور على النحو التالي:

(١) الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في اليمن:

في نظم الحكم الديمقراطي عادة ما تؤدي هذه الحركات إلى تطوير نظام الحكم، ولفت انتباهه للمشكلات، وأوجه القصور المختلفة في إدارته لشئون الحكم والمجتمع، فالنظام هنا يتعامل معها من المنظور السياسي، وهو ما لم يحصل من النظام الذي يتلبس بالديمقراطية ولا يطبقها.

(أ) الاحتجاجات ذات المطالب السياسية:

وقد بدأتها أحزاب اللقاء المشترك قبل أن يهب الشباب إلى ساحات الاعتصامات في شكل مهرجانات أسبوعية إبان ثورة تونس، وهي تمثل امتدادًا لمطالب سابقة تتعلق بالإصلاحات السياسية؛ إلا أنه ما لبث أن انضم المشترك إلى ثورة الشباب بعد أسبوع من انطلاق الثورة، مطالبًا بإسقاط النظام كما هو مطلب شباب الثورة عمومًا.

(ب) الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية:

ويمثلها منذ عام ٢٠٠٧م مطالب أبناء الجنوب، وظهور ما يسمى بالحراك الجنوبي، والقضية الجنوبية التي بدأت بمطالب اجتماعية؛ متمثلة بمطالب المتقاعدين، وانتهت بمطالب ذات طابع سياسي، وهي المطالبة بالانفصال، وفك الارتباط؛ نتيجة عدم جدية النظام في حل قضاياهم، لتأتي الثورة وينخرط فيها الجميع، ويتغير المطلب إلى إسقاط النظام.

(جـ) الإضرابات العامة:

وقـد لجأت إليه الاتحـادات والنقابـات العمالية والمهنية، وكان الغالب عليها هو قطاع التربية والتعليم وكذا التعليم العالي، حيث توقفت كثير من الجامعات وتعطلت الدراسة في معظم مدارس الجمهورية، وتوجه الجميع إلى سـاحات الاعتصامات للمطالبة بإسقاط النظام؛ إذ لم تلق مطالبهم السابقة أي استجابة.

(٢) ١١ فبراير الانطلاق إلى الثورة:

إن مـا ذكرنـاه أعلاه مـن الأحـوال الاقتصادية والسياسـية والاجتماعية دفعت بالجميع إلى الثورة، والمطالبة بإسقاط النظام، فأعداء النظام –سواء كانوا تاريخيين أم لا– كالاشـتراكيين والناصريين بل حتى والحوثيين، وكثير من القبائـل، والعاطلون عن العمل والفقراء والمتضررون، والمعارضة بأطيافها، والنقابات والاتحادات، والمستقيلون من المؤتمر، وحركات الحقوق والحريات، والإسلاميون بفصائلهم، خرجوا وانصهروا في بوتقة التغيير.

الثورة اليمنية.. السمات والمسار:

تشابهت الثورة اليمنية في سماتها مع ثورات الربيع العربي، مع شيء من الخصوصية، هذه السمات تمثلت في:

١) بُعدهـا الشـبابي؛ حيث يشـكل الشـباب من كل الطبقـات محرّكهـا الأول؛ لدرجـة أن هـؤلاء الشباب اسـتطاعوا أن يفرضوا مطالبهم، وأجندتهم وتكنولوجيتهـم في كيفية إدارة ومسـيرة هذه الثورة. وهنـا يمكن القول: إن سوسـيولوجيا الشـباب، وما يمثلونه من أحلام واهتمامات، ومن بسـاطة وانفتاح على المعلوماتية والإنترنت قد طبعت الثورة بطابعها.

وهـذا يفضي بنا إلى أن هذه الثورة تفتقد بخلاف العادة إلى القيادة الكاريزمية الواضحة، وإلى البرامج والخطط المسـبقة كتلك التـي عرفناها في الثورات الكلاسيكية السابقة التي تقودها أحزاب، أو حركات جماهيرية أو ائتلافات حزبية، أو جبهات وطنية، لكنها بالتأكيد لا تفتقد إلى القيادات.

ورغم أن الشـباب هم من بدأ الثورة إلا أن محركها الأساس، وصاحب بصمات التنظيم والترتيب فيها هو «اللقاء المشترك».

٢) خُلُوها من النفَس الأيديولوجي(١)؛ حيث لم ترفع شـعارات أيديولوجية، فالثورة لا تعبر عن فئة محددة من فئات الشـعب الثائر بقدر مـا تعبر عن مختلف الفئات والتوجهات.

٣) توحد الشعب موضوعيًا دون النظر إلى مكوناته: الطبقية، الطائفية، المذهبية، في وجه السلطة المتوحدة بذاتها ولذاتها. فهي ثورة شعبية جماهيرية، طاقتها من كل المكونات الاجتماعية التي تنشد الحرية، والكرامة، والقضاء على الاستبداد والطغيان.

٤) الطابع الفجائي؛ حيث لم تكن بحسـبان النظام، بل كان النظام ولا يزال يعتقد أنه بمنأى عن رياح تلك الثـورات، لكن الأحداث كذبت توقيته وتوقعاته. وهذا يدل على أن النظام كان بعيدًا عن الشـعب ومشاعره وتطلعاته، وليس بإمكانـه أن يقرأ الأحداث والوقائع بطريقة صحيحة.(٢)

٥) سِـلْمية الثورة؛ حيث حافظت على سـلميتها، وتجنبها لرفع السـلاح، خاصة في بلد كاليمن تطغى عليه سمة التسـلح؛ رغم الاعتداءات المتكررة عليها، والقصف الذي نال الساحات والمسيرات، والكمّ الهائل من القتلى والجرحى.

(١) الأيديولوجية: هي ناتج عملية تكوين نسـق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد، ويحدد موقفًا فكريًا معينًا يربط الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسـية والأخلاقية والفلسـفية. وهي أيضًا منظومـة التصورات والاعتقادات والنظريات التـي تُبنى عليها حياة الأفراد والمجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(٢) د. يوسف مكي، ملاحظات حول سوسيولوجيا الثورات العربية، القدس العربي، ٢٠١١/٨/٢٩م، بتصرف وتحوير ما يناسب الوضع اليمني.
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data/2011/08/08-29/29qpt480.htm

٦) غياب التوافق على الرؤى المستقبلية، وتأجيل الخلافات والتباينات إلى ما بعد إسقاط النظام، ولما كان الشباب يفتقدون إلى الخبرة السياسية، فقد قادتهم سياسيًا أحزاب المعارضة -رغم انتقادهم لها في فترات متكررة من الثورة- وفرضت مواقفها عليهم؛ لذا نجد أن النظام يتعامل مع المعارضة، بعد أن رآها المؤثرة على الثورة؛ باعتبارها المسيّر لها. غير أن المعارضة وصلت هي وشباب الثورة إلى خطوة يستحيل بعدها التراجع.

أما بالنسبة لمسار الثورة، فإنها مرت بعدة مراحل يمكن استقراؤها في الآتي:

المرحلة الأولى: البداية وظهور التكتلات وكسب الأنصار والتوسع:

ففي الحادي عشر من فبراير ٢٠١١م انطلقت شرارة الثورة تزامنًا مع تنحي الرئيس المصري، وبدأ الشباب يتجمعون احتفاء بهذه المناسبة، وهو ما أزعج السلطة التي قامت بقمع أي مظهر للتجمع، إلا أن الشباب بدؤوا بالتجمع ثانية أمام الجامعة الجديدة -بعد أن سبقتهم السلطة إلى حجز ميدان التحرير- في شكل مسيرات يطالبون فيها بالإصلاح السياسي، ومن ثَم الانتقال إلى المطالبة بإسقاط النظام ورحيل علي عبد الله صالح وحاشيته من الحكم.

تميزت هذه المرحلة بانضمام أحزاب المعارضة إليها، وترتيب الثورة، والبدء بالاعتصام والمرابطة فيه في شكل تكتلات، وهنا تم حجز المساحة بجوار الجامعة الجديدة لوضع خيام المعتصمين، وعمل منصة لتمثل المنبر الإعلامي للثورة. كما أنها توسعت لتشمل بعض المحافظات الرئيسة كتعز والحديدة وعدن.

تميزت هذه المرحلة باحتواء المناداة بالقضية الجنوبية، وتوحيد مطالب الجميع بإسقاط النظام كمطلب عام، رغم وجود قلق جنوبي من احتواء الثورة لمطالب الجنوب.

هذه المرحلة كانت الفرصة فيها سانحة للنظام في أن يتوصل مع الثوار إلى آليات معينة للتوافق على مطالب ترضي الطرفين، ولو نسبيًا، والخروج بحلول للأزمة التي لم يدرك كلا الطرفين أنها ستصل إلى درجة عالية من التعقيد السياسي، وإلى ما وصلت إليه في مراحلها المتأخرة، فالمشهد التونسي والمصري كان حاضرًا لدى الطرفين، فمطالب الثوار مزعجة للنظام ومقضة لمضاجعه؛ لظنهم أن تنحي الرئيس سيكون سريعًا، وهنا حشر الثوار أنفسهم والنظام في زاوية خياراتها محدودة لم يكن يتوقعها الطرفان؛ إذ لم يبق أمام النظام إلا التسليم أو التشبث بفرص البقاء؛ استصحابًا للنموذج الليبي الذي أثّر تمسكه بالحكم على الوضع اليمني، ولعل هذا النموذج هو الذي كان يخوف به الرئيس اليمني فيلمح أو يصرح به أحيانًا في كلماته ولقاءاته؛ إذ إن الأشرف له في نظره هو القضاء على الثورة أو الموت المشرف، ولم يتغير هذا الموقف حتى بعد انتصار ثوار ليبيا.

المرحلة الثانية: التأييد والدعم:

فبعد مجزرة جمعة الكرامة في ١٨ مارس التي راح ضحيتها أكثر من ٥٢ معتصمًا شهد المشهد السياسي تغيرًا جذريًا في مسار الثورة؛ حيث إنه واحتجاجًا على ذلك انضم إلى الثورة كثير من قيادات المؤتمر الشعبي العام التي استقالت من الحزب، أو من مناصبها، أو من كليهما معًا، إضافة إلى مجموعة من الوزراء وأعضاء مجلس النواب، كما انضم كثير من المغتربين ومن القبائل ووجهاء الدولة إلى الثورة أو أيدوها، ومن أهمهم تأييد اللواء علي محسن الأحمر -قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، وقائد الفرقة الأولى مدرع- للثورة، وهو ما أثر في مسار الثورة وأفزع النظام.

كما أصدر كثير من علماء اليمن، وهيئاتهم، وكذا المنظمات الإسلامية الدولية بيانات تحمل النظام مسئولية الدماء المراقة، مطالبة بالانتقال السلمي للسلطة.

المرحلة الثالثة: إعلان الأهداف والمطالب وظهور المبادرات:

ففي ١١/٤/٢٠١١م أعلنت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بصنعاء أهداف ثورة التغيير، ومتطلبات المرحلة الانتقالية[1]، لتتوالى بعدها المبادرات من الداخل والخارج والتي حاولت الخروج بحل لهذه الأزمة، كان طابعها هو الإجماع على تسليم السلطة، وكان من أهمها المبادرة الخليجية التي لازالت مستمرة لكن دون جدوى.

المرحلة الرابعة: الانتشار والتصعيد الثوري السلمي:

وفي هذه المرحلة انتشرت ساحات الثورة في ١٧ محافظة لإقامة الفعاليات والاعتصامات المؤيدة للثورة.

وتميزت هذه المرحلة بالتصعيد الثوري لاسيما مع محاولات إجهاض الثورة داخليًا وخارجيًا، إضافة إلى محاولة النظام جرّ الثورة إلى العمل المسلح ليوجد شرعية في قمعها، وما حصل بين قوات الأمن وأبناء الأحمر من مواجهات مسلحة خارج إطار ساحات الاعتصام، وكذا ما جرى ويجري في تعز وأرحب ونهم، أو غيرها من مناطق المواجهات المسلحة دون أن يستنكرها المجتمع الدولي ليؤكد هذه الرؤية.

كما اكتسبت الثورة هنا زخمها العام، والكثرة المليونية، والتي أشارت بعض الإحصائيات إلى أن ٧٣٪ من اليمنيين يؤيد تنحي الرئيس علي عبد الله صالح.[2]

كما تميزت هذه المرحلة بتشكيل المجلس الوطني، والذي يهدف إلى تنظيم صفوف الانتفاضة الشعبية المناهضة للنظام، والضغط على صالح من أجل التنحي.

اليمن.. بين تطلعات الداخل ومصالح الخارج:

قامت الثورة بسبب رئيس هو أن التنظيمات والأحزاب السياسية، والأشكال الرسمية للعمل السياسي لم تعد ملبية لطموحاتها، ولا تعبر عن أصواتها، وبالتالي بدأت تتخذ أسلوبًا آخر غير أسلوب العمل الرسمي عبر الانتخابات، هو المطالبة بإسقاط النظام بما في ذلك الطبقة الحاكمة وقوى المعارضة والأحزاب السياسية.

إن الغرب من خلال أمريكا وإسرائيل يسعى إلى حفظ التوازنات القديمة، وعدم انفلات الوضع الأمني والسياسي في الشرق الأوسط، وإذا كانت الولايات المتحدة قد تعاملت ظاهرًا مع ليبيا بتأييد الثورة، فإن هذا التعامل ينعكس أيضًا على الثورة اليمنية، فأمريكا تتعامل دائمًا وأبدًا بما يوافق مصالحها ويلبيها.

لكن بعد ذلك استطاعت أحزاب المعارضة والنخب الأخرى من عسكرية وقبلية أن تنتهز الفرصة، وتعلن عن دعمها للثورة ومناصرتها لها، وبالتالي بدأ يتراجع الخطاب الذي كان عدائيًا بما في ذلك باتجاه حتى الأحزاب نفسها.[3]

إضافة إلى ذلك فقد نجحت الضغوط التي مارسها المجتمع الإقليمي والدولي على صالح لتسليم السلطة، والتوقيع على المبادرة الخليجية التي اتفق عليها أطراف النزاع في فترة حرجة من تاريخ الثورة إلا أن صالح لا يزال حاضرًا في المشهد السياسي حتى بعد تنازله عن الرئاسة.

ثورة التغيير ومصالح الخارج:

إن الغرب من خلال أمريكا وإسرائيل يسعى إلى حفظ التوازنات القديمة، وعدم انفلات الوضع الأمني والسياسي في الشرق الأوسط، وإذا كانت

---

(١) انظر المصدر أونلاين، ١١/٤/٢٠١١م.
http://www.almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=18442

(٢) محددات فقدان الشرعية السياسية في اليمن، مرجع سابق.

(٣) الجزيرة نت، ٣/١٠/٢٠١١م:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/0FACC324-8684-4D52-BD42-B5040587EE70.htm

الولايات المتحدة قد تعاملت ظاهرًا مع ليبيا بتأييد الثورة، وجاءت الوثائق التي عثر عليها الثوار لتظهر عكس ذلك، فإن هذا التعامل ينعكس أيضًا على الثورة اليمنية، فأمريكا تتعامل دائمًا وأبدًا بما يوافق مصالحها ويلبيها.

ولما كانت الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة العربية بما فيها اليمن لم تغير المصالح الأمريكية فيها المتمثلة في الوصول إلى إمدادات الطاقة الموثوقة، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.[1] فإن أمريكا أخذت دور المراقب للوضع اليمني والمستقرئ للنتائج؛ فهي في بدايات الثورة اتخذت مواقف متذبذبة في تعاملها مع مجريات الثورة؛ اعتمادًا على توصيات الخبراء الأمريكان فيما يسمى بالتفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه الثورات العربية.

فهي تريد الحفاظ على استمرار تدفق الطاقة من منطقة الخليج، وهو ما يعني الحفاظ على مصالح الدول الخليجية، وعدم تأثرها بالثورات المجاورة. وهي إذا أرادت دعم الثورة اليمنية فإن هذا يعتريه الكثير من الأخطار، في إشارة إلى فقدان الحلفاء.

أضف إلى ذلك أنها حذرة في تعاملها مع أزمات حلفائها في السعودية واليمن والبحرين، فهذه الأنظمة ساعدت في مكافحة الإرهاب والتطرف، وحافظت على المصالح الاقتصادية الأمريكية هناك. وعلى الولايات المتحدة أن توازن بين التغيير والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويأتي هذا في ظل جملة من العوامل، فهي يجب أن تتعامل مع كل ثورة عربية على حدة؛ لاختلاف ظروف كل ثورة عن الأخرى، من أجل تعزيز مصالحها، مع ضرورة تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير.

فهي تريد ضمان الاستقرار، وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة، واعتماد نموذج جديد لتطوير الحلفاء الإقليميين الذين يعتمد عليهم في الحفاظ على المصالح الأمريكية التي تتداخل مع مصالح الجماهير العربية، على العكس من تلك الأنظمة الاستبدادية؛ وباستخدام سياسات تعزيز قيمة المنفعة المتبادلة للولايات المتحدة في المنطقة، وإصلاح صورتها هناك.

> **لقد حاول الثوار العرب -اعتمادًا على فهم السياسة المتناقضة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة- طمأنتها واسترضاءها؛ لتعتبرهم بديلاً جيدًا للنظام السابق.**

بالإضافة إلى تحسين آفاق المستقبل التعاوني بين الولايات المتحدة والعرب، والتعامل مع جميع الجهات المنتخبة سلميًا في العالم العربي، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين الذين تتقاطع سياساتهم مع الولايات المتحدة، وربما يكون انخراطهم في العملية الديمقراطية مفتاحًا لاعتدالهم، والاعتماد على قوى إقليمية جديدة في الشرق الأوسط؛ لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، مثل تركيا وإسرائيل والسعودية في الوقت الحاضر.[2]

الثوار واللعبة السياسية:

لقد حاول الثوار؛ اعتمادًا على فهم السياسة المتناقضة للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، طمأنتها واسترضاءها؛ لتعتبرهم بديلاً جيدًا للنظام

(١) انظر فوزي حسن حسين، قراءة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٨/١٥م، باختصار وتصرف.

http://dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2-df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=d54ae805-0204-44c9-b840-8b5b2a7713a9

(٢) المرجع السابق.

السابق.. تقول الناطقة باسم المجلس الوطني لقوى الثورة باليمن حورية مشهور: «أحزاب المشترك وقوى الثورة أعلنوا التزامهم بمكافحة الإرهاب، وأكدوا حرصهم على مكافحته بصورة صحيحة وشفافة؛ كونه يضر بأمن اليمن واستقراره».

كما أكدت أن «اليمن ليست بصدد تصدير ثورتها للآخرين»، مشيرة إلى أن «ثورة اليمن كانت ضرورة؛ نظرًا للمشكلات التي عانى منها الشعب، سواء الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبات التغيير حتميًا لإنقاذ البلاد من الانهيار».

وشددت على أن «علاقات اليمن ستكون ممتازة مع دول الخليج، وخصوصًا السعودية التي يوجد بها مئات الآلاف من اليمنيين، ونحرص على أمن واستقرار السعودية، وحماية مصالحها، كما هي حريصة على اليمن ومصالحه، ويمكن أن تكون اليمن سوقًا اقتصادية ومجالاً استثماريًا كبيرًا للسعودية ولدول الخليج، وبما يحقق مصالح الجميع في الأمن والاستقرار والازدهار».(١)

وعن الدور الأوروبي والأمريكي في إيجاد حل لأزمة اليمن يقول الدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، ورئيس تكتل أحزاب اللقاء المشترك: «نحن نتعامل مع الأمريكيين والأوروبيين كشركاء. وهم في الحقيقة بذلوا ولا يزالون يبذلون جهودًا كبيرة في العملية السياسية الجارية، ويتبنون مواقف تنسجم مع المواثيق الدولية، فيما يخص حقوق الإنسان. ويدركون أن انزلاق اليمن إلى الفوضى سيترتب عليه نتائج خطيرة على المنطقة وعلى المجتمع الدولي. ومن ذلك المنطلق يؤيدون المبادرة الخليجية، ويتحاورون مع كافة الأطراف، ويشاركون بفاعلية في تقديم المقترحات. وهذا الأمر يبطئ من تفاعلهم مع الأحداث الجارية، ويظهرهم مترددين في اتخاذ المواقف.(٢)

مستقبل الجنوب في ظلال الثورة

موقف الحراك الجنوبي من الثورة:

لا بد من القول بأن الثورة خلطت أوراق الجنوبيين، وجاءت بزخم جماهيري طغى على مجرد المناداة بالقضية الجنوبية؛ لتأخذ طابعًا عامًا التف عليه كثير من أبناء الجنوب لتدخل القضية الجنوبية في إطار الثورة قسرًا.

جدلية العلاقة بين الثورة والقضية الجنوبية ترجع حيثياتها إلى تباين الآراء، وانقسامها حول الوسائل والغايات، وماذا يريد الجنوبيون أنفسهم، وكيف ينظر الثوار إلى قضيتهم، وفي هذا الإطار يمكن رصد توجهين للحراك **تجاه الثورة:**

التوجه الأول: المساند للثورة أو المنضوي تحتها اضطرارًا بسبب عدائهم للنظام:

ويمثله القيادات الرسمية في الحراك، فالأمين العام للمجلس الأعلى للحراك العميد عبد الله الناخبي يؤكد على تأييد ثورة الشباب، معتبرًا أن «الأغلبية العظمى من أبناء الجنوب مع الوحدة اليمنية». وأن «الوحدة في اليمن لم تفشل، بل من فشل هي إدارة الوحدة، والذين لبسوا رداء الوحدة، وتصرفوا تصرفات انفصالية»(٣).

أما الناطق الرسمي للمجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي الدكتور عبده المعطري فيقول: إن «موقف الحراك السلمي الجنوبي من ثورة التغيير

(١) انظر الجزيرة نت، ١٤/٩/٢٠١١م.
http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B7DF49015-087B-4FC5-B498-35538B45A85A%7D

(٢) انظر صحيفة عكاظ، ٢٢/٨/٢٠١١م.
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110822/Con20110822440979.htm

(٣) انظر الجزيرة نت، ٢٢/٥/٢٠١١م.
http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B64CDEA78-F23F-498D-A90C-2A88CD603CED%7D

واضح وصريح، وقد عبّرنا عن ذلك الموقف في بيانات المجلس، وباختصار فنحن في المجلس الأعلى مع ثورة شباب التغيير في صنعاء، ونحن ثورتنا في الجنوب ثورة تحرير وليس تغييرًا».

وعن موقف الثوار من القضية الجنوبية يقول: «في الأيام الأولى لانطلاق ثورة التغيير تفاجأ أبناء الجنوب وحراكهم السلمي بخطاب إعلامي لقيادات ثورة التغيير في الشمال ينكرون فيه وجود قضية لأبناء الجنوب، بل ويعتبرون بأن الحراك قد انتهى بعد رفعهم شعار إسقاط النظام هناك، وحاولوا خلط الأوراق منذ البداية»[1].

إلا أن القيادي الجنوبي بالخارج الدكتور صالح محسن الحاج يرى أنه وبقيام الثورة الشبابية فإن المعادلة قد تتغير، وأنه «لا بد للحراك الجنوبي أن يتواصل مع القوى الثورية طالما أنهم اعترفوا بالقضية الجنوبية؛ بحيث يبدأ عمل سياسي مشترك مع هذه القوى الشبابية الثورية؛ كون القضية الجنوبية في أساسها للحل هي بناء الدولة المدنية الحديثة، وهو شرط رئيس بالنسبة للجنوب بناء دولة عادلة، دولة نظام وقانون» و«أنه إذا استطاعت القوى التحديثية أن تفرض نفسها في النظام القادم، وتكون هي القوى الرئيسة، فبالإمكان أن نقوم ببناء دولة حديثة تقوم على أساس الفيدرالية».[2]

وفي هذا النسق يقول الدكتور ياسين سعيد نعمان: «القضية الجنوبية في قلب العملية الثورية، بل إنها هي التي حرَّكتها منذ مرحلة مبكرة. والذين يحاولون عزلها يسيئون إليها؛ لخدمة مشاريع مجهولة»[3].

كما يقول الدكتور عيدروس نصر النقيب -رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني-: «القضية الجنوبية جزء جوهري من القضية اليمنية الكبرى، ومدخل لها، وربما كان الزخم الذي اكتسبته القضية الجنوبية قد ساهم في تأجيج زخم الثورة السلمية، ولذلك فالقضية الجنوبية لا يمكن أن تنتهي أو تندثر بسبب الثورة السلمية، بل على العكس، إنها اليوم قد استعادت مكانها في النضال الوطني اليمني، وبنجاح الثورة السلمية فإن القضية الجنوبية ستستعيد مكانتها في المعادلة السياسية اليمنية، ويمكننا فقط التأكيد على أن الحل العادل والصحيح للقضية الجنوبية سيتوفر فقط بزوال هذا النظام المعتل المنتهي الصلاحية الذي أصبح مجرد وجوده معضلة كبرى على اليمنيين، وأداة تعطيل لكل إمكانية للخروج باليمن من دوائر الأزمات المزمنة، وحجر عثرة أمام أي تطوير منشود يمكن لليمن الانتقال إليه، وهو ما يقتضي إزالته بالوسائل السلمية الحضارية التي عبّرت عنها ثورة الشباب السلمية».

وفي بيانه للعلاقة بين القضية الجنوبية والثورة السلمية، يقول: «هذه الحالة الثورية غيَّرت المعادلة السياسية، وخلقت معادلة سياسية جديدة لها طرفان، وهو ما جعل القضية الجنوبية تتوارى بعض الشيء عن الأنظار أمام الزخم الكبير الذي اكتسبتها الحالة الثورية الجديدة؛ نظرًا لانشغال الشارع السياسي والوطني بقضية أعم، وربما أكبر وهي القضية اليمنية عمومًا، وهو ما جعل البعض يعتقد أن القضية الجنوبية لم يعد لها مكان في الجدل السياسي اليمني».[4]

أما الدكتور ناصر الخبجي القيادي في الحراك الجنوبي فيقول: «نحن نرحب بأي عمل يؤدي إلى الإطاحة بنظام علي عبد الله صالح، ومع الأسف لم نسمع من أبناء الشمال إلا مجموعة أصوات تقر بحق شعبنا، وتدين تلك الجرائم التي ارتُكبت ضده، ولأننا نعيش تحت الاحتلال وأوضاعًا أسوأ من التي

(١) انظر موقع حياة عدن، نقلاً عن صحيفة الأمناء، ٢٠١١/٩/٢٣م.
http://www.adenlife.net/news_word7154.html

(٢) انظر موقع حياة عدن، ٢٠١١/٦/٥م.
http://www.adenlife.net/news5771.html

(٣) انظر صحيفة عكاظ، ٢٠١١/٨/٢٣م، مرجع سابق.

(٤) دكتور عيدروس نصر النقيب، الثورة السلمية والقضية الجنوبية، التغيير نت، ٢٠١١/٣/٢٠م.
http://www.al-tagheer.com/arts7764.html

يعيشـــونها، عبّرنا منذ بداية انطلاق ثورة الشـــباب في ســـاحة التغيير بصنعاء عـــن تأييدنا ودعمنا لها، واعتبرناها أمـــرًا طبيعيًا وحقًّا مشـــروعًا للإطاحة بنظام علي عبد الله صالح».

وقـــال الخبجي: «كنا نأمل من هـــذه الثورة أن تقر بما تعرض له شـــعب الجنوب من قهر وإذلال واحتلال بالقوة العســـكرية خـــلال ١٧ عامًا، وبحق هذا الشـــعب في تقرير مصيره، واستعادة دولته، وتقر بالحراك الســـلمي الجنوبي الممثـــل الشـــرعي لشـــعب الجنوب، ومع ذلك مازلنا نأمل أن تكـــون هـــذه القضايا من أوليات هذه الثورة في الفترة القادمة، فمن خلال هذه النظرة الواقعية يمكن الحوار بين الجنوب والشمال».[(١)]

هناك تيار متشـائم انسـحب موقفه من المعارضـة علـى الثـورة، فهـو يـرى بأن إعـلام أحـزاب اللقـاء المشـترك بصفـة عامـة بـوق للسـلطة فيما يخـص قضية الجنـوب، وأنهـم «قـد يختلفـون فيمـا بينهـم، ولكنهم يتفقون على إسـقاط حـق الجنوبييـن فـي تقريـر مصيرهـم بأنفسهم

أما القيادي في الحراك الجنوبي قاســـم الداعري فيصف الثـــورة بأنها «مواكبة للصحوة وللربيع العربي نحـــو التغيير والإصـــلاح والتحـــرر والديمقراطية، والخـــروج النهائي مـــن براثن الشـــمولية والعبودية، والتخـــوف والمرض، ونحـــن نباركها، ونؤكـــد تأييدنا لها».[(٢)]

التوجه الثاني: المتحامل على الثورة، ويرى أنها قطعت الطريق عليه، ويرى بضرورة أن يأخذ النضال الجنوبي مجراه:

فهناك تيار متشائم انســـحب موقفه من المعارضة على الثورة، فهو يرى بأن إعلام المشترك بصفة عامة بوق للســـلطة فيما يخص قضية الجنوب، وأنهم «قد يختلفون فيمـــا بينهم، ولكنهم يتفقون على إســـقاط حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، يريدون أن يقرروا مصيرنا نيابة عنا»، وأن «الجنوب يســـعى للاســـتقلال، وســـيحصل عليه بإذن اللـــه، نحن لن نتوقف، ولا يهمنا ما يقولونه عنا»، وأن حزب الإصلاح «يســـعى لإســـقاط النظام اليمني، وإسقاط الحراك الجنوبي، وأنه سيرث النظام اليمني في كل شيء، وفي مقدمة ذلك احتلال الجنوب، ســـيذهب قادة احتلال ويأتي قادة احتلال آخرون» [(٣)].

ومن جانبه قال القيادي في الحراك الجنوبي العميد علي الســـعدي: «الحراك الجنوبي يناضـــل منذ أربع ســـنوات، وقـــدم العديد من الشـــهداء والتضحيـــات فـــي ســـبيل استعادة دولته بفك الارتباط بنظام صنعاء، وليس لأي جهة الحق في إهدار هذه الدماء».

وأضاف أن «نضال أبناء الجنوب خلال تلك السنوات لا يســـقط بالتقادم؛ لمجرد خروج ثورة الشـــباب في الشمال، وسقوط علي عبد الله صالح»[(٤)].

أما الدكتور محمد حيدرة مسدوس القيادي الجنوبي البـــارز، فيقول مخاطبًا ثوار الجنوب «... ولكن اللقاء المشـــترك حاليًـــا يحاول الانفـــراد بكـــم، وإقناعكم باستبدال شعار قضية الجنوب بشعار إسقاط النظام للهدف ذاته، بينما شـــعار قضية الجنوب أكثر شرعية بما لا يقاس من شرعية شعار إسقاط النظام. كما أن استبدال شـــعار إسقاط النظام بشعار قضية الجنوب يعتبر تنازلاً ضمنيًا عن قضية الجنوب، وتنازلاً ضمنيًا عن قراري مجلس الأمن الدولي المتخذين أثناء الحرب، وهـــي الخديعة التي ظلت تجرنـــا إليها كل الأطراف السياسية في صنعاء».

(١) مقتبس من حديثه لموقع «عدن الغد»، موقع الوطن، ٢٠١١/٣/٢٣م.
http://www.alwatanye.net/65945.htm

(٢) عدن أونلاين نقلاً عن الأمناء ، ٢٠١١/٨/١٠م.
http://aden-online.net/news/745.htm

(٣) تصريح للقيادي فـــي الحراك العميد محمد صالح طماح لوكالة أنباء عدن، انظر شبكة الناخبي «يافع»، في ٢٠١١/٤/١٨م.
http://www.nakhbay.com/news.php?action=show&id=1459

(٤) انظر الجزيرة نت، ٢٠١١/٥/٢٢م، مرجع سابق.

وأضاف مخاطبًا اللقاء المشترك والثوار في الشمال: «إن توحيد الشارع الجنوبي مع الشارع الشمالي تحت شعار إسقاط النظام يتطلب شروطًا أربعة إذا ما كنتم صادقين مع وحدة الشعار، وأول هذه الشروط هو: الاعتراف بقضية الجنوب كقضية وحدة سياسية بين دولتين، أسقطها النظام بالحرب، وحوّلها إلى احتلال استيطاني أسوأ من الاحتلال البريطاني.

وثانيها: أنكم بعد إسقاط النظام مستعدون للحوار مع الجنوبيين لحلها تحت إشراف دولي.

وثالثها: أن يكون تضامنكم مع ضحايا عدن في مناطقكم، وليس في عدن؛ لأن الزحف نحو عدن يوحي لنا بأن الهدف إسقاط الحراك قبل إسقاط النظام، خاصة وأن إسقاط النظام يتطلب الزحف نحو العاصمة صنعاء كما فعل التونسيون والمصريون وليس نحو عدن.

ورابعها: أن تكون التضحيات متساوية بين الشمال والجنوب بحسب نسبة السكان.

فما لم تقبلوا بالشروط الأربعة فإننا سندعو ثورة الشباب في الجنوب إلى التمسك بشعار قضية الجنوب المستندة على قراري مجلس الأمن الدولي الداعيين إلى عدم فرض الوحدة بالقوة، وهو ما يعني حق تقرير المصير لشعب الجنوب، والتضامن مع شعاركم كدعم لكم وعدم رفعه أو تبنيه»[1].

علمًا بأن هذه النقاط الأربع أكد عليها قادة الحراك في وقت لاحق من الثورة؛ حيث يظهر أن الثورة لم تتعامل معها بشكل جدي، وتم تأجيل الكلام حولها لما بعد الثورة.

وبالنظر إلى موقف اتجاهي الحراك من الثورة الشبابية، واستقراء لكتابات عدة في الإعلام لا سيما الجنوبي **يمكن رصد الملاحظتين الآتيتين:**

١) هناك تخوف واضح من تعامل المشترك مع القضية الجنوبية بعد الثورة، ومدى اعترافه بخيارات حل القضية الجنوبية في نظر الحراك التي قد لا تتوافق ورؤاه.

٢) الانشغال بمطلب الثورة أشغل الحراك عن قضيته التي يجب -في نظر الحراك- أن تدخل ضمن المطلب العام للثورة ومجاراتها؛ لأن عدو الحراك اللدود هو نظام صنعاء ورئيسه علي عبد الله صالح، ويجب استغلال الوقت والظرف لتوظيفها لصالح انتصار القضية الجنوبية، وعدم معاداة الثورة.

مع تباين فرقاء العمل الجنوبي من سياسيين وناشطين ومحركين للقضية الجنوبية في الداخل والخارج حول طبيعة الحلول والآليات المطروحة، وفيما يريده الجنوبيون أنفسهم يزداد الأمر تعقيدًا في بلورة موقف موحّد يعبر عن القضية الجنوبية

حل القضية الجنوبية:

مع تباين فرقاء العمل الجنوبي من سياسيين وناشطين ومحركين للقضية الجنوبية في الداخل والخارج حول طبيعة الحلول والآليات المطروحة، وفيما يريده الجنوبيون أنفسهم يزداد الأمر تعقيدًا في بلورة موقف موحّد يعبر عن القضية الجنوبية، ويتحدث باسمها، ولهذا سعوا لإيجاد كيان موحد؛ حيث إنه خلال شهر يوليو ٢٠١١م تمت مشاورات حثيثة بين قيادات جنوبية في الخارج بمشاركة من قيادات في الداخل؛ بغرض توحيد مواقف الجنوبيين حول القضية الجنوبية، والتوصل إلى ممثلين لها في الداخل والخارج، من خلال مؤتمر جنوبي يُعقد قريبًا ويحضره كافة الأطراف الجنوبية، وبالذات بعد أن عُقد في يونيو ٢٠١١م مؤتمران مختلفان أحدهما في القاهرة بدعوة من علي ناصر محمد وحيدر العطاس، وأفضى إلى اعتماد خيار الفيدرالية بين الشمال والجنوب، ثم الاستفتاء على بقاء الوحدة من عدمها.

(١) د. محمد حيدرة مسدوس، ثورة الشباب وتوحيد الشعار، موقع التجمع اليمني الديمقراطي، ٩ مارس ٢٠١١م.
http://tajaden.org/docment/2119.html

أما المؤتمر الثاني فقد تبناه علي سالم البيض، وتم عقده في بروكسل، وأخذ خيار الانفصال بين الشمال والجنوب.

وحول هذا الموضوع يقول الدكتور محمد حيدرة مسدوس: إنه وفي ظل التشاور المستمر للقيادات السياسية الجنوبية في الداخل والخارج؛ للوقوف أمام التطورات السياسية الأخيرة في البلد، تم الاتفاق على ضرورة تشكيل قيادة سياسية جنوبية تضم جميع مكونات الحراك الوطني السلمي الجنوبي في الداخل والخارج، وتضم الأحزاب والتكتلات التي نشأت مؤخرًا من أبناء الجنوب في صنعاء، وكذلك الجنوبيين الموظفين مع السلطة وأبناء السلاطين والمشايخ، والتجار ورجال المال والأعمال، وغيرهم دون استثناء، وسوف تكون هذه القيادة مؤقتة حتى انعقاد المؤتمر الوطني الجنوبي الذي دعا إليه مؤتمرا القاهرة وبروكسل؛ حيث تم الإجماع على الهدف ولم يبق بين مؤتمري القاهرة وبروكسل غير آليَّة التنفيذ(1).

وعمومًا يمكن حصر حل القضية الجنوبية في رأي النخب والشارع بالمناطق الجنوبية في أمور ثلاثة: الأول يطرح خيار الانفصال، والثاني يتوافق مع الفيدرالية، والثالث يطرح قضية المناصفة في القرار والثروة بين الشمال والجنوب، فمؤتمر بروكسل بقيادة علي سالم البيض طرح مشروع الانفصال، ومؤتمر القاهرة بحضور كل من علي ناصر والعطاس طرح الفيدرالية، وكذلك مؤتمر صنعاء الذي ناقش كثيرًا من المشاريع والآراء، لكنه لم يتوصل لبلورة رأي محدد فيما يخص القضية الجنوبية(2).

بينما رؤية المعارضة لحل قضية الجنوب - بحسب مسئول ملف القضية الجنوبية بلجنة الحوار الوطني الدكتور عبد الله عوبل- لُخِّصت في وثيقة الإنقاذ في العام ٢٠٠٩م، والتي تضمنت ثلاثة خيارات كلها فيدرالية: الأول حكم محلي كامل الصلاحيات، وهو خيار فيدرالي بدون حكومات محلية، والخيار الثاني أقاليم غير محددة المعالم ضمن مشروع سُمي بوثيقة العهد والاتفاق، والثالث هو خيار أقاليم بحكومات، ومجالس نواب محلية، وحكومة مركزية، ومجلس نواب مركزي.

وأكد عوبل أن كل تلك الأفكار يجب أن تخضع لحوار وطني خلال المرحلة الانتقالية عقب استكمال إسقاط النظام، بعيدًا عن الإقصاء أو التهميش، وأن الحراك الجنوبي انضم للثورة، وأصبح جزءًا منها، والكل يحرص على نجاحها، واستكمال أهدافها، مشيرًا إلى أن اجتماعات أبناء الجنوب الحاصلة حاليًا بالداخل والخارج تهدف لترتيب وضمان وضع الجنوبيين عقب انتصار الثورة، و«هو حق مشروع لكل أبناء الوطن من صعدة إلى المهرة».

مضيفًا أنه ينبغي ألا يخشى الناس أو يقلقوا من الدعوة لخيار الفيدرالية، أو الخيارات الأخرى، والحديث عنها؛ لأن هذا الأمر يجب أن يكون محل توافق وحوار وطني سيتحول بعدها لنصوص دستورية(3).

أما أحمد عمر بن فريد السياسي المعارض المقيم في ألمانيا فاعتبر أن خطاب قوى المعارضة في الشمال في وثيقة الحوار الوطني عام ٢٠٠٩م من قضية الجنوب، أنها ليست صحوة ضمير، مشيرًا إلى الموقف الجديد لتلك القوى تبلور بعد اندلاع «ثورة الشباب».

وقال بن فريد: إن «رأي علي محسن الأحمر من قضية الجنوب: عودة الأراضي والوظائف والمناصب لأصحابها، في حين رأى حميد الأحمر وجود رئيس

---

(1) انظر صحيفة الوسط اليمنية، ٢٠١١/٧/٢٧م.

http://www.alwasat-ye.net/index.php?action=showNews&id=613

(2) مقتبس من كلام مسئول اللجنة الإعلامية في لقاء صنعاء التشاوري لأبناء الجنوب، وهو نائب رئيس جامعة صنعاء، الدكتور أحمد باسردة، انظر الجزيرة نت، ٢٠١١/٧/٢٠م.

http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B905BB398-C352-4EB0-A20B-91C6D84AD4C0%7D

(3) المرجع السابق.

جنوبـــي ورئيـــس وزراء جنوبي لمدة خمس ســـنوات، وبعد الخمس ســـنوات يُجرى اســـتفتاء الجنوب على (الفيدرالية)، أما رأي عبد الوهاب الآنســـي الزعيم الإصلاحي الأبرز: الدعوة إلى حوار وطني شامل تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية، ويستبعد منه «الانفصاليون».

وأشار بن فريد إلى تعدد مواقف «أصحاب القضية»، وتغيرها من وقت لآخر؛ في إشارة إلى دعاة الفيدرالية من خلال:

- الدعوة للذهـــاب إلى جامعة الدول العربية لفك الارتباط.

- لقاء في لندن يطرح مشـــروعًا سياسيًا متكاملاً يتحدث بشكل واضح عن الاستقلال وفك الارتباط.

- لقـــاء القاهـــرة يدعو إلى الفيدراليـــة بعد ثورة الشـــباب، وأصبحت «قضية الجنوب» في سياق «ثورة التغيير».

وكشف بن فريد أنه وبعد لقاء بروكسل الذي عُقد أواخر شـــهر يونيو ٢٠١١م في العاصمـــة البلجيكية بروكســـل لقوى الاســـتقلال الجنوبي فـــي الخارج، حصلت تعديلات على مواقف تلك القوى في إشـــارة لدعاة الفيدرالية.

ومن أبرز التعديلات التي كشف عنها بن فريد:

١- أن حرب ١٩٩٤م قد فكت الارتباط بين الشمال والجنوب، وأن الوضع القائم بعد الحرب ليس وحدة، وإنما هو اغتصاب بالقوة العسكرية، وهو لذلك أسوأ من الاحتلال البريطاني.

٢- أنـــه من حق شـــعب الجنـــوب أن يرفض هذا الوضع القائم، ويقرر مصيره بنفسه دون وصاية عليه، ويمكن أن يكون ذلك بآلية الحل السوداني.

٣- اعتبـــار النضـــال الســـلمي بكافة أشـــكاله هو الأســـلوب العصـــري والحضاري المقبـــول عالميًا لتحقيق هذا الهدف.

٤- أن تكون الأداة السياسية لهذا النضال السلمي هي كافة القوى السياسية الجنوبية دون استثناء؛ وذلك في إطار جبهة وطنية تشـــمل الجميع، وتسمى بجبهة الحراك الوطني الســـلمي الجنوبي بصرف النظر عن انحداراتها وانتماءاتها الحزبية والاجتماعية.(١)

وفي إطار الحديـــث عن آلية إيجـــاد حل للقضية الجنوبية، يقول الدكتور عبـــده المعطري: «نحن نؤمن بأن قيادات الثورة السلمية الجنوبية طائر ذو جناحين، وأي قرار مصيري لا بد أن يكون قرارًا جماعيًا لأبناء الجنوب جميعًا، وليس لفئة معينة». (٢)

يقول الدكتور ياســـين سعيد نعمان: «وقول البعض: إن نجـــاح الثورة خطر على القضيـــة الجنوبية يطرح أكثر من علامة استفهام. وبعد عملية التغيير سيكون للشعب الكلمة الفصل في قضية الجنوب، وغيرها من القضايا، ولا أحد ســـيكون بديلاً للشعب في الجنوب وفي الشمال على حد سواء»(٣).

والواضح أن كل أطـــراف القضية الجنوبية يؤمنون أنه وبعد الثورة يجـــب على قوى الثورة المنتصرة عدم المساس بمطالبهم، ولو أدت إلى خيار الانفصال كمآل نهائي للقضية الجنوبية، وهو في تصوري ما لا تريده هذه القوى التي تحكمهـــا الأحزاب، والتي لن تعترف بهـــا إلا في إطار الحلول المطروحة ســـابقًا في وثيقة الإنقاذ، وأن العامل الديمغرافي سيحدد هذه المسألة، لاسيما وأن الشمال سيكون منهكًا عقب الثورة، وبدون تسوية سياســـية بين الشمال والجنوب سيؤول الوضع إلى صراع داخلي جديد على موارد الناتج المحلي.

(١) من ورقة مقدمة لندوة «قضية الجنوب بين الاســـتراتيجية والتكتيك» التي أقامها المركز الجنوبي للإعلام والدراسات الاستراتيجية (SMC) في العاصمة السويسرية (برن)، ٢٠١١/٧/٢٣م، انظر صحيفة الوسط اليمنية، ٢٠١١/٧/٢٧م، مرجع سابق.

(٢) انظر موقع حياة عدن، نقلاً عن صحيفة الأمناء، ٢٠١١/٩/٢٣م، مرجع سابق.

(٣) انظر صحيفة عكاظ، ٢٠١١/٨/٢٣م، مرجع سابق.

نتائج وتوصيات:

١) إن التناقض في مكونات الثورة يحتّم عليها بعد نجاحها أن تأخذ في اعتبارها عند قيام الدولة الحديثة إرضاء إرادات هذه المكونات، وهذا يتوقف على قوة هذه الإرادات، ونسبة ممثليها في فئات المجتمع، ومدى قدرتهم على الضغط باتجاه احترام إراداتهم، وما يأملوا منه من هذا التغيير؛ ولذلك فالسؤال المطروح: ما هو الإطار المناسب لتحقيق هذا؟ وهل سيقبل الجميع تبني ما يطلق عليه «دولة مدنية» قد تؤثر على إرادات هذه المكونات؟

٢) هناك غموض يكتنف نتائج الثورة التي أرجأت حلول كل تعقيدات الحياة السياسية اليمنية إلى ما بعد الثورة، وهذا يفتح عليها مجموعة من التحديات التي قد تُلّمَز بها في حال خروجها عن سيطرة الدولة الحديثة؛ لذا يتوجب على الدولة الحديثة مراعاة التوعية في مدى قدرتها على تحقيق أهداف الثورة والصعوبات التي تكتنف ذلك، بمعنى إيجاد خارطة طريق لذلك.

يضاف إلى ذلك أن الركائز الأساسية التي قامت عليها الثورة يجب أن يشهدها الواقع السياسي، ويلمسها المواطن اليمني.

٣) على القوى الصاعدة التوجه لاستخدام لاعبين دوليين جدد كتركيا مثلاً؛ يمكن أن يؤثروا في تحسين العلاقات مع دول الجوار وأمريكا.

٤) إن موقف الولايات المتحدة من الثورة اليمنية المعتمد على قاعدة أن الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة العربية لم تغير مصالحها فيها. وعلى سياسة تحقيق التوازن بين التغيير والاستقرار في الشرق الأوسط، وأنه يجب أن تتعامل مع من تنتخبهم الشعوب العربية، وفقًا لقاعدة المد والجزر؛ للمحافظة على مصالح أمريكا، ستنتج موقفًا واضحًا بالتخلي عن النظام السابق لتبدد مصالحها معه ولوجود توافق وطمأنة لها من الثوار بالحفاظ على مصالحها في اليمن؛ يأتي هذا بعد أن قامت الولايات المتحدة باختبار الثوار، وتمحيصهم من خلال عدم الجدية في الإطاحة بنظام صالح لنزع آراء تتوافق والمصالح الأمريكية، وتطمئنها.

٥) إن على السلطة، وفي ظل تخلي الدول الداعمة عنها، وتغير سياساتها تجاهها، أن تعلم بأنها غير مرغوب فيها، وأن نهايتها قد أصبحت وشيكة، وأن المسألة مسألة وقت ليس إلا؛ فعليها أن تتخذ خطوات فعلية للمحافظة على الوطن إن كان بها وطنية.

بغض النظر عن من المستفيد، ومن الخاسر من نتائج الثورة، وما يمكن أن تتمخض عنه، وما يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي للاستفادة منها؛ فإنه يجب وضع برامج وتصورات وآليات؛ للاستفادة من الثورة اليمنية، وعدم تركها لأصحاب المآرب والعابثين والعوام ليقودوا البلاد والعباد.

٦) وبغض النظر عن من المستفيد، ومن الخاسر من نتائج هذه الثورة، وما يمكن أن تتمخض عنه، وما يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي للاستفادة منها؛ فإنه يجب وضع برامج وتصورات وآليات؛ للاستفادة من هذه الثورة، وعدم تركها لأصحاب المآرب والعابثين والعوام ليقودوا البلاد والعباد.

٧) إن قضية الجنوب تحكمها عدة سيناريوهات تبعًا لتأثير قوى الحراك فيها؛ فالحراك يسعى لترتيب وتوحيد جهوده في نصرة القضية الجنوبية، والفيدرالية وإن كانت حلاً موضوعيًا في نظر الحراك والمعارضة، إلا أن الحراك بدأ يغيّر تلك النظرة، ويسعى للانفصال.

ويبقى السؤال: كم النسبة الديموغرافية التي يمثلها الحراك؟

فالمجتمع متكون من عدة فئات: الموالين للحراك، الأحزاب، التيارات الدينية، كما يجب اعتبار أن التركيبة السكانية والديموغرافية قد تغيرت.

فإذا فرضنا أنه سيقام استفتاء على الانفصال مثلاً أو الفيدرالية لمدة معينة، وبعدها يُستفتى الجنوبيون مرة أخرى على الوحدة أو فك الارتباط، فكيف نستطيع أن نحدد من هو الجنوبي الذي يحق له الاستفتاء في ظل المعطيات أعلاه؟

إن مستقبل الجنوب يحكمه المنتسبون والمؤيدون للحراك الجنوبي، فكم عددهم مقارنة بمن لا يؤيدونهم، لاسيما من بعض أعضاء أحزاب المشترك وغير المقتنعين بأفكار ومبادئ الحراك، إن مستقبل الجنوب يحكمه أيضًا القوى الخارجية المستفيدة منه لاسيما دول الجوار المؤثرة على الجنوب ببعض مكوناته كحضرموت والمهرة وشبوة.

معلومات إضافية

الحراك الجنوبي في اليمن:

بـــدأت الحركـــة الاحتجاجية في الجنوب اليمني محـــدودة من حيث الحجم والمـــدى الزمني والجغرافي في المحافظات التي كانت تشـــكل ما كان يعـــرف بـ«جمهورية اليمن الديمقراطية الشـــعبية» بعد انتهاء حرب عام ١٩٩٤م الأهلية، أما الحراك الواسع، فقد بدأ مطلبيًا وحقوقيًا بقيادة جمعيات المتقاعدين الجنوبيين في منتصف ٢٠٠٧م، ثم ما لبث أن طالب باستقلال الجزء الجنوبي من البلاد.

كان يفترض أن يتم خلال الســـنوات الثلاث الأولى للوحدة التي تمـــت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وفي إطار الدمج لمؤسسات وسياسات الدولتين السابقتين، معالجة كافة المشاكل والاختلالات، إلا أن النخبتين الشمالية والجنوبية، -بســـبب التباينات الأيديولوجية والماضي الصراعي للعلاقة بينهما- شُغلتا بالصراع السياسي عن ما سواه من المهام، وقد تطور ذلك الصراع بين الطرفين إلى حرب شاملة في صيف عام ١٩٩٤م.

انتهت الحرب بهزيمة النخبة الجنوبية ممثلة بشـــكل أساسي في الحزب الاشتراكي، وإثر ذلك - وفي محاولة لتصفية الدولة الجنوبية - تم اتباع عدد من السياسات تركت آثارها السلبية العميقة على الوجدان الجنوبي.

عند انتهاء الحرب تم إطلاق يد القوات الشـــمالية والجماعات التي حاربت في صفوفها في نهب مؤسســـات وممتلكات الدولة الجنوبية، ومقرات الحزب الاشـــتراكي وممتلكاته، ومنازل وممتلكات قياداته التي انتهى الأمر بالآلاف منها إلى المنافي، وبعض الممتلكات الخاصة.

وانتقلـــت معظم أراضي ومؤسســـات الجنوب، التي كانت ما تزال ملكًا للدولـــة، إلى فئة صغيرة من النافذين المقربين من النظام، والمنتمين في الغالب إلى الشمال، إما عن طريق التوزيع بأوامر عليا، أو البسط والاستيلاء، أو الخصخصة.

وعقدت النخبة الشـــمالية محاكمات سياســـية صورية بتهمة الخيانة العظمى لعدد ١٦ من القيادات الجنوبية التي فرت إلى الخارج، ومن ضمنهم نائب رئيس الجمهورية الأســـتاذ علي ســـالم البيض، ورئيس مجلس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وأُدينت تلك القيادات، وصدر ضدها أحكامًا بالإعدام.

وانتهى الأمر بالمئات من الكوادر الجنوبية المحســـوبة على الاشـــتراكي إلى المنافـــي. وفي حين اختار الآلاف ممن بقوا في الداخل الإحالة للتقاعد خوفًا من الإجراءات الانتقامية، وجد البعض الآخر نفســـه وقد أُحيل إلى التقاعد المبكر إجباريًا، واكتفى البعض الثالث بالانقطاع عن العمل ليفقد كل شيء. وحلت عناصر شمالية مكان العناصر الجنوبية في الكثير من المواقع الأمنية والإدارية في المحافظات الجنوبية.

وحاولت السلطة الحاكمة، على الصعيد الثقافي، طمس كل ما يُذَكِّر بدولة الجنوب، فتم تغيير أسماء المدارس والمعســـكرات، والمراكز، ووسائل الإعلام، وجرت محاولات حثيثة لطمس السنوات الأربع الأولى من عمر الوحدة والدور الذي لعبه القادة الجنوبيون في عملية التوحيد.

وبفعل سياســـات الإصلاح الاقتصادي التـــي تبنتها الدولة عام ١٩٩٥، تآكل دخـــل الفرد الجنوبي من مرتب الدولـــة؛ وتدهورت أوضاع الخدمات المجانية المقدَّمة من الدولـــة، وغابت المعالجات الحكومية الكفيلة بتخفيف آثار السياسات الاقتصادية على حياة الناس.

وخلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧م) بدأت ونمت عدة ظواهر:

علـى صعيد النظام السياسـي، ووفقًا لتوصيف لجنة الحوار الوطني، فقد «قاد القائمون على السـلطة حركة انقضاض على مضامين الشراكة الوطنية، والمشروع الديمقراطي الوليد القائم على التعددية السياسية والحزبية...»، وتحولت الدولة «من مشـروع سياسي وطني إلى مشـروع عائلي ضيق يقوم على إهدار نضالات وتضحيات أبناء اليمن، والقفز على مكتسبات وأهداف الثورة اليمنية، للاستحواذ الكامل على السلطة، والاستئثار بالثروة».

ومع أن فورات غضب الجنوبيين لم تتوقف منذ عام ١٩٩٤م، وإن كانت على نطاق ضيق، إلا أن الحراك الواسع وبشكله القائم لم يبدأ سوى في منتصف عام ٢٠٠٧م، وتمثلت مقدمات الحراك الواسع في ظهور حركة التصالح والتسامح بشكل محدود ابتداء من عام ٢٠٠١م، ثم توسعها تدريجيًا في السنوات اللاحقة. وقامت حركة التصالح والتسـامح على فكرة أن الصراع العنيف بين أجنحة الحزب الاشتراكي اليمني في عام ١٩٨٦م، والانقسام الذي تركه في الصفوف هو الذي دفع بالجنوبيين إلى الوحدة، وهو الذي سـاهم في هزيمتهم عسكريًا في حرب عام ١٩٩٤م، ولذلك سعت الحركة من خلال اللقاءات الموسعة إلى رأب الصدع بين المكونات الجنوبية.

وهناك عوامل عديدة ساعدت وشجعت على ظهور الحراك الجنوبي الواسع عام ٢٠٠٧، أهمها التمرد الحوثي الذي اندلع في الشـمال في عام ٢٠٠٤م، والحراك الكبير الذي صاحب انتخابات سـبتمبر ٢٠٠٦م الرئاسية، والدور الذي لعبته الصحافة الحزبية والمستقلة في كشف قضايا الفساد، وتوجيه النقد إلى رأس الدولة، ووجود بعض التحول في الدعم الإقليمي والدولي للسـلطة القائمة عبَّر عن نفسـه من خلال مطالب الدول والمنظمات الدولية للحكومة اليمنية بتبني إصلاحات شاملة على كافة الصعد.

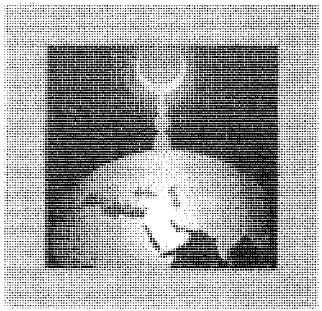
وقد حاولت الحكومة اليمنية منذ اندلاع الحراك احتواءه بعدة طرق: تارة بالسماح بالتظاهر والاعتصام، وتارة ثانية بتوظيف الأدوات الأمنية كاعتقال القيادات وقمع المظاهرات، وتارة ثالثة بالعمل على حل المشاكل المطروحة، وفي إطار المعالجات الحكومية أُعيد إلى الخدمة في القوات المسلحة حتى بداية أبريل ٢٠٠٩م عدد ٩٤ ضابطًا و٦٦٥٥ فردًا من المنقطعين، وأُعيد إلى الخدمة كذلك ٣٠١٧ ضابطًا من المتقاعدين. وتم تسـوية أوضاع ١٨٦٠ ضابطًا و٨٢٠٢ جنديًا وصف ضابط.

وفي مجال الأمن أُعيد إلى الخدمة من المنقطعين ٤٢٤٧ ومن المتقاعدين ٤٥٩٣. وعولج بالترقية أو التسـوية وضع ٣٤٩٥ ضابطًا، و٣١٩٥ فردًا من متقاعدي جهاز الأمن السياسي، فيما أُعيد إلى الخدمة في الجهاز ١٦٠ متقاعدًا و٣٠٦ منقطعين.

وعُيِّن بعض الجنوبيين في مواقع حكومية سـواء على مستوى المراكز أو المحافظات، وسمح لأبناء المحافظات الجنوبية من خلال انتخابات غير مباشـرة باختيار محافظيهم من بين صفوفهم. لكن المعالجات الحكومية، كما يبدو، جاءت متأخرة كثيرًا، واقتصرت على معالجة الجوانب المتصلة بالوضع الوظيفي في حين أُهملت القضايا الجوهرية المتصلة بالفساد ونهب الأراضي، والاستئثار بالسلطة والثروة .

المصدر:

د. عبد الله الفقيه، الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومسـتقبل الدولة، التقرير الارتيادي (الاسـتراتيجي) السابع لمجلة البيان، ١٤٣١هـ.



الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير

مروان شحادة

كاتب وباحث متخصص في شئون حركات الإسلام السياسي

ملخص الدراسة

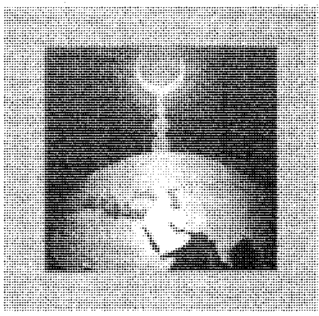
باتت الاضطرابات السياسية في الوطن العربي بمثابة الظاهرة الأبرز في العام ٢٠١١م؛ إذ يراقب العالم كله الثورات الشعبية التي تحدث في مصر والبحرين، وليبيا وتونس وسوريا، وغيرها من البلدان العربية، ويختلف سقف المطالبات من دولة إلى أخرى؛ حيث تطالب قوى المعارضة في بعض الدول بإجراء إصلاحات شاملة، فيما تطالب قوى أخرى بتغيير جذري للنظم السياسية القائمة.

ولم تكن الأردن بعيدة عن هذه الأحداث؛ إذ انتشر الحراك الشعبي السياسي في العديد من المحافظات، ورغم أن سقف المطالبات والشعارات ارتفع في الشارع الأردني، من إسقاط الحكومة وإصلاح النظام، إلى إسقاط النظام في حالات محدودة وفي مناطق معينة، إلا أن الحراك الشعبي بصوره وأنماطه المختلفة، ما يزال ضمن الحدود التي يمكن السيطرة عليه وضبطه؛ حيث إن الشارع الأردني لم يتحرك بصورة جماعية واسعة الانتشار، كما حدث في دول عربية أخرى.

تبحث هذه الدراسة في آفاق وإشكاليات التغيير في النظام السياسي للمملكة الأردنية في ظل الثورات العربية، وتعقيدات الواقع الداخلي، وأثر الخارج على مآلات ذلك التغيير، وتحاول تحديد موقع الحركات الإسلامية في عملية التغيير التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام، وفي الأردن على وجه الخصوص.

كما تبحث الدراسة إشكالية علاقة الإسلاميين مع السلطة في الأردن، خاصة أن تعامل النظام السياسي الأردني مع جماعة الإخوان المسلمين قد ظل حتى فترة متأخرة يسير باستراتيجية يغلب عليها التسامح والاعتدال، إلا أنه مع ظهور حركات إسلامية جديدة كالسلفية الجهادية وغيرها، أصبحت استراتيجية النظام تستند إلى القمع والاستبداد، والمطاردة والملاحقة الأمنية، والتضييق على المنتمين لهذه التيارات الجديدة.

تحاول الدراسة تحديد سيناريوهات بقاء النظام السياسي الأردني وسط اشتعال المنطقة برياح الثورات الشعبية السلمية، خاصة وأن مآلات الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر، وليبيا واليمن وسوريا، وما رافقها من فوضى من الناحية الأمنية والاقتصادية، قد جعل مسألة التغييرات الجذرية في النظم الملكية غير ممكنة؛ ومن المستبعد قيام ثورة للإطاحة بها على المدى المنظور، وربما يكون من المرجح سيرها نحو التحول إلى الملكية الدستورية بدرجات متفاوتة.



الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير

مروان شحادة

كاتب وباحث متخصص في شئون حركات الإسلام السياسي

باتت الاضطرابات السياسية في الوطن العربي بمثابة الظاهرة الأبرز هذا العام؛ إذ يراقب العالم كله الثورات الشعبية التي تحدث في مصر والبحرين، وليبيا وتونس، وسوريا، وغيرها من البلدان العربية، ويختلف سقف المطالبات من دولة إلى أخرى؛ حيث تطالب قوى المعارضة في بعض الدول بإجراء إصلاحات شاملة، فيما تطالب قوى أخرى بتغيير جذري للنظم السياسية القائمة.

وقد تعددت المسميات التي استُخدمت لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي؛ بين من وصفها بالثورات والحركات الاحتجاجية، والمظاهرات والاعتصامات المطالبة بالديمقراطية، وبين من أطلق عليها الربيع العربي، والتمرد، وحركة ٢٥ يناير في الحالة المصرية، ولكن لا واحدة من تلك المسميات تنطبق بنفس الدقة على جميع الانتفاضات العربية؛ نظرًا لتباينها واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر، ومن ثَم صعوبة إدراجها تحت يافطة واحدة، وذلك رغم الحقيقة التي لا مراء فيها، وهي أن الثورات العربية تشترك في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها، متمثلة في إحباط بعض الشعوب من غياب الديمقراطية، وحرمانها من حقوقها الأساسية، ومن حرياتها الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية، وتنامي الفساد، وانعدام العدل الاجتماعي.

تبحث الدراسة في آفاق وإشكاليات التغيير في النظام السياسي للمملكة الأردنية، وتعقيدات الواقع الداخلي، وأثر الخارج على مآلات ذلك التغيير، وموقع الإسلاميين والأحزاب المختلفة من قيادة عملية التغيير.

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس مفاده: ما آفاق وإشكاليات التغيير في النظام السياسي الأردني في ظل الثورات العربية؟

وينبثق عن هذا السؤال تساؤلان آخران هما: ما دور الحركات الإسلامية في عملية التغيير التي تشهدها المنطقة العربية بشكل عام، وفي الأردن على وجه الخصوص؟

وما سيناريوهات بقاء النظام السياسي وسط اشتعال المنطقة برياح الثورات الشعبية السلمية؟

للإجابة عن التساؤلات السابقة، فإنّ هذه الدراسة ستتناول المحاور التالية:

- تركيبة النظام السياسي القائم في الأردن، وموقعه في النظام الدولي.
- إشكالية علاقة الإسلاميين مع السلطة في الأردن.

- موقع الإسـلاميين في الأردن من الزخم الثوري في دول الجوار.

- سيناريوهات البقاء وسط أجواء الجوار الثوري.

- خلاصة ونتائج.

سوف نستخدم في هذه الدراسة عدة مناهج في سبيل الوصول إلى نتيجة موضوعية، هي: المنهج المقارن، والمنهج التاريخي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون في إطار تحليل مضمون النص.

حيث يستخدم المنهج المقارن، لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين موقف الحركات الإسلامية المختلفة من النظام السياسي في الأردن، وطبيعة العلاقة التي ترتبط بها، ودورها من الحراك الشعبي في المنطقة بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص.

أما المنهج التاريخي فنستفيد منه في معرفة تركيبة النظام السياسي في الأردن، وإشكالية علاقته بالحركات الإسلامية، وردود أفعال الموالاة والمعارضة في انعكاسات الحراك الشعبي العربي على الأردن.

فيما نستخدم منهج تحليل المضمون في إطار تحليل النص؛ للاطلاع على بعض النصوص التي تبين مواقف الأطراف المختلفة الرسمية والشعبية من عملية التغيير، وتحدد استراتيجيات وخيارات المستقبل لتلك الأطراف.

تركيبة النظام السياسي القائم في الأردن وموقعه في النظام الدولي:

يعتبر الإسلام من المكوّنات الأساسية للدولة في الأردن، فقد اعتبر الإسلام منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م على يد الأمير عبد الله أحد ركائز الحكم وبناء الدولة، ولعلَّ انتساب الأسرة الهاشمية للنَّبي محمد -صلى الله عليه وسلم- كان عاملاً أساسيًا في علاقة الإسلام بالدولة، وكانت أيديولوجية «الثورة العربية الكبرى» التي قامت في الحجاز تستند إلى الدَّمج بين الأيديولوجيا الإسلاميّة والقومية.

وعلى الرغم من المكانة الأساسية للإسلام في تأسيس الدّولة إلا أنَّ الإسلام لم يكن محوريًا؛ فقد سلك النظام الأردني نهجًا وسطيًا؛ حافظ بموجبه على اعتبار الشريعة أحد مصادر التّشريع، وله الهيمنة في مجال الأحوال الشخصية.

يعتبر الإسلام من المكونات الأساسية للدولة في الأردن، فقد اعتبر الإسلام منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م على يد الأمير عبد الله أحد ركائز الحكم وبناء الدولة، ولعلَّ انتساب الأسرة الهاشمية للنبي محمد -صلى الله عليه وسلم- كان عاملاً أساسيًا في علاقة الإسلام بالدولة

ويرى الباحث محمد أبو رمان، أن النظام السياسي الأردني يواجه ثلاثة تحديات رئيسة في ظل المخاوف التي يعيشها النظام، فضلاً عن الظروف الداخلية والمتغيرات الإقليمية، والموقف الدولي وبخاصة الأمريكي، والتي تدفع جميعها نحو إحداث تغييرات سياسية نوعية، تطمح لتحقيق إصلاح سياسي ووضعه على أجندة أولوياته، وتضع قوى الشد العكسي التي تمثل أهم العقبات في وجه الإصلاح في الصفوف الخلفية في صنع القرار، وهذه التحديات هي[1]:

التحدي الأول: أنّ «ممانعي الإصلاح السياسي» في مؤسسات الدولة، أو من تتعارض مصالحهم معه، سيعملون على «عرقلة» المسار والتخفيف من اندفاعه، بل وتفريغ التغييرات المطلوبة من مضمونها، خلال المرحلة المقبلة. فهذه «الأدوات الرسمية» أسست نمط عملها وتفكيرها على «إبقاء الوضع الراهن»، ومنع التغييرات المتوقعة، وحتى وإن كان هنالك من داخل «مؤسسات الدولة» من يدفع باتجاه الإصلاح، فسينظر إليه «الممانعون» بنظرية الريبة والتشكيك بعدم إدراك

(١) د. محمد أبو رمان. اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، مدونة الكاتب محمد أبو رمان، مدونة جدران، ١٩/ ٤/ ٢٠١١م، http://www.judran.net/?p=190 .

خطورة الإصلاحات المطلوبة، وسيعملون على إفشاله، ومن المتوقع أن تنتقل «الأدوات الرسمية» مع كل مرحلة من مراحل تنفيذ أجندة الإصلاح للتخفيف من تداعياتها ومضامينها، ولإعاقة نتائجها على أرض الواقع، باستخدام أساليب مختلفة ومتنوعة.

التحدي الثاني: وهو التحدي الأهم والأكثر حسمًا لمسار الإصلاح السياسي، ويتمثّل بعدم وجود اتفاق إلى الآن على أجندة محددة للإصلاح، بوصلته وأولوياته، واتجاهاته، بين القوى السياسية التي تتحرّك في الشارع؛ إذ تتنوع المطالب وتتعدد بين ذات الطبيعة الأيديولوجية والمطلبية، والاقتصادية والسياسية. ليس ذلك فحسب، بل هنالك اختلاف حتى في تعريف سقف الإصلاح السياسي المطلوب، والمراحل المتتالية في الوصول إليه.

تنغمس وراء هذا الاختلاف الألوان الحزبية والأيديولوجية المتنوعة والمتعددة التي تشكّل خلفية سياسية للأحزاب والقوى التي تقود ما يسمى بـ«الحراك الداخلي» اليوم، وتحديدًا القوى اليسارية والقومية والإسلامية. لكن ما هو أهم من ذلك الثنائية الديمغرافية الأردنية- الفلسطينية، وما تثيره من مخاوف وهواجس متبادلة، تدفع إلى رؤى متباينة لأجندة الإصلاح وطبيعته، ما يجعل الخروج من «المنطقة الرمادية» في تعريف طبيعة هذه العلاقة وموقف الدولة منها بمثابة شرط رئيس لاجتياز العقبات والتحديات التي تواجه الإصلاح السياسي.

التحدي الثالث: وهو التحدي الاقتصادي؛ إذ تبعث المعطيات المالية الحالية إلى قلق كبير من مستوى العجز في الموازنة العامة، وحجم الدين، وضعف فرص النمو الاقتصادي خلال العام الحالي، في ظل أجواء من البطالة والفقر والاحتقان الاجتماعي، بخاصة في المحافظات، ما يهدد بتدهور أكبر في الاقتصاد الوطني، ومن ثم انفجار حالة «الاحتقان».

إشكالية علاقة الإسلاميين مع السلطة في الأردن:

يعتبر النظام السياسي الأردني من أكثر الأنظمة العربية اعتدالاً وتسامحًا، مع الحركات الإسلامية في العالم العربي، ويعود ذلك إلى الخبرة التاريخية المتميزة في الإدارة والتعامل مع المتغيرات، وقد ظهر ذلك جليًا في العلاقة المتميزة بين جماعة الإخوان المسلمين والسلطة في الأردن، والقدرة على التعايش والتعاون وتجنب الصدام، ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه الحركات الإسلامية في العالم العربي من القمع والاستبداد والملاحقة والاعتقال، كان الإخوان المسلمون في الأردن يتمتعون بالدعم والتأييد، ويمارسون أنشطتهم السياسية والاجتماعية في إطار من الحرية والتسامح النسبي، مكّنهم من الانتشار والتغلغل في نسيج المجتمع الأردني، وقد تميز أداء الإخوان بالقدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية مكّنها من تجنب الوقوع في صدام مع السلطة، كما حدث مع نظيراتها في الدول العربية[1].

ينطبق الوصف السابق لتعامل النظام السياسي الأردني مع الإسلاميين مع جماعة الإخوان المسلمين فقط، حتى فترة متأخرة بنفس الاستراتيجية السابقة التي يغلب عليها التسامح والاعتدال، إلى أن ظهرت حركات إسلامية جديدة كالسلفية الجهادية وغيرها؛ حيث أصبحت استراتيجية النظام تستند إلى القمع والاستبداد والمطاردة والملاحقة الأمنية والتضييق على المنتمين لهذه التيارات الجديدة.

ولم يشهد الأردن خلال مرحلة تأسيس الإمارة حركات إسلاميّة سياسية، فقد جاءت معظم الحركات الإسلامية في الأردن من الخارج، وكانت هذه الحركات قد ظهرت في العالمين العربي والإسلامي عقب انهيار الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م، وبدأت

(١) محمد زاهد جول، «الحركة الإسلامية الأردنية: إشكالية العلاقة بالآخر»، الإسلامية الأردنية – ٢٩-، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، كانون الأول، ٢٠١٠م، ص ٢٥ – ٤٨.

الحركات والجماعات الإسلامية بالظُّهور في الأردن كفروعٍ للجماعات في الخارج عقب أفول الاستعمار، وشهدت مرحلة الاستقلال عام ١٩٤٦م، بداية تشكُّل الحركات الإسلامية في الأردن وسط أجواءٍ من التسامح والتّرحيب من قِبَل مؤسس الدّولة الملك عبد الله الأول؛ حيث أعلن عن تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في نفس العام[(١)].

وقد شكّلت المصالح المشتركة بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين[(٢)]، عاملاً أساسيًا في إرساء روح التعاون والتسامح خلال عقود عديدة من الزمن بين الطرفين، وقد تجلت هذه المصالح في الالتقاء على برنامج التصدي للقوى السياسية المتطرفة المتمثلة بالأيديولوجيا اليسارية والقومية، التي عملت بقوة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم على زعزعة الأسس السياسية والاجتماعية للسلطة والجماعة[(٣)].

على الرغم من شيوع روح التعاون والاحترام المتبادل بين السلطة السياسية الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين، إلا أن هناك مجموعة من العوامل تساعد على توليد عناصر التنافر والنزاع، فالطبيعة الفكرية السياسية للجماعة تحمل في جوهرها إمكانات الصراع والنزاع على غرار الجماعات الدينية المماثلة في العالم العربي، وهذا ما شهدته الفترة الأخيرة من علاقة الدولة بالجماعة؛ حيث غلبت سمة التنافر والصدام على طبيعة العلاقة، وارتفعت وتيرتها في ظل الثورات الشعبية التي تشهدها المنطقة العربية.

يمكن تقسيم حركات الإسلام السياسي في الأردن إلى قسمين أساسيين: الأول: لا يؤمن بالنهج الديمقراطي على الرغم من اختلاف بنيته النظرية والعملية، ويضم: حزب التحرير، وجماعة التبليغ والدعوة، والسلفية التقليدية، والسلفية الجهادية.

والثاني: يؤمن بالنهج الديمقراطي، ويضم: حزب جبهة العمل الإسلامي الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب الوسط، وحزب دعاء.

وتتباين علاقة النظام السياسي الأردني مع الحركات الإسلامية، بحسب طبيعة أيديولوجيا الحركة أو الجماعة، واستراتيجية التغيير لديها، فالنظام يلجأ إلى المقاربة الأمنية الصلبة في التعامل مع حزب التحرير الإسلامي، على الرغم من عدم إيمانه بالعمل المسلح، ويتخذ استراتيجية سلمية في التغيير، بيَّنها الشيخ تقي الدين النبهاني مؤسس الحزب، والتي لم تتغير لهذه اللحظة، وفي قراءة الشيخ النبهاني للطريقة النبوية توصَّل إلى منهج للتّغيير يقوم على الدّعوة السِّرية التي تشكل نقطة الابتداء، ثم تليها مرحلة جمع المؤمنين في تكتل الصّحابة بعد أن أمضوا فترةً في كتلة حلقات، ثم المرور لمرحلة الدّعوة الجهريّة بعد أن صارت كتلة المؤمنين قويةً قادرةً على مجابهة المجتمع كله، وانتهاءً بقيام الدّولة الإسلاميّة في المدينة المنورة[(٤)].

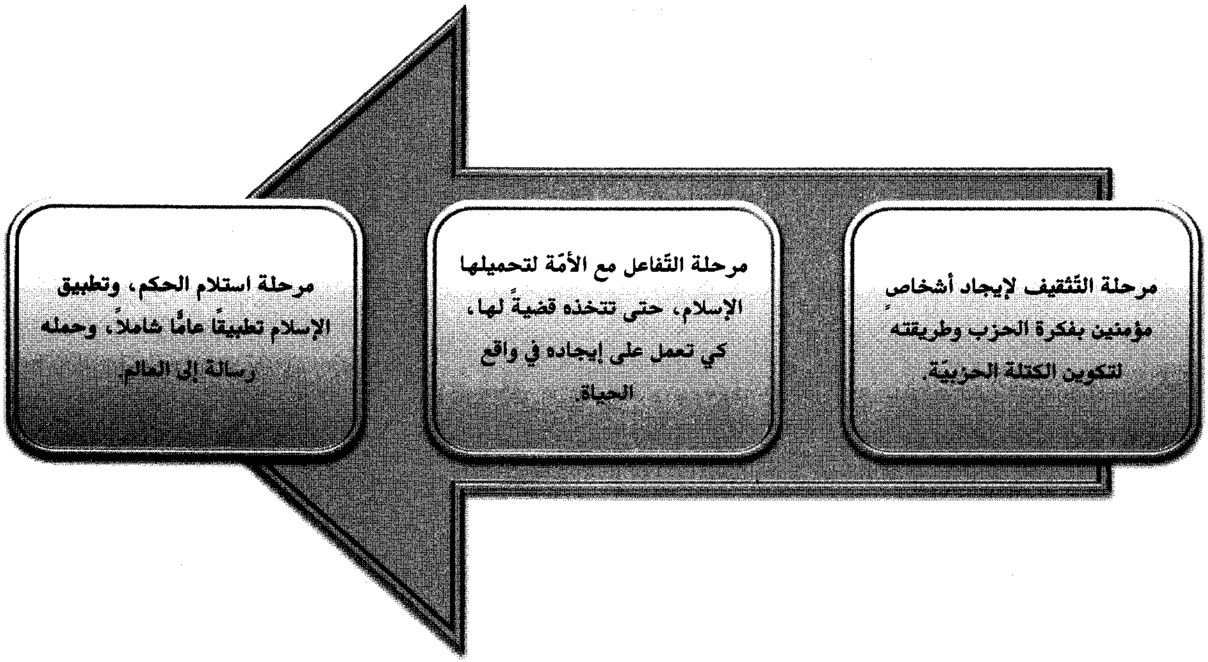
وقد حدَّد الحزب ثلاث مراحل لقيام الدّولة: الأولى: مرحلة التّثقيف لإيجاد أشخاصٍ مؤمنين بفكرة الحزب وطريقته لتكوين الكتلة الحزبيّة. الثّانية: مرحلة التّفاعل مع الأمّة لتحميلها الإسلام، حتى تتخذه قضيةً لها، كي تعمل على إيجاده في واقع الحياة. الثّالثة: مرحلة استلام الحكم، وتطبيق الإسلام تطبيقًا عامًا شاملاً، وحمله رسالة إلى العالم[(٥)].

ولم يطرأ على الحزب أيّ اجتهادٍ أو تجديدٍ أو تغييرٍ في بنيته الفكريّة المركزيّة المؤسسة للخطاب، الأمر الذي حصر الحزب منذ تأسيسه في إطارٍ نخبويّ

(١) المصدر السابق، ص ٢٤.
(٢) تعتبر جماعة الإخوان المسلمين من أولى الجماعات التي أُسست في العالم العربي وفي الأردن وفلسطين، وهي من أكبر الجماعات المنتشرة من الناحية الدعوية والتنظيمية لفترات طويلة، إلى أن دخلت جماعات وحركات وتنظيمات إسلامية جديدة أصبحت فاعلة في الحراك السياسي والاجتماعي مع بداية الثمانينيات.
(٣) محمد زاهد جول، «الحركة الإسلامية الأردنية: إشكالية العلاقة بالآخر» الإسلامية الأردنية – ٢٩–، مصدر سابق.

(٤) تقي الدين النبهاني، «الدولة الإسلامية»، دار الأمة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٤م، ص ١٣–٢٦.
(٥) حزب التحرير. منشورات حزب التحرير، ١٩٨٥/٥/٩م، ص ٢.

مراحل قيام الدولة وفقاً لحزب التحرير الإسلامي



معـــزول، وحال دون تواصله مع الجماهير من الرجال والنســـاء، الأمر الذي أفسح المجال لحركات إسلاميّة أخرى؛ كالإخوان والسّلفية والتّبليغ.

وتنتشـــر ما يعرف بالســـلفية العلمية أو التقليدية -والتي جاءت تسميتها تمييزًا عن السلفية الجهادية- في الأردن بشكل كبير، وتنامت نشاطاتها في السنوات الأخيـــرة؛ لأنها لا تتصادم مع النظام السياســـي، بل تعطيه الشـــرعية الكاملة لولي الأمر، وتتصدر رموزه -أمثال علي الحلبي ومشـــهور حســـن، وغيرهم من خلال مركز الإمام الألباني- للدفاع عن النظام، أمام الهجمات والانتقادات التي يتعرض لها من قبل الحركات والجماعات الإســـلامية المعارضـــة كجماعة الإخوان المسلمين، والسلفية الجهادية، وحزب التحرير.

وتســـتند الســـلفية العلمية على مفهوم «التصفية والتربية» الذي يقوم على رؤية إحيائيّة، قوامها تنقية العقائد والعبادات من الشّـــوائب والبدع والانحرافات التي علقت بهـــا عبر الزمن، وتربيـــة الأفراد عليها، وتعتمد على مبدأ أســـاس وهو: «الاتباع لا الابتداع»؛ اعتمادًا على الحديث النبوي: «خير القرون قرني، ثم الذي يلونهم، ثـــم الذين يلونهم»؛ فالاتباع يمثّل جوهر نظرية التصفية، وذلك من خلال الكشـــف عن البدع وملاحقتها، وتطهير المجتمع من أضرارها، وفي ذلك يقول الألباني: «نفض البدع المتراكمة عن الإسلام قد أصبح ضرورةً لا مناص منها، ولا غنى عنها، لحياطته ولهداية الناس به.. إن البدعة في الدين ضلالة تقود إلى النار، وإن الله لا يقبل أن يُدْخِل أحدٌ في الدين ما ليس منه، وأن العمل على غير ما أمر الله مردود»[1].

ولا تؤمن الرؤية الســـلفية التقليديـــة، بالتعاون مع الجماعـــات المختلفة القومية والوطنية والإســـلامية؛ باعتبارها انحرافًا عن منهج السلف.

وعلـــى ما يبدو فـــإن حزب التحرير الإســـلامي لا يمتلك موقفـــا حازمًا وصلبًا من الثورات العربية، كما أنـــه لم يوضـــح موقفه بالتعبير عـــن آراء عامة فيما

(١) محمد ناصر الدين الألباني، «مســـاجلة علمية بين الإمامين الجليلين: العز بن عبد السلام، وابن الصلاح» المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ص ١٢.

يحــدث، وكذلك لم يتخل عن الخطاب الذي يتهم فيه الآخر بالوقوف وراء إخفاقه، وعدم تحقيق نجاحه في الوصول إلى أهدافه، سواء كانت النظم السياسية أم وسائل الإعلام التي ارتبطت بالنظم السياسية، والتي تعمــد إلى إخفاء دور الحزب في الحراك الشــعبي، فضلاً إلى ذلك فإن الإعلام يظهر الشعارات العلمانية، دون الشعارات الإســلامية، بحسب ما وصفه الناطق الرسمي باسم حزب التحرير الإسلامي في الأردن، ممدوح سوا قطيشات [١].

ويؤكــد الناطــق الرســمي للحزب في الأردن، بأن الحزب يقــوم بالاتصــال مــع جميع الجماعــات ولجــان الحراك الشعبي في الأردن، ويقدم لها النصــح – بما يرضــي الله-، ويحافظ على علاقات جيدة مع الجميع [٢].

وقد شــارك حزب التحرير فــي اعتصامين: الأول عقب الخروج من صلاة الجمعة أمام مسجد الجامعة الأردنية، وكان عدد المشــاركين محــدودًا، أما الثاني فكان نصرةً للثورة الســورية فــي مدينة الرمثا، وقد قُوبل الحراك باحتــكاكات من قبل بعض الأهالي في مدينة الرمثا.

ويرى قطيشات أن الحزب يستند إلى فكرة التغيير الجذري للنظم السياســية، ولا يؤمن بفكرة الإصلاح، التــي يعتبرها ترقيعًا له، تســاهم في المحافظة على النظام وأزلامه، وعلى مؤسســة الفســاد التي انتشر فيها، والذي لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال إقامة الدولة الإسلامية – الخلافة- [٣].

من جهة ثانية؛ شــكّلت الحركة السّــلفية الجهادية المعاصرة قطيعــةً مع الفكر الإســلامي الإصلاحي الــذي تبلور في حــدود القرن الثامن عشــر، وامتد حتى منتصف القرن العشــرين، وتشبعت هذه الحركة بأفكارٍ راديكاليــةٍ ثوريةٍ وضعت في قلــب أولوياتها الجهاد كمفهوم ثوريٍ يهدف إلى الانقلاب على مجمل الأوضــاع والأُطروحــات الإصلاحية، التــي تطالب بتطبيق الشّريعة، وإقامة الدّولة الإســلاميّة تدريجيًا بالاعتماد على منهج ســلميٍّ في الوصول إلى غاياتها وأهدافها، وانشغلت بمفهوم الجهــاد كأيديولوجيا ثوريّــة انقلابيــة تهــدف إلى الإطاحــة بالأنظمــة القائمة باعتبارهــا جاهليّة، اســتنادًا إلى مبدأ الحاكميّة الذي ينصُّ على كفــر وردَّة جميع الأنظمة العربيّة والإســلاميّة المعاصرة، والتي نشــأت عقب أفول المرحلة الاســتعماريّة، التي تبنت منهجًا سياسيًا يقوم على أســاس الفكرة القوميّــة أو الديمقراطيّة الليبرالية، أو الاشتراكيّة اليساريّة، أو خليط من هذه الأيديولوجيات [٤].

على الرغم من إيمان أنصار السلفية الجهادية فــي الأردن، بأن الخيار السـلمي غير ناجع في إحداث التغيير، إلا أن ربيع الثورات الشـعبية العربيــة انعكـس عليهــم بحيـث قامـوا بالمشــاركة في عدة اعتصامــات ومظاهرات سـلمية في مختلف أنحــاء المملكة، وهذا ما يؤكد على وجود تحولات سياسـية تأثرت بها الســلفية الجهاديــة بعد الثورات الشـعبية في عدة مدن عربية

ولا يرى أنصار الســلفية الجهادية أي استراتيجية للتغيير غير العنف والقــوة الجهادية التي تهدف إلى قيام الدولة الإسلاميّة، وكانت هذه السلفية الجهادية تعطي أولوية لقتال الأنظمة القائمة في العالم العربي والإسلامي؛ باعتبارها كافرة مرتدة، وفقًا لرؤية شرعية فقهية تستند إلى القول بأولوية قتال (العدو القريب)، كما بيّن ذلك المهندس عبد السلام فرج – أمير تنظيم الجهاد في مصر– ، في كتابه: «الفريضة الغائبة»، فهو يؤكّد أن فرض الجهاد العيني واجب على كلّ مسلم ضدّ الحكام، فهو يقول: «بالنِّسبة للأقطار الإسلاميّة، فإن

(١) ممدوح قطيشات، تصريحات خاصة للناطق الرسمي باسم المكتب الإعلامي لحزب التحرير الإسلامي المحظور في الأردن، خلال حفل إفطار رمضاني لإطلاق حملة «ارفع راية رسول الله»، عمان، ١٦/ ٨/ ٢٠١١م.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

(٤) حســن أبــو هنية، «دار الإســلام والنظام الدولي في فكر الســلفية الجهادية المعاصرة»، كتاب المسبار، مركز المسبار للدراسات والبحوث، العدد الخامس، مايو، أيار ٢٠٠٧م، ص ١٣٥– ١٣٩.

العدوّ يقيم في ديارهم، بل أصبح العدو يمتلك زمام الأمور، وذلك العدد من هؤلاء الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين، ومن هنا فجهادهم فرض عين»[1].

وعلى الرغم من إيمان أنصار السلفية الجهادية في الأردن، بأن الخيار السلمي غير ناجع في إحداث التغيير، إلا أن ربيع الثورات الشعبية العربية انعكس عليهم بحيث قاموا بالمشاركة في عدة اعتصامات ومظاهرات سلمية في مختلف أنحاء المملكة، وهذا ما يؤكد على وجود تحولات سياسية تأثرت بها السلفية الجهادية بعد الثورات الشعبية في عدة مدن عربية.

وبمقارنة تعامل الأجهزة الأمنية والنظام السياسي في الأردن مع الحركات الشعبية التي نظمتها تنسيقية المعارضة التي تضم إسلاميين ووطنيين، فإننا نجد أن المقاربة الأمنية في التعامل مع أنصار التيار السلفي الجهادي في الأردن اتسمت بالعنف والقسوة، وهذا ما أثبتته طريقة التعامل مع اعتصام السلفيين في الزرقاء؛ حيث واجهوا عدة استفزازات من قبل ما يعرف بالبلطجية، ووقع اشتباك بالعصي والحجارة، وتضاربت الرواية الرسمية مع الرواية السلفية للأحداث، ويواجه الآن حوالي ١٤٧ شخصًا تهمًا تتعلق بزرع بذور الفتنة، وإثارة النعرات الطائفية من قبل محكمة أمن الدولة الأردنية [2].

طبيعة الحراك الشعبي والقوى المشاركة في الأردن:

لم يتفاجأ المراقبون للحراك السياسي الشعبي في الأردن، فعلى الرغم من أن هذا الحراك انتشر في العديد من المحافظات، وأن سقف المطالبات والشعارات ارتفع في الشارع الأردني، من إسقاط الحكومة وإصلاح النظام، إلى إسقاط النظام في حالات محدودة وفي مناطق معينة، إلا أن الحراك الشعبي بصوره وأنماطه المختلفة -احتجاجات، واعتصامات، ومسيرات، ووقفات.. والذي يشارك فيه نخب ومجموعات، إضافة إلى القوى السياسية المعروفة- ما يزال ضمن الحدود التي يمكن السيطرة عليه وضبطه؛ حيث إن الشارع الأردني لم يتحرك بصورة جماعية واسعة الانتشار، كما حدث في دول عربية أخرى.

ففي الوقت الذي طالبت فيه الشعوب العربية حكوماتها بالتغيير وإسقاط النظام، كانت المعارضة والحركات الاحتجاجية في الأردن تطالب بالإصلاح، بل إن أكثر الحركات تطرفًا لم يصل سقف مطالباتها بأكثر من الملكية الدستورية؛ إذ إن جميع القوى اليسارية والإسلامية وغيرها طالبت بذلك.

وفي هذا السياق؛ بيّن الباحث حسن أبو هنية، أن الهوية الأردنية تعتمد على مكونين أساسين: الأول: مواطنون من أصول شرق أردنية، والثاني: مواطنون من أصول فلسطينية، تولدت قناعة لدى المواطنين من مختلف أطيافهم وأصولهم على اعتبار أن الملكية عنصر أمن واستقرار، وبالتالي كانت المطالبات دائمًا ذات طبيعة إصلاحية، وليست ثورية راديكالية – جذرية – ولا تزال[3].

والوسائل المستخدمة في الحراك الشعبي في الأردن، تنحصر في استخدام كل الوسائل السلمية، والتي توظفها المعارضة في الضغط على صاحب القرار؛ حتى تتم الاستجابة لهذه المطالب، ويمكن أن تأتي الوسائل متدرجة؛ ابتداءً من الموقف السياسي، والتوظيف الإعلامي، والفعل الجماهيري الشعبي، وصولاً إلى الاعتصام المفتوح إن تطلب الأمر، بحسب ما ذكره زكي بني إرشيد[4].

---

(١) محمد عبد السلام فرج، «الفريضة الغائبة» www.tawhid.ws

(٢) محكمة أمن الدولة، محكمة عسكرية، تواجه انتقادات حادة حول دستوريتها وشرعيتها من الناحية القانونية، وتعقد جلسات محاكمة السلفيين المتهمين بالمشاركة في أحداث الزرقاء في قاعة داخل سجن الموقر.

(٣) حسن أبو هنية، مقابلة شخصية مع الباحث، عمان، ٦/ ٨/ ٢٠١١م.

(٤) زكي بني إرشيد، مقابلة شخصية مع الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، ومدير الدائرة السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي، بتاريخ ٢٠١١/٨/٢١م.

فيما اعتبر القيادي في الحركة الإسلامية إرحيل الغرايبة أن الأردن يمر بحالة من الترقب والانتظار المشحون بالقلق الذي يكاد يسيطر على جميع الأطراف، وأن عمليات الشدّ والجذب بين الدولة والحراك الشعبي باتت تأخذ طرقًا سياسية وأمنية متعددة، الأمر الذي سيجعل من الصيف الأردني الحالي صيفًا ساخنًا(١).

أما الكاتب موفق محادين، فيعتبر الثورات العربية في بداية طريقها، وبأنها لم تُحسم بعدُ، وبين بأن عملية الثورة طويلة ومعقدة، وما زلنا في الإرهاصات الأولى، وفيما يخص الأردن، فإن هناك اضطرابًا وتشويشًا في الأجندة والتصورات والشعارات لدى الجميع من الحكم إلى المعارضة بمختلف تياراتها؛ وذلك بسبب حساسية الأردن للجغرافيا السياسية الإقليمية والتداخلات السياسية فيها في المعطيات الدولية والإقليمية، ولا يمكن لطرف أن يتقدم إلى الأمام دون أن يلحظ موقع الأردن في هذه المعطيات(٢).

وبين زكي بني إرشيد، الفرق بين ما جرى في الأردن وغيره بقوله: «إن ما جرى في الخارج هي ثورات تهدف إلى إسقاط وتغيير النظام، بينما توافقت القوى الوطنية والإسلامية - المعارضة - على شعار إصلاح النظام وليس إسقاط النظام، والإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية، فيصبح واجب المعارضة أن تمارس كل أنواع الضغط السلمي؛ لفرض إرادتها على صاحب القرار، في حين أن النظام السياسي يرى أن ما قدَّمه من تعديلات كافية، وتلبي الغرض المطلوب؛ خلافًا لقناعة المعارضة التي ترى في كل التعديلات المقترحة على مستوى الدستور أو القوانين أنها لا تغير في قواعد الأداء السياسي في النظام الأردني، ولذلك تحتاج عملية الإصلاح في الأردن إلى زمن أطول؛ حتى يقتنع أو يلتزم صاحب القرار بضرورة وأهمية الإصلاح السياسي المفضي إلى تحول ديمقراطي، بما يساهم في تحقيق تداول سلمي للسلطة، وتشكيل حكومة برلمانية تعبّر عن إرادة الشعب، وتمكّن للشعب الأردني أن يكون مصدرًا للسلطات».(٣)

موقع الإسلاميين في الأردن من الزخم الثوري في دول الجوار:

تعامل إسلاميو الأردن كبقية الإسلاميين في العالم العربي مع الثورات الشعبية في بداياتها بحذر شديد؛ لعدم ثقتهم بفاعلية «سلمية الثورات» في ظل استراتيجيات التغيير التي تبنتها حركات الإسلام السياسي، التي تختلف ما بين التدرج السلمي للوصول إلى السلطة من خلال المشاركة السياسية والإيمان بالديمقراطية، وبين خيار استخدام القوة في الوصول إلى السلطة، أو خيار البقاء كسلطة دينية حليفة للسلطة السياسية، يعطي كل طرف الشرعية للآخر.

تعامل إسلاميو الأردن كبقية الإسلاميين في العالم العربي مع الثورات الشعبية في بداياتها، بحذر شديد؛ لعدم ثقتهم بفاعلية «سلمية الثورات» في ظل استراتيجيات التغيير التي تبنتها حركات الإسلام السياسي، التي تختلف ما بين التدرج السلمي للوصول إلى السلطة من خلال المشاركة السياسية والإيمان بالديمقراطية، وبين خيار استخدام القوة في الوصول إلى السلطة.

وعليه؛ فقد دفع هذا التبني إلى مراقبة ما يجري من حراك شعبي لمعرفة مآلات الثورات الشعبية، وبدأت هذه الحركات والجماعات التخطيط للدخول بشكل فاعل في الحياة السياسية من خلال تأسيس الأحزاب السياسية التي تؤمن بالدولة المدنية، والديمقراطية، والتعددية السياسية، وغير ذلك.

(١) إرحيل غرايبة، قيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي، الوطن نيوز:
http://watnnews.net/NewsDetails.aspx?PageID=9&NewsID=30150

(٢) موفق محادين، كاتب عمود في صحيفة العرب اليوم الأردنية اليومية، يساري معارض، مقابلة شخصية مع الباحث، تاريخ ١٠/٨/ ٢٠١١م.

(٣) زكي بني إرشيد. مرجع سابق.

ويرى الباحث حسن أبو هنية أن طبيعة النظام السياسي الأردني الذي يستند إلى الملكية، يعتبر أقل قمعًا من النظم الجمهورية وأقل فسادًا، وفي هذا السياق يقول: شاهدنا أن النظم الملكية أقل عرضة للاهتزازات القوية من النظم الجمهورية، وكذلك فهي أكثر تماسكًا من جهة، ومن جهة ثانية فإن طبيعة النظام له خصوصية لا بد من التسليم بها؛ حيث إن النظام منذ تأسيسه لم يتخذ مسارات أيديولوجية أو أمنية راديكالية، بمعنى أنه كان يعتمد في أكثر أحواله مع قوى المعارضة والحركات الشعبية الاحتجاجية بمبدأ الاحتواء الناعم وليس الصلب(١).

ويعلل أبو هنية ذلك بقوله: وعليه؛ فلم تشهد الأردن عمليات تنكيل فجة وعنيفة بالمعارضة، سواء كانت هذه المعارضة إسلامية أو يسارية، واعتمدت الدولة على مبدأ «العلمانية المحافظة الناعمة»، ولهذا أقام النظام الأردني تحالفات مع قوى مختلفة، ومن بينها جماعة الإخوان المسلمين التي تعرضت للملاحقة والاعتقال والتنكيل في بلدان أخرى، ثم إن النظام اعتمد على علاقات مع قوى اجتماعية مثل العشيرة والقبيلة، وقد كانتا من أهم ركائزه، لذلك اعتمد مقاربة احتواء للقوى الاجتماعية والسياسية(٢).

وحول مراكز القوى التي تؤثر في صنع القرار في الأردن، يعتبر مدير الدائرة السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي، زكي بني إرشيد، أن الخلاف فيما بين مراكز القوى في الدولة الأردنية، يأتي على مستوى التحرك نحو الإصلاح، ففي حين ترى بعض القوى الأمنية ضرورة إبقاء الوضع على ما هو عليه، ترى أجنحة أخرى في الدولة الأردنية ضرورة التقدم نحو الإصلاح بحركات محسوبة وجزئية، ولا تؤدي إلى تغيير في قواعد اللعبة الديمقراطية والسياسية، ولا يرى أن هناك خلافًا حقيقيًا بل خلاف شكلي، ولا توجد إرادة جادة في إحداث الإصلاح، والخلاف بين مراكز القوى ناتج عن خلاف في المصالح المكتسبة، والتي تكرست لصالح الأجهزة الأمنية خلال العقود الماضية في التاريخ الأردني(٣).

ويمكن القول: إن غالبية حركات الإسلام السياسي في الأردن تؤمن بأن «مرحلة ما بعد الثورات» يجب أن تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الهوية الإسلامية، لكي تمتلك إرادتها السياسية، بعيدًا عن أي تحالفات مع الغرب، وأنها من الممكن أن تقبل بمخاض عسير يمتد لفترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات؛ لكي تصل إلى هذا الهدف، بعيدًا عن الاندماج في حالة الديمقراطية التي تعيشها المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بسيناريوهات بقاء النظام السياسي الأردني وسط أجواء الجوار الثوري، فإن الأردن شهدت عددًا من الحراكات السياسية الشعبية، شاركت بها قوى وطنية وإسلامية، تتراوح درجة التنسيق بينها بحسب طبيعة المرحلة، فتجدها مرة عالية الوتيرة، وتجدها مرات أخرى ضعيفة بل مقطوعة.

أسباب فشل الحراك الشعبي في الأردن:

يربط الكاتب موفق محادين بين معركة الإصلاح في الأردن والصراع العربي الإسرائيلي - القضية الفلسطينية-؛ حيث يشكل الفلسطينيون حضورًا معروفًا في الأردن، كما ترتبط بجيرانها العرب، الداعمين والممولين الرئيسين للأردن، والذين لا يتحمسون كثيرًا لإجراء أي إصلاح، بالإضافة للحسابات الإسرائيلية لما لهما من تأثيرات كبيرة في الأردن(٤).

ويذهب محادين إلى أن هناك عوامل داخلية وخارجية، ففي البعد الخارجي يمكن الحديث عن الرغبة الإسرائيلية والأمريكية والخليجية لبقاء الوضع في الأردن على ما هو عليه، وهذا ربما ما يفسره

(١) حسن أبو هنية، مقابلة شخصية مع الباحث، عمان، ٦/ ٨/ ٢٠١١م.
(٢) حسن أبو هنية، مرجع سابق.
(٣) زكي بني إرشيد، مقابلة شخصية مع الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي، ومدير الدائرة السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي، بتاريخ ٢١/٨/ ٢٠١١م.
(٤) موفق محادين، مرجع سابق.

الدعم المالي الذي قدمته السعودية للأردن، فإسرائيل لا تريد تغيير النظام ولا تغيير قواعد اللعبة السياسية؛ لأنها تعتقد أن النظام الأردني يمكن أن يؤمِّن لها الأمن والمصالح، وخاصة أنه يقف على أطول خط مواجهة معه، في حين أن السعودية ترى أن مصلحتها ألا تكون هناك ثورة شبيهة بالثورة اليمنية لتصبح بين فكي كماشة من الشمال والجنوب[1].

ويرجح زكي إرشيد أن أهم أسباب تأخر التغيير في الأردن، تعود إلى تماشي المصلحة الأمريكية مع المصلحة الإسرائيلية، من حيث إبقاء الأردن منطقة عازلة، بين الدول التي في طريقها للثورات العربية، ومن أنجزت الثورات، بمعنى أدق لا تريد أمريكا أن تخسر كل حلفائها في المنطقة[2].

القوى المشاركة في الحراك الشعبي:

من المعروف أن هناك قوى وطنية وإسلامية تشارك في الحراك الشعبي المعارض للدولة الأردنية، ولم ترقَ مطالب هذه القوى إلى إسقاط النظام، بل جميع الشعارات التي طُرحت كانت تنادي بإصلاح النظام.

وقد أوضح الباحث أبو هنية، طبيعة القوى السياسية التي تشارك في الحراك الشعبي الأردني، سواء كانت إسلامية أم وطنية من مختلف الأطياف؛ حيث قسَّمها إلى صنفين: الأولى: تقليدية، والثانية: جديدة، حيث قال: تتقسم المعارضة الأردنية إلى ما يلي: تقليدية، وجديدة؛ حيث تشمل حركات المعارضة التقليدية: الإسلاميين، المثلين بجماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين بكافة توجهاتهم وأطيافهم (الدعوية والجهادية والحركية)[3]، واليساريين، ممثلين بالحزب الشيوعي الأردني، وحزب الوحدة الشعبي الديمقراطي، وكذلك القوميين، ممثلين بحزب البعث العربي الاشتراكي[4].

في حين قسَّم إرحيل الغرايبة القوى الفاعلة في الحراك الشعبي، إلى ست مكونات، تشكل بعضها في ظل الحراك الشعبي، ووصف الجبهة الوطنية للإصلاح المكونة من ٢٥ عضوًا، التي تمثل أحزاب المعارضة الستة، وجماعة الإخوان المسلمين، واتحاد المرأة، وحركة (٢٤) آذار، واليسار الاجتماعي، وشخصيات وطنية مستقلة برئاسة أحمد عبيدات، بأنها «تعاني من البطء، وعدم الفاعلية، وكثرة الحسابات ودقتها، وعدم إقدامها، وتضم أحزابًا قديمة مهترئة ومخترقة، بل إنها تشكل جزءًا من النظام العربي والحالة العربية الرسمية التي ثارت عليها الشعوب، وليس من المعقول أن تكون هذه الأحزاب جزءًا من تحالف الإصلاح».[5]

وبرأي الغرايبة فإن الإطار الشعبي الجديد - الجبهة الوطنية للإصلاح- يمكن أن يشكل الرافعة الجديدة للحراك الشعبي، ويمكن أن يمثل الإطار الوطني الذي يستوعب كل المنادين بالإصلاح، بعيدًا عن هيمنة الأحزاب التقليدية، التي تعوق العمل أكثر ممّا تسهم في تقدمه[6].

وبين الباحث محمد أبو رمان طبيعة قوى الحراك السياسي، بتقسيمها إلى حركات تقليدية، وحركات معارضة جديدة، بقوله: «برزت حركات المعارضة الجديدة مؤخرًا وبالتزامن مع ربيع الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، وسوريا واليمن؛ حيث ظهرت حركات شبابية بمسميات مختلفة مثل حركة شباب ٢٤ آذار، و١٥ تموز، وغيرها، وكذلك حركات طلابية، وحركات عمالية، ونقابية مثل اللجنة التحضيرية لنقابة المعلمين، واللجنة التحضيرية لأئمة المساجد، وحراك لبعض

(١) موفق محادين، مرجع سابق.

(٢) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

(٣) تصنف حركات الإسلام السياسي في الأردن، إلى قسمين أساسيين تنخرط جميعها للعمل وفق هذا التقسيم، الذي يعتمد على أيديولوجيتها واستراتيجية التغيير لديها، الأولى: الأحزاب السياسية الإسلامية داخل السياق الديمقراطي، مثل: حزب جبهة العمل الإسلامي «جماعة الإخوان»، وحزب الوسط الإسلامي، وحزب دعاء، والثانية: الحركات والجماعات الإسلامية خارج السياق الديمقراطي، ومنها: حزب= التّحرير، والسلفية التقليدية، والسلفية الجهادية، وجماعة التبليغ، للمزيد انظر: مروان شحادة، تحولات الخطاب السلفي: الحركات الجهادية (١٩٩٠-٢٠٠٧م)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م.

(٤) حسن أبو هنية، مرجع سابق.

(٥) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.

(٦) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.

المتقاعدين العسكريين، وبعض الشخصيات العشائرية المستقلة، ناهيك عن تشكل الجبهات الوطنية المختلفة كجبهة الإصلاح والتغيير، والجبهة الوطنية».[1]

ويضيف أبو رمان تفصيلاً حول القوى المشاركة بشكل عام في الحراك الشعبي من خلال ربطها بمسيرات المسجد الحسيني – المكان الذي شهد غالبية اعتصامات تيار المعارضة بكافة أشكاله وتوجهاته–، حيث أشار إلى أن مسيرات الجامع الحسيني ضمّت أغلب القوى السياسية المنادية بالإصلاح والفاعلة بالشارع، سواء من القوى اليسارية (حزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي، البعث الاشتراكي)، أو من حركة المعارضة الكبرى في البلاد، جماعة الإخوان المسلمين، أو القوى المعارضة الجديدة، مثل حركة المعلمين، والمتقاعدين العسكريين، والقومي التقدمي، وحركة «جايين» (الحملة الأردنية للتغيير) [2].

فيما يرى القيادي في جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، إرحيل غرايبة، بأن الحكومة استطاعت أن تعمل على التأثير في بعض الأطراف المتحالفة في إطار (٢٤ آذار)؛ فأعلنت انشقاقها عن هذا التحالف، واستطاعت كذلك شق رأس المعارضة المتمثلة باللجنة العليا للتنسيق بين أحزاب المعارضة والمشكّلة من ستة أحزاب: حزب جبهة العمل الإسلامي، حزب حشد، حزب الوحدة الشعبية، حزب البعث (السوري)، حزب البعث (العراقي)، حزب الديمقراطية المباشرة (القذافي)؛ حيث أصبحت اللجنة منقسمة، وبدا واضحًا أن أحزاب المعارضة تناكف الحركة الإسلامية، ولا تشترك معها في الحراك الشعبي، وتحاول دائمًا إفشال حراك الشارع بطريقة واضحة[3].

وبالرغم من ذلك، أوضح الغرايبة بأن الحركة الإسلامية تبذل جهدًا كبيرًا لعدم إظهار هذا الانشقاق، ومحاولة توجيه الشارع وحراكه الشعبي في محصلة واحدة، مضيفًا بأنها «ما زالت تبذل جهدها في وجود هذا الإطار ولو من ناحية شكلية؛ حتى لا يؤثر على روح الشارع المعنوية، وحتى لا تعطي الحكومةَ ذريعة للإمعان في تفتيت صفوف المعارضة وشرذمتها، ولكن يبدو أن ذلك لن يطول[4].

لا شك أن العقل السياسي الرسمي بدأ يدرك فشله الذريع في عزل أو إضعاف الحركة الإسلامية عبر المقاربات الأمنية، وتزوير الانتخابات والاستهدافات الإعلامية والسياسية والاجتماعية، لذلك فهو يسعى إلى محاولة إعادة تركيب العلاقة مع الحركة الإسلامية على أسس سياسية

تتداول وسائل الإعلام المختلفة مقولات تتعلق بتنسيق ولقاءات بين القوى الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية، ونفى القيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي بني إرشيد ذلك بقوة، بقوله: «لا بد من الإشارة إلى أن من يصدر هذه التُّهَم هدفه إضعاف الحركة الإسلامية في الأردن، ومحاولة تشويه صورتها، وعزلها عن المجتمع، فالاتصال بالإدارة الأمريكية ليس تهمة، ولا بد من استحضار أن الدولة الأردنية هي التي استقوت بالنفوذ الأمريكي طوال الفترة الماضية، وهي التي حصلت على مباركة الإدارة الأمريكية لكل عمليات القمع والاستبداد، وتزوير الانتخابات، والوقوف في وجه القوى الوطنية والمقاومة»[5].

ويتابع بني إرشيد: «ثم إن حركة الإخوان المسلمين هي التي تعتذر عن الالتقاء، أو التنسيق مع الأمريكان؛ لعدم وجود لقاء، وللثقة النابعة عن تقدير ذاتي للحركة الإسلامية، ولا يفوتني أن أوضح أن من يصدر

(١) د. محمد أبو رمان، اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، مدونة الكاتب محمد أبو رمان، مدونة جدران، ١٩/ ٤/ ٢٠١١م، http://www.judran.net/?p=190

(٢) د. محمد أبو رمان، اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن، مرجع سابق.

(٣) إرحيل غرايبة، قيادي في حزب جبهة العمل الإسلامي، الوطن نيوز: http://watnnews.net/NewsDetails.aspx?PageID=9&NewsID=30150

(٤) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.

(٥) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

هذه التهم هو ذات الجهة التي تصدر أن الحركة حليفة للإيرانيين وكل جهة غير مرغوب بها شعبيًا في الأردن، وفي قناعتي أن العقل السياسي الرسمي بدأ يدرك فشله الذريع في عزل أو إضعاف الحركة الإسلامية عبر المقاربات الأمنية، وتزوير الانتخابات، والاستهدافات الإعلامية والسياسية والاجتماعية، لذلك فهو يسعى إلى محاولة إعادة تركيب العلاقة مع الحركة الإسلامية على أسس سياسية»[1].

وفي ذات السياق، يقول إرحيل الغرايبة: إن الحكومة عمدت إلى التركيز على موضوع الاتصال، وعقد الصفقات بين المسئولين الأمريكيين والحركة الإسلامية، والانطلاق من هذه النقطة لتشويه الثورات العربية، وترديد مقولة: إنّها «صناعة أميركية»، وأنها وليدة «الفوضى الخلّاقة» التي تكلمت عنها وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس[2].

التحدي الأكبر الذي يواجه الحركة الإسلامية في استمرار التنسيق، وربما الائتلاف والتحالف في المستقبل؛ لتقديم نموذج مختلف عن الصور الانطباعية الموجودة لدى مؤسسات إعلامية وسياسية

ويرى زكي بني إرشيد أن التحدي الأكبر الذي يواجه الحركة الإسلامية في استمرار التنسيق، وربما الائتلاف والتحالف في المستقبل؛ لتقديم نموذج مختلف عن الصور الانطباعية الموجودة لدى مؤسسات إعلامية وسياسية، ويعتقد أن الحركة الإسلامية حريصة على استمرار هذه الصيغ التنسيقية والائتلافية على الرغم من وجود ملفات خلافية، ويمكن التعاون في المتفق عليه، والتماس العذر فيما اختُلف فيه، ويقدر بأن استقرار البيئة السياسية في الإقليم ربما ستجعل من التقارب وبناء التحالفات واستمرارها أمرًا ميسورًا ومقدرًا [3].

وعلى ما يبدو، فإن تأسيس «الجبهة الوطنية للإصلاح» جاءت بهدف توحيد جهود القوى الإصلاحية بالبلاد على برنامج واحد، في الوقت الذي تشهد فيه لجنة تنسيقية أحزاب المعارضة حالة من الانقسام الواضح، وضعت المعارضة في حالة يمكن وصفها بالهشّة.

ولعل هذه الجبهة الإصلاحية، تحاول لملمة جهود قوى الحراك الشعبي المعارض؛ للوقوف بوجه التباطؤ الحكومي في الإصلاح، وترتقي بالمعارضة والأحزاب السياسية، وتركز في جهودها على محاربة الفساد؛ حيث أقامت مسيرة شعبية من أمام المسجد الحسيني الكبير في وسط العاصمة عمان، تحت شعار «الإصلاح السياسي سبيلنا لاجتثاث الفساد».

وفي حال ما نشأت معارضة قوية تستطيع التأثير في صنع القرارات، وبخاصة فيما يتعلق بدعوات الإصلاح، واجتثاث الفساد، فإنها قد تنجح للوصول في المستقبل القريب بالبلاد إلى مرحلة تصل الدولة والأحزاب فيها إلى قناعة فكرة تداول السلطة سلميًا، تشكّل فيها «المعارضة» الحكومة، ويصبح الفريق الحكومي في الصف المعارض.

ومن المعروف أن حالة من الانقسام والاختلاف حول مختلف المواقف طالت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الرئيسة السبعة، والتي تضم كلاً من حزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الشعب الديمقراطي «حشد»، والوحدة الشعبية، والحزب الشيوعي، والحركة القومية للديمقراطية المباشرة، والبعثين التقدمي والاشتراكي.

فيما كانت أربعة أحزاب تم حلها وفق قانون الأحزاب الجديد تشارك في حضور الاجتماعات الدورية لتنسيقية المعارضة، وتوقّع على بيانات اللجنة، إلا أن توقيعها يحذف في كتب المخاطبات مع الجهات الرسمية كونها أحزابًا منحلة، وهي كل من حزب «حماة» وجبهة العمل القومي و«حق» والأنصار.

وقد تباينت مواقف لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة في القضايا السياسية المتداولة في الفترة الأخيرة، وهي: المشاركة أو عدمها في الانتخابات النيابية، الرؤية من الإصلاح ومحاربة الفساد، ناهيك

(١) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.
(٢) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.
(٣) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

عـــن الموقف من الثورات العربية، الأمر الذي أدى إلى تفككها وفقدانها لفاعليتها.

ونأمـــل ألا يتكرر ســـيناريو تفكك لجنة التنســـيق العليـــا لأحزاب المعارضة، في تجربة «الجبهة الوطنية للإصـــلاح»، وبخاصـــة أنهـــا تحوي فـــي عضويتها شـــخصيات وطنية، ولم يتحدد بعد موقف الأحزاب السياسية الفاعلة من الانضمام إليها، إلا أن مشاركة أحزاب المعارضة في مســـيرة الجبهة، وعلى رأســـها حزب جبهة العمل الإســـلامي، وبقيـــة الأحزاب التي خرجـــت من رحـــم اللجنة، ذات دلالـــة قوية على أن المعارضة الأردنية بكافة أطيافها بلا قيادة تجمع عليها وتوحدها.

ولعـــل الفروقات فـــي الأفـــكار والأيديولوجيا بين مكونات أحـــزاب المعارضـــة، التي تشـــكلها أحزاب إســـلامية، وأخرى وطنية – يســـارية وقومية-، من المؤشرات القوية التي تجعلنا غير متفائلين في تشكل جبهة وطنية عريضة للمعارضة، ونشـــكك في قدرتها على حشـــد وتعبئة الناس، على الرغم من أن البعض يرى عكس ذلك.

ومن اللافت للنظر أن الحراك الشعبي الذي شهدته عواصم عربية، جاء من قوى جديدة لا تقليدية عصبها الشـــباب، لا يحمل أيديولوجيا معينـــة، بمعنى أنه لا ينتمي هؤلاء الشـــباب إلى جماعات وأحزاب سياسية أو تنظيمـــات، وإنما غلب على هذا الحراك ســـيطرة عوام النـــاس، وليس صفوتهـــم أو النخبة منهم على مجرياته.

في المقابـــل؛ فـــإن محاولة توحيد قـــوى الحراك الشـــعبي المعارض في الأردن جاءت هرمة منذ اليوم الأول لولادتها، فهل ســـيؤثر هـــذا الهرم على مآلاتها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

ولن نتحـــدث عن زعيمها الـــذي يتحفظ الكثيرون على خلفية تاريخه المهني والسياســـي؛ حيث يشـــكك بعض المراقبين أيضًا في أن تشكيل مثل هذه الجبهات – الإصلاحيـــة – يأتي ضمن المحاولات التي تســـعى فيه الدولة للســـيطرة على مجمل الحراك الشـــعبي للمعارضة، وهـــذا ما يدفع إلى الاعتقاد بأن أي عمل سياســـي يحمل صورة نمطية ســـلبية في السابق لن يحقق نجاحات في المستقبل.

ولعل هشاشة قوى الحراك الشعبي التي تتصدرها المعارضـــة الأردنية، جعل مســـار الحكومة بطيئة في عملية الإصـــلاح، وعكس انطباعًـــا من خلال بعض الممارســـات التي تحمل في طياتها شـــبهات فســـاد، وحماية بعـــض المتنفذين، أدى إلى التغول في مختلف مؤسسات الدولة، والمشهد السياسي أثبت أن المعارضة والدولة في حالة صعبة لا يحسدان عليها.

سيناريوهات البقاء وسط أجواء الجوار الثوري:

على الرغـــم من مزاوجة الاســـتراتيجية الأردنية في التعامل مع الأحداث التي أعقبـــت الثورات العربية بين الناعمة والصلبة، إلا أن المعالجة الأمنية تبقى هي الأساس في استراتيجية الدولة لمواجهة الحراك الشعبي.

حيث تعتمد الدولـــة الأردنية بأجهزتهـــا المختلفة استراتيجية للبقاء، تعتمد على محاور معينة، أبرزها: عدم المســـاس بالثوابت الوطنية، وعلى رأسها النظام الملكـــي، ومؤسســـة العـــرش، وكذلك عدم الســـماح بالاعتصام المفتوح لأي حركة أو حزب أو فرد، ناهيك عن المحافظة على ســـلمية الحراك الشعبي، ومقابلته بتعبئة وحشد شـــعبي مُوالٍ للنظام لمواجهة ما يُعرف بالمعارضة، واستخدام سياسة «فرِّق تسد» بين مختلف شـــرائح المجتمع الأردني؛ لتجنـــب الوصول إلى حالة من التوحد، والتشـــكيك في أجندة الحراك الشـــعبي وعلاقاته الخارجيـــة، وارتباط القائمين عليه بأجندة أمريكية وصهيونية، بالإضافة إلى اســـتثمار وســـائل الإعلام المحليـــة المختلفة في التعبئة والحشـــد ضد الحراك الشـــعبي، وأخيرًا تأســـيس هيئات وحملات شعبية موالية للنظام بأسماء وأهداف مختلفة.

ولمواجهة الحراك الشـــعبي، فإن الحكومة سعت إلى الإســـراع في عملية الإصلاح السياســـي والاقتصادي، والتي تمثلت في تشكيل لجنتي الحوار الوطني السياسية

أبرز محاور استراتيجية البقاء التي تعتمدها الدولة الأردنية



والاقتصادية، ولجنة ثالثة لمراجعة وتعديل الدستور؛ لتتماهى مع بعض المطالب التي تنادي بها المعارضة.

ومن الجدير بالذكر بأن هناك رؤيتين تمثلان استراتيجية النظام الملكي الهاشمي في مواجهة المعارضة بشكل عام، والحراك الشعبي بشكل خاص؛ إذ لا بد من التنبيه على أن هناك قوتين رئيستين تساهمان في صناعة القرار، المتعلقة بتدبير الشأن العام عمومًا، والمعارضة على وجه الخصوص؛ الأولى: مؤسسة الديوان الملكي، والثانية: المؤسسة العسكرية والأمنية وفي مقدمتها دائرة المخابرات العامة.

وعلى ما يبدو، فإن مؤسسة الديوان الملكي تميل إلى الإصلاح النسبي، بينما تميل الأجهزة الأمنية إلى اعتماد المقاربة الأمنية في التعامل مع مختلف القضايا.

ففي الوقت الذي أصدر الديوان الملكي الهاشمي الذي يمثل مؤسسة العرش، مبادرات إصلاحية عديدة؛ مثل: مشروع الأردن أولاً، وتشكيل عدة لجان، مثل لجنة الحوار الوطني - السياسي والاقتصادي-، ولجنة تعديل الدستور، وغير ذلك، إلا أن الأجهزة الأمنية تميل في الغالب إلى المقاربة الأمنية الصلبة، وتجتهد للمحافظة على الأوضاع كما هي عليه، وقد ظهر ذلك بشكل واضح في طريقة فض المظاهرات والاعتصامات التي قامت بها مختلف القوى الجديدة والقديمة، وعلى سبيل المثال، فض اعتصام بعض الحركات الجديدة الناعمة والسلمية كحركة ١٥ آذار، أو ما عُرف باسم أحداث دوار الداخلية، وكذلك فض اعتصام السلفية الجهادية، ذات الطبيعة العنيفة أو ما عرف باسم «أحداث الزرقاء»(١).

وقد أبدت الحكومة وأجهزتها المختلفة استشعارًا

(١) هناك روايتان لأحداث الزرقاء؛ الرواية الرسمية تفيد بأن أنصار التيار السلفي الجهادي في الأردن قاموا باستخدام العصي والأسلحة البيضاء أثناء التشابك مع المعارضين - الموالين - ورجال الأمن، والرواية الأخرى، ترى بأن السلفيين تعرضوا لكمين واستفزاز لجرهم إلى مواجهة تعقبها مطاردة أمنية وقضائية.

واضحًا بقوتها، بعد هذين الحدثين، اللذين شكلا علامة فارقة في تراجع الحراك الشعبي المتمثل في المسيرات والاعتصامات وغير ذلك، وهذا ما أكدته تصريحات كبار مسئولي الحكومة الأردنية بدءًا برئيس الحكومة آنذاك الدكتور معروف البخيت، ووزراء الداخلية، وانتهاء بالناطق الرسمي للحكومة، عبد الله أبو رمان.

وفي هذا الصدد، يذهب موفق محادين إلى أن هناك صراعًا بين ما يمكن تسميته بالحرس القديم والجديد، والمقصود بالحرس القديم، أجنحة الدولة البيروقراطية، وتحالفاتها العشائرية، والحرس الجديد وبعض مراكز قوى الدولة، وقوى من خارج الدولة، مثل قوى السوق والليبراليين، وغيرهم[١].

في المقابل؛ أشار الغرايبة إلى أن الحكومة استطاعت تهدئة بؤر التحرك التي اشتعلت خلال الفترة السابقة في الطفيلة، والكرك، ومأدبا، وعمدت إلى ترتيب زيارات ملكية لهذه المواقع، من أجل تطييب الخواطر، وتقديم خدمات و«مكرمات» وأموال، واستقطاب بعض الزعامات المحلية المؤثرة[٢].

وقد برزت ظاهرة ما يسمى بـ «البلطجية» أو «الشبيحة» أو «الموالاة»، بهيئات متعددة، الهدف منها مواجهة الحراك الشعبي بصوره، وأنماطه المختلفة بشكل عنيف، وإحباط أي محاولة من شأنها المساهمة في القدرة على حشد وتعبئة الجماهير لأي نشاط تدعو له قوى المعارضة، وقد بدا ذلك واضحًا في أحداث دوار الداخلية، وفي بعض مسيرات الجامع الحسيني، وفي أحداث الزرقاء وهي الأعنف من بينها؛ حيث حصل تصادم واحتكاكات عنيفة بين ما يُعرف بالمعارضة والموالاة.

وتعتبر بعض قيادات المعارضة بأن الممارسات التي يقوم بها «الموالون» أو «البلطجية» تأتي في سياق المقاربة الأمنية في التعامل مع الأحداث؛ لأن الأفراد الذين يشاركون في عمليات الضرب والتخريب سرعان ما يختفون من مكان الحدث، ولا يواجهون أي ملاحقات أمنية أو قضائية.

خلاصة ونتائج:

تعتبر المرحلة الحالية؛ مرحلة انتقالية محصنة بإرادة الشعوب، ولذلك فلا خوف عليها؛ لأنها تسير في الاتجاه الصحيح، وهناك تغير في بنية النظام السياسي لصالح الشعب الأردني، ومن حق الحركة الإسلامية والقوى الوطنية أن تكون شريكًا حقيقيًا في صناعة القرار، بمعنى أن نتجاوز مرحلة العلاقات العامة إلى مرحلة التحول الديمقراطي، وإن الظروف المستقبلية ستخدم الحركة الإسلامية في الأردن وفي الإقليم، وأقصد بذلك أن التغيير المستقبلي سيكون في مصلحة الشعب العربي، بحسب بني إرشيد[٣].

كما ذهب إرحيل غرايبة إلى أن التجمع الشعبي للإصلاح الذي انبثق ضمن إطار شعبي جديد يحوي ما يقارب ٣٧ حراكًا شعبيًا خالصًا - لا يتبع الأحزاب التقليدية- باستثناء الحركة الإسلامية، ويضمّ ١٥٠ شخصية من مختلف محافظات ومناطق المملكة، استطاع أن يضع إطارًا فكريًا وسياسيًا مرجعيًا، وإطارًا إداريًا تنظيميًا؛ يتبنى الملكية الدستورية كحدّ أدنى للخروج من المأزق - السياسي - الذي تمر به الدولة، بحيث يتمّ إجراء تعديلات دستورية جوهرية تعيد بناء الدولة على عقد جديد، يتضمن إعادة السلطة الكاملة للشعب الأردني، وأن يصبح الملك رأسًا للدولة وليس رئيسًا للسلطات، وأن يتم النأي بموقع الملك عن الأمور التنفيذية والتفصيلية، وأن يشكّل رمزًا للدولة، وحارسًا للدستور، وضامنًا لحقوق الشعب وحريّاته[٤].

ومن الجدير بالذكر أن النائب السابق المعارض، ليث شبيلات وجّه رسالة انتقاد قوية إلى الملك عبد الله

(١) مرجع سابق، مقابلة شخصية مع موفق محادين.
(٢) إرحيل غرايبة، مرجع سابق.
(٣) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.
(٤) إرحيل الغرايبة، مرجع سابق.

الثاني، تضمنت المصاريف العالية للقصر، وسفراته خارج البلاد، وشبهات فساد حول الصفقات التي يقوم بها مقربون منه، وغير ذلك من انتقادات غير متوقعة ومألوفة في الشارع الأردني[1].

ويعتبر بني إرشيد أن مستقبل الإصلاح في الأردن واضح، وبأن من يتحكم في مستقبل هذا المسار هو ثبات القوى الإصلاحية على مواقفها وسياساتها، وقدرتها على تحريك الشارع الأردني، للمطالبة بالإصلاح، ولا يستبعد أن يحصل في الأردن مفاجآت وإنتاج ثورة، وهذا يعتمد على الموقف الأردني الرسمي، وتجاوبه وتعاطيه مع المطالب الإصلاحية[2].

هذا وقد تنامى طموح حركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في الآونة الأخيرة إلى الوصول للسلطة في عدة بلدان عربية من خلال المشاركة السياسية؛ حيث يؤكد بني إرشيد ذلك بقوله: «إذا كان الإسلاميون خيارًا للشعب وفق انتخابات حرة ونزيهة، فمن العبث أن يتخلى الإخوان عن هذا الدور، أو يستنكفوا عن القيام بهذا الواجب، والتجربة الإسلامية ناضجة ولديها القدرة على تولي السلطة في أي مكان، ولديها النضج الديمقراطي الكامل لتحافظ على استمرار المسار الديمقراطي، والاعتراف بالرأي الآخر، وضرورة مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية، ومستقبل الدولة التي نريدها مستقبلاً هي دولة مدنية نابعة عن خيارات الشعب ومصدريته للسلطة، ضمن هوية ومرجعية إسلامية»[3].

يمكن القول بأن مطالبات قوى الحراك الشعبي الوطنية والإسلامية، المتشددة والمعتدلة إصلاحية بحتة، ولم تتجاوز سقف المطالبات ذلك، وتتضمن هذه المطالبات تشكيل حكومة برلمانية، بمعنى أن تتشكل الحكومة من الكتلة البرلمانية الأقوى في مجلس النواب، ويسبقها تعديل جوهري على قانوني الأحزاب والانتخابات – إصلاحات دستورية-، مع المطالبة بتشكيل محكمة دستورية، وانتخاب أعضاء مجلس الأعيان أسوة بمجلس النواب – مجلس الأمة يشكل مجلسي النواب والأعيان-، ومن ناحية أخرى تركز القوى الشعبية على محاربة الفساد ورموزه، وإطلاق الحريات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال برنامج اقتصادي، يحارب مشكلتي الفقر والبطالة.

من الملاحظ أن المرحلة التي أعقبت الثورات الشعبية العربية - ربيع الثورات العربية-، شهدت حالة من الفوضى، واستمرارًا لرموز النظم السياسية القديمة، وأن الثورات ما زالت تعيش في حالة من المخاض السياسي الذي لم تتضح بعد طبيعة النظم السياسية الجديدة

على الرغم من أن معظم النظم السياسية التي شهدت حراكًا شعبيًا، حقّق بعضها هدفه في إسقاط النظام من خلال قدرته على حشد وتعبئة الجماهير التي يصفها البعض بأنها جاءت عفوية بعد أن طفح الكيل من الظلم والقهر والاستبداد الذي عانته من تلك النظم البائدة، إلا أن تلك الحركات الشعبية تشترك في أسباب اندلاعها، وهي ذات الأسباب التي يمكن ترشيحها لوقوع الأحداث في البلدان المتوقع قيام ثورات جذرية تهدف إلى تغيير النظم السياسية فيها، وتتمثل هذه الأسباب العميقة التي أدت لاندلاع الثورات الشعبية، بإحباط بعض الشعوب من غياب الديمقراطية، وحرمانها من حقوقها الأساسية، ومن حرياتها الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية، وتنامي الفساد، وانعدام العدل الاجتماعي.

ومن الملاحظ أن المرحلة التي أعقبت الثورات الشعبية العربية – ربيع الثورات العربية-، شهدت حالة من الفوضى، واستمرارًا لرموز النظم السياسية القديمة، وأن الثورات ما زالت تعيش في حالة من

---

(١) ليث شبيلات، رسالة إلى الملك عبد الله الثاني،
http://assaqifa.com/?p=20481
(٢) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.
(٣) زكي بني إرشيد، مرجع سابق.

المخاض السياسي الذي لم تتضح بعد طبيعة النظم السياسية الجديدة، من حيث أيديولوجيتها، ومدى انسجامها مع المطالبات الشعبية التي تزامنت مع نزول الناس إلى الشارع، وعدم الخروج منه حتى تتحقق تلك المطالب؛ لذلك تستمر الخلافات بين مختلف القوى السياسية في تلك البلدان.

فعلى سبيل المثال، ما زالت تونس تعيش في حالة من الحراك الشعبي بوسائل جديدة، دخلت به الأحزاب والقوى السياسية الجديدة في صراع مع الحرس القديم – مخلفات النظام السابق-، الذي يريد منح بعض المميزات للقوى السياسية الجديدة، ودون إحداث تغيير جذري على مستوى نفوذه، والمحافظة على مصالحه على المستوى الداخلي والخارجي.

وتختلف الحالة في مصر؛ حيث إن قيادة الجيش أحكمت السيطرة على مراكز القوى الأمنية والعسكرية، كما أنها تحاول منح بعض الحريات العامة، وإعطاء القوى السياسية، وعلى رأسها الإسلامية، بعض الصلاحيات والتراخيص التي تؤهلها لممارسة العمل السياسي، والحصول على حصة في البرلمان (كوته) تشارك من خلالها في العملية السياسية، ودون المساس بمصالح النظام الدولي من قريب أو بعيد.

ومن المرجح أن مرحلة ما بعد الثورة في البلدان التي طالتها الثورات الشعبية؛ ستمتد إلى فترة قد تصل إلى عشر سنوات، طالما أن الشعوب العربية كسرت حاجز الخوف من جهة، واستعادت ثقتها بنفسها من جديد من جهة ثانية، وهذا ما يؤكد على أنها قادرة على إحداث التغيير اللازم نحو امتلاك حريتها وكرامتها، وستشهد هذه البلدان تغيرات جوهرية ومخاضًا عسيرًا؛ لأن الحرية بالنسبة لحركات الإسلام السياسي تتركز في سعي الشعوب العربية والإسلامية للوصول إلى الحكم الراشد على منهاج النبوة، وهذا لا يتأتى إلا بامتلاكها لإرادتها السياسية بالكامل، ويقصد بذلك العمل ضمن منظومة إسلامية عالمية، تكون هي مركز النظام العالمي الجديد، لا تابعًا ضعيفًا لمؤسسات المجتمع الدولي التي تغولت الصهيونية العالمية في السيطرة عليها.

ولا تؤمن معظم الحركات الإسلاميّة في الأردن بالديمقراطية كنهج ووسيلة لتداول السلطة، وتدبير الشأن العام، وتتأسس مقولاتها النَّظرية على الاعتقاد بكمال الدين الإسلامي، وعدم الحاجة إلى الاستفادة من نظم سياسية غربية منقولة، وعلى الرغم من الاختلاف النظري والعملي في توجهاتها وسياساتها، إلا أنها تشترك في معاداة النظم الغربية، وتنظر إليها كمصدر تهديد يعمل على طمس الهوية الإسلاميّة، ويسعى إلى الهيمنة والسيطرة على العالم الإسلامي، وهي تتبنى منظورًا أمميًا عالميًا في رؤيتها للعالم.

وخلاصة القول: إن الكيان الصهيوني سيتفكك تلقائيًا، ويتخلى النظام الدولي عن التحيز له، ودعمه ومساندته، في الوقت الذي تزداد فيه النظم السياسية الجديدة من امتلاكها لإرادتها السياسية التي تطمح الشعوب العربية والإسلامية إلى تحقيقها.

يمكن القول، بأن مآلات الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا، واليمن وسوريا، وما رافقها من فوضى من الناحية الأمنية والاقتصادية، جعل مسألة التغيير في النظم الملكية غير ممكنة؛ ومن المستبعد قيام ثورة للإطاحة بها على المدى المنظور، وربما يكون من المرجح سيرها نحو التحول إلى الملكية الدستورية بدرجات متفاوتة.

وما زالت تدور في أوساط المثقفين والمفكرين والباحثين العرب تساؤلات عدة؛ تتعلق بمستقبل النظام العربي بعد الأحداث التي شهدتها العديد من الدول العربية، أطاحت برأس النظام السياسي في بعضها، وما زال بعض الرؤساء يدافعون عن نظامهم السياسي بقوة السلاح، غير آبهين لعدد الضحايا الذين يسقطون في الميدان.

وبدأت حركات الإسلام السياسي التي تؤمن بالمشاركة السياسية، وتسعى للوصول إلى السلطة

من خلال العملية الديمقراطية، وتشكيل الأحزاب السياسية، بطرح رؤاها التي تبتعد عن مسمى الدولة الدينية، إلى مفهوم «الدولة المدنية».

وقد تباينت الأطروحات والرؤى حول مستقبل النظم السياسية لدى حركات الإسلام السياسي، من خلال تقسيمها بحسب استراتيجية عملها التي تستند إلى أيديولوجيتها ومفاهيمها، ويمكن تقسيم التيارات الإسلامية المعاصرة إلى ما يلي:

- **تيار «علماني»** ينادي بفصل الدين عن الدولة بالكامل؛ حيث يرى أنصار هذا التيار أن مفهوم الحكم يعبّر عن الممارسة السياسية الخالصة بمعزل عن الدين، بمعنى أنه منصب سياسي لا ديني، وأن الملك - أو الخلافة - هي لقب سياسي، وأن ما هو ديني يحدد بوصفه علاقة بالله، انتهى مع انتهاء الوحي ووفاة النبي، وأن حقيقة التنازع بين ما هو ديني وسياسي نابع من تأويل الأطراف المتنازعة، وتوظيف الديني في السياسي.

- **تيار ليبرالي**، ويمثله مجموعة من المفكرين العرب والمسلمين؛ الذين تأثروا بالمشروع السياسي والثقافي والاجتماعي، والفكري والحضاري الغربي، ويريدون تطبيق هذا الأنموذج في المجتمعات العربية والإسلامية التي تختلف بيئتها الثقافية والحضارية والفكرية، والدينية والاجتماعية عن تلك المجتمعات الغربية، وتغلب عليهم سمة الانسلاخ عن هويتهم الوطنية والدينية، ويحاربون كل ما هو عربي إسلامي بشدة، من خلال أطروحاتهم الجريئة، وينساقون لسياسات الدول الغربية؛ لأن مصالحهم الفكرية والمعيشية ارتبطت بالمشروع السياسي الغربي في بلدانهم، وموقفهم من علاقة الدين بالسياسة هو موقف واضح وصريح في استبعاد وإقصاء كل ما يمُت للدين بأي شكل من الأشكال، سواء كان معتدلاً - بحسب وصفهم - أم متشددًا عن المشهد السياسي.

- **تيار الإسلام السياسي**؛ والذي يمثل جملة من التوجهات والأطروحات التي تشمل الرسمي والشعبي، والحزبي، المعتدل منها، والإصلاحي، والراديكالي السياسي؛ مثل حزب التحرير الإسلامي الذي يؤمن بالتغيير والإصلاح من خلال الوسائل السلمية، ودون استخدام العنف، والراديكالي الجهادي الذي يستند إلى القوة في التغيير والإصلاح، وعلى رأس هذا التيار تنظيم القاعدة، وغيره من التنظيمات والجماعات الإسلامية، وهذا التيار يمثل اتجاهًا معاصرًا يتسم بمقاربة الأصالة بالمعاصرة، بمعنى أن بعض منظري هذا التيار يدّعون أنهم يمتلكون رؤية اجتهادية خاصة بهم، ويرى الباحث أن علاقة السياسة بالدين لها خصوصيتها عند المسلمين؛ إذ إن القرآن الكريم وضع مبادئ وأسسًا عامة للمفاهيم السياسية كالبيعة، والشورى، والإمامة والدولة، ولم يتم فيه تناول دقائق الأمور المتعلقة بالسياسة، على اعتبار أن تفصيلات هذه المسألة دنيوية - مدنية - قابلة للتكيف والتغير والتطور بحسب الظروف المحيطة بها، وأن عملية تعيين الخليفة أو الإمام مناط اجتهاد يختلف بحسب الظرف والمكان، وتنطبق نفس الرؤية والتوجه في وصف شكل الدولة، على أساس أنها دولة دينية بالمعنى العام أم الخاص، أي أنها تستند إلى المراجع الدينية من ناحية التشريع فقط.

يمكن القول بأن خيارات حركات الإسلام السياسي حول طبيعة النظم السياسية التي ستتشكل في مرحلة ما بعد الثورات الشعبية، تتدرج في إطار الاقتراب من تجارب حركات الإسلام السياسي المعتدلة التي نجحت في الوصول إلى الحكم، كتركيا على سبيل المثال لا الحصر، وستشهد المرحلة المقبلة مخاضات عسيرة للوصول إلى واقع جديد قد يؤدي إلى مفاجآت غير متوقعة؛ لأن التيارات الإسلامية بكافة أطيافها تسعى لامتلاك إرادتها السياسية.

معلومات إضافية

الجبهة الوطنية للإصلاح:

هي أول إطار يجمع أحزابًا، ونقابات، وشخصيات أردنية اتفقت على برنامج إصلاحي شامل يدعو إلى إصلاح إدارة الدولة، ومكافحة الفساد.

تضم الجبهة -التي أُعلن عن إشهارها في ٢١ مايو ٢٠١١م- أحزاب المعارضة (العمل الإسلامي، الوحدة الشعبية، حشد، البعث التقدمي، البعث الاشتراكي، الشيوعي) إلى جانب حزب الأمة (تحت التأسيس)، وحركة اليسار الاجتماعي، ونقابات مهنية وقيادات عمالية، وحركات شبابية جديدة، وعددًا كبيرًا من الشخصيات السياسية المستقلة.

تعتبر الجبهة -بحسب سياسيين ومراقبين- أوسع تمثيل يجمع قوى تطالب بالإصلاح، ويخرج من ثنائية «الإخوان- الدولة» التي سيطرت على الحراك السياسي في الأردن خلال العقدين الماضيين.

جاء في الوثيقة التأسيسية للجبهة أنها تشكّلت من أجل «ضمان استمرار الشرعية الدستورية للحكم في المملكة الأردنية الهاشمية».

ودعت الوثيقة إلى اعتماد استراتيجية وطنية للإصلاح تضع البلاد على المسار الديمقراطي المستند إلى الدستور والميثاق الوطني الذي جرى وضعه قبل نحو ٢٠ عامًا، كما دعت إلى إجراء إصلاح دستوري يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات، «ويشتمل على ضمانات دستورية تعزز النهج الديمقراطي في الحكم على أساس تداول السلطة، والتلازم بين السلطة والمسئولية».

وطالبت الوثيقة بإلغاء التعديلات التي جرت على دستور ١٩٥٢م، كما دعت إلى وضع نظام انتخابي يضمن قيام سلطة تشريعية فاعلة، وإجراء الانتخابات بإشراف هيئة وطنية مستقلة ومحايدة؛ يكون للقضاء فيها الدور الرئيس.

ومن أبرز ما تطرقت إليه الوثيقة دعوتها إلى إصلاح المؤسسة الأمنية، «ووقف تدخلها في إدارة الانتخابات، وفي الجامعات، والنقابات، والاتحادات الطلابية، والنقابات العمالية والمهنية، وفي عمل الصحافة ومؤسسات الإعلام الرسمية والخاصة»، بحسب ما ورد فيها.

وأضافت الوثيقة إلى ذلك: الدعوة إلى الاعتراف بالمعارضة السياسية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وإنشاء محكمة دستورية، وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية لحماية الحريات الإعلامية والمهنية، وإعادة النظر في سياسة التعليم، وتصويب النهج الاقتصادي.

جبهة العمل الإسلامي بالأردن:

الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين الأردنية؛ حيث تسيطر الجماعة على أغلب هيئات الجبهة، وينتمي أغلب قياداتها وأنصارها للجماعة، بالرغم من وجود مستقلين بالهيئات الإدارية والمؤسسات المختلفة.

تأسســـت الجبهة أواخر العام ١٩٩٢م، وهي اليوم أكبر الأحزاب الأردنية وأقواها تنظيمًا، وأوســـعها انتشارًا، وتقود المعارضة السياســـية منذ نحو عقدين من الزمن، وترتبط بشـــكل وثيق ومتين مع جماعتها الأم الإخوان المسلمين.

المشاركة السياسية:

لعبت جبهة العمل الإســـلامي منذ تأسيســـها أدوارًا حيوية وأساسية في الشـــأن السياسي الأردني مشاركة ومقاطعة، وتفاعلاً مع المســـتجدات السياسية، ومع قضايا الأردن الداخلية، وقضايا الأمة الخارجية، وخصوصًا القضية الفلسطينية التي شكّلت أحد أبرز اهتمامات الجبهة منذ إنشائها وحتى اليوم.

وشـــاركت الجبهة في أول اســـتحقاق انتخابي بالانتخابات التشـــريعية عام ١٩٩٣م، وحصلت على ١٧ مقعدًا برلمانيًا من أصل ثمانين، ثم قاطعت انتخابات ١٩٩٧م التي جاءت بعد توتر بالعلاقة مع الســـلطات القائمة بعد اتفاق وادي عربة الموقّع مع إسرائيل، وبعد ما شعرت الجبهة أن نظام الصوت الواحد يفرض على المواطن انتخاب مرشـــح واحد بغض النظر عن عدد المقاعد بدائرته، بدلاً عن نظام القائمة المفتوحة الذي يتيح انتخاب مجموع المرشحين بالدائرة الانتخابية الواحدة.

ثم عادت الجبهة للمشاركة بانتخابات ٢٠٠٣م التي نظّمت بعد تأجيل لنحو عامين، وارتأت أن تشارك فيها رغم أن نظـــام الصوت الواحد لا يزال قائمًا؛ لاعتبارات من بينها أنها أول انتخابات تجرى بعهد ملك البلاد الجديد عبد الله الثاني (١٩٩٩م).

وحصلت الجبهة على ١٧ مقعدًا من أصل ١١٠، مما يعني تراجعًا عن نتائج ومكاسب ١٩٩٣م الانتخابية.

لكن التراجع الأبرز بالمســـيرة الانتخابية للجبهة كان بانتخابات ٢٠٠٧م التي لم تحصل فيها القائمة الانتخابية للجبهة المؤلفة من ٢٢ مرشحًا على أكثر من ستة مقاعد، بعد أن كانت ممثلة بـ١٧ مقعدًا بالبرلمان السابق.

وقررت الجبهة مقاطعة انتخابات العام ٢٠١٠م؛ بسبب ما وصفته قيادتها بتغول السلطة، وتعديها المستمر على الحريات العامة، ومســـاعيها المستمرة عبر كل الوســـائل الأمنية والسياسية لإضعاف الجبهة انتخابيًا، وتقليص هامش التحرك السياســـي أمامها، مع الاستمرار في تطبيق قانون الصوت الواحد الذي يعتقد قادة الجبهة أنه جاء أصلاً للحد من حضورهم الانتخابي.

ومع بداية العام ٢٠١١م صعّدت جبهة العمل الإســـلامي من خطابها، ورفعت ســـقف مطالبها، وعلقت الحوار مع الحكومة، ورفضت عرضًا بالمشـــاركة في حكومة معروف البخيت، وذهبت أكثر من ذلك حين طالبت البخيت بالاعتذار عن تشـــكيل الحكومة الجديدة، وقالت: إن الحكومة التي شـــكّلها في الســـابق هـــي من تولى تزوير انتخابات ٢٠٠٧م.

وشـــاركت بفاعلية في المظاهرات والاعتصامات المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي، وحمّلتها الحكومة مســـئولية أحداث العنف التي صاحبت تلك التحركات، وقالت: إنهم يتلقون أوامر من حماس والإخوان لزعزعة الاستقرار في البلاد.

حزب التحرير الإسلامي في الأردن:

هو حزب سياسي إسلامي تقوم دعوته على وجوب إعادة الخلافة الإسلامية، معتمدًا الفكر أداة رئيسة في التغيير.

مؤسس الحزب هو الشيخ تقي الدين النبهاني (١٩٠٩-١٩٧٩م)، وهو فلسطيني من مواليد قرية إجزم قضاء حيفا، تلقى تعليمه الأولي في قريته، ثم التحق بالأزهر، فدار العلوم بالقاهرة، وعاد ليعمل في فلسطين مدرسًا فقاضيًا في عدد من مدن فلسطين.

بعد نكبة ١٩٤٨م، انتقل الشيخ النبهاني إلى بيروت، ثم إلى عمان؛ حيث عمل قاضيًا في محكمة الاستئناف الشرعية بالقدس، ثم مدرسًا في الكلية العلمية الإسلامية في عمان.

أسس الشيخ النبهاني الحزب عام ١٩٥٢م، وتفرغ لرئاسته ولإصدار الكتب والنشرات التي تعد المنهل الثقافي الرئيس للحزب، وتنقل بين الأردن وسوريا ولبنان؛ حيث توفي عام ١٩٧٩م.

بعد وفاة النبهاني ترأس الحزب عبد القديم زلوم الذي ألف كتابه الشهير «هكذا هدمت الخلافة».

لا يُعرف الكثير من قيادات الحزب في الأردن؛ بسبب انتهاجه سرية التنظيم، ومن أشهر قيادات الحزب الشيخ أحمد الداعور مسئول الحزب في الأردن الذي تم اعتقاله عام ١٩٦٩م إثر محاولة الحزب الاستيلاء على الحكم في الأردن، وحُكم عليه بالإعدام قبل أن يُلغى هذا الحكم.

تعرض الحزب -ولا يزال- للملاحقة الأمنية والمحاكمة في العديد من الدول العربية التي تصنف الحزب بأنه «تنظيم غير مشروع»، رغم أن وجوده معلن في لبنان، إضافة لوجوده القوي في جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت منضوية ضمن الاتحاد السوفييتي سابقًا.

وركز الحزب نشاطه في بداية تأسيسه في فلسطين والأردن ولبنان، ثم امتد نشاطه لغالبية الدول العربية والإسلامية، ووصل نشاطه أخيرًا لدول أوروبا، وله حضور في بعض الدول الأوروبية بشكل واضح.

ويطلق الحزب على الدول التي يعمل فيها اسم «ولايات»، وتقود التنظيم في كل ولاية لجنة خاصة تسمى «لجنة الولاية»، وتخضع كل هذه اللجان لمجلس القيادة السري.

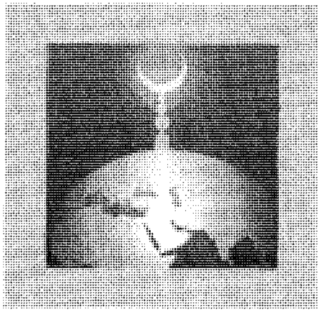
المصادر:

الجزيرة نت، انظر الروابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9826F8D2-DE35-430C-8EE5-E15375EFCB14.htm

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B88C9059-6A0D-4D1E-8C04-44B6E9B74B17.htm

http://aljazeera.net/NR/exeres/F899FCB4-620B-437D-A901-E6ECACEF05A6.htm?wbc_purpose=ba



تركيا ..
مهمة ثقافية صعبة، ولكن

ربيع الحافظ

مدير معهد المشرق العربي - لندن. متخصص في العلاقات الاستراتيجة العربية التركية

ملخص الدراسة

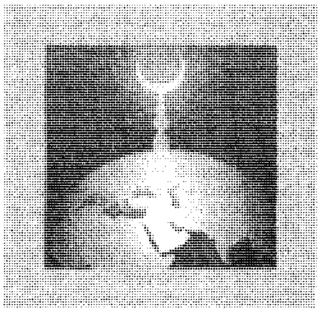
ظلت الدول العربية والدولة التركية الحديثة يجمعهما مظلة سياسية واحدة لقرون عديدة، حتى شاء الله أن تسقط الدولة العثمانية، لتولّي تركيا وجهها شطر الغرب مستدعية كل تقاليده وثقافته قبل علومه وتقنيته، وهي اللحظة التاريخية نفسها التي وقعت فيه الدول العربية تحت نير الاحتلال الغربي، ثم تحت وطأة حكومات غاشمة باعدت بين توجهات وتطلعات شعوبها.

وظل هذا الحال قائمًا حتى وقت قريب حين صعدت قوى تركية جديدة ولَّت وجهها شطر المشرق العربي، وكان لها دور كبير في دعم قضاياه، خاصة القضية الفلسطينية، ثم جاءت الثورات العربية لتعطي دفقة جديدة من العلاقات بين الدول العربية وتركيا، خاصة بعد دعم نظامها الحاكم للشعوب العربية في ثوراتها ضد أنظمتها الغاشمة.

لقد فتحت الثورات العربية عهدًا جديدًا من العلاقات العربية التركية، عادت فيه تركيا إلى جوارها العربي، مثقلة بمعطيات قطيعة ثمان عقود؛ فكرية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، وقد قطعت أشواطًا قياسية في الالتئام معه، وفي تصدّر الركب الإقليمي، لكنها لا تزال يعوزها شعور إقليمي بملكية مشتركة لما تقوم به وما تمثله، والذي هو أساس أي بناء إقليمي معاصر.

كما أن تركيا بحاجة إلى آلية تترجم حقائق إقليمية علمية قائمة على ثقافة إقليمية مشاعة تعيد التوازن إلى المعادلة المختلة في الشارع الإقليمي، وتحفظ لها مكاسب إقليمية هشَّة على مسرح إقليمي شديد التنافس، وعديم الاستقرار، كما يضع بين يديها أوراقًا استراتيجية جديدة تضعها في مصافات لا زالت خارجها، وتمهد لها أدوارًا إقليمية سيطلبها العالم في عملية إعادة رسم الخرائط الإقليمية، ويتحدد على أساسها مراكز القوى فيها.

إن تركيا اليوم تمر بمخاض إعادة توجيه البوصلة، وتضطلع بأدوار لم تكن على أجندتها قبل بضع سنوات، وتنكب على استحداث مؤسسات لإدارة واقع جديد قسم أساسي منه هو العودة إلى جوار غادرته منذ أمد، وانعطفت عنه ثقافيًا بزاوية حادة تاركة معطيات مزمنة عبثت بتجانسها الفكري معه، وبقدرتها على إعادة التكامل معه. هذه الظاهرة التي لا ينفيها مثقفون أتراك، ويتابعها الجوار تستدعي استنفارًا ثقافيًا إقليميًا يتداركها، ويؤمّن للمنطقة تعافيًا سياسيًا يضعها على الطريق الصحيح.



تركيا ..
مهمة ثقافية صعبة، ولكن

ربيع الحافظ

مدير معهد المشرق العربي ـ لندن. متخصص في العلاقات الاستراتيجية العربية التركية

لقد ظلت الدول العربية والدولة التركية الحديثة يجمعهما مظلة سياسية واحدة لقرون عديدة، حتى شاء الله أن تسقط الدولة العثمانية، لتولّي تركيا وجهها شطر الغرب مستدعية كل تقاليده وثقافته قبل علومه وتقنيته، وهي اللحظة التاريخية نفسها التي وقعت فيه الدول العربية تحت نير الاحتلال الغربي، ثم تحت وطأة حكومات غاشمة باعدت بين توجهات وتطلعات شعوبها.

حتى وصلنا إلى محطة الثورات العربية، والتي أعطت دفقة جديدة من العلاقات بين الدول العربية وتركيا، خاصة في ظل صعود قوى تركية جديدة ولَّت وجهها شطر المشرق العربي، وكان لها دور كبير في دعم قضاياه، خاصة القضية الفلسطينية، ثم دعم شعوبه في ثوراتها ضد أنظمتها الغاشمة.

لقد فتحت الثورات العربية عهدًا جديدًا من العلاقات العربية التركية، عادت فيه تركيا إلى جوارها العربي، مثقلة بمعطيات قطيعة ثمان عقود؛ فكرية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، وقد قطعت أشواطًا قياسية في الالتئام معه، وفي تصدّر الركب الإقليمي، لكنها لا تزال يعوزها شعور إقليمي بملكية مشتركة لما تقوم به وما تمثله، والذي هو أساس أي بناء إقليمي معاصر، وبحاجة إلى آلية تترجم حقائق إقليمية علمية قائمة على ثقافة إقليمية مشاعة تعيد التوازن إلى المعادلة المختلة في الشارع الإقليمي، وتحفظ لها مكاسب إقليمية هشَّة على مسرح إقليمي شديد التنافس، وعديم الاستقرار، كما يضع بين يديها أوراقًا استراتيجية جديدة تضعها في مصافات لا زالت خارجها، وتمهد لها أدوارًا إقليمية سيطلبها العالم في عملية إعادة رسم الخرائط الإقليمية، ويتحدد على أساسها مراكز القوى فيها.

تمر تركيا بمخاض إعادة توجيه البوصلة، وتضطلع بأدوار لم تكن على أجندتها قبل بضع سنوات، وتنكب على استحداث مؤسسات لإدارة واقع جديد قسم أساسي منه هو العودة إلى جوار غادرته منذ أمد، وانعطفت عنه ثقافيًا بزاوية حادة تاركة معطيات مزمنة عبثت بتجانسها الفكري معه، وبقدرتها على إعادة التكامل معه. هذه الظاهرة التي لا ينفيها مثقفون أتراك، ويتابعها الجوار تستدعي استنفارًا ثقافيًا إقليميًا يتداركها، ويؤمّن للمنطقة تعافيًا سياسيًا يضعها على الطريق الصحيح.

لا تحتاج تركيا في واقعها الجديد إلى إطراءات يقدمها إعلاميون وشعراء في احتفالات ذكرى فتح القسطنطينية، وتحليلات سياسية تطفح بالمجاملات. مكانة تركيا في النفوس معروفة ومحفوظة، والتدليل عليها تبديد للوقت والمال. ما تحتاجه تركيا هو قليل من العاطفة، وكثير من العمق الذي يضمن إبحارًا آمنًا في مياه مضطربة.

إذا كانت أبسط طرق التقويم الإداري على مستوى الفرد هي مقدرته على تخيل نفسه جالسًا في ركن من أركان



الغرفة، والنظر إلى نفسه من أعلى، فإن ما تحتاجه الدول لهذه الغاية هو شيء أكثر تعقيدًا؛ ما تحتاجه تركيا هو حاضنة فكرية تنظر إليها من بعد، ترى أكثر مما تراه هي كلاعب في قلب الميدان، أو مرابط على الصدوع السياسية، كمدير فريق كرة القدم الذي يتابع المباراة من نقطة قريبة إلى خط التماس مع المستطيل الأخضر لا يعمه منها نظره، أو لاعبيه المكلف الواحد منهم بمساحة محددة على المستطيل.

إن أول شيء يحرص المدير ولاعبوه عليه بعد المباراة هو مشاهدتها بعيون مستعارة كانت قد شاهدت عن بُعد ما حجبه القرب عنهم، وسجلت أحداث المباراة مفصلة من زوايا مختلفة، تلك هي عدسات التصوير، فيتسمّرون أمام شاشة كبيرة تعرّفهم إبداعاتهم وهفواتهم. ولا تلغي العدسات دور الجمهور الذي تابع المباراة هو الآخر من المدرجات. بل إن دائرة العيون المستعارة تتسع لتصبح بقطر الأرض عندما تصبح شبكة «تويتر» ساحة عالمية لإبداء الآراء، وتتنافس الأندية على من يملك عددًا أكبر من المتابعين على تويتر، وغالبيتهم في قارات أخرى، وللإنسان أن يتخيل ما مدلول أن يكون لدولة مناصرون طوعيون في دول أخرى، ووقع ذلك المعنوي على نظامها السياسي.

لا تقف نجاحات أندية كرة القدم العملاقة عند تقويم الأداء على المستطيل الأخضر، وإنما صناعته بادئ ذي بدء، فاللاعبون الذين يحصدون لها أرفع الجوائز لم يعودوا صبية المدينة -التي يوجد فيها النادي- الذين كانوا بالأمس يقذفون الكرة في أزقتها وحدائقها العامة، ولم تعد تلك الأزقة الحاضنة التي تدفع بالمواهب. لقد جعلت هذه الأندية أزقة العالم بأسره حواضن لها تدفع بمواهب لا تنضب، ومهارات تتجدد وأنماط تتبدل، ما يكسبها عنصر المفاجأة أمام منافسيها. أما الأندية التي تعتمد على الأزقة المحلية لعجز مالي أو سوء إدارة، فتحكم على أدائها بالرتابة والخلو من المفاجأة، وبأنماط يسهل على منافسيها فك شفرتها قبل حدوث النزال، فتبقى حبيسة المضامير المحلية، وإذا ما ارتقت لحنكة مدرب جديد فهو ارتقاء موسمي تصعب إدامته.

آلية غائبة:

تركيا لا ينقصها وجود حاضنة فكرية، الناقص هو آلية تصل الحاضنة بمؤسستها الفكرية تبدأ بسيطة ثم تتطور، كأن تكون - بادئ ذي بدء- عنوانًا إلكترونيًا يستقبل ما يصدر عن الحاضنة من رؤى، ويرد بما يشعر مُنشئ الرؤية باكتراث المؤسسة الفكرية به، بل بعلمها

بوجــوده حتى وإن لم تعتمد فكرتـــه، ولا أدنى من قائمة بريدية تديم الصلة مع الأصدقاء.

أو أن تكـــون الآلية موقعًا على الشـــبكة الدولية على شـــاكلة «فيس بوك»، يعرض فيه مفكرون عرب وأتراك نتاجاتهم الفكرية التي تصب في تأسيس مفاهيم إقليمية. وما لشـــيء الأولوية أن يكون حجر الزاوية لهذه المفاهيم مـــن ترميم المفهوم الإقليمي العثماني من أعطاب مُقعِدة أصابته بهـــا حرب الانفصال (الحـــرب العالمية الأولى) وإرهاصاتها الثقافية التي امتدت بعد الانفصال وجردته من الواقعية، وأســـكنته بطون الأراشـــيف. ومن أحجار الزاوية الغوص في الأرشـــيف العثماني باعتباره شاهد عيان على الشخصية الإقليمية (العربية - التركية) مدة خمسة قرون عاشت في كنفها أديان ومذاهب وعرقيات شـــتى، وتأسس فيها أرقى نظام اجتماعي تعددي، وأوت إلى واحتها الإنسانية شعوب مختلفة، واستكشاف مواطن القوة والضعف في هذه الشـــخصية وصولاً إلى صياغة شخصية إقليمية لعصر التكتلات.

ويتـــاح للمفكر -في الموقع- عرض مســـاحات فكرية خاصة به، مما يرغب في إنضاجه مع نظراء له. وتطرح إدارة الموقع للتدارس من جانبها مساحات فكرية لا زالت بكرًا، فتتشكل حول كل مســـاحة مجموعة مفكرين، ثم تكـــون مجاميع، ولن يمضي وقت طويل حتى يكون قد تم إنجاز قدر متقدم من الانســـجام الفكري ما يؤهل لعقد ورشة للاندفاع نحو مستويات جديدة من التكامل.

لا تقف الآلية عند الحـــدود التقليدية ممثلة بالكتابة والنشـــر، وإنما تتجاوزها إلى تطوير الفكر والانتقال به من حيـــز النظرية إلى التطبيق، كتطور علوم الرياضيات -مثـــلاً- مـــن رياضيات محضـــة إلـــى تطبيقية؛ حيث الفـــرق الهائل، فالأولـــى معادلات وقوانـــين خالية من الروح، والثانية نابضة وهي الوجه الآخر للهندســـة التي ترفع العمران وتبني الطائرة، وهكذا ســـائر العلوم كعلم الاجتماع التطبيقي، وعلم النفس، والتربية التي خرجت من بين صمت جدران الأكاديميات إلى ضجيج الشـــارع تخدم المجتمع في مناحي يلمســـها الإنسان العادي. ومن المفاهيم التـــي لا زالت عالقة في حيز النظرية في حالة بدائية في هذا المكان من العالم هو مفهوم «الإقليمية».

كما تنتقل الآلية بشـــخصية المفكـــر من تقليدي يعد ظهـــور مقال له في موقـــع على الشـــبكة الدولية ذروة ســـنام مســـاره المهني، وينقضي العمر وهو بهذه القامة، إلى عنصـــر فاعل في مناخ من الطموح الاســـتراتيجي الذي لا يحده ســـقف، فتصبح الآلية رئة خارجية تتنفس المؤسســـة الفكرية -ومن ورائها المؤسسة السياسية- من خلالها هواءً مثقلاً بالأوكســـجين يأتـــي من مكان بعيد، كمن يفر من غرفة أحكمت نوافذها واستنفد الجالسون الأوكسجين فيها إلى حيث الهواء الطلق.

هذه الآلية غائبة، وولوج الفضاء الفكري التركي مهمة شـــبه تعجيزية ما لم تتم بمســـاعدة صديق غير عادي، والوصول إلى الصديق مشـــقة بحـــد ذاتها، صحيح أن للدولة التركيـــة اليوم نكهة إقليمية نافـــذة، لكنها نكهة تنبعث مـــن مواقع محددة في الدولة فقط، أما منافذها الخارجية التي هي نقاط تماســـها مـــع الأمم الأخرى، فزهور بلا عبق، لا تحط عليهـــا نحلة تبحث عن رحيق ترتشفه لعسل تنتجه، جامدة لا تثير فضول عابر أمامها للتفكيـــر بدخولها في مهمة ثقافية استكشـــافية؛ لأنها بالنسبة له دوائر رسمية تخص المواطن التركي فقط.

هذه الحالة هي خلاف الزينة الدبلوماسية التي تخرج بها الدول على الأمم الأخـــرى، والخيلاء الثقافي الذي تبديه في محطات نابضة وواثقة من أطوارها السياسية -كمحطة تركيا اليوم- وتفننها في تقديم أنموذجها قدوة للأمم الأخرى. وقد كانت الســـفارات الســـوفييتية في حقبة الخمســـينيات والســـتينيات، تزكم الأنوف برائحة الشـــيوعية، ومثلها البعثات الإيرانية اليوم التي تنشـــر الطائفية، ما جعل لهذه الدول جاليات في بيئات المهجر من غير شعوبها تساند قضاياها في شوارع المدن العالمية وأمام الإعلام تمنحها ذراعًا إقليميًا.

وإذا ما قورنـــت المثليات الدبلوماســـية التركية مع نظيراتها البرازيلية مثلاً -التي تحرص تركيا على مقارنة

دورها الإقليمي بها- فإن للأخيرة دلالة سياسية وثقافية لمواطن أمريكا اللاتينية أكثر مما لدى التركية بالنسبة للمواطن الذي يعيش في فضائها الحيوي. التفسير لا يقع برمته على كاهل تركيا، فبيئة أمريكا اللاتينية بيئة هامدة أيديولوجيًا ودينيًا، على عكس بيئة الشرق الأوسط الهشّة سياسيًا والمتهيجة طائفيًا، ما يخفف من أعباء الخطاب الإقليمي في بيئة أمريكا اللاتينية، ويجعله أسهل رواجًا، ويزيد من أعباء الخطاب الإقليمي التركي، وحاجته إلى آليات ترويج أكثر تعقيدًا.

حال المفكر في الحاضنة الإقليمية -أو المهجر بشكل عام- الحريص على تركيا أشبه بعاشق يهيم بمحبوبته ومحبوبته لا علم لها بحاله، وربما انطوت ظاهرة العشق من طرف واحد هذه على طرف من إجابة على تساؤلات يطلقها مفكرون أتراك عن مدى كفاءة معاهد الفكر التركية في توليد أفكار وأوراق سياسية جديدة، سيما عندما يتعلق الأمر بالفضاء العثماني، وعن طغيان الأفكار الفيزيائية (العاطفية) التي لا تؤثر في الخصائص البلورية للأشياء على حساب الأفكار الكمياوية المطلوبة لتغيير خصائص بلورية لواقع ثقافي إقليمي خامل، ومن هؤلاء المفكرين من يذهب بتساؤلاته إلى أبعد من ذلك.

معادلة حتمية:

إن المعادلة الميدانية التي تجعل من توفير آلية ثقافية إقليمية مطلبًا حتميًا هو أن تركيا لا تحكم جوارها اليوم كما فعلت الدولة العثمانية، وشعوب الجوار ليسوا رعايا عندها تضمن ولاءهم لأمنها القومي كما كان حالهم في العهد العثماني، لكن حاجتها إليهم لا تقل عن حاجة الدولة العثمانية وللأسباب نفسها، أي أن المعطيات تبدلت والحاجة لم تتبدل. أما الجوار فمختار لأنموذجها السياسي اختيارًا قابلاً للتطور أو التقهقر كما كان قبل عام ٢٠٠٢م، وبالتالي فثمة حاجة لصيغة تخدم هذه المصلحة المتبادلة تنبثق من المعطيات الجديدة لتلبية الحاجة القديمة، كالتي يحرص فيها بائع سلعة على ولاء زبون اختار سلعته من بين منافسين آخرين.

أما المناخ السياسي الذي يعزز المطلب الحتمي فهو مصادفته لقناعات جمعية ألانها ضغط وحرارة الأحداث الجارية، وضاعف من قابليتها على إعادة التشكيل أضعافًا مضاعفة، وهو حيز زمني في حياة المجتمعات لا يدوم طويلاً، ولا يتكرر على نحو متقارب، ويأتي مصاحبًا للأزمات وشيوع الحيرة قبل أن تستعيد القناعات صلابتها من جديد. في هذا الحيز ترتفع في سماء الأمم لافتة تسد الأفق مكتوب عليها شعار قُدّت مفرداته من معطيات الواقع تقول: «الأزمات محطات مهمة في تاريخ الشعوب لا تفوّت، فيها تراجع القناعات، وتصنع المعجزات، وفيها يعاد رسم الشخصية الجمعية، وهي فرص نادرة الحدوث».

هذه اللافتة تحجب سماء أوربا اليوم، وعلى الرغم ممن يعتبر أزمتها المالية الحالية أعظم خطر يهددها، إلا أن هناك من يرى في هذه الأزمة فرصة ذهبية تتخلى فيها القارة عن قناعات قومية تاريخية وبوابة للدخول في اندماج نهائي، وذلك عندما تسلم دولها المفلسة أمرها لآليات الإنقاذ في المصرف المركزي الأوربي، معلنة أن لا منجاة للدولة القومية بعد اليوم خارج آليات عضوية إقليمية، وعندما يدرس التلاميذ على مقاعد الدراسة قصة الإنقاذ الإقليمي المثيرة لاقتصاد بلادهم الذي أدام التيار الكهربائي، والتدفئة، والحليب، فتتكسر الأواصر القومية، وتنصهر الأجيال.

كرة ثلج ساكنة:

سيلي إيجاد الآلية سلسلة تحولات اجتماعية، ستنشأ طبقة جديدة في المجتمع المدني قوامها مثقفون، ومفكرون، ووجهاء مجتمع تتحدر من الوسطين الإقليمي والمحلي التركي، يقوي نسيجها الفكري والاجتماعي على حمل أفكار إقليمية تنأى الدولة الإقليمية (التركية) بنفسها عنها اليوم لا لسبب سوى أنها أفكار لا حمالة سياسية لها بين دولةٍ تركيةٍ، ومحيط غير تركي، فتبقى طي أرشيف الأمنيات، وربما الحسرات.

وتشق الطبقة الجديدة الطريق أمام قيام مؤسسة

إقليمية اسـتراتيجية مشـيدة من لبنات المجتمع المدني الإقليمـي لها برامج ومؤتمرات، وحضور إعلامي يغذّي، ويزرع مفهوم الإقليمية ونظرية الأمن الإقليمي.

وتكتسب المؤسسـة أمومة سياسية معنوية من الدولة الإقليمية تمنحها واقعية على السـاحة الدولية، وتضعها في مـدار «بروتوكولي» سـليم يمكّنها مـن التمدد في علاقات مع مؤسسـات مشـابهة في مجتمعات عالمية فاعلة، والدخول معها في عملية تحديد قواسم مشتركة حول ملفات مهمة عالقة وصياغة مفاهيم اسـتراتيجية على مستوى كتل إقليمية (وليس على مسـتوى منفـرد كما في مؤتمر بكـين للمنظمـات غير الحكوميـة) مـن جهـة، وعلى مستوى المجتمعات المدنية وليس الأنظمة الرسمية من جهة ثانية، فيكون منصة إقليمية مدنيـة، وتكون بذلك قد أضافت لونًا جديدًا إلى الطيف الاستراتيجي الدولي.

«الأزمـات محطـات مهمة في تاريخ الشـعوب لا تفـوّت، فيهـا تراجـع القناعـات، وتصنـع المعجـزات، وفيهـا يعـاد رسـم الشـخصية الجمعية، وهي فرص نادرة الحدوث».

سـتُحضر الآلية ملفات الدولة الإقليمية إلى يوميات الجوار، وتجعله في جاهزية فكرية لإطلاق هبات إعلامية كلمـا ارتفعت حرارة الملفات، كهبات حاضنة المشـجعين فـي ملعب كرة القدم كلما صفر الحكم محتسـبًا خطأً لصالح الخصم، وهو واقـع لا زالت تركيا بعيدة عنه كل البعـد، ولا زال الحكم الصهيونـي في ملعب الكونغرس يصفر لصالح الخصم الأرمني، وسط صمت الجوار، ولا زالت ملفات التمرد الكردي، وقبرص، والقوقاز، واليونان، والعلويين، وخطوط نقل الغاز الاسـتراتيجية - وجميعها ملفات ذات امتـدادات إقليمية ومرشـحة لتكون فتيل نزاعات مسـتقبلية- بحاجة إلى تخندقات إقليمية على غير الصـورة إبان الإنزال التركي فـي قبرص في عام ١٩٧٤م يوم وجدت تركيا نفسها من دون صديق. لا تزال هذه الملفات موضع جهل عند الجوار، ولم ينجح الإعلام التركي في تعديل الصورة.

إذا كان الشيء بالشـيء يُذكر، فإن كرات ثلجية لأمم أخرى ما فتئت تتدحرج دون توقف، فأقوام الأنغلوسكسون البروتستانت الذين تفرقوا في قارات ثلاث لا يزال بينهم مـن آليات التواصل مـا أبقاهم على أنماط متشـابهة فـي التفكير، ما جعل من أحوال مدينة سـيدني أخبارًا محلية في لندن، ومن مشـكلة تقع في مدرسة ابتدائية في تازمانيا (جزيرة قرب أسـتراليا) حالة تقاس عليها المعالجـات التربويـة في المـدارس الإنكليزيـة، ويأتي المواطـن النيوزيلندي إلى إنكلترا ليتماهى في نسـيجها الاجتماعي والسياسـي كإنسـان مأمون على مصالحها الاستراتيجية، ومثله الأسترالي في كندا، مثلما كان خير الدين باشا التونسي العربي في مجتمع الأسـتانة يوم استدعته الإدارة العثمانية للاستفادة من قدراته الإدارية والاستراتيجية، واسـتأمنته علـى أرفـع موقع (الصدر الأعظـم)، وهي صورة يصعب مجرد تخيلها اليوم.

بهذه الثقة نجـت العائلة الأنكلوسكسـونية في عالم مضطـرب، والعولمة اليوم هي أنموذجها الاسـتراتيجي الذي ألزمت به العالم، والمقارنة بين الصورتين تظهر حجم التقهقـر الذي أصاب الثقة البينية بين ركني السياسـة فـي هذه المنطقـة -العرب والترك- علـى مدى عقود الانفصال، فما عادوا قادرين على اسـتذكار أنموذجهم الإقليمي السابق فضلاً عن إيجاد أنموذج جديد.

معطيات التدحرج والسكون في المثالين المختلفين هو مناط القضية، ويجدر القول هنا: إذا كانت السياسة هي فن الممكن، وإن كل غير الممكن ليس بسياسة، فإن الفكر الاستراتيجي هو فن إحداث الممكن أو فن تطويره في حال وجوده. وما دام السياسي يستعيض عن غير الممكن رغم صوابه بما هو ممكن فهو مصفح عن أهداف استراتيجية حقيقية وضالع في عرقلة التدحرج. هنا يكمن دور الفكر الاستراتيجي، وهو إيجاد الحمالة السياسية لغير الممكن، وإخراج السياسي من ضيق الخيارات إلى سعة البدائل، وإفساح الطريق أمام كرة الثلج.

التدحرج العظيم:

ما سبق من معطيات يضع كرة ثلج -المشهد الإقليمي- على شفا سفح مديد بانتظار ركلة هينة لتبتدئ رحلة التدحرج العظيم.

عمل كبير الدلالة يسير التنفيذ لتحريك الكرة الساكنة يمكن أن يتخذ شكل تحديد يوم شهد حدثًا مهمًا أحيا مغزًى في ذاكرة الأمة، وأشعل عواطفها، وجعله أسبوعًا احتفاليًا إقليميًا من كل عام. سيكون اليوم الأول من شهر آذار هو ذاك اليوم من دون منازع، تخليدًا لقرار البرلمان التركي في عام ٢٠٠٣م الذي رفض طلب الجيش الأمريكي استخدام الأراضي التركية لاحتلال العراق في أكبر غزو عرفه تاريخ الشرق الإسلامي مع الغرب المسيحي، والفصل المتمم لما أطلقت عليه أوربا فيما مضى «المسألة الشرقية»، التي هي خطة الإجهاز على الدولة العثمانية واحتلال الشرق الإسلامي، وهو ما أنجزته الحرب العالمية الأولى.

تركيا بحاجة إلى تسابق مع الزمن، بأن تكون على تماس ثقافي مع من يقصدها، صغر القاصد أم كبر، وأن تقصد هي المواهب التي لم تكتشف في مواطنها الأصلية فتكتشفها، وتحيط نفسها بمهارات متنوعة لإدارة مشهد معقد، والتعامل مع خصم محنك

ترتفع في سماء الاحتفال لافتة كتب عليها «الأمن الإقليمي أيار ١٩٠١ ـ آذار ٢٠٠٣م»، وتُلقى كلمات تصل الحاضر بالماضي، تحديدًا قرار السلطان عبد الحميد الثاني رفض مقايضة فلسطين بديون الدولة العثمانية، ويتحدث نواب أتراك بصفتهم الشخصية عن ما اختلجهم من مشاعر وهم يصوتون بـ«لا» ضد الطلب الأمريكي، وعن ما حملهم على موقف خاسر في حسابات السياسة والاقتصاد، وما ارتسم في مخيلتهم الاستشرافية مما سيحدثه الغزو في بلاد وحرمات كانوا حتى الأمس القريب سدنتها، وما سيقوله التاريخ لأحفادهم عنهم.

ويرد العرب ببيان لماذا لم يأتِ القرار التركي مفاجأة لهم، وماذا يعني القول: إن الحدث وضع العرب والترك على طريق مصيري مشترك من جديد. ويأخذ الاحتفال مسلكين: خطابي في ميادين استانبول العامة، وآخر نخبوي في جوف المعاهد والأكاديميات؛ حيث يأخذ طريقه إلى صياغات فكرية هادئة ورؤى استراتيجية واشتقاقات لفظية لقاموس سياسي إقليمي.

هذا المشروع من أدعى أنماط المشاريع إلى النجاح وأقدرها على الاستمرار وأبعدها عن الرتابة، لاجتماع الحقيقة والعاطفة فيه، وحدوثه على خلفية مشروع إقليمي آخر معاكس تواطأ مع الغزو.

رغم حجم هذا الحدث ودلالاته التاريخية فإن ذكرى الأول من آذار من كل عام غدت نسيًا منسيًا، وأهملها الإعلام التركي نفسه غير القادر على أقلمة حدث تركي يهم العرب (مشكلة الحمّالة مرة أخرى)، ولو سئل عنها رجل الشارع لما أسعفته الذاكرة، لكن نفس الذاكرة تستحضر القرار الأسبق؛ أي سلامة الذاكرة البعيدة وفقدان الذاكرة القريبة، الذي هو مؤشر على الشيخوخة الاجتماعية، وتدهور الآلية الثقافية الإقليمية.

ليس قرارًا آنيًا:

التعبئة الفكرية التي ترمي إليها الآلية ليست خيار لحظة. صحيح أن المنطقة تعيش اليوم استنفارًا من مشروع طائفي إقليمي، لكنه استنفار متأخر بواقع ثلاثة عقود، فات فيها الأوان على فصول حاسمة في الصراع مع الطائفية، أي أن المنطقة وجدت نفسها وجهًا لوجه مع ملف بهذه الخطورة، وهي مجردة من الذخيرة الفكرية، لا بل كانت الشرنقة التي احتمى بها المشروع الطائفي يوم كان يرقة، وقد اقتضى توفير الذخيرة ثلاثة عقود من مراجعات مضنية لقناعات جمعية ثبت أنها كانت ساذجة.

تركيا بحاجة إلى تسابق مع الزمن، بأن تكون على تماس ثقافي مع من يقصدها، صغر القاصد أم كبر، وأن تقصد هي المواهب التي لم تكتشف في مواطنها الأصلية فتكتشفها، وتحيط نفسها بمهارات متنوعة لإدارة مشهد

معقد، والتعامل مع خصم محنك.

ثمة تشابه بين ما هو مطلوب وبين ما هو معمول به في أندية كرة القدم الآنفة، التي تتحرك بآليات تجوب المدارس الابتدائية، والأزقة الشعبية، وتقتحم أرياف إفريقيا بحثًا عن مواهب غضة في مهمة شعارها «صبي اليوم مارادونا الغد»، قسم من هذه الآليات يملكها النادي، والأخرى لشركات خاصة أو أفراد، وفي الحالتين يؤتى بالصيد الثمين أمام لجان مختصة تنتقي أجوده وتحوله إلى أكاديمية النادي التي تقوم على صقل مهاراته، وتشكيل فريق تجريبي منه.

كل شيء حتى اللحظة يجري مع القادمين الجدد وفق عقود رخوة، وعلى مساحة لأخطاء لا بد منها بما لا ينعكس على السجل الرسمي للنادي، يتبع ذلك تأهيل للقادم الجديد أو تسريح له بإحسان، ما يضمن للنادي تدفق المواهب وتفادي وضع تتعاقب فيه النجاحات والكبوات. أما القادم الجديد نفسه فهذه نافذته إلى المجد، وقد كانت نافذة لنجوم عرفهم العالم بعد أن احتجبت مواهبهم في بيئاتهم النائية احتجاب اللؤلؤ في جوف المحار. والمحصلة هي: مؤسسة متعددة الجنسيات تخدم ناديًا محليًا، وعلامة رياضية عالمية -مشتقة من اسم محلي- صنعتها الحاضنة الواسعة.

على طريق الإقليمية:

لقد فتحت تركيا حدودها السياسية مع المنطقة العربية، وهي خطوة جريئة تدفع عجلة الرتق الاجتماعي الإقليمي إلى الدوران، وتقود إلى تداخل أسباب كسب العيش على طرفي الحدود. الخطوة الجريئة الأخرى التي لم تأتِ بعد هي مصارحة الذات من أن ٩ عقود من الانفصال أوجدت موانع فكرية معرقلة للتكامل الإقليمي المنشود ينبغي أن تزول، وأن ثمرة زوالها يقتضي أن تكون يانعة في يوم يصل فيه المسار الاقتصادي الإقليمي الذي تقوده تركيا محطة يتحتم عندها حدوث تغيير سياسي إقليمي. هذا ما حدث مع أوربا التي سارت بمسارين متوازيين؛ الأول ذو قطاف آنية (الاقتصاد)، والآخر غراس تؤتي أكلها بعد حين (المفاهيم الاجتماعية والاستراتيجية الإقليمية)، وما أن وصل المسار الأول إلى مفترق طرق سياسية كانت أجواؤها الفكرية قد بلغت مصافات مؤهلة للاندفاع نحو صيغة سياسية متقدمة. ولعل الأدق هو القول: إنها أطلقت مسارها الاقتصادي على أرضية جاهزة من التجانس الفكري والاستراتيجي أوجدتها نتائج الحرب العالمية الثانية وليس العكس.

إذا كان طمس الحدود السياسية يقتضي إزالة حاجز عند نقطة الحدود، فإن طمس الحدود الفكرية يقتضي جهدًا مختلفًا، وإذا كان الأول -وهو إصلاح سياسي- عملية تطلقها النخب السياسية في الأعلى، وتنفذها مؤسسات قائمة اسمها الدولة، وتهبط ثمارها إلى الشارع. فإن الثاني -وهو ترميم اجتماعي- عملية ينجزها الناس على الأرض وتصعد ثمارها إلى الأعلى، لكن مؤسساتها ليست موجودة في كل مجتمع، وقد يفتقد المجتمع إلى ثقافتها، ما يثقل العبء على روادها.

لقد بذل الأوربيون جهودًا عظيمة ليس في رتق النسيج الاجتماعي؛ لأنهم لم يكن لهم نسيج موحد في يوم من الأيام، وإنما في حياكة نسيج اصطناعي بصبر فاق صبر حائك السجاد الإيراني، وكان إنجازًا من طرفين: نظم سياسية وضعت التشريعات؛ فألغت المكوس، وفتحت الحدود، وأنشأت محكمة أوربية، وبرلمانًا أوربيًا، ومصرفًا أوربيًا، وعملة موحدة، ومنظومات مجتمع مدني ترجمت الرؤية السياسية من توجسات قومية تاريخية إلى قناعات شعبية اجتازت استفتاءات عامة، وكانت -المنظمات- تمهد الطريق الشعبي أمام كل تشريع جديد.

نجحت هذه المنظومات في إيجاد لغة إقليمية، وأفشت في بيئات أوربا نقاشًا إقليميًا لم تخلُ منه صحيفة وشاشة ومدرسة، وجامعة ومقهى، وأصبحت «الإقليمية» ركنًا في تفكير الإنسان الأوربي له أدبياته التي وضعت حولها كتب تحكي قصة التكامل الأوربي، وتتناوله من زوايا شتى؛ سياسية وتاريخية وأدبية، واجتماعية، وتربوية وفنية، وبصيغ تراعي الفئات العمرية والثقافية المختلفة، حتى أصبحت «الأوربية» ثقافة يردفها المحامي والاقتصادي، والرياضي، والفنان والأكاديمي؛ كلٌ من موقعه، وهؤلاء كانوا سعاة البريد لرسالة إقليمية لا تتمكن النظم الرسمية من التفوه بجميع ألفاظها، وصنعوا خيوطًا اصطناعية لنسيج إقليمي مصطنع، فما كان بحاجة

إلى حمالة سياسية بالأمس أضحى مطلبًا شعبيًا اليوم، فانفتح الطريق أمام أوراق سياسية جديدة، فتشريعات قانونية، فتعديلات دستورية اقتطعت من السيادة الوطنية، وأعطت إلى السيادة الإقليمية، كل ذلك على بساط قناعات شعبية فرشها المجتمع المدني تحت أقدام المؤسسة السياسية.

مفارقة:

في الفترة ما بين ١٩١٤- ١٩٢٢م عمل الأوربيون على إعادة التشكيل السياسي للشرق الإسلامي، وراحوا كلٌّ بطريقته يحدثون نظمًا سياسية وثقافات بديلة، فالروس شككوا بالأساس الذي تقوم عليه الحياة السياسية في الشرق -الدين-؛ فقدموا الشيوعية، وقدم الإنكليز القومية والولاء للسلالة الحاكمة، في حين اعتمد الفرنسيون الطائفية وضرب الطوائف ببعضها.

المفارقة هي أن الدولة التي استثنى التفكيك مؤسساتها الثقافية والدينية، وترك لها استقلالها، على خلاف المؤسسات الدينية والثقافية في الولايات العثمانية (الدول العربية لاحقًا) التي أممت تحت لافتة وزارات الأوقاف، وأعيد كتابة مناهجها، هذه الدولة هي من يولي المنطقة اليوم اهتمامًا ثقافيًا وفكريًا مؤسساتيًا منقطع النظير، ما يضع المنطقة أمام عنوان لا يتعدد، هو: «إعادة تأهيل النظام الثقافي الإقليمي المفكك»، أو بعبارة أخرى «إعادة التأهيل الثقافي الإقليمي لتركيا».

إننا أمام استراتيجيتين ثقافيتين اثنتين لنظامين سياسيين إقليميين: استراتيجية من لم يفقد شيئًا، وليس لديه ما يعوضه، لكنه يمتلك مؤسسات إقليمية وظيفتها النزول إلى سوق الكتّاب والإعلاميين والفنانين بشكل موسمي، والتبضع منهم بما يسد نهم آلته الدعائية الهائلة والمتخصصة في هتك النسيج الثقافي والاجتماعي الإقليمي، وأبوابه مشرعة لمن يقصده صادقًا كان أو متملقًا.

واستراتيجية من اجتثته من محيطه حرب ثقافية من جذوره اجتثاثًا، ويعود إليه متأخرًا بجهد ثقافي متواضع، يقصده الجوار فلا يكاد يهتدي إليه سبيلاً. وغني عن التعريف أي النظامين يمسك بأوراق الجوار، ويتحكم بمفاصله.

عندما توجد الآلية:

عندما تلتحم حاضنة فكرية مفعمة بالقدرات في محيط مضطرب، بمؤسسات الدولة الإقليمية المتعافية سياسيًا، والمرموقة دوليًا، فإن الالتحام يكون أمام دورين: إقليمي؛ وينطوي على تأسيس مفاهيم إقليمية، وترميم شخصية إقليمية. ودولي؛ حيث تجد المؤسسة الإقليمية نفسها على أرضية مشتركة من المنطلقات والآليات مع منظومات مجتمعات ينتابها قلق من مؤسسة سياسية أهملت قضاياها، ومن ازدهار صناعة «ترويج الشخصية» Spin Doctors التي تقصي زعماء الإصلاح الحقيقيين لصالح مرشحي الأحزاب، ومن ثالوث اسمه «مال وأحزاب، وإعلام»، ومن شعب أصبح وقود العملية السياسية؛ يدفع الضرائب، ويمنح الأصوات، ويتلقى الأكاذيب.

لو كان أصبع السبابة عقربًا في بوصلة لاستدار بقوة واستقر صوب بيئات تنمو فيها منظومات المجتمع المدني (أو القطاع الثالث)، وتتراجع فيها الثقة بالمؤسسة الرسمية بوتيرة عالية. هذا القطاع يسجل أعلى مستويات الأداء في التعامل مع الملفات المحلية، لكنه مهزوز الثقة أمام الملفات الخارجية التي هي مصدر قلقه الأمني، وهنا يأتي دور الشريك الخارجي.

تشير الدراسات إلى نمو هذا القطاع في البيئة الأوربية بمعدلات متزايدة على حساب المؤسسة الرسمية، ويمكن القول: إن مجتمعات أوربا سائرة بنحو تدريجي وناعم في تدشين طور جديد في مسارها السياسي، ينتظم في سلسلة الأطوار التي تعاقبت عليها؛ بدءًا بطور الكنيسة، فطور النبلاء، فطور الحاكم المستبد، فطور الديمقراطية، فطور الديمقراطية الفاسدة، فطور القطاع الثالث.

لا يخلو المشهد الأوربي من وجه شبه مع أحداث تركيا في العقد الأول من هذا القرن من مزاحمة القوى الناعمة للمجتمع المدني للمؤسسة العسكرية، وإضعاف قبضتها على القرار السياسي، مرورًا بتفكيك المؤسسات

الخادمة لها، وانتهاءً بتعديل الدستور. ومن ظواهر الطور الجديد في أوربا البرلمانات المعلقة الزاحفة على الحياة السياسية كما في بريطانيا وهولندا وأستراليا، والناجمة عن عزوف جمهور الناخب العريض -المسئول عن إيجاد فائز واضح- عن عملية تشكيل برلمان لم يعد يراه المكان الذي تُلبى فيه إرادته، وانحسار العملية الانتخابية بين أتباع الأحزاب السياسية.

مما يضع القطاع الثالث في هذه البيئات على أرضية عمل مشترك مع المؤسسة الإقليمية هو انطلاقه من أزمة، وبحثه عن حقيقة وحل، وأنه رهن أصوات وأموال من ائتمنه على المهمة، ما يمنحه جانبًا من المصداقية المفتقدة في القطاع الرسمي، ثم اعتقاده أنه مسلوب الحق في معرفة حقيقة تكمن عند قطاعات مماثلة له في مجتمعات أخرى عربية وإسلامية على وجه الخصوص.

لا يخلو المشهد الأوربي من وجه شبه مع أحداث تركيا في العقد الأول من هذا القرن من مزاحمة القوى الناعمة للمجتمع المدني للمؤسسة العسكرية، وإضعاف قبضتها على القرار السياسي، مرورًا بتفكيك المؤسسات الخادمة لها، وانتهاءً بتعديل الدستور

عندما تلتقي المؤسسة الإقليمية مع نظيراتها في المجتمعات الأخرى حول طاولة مستديرة، فإن الطاولة ستزدحم بملفات مشتركة، وستتيقن هذه المجتمعات أن المؤسسة الإقليمية، ومن ورائها الشعوب التي تمثلها، وملفات الماضي والحاضر بين الشرق والغرب التي تمسكها بيدها، هي مصباح علاء الدين الذي يعطي الإجابات ولكن بمقابل.

بذلك تكون المؤسسة قد حققت أمرين، الأول: أنها أقصت عن خيارات الرأي العام في هذه المجتمعات فئات انتحلت هوية المنطقة، اتخذهم مصدرًا معلوماتيًا ما جعله هينًا على التعبئة وراء سياسات خارجية مجحفة. والآخر: أنها تجاوزت السور الإعلامي المضروب حول هذه المجتمعات، ونفذت إليها بتزكية مؤسسات هي الأرفع في وسطها الاجتماعي، والأبعد عن بيئات الإعلام والسياسة الفاقدة للمصداقية، وخاطبتها من فوق منصة ترمقها.

إن أي مشروع في البيئة الغربية المؤسساتية يمكن أن يكون رحلة يسيرة بقدر ما يمكن أن يكون رحلة تعجيزية، ومؤسساتها إما أداة تختصر المشاق أو تضاعفها، وهذه البيئة بمثابة ماكينات بأزرار إن وقعت عليها الأنامل دارت تروسها الهائلة بيسر، وإن أخطأتها تحولت المهمة إلى عمل عضلي حيث لا جدوى. أو أنها كمواضع الجسد التي يغرز فيها الطبيب الصيني إبره ليستجيب موضع آخر مستفيدًا من الشبكة العصبية، فإن أخطأها فليس للجسد سوى ألم الوخز.

منظومات المجتمع المدني في هذه البيئة زر كبير، وطريق قصير -بل هو الأقصر- إلى آذان وأذهان حائرة لكنها مؤثرة، وشارع ضاغط على مؤسسته السياسية لإبلاغ رسالة مفادها أن معافاته وأمنه القومي يكمن في معافاة المدرسة السياسية التاريخية في الشرق الإسلامي وأمنها القومي، وما سوى ذلك سراب.

بذلك تكون المؤسسة الإقليمية قد رممت واقعًا إقليميًا، وتبوأت منزلة دولية، وشقت طرقًا سياسية على أرض صناعة القرار السياسي العالمي، وأوجدت حمالات سياسية لأفكار استراتيجية تنعطف بالمسار السياسي صوبها، وأعادت للمنطقة فاعليتها الإقليمية. أما تركيا نفسها فتكون قد وضعت في حقيبتها ورقة جديدة في زيارتها القادمة إلى بروكسل.

معلومات إضافية

دخول الأتراك في الحياة السياسية للعرب

دخل الأتراك في الحياة السياسية للعرب ثلاث مرات رئيسة:

الدخول الأول:

جاء الدخول الأول في أواخر القرن الثاني الهجري بدعوة رسمية من الدولة الإسلامية العربية (العباسية) لمواجهة تغلغل شعوبي فارسي، كان قد بلغ مصافات متقدمة وأصعدة مختلفة. كان التغلغل لا يزال متسربلاً بالإسلام، ومثل امتدادًا لمشاريع سابقة كالانقلاب الخراساني على الدولة الأموية للهيمنة على الدولة الإسلامية، وتمكن من إيقاع النظام السياسي وبلاط الحكم تحت تأثير نظريات السياسة الفارسية ونمط التفكير الفارسي وحكم الأكاسرة.

واجتاحت الدولة العربية الإسلامية (العباسية) موجة من الثورات الشعوبية، الفكرية منها والمسلحة، على امتداد الثلثين الأخيرين من القرن الثاني الهجري والقرن الثالث، كحركة سنباذ ١٣٦هـ، وحركة الرواندية ١٤١هـ، وحركة أستاذ سيس ١٥٠هـ، وثورة بابك الخرمي ٢٠٢هـ، وهي أخطر الحركات الفارسية المعادية للخلافة العباسية، واستمرت ما يزيد على عشرين عامًا، واتسمت بدقة التنظيم ودهاء القيادة، والاتصال السياسي بالأرمن وغيرهم.

ومن مبادئها: الإيمان بالحلول والتناسخ، (زعيمها بابك ادَّعى الألوهية)، والمشاعية المزدكية في الأموال والأعراض، وضرورة التخلص من السلطان العربي والدين الإسلامي. وقد ألحقت العديد من الهزائم بالجيش العباسي، وصاحبها تفشٍّ لأدب الزندقة والمجون، وظهور حركة أدبية مزدكية قوية أيقظت الروح القومية الفارسية عند معتنقي الإسلام من الفرس.

أمام هذه الأزمة السيادية اتخذ المعتصم قرارًا بتصحيح التوازن الإقليمي، فقرَّب الأتراك من دائرة صنع القرار، ولم يكن قد مضى على وصولهم من موطنهم الأصلي في أواسط آسيا وقت طويل، وكانوا لا يزالون على هيئة فرق عسكرية، وقد وصف أحد الباحثين الغربيين التحول العميق في المشهد السياسي بالقول: «وكأن القادمين الجدد كانوا على موعد مع القدر، ومع دور شاغر متقدم ينتظرهم».

الحقيقة الأهم في هذا التطور، هو أن القرار العربي (العباسي) كان محطة شكَّلت من الناحية الواقعية إن لم تكن الرسمية بداية نهاية الحقبة العربية في النظام السياسي للحضارة الإسلامية؛ إذ إن ما تلاها كانت نظمًا سياسية تبوأت فيها شعوب مسلمة من غير العرب (سلاجقة، شركس، أكراد) مواقع سياسية أمامية بوجود الخليفة العربي (العباسي)، وبوجود الراية الإسلامية العربية، واستمرار العرب في أدوار سياسية وفكرية واستشارية من مواقع خلفية.

وحرصت هذه النظم (غير العربية) على رفع العلم العربي (العباسي) كلما فتحوا مِصْرًا أو حرروا أرضًا، كما في الفتوحات السلجوقية، وفي الحروب الأيوبية ضد الصليبيين والعبيديين التي كان يزف الأيوبيون بشائرها إلى الخليفة في بغداد، ويربطون انتصاراتهم به رسميًا، مع كونهم هم أهل الشوكة الحقيقيون وليس الخليفة.

في مفترق سياسي لاحق، وبعد زوال الدولة العباسية، وشغور العالم الإسلامي من دولة تجمع شظاياه، ترسخت ظاهرة النظم السياسية الإسلامية غير العربية التي تحكم من وراء واجهة عربية، بقيام دول كالمماليك في مصر والشام والحجاز، أعادت الخلافة العباسية على نحو صوري، وحرصت على رفع راية عربية فوق مؤسسة الحكم، وهم شعوب من بلدان مختلفة كتركستان، وشبه جزيرة القرم، والقوقاز، وآسيا الصغرى، وبلاد ما وراء النهر.

وفي مفترق أخير، دخل النظام السياسي الإسلامي غير العربي طورًا جديدًا بقيام دول برايات إسلامية جديدة غير عربية كالعثمانيين الذين حكموا العالم الإسلامي أكثر من أربعة قرون حتى قيام الدولة العربية القومية.

الدخول الثاني:

حدث الدخول التركي الثاني في القرن الرابع الهجري، حينما كانت بغداد العباسية تنزف تحت الاحتلال البويهي، مثلما تنزف اليوم، وكانت جدران المساجد المشوهة بشعارات سبّ الصحابة، وشيوع الخوف، والجوع سمة لهذه الحقبة. في هذه الظروف تلقى القائد السلجوقي «طغرل بك» دعوة رسمية من الخليفة العباسي «القائم بأمر الله» للتدخل، ونشر العدل، وإصلاح الرعية، فدخل السلاجقة بغداد في عام ٤٤٧هـ، وانتشلوا الدولة الإسلامية (العربية) من حكم البويهيين الذي جاوز القرن، وجددوا من هيبة الخلافة ما كان درس منها.

عرفت الحقبة السلجوقية بمدارسها النظامية (نسبة إلى الوزير نظام الملك) التي انتشرت في حواضر العالم الإسلامي، وقامت بنشر عقيدة أهل السنة، وتنقية الأجواء العلمية من الفلسفة والهرطقة والشعوبية. ورافق عمل المدارس النظامية انتعاش علمي في أرجاء الدولة تصح تسميته «الثورة الثقافية الأولى لأهل السنة»، لأثره في تصويب البوصلة الفكرية للدولة والرعية. وكانت المدارس النظامية نمطًا مبكرًا لمؤسسات نهضة علمية سار عليه الأيوبيون في مصر في عملية إعادة بناء البنية العلمية للدولة بعد إزالة النظام العبيدي، كما كانت أنموذجًا للإصلاح العلمي في بلاد الشام الذي كان حجر أساس في عمليات التعبئة العامة للمعركة الفاصلة القادمة مع الصليبيين.

الدخول الثالث:

جاء الدخول الثالث بدخول العثمانيين بغداد في عام ١٥٣٤م، التي حوّلها الشاه إسماعيل الصفوي إلى حمام دم، وقتل مئات الألوف من أهلها، وجعل جامع الإمام أبي حنيفة النعمان مربطًا لخيله، فحرروها، ودفعوا الصفويين إلى ما وراء سهل وادي الرافدين، وفي عمق الهضبة الفارسية، ليبقى المشروع الطائفي الصفوي حبيس جغرافية فارس لأربعة قرون.

فرض العثمانيون على المنطقة العربية هيبة سياسية وعسكرية، وحموا الرقعة العربية الضعيفة والمهيأة للتقسيم من الأطماع الأوربية برتغالية وإسبانية ، ووحدوه تحت راية واحدة، ويصح القول: «عرقل العثمانيون مشروع سايكس بيكو أربعة قرون، وعرقلوا المشروع الطائفي الفارسي الإقليمي الراهن خمسة قرون، وعرقلوا المشروع الصهيوني نحوًا من ستة عقود».

المصدر:

د. ربيع الحافظ، الفكر القومي.. والعلاقات العربية – التركية (١-٤)، المصريون، ١٩ يونيو ٢٠١٠م:

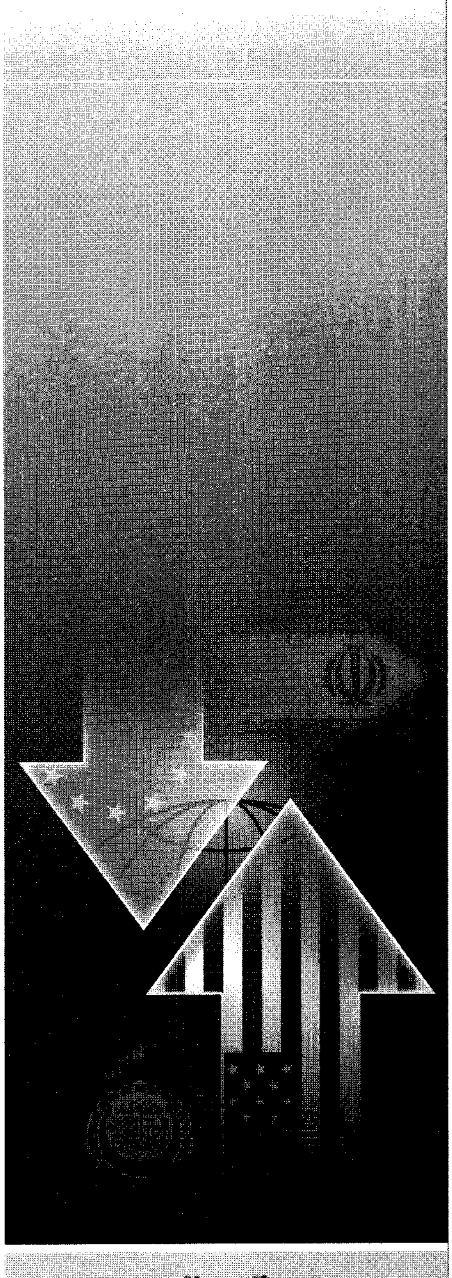
http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=32980

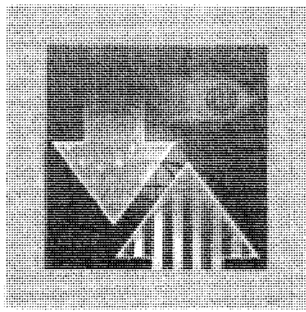
د. ربيع الحافظ، الفكر القومي.. والعلاقات العربية – التركية (٢-٤).. حقبة جديدة مشتركة ، المصريون، ٢٠ يونيو ٢٠١٠م:

http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=33050

الباب الرابع

العلاقات الدولية





الموقف الروسي من الثورات العربية ..
رؤية تحليلية

د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

على مدى العقد الماضي عادت روســيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن برؤية وأولويات لسياســتها الخارجية تختلف جذريًا عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن ســبعين عامًا، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحررًا من القيود الأيديولوجية، بل والسياســية، وتحكم حركتها وتوجّه دفتها المصالح، لاســيما الاقتصادية، ويعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انعكاسًا للتوجه الجديد في السياسة الروسية.

ومن خلال تتبع المواقف الروســية، وتصريحات القادة والمســئولين الروس، تتضح مجموعة من القواسم والتوجهات العامة التي تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية، أهمها: تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى، وتميز مواقف موســكو من هذه الثورات بالتحفظ النســبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل. والتشديد على ضرورة نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني.

وخلافًا للعهد الســوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روســيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في أي بلد عربي، ولكنها من ناحية أخرى أكدت صراحة على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث.

وقد حكم الموقف الروسي تجاه الثورات العربية عدة عوامل واعتبارات؛ يأتي على رأسها المصالح الروسية، والأهمية الاســتراتيجية للدولة العربية التي شــهدت ثورات، إضافة إلى خبرة الداخل الروسي، التي تجعل موسكو متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وأكثر حذرًا من المد الثوري داخلها، رغم أن قادتها نفوا هذا التخوف من جانبهم.

كما لعبت مواقف القوى الإقليمية والدولية، وتداعيات الثورات على الاســتقرار الإقليمي دورًا في تشكيل الموقف الروســي. ويمكن بلورة أهم تداعيات الموقف الروســي في إطار محورين أساسيين: أحدهما يتعلق بمســار الثورات العربية، الذي كان التأثير الروسي فيه محدودًا، والثاني يتعلق بمستقبل العلاقات الروسية العربية، فلا شك أن التطورات الجارية سوف تؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تمامًا. وبنهاية مرحلة التحول ســوف يُعاد تعريف الحلفاء، وكذلك الخصوم أو المنافســين؛ الأمر الذي سيؤثر حتمًا على السياسة الروسية وتحالفاتها.

الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية

د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

مقدمة:

إن القيادة السياسية في أي دولة لها دور محوري في التحديد الدقيق لتوجهات سياستها الخارجية على ضوء رؤيتها للمصالح الوطنية والأولويات فيما بينها. فالسياسة الخارجية يتم تحديدها عادة على مستوى قمة السلطة التي تعتبر المسئول الأول ليس فقط عن صياغتها ولكن، وربما الأهم، عن تنفيذها، وتبني المواقف والسياسات التي تكفل ذلك.

والقيادة السياسية في هذا الشأن لا تعمل في فراغ، وإنما في إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وفي الخيارات المتاحة لها. فطبيعة النظام السياسي محدد أساس لقدرة القيادة السياسية على إحداث التغييرات التي تراها في السياستين الداخلية والخارجية.

وعادة ما ينفرد صانع القرار بتحديد الأولويات والسياسات في النظم التسلطية؛ حيث تتمتع القيادة السياسية بحرية حركة واسعة. أما في النظم الديمقراطية؛ حيث القيود على القيادة السياسية التي تخضع للمساءلة والمحاسبة، فيزداد دور القوى السياسية والمؤسسات المختلفة في بلورة السياسات الوطنية، وتزداد المشاورات والمفاوضات بشأن أولوياتها.

هذا فضلاً عن أنها عادة ما تكون أكثر ميلاً لأخذ توجهات الرأي العام في الاعتبار. كما أن لكل قيادة إدراكاتها الخاصة لطبيعة وحجم التهديدات القادمة من البيئة الخارجية، وطريقة مواجهتها، وكذلك الفرص المتاحة التي يتعين استغلالها، وسبل الاستفادة منها.

وتنطلق القيادة الروسية في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من رؤية برجماتية لسياستها الخارجية، وعلاقات روسيا الدولية والإقليمية، تحكمها المصالح الوطنية؛ اقتصادية كانت أو أمنية، وتنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي كما كان الحال خلال الحقبة السوفيتية.

ويعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انعكاسًا لهذا التوجه في السياسة الروسية، ونموذجًا تطبيقيًا لاقتراب المصلحة الوطنية والمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد بدأ طرح مفهوم «المصلحة الوطنية» في الثلاثينيات من القرن العشرين؛ حيث يعتبر تشارلز بيرد من

أوائل من وظّفوا مفهوم المصلحة الوطنية في دراسة السياسة الخارجية، وذلك في كتابه «مفهوم المصلحة الوطنية»، وإن كان حديثه قد انصرف إلى السياسة الخارجية الأمريكية بالأساس.(١)

ويعتبر مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم التي أثارت جدلاً شديدًا، لاسيما فيما يتعلق بتعريفها؛ حيث يتخذ المفهوم مضامين مختلفة وفقًا للسياق الذي يُطرح فيه، والهدف من هذا الطرح. هذا إلى جانب عدم وجود اتفاق في كثير من الحالات حول ما تعنيه المصلحة الوطنية من أهداف وأولويات، ليس فقط بين السياسيين وصانعي القرار داخل الدولة الواحدة، ولكن بين أدبيات العلاقات الدولية أيضًا.(٢)

ويمكن تعريف المصلحة الوطنية بأنها «الإطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية، والموجه الأساس لها». فالمصلحة الوطنية أشبه بالبوصلة التي تحدد سلوك الدولة الخارجي، وتوجهاتها على الصعيد الدولي. والمصلحة الوطنية تتضمن بهذا المعنى مدًى واسعًا من المصالح، **يمكن بلورتها في إطار ثلاثة محاور أساسية:**

أولها: الأمن: ويتضمن ذلك تأمين بقاء الدولة، وحدودها، وثرواتها، وحماية المجتمع والمواطنين من مختلف التهديدات؛ داخلية كانت أم خارجية.

وثانيها: الرفاهية الاقتصادية: ويتضمن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لاسيما القطاعات المنتجة زراعيًا وصناعيًا، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان، وزيادة الدخل القومي، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، ومستوى الخدمات المقدمة لهم، والحد من الحرمان الاقتصادي، والقضاء على الفقر والتهميش في المجتمع.

وثالثها: الحفاظ على الهوية: والقيم الوطنية والخصوصية الثقافية والتراث، وصون العادات والتقاليد خاصة في ضوء ما فرضته العولمة، وثورة الاتصالات والفضائيات من تحديات في هذا الخصوص.

وتسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل الموقف الروسي من الثورات العربية في ضوء اقتراب المصلحة الوطنية. فعلى مدى العقد الماضي عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذريًا عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عامًا، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحررًا من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية، وتحكم حركتها وتوجه دفتها المصالح لاسيما الاقتصادية.

وفي هذا الإطار نجحت القيادة الروسية في إحداث نقلة نوعية في علاقة موسكو بالمنطقة العربية، خاصة العلاقات الروسية الخليجية التي شهدت تطورًا غير مسبوق، وإقامة علاقات تعاون وثيقة على أسس مصلحية، وشراكة اقتصادية لا تخضع للتقلبات السياسية، ويصعب على روسيا التخلي عنها.

الأمر الذي أكسب المنطقة العربية مكانة خاصة في أولويات السياسة الروسية، وجعل موسكو

(1) Charles A. Beard and G.H.E. Smith, The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy, (New York : The Macmillan Co.), 1934.
Hans J. Morgenthau, Another Great Debate: The National Interest of the United States, The American Political Science Review, vol. XLVI, no.4, December 1952.
Joseph Frankel, National Interest, (London: Pall Mall), 1970.
د. أحمد يوسف أحمد، ود. محمد زباره، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٨٥م.

(2) Hans J. Morgenthau, op.cit., p. 961.
James N. Rosenau, National Interest, Encyclopedia of Social Science, 1968, p.34
Joseph S. Nye Jr., Why the Gulf War Served the National Interest, The Atlantic Monthly, vol. 268, no. 1, July 1991, pp.56 - 64.
Joseph Frankel, op.cit., pp. 19, 31 -33, 38,52-54.

أكثر حرصًا على استقرار المنطقة، باعتبار ذلك الضمانة الأساسية لمصالحها.

وتنطلق الدراسة في هذا الإطار من ثلاثة أسئلة رئيسة، هي:

ما التوجهات العامة التي ميزت الموقف الروسي من الثورات العربية؟

ما العوامل المؤثرة والحاكمة لهذا الموقف؟

ما تداعيات الموقف الروسي على مسار الثورات العربية، وعلى مستقبل العلاقات الروسية العربية؟

أولاً: التوجهات العامة للموقف الروسي من الثورات العربية:

من خلال تتبع المواقف الروسية، وتصريحات القادة والمسئولين الروس، تتضح مجموعة من القواسم والتوجهات العامة التي تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية، أهمها:

(١) تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى:

فقد حظيت التطورات في ليبيا وسوريا بالاهتمام الأكبر من جانب روسيا، يلي ذلك مصر، ثم اليمن والبحرين؛ مع تفاوت واضح في الاهتمام، في حين لم تحظَ تونس باهتمامٍ يُذْكَر.

ويرتبط هذا بتفاوت حجم المصالح الروسية، والتي تبلغ ذروتها في الحالة السورية، وأيضًا التعقيدات التي اكتنفت التطورات في ليبيا وسوريا، ومستوى دولنة القضية، ومدى الجدل والخلاف بين القوى الكبرى حولها. ففي حالة تونس ومصر -ونظرًا لسرعة حسم الأحداث والتطورات من جانب الثوار - لم يكن هناك جدل دولي يُذكر حولهما، عكس الحال في ليبيا وسوريا.

(٢) التحفظ النسبي والبطء في رد الفعل:

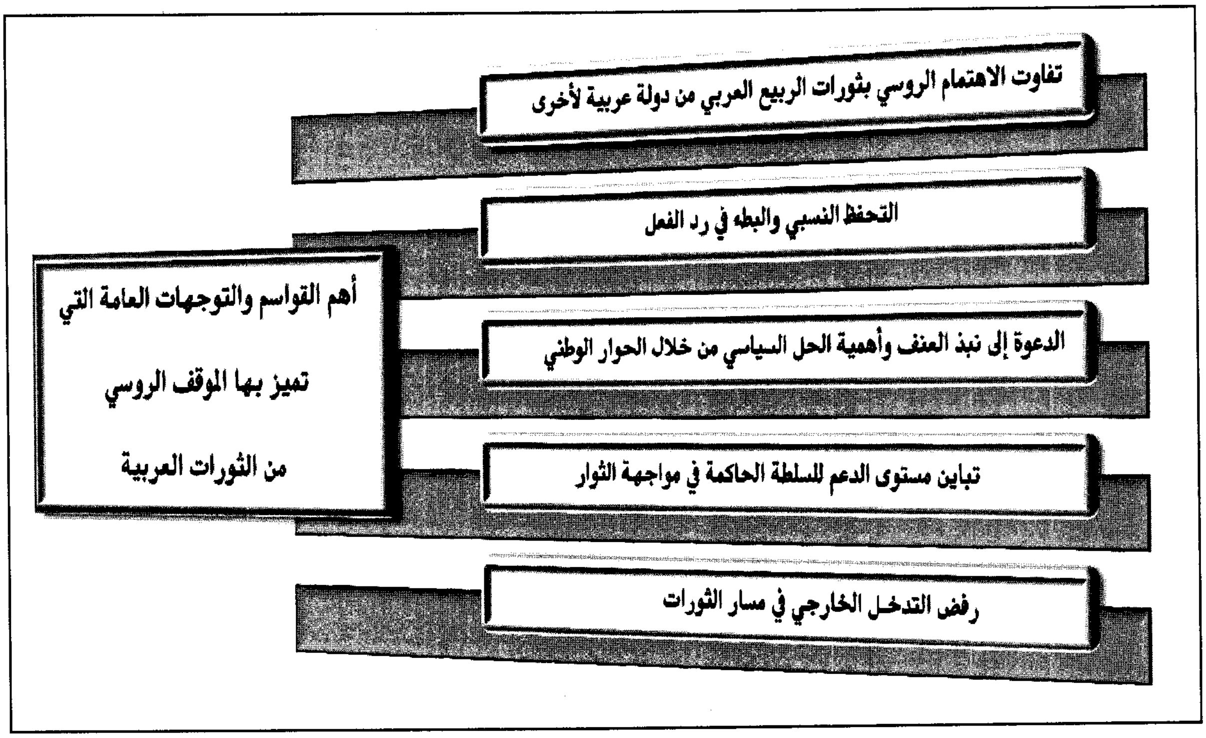
تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل. وعادة ما التزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها، أو إزاحة مَن بالسلطة كما حدث في تونس ومصر. ففي الحالة التونسية، ورغم بدء التطورات في ديسمبر إلا أن روسيا لم تبدِ موقفًا واضحًا إلا بعد تنحي بن علي وهروبه.

تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل. وعادة ما التزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها، أو إزاحة مَن بالسلطة كما حدث في تونس ومصر.

وجاءت كلمة ميدفيديف في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في ٢٦ يناير إيجابية تجاه الثورة التونسية؛ حيث قال: «آمل بشدة بأن تستقر الأوضاع في تونس، وبأن لا تؤثر سلبيًا على الوضع العام في العالم العربي»، وأضاف «ما حدث في تونس هو برأيي، درس جوهري غاية في الأهمية لأي سلطة في العالم. السلطة ينبغي أن لا تكتفي بالإنجازات التي حققتها، وتجلس على كراسي مريحة متجاهلة مجتمعها، بل ينبغي أن ترتقي سوية مع مجتمعها».(١)

وفيما يتعلق بمصر جاء الموقف الروسي متحفظًا، بل وأميل إلى تأييد النظام والرئيس السابق حتى إقصائه أيضًا عن السلطة. ففي أول تعليق على الثورة المصرية أعلن قنصل روسيا في مصر في ٢٧ يناير أن الأمور في مصر تحت السيطرة «ولا نتوقع أن يتفاقم الوضع». ووصفت وسائل الإعلام الرسمية الروسية الثورة المصرية بـ «موجة غضب شعبية»، و«اضطرابات واحتجاجات على نظام الرئيس مبارك»، و«أعمال شغب».

(١) وكالة نوفوستي، ٢٦ يناير ٢٠١١م.



وفي ٢٨ يناير ٢٠١١ رأى قسطنطين كوساتشيوف، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما (المجلس الأدنى للبرلمان)، في تأثر واضح بخطاب نظام مبارك آنذاك، «أن الوضع في مصر تؤججه قوى متطرفة، تحاول استغلال الاستياء الشعبي بهدف الاستيلاء على السلطة «خلسة».

ودعا وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف المعارضة المصرية إلى البحث عبر الحوار مع الحكومة في التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة، وعدم الإصرار على مطالب غير واقعية حول استقالة الرئيس المصري فورًا.(١)

وعقب إقصاء مبارك عن السلطة، حدث تغير واضح في الموقف الروسي من الثورة المصرية، ووصف ميخائيل مارجيلوف، رئيس لجنة الشئون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان)، تنحي مبارك بأنه «خطوة جاءت في الوقت المناسب».

كما عكس البيان الصادر عن وزارة الخارجية الروسية في ٢٢ فبراير بشأن الأوضاع في البحرين تحفظًا شديدًا، ووصفتها بالمسيرات الاحتجاجية الهادئة التي يقابلها مظاهرات يقودها الموالون للسلطة.

ورغم أن الإضرابات في اليمن بدأت منذ مطلع فبراير، فإن البيان الرسمي للخارجية الروسية جاء في ١٢ مارس، مؤكدًا على أن موسكو تؤيد وحدة اليمن، وتأمل أن يكون اليمنيون قادرين ذاتيًا على تجاوز الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، وتحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل».

وقد تجلى الحذر الروسي، والحرص على الموقف الوسط، والاحتفاظ بقدر من التوازن بين السلطة والثوار في الحالة الليبية؛ حيث أكدت روسيا حرصها على علاقاتها الدبلوماسية مع السلطات الليبية دون التنديد بالطبع بالثوار. وكان أول موقف واضح عكس هذا التوازن من جانب روسيا داخل مجلس الأمن بالموافقة على القرار ١٩٧٠، وعدم استخدام حق النقض على القرار رقم ١٩٧٣، والذي يمكن قراءته

(١) وكالة نوفوستي، ١٠ فبراير ٢٠١١م.

على أنه موقف وسط تضمن دعمًا غير مباشر للثوار، وعزوفًا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة حلف الأطلنطي، والذي كان يتطلب استخدام الفيتو.(١)

وعلى الرغم من إسـراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسـلطة شـرعية في البلاد فـي أعقاب وصـول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأنٍ واضح من جانب موسكو في الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية: أن «الوضع في ليبيا لا يزال غامضًا». وأعلن الرئيس الروسي أنه «بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ، وبعض القدرات العسكرية، ونتمنى أن ينتهي هذا الأمر بأسرع وقت ممكن».

وأضاف قائلاً: «نتمنى أن يجلس الجانبان إلى طاولة المفاوضات، ويتفقا على إحلال السلام في المستقبل». وأن روسيا «تتمسك بموقف مسئول تجاه ليبيا. ومازال هناك سـلطتان في ليبيا، وروسيا تعول على التوصل إلى اتفاقـات حول وقف إطلاق النـار بين الجانبين المتنازعـين. وفي حال اتخاذ الثوار خطوات ترمي إلى توحيد البلاد على أسـس ديمقراطية، فإننا سننظر بالطبع، في إمكانية إقامة العلاقات معهم».(٢)

إلا أنها عادت واعترفـت بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي، وسلطة حاكمة في ليبيا، وذلك في الأول من سبتمبر.

وكذلك الحال في الحالة السورية؛ حيث استمر التحفظ الروسي عن إطلاق أي تصريحات تعبر عن موقف واضح حتى تفاقمت الأوضاع، في ظل تصاعد العنف من جانب السلطات السـورية تجاه المواطنين، ومحاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تدويل القضية، وفرض عقوبات أمنية وغير أمنية على سوريا.

(١) مصطفى عبد الجليـل رئيس المجلس الوطنـي الانتقالي الليبي في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم»، ١٦ يوليو ٢٠١١م.

(٢) وكالة نوفوستي، ٢٤ أغسطس ٢٠١١م.

(٣) الدعـوة إلى نبذ العنف وأهمية الحل السياسـي من خلال الحوار الوطني:

فقد دأبت روسـيا على التأكيد على أهمية التغيير السـلمي، ونبذ العنف، والدعوة إلـى الحوار، والحل السياسي ضمن الأطر القانونية، وعلى أساس الوفاق الوطني، وهو توجه ثابت في الموقف الروسـي من كل الثورات العربية. ورفضت موسكو استخدام القوة من جانب السلطة في مواجهة الثوار، دون تنديد أو شجب يمثل انتقادًا مباشرًا للسلطات الحاكمة.

ففي ٢ فبرايـر وخلال الثورة المصريـة أكد وزير الخارجية لافـروف أن روسـيا «مهتمة باسـتقرار وازدهار مصر كدولة ديمقراطية، وأن تحل المشـاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية بطريقة سليمة وبأسرع وقت».

وفـي ٣ فبراير وخلال اتصـال هاتفي مع الرئيس المصري السـابق أعـرب الرئيس الروسـي دميتري ميدفيديـف عن أمله في أن تتخطـى مصر المرحلة الصعبة التي تمر بها «سلميًا، ومن خلال حل المشاكل القائمة بالأطـر القانونية». وعقب إقصاء مبارك عن السـلطة، أعرب ميدفيديف في ١٢ فبراير عن أمله بأن تسـتأنف العملية الديمقراطية في مصر بشكل سـريع وكامل عبر الإجراءات الانتخابية الشـرعية. واعتبر ميدفيديف أنه «من المهم أيضًا المحافظة على السلم والوفاق بين الطوائف في مصر».(٣)

واعتبرت موسـكو أن ما يجري في مملكة البحرين هو شـأن داخلي، ودعت الأطـراف البحرينية المعنية إلى حل المسـائل العالقة عبر الحوار البناء وفي إطار قانوني، والابتعاد عن العنف والتحلي بالهدوء، وضبط النفس لإحلال الاستقرار والوحدة الوطنية في المجتمع البحريني».(٤)

(٣) وكالة نوفوستي، ١٢ فبراير ٢٠١١م.

(٤) تصريح الناطق باسـم وزارة الخارجية ألكسـندر لوكاشيفيتش، ٣١ مـارس، وبيانات وزارة الخارجية في ٢٢ فبراير، و١٥ مارس، ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.

ورحّبت الخارجية الروسية بالحوار الوطني البحريني الذي بدأ في يوليو، ورأت «أن المشاركين تمكنوا من وضع اقتراحات تحظى بإجماع وطني بشأن تحديث البلاد، ودمقرطة مؤسسات الدولة، وحل قضايا اجتماعية واقتصادية حيوية».

وعقب دخول قوات «درع الجزيرة» السعودية والإماراتية البحرين في ٢١ مارس بطلب من السلطات البحرينية للمساعدة في إحلال النظام؛ وفقًا للاتفاقات الأمنية بين دول مجلس التعاون، وعلى حين اعتبرت المعارضة الشيعية ذلك «غزوًا» للبحرين، رأت موسكو أنه شأن داخلي للبحرين، وأعادت التأكيد على ضرورة الحل السلمي للأزمة. وأعربت موسكو عن أملها في ألا تنحاز القوات الأجنبية التي دخلت البحرين إلى أي طرف من أطراف النزاع هناك.

كما أكدت موسكو أنها تأمل «بأن يتمكن اليمنيون أنفسهم من التغلب على المشكلات التي تواجه بلادهم بالطرق السلمية، وعبر إطلاق عملية سياسية وطنية واسعة النطاق تفتح الطريق لإجراء الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الضرورية، والعاجلة في حياة المجتمع اليمني»، وأعلنت معارضتها استخدام القوة لحل المشكلات السياسية في اليمن، وأهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله.(١)

وأكد الرئيس الروسي دميتري مدفيديف دعم روسيا للمبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن.(٢)

واعتذرت الحكومة الروسية في أغسطس عن استقبال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بغرض استكمال علاجه في موسكو؛ خشية إثارة الثوار ضد موسكو.(٣)

(١) بيانات الخارجية الروسية، ٢٥ مارس، و ٦ أبريل ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.
(٢) وكالة نوفوستي، ٣ مايو ٢٠١١م.
(٣) وكالة نوفوستي، ٩ أغسطس ٢٠١١م.

وقد اقتصر الأمر على السلوك اللفظي، ممثلاً في تصريحات المسئولين الروس والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الروسية دون تدخل مباشر أو طرح مبادرات باستثناء ليبيا وسوريا.

فقد كان هناك قبول للوساطة الروسية بين السلطات الليبية والثوار من جانب الغرب والأطراف الليبية. وأكد رئيس الحكومة الليبية البغدادي المحمودي ذلك بقوله: «نحن سنقبل بكل ما يأتي من روسيا، ولا نقبل بما يأتي من الآخرين». (٤)

وكان احتفاظ روسيا بسفارتها في طرابلس -خلافًا للعديد من القوى الكبرى الأخرى- عاملاً مساعدًا على استمرار قنوات اتصالها مفتوحة مع السلطات الليبية، وعزز من موقفها كوسيط. وبدأت الوساطة الروسية باستقبال موسكو ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة، وأيضًا الممثل الخاص لهيئة الأمم المتحدة. كما عقد ميخائيل مارجيلوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشئون التعاون مع البلدان الإفريقية، ومبعوثه الخاص للتسوية بليبيا، عدة لقاءات مع ممثلي المجلس الانتقالي الليبي ورئيس الوزراء الليبي ووزير الخارجية خلال شهر يونيو، واشترط الثوار رحيل القذافي، في حين اعتبرت طرابلس أن هذا الموقف غير مقبول، وأن وحدة ليبيا والقذافي خط أحمر لا يمكن المساس به، الأمر الذي أدى إلى فشل المفاوضات.

أما في الحالة السورية فقد حذر الرئيس مدفيديف القيادة السورية، ورأى أنه «ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حوارًا مع المعارضة، ويباشر الإصلاحات».(٥)

وأعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الرئيس الأسد، وقامت روسيا بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية، وعلى حين انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأمريكيين مع ممثلي المعارضة

(٤) وكالة نوفوستي، ١٦ يونيو ٢٠١١م.
(٥) حديث إلى قناة روسيا اليوم، ٥ أغسطس ٢٠١١م.

السورية، رحبت باتصالات الجانب الروسي انطلاقًا من أن موسكو وسيط نزيه، وتحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

(٤) تباين مستوى الدعم للسلطة الحاكمة في مواجهة الثوار:

خلافًا للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في أي بلد عربي، ولا يوجد نمط واحد لعلاقة روسيا بالسلطة في بلدان الربيع العربي. فعلى حين التزمت روسيا ما يشبه الحياد في الحالة التونسية والمصرية، وأيضًا في حالة اليمن والبحرين. فإنها أبدت مواقف مؤيدة للسلطة الحاكمة في ليبيا وسوريا مع اختلاف نمط ودرجة التأييد.

فقد اتسم الموقف الروسي من الثورة الليبية بالتوازن مع ميل إلى الحفاظ على العلاقة بنظام القذافي. ففي بدايات الأزمة الليبية، رأت روسيا أنها «حرب أهلية»، ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، الذي تشكل في ٢٧ فبراير ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي؛ رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به.

كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها تضم حوالي ٤٠ دولة، منها قطر والولايات المتحدة، وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وألمانيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والأردن، بالإضافة لممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي. إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروسي دميتري مدفيديف أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل، وأن الأهم هو «مراعاة مصالح جميع المواطنين الليبيين».[١]

وأكد سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن موسكو موافقة على أن القذافي يجب أن يرحل، وأنه لا مكان له في مستقبل ليبيا، ولكن يظل ذلك موضوعًا للمفاوضات بين سلطة طرابلس الحالية والمجلس الانتقالي الوطني المعارض في بنغازي الذي اعترفت به موسكو «طرفًا مفاوضًا» وشريكًا شرعيًا في المحادثات حول مستقبل ليبيا، كما رفضت استضافة معمر القذافي في روسيا حال تنحيه.[٢]

يعتبر الدعم الروسي للسلطة الحاكمة أوضح ما يكون في الحالة السورية؛ حيث أبدت روسيا دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا واضحًا لنظام الأسد، رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، بل وتحذير الرئيس مدفيديف من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس الأسد في إقامة حوار مع المعارضة.

ويعتبر الدعم الروسي للسلطة الحاكمة أوضح ما يكون في الحالة السورية؛ حيث أبدت روسيا دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا واضحًا لنظام الأسد، رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، بل وتحذير الرئيس مدفيديف من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس الأسد في إقامة حوار مع المعارضة.[٣]

فقد رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، ورفضت الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما وكاثرين أشتون، المفوضة العليا لشئون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي، إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي.

واعتبر دميتري روجوزين، مندوب روسيا لدى حلف الأطلنطي أن الحلف يتخذ سياسة غير متوازنة

(١) وكالة نوفوستي، ٢٧ مايو ٢٠١١م.
(٢) حديث صحفي أدلى به يوم ١٢ يوليو لإذاعة «صوت روسيا»، وكالة نوفوستي.
(٣) وكالة نوفوستي، ٤ أغسطس ٢٠١١م.

وأحادية الصبغة تجاه سوريا. وأنه يغض النظر تمامًا عـن الضحايا التي تخسـرها القيادة السـورية في صفوف قوات الأمن خلال مكافحتهم للعنف».[1] وعلى حين أوقفت روسيا التعاون العسكري التقني مع ليبيا بعد فرض العقوبات، رغم خسـائرها من جراء ذلك، والتي بلغت نحو ٤ مليارات دولار، تواصل مؤسسـة «روس اوبورون اكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سـوريا بموجب العقود الموقعة سابقًا، ومنها طائرات «ياك - ١٣٠» للتدريب، ومعدات حربية.

كذلك فشلت المساعي الغربية في ٢٨ أبريل لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سـوريا لاستخدام العنف فـي قمع المتظاهرين؛ بسـبب معارضـة روسـيا والصـين. وأكدت موسـكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فـرض عقوبات على دمشـق، وتعطـي الأولويـة للوسـائل الدبلوماسية والسياسية. وأعلن الرئيس الروسي دميتري مدفيديف في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قرارًا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سـورية على غرار القرار بشأن ليبيا. ورأى أن القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعـب بهما. وأكد أنه لا توجد رغبة ألبتة بأن تسير الأحداث في سـوريا وفق النموذج الليبي، وأن يسـتخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا.[2]

فشلت المساعي الغربية في ٢٨ أبريل لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين بسبب معارضة روسيا والصين. وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية.

وأكد وزير الخارجية الروسـي سيرجي لافروف في أكثر من مناسـبة أن روسيا ضد اتخاذ مجلس الأمن الدولي قرارًا يدين سـوريا، وتؤيد مبدئيًا بدء الحوار السياسي الداخلي. وأجهضت موسكو مشروع القرار ضد سوريا الذي أحالته فرنسا وبريطانيا إلى مجلس الأمـن الدولي، ودعمته الولايات المتحدة في ٨ يونيو. وكان الموقف الروسـي الذي تدعمه الصين وراء بيان مجلس الأمن الذي صدر في ٣ أغسـطس بعد ثلاثة أيام من المشـاورات، والذي يحمل السلطة والمعارضة المسئولية عن العنف، ولا يدين السلطات السورية كما كانت تأمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيون.

وأكد القرار الحرص على سـيادة سوريا، وتضمن دعوة واضحة إلى وقف كل مظاهر العنف، وبدء حوار سياسي بين السـلطة والمعارضة. كما رفضت روسيا في ٢٤ أغسطس مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سـوريا، وهددت باستخدام الفيتو ضده. وتضمن المشـروع الحظـر الكامل على توريد الأسـلحة إلى دمشـق، وتجميـد أرصـدة العديد من المسئولين السوريين، ومن بينهم الرئيس بشار الأسد، مما اضطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة.

كما كانت روسـيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سـوريا في اجتماعه يـوم ٢٩ أبريل، الذي جاء بمبادرة أمريكية، ووافقت عليه ٢٦ دولة من أصل ٤٧ دولة، ويشجب القرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين.

وحذرت مـن مغبة التدخل الخارجي في سـوريا، واعتبرت أنه لن يؤدي إلا للمزيد من العنف، وقد يشعل حربًـا أهلية. كما صوتت موسـكو ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الشأن السوري الصادر في ٢٣ أغسطس، ورأت أنه يهدف إلى تنحية الحكومة الشرعية للبلاد. ورفضت استخدام الآليات الحقوقيـة من أجـل التدخل في الشـؤون الداخلية

(١) وكالة نوفوستي، ١٩ أغسطس ٢٠١١م.

(٢) تصريحات الرئيس الروسـي دميتري مدفيديف في ١٨ مايو ، و١٩ يوليو ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.

وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

وعارضت موسكو أيضًا إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو. ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا. كما حذّرت موسكو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة، وتكرار السيناريو الليبي.

(٥) رفض التدخل الخارجي في مسار الثورات:

أكدت روسيا دومًا على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث. فقد رأت روسيا أن شعوب المنطقة قادرة على تقرير مصيرها وتحديد مستقبل بلادها، دون أي تدخل خارجي في شئونها وفرض وصفات للإصلاح عليها. وأعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو لا تعتبر من المفيد فرض «وصفات» وإنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين. وأن السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل.[١]

وعقب لقائه بمبارك حاملاً رسالة شفهية نقلها من الرئيس دميتري ميدفيديف يوم ٩ فبراير أكد ألكسندر سلطانوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، أن «موسكو تقف ضد أي تدخل أجنبي في التطورات الجارية في مصر»، وأن «أي تأثير من الخارج على الأحداث الداخلية في مصر يعتبر أسلوبًا غير مجدٍ من شأنه أن يضلل المشاركين فيها».

وفي بيان للخارجية الروسية في ١١ مارس، أصبح التوجه أكثر عمومية؛ حيث أكدت الخارجية الروسية ثقتها بأن شعوب المنطقة «قادرة على القيام بالتغيير ذاتيًا، ودونما تدخل خارجي في شئون دول ذات سيادة وفرض وصفات للإصلاح عليها».

ورغم أن روسيا لم تستخدم حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، الذي يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا، إلا أنها عادت وانتقدت بشدة الطريقة التي تنفذ بها الولايات المتحدة وحلفاؤها القرار، وأكدت مرارًا أنها انحرفت عن المسار الشرعي الذي حدده القرار، وأنها ترفض التدخل على هذا النحو من جانب حلف الأطلنطي.

وخلال اجتماعات مجلس الأمن لبحث «الملف السوري» أكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم، ومن دون تدخل خارجي، على أساس الحوار السوري الوطني الذي هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة. ورفضت استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الأمريكي الأوربي في سوريا على النحو السابق الإشارة إليه.

ثانيًا: العوامل الحاكمة للموقف الروسي:

هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي حكمت الموقف الروسي تجاه الثورات العربية، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً، المصالح الروسية، والأهمية الاستراتيجية للدولة العربية التي شهدت ثورات في ضوء هذه المصالح. فعلى حين يعتبر حجم التعاون العسكري والتقني مع تونس والبحرين واليمن محدودًا للغاية، وخسائر روسيا من عدم الاستقرار بها ضئيلة، فإن الأمر يبدو مختلفًا فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى. فعلى مدى السنوات العشر الماضية استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد من الدول العربية التي تعتبر حلفاء تقليديين لها في المنطقة، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا ومصر. وأصبح لروسيا مصالح حقيقة في هذه الدول ستتأثر حتمًا ولو مرحليًا بعدم الاستقرار الذي يجتاحها، وقد تُضار كلية بتغيير النظم الحاكمة بها.

---
(١) وكالة نوفوستي، ٢ فبراير ٢٠١١م.

وترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسة، وهي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون العسكري، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية.

فالتدفق الرئيس للاستثمارات الروسية في مصر يرتبط بقطاع الطاقة، ومنذ عام ٢٠٠٤م تقوم الشركة بأعمال التنقيب الجيولوجي عن حقول نفطية، فيما تقوم شركة «نوفاتيك» بالتنقيب عن حقول الغاز في مصر منذ عام ٢٠٠٨م.

وتكتسب ليبيا أهمية أيضًا بالنظر إلى الاستثمارات والمشروعات الروسية في مجال الطاقة. فقد أعلن رئيس مجلس إدارة شركة «تات نفط» رستام مينيخانوف، أن خسائر الشركة في ليبيا في حال تغيير السلطة قد تتراوح بين ٢٤٠ و٢٦٠ مليون دولار.

وأعلن أناتولي ايسايكين، رئيس شركة «روس اوبورون اكسبورت» أن شركته فقدت إيرادات بمبلغ ملياري دولار بسبب الثورة في ليبيا، قيمة عقود تم إبرامها مع طرابلس، وتتضمن أسلحة وقطع غيار للأسلحة سوفيتية الصنع لدى ليبيا، والتي تمثل ٩٠٪ من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية.[1]

وتتعاظم المصالح الروسية في الحالة السورية؛ حيث قُدرت خسارة روسيا في حالة إلغاء عقودها العسكرية مع الجزائر وسوريا في حال نشوب اضطرابات في هاتين الدولتين بأكثر من ٦ مليارات دولار. يضاف إلى هذا الأهمية الاستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعتبر قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط.

يُضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتمًا إما بالإلغاء أو التأجيل نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح الدول العربية السابق الإشارة إليها. وعلى ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط؛ لأن أية قلاقل في المنطقة تضر إضرارًا مباشر بمصالح روسيا.

وأشار لافروف إلى أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدًا عن سوريا نفسها. فروسيا ترى أن سوريا بمثابة «حجر زاوية» في أمن منطقة الشرق الأوسط، أو عدم استقرار الوضع فيها، أو نشوب حرب أهلية ستؤدي بدورها حتمًا إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، خاصة في لبنان، وتؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن الإقليمي.

ثانيًا: مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى كتوجه عام حاكم للسياسة الخارجية الروسية، وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وغياب الصبغة الأيديولوجية للسياسة الروسية. فروسيا تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال التعاون والشراكة، ودون هيمنة مباشرة، أو تدخل صارخ في الشأن الداخلي، وهو منحى يختلف تمامًا عن نظيره الأمريكي الذي يسعى إلى تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الاحتلال والتدخل المباشر.

ثالثًا: خبرة الداخل الروسي، التي تجعل روسيا متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، وأكثر حذرًا من المد الثوري داخلها، رغم أن قادتها نفوا هذا التخوف من جانبهم.

فروسيا من الدول التي شهدت موجات عنيفة من عدم الاستقرار، خاصة في منطقة القوقاز الروسي طوال التسعينيات، وحتى الاستفتاء على الدستور الشيشاني الجديد عام ٢٠٠٣م، واستخدمت القوة بصرامة للقضاء على ما أطلقت عليه التمرد الشيشاني، ولا يمكنها انتقاد نظم تستخدم ذات

(١) وكالة نوفوستي، ٢٠ يونيو، ٢٠١١م.

الأسلوب لقمع المعارضة في الداخل. كما تشهد روسيا احتجاجات من آنٍ لآخر مطالبة بمزيد من الحريات والديمقراطية، وكان هناك انتقادات لحزب «روسيا الموحدة» الحاكم فيما يتعلق بإدارته للانتخابات المحلية التي أُجريت في مارس ٢٠١٠م، وأثارت تحفظات الحزب الشيوعي والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب روسيا العادلة، التي اتهمت السلطات المحلية وحزب «روسيا الموحدة» بتزوير نتائج الانتخابات. ومن ثَم فإن تأييد الثورات في الخارج قد يؤدي إلى تشجيع مثل هذه الاحتجاجات الداخلية، وتهديد الاستقرار السياسي في روسيا، وربما النظام القائم برمته.

رابعًا: موقف القوى الإقليمية وتداعيات الثورات على الاستقرار الإقليمي. فالموقف الروسي يتأثر بمواقف القوى العربية والفاعلة إقليميًا، وردود أفعالها المتوقعة تجاه ما تنوي موسكو اتخاذه من خطوات. وعلى سبيل المثال، فقد أشار وزير الخارجية الروسي لافروف إلى أنه «بدون وجود موقف واضح من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، التي تعتبر طرابلس عضوًا في كليهما، فإن موسكو لا تستطيع النظر في أية خطوات جديدة».

ولا شك أن ترحيب عدد من الدول العربية بالقرار ١٩٧٣، بل ومشاركة بعضها في عمليات حلف الأطلنطي ضد ليبيا، كان أحد العوامل التي دفعت روسيا إلى عدم رفض القرار.

وكان لموقف كل من الكويت والإمارات وقطر خلال الأزمة الليبية، والإجماع على الحظر الجوي داخل مجلس التعاون الخليجي، وأيضًا قرار الجامعة العربية الذي جرد أو سلب الشرعية من القذافي، واعتبار المجلس الانتقالي هو الممثل الشرعي لليبيين أكبر الأثر على الموقف الروسي.

خامسًا: مواقف القوى الدولية، وتراكم الخبرة فيما يتعلق بالموقف من الثورات العربية، خاصة ليبيا، وتأثيرها على الموقف الروسي من الحالة السورية. فقد وجهت انتقادات داخلية شديدة للرئيس ميدفيديف نتيجة عدم استخدام حق النقض لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا، من جانب رئيس الحكومة فلاديمير بوتين الذي ندد بالقرار ورأى أنه «معيوب وخاسر ومدمر؛ لأنه يسمح بكل شيء، ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في أراضي دولة ذات سيادة».

> **وجهت انتقادات داخلية شديدة للرئيس ميدفيديف نتيجة عدم استخدام حق النقض لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا، من جانب رئيس الحكومة فلاديمير بوتين الذي ندد بالقرار ورأى أنه «معيوب وخاسر ومدمر؛ لأنه يسمح بكل شيء، ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في أراضي دولة ذات سيادة».**

وأوضح استطلاع للرأي أن ٩٠٪ من الروس يوافقون بوتين الرأي. كما دعا الدوما مجلس الأمن الدولي إلى وقف إطلاق النار والعنف والهجمات على السكان المدنيين في ليبيا، ودعا برلمانات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وكندا، وغيرها من الدول المشاركة في العملية العسكرية إلى مساندة وقف العمليات القتالية الحالية، التي تُلحق أضرارًا بالبنى التحتية المدنية الليبية، وتؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين.

الأمر الذي أحدث تحولاً واضحًا في الموقف الروسي الرسمي تجاه ليبيا، ودفع الرئيس ميدفيديف إلى الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي «بنصه وروحه، وليس وفق التفسيرات العشوائية التي قدمتها بعض الدول». واعتبار عمليات حلف الأطلنطي» تدخلاً سافرًا في شئون الدولة الليبية».

وفي ختام اجتماع مجلس «روسيا - الناتو» في بروكسل في ٢٩ مارس طلب مندوب روسيا الدائم

لدى حلف شمال الأطلسي دميتري روجوزين من الناتو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي حرفيًا دون «التفنن في تنفيذه».

وأوضح لافروف أن نظام حظر الطيران يفترض تدمير الطائرات الحربية التي تخضع للزعيم الليبي معمر القذافي في حالة تحليقها، وكذلك تدمير وسائل الدفاع الجوي لدى محاولتها إعاقة إجراءات الطيران الدولي الذي يضمن حظر الطيران العسكري الليبي، دون تجاوز لهذا.

وأشار إلى الدعم العسكري الذي تقدمه دول الناتو للثوار، والذي تجاوز، من وجهة نظره، الأطر المحددة لنظام حظر الطيران العسكري الليبي».(1) وأن «الناتو يقصف ليبيا أطول مما قصف يوجوسلافيا. فقد قُصفت الأخيرة ٧٨ يومًا، بينما ليبيا يجري قصفها منذ أكثر من خمسة أشهر.

كذلك انتقد جروشكو نائب وزير خارجية روسيا عمليات الناتو في ليبيا مشيرًا إلى أن «قمة الحلف في لشبونة ديسمبر ٢٠١٠م أقرت العقيدة الاستراتيجية للحلف والتي تضمنت وعودًا باحترام ومراعاة قواعد القانون الدولي في عملياته. إلا أنه مع الأسف خرجت أفعال قوات التحالف والناتو عن إطار قراري مجلس الأمن الدولي ١٩٧٠ و١٩٧٣، وبذلك فإنها تضع مصداقية التزامات لشبونة موضع شك».(2)

ولا شك أن تجاوز الدول الغربية نص القرار بشأن ليبيا، وتطبيقه وفق أهوائهم أثّر على الموقف الروسي من سوريا، وأدى إلى حذر موسكو، ورفضها تكرار سيناريو التدخل الأمريكي تحت مظلة حلف شمال الأطلنطي في الحالة السورية.

(١) وكالة نوفوستي، ٧ يوليو ٢٠١١م.
(٢) وكالة نوفوستي، ٣ يوليو ٢٠١١م.

إن روسيا أيقنت من الدرس الليبي، وقبله العراق وإيران، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة، وإبرام صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، لا يتناسب أبدًا مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر في هذه الملفات، ويتضمن ذلك الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة، وأيضًا النَّيل من صورة روسيا ومصداقيتها كحليف، أو شريك يعوّل عليه. ولذا فإن احتمال تكرار القيادة الروسية لأخطائها في الحالة السورية يبدو ضعيفًا، خاصة وأن روسيا قد استعادت مكانتها كقوة كبرى، وتستطيع مقاومة الضغوط الأمريكية، ورفض الانصياع للإرادة الأمريكية، بل والوقوف بحسم في وجه المخططات الأمريكية كما حدث في أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨م.

إن روسيا أيقنت من الدرس الليبي، وقبله العراق وإيران، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة، وإبرام صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، لا يتناسب أبدًا مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر في هذه الملفات

فروسيا تقف موقفًا أكثر وضوحًا وصرامة في وجه محاولات التدخل الغربي من جانب الولايات المتحدة وفرنسا وحلفائهما في سوريا، وهناك إصرار من جانبها على أن يقرر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم.

يدعم هذا التوجه الأهمية الاستراتيجية لسوريا بالنسبة لروسيا، وخصوصية العلاقة بين البلدين، مقارنة بأي من الدول الأخرى التي تربطها بروسيا مصالح مثل ليبيا والعراق وإيران.

ثالثًا: تداعيات الموقف الروسي:

يمكن بلورة أهم تداعيات الموقف الروسي في إطار محورين أساسيين:

الأول: يتعلق بمسار الثورات العربية:

وهنا تبرز محدودية التأثير الروسي الذي يمكن تفسيره في ضوء عدة عوامل، يتعلق الأول منها بالثورات العربية ذاتها. فقد اندلعت هذه الثورات

بإرادة شعبية خالصة، ونتيجة احتقان اقتصادي وسياسي واجتماعي، وشعور عميق بالمرارة والظلم لدى الغالبية العظمى من أفراد شعوب المنطقة.

ومن ثَم، فإن دور أي دولة أو فاعل خارجي في التأثير على مسار هذه الثورات يظل دورًا محدودًا، ويظل مسار الثورات ومدى نجاحها من عدمه رهنًا بإرادة الشعوب، ومدى إصرارها على التغيير، ومساندة القوى الداخلية الفاعلة والمؤثرة، وفي مقدمتها الجيش.

وتعتبر هذه المحدودية أبرز ما يكون في الموقف الروسي، وذلك في ظل التحفظ الشديد الذي تبديه موسكو؛ حيث ترفض روسيا التدخل المباشر لدعم طرف ضد آخر. وكان هذا واضحًا جليًا في حالة كل من تونس ومصر والبحرين واليمن.

ورغم أنها رفضت العنف واستخدام القوة ضد المتظاهرين في ليبيا وسوريا، فإنها لم تتدخل لدعمهم، واستمرت في الاحتفاظ بعلاقاتها مع السلطة القائمة؛ باعتبارها الممثل الشرعي للبلاد. بل إنها تدعم على نحو واضح النظام السوري في مواجهة الثوار الذين تعتبرهم معارضة مناوئة لنظام الأسد، وتعتبر أن من بينهم إرهابيين.

وفي تصريح لوزير الخارجية لافروف أشار فيه إلى أن «السلطات السورية تكافح ليس ضد المتظاهرين، بل ضد «المحرضين» والعناصر المسلحة. وأنه «لا توجد دولة في العالم يمكن لها أن تتسامح أمام محاولات تنفيذ عصيان مسلح».(1)

في هذا الإطار، يقتصر التأثير الروسي على ما تتخذه روسيا من مواقف داخل الأمم المتحدة، ولهذا أهميته على الأقل على المستوى السياسي والدبلوماسي، وتأثيره غير المباشر على مسار الثورات، من خلال إتاحة أو رفض تدخلات الدول الأخرى. فقد أتاح موقف روسيا من قرارات مجلس الأمن الخاصة بليبيا تدخل الناتو لدعم الثوار، ومساندتهم في مواجهة كتائب القذافي. في حين يعرقل الموقف الروسي تجاه العقوبات الدولية على سوريا التدخل الخارجي لمساندة الثوار في مواجهة النظام السوري على النحو السابق بيانه. وهو الأمر الذي أفقد روسيا كثيرًا من شعبيتها في الشارع السوري التي كانت تحظى بها نتيجة مواقفها الداعمة للحق العربي، والشرعية الدولية، خاصة في القضية الفلسطينية والأزمة العراقية، والأزمة السودانية. مما أدى إلى اندلاع مظاهرات يوم ١٣ سبتمبر في بعض المدن السورية تحت شعار «ثلاثاء الغضب من روسيا»، تنديدًا بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية، والمعرقل للعقوبات الدولية، رافعين شعارات ضد روسيا جاء فيها «لا تدعموا القتلة... لا تقتلوا السوريين بمواقفكم»، «النظام يذهب ويبقى الشعب».

وفي مشهد لم تألفه الساحة العربية، حتى أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان، أحرق المتظاهرون العلم الروسي في مدينة حمص ودرعا، بدلاً من أعلام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي ترفرف في بنغازي، بل وجعل منها البعض قميصًا يتباهى بألوانه. ولا يقتصر هذا الغضب على سوريا، فالمجلس الانتقالي الليبي يرى أن الشجب الروسي لقراري مجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا على أنه دعم لنظام العقيد القذافي، ويوجه البعض النقد لروسيا بزعم أنها تزود القذافي بصواريخ «غراد».

وفي اليمن، ينتقد شباب ساحة التغيير المطالبون برحيل علي عبد الله صالح، دور موسكو في إحباط مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الرئيس اليمني. وربما يغيّر هذا كله من المزاج العام تجاه روسيا في الشارع العربي، ولهذا كله يظل التأثير الروسي على مسار الثورات العربية محدودًا.

أما المحور الثاني فيتعلق بمستقبل العلاقات الروسية العربية.

فالتغيير قادم لا محالة، وإن تباطأ لبعض الوقت بفعل مقاومة السلطات في اليمن وسوريا للثوار.

(1) وكالة نوفوستي، ١٥ يونيو ٢٠١١م.

ويتضمن هذا فرصًا وتحديات لروسيا. فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان، إلا أنها قد تنجح أيضًا في إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة، وفي مقدمتها ليبيا وسوريا. كما أنها عصفت، وستعصف، بنظم كانت تعتبرها موسكو صديقة أو حليفة؛ نظرًا للتفاهمات والمصالح التي استطاعت روسيا بلورتها مع هذه النظم على مدى العقد الماضي.

ولا شك أن هذه التطورات ستؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تمامًا. وبنهاية مرحلة التحول سوف يُعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتمًا على السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجذري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي. ويعتبر هذا التغير في حد ذاته تحديًا مهمًا يواجه السياسة الروسية.

فما أن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير وزيارات متتالية، قامت بها القيادة الروسية لدول المنطقة على مدى السنوات الست الماضية، حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق، وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد.

ولا شك أن روسيا حريصة على استمرار روابطها مع العالم العربي، وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاستراتيجية. يعزز من ذلك حاجة الدول العربية لروسيا كشريك تقنيًا وسياسيًا.

فهناك آفاق رحبة للتعاون الروسي العربي في مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية. وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال.

يضاف إلى هذا حاجة الدول العربية للدعم السياسي الروسي فيما يتعلق بقضايا المنطقة. فموقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تُعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية. فروسيا عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن، وهي وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعيًا مصالح كافة الأطراف. وهي الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منظمة إرهابية. كما أنها أكثر ميلاً واستعدادًا للتعاون مع «العالم العربي» ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر «شرق أوسطي» أو «متوسطي» غير متجانس أو محدد الهوية، وتجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية.

فروسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية؛ تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها واستغلال الفرص المتاحة، ورصيدها التعاوني؛ لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع الدول العربية، والحفاظ على وجودها ومصالحها. وسيكون موقفها من سوريا محكًا أساسيًا لتعزيز الثقة في روسيا كحليف وشريك قادر على الدفاع عن مصالحه وشركائه.

معلومات إضافية

التعاون الروسي العربي في مجالات الطاقة النووية:

من أمثلة ذلك التعاون:

- الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام ١٩٩٧م على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غربي طرابلس.

- توقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس ٢٠٠٨م بين مصر وروسيا.

- توقيع اتفاقية خاصة بين روسيا والأردن في مايو ٢٠٠٩م لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن.

التعاون الروسي العربي في تكنولوجيا الفضاء:

هناك تعاون قائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء، أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة، والاستشعار عن بُعد بواسطة صواريخ روسية.

وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي «أل سات -١» في نوفمبر ٢٠٠٢م، وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون في هذا المجال.

كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧م على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بُعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨م.

التعاون الروسي العربي في تطوير البنية الصناعية العربية:

لروسيا أيضًا دور متزايد وملحوظ في تنمية البنية الصناعية في العديد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيدت في فترة الاتحاد السوفيتي، **وأهم ذلك ما يلي:**

- تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر.

- تحديث مولدات كهرباء السد العالي، وترسانة الإسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب في مصر.

- في ١٠ أبريل ٢٠٠٧م وقّعت كل من مصر وروسيا اتفاقًا لإنشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات، والطائرات، والحاسبات الإلكترونية، وبعض السلع الهندسية الأخرى بمدينة برج العرب الصناعية على مساحة مليون متر مربع، وباستثمارات تصل إلى ملياري دولار.

- إنشـــاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية، من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهربائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩م، وعدد آخر من المنشآت المائية.

- أيضًا هناك مشروع خط سكك حديد بين سرت وبنغازي الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر، وتكلفة تقديرية ٢,٢ مليار دولار.

التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية:

التعاون العسكري الروسي الليبي:

تعد ليبيا من أكبر مســتوردي الأسلحة الروسية في منطقة الشــرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتصنّف مراكز دراسات التسلح الغربية هذا البلد كأهم مشترٍ للأسلحة الروسية.

وفي يناير ٢٠١٠م وقَّعت عقود شــراء أسلحة روســية من قبل ليبيا خلال زيارة وزير الدفاع الليبي الســابق الفريق «أبو بكر يونس» لموسكو، وتضمنت حزمة عقود بقيمة ١,٨ مليار دولار لشراء أسلحة روسية، شملت عشرين طائرة مقاتلة من طراز (إف جي إف أي)، وهي من إنتاج روسي هندي مشترك، إضافة لدبابات وصواريخ دفاع جوي.

واتفق الجانبان كذلك على رفع قيمة الصفقة لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار؛ بحيث تشــمل شراء عشرين طائرة مقاتلة من طراز (ســوخوي ٣٥) و(ســوخوي ٣٠ إم كي)، كما اتفقا على تفاصيل صفقة أسلحة جديدة تتضمن شــراء ليبيا طائرات نقل عســكرية روســية من طراز (أي إل ٧٦)، وحصولها على ترخيص لإنتاج رشاشــات الكلاشينكوف الروسية فوق أراضيها.

وكانت روسيا قد ألغت خلال زيارة رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين لطرابلس في أبريل ٢٠٠٨م ديونًا لها مســتحقة على ليبيا بقيمة ٤,٥ مليارات دولار، معظمها ديون عسكرية، والتزمت ليبيا في المقابل بشراء كميات كبيرة من الأسلحة الروسية.

وأبدت الجماهيرية الليبية خلال هذه الزيارة رغبتها في شراء أنظمة صواريخ للدفاع الجوي من طراز (إس ٣٠٠ بي إم يو) تكفي لتسليح أربع فرق دفاع جوي، وصواريخ من طراز (تور إم ١)، و٤٨ دبابة من طراز (٩٠ إس).

وفي عام ٢٠٠٩م وقّعت ليبيا مع روسيا مجموعة من العقود ذات القيمة المالية المتوسطة، من بينها عقد بقيمة ســبعين مليون دولار لصيانة وتطوير أسلحة روسية قديمة، يملكها الجيش الليبي من بينها ١٧٥ دبابة من طراز (تي ٧٢) روسية الصنع.

وأدى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠ الصادر في ٢٦ فبراير الماضي -والقاضي بحظر توريد السلاح إلى ليبيا- لإيقاف تصدير الأسلحة الروسية إلي ليبيا، وتسبب في تجميد عقد جديد لم يتم توقيعه بعدُ لبيع طرابلس طائرات هليكوبتر عسكرية روسية من طراز ٥٢ أليجاتور، وأنظمة دفاع جوي وصواريخ من طراز إس ١.

وقال مســؤول في قطاع التصنيع العسكري الروســي: إن الاضطرابات في ليبيا ضيَّعت على روسيا صفقات أسلحة بأربعة مليارات دولار.

التعاون العسكري الروسي السوري:

ظلت سوريا أحد أهم الزبائن بالنسبة للاتحاد السوفييتي، وتُستخدم كقاعدة سوفيتية لعقود عدة، واستمرت تلك العلاقة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، لكن كانت مسألة الديون الروسية المستحقة على دمشق أحد نقاط الخلاف الأساسية بين الجانبين. فيما شهدت العلاقات بين البلدين تطورًا كبيرًا في عام ٢٠٠٥م بعد أن قامت روسيا بإلغاء ٧٣٪ من الديون السورية القديمة، مقابل أن تقوم دمشق بمنح موسكو موطئ قدم لها مجددًا في ميناء طرطوس واللاذقية السوريين.

وعلى الرغم من الأهمية التي توليها دمشق للحصول على منظومة الدفاع الجوي من نوع S-300 وكذلك صواريخ أرض - أرض من طراز ISKANDER-E، لكن مبيعات السلاح الروسي لسوريا اقتصرت على أنظمة دفاع جوي من طراز «KORNET–METIS» ، وكذلك على أنظمة دفاع جوي من طراز «Pantsyr-S1» وصواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف من طراز «IGLA-S».

كما وقَّعت موسكو مع دمشق عقود صفقات لتزويدها بطائرات مقاتلة من طراز ميج MIG-31 وهي طائرات يمكن القول: إن سوريا رغبت في الحصول عليها من أجل استخدمها في أغراض ومهام استخبارية، لكن لم تنفَّذ هذه الصفقة حتى الآن، ولا يعرف مصيرها.

وتواصل مؤسسة «روس اوبورون اكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقًا، ومنها طائرات «ياك - ١٣٠» للتدريب، ومعدات حربية.

التعاون العسكري الروسي المصري:

كانت مصر منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات أحد أهم زبائن الاتحاد السوفيتي في مجال السلاح، وعلى الرغم من توجه مصر تجاه الحصول على السلاح الأمريكي، إلا أن وجود كميات كبيرة من السلاح الروسي لدى مصر حتى يومنا هذا، خاصة فيما يتعلق بالمدرعات والدبابات والطائرات، وأنظمة الدفاع الجوي دفع مصر للعمل على شراء قطع غيار لهذه الأسلحة، وقامت مصر بالحصول من موسكو على مشروع خاص لتطوير الصواريخ المضادة للطائرات من نوع «PECHORA-M2»، وعلى الرغم من كون هذه المنظومة قديمة إلا أنه تم تزويدها بمنظومات ومعدات إلكترونية حديثة.

المصدر:

د. نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، دورية السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١م.

الجزيرة نت، صادرات السلاح الروسي إلى ليبيا، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5FF12946-3530-4D83-90A9-56727E852AD6.htm

د. سامح عباس، أسرار عودة السلاح الروسي لمنطقة الشرق الأوسط، موقع مفكرة الإسلام، انظر الرابط:

http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/09/29/107185.html

صعود تركيا .. والربيع العربي

د. أحمد أويصال

مدير مركز التعاون والدراسات الشرق الأوسطية.

أستاذ زميل في قسم العلاقات الدولية بجامعة إسكيسيهير عثمان غازي بتركيا.

ملخص الدراسة

تعود العلاقات التي تربط الشعب التركي بالشعوب العربية إلى العصر العباسي؛ حيث دخلت أعداد كبيرة من الأتراك في الدين الإسلامي بدون إراقة دماء، وكان للإسلام دور على مدى أربعة عشر قرنًا في جمع العرب والأتراك كعمودين أساسيين تقوم عليهما الأمة الإسلامية.

وبعد انهيار الخلافة العثمانية، ابتعد الحكم التركي في عهد كمال أتاتورك عن العالم العربي، وبدأ يركز على التغريب، وتغيرت البوصلة التركية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصارت معتمدة بصورة أكبر على الغرب عسكريًا واقتصاديًا. حتى السبعينيات من القرن الماضي حين أدرك حكام تركيا مدى أهمية الانفتاح على العالم العربي.

وجاءت مرحلة الصحوة في تركيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في عصر «تورجوت أوزال»؛ حيث انفتحت تركيا على العالم الخارجي، وجعلت نظامها السياسي والاقتصادي في تواصل مع المجتمع الدولي؛ معتمدًا في خطته التنموية على الديمقراطية وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وبعد موت أوزال في عام ١٩٩٢م عانت تركيا من ضعف القيادة وعدم الاستقرار الاقتصادي، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

ولأن صعود مجموعة سياسية ناشئة يواجه بصعوبات كبيرة؛ بسبب عدم إمكانية إحداث تغيير في النخب السلطوية الحاكمة، وفي ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوغان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطورًا مهمًا، ومن هنا استحق وصول هذه الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلاً شاملاً.

تتناول الدراسة بالتحليل أسباب نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في تجربته، سواء على الصعيد الداخلي اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، وفي مجال حقوق الإنسان والحريات، أو على صعيد السياسة الخارجية، واستخدام القوة الناعمة في تعاملها مع الخارج.

كما تبحث الدراسة في مدى علاقة التجربة التركية بثورات الربيع العربي في ضوء التحليلات القائلة بأن «نجاح الديمقراطية التركية تحول إلى مصدر إلهام للربيع العربي»، وتحاول الدراسة استشراف مستقبل العلاقات العربية التركية في مرحلة ما بعد الثورات.

صعود تركيا .. والربيع العربي

د. أحمد أويصال

مدير مركز التعاون والدراسات الشرق الأوسطية.

أستاذ زميل في قسم العلاقات الدولية بجامعة إسكيسيهير عثمان غازي بتركيا.

تعود العلاقات التي تربط الشعب التركي بالشعوب العربية إلى العصر العباسي؛ حيث دخلت أعداد كبيرة من الأتراك في الدين الإسلامي بدون إراقة دماء، وكان للإسلام دور على مدى أربعة عشر قرنًا في جمع العرب والأتراك كعمودين أساسيين تقوم عليهما الأمة الإسلامية، وبالإسلام بدأ الأتراك يتحركون ببطء غربًا وجنوبًا أثناء العصر العباسي، وذلك على طول الطّريق حتى وصلوا إلى مصر، وبعد صعود دولة السلجوقيين بدأ الوجود التركي في العالم العربي يكتسب قوة، ووصل إلى ذروته خلال فترة الخلافة العثمانية منذ عام ١٥١٧م.

وفي ظل الحكم العثماني من المغرب إلى الخليج العربي اختلطت المجتمعات العربية بالمجتمع التركي، وعاش العرب والأتراك معًا من خلال النظرة المشتركة لعالمية الإسلام، وكانت هناك تأثيرات متبادلة بين العرب والأتراك في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وعلى الرغم من عدم توافر تقنيات متقدمة في مجال المواصلات، إلا أن معظم أرجاء العالم الإسلامية كانت تتصل مع بعضها البعض خلال فترة الإمبراطورية العربية الإسلامية وخلال العصر العثماني، وفي الوقت نفسه وحّدت الخلافة العثمانية المسلمين من القوقاز ودول البلقان إلى شمال إفريقيا والخليج، وكان الأتراك والعرب هم الذين يشكّلون الأغلبية، كما كان للخلافة العثمانية دور في تأخير الهجمات الغربية على العالم العربي من البحر المتوسط، وكذلك في المحيط الهندي.

وقد تسبب إضعاف الخلافة العثمانية في خسارة الأراضي الإسلامية، ووقوع ما كان منها في إفريقيا في يد الفرنسيين، وما كان في آسيا في يد البريطانيين.

وقد أضافت القومية الغربية الوليدة عاملاً إضافيًا ساهم في انهيار النظام العثماني خصوصًا في دول البلقان، وكان لهذا العامل دور أقل تأثيرًا في العالم العربي، ومع بدايات القرن التاسع عشر، قامت (جمعية الاتحاد والترقي) بدعم من المنظمات القومية والعلمانية بإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يتبنى السياسات الداعمة للدعوة الإسلامية والمنهج الإسلامي في داخل وخارج حدود الخلافة العثمانية، وتسببت أنشطة (جمعية الاتحاد والترقي) في ضياع دول البلقان وعزل مناطق عربية في منطقة المشرق قبل الحرب العالمية الأولى.

وبعد انهيار الخلافة العثمانية، ابتعد الحكم التركي في عهد كمال أتاتورك عن العالم العربي، وبدأ يركز على التغريب، وساهمت جهود التغريب والمدنية في تركيا في بعض التقدم وخاصة في مجال الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بينما لم يحدث أي تقدم على صعيد المشكلات المزمنة من قبيل قمع الحريات والفقر مما منع تركيا من ممارسة دور فعّال في الشرق الأوسط، وتبنت تركيا سياسات تقوم على السلام مع جيرانها، وقد

تغيرت البوصلة التركية مع الانتقال إلى الديمقراطية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب مناخ الحرب الباردة التي سادت في هذه المرحلة.

وفي ظل التهديدات الروسية، أصبحت تركيا معتمدة بصورة أكبر على الغرب عسكريًا واقتصاديًا. وعلى أية حال، ففي أثناء هذه الفترة، كان العالم العربي يكافح من أجل الحصول على الاستقلال من الاحتلال الغربي، ويريد دعمًا سوفيتيًا لحل مشاكله وأزماته، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية، بينما كان الغرب (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) يفرض هيمنة على الشرق الأوسط. ومع حرصها على الانتقال إلى الديمقراطية بدأت تركيا في تحسين اقتصادها، لكن توجيهها من قبل الغرب استمر حتى السبعينيات، وفي هذه الفترة أدرك حكام تركيا مدى أهمية الانفتاح على العالم العربي خصوصًا بعد ظهور النفط في البلدان العربية والمقاطعة الغربية في مجال النفط لتركيا على خلفية أزمة قبرص.

وجاءت مرحلة الصحوة في تركيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في عصر «تورجوت أوزال»، وخلال عهد أوزال انفتحت تركيا على العالم الخارجي، وجعلت نظامها السياسي والاقتصادي في تواصل مع المجتمع الدولي؛ حيث اعتمد في خطته التنموية على الديمقراطية وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وبعد موت أوزال في عام ١٩٩٢م عانت تركيا من ضعف القيادة وعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي هذه الفترة عاشت تركيا فترة قصيرة من حكم الإسلاميين، وذلك مع وصول نجم الدين أربكان إلى سدة الحكم من خلال حكومة ائتلافية، وبعد ١١ شهرًا تم إقصاء حكومة أربكان من السلطة بالقوة، وتقرر حظر حزبه مما أعطى مؤشرًا على فشل التيار الديني في تركيا العلمانية.

وصول حزب العدالة والتنمية:

بعد حظر حزب الرفاه قام أربكان بتأسيس حزب الفضيلة على نفس نهج حزبه السابق، مع تركيز أكبر على الفكرة الإسلامية، وأقل اهتمامًا بالفكرة الديمقراطية، وكان أردوغان والعناصر صغيرة السن في هذا الحزب الجديد تطالب بالتأكيد على الديمقراطية بشكل أكبر، ولكن أربكان لم يأخذ دعواتهم في حساباته، ولم يعطهم نفوذًا أقوى داخل حزبه، وبعد أن تم حظر حزب الفضيلة قرر أردوغان وزملاؤه أنهم في حاجة إلى أسلوب جديد في ممارسة العمل السياسي، يقوم على التركيز على الديمقراطية بصورة أكبر من الفكرة الإسلامية.

أسس نجاح حزب العدالة والتنمية:

يرجع صعود تركيا في المحافل الدولية أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في التعاطي مع الشئون الداخلية؛ حيث كان تركيز الحزب أولاً على الشئون الاقتصادية، وحرصت حكومة هذا الحزب على معالجة مشكلات المواطنين وطلبات الشعب، وساهم ذلك في زيادة شرعية الحزب بشكل بطيء حتى داخل النخب الرسمية التي تتمتع بنفوذ، وكان مفتاح نجاح حزب العدالة والتنمية هو حفاظه على علاقات قوية بالجماهير بصورة أكبر من الأحزاب المعارضة، وكانت طلبات الشعب التركي تنصب بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى مطالب تتعلق بتحسين مستوى الديمقراطية والحرية.

أسلوب عمل حزب العدالة والتنمية:

يقول علماء السياسة من أمثال «باريتو جادلو»: «إن صعود مجموعة سياسية ناشئة يواجه بصعوبات كبيرة؛ بسبب عدم إمكانية إحداث تغيير في النخب السلطوية الحاكمة»، وفي الثورات العربية الأخيرة رأينا كيفية صعوبة استبدال النخب الحاكمة؛ حيث سقط حوالي ٥٠ ألف قتيل من أجل إزاحة معمّر القذافي عن السلطة، وفي ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوغان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطورًا مهمًا، ومن هنا استحق وصول هذه

الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلاً شاملاً.

يأتي نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية سياسيًا من خلال تجاوب الحزب مع المجتمع التركي عبر حديث يتسم بالموازنة بين الآمال والواقع، والديمقراطية والعلمانية والإسلام، وعلى خلاف حديث أربكان الذي اتسم بالجدال والعدوانية استنادًا على فكرة «الإسلام السياسي»، فقد حرص أردوغان على الإشارة إلى الديمقراطية في حديثه، معتبرًا أنه في البلاد ذات الأغلبية تختار الشعوب ما هو أفضل لها مع عدم مناقضة هذه الاختيارات للإسلام، وفي هذا الوقت لم تكن النخب العلمانية التركية التي يقودها الجيش والسلطة القضائية تتحمل أي حديث ذي صبغة دينية، أو أي تفسير ديني للقضايا العامة، وعلاوة على ذلك فلم تكن الثقافة السياسية التركية متضمنة أية مقاومة أصولية أو عنيفة ضد نظام الحكم.

في ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوغان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطورًا مهمًا، ومن هنا استحق وصول هذه الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلاً شاملاً

واستطاع أردوغان العمل من داخل النظام باستغلال الأوضاع المتاحة، مع الأمل في توسيع نطاق الفرص التي تسمح له بالحركة عندما يتمكن من الوصول إلى السلطة، بالاعتماد على التحرك باتجاه الديمقراطية، وعندما وجد نفسه في حالة تحدّ مع النخب المؤسسة للدولة التركية لجأ أردوغان إلى كسب دعم الرأي العام خلال الانتخابات والاستفتاءات العامة. فعلى سبيل المثال تمكن أردوغان في استفتاء شعبي عام ٢٠١٠م أن يقوم بتعديل الدستور لكي يقلّص صلاحيات الجيش، ويقر إمكانية مساءلة قادة الجيش أمام المحاكم المدنية.

وقد تبنى أردوغان نمط المثالية الواقعية في التعامل مع القضايا الحساسة، سواء فيما يتعلق بالديون الخارجية أو قضية الحجاب، فلم يلغ أردوغان التعامل مع صندوق النقد الدولي، والذي كان قد تم إقراره قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وإن كان أردوغان قد أبدى كراهيته لهذا البرنامج علانية أمام الجمهور، وعلى نفس المنوال حاول أردوغان بصعوبة السماح بارتداء الحجاب في الجامعات، لكن إيجاد حل لهذه القضية استلزم الانتظار حتى عام ٢٠١٠م بسبب المقاومة القوية التي أبدتها المنظومة العلمانية، وعلى نفس هذا النسق كانت تعاملات أردوغان مع الجيش القوي تقوم على أساس الواقعية، وتفهم مدى الاحتياج إلى التعاون بين المدنيين والمؤسسة العسكرية من خلال المواجهة المباشرة.

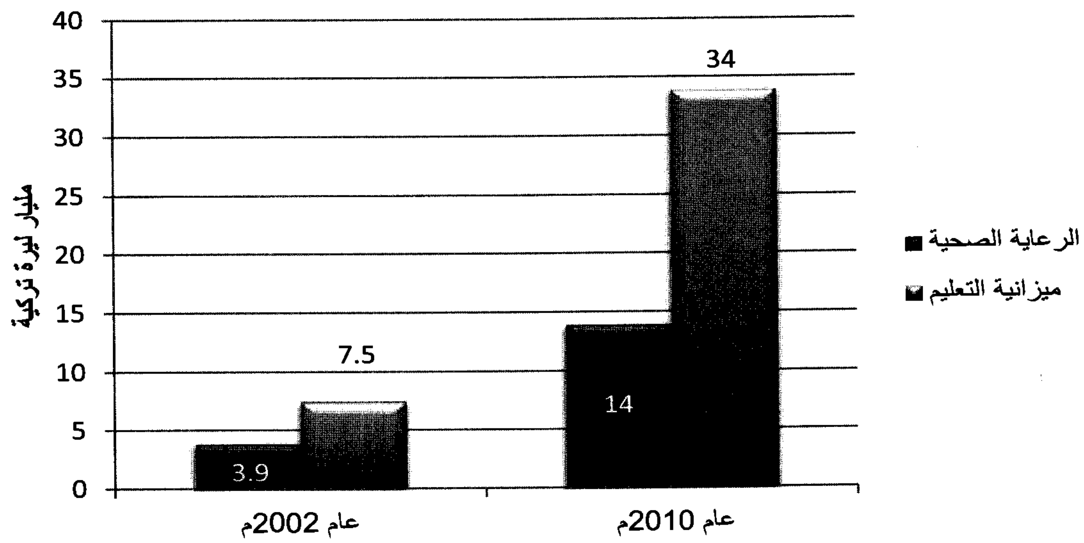
وقد نجح خطاب حزب العدالة والتنمية المعتدل والمتفائل في جذب الجمهور، وذلك في ظل نظرة الثقافة السياسية التركية إلى النخب على أنها مقدسة، ولا يمكن توجيه النقد إليها، أو تحدي السلطة الحاكمة، ومع عدم الاستقرار السياسي الذي أنتجته الأطراف والقوى العلمانية الفاشلة في الحكومة وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت منذ ٢٠٠١م تمكن أردوغان من إظهار قوته كمصدر أساس للأمل في إمكانية حل مشكلات تركيا الكبرى، والمتمثلة في الفقر والفساد، وانتهاك حقوق الإنسان، وضعف المسار الديمقراطي، وقد ساهم أسلوبه العاطفي المؤثر في تسهيل فوزه بعدد كبير من الأصوات سمح له بالوصول إلى السلطة، كما أسهمت هيبته في فرض السيطرة المدنية على أساليب العمل البيروقراطية في الدوائر الرسمية.

والحقيقة أن تركيز حكومة حزب العدالة والتنمية على الحرية في نواح عديدة من الحياة، وتمسكها بمشروعها الذاتي في الوقت نفسه قد سمح لمناخ من المشاركة ساهم في إنجاز أفضل في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في المجال الاقتصادي كان التدخل البيروقراطي يعرقل الأعمال التجارية الإسلامية الصاعدة في أواخر التسعينيات، ولكن حكومة حزب العدالة

رسم يوضح ارتفاع الإنفاق على الرعاية الصحية والتعليم في تركيا منذ عام 2002م إلى 2010م

(بالمليار ليرة تركية)



والتنمية سمحت بهامش أكبر من الحرية في التعامل مع النشاطات الاقتصادية من خلال تقليص نطاق العملية البيروقراطية، وحصلت الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بنفس الطريقة على حرية أكبر في ممارسات الأعمال الخيرية التطوعية، وقد ساهمت هذه الأنشطة الخيرية في نجاح العدالة والتنمية، بينما كانت حكومة هذا الحزب تستكمل نجاحها في مجال التعليم والرعاية الصحية، وحتى في المجال السياسي بدأت تزداد نسبة النساء والشباب المشاركين في العملية السياسية مما دفع بمزيد من الحيوية في الحياة السياسية، مقارنة بالطراز القديم الذي كان سائدًا.

ولقد تبنى أردوغان مبدأ «الفوز - الفوز» في التعامل مع المجموعات الاجتماعية الأخرى المنبثقة عن الكيانات والقوى الاقتصادية والسياسية، كما منحت حكومته مجالاً لمعارضيها أيضًا، واستأنف حزب العدالة والتنمية السماح لنشاط جهات أخرى في المجتمع كانت قد استُبعدت سابقًا بأمر الحكومات السابقة حتى من قبل حكومة حزب الرفاه الإسلامي لنجم الدين أربكان، وقد أدخل أردوغان بعض المنتمين إلى الليبرالية السياسية في أوساط المثقفين والأكاديميين والسياسيين ورجال الأعمال، وهذا التوجه كان له دور في تقليل مخاوف قوى عديدة في المجتمع التركي، خاصة من داخل المعسكر العلماني الذي يتوجس من أي جدول أعمال ذي صبغة إسلامية.

وأثناء السنوات الأولى كان العديد من المثقفين الذين يتبنون الديمقراطية والليبرالية «صحافيون وأكاديميون» يدافعون عن حزب العدالة والتنمية ضد اتهامات وجَّهها بعض المثقفين والسياسيين العلمانيين، وحتى من جانب الجيش، ودارت تلك الاتهامات حول مسألة الأصولية الإسلامية، وكان دافعها القلق من ارتفاع شعبية أردوغان، وعلى سبيل المثال دعم العديد من الصحافيين الليبراليين مثل كونيت اسيفير الذي يعمل لحساب صحيفة حرييت اليومية العلمانية، وطه أكيول الصحافي المحافظ في صحيفة ميليت العلمانية، وكذلك أكاديميون ليبراليون مثل اهين باي، وإسير كاراكا ومحمد التان؛ حيث دعموا نموذج الديمقراطية المقدم من حزب العدالة والتنمية، ومساعي انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تطبيق هذا المبدأ «الفوز - الفوز» كذلك في

قطاع العمل والاستثمار، فقد كان النظام البرجوازي القديم في تركيا ضد أية محاولة لأسلمة البلاد، وضد تنامي المبادئ الإسلامية، ورغم ذلك فلم يلجأ أردوغان إلى محاولة تحطيم هذه القوى، بل عمل على إرسال رسائل طمأنة بإمكانية التعايش والنمو بالتوازي بين القوى الاقتصادية، واحترمت حكومة حزب العدالة والتنمية رجال الأعمال، وسمحت لهم بالحصول على الشرعية اللازمة لمواصلة نشاطاتهم، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي مرت بها تركيا، فقد عجزت القوى الاقتصادية البرجوازية القديمة عن تقديم حلول؛ مما سمح لحزب العدالة والتنمية بالتحرك، وقد نجحت السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية في كسب ثقة هذه القوى الاقتصادية، لاسيما وأن شركات هذه القوى مثل شركة «نيو أناتلويان برجوازي» قد استفادت من حالة الانتعاش التي حظي بها الاقتصاد التركي بوجه عام كثمرة لسياسات الحزب.

وقد استفاد حزب العدالة والتنمية من دعم الاتحاد الأوروبي والشرعية المقدمة من جانبه، بينما واصلت البرجوازيات العلمانية والنخب العلمانية المسيطرة على السلطة مثل الجيش وأساتذة الجامعات والقضاة معارضة التصاعد الكبير في شعبية حزب العدالة والتنمية ذي الأصول الإسلامية.

وقد اختار حزب العدالة والتنمية أن يعمل على كسب العضوية في الاتحاد الأوروبي لكي يعزز الديمقراطية في البلاد، ولإسكات النخب العلمانية التي ابتكرت مبدأ التغريب والجنوح بالبلاد نحو الغرب على مدى القرنين الماضيين، وقد ساهم هذا التوجه في إسكات تلك النخب المنادية بالتغريب، وكذلك لكسب مشروعية لدى قاعدة كبيرة في الداخل والخارج، وقد نجح الحزب في استخدام مسألة البحث عن «الديمقراطية على النمط الغربي» في مجال تقليص نفوذ المعارضة، بينما تحصل الحكومة على الفرصة الكافية لتحقيق النجاحات على المستويين الاقتصادي والسياسي.

وليست كل النخب العلمانية المتنفذة في تركيا مقتنعة بحكم حزب العدالة والتنمية؛ نظرًا لأن مواقع هذه النخب تضعف في ظل الحكم المدني، والحديث هنا على وجه الخصوص يتعلق بالمؤسسة العسكرية التي ترى أن الديمقراطية على الطراز الغربي، تمثل انتقاصًا لنطاق نفوذهم في عالم السياسة والشئون الاجتماعية، والمعتاد أن يقوم الجيش التركي بإدارة القضايا الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تحديد مبادئ السياسة الخارجية، وفي ظل الدعم الغربي وبين أوساط الأتراك للديمقراطية كان على الجيش أن يقبل بمرور الوقت بانتقال السيادة للحكم المدني.

نجاح حزب العدالة والتنمية الاقتصادي:

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢م كانت هناك شكوك مهمة حول جدول أعماله الخفي، وعلى الرغم من أنّ البيروقراطية والطبقات البرجوازية والمثقفين لم يكونوا جميعًا في موقف عداء مع الحكومة، إلا أنهم تبنوا بوجه عام نظرة اتسمت بالتأني، وحرصًا من الحزب على عدم إشعال مخاوف المعارضين، فقد ركز في الغالب على المشكلات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، وحول هذه النقطة يمكن القول: إن حكومة العدالة والتنمية فعلت مثل الحكومات السابقة في محاولة كسب الثقة للاقتصاد التركي، وجذب أكبر قدر من الاستثمارات الخارجية، وكان لهذا التركيز على الجانب الاقتصادي دور في تخفيف درجة المخاوف وحدة القلق السياسي، وساهم في احتواء أصوات المعارضة، وكسب دعم أكبر داخل المجتمع.

وقبل وصول العدالة والتنمية إلى السلطة كانت تركيا تكافح جراء ارتفاع معدل التضخم، والبطالة، ومستويات الفقر، بالإضافة إلى أزمات اقتصادية تحدث بشكل دوري، وكان هذا الوضع الاقتصادي سببًا ونتيجة في الوقت ذاته لحالة عدم الاستقرار السائدة في البلاد، وقبل الغوص في النقاشات الأيديولوجية والسياسية ركزت حكومة العدالة والتنمية على قضية الانتعاش الاقتصادي، ومن خلال تشجيع الاستثمار

الأجنبي، وضبط السياسات المالية، حاولت الحكومة إحداث حالة من الانتعاش للاقتصاد، بالإضافة إلى محاولة إحداث حالة من التوازن في الميزانية مع محاولة تخفيض أسعار الفائدة، وفيما يتعلق بإدارة الدّين الخارجي، فقد أبقى حزب العدالة والتنمية على برنامج التعامل مع صندوق النقد الدولي الذي ورثته من الحكومات السابقة حتى ٢٠١٠م، ونتيجة هذه الجهود قلصت الحكومة حالة التضّخم، ورفعت الصادرات لأكثر من مائة مليار دولار.

وكان نجاح حكومة العدالة والتنمية الاقتصادي أحد الإنجازات الرائعة في التاريخ التركي، وساهمت السياسات الاقتصادية الدائمة والاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي في البلاد، وفي ٢٠٠٢م كان ترتيب تركيا اقتصاديًا هو السادس والعشرون على مستوى العالم بـ ٣٢٠ مليار دولار كناتج إجمالي محلي، وفي عام ٢٠١٠م أصبح الترتيب ١٦ بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات؛ حيث وصل حوالي ٧٣٦ مليار دولار، وأصبحت تركيا صاحبة واحد من أكبر الاقتصاديات في الشرق الأوسط، وبنفس الطريقة ارتفع معدل دخل الفرد ثلاث مرات من ٣٤٩٢ إلى ١٠٠٠٠ كما تهاوت معدلات التضخم وأسعار الفائدة من الأرقام الثنائية إلى الأرقام الأحادية، وحدث ارتفاع مماثل في كل من معدلات الإنتاج، والصادرات والرواتب، وساهمت جهود الحكومة في الانفتاح على الجيران العرب في توسيع وزيادة معدل الإنتاج المحلي التركي وكذلك مستوى التجارة الخارجية.

وخلال حكم العدالة والتنمية بدأت تركيا في الاستثمار في دول عربية مجاورة، مثل سوريا والأردن، ومصر، وحرصت الحكومة على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول من خلال إلغاء التأشيرات، وتشجيع التبادل التجاري، وحرصت الحكومة في الوقت نفسه على إبقاء العلاقات الاقتصادية جيدة مع الغرب، وخفّضت الحكومة تبعيتها للأسواق الأوروبية من خلال خلق روابط اقتصادية أفضل مع جيرانها العرب، بالإضافة إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولأجل كل هذه الأسباب والتحركات تمكّنت تركيا من تفادي تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت الغرب بقوة.

الخدمات الاجتماعية:

من المعلوم أن الحكومات تركز على تقديم الخدمات الأساسية؛ لتسهيل الأوضاع على مواطنيها، والبلدان الديمقراطية بطبيعة الحال تكون متجاوبة أكثر مع مثل هذه الطلبات، وتحرص حكوماتها على كسب الدعم الشعبي أكثر للفوز في الانتخابات القادمة، وفي تركيا وبسبب حالة التردد في مواجهة النخب السلطوية الحاكمة لفترات طويلة، فقد حرص حزب العدالة والتنمية على الاستفادة من دعم الرأي العام، وقد ربح العدالة والتنمية الانتخابات بناء على وعوده في مجال توفير وظائف رسمية أفضل، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، كما ركّزت الحكومة على قضية الخدمات كطريق أكيد في كسب الناخبين، ومن ثم فإنه وبالتوافق مع دعم الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات؛ ركز حزب العدالة والتنمية على الخدمات الاجتماعية؛ لتسهيل سبل معيشة المواطنين من خلال العديد من الأساليب.

وكانت الاستراتيجية المبكرة لحزب العدالة والتنمية تركز على توفير الخدمات الاجتماعية، وجاء نجاح وشعبية الحزب من قدرته على توفير هذه الخدمات، مثل التعليم والمواصلات، والرعاية الصحية، واختارت حكومة العدالة والتنمية أن تركز في البداية على هذه الخدمات؛ لأنها كانت واضحة في أهميتها، ولا تثير جدلاً كبيرًا، وكان هناك سبب آخر لهذا التركيز، وهو أن النخب العلمانية المتنفذة لم تكن لتسمح للحزب بتبني سياسات ذات طبيعة أيديولوجية بشكل أكبر، بينما أسهمت الخدمات الاجتماعية في تلبية احتياجات المواطنين، مما جعل حزب العدالة والتنمية يحصد دعمًا شعبيًا متزايدًا.

وكانت الرعاية الصحية هي المجال الرئيس لنجاح حزب العدالة والتنمية، فقبل وصول الحزب إلى السلطة كان نظام الرعاية الصحية يعاني من ضعف التمويل

وعدم كفايته، مما أدى إلى ازدحام وتكدس المواطنين المحرومين من هذه الخدمة، وطبقًا لإحصاءات حزب العدالة والتنمية؛ فقد ارتفع الإنفاق على الرعاية الصحية أربعة أضعاف منذ ٢٠٠٢ من ٣,٩ مليار إلى ١٤ مليار ليرة، كما حرص الحزب على توفير تأمين صحي للشرائح لفقيرة، وقام ببناء مستشفيات أكثر، وخفّض أسعار العقاقير، وقلّص نطاق التأخيرات البيروقراطية في تقديم الخدمات الصحية، وحقق حزب العدالة والتنمية نجاحًا مماثلًا في قطاع النقل والمواصلات؛ حيث شيدت حكومته طرقًا أكثر وأفضل مع توفير خدمة القطار السريع، وكان تحسين نظام النقل والمواصلات أمرًا ملموسًا للشعب التركي، ومن ثَم تم توظيفه على نطاق واسع كإنجاز حكومي كبير؛ حيث أدى إلى تسهيل حياة المواطنين، وساهم ذلك في تقديم دعم شعبي أكبر لحزب العدالة والتنمية ساعده على البقاء في السلطة.

وكذلك كان مجال التعليم أحد الأمور الرئيسة في النشاط الحكومي لحزب العدالة والتنمية؛ حيث تم بناء الكثير من المدارس، وروّجت حكومة الحزب لفكرة تعليم الأولاد والبنات، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية كبيرة جدًّا لمنظومة التعليم، وعلى سبيل المثال، ارتفعت ميزانية التعليم من ٧,٥ مليار ليرة إلى ٣٤ مليار ليرة، للمرة الأولى في التاريخ التركي، وتجاوزت قيمة الميزانية المخصصة للتعليم الميزانية المخصصة للجيش، وزادت الاستثمارات في التعليم مما سمح ببناء مدارس أكثر وأفضل، وتوفير قاعات دروس ومحاضرات أكثر تقنية وكتب ومراجع مجانية، كما شجعت الحكومة القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم، كما فتح المجال أمام التبرعات لبناء المدارس، أو إعفاء المدارس الخاصة من الرسوم الضريبية؛ لكي تؤدي دورًا يخفف العبء عن كاهل الحكومة.

النجاح السياسي:

حقق أردوغان ناجحًا كبيرًا في الميدان السياسي، واعتمد على المثالية الواقعية، والنظرة العملية في تحقيق هذا النجاح المهم، وكان مصدر نجاحه يكمن في قدرته على تأسيس علاقات قوية مع المواطنين بالدعوة إلى ديمقراطية مطبقة بشكل أفضل، والدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان، وقد جعلت هيبته المواطنين يشعرون أنه زعيم جيد وقوي، وهو لم يخسر أية انتخابات أو استفتاءات حتى الآن، وتركزت بؤرة اهتمامه على الديمقراطية التي تسمح للناس بحرية التنظيم والنشاط، وكان نجاح أردوغان في الانتخابات يرتبط بالآمال العريضة التي يقدمها فيما يتعلق بتحسين مستوى الحياة الديمقراطية للشعب التركي، في ظل عدم قدرة الأطراف العلمانية التقليدية والنخب التغريبية في التجاوب مع مطالب الأغلبية المحافظة من أبناء الشعب التركي.

مصدر نجاح أردوغان يكمن في قدرته على تأسيس علاقات قوية مع المواطنين بالدعوة إلى ديمقراطية مطبقة بشكل أفضل، والدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان، وقد جعلت هيبته المواطنين يشعرون أنه زعيم جيد وقوي، وهو لم يخسر أية انتخابات أو استفتاءات حتى الآن

ومن خلال المزج بين الإسلام والديمقراطية تمكن أردوغان من التعبير عن الأغلبية من الأتراك الذين لا يرون خلافًا بين القيم الإسلامية من ناحية، والديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى، وحتى بعد وصولهم إلى الحكم نجح قادة حزب العدالة والتنمية في قيادة القوى المعارضة نحو إجراء تغييرات قانونية وتنفيذية تعكس الاحتياجات والأمور التي تمثل أولويات بالنسبة للمواطنين، وبسبب التواصل القوي بين الشعب وحكومته، واصل حزب العدالة والتنمية التقدم على المسار الديمقراطي، وفي الوقت نفسه تقديم الخدمات الاجتماعية من أجل تحسين حياة المواطنين الأتراك.

حقوق الإنسان والحرية:

من السمات الأساسية لجهود حزب العدالة والتنمية على صعيد المسار الديمقراطي: العمل على تحسين

وضع المواطن في مواجهة الجهاز الرسمي، خاصة أن تركيا كانت تعاني من مشكلات خطيرة في مجال حقوق الإنسان، مثل القيود على الممارسات الدينية، وحقوق الأقليات وحقوق النساء، إلخ، وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة كان سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان والحقوق الدينية ليس جيدًا جدًا، وعلى الرغم من بعض المشاكل الدائمة في المنطقة الجنوبية الشرقية بسبب أنشطة ما يوصف بالإرهاب، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية عملت على تحسين الوضع من خلال تغييرات دستورية وقانونية، مثل الاستفتاء العام على الدستور عام ٢٠١٠م، والذي قلَّص نطاق المحاكم العسكرية، وسمح بتوسيع نطاق حقوق المرأة.

وقد وضعت المؤسسة العلمانية قيودًا صارمة على الممارسات الدينية، مثل منع ارتداء الحجاب في الجامعات، وكذلك التضييق على التعليم الديني، وكان من أسباب فوز أردوغان في الانتخابات أنه وعد بتنفيذ الطلبات الخاصة بتوسيع نطاق الحرية في التعليم الديني، وبعد وصوله إلى السلطة عمل على التحرك بالفعل في هذا الاتجاه، وعمل حزب العدالة والتنمية على التجاوب مع هذه الحقوق بالتوازي مع مطالب اجتماعية أخرى؛ من خلال خلق مناخ يتسم بحرية أكبر، ودعم حقوقي أكثر على مستوى البلاد، وكان اختيار الخطاب الذي يركز على تأكيد الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان بدلاً من التركيز على مسألة الحقوق الدينية يخفف من حدة المخاوف التي تنتاب بعض القوى من سعي حزب العدالة والتنمية في اتجاه تطبيق الشريعة الإسلامية.

السياسة الخارجية:

صعود مكانة تركيا في المنطقة، وفي العالم، وثيق الصلة بنجاحها المحلي الذي حدث من خلال التجاوب الديمقراطي مع مطالب الشعب التركي نفسه، وعلاوة على ذلك فإن تقوية الاقتصاد التركي سمح لها بالانفتاح بشكل أكبر على العالم وعلى جيرانها من العرب، كما سمح لها بأن يكون لها تدخل أقوى في المستجدات على الساحة الإقليمية، وأضافت الرؤية الجديدة والفاعلية الجديدة حالة من الحيوية في السياسة الخارجية التركية.

صعود مكانة تركيا في المنطقة، وفي العالم، وثيق الصلة بنجاحها المحلي الذي حدث من خلال التجاوب الديمقراطي مع مطالب الشعب التركي نفسه، وعلاوة على ذلك فإن تقوية الاقتصاد التركي سمح لها بالانفتاح بشكل أكبر على العالم وعلى جيرانها من العرب، كما سمح لها بأن يكون لها تدخل أقوى في المستجدات على الساحة الإقليمية.

وقد جذبت التطورات الحاصلة في تركيا الاهتمام منذ أن فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام ٢٠٠٢م، ومع تعافي تركيا من الأزمة الاقتصادية الأخيرة، واحتياجها لدعم الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، أعلن البرلمان التركي رفضه لاحتلال القوات الأمريكية لأراضي العراق، وبدأت الحكومة التركية في إصلاحات سياسية واقتصادية لاحظها العالم العربي، وازداد الاهتمام بالأوضاع في تركيا أكثر مع فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات للمرة الثانية في عام ٢٠٠٧م، وبدأ العالم الخارجي ينتبه كذلك لحزب العدالة والتنمية والتجربة التركية بشكل أكبر، ومما زاد من جذب انتباه المجتمع الدولي حرص الحكومة التركية على الانفتاح على جيرانها العرب، وتبنيها لسياسة حسن الجوار، وتفعيل أنشطة سياستها الخارجية بوجه عام.

وتلخصت الجهود التركية في العمل على إيجاد علاقات صداقة مع الجيران في الحرص على عدم وجود مشكلات مع هؤلاء الجيران، وهذه الاستراتيجية سمحت لتركيا بتحسين علاقاتها مع اليونان، إيران، روسيا، وخصوصًا سوريا قبل اندلاع الثورات العربية، وقاد السياسة الخارجية النشطة لتركيا وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وتكامل هذا النشاط مع بلورة علاقات خارجية متعددة الأبعاد مقابل السياسة التي تتبنى التوجه صوب وجهة واحدة محددة، وكانت هذه

السمة إحدى أهم مرتكزات أوغلو في محافظة تركيا على عمقها الاستراتيجي.

ويمكن أن يُنظر إلى قوة تركيا العسكرية كعامل مهم في مساعيها الرامية لأن تكون عضوًا في منظمة حلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٥٢م؛ فالجيش التركي يعتبر من بين أقوى عشرة جيوش على مستوى العالم مع حجمه الكبير وأسلحته المتقدمة، وساعد التقدم الذي حصل مؤخرًا في الاقتصاد والتقنية في أن يتسم الإنتاج العسكري التركي بالتحديث والتطور، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة، وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة العسكرية التركية الأخيرة في الالتزامات الدولية مثل البوسنة وأفغانستان، ولبنان أكسبها خبرة وصلابة أكثر في محيطها الإقليمي.

وبعد أن اتسم الدور التركي بالانعزالية في السابق بدا الجيش التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر حرصًا على نهج حسن الجوار مع الدول المحيطة، وأكثر فاعلية في القضايا ذات الطابع الدولي.

القوّة الناعمة:

ارتبط صعود تركيا بشعبيتها التي اكتسبتها في العالم العربي، وهذا المفهوم للقوة الناعمة يمكن استشرافه من خلال تحليل «جوزيف ناي»؛ حيث يفترض «ناي» أن الدولة يمكنها ومع استصحاب قوتها العسكرية والاقتصادية أن تتمتع كذلك بالقوة الناعمة، ووصفها بأنها قدرة الدولة على دعم قدراتها ومواقفها بشكل محدد من خلال نماذجها الثقافية ومصداقيتها الداخلية، وقد قدمت تركيا نموذجًا لهذا المفهوم فبعد انتهاء الخلافة الإسلامية، وتوجهها إلى الغرب، وقطع ماضيها الإسلامي وعلاقاتها مع جيرانها المسلمين، بدأت تركيا تبدو كطرف غريب على المنطقة، وبدأت تظهر في صورة الدمية التي يتلاعب بها الغرب لتحقيق مصالحه، بالإضافة إلى علاقاتها القوية مع إسرائيل، وبعد التغييرات الأخيرة في العالم العربي تغيرت صورة تركيا بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

ومع وصوله إلى السلطة نجح حزب العدالة والتنمية بجذوره الإسلامية، واهتمامه بالقضايا العربية في خلق مكانة جديدة لتركيا، ومع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل البلاد أصبحت تركيا أكثر نشاطًا وحزمًا في مواقف السياسة الخارجية، وجذبت الانتباه أكثر لاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني شعوبها من الظلم والبطالة، والفساد والفقر، بالإضافة إلى العجز المهين في مواجهة السياسات الإسرائيلية تجاه العالم العربي، وظهرت تركيا كنموذج مشرف على الطريق لإظهار قدرة دولة إسلامية على التقدم اقتصاديًا، ودمج الإسلام مع الديمقراطية، وإقامة علاقات جيدة مع قوى عالمية مختلفة.

وفي ظل النمو الاقتصادي التركي، وانعكاساته على الأسواق العربية؛ من خلال تزايد الأنشطة التجارية، وقدرة المنتجات التركية على غزو الأسواق أصبح النمو التركي أمرًا ملاحظًا ومؤطرًا، وتبلورت فكرته تمهيدًا لكي تتكرر في العالم العربي، ولم يجد حزب العدالة والتنمية تناقضًا بين فكرة الإسلام عن الشورى والنظام الديمقراطي، ومع القيام بخطوات تعزز الحرية وحقوق الإنسان في تركيا، بدا واضحًا أن الديمقراطية مصدر جاذبية، وأصبح النموذج التركي مثالاً يُحتذى أثناء وبعد الثورات العربية، ومن أمثلة ذلك أن الدكتور محمد سليم العوا أو الإعلامي حمدي قنديل أو الدكتور محمد البرادعي، بالإضافة إلى مرشحين آخرين للرئاسة في مصر أصبح يتم تصويرهم من قبل مؤيديهم باعتبارهم «أردوغان مصر»، وذلك على شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك.

وكانت مواقف تركيا إزاء الممارسات الإسرائيلية من العوامل الرئيسة في جذب الانتباه إلى النموذج التركي، خاصة بعد عجز الحكومات العربية الظاهر أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، والذي يمثّل مشكلة قديمة عانت منها المجتمعات العربية، وقد أثبت الموقع التركي أن إسرائيل يمكن الضغط عليها، وقد تمت

ترجمة هذا الموقف التركي من خلال عقد مقاربة بين التراث العثماني التاريخي، وقوة حكومة تركيا الحالية، وبشكل تدريجي بدأت تظهر تركيا في موقف المدافع عن القضايا العربية، لاسيما وأن الشرق الأوسط يعجّ بالنزاعات، وساهمت شخصية تركيا كدولة إسلامية ديمقراطية ذات نشاط فعّال في السياسة الخارجية، وتتمتع بقوة اقتصادية في إمكانية أن تتولى تركيا دور القيادة في المنطقة، وبدأ المستهلكون العرب يعطون اهتمامًا أكبر بنوعية المنتجات التركية، خاصة مع المسلسلات التركية التي أحدثت هزة في المجتمعات العربية.

وقد خلقت هذه المسلسلات صورة جديدة لتركيا المتقدمة ذات الأبعاد التاريخية والاجتماعية المرتبطة بثقافة وحضارة، مع التميز في مجال السياحة؛ من خلال جمال الطبيعة، والثروات التاريخية، وفتحت المسلسلات التركية نافذة بين تركيا والعالم العربي، وساهمت شعبية تلك المسلسلات بين العرب في إيجاد صلة ورغبة في معرفة أفضل بالثقافة التركية، وطبيعة المجتمع التركي وسياسته، وجماله الطبيعي، ورغم أن هذه الصورة التي تقدمها المسلسلات تعتبر سطحية أكثر من كونها تحليلاً عميقًا، إلا أنها زادت من اهتمام العرب بالمجتمع التركي، وثقافته وجماله الطبيعي.

تركيا والربيع العربي:

تحول نجاح الديمقراطية التركية إلى مصدر إلهام للربيع العربي، وكان نجاح حركة إسلامية في الوصول إلى سدة الحكم حالة فريدة من نوعها، وأصبح تحقيق حزب العدالة والتنمية لانتصارات متتالية في الانتخابات، مع تمسكه بمواقف أكثر استقلالية في المحافل الدولية مصدرًا رئيسًا للإلهام، وظهر من قلب المنطقة كنموذج استثنائيّ من معادلة الصراع التقليدي القديم بين النموذج الغربي المتقدم والنموذج الإسلامي الذي يتم وصفه خطأ بالمتخلف؛ حيث ملأت تركيا فراغًا من خلال نجاحها المستمر داخليًا وفي المحافل الدولية.

وتزامن صعود الدور التركي وفاعلية السياسة الخارجية لأنقرة مع تراجع الدور السعودي والمصري، فيما يتعلق بشئون الشرق الأوسط، وسمح هذا الوضع بإمكانية أن تتولى تركيا دورًا قياديًا مهمًا في المنطقة لاسيما بعد اندلاع الثورات في مصر وتونس وليبيا، ونظرًا لأن المنطقة تعاني حاليًا من أزمات خطيرة، مثل العنف والفقر، والفساد والاستبداد؛ فإن تركيا تصبح قادرة على تقديم الحلول من خلال نموذجها في التجربة الديمقراطية، أو من خلال تجربتها في النمو الاقتصادي، ومن خلال نموذجها في إحداث حالة من التوافق بين قوى وأطراف متصارعة، فعلى سبيل المثال، وفي سياق محاولتها لمواجهة المستويات المرتفعة من الفقر، أرادت تركيا تحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال تقليل معدل اعتمادها على الغرب، وتبنيها سياسة فعّالة ومتعددة الأبعاد، سواء في العلاقات الاقتصادية، أو السياسة الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك فقد لعبت تركيا من خلال المحورين السياسي والاقتصادي دورًا في الاستقرار داخل كل من العراق ولبنان، كما قدمت الدعم للقضية الفلسطينية.

وتود تركيا أن تحدث الإصلاحات في العالم العربي من الداخل، وفي اجتماع عام ٢٠٠٣م لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دعا رئيس الوزراء التركي آنذاك عبد الله جول العالم الإسلامي لتطبيق إصلاحاته الديمقراطية الخاصة به من داخله، وبدون ضغط خارجي، فتركيا لا تريد أن تحصل على القيادة في الشرق الأوسط كهدف في حد ذاته، وإنما التطورات الحاصلة في المنطقة هي التي تسمح بل وتضطر تركيا إلى التدخل بشكل أكبر في شئون الشرق الأوسط؛ نظرًا لأن تلك التطورات تؤثر على تركيا كذلك، وهناك أكثر من نطاق تتدخل فيه تركيا بمنطقة الشرق الأوسط، مثل الترويج للتعاون والديمقراطية والعدالة، وقد بدأت تركيا في توثيق تعاونها مع جيرانها؛ اعتقادًا منها بأن العلاقات الاقتصادية القوية تقرب بين المجتمعات المتجاورة، وتزيد من مستوى الفهم المتبادل، وتعزز التعاون بصورة أفضل، وتقلّص الأضرار المحتملة

إلى أقصى مدى ممكن.

وقد ساعد تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي لتركيا على المستوى الدولي في أن تبدو كنموذج ناجح على مستوى المنطقة، وأظهرت تركيا أن الإصلاح والديمقراطية يمكن أن يتحققا بدون ضغوط خارجية، وذلك رغم أن ما يسمى بـ«النموذج التركي» ليس كاملاً تمامًا حتى الآن؛ لأن تركيا ما زالت تحاول إيجاد حالة من التوازن بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية، والجاذبية الحقيقية للنموذج التركي تكمن في حقيقة أن هناك حركة إسلامية وصلت إلى السلطة بطريقة سلمية، وهي قادرة على تبني وقبول الديمقراطية، وتقديم الإصلاح ضمن النظام الديمقراطي العلماني، واستطاع حزب العدالة والتنمية أن يخفف من وطأة الأصولية العلمانية المتطرفة في البلاد، مع تطوير الأوضاع غير الديمقراطية التي كانت سائدة إلى أوضاع أكثر ديمقراطية.

وهناك اختلافان رئيسان بين تركيا والعالم العربي، وهما العلمانية والاستعمار، فالعالم العربي لم يواجه الأصولية العلمانية مثل تركيا، لكنه واجه الاستعمار الغربي، وكانت الأصولية العلمانية هي النظير الحقيقي للاستعمار الذي لم تعانِ منه تركيا، وقد ساعد توجه تركيا نحو العالم الغربي النخب التركية العلمانية على إدخال الديمقراطية في تركيا طوعًا، وكانت السمة الأكثر جاذبية في النموذج التركي تكمن فيما يسمى بالطبيعة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، فبالرغم من أن هذا الحزب يعمل ضمن منظومة علمانية تمامًا، وأن أي خطاب إسلامي محظور، إلا أن زعماء الحزب أبقوا على هويتهم الإسلامية، وأدخلوا أداءهم الإسلامي في تعاطيهم مع القضايا الاجتماعية، ولعب هذا البعد الإسلامي دورًا مهمًا في نجاح حزب العدالة والتنمية؛ بسبب الشخصية الدينية للقيادة.

وكان دعم حزب العدالة والتنمية لمبدأ العدالة العالمية، كما في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وقضية المجاعة في الصومال؛ نابعًا إلى حد بعيد من الحسّ الإسلامي لدى قيادات الحزب، كما أن نجاحهم في توزيع الخدمات الاجتماعية في داخل تركيا، يتعلق كذلك بوجهة النظر الإسلامية، كما أنهم يميلون إلى رؤية السياسة أكثر من منظور الخدمة الاجتماعية، والعدالة أكثر من منظور المصلحة الشخصية واللعبة السياسية، كما أن حكمة أردوغان هي أن خدمة الناس تعني خدمة الله، وقد ساهم الرأي العام التركي في تمكين حكومة حزب التنمية والعدالة من أن تكون لديها علاقات أفضل مع جيرانها، وتستطيع التدخل في الأزمات الدولية.

على الصعيد الداخلي تمثلت تجربة حزب العدالة والتنمية في إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، وكبح جماح المؤسسة العسكرية ودورها في السياسة، مع إنجاز تغييرات قانونية، وإحداث تنمية اقتصادية، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم، والمواصلات والرعاية الصحية

وعلى الصعيد الداخلي تمثلت تجربة حزب العدالة والتنمية في إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، وكبح جماح المؤسسة العسكرية ودورها في السياسة، مع إنجاز تغييرات قانونية، وإحداث تنمية اقتصادية، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم، والمواصلات والرعاية الصحية، إلخ، وكلّ هذه المشاكل موجودة على نحو واسع في العالم العربي، وفي النقاشات حول النموذج التركي، كانت معالجة حزب العدالة للمشاكل الاجتماعية مصدر إلهام.

وكانت سياسة تركيا الخارجية النشطة، والمستقلة عمومًا، ودعمها للقضية الفلسطينية، دليلاً على ضعف وعجز الحكومات المؤيّدة للغرب في مواجهة إسرائيل، وهذه المسألة كانت حقيقة واقعة خصوصًا فيما يخص نظام مبارك في مصر؛ حيث خصم الموقف التركي من شرعية هذا النظام، ومهّد الطريق لقيام الثورة المصرية.

وباختصار يمكن القول: إن دور حزب العدالة والتنمية في تصاعد تركيا كان في الوقت نفسه مصدر إلهام لمطالب الشعوب العربية الطامحة إلى التغيير في بلادها، وهذه كانت حقيقة في مصر وليبيا وحتى تونس.

وربما كانت تركيا مصدر إلهام في المطالب المنادية بالتغيير، لكنها لم تكن عاملاً في نجاح الثورة التونسية التي كانت مفاجأة، ولم تكن حكومة العدالة والتنمية في تركيا ذات دور فعّال في الثورتين المصرية والليبية، إلا أن حكومة العدالة والتنمية في تركيا كانت تتناقض مع نظام حكم مبارك، فهي قامت على نظام حكم ديمقراطي، بينما كان نظام مبارك استبداديًا، وكانت دعوة أردوغان المبكرة لمبارك للتخلي عن الحكم متوافقة مع التحركات التركية العامة التي تقوم على إحياء روح الديمقراطية، وتكثيف الدعم الدولي لها، وقد دعمت تركيا الثورة في مصر، وأبدت دعمًا مفتوحًا للعملية الديمقراطية في مصر أثناء الزيارة التي قام بها أردوغان لمصر في سبتمبر عام ٢٠١١م.

كانت الحكومة التركية تدعم التحول الديمقراطي والتطور في مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ولكن بشكل صامت، وفضلت أن تترك هذه المسائل إلى القوى المحلية في داخل كل دولة عربية، بدلاً من التدخلات الخارجية التي تفرض أجنداتها الخاصة، وقد اختارت تركيا ألا تثير موجة الاحتجاج في العالم العربي

الثورة الليبية كانت تتسم بأنها أكثر صعوبة بعض الشيء بالنسبة لتركيا بسبب طبيعة تلك الثورة التي اتسمت بالعنف، وكذلك بسبب التدخل الغربي، وباعتبارها قدمت النموذج الديمقراطي والإصلاحي، فإن حكومة تركيا فوجئت بالتحول السريع نحو الثورة المسلحة في ليبيا، كما أن أنقرة ظلت مترددة حول طبيعة تلك الثورة ونتائجها، ويبدو أن التدخل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والمملكة المتحدة سبَّب قلقًا أكثر بالنسبة لتركيا، لكن على أية حال، وبعد أن أصبحت معالم الثورة واضحة لعبت تركيا دورًا فعالاً في دعم الحركة الثورية الليبية أثناء وبعد الثورة.

وكانت نفس هذه الآلية متبعة من جانب تركيا فيما يخص الكفاح الثوري السوري، كما تردّدت تركيا حول إمكانية نجاح الإصلاحات التي تتحدث عنها الحكومة السورية، ولم تر الحكومة التركية زخمًا ثوريًا كافيًا داخل سوريا، من شأنه أن يكون قادرًا على إسقاط النظام، ولا يطرح البديل الممكن للنظام في مرحلة ما بعد بشار الأسد، وتبدي تركيا كذلك قلقًا بشأن التأثيرات السلبية لحالة عدم الاستقرار السوري، مثل التهديد المحتمل بانفصال الأكراد السوريين، أو تدفق اللاجئين، ويضاف إلى ذلك العلاقات الشخصية والتقارب بين أردوغان وعائلة الأسد، وهو ما جعل الأمر صعبًا للتفريق بين الاثنين، لكن الفارق بين الديمقراطية والاستبداد هو الذي أوصل الأمور إلى مرحلة الفصل، وبدأ أردوغان يغير موقفه ببطء تحت وطأة مطالب الشعب السوري الخاصة بالتغيير الديمقراطي، والموقف التركي ضد نظام البعث السوري سيكون له تأثير فعّال للغاية في مساندة الثورة في سوريا، والضغط على نظام حكم الأسد في المحافل الدولية، ويدفع بسوريا على طريق الديمقراطية.

وقد كانت الحكومة التركية تدعم التحول الديمقراطي والتطور في مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ولكن بشكل صامت، وفضلت أن تترك هذه المسائل إلى القوى المحلية في داخل كل دولة عربية، بدلاً من التدخلات الخارجية التي تفرض أجنداتها الخاصة، وقد اختارت تركيا ألا تثير موجة الاحتجاج في العالم العربي، ولكن عندما وصلت تلك الاحتجاجات إلى المرحلة الحرجة كانت حكومة حزب العدالة والتنمية لا تتردد في دعم الحركة الاحتجاجية بالأساليب السلمية، وقد يتغير الأمر بالنسبة إلى سوريا في ظل حقيقة أن الدعم الدولي للمحتجين السوريين ليس فعالاً، وقد تقدم الحكومة السورية على قتل آلاف المواطنين الآخرين، ولو حدث ذلك قد تجد تركيا

نفسها مضطرة للتدخل عسكريًا لوقف إراقة الدماء، وستكون مدعومة بغطاء سعودي أو غربي.

تركيا بعد الثورات العربية:

العلاقات التركية العربية ستكون أقوى بكثير بعد اتساع نطاق الاحتجاجات المنادية بالديمقراطية في العالم العربي، وسيكون الشرق الأوسط الجديد أكثر ديمقراطية، سواء من خلال الثورات أو من خلال تطبيق الإصلاحات، وبعض الأنظمة الاستبدادية ستسقط بسبب مشاكل مزمنة تعاني منها، وبعضها الآخر قد يختار الإصلاح من داخله، وهذا المناخ الديمقراطي قد يسهل بل ويتطلب تعاونًا أكبر بين العرب وتركيا في ظل تجاوب النخب السياسية بشكل أكبر مع مطالب الشعوب، وفي ظل حكم حزب العدالة والتنمية التركي، حرصت تركيا على تحسين علاقاتها مع جيرانها، ومع وصول حكومات ديمقراطية في مصر وليبيا والبلدان الأخرى، ستحرص هذه الدول على حدوث التأثير نفسه؛ بالحفاظ على علاقات حسن الجوار، وبعد سقوط نظام البعث الأخير ستكون العلاقات بين سوريا وتركيا أفضل من ذي قبل، وطالما أنه لم تكن هناك موانع رئيسة تحول دون التقارب بين تركيا والعالم العربي في السابق، فإن تلك العلاقات يمكن أن تتطور بسهولة خلال السنوات القادمة.

إن الديمقراطية ستؤدي إلى تحسن مستوى الشفافية والمسئولية في الشرق الأوسط، وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولأن حكومة حزب العدالة والتنمية أحرزت نجاحات مهمة في الاقتصاد، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والمواصلات، فإن بعض الحكومات العربية قد ترغب في استلهام التجربة التركية في مساعيها نحو إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية، والاقتصادية المزمنة، وهذا سيشجع على مزيد من التعاون بين تركيا والعالم العربي، وسيسفر التعاون المتزايد بين الدول العربية وبعضها البعض، وتعاون تلك الدول مع تركيا عن تقليل التأثير الإيراني، وتحجيم دور إسرائيل في المنطقة؛ لأن إسرائيل لن تستطيع في المجتمعات الديمقراطية إيجاد موالين لها بسهولة مثل نظام مبارك، وهناك سبب آخر هو أن تقوية المجتمعات والدول العربية تحت الحكم الديمقراطي سيجعل الدولة العربية أكثر استقلالية عن القوى الغربية، وهذه التفاعلات ستؤثر على موازين القوى الإقليمية أيضًا، وكذلك على موازين القوى الدولية.

وستتمثل المشكلة الرئيسة الوحيدة في محاولة المقاربة بين النموذج التركي والعالم العربي في الجدل بشأن العلمانية، وفي حالة أن تقوم تركيا بتبني جدول أعمال علماني، وهو أمر مستبعد سيؤدي ذلك إلى عزل بعض الشركاء المحتملين في العالم العربي، ويؤدي إلى خلافات حقيقية، وقد نأت حكومة حزب العدالة والتنمية بنفسها حتى الآن عن النموذج العلماني الذي فرضه كمال أتاتورك فيما يخص الفكرة والعقيدة، ويتوقع أن تكون السنة التشريعية ٢٠١٢م ذات طبيعة حساسة؛ لأنها قد تشهد سن دستور جديد يتناول طبيعة نظام الحكم في تركيا، ويتوقع أن تكون هناك محاولات لتقليص هامش العلمانية التي فرضها مصطفى كمال أتاتورك، وستخضع هذه المسألة للنقاش، ولكن كل هذا غير مؤكد في المرحلة الحالية، وعمومًا فإنه وبديلاً عن العلمانية ستكون التجربة الديمقراطية التركية المرتكزة على التنمية الاقتصادية مصدر إلهام للعرب.

الخاتمة:

تركيا لديها علاقة تاريخية طويلة مع العالم العربي، تعود إلى العصر العباسي، والحكم العثماني خلق خلفية ثقافية مشتركة وتراثًا سياسيًا واجتماعيًا مازال يواصل تأثيره على الشرق الأوسط حتى اليوم، وبعد انهيار دولة الخلافة العثمانية ظهر ما يسمى الآن «الشرق الأوسط» في حالة من التمزق والخضوع للسيطرة الغربية على المنطقة، وكوريث للدولة العثمانية حاولت تركيا إبعاد نفسها عن التراث العثماني، وعن العالم العربي؛ من خلال تبنيها السياسات الغربية في

الداخل والخارج لأغلب مراحل القرن العشرين.

ولكن التوجيه الغربي لم يجلب نتائج إيجابية لتركيا والعالم العربي؛ بسبب الوقوع في قبضة الأنظمة الاستبدادية، والاستثناء الوحيد كان الدعم الغربي للديمقراطية في تركيا، وساهم صعود حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية أثناء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في تغيير منظومة الحركة السياسية في تركيا، وقد تمكن حزب العدالة والتنمية من إيجاد حلول للعديد من المشكلات الاجتماعية، مثل الفقر والفساد والاستبداد، وألهم الدعوات المنادية بالتغير الاجتماعي في العالم العربي، وكانت قدرته على تطوير الديمقراطية، وتحسين الحالة الاقتصادية من أعمدة نجاح تجربته في حكم تركيا، وأصبحت علاقات حزب العدالة والتنمية أقوى مع الجيران العرب، وكان ذلك عاملاً في تقليص تبعية تركيا للغرب وزيادة في ثقل دورها كقوة إقليمية.

وفي العقد الثاني من الألفية الجديدة بدأت موجة من الثورات العربية، وانطلق عصر جديد في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن تركيا لم تقم بإشعال فتيل تلك الثورات بشكل فعّال، لكنها كانت ترحب بالتأكيد برؤية المجتمعات العربية تسعى لكي تكون مستقلة وناجحة وديمقراطية، وساعدت تركيا في سقوط الأنظمة الاستبدادية في مصر وليبيا وسوريا، بعد أن بدأت شعوب تلك الدول في الثورة، وسيؤثر المد الديمقراطي على المنطقة ككل، سواء من خلال الإصلاحات أو الثورات.

وطالما أن الديمقراطية أتت بثمار ناجحة للاقتصاد التركي، ونتائج جيدة في الحياة الاجتماعية والسياسة الخارجية، فيمكننا أن نتوقع أن الديمقراطية ستنتشر في العالم العربي، وستعطي نتائج إيجابية تؤثر إيجابيًا على اقتصاديات الدول العربية، وأنظمة الحكم فيها، والشئون الاجتماعية.

وفي العصر الجديد ستكون لتركيا علاقات أفضل مع العالم العربي؛ لأن تركيا لديها الكثير لتقدمه إلى العالم العربي، من خلال تجربتها في حل المشكلات المزمنة مثل البطالة، والفقر والحاجة إلى نظام حكم جيد، ومواجهة التدخلات الإيرانية والإسرائيلية، وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات العربية الديمقراطية سترغب في تعاون أكثر مع تركيا؛ اعتمادًا على التقارب الثقافي، وذلك بدلاً من التقارب مع الغرب، وذلك مثلما ساعد وجود حكومة ديمقراطية تركيا على الاتجاه إلى جيرانها العرب، فمن المؤكد أن الديمقراطية في المجتمعات العربية ستشجّع التعاون بصورة أفضل مع تركيا.

وسيؤثر الربيع العربي على التفاعلات الإقليمية والدولية، فسقوط نظام البعث السوري سيكون مهمًا جدًا ومؤثرًا في تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، وقد يؤدي إلى سقوط النظام الإيراني نفسه، وكذلك ستشعر إسرائيل، وهي الداعم الرئيس للأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، بعدم الارتياح أيضًا للتعامل مع المد القومي الجديد الناجم عن الربيع العربي، ومطالب المجتمعات العربية بالديمقراطية مما سيعني أن أصدقاء إسرائيل في المنطقة سيتناقصون، وهذا ما يزيد من عزلتها، ولو واصلت الولايات المتحدة دعمها لإسرائيل، وهذا هو الذي ستفعله على الأرجح، فإن الهيمنة الأمريكية على العالم العربي ستضعف على المدى البعيد، والمواقف الروسية والصينية المترددة في دعم الربيع العربي ربما تجلب عليهما نتائج سلبية في المنطقة.

معلومات إضافية

حزب العدالة والتنمية التركي:

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية التركي من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠١م، وكانوا يمثلون جناح «المجددين» في حزب الفضيلة.

تاريخ التشكيل: ١٤ أغسطس ٢٠٠١م.

رئيس الحزب: رجب طيب أردوغان.

أهداف الحزب ورؤاه:

حددت اللائحة الداخلية للحزب أهدافه كما يلي:

١- تحقيق السيادة، وبدون أي قيد أو شرط، للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معًا.

٢- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

٣- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

٤- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا، وفقًا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

٥- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

٦- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

٧- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي .

أما برنامج الحزب فقد اختصر أهدافه في:

١- الديمقراطية.

٢- التنمية.

٣- النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة.

أما الوسائل لتحقيق ذلك فكانت كالتالي:

١- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليًا، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

٢- استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، بما يجعله بلدًا منتجًا باستمرار وينمو بالإنتاج.

٣- تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.

٤- اتباع سياسات تهدف إلى رفع الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

٥- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.

٦- اتباع سياسات معاصرة رشيدة عملية لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية، والثقافة والفنون، والتعليم والصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية.

كما أكد الحزب في لائحته الداخلية أنه يحترم كافة الحقوق الخاصة بالمواطن، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض كافة أنواع التفرقة، والنزعات القومية والدينية، ويعمل على تحقيق

الديموقراطية بالمفهوم الكامل، وأن ترســم علاقات الدولة والفرد وفقًا لهذه القاعدة، وأنه من الضروري حماية الحرية والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن الحزب بضرورة نيل النساء لحقوقهن السياســية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد، والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسســات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللازمة لها، وضــرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدخل القومي.

حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية

١- في انتخابات عام ٢٠٠٢م:

لم ينجح ســوى حزبان فقط في تخطي حاجز الـ١٠٪ المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان، وهما حزبا العدالة والتنمية والشــعبي الجهوري، ومن ثَم حصدا كافة مقاعد البرلمان، كل حسب نسبة الأصوات التي نالها، وقد خصم منها ٩ مقاعد فاز بها مستقلون، وكان توزيع إجمالي مقاعد البرلمان التركي (٥٥٠ مقعدًا) وفق ذلك على النحو التالي:

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	٣٤,٢٩٪	٣٦٣
حزب الشعب الجمهوري	١٩,٣٤٪	١٧٨
مستقلون		٩

٢- في انتخابات عام ٢٠٠٧م:

في هذه الانتخابات نجح ثلاثة أحزاب في تخطي نســبة الــ١٠٪ المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان، وهم حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحزب الشــعب الجمهــوري المؤيد من قبل الجيش، وحزب الحركة القومية اليميني المتشدد.

فــي حين لم تقترب أي أحزاب أخرى من تخطي نســبة ١٠٪ الضرورية لدخــول البرلمان، عدا فوز عدد من المستقلين أغلبهم أكراد بـ٢٨ مقعدًا.

وكان توزيع إجمالي مقاعد البرلمان التركي (٥٥٠ مقعدًا)، وفق ذلك على النحو التالي:

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	٤٧٪	٣٤٠
حزب الشعب الجمهوري	٢١٪	١١٠
حزب الحركة القومية	١٤٪	٧٢
مستقلون	١٨٪	٢٨

٣- في انتخابات عام ٢٠١١م:

حصل حزب العدالة والتنمية للمرة الثالثة على التوالي على حصة الأسد في الانتخابات التشريعية، فقد استقرت نتائج الانتخابات البرلمانية الرسمية عن فوز الحزب بزعامة رجب طيب أردوغان بـ٤٩,٩٪ من أصوات الناخبين بواقع ٣٢٦ مقعدًا، وجاء في المركز الثاني حزب الشعب الجمهوري بنسبة ٢٥,٩٪ ممثلاً بـ١٣٥ مقعدًا يليه حزب الحركة القومية بـ١٣٪ من الأصوات أي ٥٣ مقعدًا، ثم المستقلون الأكراد بنسبة ٦,٦٪ أي ٣٦ مقعدًا.

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	٤٩,٩٪	٣٢٦
حزب الشعب الجمهوري	٢٥,٩٪	١٣٥
حزب الحركة القومية	١٣٪	٥٣
مستقلون	٦,٦٪	٣٦

وقد صوتت لحزب العدالة والتنمية ٦٥ ولاية، أهمها إسطنبول وأنقرة، وبورصا وقونيا، وأنطاليا، فيما صوتت لحزب الشعب الجمهوري أزمير وموغله وتونجلي وأدرنه وكرك ليرلي، تكيرداغ وأيدن، في حين كانت ولاية أيغدر من نصيب حزب الحركة القومية.

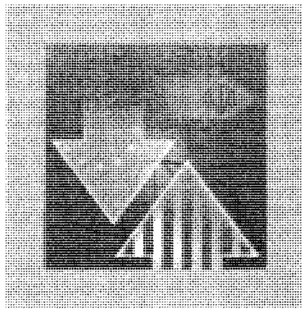
وكما كان متوقعًا في بعض الولايات الجنوبية، سيطر المستقلون الأكراد في ماردين وشيرناك وهاكاري، ووان وموش، وديار بكر وباتمان، في حين خرج مرشحو الأحزاب الكردية خالي الوفاض تمامًا.

واللافت للنظر أن ولايات مثل أنطاليا وهاتاي ومرسين وجنه قلعة -محسوبة تقليديًا على الشعب الجمهوري- صوّتت الغالبية فيها للعدالة والتنمية.

المصادر:

- دليل الحركات الإسلامية في العالم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الأول، يناير ٢٠٠٦م.
- العدالة التركي يفوز بنصف البرلمان، الجزيرة نت، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2034E369-BBB4-4F18-A8B0-0144F42949C4.htm



السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية

د. نجلاء مرعي

باحثة متخصصة في العلوم السياسية

ملخص الدراسة

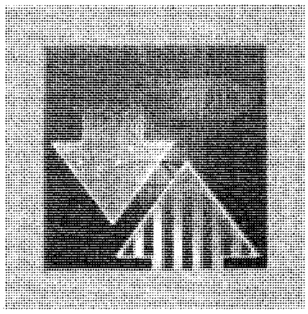
السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية المنطقة المعنية بتلك السياســـة من جهة ثانية. وعليه، فإن التحليل العلمي والواقعي للسياســـة الأمريكية تجاه الثورات العربية التي تشهدها العديد من الدول العربية لا بد أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

وقد ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بالأساس على المصلحـــة القومية العليا، حتى لو كان ذلك على حســـاب قواعد ومبادئ المجتمـــع الدولي، فالإمبراطوريات - بحسب هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق - لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي.

وتلعب المصلحة الوطنية كمحدد من محددات السياسة الخارجية الأمريكية دورًا مهمًا تجاه الثورات والحراك الشعبي الذي تشهده بعض الدول العربية، فهي ليست منظمة دولية لدعم حركات التغيير ونصرة حقوق الشعوب المقهورة، وإنما هي دولة عظمى تبحث كغيرها من الدول الكبرى عن مصالحها، وعن ضمانات اســـتمرار هذه المصالح في هذا المكان أو ذاك من العالم، بغض النظر عن أشخاص الحاكمين في أي دولة تدعمها واشنطن.

فقامت برفع شـــعار المطالبة بالديمقراطية عبر اتباع اســـتراتجيتي: احتواء الثورات الشـــعبية، ودعم رياح التغيير في الدول العربية، بأن تســـاعد كل دولـــة بمفردها على إجراء إصلاحات في النظام، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل خفض التوترات السياســـية الداخلية، والإفشال الإيجابي عبر دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، وذلك لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وفي إطار الأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية، وتداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تمكّنت الثورات العربية من زعزعة الأســـس والأركان التي بنت عليها الولايات المتحدة جهودها لمكافحة الإرهاب، ومحاربة الإســـلاميين المتشـــددين، قامت الولايات المتحدة بإعادة صياغة اســـتراتيجيتها في دول المنطقة، وذلك بالنظر بوضعية قواتها المسلحة المنتشرة هناك بمراجعة المساعدات والمبيعات العسكرية المزمعة للأقطار التي تشهد موجة من الاحتجاجات الشعبية، وهذا ما يفرض تحديات أبرزها إعادة انتشار للقوات بعد الانسحاب من العراق في نهاية عام ٢٠١١م، ومواجهة المنافسة الاستراتيجية المتصاعدة مع إيران في المنطقة، ومواصلة جهودها لمكافحة الإرهاب، كما قامت ببذل الجهود الدبلوماســـية والأمنية من أجل تحسين الأوضاع، وتقوية شراكاتها مع دول المنطقة، وذلك عبر إبراز الالتزام المستمر بأمن واستقرار دول المنطقة بالقيام بزيارات رفيعة المستوى، وإجراء نقاشات ثنائية وإقليمية حول المسائل الأمنية.



السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية

د. نجلاء مرعي
باحثة متخصصة في العلوم السياسية

إن السياســـة الخارجيـــة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة في العالـــم لا بد أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية المنطقة المعنية بتلك السياســـة من جهة ثانية. وعليه، فإن التحليل العلمي والواقعي للسياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية التي تشهدها العديد من الدول العربية لا بد أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

وقد حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء جمهورية كانت أو ديمقراطية، على مجموعة ثابتة من الأهداف الاســـتراتيجية في المنطقة العربية، واعتمدت في ســـبيل تحقيق ذلك على العديد من الآليات، من أهمها توفير الدعم لنظم سياســـية تؤيد السياسات الأمريكية، وذلك بغضّ النظر عن درجة شرعية هذه الأنظمة أو مستوى شـــعبيتها. وصنّفت الدول العربية إلى معســـكرين: الاعتدال والممانعة، بحســـب تأييد كل منهما للاستراتيجية الأمريكية، وسياساتها في المنطقة.

وتعد المتغيرات والتطورات «الثورات العربية» التي تشـــهدها العديد من الدول العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠م انطلاقًا من تونس، وانتشارًا في بعض الدول العربية الأخرى، مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين.. إلخ، والتوقع للعديد من الجمهوريات العربية الأخرى، غير المســـتقرة بأوضاعها السياســـية والاجتماعية، والمرشحة لإعادة ترتيبها، من أهم الظواهر الاجتماعية - السياسية التي تشغل الرأي العام العالمي، والاهتمامات العالمية، وخاصة الأمريكية؛ إذ مثلث حالة من الارتباك بين المصالح والمبادئ ليس فقط لصانعي القرار الرسمي، بل أيضًا لمراكز ومؤسسات الفكر Think Tanks في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لفجائية هذه الثورات، وعدم القدرة على توقعها بهذه السرعة، وبهذا الكم والانتشار.

ونظرًا لذلك، تعالج هذه الدراسة موضوع المصلحة الوطنية الأمريكية كمحدد من محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الثورات والحراك الشعبي الذي تشهده بعض الدول العربية؛ إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بشـــكل أو بآخر للعب دور في هذا المشهد حاليًا، على الرغم من أن هذا الحراك يعود إلى أسباب داخلية بحتة، وذلـــك من خلال الإجابة على ســـؤال رئيس يطرح نفســـه بقوة في خضم هذه الأحـــداث «الثورات» على وجه الخصـــوص، وبدول معينة لها ثقل في مجريات الأحداث، وتوازنها في المنطقة، حول ماهية دور وتأثير المصلحة الوطنية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الثورات العربية؟

والذي يتفرع منه عدة تساؤلات تتمثل فيما يلي: هل هناك دور للولايات المتحدة في انفجار الثورات العربية؟ وهل كانت برامج المســـاعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني مقدمة لهذه الثورات؟ هل أسهمت الولايات المتحدة في هذه الثورات من خلال التمويل؟ ما الهوية الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذه الثورات وما أجندتها؟ وهل الحراك العربي يأتي في السياق المؤيد أم المضاد للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية؟

وهذا من خلال مناقشة عدد من المحاور الرئيسة، ولكن قبل تناولها، كان من الأهمية بمكان تحديد معنى «الثورة»، فكثيرًا ما يُستخدم مصطلح «ثورة» دون التأكد من الدلالة الصحيحة لهذه الكلمة، وغالبًا ما يتم استخدام هذا المصطلح لوصف الحركة، أو الانقلاب، أو الانتفاضة، أو هبة شعبية مؤقتة، تقود إلى تغيير تجميلي في نظام الحكم السائد، بينما المعنى الدقيق «للثورة» يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات عميقة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأمة أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق على المدى الطويل، ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية.(١)

المعنى الدقيق «للثورة» يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات عميقة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأمة أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق على المدى الطويل، ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر

فالثورة Revolution كمصطلح سياسي تعني «مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤدي إلى تغيير جذري شامل في المجتمع».(٢)

وتعد الثورة ظاهرة مهمة في التاريخ السياسي، فهي حركة سياسية في الدولة؛ حيث يحاول الشعب أو الجيش أو مجموعة أخرى في الحكومة إخراج السلطة الحاكمة، وتستخدم هذه المجموعات الثورية العنف في محاولة إسقاط حكوماتها، ويؤسس الشعب أو الجيش حكومة جديدة في الدولة بعد إسقاط الحكومة السابقة، ويسمى هذا التغيير في نظام الحكومة أو في القادة الحاكمة «الثورة»؛ لأنه يصبح هو السلطة الحاكمة الجديدة.

وقد كشفت الثورات الشعبية العربية المتنامية الراهنة ظاهرة جديدة في المشهد العربي، تتمثل في كونها في الأصل انتفاضات شبابية، تمتاز بمجموعة من الصفات المشتركة في مقدمتها: أنها في الأساس حركات شبابية مستقلة، وذات روح معنوية عالية، وتتبنى استراتيجيات جديدة وفاعلة، وعلى الرغم من وجود فوارق فيما بين هذه الثورات يميز بعضها عن بعض، فإنه يجمعها الهدف الأساس، وهو إسقاط النظم الحاكمة المستبدة لشعوبها، وذلك عبر الثورة الشاملة ضد تلك النظم.(٣)

وساعد استخدام «القوة الناعمة» المتمثلة في «ثورة المعلومات» في هذا التغيير الذي يشهده الشرق الأوسط؛ حيث أدت إلى خلق جيل وسط جديد بين الحكم الاستبدادي والتطرف الديني - وفقًا لجوزيف ناي- الذي يرى أنها تنتقل عبر طريقين: الأول من الغرب إلى الشرق، والثاني من الدولة إلى الفاعلين غير الرسمين، كما حدث في ميدان التحرير في القاهرة، وما فعلته التكنولوجيا المتطورة مثل «Twitter» و«Facebook»؛ حيث مكّنتهم من التغلب على مشاكل العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم.(٤)

المحور الأول
دور وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية في انفجار الثورات العربية

ثمة تساؤل مهم طرح نفسه بقوة منذ أن ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية -في تقرير لها للكاتب رون نيكسون المعنون بـ«مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية»- أن الحكومة الأمريكية ضخت ملايين الدولارات عبر

(١) نصير عاروري، استشراف لمآلات الثورات العربية، الجمعة، ١٨مارس ٢٠١١م: www.allofjo.net/index.php?option=com_content&view=article&id=9791:2011-03-18-18-29-40&catid=51:2010-06-06-04-19-21&Itemid=263

(2) www.thefreedictionary.com/revolution

(٣) د. محمد المصلح، «الثورات الشعبية في العالم العربي.. رؤية شرعية»، www.islamonline.net/ar/IOLIslamics_C/1278407496624

(4) Joseph Nye, The Future of Power, 10 may 2011, www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290_100511nye.pdf

وكالات مختلفة من داخل وخارج جهازها الرسمي لتحريك مجموعات من المنظمات الممولة من قبل الحكومة الأمريكية التي تعمل تحت شعار المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني في هذه الثورات من عدمه؟

وتكمن الإجابة على هذا التساؤل من خلال إلقاء الضوء على الرأي المؤيد والمضاد لدور الولايات المتحدة الأمريكية في انفجار الثورات العربية:

الرأي المؤيد لدور الولايات المتحدة الأمريكية في انفجار الثورات العربية:

يرى أنصار هذا الرأي أن الولايات المتحدة قامت بتدريب جيل عربي شاب حول طرق العمل بنجاح في عالم السياسة، بدءًا من إدارة الحملات والانتخابات، وصولاً إلى استخدام «Twitter» و«Facebook»، وهو ما أدى إلى قيام الثورات العربية، ويستند إلى دراسة أمريكية نشرت في فبراير ٢٠١٠م لـ«معهد السلام الأمريكي» تحت عنوان «دعم الديمقراطية ضروري للمصالح الأمنية في الشرق الأوسط»- أي قبل حوالي عام من الثورات العربية- والتي أكدت على:

١- أن الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة في المنطقة العربية يجب أن تتم إعادة إنتاجها بصيغة ديمقراطية؛ لأن وضعها الحالي يجعلها فاقدة للشرعية والتأييد الشعبي، مما يؤدي إلى عدم استقرارها، وبالتالي تهديد للمصالح الأمريكية معها.

٢- أن المواطن العربي يربط بين السياسات القمعية لتلك الأنظمة وبين تحالفها مع الولايات المتحدة، مما تزداد درجة العداء للولايات المتحدة في الدول العربية، وبالتالي يجب أن تسعى الولايات المتحدة للضغط على الأنظمة الموالية لها للقيام بإصلاحات هادفة لدعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٣- يجب العمل على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي؛ باعتباره أحد ذرائع الأنظمة لإعاقة «التحول الديمقراطي»، مع الضغط على الدول العربية لفرض أطر الديمقراطية.(١)

وهو ما يؤكده نيكسون بأن الأموال التي تنفقها بعض المنظمات الأمريكية ضئيلة بالمقارنة مع أموال وجهود وزارة الدفاع الأمريكية، ولكن مع مراجعة المسئولين الأمريكيين وغيرهم لانتفاضات الربيع العربي، وجدوا أن حملات الولايات المتحدة لبناء الديمقراطية قد لعبت دورًا أكبر في تأجيج الاحتجاجات مما كان معروفًا من قبل، وذلك مع القادة الرئيسيين لهذه الحركات، بعد أن تم تدريبهم من قبل الأمريكيين على تقنيات وسائل الاتصال الجديدة من خلال أدوات جديدة وطرق مراقبة الانتخابات.

ووفقًا للبرقيات والوثائق الدبلوماسية التي سرّبها موقع «Wikileaks» فإن بعض المجموعات والأفراد الذين نشطوا مباشرة في الثورات والإصلاحات التي تجتاح المنطقة تلقوا تدريبًا وتمويلاً من جماعات تدعم الديمقراطية، مثل المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، وهي جمعيات يمولها الصندوق الوطني الديمقراطي -الذي أنشئ عام ١٩٨٣م- لتوجيه المنح من أجل تعزيز الديمقراطية في الدول النامية، ويتلقى حوالي مائة مليون دولار سنويًا من الكونجرس- وفريدوم هاوس، وهي منظمة حقوقية غير ربحية، ومقرها واشنطن، وتحصل على الجزء الأكبر من تمويلها من الحكومة الأمريكية، وخاصة وزارة الخارجية .

كما أكد على «أنه لا أحد يشك في أن الانتفاضات العربية ذات منشأ محلي، وليست ناجمة عن «نفوذ أجنبي» كما يدعي بعض الزعماء في الشرق الأوسط».

وقال ستيفن مكينيرني المدير التنفيذي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط: «نحن لم نمولهم ليبدؤوا الاحتجاجات، لكننا نساعدهم في دعم تنمية

(1) Daniel Brumberg, In Pursuit of Democracy and Security in the Greater Middle East, Working Paper. United State Institute of Peace, www.usip.org/files/resources/Final%20working%20paper%20.pdf -

مهاراتهم»، وأضاف «هـــذا التدريب لعب دورًا في ما حدث فـــي نهاية المطاف، ولكنها كانت ثوراتهم، ونحن لم نبدأها».

وقـــد حضر بعـــض الشـــباب المصريـــين اجتماع التكنولوجيا لعام ٢٠٠٨م في نيويورك؛ حيث تم تعليمهم كيفية استخدام الشـــبكات الاجتماعية، وتقنيات ثورة الاتصـــالات لتعزيز الديمقراطيـــة، منها «Facebook» و«Google» و«M.T.V» وفـــي جامعـــة كولومبيا ووزارة الخارجية الأمريكية.

فيما كشفت المراسلات أن برامج الديمقراطية كانت مصادر توتر دائم بين الولايـــات المتحدة والعديد من الحكومات العربية.

فعلي ســـبيل المثال، في البحرين، وقبل أشـــهر من الانتخابات الوطنية بها منع مســـئولون ممثل «المعهد الديمقراطي الوطني» من دخول البلاد؛ حيث أكدوا بأن التدريب السياسي للمعهد «أفاد المعارضة بشكل غير مناسب»، وأن الجهود الأمريكية للترويج للديمقراطية تُعد «تدخلاً في الشـــئون البحرينية الداخلية». وفي مصر تظهر الوثائق بأن المســـئولين المصريين اشتكوا من أن الولايات المتحدة كانت تقدم الدعم لـ«تنظيمات غير مشروعة».[1]

كما ذكرت صحيفة «واشـــنطن بوســـت» في أبريل ٢٠١١م أن «واشـــنطن موّلـــت ســـرًا مجموعات من المعارضة السورية، وقناة تليفزيونية تبث برامج تنتقد نظام الرئيس بشار الأسد، وأفادت نقلاً عن البرقيات الدبلوماســـية التي سرّبها موقع «Wikileaks» أن «قناة بـــردى» قامت ببث برامجها في أبريل ٢٠٠٩م، وكثفت تغطيتهـــا لنقل وقائع موجة الاحتجاجات في ســـوريا وفقًا للتوجهات الأمريكية.[2]

وفي هـــذا الإطار، صـــرح دونالدشـــتاينبرج نائب مدير الوكالة الأمريكيـــة للتنمية «USAID» في حوار مع «الشرق الأوســـط» حول دور البرامج التي موّلتها الوكالـــة في الثـــورات في العالم العربـــي بأن «هذه الثورات ولدت في الداخل، والشـــجاعة التي ظهرت هي بفضل الأشـــخاص فـــي البلـــدان العربية، ولكن بالفعل أومن بأنه في بلدان مثل مصر تحديدًا، دعمنا لنمو المجتمع المدني ولأنواع أخرى من التواصل سهّلت حصـــول ما نرى، ولكن الفضل كله يعود إلى الشـــعب المصري والتونسي والليبي».

كما ذكر أن التمويل الذي تقدمه الوكالة هو لمنظمات دولية غير حكومية تدعم عمليات التحول الديمقراطي، والمساعدات مصممة لدعم العمليات الانتخابية التي تدعمهـــا الحكومة والمجتمع المدنـــي، ولكن لكي تكون المســـاعدات الأمريكية فعّالة بشـــكل تام، وتصل إلى أهداف التنمية والعدالـــة الاقتصادية، ينبغي تحقيق بيئة مناســـبة من الحكم الرشـــيد والديمقراطية[3]، فمنح الوكالة هي من ميزانية إجمالية تبلغ ٨٠٠ مليون دولار من أجل تطوير ما يعرف بـ«التنافس السياسي» و«المجتمع المدني» في ٦٧ بلدًا أثبتت حيويتها للناشطين في حوالي ٦ دول عربية، وتم تحديد ١٠٤ ملايين دولار لهذه الدول في ميزانية ٢٠١١م المقترحة[4].

والجدير بالذكـــر، أنه لا يمكن حجـــب حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من منطلق ازدواجية المعايير، على مساعدة الناشطين الحقوقيين والمعارضين المضطهديـــن الذين يلجئون إلى ســـفاراتها لحمايتهم من اســـتبداد أنظمتهم، ولعل أبـــرز الأمثلة المتوافرة فـــي هذا الصدد ما كشـــفت عنه صحيفـــة «الديلي تلغـــراف» البريطانية مؤخرًا، وعلـــى هامش اندلاع الاحتجاجات المصريـــة، من تأييد الحكومة الأمريكية لناشطين حقوقيين يتطلعون إلى تغيير النظام الحاكم الحالـــي، وإقامة حكومة ديمقراطية عام ٢٠١١م. كما تشـــير إحدى الوثائق الدبلوماسية التي سربها موقع

(1) Roy Nixion, U.S Groups Helped Nurture Arab Uprisings, The new York Times, 14 April 2011.

(2) Announcement to Fund Opposition Harshly Criticized by Anti-Regime Elements, Others,www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable6.html

(٣) «نائب مدير الوكالة الأمريكية للتنمية: التهديد الرئيس للثورات العربية اقتصادي»، الشرق الأوسط، ع ١١٩٢٥، ٢٠١١/٧/٢٣م.

(٤) «تدريب وتنظيم وخبرات لشباب ومثقفين»، www.annaharpress.net/2011/824.htm

«Wikileaks» إلى أن السـفيرة الأمريكية في القاهرة مارجريت سكوبي أشارت إلى أن «تجمعات معارضة رسمت خططًا سرية لتغيير النظام تتم قبل الانتخابات المقررة في سبتمبر ٢٠١١م».

وهو الأمر ذاته الذي أشار إليه الصحفي الاستقصائي ويبستارتاربلاى؛ حيث اتهم وكالة الاستخبارات الأمريكية بتحريك الشعوب العربية ضد أنظمتهم الاستبدادية، وربط ذلك بخطة أمريكية لإقامة أنظمة معادية لإيران بعد فشل الأنظمة العربية الحالية في ذلك[1].

الرأي المضاد لدور الولايات المتحدة الأمريكية في انفجار الثورات العربية:

يؤكد أصحاب هذا الرأي على أن هذه الثورات والحراك الشعبي في العالم العربي تعود إلى أسباب داخلية بحتة، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بشكل أو بآخر للعب دور في المشهد العربي حاليًا. كما أن الجهات الخارجية دائمًا ما تستغل أي اختلالات في أي دولة عربية وفقًا لأجندتها ومصالحها؛ حيث إن المنطقة العربية تلقى اهتمامًا كبيرًا من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها بما تمتلكه هذه المنطقة من الثروات المتعددة.

ليس للولايات المتحدة أو غيرها دور فيما يجري من حراك شعبي عربي ولكن يحدث لأسباب ذاتية محضة، إلا أن الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون لها دور، وتحاول استباق التطورات اعتمادًا على علاقاتها القديمة مع أنظمة الحكم العربية التي تشهد حراكًا شعبيًا ينادي بالإصلاح أو بالتغيير؛ أملاً في أن لا تفقد جميع مواقعها وتأثيرها على هذه الأنظمة في المستقبل

فمن جانبه، صرح رئيس الوزراء الأردني الأسبق أنه «ليس للولايات المتحدة أو غيرها دور فيما يجري من حراك شعبي عربي ولكن يحدث لأسباب ذاتية محضة، إلا أن الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون لها دور، وتحاول استباق التطورات اعتمادًا على علاقاتها القديمة مع أنظمة الحكم العربية التي تشهد حراكًا شعبيًا ينادي بالإصلاح أو بالتغيير؛ أملاً في أن لا تفقد جميع مواقعها وتأثيرها على هذه الأنظمة في المستقبل».[2]

فالدول العربية تعاني من عدم قدرتها على اللحاق بركب الحضارة العالمية، على الرغم من توافر الإمكانيات المادية والتاريخية، فإنها بقيت في آخر قائمة التنمية البشرية، كما أن الفقر والجهل والبطالة والقمع الأمني و«مأسسة» النظم العربية للفساد، وهيكلة الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة «زواج السلطة ورأس المال»، كانت السمات المميزة لهذه المجتمعات التي بددت مواردها.[3]

هذه الأوضاع دفعت المجتمعات العربية للانفجار من الداخل، وفقدان الثقة بالأنظمة القائمة فيها التي كانت ترى الحاكم شخصية غير قابلة للنقد، فالثورات العربية هي صناعة محلية بداية، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تحدثت عن نظرية «الفوضى الخلاقة»، ودرست ضرورة تطبيقها في دول عربية وغير عربية؛ فالفوضى الخلاقة وفقًا لمعظم السياسيين تكون نابعة من داخل النظام السياسي؛ بسبب عدم استيعابه لمطالب مواطنيه، وبسبب وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن، وهي ما أطلق عليها هنتنجتون «فجوة الاستقرار»، والتي تتسبب بعدم استقرار النظام السياسي، ومن ثم اندلاع الثورات

(١) عائشة بنت محمود، «الثورات العربية... والتهديد الإيراني: ميل أمريكي إلى الشعوب العربية بعد فشل زعمائها في ضمان أمنها القومي»،
www.islamonline.net/ar/IOLArticle_C/.../IOLArticle_C

(٢) أحمد حرب، مسئولون عرب: أمريكا مستفيدة من الثورات في العالم العربي، الوفد، ٢٠١١/٥/٢٦م.

(٣) د. خالد حنفي علي، الثورات العربية: الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية، السياسة الدولية، ع ١٨٥، يوليو ٢٠١١م.
www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1621

التي شـهد العالم العديد منهـا في العصر الحديث، فالفوضى الخلاقة عند كثير من علماء السياسة تفعل المعجزات، وتتسـبب بزوال أنظمة فاسدة، أو قديمة، والمجيء بأنظمة سياسـية حديثة إنسانية؛ يُتوقع أن تكـون مريحة بعد مرحلة فوضـى متعمدة الأحداث، وهـذه النظريات تنطبق في مجملها على الثورات في الوطن العربي، سواء المصرية أو التونسية، أو الليبية، أو السورية، أو الثورات المتوقع اندلاعها في عدد آخر من الدول العربية قريبًا.

فالنظرية موجودة قبـل الثورات العربية، والولايات المتحدة كانت تتحدث منذ سنوات عن شرق أوسـط جديد تصنعه وفقًـا لمصالحها، وعـن إعادة تشـكيل المنطقة، وفك وتركيب دول، وإنشاء جديدة بحدود غير الحالية، وكانت تتهيأ للتدخل في المنطقة لتشكيلها من جديد، لكن وجود نظريـات لعلماء أمريكان مثل فوكويامـا الذي تحدث عن «نهاية التاريخ» وغيره لا يعني أن الثـورات العربية قامت بتخطيط وتفكير أمريكي كما يدّعي البعض، فوجـود نظريات أمريكية تتحدث عن الفوضى الخلاقة لا يعنـي أن أي فوضى خلاقة هي صناعة أمريكية.

لا يعنـي وجـود مخططـات أمريكيـة تتحـدث عـن شـرق أوسـط جديـد أن الثـورات العربيـة التـي قامـت علـى نظريـة الفوضـى الخلاقة هـي ثورات أمريكيـة، فالثـورات العربيـة بدايـة قامـت احتجاجًا على ظلم واسـتبداد أنظمة، ثـم تدخلت الولايـات المتحدة في مساراتها

ولا يعني وجود مخططات أمريكية تتحدث عن شرق أوسـط جديد أن الثورات العربيـة التي قامت على نظرية الفوضى الخلاقة هي ثورات أمريكية، بالرغم عن دخول الولايات المتحدة على خط الثورات العربية على اعتبار أنها شـرطي العالم، وتتدخل في شـئون الدول، فالثورات العربيـة بداية قامت احتجاجًا على ظلم واسـتبداد أنظمة، ثم تدخلـت الولايات المتحدة في مسـاراتها، فأيـدت بعضها بقوة كمـا في ليبيا، وتحفظـت على بعضها في البداية كما في مصر، ولم تدعـم بعضها إلا بعد أن وصلـت العلاقة بين الثوار والنظام إلى طريق مسـدود كما في اليمن. فالولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى، وهي شرطي العالم بلا منازع، وهي التي تتحكم في الشعوب، كما تتحكم في الأنظمة، وهي تدعـم الفوضى الخلاقة في الأنظمة التي ترى أنها لا تسير بالكامل في مضمارها.[1]

كما أن أغلب المؤسسـات الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لم تشترك، ولم تكن فعالة في هذا الحراك، بل اتخذت موقف الحياد منه، بل إن بعضها أثار المخاوف من طبيعـة الثوار والثائرين، كما حدث في بعض النخب في مصر والولايات المتحدة، ويمكن النظر إلى الأردن كنموذج على الدور السلبي للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الممولة من قبل الوكالة الأمريكية، فعلى الرغم من تجاوز عدد المؤسسات المعنية بحقوق الإنسـان ثلاثين، من: مراكز بحوث، ومؤسسـات حقوقية، إلا أنها لم تستطع طوال ١٥ عامًا الماضية أن تشكل لوبي ضغـط أو تخرج فـي مظاهرة، وبقيت حبيسة الفنادق والقاعات المغلقـة. كما أن هناك ما يقارب ٣٠٠٠ منظمة غيـر حكومية في الأردن لم نلحظ أي نشـاط خاص بها في مجال الحراك، باستثناء عدد محدود من المؤسسـات الممولة ذاتيًـا، فلقد تمكنت الولايات المتحـدة من صناعة نخبـة خاصة بها في العالـم العربي، ولكنها لم تضمـن الولاء المطلق لهذه النخبة، كما أن هذه النخبة انشغلت بجمع المال المقدم مـن التمويل الأمريكي، وافتقدت إلى الكفاءة في ذات الوقت، فضلاً عـن أن برامجها كانت بعيدة عن واقع المجتمعات العربية، إلى جانب تشكّك المواطن العربي نفسـه من الأجندة التي تتبناها هذه المؤسسات، وهو تشـكك له وزنه في ظل ازدواجية المعايير المتبعة من قبل الولايات المتحدة التي أفقدت أمريكا مصداقيتها طوال العقود السابقة، وجعلت الثقة فيها وفي سياستها

(١) ماجد الخضري، الثورات العربية هل هي صنيعة أمريكية؟،
www.aldarbnews.com/articles/.../4121-2011-08-28-09-10-40.html

وأجندتها معدومة، أدى ذلك إلى دفع الثورات العربية بنخب جديدة لم تتوقع الولايات المتحدة صعودها.[١]

وبعد طرح الرأيين المؤيد والمضاد لدور الولايات المتحدة في انفجار الثورات العربية، ترى الباحثة أن فئة قليلة من المحللين السياسيين العرب والدوليين أعطت إدارة أوباما دورًا كبيرًا في حدوث هذه الثورات وفي إنجازاتها، عبر منظماتها التي تعمل تحت شعار المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني في هذه الثورات، لكن بالرغم من قلة أصحاب هذا الرأي، فإنه من المهم القول: إن هذه الثورات ذات منشأ محلي، وليست ناجمة عن نفوذ أجنبي، إنما هي نابعة من شعوب المنطقة، ومعاناتها لعقود طويلة مع أنظمة فاسدة مستبدة في الداخل وغير وطنية في سياساتها الخارجية، وإن كانت الولايات المتحدة تسعى بشكل أو بآخر للعب دور في المشهد العربي حاليًا، من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة عن طريق تقديم كل الدعم المادي واللوجستي والإعلامي لنصرة الشارع الثائر، وكل بلد تختلف عوامل نجاح ثورته، وتحقيق أهدافه عن الآخر؛ طبقًا لتحقيق ذلك البلد للمصالح الأمريكية سلبيًا أو إيجابيًا، ومدى تأثير ذلك البلد على مصالح حلفائها.

ولكن يبقى على كل مواطن في الشارع العربي أن يسعى في مصالح وطنه وشعبه؛ فالرؤى الدولية والأمريكية هي مجرد مشروعات إلى أن تجد من يتعهد بتنفيذها من حكومات أو جماعات معارضة، فحينها يصبح هذا المتعهد العربي هو مصدر الخطر على الوطن وعلى حركات التغيير فيه.

المحور الثاني
المصلحة الوطنية الأمريكية.. وإدارة أوباما للحراك الشعبي في المنطقة العربية

مفهوم المصلحة الوطنية ليس مفهومًا ثابتًا، بل يتغير بتغير النظرة إليه، ويمكن اعتبار المصلحة الوطنية - بشكل عام- هدفًا مستمرًا للدولة على المدى الطويل، وبشكل آخر هي محرك السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي -بشكل أو بآخر- تعبير عن المصلحة الوطنية[٢].

وقد ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بالأساس على المصلحة القومية العليا، حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي، فالإمبراطوريات بحسب هنري كسينجر - وزير الخارجية الأمريكية الأسبق - لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي[٣].

وتعكس تلك السياسة واستراتيجياتها المتعاقبة للعالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة بوش «الابن» في تفاعلاتها المصلحة الأمريكية بالأساس[٤]. إذن فالثابت هو المصلحة، والمتغير هو آليات أو سياسات تحقيق هذه المصلحة.

وانطلاقًا من مبدأ السعي للحفاظ على المصالح القومية العليا، والتي تتكون من مرتكزات ثلاثة هي: الإمكانات، والموارد الهائلة - والقيم والمعتقدات الأيديولوجية - القوة، أصبح ضروريًا على الولايات المتحدة أن تهتم بالشئون الدولية،[٥] فجوهر السياسة الخارجية الأمريكية ينطلق من فكرة محورية، وهي : «أن قيم أمريكا ومؤسساتها وآلياتها لا بد أن تمتد إلى العالم كله»، وقد تختلف الوسائل والأساليب إلا أنها في مجملها تتفق على ضرورة تحقيق هذه الفكرة[٦].

(١) حازم عياد، هوية الثورة وهوية أمريكا الحقيقية،
www.assabeel.net /.../37656-.html

(٢) نجلاء محمد مرعي، تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م دراسة حالية: السودان، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م، ص ٢١.

(3) Kissinger, Henry., A post Cold War Agenda, Newsweek, Jan 28, 1991. p 128.

(٤) أحمد يوسف أحمد، وممدوح حمزة، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢م، ص ٣٨.

(٥) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية: الثورة - الدين - القوة بعد الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣م، ص ٤٣.

(6) Guyatt, Nicholas., Another American Century The United States and The World after 2000, London: Zed Books, 2000, p.195.

وجاءت إدارة بوش «الابـــن» لتتبنى توجهات يمينية متطرفة، وترفع شعارات: استثنائية أمريكا، وضرورة إعلاء المصلحـــة القومية الأمريكية، وضرورة نشـــر القيـــم الأمريكيـــة وإن بالقوة، وقـــد عبرت عن ذلك بوضوح «كونداليزا ريس» فـــي بداية عام ٢٠٠٠م؛ إذ قامت بنشر وثيقة تحت عنوان «حملة ٢٠٠٠: النهوض بالمصالـــح القوميـــة Campaign 2000: Promoting the National Interests»، والتي شكلت الملامح العامة للسياسة الأمريكية الخارجيـــة في ظل إدارة بوش «الابن» التي تأثرت بأفكار المحافظين الجدد الذين ســـيطروا على مواقـــع مهمة في إدارة بـــوش. وقد أعلنت عن أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحة الأمريكية(١).

على الرغم من اختلاف سياســـة أوباما الخارجية في كثير من الجوانب عن سياســـة بوش، إلا أن هذا الاختلاف يعد في الشكل دون المضمون؛ وذلك لرغبة أوباما في مخالفة نهج الرئيس الســـابق، ولو ظاهريًا، لزيادة شعبيته، واســـتخدام نهج التحاور مع الشعوب الأخـــرى؛ إذ يتفقان فـــي تعريف المصالـــح الوطنية الأمريكيـــة في العالم، وإن اختلفا فـــي آلية تنفيذها لتحقيق تلـــك المصالح؛ وذلـــك لأن مصالح الولايات المتحـــدة يفرضهـــا موقعها الجغرافـــي، واقتصادها وتحالفاتها، وأيضًا قيمها(٢).

حيث تقوم نهج السياســـة الخارجيـــة على انتهاج دبلوماسية هادئة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وذلك بتقوية علاقات الولايات المتحدة الدبلوماســـية مع دول العالم، وتعزيز التجارة العالمية، وتبادل الأفكار مع الآخرين، والحرص على تحقيق المصلحة الوطنية دون التمسك بالأيديولوجية، ويتضح ذلك في سياسته مع الملفين النوويين الإيراني والكوري الشمالي(٣).

(1) Rice, Condoleezza, Promoting The National Interest, Foreign Affairs, Vol. 79. No. 1, Jan / Feb 2000, pp. 74-77.

(2)Timmerman, Kenneth R., Obama in Wonderland: Myth that no diplomacy has been tried, The Washington Times, 20 May 2009, p. A17.

(3)Lambro, Donald., Smart Power Stumped: Obama approach isn>t making the grade, The Washington Times, 11 May 2009, P. A23-24.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس أوباما في خطابه في جامعة القاهرة في ٤ يونيه ٢٠٠٩م أنه يســـعى «لبداية جديـــدة بين الولايـــات المتحدة والمســـلمين في أرجاء العالم»، بل وكان عنوان خطابـــه «بداية جديدة»، فإن «التطرف العنيف» في خطابه يحتل نفس موقع الحرب على الإرهاب في التفكير السياسي للرئيس بوش.

إذن الدبلوماســـية العامة هي استمرار الحرب على الإرهاب، ولكن بوسائل أخرى؛ أبرزها ما يعرف بالقوة الناعمة Soft Power التي تعتمد على نشر الثقافة والمبادئ السياســـية والصور الذهنية لخدمة المصالح القومية لدولة معينـــة؛ عن طريق خلق تعاطـــف مع صورتها ومبادئها وسياساتها، وأهدافها ومصالحها لدى شعوب البلدان الأخرى، وستكون هذه القوة الإقناعية الجاذبة أكثر توفيـــرًا للنفقات من القـــوة الصلبة التي تعتمد على اســـتخدام أدوات القوة العســـكرية والمساعدات الاقتصادية لتحقيق نفس أهداف الأمن القومي فيما عُرف بسياسة العصا والجزرة(٤).

إذن، فمعيار المصلحة الوطنية الأمريكية هو المحرّك الأول للمواقف الأمريكية من حركات التغيير العربية؛ حيث إن الولايات المتحدة ليســـت جمعية خيرية دولية مهتمة بحقوق الإنسان في العالم، وهي ليست منظمة دولية لدعم حركات التغيير ونصرة حقوق الشـــعوب المقهورة، فأمريكا هي دولة عظمى تبحث كغيرها من الدول الكبرى عن مصالحها، وعن ضمانات استمرار هذه المصالح في هذا المكان، أو ذاك من العالم، بغض النظر عن أشـــخاص الحاكمين في أي دولة تدعمها واشنطن.

تاريخيًا تشكلت وتشـــابكت المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشـــرق الأوســـط حول مجموعة من الأهداف شـــبه الثابتة، وأقرت وثيقة «اســـتراتيجية

(٤) محمد صُفار، تحليل خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة: دراسة في الدبلوماســـية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي والإســـلامي، مجلة النهضة، المجلد ١١، ع١، يناير ٢٠١٠م، ص ٤-٧.

Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development. Foreign Affairs ,November/December 2010



الأمن القومي» التي صدرت في مايو ٢٠١٠م الجزء الخاص بالشرق الأوسط تحت عنوان «دعم السلام والأمن والتعاون في الشرق الأوسط الكبير»، والتي تتمثل فيما يلي:

- التعاون الكبير في العديد من القضايا مع الحفاظ على أمن إسرائيل.
- استمرار العمل على تدفق النفط.
- العمل على حل صراع الشرق الأوسط بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل.
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- دفع إيران بعيدًا عن السعي لاقتناء تكنولوجيا نووية.[1]

فمشروع الشرق الأوسط الكبير وفقًا للاستراتيجية الأمريكية يقوم على استيعاب كل المتغيرات التي حدثت خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتتمثل أهم جوانبه في نشر الديمقراطية، وإدخال تغيرات في بناء النظم السياسية، وتقوية المجتمع المدني كأحد أهم ملامح المشروع الأمريكي تجاه الشرق الأوسط.

ويمثل هذا المشروع خلفية دعم لوجستي لاندلاع الثورات التي تنتظم العديد من الدول العربية، خاصة وأن جوهر المشروع يقوم على تشجيع الديمقراطية، والحكم الرشيد، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتدريب المرأة العربية، والانتخابات الحرة، ومكافحة الفساد، وتشجيع الشفافية، ووجود إعلام حر ومستقل عن الحكومات، وتشجيع الدراسات والأبحاث؛ باعتبار أن المعرفة هي الطريق إلى التنمية.

وفي هذا المشروع تم رفع شعار المطالبة بالديمقراطية، هذا الشعار الذي يشكّل خطرًا كبيرًا على الأنظمة الديكتاتورية الحليفة لأمريكا، إلا أن المصالح الأمريكية ترى في رفع شعار الديمقراطية مفتاح الحل لإنجاح المشروع الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى التخلص من الأنظمة الضعيفة.[٢]

وفي رأيي أن إدارة أوباما الآن تعمل على تحقيق

(1) The National Security Strategy of the United States of America, Washington: White House. May 2010

(٢) حسن وراق، ربيع الثورات العربية في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير: www.alhassaheisa.com/t10832-topic

المصالح الأمريكية؛ من خلال دعوة الحكومات العربية «والضغط عليها» لتحقيق إصلاحات دستورية واقتصادية تحفظ استمراريتها، وتضمن أيضًا في هذه الدول بقاء المصالح الأمريكية. فقامت بتقديم الدعم المادي واللوجستي والإعلامي للوقوف بجانب الشعوب الثائرة، فقد أعلن أوباما عن وقوفه بجانب شعوب المنطقة وثوراتها في مواجهة الأنظمة الاستبدادية التي يسيطر عدد قليل فيها على مقاليد الحكم، وأكد على أن الانتفاضات في الشرق الأوسط تخدم الولايات المتحدة، وتمنحها فرصة كبيرة؛ إذ إن هذه الثورات تفتح آفاقًا واسعة أمام الأجيال الجديدة، ووصفها بأنها «رياح حرية» تجتاح المنطقة؛ إذ لا يهم الإدارة إلا المصالح الأمريكية، فهو قد يكون مع تغيير أشخاص وحكومات في بلد ما، ولا يكون ذلك في بلدان أخرى. فالاهتمام يتفاوت باختلاف الحالة، الأمر يتوقف على نوع العلاقة الأمريكية مع المؤسسات القائمة فيه، بما فيها المؤسسة العسكرية، ولكن الاعتبار الأمريكي الأهم هو «نوع» البدائل الممكنة لهذا النظام.

تعمل إدارة أوباما على تحقيق المصالح الأمريكية؛ من خلال دعوة الحكومات العربية «والضغط عليها» لتحقيق إصلاحات دستورية واقتصادية تحفظ استمراريتها، وتضمن أيضًا في هذه الدول بقاء المصالح الأمريكية

فعلى سبيل المثال، تبذل الولايات المتحدة جهودًا حثيثة لترك انطباعات إيجابية لدى شعوب الوطن العربي، وتتدخل أيضًا بصورة أكثر وضوحًا كما في الحالة اليمنية حفاظًا على مصالحها، إلا أن الوضع في ليبيا مختلف إلى حد ما، فقد أخذ التدخل منحًى مختلفًا؛ حيث أسهمت الولايات المتحدة في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي بفرض الحظر الجوي، وتطور موقفها بعد صدور القرار بحجة حماية المدنيين من قوات القذافي.

أما في مصر، فقد راقبت الأحداث بحذر شديد؛ لاحتمال تأثير ذلك على مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكان ذلك الحذر واضحًا في تعليق الإدارة الأمريكية على أحداث الثورة منذ البداية، وتصرف الحكومة المصرية إزاءها، فكانت التصريحات متذبذبة بين تأكيد أن النظام المصري «مستقر»، وسيعمل جاهدًا على تحقيق مطالب المتظاهرين -وفقًا لتصريحات هيلاري كلينتون-، وكذلك تصريحات نائب الرئيس «جوبايدن» بأن الرئيس مبارك «ليس ديكتاتورًا»، وبين تصريحات أوباما بأن عملية نقل السلطة يجب أن تتم في أسرع وقت، وتصريحات المتحدث باسم البيت الأبيض بأن مبارك عليه الرحيل «الآن».

وأثار موقف الإدارة هذا العديد من الانتقادات من قبل مراكز الأبحاث الأمريكية Think Tanks؛ حيث انتقد باحثو the American Enterprise Institute وعلى رأسهم بول ولوفويتز -من أهم صقور المحافظين الجدد ونائب وزير الدفاع السابق- إدارة أوباما؛ لعدم اهتمامها بمساندة ودعم الحركات المطالبة بالحرية في العالم العربي والشرق الأوسط، والاهتمام بشكل كبير بتصدير القوة الناعمة للولايات المتحدة ودعم الديمقراطية، وقدم خبراء المعهد لإدارة أوباما مجموعة من التوصيات لدعم الديمقراطية والحريات المدنية في مصر، ومنها:

١- تقديم بيان يدعم مطالب المتظاهرين.

٢- حثّ الحكومة المصرية على سرعة إنهاء الإجراءات التعسفية لقمع المطالبين بالحرية، خاصة الإجراءات المتعلقة بقطع وسائل الإيصالات والإنترنت.

٣- مضاعفة المعونات الخارجية الخاصة بدعم الديمقراطية في مصر.

٤- إعادة النظر في المعونة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة المصرية، والتي تقدر بـ١٠٠ مليون دولار.

٥- تطوير عمل الدبلوماسية الأمريكية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط(1).

(1) Paul Walfowitz, The U.S Has Missed an historic Opportunity, American enterprise Institute, www.aei.org

المحور الثالث
استراتيجيات الولايات المتحدة في التعامل مع المتغيرات السياسية الجديدة والثورات العربية في المنطقة

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات في تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى محاور، الأول: محور الاعتدال، وتتزعمه كل من مصر والسعودية والأردن والإمارات، والثاني: محور المقاومة والممانعة، وتتزعمه إيران وسوريا وحزب الله وحماس، والثالث: محور الحياد.

والمتتبع لخريطة التغيير السياسي في المنطقة يلاحظ أن الخاسر الأكبر هو محور الاعتدال؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في محور الممانعة وأدواته، وحقق هذا المحور نجاحات كبيرة في إدارة الملفات المعقدة في المنطقة، وفي عرقلة مشروعات الهيمنة الأمريكية في السيطرة على مقدرات الأمة، تلك النجاحات دعمت توجه الشباب الرافض لتلك السياسات لأن يثور في وجه أنظمتها المستبدة، ففي البداية لم تعلن الإدارة الأمريكية عن موقف صريح من كل انتفاضة عربية لحين تتباين مجريات الانتفاضة، ولكن بعد ذلك عملت الولايات المتحدة على التعاطي مع المتغيرات السياسية وفقًا لاستراتيجية جديدة تقوم على تبني «القوة الناعمة» إزاء الدول والشعوب العربية بما يتلائم مع الثورات الجديدة.

ولكن تعاملت الولايات المتحدة مع كل ثورة عربية بمعزل عن الأخرى، بالرغم من أن الهدف واحد، وهو إسقاط الأنظمة الاستبدادية، واستبدالها بأنظمة ديمقراطية جديدة تسعى واشنطن لأن تصنع هذه الأنظمة الجديدة تحت لوائها وسيطرتها، وكان ذلك ضمن استراتيجيتين:

١- استراتيجية الاحتواء:

تحاول الولايات المتحدة احتواء الثورات الشعبية، ودعم رياح التغيير في الدول العربية؛ حيث صرح الرئيس أوباما أنه «يجب علينا التواصل مع الناس الذين سيشكلون المستقبل، ولاسيما الشباب، وتقديم المساعدة إلى المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي قد لا تكون رسمية».

ولتحقيق هذه الغاية تضاعفت ميزانية حماية مؤسسات المجتمع المدني من ١,٥ مليون دولار إلى ٣,٤ مليون دولار، وذلك وفقًا لصحيفة الجارديان البريطانية،[1] وأن هذا الدعم الأمريكي لن يقتصر فقط على العناصر الليبرالية المعتادة والجديدة، ولكن أيضًا على الناشطين الذين قادوا حركات الاحتجاج، وتهدف هذه البرامج إلى تجريد هذه القوى الصاعدة من معارضتهم للهيمنة الأيديولوجية للولايات المتحدة، وتحويلها إلى برجماتية متكاملة تمامًا مع النظام الدولي القائم الذي تقوده الولايات المتحدة؛ وذلك باحتواء هذه النظم الديمقراطية الوليدة، وعدم السماح بتغيير كبير في السياسات، والاكتفاء بتغيير بعض رموز نظم الحكم.

ومن هذا المنطلق تعاملت الولايات المتحدة مع ثورات تونس ومصر بالإيجاب، حيث عملت على تشجيع النخبتين العسكريتين في كلا من البلدين على السير في تبني نظام برلماني يتيح تداول السلطة بين الأحزاب، بشرط عدم المساس بواقع الجيشين، والتزاماتهما تجاه الغرب والولايات المتحدة خصوصًا، وبالنسبة لمصر استمرار الالتزام بكامب ديفيد.

ولن يقتصر الاحتواء والتكامل على السياسة فحسب، بل الاقتصاد أيضًا؛ حيث أكد أوباما على الإصلاح الاقتصادي، وتحديث الاقتصادات التونسية والمصرية من خلال الأسواق الحرة والشركات التجارية؛ حيث قرر أن يمنح كلاً منهما مساعدات مالية، وأن يسقط قدرًا من الديون المتراكمة عليهما، والتي بلغت في مصر ٣٠,٦ مليار دولار وفي تونس ١٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩م.[2]

---

(١) جبريل محمد، الجارديان: أمريكا راغبة في إفشال الثورات العربية، الوفد، ٢٠١١/٥/٢٦م.

(2) World Development Indication, world bank, 2010, www.databank.worledbank.org.

وفي هذا الإطار طرحت واشنطن مبادرة لمبادلة مليار دولار ديونًا مستحقة على مصر في صورة إسقاط الأقساط والفوائد المستحقة عليها خلال الأعوام الثلاثة المقبلة المقدرة بنحو ٣٣٠ مليون دولار سنويًا، على أن تضخ القاهرة نفس المبلغ بالجنيه المصري في مشروعات بنية تحتية، أو تعليم أو صحة، ومشروعات تسهم في توفير وظائف جديدة للشباب. فيما هناك خلافات حول كيفية إدارة المساعدات الأمريكية لمصر؛ حيث تطلب واشنطن تعيين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المصري في اختيار المشروعات المستفيدة من هذه المساعدات، وهو ما ترفضه مصر.(١)

كما تقدم السيناتور جون كيري بمشروع قانون جديد تحت اسم «قانون التنمية والانتقال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» إلى الكونجرس يحدد شروط المساعدات والقروض الأمريكية لمصر وتونس خلال الفترة القادمة، والتي سترمي إلى تقوية القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، ومحاسبة الحكومات في الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد، على أن يكون التمويل مشروطًا بأن تلتزم الدولتان باقتصاد السوق ومبادئ الرأسمالية الغربية، وبمبادئ حقوق الإنسان، واحترام الديمقراطية والتعددية.(٢)

٢- استراتيجية الإفشال الإيجابي:

بعد أن شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه من الصعب احتواء الثورات العربية بشكل كامل، بدأت تنتهج استراتيجية جديدة تقوم على الإفشال الإيجابي للثورات، والهدف العام لتلك الاستراتيجية هو منع قيام وحدة إسلامية في المنطقة العربية.

وتقوم تلك الاستراتيجية على أساس دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، من أجل تغيير أنظمة الحكم فيها لنظم أكثر اعتدالاً وانسجامًا مع الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، بطرق إيجابية تعتمد على التظاهر السلمي، وتتبنى مطالب عادلة.

وتقاطعت تلك الاستراتيجية مع رؤية العديد من الأيديولوجيات والفلسفات التي تستقي منها بعض الأحزاب والحركات العربية رؤيتها، وبدأت تلك الحركات والأحزاب تدعم حراكًا سياسيًا شعبيًا ضد تلك الأنظمة.(٣)

ومن الدول المرشحة بقوة لحالة الحراك والتغيير السياسي التي تدعمها الولايات المتحدة هي سوريا؛ حيث وضعت الولايات المتحدة أمام نظام الأسد خيارين، إما الشروع في إصلاحات سياسية حقيقية أو التنحي.

أما اليمن، فقد دعا أوباما نظام صالح إلى التحاور مع الثوار، ووقف العنف والأساليب القمعية، ومحاسبة مرتكبيها؛ لأن واشنطن تعتبر نظام صالح حليفًا استراتيجيًا في حربه على تنظيم القاعدة، فيما طالبته بعد ذلك بالبدء في نقل السلطة بعد وعد الثوار بمساعدة واشنطن في حربها على تنظيم القاعدة بعد تنحي صالح.

أما في ليبيا، فبعد مقتل القذافي وانتصار الثورة الليبية بعد أشهر على انطلاقها، وكعادتها تحاول الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الثورة في ليبيا، كما حاولت مع الثورات العربية الأخرى، فتستخدم في ذلك الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية، بعد أن كان التدخل الأمريكي المباشر في العراق وأفغانستان من أهم أسباب فشل الولايات المتحدة في هذين الحربين، وإهدار أموال إعادة الإعمار الأمريكية، وعدم استفادتهم منها بتشكيل البلدين طبقًا للرؤية الأمريكية.

ومن هذا المنطلق، قامت الولايات المتحدة بالضغط

(١) تمويل المجتمع المدني والمساعدات الأمريكية أساس الخلافات:
www.alwatenvoice.com/arabic/news/2011/08/12/183418.html

(2) S.618: Egyptian – American Enterprise Fund Act, www.govtract.us/congress/billtext.xpd

(٣) حسام الدجني، أمريكا والثورات العربية:
http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2011%5C03%5C03-25%5C822.htm&dismode=x&ts=25-3-2011%207:04:00

على مجلس الأمن لصدور القرارين رقمي ١٩٧٠ و١٩٧٣ بشأن الحالة الليبية، ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، وقامت بترؤس حلف عسكري ضم عددًا من الدول لمساعدة ثوار ليبيا للتخلص من القذافي، فقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي، ولم تخفِ واشنطن مخاوفها من أن يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وسط الثوار الليبيين، وقد أثر ذلك على رغبة واشنطن في دعم الثوار الليبيين عسكريًا، فقد رفضت بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تسليح الثوار؛ خوفًا من وصول هذه الأسلحة إلى يد تنظيم القاعدة وإلى حين التعرف على المعارضة الليبية جيدًا. [(١)]

فمنذ اليوم الأول لانطلاق الثورة الليبية بدأ التخطيط في واشنطن وعواصم الغرب لرسم معالم استراتيجية ما بعد سقوط القذافي، وبعد عدة أشهر على الثورة التي سجلت انتصارها الحاسم انطلقت واشنطن في رحلة استثمار ما أنفقته على العمليات العسكرية ضد نظام القذافي، وذلك لموقع ليبيا الاستراتيجي المهم الذي يرتكز بالأساس على موارد الطاقة، والاستحواذ على مناطق النفوذ في إفريقيا، فمن خلال السيطرة على مقدراتها عبر المساعدات والقروض وإعادة الإعمار، وتفعيل الاستثمار يمكن للسياسة الأمريكية أن تستعيد موقعها الذي اهتز بعد الثورات العربية[(٢)].

فالاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط القذافي في ليبيا تتمحور حول رعاية المناخ الذي تستطيع من خلاله مساعدة القادة المحليين أو الأحزاب السياسية، فهذا النوع من المساعدات لليبيا سوف يوفر على الولايات المتحدة المزيد من الأموال فيما يتعلق بالقضاء على أية صراعات مستقبلية، أو الحرب على الإرهاب، أو حدوث أزمة في إمدادات الطاقة، فالدبلوماسية الفاعلة مع المساعدات المالية مع برامج المساعدات الأمنية، يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تقليل مخاطر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وأثره على إمدادات الطاقة، وعلى الاقتصاد العالمي.[(٣)]

الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الثورات العربية تعتمد على التعامل مع كل دولة على حدة، وفقًا لوضعها الخاص، تحافظ على مرونة الولايات المتحدة وتعارض صورة أنها «تتدخل» في الشرق الأوسط، فيما يؤخذ عليها أنها تتجاهل الرابط بين السياسة الأمريكية في وضع معين والمحصلات في أماكن أخرى.

ويمكن القول: إن الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الثورات العربية تعتمد على التعامل مع كل دولة على حدة، وفقًا لوضعها الخاص، تحافظ على مرونة الولايات المتحدة وتعارض صورة أنها «تتدخل» في الشرق الأوسط، فيما يؤخذ عليها أنها تتجاهل الرابط بين السياسة الأمريكية في وضع معين والمحصلات في أماكن أخرى، كما أن هذه المقاربة الأمريكية لكل انتفاضة لها نتائجها في دول أخرى، كما أن هذه الاستراتيجية تفاعلية، فهي تسمح بإدارة المستجدات العاجلة، لكنها تقوّض القدرة الأمريكية على رسم الأحداث بشكل استباقي، حتى وإن كانت الأنظمة تراقب أفعال الولايات المتحدة وتتعلم الدروس.

المحور الرابع
الأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية

وتداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة:

تعد الثورات العربية حدثًا فارقًا في تاريخ المنطقة؛ وذلك لأنها حدثت بصورة متزامنة وغير متوقعة على

(1) www.un.org/en

(٢) الاستراتيجية الأميركية في ليبيا بعد القذافي،

www.alalam.ir/news/716054

(٣) أنطوني كوردسمان، الخطوات الأمريكية في البلدان الثورية... ليبيا نموذجًا:

www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer-Motargam/2011/09/17/133115.html

الإطلاق، وأدت إلى إعادة صياغة المفاهيم الأمنية لعدد من دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الولايات المتحدة صاحبة المصالح في العالم العربي؛ بسبب احتوائه على النفط ذلك الوقود الحيوي الذي لا تستطيع أي دولة عظمى الاستغناء عنه.

إن للأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية تداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يتمثل البعد الاستراتيجي في هذه الثورات في الإصرار في كل ثورة على إسقاط النظام المستبد، واعتبار ذلك هو الهدف الاستراتيجي للثورة الذي لا محيد عنه. ويرفضون أي حوار مع أي طرف قبل تحقيق هدفهم الاستراتيجي هذا، ولا يؤثر في موقف الشباب هذا أي من التغييرات الجزئية والشكلية التي تقوم بها النظم تحت شعار ظاهره الإصلاح التدريجي، وباطنه محاولة الالتفاف على الثورات واحتوائها، بل إن هؤلاء الثوار لا يقرون أساسًا بشرعية النظم المستبدة الفاسدة، ولا أي من أقطابها، ولا مؤسساتها، ولا يتحكمون في الدساتير التي أسقطت الثورات شرعيتها، فهم لا يستندون إلا إلى الشرعية الثورية، وهو ما أدى إلى خلق إرادة وقوة موازية لأي نفوذ أمريكي في المنطقة، بل إن هذه الثورات ليست فقط ضد أنظمتها القمعية الفاسدة، ولم تسقط الديكتاتوريات الحاكمة، بل أسقطت معها «الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط».

للأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية تداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يتمثل البعد الاستراتيجي في هذه الثورات في الإصرار في كل ثورة على إسقاط النظام المستبد، واعتبار ذلك هو الهدف الاستراتيجي للثورة الذي لا محيد عنه. ويرفضون أي حوار مع أي طرف قبل تحقيق هدفهم

وفي إطار القلق الأمريكي من تحول ثورات الشرق الأوسط ضد الولايات المتحدة، إذا شعر الثوار بأن أمريكا لا تقدم الدعم الكافي للتغيير السياسي في بلدانهم، بدأت إدارة أوباما بمراجعة المساعدات والمبيعات العسكرية المزمع تقديمها للأقطار التي تشهد موجة من الاحتجاجات الشعبية، وذلك بالتفكير جديًا في تخفيض أنواع محددة من المساعدات العسكرية للوحدات التي تورطت في استهداف مدنيين، وإلى تأجيل الصفقات التي تقدر بمليارات الدولارات لعدد من الدول الخليجية، والتي تعتبر أكبر مستوردي السلاح الأمريكي في العالم.

والجدير بالذكر، أن إدارة أوباما -قبل اندلاع هذه الثورات- قد دفعت بشكل مكثف في اتجاه زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية المتقدمة لحلفائها العرب في منطقة الخليج، وذلك كجزء من الاستراتيجية الأمريكية لعزل إيران، ودعم حلفاء واشنطن من الدول العربية لتتولى مستقبلاً بعضًا من المسئوليات الأمنية للولايات المتحدة في المنطقة، في إطار منظومة الشرق الأوسط الكبير[1].

فقد تمكّنت الثورات العربية من زعزعة الأسس والأركان التي بنت عليها الولايات المتحدة جهودها لمكافحة الإرهاب، ومحاربة من تصفهم بالإسلاميين المتشددين؛ حيث إنها اعتمدت لسنوات طويلة على حلفائها العرب لدعم مصالحها الدبلوماسية والأمنية، بما في ذلك مساعدتها لمكافحة القاعدة بأساليب وتحقيقات متعسفة؛ إذ إنه من المرجح أن السلطات الجديدة ذات العناصر الإسلامية في حال وصولها للحكم ستكون أقل تعاونًا في قضايا مثل مكافحة الإرهاب وعملية السلام، وهو ما يحتم ضرورة إعادة النظر في استراتيجية التعاطي الأمني تلك، مع ملفات هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم[2].

ولكني أختلف الرأي في هذا الشأن؛ إذ يمكن

(١) الواشنطن تايمز: الثورات العربية خطر على أمريكا، الوطن، ٢٠١١/٥/٨م، وجمال الملاح، ثورات العرب...أذهلت العالم وهددت مستقبل أمريكا:
alfanonline.moheet.com/show_news.aspx?nid=451029&pg=1

(٢) الثورات العربية هزت أركان جهود أمريكا لمكافحة الإرهاب في العالم، الأهرام، ع٤٥٤١٦، ٢٠١١/٤/١١م.

أن تعيق الثورات جهود مكافحة الإرهاب الأمريكية على المدى القصير، ولكن على المدى البعيد ستنجح التغيرات الديمقراطية الحقيقية في انحسار شعبية الجماعات المسلحة التي كانت تغذيها قوة السلطات القمعية.

كما أن لهذه الثورات تداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة تجاه إيران؛ حيث تدور التكهنات حول إذا ما كانت تلك الثورات قد أضعفت إيران أم قوّتها، كما تدور تساؤلات حول دور طهران في استغلال بعض القلاقل في المنطقة القريبة منها وهي الخليج العربي، وحول كيفية تعامل أهم الأنظمة في الدول العربية مع الدولة الإيرانية. وهو ما يوضح أن أسس استراتيجية إدارة أوباما تجاه إيران قد تهدمت، وعليها إعادة ضبطها بناء على الوضع الإقليمي الحالي في الشرق الأوسط. لذا، قدم مركز الأمن الأمريكي الجديد في مايو ٢٠١١م عدة توصيات سياسية لإدارة أوباما في هذا الشأن: منها أنه يجب على الولايات المتحدة أن تضع رؤية جديدة تؤدي إلى انحيازها إلى طموحات الجماهير في العالم العربي وإيران، وأن تظهر التزامًا في ممارستها وسياساتها أيضًا، فضلاً عن التركيز على الحريات العامة، وعلى حقوق الإنسان في إيران، والتي تحدثت عنها فيما يتعلق بالثورات في كل المنطقة، وإطلاق حملة تواصل استراتيجي مخصصة للتركيز على عدم علاقة إيران بالثورات العربية، والحذر من الانزلاق إلى حرب مع إيران بناء على حسابات خاطئة، كما حدث مع العراق، أو بسبب الخوف من البرنامج النووي الإيراني.

وتؤكد تلك المقترحات أن الولايات المتحدة تهدف إلى تقليب الرأي العام الإيراني ضد النظام، واستغلالها لما أسمته بالحقوق العالمية، مثل حقوق الإنسان والحق في التظاهر وغيره، وإلى عزل نظام طهران، والتأكد من ضعف النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وأن البديل الذي اجتذب أنظار العرب هو الثورات العربية، وليس تصدير الثورة الإيرانية بنمطها الشيعي، وأن الولايات المتحدة ربما تروّج لتلك النماذج في الفترة المقبلة كأحد أهم أهداف سياستها الخارجية لنشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي(1).

لذا، فإنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تعيد صياغة استراتيجيتها في دول المنطقة، وتعيد النظر بوضعية قواتها المسلحة المنتشرة هناك، وهذا ما يفرض تحديات؛ أبرزها إعادة انتشار للقوات بعد الانسحاب من العراق في نهاية عام ٢٠١١م، ومواجهة المنافسة الاستراتيجية المتصاعدة مع إيران في المنطقة، هذه التحديات تتجاوز البعد العسكري؛ لأن أمريكا ستتعامل في فترة نصف العقد المقبل مع خليط متغير وغير ثابت للسياسات الإقليمية في المنطقة، ولهذا فهي تحتاج إلى استراتيجية مدنية - عسكرية لمواجهة المتغيرات كافة.

الخاتمة

رؤية استراتيجية لسيناريوهات سياسة الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية

ومما سبق يتضح أهمية التغيير الذي حدث في الدول العربية، وآثاره على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما أدى إلى قيام الولايات المتحدة باختراق الحراك الشعبي والشبابي بدعم الديمقراطية، والبعد عن دعم الأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط، وذلك في ظل غياب حركات شبابية ثورية منظمة تقود هذه الثورات، وفي غياب مرجعيات تناضل تلك الحركات الثورية الغائبة لتعبئة الشعب به على مدى سنوات؛ حيث يصبح من المنطقي الاستنتاج أن قيادة الحراك العفوي، وإن كانت دوافعه وطنية بحتة، ستؤول للقوى الأكثر تنظيمًا واستعدادًا وانتشارًا، ولهذا يركز الحراك على إعادة الأنظمة الموالية «ديمقراطيًا» وعلى إغراق الأنظمة الممانعة بالتفكيك والتمرد المسلح، بحيث تكون أنظمة تابعة، ولكن مكتسبة للمشروعية الشعبية والانتخابية.

(1) محمد سليمان الزواوي، الثورات العربية تغير سياسة أمريكا تجاه إيران، مجلة البيان، ٢٠١١/٦/٢٥م
www.albayan.co.uk article.aspx?id=924

ففيمـــا تتجه مصر بقيادة المجلـس الأعلى للقوات المســلحة في المرحلة الانتقالية إلى انتخابات برلمانية، ثم رئاسـيـة بعـد موافقة غالبية مـن المصريين على التعديلات الدســتورية، فإن سيناريوهات التغيير في حالات عربيـة أخرى لا تزال مفتوحة، كما الحال في ليبيا بعد تدخل العامل الخارجي.

وفي الوقت الذي يصطدم فيه التغيير في الأردن بمعادلة «الثنائيـة الديموجرافيـة» المكونة لبنيان الدولة بين الأردنيـين من أصول أردنية، والأردنيين من أصول فلسطينية، فضلاً عن قدرة النظام الملكي علـى التخلي عن الممانعة تجاه مطالب التغيير، فإن «طائفيـة الاحتجاج» في البحريـن قد تحول دون اكتمال المشـهد الثـوري الذي تحـول خليجيًا في أحد ملامحه لصراع خليجي سُنّي في مواجهة المد الشيعي الإيراني.

بينمـا تتراوح سـيناريوهات التغيير في اليمن ما بين حرب أهلية محدودة، أو اسـتجابة الرئيس علي عبد اللـه صالح لمطالب المحتجـين بالتنحي. فيما يبدو المشهد المغربي أكثر تدريجية إلى جهة الإصلاح السياســي، إثـر محاولـة الملك محمـد الخامس بالاسـتجابة لبعض مطالب المحتجين في حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١م. وإن كان الوضع يبدو أكثر تحصينًا، فإنه لا يزال مشـروعًا على احتمـالات عدة تتعلق بمدى قدرة حركات التغيير المغربية على اسـتثمار الزخم الاحتجاجي في المنطقة.

ومما يلاحظ فـي مرحلة «ما بعد التغيير» وجود علاقة طردية بين قـوة الدولة ذاتها ومدى قدرتها على إدارة مرحلة ما بعد التغيير. فالدولة المصرية التي تتسم برسوخها وجغرافيتها المركزية المتماسكة، رغم سـقوط النظام، أكثر قدرة على التعاطي مع إمكانات بناء نظام جديد، بينما التماهي بين النظام والدولة وشـخص القذافي قد يفتح الطريق أمام سيناريو «التفتيت والتشتيت»، ولعل البنية الطائفية المنقسـمة تهدد كيان دولـة كالبحرين، ولا يختلف الأمـر كثيرًا فـي الأردن واليمن، مـع وجود بنية سكانية وقبلية غير متماسـكة، ولاؤها الأول ليس للدولة، وإنما لمصالحها الضيقة[١].

وكل ذلك يزيد من التحديات الاستراتيجية للولايات المتحـدة في هـذه المنطقة، ويرتب عليهـا أن تعتمد مقاربـة جديدة، وأن توازن مصالحها الاسـتراتيجية بأن تسـاعد كل دولة بمفردها على إجراء إصلاحات فـي النظام، واتخاذ التدابير اللازمة؛ من أجل خفض التوترات السياسـية الداخلية، كمـا يجب أن تعتمد طريقـة مـا لتحقيق الاسـتقرار في اليمـن، ودعم إمكانـات عمان والسـعودية؛ من أجـل التعامل مع الأوضاع التي تستجد في اليمن، وخصوصًا نشاطات تنظيم القاعدة، واحتمـال تدفق المهاجرين من اليمن عبـر هاتين الدولتين، وعليهمـا أن تتعاملا أيضًا مع أخطار الإرهاب والقرصنة التي تتخذ أشكالاً جديدة في ظل الروابـط بين التنظيمات الإرهابية في اليمن والصومال وسائر دول المنطقة.

كما يجب على الولايات المتحدة السعي إلى تحقيق إصلاحات في سـوريا، وتحجيم النفوذ الإيراني في لبنان وسـوريا، وأن تتعامل أيضًا مع تعقيدات عملية السـلام العربية - الإسـرائيلية في وضع مصري غير مستقر، وانقسام سياسي إسـرائيلي، واهتزاز الاستقرار في سوريا والانقسامات في لبنان، وتصاعد المشـاعر العربية التي تعتبر أن معاملة الفلسطينيين كدولة هي السبيل الوحيد لدفع إسرائيل لتبني خيار السلام.

ومع ذلك، نسـتطيع استشراف معالم نهضة عربية شـاملة عمادها الثـورات الشـبابية العربية، ثورات تكون متصالحة مع ماضيها وحاضرها ومسـتقبلها، وتحمل هويـة القـرن الواحد والعشـرين، وتقوض أسـس الليبرالية الجديدة التي تحالفت مع الأنظمة القمعيـة المحليـة والإمبريالية العالمية، ومما يبشـر بحتمية الالتفاف عليها من قِبل القوى المضادة، حقيقة أن هـذه الثورات هي «ثورات القـاع»، وعمادها جيل الشباب، وليسـت «ثورة القمة»، أو النخب كما اعتاد

(١) د.خالد حنفي علي، مرجع سابق.

العالم العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني، فالثورة الشبابية الحالية تختلف جذريًا عن جميع هذه الثورات السابقة؛ لأن عمودها هو الجماهير العريضة، وخصوصًا عنصر الشباب، وبالتالي فإن الآمال المعقودة على نجاحها كبيرة، وفرص إفشالها من قبل قوى الثورة المضادة المتحالفة مع قوى الهيمنة الإمبريالية تكاد تكون معدومة.

ويمكن طرح بعض المقترحات للحفاظ على مكتسبات الثورات العربية، منها ضرورة أن تبقى حركات الشباب الثورية مستقلة، والتركيز على البعد الاستراتيجي في الثورات، والإسراع في تبني استراتيجيات فعّالة لمرحلة الحسم فيها، وتحقيق الهدف الاستراتيجي للثورات، ألا وهو إسقاط النظم المستبدة بشكل كامل.

فضلاً عن إيجاد كيان فعّال مستقل يوّحد الثوار، وينسق جهودهم، ويحافظ على مكاسب ثورتهم، ويرسم الاستراتيجيات والخطط المناسبة لكل مرحلة من مراحل الثورة.

كل هذه العوامل مجتمعة تجعلنا ننظر إلى المستقبل العربي بكثير من التفاؤل، والاستبشار بأن مآل هذه الثورات الشبابية بعد انتصارها سيكون مستقبلاً واعدًا، وانتزاع يعمل على دور محوري على المستويين الإقليمي والدولي، وبشكل يحقق آمال الشعوب العربية في التحرر والديمقراطية والاستقلال للدول العربية.

معلومات إضافية

وثيقة رايس ٢٠٠٠م: النهوض بالمصالح القومية:

عندما كانت كونداليزا رايس مستشارة مرشح الرئاسة (جورج بوش) للشئون الخارجية أثناء الحملة الانتخابية (٢٠٠٠م)، قامت بصياغة وثيقة تعكس رؤيته المستقبلية للعالم في حالة انتخابه، ونشرت هذه الوثيقة في مجلة «فورين أفيرز» في عددها الأول عام ٢٠٠٠م بعنوان: حملة ٢٠٠٠: النهوض بالمصالح القومية».Campaign 2000: Promoting The national Interests. ومن بين ما جاء فيها:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت صعوبة بالغة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفيتية. والواقع أننا لا نعرف ما يجب أن يكون عليه رأينا فيما بعد المواجهة الأمريكية السوفيتية، من خلال الإشارات المتوالية إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن هذه المراحل الانتقالية مهمة؛ لأنها تقدم فرصًا استراتيجية، وخلال هذا الزمن المرن يمكن التأثير على شكل العالم المستقبلي..»، ومن هنا «يجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع بموقع استثنائي».

وتضيف: «إن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية، وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية، وذلك من خلال: ضمان أن «القوى» الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب، وتبرز سلطتها، وتقاتل في سبيل حماية مصالحها، إن لم تنجح في تعويق الحرب، وتعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالي عالمي مستقر في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ، بما فيها العالم الغربي الذي تم تجاهله كمنطقة حيوية للمصالح الأمريكية القومية، وتجديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذين يشاطرون القيم الأمريكية، ويمكنهم بالتالي المشاركة في حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية، وتركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى، وهي علاقات تستطيع أن تصوغ طابع النظام السياسي الدولي، والتعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة، التي تتبنى بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل».

وترى أن تحقيق المصلحة القومية الأمريكية يتطلب: «أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومصونة؛ لأن الولايات المتحدة هي الضامنة الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين»، وتقول: «يجب أن تكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة بشكل حاسم على مواجهة ظهور أية قوة عسكرية عدائية في منطقة آسيا، والمحيط الهادي، والشرق الأوسط، والخليج العربي، وأوروبا، وهي مناطق لا تضم مصالحنا فحسب، بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين، وقوات أمريكا المسلحة هي الوحيدة القادرة على تنفيذ مهمة المواجهة والتعويق هذه.. ويجب أن يكون الرئيس الأمريكي الجديد في موقع يتيح له التدخل عندما يكون مقتنعًا بأن الولايات المتحدة مضطرة بدافع الواجب إلى التدخل.. يجب أن يتذكر الرئيس أن القوات العسكرية هي أداة خاصة، وهي مقاتلة، والمطلوب منها أن تكون كذلك. إنها ليست قوة شرطة مدنية، وليست حكمًا سياسيًا، ومن الأكيد أنها لم تؤسس لبناء مجتمع مدني».

منطلقات الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين:

الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، تقوم على عدد من المنطلقات الأساسية (وفقًا لنصوص الاستراتيجيات والوثائق الرسمية):

١- **الالتزام الأساسي بالحفاظ على عالم أحادي القطب:** فليس للولايات المتحدة ند منافس، ولا يمكن السماح لأي ائتلاف قوى لا يشمل الولايات المتحدة أن يهيمن، وقد جعل الرئيس بوش من هذه النقطة أساسًا للسياسة الأمريكية الأمنية (قال في حفل تخرج كلية وست بوينت العسكرية في يونيو ٢٠٠٣م: إن أميركا تملك قوة عسكرية لا يمكن تحديها، وهي تنوي أن تحافظ على ذلك)، فأميركا ستكون أقوى كثيرًا من الدول الرئيسة الأخرى إلى حد ستختفي معه التنافسات الاستراتيجية والتنافس الأمني بين القوى العظمى، الأمر الذي سيكون لمصلحة الجميع وليس لمصلحة الولايات المتحدة فحسب، فقد نمت بسرعة تفوق القوى الرئيسة الأخرى، وأبطأت من تخفيض إنفاقها العسكري، وزادت من الإنفاق على التطوير التكنولوجي لقواتها، وأصبح الهدف دفع الدول الأخرى إلى التخلي حتى عن محاولة اللحاق بها.

٢- **التحليل الجديد للتهديدات الكونية ولكيفية مهاجمتها:** فقد أصبح في وسع مجموعات صغيرة من «الإرهابيين» -ربما بمساعدة دول خارجة على القانون - أن تحصل على أسلحة دمار شامل نووية أو كيمائية أو بيولوجية، ولا يمكن استرضاء هذه المجموعات أو ردعها، فلابد من استئصالها.

٣- **انتهاء مفهوم الردع:** حيث لم يعد التهديد اليوم قادمًا من قوى عظمى أخرى يتم التعاطي معها من خلال القدرة على رد الضربة النووية، فليس لهذه المجموعات الإرهابية عنوان محدد، ولا يمكن ردع أفرادها، لأنهم إما راغبون في الموت بسبب ما يؤمنون به، أو قادرون على الهرب من الضربة الانتقامية، وهنا فإن الخيار الوحيد الباقي هو الهجوم، ويتعين أن يكون استخدام القوة، وقائيًا بل وربما استباقيًا، أي الهجوم على التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى مشكلة كبيرة.

٤- **إعادة تحديد مفهوم السيادة:** حيث يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل في أي مكان، وفي أي زمان لتدمير التهديد. فإذا كان الإرهابيون لا يحترمون الحدود، فعلى الولايات المتحدة ألا تحترمها بدورها، بل إن البلاد التي تأوي «الإرهابيين»، سواءً أكان ذلك لأنها توافقهم أو لأنها غير قادرة على تطبيق قوانينها، تتخلى عن حقها في السيادة، إن المبدأ الجديد يجعل السيادة مشروطة، فالبلدان التي تفشل في أن تتصرف كدول محترمة وملتزمة بالقانون تخسر سيادتها، وعلى الإدارة الأمريكية تطبيق ذلك في العالم كله، تاركة لنفسها حق تقرير متى تخسر الدول سيادتها، بل وفي شكل استباقي أيضًا.

٥- **التقليل العام من قيمة القواعد الدولية والمعاهدات والشراكات الأمنية:** فإذا كانت المخاطر تزداد، وهامش الخطأ في الحرب على الإرهاب ينخفض، فإن المعاهدات والقواعد التي تحد وتضبط استخدام القوة، لا قيمة لها، فعلى الولايات المتحدة ألا تنغمس في عالم المؤسسات والقواعد المتعددة الأطراف، والعمل في هذا العالم وفق هواها (ويؤكد هذا التوجه معارضة إدارة بوش لعدد كبير من المعاهدات والمؤسسات كبرتوكول كيوتو، والمحكمة الجنائية الدولية، ومؤتمر الأسلحة البيولوجية).

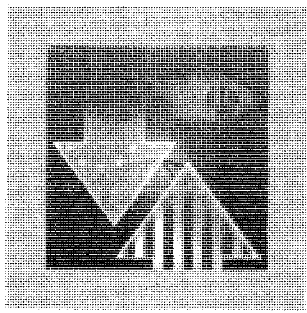
٦- **القيام بدور مباشر وغير مقيد في الرد على التهديدات:** فليس هناك بلد أو ائتلاف، يملك القدرة على نشر قواته بما يستجيب للتهديدات الإرهابية، وتهديدات الدول المارقة في العالم بأسره؛ حيث يجد حلفاء الولايات المتحدة أنفسهم في موقع صعب عندما يضطرون إلى القتال المشترك مع الولايات المتحدة، ويستند البعض إلى أن

العمليات العسكرية المشتركة التي يقوم بها الحلفاء تعوق سير العمليات القتالية.

٧- **إعطاء وزن أقل للاستقرار الدولي:** فانسحاب أميركا من معاهدة الصواريخ لم يؤد إلى سباق تسلح كوني، ولكنه مهّد الطريق أمام اتفاق تاريخي لتخفيض التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما يقدم برهانًا على أن تخطي المنظور القديم للعلاقات بين القوى العظمى لن يؤدي إلى هدم النظام الدولي، ففي وسع العالم أن يتأقلم مع الانفرادية الأمريكية.

المصدر:

د. عصام عبد الشافي، القرن الأمريكي الجديد.. الأصول ـ الممارسات ـ السيناريوهات، انظر الرابط:
http://essamashafy.blogspot.com/2008/03/blog-post_06.html



«إسرائيل» والتغيير في المنطقة العربية..

سيناريوهات التحدي والاستجابة

د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة - فلسطين

ملخص الدراسة

شـــكّلت التغيرات العربية الشعبية زلزالاً سياسيًا، اهتزت لشدته كافة الدول الإقليمية والعالمية؛ نظرًا للأثر الذي ســـتلعبه في رسم مســـتقبل المنطقة، وكانت إســـرائيل من أهم الدول التي راقبت الأحداث في المنطقة العربية، بعين الترقب والقلق، وسارعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لشكل علاقاتها في مرحلة ما بعد التغيرات مع محيطها العربي، خصوصًا مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام.

وقد أشـــار الأداء الإعلامي والدبلوماســـي الإســـرائيلي أثناء التطورات العربية، إلـــى حجم الهلع الذي أصاب الدوائر الرســـمية والإعلامية في إســـرائيل؛ خوفًا من التداعيات المحتملة لها على الأمن والاقتصاد الإسرائيليين.

وتواصلت المتابعات الرسمية الإسرائيلية لتطورات المشهد العربي: سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا واستراتيجيًا، وطغى المشهد العربي، على مجمل التحركات السياسية الإسرائيلية، الداخلية والخارجية.

وقد سعت إســـرائيل إلى وضع اســـتراتيجيات جديدة لتلائم الوقع العربي الجديد، وبذلت جهودًا كبيرة وحثيثة على صيغة «الثورة المضادة»، أملاً باختراق بعض التيارات العربية.

وأدرك الإسرائيليون أن التوازنات التي كانت قائمة في المنطقة في طريقها للزوال، وبدأ الكُتّاب الإسرائيليون يشـــيرون إلى أن غياب بعض الأنظمة العربية، يعني فقدان «الرصيد الاســـتراتيجي» لإسرائيل؛ فيما بدأت تظهر بوادر تؤكد تغير وزن الشارع في القرار السياسي الرسمي العربي.

وهناك ثمة قلق إســـرائيلي آخر يتمثل في احتمال اســـتفادة الإسلاميين من التغيير؛ لأنهم الأكثر تنظيمًا وخبرة في العلاقة مع المجتمع، وأغلب استطلاعات الرأي تعطيهم الوزن الأكبر، قياسًا بغيرهم.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد تراوحت السيناريوهات الإسرائيلية المطروحة بين التفاؤل والتشاؤم تجاه أثر هذه التطورات على القضية الفلســـطينية، والصراع العربي الإسرائيلي؛ بحيث غلب على فحوى الســـيناريو الأكثر تشـــاؤمًا أن حالة عدم الاستقرار في الدول العربية ســـتتيح لعناصر إسلامية إمكانية الســـيطرة على السلطة، ما من شـــأنه أن يُلحق ضررًا كبيرًا باتفاق السلام مع إسرائيل، مع اتفاق ردود الفعل الرســـمية السياســـية والعســـكرية في تل أبيب، على أن التطورات العربية دشـــنّت عهدًا جديدًا سينعكس على الشرق الأوسط برُمته، كما أن ملامح هذا العهد لم تتضح بعدُ، فضلاً عن وجود احتمالات قوية باحتمال اندلاع ثورات أخرى في المنطقة تهدف لإحداث تغيير في أنظمة الحكم القائمة.

«إسرائيل» والتغيير في المنطقة العربية..

سيناريوهات التحدي والاستجابة

د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة - فلسطين

لا يمكن الاستخفاف بالأهمية الفائقة لتطورات المنطقة العربية على «إسرائيل»، وتأثيراتها الإقليمية، وليس مضامينها المحلية فقط، فقد تواصلت المتابعات الإسرائيلية الحثيثة لتطورات الموقف الميداني في العواصم العربية، على مختلف الأصعدة السياسية، والأمنية، والعسكرية، وطغى المشهد العربي على مجمل التحركات السياسية الإسرائيلية، الداخلية والخارجيةوأثيرت أسئلة كثيرة، منها:

- لماذا لم تتوقع الأجهزة الإسرائيلية ذات الاختصاص التطورات العربية؟
- كيف نظرت إسرائيل إلى هذه التغيرات، ومدى تأثير كل منها على الواقع الإسرائيلي؟
- إلى أيّ حد تدخلت إسرائيل في بعض هذه التطورات، لتصيّرها خادمة لمصالحها الاستراتيجية؟
- طبيعة التقدير الإسرائيلي لأثر هذه التغيرات على واقع القضية الفلسطينية.

ستلجأ الدراسة إلى الأسلوبين الوصفي والتحليلي، في محاولة منها لتتبع الموقف الإسرائيلي من هذه التطورات، وتحليل أبعاده، وتداخلاته المحلية والإقليمية والدولية، مستعينة بجميع ما صدر عن مراكز البحث الإسرائيلية من دراسات، وتقييمات، وتحليلات ورؤى باللغة العبرية، في ضوء إتقان الباحث لها.

وأهم محاور هذه الدراسة ما يلي:

تأثير الثورات العربية على واقع الصراع العربي الإسرائيلي.

استراتيجيات «إسرائيل» المتوقعة للتعامل مع الواقع العربي الجديد.

مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء التطورات الثورية في المنطقة.

تمهيد:

يمكن تحديد أبرز ملامح التفكير الإسرائيلي في معالجته للتغيرات العربية في مجالين مهمين:

١- فشل ذريع في توقع حدوثها، وتوقع مسارها، بل يمكن القول بأن الفكر العربي في مجمله أكثر إدراكًا لما يجري، وقد شمل الفشل الإسرائيلي مراكز دراساتهم، واستخباراتهم، وتقديرات مفكريهم على اختلاف توجهاتهم.

٢- ارتباك شديد في تقدير التيارات الفكرية الإسرائيلية للنتائج المترتبة على هذه التغيرات، رغم أن السمة العامة أكثر ميلاً للتشاؤم.(١)

وقد شكّلت التغيرات العربية الشعبية التي انطلقت شرارتها من تونس، وانتقلت إلى مصر وليبيا، فاليمن وسوريا، ودول عربية أخرى، زلزالاً سياسيًا، اهتزت لشدته كافة الدول الإقليمية والعالمية؛ نظرًا للأثر الذي ستلعبه في رسم مستقبل المنطقة، وكانت إسرائيل من أهم الدول التي راقبت الأحداث في المنطقة العربية، بعين الترقب والقلق، وسارعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لشكل علاقاتها في مرحلة ما بعد التغيرات مع محيطها العربي، خصوصًا مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام.(٢)

شكّلت التغيرات العربية الشعبية التي انطلقت شرارتها من تونس، وانتقلت إلى مصر وليبيا، فاليمن وسوريا، ودول عربية أخرى، زلزالاً سياسيًا، اهتزت لشدته كافة الدول الإقليمية والعالمية؛ نظرًا للأثر الذي ستلعبه في رسم مستقبل المنطقة.

المحور الأول: التغيرات العربية والواقع الإسرائيلي:

يمكن تلخيص طبيعة مواقف الدوائر الرسمية الإسرائيلية من مجريات التغيرات العربية، بما يلي:

١- محاولة استغلالها، للترويج لفكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية هادئة، تعيش وسط منطقة غير مستقرة، وهي الفكرة التي استخدمها رئيس الوزراء «بنيامين نتنياهو» للمطالبة بضرورة اشتمال أي اتفاقية سلام محتملة مع العرب على ضمانات أمنية، بما فيها وجود قوات على الأرض.

٢- التخوف من انتقال عدوى الثورات إلى الدول القريبة من إسرائيل كالأردن، والتحذير من الحماسة التي ألهمت الجماهير العربية تأييدًا لها، وتأثرًا بها، مما قد يساهم في تغيير الوعي الجمعي العربي تجاه قدرة الشعوب على التأثير.

٣- القلق من قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وهي العلاقات المتواصلة، رغم إغلاق مكاتب التمثيل التجارية الإسرائيلية في عدد من العواصم عام ٢٠٠٠م، مع اندلاع انتفاضة الأقصى.(٣)

وقد أشار الأداء الإعلامي والدبلوماسي الإسرائيلي أثناء التطورات العربية، إلى حجم الهلع الذي أصاب الدوائر الرسمية والإعلامية في إسرائيل؛ خوفًا من التداعيات المحتملة لها على الأمن والاقتصاد الإسرائيليين.

ويمكن رصد الاتجاهات التالية في الخطاب الإعلامي، والتحركات الدبلوماسية الإسرائيلية، الموجّهة بالأساس للرأي العام وللحكومات في الغرب:

٤- التخويف من عدم الاستقرار في المنطقة، في حال نجاح الثورات بإنهاء أنظمة موالية، والتحذير من مخاطر عدم الاستقرار على دول المنطقة، وعلى المصالح الغربية فيها.

٥- التأكيد على أن الديمقراطية في مصلحة إسرائيل من حيث المبدأ، مع التخويف من أن «جهات متطرفة» كالإخوان المسلمين قد تستغلها لفرض الاستبداد، والقضاء على فرص السلام، مما يضرّ بالمصالح الغربية في المنطقة.

٦- تذكير الغرب بأن الأحداث الجارية في الدول

(١) عوديد عيران، استراتيجية إسرائيل والثورات الشعبية، معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٠١١/٦/٢٩م، على الرابط التالي: http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=94&incat=&read=5406

(٢) مصطفى الفقي، إسرائيل والثورات العربية، الحياة اللندنية، ٢٠١١/٧/٥م.

(٣) آفي يسسخاروف، تبعات التطورات العربية على «إسرائيل»، هآرتس، ٢٠١١/٥/١٣م.

العربية، تثبت أن إسرائيل هي الحليف الوحيد للغرب في المنطقة.

٧- تحذير الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، من أن تخليه عن حماية مبارك «تصرف غير مسئول»، وسيكلفه خسارة منصب الرئاسة في الانتخابات القادمة، كما حصل مع الرئيس الأسبق «جيمي كارتر» عندما تخلى عن دعم شاه إيران عام ١٩٧٩م».(١)

ومن ذلك يستشفّ أن ما يحصل في شوارع القاهرة، وتونس، وطرابلس، ودمشق، وصنعاء لم يكن شأنًا عربيًا داخليًا فقط، وإنما إسرائيليًا بامتياز! بحيث تواصلت المتابعات الرسمية الإسرائيلية لتطورات المشهد العربي: سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا واستراتيجيًا، على النحو التالي:

أولاً: التبعات السياسية:

عقدت المحافل السياسية ودوائر صنع القرار الإسرائيلي سلسلة من الجلسات لمناقشة التقديرات الاستخباراتية للمشهد العربي، بمشاركة أعضاء مجلس الوزراء المصغر للشئون السياسية والأمنية، وكبار ضباط هيئة الاستخبارات العسكرية، وجميع الجهات والمراجع المختصة في شئون تقديرات الموقف، وقد أكدت جميع التوصيات الصادرة على قناعة حقيقية مفادها أهمية اتفاق السلام مع الدول المجاورة.

إلى جانب مطالبة أوساط سياسية ودبلوماسية بوجوب قيام حكومة «بنيامين نتنياهو» بخطوة دراماتيكية تؤدي إلى حل النزاع مع الفلسطينيين؛ لتقوية ما توصف بـ«الدول المعتدلة» في المنطقة في وجه «المخاطر المحدقة»، في ظل تخوف إسرائيل من تداعيات هذه التطورات؛ باعتبار أن الأنظمة العربية الجديدة ستكون منشغلة في تحقيق استقرار شعوبها

(١) رون بن يشاي، المخاوف الإسرائيلية من تطورات الشرق الأوسط، يديعوت أحرونوت، ٢٠١١/٢/٢٢م.

وتطلعاتها، مما قد يؤثر على استقرار إسرائيل في المنطقة.(٢)

ورغم أن التونسيين بدءوا مسيرة الثورات العربية، وينسب إليهم فضل السبق، لكنّ الثورتين المصرية والسورية تبقيان عنوان التغيير الإقليمي والدولي؛ لما للدولتين من وزن في التاريخ، والجغرافيا، والديمغرافيا، ولذلك فإن مثل هذه التحوّلات في موقعهما بالذات، من شأنه أن يفاقم العزلة والحصار الدولي ضد إسرائيل، بل يعكس التحول الذي بدأ يظهر في توازن القوى الإقليمية، خصوصًا وأنها ربما ترسل إشارات فحواها أنها لم تعد ملتزمة بالحلف الاستراتيجي مع إسرائيل.(٣)

وقد أقرت محافل سياسية في تل أبيب أنها تعيش فترة من انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن الجيش الإسرائيلي هو ركيزتها الأكثر أهمية، في ضوء الزلزال الذي يضرب العالم العربي في الوقت الحالي، خاصة وأنها لا تعرف بعدُ كيف ستنتهي الأمور، كما أن أكثر ما يخيف الساسة الإسرائيليين أن تحل سلطات «متطرفة» محل الأنظمة الزائلة، مما دفعها بعد نجاح الثورة في عدد من الدول إلى أن تعد العدّة لهذه التغيرات، وتطلب من الولايات المتحدة ودول الغرب رهن تأييد الأنظمة الجديدة بشرط عدم المساس بها مطلقًا.(٤)

في الوقت نفسه، جرت اتصالات مكثفة بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن ما قد يحدث في البلاد العربية بعد هذه التطورات، وأوفدت وزارة الخارجية عددًا من قياداتها الدبلوماسية لبعض العواصم الغربية؛ لعقد سلسلة من اللقاءات العاجلة مع المسئولين فيها؛ للإعراب عن أملهم بأن تتحقق السيناريوهات

(٢) ألوف بن، إسرائيل والثورات العربية، الغارديان، ٢٠١١/٤/٥م.

(٣) مارك هيلر، من المبكر الاحتفال بما يحصل في القاهرة، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١١/٣/١م.
http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=94&incat=&read=4950

(٤) يوئيل جوجانسكي، تسريبات من وقائع جلسة برلمانية إسرائيلية في الكنيست حول نتائج الأحداث العربية، معاريف، ٢٠١١/٢/٢٨م.

«المتفائلة» التي وضعوها بشأن تطورات الأحداث في العواصم العربية، وليس «المتشائمة»، بما لا يتيح لعناصر إسلامية إمكانية السيطرة على السلطة، وهو ما من شأنه أن يلحق ضررًا كبيرًا بإسرائيل.(١)

وبصورة أكثر تفصيلاً، تفترض هذه التحليلات الإسرائيلية أنّ تلك القوى المعادية لإسرائيل، خاصة الإخوان المسلمين، لاسيما في مصر، سيسيطرون على مقاليد الحكم، وبعد مرور فترة زمنية سيمتدون إلى الجيش، وهو الأقوى في الشرق الأوسط بعد الجيش الإسرائيلي، وهنا تكمن المشكلة الكبيرة لإسرائيل؛ لأن ذلك سيعني تحديد هذه القوى في العقود القادمة القريبة للأجندة السياسية في المنطقة.(٢)

وقد أكد عدد من الخبراء والسياسيين الإسرائيليين، أن التطورات العربية تمثل ضائقة استراتيجية لإسرائيل، وستؤدي لتداعيات سياسية خطيرة تؤثر في الواقع الإسرائيلي بشكل مباشر، ومنها:

١- ازدياد عزلة إسرائيل في المنطقة، بعد خسارة حليفها الأهم، بانهيار مبارك.

٢- القلق من نتائج الصراع بين «القوى الديمقراطية والإسلامية» في مرحلة ما بعد الثورة؛ حيث ظهرت تخوفات من حسم الصراع لصالح سيطرة الإسلاميين على الحكم.

٣- فقدان الدور الإقليمي لإسرائيل، وخسارة التوازنات الدقيقة التي قادتها في الشرق الأوسط، وصبّت في النهاية لمصلحتها.

٤- تضييق الهامش الذي تتحرك فيه السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، في ظل التوقعات بنشوء حكومات مختلفة في بعض الدول العربية، يكون للرأي العام الشعبي دور أكبر في تشكيل سياساتها، كما يرى المستشار السابق لرئيس الوزراء، «دانيئيل ليفي».

٥- الخوف من التحول التدريجي لمصر، لتصبح دولة إقليمية قوية على الطراز التركي، مما يضع إسرائيل في مواجهة محور إقليمي يضم إيران وتركيا ومصر.

٦- القلق من استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية؛ حيث أكد عدد من المسئولين أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية بالنسبة لإسرائيل.

٧- الخوف من قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة، على غرار الانتفاضة الأولى، في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، مع اكتساب زخم جديد من التطورات العربية، ومواكبة إعلامية كبيرة توفرها الفضائيات التي لم تكن موجودة إبّان سنوات الانتفاضة الأولى.(٣)

ثانيًا: التقديرات الأمنية:

جاء الموضوع الأهم في تبعات التطورات العربية، وغيرها من الأحداث المجاورة، ممثلاً في الاعترافات الإسرائيلية المتتالية بأنها جاءت بمفاجأة تامة لما يعرف بـ«مجتمع المخابرات»، مما يتطلب الحاجة لمراجعة عميقة للأحداث التي قد تؤثر على مفهوم الأمن الإسرائيلي، خاصة وأن جهازي «الموساد، وأمان» لم يتوقعا شدة هذه التطورات، وقدرا بأن قوات الأمن في هذه البلدان، ستعرف كيف تُوقفها، مما شكّل مفاجأة غير سارة لإسرائيل، ما يعني أن أجهزة الاستخبارات سجلت في غير مصلحتها «قصورًا مجلجلاً».

كما أن أحداث هذه التطورات عبرت عن «أضغاث أحلام» لقادة ومسئولي الاستخبارات، ولفتت وسائل الإعلام إلى ضرورة «محاسبة الذات، وإعادة التقييم والإمعان»، بعمل أجهزة الاستخبارات، فيما يتعلق

(١) تصريحات الساسة الإسرائيليين حول التغييرات الحاصلة في المنطقة، على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:
http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2011

(٢) ظهر ذلك في استطلاع أعده الباحثان «أفرايم ياعر، وتمار هيرمن»، ونشرته يديعوت أحرونوت بتاريخ، ٢٠١١/٢/٢٧م.

(٣) التلفزيون الإسرائيلي، نشرة الثامنة مساء، ٢٠١١/٦/١٧م.

بالسيناريوهات المستقبلية لمدى استقرار الأنظمة العربية؛ حيث غيّبت إسرائيل الجماهير العربية عن دائرة الصراع والمواجهة، واعتبرتها جبهة ضعيفة ومهزومة، لكن الواقع غير ذلك.(١)

وعليه فإن قواعد اللعبة قد تغيرت بفعل التطورات الأخيرة، كاشفين النقاب عن تخصيص ٢٠٪ من طواقم جهاز الاستخبارات والقوى العاملة، واستثمارها للعمل في قسم المعلومات والتكنولوجيا، بعد أن جاءت التطورات خلافًا للتوقعات والتقييمات، مما دفع أعضاء لجنة الخارجية والأمن إلى المطالبة بإقامة لجنة تحقيق لفحص ما اعتبروه «إخفاق الاستخبارات»؛ حيث اتضح بأن أحداث الثورات فاجأت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ووجدتها غير مستعدة؛ لأن ما حصل من أخطاء في التقييمات، أمر مقلق وضاغط.(٢)

> **بات واضحًا أن إسرائيل تخشى من الناحية الأمنية والاستخبارية ما يحصل من تحولات في الدول العربية، وترى فيها تهديدًا وجوديًا لكيانها، ولهذا فهي تكِنّ العداء لهذه الثورات.**

وبات واضحًا أن إسرائيل تخشى من الناحية الأمنية والاستخبارية ما يحصل من تحولات في الدول العربية، وترى فيها تهديدًا وجوديًا لكيانها، ولهذا فهي تُكِنّ العداء لهذه الثورات، ويمكن رصد عاملين جوهريين يتحكمان في التقييم الإسرائيلي لها، وهما: النظرية الأمنية، والثقافة الاستعمارية، فـ«إسرائيل» القائمة على أسس استعمارية احتلالية، لا تؤمن بمنظومة الديمقراطية وحكم الشعوب، مما يجعلها تسعى لتجنيد الإدارة الأمريكية للضغط على القيادات العسكرية في العالم العربي عمومًا؛ لضمان استمرار العلاقات والاتفاقيات والتعاون الأمني.

أكثر من ذلك، فقد تجلى أن إسرائيل بمختلف أذرعتها ومؤسساتها وبالتنسيق مع دول غربية، تسعى جاهدة لإفشال التطورات العربية، والتحريض عليها، والاستخفاف بالشعوب؛ لأنها على قناعة أن الحراك الشعبي العربي غير المسبوق سيكون له تداعيات وتأثيرات على مستقبلها، وهي التي فقدت أنظمة حليفة، وبالتالي ابتعدت، وقد تغيب كليًا عن العمق العربي، ومما قد يفسر هذا الاختلال الأمني في خارطة «الجغرافيا السياسية» للمنطقة، أن إسرائيل رأت في سقوط مبارك، وفقدانها لحلفائها العرب، نقطة تحول جوهرية أحدثت خللاً في التوازن، مما سيفقدها التفوق والهيمنة.(٣)

ثالثًا: النتائج العسكرية:

اعتبرت مصادر عسكرية أن الجيش الإسرائيلي وجد نفسه فجأة أمام ثلاث جبهات حربية جديدة: لبنان شمالاً؛ مصر جنوبًا؛ وحماس في غزة، ما يعني أن وضعه الاستراتيجي والعسكري سيتغيّر، بما يحمله ذلك من تقدير بالقضاء على المسيرة السياسية، والإساءة لوضع الأمن الإسرائيلي، كما دفعت الأحداث الحاصلة في المنطقة به لأن يأخذ مخاطر أكبر فيما يتعلق ببناء القوة، كمستوى المخزون من الذخيرة، عندما شكّلت مصر مجرد خطر احتمال تحولها إلى تهديد ملموس طفيف؛ بحيث تطلب الوضع الجديد رفعًا لميزانية الدفاع، وتغييرًا في تركيبتها.

وألمحت تسريبات من داخل المؤسسة العسكرية أن الجيش ملزم بالتوجه قدمًا نحو مواجهة التحديات الجديدة، فالمحيط من حوله يتغير بسرعة، والتحديات الخارجية آخذة بالتزايد، مما دفع برئيس الأركان الجديد «بيني غانتس» لأن يتعهد بـ«ملائمة الجيش للتحديات الماثلة أمامه، والقيام بمهماته على أحسن وجه، وبأنه سيعزز قوته، ويحسن جهوزيته».(٤)

---

(١) آفي بكار، مرحلة مفصلية، صحيفة «إسرائيل اليوم»، ٢٠١١/٣/١٧م.
(٢) بدا ذلك واضحًا في بعض مداولات تم تسريبها للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١م.
(٣) التلفزيون الإسرائيلي، القناة العاشرة، ٢٠١١/٣/٨م.
(٤) موقع الجيش الإسرائيلي:
http://dover.idf.il/IDF/News_Channels/today/2011/03/2401.htm

وقد أكدت محافل عسكرية إسرائيلية أن «الاستقرار في الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية»؛ باعتبار أن ما شهدته المنطقة من تغيرات كبيرة، تزيد من «سُحُب الضباب المتلبدة في سمائها»، ما يتطلب من الجيش أن يجعل واجبه الأساس الحفاظ على إسرائيل قوية وجاهزة، وهو ما كان يعنيه بعض الجنرالات في الإشارة إلى أن «جبهات المواجهة» اتسعت في الآونة الأخيرة، ما يعني أن التغيرات الحاصلة تتطلب من الجيش أن يكون على أهبة الاستعداد للحرب المقبلة التي ستكون شاملة في عدة جبهات.[1]

وطبقًا لتقديرات عسكرية إسرائيلية، فإن التغيرات الاستراتيجية الدراماتيكية في المنطقة ستبلغ مرحلة النضوج عشية انتهاء العام الحالي، وهي تقديرات سنوية تقف عادة في صلب خطط العمل التي يعتمدها الجيش؛ حيث تستلزم قيامه باستعدادات سياسية وعسكرية لمنع هذه التغيرات من التحوّل إلى تهديدات استراتيجية، وهو وضع جديد يلزمه اتخاذ خطوات على المدى القريب في الجانب العسكري بالتحديد، وهي:

أكدت محافل عسكرية إسرائيلية أن «الاستقرار في الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية»؛ باعتبار أن ما شهدته المنطقة من تغيرات كبيرة، تزيد من «سُحُب الضباب المتلبدة في سمائها».

١- إعادة احتلال محور صلاح الدين، المنطقة الحدودية جنوب قطاع غزة.

٢- بناء قوة الجيش بمنأى عن فرضية الـ٣٠ عامًا، وفحواها أن مصر لم تعد عدوًّا عسكريًا.

٣- تسريع عملية بناء الجدران في المناطق الحدودية.

٤- زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي من حقول الغاز الموجودة في مياه إسرائيل الإقليمية.

٥- تعزيز المحور المعتدل الوحيد المتبقي، وهو: المحور الإسرائيلي- الأردني-الفلسطيني.[2]

وقد قادت التطورات في الوطن العربي النّخب الأمنيّة الإسرائيلية إلى الاتجاه نحو ضرورة إحداث تغييرات جوهريّة في بنية جيشها؛ لأن هذه التطورات، وإسقاطاتها المحتملة، تفرض على إسرائيل إعادة صياغة عقيدتها الأمنيّة من جديد، والمبادرة لإحداث تغييرات جوهريّة في بنية الجيش، وطابع استعداداته، ممّا يستدعي زيادة موازنة الأمن، وإعادة صياغة مركباتها لتستجيب للتّهديدات المتوقّعة، بعد أن أدى بقاء تلك الأنظمة المتساقطة إلى تراجعٍ كبير في حجم الحصّة التي تشغلها موازنة الأمن في الموازنة العامّة للدولة، أي أنّ «السّلام» والاستقرار ساهما في تمكين صنّاع القرار في تل أبيب، من اتّباع سياسة اقتصادية اجتماعية ضمّنت تكريس أسس دولة الرّفاه الاجتماعي؛ لتكون إسرائيل بيئةً جاذبة للهجرة اليهوديّة.

لكن التطورات العربية أثارت المخاوف من أن تمثّل التحوّلات النّاجمة عنها تهديدًا لكلّ الإنجازات التي حقّقتها إسرائيل بفعل عوائد التّسوية، فقد اعتبرت النّخب الإسرائيليّة أنّ ما حدث هو تهديد لاتّفاقيّة «كامب ديفيد» التي أتاحت تقليص نفقات الأمن، ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنيّة التي تبعد شبح الرّكود الاقتصادي، خاصة وأن ما يقضّ مضاجع النّخب السياسيّة والاقتصاديّة المخاوف من أن تُسفر الثورات عن فرض قيود على تجارة إسرائيل الخارجيّة؛ لأنّ ٩٨٪ منها ينقل عبْر البحار.

ومع ذلك، فلا يوجد إجماع على وجود مسوّغ ملحّ لزيادة موازنة الأمن عقب الثورات العربية؛ لأنه على الرغم من تحفّظات أرباب المرافق الاقتصادية، وبعض

(١) يارون ديكل، الثورات..حراك هائل للصفائح الجوفية، مجلة «بمحانيه» العسكرية، عدد مارس آذار ٢٠١١م.

(٢) القناة العبرية الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١١/٣/١م.

الخبراء على الاتّجاه الرّسمي العام بشأن زيادة موازنة الأمن، ومع أنه من السّابق لأوانه الحكم على مآل الثّورات العربية، وتداعياتها على إسرائيل، إلا أنه يمكن القول: إنّ حالة الضّبابيّة، وانعدام اليقين التي أسفرت عنها التطورات، ستدفع إسرائيل للقيام باحتياطات أمنيّة كبيرة تُرهق خزينتها، ما سيجعلها تحاول الاعتماد على المساعدات الأمريكية الإضافيّة؛ لتغطية النّفقات العاجلة، حتّى لا تتأثّر السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي تضمن مستوى عاليًا من الرفاهية للإسرائيليّين.

رابعًا: «الأثمان» الاقتصادية:

سرت مخاوف ومشاعر بالقلق في الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية من إمكانية إغلاق قناة السويس أمام حركة حمولاتها، ما يتطلب تفكيرًا جديدًا، لاسيما وأن ثلث الاستيراد والتصدير الإسرائيليين يوجّه للشرق عن طريق القناة، التي تشكل «أنبوب الأوكسجين» لاقتصادها، كما قدرت أوساط في وزارة البنى التحتية أن مصر قد تلغي اتفاقية تصدير الغاز، مع العلم أن ٤٠٪ من الكهرباء الإسرائيلية يُنتج عبر الغاز المصري، ما دفع بالجيش للإيعاز لنظيره المصري لحراسة المواقع الاستراتيجية، بما فيها خطوط إمداد الغاز والنفط البعيدة عن مناطق الفوضى؛ حيث تجني إسرائيل مليار دولار سنويًا جراء بيع الغاز المصري في المناطق الفلسطينية.(١)

وأبدت شركات إسرائيلية مخاوف من تراجع «حزمة كاملة» من الميزات الحسنة التي قدمها النظام المصري السابق؛ حيث تجني أرباحًا سنوية من اتفاقية «الكويز» عام ٢٠٠٥م تقدر بملياري دولار، وقررت شركة «دلتا» وقف مصنعها القريب من القاهرة بسبب الثورة، ونقلت عدة مصانع إسرائيلية عملها إلى مصر، بسبب رخص الأيدي العاملة هناك.(٢)

(١) ملحق «كالكليست» الاقتصادي، ٢٠١١/٢/٢٢م.
(٢) نشرة «ذي ماركر» الاقتصادية، ٢٠١١/٢/٢٧م.

ويرى الباحثون الاقتصاديون الإسرائيليون أن خروج مصر من دائرة الصراع منذ ١٩٧٧م قلّص الإنفاق الدفاعي الإسرائيلي من ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ثمانينيات القرن الماضي إلى ٧٪ حاليًا، ما يعني أن هذه التطورات قد تغير المناخ السياسي للمنطقة بشكل قد يقود إلى «كارثة اقتصادية»؛ لأن إسرائيل ستعيد توزيع مواردها بين الدفاع والاقتصاد السلمي، وسيؤدي ذلك لـ«إعادة هيكلة الموازنة الإسرائيلية» بشكل كامل، مما سينعكس على مستوى الرفاه العام للمجتمع، وقدرة الدولة على تسوية المشكلات الاجتماعية.(٣)

خامسًا: التحديات الإقليمية والدولية:

وجّهت إسرائيل انتقادات متزايدة للموقف الأمريكي من التطورات العربية، باعتبارها جلبت المأساة للمنطقة، ما يتطلب منها أن تعيد حساباتها بشأن العلاقات معها؛ لأن «أوباما» طعن «مبارك» من الخلف، وأدار ظهره لإسرائيل، وأوصى بوجوب النظر للمستقبل. بالإضافة إلى تطوير علاقاتها مع الدول العظمى الصاعدة كالهند والصين، وتحسين العلاقات مع أوروبا.(٤)

وبعد سقوط بعض الأنظمة، خشيت أوساط إسرائيلية من انتقال الأحداث إلى الأردن، وتعرض نظامه للخطر، وحينها سيسود أطول حدود سلمية لإسرائيل واقع جديد تمامًا، وستصبح «جزيرة منعزلة في محيط من الكراهية»، وإن شرقًا أوسط جديدًا يتشكل الآن، ما يتطلب منها أن تكون جاهزة، في ضوء أن الأجواء تجاهها في البيت الأبيض تختلف عن «الفترة الذهبية» السابقة، مما دفعها لوصف ما

(٣) مجلة «غلوبس» الإسرائيلية، ٢٠١١/٣/٢٢م، تخرج هذه الدراسة إلى النور، وإسرائيل تعيش أصعب أزمة اجتماعية اقتصادية في تاريخها بسبب ارتفاع الأسعار وأزمة السكن.
(٤) خالد الحروب، إسرائيل والثورات العربية، الأيام الفلسطينية، ٢٠١١/٣/١٤م.

يحدث في الدول العربية بـ«الإنذار الاستراتيجي».[1]

وقدرت محافل بحثية ودراسية إسرائيلية أن تل أبيب تعيش من الناحيتين الإقليمية والدولية «ضائقة استراتيجية» تتمثل في الجبهات التالية:

أ- الجبهة الشرقية: تعيش مع الأردن أجواءً من الشكوك؛ لاتهامها بالجمود السياسي، ولتحذيرها من الكارثة.

ب- الجبهة الشمالية: في أعقاب سقوط حكومة الحريري في لبنان، وصعود حكومة يسيطر عليها حزب الله، فقد المعسكر المعتدل في الشرق الأوسط محورًا مهمًا وأساسيًا.

ت- الضفة الغربية وقطاع غزة: طرحت التطورات تخوفًا أن يتلقى الفلسطينيون شهية الخروج للشارع.

ث- إذا لم يكن هذا كافيًا، فقد بقيت المنطقة مع إدارة أمريكية ضعيفة، تعطي الانطباع بأنها رفعت أيديها.[2]

وفي حين كانت الجبهتان الشمالية في لبنان وسوريا، والشرقية في إيران، والجنوبية في غزة، ما قبل التطورات العربية، مثلت استحقاقات رئيسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، واستهلكت زخم مؤسستها الأمنية، إلا أن ما بعد التطورات جاءت لتنذرها بأن المشهد والمعادلة قد يكونان مقبلين على تغيير جذري وحاسم ومقلق، ما أدخلها في حالة من الضبابية والتشويش، وانعدام التوازن، على مستوى تشخيص التهديدات أولاً، والسبل الكفيلة بمواجهتها ثانيًا.

الأهم من كل ما تقدم، أن الأمن القومي الإسرائيلي يعتمد على قدرة إسرائيل على إبقاء جاراتها العربية ضعيفة ومشرذمة ومحيَّدة، لذلك، إذا نظرت إلى الوضع الآن، تجد أن الأردن يلعب دورًا هامشيًا؛ ولبنان غارق في فوضى جعلته يحتوي نفسه بنفسه؛ ومصر الأهم، مكبَّلة ببنود اتفاقات السلام، التي تضمن بقاء سيناء منطقة عازلة، وإذا كانت سوريا لا تزال تشكل خطرًا، فهذا غير جدّي في الواقع؛ لأنهم أكثر اهتمامًا بالهيمنة على لبنان.[3]

المحور الثاني: استراتيجيات إسرائيل مع الواقع العربي الجديد:

في ضوء التطورات «الدراماتيكية» الحاصلة في المنطقة العربية، وتعامل إسرائيل معها، فقد بذلت جهودًا كبيرة وحثيثة على صيغة «الثورة المضادة»، أملاً باختراق بعض التيارات العربية، ما يعكس خطورة الموقف السياسي برُمّته في المنطقة؛ حيث تتزايد كالنيران، فيما تراقب ألسنة اللهب المتصاعدة.

الثورات المضادة:

في هذا السياق، رصدت الكثير من الدوائر الإعلامية والبحثية الإسرائيلية أنشطة هذه التيارات المعارضة منذ فترة طويلة، لمعرفة طبيعة نشاطها بالصورة التي أهّلتها لإسقاط الحكم في بعض الدول، في ظل حالة الاحتقان الشعبي العربي المتصاعد بصورة «دراماتيكية»، للدرجة التي دفعتها للتأكيد على أن عدد هذه القوى المعارضة يزيد عن ٥٠٠، موزعة على دول الخليج العربي والدول الأخرى في المشرق، أو الشمال الإفريقي، وما يميزها سوادها الأعظم من الشباب ممن لا تتعدى أعمارهم الـ٣٥-٤٠، المتميزون بالمهارة في استخدام وسائل الاتصال والتقنيات المتقدمة، سواء «الفيسبوك» أو الإنترنت.[4]

والغريب في الأمر، أن هذه الدوائر كانت على اطلاع

(١) تصريح للجنرال «يعكوب عميدرور» رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الجديد، جريدة يديعوت أحرونوت، ٢٠١١/٣/١٧م.

(٢) موقع الجيش الإسرائيلي، ٢٠١١/٧/١٨م:

http://dover.idf.il/IDF/News_Channels/bamahana/default.htm

(٣) تحليل استراتيجي للجنرال «أهارون زئيفي فركش»، رئيس شعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الأسبق، بث مقتطفات منه القناة العبرية العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١١/٣/٣م.

(٤) موقع تيك ديبكا الأمني الإسرائيلي على الرابط التالي:

http://www.debka.co.il/article/20738/

ودراية بالاتصالات التي قامت بها هذه الجماعات الشبابية بين أعضائها، وأن عددًا من المستخدمين الإسرائيليين يدخلون لغرف ومنتديات الدردشة السياسية التي أقاموها، وتابعوا ما كُتب بها، ورصدوا، ووضعوا الكثير من التعليقات عليها، بل ونجحوا في الانضمام إليها مستخدمين أسماء مستعارة لمراقبة تطورات الموقف، ورصد جميع التعليقات والأنشطة الاحتجاجية التي ينوون القيام بها.(١)

وقد بلورت أجهزة المخابرات الإسرائيلية خطة لزرع عدد كبير من عناصرها في عدد من الدول العربية الملتهبة سياسيًا؛ لمتابعة تطورات الموقف السياسي بها، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين رئيستين:

١- صحافيون يتابعون ما يجري، وينقلونه إلى صحفهم، أو القنوات الإعلامية التي يعملون بها.

٢- نشطاء دوليون يسافرون إلى هذه الدول، تحت غطاء بعض المنظمات الدولية.

بلورت أجهزة المخابرات الإسرائيلية خطة لزرع عدد كبير من عناصرها في عدد من الدول العربية الملتهبة سياسيًا؛ لمتابعة تطورات الموقف السياسي بها

وبالفعل، فقد تدفق هؤلاء على العواصم المشتعلة بالتطورات بداية من تونس، ثم مصر وليبيا، والبحرين واليمن؛ لمتابعة تطورات الموقف السياسي بها، وبات من الطبيعي، ومع متابعة الصحف والقنوات التلفزيونية الإسرائيلية اكتشاف مراسلين ينقلون رسائل حية من داخل الدول العربية، ودخلوها باعتبارهم صحفيين أجانب مستغلين حالة الارتباك السياسي هناك، مما سهّل لهم دخولها، ونقل ما يجري فيها بالصوت والصورة.

وربما يبدو من المهم الإشارة إلى قضية الجاسوس الإسرائيلي «إيلان تشايم جرابيل» الذي اكتُشف أمره في مصر عقب الثورة؛ حيث تبين أنه كان يقيم ليل نهار في ميدان التحرير، وأُنيطت به مهمة القيام بأعمال استخباراتية، تشمل جمع المعلومات، والتحريض على أعمال شغب، وزرع الفتنة الطائفية بين المصريين، وهو رابع جاسوس إسرائيلي يتم اكتشافه منذ بداية الثورة المصرية، وهو ما ينبئ بأن الحرب الاستخباراتية بين مصر وإسرائيل ستستعر بعد سقوط مبارك، الذي وصفته إسرائيل بـ«كنز استراتيجي»، مما قد يرجّح إمكانية ظهور أمثال «إيلان» في مستقبل مصر ما بعد الثورة.(٢)

التوازنات الإسرائيلية:

ما إن بدأ غبار الصراع في الميادين العربية ينجلي تدريجيًا، حتى بدأ الكُتّاب الإسرائيليون يشيرون إلى أن غياب بعض هذه الأنظمة، لاسيما مصر، يعني وفقًا لما أسماه وزير الحرب الأسبق «بنيامين بن اليعازر» فقدان «الرصيد الاستراتيجي» لإسرائيل؛ لأنه شكّل الكابح لحركة حماس، وقوة قادرة على التضييق على الدبلوماسية الإيرانية، ودوره كوسيط مع السلطة الفلسطينية.

كما ربط المفكرون الإسرائيليون بين زلزال التطورات العربية والخلل الاستراتيجي الذي أصاب المنطقة في العقود الأخيرة لغير صالحهم، وتنامي الحركات الشعبية المسلحة، ثم انتكاس العلاقات الإسرائيلية التركية، وأخيرًا التملل الأوروبي من «الرعونة» الإسرائيلية في مجال التسوية السياسية من ناحية، وآثار الأزمة الاقتصادية العالمية على عدد من الدول، أهمها الولايات المتحدة من ناحية ثانية.(٣)

ويعود الخوف الإسرائيلي من الأحداث الدائرة في

---

(١) القناة العبرية الأولى في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١١/٣/٩م.

(٢) حكاية «الجاسوس الإسرائيلي» في مصر، قناة بي بي سي التلفزيونية، ٢٠١١/٦/١٣، على الرابط التالي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/ddleeast/2011/06/110613_israeli_spy_egypt.shtml

(٣) آفي بريمور، إسرائيل والثورات العربية.. رهان خطير على كسب الوقت، صحيفة زودويتشه تسايتونغ الألمانية، ٢٠١١/٤/١١م.

المنطقة العربية بشكل رئيس إلى إدراك تغير وزن الشارع في القرار السياسي الرسمي العربي، كما قال المؤرخ الإسرائيلي «توم سيغيف»، فإن السلام كان مع «أشخاص وحكام»، وليس مع الشعوب، ولما كانت إسرائيل تدرك أن موقف الرأي العام العربي أبعد كثيرًا عن التطابق مع رأي الأنظمة، فإنها بدأت تتحسس الآثار المحتملة على تسارع العلاقات العربية الإسرائيلية، بل احتمالات تراجعها، أي أن وتيرة التطبيع ستتراجع، وأي علاقة مع إسرائيل ستكون محفوفة بالمخاطر في المدى الزمني المنظور.(١)

وذهب بعض الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها (شاه إيران، بن علي، مبارك) قد يتكرر مع إسرائيل إذا مُورس ضغطٌ عليها، مما دعا الخبير الاستراتيجي «رون بن يشاي» للقول: «على إسرائيل أن تصبح أكثر اعتمادًا على ذاتها؛ لأن هناك دليلاً متزايدًا على أن بعض الأمريكيين يرونها عبئًا»، فيما يشير «ألوف بن» إلى التداعي السريع وانتقال الثورة من منطقة لأخرى، وبقدر من الإيقاع المتشابه، يؤكد من وجهة نظر بعض الباحثين الإسرائيليين أن فكرة العروبة بالمعنى الثقافي والأيديولوجي ما تزال حية، وأن انتقال نموذج التغيير الناجح لم ينتقل إلا للجوار العربي دون الإفريقي أو الآسيوي».(٢)

وهناك ثمة قلق إسرائيلي آخر يتمثل في احتمال استفادة الإسلاميين من التغيير؛ لأنهم الأكثر تنظيمًا وخبرة في العلاقة مع المجتمع؛ بفضل ملكيتهم للجمعيات والمستشفيات والنوادي، وأغلب استطلاعات الرأي تعطيهم الوزن الأكبر، قياسًا بغيرهم.(٣)

(١) مركز تراث الاستخبارات والإرهاب، ٢٠١١/٦/٢٩م، على الرابط التالي: http://www.terrorism-info.org.il/HebSite/home/default.asp

(٢) وليد عبد الحي، تعامل مراكز الأبحاث والخبراء الإسرائيليين مع الثورات العربية المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=139519

(٣) إسرائيل تخشى الثورات العربية، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، صحيفة صوت الحق والحرية، ٢٠١١/٣/٢٧م.

المحور الثالث: القضية الفلسطينية وتطورات المنطقة:

سعى بعض الكتاب الإسرائيليين إلى التأكيد على أن «الاضطرابات» في العالم العربي تعزز الفكرة القائلة بأن القضية الفلسطينية ليست هي السبب في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، بل الاستبداد السياسي والفقر، ما يستدعي أن تتوجه الدبلوماسية لتكريس هذه الفكرة، لاسيما أن القضية الفلسطينية من وجهة النظر هذه لم تكن بارزة في شعارات هذه الثورات، كما رأت افتتاحيات بعض الصحف، ومع ذلك يمكن النظر لطبيعة الأثر المتوقع على القضية الفلسطينية على النحو التالي:

القضية في خضم التطورات العربية:

نظرًا للتداعيات المباشرة وغير المباشرة للثورات العربية، على الوضع الإسرائيلي، فقد بدأت الدوائر السياسية، ومراكز البحث والتفكير بالحديث عن ضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية، تتعلق بالقضية الفلسطينية، ومن أهم ملامحها، كما رسمتها التصريحات الإسرائيلية:

أ- ضرورة التقدم نحو السلام مع العرب، بالتوصل لاتفاق مناسب مع محمود عباس، وتقديم صفقة حقيقية تضع حدًا للصراع مع سوريا، وتنهي علاقتها بإيران وحزب الله مقابل الحصول على الجولان.

ب- العمل بالتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية على تعزيز ما تبقى من محور الاعتدال في المنطقة، ممثلاً بالأردن والسلطة وإسرائيل؛ لتخفيف عزلتها في المنطقة.

ج- تنفيذ إجراءات تسهل على الفلسطينيين حركتهم في الضفة الغربية، بتخفيف القيود والحواجز العسكرية، والقيام بخطوات جادة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية في الضفة والقطاع.



د- الامتناع عن تنفيذ أي إجراءات قد تتسبب في استفزاز الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، خصوصًا فيما يتعلق بالمسجد الأقصى ومدينة القدس.

وقد قدّرت أوساط استراتيجية إسرائيلية أن هذه التطورات تضع نهاية للأنظمة الاستبدادية، وفقًا لما قاله المؤرخ الإسرائيلي والخبير في قضايا الأمن القومي، « د. تشيلو روزنبرغ»، معتبرًا ما يحصل في الدول العربية فصلاً آخر في تاريخ المستبدين الذي يصل إلى نهايته، ومن يخدع نفسه بأن الأمر يعتبر نهاية سقوط ديكتاتوريات أخرى في العالم العربي والإسلامي، فهو مخطئ؛ لأن هناك المزيد في الطابور، وبالتالي فقد بات «عامل الوقت» العدو الأكبر لهم.[1]

في سياق متصل، ما زالت التطورات العربية تلقي بتداعياتها على دوائر صنع القرار في إسرائيل، رغم توجه أنظارها نحو ما يجري في جميع أرجاء المنطقة من انتفاضات شعبية تداعت، وتصفها بأنها زلزال يهزّ أنظمة الحكم القائمة، ويهدّد بنشوء واقع مغاير، وشرق أوسط جديد، لكن التركيز على الثورة المصرية، يأتي لأنها شكّلت على مدار العقود الثلاثة الماضية عنوان الاستقرار الإقليمي بنظر إسرائيل، وأصبحت بين عشية وضحاها أشبه بـ«بركان لا يعرف أحد متى يخمد، أو أين سيلقي حممه»، مما دفع لطرح استنتاجات كثيرة لعل أبرزها أن إسرائيل لا يمكنها سوى الاعتماد على نفسها، وعلى قوتها العسكرية، مما يستلزم زيادة الميزانية الأمنية.

محددات القضية الفلسطينية:

تراوحت السيناريوهات الإسرائيلية المطروحة بين التفاؤل والتشاؤم تجاه أثر هذه التطورات على القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي؛ بحيث غلب على فحوى السيناريو الأكثر تشاؤمًا أن

(١) فراس أبو هلال، الاستراتيجية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات:
http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage

حالة عدم الاستقرار في الدول العربية ستتيح لعناصر إسلامية إمكانية السيطرة على السلطة، ما من شأنه أن يلحق ضررًا كبيرًا باتفاق السلام مع إسرائيل، مع اتفاق ردود الفعل الرسمية السياسية والعسكرية في تل أبيب، على أن التطورات العربية دشنّت عهدًا جديدًا سينعكس على الشرق الأوسط برُمته، كما أن ملامح هذا العهد لم تتضح بعدُ، فضلاً عن وجود احتمالات قوية بأن تؤجج ثورات أخرى في المنطقة تهدف لإحداث تغيير في أنظمة الحكم القائمة.(١)

وهناك جملة من الضوابط والمحددات التي تنتهجها إسرائيل إزاء التطورات العربية، وتأثيراتها المحتملة على القضية الفلسطينية، تركز على الجوانب التالية:

١- في حال إتاحة المجال أمام قوى معادية لاستغلال عمليات ديمقراطية للسيطرة على السلطة، كما حدث في إيران ودول أخرى، فإن النتيجة ستكون إلحاق أضرار بعملية السلام.

٢- ستحاول إيران تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط؛ حيث تمثل ذلك بقيام سفينتين حربيتين بعبور قناة السويس نحو البحر المتوسط في طريقهما إلى سوريا، بعد تجنّب القيام بخطوات من هذا القبيل منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م.

٣- إن حاجات إسرائيل الأمنية ستزداد، مما يقتضي زيادة الميزانية الأمنية، وإجراء تعديلات على جاهزية الجيش الإسرائيلي.

وتواصل الجهات الإسرائيلية المسئولة متابعتها عن كثب للتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، في ظل شيوع أنباء عن مواقف رسمية «مناهضة» لإسرائيل، آخذة بالنفاذ إلى مستويات صنع القرار؛ بحيث عاشت الساحة الإسرائيلية، وما زالت تعيش، منذ عدة أشهر حالة من الاستنفار والقلق المتزايد، في ظل ما يحصل داخل الدول العربية من تغيرات دراماتيكية، وبقي المستويان السياسي والعسكري في تل أبيب يدفنان رأسهما في الرمل.

فيما يُفسّر كبار المحللين العسكريين غياب التقديرات الاستخبارية عن توقع مثل هذه التطورات، فإنهم في الوقت ذاته يضعون يدهم على مكمن الإخفاق الإسرائيلي، واستنكروا ما أسموه ظاهرة «محو المعلومات» التي تجمعت طوال السنين عن الميدان العربي، ويعتبرونها «جريمة لا تُغتفر».

كما أشار «المنتدى الإسرائيلي للمخابرات» إلى أن أحداث التطورات العربية أثبتت خطأ الاعتقاد السائد لدى الاستخبارات العسكرية لسنوات طويلة، وسار عليها اللواء «أفيف كوخافي» الرئيس الجديد للجهاز، كسلفه اللواء «عاموس يادلين»، ودار الحديث حينها عن تصور تبسيطي جدًا رسم سيناريو يتمثل في أن إدارة مبارك ستنقل السلطة بصورة منظمة إلى مسئولين كبار في جهاز الأمن برئاسة عمر سليمان، فينقلها بسلاسة إلى جمال مبارك، أو وريث آخر يُشار إليه، وهما بذلك خالفا رئيس الشعبة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع، «عاموس غلعاد»، وقائد المنطقة الجنوبية السابق، «يوآف غالانت».(٢)

شكّلت مصر على مدار العقود الثلاثة الماضية عنوان الاستقرار الإقليمي بنظر إسرائيل، وأصبحت بين عشية وضحاها أشبه بـ«بركان لا يعرف أحد متى يخمد، أو أين سيلقي حممه

فيما اعتبر الباحث في مركز دراسات الشئون الاستراتيجية في جامعة بار إيلان « د. هيلال باريش» الانعكاس الفوري للتطورات العربية، لاسيما المصرية منها، على القضية الفلسطينية، بأنها «قطار تحت

(١) لوران زيتشينى، كيف تنظر إسرائيل للثورات العربية؟ صحيفة «لوموند» الفرنسية، ٢٢/٣/٢٠١١م.

(٢) هآرتس، ٧/٨/٢٠١١م.

الأرض لتهريب وسائل قتالية»، وعناصر من «القاعدة» لتوسيع قوى المقاومة في غزة، مشيرًا إلى أن «الجبهة الجنوبية ستتحول إلى نقطة ذات خطورة عالية جدًا، أكثر من القطاع اللبناني، ويكفي أن المصريين سينقلون الجيش إلى سيناء بشكل دائم، فيما سيعود الإسرائيليون إلى وطأة أيام الاحتياط كما في السنوات السابقة لحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م.

على الصعيد الاستراتيجي، أعرب رئيس الشاباك الأسبق، «كرمي غيلون» عن خشيته نتيجة تزايد نفوذ «الإخوان المسلمين» في الدول العربية عقب هذه التطورات؛ لأنهم يختلفون عن العلمانيين في النظرة لإسرائيل، وهم قوة منظمة جيدًا سياسيًا واجتماعيًا بشكل أفضل من أيّ قوة سياسية أخرى، واعتبر أن امتلاء ميادين العواصم بمناصري الإخوان، أعطاهم شرعية لأنشطتهم، وبغض النظر عن إمساكهم بزمام الأمور، لكنهم سيواصلون ضغطهم، مما يجعل حركة حماس تشعر بأريحية؛ لأنها ستتلقى مزيدًا من الدعم، وهذا أبسط ما يمكن أن يدفعه الجيش المصري ثمنًا للإخوان مقابل الحفاظ على الاستقرار.[(١)]

ولذلك تبدو دوائر صنع القرار في تل أبيب على قناعة بأن الحركات الإسلامية ستعمل جاهدة على «إحلال الفراغ» الذي نشأ بعد سقوط عدد من الأنظمة العربية، وهو ما دفع بالبروفيسور «عوزي رابي»، رئيس دائرة دراسات الشرق الأوسط ومركز «ديان» في جامعة تل أبيب، للتأكيد على انشغال إسرائيل حاليًا في إعداد ما وصفه بـ«خطة مارشال لوقف المد الإسلامي» في المنطقة العربية، وتتضمن ترسيخ الديمقراطية في المنطقة، وإنشاء صندوق دولي لتشجيع المتغيرات الديمقراطية، والنمو الاقتصادي في الدول العربية، على غرار نموذج الخطة الأمريكية التي جعلت أوروبا تتعافى بعد الحرب العالمية الثانية، ويتم تسويقها الآن لمنع الحركات الإسلامية من «السيطرة» على الشرق الأوسط.

في ذات السياق، أعربت محافل أمنية بارزة في تل أبيب أن ما يحصل في المنطقة العربية من ثورات، وإسقاط أنظمة موالية للغرب وإسرائيل، أشبه ما يكون بـ«صدمة تاريخية»؛ بحيث «انهار الجدار مرة واحدة» على حد وصفها، في ضوء ما تحدث عنه رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، «شاؤول موفاز» لافتًا الأنظار إلى أن الشرق الأوسط يشهد «زلزالاً وتحولاً» تاريخيًا، موضحًا بأن حكومة «بنيامين نتنياهو» تنتهج «سياسة النعامة»، وتخفي رأسها في الرمال.

كما توقع أحد كبار رجال «الموساد» السابقين، والباحث في شئون الشرق الأوسط، د. دان ألدار «سنوات كئيبة» لمستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، وليس من المستبعد أن تجد الأنظمة الجديدة نفسها مضطرة لأن تتعامل بشكل أكثر تسامحًا مع التيارات الإسلامية؛ للحفاظ على وضعها محكمًا ومستقرًا، وبالتالي، فإن اندماج «الإخوان المسلمين» في المشهد السياسي القادم من المتوقع أن يسرّع وتيرة تدهور العلاقات مع إسرائيل إلى حد إلغاء اتفاقية السلام، واعتبارها التهديد الرئيس في خطط تدريباتهم.[(٢)]

خاتمة:

تخلص الدراسة إلى أن واقع التطورات العربية، وأثرها على إسرائيل، يتعلق بأخذ «كرة الثلج» هذه، ورؤيتها تتعاظم رويدًا رويدًا، بحيث إذا ما تغيرت الأنظمة العربية المقربة من الغرب، وبالضرورة إسرائيل، فإن الموقف - وفقًا لما تقدره محافل إسرائيلية مطلعة- سيتغير على نحو جذري، ولن يكون بوسع تلك الأنظمة تجاهل مشاعر جماهيرها فيما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب، وحتى الدول التي قد لا تتغير أنظمتها بالكامل؛ لاعتبارات معينة، فإنها ستضطر لتغيير موقفها إيجابيًا من القضية

(١) إسرائيل اليوم ٢٩/٦/٢٠١١م.

(٢) الإذاعة العسكرية، ٨/٧/٢٠١١م.

الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي.

وقد قدَّمت بعض المحافل القريبة من دوائر صنع القرار الإسرائيلي، أن هناك سيناريوهات يمكن اللجوء إليها للتعامل مع التبعات المتوقعة؛ نتيجة التطورات العربية، في ضوء طرح جهات بحثية ودراسية عدة أسباب وعوامل تجعل من التطورات العربية أحداثًا ليست إيجابية لإسرائيل، وهي على النحو التالي:

١- فعلى صعيد مصر، ما زال ذات السؤال يطرح نفسه في الأوساط والدوائر الإسرائيلية حول حجم الضرر في العلاقات الإسرائيلية المصرية، وشكل النظام القادم، وهل سيكون براغماتيًا يحافظ على اتفاق السلام الموقَّع بينهما، أو أن العلاقات ستشهد انتكاسة جديدة؟

وعلى مدى ٣٠ عامًا، آمنت إسرائيل بأن أي توتر مع مصر لن يؤدي لاندلاع مواجهة عسكرية حقيقية، مهما كانت الأحداث التي تشهدها ساحات أخرى، ولهذا كان بإمكانها تركيز قواتها باتجاه الجبهات الأخرى، لكن من غير المؤكد أن يستمر هذا الأمر في الفترة القادمة، ما يتطلب ضرورة وأهمية توفير المزيد من الموارد لتمويل احتياجات إسرائيل العسكرية والأمنية، حتى يكون بإمكان الجيش العمل على عدة جبهات في نفس الوقت، ومن المتوقع أن نشهد في المرحلة القادمة تراجعًا لسيطرة الأمن المصري على الحدود، وهذا يعني إمكانية حدوث عمليات فدائية انطلاقًا من الأراضي المصرية.

٢- بالنسبة للأردن، تجزم محافل مقربة من أروقة صنع القرار الإسرائيلي أن قوة النظام الأردني تراجعت بصورة ليست كبيرة، ولكن صار هناك نقاش للمرة الأولى حول صلاحيات الملك، وضرورة توزيعها بين البرلمان والقصر، بالإضافة إلى قوانين الانتخابات القائمة.

٣- الساحة الفلسطينية، على الرغم من الهدوء النسبي، الذي تراه أجهزة الأمن الإسرائيلية، إلا أنها تشير إلى وجود تحركات تحت الأرض تؤكد وجود خطر كبير من انتقال موجة التطورات العربية إلى الساحة الفلسطينية، داعية القيادة السياسية في تل أبيب للقيام بخطوات وقائية لمنع اندلاع انتفاضة جديدة، كما أن الأحداث التي تشهدها المنطقة تؤثر على اعتبارات إسرائيل، ومخططاتها العسكرية تجاه الفلسطينيين.

٤- في حال ما إذا نجحت الثورة في سوريا، فإن القوى السنية ستنجح في إسقاط الأقلية العلوية عن الحكم، والنظام الجديد قد لا يلتزم باتفاقيات سابقة.

ولهذه الأسباب، على إسرائيل التعامل بحذر مع التطورات الحالية في المنطقة، ويجب عدم المبادرة لخطوات خطيرة، والأفضل الانتظار، ومراقبة ما سيحدث؛ لأن الصورة الإقليمية لم تتشكل بصورة نهائية حتى الآن، وسيكون لها تأثيرات كبيرة عند اكتمال تشكلها، ما يعني بصورة أو بأخرى أن إسرائيل تضررّت من تطورات العالم العربي.

معلومات إضافية

«ثورة الخيام» في الكيان الصهيوني:

شهد الكيان الصهيوني في الآونة الأخيرة حركة احتجاج جماهيرية غير مسبوقة، تطالب بإحداث تغيير جذري في سلم الأولويات الذي يوجه سياسات حكومة نتنياهو تجاه الجمهور الإسرائيلي، والمسارعة في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يرزح تحت أعبائها الإسرائيليون، لاسيما ارتفاع الأسعار، وزيادة عبء الضرائب، مقابل تدني قيمة الأجور.

استوحت هذه الحركة شعاراتها من وحي ثورات التحول الديمقراطي التي تجتاح العالم العربي؛ حيث رفعت شعار: «الشعب يريد تحقيق عدالة اجتماعية».

وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات -التي بات يُطلَق عليها «ثورة الخيام»- قد بدت لأول وهلة كاحتجاجات مطلبية ذات خلفية اقتصادية اجتماعية، إلا أن تحليل الجدل الداخلي المحتدم حولها يدلل بشكل لا يقبل التأويل على أن هناك احتمالاً أن تؤثر على الواقع السياسي الإسرائيلي الداخلي، وعلى الصراع مع العرب، وتحديدًا مع الفلسطينيين، وذلك في حال توفرت الظروف الداخلية والإقليمية التي تسمح لهذه الاحتجاجات باستنفاد طاقتها.

جذور «ثورة الخيام» ودلالاتها:

١- اليأس من اقتصاديات السوق:

عندما عاد بنيامين نتنياهو -الذي اشتُهِر بحماسه الشديد لاقتصاديات السوق والخصخصة- للحكم كرئيس للوزراء عام ٢٠٠٩م حرص على نقل الإشراف على الكثير من الخدمات التي يقدمها القطاع العام الحكومي، مثل: الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي إلى إدارة القطاع الخاص، وهو ما أدى إلى فصل الكثير من العمال من جهة، وإلى تقليص حاد في الأجور، وفي ذات الوقت تم تقليص الضرائب التي تُفرض على شركات القطاع الخاص.

وأسفرت عمليات الخصخصة عن احتكار المرافق الاقتصادية المهمة في الكيان الصهيوني من قبل عدد من الشركات الكبرى، التي سيطرت على بعضها عائلات ثرية، وهكذا لم تفض عملية الخصخصة إلى التنافس، بل إلى تحكم مجموعة محدودة من رءوس الأموال في المرافق الاقتصادية؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، لاسيما أسعار الشقق السكنية، والمواد الغذائية، والوقود.

وكان قطاع العقارات الأكثر تضررًا من سياسات نتنياهو الاقتصادية؛ حيث إن أهم الأسباب وراء ذلك كان الارتفاع الشديد في أسعار الأراضي؛ فعلى الرغم من أن معدل دخل الفرد السنوي في الكيان الصهيوني يبلغ ١٩ ألف دولار، إلا أن معظم الشباب الإسرائيلي العامل والحاصل على مؤهلات علمية مرموقة لم يعد قادرًا على شراء شقة سكنية؛ حيث بلغ متوسط سعر الشقة السكنية ٣٠٠ ألف دولار.

ومع أن حكومة نتنياهو واصلت إغداق التسهيلات على المستثمرين، فإن الحكومة قلّصت دعمها للسلع، وبالتالي قلصت من قدرة الجمهور الإسرائيلي على مواجهة ارتفاع الأسعار؛ حيث إن حكومة نتنياهو قلصت الموازنة التي

اعتمدتها الحكومات السابقة لمساعدة الأزواج الشباب على شراء شقق سكنية إلى حوالي ربع قيمتها.

٢- تمرد الطبقة الوسطى:

إن الدلالة الأبرز لحركة الاحتجاجات الواسعة التي تجتاح إسرائيل حاليًا تتمثل في رفض الطبقة الوسطى تحديدًا، مواصلة اللامبالاة تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها حكومة نتنياهو؛ حيث إن الأغلبية الساحقة من المشاركين في هذه الاحتجاجات يُصنَّفون ضمن المنتمين لهذه الطبقة. وقد رفعت النخب التي نظمت هذه الاحتجاجات جملة من المطالب لحكومة نتنياهو، واعتبرت أن وقف هذه الاحتجاجات منوط بالاستجابة لها. وتتمثل المطالب في التالي:

- إعادة النظر في جدول الأولويات الوطنية بشكل كامل، وإعادة بلورته على أسس جديدة.

- إلغاء تدريجي للضرائب غير المباشرة، واستثمار الفائض من جباية الضرائب في توفير الخدمات للجمهور.

- توفير سكن في ظروف معقولة، ومسئولية الدولة عن توفير شقق سكنية في جميع أرجاء إسرائيل.

- رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪.

- تشديد الرقابة على تطبيق القوانين المتعلقة بظروف العمل.

- تطبيق سن قانون التعليم المجاني من سن ثلاثة شهور، وتقليص عدد الطلاب في الصف الواحد ليبلغ ٢١,٤ طالب في الصف الواحد.

كما طالب قادة الاحتجاجات بمراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما الخصخصة، والإصلاحات الهيكلية التي تمت خلال العقدين الماضيين؛ حيث إنهم يرون أن الخصخصة والإصلاحات الهيكلية لم تخدم الجمهور الإسرائيلي، بل خدمت بالأساس مجموعة محدودة من رءوس الأموال فقط.

وقد حاولت النُّخب التي أشرفت على تنظيم الاحتجاجات إيصال رسالة للنخب السياسية الحاكمة، مفادها أن عدم الاستجابة لهذه المطالب قد يدفع المحتجين للشروع في عصيان مدني تدريجي. وهناك من قادة الاحتجاجات من حذّر القيادة الإسرائيلية بأنه في حال لم يتم الاستجابة لهذه المطالب، فإنه ستتم دعوة أبناء الطبقة الوسطى لمغادرة إسرائيل.

٣- الاحتجاجات وأزمة اليمين الإسرائيلي:

إن أحد أهم تداعيات الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة التي تجتاح إسرائيل تتمثل في أنها دفعت بالمشروع الاستيطاني الذي أقامه الكيان الصهيوني فوق الأراضي العربية التي احتُلّت عام ١٩٦٧م إلى قلب الجدل الجماهيري الإسرائيلي؛ حيث إن قادة الاحتجاجات ومناصريهم من النخب قد شددوا على حقيقة أن حكومة نتنياهو اليمينية تتخلى عن أبناء الطبقة الوسطى، ولا تسارع لمد يد العون لهم؛ لكي يتمكنوا من الحصول على سكن ملائم، وفي الوقت الذي تتوسع هذه الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة عليهم، فإنها -وبدوافع أيديولوجية صرفة- تغدق الموازنات الضخمة على المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية،

والقدس، والجولان المحتل.

فقد بلغت الكلفة المدنية والعسكرية الإجمالية للاحتفاظ بالمستوطنات ١,٥ مليار دولار سنويًا، وهناك من يشير إلى حقيقة أن وجود المستوطنات يطيل أمد الصراع مع العرب؛ مما يعني زيادة نفقات الأمن على حساب الموازنات التي كان يتوجب أن تخصص للخدمات المدنية، مثل التعليم، والصحة، والرفاه الاجتماعي؛ فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠م، بلغت قيمة المبالغ التي أُضيفت إلى موازنة الأمن فقط لتأمين المستوطنات ١٣,٥ مليار دولار.

ومن الواضح أن اليمين الإسرائيلي بشقيه: المتدين والعلماني، هو أكبر الخاسرين من حركة الاحتجاج، على اعتبار أنه التيار السياسي الأكثر التصاقًا بالمشروع الاستيطاني، والأشد تحمسًا له، وهو بالتالي بات في حالة دفاع عن النفس، خشية أن تؤثر الاحتجاجات على نتائج الانتخابات التشريعية العامة المقبلة.

وقد فاقمت حركة الاحتجاج الجماهير أزمة الخطاب السياسي لليمين الإسرائيلي الذي يبدي حماسًا شديدًا للاحتفاظ بالمستوطنات والأراضي المحتلة، وباتت تهدد شرعية المشروع الاستيطاني في نظر قطاعات واسعة من الرأي العام الإسرائيلي.

في نفس الوقت، فإن هذه الحركة قد تسهم في تآكل مكانة الكيان الصهيوني الدولية؛ حيث إنها أظهرت زيف ادعاء نتنياهو بأن مواقف حكومته من الاستيطان تمثل الإجماع الصهيوني. وعلاوة على ذلك فإن حركة الاحتجاجات تحرج القوى المتواطئة مع حكومة اليمين، لاسيما الإدارة الأميركية؛ حيث إنه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة تفسير تصديها لأي محاولة لإدانة إسرائيل في الأمم المتحدة بسبب البناء في المستوطنات، في الوقت الذي تبين فيه بشكل قاطع أن قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي تعترض على مواصلة الاستثمار في البناء في المستوطنات، وإن كان لدواع اقتصادية واجتماعية، وليس لدواع أخلاقية.

المصدر:

صالح النعامي، «ثورة الخيام» في إسرائيل: جذور ودلالات وتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، انظر الرابط:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/20118157115142l993.htm

المشروع الإيراني في المنطقة
«واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية»

علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) - أنقرة .

ملخص الدراسة

أعادت الثورات التي تشهدها بعض الدول العربية خلط الأوراق الجيو-بوليتيكية في المنطقة العربية بشكل كبير، وعلى الرغم من أنّ الشكل النهائي لما سينتج عن هذه الثورات لم يظهر بعدُ، إلا أنّ معظم الفاعلين الإقليميين يعتقدون أنّ الفرصة سانحة لاستغلال، وتوجيه هذا التحول لصالحهم، قبل أن يرسو باتجاه مضاد لنفوذهم الإقليمي.

اللاعب الإيراني هو واحد من بين هؤلاء اللاعبين الذين كانوا يعتقدون أن الثورات تصبّ في مصلحتهم؛ لأنها تقتصر حصرًا على الدول الحليفة للولايات المتّحدة، إلا أنّ الأمور سرعان ما انقلبت مهدّدة المشروع الإيراني الإقليمي برُمّته مع وصول الثورات إلى سوريا؛ حيث النظام السوري الحليف.

يتناول البحث المشروع الإقليمي الإيراني وأدوات تنفيذه ومستقبله بعد التطورات في المنطقة العربية. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يركّز على المشروع الإقليمي الإيراني في مرحلة مفصلية في ظل التطورات الداخلية التي تشهد نزاعًا بين رئيس الجمهورية الإيرانية ومعسكره وحلفائه، وبين الولي الفقيه المرشد الأعلى وتابعيه ومريديه، والتطورات الخارجية الإقليمية وعلى رأسها الثورات العربية.

ويقوم البحث بنقل الثورات العربية من خلال العدسة الإيرانية؛ ليربط من خلالها انعكاسات الثورات على إيران، ومستقبل المشروع الإيراني في ظل هذه الانعكاسات.

ورغم أنّ الجزم بربح أو خسارة إيران، وتقدّم أو تراجع المشروع الإيراني بشكل قاطع وبائن غير ممكن حاليًا، بانتظار وضوح الأحداث كليًا، إلا أنّ ذلك لا يلغي إمكانية تقديم تصوّر مستقبلي لانعكاسات الثورات العربية على مصالح إيران والمشروع الإيراني في الدوائر العربية المختلفة، بما ف الانعكاسات العامة المحتملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد من خلال المعطيات المتوافرة.

وإذا كانت إيران قد تحقق بعض المكاسب على المدى القريب، فإنه من المنتظر أن تعاني إيران على المديين: المتوسط والبعيد من خسائر فادحة، قد تكون الأكثر كلفة على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، خاصة إذا ما أدّت الثورات إلى سقوط النظام السوري، وهو ما سيتبعه تراجع دراماتيكي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، بدءًا من فلسطين ، ومرورًا بلبنان والعراق والخليج، وانتهاءً بإيران نفسها؛ حيث يترقب العديد من الشرائح المعارضة للنظام الإيراني مصير النظام السوري كمؤشر على وضع النظام في طهران.

المشروع الإيراني في المنطقة
«واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية»

علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) [1] - أنقرة

مقدمة:

أعادت الثورات التي تشهدها بعض الدول العربية خلط الأوراق الجيو-بوليتيكية في المنطقة العربية بشكل كبير، وعلى الرغم من أنّ الشكل النهائي لما سينتج عن هذه الثورات لم يظهر بعدُ، إلا أنّ معظم الفاعلين الإقليميين يعتقدون أنّ الفرصة سانحة لاستغلال، وتوجيه هذا التحول لصالحهم، قبل أن يرسو باتجاه مضاد لنفوذهم الإقليمي.

اللاعب الإيراني هو واحد من بين هؤلاء اللاعبين الذين كانوا يعتقدون أن الثورات تصبّ في مصلحتهم؛ لأنها تقتصر حصرًا على الدول الحليفة للولايات المتّحدة، إلا أنّ الأمور سرعان ما انقلبت مهدّدة المشروع الإيراني الإقليمي برُمّته مع وصول الثورات إلى سوريا؛ حيث النظام السوري الحليف.

وفي هذا الإطار يتناول البحث مستقبل المشروع الإيراني بعد التطورات في المنطقة العربية. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يركّز على المشروع الإقليمي الإيراني في مرحلة مفصلية في ظل:

١- التطورات الداخلية التي تشهد نزاعًا بين رئيس الجمهورية الإيرانية ومعسكره وحلفائه، وبين الولي الفقيه المرشد الأعلى وتابعيه ومريديه.[2] ناهيك عن الشكوك التي تثار حول مستقبل المرشد الأعلى وولاية الفقيه.[3]

٢- التطورات الخارجية الإقليمية التي تشهد ثورات شعبية عربية في عدد من الدول العربية، سواء الحليفة لها، أو تلك التي لا تتوافق مع إيران على السياسة الإقليمية.

وينظر البحث إلى الثورات العربية من خلال العدسة الإيرانية؛ ليربط من خلالها انعكاسات الثورات على إيران،

(١) البحث قد لا يعبّر بالضرورة عن رأي (USAK) وإنما يعبر عن رأي الباحث.

(٢) للتفاصيل حول هذا الموضوع يمكن مراجعة المقالات التالية للباحث:

- النجادية في مواجهة الولي الفقيه: معارك تحديد النفوذ بين المرشد والرئيس، إسلام أون لاين .نت، ٢٠١١/٥/٢، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/ar/IOLArticle_C/1278407837266/1278406720653/IOLArticle_C

- محددات فهم الصراع على السلطة في إيران: تحالف النجادية مع «العقيدة المشائية» ضد ولاية الفقيه، مجلة البيان، عدد ٢٨٧- رجب ١٤٣٢ هـ/ حزيران ٢٠١١م، على الرابط التالي: http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=951

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع وعملية استخلاف المرشد الحالي، انظر:

- المرشد الأعلى القادم في إيران، تقرير راند، قراءة علي حسين باكير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١١/٣/٢٠، على الرابط التالي:
www.aljazeera.net/NR/exeres/1B752347-3B93-4AEF-B8E2-202CC7A2877E.htm

ومستقبل المشروع الإيراني في ظل هذه الانعكاسات.

ويحاول في هذا الإطار الإجابة على عدد من الأسئلة التي تشكّل جوهر الموضوع، **والإشكالية الأساسية:**

ما هي رؤية طهران لواقع التغيير في المنطقة؟

ما هي الانعكاسات التي تركتها الثورات العربية على النفوذ الإيراني في المنطقة؟

ما هو مستقبل المشروع الإقليمي الإيراني في ظل هذه الانعكاسات؟

ويتألف البحث من ثلاثة محاور، وخاتمة تتضمن خلاصة واستشرافًا مستقبليًا، ويتوزع على الشكل التالي:

- **المشروع الإقليمي الإيراني وأدواته:**
- ماهية المشروع الإقليمي الإيراني.
- أدوات تنفيذه.
- **رؤية إيران لواقع التغيير الثوري في المنطقة العربية:**
- الموقف الإيراني من الثورات العربية.
- منطلقات وأهداف التنظير الإيراني لهذه الرؤية.

انعكاسات الثورات العربية على المشروع الإيراني في المنطقة:

دائرة الخليج العربي واليمن.

دائرة مصر.

دائرة فلسطين ولبنان.

دائرة سوريا.

خاتمة: خلاصة ومستقبل المشروع الإيراني.

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المنهج المستخدم في البحث استند في مجمله على المزج بين أدوات المنهج الوصفي فيما يتعلق برؤية الدولة الإيرانية لواقع التغيير في المنطقة العربية، وبين أدوات المنهج التحليلي الاستنباطي والاستقرائي في المحاور الأخرى.

المشروع الإقليمي الإيراني وأدواته

أولاً: ماهية المشروع الإقليمي الإيراني:

يعتقد كثيرون أنّ مجرد الحديث عن مشروع إيراني في المنطقة العربية مسألة تتعلق بموقف عدائي مسبق من إيران، وأنّ الباعث لهذا تصورات غير موضوعية عن دور وسياسة إيران في المنطقة، في الوقت الذي تهدف فيه إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية في وجه الولايات المتحدة وإسرائيل.

> **من الطبيعي أن لا ننتظر أن يطرح الإيرانيون مشروعهم الإقليمي القائم في المنطقة العربية بشكل علني أو واضح، صريح أو شفاف؛ لكونه يقوم على مبررات غير مشروعة، وأطماع تاريخية تقوم على متلازمة الهيمنة والسيطرة الفارسية، لكن يمكن تلّمس معالمه من خلال المواقف والتصريحات وحتى الأطروحات الإيرانية الحديثة.**

مثل وجهات النظر هذه، كانت منتشرة بشكل كبير في العالم العربي حتى وقت قصير، لكنّ تطور الأحداث في المنطقة كشف حقيقة أنّ المشروع الإيراني ليس وهمًا نختلقه من عندنا، ولا تضخيمًا نستجلبه، وإنما هو حقيقة واقعة.

من الطبيعي أن لا ننتظر أن يطرح الإيرانيون مشروعهم الإقليمي القائم في المنطقة العربية بشكل علني أو واضح، صريح أو شفّاف؛ لكونه يقوم على مبررات غير مشروعة، وأطماع تاريخية تقوم على متلازمة الهيمنة والسيطرة الفارسية.(1)

لكن يمكن تلّمس معالمه من خلال المواقف والتصريحات وحتى الأطروحات الإيرانية الحديثة، وكلها تدور حول رؤية الإمام الخميني التي تجسّد جوهر المشروع الإيراني الطموح الذي عبّر عنه بنفسه، وفق ما نقله عنه الرئيس الإيراني السابق أبو الحسن

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، انظر: علي حسين باكير، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة «ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟»، دورية مدارات استراتيجية - مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد٣، مارس/يونيو ٢٠١٠م، على: http://alibakeer.maktoobblog.com/1599639

بني صدر الذي قال: «أخبرني -أي الخميني- أنّه كان يريد إقامة حزام شيعي؛ للسيطرة على ضفتي العالم الإسلامي، كان هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان، وعندما يصبح سيدًا لهذا الحزام يستخدم النفط وموقع الخليج «الفارسي» للسيطرة على بقية العالم الإسلامي»(١).

وما يدعم صحة هذا التصور الأطروحات الإيرانية اللاحقة التي أخذت أشكالاً متنوعة على مختلف المستويات: السياسية، والدينية، والأكاديمية، والإعلامية، وتعبر في جوهرها عن هذا المشروع؛ لأنها تصبّ في خدمة نفس الفكرة، لعل أبرزها:

١- مشروع الشرق الأوسط الإسلامي:(٢)

وطُرح سياسيًا بعد احتلال العراق، وبالتزامن مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، علمًا بأنّه يتضمن تقاطعات في المنطقة العربية مع المشروع الأمريكي، وهو ما انعكس تفاهمًا بين طهران وواشنطن في عدد من المراحل في أفغانستان والعراق تحديدًا، وغيرها من المناطق العربية. وتقوم إيران الآن بإعادة الترويج للمشروع حاليًا في ظل تفجر الثورات العربية تحت مسمى أنها ثورات صحوة إسلامية مستمدة من ثورة الخميني.(٣)

٢- مشروع «الاستراتيجية الوطنية- نظرية أم القرى»:(٤)

وصاغها محمد جواد لاريجاني، وكان من كبار صنّاع السياسة الخارجية الإيرانية، وكبير مستشاري الرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني. وضع لاريجاني أفكار هذه الاستراتيجية في الثمانينيات، وتم استئنافها في التسعينيات، ويقوم من خلالها بإعطاء هالة من القدسية لموقع إيران في العالم الإسلامي (يعتبرها أم القرى وأن واجب الدفاع عنها يعلو أي مصلحة أخرى)(٥)، كما في إعطاء أهمية قصوى لموقع إيران الجيوبوليتكي في السياسة الخارجية للتمدد الإقليمي وفرض الهيمنة.(٦)

تؤكد هذه الاستراتيجية في خطوطها العريضة على ثلاثة عناصر رئيسة بالنسبة لإيران:(٧)

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني، وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي.
- الدفاع عن أمن إيران.
- التوسع إقليميًا.

ويفسّر لاريجاني النقطة الأخيرة بقوله: هذه الاستراتيجية تحتّم على إيران أن لا تحد حدودُها

---

(١) مقابلة مع الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، برنامج «زيارة خاصّة» الذي يقدمه سامي كليب على قناة الجزيرة، حلقة بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٧م، مجاوبًا على سؤال «هل كان الإمام الخميني يحدّثك عن علاقته بالجوار العربي، مع دول الخليج؟ وهل كانت لديه أطماع للتقدّم عسكريًا تجاه هذه الدول من أجل تصدير الثورة مثلاً؟».

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: إيران تسوق لـ«شرق أوسط إسلامي»، إسلام أون لاين نت، ٢٠٠٥/٦/٩م، متوافر على الرابط التالي:
www.alwihdah.com/news/news/2010-04-26-667.htm

(٣) انظر على سبيل المثال: نبوءة إيرانية، ثورة مصر تؤسس لشرق أوسط إسلامي، ميديل إيست أون لاين، ٢٠١١/٢/١م، على:
www.middle-east-online.com/?id=104295

(٤) للمزيد من التفاصيل، انظر:
Mohammad Mohaddessin, Islamic Fundamentalism - The new Global Threat -: chapter IV, «Mother of All Islamic Lands»-The Mullahs> Foreign Policy, 1993, at this link http://islamic-fundamentalism.info/chIV.htm

(٥) للمزيد من التفاصيل حول نظرية أم القرى في الاستراتيجية الوطنية الإيرانية، راجع: إيران أم القرى كما صاغها محمد جواد لاريجاني في كتابه «مقولات في الاستراتيجية الوطنية»، مجلة الراصد، العدد الثامن والستون، صفر ١٤٣٠ هـ، على الرابط التالي:
http://alrased.net/site/topics/view/1221

(٦) للمزيد حول الاستراتيجيات الإيرانية في السياسة الخارجية، ومنها نظرية أم القرى، انظر:
Abdolamir Nabavi, The Range in Iran's Idealistic Foreign Policy: Ebbs and Tides, International Politics bi journal, Winter-Spring 2009 , at this link:
www.int-politics.com/Articles/No3/ablolamir%20nabavi.pdf

(٧) انظر:
Mohammad Mohaddessin, Islamic Fundamentalism - The new Global Threat : chapter IV, Op. Cit.

الجغرافيــة من دورهــا؛ إذ لا دولة باســتثناء إيران باســتطاعتها قيادة العالم الإســلامي، وهذه لحظة تاريخية.[١]

٣- مشـروع الاسـتراتيجية الإيرانيــة العشـرينية (٢٠٠٥ - ٢٠٢٥م): [٢]

وهــي وثيقــة رســمية[٣] تضــع التصــورات المســتقبلية للدور الإيراني خلال عشــرين سنة وفقًا للاســتراتيجية،[٤] فمن المفتــرض أن تحظى إيران بخصوصية على المســتوى الدولــي، وتتحول إلى قوة دولية (سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وتكنولوجية) ومصدر إلهام للعالم الإســلامي؛ اعتمادًا على الإرادة الوطنية، والاجتهاد الجماعي، والتعاطي البنّاء والمؤثر في العلاقات الدولية، على أن ينعكس ذلك إقليميًا **في تحقيق عدد من الأهداف:**[٥]

- أن تكــون إيــران باعتبارها مركــز قوة عاملاً للاستقرار والنظام.
- تســتطيع إيران عن طريق ازدهــار مكانتها أن تُحدث توازنًا استراتيجيًا في المنطقة.
- مع وصــول إيران إلــى مكانــة أفضل يصبح بإمكانهــا معاقبــة اللاعبين الذيــن يضرون بالتعاون الإقليمي.
- تســتطيع إيران أن تحافظ على أمنها وســائر دول المنطقة في إطار التعاون الإقليمي، ونظرًا إلى مكانتها الأفضل، فإنها لن تسمح للآخرين بأن يهددوا مصالحها القومية الوطنية، وقيمها الحيوية.

وبنــاءً على ما جاء في الوثيقة، فــإن إيران بصدد التحــول إلى نواة مركزية لهيمنــة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء)، **وهو ما يعني:**[٦]

أن إيران ســتكون بؤرة ومركز منطقة جنوب غرب آســيا، تكرر الوثيقة اســتخدام هــذا المصطلح؛ كي تتجنب ذكر العرب مباشرة، بالنظر إلى قوتها وقدراتها الوطنية، ومكانتها الجغرافية السياســية، والجغرافية الاستراتيجية الاقتصادية، ودورها الاتصالي.

ســتلعب إيــران دور قيــادة التنظيم السياســي والاقتصــادي والأمني لهذه المنطقــة مع بعض القوى الإقليمية، كما أنها لن تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الســاحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.

وباستثناء أفغانستان التي تنسب عادة لوسط آسيا وتركيا لأوروبا، فإن باقي الدول عربية.

ثانيًا: أدوات تنفيذ المشروع الإيراني[٧]:

في سعيها لتنفيذ هذه الاســتراتيجيات التي تدور حول مشروع واحد، تسخّر إيران كل قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية،[٨] ويتم توظيف هذه القدرات في إطار ٤ آليات أساسية على الصعيد الإقليمي:

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) أعطى الدكتور عباس ملكي لمحة شاملة ومقتضبة عنها في مؤتمر خاص، لمزيد من التفاصيل انظر العرض:

Iran>s 20-Year Perspective Document & Iran>s Foreign Relations, Abbas Maleki, 18/5/2005, at: http://www.caspianstudies.com/Foreignpolicy/my%20new%20article/Iran's%2020-Year%20Perspective%20Document%20&%20Iran's%20Foreign%20Relations.ppt

(٣) أتــت بعد التصور الذي طرحه أكاديميون حول مشــروع «حوزة إيران الحضاريــة» التي تشــمل المنطقة الواقعة على حدود الصين شــرقًا والمحيــط الهندي جنوبًا والخليج (الفارســي) غربًا، والقوقاز والبحر الأسود والبحر المتوسط شمالاً.

(٤) لمزيــد من التفاصيل، انظر: محســن رضائي بازتــاب، إيران والفكر الإقليمــي، (الصدى) ٢٦/٣/٢٠٠٥م، نقلتــه: مختارات إيرانية العدد ٥٨ - مايو ٢٠٠٥م، على الرابط التالي:

www.altanweer.net/articles.aspx?id=20047&page_id=0&page_size=15&links=false

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) نفس المرجع السابق.

(٧) انظر: علي حسين باكير، السياسات الجيوبوليتكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة «ما الفرق بين إيران وإسرائيل»، مرجع سابق.

(٨) للاســتزادة حول كيفية توظيــف هذه القدرات في خدمة المشــروع الإيراني، يرجى مراجعة: المشــروع الإيراني الإقليمي والدولي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، تاريخ ١/٦/٢٠٠٩م.

١- الخطاب الأيديولوجي- الديماغوجي[1]:

وهو خطاب شعبوي يتمحور حول مهاجمة إسرائيل، وتعظيم شأن فلسطين، دون أن يعكس ذلك حقيقة الأمر[2]؛ ذلك أنّ الغاية من هذا الخطاب هي تحريك الشارع العربي، واستقطابه؛ لخلق بيئة مهيّأة لتقبّل النفوذ الإيراني في العالم العربي تحت شعار مقاومة إسرائيل من جهة، ولزعزعة الأنظمة القائمة عبر ضرب العلاقة بينها وبين شعوبها من جهة أخرى.

٢- خلق أذرع وحركات موالية لها: ويأتي ذلك في إطار تثبيت الزعزعة التي يحدثها الخطاب الإيراني، وترجمته واقعًا عمليًّا.

ولذلك نلاحظ أنّه في البلدان والأماكن التي يتواجد فيها نفوذ إيراني، هناك حركات وأحزاب تمثّل هذا النفوذ بشكل رسمي وعلني، وبتبعية عضوية، وخاصّة عندما تكون شيعية كحزب الله اللبناني الذي أعلن أمينه علنًا بأنّه يفتخر أن يكون فردًا تابعًا للولي الفقيه في إيران.[3]

أمّا في البلدان التي لا يتواجد فيها الشيعة، فيتم التعويل على حركات إسلامية ذات توجّه قريب، أو حتى امتطاء موجتها تحت شعار المقاومة؛ لاستخدامها كـ (Proxy)، فيما الهدف الحقيقي استغلالها للأجندة الإيرانية القوميّة الخاصة. ولم يعد ذلك خافيًا على أحد خلال السنوات القليلة الماضية، ولا يحتاج إلى أي جهد في ظل الشواهد على الأرض، سواء في لبنان، أو فلسطين، أو اليمن أو البحرين، أو غيرها من الدول.

في البلدان التي لا يتواجد فيها الشيعة، فيتم التعويل على حركات إسلامية ذات توجّه قريب، أو حتى امتطاء موجتها تحت شعار المقاومة؛ لاستخدامها كـ (Proxy)، فيما الهدف الحقيقي استغلالها للأجندة الإيرانية القوميّة الخاصة. ولم يعد ذلك خافيًا على أحد خلال السنوات القليلة الماضية، ولا يحتاج إلى أي جهد في ظل الشواهد على الأرض، سواء في لبنان، أو فلسطين، أو اليمن أو البحرين، أو غيرها.

٣- زيادة القوّة العسكرية:[4]

وهدفها فرض إيران كقوّة إقليمية ذات ردع استراتيجي، ولهذا نرى أنّ النظام الإيراني يعتمد تطوير قدراته الصاروخيّة، وهي قدرات ذات طابع هجومي، إضافة إلى نيّته تطوير قدرات نووية كضامن رادع لبقاء النظام، ودعم الارتقاء الإقليمي الذي تقوم به في المنطقة. وهو على الرغم من ذلك يسعى إلى التمدد في داخل الدول العربية عبر السفارات[5]، أو البعثات، أو المؤسسات،

(١) مصطلح الديماغوجية: كلمة يونانية الأصل مشتقة من (ديموس) أي الشعب و(غوجية) لها عدّة معاني، لكن الغالب أنها تعني العمل، ويصبح المقطع بمعنى «العمل الشعبي». أمّا الديماغوجية اليوم، فهي تدل على مجموعة الأساليب والخطابات والمناورات والحيل السياسية التي يلجأ إليها السياسيون لإغراء الشعب، وتملق الجماهير، واكتساب رضاها، والتسلط عليها بأن تُزين لها أهواءها، وأن تُفتتن بحيل البيان ومعسول الألفاظ؛ لاستثارة حماسها وولعها أكثر مما هو في إرشادها إلى مصالحها الحقيقية. ويقال: «الديماغوجي هو القائد الذي يبشّر بمبادئ يعلم هو أنها باطلة لجموع يعلم أنها مغفلة».

(٢) يقول أحد الكتّاب الإيرانيين من القومية الأذرية: «أنا مسلم شيعي، لا أستطيع أن أفهم كيف يحاول أن يبرر النظام دفاعه عن فلسطين من منطلق إسلامي، في حين أنّه يساند أرمينيا المسيحية التي تحتل ٢٠٪ من أراضي أذربيجان (المسلمة)..في هذا نفاق وتعارض مع الإسلام والطائفة.. وهو دليل على التلاعب بالقضية الفلسطينية»، ولا شك أنّ ما عبر عنه هذا الكاتب لا ينطبق على الحالة الأذرية فقط، بل وكذلك بالنسبة للشيشان في روسيا ، بل وفي أفغانستان والعراق، فالمحتل الأمريكي والإسرائيلي يبعد أمتار قليلة فقط عن الحدود، ونرى صفقات وتفاهمات هناك، بينما نكافات في أماكن أخرى!!

(٣) للمزيد من التفاصيل حول علاقة حزب الله العضوية بإيران ودوره في المشروع الإيراني، راجع: كتاب حزب الله تحت المجهر رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع إيران وإسرائيل، علي حسين باكير، إصدارات الراصد، ٢٠٠٦م.

(٤) حول قدرات إيران العسكرية، راجع:

Unclassified Report on Military Power of Iran, Congressional Directed Action, April 2010, at:
www.foxnews.com/projects/pdf/IranReportUnclassified.pdf

الترجمة العربية للتقرير قام بها الباحث ومتوافرة في ثلاثة أجزاء على هذه الروابط/ http://alibakeer.maktoobblog.com/1599675
http://alibakeer.maktoobblog.com/1599705
http://alibakeer.maktoobblog.com/1599749

(٥) حتى الدول الإسلامية غير العربية تعاني من استخدام إيران لسفاراتها كوكر، انظر مثلا: التشيع يثير قلق الماليزيين، الجزيرة.نت، ٢٠١٠/١٢/٣١، على ا لرابط التالي:

http://aljazeera.net/NR/exeres/40BB4377-1E2F-4A12-95-DD-C9C351687A53.htm

وخاصة جهازها الاستخباراتي عبر فيلق القدس، والحرس الثوري الذي يحرص على تعيين ضباط له في البعثات الدبلوماسية،[1] دون أن ننسى الخلايا النائمة والمنتشرة في كل الدول العربية، وآخرها ما كشفت عنه السلطات الكويتية، ومثلها البحرينية.[2]

٤- البراغماتية والصفقات:[3]

وتلجأ إيران إلى الصفقات مع من تصفهم بأعدائها؛ «طالما أنّ ذلك يصبّ في مصلحتها، وخدمة تحقيق مشروعها في المنطقة العربية. ولسياساتها الخارجية دور كبير في تحديد هذا الإطار»[4].

تلجأ إيران إلى الصفقات مع من تصفهم بأعدائها؛ «طالما أنّ ذلك يصبّ في مصلحتها، وخدمة تحقيق مشروعها في المنطقة العربية ولسياساتها الخارجية دور كبير في تحديد هذا الإطار

وقد شهدنا قديمًا مثل هذه الصفقات بين إيران وإسرائيل، وبين إيران وأمريكا، والتي تتجدد في الاستحقاقات الإقليمية المصيرية، ما يعني أنّها ليست استثناءً، أو حالة شاذة خارجة عن السياق، وإنما نهج متّبع يأتي دومًا على حساب دول المنطقة.[5]

في هذا الإطار، يعتقد رئيس المجلس الوطني الإيراني- الأمريكي، وأستاذ العلاقات الدولية المولود في إيران «تريتا بارسي» أنّ العلاقة بين المثلث الإسرائيلي- الإيراني - الأمريكي تقوم على المصالح، والتنافس الإقليمي والجيو-استراتيجي، وليس على الأيديولوجيا، والخطابات، والشعارات التعبوية الحماسية، فالمحرّك الأساسي للأحداث يكمن في العامل «الجيو-استراتيجي»، وليس «الأيديولوجي» الذي يعتبر مجرّد وسيلة أو رافعة.[6]

لقد استطاعت إيران عبر هذه الأدوات التوسع في مشروعها في المنطقة، وقد وصل المشروع ذروته في السنوات الأخيرة.

هذه المعطيات يعلمها الإيرانيون جيدًا؛ فعلى سبيل المثال يقول الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران «فرزاد بيزيشكبور» في

(١) كالسفير الإيراني السابق للعراق «حسن كاظم قمي» والسفير اللاحق أيضًا «حسن دانافار» وهم ضباط في فيلق القدس. المرجع السابق.

(٢) للتفاصيل حول شبكة التجسس الإيرانية في الكويت، انظر:
www.alarabiya.net/articles/2010/05/01/107370.html
http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/3/29/kuwait.iran/index.html
www.alkhaleej.ae/portal/58bc7e28-ba5b-43af-95a2-eb7d3b6d9e41.aspx

(٣) ننصح مثلاً بقراءة تفاصيل العرض السرّي الإيراني المعروف باسم «الصفقة الكبرى»، وكنّا أول من تناوله في العالم العربي بالتفصيل الدقيق: انظر مثلاً: الصفقة الكبرى: إيران تفجّر المنطقة طائفيًا بين لبنان والعراق ، علي حسين باكير، الإسلام اليوم، ٢٠٠٦/١٢/٢٤م، على الرابط التالي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/183818
- أمّا البي بي سي فقد نشرت خبرها حول الصفقة في ٢٠٠٧/١/٨م، على الرابط التالي:
http://www.middle-east-online.com/?id=44396
- لمزيد من المعلومات التفصيلية راجع:
القصة الكاملة للعرض الإيراني السرّي لعام ٢٠٠٣م، المساومات الأمريكية-الإيرانية..«إيران غيت» ثانية أم حرب خليج رابعة، علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، الجزء ١ و٢ و٣، تاريخ: ٦ و٧ و٢٠٠٧/٣/٨م، ويمكن قراءة التقرير على مدونتي على الروابط التالية:
http://alibakeer.maktoobblog.com/235068
http://alibakeer.maktoobblog.com/237089
http://alibakeer.maktoobblog.com/239430

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل عن السياسة الخارجية الإيرانية: علي حسين باكير، المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩، التقرير الارتيادي الاستراتيجي السنوي للبيان، الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، الإصدار السابع، ١٤٣١هـ، ص٣٠٣-٣٢٤.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول الصفقات والعلاقات الإيرانية الإسرائيلية والإيرانية الأمريكية، يرجى مراجعة:
- عوفر غيت: إيران تسب إسرائيل علنًا وتتعاون معها في السر، ميديل إيست أون لاين.نت، ٢٠١١/٥/٣م، متوافر على:
www.middle-east-online.com/?id=111418
- شلومو بن عامي، إسرائيل وإيران وإعادة إحياء مشروع الصفقة الكبرى، ترجمة علي حسين باكير، مجلة الراصد العدد ٥٦، على:
http://alibakeer.maktoobblog.com/842479
- علي حسين باكير، «محور المصالح » الإسرائيلي الإيراني الأمريكي ، صحيفة الغد الأردنية، ٢٠٠٨/٧/١٠م، متوافر على:
http://alibakeer.maktoobblog.com/1166371

(٦) للمزيد حول تريتا بارسي أو كتاب حلف المصالح المشتركة (التحالف الغادر التعاملات السرية بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة)، راجع العرض الذي قدّمته حتى قبل صدور الطبعة العربية للكتاب:
http://alibakeer.maktoobblog.com/981017

مقال له بعنوان «إيران وميزان القوى الإقليمي»:[١] «إن النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجودًا اليوم، أمّا النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني، فقد تمّ التخلص منه.

واليوم فإن القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قربًا لإيران من أي طرف آخر، وبدلاً من صدام، لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي، وفخور بمعرفته وإتقانه للغة الفارسية، وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران، وأنجبوا أولادًا لهم هنا، ودخلوا مدارس طهران، وتعلموا بها.

كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم؛ مما يعطي إيران كنتيجة لذلك اليد العليا في المنطقة».

وزاد عليه أن خرجت مطالبات داخل إيران بإقامة «إيران الكبرى» التي دعا على سبيل المثال الأمين العام لحزب الله الإيراني وعضو مجلس صيانة الدستور السيد محمد باقر خرازي إلى تشكيلها في كلام له منتصف آيار/ مايو ٢٠١٠م؛ لتمتد من أفغانستان إلى فلسطين، وتحكم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ بما يؤدي إلى تدمير إسرائيل والدول المنافسة المجاورة لإيران (الدول العربية)، وظهور المهدي المنتظر.[٢]

لكن مع اندلاع الثورات العربية نهاية ٢٠١٠م وبداية عام ٢٠١١م، سرعان ما تعرّض المشروع الإيراني لهزّة حاول القائمون عليه أن يقولوا بداية: إن الثورات تأتي لتصبّ في مصلحتهم، لكن سرعان ما تغيّر التقييم فيما بعد مع تطور الأحداث من بلد عربي إلى آخر.

رؤية إيران لواقع التغيير الثوري في المنطقة العربية:

أ) الموقف الإيراني من الثورات العربية:

أولاً: الحالة التونسية:

يعتبر حزب الله في لبنان السبّاق إلى إصدار بيان يربط بين الثورة التونسية والثورة الإيرانية، ويصوّر الموضوع على أنه في إطار المواجهة الأمريكية-الإسرائيلية البحتة.[٣] إلا أنّ الموقف الرسمي الإيراني لم يتأخر في التعبير عن هذا التوجه العام، خاصة عبر المرشد الأعلى ورجال الحوزة كالمرجع الديني الكبير آية الله نوري همداني،[٤] وآية الله صافي كلبايكاني الأستاذ بالحوزة العلمية وأحد المراجع الكبار في مدينة قم،[٥] والمرجع الديني الكبير آية الله مكارم الشيرازي.[٦]

وإذا كان من الملاحظ أنّ الشق السياسي أو التسييسي الإيراني للحدث التونسي[٧] قد بقي في حدّه الأدنى؛ نظرًا لمحدودية حجم ودور وموقع تونس في الخارطة الإقليمية، وفي المشروع الإيراني من جهة، ولسرعة تطور الأحداث وسقوط بن علي من جهة أخرى، فإن الموضوع اختلف تمامًا مع وصول الثورة لمصر.

(١) انظر:

Farzad Pezeshkpour, Iran and the Regional Balance of Power, 5/3/2007, at:

http://mianeh.net/article/iran-and-regional-balance-power

(٢) رجل دين إيراني يدعو لإقامة «إيران العظمى» تمهيدًا لعودة المهدي الغائب، المختصر للأخبار، ٢٠١١/٥/١٦م:

www.almokhtsar.com/news.php?action=show&id=129789

www.elaph.com/Web/NewsPapers/2010/5/563089.html

(٣) انظر: حزب الله يعبر عن افتخاره واعتزازه بانتفاضة الشعب التونسي، وكالة أنباء التقريب (تنا)، ٢٠١١/١/١٤م، على الرابط:

www.taghribnews.com/vdchz6nx.23n-6dt4t2.html

(٤) يقول: «إن الشعب التونسي قد استوحى نضاله من الثورة الإسلامية في إيران»، واصفًا الحكومة السابقة فى تونس بأنها كانت عميلة للولايات المتحدة وحلفائها.

(٥) يقول: «الثورة التونسية انتصار للدين، الشعب التونسي قدوة لباقي الشعوب المضطهدة كما فعل الشعب الإيراني قبل ثلاثين عامًا».

(٦) يقول: «حدثت فى تونس ثورة عظيمة تشبه إلى حد بعيد الثورة الإسلامية فى إيران، فبعد أن اعتمدت الحكومة هناك على الأجانب اعتمادًا تامًا ثار الشعب عليها، وأجبرها على الفرار من هذا البلد».

(٧) انظر للتفاصيل مواقف العلماء الإيرانيين ونموذج صحافي مقارن بين الشاه وبن علي، عن وكالة أنباء التقريب ووكالة أهل البيت للأنباء:

- إشادة المرجعية الدينية في إيران بالثورة التونسية:

www.taghribnews.com/vdcb90bf.rhbzspukur.html

- وجه الشبه بين ثورة إيران الإسلامية وثورة تونس الشعبية:

http://alorwa.org/article.php?id=176

ثانيًا: الحالة المصرية:

في الحالة المصرية بدأ الربط المباشر بين الثورة المصرية والثورة الإيرانية ١٩٧٩م في الدعاية الرسمية لطهران واضحًا وقويًا ومركزًا وهادفًا، وهو ما ينطبق على تخريجها للحدث أيضًا؛ لكونه يأتي في إطار ثورة هذه الشعوب على أمريكا وإسرائيل؛ إذ تطرق المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي للموضوع شخصيًا؛ لتأكيد هذا الربط، مشيرًا إلى أنّ نضال الإخوان المسلمين ضد النظام هو «كصيحة الأمّة الإيرانية التي أُطلقت ضد أمريكا، وضد الغطرسة والاستكبار العالمي». ومن ثَم قام بتخصيص خطبة له باللغة العربية؛ لتكون بمثابة الخط الرسمي للموقف الإيراني في رسالة للخارج وتوجيه للداخل.(١)

ومثله أدلى عدد من المسئولين الرسميين بسلسلة تصريحات، وبيانات مركزة في هذا السياق، ومنهم الجنرال يحيى رحيم صفوي المستشار العسكري لخامنئي، الذي قال في تصريح لوكالة فارس شبه الرسمية: «إن مصير مبارك سيكون كمصير الشاه، تطيح به قوى الثورة الإسلامية».(٢)

وكذلك فعل المتشدد الراديكالي آية الله أحمد خاتمي، الذي قال: «إنّ ثورة مصر ستساعد على قيام شرق أوسط إسلامي، يرتكز على نموذج الحكم الإسلامي الإيراني». وهو ما يتطابق مع ما صرّح به وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي الذي أعرب عن ثقته بأن ثورة الشعب في مصر ستساهم في قيام شرق أوسط إسلامي، معلنًا دعم طهران للتظاهرات المطالبة بسقوط نظام الرئيس حسني مبارك، ومضيفًا أنّ الشعبين المصري والتونسي أثبتا بأن عهد الهيمنة الاستكبارية على المنطقة قد ولى.(٣)

ثالثًا: الحالة الليبية:

في الحالة الليبية بدأ يبرز نوع آخر من التكتيكات في الموقف الإيراني، وقد حصل ما يشبه توزيع الأدوار بين من يركّز على استغلال أمريكا للثورة الليبية للحصول على النفط، وبين من يهاجم نظام القذافي دون أن يوافق على تدخل عسكري، كما تم استغلال تدخل الناتو لحماية المدنيين للترويج لنظرية المؤامرة الغربية، وربط ذلك بالثورات العربية.(٤)

رابعًا: الحالة البحرينية:

بلغ الاستثمار السياسي الإيراني ذروته في الحالة البحرينية؛ إذ ركّزت إيران على أنّ الموضوع يتعلّق بالمطالبة بالحقوق المشروعة، ثم سرعان ما دخلت من هذا الباب إلى التحريض العلني والعملي على قلب النظام(٥)، وتحويله إلى جمهورية إسلامية، وإن من خلال التحركات السياسية(٦)، أو الدينية(٧)، أو

---

(١) انظر: علي حسين باكير، صدى الثورة المصرية يصل طهران والنظام الإيراني يحاول أسلمتها، ميديل إيست أون لاين، ٢٠١١/٢/٨م، على الرابط:

www.middle-east-online.com/?id=104676

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) انظر:

SEMIRA N. NIKOU, (Iran Backs Libyan Rebels, Chastises West Over Oil, Bahrain), Tehran Bureau, 6/4/2011: www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/tehranbureau/2011/04/iran-backs-libyan-rebels-chastises-west-over-oil-bahrain.html

(٥) انظر: خامنئي نادى بالمظاهرات في البحرين وتونس ومصر.. وحرّمها في العراق! إيران توقد نار الخارج لتطفئ «الداخل»، الاقتصادية، ٢٠١١/٣/١٨، على:

www.aleqt.com/2011/03/18/article_516065.html

(٦) على الصعيد الداخلي: سواء في البرلمان الإيراني أو القنوات الرسمية الأخرى التي أصدرت تعليقاتها حول البحرين:

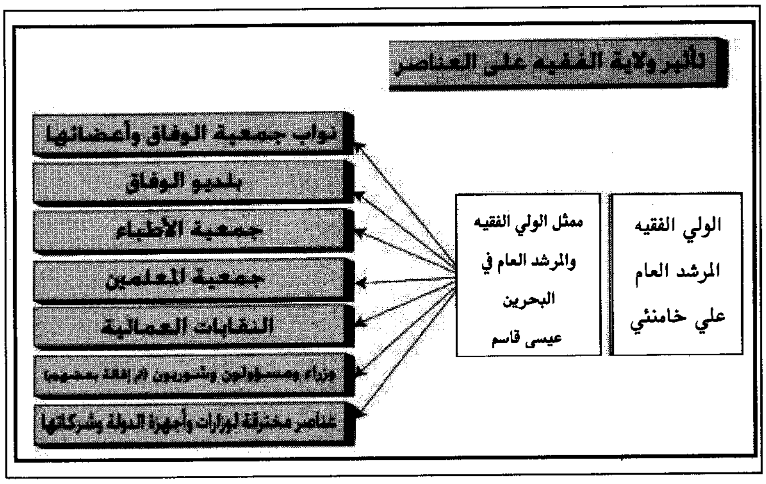
- على الصعيد البحريني: أعلنت ثلاث جماعات شيعية متشددة في البحرين أنها شكلت تحالفًا يستهدف الإطاحة بالنظام الملكي الحاكم، وإقامة جمهورية شيعية، وعلى رأس هذه الجماعات الشيعي المتطرف والأكثر قربًا من إيران: حسن مشيمع. للمزيد، انظر: المعارضة البحرينية تطالب بـ «جمهورية شيعية»، ميديل إيست أون لاين، ٢٠١١/٣/٨م: www.middle-east-online.com/?id=106486

(٧) على الصعيد الإيراني: صدرت العديد من الفتاوى الإيرانية التي تكفر نظام آل خليفة في البحرين، وترى مشروعية الإطاحة بهم.

وعلى الصعيد البحريني: يعد عيسى القاسم الممثل الشرعي للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية في البحرين، والزعيم الروحي لحركة الوفاق البحرينية المعارضة التي شاركت ودعت للمظاهرات، ورفضت الحوار الذي طرحته الحكومة، ومن أبرز المحرضين على الثورة على الحكم. للمزيد من التفاصيل، راجع: خامنئي يقف على رأس هرم ولاية الفقيه، قاسم أصرّ على التصعيد وحرّك الأدوات =

الإعلامية[١] الصادرة مباشـــرة من إيران، أو بطريقة غير مباشرة عن أذرعها في البحرين ولبنان[٢] والعراق والكويت.[٣]

رسم يوضح علاقة رجل الدين عيسى القاسم بالمرشد الأعلى وتأثيره في البحرين



ولم يكن ذلك بمفاجئ علـــى اعتبار أنّ إيران، عبر قيادات رســمية، كانت قــد أعلنت مــرارًا وتكرارًا وبوضوح تــام أن البحرين جزء من إيران، ومن هؤلاء «حسين شريعتمداري» مستشار المرشد الأعلى آية الله علـــي خامنئي، ومدير تحرير صحيفة «كيهان» شــبه الرسمية، الذي اعتبر «أنّ البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وأن المطلب الأساس للشعب البحريني حاليًا هو إعادة هذه المحافظة إلى الوطن الأم والأصل»، أي إيران الإسلامية! ومثله «علي أكبر ناطق نوري» عضو مجمع تشـــخيص مصلحة النظام والرئيس الســـابق لمجلس الشورى الذي يـــرى «أن مملكة البحريـــن تابعة تاريخيًا لبلاد فارس، وأنها الولاية ١٤ من إيران».[٤]

والغريـــب أن عـــددًا مـــن البحرينيين المعارضين يـــرددون هذا الكلام أيضًا[٥]، وهو ما يشـــير إلى ارتبـــاط بينهم وبين إيران التي هـــددت دول مجلس التعاون الخليجي أنها لن تقـــف مكتوفة الأيدي إزاء ما أسمته «إبادة الشيعة»، واحتلال البحرين عبر إرسال قوات درع الجزيرة.[٦]

خامسًا: الحالة السورية:

فـــي المقابل، وعكس كل الحالات الســـابقة، عندما وصلت الثورة إلى سوريا، انقلب الموقف الإيراني بشكل كامل، وانقلبت معه مواقف أذرعه الإقليمية، فأصبحوا يدافعون عن النظام السوري بشراسة؛ بحجّة أنّ هناك مؤامرة تحيكها القوى الغربية للنظام السوري، وأنّ ما يحدث هو فتنة على طريقـــة الفتنة الإيرانية ٢٠٠٩م

=التنفيذية الداخلية للمخطط الفاشـــل، جريدة إن إن، ٢٠١١/٥/١٠، على الرابط التالي:
www.nnarabic.com/index.php/archives/29188

(١) على الصعيد الداخلي: قامت وســائل الإعـــلام الإيرانية بالتحريض المذهبـــي والطائفي، وقامت بشـــكل حصري ببث بيانـــات بحرينية مفبركـــة، وباختلاق قصص أو تحريف قصص، والتلاعب بأشـــرطة الفيديو، وبث مقاطع على أنها من عمل الشرطة البحرينية في الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام تبث نفس الشريط بمضمون مختلف.
- علـــى الصعيد البحريني: قامت وســـائل إعلام المعارضة بنفس الأمر. انظر تقرير مقاضاة صحيفة الوسط:
www.bna.bh/portal/sites/default/files/alwasat.pdf

(٢) انظر موقف أمين عام حزب الله من الثورات العربية في مهرجان دعم الثورات (باستثناء سوريا)، أيضًا تحريضه على البحرين:
www.nowlebanon.com/Arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID=252053
www.alwatannews.net/news.aspx?id=cjiVNcYlXvb3jzIuaMHhPw==

(3) Bahrain: Government Accuses Hezbollah of Aiding Opposition in UN Report, 25/4/2011:
http://pomed.org/blog/2011/04/bahrain-government-accuses-hezbollah-of-aiding-opposition-in-un-report.html/

(٤) انظر: السياسات الجيوبوليتكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، مرجع سابق.

(٥) كالمعارض البحريني ســـعيد الشـــهابي الذي يقـــول: إن العرب احتلوا البحرين ! في مقابلة له على البي بي سي. للمزيد:
- نص حديث سعيد الشهابي في ندوة الانقلاب:
www.fajrbh.com/vb/showthread.php?t=451
- مقابلة مع محطة بي بي سي العربية: انظر الجزء الأول والثاني:
www.youtube.com/watch?v=yUykjafMWqY
www.bahrainvoice.net/vb/showthread.php?p=155200

(٦) انظر: إيران تدق طبول الحرب في الخليج، اليوم السابع، ٢٠١١/٣/١٤م، على الرابط التالي:
www.youm7.com/News.asp?NewsID=369723&SecID=88

(في إشارة إلى الحركة الخضراء)[1]، وأنّ المتظاهرين عملاء للخارج، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة؛ للإطاحة بالنظام الممانع، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة.[2] وهو ما يوجب على الشعب الحفاظ عليه، وعدم الاشتراك بالمؤامرة للإطاحة به، مع ثقة طهران بأن النظام قادر على تجاوز المشكلة، وإنهاء الفتنة.[3]

منطلقات وأهداف التنظير الإيراني لهذه الرؤية:

وفي تحليل المواقف الإيرانية من الثورات العربية في عدد من البلدان، من الممكن أن نستنتج أنّ للحسابات الإيرانية ثلاثة أوجه مما يجري على الساحة العربية اليوم:

أولاً: على صعيد السياسة الداخلية:

الوجه الأول هو وجه الخائف داخليًا من أشكال هذه الثورات والشعارات التي تحملها، والسبب الذي انفجرت من أجله، والمتمثل في المطالبة بالعدالة الاجتماعية، والحرية في التعبير، والمشاركة السياسية، وتداول السلطة، والأهم من هذا مقاومة الديكتاتورية، والتسلط والنظام الأمني والقمعي، والتزوير في إرادة الشعب وأصواته.[4]

ومكمن التخوف من هذا التوجّه، أنّ هذه الشعارات قد تعيد إحياء الحركة الخضراء الإيرانية التي كان النظام قد خاض معها معركة كسر عظم عبر الحرس الثوري، وميلشيا الباسيج، والأجهزة الأمنية بُعَيْد الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠٠٩م، التي أوصل النظام من خلالها أحمدي نجاد إلى الرئاسة مرة أخرى بالتزوير، ورغمًا عن إرادة الناس الذي طالبوا بمعرفة أين ذهبت أصواتهم.[5]

قام الإعلام الرسمي الإيراني بحملة إعلامية دعائية قوية غير مسبوقة في الداخل الإيراني؛ لإيهام الإيرانيين بأنّ الذي يحصل عند العرب هو «ثورة إسلامية» على أمريكا وإسرائيل على طريقة الثورة الخمينية؛ للتورية عن أنها ثورة ضد ديكتاتورية السلطة السياسية

ولهذا السبب قام الإعلام الرسمي الإيراني بحملة إعلامية دعائية قوية غير مسبوقة في الداخل الإيراني؛ لإيهام الإيرانيين بأنّ الذي يحصل عند العرب هو «ثورة إسلامية» على أمريكا وإسرائيل على طريقة الثورة الخمينية[6]؛ للتورية عن أنّها ثورة ضد ديكتاتورية السلطة السياسية.[7]

(١) لمزيد من التفاصيل حول الحركة الخضراء وصراعها مع النظام، انظر، علي حسين باكير وآخرون، إيران: المحافظون- الحركة الخضراء والثورات العربية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب الـ٥٣، مايو ٢٠١١م.

(٢) انظر تصريح سفير إيران في دمشق السيد أحمد الموسوي، وكالة فارس للأنباء، ٤/٤/٢٠١١م، على:

http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9001150102

(٣) انظر: الرئيس الإيراني: سورية قادرة على تجاوز الأزمة، صحيفة الثورة السورية، ٨/٦/٢٠١١م، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=28 1676429201106080204 14

(٤) علي حسين باكير، حسابات القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات= العربية، مجلة البيان، عدد مارس ٢٠١١م، على الرابط التالي:

www.albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=757

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) نفس المرجع السابق.

(٧) وتعليقًا على هذا التوجه، تشير الصحفية الإيرانية «أزادة معاوني» إلى أنّ النظام الإيراني يريد تحويل الرسالة المصرية إلى الشعب الإيراني من خلال أسلمة الانتفاضة، لهدفين:

- الأول: استغلال إحباط الشعوب العربية من قياداتها، والعمل على توظيفها في إطار العداء مع الغرب كمؤشر على ازدياد شعبية إيران، وأحمدي نجاد تحديدًا بين العرب، دون التطرق إلى موضوع أنّ العرب ينتفضون أصلاً ضد الديكتاتورية.
- الثاني: خوف النظام من أن يقوم الداخل الإيراني بالتركيز على الشعارات الأساسية للثورة المصريّة، لذلك يعتمد الإعلام الرسمي الذي يبث باللغة الفارسية على وصف الحدث المصري بمفردات إسلامية على أمل أن تصل رسالة مفادها أنّ المصريين متأثرون بالثورة الإسلامية الإيرانية. انظر:

Azadeh Moaveni , Nervous Tehran Sees Benefit — Maybe, Time, 30/1/2011:
www.time.com/time/world/article/0,8599,2045154,00.html

ثانيًا: على صعيد السياسة الخارجية:

أمّا الوجه الثاني فهو يسعى إلى توظيف الحدث، وما قد ينجم عنه بما يخدم المشروع الإيراني الإقليمي، وقد بدا ذلك واضحًا في حالة مصر والبحرين خصوصًا.(١)

فمن مصلحة إيران نشوء أنظمة في المنطقة العربية على شاكلتها، وتدور في فلكها، وتكون ذات توجّه ثوري أيديولوجي مماثل، وإن لم يكن ذلك ممكنًا، فأقله أن لا يكون مناقضًا لها؛ لأن من شأن نشوء مثل هذه الأنظمة أن تشكّل حزامًا حاميًا للنظام الإيراني من جهة، وأن تسهل اختراقه للرقعة العربية بمساحتها الأوسع من جهة أخرى، فيصبح عمليًا هو القائد الحقيقي والفعلي إقليميًا، لاسيما إذا جاء التحوّل المصري لصالحه.(٢)

ولعل بعض الحسابات الإيرانية تشير إلى أنّه حتى وإذا لم يأت نظام أيديولوجي قريب من إيران، فيكفي أن يكون النظام الوليد ثوريًا حتى يصطدم بإسرائيل مباشرة، أو بأمريكا، فتكون الفرصة الإيرانية سانحة للتخلص من جميع الخصوم دفعة واحدة، لاسيما وأنّ هزيمة عربية أخرى نتيجة لعدم الاستعداد لمواجهة العدو الإسرائيلي بشكل جيّد قد تقضي نهائيًا على العالم العربي في الواقع الجيوبوليتيكي والجيوسياسي الإقليمي.(٣)

(١) ويعلّق الخبير في مركز كارنيجي «كريم صادق بور» على استغلال النظام الإيراني للمشهد العام قائلاً: «إذا لم يفعل النظام ذلك، فإن التركيز حينها لن يكون على موضوع أنّ العرب يستلهمون الراديكالية الإيرانية، لكن على موضوع أنّ الإيرانيين يستلهمون الديمقراطية العربية»، وهو ما يشكّل خطرًا عليه. ويضيف: «إذا حصل فراغ في السلطة والقيادة في مصر، فإن النظام الإيراني لن يقف في موقف المتفرج على الإطلاق؛ إذ سيحاول استغلال الوضع من أجل دعم الجهات التي تتماشى مع عقليته، خاصة أنّه اتّبع هذه الاستراتيجية من قبل في العراق ولبنان وأفغانستان». انظر: نفس المرجع السابق.

(٢) علي حسين باكير، حسابات القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات العربية، مرجع سابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

ثالثًا: على الصعيد الإقليمي:

الوجه الثالث للموقف الإيراني هو وجه الخائف من انهيار مشروعه الإقليمي بأكمله، وبالتالي ضياع جهد أكثر من ثلاثة عقود من الاستثمار السياسي والمالي، والأيديولوجي، والطائفي في المنطقة العربية، هذا الخوف الذي تم التعبير عنه بـرد فعل دائم ومؤيد للأنظمة (كالنظام العراقي)، والأذرع الحليفة له (كحزب الله في لبنان)، وقد بلغ الموقف ذروته في الدفاع المستميت عن النظام السوري، وتخوين الانتفاضة السورية، والثوار، ووصفهم بالعملاء والخونة والعصابات، والتكفيريين من قبل المحور الإيراني وأدواته.

انعكاسات الثورات العربية على المشروع الإيراني في المنطقة:

أولاً: دائرة الخليج العربي واليمن:

لا شك أنّ دائرة الخليج العربي تقع في سلّم أولويات إيران الجيوبوليتيكية، فتعزيز النفوذ الإيراني في هذه المنطقة، وتسيدّها، والاعتراف بها القوة الإقليمية الأولى هو هدف كل التحركات الإيرانية في المنطقة العربية. بالنسبة لإيران تعتبر البحرين الخاصرة الرخوة للخليج تليها الكويت، لذلك فإن الاستثمار الإيراني في اختراق هاتين الدولتين واضح جدًا، لاسيما في السنوات القليلة الماضية.

المشكلة التي أظهرتها الأحداث في الحالة البحرينية أنّ الإيراني ليس فقط جاهزًا لاستغلال التحول، وإنما يضغط مستغلاً الأوضاع الإقليمية لصالح تحقيق خرق في دول مجلس التعاون، لقد كانت الحالة البحرينية بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير، بعدما كان كثيرون يتجاهلون المخاطر الإيرانية، وجاءت إدانة شبكة التجسس في الكويت لتزيد الوضع خطورة.

إلا أنّ تدخل درع الجزيرة بقيادة المملكة العربية السعودية في وضع حد للانقلاب الطائفي الذي

اخترق مطالب المتظاهرين فـــي البحرين، وهو الأمر الذي كان له كبير الأثر في وقف الزحف الإيراني على الخليج، ووضع خطًا أحمر لمن يعنيه الأمر بما في ذلك الولايات المتّحـــدة الأمريكية التي ترددت، بل تجاهلت العامل الإيراني.(١)

صحيح أنّ التدخل العربي والســـعودي تحديدًا في البحريـــن؛ جاء ليضع حـــدًا للطموحات الإيرانية في الخليـــج، ويعرقـــل الطموحات الإيرانيـــة في مناطق أخرى؛ مـــن خلال الإضـــاءة على الســـلوك والنهج الإيراني الانتهازي الغادر للتمدد، وليجبر طهران على إعادة النظر في حساباتها (على الأقل ظاهريًا)(٢)، إلا أنّ ذلك لا يعني تخلي إيران مســـتقبلاً عن مشروعها للهيمنة على الخليج تحديدًا، لاســـيما في ظل عاملين أساسيين:

١- الضعف البنيوي لدول مجلس التعاون:(٣)

إذ تبـــدو دول المجلس (باســـتثناء المملكة نســـبيًا) ضعيفة (ديمغرافيًا، عســـكريًا، وسياسيًا)، وهي غير قادرة على تأمين محيطها الإقليمي بما يصون أمنها، واستقرارها، كما أنها غير قادرة على مواجهة المخاطر والتحديات خارج حدودها، ولا تمتلك الأدوات اللازمة لذلـــك، ولهذا فهي تعوّل بشـــكل مطلق على الحماية الأمريكية للخليج. وإذا لم يتم إيجاد حلول عملية لهذا الخلل البنيوي (البعض يطـــرح إقامة اتحاد خليجي، أو كونفيدرالية)، فإن إيران ســـتبقى تحاول الاختراق والهيمنة في الخليج.(٤)

٢- العامل الأمريكي:(٥)

أما المشـــكلة الأخرى التي أكدتها الأحداث، فهي أن الأمريكي حليف غير موثوق، وقد يتخلى عنك في أية لحظـــة، وحتى لو تجاهلنا هذا المعطى، فهناك معطى آخر يشير إلى أن الأمريكي لم يعد قادرًا على مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية بفاعلية، فضلاً عن تأمين الحلفـــاء، وحالة كوريا الجنوبية التي تعرضت لقصف كوريا الشمالية خير مثال على ذلك، في وقت يتراجع فيه النفوذ الأمريكي العالمي في العديد من المناطق من أمريكا اللاتينية إلى شرق آسيا، ووسط آسيا، والشرق الأوسط، وإفريقيا.

وهذا الوضع لا شـــك إذا اســـتمر ســـيغري إيران باســـتمرار المحاولات للهيمنة على الخليج، خاصة إذا ما استغلت طهران انشغال العالم الآن بالثورات العربية من أجل تســـريع برنامجها النووي؛ لامتلاك القدرات العسكرية النووية.

أما الحالة اليمنية، فلا شـــك أنّ أهميتها بالنسبة لإيران إنما تنبـــع من كونها الفنـــاء الخلفي للمملكة العربيـــة الســـعودية، أكثر من أي شـــيء آخر. ورغم مطالبة إيران الحكومة اليمنية بالإحجام عن استخدام العنف، واحترام مطالب شعبها؛ لضمان وحدة البلاد، فقد ذهب بعض المراقبين إلى أن الموقف الإيراني إزاء الثورة اليمنية جاء متخبطًـــا؛ نظرًا لعدم تمكن إيران من قراءة البديل المحتمل لعلي عبد الله صالح، وعما إذا كان النظـــام القادم ســـيصبّ في مصلحتها أم لا؛

(١) انظـــر مقاربة نواف عبيـــد المهمة للموقف الســـعودي حول الولايات المتحدة وإيران والمنطقة:

Nawaf Obaid, Amid the Arab Spring, a U.S.-Saudi split, The Washington Post, 16/5/2011:
www.washingtonpost.com/opinions/amid-the-arab-spring-a-us-saudi-split/2011/05/13/AFMy8Q4G_story.html

(٢) انظـــر: خير الله خير الله، الخليج فاجأ إيـــران في البحرين... ولكن ماذا عن لبنان؟ ميديل إيســـت أون لاين، ٢٨/٧/٢٠١١م، على الرابط التالي:

www.middle-east-online.com/?id=114939

(٣) انظر: الباحث في العلاقات الدولية علي باكير لـ «العرب»:دول «التعاون» دعت الأردن والمغـــرب خوفًا من الثورات والتهديدات، صحيفة العرب القطرية، العدد ٨٣٨٨- ٣١ مايو ٢٠١١م، متوافر على الرابط التالي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/1600099

(٤) لمزيـــد من التفاصيل حول هذه الفكرة، انظر مثلاً للباحث، ورقة بحثية حـــول الثغرات الخليجية في السياســـة تجاه إيـــران ومخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج، مجلة آراء حـــول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد ٦٣، ديســـمبر ٢٠٠٩، متوافرة على الرابط التالي:

http://alibakeer.maktoobblog.com/1599426

(٥) انظـــر: دول «التعـــاون» دعـــت الأردن والمغـــرب خوفًا مـــن الثورات والتهديدات، مرجع السابق.

نظرًا لمراهنتها السابقة على الحوثيين، غير أن تطور الأحداث جعلها تدرك أن هذه الثورة ثورة شعبية لا تستلهم الثورة الإيرانية، ناهيك عن الانشغال الإيراني في وضع البحرين سابقًا، وفي سوريا لاحقًا.(١)

رغم مطالبة إيران الحكومة اليمنية بالإحجام عن استخدام العنف، واحترام مطالب شعبها؛ لضمان وحدة البلاد، فقد ذهب بعض المراقبين إلى أن الموقف الإيراني إزاء الثورة اليمنية جاء متخبطًا؛ نظرًا لعدم تمكن إيران من قراءة البديل المحتمل لعلي عبد الله صالح، وعما إذا كان النظام القادم سيصب في مصلحتها أم لا.

ثانيًا: دائرة مصر:

لا شك أنه مع سقوط نظام مبارك أصبحت قدرة إيران على التأثير في الداخل المصري أكبر. صحيح أن نموذجها ليس جذّابًا في هذه الظروف، ولا سيما بعد الحملة القمعية التي خاضتها السلطات الإيرانية إثر الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩م ضد الحركة الخضراء، إلا أنّها لا تزال ترى أنّه من الممكن تسويقه. ونستطيع أن نقول: إنّ طهران تراهن على ثلاث بوابات لإعادة الدخول إلى الساحة المصرية بقوة، هي:

١- بروبغندا العداء لأمريكا وإسرائيل:

فإيران تدرك جيدًا مدى الحساسية التي يحملها الشعب المصري لأمريكا والكراهية لإسرائيل،(٢) ولذلك فإن هذه البوابة تظل خيارًا جيدًا لإيران في مختلف الظروف، وهي لا تسعى لاستغلال العامة فقط في هذا المجال، بل تستهدف أيضًا النخب المصرية، وليس أدل على ذلك من قيام طهران باستضافة وفد مصري بعد الثورة مباشرة يضم رجال دين، وأكاديميين، ورجال أعمال، وصحفيين، وألقت على مسامعه التجربة الإيرانية في مقاومة الغطرسة والاستكبار، ونصرة المستضعفين، وكيف أنّ الثورة الإيرانية كانت مصدر إلهام للشعب المصري.(٣)

٢- الإسلاميون:

وتأمل إيران أن يسود مصر نموذج إسلامي يكون متأثرًا بها، أو على الأقل يتيح لها التأثير فيه، أو الدخول عليه؛ للتكامل معه. وهي في هذا المجال تراهن على ورقة الإخوان المسلمين(٤) خاصة وأنّ لها نجاحات تاريخية في التفاهم معهم منذ ثورة الخميني، وفي استغلالهم أيضًا في كثير من المواضع، سواء في مواجهة شرائح أخرى من الإسلاميين كالسلفيين في مرحلة من المراحل، أو في تأمين الغطاء لشرائح أخرى كالشيعة (حزب الله، والصدر، وغيرهم) في مواجهة السنّة في هذه البلدان في مرحلة أخرى.(٥)

---

(١) للمزيد، انظر: إيران والثورة السورية.. نموذج للنفاق السياسي، صحيفة القدس، ٢٠١١/٦/١٤م، على الرابط التالي:
www.alquds.com/news/article/view/id/273118

(٢) انظر مثلاً:
- محمد صادق الحسيني، جيو استراتيجيا العلاقات الإيرانية المصرية، وكالة أنباء فارس، ٢٠١١/٨/٨م، على الرابط التالي:
http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9005170911
- زيارة بروجردي للقاهرة تكتسب أهمية كبيرة (فهو أول مسئول رسمي إيراني يزور القاهرة بعد الثورة المصرية)، قناة العالم، ٢٠١١/٨/١٠م، على الرابط
www.alalam.ir/boroujerdi39s-visit-to-cairo-is-of-great-significance
بروجردي من القاهرة : لن نسمح بأن تكون سوريا لقمة سائغة لأمريكا، وكالة أنباء فارس، ٢٠١١/٨/١٠م، على الرابط التالي:
http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9005190087

(٣) راجع:
- الإيرانيون يرون «٢٥ يناير» وليد ثورتهم الإسلامية، المصري اليوم، ٢٠١١/٦/٣م، على الرابط التالي:
www.almasryalyoum.com/node/462614
- العائدون من إيران وشرعية الديكتاتورية المقدسة ، إيلاف، ٢٠١١/٦/١٢م، على الرابط التالي:
www.elaph.com/Web/opinion/2011/6/661382.html

(٤) رغم أن العلاقة ساءت جدًا مؤخرًا بين إيران وأتباعها وبين الإخوان المسلمين في عدد من البلدان لاسيما في سوريا ولبنان والخليج، وبعض الأجنحة الإخوانية المصرية، وذلك على خلفية الثورات العربية والتهجم على القرضاوي.

(٥) للمزيد من التفاصيل حول طبيعة العلاقة بين إيران والإخوان المسلمين، راجع:

٣- المرشحون للرئاسة:

ويعد هؤلاء مدخلاً ممتازًا لطهران إلى قلب مصر مباشرة. فإذا استطاع أحد المرشحين المتعاطفين مع إيران الوصول إلى سدّة الرئاسة، فإن هذا يعني تغيّر الكثير من المعطيات التي كانت تبدو وكأنها مُسلّمات في الماضي، وحصول انقلاب في السياسة الخارجية تجاهها، خاصة أنّ هناك من بين المرشحين من هم معروفون بقربهم الشديد من إيران، سواء في الخط الديني(١) أو في الخط السياسي(٢) وآخرون متعاطفون معها.

مع الإطاحة بمبارك في مصر، وبدء الانتفاضة الشعبية في سوريا، بدأ الافتراق بين حماس وما يسمى «محور الممانعة»، الذي يضم النظام السوري والإيراني وحزب الله. فقد حرصت حركة حماس رغم الضغوط الهائلة التي مُورست عليها من النظام السوري وحلفائه على أن تنأى بنفسها عن المأزق الذي يريد أن يزجها به.

والجدير ذكره أن معظمهم صرح بضرورة استئناف العلاقات مع إيران، لكن دون أن يتطرقوا إلى المقابل الذي يجب على إيران أن تدفعه، أو البنود التي يجب أن تلتزم بها، وهو ما يعني خللاً في طريقة التفكير تجاه إيران يعيدنا إلى مبدأ «المجانية» الساذجة الموجود لدى بعض هؤلاء المرشحين.(٣)

ثالثًا: دائرة فلسطين ولبنان:

مع الإطاحة بمبارك في مصر، وبدء الانتفاضة الشعبية في سوريا، بدأ الافتراق بين حماس وما يسمى «محور الممانعة»، الذي يضم النظام السوري والإيراني وحزب الله. فقد حرصت حركة حماس رغم الضغوط الهائلة التي مُورست عليها من النظام السوري وحلفائه على أن تنأى بنفسها عن المأزق الذي يريد أن يزجها به؛ حيث لجأ هذا المحور إلى الاستعانة بالمخزون -الوهمي- «للممانعة» من أجل تبرير قتله للناس، وبدا واضحًا أن الحركة تريد أن تقف في الوسط بين الطرفين؛ بحجة عدم التدخل بالشئون الداخلية للدول العربية، تاركة مهمة تأويل بيانها الذي أصدرته بخصوص ما سمته «الأحداث

* - عرض كتاب «إيران والإخوان المسلمين» للباحث الإيراني عباس خامه يار، مجلة الراصد، العدد الثالث والثلاثون - ربيع الأول ١٤٢٧هـ، على الرابط التالي:
www.alrased.net/site/topics/view/54
- أسامة شحادة، موقف الشيعة وإيران من جماعة الإخوان المسلمين، مجلة الراصد، العدد الخمسون - شعبان ١٤٢٨هـ، على الرابط التالي:
www.alrased.net/site/topics/view/741
- Mehdi Khalaji, Egypt>s Muslim Brotherhood and Iran, The Washington Institute for Near East Policy, PolicyWatch #1476, 12/2/2009, at:
www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3014
- Mehdi Khalaji, Iran on Egypt's Muslim Brotherhood, "The Iran Primer", USIP, 25/2/2011, at:
http://iranprimer.usip.org/blog/2011/feb/25/iran-egypt%E2%80%99s-muslim-brotherhood

(١) كـ «محمد سليم العوا» وهو من أبرز أصدقاء إيران على الإطلاق في الساحة المصرية، ومن أبرز المرشحين المحتملين للرئاسة.

(٢) كالسفير السابق عبد الله الأشعل: «أول خطوة لإعادة مصر قرارها المستقل هو إعادة العلاقات مع إيران.. لأن مصر حسني مبارك كانت تتآمر عليها مع غيرها بتعليمات أمريكية!.. تتبعت الصحف التي تنشر ادعاءات ومزاعم عن وجود خطر إيراني على الأمة العربية فوجدتها إما في الخليج وإما مصرية ممولة من الخليج. انظر: الأشعل: إعادة العلاقات مع إيران برهان على استقلالية مصر ، قناة الغدير الفضائية، ٢/٨/٢٠١١م، على الرابط التالي:
www.alghadeertv.com/newsdetails.php?id=7527

(٣) آراء مختلفة لبعض المرشحين للرئاسة في مصر حول العلاقة مع إيران مع إجماع على وصلها:
www.islamonline.net/cs/ContentServer?packedargs=locale%3Dar&c=IOLArticle_C&childpagename=IslamOnline%2FIslamOnlineLayout&p=adam&pagename=IslamOnlineWrapper&cid=1278408656336
http://ar.trend.az/capital/viewpoint/1911713.html
www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/march/9/baradei_election.aspx
http://tiny.cc/l28ph
www.islammemo.cc/akhbar/arab/2011/04/18/121787.html
www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-07-08-1.1468723
www.alalam.ir/opportunity-for-cooperation-between-iran-and-egypt-a-golden-opportunity

الراهنة في سوريا الشقيقة»[1]؛ لما يرضي كل طرف.

لكن ذلك لم يكن كافيًا على ما يبدو بالنسبة للنظام السوري وحلفائه الذين اختلقوا بيانًا[2] باسم خالد مشعل يدين فيه تصريحات القرضاوي التي يدعم فيها الشعب السوري، وهو الأمر الذي تم نفيه من قبل حماس بشكل قاطع لاحقًا.[3]

وهنا بدا أنّ الافتراق بين حماس ومحور الممانعة يظهر أكثر فأكثر، لاسيما مع الحملة المفتوحة التي اعتمدها حزب الله في دعم النظام السوري بكل الوسائل. ومع توقيع كل من حماس وفتح نهاية شهر نيسان/ أبريل اتفاقًا تاريخيًا للمصالحة في القاهرة يتضمن تشكيل حكومة مؤقتة، وتحديد موعد للانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.[4] أصبح الأمر واضحًا، فقدرة سوريا وإيران على التأثير في حماس من منطق التحالف المفتوح أصبح ضعيفًا جدًا مع اتجاه الحركة إلى فصل نفسها -على الأقل في هذه المرحلة التي نشهدها- عن هذا المحور.

وعليه، فإن نفوذ إيران باعتلاء القضية الفلسطينية، واستثمار الانقسام الفلسطيني بدأ يتراجع بشكل كبير، كما أن مصداقية العداء بين إيران وإسرائيل تلقت ضربة قوية مع فضيحة السفن الإسرائيلية التي ترسو في إيران،[5] وإذا ما بقيت الأمور على ما هي عليه، فمن المرجح أن تلجأ إيران إلى وسائل أخرى كالتحالف مع منظمات أخرى غير حماس، أو أن تستثمر في الجبهة الأخرى الأكثر تماسكًا في تحالفها، وهي جبهة حزب الله في لبنان.

وعلى عكس التطورات الجارية في العالم العربي عمومًا، يتراجع النفوذ الإيراني (ولو مرحليًا) في عدد من الدوائر العربية، فإن لبنان سقط بداية عام ٢٠١١م بشكل كلي وكامل في دائرة النفوذ الإيراني، ومعه السوري، عند تفجير حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها الحريري باستقالة ١١ وزيرًا يمثلون حزب الله وحلفائه[6] (بما يخالف اتفاق الدوحة[7] الذي ضغطوا سابقًا لإنجازه)[8]، وانتقل ليخضع مع بدء الثورات العربية إلى دائرة القرار المباشر أيضًا لإيران وسوريا، مع استيلاء حزب الله على الوضع اللبناني بشكل كامل، مع تشكيل حكومة نجيب ميقاتي الذي أبصرت النور في الوقت الذي وصلت فيه الثورات العربية إلى دمشق.

على أنّ بقاء النفوذ الإيراني على حاله في لبنان، أو تراجعه جراء التطورات التي أحدثتها الثورات العربية في المنطقة سيعتمد خلال المرحلة المقبلة **على عاملين أساسين:**

(١) انظر نص البيان: حول الأحداث الراهنة في سوريا الشقيقة، بيان حماس، ٢٠١١/٤/٢م، على الرابط التالي:
http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=92720

(٢) انظر نص البيان : مشعل يهاجم القرضاوي: سورية الوحيدة التي دعمت حماس، دي بريس، ٢٠١١/٤/١م:
www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=79565

(٣) انظر نص النفي: حماس تنفي انتقاد مشعل لمواقف القرضاوي من سوريا، ٢٠١١/٤/٤م:
http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/4/4/hamas.qardawi/index.html

(٤) انظر: وفدا حماس وفتح يوقعان اتفاقًا تاريخيًا بالقاهرة على المصالحة الفلسطينية، الحقيقة الدولية، ٢٠١١/٤/٢٨م، على الرابط التالي: www.factjo.com/fullnews.aspx?id=26550

(٥) انظر: عوفر غيت: إيران تسب إسرائيل علنًا، وتتعاون معها في السر، ميديل إيست أون لاين.نت، ٢٠١١/٥/٣م، متوافر على:
www.middle-east-online.com/?id=111418

(٦) انظر لمزيد من التفاصيل: حزب الله يسقط حكومة سعد الحريري، صحيفة العرب القطرية، ٢٠١١/١/١٣م، على هذا الرابط:
www.alarab.com.qa/details.php?docId=169290&issueNo=1123&secId=15

(٧) نص اتفاق الدوحة على سبيل المثال على: التعهد بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة، عدم العودة إلى استخدام السلاح لتحقيق مكاسب سياسية، إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة، وقف لغة التخوين أو التحريض السياسي، أو المذهبي على الفور...وهي كلها شروط خرقها حزب الله عند انقلابه، وسيطرته على الدولة، فاستقال وزراؤه من الحكومة، واستخدم السلاح في أكثر من مرة في اشتباكات مع حلفائه (كالأحباش) وأيضًا في تغيير التركيبة النيابية اللبنانية والحصول على أكثرية نيابية عبر اليوم الشهير بيوم القمصان السود، وانسحب من طاولة الحوار التي أقامها رئيس الجمهورية أيضًا.

(٨) انظر نص اتفاق الدوحة: إسلام أون لاين نت، ٢٠٠٨/٥/٢١، على الرابط التالي:
www.islamonline.net/i3/ContentServer?pagename=IslamOnline/i3LayoutA&c=OldArticle&cid=1209357788485

١- مصير النظام السوري:

إذ إن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى انقطاع القناة التي تصل البحر الإيراني بالبِرْكة اللبنانية التي يديرها حزب الله الآن. هذا الانقطاع سيؤدي إلى انقلاب سريع في المشهد اللبناني لغير صالح إيران وحلفائها. وحتى لو بقي حزب الله صامدًا خلال الفترة الأولى لهذا الزلزال الجيوبوليتيكي؛ فإن موارده وقدراته ستشحّ مع مرور الوقت الذي من المرشح أن يكون سريعًا في حال نشوء نظام عربي سنّي جديد في دمشق.

٢- مصير حزب الله:

إذ إن لحزب الله وضعه الداخلي الخاص أيضًا، والذي قد ينفجر في أي لحظة بمعزل عن سوريا وإيران. فسلاح الحزب بدأ منذ العام ٢٠٠٠م يثير انقسامًا في لبنان حول مدى مشروعيته، والاستثمار السياسي له، ومن ثَمَّ تعميق الانقسام بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٦م، تلاه الاعتداء على بيروت وأهلها في عام ٢٠٠٨م، وإسقاط نتائج الانتخابات الشعبية، ومصادرة السلطة السياسية لمصلحته باستخدام السلاح، وصولاً إلى اتهام المحكمة المختلطة الخاصة برفيق الحريري عام ٢٠١١م عناصر تابعين لحزب الله باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، وأبرز زعيم سني وعربي على الإطلاق في تلك الحقبة.

رابعًا: دائرة سوريا:

لا شك أنّ الثورة الشعبية التي اندلعت في سوريا شكّلت ضربة قاصمة للمشروع الإيراني، وللمنطق الذي يقوم عليه، وللجهود التي بذلتها منذ ٣٠ عامًا للتغلغل في المنطقة العربية. وقد ولّدت هذه الثورة الشعبية حالة من عدم التوازن في السياسة الإيرانية الخارجية، لدرجة أنّ مصداقيتها الخارجية لدى غالبية عظمى على الأقل من العرب أصبحت لاغية، مع انتقالها من حالة تبني ثورات تونس ومصر لأهداف سياسية ومهاجمة الغرب في ثورة ليبيا لنفس الهدف، ومن ثَم الانتقال إلى إخراج الحراك البحريني عن مساره، وصولاً إلى الدعم المفتوح لنظام الأسد وحلفائه.(١)

١- سيناريو سقوط الأسد:

إذا سقط النظام السوري فسيسقط معه أهم وأكثر التحالفات الاستراتيجية ثباتًا في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يعني حصول زلزال جيوبوليتيكي ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق، ويقلّصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى، ويمتد من فلسطين إلى العراق، وقد يصيب إيران نفسها.

وانطلاقًا من كون سوريا المدخل الرئيس لاختراق إيران للساحة العربية، فإن فقدان نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة، بحيث ستنقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله الذي يعتبر ذراعه الرئيس، كما سيفقد القدرة على التأثير المباشر مع سقوط المنظومة السورية السياسية والأمنية في لبنان.

وما ينطبق على لبنان ينطبق على الساحة الفلسطينية؛ حيث ستتقلص قدرة إيران على التلاعب بها إلى أقصى درجة ممكنة، إن لم نقل تفقدها كليًا مع وعي الفصائل الفلسطينية بخطورة الإبقاء على تعاون (مصلحي أو دائم) مع النظام الإيراني في مثل هذه الظروف.

(١) انظر وجهة نظر الباحث الإيراني مهدي خلاجي حول تعرية الموقف الرسمي المتناقض داخليًا وخارجيًا:

_ Mehdi Khalaji, Influence Curtailed: Democracy in the Arab World Stands to Strip Iran of Its Power, AlMajalla, 12/4/2011, available on: www.washingtoninstitute.org/templateC06.php?CID=1609

- Mehdi Khalaji, Iran and Syria, Aljazeera Network, 9/6/2011, available on: www.washingtoninstitute.org/templateC06.php?CID=1659

كما ستفقد إيران القدرة على استغلال القضية الفلسطينية بالشكل نفسه الذي كان قائمًا سابقًا، أو استخدام الساحة اللبنانية والفلسطينية للحصول على مكاسب قومية. ولذلك يتحرك النظام الإيراني على خطّين الآن:

- الدفاع المستميت عن نظام الأسد:

فالمسألة مسألة حياة أو موت بالنسبة له، لذلك يدافع النظام الإيراني عن نظيره السوري بكل ما أُوتي من قوة. وقد أوردت العديد من التقارير أنباء عن قيام طهران بإرسال مستشارين وخبراء من الحرس الثوري: تقنيين، وعسكريين، وأمنيين، متخصصين بمواجهة الثورات الشعبية، إضافة إلى دعم النظام السوري بالعتاد والأسلحة.(١)

قام النظام الإيراني بتوجيهات مباشرة من المرشد الأعلى علي الخامنئي بصرف ٣ مليارات دولار في حسابات الأسد كمنحة مباشرة عند بدء الاحتجاجات الشعبية، تلاها قرار بتخصيص ٩ مليارات دولار بشكل مستعجل، ودون أي شروط للنظام السوري لدعمه في مواجهة الثورة الشعبية، إضافة إلى ٢٩٠ ألف برميل نفط يوميًا بشكل مجاني.

إضافة إلى ذلك، فقد قام النظام الإيراني بتوجيهات مباشرة من المرشد الأعلى علي الخامنئي بصرف ٣ مليارات دولار في حسابات الأسد كمنحة مباشرة عند بدء الاحتجاجات الشعبية، تلاها قرار بتخصيص ٩ مليارات دولار بشكل مستعجل، ودون أي شروط للنظام السوري لدعمه في مواجهة الثورة الشعبية، إضافة إلى ٢٩٠ ألف برميل نفط يوميًا بشكل مجاني.(٢)

كما تحرص إيران على إحكام السيطرة على مناطق النفوذ المتبقية: في موازاة الدعم اللامحدود لنظام الأسد، فقد أحكمت إيران سيطرتها في هذه الفترة على البلدان العربية التي تمكّنت منها، وعلى رأسها العراق ولبنان (بالتعاون مع النظام السوري)، وهي تقوم بتسخير قدرات هذه الدول وأهميتها الجيو-سياسية في إطار معركتها؛ لتعزيز وضعها الإقليمي في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة من جهة، وفي إطار دعم النظام السوري من جهة أخرى.

مع محاولة التحوط للخسائر بمكاسب إقليمية جديدة: وقد بدا الجهد الإيراني الحثيث والسريع واضحًا في محاولة كسب البلدان التي حصلت فيها ثورات شعبية لاسيما مصر.

ولا شك أنّ مصر ستكون الهدف الأساس المقبل لإيران، فهذه فرصة مثالية مناسبة لاستمالتها لأجندتها، أو على الأقل استغلالها؛ لما لها من نفوذ إقليمي سياسي وديني ومركز مهم في العالم العربي، أو العمل على تحييدها لاحقًا للاستفراد بدول الخليج العربي، أو مراكز النفوذ الإيرانية في العالم العربي.

٢- سيناريو سحق الأسد للانتفاضة:(٣)

على الرغم من صعوبة التسليم بهذا السيناريو، إلا أنّ تصرفات النظام السوري تبدو في سياق عسكري، أمني، سياسي، إعلامي يعتمد على توظيف خبراته السابقة في القمع الوحشي، والتفاوض الدبلوماسي، وفي استغلال الأوراق المتاحة لتحقيق هدفه، مراهنًا على أنّ للناس طاقتها أيضًا، ولا يمكنها الاستمرار

(١) انظر:

Revolutionary Guards and Ammo Dispatched to Syria, May 18, 2011: www.americanthinker.com/blog/2011/05/revolutionary_guards_and_ammo.html

(٢) انظر:

Iran offers $9 Billion in financial aid to help prevent the fall of Assad in Syria, Green Experts Of Iran, 16/7/2011, at: http://twitemail.com/email/245901604/11/Breaking-News%3A-Iran-offers--9-Billion-in-financial-aid-to-help-prevent-the-fall-of--Assad-in--Syria

(٣) للاطلاع على مزيد من تفاصيل الخطة التي يراهن عليها النظام السوري عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا، انظر: علي حسين باكير، على ماذا يراهن النظام السوري؟ موقع قاوم، ٢٠١١/٦/٢٩م، متوافرة على هذا الرابط:

http://alibakeer.maktoobblog.com/1600141

إلى ما لا نهاية في ظل العزلة الإقليمية والدولية التي تعانيها، وفي ظل وقوف العالم متفرجًا أمام المذابح الذي يقوم بها نظام الأسد ضد الناس الأبرياء العزّل مستعينًا بالجيش والوحدات الخاصة والدبابات والمدفعية.[1]

كما أنّ هناك مخاوف دائمة من إمكانية أن يقوم النظام السوري بصفقة مع أمريكا أو إسرائيل مقابل بقاء النظام[2]، خاصة وأنّ للنظام السوري تجارب سابقة في عقد الصفقات مع أمريكا وإسرائيل، رغم كل ما يقوله عن الممانعة!!

في حال نجاح السيناريو القمعي هذا، فمن المنتظر أن يتجه الوضع إلى أحد مسارين:

١- بقاء النظام ضعيفًا:

وهو الاحتمال الأكثر ترجيحًا في هذا السيناريو. فقد يضطر حينها، وفي محاولة منه لاصطناع شرعية بديلة، أن يدخل في مناورة معقدة تشمل الاتجاه للتفاوض مع أمريكا وإسرائيل، ويعزل نفسه أكثر فأكثر عن إيران وحزب الله، (وفي هذه الحالة تفقد إيران الكثير من قدرتها في امتلاك القرار السوري أو التأثير عليه). أو على العكس قد يدخل مع أمريكا وإسرائيل في صراع يأخذ أشكالاً متعددة، دون أن ننفي إمكانية الدمج بين التصورين، كما كان يفعل النظام سابقًا، فتبقى العلاقة مع إيران قائمة كما هي اليوم.

٢- استعادة النظام قوته:

لن يكون الداخل السوري فقط في مأزق، بل من المنتظر أن تصبح المنطقة برمتها في مأزق؛ إذ سيحاول نظام الأسد أن يفرض سياسة الأمر الواقع على المجتمع الدولي، ومن باب القوة، وحينها قد يعطي هذا الواقع أفضلية لإيران في المنطقة، على اعتبار أنها تكون قد أحكمت السيطرة على الهلال الشيعي بشكل كامل (لبنان، سوريا، العراق، إيران) ما يجعلها في موقع أفضل إقليميًا.

خاتمة: خلاصة ومستقبل المشروع الإيراني:

لا شك أنّ الثورات العربية أثارت الكثير من التساؤلات حول موقع ودور طهران في المنطقة، والطريقة التي ستتفاعل بها الأنظمة العربية الجديدة معها، وإذا ما كانت الثورات ستصل إلى إيران نفسها في نهاية المطاف.

وحتى فترة ما قبل الثورة السورية، كانت معظم التحليلات تقول: إنّ الثورات ستؤدي إلى تقوية موقع إيران في المعادلة الإقليمية، على اعتبار أنّ موجة الثورات تتجه حصرًا لضرب الأنظمة الحليفة للولايات المتّحدة، وأنّ السبب الرئيس في ذلك هو التقاعس في نصرة القضية الفلسطينية، ومواجهة إسرائيل.

فأنصار هذه الرؤية التي تقول: إنّ الثورات عززت من موقع إيران ونفوذها، يستندون في ذلك على عدد من الحجج منها[3]:

---

(١) تشير التقديرات إلى أنّ عدد القتلى من المدنيين على أيدي النظام السوري قد تجاوز الألفي قتيل في أواخر شهر ٧، وأنّ عدد المعتقلين تجاوز الـ ١٥ ألف معتقل. فيما تشير تقديرات أخرى إلى أنّ عدد الحقيقي للقتلى بلغ ٥ آلاف مع بداية شهر ٨، انظر:

http://almoslim.net/node/150026

www.elaph.com/Web/news/2011/8/675431.html

(٢) انظر على سبيل المثال:

- مصادر إسرائيلية: الأسد اقترح على واشنطن استئناف المفاوضات مع إسرائيل، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١١/٥/٢٣م، على الرابط التالي:

www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=623067&issueno=11864

- مصادر دبلوماسية: النظام السوري يريد المقايضة على شاليط، أخبار الشرق، ٢٠١١/٨/٥م، على الرابط التالي:

www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=8544:2011-08-06-03-29-30&catid=66:syria-politics&Itemid=118

(٣) انظر: الثورات العربية والسياسات الأمريكية تجاه إيران، قراءة في تقرير مركز الأمن الأمريكي الجديد، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠/٦/٦، على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/NR/exeres/60BAF862-5863-47F4-8FBC-D1DE7C5E1772.htm

– أنّ الأنظمة التي تمّ الإطاحة بها هي أنظمة حليفة للولايات المتّحدة، والمتبقية منها أيضًا تترنح تحت الضغط الشعبي.

– أنّ الرأي العام العربي معادٍ لإسرائيل، وغاضب من أمريكا.

– أنّ إيران نفسها تنظر إلى الأمر من زاوية أنّه «صحوة إسلامية»، وأنّ ذلك سيفيدها في النهاية.

– أنّ الأنظمة العربية الجديدة لن تكون مستعدة على الأرجح لاتخاذ إجراءات معادية لإيران، وحتى التي لا تزال قائمة ستكون حذرة من اعتماد سياسة خارجية لا تتمتع بزخم شعبي.

ومع تطور الأحداث بدا أنّ هذا التقييم غير صحيح من ناحية التخصيص، وأنّ المسألة لا تتعلق بمعطى خارجي مرتبط بالقضية الفلسطينية، أو باستعداء لأمريكا، أو بالعداوة لإسرائيل؛ فالدوافع داخلية، والمطالب الأساسية مرتبطة بالحريات، والحقوق الأساسية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية (دون تجاهل ما هو خارجي فيما بعد).(١)

كما أنّ إيران كانت تعاني أصلاً من تراجع في الساحة العربية، بالتزامن مع اندلاع الثورات العربية مطلع العام ٢٠١١م، وأنّ هذه الثورات جاءت لتضع إيران في مأزق، وهي تناضل الآن من أجل الخروج منه؛ لتجد مكانًا لها في البيئة الإقليمية التي ستنبثق بعد هذه الثورات.

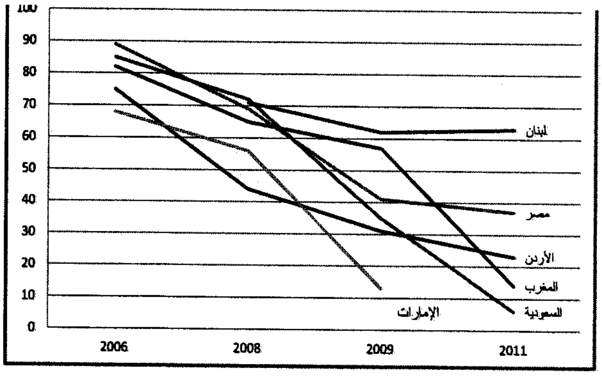
ويستند أنصار هذه الرؤية على عدد من المعطيات منها:(٢)

– أن سياسة القمع التي اعتمدها النظام الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م، نفّرت الكثير من العرب من إيران.

– أن الصعود التركي وموقف تركيا من غزّة سحبا البساط من تحت إيران، وادعائها بأنها قائدة معسكر الممانعة.

– أن الدور الإيراني في العراق خلق معارضة سنيّة واسعة له في المنطقة العربية.

– أن تحالف إيران- حزب الله خسر بريقه الذي وصل الذروة في «انتصاره» على إسرائيل عام ٢٠٠٦م، ومن ثمّ فقده مع انغماس وغرق حزب الله في السياسة الداخلية اللبنانية.



استطلاع رأي حول النظرة إلى إيران في بعض الدول العربية المختارة (٢٠٠٦-٢٠١١)(٣)

– أن اتفاق الرأي العام العربي في مصر، وفي غيرها من الدول، مع إيران على كراهية إسرائيل لا يعني أنّ الرأي العام العربي يترجم ذلك بتعاطف مع إيران، أو أجندتها الخارجية الأوسع، خاصة أنّ بعض

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، يرجى مراجعة:
– علي حسين باكير، قراءة في ديناميات التحول في العالم العربي، الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/٨م، على هذا الرابط:
www.aljazeera.net/NR/exeres/05B772BC-A298-4C89-B657-547724487D6E.htm#4
– الأنظمة العربية مجبرة على تغيير جوهري، مقابلة مع علي باكير، صحيفة العرب القطرية، ٢٠١١/٣/٧م، متوافرة على هذا الرابط:
http://alibakeer.maktoobblog.com/1599963

(٢) الثورات العربية والسياسات الأمريكية تجاه إيران، مرجع سابق.

(٣) الاستطلاع أجراه مركز زغبي في يونيو/حزيران ٢٠١١م، ويظهر تراجعًا كبيرًا وسلبية في نظرة العرب إلى إيران.
www.aaiusa.org/reports/arab-attitudes-toward-iran-2011

ما كان من هذا التعاطف آخذ في التراجع.

وسرعان ما أدرك الجميع دقّة هذا التشخيص عندما وصلت الأمور إلى دمشق. ورغم أنّ الجزم بربح أو خسارة إيران، وتقدّم أو تراجع المشروع الإيراني بشكل قاطع وبائن غير ممكن حاليًا، بانتظار جلاء الأحداث كليًا، إلا أنّ ذلك لا يلغي إمكانية تقديم تصوّر مستقبلي مكمّل للتصور الذي قدّمناه سابقًا لانعكاسات الثورات العربية على مصالح إيران والمشروع الإيراني في الدوائر العربية المختلفة، يتناول الانعكاسات العامة المحتملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد من خلال المعطيات المتوافرة، ويمكن اختصارها فيما يلي:

إذا سقط النظام السوري فسيسقط معه أهم وأكثر التحالفات الاستراتيجية ثباتًا في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يعني حصول زلزال جيوبوليتيكي ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق، ويقلصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى، ويمتد من فلسطين إلى العراق، وقد يطول إيران نفسها

أولاً: على المدى القصير(١):

١- **سياسيًا**: قد تؤدي الثورات العربية إلى حالة من عدم الاستقرار، يتبعها نوع من الفوضى المؤقتة، وتعتبر إيران في هذا السياق أكثر قدرة على إدارة الوضع الإقليمي؛ لما تمتلكه من خبرة، ومن أدوات وأذرع إقليمية تخولها الصمود في مثل هذه الظروف التي طالما اعتادت العمل فيها، بل ومحاكاتها في كثير من الأحيان؛ لاستدراج بعض القوى للتفاوض والحصول على تنازلات. وفي مناخ كهذا، قد تستفيد طهران من الفراغ الحاصل في بعض الدول العربية، ومن حالة التخبط من أجل الدخول إليها، كما أن من الممكن لها أن تستغل اختلال التوازن الجيوبوليتيكي في مناطق أخرى، واستثماره لمصلحتها.

٢- **اقتصاديًا**: تؤدي حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة إلى ارتفاع أسعار النفط، ما يعني عمليًا أنّ الثورات العربية لا تغذّي فقط خزانة طهران المالية بالدولارات، وتحقق لها نموًا اقتصاديًا، وإنما تساعدها -وهذا هو الأهم بالنسبة لها- على تقويض العقوبات الدولية المشددة المفروضة عليها، والتي كان لها وقع شديد مؤخرًا، وإفراغ هذه العقوبات من مضمونها؛ ما يحرر إيران من الضغط الاقتصادي، وينسف في نفس الوقت العمل الجماعي الذي قادته أمريكا لسنوات مع القوى الدولية، لاسيما روسيا والصين والدول الإقليمية لحصارها والضغط عليها.

٣- **أمنيًا**: تدافع إيران عن نفسها تقليديًا عبر خط دفاع تقيمه خارج حدودها. وفي مثل هذا الوضع لا تواجه طهران مشكلة في حالة عدم الاستقرار الإقليمي، بل من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى انشغال القوى الكبرى عن ملفها النووي، وأن يقوى موقفها وهو المطالبة بأن يتم توسيع برنامج التفاوض مع أمريكا ليضم مختلف الملفات الإقليمية بما يؤدي للاعتراف بنفوذها ومصالحها الاستراتيجية والحيوية في المنطقة.

كما أنّ صمود الأنظمة في البلدان التي تشهد انتفاضات أمام التدخلات العسكرية الأجنبية، كالنظام الليبي، يفيد إيران من ناحية جعل خيار التدخل العسكري غير جذّاب مستقبلاً؛ لأنه غير مثمر، وبشكلٍ ما غير فعّال، وسيؤخذ بالضرورة في الحسبان قبل أن يتم التفكير في اعتماده ضد طهران.

---

(١) انظر:

Ali Hussein Bakeer, Turkish-Iranian Relations in the Shadow of the Arab Revolutions: A Vision of the Present and the Future, (USAK) International Strategic Research Organization & The Journal Of Turkish Weekly, 5 & 8 July 2011:
www.turkishweekly.net/op-ed/2842/turkish-iranian-relations-in-the-shadow-of-the-arab-revolutions-a-vision-of-the-present-and-the-future.html
www.usak.org.tr/en/makale.asp?id=2190

ثانيًا: على المدى المتوسط والبعيد[1]:

في المقابل، فمن المنتظر أن تعاني إيران على المديين: المتوسط والبعيد من خسائر فادحة قد تكون الأكثر كلفة على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، خاصة إذا ما أدّت الثورات إلى سقوط النظام السوري، وهو ما سيتبعه تراجع دراماتيكي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، بدءًا من فلسطين (وهو الأمر الذي أخذ يتحقق)، ومرورًا بلبنان والعراق والخليج، وانتهاءً بإيران نفسها؛ حيث يترقب العديد من الشرائح المعارضة للنظام الإيراني مصير النظام السوري كمؤشر على وضع النظام في طهران.

وحتى لو نجا النظام الإيراني، فمن المرجح أن يصبح معزولاً، وألا يلقى نموذجه الثيوقراطي أية جاذبية تُذكَر، خاصة بعدما حصل عام ٢٠٠٩م، دون أن يعني ذلك أن ليس لهذا النموذج أنصار داخل البيئة العربية.

أمّا ميزان الفصل في المكاسب والخسائر وفق المدة الزمنية، فستحدده مستقبل الأحداث التي مازالت تتفاعل في ثلاث دوائر أساسية:

١- **دائرة الشام أولاً، وعلى رأسها سوريا:** إذا سقط النظام السوري سريعًا، فإن المشروع الإيراني للمنطقة في شكله الموجود المعروف حاليًا سيكون في حكم المنتهي، بانتظار وضوح التداعيات الكاملة، والهزات الارتدادية لانهيار النظام السوري، والتي ستشمل المناطق الخاضعة للسيطرة الإيرانية سريعًا، وربما وصولاً إلى إيران نفسها.

٢- **دائرة شمال إفريقيا وعلى رأسها مصر:** وتنظر إيران إليها على أنها فرصة لتوسيع نطاق مشروعها، وإذا ما نجحت في اختراق مصر (سواء مع حصول فوضى في إدارة الحكم، أو مع وصول نظام صديق إلى السلطة)، مع بقاء نظام الأسد، فسيكون ذلك مكسبًا عظيمًا لها، أما إذا كسبتها مع سقوط نظام الأسد، فإن ذلك لن يكون كافيًا لتعويض خسارة الحليف السوري.

٣- **دائرة الخليج وعلى رأسه البحرين:** وستبقى عنصرًا بالغ الأهمية في الحسابات الإيرانية؛ نظرًا لأولوية منطقة الخليج العربي في المشروع الإيراني من جهة، ولكون البحرين النقطة الأضعف في هذا المجال من جهة أخرى، ولذلك فإن أيّ تطور على هذه الجَبهة سينعكس سلبًا أو إيجابًا في الحسابات الإيرانية مستقبلاً.

(١) نفس المرجع السابق.

معلومات إضافية

أبرز التطورات الداخلية الإيرانية (معركة النجادية وولاية الفقيه):

في أبريل ٢٠١١م شهدت إيران أزمة عميقة بين أركان السلطة؛ متمثلة برئاسة الجمهورية عبر أحمدي نجاد وأنصاره من جهة، وبين ولاية الفقيه المتمثلة بالمرشد الأعلى وأنصاره من جهة أخرى؛ وذلك على خلفية إقالة وزير الاستخبارات حيدر مصلحي.

الفروع والأصول في الأزمة بين «النجادية» وولاية الفقيه:

في الفروع: تقدم مصلحي باستقالته تحت ضغط الرئيس أحمدي نجاد الذي سرعان ما قبل الاستقالة؛ إلا أن المرشد تدخل فرفض الاستقالة، ولم يكتف بذلك؛ بل أمر بإعادة مصلحي إلى منصبه.

حاول الرئيس أحمدي نجاد إظهار اعتراضه على موقف المرشد من خلال الاعتكاف؛ حيث غاب عن مقر الرئاسة، وعن اجتماعات الوزارة لأكثر من أسبوع. لكن سرعان ما عاد عن اعتكافه بعد اشتداد حملة الضغوط عليه من المرشد وأنصاره. ونُقل حينها عن حجة الإسلام مرتضى آقا طهراني تخيير المرشد لنجاد بين إعادة مصلحي إلى منصبه، أو أن يقوم الرئيس بتقديم استقالته.

في الأصول: هذه المعركة تعتبر امتدادًا لمعارك سابقة أقل حدة؛ خاضها أحمدي نجاد مع المرشد بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩م. ويعود ذلك إلى تخوف المعسكرين اليمينين (نجاد وأنصاره) و (المرشد وأنصاره)؛ من أن يقضي أحدهما على الآخر في النظام السياسي بعد أن خلت الساحة لهم، إثر قيامهم معًا بإقصاء كل المنافسين المحتملين سابقًا دون استثناء؛ سواء من الإصلاحيين أو البرجماتيين أو اليساريين.

معارك «الحالة النجادية» مع المرشد الأعلى:

لم يسلم المرشد الأعلى ومعسكره من انعكاسات الحملة التي قادوها لدعم نجاد في انتخابات عام ٢٠٠٩م، فنظر إليه كثير من الخصوم على أنه تحول إلى «رئيس تيار حزبي»، وخرج عن موقعه مرشدًا حاكمًا للتوازنات في النظام السياسي الإيراني، وحكمًا بين المؤسسات. في هذه اللحظة بالذات، ونظرًا لما أسفرت عنه هذه المعركة القاسية من نتائج، اعتقد نجاد أن تياره أو «الحالة النجادية» أصبحت قادرة على التحرك باستقلالية من دون المرشد. لقد أدى ذلك إلى صدام بين أركان النظام متمثلة بالحالة النجادية في مواجهة الولي الفقيه، ومن أبرز معالمها:

١- تحدي نجاد للمرشد وأنصاره بعد انتخابات ٢٠٠٩م مباشرة، من خلال تعيين صهره «إسفنديار رحيم مشائي» في موقع النائب الأول للرئيس. وقد أثارت هذه الخطوة عاصفة من ردود الأفعال من رجال الدين المتشددين، ومن اليمين المحافظ في النظام الإيراني في وجه نجاد، ودشّنت المعركة بين المعسكرين، ودفعت المرشد الأعلى إلى كتابة فتوى في هذا الشأن تفرض عليه التخلي عنه. فاستقال «مشائي» بعد ثلاثة أيام من تعيينه في منصبه آنذاك، لكن نجاد عاد وعيَّنه في منصب رئيس مكتبه (كبير الموظفين)، واحتل في ما بعد قرابة ١٩ منصبًا في النظام وفْق بعض المصادر.

٢- معركة تعيين مبعوثين خاصين لنجاد (عام ٢٠١٠م) لمنطقة الشـــرق الأوسط ولآسيا وأفغانستان وبحر قزوين، وكان من بينهم أيضًا مشائي وعددٌ من المقربين جدًا منه. وقد أدى ذلك إلى اعتراض وزير الخارجية المقرب جدًا من المرشـــد «منوشـــهر متكي»، فصرح قائلاً: «إن هذه الخطوة تسمح بإنشاء سياسات خارجية مستقلة للرئيس، وموازية لسياسة الوزارة؛ وهو ما سيؤدي إلى إضعاف الجهاز الدبلوماسي الإيراني، وتضارب في الصلاحيات». لكن نجاد انتظر ســـفر متكي إلى السنغال حتى يقوم بإقالته مما حال دون إفساح المجال لأحد بالتدخل، وقد عُدَّ ذلك انتصارًا للحالة النجادية في النظام، وبمثابة تحذير للمحافظين الأصوليين.

مخاطر «العقيدة المشائية» على المرشد الأعلى:

أما ملف الخلاف الثاني بين المعسكرين؛ فهو شخصية صهر الرئيس وما يحمله من أفكار. فالمرشد الأعلى وتياره وأنصاره يمقتون «مشـــائي» إلـــى أقصى حد، وعادة ما يرمزون له ولتياره بــــ «المجموعة المنحرفة»، ويوصف من قبل بعضهم بأنه «ليبرالي النزعة»، ومن قبل آخرين بأنه «قومي الأيديولوجيا»، ويعرف بمواقفه المستهجنة عادة، ومنها:

١- ســـبق له أن أعلن في عام ٢٠٠٨م - عندما كان في منصب نائب الرئيس الإيراني لشـــئون الســـياحة والثقافة - أن «إيران صديقة للشعب الإسرائيلي».

٢- ســـمح بإقامة حفل حملت فيه اثنتا عشـــرة فتاة إيرانية -كُنَّ يرتدين اللباس التقليدي- وهن يرقصن نسخةً من المصحف على طبق، وأثار ذلك جدلاً بسبب موقفه «المتراخي» وغير المبالي من الحجاب الإسلامي؛ كما يتهمه بذلك المحافظون.

٣- صرح عام ٢٠١٠م بأن الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- من أصل فارسي وليس عربيًا.

إن ما يخيف معســـكر المرشد ويســـبب كره الأصوليين والمحافظين التقليديين لمشائي هو ما يمكن تسميته بالـ«عقيدة المشـــائية» التي يدعو من خلالها إلى إيران إســـلامية، ولكن بشكل مغاير عما هو موجود اليوم، وتكون نزعة التشيع فيها أكثر قومية.

فمشـــائي رجـــل مدني ليس من رجال الدين من جهة، وليس من رجال الثـــورة من جهة أخرى، وهو يؤمن بالتشيع «الإيراني» من جهة، وبالقومية الفارسية من جهة أخرى.

ويرى محللون أن نجاح تحالف «الحالة النجادية مع العقيدة المشـــائية»، وتمهيد أحمدي نجاد لصهره في منصب الرئيس لانتخابات عام ٢٠١٣م قد يطيح كليًا بمعســـكر المرشـــد الأعلى، بل قد يغيّر شـــكل النظام السياسي باتجاه تقييد صلاحيات الولي الفقيه، ودور المرشد الأعلى المطلق في النظام السياسي الإيراني.

وتعتمد الحالة النجادية على بعض الشـــخصيات المزروعة فـــي مفاصل النظام، بالإضافة إلى نفوذ داخل الحرس الثوري، وشـــريحة واسعة من طبقة الفقراء التي يحرص نجاد على الفوز بها من خلال الدعم المالي الاقتصـــادي، أو من خلال الترويج للصور المرتبطة باتصاله مع الإمام الغائب، والحصول على بركته ودعمه، والتحضير لظهوره.

أما المشائية، فهي تراهن على تجيير الكتلة الشعبية الموجودة خارج اللعبة السياسية: من (قوميين وعلمانيين

لا يرون به رجل دين، ومن إسـلاميين معتدلين لا يرون به محافظًا متشددًا، وربما من فئات أخرى ترى فيه نقطة التقاء مع توجهاتها).

نتائج المعركة بين المعسكرين وانعكاساتها:

إن حرص نجاد على إقالة صالحي، أو دفعه للاسـتقالة كان يتعلق بمدى تقييمه لدور وزارة الاستخبارات في الانتخابات المقبلة -سـواء البرلمانية أو الرئاسـية-، وبضرورة أن يكون المركز لأحد المقربين لدائرته مع مشـائي. ولعل استفحال «حالة النجادية»، وإدراك المرشـد وتياره لهذه المعطيات عجَّل بجعل ملف صالحي معركة كسر عظم بين المعسكرين، فاستنفر المرشد الأعلى تياره وأنصاره والتابعين له في المؤسسات بما فيها البرلمان الذي يرأسه لاريجاني خصم نجاد لمواجهته.

لقد أسفرت هذه المعركة عن أضرار كبيرة لنجاد وحلفائه، كان منها:

١- اضطرار الرئيس للعودة عن اعتكافه بعد ١١ يومًا، مع بقاء موضوع صالحي.

٢- اعتقال عدد كبير من أنصار الرئيس والمقربين، ومن دائرته الخاصة (ما يقرب من ٢٥ شخصًا) ، تردد أن من بينهم الشيخ عباس أميري فار الذي يرأس الدائرة الدينية في القصر الرئاسي الذي أنتج فيلم «ظهور إمام الزمان»، بذرائع شـتى، منها ترويجهم للخرافة، وتقديس نفس الرئيس؛ بزعم أنه من الممهدين لظهور المهدي المنتظر.

٣ - تقييد الرئيس، والتقليل من دوره؛ من خلال تقليص حجم حكومته بإخراج عدد من الوزراء الموالين له في وزارات أساسية، مثل النفط و«الصناعة والمناجم» و«الشؤون الاجتماعية»، مع أن الرئيس فسَّر ذلك على أنه استجابة للمخطط الخماسي الخامس (٢٠١٠ - ٢٠١٥م).

٤- تعرُّضه لحملة كبيرة تجبره على وجوب «الطاعة العمياء» للمرشد، وعدم المناقشة أو المجادلة.

المصدر:

علي حسـين باكير، محددات فهم الصراع على السلطة في إيران: تحالف النجادية مع «العقيدة المشائية» ضد ولاية الفقيه، مجلة البيان، عدد ٢٨٧ رجب ١٤٣٢ هـ/ يونيو ٢٠١١م (باختصار).

الثورات العربية والمواقف الأوروبية
قراءة تحليلية

نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

ملخص الدراسة

يكمن جوهر حدث الثورات العربية في أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، وقع رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالميًا، وهذا ما انعكس في مفعول عنصر المفاجأة أثناء الثورتين في تونس ومصر، مما أدّى إلى تفسيرهما بصيغ بدائية تعتمد على خلل سابق في النظر إلى شعوب المنطقة، ومن ذلك:

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه، ولهذا انطلقت ثورته مطالبًا بالديمقراطية.
- هذه الثورة هي ثورة «الفيس بوك» الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تندلع.
- التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس، فالثورة دوافعها مادية.

ثـم بدأت مع بلوغ الثورة في مصر هدفها الأول، محاولة صياغة وسـائل جديدة للتعامل مع المنطقة دون التخلي عن الأهداف الثابتة.

تدور محاور هذه الوسـائل على محاولة احتواء ما يسـمّى «الإسلام السياسي» بدلاً من معاداته، والسعي للتأثير على رؤية جيل الشـبيبة صانع الثورات، وعرقلة مسار انتشار الثورات وفق الإرادة الشعبية المحضة، عسكريًا كما في ليبيا، وسياسيًا كما في اليمن.

وظهر استهداف «شـباب الثورة» بحملة جديدة للعيان، انطلاقًا من واشـنطن، وصولاً لمجموعة الثمانية بمشاركة أوروبية، كما ظهرت مشاريع الدعم المالي لصالح الفئات والقوى الأقرب إلى الفكر الغربي، على أمل أن تكون لها كلمة الفصل في صناعة المستقبل السياسي بعد الثورات، علاوة على تعزيز المشاريع الاستثمارية والاقتصادية على المستوى الثنائي، مقابل ظهور معالم أولى لقابلية مزيد من التقارب بين الدول العربية بعد الثورات الجارية.

ولا يزال من الأسـئلة التي لا تجد جوابًا حتى الآن، وبالتالي لا يوجد تغيير للسياسـات السـابقة على صعيدها، ما يدور محوره حول أمرين:

- النتائج المتوقعة من الربيع العربي بصدد مستقبل المشروع الصهيوني/ الغربي في المنطقة.
- ما تمثله الثورات من تحدّ حضاري للغرب عمومًا، بما فيه المنطقة الأوروبية.

والأرجـح أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية، بما في ذلك الأوروبية/ الغربية، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشـر بين التطـورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها «صناعة الفكر وصناعة التصورات» عبر الوسائل التقليدية المتوافرة، وعبر نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

الثورات العربية والمواقف الأوروبية
قراءة تحليلية

نبيل شبيب
محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

ينبغي التنويه في البداية أن منطلق كاتب هذه السطور هو الاعتقاد الجازم بأن رؤية حدث الثورات العربية، أو ما اشتهر تسميته بالربيع العربي، لا تنعزل عن الإطار الأشمل، بعنوانه الإسلامي، جغرافيًا وسياسيًا في العالم المعاصر، عالم التكتلات العملاقة والقوى الكبرى (دول وشركات ومراكز قوى)، وحضاريًا شاملاً للدائرة الحضارية الإسلامية المتميزة، بجميع مكوناتها من مسلمين وغير مسلمين. إنّما يستدعي الحديث عن الثورات العربية، وأثرها على العلاقات الأوروبية- العربية، التركيز على البعد العربي، وموقع الثورات القُطرية على الخارطة العربية مقابل الخارطة الأوروبية.

أولاً: مقدمة:

مع تداعيات الثورة الشعبية الليبية بتدخل عسكري أطلسي بعد تغطيته عربيًا ودوليًا، ومع اندلاع الثورة الشعبية في سورية، نشب نزاع فكري، أثاره فريق محدود العدد من القوميين العرب، طرح ما يمكن وصفه بفكر المؤامرة [1]، الذي ركّز حججه على ما عُرف أثناء حروب حكومة بوش الابن في المنطقة العربية والإسلامية بمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وتضمحل قيمة هذه الحجج عند ملاحظة سقوط هذا المشروع في الغرب نفسه، وتراجع الحملة «الكلامية» لزعمائه بشأن نشر الديمقراطية في البلدان المستهدفة بالحروب ثم فيما حولها؛ إذ ظهر للعيان استحالة تحقيق مثل هذا الهدف عبر التقتيل والتدمير، على افتراض صدق النوايا، وظهر للعيان أكثر أنّ هذه «النوايا» غير صادقة، فالارتباط الوثيق بين الهيمنة الغربية الدولية وبين الهيمنة الاستبدادية القُطرية أشدّ رسوخًا من قابلية التخلّي عنه لصالح تحكيم الإرادة الشعبية في البلدان العربية والإسلامية، وهي التي أثبتت من خلال ما لا يحصى من الأدلة والبراهين أنّها ترفض الهيمنة الأجنبية، وترفض معها تيار التغريب المرتبط بها.

هنا يكمن جوهر حدث الثورات العربية، أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالميًا.

لم تكن الدول الأوروبية خارج إطار هذه الصورة، وهذا بالذات ما جعلها تقف موقف «عدم التصديق» أنّ ما

---

(١) يلفت النظر امتناع «المؤتمر الإسلامي-القومي» عن اتخاذ موقف رسمي إزاء ما يجري في سورية حتى ساعة كتابة هذه السطور (منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م)، بينما يعتبر د. إبراهيم علوش من الأردن وسوسن البرغوثي من الإمارات أبرز من يمارس حملة «شبكية» ضدّ الثورة الشعبية في سورية، إنما تتبين نوعية الحملة وحجمها عند الرجوع إلى ما سُمّي (اتحاد الجيوش العربية الإلكترونية) بهدف توجيه الضربات لمن يستهدف (سورية الأسد!) انظر: http://www.arabianawareness.com/news.php?action=view&id=14905
http://www.facebook.com/groups/ARAB.ARMIES

حـــدث ابتداءً من تونس يمكن أن يحدث، فقد كان من أعمدة سياساتها ضمن إطار المعسكر الغربي:

١- دعم اســـتقرار قائم على استبداد محلي، جنبًا إلى جنب مع الحملات الكلامية حول الحريات وحقوق الإنسان.

٢- تكوين شـــبكة علاقات مالية واقتصادية تصنع القرار السياسي والأمني في الأقطار المستهدفة.

٣- التركيـــز علـــى عنصـــر الحقـــوق المادية وفـــق الرؤية الغربية، واعتبارها كافية لضمان الاستقرار بالصيغة المذكورة.

هــــذه الأعمــــدة الثلاثة هي التي بدأ انهيارها عبر مسلسل الثورات العربية، فقد تبيّن على أرض الواقع:

١- الوعي الشـــعبي الواسع النطاق بمـــا تعنيه ازدواجية الجمـــع بين متناقضات الاستبداد ودعوات حقوق الإنسان.

٢- استهداف الثورات للارتباط الوثيق بين الاستبداد والفساد والهيمنة الأجنبية، وظهور حتمية سقوطهما معًا.

٣- ثبات محـــور الثورات على المطالبـــة بالكرامة والحريات والحقوق جميعًا، وليس على الصعيد المادي فقط.

مهما كان مفعول الثورات العربية على السياســـات الأوروبية لا يمكن إهمال العناصر الثابتة فيها، وبالتالي في صناعة القرار المستقبلي، وفي مقدمتها:

١- لا يوجـــد أمام القوى الدولية بديل عن الأعمدة المنهارة لسياساتها، بمعنى أنّ التخلّي الفعلي عنها يعني التخلّـــي عن هيمنتها الدولية، فقرار التخلّي لا يصدر طواعية، بل لا بدّ مـــن انتزاعه انتزاعًا، ويترتب على ذلك أن المرحلة القادمة ستأخذ صيغة جولة جديدة، وليس صيغة القبول بأمر واقع جديد صنعه -ويصنعه- مسلسل الثورات العربية الحالية واللاحقة.

لا يوجد أمام القوى الدولية بديل عن الأعمدة المنهارة لسياساتها، فالتخلّي الفعلي عنها يعني التخلّي عن هيمنتها الدولية، فقرار التخلّي لا يصدر طواعية، بل لا بدّ من انتزاعه انتزاعًا، ويترتب على ذلك أن المرحلة القادمة ستأخذ صيغة جولة جديدة، وليس صيغة القبول بأمر واقع جديد صنعه -ويصنعه- مسلسل الثورات العربية الحالية واللاحقة.

٢- في مقدمـــة معالم الجولة التالية محاولة إيجاد ضوابـــط جديـــدة لفاعلية الإرادة الشـــعبية للتحرر؛ بحيث تمســـك بها قـــوى محلية أقرب إلـــى التفاعل التبعي أو الاندماجي مع المصالح والمطامع التي تحكم سياسات الهيمنة الأجنبية، مع انطلاقها من صبغة ديمقراطية، يمكن وصفهـــا بالديمقراطية المشروطة، أو حتى الاستبدادية، فهي تستثني مما يسمّى اللعبة الديمقراطيـــة (تحكيـــم إرادة الشعب والتداول على السلطة) استثناء إقصائيًا كلّ من لا يقبل الالتزام «بشروط اللعبة»، وفي مقدمتهـــا الانطـــلاق من ذلك التفاعل التبعي أو الاندماجي.

٣- العنصر الحاســـم بين عناصر الضعف في تلك الجولة، أنّ حقبة الاعتماد على الأنظمة الاســـتبدادية الصريحة -وإن تفاوتت مســـتويات القمع بينها- كانت مقترنة بعنصر اســـتخدام القوة العســـكرية المحلية التابعة أو الأجنبية العدوانية، أو التلويح باستخدامها، ولـــم يعد يمكن تنفيذ ذلك بعـــد ظهور الثمن الباهظ -المالي خاصة- كما تشهد الحروب العدوانية، لا سيما في أفغانستان والعراق [1].

(١) لا تنقطع المقالات والتحليلات الإعلامية حول أخطاء السياسة الغربية، وكيفية الخروج منها الآن، وهي السياسات التي تصفها أسبوعيّة «دي تسايت» الألمانية (٢٠١١/٩/١٧م) مثلاً بالحلقة الشيطانية التي ربطت بين الحكومات الغربية والأنظمة الاســـتبدادية، وأصدر اتحاد «هيئة التوعية السياسية الاتحادية وهيئات التوعية السياسية في الولايات» بألمانيا سلســـلة مطوّلة من البحوث، بدءًا بثورتي تونس ومصر، وهي حافلة باستعراض أخطاء الماضي واستشراف ما يمكن صنعه مستقبلاً، يجمعها الموقع الشبكي الرسمي للاتحاد:
http://www.politische-bildung.de/tunesien_aegypten.html

ثانيًا: المواقف الأوروبية الأولية وتطوّرها زمنيًا:

خلال أكثر من أسبوعين من الأسابيع الثلاثة للثورة الشعبية الأولى في تونس (مع تأكيد أن مسار الثورة لا يكتمل إلا بعد تحقيق سائر أهدافها)، لم يصدر أي موقف أوروبي يتبنّى رسميًا، أو يدعو مباشرة إلى دعم التحرك الشعبي في تونس ضد الحكم الاستبدادي القائم، وعلى النقيض من ذلك تفاوتت مواقف الدول الأوروبية ما بين الصمت والتأييد، وكان أبعدها مدًى الموقف الرسمي الفرنسي الذي عبّرت عنه مرارًا وزيرة الخارجية الفرنسية آنذاك، ميشال اليو ماري، ووصل إلى درجة عرض المساعدة لتمكين زين العابدين من قمع الاحتجاجات [1].

ورغم أن الرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي أقالها يوم ٢٠١١/٢/٢٧م، أي بعد فرار بن علي من تونس يوم ٢٠١١/١/١٨م بخمسة أسابيع، وبعد اندلاع الثورة الشعبية في مصر وسقوط مبارك يوم ٢٠١١/٢/١١م بأسبوع، إلا أنه ينبغي التنويه بأنّ تصريحات الوزيرة الفرنسية لم تمثل موقفها فقط؛ إذ لم يصدر داخل فرنسا اعتراضات ما، علاوة على أنّ السياسة الخارجية الفرنسية تتبع رسميًا لرئيس الدولة مع وزارة الخارجية، ولا يمكن لموقف من هذا القبيل أن يكون انفراديًا. ويسري شبيه ذلك على الدول الأوروبية الأخرى، وكانت جميعًا تؤكّد طوال الأسابيع الأولى للثورتين على ضرورة الحوار و«الحل الديمقراطي»، ولا تجد صيغة أخرى للتعامل مع الثورات العربية.

وحتى سقوط الرئيس المصري بقي «عنصر المفاجأة» هو العامل الرئيس المؤثر على محاولات تفسير الأحداث، سواء على ألسنة من يحملون وصف خبراء «الشرق الأوسط والشمال الإفريقي» -وهو التعبير المتداول لوصف المنطقة العربية على خلفية المقاصد السياسية من ورائه- أو على ألسنة المسئولين السياسيين، وتأرجحت صيغ التفسير هذه بين[2]:

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه، ولهذا انطلقت ثورته مطالبًا بالديمقراطية.

- هذه الثورة هي ثورة «الفيس بوك» الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تندلع.

- التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس، فالثورة دوافعها مادية.

وتكشف هذه التفسيرات عن أنّ الثورة العربية الأولى في تونس أسقطت «بدهيات» موهومة في التصورات الفكرية والسياسية الغربية عن البلدان العربية، منها أن مطالب الحرية لا يمكن أن تصدر إلا عن فكر وتربية غربيين، وأن معادلة الاستبداد مع تأمين مستوى معيشي مادي معقول كافية للاستقرار، رغم تغييب الحريات العامة، وعندما ظهر للعيان أنّ القيادات الشبابية للثورة (لاسيما في مصر لاحقًا) لا تشكو من مستوى معيشي منخفض، وإن استقطبت الجماهير الشعبية المحرومة ماديًا، أصبح تفسير «ثورة الفيس بوك» أقرب إلى محاولة العزاء، بأن الثورة يصنعها -واقعيًا- الإنسان الغربي، سواء عبر أفكاره وقيمه، أو عبر تقنياته!

وكان عنصر المفاجأة أكبر وقعًا عندما انتقلت الثورة إلى مصر قبل سواها من البلدان العربية، فأضيف إلى الخشية من «العواقب» أمران: أوّلهما مصير ما

---

(١) موقف وزيرة الخارجية الفرنسية بشأن التعاون الأمني مع زين العابدين أثناء الثورة موقف معروف، وانظر حوله وحول خلفيته الأوروبية والغربية على سبيل المثال، علام منصور: «أربع قراءات للمشهد التونسي»، ٢٠١١/١/٢٣م، في «الصوت»:
http://alsawt.net/%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%b4%d9%87%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3%d9%8a-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85-%d9%85%d9%86%d8%b5%d9%88%d8%b1/

(٢) شارك كاتب هذه السطور لمدة ١٢ يومًا أثناء الثورة الشعبية في مصر في «تغطية مستمرة» أقدمت عليها لأول مرة فضائية ألمانية «Phönix»، وينقل في الفقرات التالية ما ورد على ألسنة المشاركين فيها على الشاشة وأثناء حوارات جانبية، من محاولات لتفسير الثورات العربية، وهي محاولات تردّدت في الإعلام الغربي على نطاق واسع.

سبق تنفيذه على صعيد قضية فلسطين في اتجاه تصفيتها النهائية، وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية، وبالتالي الغربية في المنطقة، وهذا ممّا ورد علنًا على لسان المستشارة الألمانية ميركل في الأسبوع الأول من الثورة. والأمر الثاني ظهور العامل الإسلامي الفعّال في تحريك الجماهير الثائرة بمختلف انتماءاتها، وعلى أوسع نطاق، وهنا بالذات بدأت نقطة التحوّل في المواقف الغربية على أكثر من محور:

١- إسقاط عامل التخويف مما يسمّى «الإسلام السياسي» بعد سيطرته على صناعة القرار السياسي الغربي طويلاً، والانتقال إلى البحث عن قابلية «احتوائه» بدلاً من معاداته(١).

٢- ظهور البُعد الحضاري، وتأثير الثورات العربية على المدى البعيد، والانتقال إلى البحث عن سبل جديدة للتأثير على المستقبل عبر التأثير على رؤى جيل الشبيبة الذي صنع ويصنع الثورة (٢).

٣- إنهاء مرحلة التردّد تحت تأثير المفاجأة خلال الثورتين الشعبيتين في تونس ومصر، والانتقال إلى مرحلة العمل على ممارسة الفعل السياسي وحتى العسكري، للتأثير على ثورات شعبية أخرى (٣).

لم تكن فترة الانتظار طويلة، وإن بقي السؤال الحائر مسيطرًا في البداية: أين ستكون المحطة التالية؟.. وعند الرجوع إلى أقوال الموصوفين بالخبراء من معاهد البحوث والدراسات وأقوال المسئولين السياسيين على السواء، يمكن التأكيد أنّهم فوجئوا مجددًا باندلاع الثورات الثلاث التالية، في ليبيا واليمن وسورية (بالإضافة إلى محاولة الثورة في كل من عُمان والبحرين)، أي في الدول التي كانت -باستثناء دول الخليج الأخرى- تُصنّف في آخر القائمة التي تردّد ذكرها في محاولة الجدولة الزمنية لما يتوقع من أحداث. وفي هذا الإطار أصبح العاملان الأهم -والمتناقضان من حيث تأثيرهما- في تحديد السياسات الأوروبية في التعامل مع الثورات الثلاث، هما:

١- استمرار مفعول عنصر المفاجأة، وبالتالي الاضطرار للتعامل مع أمر واقع يفرض نفسه في بلد بعد آخر.

٢- قرار الانتقال من ردود الفعل على ما يقع، إلى محاولة التأثير المباشر عليه كما سبقت الإشارة.

هذا ما يفسر التناقض الكبير في طريقة التعامل:

١- مع ثورة شعب ليبيا.. عبر استعجال التدخل العسكري المباشر، ربما مع تصوّر تثبيت وضع جديد يسمح بأن يصبح قاعدة انطلاق للتأثير على الأوضاع القادمة في مصر وتونس، وشرق ليبيا وغربها.

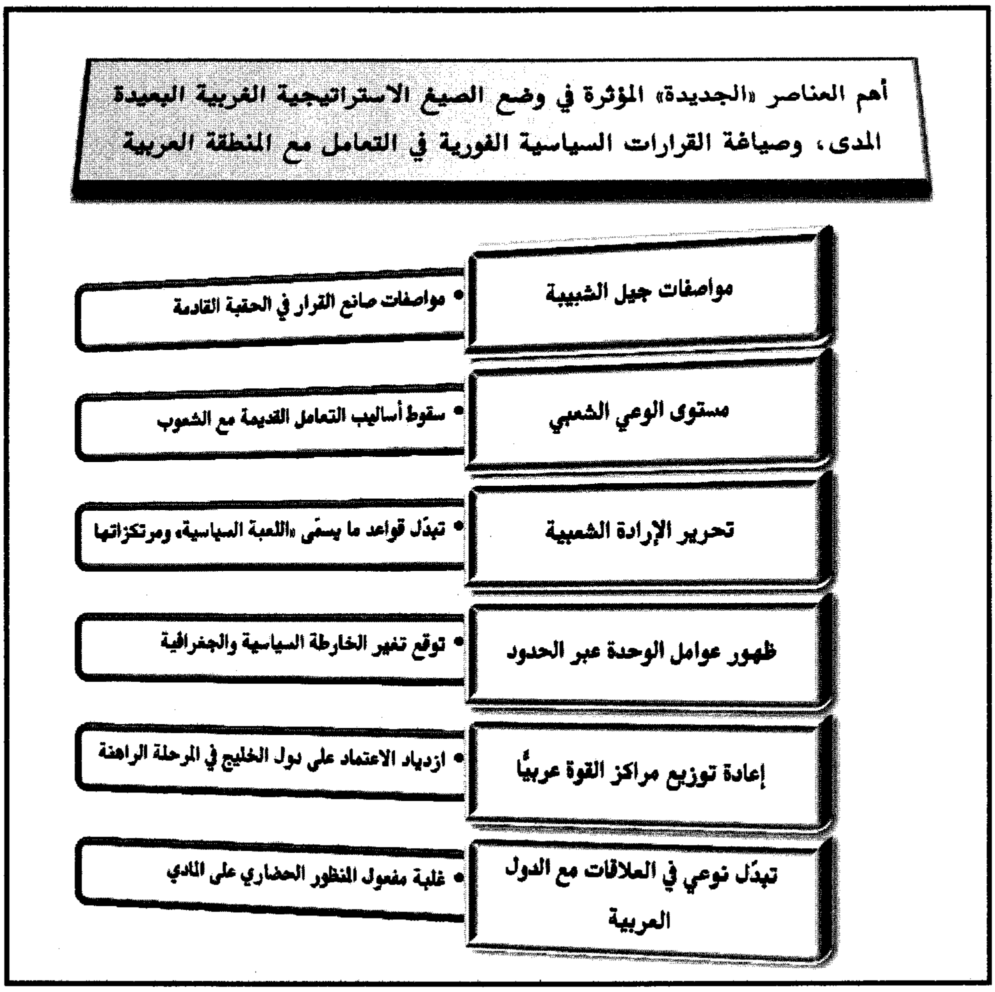
٢- ومع ثورة شعب اليمن.. والحرص على عرقلة استقلالية مسارها، وربطه بالجهود الإقليمية من جهة، وبالمعارضة التقليدية اليمنية من جهة أخرى، ربما مع تصوّر تثبيت وضع يمنع تحرير القرار السياسي وفق الإرادة الشعبية بصورة كاملة، ممّا يمكن أن يؤثر على مجموع المنطقة في مضيق باب المندب باتجاه الشمال، وفي القرن الإفريقي باتجاه وادي النيل، وفي البحر العربي على ضوء ما يجري تحت عنوان «مكافحة القرصنة»، ناهيك عن الخشية من تأثير اليمن مستقبلاً على شبه الجزيرة العربية.

---

(١) انظر مثلاً، نيروز غانم ساتيك: «هل نشهد تغير الموقف الأمريكي من الإسلاميين في المرحلة القادمة؟»، يوم ٢٠١١/٣/١٠م في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الدوحة:
http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/f98690ee-1e34-4c4d-bb41-dc1753076e5d

(٢) انظر كلمة الرئيس الأمريكي أوباما حول الثورات العربية والشباب العربي يوم ٢٠١١/٥/١٩م، وتبني دعوته للتركيز على جيل الشبيبة، في قمة الثمانية يوم ٢٠١١/٥/٢٥م، وهو ما اتخذ بلغة الأرقام تخصيص مئات الملايين من الدولارات واليورو من جانب الدول الغربية بما فيها الأوروبية، بصورة مباشرة عبر مجموعة الثمانية وعبر الاتحاد الأوروبي، وبصورة غير مباشرة عبر منظمات المجتمع المدني الغربي والدعم المالي لأنشطتها، لاسيما في مصر وتونس.

(٣) اتخذ ذلك صيغة التدخل العسكري السريع في ليبيا كما هو معروف، وصيغة التدخل الغربي السياسي عبر ما سمّي المبادرة الخليجية، بصورة غير مباشرة ثم بصورة مباشرة، في اليمن.



٣- ومع ثورة شعب سورية.. والحرص على اتخاذ مواقف سياسية وإجراءات مضادّة للحكم القائم، لا تكفي لدعم هدف الثورة المتمثل في إسقاطه، ولا تمكّنه من البقاء كما هو، وعلى وجه التحديد تحالفه مع إيران ومنظمة «حزب الله»، مع عدم إغفال الخشية الكبيرة من أنّ تلاقي حصيلة الثورتين في مصر وسورية، يعني تحويل مسار قضية فلسطين بصورة نهائية عن طريق التصفية، وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية/ الغربية من خلال ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا الاستعراض الموجز للمعالم المرئية من السياسات الأوروبية، المتكاملة مع السياسات الأمريكية، هو: هل يمكن أن تجري رياح ثورات «الربيع العربي» وفق ما تشتهي السفن الأوروبية والغربية؟ (١).

ثالثًا: تطور المواقف الأوروبية مضمونًا:

كشفت الثورات العربية عن عدد من العناصر «الجديدة» وفق المنظور الغربي، لم يعد من الممكن تجاهلها في وضع الصيغ الاستراتيجية البعيدة المدى، وصياغة القرارات السياسية الفورية في التعامل مع المنطقة العربية، وأهمها ما يدور حول المحاور التالية:

---

(١) انظر مثلًا، المؤرخ والباحث البلجيكي لوكاس كاترين: «الغرب والإسلام والثورات العربية»، يوم ٢٠١١/٣/٣م، في شبكة الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D34A68FE-2688-43A8-9BD2-680F2E4B6D4F.htm
ونصر الدين الدجبي: «علاقة الغرب بالثورات العربية بين التأثير والتأثر» يوم ٢٠١١/٣/٢٥م، في شبكة الحوار نت الإعلامية:
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=16199

١- مواصفات جيل الشبيبة.. وبالتالي مواصفات صانع القرار في الحقبة القادمة:

- قبل الثورات:

لم ينقطع استهداف جيل الشبيبة، ذكورًا وإناثًا، بجهود خارجية ومرتكزات داخلية في البلدان العربية، شاع وصفها بكلمة «التغريب»، وذلك على امتداد القرن الميلادي العشرين، وإن تفاوتت النتائج زمنيًا، فسبق ظهورها في بعض البلدان كتونس وسورية ومصر، وبدأ مفعولها بالظهور حديثًا في دول الخليج، وليس مجهولاً أنّ ردّة الفعل لاحقًا تحت عنوان «صحوة إسلامية» اتسع نطاقها في البلدان الأولى، بينما لم يمنع تأثير ما يمكن وصفه بالتديّن التقليدي في البلدان الأخرى، الخليجية، من انتشار مفعول التغريب الآن على غرار انتشاره في مجموعة البلدان الأولى خلال سبعينيات القرن الميلادي العشرين.

- مفعول الثورات:

قضت الثورات العربية على خطوط هذه الصورة العامة التي صنّفت واقع «الشباب العربي» في خانة الانشغال عن أي شأن سياسي (بما في ذلك جوانب التقدّم الفكري والتقني) بنتائج تطوّر اجتماعي سلبي عمومًا (اللهو والمتعة). وبتعبير آخر: إنّ جيل الشبيبة الذي أثبت قدرته على صناعة ثورات تغيير جذري تاريخي واسع النطاق، يمكن أن يثبت قدرته على تنفيذ عملية البناء المطلوبة في الحقبة التالية.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

لم يعد ممكنًا الاطمئنان إلى سيطرة الأفكار والتصوّرات المستمدة من الغرب على مفعول القيم في مجرى عملية البناء، ونتائجها في مختلف الميادين، مع ما يعنيه ذلك على صعيد العلاقات الأوروبية-العربية.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

استهداف «شباب الثورة» بحملة جديدة، أعلن عنها الرئيس الأمريكي بصورة مباشرة، وتبنّتها «قمة الثمانية» التالية لهذا الإعلان، بينما بدأ التنفيذ من قبل ذلك بصورة مباشرة، ورُصدت لهذه الغاية مبالغ ضخمة، وبدأ التحرك عن طريق «منظمات المجتمع المدني» الأوروبية والأمريكية على أوسع نطاق، في تونس ومصر، ويمكن أن تتبع ذلك خطوة مماثلة في ليبيا.

٢- مستوى الوعي الشعبي.. وبالتالي سقوط أساليب التعامل القديمة مع الشعوب:

- قبل الثورات:

من أوسع المقولات التي انتشرت لتعليل الاستبداد: «عدم نضوج الشعوب العربية لحياة دستورية قويمة»، ولم يقتصر ذلك على نُخب لصيقة بالأنظمة الاستبدادية، بل سرى الاقتناع بهذا التصوّر إلى أوساط النخب الفكرية والسياسية الغربية، وبالتالي إلى انتشاره على مستوى الرأي العام.

من أوسع المقولات التي انتشرت لتعليل الاستبداد: «عدم نضوج الشعوب العربية لحياة دستورية قويمة»، ولم يقتصر ذلك على نُخب لصيقة بالأنظمة الاستبدادية، بل سرى الاقتناع بهذا التصوّر إلى أوساط النخب الفكرية والسياسية الغربية، وبالتالي إلى انتشاره على مستوى الرأي العام

ويمكن القول: إن ظاهرة التخويف ممّا سُمِّي «الإسلام السياسي» ترتبط بذلك ارتباطًا وثيقًا، من خلال تعميم المقولة المزعومة: (إن سقوط نظام استبدادي مرتبط بالغرب يؤدّي بالضرورة إلى قيام نظام استبدادي «إسلامي» يعادي الغرب)، فالتخيير هو بين استبداد واستبداد، وليس بين استبداد وتحرّر، وأصبحت هذه المقولات في مقدمة ما يسوغ للرأي العام الدعم الغربي عمومًا، وليس الأوروبي فقط، للأنظمة الاستبدادية الموالية للغرب [1].

(١) يقول المستشار الألماني الأسبق هلموت شميدت في كتابه «سياسي خارج الخدمة» (لا يمكن في غالبية البلدان النامية في إفريقيا وآسيا -بما في ذلك الشرق الأوسط- وأمريكا اللاتينية، أن يستقر في =

- مفعول الثورات:

أسقطت الثورات الشعبية هذه المقولات وأمثالها، فاتضح أولاً أنّ وعي الشعوب بما تريد، وكيف تحقق ما تريد أعلى بكثير ممّا أشيع عنه، بل إنّ نضوج هذا الوعي تجلّى بقوّة من خلال الحرص على سلميّة الثورة، وعدم الانزلاق إلى ما سعت الأنظمة إليه من فتن بين الفئات الشعبية في كل قُطر على حدة، هذا إضافة إلى أن التيار الإسلامي التقليدي وجد مزيدًا من التأييد، لاسيما بعد أن ساهمت سلمية الثورات طريقًا إلى التغيير، في إضعاف حجج الدعوات تحت عناوين إسلامية إلى التغيير بالقوة.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

سقط مفعول القسط الأعظم من الركائز التي استندت إليها ازدواجية السياسات الغربية، ما بين دعم الاستبداد، والحديث عن نشر حقوق الإنسان وحرياته، وسقطت معها إمكانات الاعتماد على ترسيخ وضع استبدادي بديل، فإسقاط الاستبداد عبر الثورة الشعبية، يعني قابلية إسقاطه مرة أخرى، وهنا لا يمكن للغرب أن يربط نفسه بوضع استبدادي جديد علنًا، وهذا ما ضاعف محاولات المراوغة، إلى درجة الاعتذار عمّا سلف، في التصريحات الرسمية المواكبة للثورات الجارية، وللمساعي المبذولة من أجل عدم الخروج من ساحة التأثير على صناعة القرار في الأقطار المعنية.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لم يكن سهلاً تفاعل السياسات الغربية مع هذه الحصيلة، فقد كانت أولى المشكلات التي واجهتها، أنّ التخلّي عن الاستبداد في بعض الأقطار العربية يؤدي إلى نشر المخاوف، وبالتالي انعدام الثقة في أقطار أخرى [1] لا يزال ارتباط الأنظمة الشمولية فيها بالغرب مستمرًا، بغض النظر عن عدم مقارنة شدّة العنف الأمني/ القمعي فيها مع الأنظمة التي تتساقط الآن تباعًا.

وهنا أصبح على السياسات الغربية أن تتحدّث بعدة ألسنة بدلاً من لسانين، أي بقيت الازدواجية تجاه الرأي العام الداخلي، لتسويغ اختلاف التعامل مع الأنظمة الاستبدادية، كما بدأ الحديث عن عدم إمكانية التحرك في كل مكان في وقت واحد لدعم «الديمقراطية»، وتجدّد التركيز على عنصر تفاوت الأهمية «الاستراتيجية» بين قُطر وآخر بالمنظور الأوروبي، علاوة على تأكيد أنّ بعض البلدان لا تحتاج إلى أكثر من الإصلاح السياسي (المغرب والأردن مثلاً)، وبعضها الآخر إلى إصلاحات مالية على صعيد الفئات الفقيرة (السعودية ودول خليجية أخرى مثلاً). إنّما يمكن القول: إنّ الدول الأوروبية ستجد نفسها أمام معضلة بعد أخرى، إذا ما اتسع نطاق الثورات العربية لتشمل بعض هذه الأقطار.

٣- تحرير الإرادة الشعبية.. وبالتالي تبدّل قواعد ما يسمّى «اللعبة السياسية» ومرتكزاتها:

- قبل الثورات:

كان واضحًا أن أهم عنصر في حقبة حكم الأنظمة الاستبدادية هو عنصر صناعة القرار خارج نطاق إرادة الشعوب، وهو ما أوصل إلى نتائج واسعة النطاق في جميع الميادين: السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى الميادين الاجتماعية، والفكرية، والثقافية، وغيرها. وهي نتائج تمثل أسس نوعية العلاقات الأوروبية-العربية، كما هو معروف في مسار التعامل مع قضية فلسطين المحورية، ومعروف في الهيمنة المادية الغربية

= الوقت الحاضر سوى أصناف الحكم المسيطرة عليها، أو في أبعد الأحوال رئيس استبدادي يأتي عبر الانتخاب)، وهي نظرة عامة ترددت طوال الحقبة السابقة بأقلام السياسيين والمفكرين الغربيين، انظر ترجمة الكتاب الصادر تحت عنوان «مذكرات هلموت شميدت» عن دار السيد في الرياض، عام ٢٠١٠م.

(١) تشير إلى ذلك مثلاً المحادثة الهاتفية التي أجراها العاهل السعودي مع الرئيس الأمريكي يوم ٢٠١١/١/٢٩م بشأن عدم اتخاذ مواقف تنطوي على إهانة الرئيس المصري أثناء أحداث ميدان التحرير، وهو ما تداولته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام مستفيضة فيه يوم ٢٠١١/٢/١١م نقلاً عن التايمز البريطانية.

في الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية، ومعروف أيضًا في نشر مختلف ألوان الثقافات الغربية.

- مفعول الثورات:

بدأت المرحلة الثانية من الثورات العربية بعد مرحلة إسقاط النظام، وتلاقت على قاسم مشترك هو البحث عن سبل تحرير إرادة الشعوب من الاستبداد المحلي، وبالتالي تحكيمها في صياغة الهياكل الجديدة للدولة، ممّا يعني تحكيمها في صياغة السياسات المستقبلية، وإذا ما تحقق تحرير الإرادة الشعبية، فمن المؤكد أنّ الأولوية ستكون للمصالح العليا الذاتية، وبالتالي نشوء العلاقات الخارجية، بما يشمل أوروبا على أسس جديدة مختلفة عمّا كان في حقبة الاستبداد المحلي اختلافًا جذريًا.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

تدرك الدول الأوروبية أن هذه المرحلة الثانية من الثورات هي المرحلة الحاسمة للوضع العربي الجديد على المدى المتوسط، كما تدرك أن حدث «الربيع العربي» هو أول حدث كبير يصنع التغيير، دون أن تكون لها مشاركة في صنعه، وأن المرحلة الثانية إذا تحققت نتائجها خارج نطاق تأثيرها أيضًا، فلن تكون هذه النتائج متوافقة مع أهدافها، وهي أهداف لم تتغير بتأثير الثورات، وتدور حول محورين: الهيمنة السياسية/ الأمنية، والعلاقات الاقتصادية القائمة على خلل الاستغلال، مع ملاحظة أن المشروع الصهيوني جزء من ذلك [1].

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

يترتب على ما سبق أن ما تغيّر هو المنطلقات التي يمكن أن توصل إلى معطيات جديدة، بينما لم تتغير الأهداف، ويؤدّي تبدّل المنطلقات إلى تعديل الوسائل، مع السعي لتوجيه نشأة المعطيات الجديدة المتوقعة؛ بحيث لا تمنع من تحقيق الأهداف الأوروبية الثابتة، ولا ريب أن الدول الأوروبية تدرك حاجتها إلى بذل جهود مضاعفة وسريعة ومكثفة لهذا الغرض، وبالتالي لن يكون حجم مساعي التدخل الأوروبي أقلّ مما سبق، ولكن سيسعى الغرب لتبديل وسائله فحسب.

٤- ظهور عوامل الوحدة عبر الحدود.. وبالتالي توقع تغير الخارطة السياسية والجغرافية:

- قبل الثورات:

من أبرز ما رسخ في الواقع العربي قبل الثورات واقع التجزئة، سياسيًا واقتصاديًا، ممّا لم يقتصر على الكيانات السياسية القائمة، وما يتفرع عنها، بل امتدّ إلى العلاقات بين الشعوب، وازدياد أثر العنصر القُطري بالمقارنة مع العنصر العربي، في الميادين الثقافية، والاجتماعية، والأدبية، والفكرية، وغيرها. وبعد انتشار مقولة: إن «الوحدة الإسلامية وهم» خلال حقبة ما سُمّي العصر الذهبي للقومية العربية والاشتراكية، انتشرت في الآونة الأخيرة مقولات من قبيل «موت العروبة» أو «استحالة الوحدة العربية» أو «القطر الفلاني أو الفلاني أولاً» وما شابه ذلك، فوصلت التجزئة إلى أقصى مداها على كل صعيد، بما فيها مواطن تأثير «النخب» على الجماهير.

- مفعول الثورات:

لقد أوجدت حقبة الاستبداد، مع ما أفرزته من هزائم ونكبات عسكرية، وسياسية وأمنية، ومن ضغوط على النسبة الأعظم من الفئات الشعبية، إلى صناعة أرضية جديدة ليس لولادة الثورات القطرية فحسب، بل لبيان العناصر المشتركة عبر الحدود الرسمية القائمة.

(١) كان من ألوان «طمأنة النفس» الإشارة المتكررة في التعليق على الثورات الشعبية أنها «لا تحرق الأعلام الأمريكية والإسرائيلية».. وكان من ألوان «التحذير» ما صدر عن المستشارة الألمانية ميركل أثناء محادثاتها مع المسئولين الإسرائيليين، تعليقًا على الثورة الشعبية الجارية في مصر، وهي تعتبر أن المهم هو التزام مصر بمعاهدتها مع الإسرائيليين بغض النظر عن أي تغيير فيها، بينما ظهر القلق على الطرف الإسرائيلي من خلال سؤال أحد الصحفيين في ختام الزيارة: «متى سيتخلى الغرب عن إسرائيل كما تخلى عن الرئيس المصري؟».. انظر أسبوعية دي تسايت الألمانية يوم ٢/٢/٢٠١١م.

ولم تعد عوامل الوحدة العربية من لغة، وتاريخ، وأهداف، ومصير في مقدمة ما يُطرح في الأدبيات الفكرية والسياسية، بل ظهرت عوامل القهر والفقر، وما يتصل بهما كعناصر توحّد الشعوب في واقعها الآنيّ..

ومع اندلاع الثورات القطرية ظهر عنصر «الوسيلة» كقاسم مشترك آخر لوحدة الشعوب في مصيرها المستقبلي.

تبدّلت معالم الخارطة العربية، من دول قائمة رسميًا، وتزداد تباعدًا عن بعضها البعض، إلى شعوب عربية في أقطار متعددة، تدرك عمومًا أن التجزئة مفروضة عليها، وأن التخلص منها شرط من شروط وصول الثورات نفسها إلى تحقيق أهدافها البعيدة: الحياة الحرة الكريمة الآمنة داخليًا وخارجيًا، في منطقة تحمل رسالة حضارية واحدة هي المنطلق إلى تثبيت مكانة دولية، وبالتالي نشأة علاقات قويمة مع القوى الدولية والدوائر الحضارية الأخرى في عالمنا المعاصر.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

لا يوجد كالتجزئة (سياسة فرّق تسد) مستندًا اعتمد عليه الاستعمار القديم والاستعمار الحديث، الأوروبي فالغربي عمومًا، في علاقاته مع الأقطار العربية، ولا يزال ترسيخ التجزئة على مستوى أقطار، والعمل على تفتيت تلك الأقطار (السودان.. والعراق.. كمثال) في صميم السياسات المتبعة بمختلف السبل والوسائل.

ومن هنا يعتبر استشراف مستقبل الأقطار العربية بتأثير الثورات الجارية، وعبر تحرير إرادة الشعوب، أنّه مستقبل الوحدة بعد التجزئة، بغض النظر عن شكلها ومستواها، أشبه بالكابوس على أيّ مخطط للتعامل مع الأقطار العربية. لا يقتصر ذلك على الجانب الأمني الأظهر من سواه للعيان، بل يشمل إلى حدّ كبير جميع الميادين التجارية والاستثمارية وحتى الثقافية، فمجرّد تطوير المواصلات المباشرة بين أقطار عربية عدّة، يعني تنشيط التجارة البينية، وتنشيط الاستثمارات المتبادلة، وتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي والصناعي، ومن خلال ذلك الاكتفاء الذاتي في ميادين عديدة، طالما جرى الحديث عن وجود مخططات ودراسات لها في أدراج جامعة الدول العربية دون أن تجد طريقها إلى التطبيق.

إن كلّ خطوة تعاون، أو تكامل، أو توحيد بين البلدان العربية، تعتبر بالمنظور الأوروبي إلى المصالح الذاتية سبب خسارة، هي بالموازين المادية في مقدمة مصادر القلق الأوروبي الذي تثيره مسيرة «ربيع الثورات العربية».

إن كلّ خطوة تعاون، أو تكامل، أو توحيد بين البلدان العربية، تعتبر بالمنظور الأوروبي إلى المصالح الذاتية سبب خسارة، هي بالموازين المادية في مقدمة مصادر القلق الأوروبي الذي تثيره مسيرة «ربيع الثورات العربية».

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لا يمكن الجزم الآن بما يمكن أن يؤدّي إليه التخوّف من توجّه الأقطار العربية نحو الوحدة في المدى المتوسط، إنّما المؤكّد أن الدول الأوروبية بدأت على الفور بمحاولات تعزيز ما كانت عليه العلاقات الثنائية حتى الآن، أو بتعبير أصح، العلاقات الجماعية أوروبيًا أو المتناسقة مع بعضها على الأقل، مع الأقطار العربية كلّ على انفراد، باستثناء محدود في التعامل مع منطقة مجلس التعاون الخليجي.

٥- إعادة توزيع مراكز القوة عربيًا.. وبالتالي ازدياد الاعتماد على دول الخليج في المرحلة الراهنة:

- قبل الثورات:

لم ينقطع الحديث قبل الثورات عن وجود مثلث عربي، من مصر والسعودية وسورية، يترك تأثيره سلبًا وإيجابًا على السياسات العربية، وهذا ما انعكس مرارًا، وشمل -سلبًا وإيجابًا- التعامل العربي مع أحداث كبرى، كما كان في الحرب الخليجية الثانية

(ضدّ العـــراق بعد احتلال الكويـــت)، وفي تثبيت ما عُـــرف بمبادرة بيروت على صعيد قضية فلســطين، وفـــي التعامل إلى درجة النزاعات العلنية مع الحربين الإسرائيليتين ضدّ قطاع غزة وضدّ جنوب لبنان.

- مفعول الثورات:

أسفرت الثورة الشعبية في مصر عن تغييب الضلع الأول في هذا المثلث، خــلال الفترة الانتقالية التالية للأحداث الأولى في مســار الثورة علــى الأقل، كما أسفر اندلاع الثورة الشعبية في سورية من قبل أن تبلغ هدفهـــا الأول إلى غياب الضلـــع الثاني، بينما تعاظم موقع السعودية على خارطة السياسة العربية تلقائيًا، لاسيما وأنه قائم على سند إضافي ثابت عبر مجلس التعاون الخليجي، وتبدّلــت مراكز الثقل في صناعة القرار العربي المشترك (على ندرته)، وهو ما تبيَّن في التعامل مع الثورة الشـــعبية في ليبيا، وفـــي التعامل مع الثورة الشعبية في اليمن، ثم في الخطوات الأولى لتطور التعامل العربي الرسمي مع الثورة الشـــعبية في سورية، وسيان ما سيؤول إليه نظام الحكـــم في كل مـــن اليمن وسورية، بعد ليبيا، فالثابت أن المرحلة الانتقاليـــة التالية لجميع الثورات الخمس في الوقت الحاضر، ســـتحافظ على التبدّل الطارئ على مراكز الثقل فترة من الزمن، تطول أو تقصر على حسب سرعة اســـتقرار الأوضاع في الأقطار المعنية، واحتمالات اندلاع ثورات شعبية في أقطار أخرى.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

رغم العلاقات الجيدة نســـبيًا بين الدول الأوروبية والدول الخليجية، فإنّ الوضع الجديد لا يكفي لتغطية السياســـات الأوروبية في مجمـــوع المنطقة العربية، لاســـيّما وأنّها لا تقتصر فقط علـــى اتخاذ قرارات عربية مشـــتركة في قضايا محورية كقضية فلسطين، أو أحداث متشـــعبة الجوانب كالعلاقـــات مع إيران وملفهـــا النووي، هذا إضافة إلـــى أنّ المنطقة العربية تشهد تحرّكًا تركيًا باعتبارها قوّة إقليمية أخرى، بات لها تأثير مباشـــر وفعال، ولها وضع متميّز عن سواها من حيث تاريـــخ علاقاتها بالغـــرب عمومًا والاتحاد الأوروبي خصوصًا.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

أوّل ما بدأ يرشـــح من تفاعل أوروبي مع المعطيات الجديدة يتمثـــل في ازدياد أهمية تركيا أوروبيًا، جنبًا إلى جنب مع اســـتمرار معضلة الرفض الأوروبي (في صيغة عرقلة ومماطلة) لانضمـــام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولا يوجد ما يشـــير بعدُ إلى إمكانية الجمع بين هذا وذاك، أي الاستفادة أوروبيًا من الدور التركي في المنطقة العربية، وعلى صعيد العلاقات مع إيران، والتخلّي عن السياسات المضادّة لتركيا في مثـــل قضية قبرص التي جرى تصعيدها لتكون عقبة كئودًا في طريق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بينما أصبح هذا الهدف لا يحظى بتأييد شعبي واسع في تركيا كما كان من قبل.

> **تـدرك الـدول الأوروبيـة أن لتأثيرهـا على السياسـات السـعودية/ الخليجية حدودًا مصدرها التقليدي الأول التنافس الأوروبي- الأمريكـي على هـذا الصعيد، وبـدأ يضاف إليهـا تدريجيـًا أنّ دول الخليـج تسـعى لموازنـة سياسـاتها الخارجيـة مـن خـلال الانفتاح على قوى دولية أخرى كالصين.**

من جهة أخـــرى تدرك الدول الأوروبية أن لتأثيرها على السياسات السعودية/ الخليجية حدودًا مصدرها التقليدي الأول التنافس الأوروبي- الأمريكي على هذا الصعيد، وبدأ يضاف إليهـــا تدريجيًا أنّ دول الخليج تســـعى لموازنة سياساتها الخارجية من خلال الانفتاح على قوى دولية أخرى كالصين.

٦- تبـدّل نوعـي في العلاقـات مع الدول العربيـة.. وبالتالي غلبة مفعول المنظور الحضاري على المادي:

- قبل الثورات:

لم تنقطع في السنوات الماضية قبل الثورة مناقشة أطروحات صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وبغض النظر عن رفض كثير ممّا اعتمدت عليه من فرضيات ووضعته من تنبّؤات، وتفنيدها بالبحوث والدراسات، يبقى من الملاحظ أن من يرفض ومن يقبل بتلك الأطروحات ينطلق من موقع «التعالي حضاريًا» على الآخر، لاسيما في المنطقة العربية والإسلامية، وهو ما يرتبط بصورة المسلم أو صورة العربي في الغرب، التي تعرضت للتشويه زمنًا طويلاً، ممّا ساهمت فيه وسائل الفكر والأدب والإعلام على السواء، وأصبح التسليم بذلك أقرب إلى البدهيات الراسخة في التكوين المعرفي والذهني للعامة، والمتوارثة لقرون، ممّا جعل هدف تغييرها يتطلّب حملة ضخمة مشابهة في الاتجاه الصحيح ولزمن طويل، وهو أمر عسير التحقيق إن لم يكن مستحيلاً.

- مفعول الثورات[1]:

يمكن القول: إن الاهتمام الإعلامي الكبير بالثورة الشعبية في مصر خصيصًا، جعل مشاهد يومية متقابلة لممارسات السلطة الاستبدادية، وممارسات المعتصمين في ميدان التحرير، أشبه بحملة مكثفة من هذا القبيل، اختُزلت في ١٨ يومًا، وكشفت عن سلوك حضاري للإنسان العادي، فنشرت بشكل غير مسبوق صورًا أخرى اعتبُرت «اكتشافات» ممّا ترمز إليه عناوين معدودة كأمثلة: سلمية الثورة، سرعة تنظيم لجان حماية المدنيين في المناطق السكنية، مظاهر النظافة والأمانة (مركز استعادة المفقودات في ميدان التحرير)، والانضباط أثناء مظاهرات مليونية، دور المرأة المحجبة «الثائرة»، تجاور المصلين من مسلمين وأقباط، وغير ذلك ممّا أكّد بدهية مغيّبة: الوجه الإنساني الحضاري للفرد في بلد عربي/ إسلامي، مع الإشارة إلى ثبوت القاعدة القائلة: إن عنصر الإنسان هو العنصر الحاسم في بناء الحضارات.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

فور انتقال مسار الثورات بقوة إلى محطته الثانية في مصر، أصبح واضحًا لكثير من صانعي الفكر والرأي العام في الغرب الأوروبي أنّ الحدث الجديد في المنطقة العربية، لا يقتصر على «تبديل سلطات»، ولا ينحصر في «قطر بعينه أو بضعة أقطار»، بل يزرع بذور تغيير جذري واسع النطاق، ويشمل المنطقة العربية بأسرها -على الأقل-، ويرقى من حيث طبيعة ما سينشأ عنه إلى مستوى «حقبة تاريخية حضارية» جديدة.

هذا مع فارق جوهري عند المقارنة بتحوّلات تاريخية سابقة، وهو أنّ القوّة الدافعة للتغيير تنطلق من جيل الشبيبة، الذي لا يمثل -بغض النظر عن المستويات الثقافية- نخبة فكرية قائمة بذاتها كما كان في عصر التنوير الأوروبي، أو ما عُرف بحركة الإصلاح الإسلامي في القرن الميلادي التاسع عشر، ولكنه يمثل «حاضنة» لا بدّ أن تنشأ فيها «نخب» جديدة، ستكون توجهاتها عنصرًا حاسمًا في التوجّه الحضاري الشامل للمنطقة، ربما بآثار عالمية واسعة النطاق، مستقبلاً.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لم يعد يمكن تغييب «عنصر الإسلام» -سلبًا أو إيجابًا- من بين عناصر صناعة الحدث، إنّما انتقلت العلاقات الأوروبية/ الغربية مع المنطقة العربية/ الإسلامية من صيغة «الاستعمار والاستقلال»، وما ينبثق عن هاتين الكلمتين، إلى صيغة «التدافع الثقافي والفكري والحضاري» من وراء الحدث السياسي والأمني والاقتصادي، وذلك في فترة ما عُرف بالصحوة الإسلامية بدءًا بمطلع سبعينيات القرن الميلادي العشرين، ثم في فترة ما بعد الحرب الباردة،

(١) انظر حول البعد الحضاري لثورة شعب مصر (نموذجًا لسواها): د. نادية مصطفى، «نحو تحليل حضاري لكل مشاهد الثورة المصرية»، ٢٠١١/٣/٢٥م، في موقع أون إسلام:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/special-folders/129765-egyptian-revolution.html

بدءًا بسقوط الشيوعية أواخر ثمانينيات القرن نفسه، وبغض النظر عن التفاصيل، أصبح واضحًا للعيان أنّ حدث الثورات العربية مفصل تاريخي آخر على صعيد هذه الخلفية من العلاقات الثقافية/ الحضارية، سلبًا وإيجابًا، من وراء العلاقات السياسية والاقتصادية وسواها.

حتى الآن لا يمكن القول: إن انتشار هذا الاقتناع -كما يتردّد بمختلف الصيغ على ألسنة صانعي التوجهات الفكرية والقرارات السياسية على السواء- لم ينعكس حتى الآن في صيغة التأثير المباشر على صيغ التعامل السياسية والاقتصادية فيما يُوصف بالسياسة اليومية، ولئن تردّد كثيرًا أن ما يسمّى «المعارضة التقليدية المحلية» المواكبة لثورة شعبية عربية كالثورة في سورية، ما زالت عاجزة عن اللحاق بركب التغيير التاريخي الشامل للمنطلقات الفكرية والوسائل التطبيقية، فإن شبيه ذلك يمكن القول به عن مراكز صنع القرار في الغرب الأوروبي، فهي -حتى الآن- أسيرة «الجانب التقليدي» الذي اعتادت عليه من قبل، بينما بدأت مراكز البحوث والدراسات في متابعة «ظاهرة الربيع العربي» متابعة أعمق، بما يشمل البعد الحضاري التاريخي فيما يُتوقع أن يترتّب عليها (١).

رابعًا: تحليل الموقف الأوروبي:

لا تتناول هذه الفقرة تفاصيل صناعة القرار فيما يسمّى «السياسة اليومية»، كالنقلة الفرنسية عبر قرار إقالة وزيرة الخارجية السابقة، من موقف تأييد الاستبداد الحاكم عند سقوط قيادته العليا، إلى موقف تأييد الثورة الشعبية لحظة انتصارها الأول، أو النقلة الأمريكية من التخويف مما يسمّى «الإسلام السياسي» إلى الحديث عن تقبّل وجوده في السلطة دون حرج، أو العناصر المباشرة التي تجعل التعامل مع ثورة شعب ليبيا عبر قرار تدخل عسكري سريع، ومع ثورة شعب اليمن عبر قرار تدخل سياسي معيق.. لا داعي لتناول ذلك في هذه الفقرة؛ إذ لا تنقطع محاولات التحليل والتفسير المتزامنة مع اتخاذ كل قرار أو الشروع في أي خطوة من هذا القبيل، إنّما المراد هنا وضع الحدث اليومي والقرار اليومي في نطاق البعد الزمني التاريخي، على أرضية ما سبق الحديث عنه، لاسيما ما يتعلّق بالبعد الحضاري من وراء الحدث التاريخي.

وتؤكّد النظرة التحليلية المباشرة أن صناعة القرار السياسي في الغرب الأوروبي تقتصر على التعامل مع عناصر الحدث الظاهرة للعيان، ومن ذلك في مثال الثورات الشعبية العربية جيل الشبيبة، الفئات الشعبية، الأحزاب والجماعات التي سبقتها الأحداث، الأوضاع والمصالح السياسية والاقتصادية، وما شابه ذلك.. إنّما لا تخلو أي عملية جارية لصناعة القرار من تأثير البعد الحضاري الحاضن للبنية الهيكلية السياسية والاقتصادية في الغرب الأوروبي، بما في ذلك أجهزة صناعة القرار وتنفيذه.

وتشير إلى ذلك عبارات كثيرًا ما تتردّد في البيانات والمواقف والتصريحات السياسية، وترتبط مباشرة برؤى معينة سارية في الغرب، وقد أصبحت -تحت مفعول ما يسمّى «المركزية الأوروبية» في الفكر والتطبيق- لا تُذكر بصيغة «هذا منطلقنا الأوروبي/ الغربي الذي ندعو إليه..»، بل بصيغة التسليم بصحّتها دون جدال، لسائر المجتمعات، وفي سائر الأمكنة والظروف.

هذا في مقدّمة ما يحدّد صياغة السؤال المحوري عن نوعية التعامل الغربي، الحالية والمتوقعة، مع حدث الثورات العربية وحصيلته، على كل صعيد سياسي وأمني واقتصادي إلى آخره، وكذلك من زاوية شموله الجغرافي أو مواقعه القطرية المحلية.

(١) تعرضت وسائل الإعلام الأوروبية لهذا الجانب بصورة متواصلة، ومن ذلك مثلاً ما ورد في صحيفة «نويه تسوريخر تسايتونج»، أعرق الصحف اليومية السويسرية، تحت عنوان: «جذور الثورة العربية» يوم ٢٠١١/٣/٦م، و«إلى أين تمضي الثورة العربية؟» يوم ٢٠١١/٤/٨م.

ونقف هنا عند جانبين أساسيين في تكوين «الأرضية»، أو تثبيت «الجذور» الأساسية لحقبة بناء حضارية جديدة:

الجانب الأول: المبادئ والقواعد الحاكمة لتفاصيل البنية الهيكلية للأجهزة وللعلاقات في أي دولة من الدول، ونجد أنّ السؤال المحوري المطروح من منظور ثورات شعبية على أنظمة استبدادية هو عن كيفية تحقيق التغيير الجذري المطلوب عمومًا، أو:

ما هي صيغ التغيير المطلوبة وفق المعطيات الذاتية للمنطقة (عقديًا، ثقافيًا، حضاريًا، اجتماعيًا.. سيّان، فالعنصر الأهمّ يكمن في كلمة «الذاتية» توصيفًا لهذه المعطيات)؛ ليتحقق الهدف: الحياة الكريمة بجميع تجلياتها وجوانبها، المعنوية من حقوق وواجبات وحريات، وفكر وأدب، وإبداع، وما يتصل بذلك.

هذا الهدف بحد ذاته ثابت ومشترك بين البشرية، وعبر التاريخ، لا يتغير وإن تبدلت صياغته التفصيلية.. إنّما تتبدل وسائل التغيير لتحقيقه، وهذه الوسائل هي محور السؤال المطروح، ونجد هنا دون استرسال في الأسباب أو تقويمها، أن هذا السؤال المحوري بصدد مستقبل المنطقة عبر ثورات شعوبها، ينقلب في المنظور الأوروبي/ الغربي رأسًا على عقب:

هل / أو كيف يتحقق تغيير «المعطيات الحضارية والذاتية القائمة في المنطقة العربية»، كي تصبح ملائمة لتطبيق الوسائل الموضوعة في مرتبة مسلّمات بدهية، في نطاق الرؤية الحضارية والتاريخية الغربية لها؟

هذا ما ينعكس في الدرجة الأولى في الحديث عن آليات الحكم: التعددية والديمقراطية، وما شابهها عندما تُربط بالمرجعية العلمانية في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة والمجتمع.

الجانب الثاني: النهج المطلوب اتباعه في عملية البناء، وهو ما يدور محوره حول الجانب المالي والاقتصادي في الدرجة الأولى، والسؤال المطروح من منظور ثورات شعبية على أنظمة استبدادية هو: ما مواصفات المنهج الاقتصادي والمالي المناسب للمعطيات الذاتية من ثروات وطاقات وغيرها، لتحقيق التقدم المادي والتقني والحياة المعيشية الكريمة ماديًا في نطاق ما سبق ذكره من مبادئ وقواعد.

> **صناعة القرار السياسي في الغرب الأوروبي تقتصر على التعامل مع عناصر الحدث الظاهرة للعيان، ومن ذلك في مثال الثورات الشعبية العربية: جيل الشبيبة، الفئات الشعبية، الأحزاب والجماعات التي سبقتها الأحداث، الأوضاع والمصالح السياسية والاقتصادية، وما شابه ذلك.. وإنّما لا تخلو أي عملية جارية لصناعة القرار من تأثير البعد الحضاري الحاضن للبنية الهيكلية السياسية والاقتصادية في الغرب الأوروبي.**

وينقلب السؤال من منظور أوروبي/ غربي لينطلق من واقع قائم في الغرب، يعتمد «الليبرالية» (بمعناها الأصلي في الغرب، أي الرأسمالية القائمة على الحرية الشخصية شبه المطلقة في تحصيل المال وتوظيفه) مع ملاحظة ما وصل تطبيقها إليه من نشوب أزمة متفاقمة حاليًا على محور العلاقة بين مواقع السلطة السياسية ومواقع القوى المالية.. فتتحول صيغة السؤال أوروبيًا/ غربيًا **فيما يخص حصيلة الثورات العربية إلى:**

ما المعيقات المحلية التي يجب إزالتها والمعطيات التي يجب إيجادها محليًا، كي تتحقق شروط تطبيق «الليبرالية الغربية» -مع بُعد العولمة الذي وصلت إليه- في المنطقة العربية المعنية.

ولا تخفى هنا العلاقة الوثيقة بين هذا السؤال عن المنهج أو وسيلة البناء، وما يترتب عليه، وبين السؤال الأول حول الأسس والمنطلقات.

خامسا: نظرة استشرافية:

الثورات حدث مفصلي تاريخي يصنع التغيير، ولا تقاس زمنيًا بأيامها الأولى، وقد استغرقت الثورة البريطانية من القرن الميلادي السابع عشر عدة

قرون حتى بلغت مداها، واستغرقت الفرنسية أجيالاً، واستغرقت البلشفية الروسية عقودًا.. وتميزت جميعًا بوجود قوّة «توجيه وتخطيط وتنفيذ» من ورائها، وشهدت مع مرور الزمن انحرافات، وتتميز الثورات العربية بأنها شعبية منطلقًا، وقد تكون «الرقابة الشعبية» ضمانًا للحيلولة دون انحرافات محتملة، وإنّما يعني ذلك أيضًا الحاجة إلى نشأة قوّة «توجيه وتخطيط وتنفيذ» من الحاضنة الشعبية، ورغم ذلك لا يتوقع أن تحتاج إلى قرون أو أجيال لتستقر نتائجها، لاسيما على ضوء تبدّل المقاييس الزمنية للتغيير تاريخيًا مع تبدّل المعطيات التقنية والاجتماعية وغيرها، إنّما لا يعني ذلك أن الحصيلة ستستقر قبل وصول جيل الثورة وصولاً طبيعيًا إلى مفاصل صناعة القرار في مختلف الميادين.

الثورات حدث مفصلي تاريخي يصنع التغيير، ولا تقاس زمنيًا بأيامها الأولى، وقد استغرقت الثورة البريطانية من القرن الميلادي السابع عشر عدة قرون حتى بلغت مداها، واستغرقت الفرنسية أجيالاً، واستغرقت البلشفية الروسية عقودًا.. وتميزت جميعًا بوجود قوّة «توجيه وتخطيط وتنفيذ» من ورائها، وشهدت مع مرور الزمن انحرافات

هذه المرحلة الزمنية بالذات لن تشهد في تعامل الموقع الأوروبي/ الغربي تغييرًا يُذكر على صعيد الأهداف، وربما على صعيد الوسائل، وإن شهدت بعض التطوير، إنما توجد عوامل أخرى ذات تأثير على طبيعة هذا التعامل، لم يتطرّق إليها الحديث طلبًا للإيجاز، **ويمكن تعداد عناوينها:**

١- عوامل ذاتية مؤثرة على القوة الذاتية لمسيرة الغرب الأوروبي، من الأمثلة عليها تبدّل الهرم السكاني في اتجاه انخفاض نسبة القوى المنتجة العاملة والمتخصصة، وارتفاع نسبة القوى المستهلكة من المتقاعدين.

٢- تأثير الضغوط المتزايدة على فئات متضرّرة داخل المجتمعات الأوروبية من العولمة الليبرالية/ الرأسمالية، وظهور بدايات أولى لتأثير الثورات الشعبية العربية عليها، كما هو الحال في إسبانيا قبل سواها.

٣- الخلل المتزايد في البنية الهيكلية المالية، وبالتالي المحور الأول في الموقع الحضاري الغربي، محليًا وعالميًا.

٤- تبدّل مراكز الثقل في العلاقات الدولية، على حساب الصيغة السابقة لانفراد الزعامة دوليًا في الغرب، وانفرادها غربيًا في الدولة الأمريكية.

٥- ارتباط المشروع الصهيوني المحلي في المنطقة العربية بحاضنته الغربية، وتقهقره الحتمي بتأثير العوامل السابقة وسواها المؤثرة سلبًا على حاضنته الغربية.

على خلفية هذه العوامل الإضافية، وتلخيصًا لما سبق يمكن القول استشرافًا لمعالم رئيسة للتعامل الأوروبي الغربي مع مسار الثورات العربية في المرحلة المقبلة:

أولاً: لن يتبدل جوهر الهدف الأوروبي/ الغربي للعمل على تجديد موقعه في صناعة القرار والحدث في المنطقة العربية عبر ركائز بديلة عن الركائز الاستبدادية المتهاوية تباعًا.

ثانيًا: تكثيف الجهود للحيلولة دون انتقال الثورات العربية إلى أقطار أخرى، وإن انتقلت لمنع وصولها إلى مثل ما وصلت إليه في تونس ومصر وليبيا؛ نتيجة نجاح الثوار في تحقيق هدفهم، رغم معيقات التدخل الأطلسي.

ثالثًا: تكثيف التركيز على مشاريع واسعة النطاق للتأثير على جيل الشبيبة صانع الثورات العربية، في اتجاه تبنّي المنطلقات الغربية (الأسس السالف ذكرها) والوسائل (المنهج) في عملية تكوين الدولة وعملية البناء المنبثقة عن الثورة.

رابعًا: دعم القوى المعارضة التقليدية الأقرب إلى الفكر والتطبيق الأوروبيين، والتي ما تزال موجودة بدرجة محدودة نسبيًا في الأقطار العربية عمومًا، رغم إدراك أن دورها لن يتجاوز حدود إعاقة استقلالية الثورات العربية واستقلالية ما ينبثق عنها.

خامسًا: مضاعفة المعونات المالية تحت عناوين الدعم الاقتصادي التنموي، للتأثير من خلالها على صناعة القرار في الميادين السياسية والأمنية، وغيرها.

سادسًا: التركيز على التنظيمات والجماعات ومراكز التوجيه ذات المنطلقات الإسلامية، في إطار ما يُطرح تحت عنوان «النموذج التركي» لتطعيم التوجه الإسلامي بعناصر «التوجهات الغربية» في مختلف الميادين.

لا نزال في المرحلة الراهنة في «خضم» صناعة الحدث، وهو ما يعني عدم وجود «وصفة» تفصيلية مسبقة للتعامل مع عوامل التأثير الخارجية، كالتأثير الأوروبي/ الغربي على حدث التغيير الجاري عبر الثورات العربية، لاسيما وأنّنا نجد في هذه المرحلة الانتقالية، أنّ من يصنع ذلك التأثير، ويحدّد أهدافه ووسائله، يعتمد على شبكات متوافرة ومستقرة نسبيًا من مراكز البحوث وآليات صناعة القرار، تعمل عبر دراسة المعطيات والمتغيرات لتستخرج منها «صيغًا استراتيجية» ومرحلية للتعامل معها، وهذا مقابل افتقاد ذلك في مرحلة الثورة، والحاجة الماسة إلى تطوير ما يتوافر في الساحة العربية من مراكز للبحوث وآليات لصناعة القرار، وإلى تطوير العلاقات فيما بينها في اتجاه التكامل والتعاون، وإلى مراعاة التحامها بما صنعت الثورات العربية، ووضع جيل الشبيبة في الصدارة.

ويعني ذلك أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية، بما في ذلك الأوروبية/ الغربية، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشر بين التطورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها «صناعة الفكر وصناعة التصورات» عبر الوسائل التقليدية المتوافرة، وعبر نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

معلومات إضافية

مجموعة الثماني:

مجموعة الثماني، أو مجموعة الدول الصناعية الثماني، هي تجمع لكبرى الدول الصناعية في العالم يعقد قمة سنوية. ومجموعة الثماني ليست مؤسسة ولا هي منظمة دولية، ولا تمتلك قاعدة شرعية، بل هي تأخذ على الأكثر صبغة «النادي» للبحث في عدد من القضايا الدولية الحينية.

ويتم تداول رئاسة المجموعة سنويًا بين الدول الأعضاء، وتبدأ فترة الرئاسة من ١ يناير/ كانون الثاني من كل سنة.

التركيبة والأعضاء:

تضم المجموعة الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وروسيا الاتحادية وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وفرنسا وكندا. ويعتبر الاتحاد الأوروبي عضوًا بالمجموعة، ويمثله في اجتماعات القمة السنوية رئيس المفوضية الأوروبية.

القوة الاقتصادية:

يمثل مجموع اقتصادات الدول الأعضاء نحو ٦٥٪ من اقتصاد العالم، وأغلبية القوة العسكرية بما في ذلك الأسلحة النووية، في حين يمثل عدد سكان الدول الأعضاء ١٤٪ من سكان العالم.

التأسيس:

عقد أول اجتماع لمجموعة الثماني سنة ١٩٧٥م برامبوييه الفرنسية بدعوة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، ودعي إليه زعماء حكومات ألمانيا الغربية، وإيطاليا واليابان، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. واتفق الزعماء الستة عقب القمة على تنظيم اجتماع سنوي تحت رئاسة متناوبة، مشكلين بذلك مجموعة الست.

وفي سنة ١٩٧٦م انضمت كندا إلى المجموعة بناء على توصية من الرئيس الأميركي آنذاك غيرالد فورد، وأصبحت تعرف بمجموعة السبع. وفي سنة ١٩٧٧م دعي الاتحاد الأوروبي ممثلاً في شخص رئيسه -وهو رئيس الدولة التي تتولى الرئاسة الدورية- لحضور الاجتماعات.

وبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٩١م، أصبحت روسيا تحضر اجتماعات المجموعة التي صارت تعرف بمجموعة السبع زائد واحد. وبمبادرة من الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون انضمت روسيا بشكل رسمي إلى المجموعة في عام ١٩٩٧م لتتحول إلى مجموعة الثماني.

القمة السنوية:

يحضر القمة السنوية التي تعقد في منتصف السنة لمدة ثلاثة أيام زعماء الدول الثماني الأعضاء، وتتحمل الدولة الحائزة على الرئاسة مسؤولية التخطيط، واستضافة مجموعة من الاجتماعات الوزارية التحضيرية التي تسبق القمة.

قمة الثماني وثورات الربيع العربي:

فرضت الثورات العربية نفسها على رأس جدول أعمال قمة الدول الصناعية الكبرى الثماني (الولايات المتحدة، وفرنسا وبريطانيا، وإيطاليا وألمانيا، وكندا واليابان وروسيا) التي عقدت في شهر مايو ٢٠١١م في مدينة دوفيل الفرنسية.

ركزت القمة في اجتماعاتها، على التطورات المتسارعة في العالم العربي بعد الثورتين التونسية والمصرية، وأكدت المجموعة على دعمها للربيع العربي وخاصة للانتقال الديمقراطي في مصر وتونس، وأعلن قادة المجموعة عن دعم مالي بقيمة أربعين مليار دولار، «للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي بالدول العربية التي تتطلع شعوبها إلى الحرية».

وبحسب تصريحات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ستقدم بنوك التنمية الدولية - باستثناء صندوق النقد الدولي - حوالي عشرين مليارًا وأكثر من عشرة مليارات من التعهدات الثنائية وعشرة مليارات من دول الخليج العربي.

ومن بين العشرة مليارات دولار من التعهدات الثنائية ستبلغ حصة فرنسا المقدمة إلى مصر وتونس مليار يورو.

كما تقدمت وزارتا الخارجية والخزانة الأميركية بطلب إلى مجموعة الثماني، لتحويل الديون المصرية إلى استثمارات في المستقبل، مع التزام الولايات المتحدة الأميركية بمبادلة هذه الديون.

ووفق نموذج المساعدة التي قدمت إلى أوروبا الشرقية بعد سقوط جدار برلين، سيضع المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية خبرته ومهاراته تحت تصرف الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. وحددت كل من مصر وتونس اللتين تشهدان موسمًا سياحيًا كارثيًا، احتياجاتهما وتبلغ ١٠ مليارات دولار للقاهرة حتى منتصف ٢٠١٢م، و٢٥ مليارًا لتونس على ٥ سنوات.

وقال جوناثان شارل من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية: «نحن نعمل لتحديد أين هي الاحتياجات، لكن ما هو مؤكد هو أن الاحتياجات كبيرة. قبل عملية الاستثمار على هذه البلدان أن تثبت أنها ستواصل طريقها نحو الديمقراطية، يجب علينا أن نلمس التقدم الاقتصادي قبل تقديمنا المال».

وصرح مسؤول ملف قروض الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي «مسعود أحمد» قائلاً: «البلدان (مصر وتونس) يواجهان الآن جملة من المصاعب، أسعار الغذاء والوقود ارتفعت، إنهم يدفعون الكثير من أجل الاقتراض، السياحة قلت، لذلك فهم بحاجة إلى تمويل لتحقيق التوازن الفوري في احتياجات الدفع، وهنا يتدخل البنك الدولي».

وخلال القمة صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الربيع العربي يجب أن يؤدي إلى إصلاح سياسي بالموازاة مع تطور اقتصادي قائلاً: «سنناقش بعمق الطريقة التي تمكننا من تقديم الدعم الكامل لدول مثل مصر وتونس، ولا يقتصر ذلك على ضمان انتقال ديمقراطي، بل يجب أن ترافقه تنمية اقتصادية».

كما اعتبر رئيس المفوضية الأوروبية «جوزيه مانويل باروسو» أن المهم في هذه المرحلة «ليس فقط الدعم الاقتصادي، بل تحقيق الانخراط الأكبر مع هذه المجتمعات المدنية، وأعتقد أنهم جاهزون، دعونا الآن نفعل كل

ما في وسعنا من أجل دعم الربيع العربي».

ودعا المشـــاركون في القمة النظامين الليبي والسوري إلى الكفّ عن استخدام العنف والقمع، والاستجابة إلى تطلعات شعوبهما، وأكد على أن النظامين فقدا شرعيتهما.

وحذر المشـــاركون الرئيس بشار الأسد من أن اســـتمرار القمع وعدم الاستجابة لمطالب شعبه سيدفع أمريكا وأوروبا إلى النظر في خطوة «تصعيدية» جديدة، وهي اعتبار الرئيس السوري «فاقدًا الشرعية»، مما يفتح الباب لمطالبته بعد ذلك بـ«الرحيل».

وندّد ساركوزي في مؤتمره الصحفي عقب انتهاء القمة باستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين في سوريا، قائلاً: «بالنسبة لسوريا كما قلت بالأمس: إن الوضع غير مقبول، وإني صدمت من سلوك الحكومة السورية، وبنود الإعلان النهائي لقمة الثماني واضحة بالتنديد والاستنكار في استخدام القوة ضد الاحتجاجات السلمية».

وفي الشـــأن اليمني أدان البيان الختامي للقمة «اللجوء إلى العنف ردًا على التظاهرات السلمية في كل أنحاء اليمن»، وقال: «نطالب بإلحاح الرئيس صالح باحترام تعهداته في الحال، والعمل على مراعاة المطالب المشروعة للشعب اليمني».

المصدر:

الجزيرة نت، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF9B11C5-9488-44C5-983A-EB51CF9B9D36.htm

وكالة يورو نيوز، انظر الروابط:

http://arabic.euronews.net/2011/05/27/g8-deauville-partnership-for-arab-spring-nations

http://arabic.euronews.net/2011/05/27/sarkozy-condemns-syrian-leaders

http://arabic.euronews.net/2011/05/27/g8-throws-its-weight-behind-arab-spring

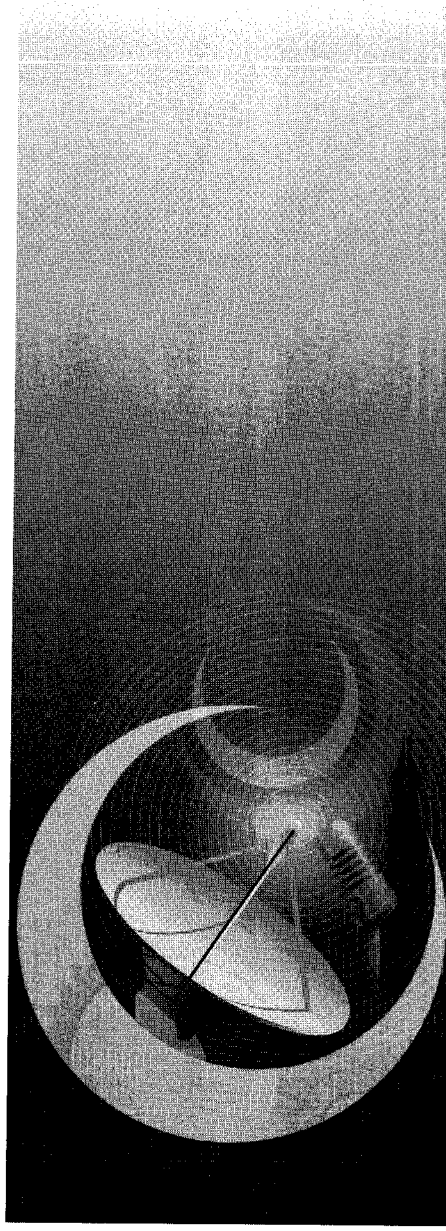
http://arabic.euronews.net/2011/05/28/g8-announce-aid-package-for-egypt-and-tunisia

موقع الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، أنظر الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=1762

الباب الخامس

العمل الإسلامي



- النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي

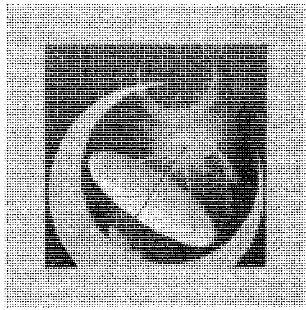
محمد مبروك

- الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي..
كيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟

عصام زيدان

- المشهد السياسي السلفي.. دراسة حالة مصر

طارق عثمان



النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي

محمد مبروك

مفكر إسلامي

ملخص الدراسة

ما إن أسـقطت ثورات الربيع العربي حكامها، وأنظمتها، وبدأت الجماهير العربية في البحث عن نظام جديد وبديل عن تلك النظم الغاشـمة، حتى برز الحديث عن النموذج التركي، خاصة أن حزب العدالة والتنمية حقَّق نجاحات على كثير من الأصعدة، سواء السياسية أو الاقتصادية.

وقد دفعت تلك النجاحات كثيرًا من القوى السياسـية، بمختلف مشـاربها الليبرالية والإسلامية، إلى الثناء على ذلك النموذج، وذكر محاسنه، فالليبراليون يرون أنه بديل مقبول لديهم عن تيارات إسلامية أخرى، أمثال الإخوان والسلفيين، وبعض الإسلاميين يرى أن تجربة حزب العدالة جديرة بالاحتذاء، خاصة أنها استطاعت تفويت الفرصة على المتربصين الذين يريدون إجهاض التجربة الإسلامية منذ بدايتها وقبل اكتمالها.

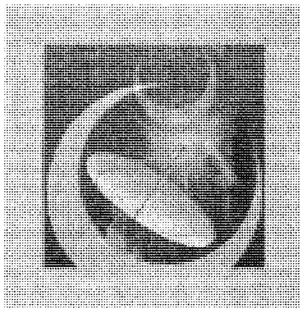
تهدف الدراسـة إلى بحث موقف الإسـلاميين من هذه التجربة، وخاصة موقف إسلاميي الربيع العربي في مصر وتونس؛ حيث تعرض لموقف جماعة الإخوان المسلمين التي جاءت تصريحات قياديها -سواء من التيار المحافظ أو التيار الإصلاحي- لتعلن رفضها للنموذج التركي كمسلَّمة للتطبيق على الواقع المصري.

ثم تعرج الدراسة على موقف حزب الوسط الذي يرى المحللون أنه أقرب الأحزاب المصرية إلى فكر العدالة والتنمية، ومن ثَم فهم يرون أنه أكثر الأحزاب احتمالاً في العمل على تمثّل هذا النموذج التركي في الحياة السياسية.

ثم تتناول الدراسة موقف التيار السلفي من حزب العدالة والتنمية، لتصل إلى موقف إسلاميي تونس وحركة النهضة من التجربة التركية.

تحاول الدراسـة تقديم الرؤى المختلفة لمشـروع العدالة والتنمية، فبين من يرى أنه مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمر السـعي نحو المشروع الإسلامي الشامل، وبين من يعتبره مشروعًا يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية، فيما يرى فريق ثالث أنه مشروع يتنازل عن المشروع الإسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، وفريق رابع يطرح رؤيته بأنه مشروع برجماتي يقدم حلاً توافقيًا (يعمل على تأويل الإسـلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكليهما على السواء.

إن الحكم على النموذج التركي بالفشل أو النجاح أو دعوة التيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي إلى التمثل به من عدمه؛ يتحدد وفق منظورين للتعامل مع الموضوع: المنظور العقائدي، والمنظور البرجماتي (المصلحي).



النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي

محمد مبروك
مفكر إسلامي

ما إن أسقطت ثورات الربيع العربي حكامها، وأنظمتها، وبدأت الجماهير العربية في البحث عن نظام جديد وبديل عن تلك النظم الغاشمة حتى يبرز الحديث عن النموذج التركي، خاصة أن حزب العدالة والتنمية حقَّق نجاحات على كثير من الأصعدة، سواء السياسية أو الاقتصادية؛ دفعت تلك النجاحات كثيرًا من القوى السياسية، بمختلف مشاربها الليبرالية والإسلامية، إلى الثناء على ذلك النموذج، وذكر محاسنه، فالليبراليون يرون أنه بديل مقبول لديهم عن تيارات إسلامية أخرى، أمثال الإخوان والسلفيين، والإسلاميون بعضهم يرى أن تجربة حزب العدالة جديرة بالاحتذاء، خاصة أنها استطاعت تفويت الفرصة على المتربصين الذين يريدون إجهاض التجربة الإسلامية منذ بدايتها وقبل اكتمالها.

من هذا المنطلق جاءت تلك الدراسة لتسلط الضوء خاصة على المتغير المستقل، وهم الإسلاميون وموقفهم من المتغير التابع وهو النموذج التركي متمثلاً في حزب العدالة والتنمية. ليكون السؤال البحثي الرئيس هو: ما هو موقف الإسلاميين من تجربة حزب العدالة والتنمية؟ وتأتي الإجابة عبر استخدام المنهج التاريخي في وصف الواقع السياسي التركي منذ سقوط الخلافة وحتى الآن، ثم استخدام المنهج المقارن؛ للمقارنة بين المواقف المختلفة للتيارات الإسلامية من النموذج التركي.

أولاً: الواقع السياسي التركي منذ سقوط الخلافة إلى الآن:

في المؤتمر الذي تم فيه توقيع معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣م أفهم اللورد كيرزون الوزير البريطاني عصمت إينونو ممثل الوفد التركي أن إنجلترا وحلفاءها لن يمنحوهم الاستقلال إلا بشروط أربعة عُرفت فيما بعد بشروط كيرزون الأربعة وهي:

- أن تقطع تركيا علاقتها بالإسلام.
- وأن تقوم بإلغاء الخلافة.
- وأن تتعهد بالقضاء على كل حركة يمكن أن تقوم لإحياء الخلافة.
- وأن تستبدل تركيا القوانين الوضعية بالشريعة الإسلامية، وأن تصنع لنفسها دستورًا مدنيًا بدلاً من الدستور العثماني المستمد من الشريعة الإسلامية[1].

(١) د. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا، مكتبة جزيرة الوردة، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٢٥.

وخلاصة ما يؤخذ من هذه الواقعة أن موقف الغرب من بلادنا الإسلامية يتحدد في التالي: اتركوا الإسلام نترك لكم بلادكم. وهذا هو أفضل مدخل نستطيع أن نتفهم من خلاله واقع النموذج التركي، والجهود التي تستهدف العمل على تمثّله في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

وما أن تولى كمال الدين أتاتورك الحكم في تركيا حتى كشف عن حقده الدفين ضد الإسلام، فقام بإلغاء الخلافة الإسلامية، وأعلن فصل الدين عن الدولة، وإلغاء المحاكم الشرعية ووزارة الأوقاف، وتم طرد الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء وعائلته من البلاد، وأبطل وظيفة شيخ الإسلام، وأمر بكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، وجعل الأذان للصلاة باللغة التركية، وأحل القوانين الوضعية، حتى في الأحوال الشخصية، بدلاً من التشريعات الإسلامية، وساوى بين الرجل والمرأة حتى في التجنيد والمواريث، وفرض منع الحجاب والنقاب، وفرض لبس القبعة بدلاً من الطربوش، وحذف من الدستور كون الإسلام دين الدولة، وتم تعديل المادة الثانية منه لتنص على أن «الدولة التركية هي جمهورية قومية مركزية علمانية ومتطورة».

كشف أتاتورك عن حقده الدفين ضد الإسلام، فقام بإلغاء الخلافة الإسلامية، وأعلن فصل الدين عن الدولة، وإلغاء المحاكم الشرعية ووزارة الأوقاف، وتم طرد الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء وعائلته من البلاد، وأبطل وظيفة شيخ الإسلام، وأمر بكتابة القرآن الكريم باللغة التركية الجديدة، وجعل الأذان للصلاة باللغة التركية، وأحل القوانين الوضعية حتى في الأحوال الشخصية، بدلاً من التشريعات الإسلامية

ويشير الدستور التركي إلى استحالة تطبيق القواعد الدينية، ولو جزئيًا، في كيان الدولة السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي والقانوني، كما لا يجوز إطلاقًا لأي إنسان أن يسيء استخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة، بغرض تحقيق مآرب سلطوية، أو سياسية، أو مصلحة شخصية.

ويشير قانون العقوبات التركي في مادته ١٦٣ إلى أنه: يُعاقب كل من يؤسس أو يشكل، أو ينظم أو يدير جمعية بهدف ديني أو عقائدي، تخالف علمانية الدولة، وتخل بنظامها الاجتماعي أو الاقتصادي، أو السياسي أو القانوني بالسجن من عامين إلى سبعة أعوام، ويعاقب كل من ينضم، أو يحرض الآخرين على الانضمام إليها بأقل من ستة أشهر.

وكل شخص يقوم بأي دعاية بهدف زعزعة الأسس العلمانية بأي شكل من الأشكال أو استغلال الدين كآلة سياسية، يُعاقب بالحبس من عام إلى خمسة أعوام، وكل مَن يقوم بنشر أو المساعدة في نشر ما يخل بالعلمانية يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى عامين.

ولم ينطو تطبيق هذه الإجراءات الأتاتوركية على أي قدر من المرونة، بل تم تطبيقها بوحشية بالغة، وأبسط مثال نقدمه على ذلك: ما حدث في معركة الطربوش والقبعة؛ إذ وعى الأتراك المعنى الذي يقف وراء ارتداء القبعة، واعتبروها رمزًا للكفر والتبعية الغربية، وأفتى الكثير من علمائهم بكفر من يرتديها، والذي حدث هو أن أتاتورك أمر بإعدام من أفتى بذلك من العلماء، «وقال أحد العلماء وهو على المشنقة: أموت دون أن ألبسها»، ويروي أحد شهود العيان المسنين «كنت أمر من الميدان الذي كان يتدلى فيه المشنوقون، لم يكن هناك أحد باستثناء بعض الجندرمة، وبدأت الريح تهب، ولا أستطيع أن أنسى منظر اللحية البيضاء، وهي ترف مع الريح «وأعدم أحد رجال الدين؛ لأنه كتب رسالة في تحريم القبعة قبل صدور قانون ارتدائها بعام»[1].

«كما صار أي إجراء أو نقد شفوي للحكومة يُعد خيانة عظمى، تعاقب عليها محاكم الاستقلال بالموت

(١) الدين والدولة في تركيا (مرجع سابق) ص١٣٤.

فورًا، وألغيت حصانة النواب ضد الاعتقال، ودبَّر أتاتورك الكمائن لاصطياد خصومه، فألقى القبض على زعماء المعارضة، وقدموا لمحاكم الاستقلال التي حكمت عليهم جميعًا بالشنق»[1].

ووصلت صرامته في تطبيق هذه الأحكام إلى درجة استصدار أحكام بالإعدام لبعض زملائه السابقين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي.

والخلاصة هي أن تركيا في العهد الأتاتوركي قد غدت كما وصفها شكيب أرسلان «دولة مضادة للدين كالحكومة البلشفية في روسيا سواء بسواء»[2].

بعد إعلان التعددية في النظام السياسي التركي، فاز الحزب الديمقراطي بأغلبية مقاعد البرلمان بنسبة بلغت ٥٣,٥٪، وسريعًا ما طالب الحزب بعد توليه الحكم بإلغاء المبادئ الكمالية الستة، وقدم الحزب الديمقراطي رؤية جديدة للإسلام تراه عقيدة ودينًا للأتراك، مثله في ذلك مثل المسيحية للمجتمعات الغربية، وعبّرت عن ذلك صحيفة الحزب (زافار) بقولها: «إن الحزب الديمقراطي قد وضع المبادئ النقية للإسلام أمامه، فهو المرشد والمساعد للعلم والتقدم، والفضيلة والأخلاق الحسنة»[3] ، بل إن رئيس الوزراء عدنان مندريس قال: «نعلن بأن تركيا مسلمة، وستبقى مسلمة، ويجب عدم إبقاء الطفل بعيدًا عن تعاليم الدين الذي يعد حقًّا من حقوقه الطبيعية، وكذلك الشروح الإسلامية»[4].

وبوجه عام فقد شهد العقد الذي حكم خلاله الحزب الديمقراطي (١٩٥٠-١٩٦٠م) «توسيع وتعضيد دور الإسلام في الحياة السياسية، فقد ألغت حكومة الحزب عام ١٩٥٠م القانون الذي ينص على أن يُرفع الأذان باللغة التركية، فأصبح الأذان باللغة العربية، كما أصبح القرآن الكريم يُتلى في محطات الإذاعة الرسمية، وأدخلت الدراسات الدينية، ومنحت الصفة القانونية لمدارس «إمام وخطيب» التي تتيح للطالب تعليمًا دينيًا»[5]، وأشار مندريس في حملته الانتخابية عام ١٩٥٧م إلى «أن تركيا في السبع سنوات المنقضية بُنِيَ بها ١٥ ألف مسجد».[6]

وكان حزب العدالة هو أول حزب سياسي يتشكل بعد انقلاب ١٩٦٠م بزعامة سليمان ديميريل، ويعد امتدادًا للحزب الديمقراطي، ومن ثَم فقد أشار بوضوح في نظامه الداخلي إلى أن الدولة العلمانية لا تطلب من المواطنين قطع علاقتهم مع الدين، وكل مواطن حر في أداء عبادته وفق معتقداته الدينية، وقد استطاع الحزب أن يفوز بـ٥٣٪ من المقاعد عام ١٩٦٥م، وقد تم الاشتراك بينه وبين حزب أربكان «السلامة الوطني» في حكومة ائتلافية عام ١٩٧٤م، وبعد تزايد المد الديني إلى درجة إقامة مهرجان جماهيري في مدينة قونية، حضره مائة ألف تركي مطالبين بتحرير القدس، وتطبيق الشريعة الإسلامية؛ سارع الجيش بالانقلاب والاستيلاء على السلطة وحظر جميع الأحزاب.

بعد السماح بعودة الأحزاب عام ١٩٨٣م استطاع أربكان أن يشكّل حزب الرفاه الإسلامي، الذي واصل نجاحه حتى استطاع أن يشكّل ائتلافًا مع حزب الطريق المستقيم عام ١٩٩٦م يتولى بموجبه الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة.

تقدم الجيش التركي على إثر ذلك بمجموعة من المطالب إلى حكومة أربكان لإيقاف المد الإسلامي، بل والارتداد مرة أخرى إلى قواعد العلمانيين المتطرفة، الأمر الذي أدى بأربكان إلى الاستقالة عام ١٩٩٧م، وأحل الحزب نفسه بعد ذلك.

(١) محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية. دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية: مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٩م. ص٢٣.
(٢) سفر الحوالي.. العلمانية نشأتها وتطورها، مكتب الطيب، الرياض، ص٥٧٣.
(٣) الدين والدولة في تركيا: مرجع سابق ص١٥٠.
(٤) المرجع السابق: ص١٥٠

(٥) د. راغب السرجاني. قصة أردوغان: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط١: ٢٠١١م. ص ٣٣.
(٦) الدين والدولة في تركيا، مرجع سابق، ص ١٥٤.

تم تشكيل الفضيلة برئاسة رجائي قوطان نائبًا عن أربكان الذي مُنع من ممارسة السياسة لخمس سنوات، وفاز الحزب بـ١١٥ مقعدًا عام ١٩٩٩م، وفي عام ٢٠٠٠م بدأ البروز الإعلامي لجيل من الشباب بزعامة أردوغان وعبد الله جول يطالب بتجنب الصدام مع العلمانية التركية وحرّاسها من العسكر، الأمر الذي انتهى بخروج مجموعة أردوغان من الفضيلة، وتشكيلها لحزب جديد هو حزب العدالة والتنمية الذي فاز بأكثر من ٣٤٪ في انتخابات عام ٢٠٠٢م، ثم على ٤٧٪ عام ٢٠٠٧م ثم على ٥٠,٥٪ عام ٢٠١١م(1).

إنجازات حزب العدالة والتنمية:

عادة ما يتم الترويج لنموذج العدالة والتنمية في العالم العربي، استنادًا إلى ما حققه من إنجازات في العديد من المجالات في الفترة الوجيزة نسبيًا التي اعتلى فيها الحياة السياسية في تركيا. ويلخص علي حسين باكير هذه الإنجازات في التالي:

١- **على الصعيد السياسي:** تعزيز قيم الحرية والعدالة، والشفافية والنزاهة، والاستقامة، وحكم المؤسسات والقانون، والاحتكام إلى الشعب، وإلى صناديق الاقتراع، والاستناد إلى برنامج سياسي متكامل هدفه أولاً وأخيرًا خدمة الناس، والنهوض بالدولة بدون تسرع في التنفيذ، وببعد نظر ونفَس طويل. ويكتسب هذا النموذج قوته من خلال ما أثبته من قدرة على مزج مفاهيم ظل كثيرون يشككون طويلاً في إمكانية التقائها في مكون واحد، مفاهيم «مثل الديمقراطية والإسلام»، «الانفتاح والاستقلال»، «الإصلاح والاعتدال»، «التسامح والبرجماتية».

٢- **على الصعيد الاقتصادي:** توظيف كافة قدرات البلاد ومواردها الطبيعية والبشرية، والاعتماد على التصنيع والتصدير، والمزج بين الزراعي (اكتفاء ذاتي) والصناعي (ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، وسادس أكبر منتج للأسمنت والألبسة الجاهزة على سبيل المثال)، والخدماتي (دخل القطاع السياحي يزيد عن ٢٠ مليون دولار)، ومكافحة الفساد والرشاوي، والتدهور المالي، وزيادة القدرة الإنتاجية والتجارية، ورفع الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٤٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣م إلى أكثر من تريليون ومائة مليار عام ٢٠١٠م، ورفع مستوى دخل الفرد من حوالي ٣٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٢م إلى حوالي ١٣٣٠٠ ألف دولار ٢٠١٠م، والنهوض بالبلاد من حالة الانهيار الاقتصادي إلى المرتبة الـ١٥ عالميًا خلال ٩ سنوات فقط.

٣- **على صعيد السياسة الخارجية:** تبني سياسة خارجية عقلانية مدروسة؛ تقوم على رؤية واضحة وعميقة لمعطيات المنطقة ومتغيراتها، وتأخذ بعين الاعتبار قدرات تركيا ومعطياتها الجيو-استراتيجية، والتزاماتها الخارجية؛ بما يحقق مصالحها أولاً وقبل كل شيء، دون وجود عقدة التعاون مع القوى الكبرى على أساس من الندية والاحترام المتبادل(2).

ثانيًا: موقف إسلاميي الربيع العربي من العدالة والتنمية:

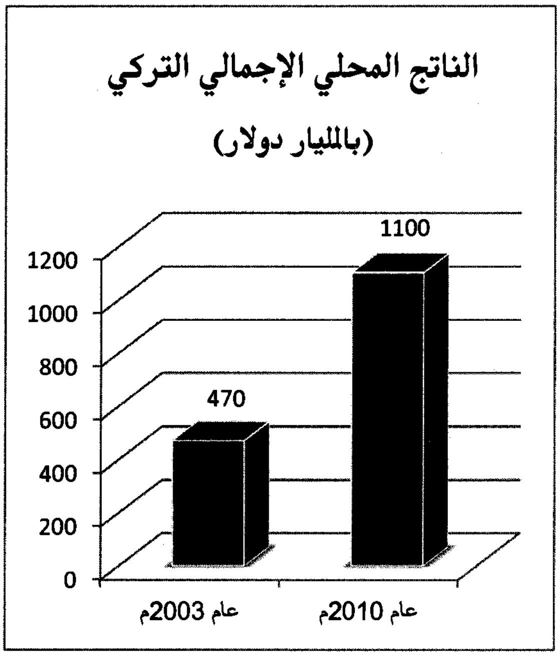
١- موقف إسلاميي مصر:

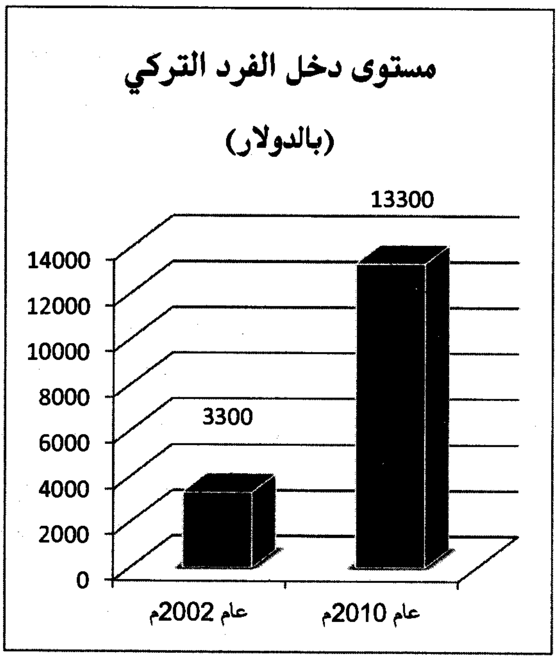
أ- موقف الإخوان المسلمين:

لم يكن موقف خيرت الشاطر نائب مرشد الإخوان - الذي صدم به الإعلامية العلمانية الشهيرة منى الشاذلي في برنامجها العاشرة مساءً- والذي أعلن فيه رفضه للنموذج التركي عندما ذكرت في سياق حوارها له قبول الإخوان لهذا النموذج كمسلَّمة .. أقول لن يكن موقفه هذا الأكثر إحباطًا لتطلعات العلمانيين بتمثل الإخوان المسلمين أو حزبها السياسي (الحرية

(1) حزب «العدالة والتنمية» يحقق فوزًا كبيرًا في الانتخابات البرلمانية التركية، موقع العربية نت:
http://www.alarabiya.net/articles/2011/06/12/152894.html

(2) علي باكير، القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات، مركز القاهرة للدراسات التركية:
www.karuilt.org/makalatmain?id_out=21





والعدالة) المتفرع عنها لنموذج العدالة والتنمية التركي. فقد يمكن تفسير ذلك بأن الشاطر أحد أهم الذين يقعون على قمة التيار المحافظ في الإخوان.

لكن الموقف الأكثر إحباطًا لهم جاء من أقصى الطرف المغاير الذي تم الرهان عليه منذ عشرات السنين ليكون الأكثر توافقًا مع المخططات العلمانية الأمريكية في المنطقة، أقصد بذلك بما كان يعتاد أن يطلق عليه بالتيار الإصلاحي داخل الإخوان، والذي تم تقليصه في المرحلة الأخيرة، ومن قبل الإطاحة بالرئيس السابق في الانتخابات الداخلية للإخوان عام ٢٠٠٩م على وجه التحديد، وعلى لسان الدكتور عصام العريان آخر قادة هذا التيار داخل الإخوان، والذي يبدو من خلال كتاباته وتصريحاته الأخيرة أنه قد تمت مراجعة أفكاره هو نفسه.

حيث صرح العريان في اتصال مع جريدة «السفير» «أن الاختلاف كبير بين تركيا والعالم العربي، وفي مصر تحديدًا؛ فالدولة التركية لم تقع يومًا تحت نيران الاحتلال، كما أن تركيا التي تحاول جاهدة العودة إلى الإسلام غرقت لوقت طويل في العلمانية، وبقيت منفصلة تمامًا عن ماضيها الإسلامي. في حين أن الدستور المصري ينص على أن الإسلام هو دين الدولة، وثقافته متجذرة في الوعي المصري»[١].

وشدد العريان على أن الخطاب الإخواني لم يتغير قبل الثورة ولن يتغير بعدها، والإعلام لعب دورًا غريبًا، إن لم نقل مريبًا في نقل موقف الإخوان المسلمين بصورة خاطئة «نحن لا نسعى وراء النموذج التركي، نحن نحاول استنباط نموذج من صلب حضارتنا»[٢].

ولكن هذا الموقف من النموذج التركي لدى العريان لا يعني رفضه تمامًا، بل يمكن الاستفادة منه في بعض الجوانب؛ حيث يشرح العريان ذلك في مقال له بعنوان (تركيا النموذج والدولة)، فيذكر أن المروّجين للنموذج العلماني يريدون تحقيق أهداف سياسية في مقدمتها:-

١- فرض علمانية إقصائية بغيضة، وربطها بالديمقراطية تعسفًا وجبرًا، وينسى هؤلاء أن

(١) هيفاء زعيتر، هل يسقط شعار (الإسلام هو الحل) لصالح النموذج التركي؟ مجلة السفير العدد: ١١٨١٩، ٢٠١١/٠٢/٢١م:
http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=1778&MulhakArticleId=83439&MulhakId=1340

(٢) المصدر السابق.

الديمقراطية التركية تصحح أخطاءها، وأن العلمانية التركية تتراجع بالتطبيق السليم للديمقراطية، وأن الفطرة النفسية للشعب التركي ظهرت خلال العقد الأخير، ولولا التراث الثقيل لعقود سبعة أو ثمانية لتخلصت تركيا من العبء العلماني.

٢- إعطاء دور سياسي للجيش لحماية النظام السياسي الديمقراطي[١] في الواجهة، وفي الحقيقة لحماية العلمانيين، أو الأقليات، أو المصالح الخارجية.

وفي المقابل يرى الإسلاميون العرب جوانب أخرى مضيئة في النموذج التركي:

١- أن الطريق السلمي للتطبيق الإسلامي هو النموذج الوحيد القابل للبقاء، وأن الطرق الأخرى عليها خلاف.

٢- أن تحقيق حاجات الناس الاقتصادية أولوية ملحة، وأن تمثيل كافة الشعب ضروري.

٣- أن السياسة الداخلية مقدمة على السياسات الخارجية، وأن دولة قوية متماسكة ديمقراطية يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا.

٤- أن الشعب لا يمكن أن يعطي لحزبٍ ما، مهما كانت نجاحاته، تفويضًا على بياض لفعل ما يريد»[٢].

ب- موقف حزب الوسط:

يرى المحللون أن حزب الوسط هو أقرب الأحزاب المصرية إلى فكر العدالة والتنمية، ومن ثَم فهم يرون أنه أكثر الأحزاب احتمالاً في العمل على تمثّل هذا النموذج التركي في الحياة السياسية، وقد يكون هذا الذي يفسر لماذا يحظى حزب الوسط برضا العلمانيين بوجه عام؟

فيذهب الدكتور عمار علي حسن إلى أن «ظهور حزب الوسط هو خطوة متأخرة بعض الشيء، خاصة أنه حزب بمثابة إحدى العربات القوية التي تجرّ الفكر السياسي الإسلامي، وتحدثه بشكل عصري؛ وذلك لأن الوسط يستند على ركيزتين هما: الفكر المدني، ومقومات قيادته وأفكارهم، وبالتالي فإن منهجهم لا يسمح بسيطرة جماعة إسلامية على الحزب، إلا إذا كانت أفكارهم تواكب هذا التطور»[٣].

أما صلاح عيسى فذهب إلى أنه «أحد المتحمسين لحزب الوسط؛ باعتباره حلاً لإشكالية مهمة، باعتباره حزبًا مدنيًا يستند للحضارة الإسلامية»[٤].

ويرى أحمد بركات «أن حزب الوسط الجديد الذي يمثل موقفًا وسطًا بين أيديولوجيتين متصارعتين على الساحة السياسية المصرية، هما: الأيديولوجية الليبرالية والإسلامية، وقد اختار لنفسه موقفًا استراتيجيًا ليرى ما ستسفر عنه الأحداث، وما ستفضي إليه المرحلة الانتقالية، ومن ثم فهذه الأطروحة التهجينية التي يقوم عليها الحزب هي أطروحة تسير في اتجاه الحدث ولا تصنعه، وهي من ثَم أقرب إلى الاستراتيجية النفعية منها إلى المبدئية الأيديولوجية»[٥].

ومع ذلك يذهب حسن منيمنه إلى أن حزب الوسط «على الرغم من استحسانه نموذج العدالة والتنمية، ولكن مصر ما بعد مبارك قد تغريه بخطاب إسلامي أكثر أصولية، وأقل ليبرالية، لا سيما أن الحزب في بداياته قد لجأ إلى «سياسة التنمية» في مواجهة نظام مبارك، مثلما فعل العدالة والتنمية بحسب رؤية الإسلاميين العرب في مواجهة النظام العلماني التركي»[٦].

(١) عصام العريان، تركيا النموذج والدور، جريدة المصريون الإلكترونية:
http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=66097

(٢) المرجع السابق.

(٣) شيماء فتحي - أسامة رمضان. الوسط سير على خطى العدالة والتنمية التركي، جريدة روزاليوسف العدد ١٧٥٩، الاثنين ٢٨ مارس ٢٠١١م،
http://www.rosaonline.net/Daily/News.asp?id=106669

(٤) المرجع السابق.

(٥) أحمد بركات، جدلية النموذج التركي والحركات الإسلامية العربية، موقع إسلام أون لاين.

(٦) المرجع السابق.

ويؤكد الأستاذ علي عبد العال نفس الفكرة؛ حيث يذهب إلى أنه «في إطار الجهود العملية لاستنساخ فعلي على الأرض، تنظر أوساط ثقافية وإعلامية إلى «حزب الوسط باعتباره النسخة المصرية» من العدالة والتنمية؛ حيث ينطلق الحزب المصري من استلهام الحزب التركي الحاكم، ويربط مراقبون بين شخصية مؤسسه المهندس أبو العلا ماضي – القيادي السابق في الإخوان المسلمين– وبين شخصية رجب طيب أردوغان في الخلفية الإسلامية، مع التطور الفكري الذي يواكب العصر بمفهوم إسلامي «خاصة وأن ماضي كان قد أشاد بأردوغان وجماعته في مواقف ومناسبات عديدة»[1].

أما مؤسس حزب الوسط نفسه أبو العلا ماضي فإنه يرى في العدالة والتنمية «نموذجًا ممتازًا لظروف تركيا»، خاصة في التحول الديمقراطي، وعلاقة الإسلاميين بالسلطة، وحجم الإيجابيات غير المسبوق، مشيرًا إلى أنه «قدم نموذجًا حقيقيًا للإسلام بدون رفع لافتة صارخة .. والعبارة بالمضمون وليس باللافتات»، وفي حديثه لـ«الإسلاميون نت» لم يتذكر ماضي سلبية واحدة يأخذها على قيادات حزب العدالة والتنمية، خاصة أن خصومهم أنفسهم أقروا بنجاحاتهم، وإن أشار إلى أنه «لا توجد تجربة تخلو من الأخطاء».

وحول مدى إمكانية استنساخ التجربة في مصر، يرى أبو العلا ماضي أنها تجربة «تستحق الاحترام، ويُستفاد منها»، لكنها في الوقت نفسه تجربة «لها خصوصية، ولا نستطيع التعميم، لو نجح أي حزب له مشروع كهذا، واستطاع الوصول إلى السلطة، ويحقق نجاحات فما المانع من هذا؟».

ج- موقف السلفيين:

السمة الأساسية للسلفيين هي التزامهم بالمرجعية المبدئية للإسلام، ومن هذا المنطلق، فيُفترض أن يكونوا أجدر التيارات باتخاذ مواقف محددة من حزب العدالة والتنمية، وعلى ذلك فإن دكتور ياسر برهامي يذهب إلى أنه «لا شك أن سن قوانين الكفر هي أعظم مفسدة من كل ما يمكن أن يترتب عليها من مصالح، كدخول الاتحاد الأوروبي، أو سكوت العلمانيين في الجيش عنهم، أو غير ذلك، فهذا ليس بإكراه شرعًا بأي اعتبار، وهو استحلال صريح لما حرَّم الله، ولولا التأويل لكان لمن فعله وصوَّت عليه حكم آخر»[2].

السمة الأساسية للسلفيين هي التزامهم بالمرجعية المبدئية للإسلام، ومن هذا المنطلق، فيُفترض أن يكونوا أجدر التيارات باتخاذ مواقف محددة من حزب العدالة والتنمية، وعلى ذلك فإن دكتور ياسر برهامي يذهب إلى أنه «لا شك أن سن قوانين الكفر هي أعظم مفسدة من كل ما يمكن أن يترتب عليها من مصالح

أما عبد المنعم الشحات (المتحدث الرسمي للدعوة السلفية)، فقد عبر عن رؤيته – كما اعتيد عنه – بوضوح وعمق، فلخَّص واقع الحال التركي بقوله:

«إن عبد الله جول نفسه عمل على المحافظة على علمانية البلاد، ودافع عن حجاب زوجته بأنه حريتها الشخصية، ولم يشأ أن يتطرق مطلقًا إلى كونه فريضة ربانية».

ومعلوم أن الحكومات «الإسلامية» المختلفة التي حكمت تركيا بداية من حكومة «أربكان»، ومن جاء بعده، التزمت باستخراج تصاريح البغاء للبغايا، بل إن إلغاء تحريم الزنا قد سنَّه البرلمان الذي يسيطر عليه حزب العدالة[3]، ومن الطرائف أن «أردوغان» قد صدق بصفته رئيسًا للوزراء على قرار الجيش

(١) علي عبد العال، التجربة التركية.. في وعي الإسلاميين:
http://www.algeriatimes.net/algerianews4534.html

(٢) عبد المنعم الشحات السلفيون ودخول الحجاب إلى القصر التركي، نقلاً عن دكتور ياسر برهامي، ١١ سبتمبر٢٠٠٧م:
http://www.salafvoice.com/article.php?a=1835&malaf_id=21&m_c_id=127

(٣) المرجع السابق.

بإحالة عدد من الضباط إلى التقاعد بسبب ميولهم الإسلامية؛ تجنبًا للصدام مع الجيش، وقائمة الأعمال العلمانية لحزب العدالة طويلة جدًا لا تخفى على أحد، ولكن المدافعين عن حزب العدالة وغيره، ممن يتبنون هذا الاتجاه، يرون أن هذه المرحلة لا بد فيها من التعامل مع العلمانية؛ حيث إن العلمانية والغرب من ورائهم لن يسمحوا مطلقًا للإسلاميين بالتواجد إلا تحت مظلتهم.

ثم يحدد عبد المنعم الشحات موقفه بعد ذلك فيقول: «موقفنا من هذا الاتجاه واضح، في أنه لا يُسمَح بالمداهنة في مجال الدعوة، لاسيما وأن الداخلين في هذه اللعبة يزعمون أن ما يقولونه ويفعلونه هو من الدين، مما يجعل الدين ألعوبة في يد كل متلاعب، وهذا يُفقِد الناس الثقة فيما يُنسَب إلى الدين، هل هو فيه بالفعل، أم أنها المساومات السياسية؟ وهل يمكن أن يُفتَى في بلد شديد التطرف في العلمانية بجواز استخراج الموظف المسلم لتصريح البغاء للبغايا مثلاً، ويعلل هذا بأنه ليس للحكومة الإسلامية شرعًا أن تمنع من أرادت أن تمارس الفاحشة بالقوة، وإنما غاية ما تملك هو نصحها، بينما يُفتَى في بلد آخر أقل تطرفًا في تطبيق العلمانية - كالكويت مثلاً- بوجوب سعي النواب الإسلاميين إلى منع الحفلات الماجنة؛ لأن من واجبات ولي الأمر الأخذ على أيدي الفاسقين، وينسب هذا وذاك إلى الشرع»[1].

ويفطن الشحات إلى هذه النتيجة الخطيرة «وما سيجني الإسلام إذا ما وجَّه أبناؤه المخلصون كل جهودهم ليصلوا إلى سُدة الحكم، ويطبقوا هم العلمانية بأيديهم، حتى وإن عملوا على كبح جماح غلوها شيئًا فشيئًا؟!)[2].

ولكن خطر ما يفطن إليه الشحات هو ما جاء في تساؤله: «ومن الذي يضمن لنا عدم تشبع الأجيال الشابة من هذه الأحزاب الإسلامية بهذه الأفكار العلمانية التي يرون قادتهم يطبقونها، بل وينسبون الكثير منها إلى الإسلام»[3].

مُنعت الحركات الإسلامية طوال عهدي بورقيبة وزين العابدين في تونس من تأسيس أحزاب تعبر عن مرجعيتها، وعلى امتداد ثلاثين عامًا من الوجود السياسي ظل حزب العدالة والتنمية ممنوعًا من النشاط العلني والقانوني، ولم تحصل حركة النهضة على الترخيص القانوني للمرة الأولى في تاريخها إلا في الشهر التالي من الثورة.

وعلى الرغم من الموقف المحدد السابق، فلا يلبث الشحات أن يتابعه بعبارات يشوبها بعض اللبس والغموض، فيقول: «ولذلك فلا تخفِ -أخي السلفي- فرحتك بوصول رئيس إسلامي إلى القصر الرئاسي التركي، وإن كان إسلاميًا علمانيًا، ولا تخفِ فرحتك بدخول الحجاب إلى القصر الذي سنَّ سُنَّة خلع الحجاب في قصور حكام المسلمين، وإن كان حجابًا تركيًا»[4].

٢- موقف إسلاميي تونس:

موقف النهضة التونسية:

مُنعت الحركات الإسلامية طوال عهدي بورقيبة وزين العابدين من تأسيس أحزاب تعبر عن مرجعيتها، وعلى امتداد ثلاثين عامًا من الوجود السياسي ظل حزب العدالة والتنمية ممنوعًا من النشاط العلني والقانوني، ولم تحصل حركة النهضة على الترخيص القانوني للمرة الأولى في تاريخها إلا في الشهر التالي من الثورة.

ويبدو أن أمام حزب النهضة وقتًا طويلاً حتى يتخلص من العديد من الإشكاليات السياسية

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

والفكرية التي خلَّفتها المرحلة السابقة، فما تزال تُهَم الإرهاب والتطرف توجّه للنهضة من قِبَل العديد من فئات المجتمع التونسي؛ نظرًا إلى ما خلَّفته أحداث باب سويقة، وغيرها في أوائل التسعينيات في النفوس، «يوم أن تسبب مناضلو حركة النهضة في وفاة مواطن إثر إحراقهم مقرًّا للحزب الحاكم آنذاك، كما تعمد أعضاء في الحركة رمي مادة حارقة في وجوه أشخاص آخرين، وقد اعترفت قيادة الحركة في ٧ فبراير الفائت أن بعض أعضاء الحركة أخطئوا في الماضي، لكنهم أصروا على أن القيادات لم يكن لها علم بالموضوع، وأن تلك كانت أعمالاً فردية.

ومن ثم كان الوقت مبكرًا جدًا بالنسبة لحزب النهضة الذي لم يكن قد استرد عافيته، وعالج آثار ما مُورِس عليه من قهر طوال هذه السنوات، عندما أعاد فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات التشريعية للمرة الثالثة الجدل في تونس حول الإسلام السياسي، ومدى قدرته على ممارسة السلطة، والوصول بها إلى بر الأمان، فبينما ذهب راشد الغنوشي زعيم النهضة إلى أن النموذج التركي «أعاد النظافة، والانضباط والقانون والعمل للسياسة»[1] اعتبر علي العريض القيادي في حركة النهضة «أن الجدل حول الإسلام السياسي يكاد يكون محسومًا، فكل المؤشرات تدل على أن التيارات الإسلامية بإمكانها بناء ديمقراطية وتنمية تستجيب لطموحات الناس، وتحقيق التعايش السلمي بين مختلف التيارات السياسية»[2].

وبرغم مما سبق، فقد أكد العريض «أن حركة النهضة تنظر بإعجاب كبير لتجربة حزب العدالة والتنمية، إلا أنها لن تسعى لاستنساخ نفس النموذج؛ نظرًا للفوارق المهمة بين النموذجين، هذا على الرغم من اعتماد التجربة الإسلامية في تركيا في جزء كبير منها على كتب ومؤلفات الشيخ راشد الغنوشي»[3].

وقد دخلت حركة النهضة المرحلة الجديدة بخطاب سياسي مرن يريد طي صفحة الماضي، ويعطي تطمينات حول التزامها بقيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ونبذ العنف، خصوصًا قبولها مجلة الأحوال الشخصية التي لا تجيز تعدد الزوجات، وتقر بالمساواة بين الرجل والمرأة، «فقد ورد في صحيفة لوتون (٦ فبراير ٢٠١١م) على لسان راشد الغنوشي «أن مجلة الأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة، وأن تعدد الزوجات هو أمر ممنوع ومحسوم قانونيًا، وأن الحجاب هو خيار شخصي، كما أقر بعدم إمكان ممارسة عقوبة الرجم وقطع اليد»[4].

ومع ذلك تأتي التصريحات المعبرة عن المواقف المترددة من المبادئ الإسلامية على لسان القادة التالين للغنوشي في النهضة، مثال ذلك «التصريحات المزدوجة لحمادي الجبالي أمين عام الحركة بنفيه لمشروع تطبيق الشريعة في حوار نُشر في مجلة (ريالتي) بتاريخ (١٧ فبراير) من جهة، وتصريحه بالالتزام بما ورد بها بالحوار ذاته من جهة أخرى»[5].

وما نذهب إليه هو أن المناخ الذي مرت به الحركة الإسلامية في تونس يكاد يتطابق تمامًا مع المناخ الذي مرت به الحركة الإسلامية في تركيا، فقد حارب بورقيبة ومن بعده زين العابدين التوجه الإسلامي، بل الإسلام نفسه في تونس، ووضع الأخير منهما أبناء الحركة -رغم ما قدمه الكثيرون منهم من تنازلات للعلمانية التونسية - بين خيارين لا ثالث لهما: إما الاعتقال، أو الهجرة خارج البلاد.

ولندع راشد الغنوشي يصف هذا التطابق، حيث يصف البلاد التي تعرضت لهجوم علماني شرس بقوله: «تلك التي طُبقت فيها بشراسة ووحشية وتواطؤ

(١) المنجي السعيداني، جدل حول الإسلام السياسي بعد فوز العدالة والتنمية:

http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11887&article=626643&feature=

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

دولي ومحلي خططُ الاستئصال، وتجفيف الينابيع، مثل تونس؛ بسبب ما تعرض له التدين والمتدينون من قهر على يد حكومات قمعية فاسدة، من مثل تسلط الدولة في تونس وتركيا على المؤسسات الدينية، وعلى ضمير المؤمنات بتجريم حقهن في التعبير عن تدينهن بحمل رداء التقى، كما تسببت في طرد الآلاف، وكبت الملايين وقهرهن وذويهن، وكذا حرمان أصحاب المشروع الإسلامي من حقهم الطبيعي والشرعي في المشاركة في الشئون العامة، ومنها العمل السياسي، وكبت كل تعبير ديني»[1].

وفي قراءته للتجربة التركية، يشرح الشيخ راشد الغنوشي – زعيم حركة (النهضة) التونسية – ما حدث بأنه «ثورة بيضاء ضد منتظم سياسي ميت أصلاً، فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه.. إنه من الناحية الرمزية إعلان كذلك عن إفلاس مشروع تركيا وتغريبها، وبداية النهاية لذلك المشروع».

وفي إطار الجدل حول إسلامية وعلمانية التجربة، يتابع الغنوشي في قراءته التي جاءت بعنوان: «العدالة التركي .. تجاوز أم تطور؟»، مؤكدًا أنها «قاعدة إسلامية» وعت بيقين أن التمادي بنفس السياسات والوجوه «ليس من شأنه غير استمرار اشتباك غير قابل للتسوية، قد غدا معوقًا لتحقيق المشروع الإسلامي»، فلا مناص من التغيير في الخطاب والوجوه والتكتيكات فكان حزب العدالة والتنمية.. ولو أننا تأملنا في جملة ما أعلنه حتى الآن حزب العدالة والتنمية من سياسات -يتابع الغنوشي- لوجدناه امتدادًا متطورًا لتراث الحركة الإسلامية التركية، مع مرونة أكبر في التنزيل، وحرص أكبر على ترتيب الأولويات بطريقة عقلانية ذكية، خاصة أنه لم يصدر عن جماعة العدالة والتنمية تصريحات، مما يحمل على الظن أن الأمر يتعلق بتحولات فكرية»[2].

ومن حيث النقد الذي يوجّه للعدالة والتنمية نظرًا لما قدمه من تنازلات، يرد الغنوشي أن الإسلاميين الأتراك ليسوا هم وحدهم «من فُرض عليهم صياغة أيديولوجيتهم بما يتواءم مع السياج المفروض عليهم، بل إن جملة التيار الإسلامي في العالم، ولاسيما في البلاد التي مُنيت بتحديث فوقي صارم، مثل تونس والجزائر ومصر، قد اضطرت للإقدام على نوع من تلك المواءمة»، فقد تخلى الكثير منهم عن مسمى الإسلام في الراية التي يرفعونها؛ للانسجام مع قانون الأحزاب، مع أنه لا أحد صرح بأنه قد تنازل عن شيء من إسلامه»[3].

ومع غرابة هذا الذي يقوله الغنوشي، فإنه أيضًا لا يرى في سعي القادة الأتراك للالتحاق بالاتحاد الأوروبي قدحًا، بل يعتبر هذا الحرص «نوعًا من تجريد الخصم من سلاحه، وتجريد ظهيره الخارجي من أوهامه، وعرض صداقة بديلة عنه»، مشيرًا إلى أن عرض الإسلاميين بالذات لهذه الصداقة أو الشراكة ترفع الغطاء عن المتطرفين العلمانيين والاستئصاليين، لا في تركيا فحسب، بل في عدد كبير من بلاد العالم الإسلامي، معتقدًا أنه لا يعيب الشعب التركي أن يدخل أوروبا مسلمًا، بقيادة إسلامية شابة، مدعومة بقوة من شعبها، متصالحة مع تاريخها ومع محيطها العربي والإسلامي.

ثالثًا: الرؤى المختلفة لمشروع العدالة والتنمية؟

حاول الغنوشي أن يجيب عن هذا السؤال الذي يحاول الجميع الإجابة عنه: ما هي حقيقة مشروع العدالة والتنمية، وكانت حدود الإجابة عن هذا السؤال كالتالي:

هل هو تواصل مع نفس المشروع الذي بدأه مندريس، واستأنفه ديميريل، ثم تورجت أوزال، ووصل

(١) راشد الغنوشي، قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مجلة الشهاب الإلكترونية:

http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=print&sid=282

(٢) التجربة التركية في وعي الإسلاميين، مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

أوجّه مع أربكان؟ ... مشروع مصالحة تركيا الحديثة مع تاريخها وهويتها؛ من خلال الحد من التطرف العلماني للدولة في عدائها للدين في مسعى لاستبدال علمانية متطرفة بأخرى معتدلة هي أقرب إلى النوع الأوروبي الذي يغلب عليه الحياد إزاء المسألة الدينية، وذلك بالإفادة من التجارب السابقة، باعتماد مرونة أكبر في خدمة نفس المشروع؛ بما يحفظ جوه ويتخلى ولو ظرفيًا عن بعض مظاهره، من أجل فتح أبواب التطور في وجهه بعيدًا عن أسباب التصادم مع الباب العالي؟

- أم أن مشروع العدالة والتنمية هو تنازل عن مشروع الحركة الإسلامية، بل خيانة له، وفي أفضل الأحوال الرهان على ما سماه البعض بالعلمانية الإسلامية؟

- أم هو ما اعتبره أنصار مؤسس المشروع البروفيسور نجم الدين أربكان إيثارًا لملاذ السلطة، والعيش تحت الأضواء، وإرضاء العسكر ومؤسسة المال والإعلام والأمريكان؟

- أم هو تنازل عن جوهر المشروع الإسلامي، واستسلام للعلمانية وانتصار نهائي لها، كما روّج لذلك بعض عتاة العلمانية في بلادنا مبدين فرحة صفراء بانتصار العدالة والتنمية؟

وقبل أن أقدم صيغة مختصرة لما قدمه الغنوشي من إمكانات أو احتمالات، وتعديلها بطريقة أوفق وأكثر تحديدًا من وجهة نظر كاتب هذه السطور، يستوقفني ما جاء في الإمكان الأول من مطابقة الغنوشي لمشروع أربكان مع مشروع مندريس وسليمان ديميرل، والذي حدده في السعي إلى استبدال العلمانية المتطرفة لتركيا بعلمانية معتدلة أقرب إلى النوع الأوربي.

وهذا في الحقيقة خلط كبير وواضح إلى الدرجة التي قد تنطوي على سوء النية؛ لأن المرجعية الأربكانية والمواقف والإشارات، بل والتورطات الدالة على توجه أربكان لإقامة مشروع إسلامي كامل، وليس مجرد بلوغ علمانية معتدلة أكثر من أن تذكر.

أما إمكانات الإجابة عن سؤال ما حقيقة مشروع العدالة والتنمية؟ فأرى أنه يمكن تحديدها في الإمكانات التالية:

- مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمر السعي نحو المشروع الإسلامي الشامل.

في قراءته للتجربة التركية، يشرح الشيخ راشد الغنوشي - زعيم حركة (النهضة) التونسية - ما حدث بأنه «ثورة بيضاء ضد منتظم سياسي ميت أصلاً، فجاءت صناديق الاقتراع لتعلن عن دفنه.. إنه من الناحية الرمزية إعلان كذلك عن إفلاس مشروع تركيا وتغريبها، وبداية النهاية لذلك المشروع»

- مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية.

- مشروع يتنازل عن المشروع الإسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، تعني أن الاكتفاء بالجانب الروحي، والتوافق مع العلمانية هو غاية ما يمكن تحقيقه من جانب الإسلاميين.

- مشروع برجماتي (إسلام ليبرالي)، يقدم حلاً توافقيًا (يعمل على تأويل الإسلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكليهما على السواء.

أما الاحتمال الأول فيذهب إليه عتاة العلمانية التركية كما يقول الغنوشي.

أو يتظاهرون بالذهاب إليه بغرض الإجهاز على ما تبقى من روحانية إسلامية لا يطيقها ما يضمرونه من غلّ وتعصب ضد الإسلام، كما جاء في دعوى

إمكانات الإجابة عن سؤال «ما حقيقة مشروع العدالة والتنمية؟»

مشروع يلتزم بالقواعد العلمانية شكلاً، ويضمر السعي نحو المشروع الإسلامي الشامل.

مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية.

مشروع يتنازل عن المشروع الإسلامي، وينطوي على رؤية استسلامية، تعني أن الاكتفاء بالجانب الروحي والتوافق مع العلمانية هو غاية ما يمكن تحقيقه من جانب الإسلاميين.

مشروع برجماتي (إسلام ليبرالي)، يقدم حلاً توافقياً (يعمل على تأويل الإسلام للتوافق مع العلمانية القائمة) في سبيل النجاح الواقعي للتقدم التركي، أو لقادة الحزب، أو لكليهما على السواء.

المدعي العام التركي في ١٤ مارس ٢٠٠٨م ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم، مطالبًا فيها بحظره ومنع ٧١ من قياداته - وفي مقدمتهم أردوجان وعبد الله جول- من ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات؛ بدعوى «تحول الحزب إلى بؤرة لمعاداة النظام العلماني، وتبنيه أجندة إسلامية خفية لإسقاط النظام الأتاتوركي العلماني»[(١)].

ولكن الأهم من ذلك أن هذه هي رؤية الكثيرين من الإسلاميين إلى جانب حزب العدالة والتنمية، يأتي على رأس هؤلاء الدكتور صدر الدين البيانوني (المراقب العام لإخوان سوريا) حيث أبدى البيانوني «تفهمه لحاجة اللاعبين الأتراك لـ(المصانعة)؛ نظرًا لخصوصية وظروف الدولة التركية والمجتمع التركي، فحين تفهم الإسلاميون الأتراك شروط الحركة في بلادهم؛ تكيفوا معها، ونشطوا من خلالها، ومن ثم حققوا تجربة ناجحة لا يجد المراقب العام لإخوان سوريا سببًا يدعوه لتجريدها من «الوصف الإسلامي»[(٢)].

وقد يكون الدكتور راغب السرجاني من أكثر المتحمسين لهذا الاتجاه، وقد كتب كتابًا في ذلك يبلغ أربعمائة صفحة (قصة أردوغان) يكيل فيه المديح لأردوغان والعدالة والتنمية، ويؤكد فيه هذه الرؤية، فيذكر تصريح أردوغان الأول بعد فوزه بالانتخابات بأن حزبه سيلتزم بالمبادئ العلمانية التي ينص عليها الدستور التركي، ثم يعلق على ذلك فيقول: «والذي لا يفقه الواقع التركي قد يأخذ على أردوغان مثل هذا التصريح، ولكن أردوغان كان يعلم أنه يعيش في دولة تملؤها التناقضات، فتركيا خليط من إسلام وعلمانية، عثمانية وأوروبية، ديكتاتورية وديمقراطية، حكم الشعب وحكم العسكر، فالشارع يملؤه الإسلام، ودستوره يحاربه! هذا هو الواقع الذي يجب التعامل معه بالحكمة والرهان على النفَس الطويل في التطوير، وتأجيل طرح المحاور المثيرة، وإعادة ترتيب الأولويات، والبدء بقضايا المعاش،

(١) قصة أردوغان، ص ١١٩ مرجع سابق.

(٢) التجربة التركية في وعي الإسلاميين، مرجع سابق.

وحقوق الإنسان، واحترام القانون، ومقاومة الفساد في نخبة الحكم، وتهيئة البلد للانضمام إلى أوروبا؛ حيث وجد أردوغان في المعايير الأوروبية سبيلاً آخر للتقوّي على العلمانيين، والحد من سيطرة العسكر المطلقة»[1].

وعلى هذا الأساس السابق فأردوغان لدى السرجاني «إمام من أئمة المسلمين»[2] ليس هذا فقط بل «زعيم ينتظر منه أن يغيّر حركة التاريخ، وأن يضع الأمة الإسلامية في مكانتها اللائقة»[3]. ولذلك فهو ينصحه أن يصحب العلماء الصالحين، ويقول له: «لا تكتفِ بعلماء تركيا، ولكن انظر إلى علماء المسلمين جميعًا، فتواصل معهم، واطلب نصحهم، واسمع لهم وتقبل منهم، واحرص على دعائهم»[4].

أما الاحتمال الثاني، وهو النظر إلى حقيقة مشروع العدالة والتنمية على أنه مشروع يسعى إلى استبدال العلمانية التركية المتوحشة بعلمانية معتدلة؛ تحافظ على ما يسمى بالهوية الحضارية الإسلامية، فهي وجهة النظر للعلمانيين التقليديين، بل والإسلاميين التقليديين أيضًا إلى حزب العدالة والتنمية، يقول الدكتور فؤاد السعيد عن النموذج التركي في دراسته المنشورة بمجلة شرق نامة: «إنه يتضمن حقيقة التطورات في الفكر السياسي التركي التي تمكنت أخيرًا مع حزب العدالة والتنمية من التوفيق بين الالتزام بتقاليد الدستور العلماني التي تعني الوعي بخطورة إقحام الدين في السياسة بشكل مباشر، واحتكار الحق في استخدامه بالدعاية السياسية، وبين التمسك بالتراث الإسلامي، باعتباره جوهر الهوية الثقافية للمجتمع التركي»[5].

(١) قصة أردوغان، مرجع سابق: ص ٩٥.
(٢) المرجع السابع : ص ٢١٢.
(٣) المرجع السابق : ص ٢١١.
(٤) المرجع السابق : ص ٢٢٤.
(٥) فاتن نصار، بعد الثورات العربية .. النموذج التركي هو الحل، موقع علامات أون لاين الإلكتروني:
http://www.alamatonline.net/l3.php?id=362

أو كما يقول الدكتور طارق عبد الجليل عن الاتجاه المعتدل للعدالة والتنمية : «لقد اهتدى بعد مراجعة ذاتية جدية إلى ضرورة انتهاج مقاربة جديدة حيال متطلبات الديمقراطية الليبرالية، وعضوية تركيا للاتحاد الأوربي، وتبلورت هذه الرؤيا في تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب العدالة والتنمية في ٢٠٠١/٨/١م، لا ينتمي إلى رؤية الحركة الأربكانية، وهو ما يمثل رؤية عُرفت بـ«العثمانية الجديدة»، وتعد امتدادًا لرؤية الرئيس التركي الراحل تورجوت أوزال، وتقوم على الانفتاح تجاه مختلف التيارات والقوى الوطنية، مع التمسك بالقيم والتقاليد الوطنية من أجل تحقيق نهضة الدولة داخليًا، وتعزيز مكانة تركيا خارجيًا»[6].

وكما يقول ياسر الزعاترة في مقال له بعنوان (حول انتصار النموذج الإسلامي العلماني التركي): «كان قادة العدالة والتنمية منسجمين مع أنفسهم؛ حيث أعلنوا أنهم حزب علماني، ورفضوا ومازالوا يرفضون بعنف مقولات البعض أنهم حزب إسلامي، حتى لو أضيفت له عبارات مثل معتدل أو متنور أو ما شابه ، كما ذهب أردوغان في أحد تصريحاته»[7].

أما الاحتمال الثالث، وهو أن العدالة والتنمية مشروع يتنازل عن الأسس الإسلامية وينطوي على رؤية استسلامية للواقع التركي، فهي رؤية يذهب إليها كثير من الباحثين، منهم أديب عساف بكر أوغلو الذي يقول: «صحيح أن حزب العدالة والتنمية نجا من الملاحقات القضائية التي رفعها ضده العلمانيون، لكن يبدو أنه قد فقد شيئًا من طاقته الإصلاحية، وقد ظهر ذلك جليًا في الانتخابات البلدية الأخيرة

(٦) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مقال الجيش والحياة السياسية تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجموعة من الباحثين، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م: ص٦٥.
(٧) ياسر الزعاترة، حول انتصار النموذج الإسلامي العلماني التركي، موقع الجزيرة نت، الخميس ٢٠٠٨/٨/٧:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/63AC271E0EF74DC699A43C8BF802A179.htm

في ٢٩ مارس ٢٠٠٩م، فأردوغان الذي سبق أن وعد بتحقيق مستقبل ديمقراطي مزدهر اقتصر على تحذير الناخبين من كون «البدائل الأخرى ستجلب مستقبلاً سيئًا» إذا لم يتم التصويت لصالح حزبه.

هذا الأسلوب - على ما يبدو - يؤشر لنهاية نمط من الخطاب السياسي ساد في فترة معينة، وهو لا يعد فشلاً لحزب العدالة والتنمية، وإنما يمكن اعتباره نجاحًا للمؤسسة العلمانية التي استطاعت التقليل من طموحات برنامج معتنقي الإسلام السياسي في تركيا، ومن سقف خطابهم السياسي، فعلى سبيل المثال وعلى ذكر الخطاب، فقد أوضح حزب العدالة والتنمية أن الحجاب - الذي هو أهم عنصر من عناصر الإسلام السياسي في تركيا - لم يكن يدخل ضمن أولوية أجندة الحزب، وفيما يتعلق بالخيارات الأيديولوجية، فإن حزب العدالة والتنمية يعرف نفسه باعتباره حزبًا «ديمقراطيًا محافظًا»[1].

أما الاحتمال الرابع فلا يمكن الذهاب إليه قبل التساؤل عن أي معايير نحتكم إليها في النظر إلى حقيقة العدالة والتنمية، وهو ما سنتناوله فيما يلي.

رابعًا: من أي منظور نحكم على النموذج التركي؟

أرى أنه لكي نستطيع أن نحكم على النموذج التركي بالفشل أو النجاح أو ندعو التيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي إلى التمثل به من عدمه؛ أنه لا بد أن نحدّد من أي منظور نتحدث أولاً.

وأقدم هنا منظورين للتعامل مع الموضوع:

- المنظور العقائدي.
- المنظور البرجماتي (المصلحي).

والمنظور الأخير ينقسم بدوره إلى:

- المنظور البرجماتي لصالح الدعوة الإسلامية في تركيا.
- المنظور البرجماتي لصالح الدعوة الإسلامية في الربيع العربي.

المنظور العقائدي:

لكي نحكم على إسلامية أو عدم إسلامية حزب العدالة والتنمية، فإننا لكي نستطيع أن نقدم الإجابة الأكثر اختصارًا لذلك لا بد أن نتساءل هل حزب العدالة والتنمية يطبق الشريعة الإسلامية أو يدعو إلى هذا؟

الإجابة على ذلك هي لا بالطبع، ولكن تلك الإجابة قد لا تعني شيئًا في ظل الضغوط القاهرة التي يواجهها الحزب في الداخل، والتي يقر الجميع بكونها قاهرة، هذا بخلاف الضغوط التي يواجهها من الخارج، الأمر الذي يعني أنه يمكن تبرير موقف الحزب استنادًا إلى حكم الإكراه في الإسلام؛ حيث لا يستطيع الحزب مجرد الإشارة إلى موضوع الشريعة، فما بالك بالمطالبة بتطبيقها، كما أن توجهات السياسة الخارجية التي تستهدف العمل على تحقيق مصالح الأمة الإسلامية تدعو إلى الاعتقاد بأن الحزب يُضمر السعي نحو التطبيق التدريجي للإسلام الشمولي.

لكن القواعد الإسلامية تقرر حدودًا معينة للإكراه، تدور حول دفع الخطر الشديد؛ كالتهديد بالموت، وليس جلب المصالح، على شروح لا يتسع لها المجال هنا. أي أن حدود الإكراه لا يمكن أن تتوافق مع إقرار علمانية الدولة، وإعلان علمانية الحزب، وتمجيد صنم العلمانية أتاتورك، وادعاء أن العلمانية تتوافق مع الإسلام، بل والدعوة إلى تأسيس شعوب الربيع العربي دولها الجديدة على الأسس العلمانية، أو أن ذلك لا يتعارض مع الإسلام في أفضل الظن عند من يذهبون إلى أن أقوال الرجل (أردوغان) تعرضت للتجني عند الترجمة.

(١) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مقال المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا، مرجع سابق: ص ١٣٠.

من ناحية أخرى، فإن الشيء الواضح وضوح اليقين الذي لا تشوبه ذرة لبس أنه إذا كان هناك من يبرر للنموذج التركي عدم تطبيق الشريعة؛ نظرًا للظروف القاهرة التي يتعرض لها في الداخل، فإن هذه اللادينية لا يجوز للتيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي تمثّلها بأية حال؛ نظرًا لعدم تعرضها لمثل هذه الظروف القاهرة، وإلا فلماذا قامت بالربيع العربي أصلاً حتى وإن كانت ما تزال تتعرض للكثير من الظروف الضاغطة.

من المنظور البرجماتي:

قد يكون من غير المفيد الجدل حول إيجابية ما أحرزه حزب العدالة والتنمية من إنجازات على عدة أصعدة، خصوصًا على الصعيد الاقتصادي؛ وذلك من المنظور البرجماتي المادي البحت، وإن كانت حكومة أربكان قد حقَّقت نفس النجاح في المدة المناظرة للمدة القصيرة التي تولتها هذه الحكومة.

> **إذا كان هناك من يبرر للنموذج التركي عدم تطبيق الشريعة؛ نظرًا للظروف القاهرة التي يتعرض لها في الداخل، فإن هذه اللادينية لا يجوز للتيارات والأحزاب الإسلامية في الربيع العربي تمثّلها بأية حال؛ نظرًا لعدم تعرضها لمثل هذه الظروف القاهرة، وإلا فلماذا قامت بالربيع العربي أصلاً حتى وإن كانت ما تزال تتعرض للكثير من الظروف الضاغطة**

لكن الأمر يتعرض للكثير من الجدل إذا تحدثنا عن مدى ما أحرزه الحزب من تقدم للدعوة الإسلامية في تركيا من المنظور البرجماتي المصلحي لهذه الدعوة، فما نذهب إليه أن مواقف الحزب في هذا الاتجاه تعني تقديم رؤية استسلامية لواقع طغيان السيطرة العلمانية على الدولة، وكأن ذلك قدر قاهر لا يمكن تغييره، ومن ثَم يكون العمل على التوافق مع العلمانية والاكتفاء بالإسلام الحضاري، هو بديل للدعوة لتطبيق الإسلام الشمولي، وإجهاض لها.

أما الظن من جانب بعض الإسلاميين بإضمار الحزب التخطيط لتطبيق الإسلام الشمولي، وهو الظن الذي يدعي موافقتهم فيه بعض عتاة العلمانية؛ بهدف الضغط على العدالة لتقديم تنازلات أكبر من جانبه، هذا الظن يدفعه الفكر التنظيري لقيادات الحزب، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو (وزير الخارجية)، والذي يعد بمثابة الأستاذ لأردوغان نفسه من الناحية الفكرية (وهي الصفة التي يحدثه بها)؛ حيث يرى أوغلو أن الهدف من العمل الإسلامي «هو تحقيق المقاصد، بصرف النظر عن الآليات التي يمكنها تحقيق ذلك، وهذه المقاصد هي الضروريات الخمس التي عبّر عنها بحماية الحياة، وحماية الفكر والدين، والممتلكات، وتحقيق العدل، ويمكن لأية آلية أن تكون شرعية طالما حققت تلك المقاصد والقيم، وانطلاقًا من هذا يرى أن مسئولية المفكرين الإسلاميين هي تفسير وترجمة النظم السياسية، وآليات وقتنا الحاضر، ومحاولة تحقيق انسجام وتجانس جديد بين قيم المجتمع والآليات التي يمكن العثور عليها في الهياكل القائمة»[1].

وهذا الكلام الذي يذهب إليه هو تحديدًا جوهر ما يسمى الإسلام الليبرالي، كما أنه يتطابق تمامًا مع أفكار مفكرين من أمثال جمال البنا؛ حيث تغدو مقاصد الدين هي الغاية، والآليات العلمانية هي الوسيلة، ومن ثم يتم التنازل عن الشريعة كاملة، ويفرّغ الدين من محتواه، في الوقت الذي لا تصلح فيه الغايات إلا إذا كانت الوسائل المؤدية إليها من نفس نوعها.

أما من المنظور البرجماتي المصلحي للأمة، فإنه حتى على فرض صحة ظن إضمار العدالة للعمل على تطبيق الإسلام الشامل، فإن نجاحهم في ذلك يظل

(1) د. عبد الوهاب المسيري، انسجام القيم الثابتة والآليات المتغيرة على الدوام، موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3C32E94A4D1A4C0A9581132D54DE8624.htm

مغامرة ضئيلة الاحتمال تتم في مقابلها خسائر جسيمة على مستوى الأمة؛ نتيجة توجه العدالة والتنمية لهذا الاتجاه، ودعوة باقي الأمم الإسلامية إلى تمثله، ومن أهم هذه الخسائر -من وجهة نظر الباحث-:

- زرع البلبلة والخلط في عقول الناس في المجتمعات الإسلامية بادعاء توافق الاتجاه العلماني مع الإسلام.

- وإسباغ الشرعية على الأحزاب العلمانية القائمة، ومنحها التبرير لممارساتها الاستبدادية ضد الإسلاميين المنادين بتطبيق الشريعة.

- الترويج للأحزاب التي تدعي الإسلامية، وتعلن أن هويتها الإسلام الليبرالي المعتدل.

- تعرض العقيدة الإسلامية ذاتها للخطر الجسيم نتيجة إسباغ الشرعية للدراسات والكليات الإلهية في تركيا، وأمثالها في الدول الإسلامية التي تعمل على تأويل العقائد الإسلامية إلى تأويلات علمانية ملحدة، مثل تأويلات حسن حنفي التي تدرَّس في الكليات الإلهية التركية.

- نشر روح الهزيمة والتبعية للغرب، وهو الأمر الذي يتجاوز التمثل للتصالح المفاهيمي بين الإسلام والمفاهيم والقيم الغربية، الذي ينتهجه حزب العدالة والتنمية، إلى تمثل الممارسات السياسية الفعلية لحزب العدالة الحليف الاستراتيجي لأمريكا التي تسعى إلى نشر نموذجه في العالم الإسلامي أجمع.

معلومات إضافية

نجم الدين أربكان:

أبرز زعماء تيار الإســـلام السياسي في تركيا، وأخطر من تحدى قواعد العلمانية الكمالية المتشددة التي حكمت بلاده منذ أواسط عشرينيات القرن الماضي، وساهم مساهمة فعالة جدًا في تذويب الجليد بين الأتراك والعرب، وبين الأتراك وبقية المسـلمين في العالم. من خلال إحياء الثقافة الإســـلامية، ونشـــر اللغة العربية التي كان يفهمها جيدًا. وذلك قبل أن يصبح رئيسًـــا للوزراء، وقبل أن يطاح به من قبل الجيش، سنة ١٩٩٦م، بدعوى تقويضه للنظام العلماني المفروض في تركيا، والسعي لتطبيق الشريعة الإسلامية.

بدأ أربكان حياته متفوقًا في دراسته، وأنهى دراسته الثانوية عام ١٩٤٣م، ليلتحق بكلية الهندسة المكيانيكية، التي تخرج منها سنة ١٩٤٨م، وكان الأول في دفعته، مما أهّله لأن يكون معيدًا فيها. وفي ١٩٥١م أُرسل في بعثة إلى ألمانيا لينال في ١٩٥٣م شهادة الدكتوراه في هندسة المحركات.

وقد عاد إلى تركيا ليعمل أســـتاذًا في الجامعة، وابتكر محرك دبابات يعمل بكل أنواع الوقود. وفي ١٩٦٥م كان عمره ٢٩ عامًا، أي أصغر أســـتاذ جامعي في تركيا آنذاك، وهو أول صانع لمحرك ديزل لا تزال الشـــركة المصنعة تعمل على إنتاجه حتى الآن.

أصبح رئيسًا لاتحاد النقابات المهنية، ثم انتُخب عضوًا في مجلس النواب عن مدينته قوينة، لكنه مُنع من المشاركة في الحكومات المختلفة .

أنشـــأ أربكان عام ١٩٧٠م حزب النظام الوطني، الذي كان أول تنظيم سياسي يعلن بوضوح هويته الإسلامية، منذ ردة مصطفى كمال أتاتورك، وحمله تركيا على الردة الشاملة سنة ١٩٢٤م.

ولم تمض ٩ أشهر حتى تم حل الحزب، بعد إنذار من قائد الجيش آنذاك محسن باتور؛ حيث أقامت الحكومة دعوى ضـــد الحزب، فأصدرت محكمة أمن الدولة العليا قـــرارًا بحلِّ حزب النظام الوطني، ومصادرة أمواله وممتلكاته بعد أن جرَّمته بتهمة انتهاك الدستور العلماني، والعمل على إلغاء العلمانية، وإقامة حكومة إسلامية في تركيا، والعمل ضد مبادئ أتاتورك، وحكمت المحكمة بمنع أي عضو في الحزب من العمل في حزب آخر، أو تأســـيس حزب آخر، أو ترشـــيح نفسه للانتخابات، ولو بشكل مستقل، وذلك طيلة خمس سنوات.

وبعد صدور حكم محكمة أمن الدولة العليا بحلِّ حزب النظام الوطني، وحرمان مؤسِّسه وأعضائه من العمل السياسي لمدة خمس سنوات، غادر البروفيسور أربكان تركيا.

في عام ١٩٧٢م عاد البروفيســـور أربكان إلى تركيا ليدفع ببعض الإســـلاميين ممن لا ينطبق عليهم حكم محكمة أمن الدولة العليا لتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم حزب السلامة الوطني، وتأسَّس الحزب في ١١ أكتوبر ١٩٧٢م، وأصدر في ١٢ يناير ١٩٧٣م صحيفته الرسمية «مللي غزته».

في ١٤ أكتوبر ١٩٧٣م صدر عفو عام عن الجرائم السياســـية، فخاض حزب الســـلامة الوطني بعد أن عاد أربكان إلى رئاسته الانتخابات وفاز بـ ٤٨ مقعدًا، وعندما احتدم الخلاف بين الحزبين الرئيسين، حزب العدالة (١٤٩ نائبًا) بزعامة ســـليمان ديميريل، وحزب الشعب الجمهوري -الذي أسسه أتاتورك- (١٨٦ نائبًا) بزعامة بولنت أجاويد، اضطر أجاويد زعيم حزب الشـــعب الجمهوري للائتلاف مع حزب الســـلامة الوطني بزعامة أربكان، وحصل حزب السلامة على سبع

وزارات مهمـــة منها الداخليـــة والعدل والتجارة، والجمارك والزراعة، والصناعة، والتموين، ووزارة دولة، وكان البروفيســـور أربكان نائبًا لرئيس الوزراء.

شـــارك أربكان رئيـــس الوزراء بولند أجاويد في اتخاذ قرار التدخل في قبرص فـــي نفس العام. ومنذ ذلك الحين أصبح التيار الإسلامي معترفًا به في تركيا عمليًا. وكان أربكان واضحًا في مطالبه، وهو ما أجَّج الحرب ضده من قِبَل خصوم تركيا الحضارية؛ حيث طالب بتجريم الماسونية، أو منعها في تركيا، وإغلاق محافلها المشبوهة .

كما عمل على توسيع الاتصالات والانفتاح مع العرب والمسلمين، وتبني القضية الفلسطينية، وإعلان عدائه للكيان الصهيوني الذي اغتصب الأرض، وهجَّر الشعب الفلسطيني، واستولى على أراضيه، ودنَّس مقدساته.

وفي عام ١٩٨٠م تقدم بمشـــروع قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وحجب الثقة عن وزير الخارجية آنذاك خير الدين أركمان بسبب تأييده للكيان الصهيوني .

وبـــدا التغلغل الصهيوني واضحًـــا في الجيش التركي، بعد قيام الجنرال كنعان ايفيريـــن بانقلاب على الحكومة بعد تلك السلســـلة من المطالب والإنجازات. وأدخل أربكان السجن حتى سنة ١٩٨٣م حينما أسس حزب الرفاه الوطني، الذي شارك في الانتخابات التي جرت في نفس العام، ولم يكن مســـتعدًا لها، لكنـــه في انتخابات ١٩٩٦م حصل على الأغلبية، ليترأس أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر.

خلال أقل من عام قضاه رئيسًـــا للحكومة التركية، ســـعى أربكان إلى الانفتاح بقوة على العالم الإسلامي، حتى بدا وكأنه يريد اســـتعادة دور تركيا الإسلامي القيادي، فبدأ ولايته بزيارة إلى كل من ليبيا وإيران، وأعلن عن تشكيل مجموعة الثماني الإســـلامية التي تضم إلى جانب تركيا أكبر سبع دول إسلامية: إيران، وباكستان، وإندونيسيا، ومصر، ونيجيريا، وبنغلاديش وماليزيا، وعلى المستوى الشعبي والأيديولوجي عمل أربكان على تشكيل مؤتمر عالمي للقيادات الإسلامية.

وفي عام ١٩٩٨م تم حظر حزب الرفاه، وأُحيل أربكان إلى القضاء بتهم مختلفة، منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومُنع من مزاولة النشـــاط السياسي لخمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الســـاحة السياسية، فلجأ إلى المخرج التركي التقليدي ليؤســـس حزبًا جديدًا باسم الفضيلة بزعامة أحد معاونيه، وبدأ يديره من خلف الكواليس، لكن هذا الحزب تعرض للحظر أيضًا في عام ٢٠٠٠م.

ومن جديد يعود أربكان ليؤسس بعد انتهاء مدة الحظر في عام ٢٠٠٣م حزب السعادة، لكن خصومه من العلمانيين، تربصوا به ليتم اعتقاله ومحاكمته في نفس العام بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وحكم على الرجل بســـنتين ســـجنًا، وكان يبلغ من العمر وقتها ٧٧ عامًا، وكان ينتوي الدخول في الانتخابات التي أُجريت خلال العام ٢٠١١م، ولكن المنية عاجلته، وتوفي في ٢٧ فبراير ٢٠١١م.

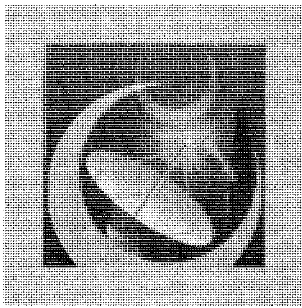
المصدر:

نجم الدين أربكان .. صانع أسس تركيا الحضارية، موقع المسلم، انظر الرابط:

http://almoslim.net/node/142293

نجم الدين أربكان ... من «هندســـة» محركات الديزل.. إلى «هندســـة» الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، موقع نافذة مصر، انظر الرابط:

http://www.egyptwindow.net/web_Details.aspx?Kind=15&News_ID=399



الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. كيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟

عصام زيدان

باحث في الشئون السياسية

ملخص الدراسة

يتحتم على الإسلاميين أن يفقهوا استخدام الآلة الإعلامية على وجه يحقّق لهم أهدافهم، وأن يتواجدوا بشكل صحيح على الخريطة الإعلامية بعد سنوات من استحواذ التيارات التغريبية على هذه القنوات ذات الصلة المباشرة بالتغيير والتوجيه، وصناعة وتشكيل الرأي العام.

إن الإعلام بوسائله المتعددة يؤثر تأثيرًا كبيرًا في تكوين وتوجيه الرأي العام، فهو الذي يخلق الوعي لدى المجتمع بأفكار معينة، ويروّج لها من خلال ما ينقله من أخبار ومعلومات وبرامج تهدف إلى تكوين اتجاه معين.

منذ نجاح ثورات الربيع العربي، وثمة حملات إعلامية منظمة للتخويف والتحريض ضد الإسلاميين، وقد سلكت وسائل الإعلام العلمانية في الداخل والخارج مسالك متعددة لإبراز الإسلاميين وفق ما تريد أن تروّج له.

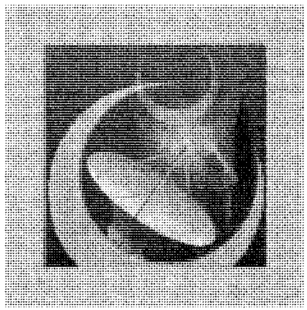
لقد أصيبت وسائل الإعلام المعادية للإسلاميين بالرعب والهلع من الصعود الملحوظ لهذا التيار بعد نشوب الثورات العربية، لاسيما مع وجود مؤشرات عديدة على نجاح هذه الثورات في إحداث تغيير حقيقي وجوهري في وجه المنطقة العربية.

إن الحركات الإسلامية تمر بمرحلة غاية في الدقة، تستلزم وضع أطر تضبط الخطاب الإعلامي، يأتي في مقدمتها: الالتزام بالتصوُّر الإسلامي، وتمثُّل نظرية المسئولية الاجتماعية، ومراعاة الأولويات والمآلات وردود الأفعال، وتبني المعايير الاحترافية والمهنية.

ثمة محاذير يجدر بالعاملين في الحقل الإعلامي من الإسلاميين مراعاتها، ومن بينها الاكتفاء بردود الأفعال، وسيطرة الوعاظ والتعامل مع السياسة بمنطق الفتوى، وإغفال الموجات المتعاقبة مِن الكذب، والوقوع في فخاخ الإعلام المعادي.

لم تسمح مناخات القمع المتتالية بتطوير الخطاب الإعلامي الخاص بالحركات الإسلامية، وهو الأمر الذي ألقى بظلال سلبية على خطاب تلك الحركات وممارستها الإعلامية، ومن أهم هذه السلبيات: هيمنة الطابع المحلي والشخصي، غلبة السمات الحزبية، الافتقار إلى عناصر التميز والاكتفاء بالتقليد، تشتُّت أولويات الخطاب الإعلامي، غلبة الطابع المثالي، تجنب القضايا الاجتماعية والتنموية.

إن الإسلاميين في حاجة لصياغة استراتيجية إعلامية، في مرحلة ما بعد الثورة، تنقل صورتهم الصحيحة لكل طبقات المجتمع؛ بحسب تفاوت ثقافتهم، وباللغة التي يفهمونها.



الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. كيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟

عصام زيدان
باحث في الشئون السياسية

أصبحت الآلة الإعلامية في ربيع الثورات العربية صانعة الرؤساء والدول، هادمة للإمبراطوريات والقوى، متفوقة على الآلة الحربية في تأثيرها على مجريات الأحداث، لاسيما بعد انتشار القنوات الفضائية، ومواقع التواصل الاجتماعي.

ولتعاظم أهمية هذه الآلة تحتم على الإسلاميين أن يفقهوا استخدامها على وجهٍ يحقّق لهم أهدافهم، وأن يتواجدوا بشكل صحيح على الخريطة الإعلامية بعد سنوات من استحواذ التيارات التغريبية على هذه القنوات ذات الصلة المباشرة بالتغيير والتوجيه وصناعة الرأي العام.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتسلط الأضواء على الإعلام ودوره في تشكيل الرأي العام، وكيف تعامل الإسلاميون مع وسائل الإعلام، وكيف يكون حضورهم فاعلاً على هذه الساحة.

محاور الدراسة:

وستنتظم دراستنا في أربعة محاور:

- الإعلام ودوره في تشكيل الرأي العام.. وصورة الإسلاميين في المنظومة الإعلامية.
- الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. الضوابط والمحاذير.
- خريطة الإعلام الإسلامي التقليدي.. الأخطاء والخطايا.
- نحو استراتيجية شاملة لإدارة الإسلاميين لملف الإعلام في المرحلة القادمة.

المحور الأول
الإعلام ودوره في تشكيل الرأي العام ..
وصورة الإسلاميين في المنظومة الإعلامية

وسنتناول هذا المحور في فرعين اثنين:

الفرع الأول: الإعلام ودوره في تشكيل الرأي العام:

في هذه الفقرة نعرف بالمفـــردات، الإعلام، الرأي العام، ثم نتناول أثر الإعلام في تشكيل الرأي العام.

الإعلام لغة:

الإعلام هو: «تبليغ ما يُرَاد تبليغه بوسيلة الكلام أو ما يقوم مقامه من رموز وإشارات»[1]، والإعلام مشتق كذلك من أَعْلَمَ، يقـــال: «أَعْلَمَهُ إِعْلامًا، بمعنى أخبره إخبارًا»[2].

الإعلام اصطلاحًا:

التعريـــف العلمـــي للإعلام العام يضـــم الصادق والكاذب، وبنـــاء عليه يمكن تعريفه بأنه: «نشـــر الأخبـــار والآراء على الجماهير»[3].

وهنـــاك من يرى الإعـــلام قاصرًا علـــى المعلومة الصحيحـــة، وعرّفه بأنـــه «تزويد النـــاس بالأخبار الصادقـــة والمعلومات الصحيحـــة، والحقائق الثابتة التي تســـاعد الناس على تكوين رأي صائب في واقعة معينة»[4].

تعريف الرأي العام:

هـــو «التعبير عن آراء جماعة من الأشـــخاص إزاء قضايا، ومســـائل أو مقترحات معينة تهمهم، ســـواء أكانـــوا مؤيدين أو معارضين لها؛ بحيث يؤدي موقفهم بالضـــرورة إلى التأثيـــر الســـلبي أو الإيجابي على الأحداث بطريقة مباشـــرة أو غير مباشرة في لحظة معينة من التاريخ»[5].

أثر وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام:

الإعلام بوســـائله المتعـــددة يؤثر تأثيـــرًا كبيرًا في تشـــكيل الرأي العـــام، فهو الذي يخلـــق الوعي لدى المجتمـــع بالأفكار، ويروج لها مـــن خلال ما ينقله من أخبار ومعلومات وبرامج تهدف إلى تكوين اتجاه معين، ويتخذ في سبيل ذلك عدة وسائل منها:

الإعـلام بوسـائله المتعـددة يؤثـر تأثيرًا كبيرًا في تشـكيل الرأي العام، فهو الذي يخلق الوعي لدى المجتمع بالأفكار، ويروج لها من خلال ما ينقله من أخبار ومعلومات وبرامـج تهدف إلـى تكوين اتجـاه معين، ويتخذ في سبيل ذلك عدة وسائل

١- كثرة ترديد رأي معين، قد لا يحظى بقاعدة شعبية، مع إغفال غيره مـــن الآراء التي قد تكون أكثر منه شـــعبية فـــي المجتمع، أو التعبيـــر عنها بضعفٍ، بحيث يشعر المتلقي بأنها آراء شاذة.

٢- قـــوة التعبير عـــن الرأي؛ فالآراء التي يعبّر عنهـــا أصحابها بصخب وقوة عبر وسائل الإعلام، توهم الآخرين بأنها تمثل رأي الأغلبية، بينما هي في الحقيقة لا تمثل سوى مجرد رأي تيار أو أفراد نافذين، لا يحظون بتأييد شعبي.

٣- اختيـــار وتحديـــد موضوعـــات وقضايا معينة للنقاش، ولو كانت غير مرغوبة بالنسبة لجمهور الرأي العام، مع إهمال غيرها حتى ولو كان أكثر أهمية منها، ولا يقتصـــر دورها على ذلك، بـــل تقوم بفرض درجة معينة من الأهمية للموضوعات التي يناقشـــها الرأي العام[6].

الفـرع الثـاني: صـورة الإسـلاميين في المنظومـة الإعلامية:

ونتناولها على الوجه التالي:

(١) أجهـــزة الإعلام ودروها في توجيه المجتمع، أحمد عبد العزيز المبارك، دائرة القضاء الشرعي، أبو ظبي، ١٩٧٧م، ص٦٧.

(٢) مســـئولية الإعلام الإسلامي، رشاد شحاتة أبو زيد، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/١، ١٩٩٩م، ص ٨.

(٣) العلاقات العامـــة والمجتمع، إبراهيم إمام، مكتبـــة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨١م، ص ٣١٦.

(٤) ضوابط الإعلام في الشـــريعة الإســـلامية وأنظمـــة المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٧٩م، ص ٤.

(٥) الرأي العام والإشـــاعة، عبد المنعم ســـامي،إفريقيا الشرق ، ٢٠٠١م، ص١٤.

(٦) هل تعبّر وســـائل الإعلام بصدق عن الـــرأي العام؟ محمد الأحمدي، رابط: http://islamtoday.net/nawafeth/artshow

أ- الإسلاميون في صورة الإعلام المحلي العلماني:

منذ نجاح ثورات الربيع العربي، وثمة حملات إعلامية منظّمة للتخويف والتحريض ضد الإسلاميين، وقد سلكت وسائل الإعلام العلمانية في الداخل العربي والإسلامي مسالك متعددة لإبراز الإسلاميين وفق ما تريد أن تروّج له.

ومن هذه المسالك ما يلي:

١- تأويلها وتضخيمها الشديد لتصريحات وأفعال الحركات الإسلامية المختلفة والمتعلقة بزي المرأة، أو تطبيق الشريعة، أو التعامل مع أصحاب الديانات الأخرى، في محاولة لـ«شيطنة» الإسلاميين، وإظهارهم على أنهم أساطير في الشراسة والتشدد.

٢- تجنب الموضوعية، والاعتماد على الكثير من الإشاعات، ومن ذلك التأكيد على أن الإسلاميين في مصر بشكل عام دون تفرقة أعلنوا أن التصويت في التعديلات الدستورية بنعم واجب شرعي، ولم تكلف تلك الوسائل الإعلامية نفسها عناء نشر تكذيب أغلب الحركات لهذا الأمر.

٣- التمييز السلبي المشوّه للحقائق، والتفزيع عند تناولهم لأخبار الإسلاميين حتى لو كان الخبر إيجابيًا، مثل تناول بعض الصحف لحوار جماعة الإخوان مع الأقباط، فتم نقله على أنه محاولة من الإخوان للتأثير في الأقباط، وكسب أصواتهم، بدلاً من الإشارة لإيجابية هذا الموضوع [١].

٤- الخلط بين هذه التيارات بشكل واضح، وتبني سياسات إعلامية تبني صورة ذهنية وإعلامية مختزلة ومبسطة ومشوهة لهذا التيار بكل فئاته، رغم وضوح الاختلاف البين في طريقة العمل ومنهجه بين الفصائل المختلفة.

فالإعلام تعامل مع الجميع بمنطق واحد، واختار أن يضع الجميع في صف المتشددين بدرجات مختلفة في التشدد [٢].

٥- تجييش عناصر إعلامية مشهورة بتعصبها وعدائها للإسلاميين، وتغييب الرأي الآخر، أو استضافة شخصيات مهتزة منهجيًا، أو شخصيات معروفة بآرائها الشاذة التي لا تعبّر عن الرأي الغالب في أوساط الإسلاميين.

٦- طرح مجادلات سفسطائية ليس لها تأثير على أرض الواقع، مثل حق المسيحي والمرأة أن يرشحا أنفسهما في انتخابات الرئاسة، ومحاولة توريط الإسلاميين ودفعهم إلى الاعتراض لإظهار أنهم أعداء للمرأة، ولا يؤمنون بحقوق أصحاب الديانات الأخرى.

لماذا هذا التوجه؟

وسائل الإعلام الواقعة تحت سيطرة العلمانيين، دفعتها إلى تبني هذه الصورة عن الإسلاميين عدة دوافع:

١- اصطناع القلق والظهور في صورة «القديس الليبرالي» المطارد من «أعداء الحرية»، أو على سبيل اختلاق صورة للإسلامي المتجهم القاسي باعتباره «رمزًا للديكتاتورية»، مقابل صورة الليبرالي عاشق الديمقراطية [٣].

٢- الرعب والهلع من الصعود الملحوظ للتيار الإسلامي بعد نشوب الثورات العربية، لاسيما مع وجود مؤشرات عديدة على نجاح هذه الثورات في إحداث تغيير حقيقي وجوهري في المنطقة يصبّ في صالح الإسلاميين.

٣- تعويض الهزيمة المتوقعة على الأرض، بمحاولة

---

(١) الانحياز والبعد عن الحياد عنوان الإعلام المصري رغم قيام الثورة، صفوت العالم، رابط:
http://www.amlalommah.net/new/index.php?mod=article&id=16767

(٢) الإسلاميون وحرب الأكاذيب، إسماعيل أحمد محمد، بتصرف واختصار، رابط:
http://www.alukah.net/Culture/0/31088/#ixzz1ZnmSYKCC

(٣) الليبرالي «الحليوة»، جريدة المصريون، محمود سلطان، بتصرف يسير، رابط: http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=56848

تحقيق انتصار متوهم في الفضائيات، فإعلامهم يشوّه صورة الإسلاميين؛ لأنهم يمثلون العقبة أمام مشاريع علمنة الدولة.

٣- محاربة الدين في أشخاص متبعيه، وإيجاد قطيعة بين الإسلاميين وبين عامة الشعب، وحمل بعض الإسلاميين أثناء نفيهم للتهم عنهم إلى الموافقة على الباطل الذي يريدونه وإقراره.

٤- وضع الإسلاميين دائمًا في قفص الاتهام؛ بحيث لا يستطيعون أن يدافعوا عن أنفسهم، وتجاوز مناقشة الأفكار التي يحملها هؤلاء العلمانيون، ومدى ملاءمتها لقيم المجتمع.

ب- الإسلاميون في الصورة الغربية:

مع إطلالة الربيع العربي، بدأت وسائل الإعلام الغربية، بتسليط الضوء على الإسلاميين خاصة في الدول التي حسمت فيها الشعوب أمرها بدون أي تدخل خارجي، وخلعت حكامها، كما في تونس ومصر، فبدأت بتخويف الشعوب من خطر وصول الإسلاميين للحكم من خلال صناديق الانتخاب؛ مستخدمة كافة الوسائل لتحقيق ذلك الهدف.

أما في ليبيا فقد بدأت حملة مبكرة مدعومة من الغرب بالترويج للتيار الليبرالي ضد الإسلاميين؛ بحجة ارتباط بعض قياداتهم بالجماعات المسلحة.

وانطلق الإعلام الغربي في حملته التي شنّها على الحكم الإسلامي من عدة جوانب:

١- تصوير مجرى الأحداث على أن تطبيق الشريعة في تلك البلاد صار أمرًا وشيكًا وحتميًا، وإظهارها على أنها الأكثر دموية وعنفًا وتقييدًا للحريات.

٢- إظهار الإسلاميين بوجه عام على أنهم متطرفون ينتهجون العنف لتطبيق مبادئهم.

٣- تأجيج التخوف القبطي من حكم الإسلاميين، وتصعيد نبرة التوترات الطائفية.

٤- تصدير مخاوف غربية من انتقال المد الإسلامي بمصر إلى الغرب.

٥- التحذير من تكرار النموذج الإيراني[1].

وسارت وسائل الإعلام الإسرائيلية على نفس نهج الإعلام الغربي، وواصلت الحملة ضد الإسلاميين؛ حيث دأبت على وصف حكم الإسلاميين بالكارثي، وشبَّهت المطالبات بتطبيق الشريعة بثورة خومينية جديدة.

نتائج التجربة الإعلامية المعادية للإسلاميين:

على الرغم من تلك المحاولات الإعلامية قبل وبعد الثورة لإقصاء الإسلاميين، وإبعادهم عن التأثير في مجريات الأحداث وتوجيهها؛ فإن الفشل كان قرينها، وقد ظهر ذلك في التجاوب الشعبي مع آراء كثير من الإسلاميين، رغم معارضة النخبة وآلتها الإعلامية.

المحور الثاني
الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي.. الضوابط والمحاذير

في هذا المحور نتناول فقه الحضور الإعلامي للإسلاميين من خلال فرعين اثنين:

الفرع الأول: ضوابط الخطاب الإعلامي للإسلاميين:

الحركات الإسلامية تمر بمرحلة غاية في الدقة، تستلزم وضع أُطر تضبط خطابها، ومن هذه الضوابط:

(١) «فزاعة» حكم الإسلاميين لمصر تعود إلى الإعلام الغربي، علياء عبد الفتاح، رابط:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/131736-egypt-after-the-january-25.html

١- الالتزام بالتصوُّر الإسلامي:

إعلام الإسلاميين لا بد أن يلتزم في محتواه ووسائله، وفي كل ما ينشره أو يذيعه، أو يعرضه على الناس بالتصوُّر الإسلامي للإنسان والكون، والحياة المستمدة أساسًا من القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة، وما ارتضته الأُمَّة من مصادر التشريع[١].

وهذا يعني:

أ- عدم مخالفة الثوابت العقدية والدينية.

ب- تجنب الاجتهاد في المعلوم من الدين بالضرورة، وما أجمع عليه الثقات، واتفق عليه جمهور المسلمين.

ج- أن يتميَّز بواقعيته وصدقيته، واستقلاليته، كونه ذاتي الانطلاق، يرفض أشكال التبعية.

د- البعد عمّا يضعف الأمّة ويفتّ في عضدها، فالإعلام الإسلاميّ يقوِّي قلوبَ الأمة، ويثبِّت جأشَها، ويصِلها بربّها، ويرغّبها في إسلامها[٢].

٢- يستهدف بناء الإنسان:

لأن الإنسان هو الهدف والغاية، وأي استثمار يغفل الإنسان ويتجاهل عقله، هو استثمار لا قيمة له ولا جدوى من ورائه؛ لأن هؤلاء البشر هم المكوّن الأساس في بناء الأمم[٣].

وهذا يستلزم:

أ- الاعتماد على الأسلوب الموضوعي، القائم على التحليل والتأمُّل، واتخاذ كافة الوسائل التي تنمّي ملكة التفكير لدى الإنسان، الذي يجب أنْ تتوجه إليه بالإقناع، لا أنْ تجرّه جرًّا بوساطة الغرائز، والعواطف، والانفعالات[٤].

ب- تزويد الجماهير المسلمة وغيرها بحقائق الإسلام، والقضاء على المعتقدات الخاطئة والمفاهيم المغلوطة التي تسود أغلب دول العالم عن الإسلام والمسلمين.

مع إطلالة الربيع العربي، بدأت وسائل الإعلام الغربية، بتسليط الضوء على الإسلاميين خاصة في الدول التي حسمت فيها الشعوب أمرها بدون أي تدخل خارجي، وخلعت حكامها، كما في تونس ومصر، فبدأت بتخويف الشعوب من خطر وصول الإسلاميين للحكم من خلال صناديق الانتخاب؛ مستخدمة كافة الوسائل لتحقيق ذلك الهدف.

٣- التوجه إلى خطاب الناس:

ونعني استخدام لغة تُخاطب الجميع، فلا بد أن يستقر في وعي الإسلاميين أنّ رسالتهم موجَّهة إلى كل الناس، وأنه من الضَّروري المشاركة بحضارتنا من جديد في صنع التاريخ، وترشيد سيرته.

وهذا ما يفرض على الإسلاميين الالتزام في خطابهم بما يلي:

أ- الاهتمام بالشأن العام، والخروج من الذات الإقليمية للتواصل مع الآخرين، مع الحفاظ على الهوية الإسلامية.

ب- تجنّب المبالغة في الحديث بعاطفة فقط؛ حيث يفترض عند مخاطبة جمهور الناس أن نوصل معلومة مقنعة تحترم عقول الناس.

ج- إعطاء الثقل لنقل الخبر وتحليله مع الاهتمام بالسياسة الخارجية والعالمية.

---

(١) وظائف الإعلام الإسلامي، محمد محمد يونس، ورقة مقدمة إلى ندوة «الإعلام الدولي وقضايا العالم الإسلامي»، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٨م، ص ٢٨-٢٩.

(٢) الإعلام الإسلامي، دراسة في المفاهيم والأصول والخصائص، د. محمد موسى البر - مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - العدد العاشر - ١٤٢٦هـ ، ٢٠٠٥م - ص٣٠٩.

(٣) إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية، بتصرف مختصر، للأستاذ الدكتور محيي الدين عبد الحليم، كتاب الأمة، العدد٦٤، ربيع الأول ١٤١٩ هـ - يوليو ١٩٩٨ م ، ص١٩٢.

(٤) نظريات الإعلام الإسلامي، منير حجاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ٣٩.

٤- مراعاة الأولويات:

أن يكون فقه الأولويات عنصرًا رئيسًا في التوجهات والقرارات، واختيار البدائل؛ فلا يتم الاشتغال بالفروع عن الأصـــول، ولا يتم الإصرار على أمرٍ تغلُب مضارُّه على فوائده، حتى لو كان في أصله صحيحًا.

فبعض الإســـلاميين ما زالوا يغردون خارج السرب، ويتحدثون فـــي قضايا تاريخيـــة، ويتجاهلون قضايا الساعة، وكان الأجدى تقديم أنفسهم عبر ملفات أقل التباسًا وأكثر توافقية مع المجتمع.

٥- مراعاة المآلات وردود الأفعال:

خصوصًا أن وســـائل الإعـــلام المعادية غالبة، وهي تبحـــث عـــن المثالب وتلحقها بالإســـلاميين، ســـواء وُجدت أم لم تُوجد، والغالب عليها اتهام الإســـلاميين بالتعسير والتضييق على الناس، والافتقار إلى المرونة في التعايش مع المخالفين، فلا يجب أن نســـاعد هذه الوسائل بما يروّج دعاياتها المغرضة.

٦- تبني المعايير الاحترافية والمهنية:

ونقصد بها التعامل مع مفردات العمل السياســـي، وما يتصل به من الإعلام المســـيس بشـــكل احترافي ورصين، مع ضرورة حســـن اختيار من يتحدث باسم الجماعات والأحزاب الإســـلامية، بما يحقّق الفصل بين تصورات بعض الأشخاص، وبين المواقف التوافقية المراد الإعلام عنها.

الفـــرع الثانـــي: محاذيـــر الخطـــاب الإعلامـــي للإسلاميين:

هنـــاك عدة محاذيـــر يجدر بالعاملـــين في الحقل الإعلامي من الإسلاميين مراعاتها، وهي:

١- الاكتفاء بردود الأفعال:

وهـــذا الأمر قد يجعل إعلام الإســـلاميين يتصف بصفات، منها[١]:

أ- **السـلبية**: إذ يظلّ الإعلام الإســـلامي معتمدًا في وجـــوده على ما يصدر من الآخـــر حتى يتحرك، ولا يستطيع القيام بالحركة الأولى.

ب- **الاتكاليـة**: إذ قد يصبـــح الترهل عبر الأزمان، وعـــدم القدرة على الخلق والإبـــداع هو ما يميز ذلك الإعلام؛ إذ يحتاج إلى المحفز الوقائي حتى يســـتطيع العمل، وبذا يصبح دفاعيًا في وجوده وغايته.

ج- **فقدان الترسـيخ:** حيث يظلّ الهمّ الشـــاغل لهذا الإعلام هو الدفاع، لا التبشير، أو الترسيخ.

د- **فقـدان الجـرأة الأدبية**: حيث يصبـــح انتظاريًا، لا يســـتطيع في أي حال من الأحـــوال اختراق الآخر مكتفيًـــا بما يصدر عن الآخر؛ حتى يســـتطيع إيجاد الهوية الخاصة به.

و- **التبعيـة**: وبـــذا يصبح غير فعَّـــال؛ لأنه أصبح إعلامًا مهجنًا، يعتمد في تحريك أدواته وخطابه على الإبداع الأول.

٢- سـيطرة الوعـاظ والتعامـل مـع السياسـة بمنطـق الفتوى:

من أكبر المحاذير التي يجب على الإسلاميين تجنبها فيمـــا يخص قضية الخطاب الإعلامي هي ســـيطرة الوعاظ، وقلة عدد المفكرين والمثقفين فيه.

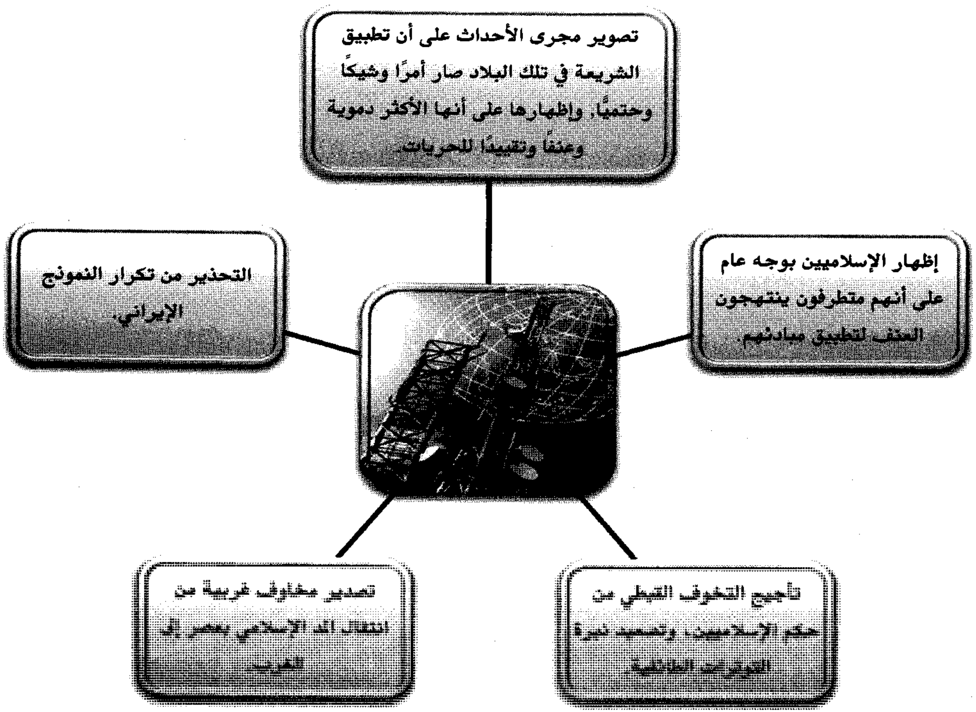
فالقضايـــا السياســـية، الترجيح فيهـــا قائم على أســـاس المصلحـــة، وهـــذه المصلحـــة يحددها أهل الاختصاص، وأهل الاختصاص في مجال السياســـة هم السياسيون[٢].

---

(١) مقاربات في الإعلام الإسلامي، إبراهيم الزيادي، رابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193938

(٢) الأخطاء الثمانية للسلفيين في مصر، مصطفى عياط، رابط:
http://islamyun.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=881:%C7%E1%C3%CE%D8%C7%C1-%C7%E1%CB%E3%C7%E4%ED%C9-%E1%E1%D3%E1%DD%ED%ED%E4-%DD%ED-%E3%D5%D1&Itemid=157

أبرز جوانب حملة الإعلام الغربي ضد الحكم الإسلامي



٣- إغفال الموجات المتعاقبة من الكذب:

فقد يغفل بعض الإسلاميين الموجات المتعاقبة من الكذب، التي مع كثرة ترددها يخشى من اقتناع الجمهور بها، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تتحدث عن وجود مناطق رمادية، أو أسئلة غير مجاب عنها في خطاب الحركات الإسلامية تتعلق بمدى قدرتهم على قبول النقد، وموقفهم من حقوق الأقليات والمرأة، ومدى التزامهم بالديمقراطية وبسلمية الممارسة السياسية، وقبول التعددية، والقدرة على بناء توافق مجتمعي، والعلاقة بين المكون الدعوي والمكون السياسي في نشاطهم.

وعليه يتوجب على الحركات الإسلامية السعي إلى إجلاء الغموض، والإجابة على التساؤلات غير المجاب عنها، بما يضمن ليس فقط إزالة الالتباس والغموض، ولكن أيضًا الاستجابة لتطلعات الجمهور، وإزالة لمخاوفهم المرتبطة بحقيقة نوايا تيار الإسلام السياسي، وأن يكسبوا ثِقةَ الشارع بتفنيدِ تلك الموجات المتعاقبة مِن الكذب[1].

٤- المبالغة في الحديث عن الانتصارات واستفزاز الطرف الآخر:

فمفهوم المعركة يعني وجود طرف منتصر يفرض شروطه على الطرف المهزوم، وبالتالي نصبح أمام ديمقراطية من ناحية واحدة، كما يحاول البعض إلصاق ذلك بالإسلاميين.

ويرتبط بذلك ضرورة بتجنب المصطلحات التي يمكن أن تستفز الأطراف الأخرى، وتغليب مصطلحات تعمل على لمّ الشمل، وتجنّب الوقوع في براثن الخطاب المثير للمخاوف والهلع؛ حيث يفترض في خطاب الإسلاميين التحدث بصيغة تطمئن الجميع، وعليهم أن يقنعوا شعوبهم أولاً، ثم العالم الغربي أن الإسلام

(١) الإسلاميون وحرب الأكاذيب، إسماعيل أحمد محمد، مرجع سابق.

غيـــر مخيف، كما تصوره الدوائر الغربية، بل هو أكبر ضمانة لحقوق الإنسان والأقليات.

٥- الوقوع في فخاخ الإعلام المعادي:

وما يجب التحـــرُّز منه هو التصريحُ للإعلام أو في المؤتمرات بما يُســـهل على الإعلام المعادي التشـــهير بالإســـلاميين، فهم خبراء في قلْب الحقائق، واجتزاء النص، وتســـريب الكذبة من خلال سؤال يبدو بريئًا؛ لأن كل قضيـــة الآن يمكن تسييســـها، أو وضعها في إطار سياســـي معين، يحـــاول بها البعض الإســـاءة إلى الإسلاميين، والبراءة الشـــديدة تدفع رموز هذه الحركات إلى المبادرة بالإجابة العفوية على أي سؤال أو اســـتفزاز فكري بشكل مباشـــر وصارم، رغم أنهم غير ملزمين بذلك، ولا يوجد من يضطر للإجابة على أي سؤال[١].

المحور الثالث
خريطة الإعلام الإسلامي التقليدي.. الأخطاء والخطايا

شهدت الفترات ما بعد الثورة تنامي حضور الحركات الإسلامية على شاشات الفضائيات في العالمين العربي والإسلامي، وقد ارتبط هذا التنامي بالدور المتصاعد للحركات الإســـلامية، وما تحققه من تقدم في عديد من الاســـتحقاقات السياســـية، وما يرتبط بذلك من جدل على أكثر من صعيد، وفي أكثر من دائرة[٢].

وتبقى المشـــكلة أن مناخات القمع المتتالية لم تسمح من قبل بتطور الخطاب الإعلامي الخاص بالحركات الإسلامية، فلم تتم دراسته في ورش داخلية، وبطرُق عملية في إطار عام من الحرية، وهو الأمر الذي ألقى بظلال ســـلبية على خطاب تلك الحركات وممارستها الإعلامية[٣].

وفي محاولـــة للوقوف على أداء الإســـلاميين في الإعلام، نرصد الأخطـــاء والخطايا التي وقعت فيها تلك الحـــركات، مقســـمة على الخريطـــة التقليدية للإسلاميين، على الوجه التالي:

١- هيمنة الطابع المحلي والشخصي:

غالب وســـائل الإعلام المحسوبة على الإسلاميين لم تســـتطع أن تتخلص من الطابع المحلّي للبلد الذي تبـث منه، خصوصًا الاهتمام بالأحـــداث والفعاليات القُطْريّـــة، علـــى حســـاب قضايا الأمـــة والأحداث العالمية.. كما تسود هيمنة الطابع الشخصي لمالكيها، أو القائمين عليها، فتؤثر على السمة العامة لبرامجها، وعلى مستواها المهني.

في حين أن عالمية رسالة الإسلام تقتضي أن تعرض وســـائل الإعلام لعلاج القضايا ذات الطبيعة العالمية، والتي تؤثر في البشرية كلها مثل قضايا العولمة، صراع الحضارات؛ لتثبت دائمًا للعالم أن تلك الحركات جزء من مليارات البشـــر الذين يعيشـــون في هذا العالم، وأن من حقهـــا أن تتبادل وجهـــات النظر، وأن تقدم للعالم خير ما لديها في المشكلات المتباينة من منظور إسلامي[٤].

٢- غلبة السمات الحزبية:

ونقصد بذلك تخليـــق خلافات من الفراغ لا تصبّ أبدًا فـــي الصالح العام؛ حيث تقـــع غالب الحركات الإســـلامية في فـــخّ إنتاج صراعات جديـــدة، وتنقل خلافها على الهواء بعد أن كان سجين الكتب والمقالات؛ حيث يســـعى كل تيار إلى إثبات أنه الخطاب الوحيد المعبر عن الإسلام[٥].

فمجال العمل الإعلامي الإسلامي، لم يصل بعد إلى

(١) مصيدة التيار السلفي، جمال سلطان، رابط:
http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=77678
(٢) دراسة تقييم أداء الإسلاميين في الفضائيات العربية، علي بن حاجب، رابط:
http://aafaqcenter.com/post/151
(٣) الخطـــاب الإعلامـــي للإســـلاميين يحتـــاج المراجعـــات، رابط: -
http://www.rpcst.com/news.php?action=show&id=3266
(٤) البرامـــج الدينية في القنـــوات الفضائية العربية: دراســـة تحليلية، مصطفى سليمان، رابط:
http://www.siironline.org/alabwab/solta4%2817%29/158.htm
(٥) الخطاب الإعلامي للإسلاميين يحتاج المراجعات، مرجع سابق

التغلب على التعصب الحزبي، أو السمات الحزبية، فالضيف غالبًا -إلا في بعض الحالات أو النماذج- يكون واجهة لحزبه أو تياره، مظهرًا لغيره من التيارات أو الحركات بصورة التطرف، محاولاً ترويج رسالته على حساب تلك التيارات الأخرى [1].

٣- الافتقار إلى عناصر التميز والاكتفاء بالتقليد:

غالب الحركات الإسلامية في سعي دءوب لاستخدم الأدوات الحديثة، وتتسابق فيما بينها على اقتناء أكثر الأجهزة والوسائل جدة، وهذا السعي الدءوب للوجود الإعلامي لم ترافقه مساعٍ لإنتاج خطاب إعلامي حديث ومتميز، بل كان التكرار والتقليد هي السمة العامة للمادة الإعلامية المطروحة، وربما يعود ذلك إلى قناعة باتت راسخة عند الكثير من الإسلاميين اليوم بمن فيهم أو على رأسهم المنادون بضرورة التجديد، بأن التجديد والمعاصرة يأتيان من خلال تحديث الأطر والأدوات والمظاهر المستخدمة، وأن الفرق بين الجديد والقديم، وبين الحداثة والتقليد هو أن الأولى تقبل تجديد الأدوات والآلات والمظاهر، بينما الثانية ترفضها وتتهيب منها.

فالجماعة التي تضع لها مواقع على الإنترنت، وتبث أفكارها عبر الفضاء الحر تعتبر تجديدية، بينما الجماعة التي تصر على بث الأشرطة، أو لا تزال تعتمد على المنشورات الورقية لبث أفكارها، والتعبير عن متبنياتها هي متخلفة وتقليدية، بغض النظر عن عمق أو ضآلة المادة الإعلامية المطروحة، والثقافة المراد إيصالها إلى الرأي العام [2].

(١) دراسة تقييم أداء الإسلاميين في الفضائيات العربية، علي بن حاجب، مرجع سابق.

(٢) الإعلام الإسلامي.. والخطاب الجديد، أحمد شهاب، مختصرا، رابط: http://www.annabaa.org/nbanews/66/008.htm

وعند التتبع سنجد أن أغلب المشاريع الإعلامية الإسلامية من صحف ومجلات وإنترنت إلى إذاعات وقنوات فضائية لم تقدم مادة جديدة ومقنعة، وإنما عملت على إعادة إنتاج خطابها القديم بحلة جديدة وبتقنيات حديثة.

٤- تشتت أولويات الخطاب الإعلامي:

فمن الواضح تضارب أجندة الحركات الإسلامية، وعدم حسمها، واستمرار التجاذب الحاصل بين أولوية الديني العقدي والسياسي الاجتماعي، ورغم ذلك فإن محاولة إيجاد معالجة جادة لهذا التجاذب، أو السعي للخروج بصيغ متوازنة لإزالة هذا التزاحم لا تزال محدودة للغاية.

اتسم أداء غالب الحركات الإسلامية الإعلامي بضبابية المواقف، وتشتت الآراء فمرة هي أقرب إلى الاعتدال والوسطية، ومرة أقرب إلى التشنج والعصبية، ومرة خطابها متلبس بالوطنية، وأخرى غارق في المذهبية؛ حيث إن المستهدف في خطابها الإعلامي غير محدد المعالم، والهدف من مشروعها الإعلامي غير واضح الركائز

ويعود السبب في ذلك إلى إهمال الشأن الفكري والسياسي الاجتماعي داخل أغلب الجماعات الإسلامية، وتقديم الجوانب الأخرى عليه.

٥- سطحية وضبابية الرؤية:

اتسم أداء غالب الحركات الإسلامية الإعلامي بضبابية المواقف، وتشتت الآراء؛ فمرة هي أقرب إلى الاعتدال والوسطية، ومرة أقرب إلى التشنج والعصبية، ومرة خطابها متلبس بالوطنية، وأخرى غارق في المذهبية؛ حيث إن المستهدف في خطابها الإعلامي غير محدد المعالم، والهدف من مشروعها الإعلامي غير واضح الركائز، ولا يتكئ على رؤية علمية، والنتيجة أن عددًا كبيرًا من هذه المشاريع تعاني فعلاً من غياب المادة الصالحة للعرض، والتي ينبغي أن تصبّ في خانة تنمية الإنسان أولاً وأخيرًا [3].

فالمشاهد أن الوسائل الإعلامية في يد الإسلاميين

(٣) المرجع السابق

تُصرّ على طرح القضايا دون عمق، وتعالج القضايا الاجتماعية والسياسية بنظريات قديمة، وهو أمر مثير للاهتمام إذا قارنا هذا الأداء بمستوى الحضور الإسلامي في الشارع الذي يفرض عليها صياغة خطاب إعلامي جديد يتسم بالوضوح، والتركيز على القضايا الجوهرية.

٦- الافتقار إلى الأدوات المكملة:

فالتيارات التي يغلب عليها العمل السياسي، تكون غالبًا مفتقرة إلى التأصيل الشرعي الجيد، والتيارات التي يغلب عليها التوجه العلمي الشرعي، يغلب عليها الضعف في المجالات السياسية، أو العسكرية أو الاقتصادية، والتيارات التي يغلب عليها التوجه الدعوي تفتقر أيضًا إلى التأصيل الشرعي والبعد السياسي(١).

وليس هناك من تنسيق أو تعاون أو تكامل في الأدوار بين هذه الحركات وبعضها، وهو الأمر الذي أظهر تباينًا واضطرابًا كبيرًا في الإعلام المحسوب على الإسلاميين، يؤثر في قدرته على الوصول للجمهور بصورة صحيحة تحقق الأهداف المرجوة.

٧- غلبة الطابع المثالي:

تعاظم الفرق بين الواقع المقدم في خطاب بعض الحركات الإسلامية، والواقع الذي يعيشه المشاهد، مما ينشأ عنه في الغالب إما العزلة والانكفاء، أو العنف في بعض الحالات، أو صعوبة التعامل مع الواقع؛ لصعوبة إصلاحه، فالعقل الباطن قد اختزل صورًا مثالية تشكّلت ببرامج السيرة... التي تعرض سير السلف وشجاعتهم بغير الطبيعة البشرية التي تخطئ وتصيب، ومن ثَم يصعب على الجمهور التطبع مع بشرية الذين في واقعهم(٢)، أو تمثل تلك النماذج، وهو ما يعني غياب عشرات الساعات من البث دون فائدة حقيقة.

٨- تجنب القضايا الاجتماعية والتنموية:

وسائل إعلام التيار السلفي تكاد تخلو من الإشارة إلى المجال الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية، فالاهتمام منصب على علم العقيدة، والحديث والعبادات، دون الخوض في القضايا الاقتصادية، على اعتبار أن إصلاح عقيدة الفرد المسلم على رأس الأولويات، ثم يأتي في المرتبة الثانية التزام الشعائر الدينية والهدي النبوي الظاهر، أما أحوال الأمة ومشكلاتها الاقتصادية فستحل تلقائيًا بمجرد إصلاح العقيدة والعبادة.

يعد اقتراب التجاهل هو السمة الغالبة لخطاب التيار السلفي، على وجه الخصوص، فوسائل إعلامها تكاد تخلو من الإشارة إلى المجال الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية، فالاهتمام منصب على علم العقيدة، والحديث والعبادات، دون الخوض في القضايا الاقتصادية، على اعتبار أن إصلاح عقيدة الفرد المسلم على رأس الأولويات، ثم يأتي في المرتبة الثانية التزام الشعائر الدينية والهدي النبوي الظاهر، أما أحوال الأمة ومشكلاتها الاقتصادية فستحل تلقائيًا بمجرد إصلاح العقيدة والعبادة.

أما اقتراب الزهد وهو ما يسميه البعض بالاقتراب العلماني من حيث كونه يفصل بين الدين والسياسة والاقتصاد، فنلحظه في خطاب بعض علماء السلفية المعاصرة الذين يقصرون اهتمامهم على تذكير الفرد بأهمية الزهد، وما كان عليه السلف الصالح من زهد في الدنيا واستغناء عنها، فتتعدد الأشرطة والمحاضرات التي تتناول نعمة الفقر وفضله، وكيف

(١) دراسة تقييم أداء الإسلاميين في الفضائيات العربية، علي بن حاجب، مرجع سابق.

(٢) لماذا قاطع الإعلام الإسلامي مقاصد الشريعة؟ دراسة مقاصدية موجزة عن الإعلام الفضائي الإسلامي ٣/١، د. محمد بن عبدالله العبدالكريم، رابط:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=10782

كان الرسول وصحابته يعيشون في فقر مدقع، ولكنهم مع هذا فتحوا الدنيا ونشروا الإسلام، وأحاديث تتناول ذم الترف والوعيد للأغنياء.

ولا يخفى على أحد ما لهذا الاقتراب من تداعيات خطيـــرة تلقي الوهن في نفوس عامة المســلمين، فلا حاجــة للتنميـــة، ولا لإيجاد ســبل لحل المشــكلات الاقتصاديـــة المعاصرة؛ لأن الدنيا زائلة، والآخرة خير وأبقى، والفقير أفضل عند الله من الغني[1].

٩- السقوط في فخاخ الإعلام:

فمع أن الاســـلاميين يدركون أن القطاع الأكبر من الإعلام لا يتعاطـــف معهم، بل ويتصيد لهم الأخطاء، إلا أنهـــم وقعوا في العديد مـــن الأفخاخ التي نُصبت لهم، فكثيرًا ما وقع الإســـلاميون ضحايا لإعلاميين نصبوا لهم أسئلة مفخخة الهدف منها الحصول على إجابات نمطية تصبّ فـــي الأخير في خانة التخويف والترهيب من الإسلاميين.

١٠- الاشتباك مع المهاترات والانجرار لمعارك وهمية:

ويرتبط بما سبق الانجرار لمعارك وهمية، فالحديث عن تغيير المادة الثانية من الدســـتور، لم يكن ســـوى معركة مفتعلة، خاضها الإسلاميون بكامل ثقلهم، رغم أنـــه لم يكن هناك أي طرح جدي للاقتراب من المادة، تعديلاً أو إلغاءً، كما روَّج البعض.

ورغـــم أن التعديـــلات الدســـتورية التـــي طُرحت للاســـتفتاء لم تتضمن أي إشـــارة لهذه المادة، إلا أن البعض واصل المعركة، واعتبر الاســـتفتاء معركة على هوية مصر، ووظفت مئات المنابر من أجل الدعوة لتأييد التعديلات، وصدرت فتاوى توجب هذا التأييد[2].

المحور الرابع
استراتيجية شاملة لإدارة الإسلاميين لملف الإعلام في المرحلة القادمة

إنَّ صياغة استراتيجية إعلامية للإسلاميين يعتبر ضرورةً ملحّةً، في مرحلة ما بعد الثورة؛ حيث الحاجة ماسّة لخطاب إســـلامي جديد، يُقدَّم من خلاله فكر ومنهج هذه الحركات على حقيقته، ومن هنا كانت هذه المحاولة لصياغة استراتيجية شاملة لإدارة الإسلاميين لملـــف الإعلام في المرحلة القادمـــة، والتي تنطلق من عدة ركائز، من أهمها ما يلي:

١- إن المعركة الحقيقية والفاصلة اليوم هي معركة الإعـــلام، والذي أصبـــح يوظّف لأغراض سياســـية وأيديولوجية، ولتشكيل وعي الجمهور.

٢- الحاجة الملحة للإســـلاميين لملاحقة التطورات الإعلامية السريعة، خاصة مع التفوّق الكبير للإعلام الغربي، والإعلام المحلي الذي يقف معاديًا.

٣- ضرورة تكامل الجانب النظري والجانب العملي التطبيقـــي، فالاســـتراتيجية التـــي نبتغيها واضحة المعالم، مفصَّلة الجوانب، تقوم على الشمول والتكامل والواقعية، يتلاحم فيها القول مع العمل.

٤- أن يدعم الخطـــاب الإعلامي الأصالة والذاتية النابعة من قيم الإســـلام ومبادئه، ويوفر الجوّ الملائم لصنـــع البدائل التي تقـــف في مواجهة مـــا يقدّمه الغرب.

وتسعى هذه الاستراتيجية لكي يحقق إعلام الإسلاميين عدة أهداف، من أهمها:

١- القيـــام بعملية التغيير الحقيقي، وتغيير الأفكار والسلوكيات والأخلاق على المستوى العام والخاص.

٢- المســـاهمة في صناعة الرأي العـــام، والانتقال بالجمهور إلى وعي أكبر وحضور مؤثر.

٣ - نقـــل صورتهـــم لكل طبقات المجتمع بحســـب

(١) أين الخطاب السلفي المعاصر من قضايا التنمية؟ أمل خيري، رابط: www.islamonline.net/cs/ContentServer/...C/.../IOLStudies_C

(٢) تدويـــن الفكر الإعلامي فـــي العالم، عايد الشـــعراوي، دار النهضة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٩م، ص ١٤١.

تفاوت ثقافتهم، واللغة التـي يفهمونها، وهذا يحجّم تمامًا افتراءات الإعلام المعادي.

وتتركّز الاستراتيجية حول أربعة ميادين رئيسة هي:

أولاً: المرسل:

الإنســان هو العنصر الأول في إحــداث أيّ تغيير مقصــود، والعناية بإعداد الإعلاميّين الإســلاميّين، وتأهيلِهم حتى يكونوا قادرين على تحمّل هذه المسؤولية الضخمــة، عملٌ كبير، يتطلّب جهودًا عظيمة وطاقات عديدة[1].

واختيار العناصر القادرة على تبليغ الرسالة هو في الحقيقة البداية الصحيحة والركيزة الأســاس لنجاح هذا العمل[2].

ولا بد من عدة اعتبارات في هذا المجال:

١ - أن يتم إعداد الكوادر بصفة مستمرة.

٢- أن تتوافر فيهم الموهبة، والاســتعداد النفسي، والقــدرة على فهم احتياجــات المرحلة، والجرأة على خوض غمار التطوير المستمر للمواد المطروحة، وطرق بثها، والتوقيت الملائم لذلك.

٣- اعتماد مســألة التخصص، وهو مــا يعني أن تكون الكوادر الإعلامية من أصحاب الاختصاص في الإعلام وعلوم الاجتماع والعلوم السياسية.

٤- إن إعداد الإعلامي الإسلامي وتأهيله لا بد أن يكون وفق المنهج العلمي والعملي، **ويشمل:**

أ- الإعــداد الأصولي والفكــري؛ حيث يتعرّف على الأصول العَقَدية والفكرية والتشريعية للإسلام؛ من خلال مجموعة مختارة من المقررات الشرعيّة والفكريّة.

ب- الإعداد اللغويّ والتذوقي؛ بدراسة مقررات في اللغة العربية، وأن يسعى إلى التمكّن في فنون القول، والبيان، والأسلوب، والتعبير، والتذوق الأدبي.

ج- الإعداد التخصّصــي والمِهَني، وهذا الإعداد لا بدّ أن يتكامل فيه الجانــبُ النظري والجانب العملي التطبيقي حتى لا تصبح دراسة الإعلام دراسةً نظرية بحتةً، ولا بدّ من اكتساب الإعلامي للمهارات العملية والمهنية المطلوبة منه في واقع الممارسة الميدانية.

د- الإعــداد الثقافــي العام، وهــذا يتطلب الإلمام بالواقع الذي يعيش فيه، من حيث قضاياه ومشكلاته، وأحداثه، وتياراتــه، كما يتطلب الإلمام ببعض المعارف والعلــوم المُعِينَة له على فهم هذا الواقع وتحليله، وهي علوم وثيقة الصلــة بالإعلام؛ كعلم النفس والاجتماع، والعلوم السياسية والاقتصادية، واللغة الأجنبية[3].

ثانيًا: مضمون الخطاب ومرتكزاته:

خطاب الحركات الإســلامية، وفق اســتراتيجيتنا المقترحة يركز على عدة جوانب، **منها**:

١- أن يكون الخطاب الإعلامي تسامحيًا مجمّعًا لا تصادميًا منفّرًا.

٢- أن يكون مزيلاً للشبهات؛ سواء منها التي تتعرض للإســلام كمنهج، أو تلك الشــبهات التي تساهم في تشويه صورة الإسلاميين.

٣- التركيــز على التوعية العامــة للناس بكثير من المفاهيم المختلطة، كمفهوم الدولة الإســلامية، وكيف أنها تختلف تمامًا عن الدولــة الثيوقراطية، ومفهوم الجهاد الإسلامي، وبيان دوافعه في الإسلام.

٤- أن يكون الخطاب مطمئِنًا، كشرح موقف الإسلام من النصارى، وبيان حرية الاعتقاد في الإسلام، وأنه لا إكراه في الدين، وأن أكثر مخاوفهم إنما تنتج من سوء فهم للإسلام، أو من سوء عرض لمفاهيم الإسلام[4].

(١) ما هو الإعلام الإســلامي، عبد القادر طاش، مجلة الداعي الصادرة عن دار العلوم ديوبند ، ذو القعدة ١٤٣٠ هـ = نوفمبر ٢٠٠٩م ، العدد : ١١ ، السنة ٣٣.

(٢) إشــكاليات العمل الإعلامي بين الثوابــت والمعطيات العصرية، مرجع سابق.

(٣) ما هو الإعلام الإسلامي، عبد القادر طاش، مرجع سابق.

(٤) الخوف من الإسلاميين: أســبابه وطرق معالجته، عبد التواب محمد عثمان، رابط: http://islamselect.net/mat/89706

٥- التركيــز على القضايــا ذات البعد الجماهيري التي تحظى باهتمام شعبي قوي، وأن يبتعد الخطاب عن القضايا التي تظهر للناس بالمظهر الفئوي.

٦- أن يكون شاملاً لكافة مناحي الحياة ومجالاتها، وأن يكون قادرًا على ترسيخ قيمة الشمول، وأنه جاء لسعادة الفرد في كافة مناحي الحياة.

٧- أن يكون عالِمًا بمتطلبات العصــر وتطبيقــات المرحلة، ويتبنّــى هموم الأمة، ويشــعر رجل الشــارع بأن من يتحدث يملك حلاً إســلاميًا عمليًا لا مجرد نظريات.[1]

ثالثًا: المستقبل للرسالة:

شخصية مستقبِل الرسالة الإعلامية، من الممكن أن نقسمها إلى عدد من الأنساق والدوائر المتداخلة:

فالنسق الأكبر هو: عامة الناس؛ سواء كانوا مسلمين أو غير مســلمين؛ لأن الوسائط الإعلامية الآن تشمل الكرة الأرضيــة، ثم الدائرة الثانيــة، وهي الجمهور الإســلامي خاصةً، تليها الدائرة الثالثة، وتشمل أبناء الحركات الإسلامية على تنوعاتهم المختلفة.

النسـق الثـاني: النخب الفكرية والقوى السياســية المختلفــة، التي مــن الضــروري أن يتوجه الخطاب الإعلامــي الإســلامي إلى العمل على كســب قطاع لا بــأس به من نُشــطاء النخب العَلمانيَّــة: فإما أن يصيروا في خندق المدافعين عن الحركة الإســلاميَّة وأطروحاتها، أو على الأقل يقفون على الحياد، ويكفّون عن صبّ أذاهم على الحركة الإسلاميَّة وأطروحاتها؛ وذلك يحقق مزيدًا من التأثير الإعلامي والسياســي الإســلامي؛ لأن هذه النخب ذات صوت عالٍ، ورأيها مسموع في الداخل والخارج، كما أنها تمثل قطاعًا من قطاعات المجتمع الذي نعمل فيه.

النسـق الثالث: العالم الخارجــي الذي يرصد بدقة الخطــاب الإعلامي للحــركات الإســلامية؛ ليحدد موقفــه منها، ويضع خطته للتعامل معها، خاصةً في حال مشــاركتها المنتظرة بقوة في البرلمانــات التي تلعب دورًا خطيرًا في البلاد الديمقراطية، أو حتــى مشــاركتها فــي الحكومــات المرتقبة بعد حين، وهنــا لا بد للخطاب الإعلامي أن يتبنّى رؤية إســلامية عالمية موجَّهة إلى العالم الحذر والقلق والمترقب[2].

> **مـن الضـروري أن يتوجه الخطـاب الإعلامي الإسـلامي إلـى العمـل على كسـب قطاع لا بـأس به من نُشـطاء النخب العَلمانيّة: فإمـا أن يصيـروا فـي خنـدق المدافعيـن عـن الحركـة الإسـلاميّة وأطروحاتهـا، أو علـى الأقل يقفـون على الحيـاد، ويكفّون عـن صبّ أذاهم علـى الحركة الإسـلاميّة وأطروحاتها؛ وذلك يحقق مزيدًا من التأثير الإعلامي والسياسي الإسلامي**

رابعا: آليات تطبيق الاستراتيجية:

وتتضمــن آليات تطبيــق الاســتراتيجية العناصر التالية:

١- إعداد الدراسات الميدانية والبحوث المتخصصة لأهم احتياجات المجتمع المعني بالبث الإعلامي، وهذا ما يمكّن من إعداد الخطــط العلمية التي تتوافق مع ظروف الجماهير المتلقية، وتتناسب مع واقعهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وتلبي احتياجاتهم، وتتناول مشــكلاتهم، وبدون دراســة علمية دقيقة لاتجاهات الجماهير، فإن هذه الخطط والقرارات ســوف تكون مجرد مُكاء وتصدية، وقد لا تجد من يعبأ بها، أو يهتم بمعطياتها[3].

٢- إنشاء ودعم معاهد ومراكز البحوث الإعلامية، التــي تهتمّ بالإعلام الإســلامي، ولعلَّ مــن الأهمّيّة بمكانٍ أن تســير هذه الجهود العلمية التأصيلية وفق خطة مدروسة، وتصوّر ســليم للأولويّات، وأن تعتمد على أســلوب فِرَق العمل الجماعية، بدلاً من الأعمال

(١) الخطاب الإعلامي السلفي...(السياق، والمكونات، والمرتكزات) ، أحمد عمرو، مجلة البيان العدد: ٢٨٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) إشــكاليات العمل الإعلامي بين الثوابــت والمعطيات العصرية، مرجع سابق.

والاجتهادات الفرديّة المحدودة.

٣- التفكير بصورة إبداعية علمية بنوعية المواد الإعلامية والبرامج الصالحة للعرض، وانتقاء الأفضل منها بحسب رسالة الوسيلة الإعلامية، وبما يحقق رؤيتها العامة وأهدافها المستقبلية(١).

٤- إيجاد هيئة استشارية متخصصة؛ لتقديم المشورة للإعلاميين في التعامل مع الشئون السياسية، وتكوين روابط اجتماعية وجمعيات أهلية يكون هدفها وضع ضوابط لمراقبة الأداء الإعلامي العام؛ لكي لا ينحرف لخدمة أشخاص أو مؤسسات بعينها.

٥- السعي نحو اجتهاد عصري يقوم به علماء يمتلكون زادًا متينًا من العلم الشرعي، ويمتلكون أيضًا زادًا متينًا من العلم الإعلامي في جانبيه النظري والتطبيقي، على أن يعتمد هذا الاجتهاد العصري على تلاحم عنصرين:

أولاً: دراسة المصادر الأساسية للإسلام دراسة إعلامية علمية لاستنباط الأسس والقواعد التي تنظّم العملية الإعلامية، أو تُرشِد إليها، ويَرْدِفُ هذه الدراسةَ محاولةُ الكشف عن ذخائر التراث الإسلامي عبر العصور، ممّا له صلة بالممارسة الإعلامية.

ثانيًا: دراسة نتاج البحوث والدراسات والممارسات الإعلامية المعاصرة، واستيعابها، ثمّ استلهام روح التشريع الإسلامي، ونتائج الدراسة الإعلامية العلمية لمصادر الإسلام وتراث المسلمين؛ للوصول إلى رؤية واضحة لما ينبغي أن يكون عليه الإعلام الإسلامي في الجوانب النظرية والتطبيقية(٢).

(١) الإعلام الإسلامي.. والخطاب الجديد، مرجع سابق

(٢) ما هو الإعلام الإسلامي، مرجع سابق.

٧- الاستعانة بالخبرات الغربية، وهو أمر لا يعيب التجربة الإسلامية، بل يُكثفها ويصقل كوادرها، ويُنضج أداءها.

عوامل نجاح الاستراتيجية:

١- انتهاج أسلوب التدرج في الإصلاح في ضوء معرفتنا أنَّ كثيرًا من المفاسد والانحرافات التي تحيط بوسائل الإعلام قد استغرق نشرُها وتكريسها زمنًا ممتدًا، وإصلاحها أو تخليصُ الإعلام منها يحتاج إلى زمن ممتدّ أيضًا(٣).

> **نجاح العملية الإعلامية يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مدى إدراك القائمين عليها للإطار العلمي النظري الذي يعملون في ضوئه؛ حيث يتخذ البعد النظري أهميته من خلال دوره الفعّال في تحديد الأسس التي تنطلق منها الرسالة الإعلامية من ناحية، ومن ناحية ثانية في طبيعة التعامل مع تلك الأسس**

٢- المصالحة بين المؤسسة الدينية التقليدية وبين المبدعين الإعلاميين؛ إذ إن انشغال المؤسسة الدينية بالقضايا التاريخية، وتخوفها من أطروحات التجديد، دفعها للعمل على تحجيم تيارات التجديد في المجتمع، وهو ما انتهى إلى الانشغال بالصراع الداخلي، أو ما أطلق عليه البعض صراع الأجيال، أو صراع الحداثة والتقليد، أو صراع المعاصرة والأصالة(٤).

٣- نجاح العملية الإعلامية يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مدى إدراك القائمين عليها للإطار العلمي النظري الذي يعملون في ضوئه؛ حيث يتخذ البعد النظري أهميته من خلال دوره الفعّال في تحديد الأسس التي تنطلق منها الرسالة الإعلامية من ناحية، ومن ناحية ثانية في طبيعة التعامل مع تلك الأسس(٥).

٤- توافر الإرادة الحقيقية والجادة والمقدرات المادية والبشرية والتقنية الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية، والواقع أن ذلك يشكل عقبة كبيرة، ولعلها الكبرى، وقد

(٣) المرجع السابق.

(٤) الإعلام الإسلامي.. والخطاب الجديد، مرجع سابق.

(٥) من أجل استراتيجية جديدة للعمل الإعلامي الإسلامي، د. عبد الله الحمود، رابط:

http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=16022

يفيد فـــي التغلب على تلك العقبة تكوين هيئة إدارية، تنفيذيـــة تتولى بلورة وتعزيز الإرادة الجادة، والتي إذا ما توافرت فإنها ســـتنجح في توفير المقدرات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية[1].

٥- الاســـتعانة بالمؤسســـات الخيرية، ومشاريعها الوقفية، في دعم وســـائل الإعلام وتمويلها، والتعرف على السبل والأساليب الممكنة واللازمة لتوثيق الصلة بين الوقف ووسائل الإعلام، والإفادة منها في دعمها وتمويلها، ورعاية مشاريعها.

مع ضرورة وضـــع مجموعة مـــن الضوابط المهمة للمؤسســـات الوقفية الخاصة بالإعـــلام، وأبرزها أن تكون مؤسســـات مســـتقلة، وألا تكـــون خاضعة لأي جماعـــة، وأن تكون لها أنظمة وضوابط تحدد عملها، وأن تكون ذات منهج سليم.

(١) الإعلام الثقافي الإسلامي الرشـــيد: خصائصه ومتطلباته، د. عبد الملك بن منصور حســـن، صحيفة ٢٦ سبتمبر، عدد ١٤٦٣، الخميس ٢٠ أكتوبر ٢٠١١م.

الخاتمة:

وختامًا، فإن هذه الدراســـة وضعناها بغية الإسهام في مشـــروع إعلامي حضاري يُقدم الإسلام بخطاب يلائم إنسان القرن الحادي والعشرين، ويعالج القضايا برؤية علمية تلبّي حاجات الواقع، وتمتلك مســـاحات واســـعة من الإبداع؛ لتلبية متطلبات المسلم المعاصر، وتقدمه إلى العالم من بوابة الحضور والإثراء، وتتبنى تطوير الوعي العام، وتقريب المسافات بين أمة الإسلام عامة، والحركات الإسلامية على وجه الخصوص وبقية الشعوب والثقافات المعاصرة.

معلومات إضافية

ثورة الاتصالات وظهور القنوات الإسلامية المتخصصة:

مع التطور التكنولوجي الرهيب الذي أحدثته ثورة الاتصال والمعلومات ظهرت الأقمار الصناعية التي تحمل البث التليفزيوني ليصل إلى كل بقاع المعمورة، وليجعل العالم -بحق- غرفة معيشة صغيرة يؤثر كل جزء فيها، ويتأثر بما يحدث في الأجزاء الأخرى.

وكان أحد أهم معالم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ظهور القنوات الفضائية المتخصصة التي تحمل مضموناً محدداً، أو تسعى لمخاطبة جمهور محدد، وسرعان ما أصبحت تلك القنوات هي الشكل الأكثر انتشاراً وقبولاً من جانب الجمهور.

وتأتي القنوات الدينية المتخصصة على رأس اهتمامات الفضائيات العالمية؛ إذ يحظى المكون الديني باهتمام كل إنسان، ويعد مدخلاً مهمًا من مداخل مخاطبته وإقناعه.

وتسابقت مختلف الدول والمؤسسات على إطلاق القنوات الدينية، وشهد الفضاء الكوني صراعًا من نوع جديد هو طرح الأيديولوجيات والحضارات. وكانت بعض الفضائيات الدينية آلات لهذا الصراع، وأداة من أدوات إدارته.

ومع بزوغ فجر عام ٢٠٠١م شَهِدَ العالم الإسلامي ميلاد ثلاث قنوات فضائية إسلامية، هي بالتتابع قناة: «اقرأ» التابعة لمحطة راديو وتليفزيون العرب (ART)، والتي تبثُّ برامجها فعليًا منطلقةً من دبي والقاهرة، ثم قناة «طيبة» الفضائية، والتي أعلن عن تأسيسها في العام نفسه لتنطلق من دبي، والتي كان من المقرر أنْ تبدأ بثَّها المباشر مَطلع عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

كما أُعلِن في العام نفسه عن قناة «الرحمن» بجاكرتا، والتي تعد الأولى من نوعها في إندونيسيا وجنوب شرق آسيا بأسرِه.

ومع إطلالة شهر رمضان عام ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م بدأ البث التجريبي لقناة المجد الفضائية، من خلال القمر الصناعي نايل سات (١٠٢) وعرب سات، منطلقة أيضًا من مدينة دبي للإعلام، ثم القاهرة والرياض.

ثم توالت القنوات الفضائية الإسلامية، وشهدت السنوات القليلة الماضية زيادة غير مسبوقة في عدد هذه القنوات الإسلامية المتخصصة.

عوامل ظهور القنوات الفضائية الإسلامية المتخصصة:

جاء ظهور القنوات الفضائية الإسلامية المتخصصة، وزيادة أعدادها نتيجة لعدة عوامل كان أهمها:

- التطور غير المسبوق في مجال البث الفضائي، والذي جعل تكلفة إطلاق القنوات الفضائية أقل بكثير مما كان عند بدء إطلاق الأقمار الصناعية، فبعد اختراع البث الرقمي -Digital- انخفضت تكلفة إطلاق القناة الفضائية بنسبة الثمن تقريبًا.

• الصحوة الإســـلامية التي شهدتها الدول الإســـلامية في مختلف قارات العالم، والتي تزايدت مع التحديات السياسية والفكرية التي واجهها الإسلام والمسلمون في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

• حرص العديد من الدول والمؤسســـات الدعوية الإسلامية على استخدام أحدث تقنيات الاتصال في توصيل رسالتها، ومن بينها استخدام القنوات الفضائية.

• إطـــلاق العديد من القنوات الفضائية التنصيرية التي أصبحت تملأ الفضاء الكوني، والتي يوجه الكثير منها إرساله باللغة العربية لمخاطبة العرب والمسلمين في كل أرجاء الدنيا.

• تطور الأقمار الصناعية العربية والمتمثلة في مجموعة أقمار العرب سات، والنايل سات، وزيادة أعداد قنواتها القمرية، مما أتاح فرصًا ذهبية أمام العديد من الدول والمؤسسات الإسلامية لإطلاق قنوات دينية.

• لجوء بعض المؤسســـات الإعلامية الضخمة الهادفة للربح إلى إطـــلاق بعض القنوات الفضائية الدينية التي تحظى بمعدلات مشـــاهدة عاليـــة، مما يفتح أمامها تحقيق المزيد من الأرباح من خلال الإعلانات، والرســـائل القصيرة، وإنتاج المواد التليفزيونية الدينية.

خصائص وسمات القنوات الدينية الإسلامية المتخصصة:

وقد حملت هذه القنوات الدينية الإسلامية المتخصصة بشكل عام عدد من السمات والخصائص:

• الكمّ الأكبر من هذه القنوات موجه باللغة العربية لمخاطبة العرب والمسلمين الناطقين بالعربية في الوقت الذي أعلنت فيه معظم هذه القنوات عند بدء إرســـالها أن من أهم أهدافها الرد على افتراءات الغرب ضد الإســـلام والمسلمين، وتصحيح الصورة المشوهة التي يعرفها الغرب عن الإسلام.

• القليل من القنوات الدينية الإســـلامية يوجه إرساله باللغة الانجليزية، مخاطبًا الجمهور الغربي من مسلمين وغير مسلمين.

• الكـــمّ الأكبر من القنوات الدينية الإســـلامية المتخصصة، يمتلكه القطاع الخـــاص وليس الحكومات العربية والإسلامية.

• معظـــم القنوات الدينية الإســـلامية المتخصصة تعتمد في تمويلها على الهبـــات والتبرعات إلى جانب بعض الإعلانات، والرسائل القصيرة والإنتاج الخاص، وهى لا تهدف إلى تحقيق الأرباح؛ إذ إن الهدف الأسمى لها هو خدمة الدين الإسلامي، ونشر مبادئه وتعاليمه، وتبصير الناس بحقيقته.

• الكثير من هذه القنوات يعتمد على تقديم القراءات القرآنية، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، إلى جانب بعض البرامج التي تهدف إلى شـــرح آيات القرآن والأحاديث الشـــريفة، دون تقديم برامج تعالج واقع المسلمين المعاصر، ويناقش مشاكلهم من منطلقات دينية مما يقلل من جماهيريتها.

• معظم هذه القنوات جاء إنشـــاؤه رد فعل متسرع دون دراسات متأنية لأهداف كل قناة، وخصائص جمهورها، وطبيعة المواد التي يجب أن تقدمها. أي أنه لم يسبق إنشاء هذه القنوات دراسات جدوى كافية.

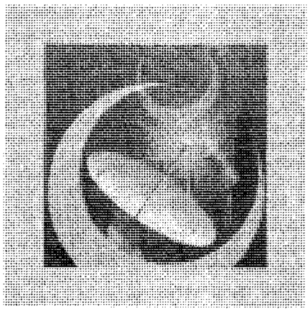
• معظم هذه القنوات لا تمتلك تقنيات حديث ومتطورة، وتعمل بشـــكل تقليدي يعتمد على الحديث المباشـــر أو

المقابلات التليفزيونية كقوالب برامجية. ويرجع ذلك إلى ضعف التمويل والإمكانيات.

المصدر:

- د. محمد يسري، الفضائيات الإسلامية.. تحديات وطموح، المركز العربي للدراسات الإنسانية، سلسة رؤى معاصرة، العدد ٨، ديسمبر ٢٠٠٨م.

- «ظاهرة الفضائيات السلفية ما لها وما عليها»، ورشة عمل عقدت بالمركز العربي للدراسات الإنسانية منشورة ضمن العدد الثاني من سلسلة خلاصات استراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.



المشهد السياسي السلفي.. دراسة حالة مصر

طارق عثمان

باحث سياسي

ملخص الدراسة

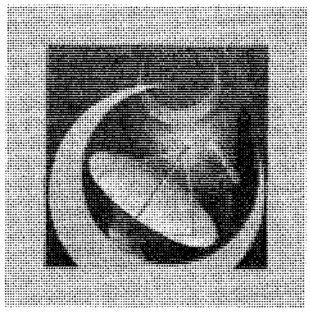
أثمرت موجة الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية حزمة من التغيرات الجذرية، والتي تتمثل في إسقاط أنظمة الحكم العربية في تونس ومصر وليبيا، ومازلت الثورة تعتمل في اليمن وسوريا، ويعد فتح باب السياسة أمام كل القوى السياسية بعد مرحلة الحكم السلطوي أبرز ملامح التغيير الحادثة، مما ينبئ بتشكيل بيئة سياسية جديدة في البلاد التي أنجزت فيها الثورات، ويأتي حضور القوى السلفية في الساحة السياسية المصرية ليمثل ظاهرة سياسية تستحق العناية والدراسة، ومن هنا تسعى هذه الدراسة في تحليل الظاهرة السلفية السياسية مبينة مفهوم السلفية عند المنتمين للمنهج السلفي، وكذا عند التيارات العلمانية.

وتناقش الدراسة جدل تصنيف القوى السلفية مبينة كون التصنيفات المشهورة مبنية على اختلاف الممارسات السلفية، من حيث القضايا التي تشغل حيزًا كبيرًا من خطاب الفصائل السلفية، وكذا موقف كل فصيل من بعض القضايا، والعلاقة مع السلطة الحاكمة، وتبين الدراسة كون القوى السلفية تتمتع بمشترك فكري كبير، إلا أنها تفتقر إلى كيان منظّم يجمعها كلها؛ مما يصيبها بنوع من التفتت مما يؤثر على درجة حضورها المجتمعي والسياسي.

وتكشف الدراسة عن الجدل الفكري الدائر في الوسط السلفي حول مسألة المشاركة السياسية؛ حيث يمنع من المشاركة البعض، بينما لا حرج عند آخرين من المشاركة السياسية، وقد أدى هذا الجدل إلى حدوث نوع من القطيعة بين القوى السلفية والعملية السياسية في واقع ما قبل الثورة المصرية، ساعد عليها مجمل الحالة السياسية المصرية.

ولما حدثت الثورة اضطرب موقف القوى السلفية منها؛ فشارك البعض فيها، وامتنع البعض؛ وذلك بسبب الخلفية الفكرية الحاكمة لتعامل القوى السلفية مع السلطة الحاكمة، وكذا نظرًا لعامل المفاجأة الذي تعرضت له كل فصائل المجتمع، ومن بعد الثورة بدأ حضور القوى السلفية في المجتمع، وتمظهر في التفاعل مع مختلف القضايا الراهنة، وتوّج هذا الحضور بإنشاء مجموعة من الأحزاب السلفية، كالنور والأصالة والفضيلة والإصلاح.

تسعى الدراسة إلى تحليل الممارسة السياسية لهذه الأحزاب، وبيان مواقفها في كل التفاعلات السياسية، ثم تحاول الدراسة رصد مجمل التحديات التي تقف أمام القوى السياسية في تجربتها السياسية، ثم تفترض الدراسة جملة من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التجربة السلفية في البيئة السياسية المصرية في واقع ما بعد الثورة.



المشهد السياسي السلفي.. دراسة حالة مصر

طارق عثمان

باحث سياسي

مقدمة:

اجتاحت المنطقة العربية موجة عاتية من الثورات بداية من تونس في نهايات العام ٢٠١٠م، والتي انتهت بفرار الرئيس زين العابدين بن علي، ثم امتدت إلى مصر لتنهي حكم مبارك الممتد عبر ثلاثة عقود في ١٨ يومًا، وانتقلت بسرعة لليبيا واليمن لتتحول في الأولى إلى حرب تدخّل فيها الفاعل الدولي، ممثلاً في حلف الناتو، والتي انتهت بمقتل القذافي في أكتوبر٢٠١١م، وتبقى الثورة في اليمن تتأرجح على خيط رفيع بين السلم والحرب، منتظرة استسلام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للحقيقة الثورية، وأخيرًا حطت الموجة الثورية رحالها في سوريا بشار الأسد، وما زالت تفاعلاتها مستمرة في معركة صمود بين الشعب والنظام.

ولا يزال الوقت مبكرًا للتنبؤ بمستقبل هذه الثورات، وتحديد تأثيرها على الأنظمة العربية، والبيئة الإقليمية والدولية، فمعرفة ما ستؤول إليه الأمور مرهونة بمدى نجاح هذه الثورات في استئصال بقايا الأنظمة المسقطة، وضبط المراحل الانتقالية لتفادي حدوث اضطرابات تؤثر على بنية هذه الدول، ومدى المقدرة على تأمين عملية ديمقراطية حقيقية لتكوين أنظمة جديدة.

وبالرغم من كون عملية تكوين تصور كامل عن مستقبل الأوضاع السياسية في المنطقة، أمرًا بعيد المنال، إلا أن حزمة من التغيرات -الداخلية في المقام الأول- يمكن لحظها؛ على قمة هذه التغيرات يأتي فتح باب العملية السياسية لكل القوى السياسية المختلفة في المجتمعات العربية، بعدما كان مغلقًا - فعليًا على الأقل- في ظل الأنظمة المسقطة.

إذًا نحن أمام بيئة سياسية جديدة ستتشكل في واقع ما بعد الثورات التي أُنجزت في مصر وتونس، وبالنظر إلى النخب السياسية في هذه المجتمعات يمكن حصرها أيديولوجيا في جناحين: الأول علماني بتمايزاته المختلفة يسارية وليبرالية، والثاني إسلامي.

وبالتركيز على الجناح الإسلامي نجد أنه طيلة الوقت كان ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين، والتي كانت حريصة على الحضور في المشهد السياسي في ظل الأنظمة التي اقتلعتها الثورات، ولكن بعد الثورات العربية التي أُنجزت -مصر أنموذجًا - نرى أن جماعة الإخوان المسلمين لم تعد محتكرة للمشهد السياسي الإسلامي، وإنما وفد إلى هذا المشهد أعضاء جدد من القوى الإسلامية أبرزها التيار السلفي، والذي كان غائبًا تمامًا عن المشهد السياسي؛ لأسباب ذاتية تخصه كبناء فكري، وكممارسة تنظيمية، وأسباب أخرى موضوعية تخص البيئة السياسية بشكل عام.

هذا الحضور السلفي في المشهد السياسي مثَّل ظاهرة حازت على قدر كبير من الاهتمام والعناية الإعلامية، وصار هناك جدل نخبوي عن مدى تأثير القوى السلفية على البيئة السياسية، ومدى مقدرتها على الممارسة السياسية حيث تعتبرها عديمة الخبرة في هذا الشأن.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة مستهدفة الظاهرة السلفية السياسية بالوصف والتحليل، في سبيل تكوين إطار عام عن هذه الظاهرة، يمكن من فهمها، ومعرفة أثرها على البيئة السياسية، ولذا تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس هو: ما ماهية الظاهرة السلفية السياسية؟ وما تأثيرها على البيئة السياسية المصرية؟ وما تحديات الواقع السياسي المحددة لمستقبل القوى السلفية السياسي؟

وفي هذا السياق تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤلين فرعيين لفهم هذه الظاهرة؛ الأول: ما مفهوم السلفية على مستوى الفكر والممارسة؟ والثاني: ما طبيعة العلاقة بين القوى السلفية والمشاركة السياسية؟

ومن أجل هذا الهدف تستخدم الدراسة بعض الأدوات المنهجية:

١- المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف معطيات المشهد السياسي السلفي، وتحليلها وصولاً لنتائج تساعد في فهم الظاهرة.

٢- إطار اقتراب الجماعة؛ حيث نعتبر القوى السلفية وحدة التحليل الأساسية في فهم الظاهرة ومقاربة أثرها على البيئة السياسية.

٣- منهج مستقبلي معياري كالسيناريو لاستشراف مستقبل الحضور السياسي السلفي من خلال قراءة تحديات الواقع السياسي.

وستنتظم الدراسة في المحاور التالية:

١- مقدمة، وفيها تمهيد وأهمية الدراسة، والمشكلة البحثية، ومنهج الدراسة.

٢- مدخل مفاهيمي لبيان مفهوم السلفية على مستوى الفكر والممارسة.

٣- مباحث الدراسة، والمتمثلة في:

المبحث الأول: القوى السلفية والعملية السياسية.. مسار العلاقة.

المبحث الثاني: مستقبل القوى السلفية السياسي.. قراءة في التحديات.

٣- خاتمة، وفيها خلاصة تنفيذية لأهم نتائج البحث.

السلفية والسلفيون.. مدخل مفاهيمي

أولاً: السلفية: قراءة مصطلحية:

١- في القراءة المعجمية:

عند الكشف عن لفظ سلف في المعاجم اللغوية نجد أن معناها يدور على المضي، والتقدم والسبق الزمني. قال ابن فارس: «السين واللام والفاء أصل يدل على تقدم وسبق»[(١)].

ويقال في اللغة: سلف يسلف سلفًا وسلوفًا: تقدم والسالف: المتقدم، والسلف: الجماعة المتقدمون[(٢)].

والسلفي هو: المنسوب أو المنتسب للسلف؛ لأن الياء هذه ياء النسبة، فالسلفي هو الذي ينسب نفسه أو ينسبه غيرة للجماعة المتقدمين؛ وذلك لأنه تحقق بجانب السبق الذي به صار أولئك السابقون سلفًا.

والسلفية: نسبة مؤنثة للسلف، كالسلفي للذكر.

ولكن لفظ السلفية باعتباره مصدرًا صناعيًا يحتوي على المعنى الذي تجسد في القوم المتقدمين كي يكونوا سلفًا لمن بعدهم، وتكون النسبة إليهم على قدر التحقق بهذا المعنى.

(١) أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ،٣/ ٩٥ ط٢ /١٣٨٩هـ.
(٢) انظر الأزهري،تهذيب اللغة ج١٢ /ص٤٣١-٤٣٢ مادة سلف، ط الدار المصرية.

٢- في القراءة المصطلحية:

مفهوم السلفية عند السلفيين:

"حينما نبحث في التراث الإسلامي عن السلف بصفتهم الجماعة السابقين لغيرهم بشيء ما، والسلفية بصفتها المعنى الذي سبق به السابقون، سنجد أن السلف هو: الصدر الأول من المسلمين في هذه الأمة، أي الصحابة، وسنجد أن السلفية هي المعنى الإسلامي الذي تمثلوه في قلوبهم فهمًا وفي شخصياتهم سلوكًا، والسلفي هو الحامل للمعنى الذي حملوه مفاهيم وسلوكًا»[١].

> **تعد الحداثة على النقيض من الفكر السلفي، فبينما تدعو الحداثة للتحرر من الماضي بكل قيمه الدينية والتراثية، تأتي السلفية لتؤكد أهمية العودة لتراث الأمة، وتوظيف قيمه في تحريك عجلة النهضة المتعثرة، والحفاظ على الثوابت وقضايا الهوية**

وعند تتبع مفهوم السلفية في الفكر العربي المعاصر نجد أن المنتسبين للسلفية- وللحركة الإسلامية عمومًا، ولو لم ينضووا تحت تنظيم سلفي- يكادون يجمعون على هذا المفهوم لمصطلح السلفية مع تباين في التعبير عنه[٢].

ويمكن إنجاز مفهوم للسلفية من خلال تتبع هذه التعريفات كالآتي: «الاتجاه المقدم للنصوص الشرعية على البدائل الأخرى منهجًا وموضوعًا، والملتزم بهدي الرسول صلى الله عليه وسلم وهدي أصحابه علمًا وعملًا، المطرح للمناهج المخالفة لهذا الهدي في العقيدة والعبادة والتشريع»[٣].

مفهوم السلفية عند غير السلفيين:

أما عند المفكرين غير المنتمين للمنهج السلفي -وللحركة الإسلامية عمومًا- فنجد تباينًا في فهمهم للسلفية لدرجة تجعله مفهومًا غامضًا غير محدد المعالم، يتسع حينًا لتُوصَف به كل الحركات الإسلامية، ويضيق أحيانًا ليوسم به فصيل معين، وبالنظر في هذه التعريفات لمصطلح السلفية نجدها تعريفات معيارية منطلقة من خلفيات مسبقة عن الموقف من السلفية والسلفيين، والحركة الإسلامية عمومًا، وفي مجملها متأثرة بالفكر الغربي، وتبنيها لفكر الحداثة، والتي تعد النقيض من الفكر السلفي، فبينما تدعو الحداثة للتحرر من الماضي بكل قيمه الدينية والتراثية، تأتي السلفية لتؤكد أهمية العودة لتراث الأمة، وتوظيف قيمه في تحريك عجلة النهضة المتعثرة، والحفاظ على الثوابت وقضايا الهوية؛ لذا نلحظ الطابع الانفعالي في تعريفهم للسلفية، فنجدها «قفز على الواقع، وإلغاء لمفهوم الزمان، وإنكار لعوامل التغير والتطور في المجتمع، عمادها فهم ماضوي يعتبر أولوية الثوابت على المتغيرات، واتخاذ النص بديلًا عن الواقع». كما أفاد مؤتمر الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي الذي نظَّمه مركز دراسات الوحدة العربية[٤].

وهي «حالة من الخواء الفكري بدليل العودة إلى السلف الصالح، والشعور بالضعف تجاه العلم الحديث، ومكاسب الفكر الأوروبي، فالسلفية باختصار هي هيمنة الماضي على الحاضر وغياب العقل واعتماد النقل»[٥].

وعند برهان غليون هناك سلفيات وليست سلفية واحدة، ويراها في المجمل سعيًا نحو إحياء التراث الإسلامي[٦].

نلاحظ مدى اتساع المفهوم عند غليون ليصبح

(١) عبد الرحمن الزنيدي- السلفية وقضايا العصر ص٢٠ دار إشبيليا ط١/١٩٩٨م.

(٢) وهذا متواتر في الأدبيات السلفية، مثل معالم الانطلاقة الكبرى، محمد عبد الهادي المصري، والصحوة الإسلامية ليوسف القرضاوي. والسلفية قواعد وأصول لأحمد فريد، والسلفية لعلاء بكر، والمنهج السلفي لمفرح القوسي.

(٣) المرجع السابق ص٤٩.

(٤) الحركات الإسلامية في الوطن العربي- مجموعة باحثين – مركز دراسات الوحدة العربية ص٣٥٥ ط١ بيروت.

(٥) كما عند منصف وناس في بحثه المساهمات العربية المعاصرة، مسألة المثقف العربي ضمن كتاب الانتلجنسيا العربية، ص٢١١.

(٦) راجع كتابه اغتيال العقل ص٢٨٠.

فضفاضًا يشمل كل من يسعى لإحياء التراث الإسلامي، ولكن نراها أكثر اتساعًا عند محمد أركون؛ حيث تتمثل في ادعاء الانتساب إلى الرسالة القرآنية، وتجربة المدينة[1].

وبذلك توشك أن تكون السلفية ترادف الإسلام، وبالمثل نجد عابد الجابري يَسِمُ كل مشاريع النهوض العربي بالسلفية على تعددها، فسلفية دينية، وأخرى ماركسية، وثالثة استشراقية ليبرالية[2].

هكذا نجد السلفية عند هؤلاء غير محددة المعالم بصفتها منهجية ذات قواعد ثابتة متميزة أو مذهبية ذات أصول راسخة محددة[3].

نخلص من هذا المدخل إلى أن مصطلح السلفية متسق مع الأصل اللغوي له، والذي يعني التمسك بما كان عليه المتقدمون في التصورات والسلوك، والمعنيون هنا هم الصحابة ومن تبع منهجهم؛ إذ إننا نتكلم في نطاق سلفية تخص المعنى الإسلامي، وهذا ما توافق عليه المنتمون للاتجاه السلفي، أما غيرهم من المفكرين سواء من انتمى للحركة[4] الإسلامية - وهم قلة - أو من العلمانيين؛ فمفهومهم عن السلفية مبني على أحكام معيارية مسبقة ترى السلفية من خلال الممارسات الفردية للمنتمين لها، وكذا فهو فهم متأثر بقيم الحداثة الغربية الرافضة لكل قديم.

ثانيًا: السلفيون.. جدل التصنيف:

بالرغم من كون مصطلح السلفية يتسم بقدر كبير من الوضوح عند تجريده وتحريره، إلا أن هناك ما يكدر عليه هذا الصفو والوضوح، وهو النظر إلى السلفية من خلال المنتسبين لها، ومحاولة تعريفها من خلال ممارستهم؛ مما يجعلنا أمام عدد كبير من الاختلافات، وهذا يؤدي بكثير من الباحثين إلى ظن وجود أكثر من سلفية، هذا الخطأ المنهجي أدى إلى وجود حالة من التشويش والغموض على مفهوم السلفية.

بالرغم من كون مصطلح السلفية يتسم بقدر كبير من الوضوح عند تجريده وتحريره، إلا أن هناك ما يكدر عليه هذا الصفو والوضوح، وهو النظر إلى السلفية من خلال المنتسبين لها، ومحاولة تعريفها من خلال ممارستهم؛ مما يجعلنا أمام عدد كبير من الاختلافات

فمن الطبيعي أن توجد مسافة معينة بين أي فكر في مستواه النظري المجرد، وبين تطبيقاته على يد معتنقيه؛ حيث هناك الكثير من العوامل والشروط المجتمعية التي تحدد عملية نقل الفكر إلى عالم التطبيق، وينطبق هذا على كل الأفكار، ومنها السلفية لذا فمن المهم تجريد محتوى الفكر ومرتكزاته المبني عليها، ومن ثَم فهم ممارسات وتطبيقات معتنقيه في سياقها، وليس العكس.

وفي الحالة السلفية نجد أن المحور الذي يبتنى عليه هذا الفكر هو تقديم النصوص الشرعية، وفهمها وتطبيقها، كما فهمها وطبّقها الصحابة، ومن تبعهم على طريقتهم. فكل من يتبنى الفكر السلفي ينطلق من هذا الأساس، ويحاول ربط كل ممارساته به، فالتمايزات بين المنتسبين للفكر السلفي ليست في هذا الجوهر، وإنما في بعض القضايا والمواقف؛ حيث يتخذ البعض موقفًا معينًا يغاير موقف آخرين، والكل يؤكد أن موقفه هذا منطلق من أنه محاولة لتطبيق معنى السلفية الذي يتفق عليه الكل، وكذلك في تحديد السبيل الأمثل للإصلاح يتمايز المنتمون للسلفية مع الانطلاق من نفس المركز.

لذا يمكننا القول بأنه لا يوجد حدود صلبة تفصل بين أكثر من اتجاه داخل الجسد السلفي، تجعلنا نعتبر وجود أكثر من سلفية؛ لذا نجد أكثر أدبيات شئون الحركات الإسلامية تقوم بعملية التصنيف، بناءً على الموقف من قضية معينة بحيث يصير أساسًا للتصنيف،

(١) انظر كتابه الفكر الإسلامي قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح ص٧٩، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء.
(٢) انظر كتابه نحن والتراث ص ١٢-١٦ مركز دراسات الوحدة العربية.
(٣) راجع السلفية وقضايا العصر، لعبد الرحمن الزنيدي؛ للوقوف على مفهوم السلفية عند المفكرين الحداثيين العرب ص٣٤-٤١ مرجع سبق ذكره.
(٤) كمحمد سعيد رمضان البوطي الذي ينكر وجود سلفية أصلاً.

فمثلاً الموقف من استخدام العنف تقسم إلى حركات سلمية، وأخرى غير سلمية[1] وهكذا، لكن بعد عملية التصنيفات يظل أساس الفكر السلفي موجودًا عند الكل، وقد درجت هذه الأدبيات على تقسيم القوى السلفية - البيئة المصرية أنموذجًا - بحسب:

- طابع المشاركة المجتمعية التي يغلب عليها (الدعوة الدينية - العمل الاجتماعي - العناية بالعلوم الشرعية).

- المسائل التي تعتني بها، وتحتل مكانة كبيرة في خطابها.

- موقفها من بعض القضايا المهمة؛ كقضايا الجهاد، والعلاقة مع السلطة السياسية، ومزاولة النشاط السياسي إلى:

- سلفية اجتماعية.
- سلفية تزكية.
- سلفية علمية.
- سلفية جهادية.
- سلفية حركية.
- سلفية جامية مدخلية[2].

نجد أن الخطوط الفاصلة بين هذه التصنيفات غير واضحة، ومبنية على متغيرات مجتمعية؛ لذا نجد أن واقع ما بعد الثورة المصرية قد يدفع نحو تغيير تلك الحدود الفاصلة بين هذه التصنيفات، وبالتالي تصبح قيمتها التفسيرية ضئيلة؛ لذا سنسلك طريقًا مختلفًا في هذه الدراسة عند محاولة تصنيف القوى السلفية؛ حيث لن نعتمد في التصنيف على فروق فكرية، وإنما سنعتبر الحالة التنظيمية هي محدد التصنيف؛ لذا يمكننا التصنيف كالآتي:

بعد استبعاد جماعة الإخوان المسلمين، والتيار الصوفي، وتيار التبليغ والدعوة، يتبقى لنا القوى التي تتسمى صراحة بالسلفية - وهذا لا يمنع كون الفكر السلفي معتمَدًا في ما سواها- ولكن ما يعنينا هنا هو التسمية الصريحة، وبحسب الحالة التنظيمية لهذا الجسد السلفي نجد أنه ينقسم إلى:

أولاً: قوى سلفية لها كيان تنظيمي:

وتحت هذا القسم نجد التنظيمات التالية:

١- الجماعة الإسلامية.

٢- الدعوة السلفية.

٣- جماعة أنصار السنة.

٤- الجمعية الشرعية.

ثانيًا: قوى سلفية ليس لها كيان تنظيمي:

هذه القوى عبارة عن رمز سلفي يمتلك قدرة تأثيرية على الكثير من الأتباع، ولكن لا يجمعهم إطار تنظيمي نمطي، وهنا تبرز المجموعات التالية:

١- مجموعة معنية بالقضايا الدعوية والدينية العامة والسياسي منها بالخصوص، والدعوة لتطبيق الشريعة، مثل:

د. محمد عبد المقصود، وفوزي السعيد.

٢- مجموعة معنية بالشأن التربوي والدعوي، مثل:

- محمد حسان، ومحمد حسين يعقوب، وأبو إسحاق الحويني.

٣- مجموعة ما يسمون بالتيار المدخلي أو الجامية[3] مثل:

- محمد سعيد رسلان، ومحمود عامر، وأسامة القوصي، وعلي حشيش.

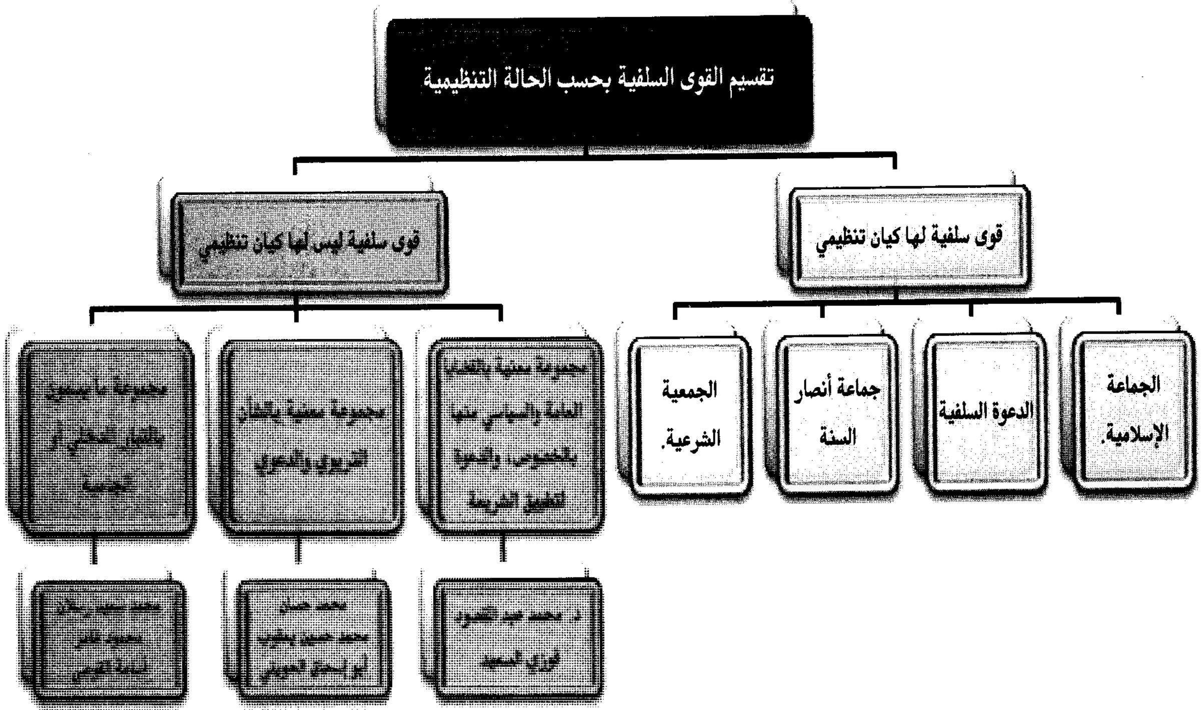
وتتداخل هذه الأقسام بدرجة أو بأخرى، ولكنها تعطي مقدرة تصنيفية معقولة، وبعد هذا المدخل التصنيفي يمكن ملاحظة كون التيار السلفي بالرغم من الوحدة الفكرية التي يتسم بها، إلا أنه يعاني من حالة تفتيتية تؤثر قطعًا على مستوى أدائه المجتمعي عامة، والسياسي على وجه الخصوص.

---

(١) كالتصنيف المتبع في دليل الحركات الإسلامية الصادر عن مركز الأهرام للدراسات.

(٢) راجع هاني نسيرة، دورية كراسات استراتيجية، عدد ٢٢٠، السلفية في مصر تحولات ما بعد الثورة، مركز الأهرام للدراسات.

(٣) للوقوف على فكر هذا التيار راجع «الجامية» كتاب المسبار الشهري صادر عن مركز المسبار للدراسات.



المبحث الأول القوى السلفية والعملية السياسية.. مسار العلاقة

المطلب الأول.. واقع ما قبل الثورة .. قطيعة سياسية:

١- السلفيون والسياسة: جدل فكري:

مع بزوغ ما اصطُلح عليه بالصحوة الإسلامية، أو تيار الإسلام السياسي، صارت القوى الإسلامية رقمًا صعبًا في البيئة السياسية العربية، أثار ذلك قضية إشكالية، وهي مقدرة هذه القوى الإسلامية على التعاطي مع مسألة الديمقراطية والالتزام بقواعدها(١).

هذا على صعيد البيئة المحيطة بالقوى الإسلامية، أما على صعيد الداخل الإسلامي نفسه، فهناك جدل لا يقل احتدامًا حول الممارسة الديمقراطية، وإن كانت جماعة الإخوان قد حسمت أمورها مبكرًا؛ حيث تعد العملية السياسية ركنًا في مشروعها الإصلاحي، أما على المستوى السلفي فتعد قضية الديمقراطية، والموقف من المشاركة في الحياة السياسية، من أكثر القضايا المثيرة للجدل في الوسط السلفي، وقد شغلت مساحة واسعة من الجدل والنقاش الفكري؛ ما بين رافض للانخراط في العملية السياسية، وآخر يدعو إليها مع تفاوت في درجات الرفض والقبول، وصنّفت الكثير من الأدبيات في كلا الاتجاهين(٢).

وكان التيار المانع من المشاركة في الحياة السياسية يجادل بأحد أمرين: الأول: كون النمط الديمقراطي ووضعية الدساتير العربية الحاكمة تتناقض مع قضايا عقدية؛ بحيث يستحيل الخوض في غمار العملية السياسية دون المساس بالثوابت العقدية. أما الثاني: فهو أقل حدة من الأول؛ حيث جذب القضية بعيدًا

(١) راجع الحركات الإسلامية والديمقراطية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، وكذلك التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، حيدر علي، مركز دراسات الوحدة العربية، والمناطق الرمادية، بحث حول الحركات الإسلامية والديمقراطية من مؤسسة كارنيجي للسلام.

(٢) ككتابات عمر الأشقر، وعبد الرحمن عبد الخالق، وصلاح الصاوي، والسلفية ومناهج التغيير لياسر برهامي، والديمقراطية في الميزان لسعيد عبد العظيم.

عن الساحة العقدية، وجعلها أمرًا اجتهاديًا يسوغ الاختلاف عليه، ولكنه يمنع من الممارسة السياسية؛ لأنه يرى أنها تأتي بأضرار تفوق المصالح المرجوة منها في سبيل الإصلاح والتغيير[١].

وقد كان الصوت المنادي بولوج باب السياسة من أجل الإصلاح صوتًا خافتًا غير مسموع حتى صار الموقف الرسمي للقوى السلفية هو عدم المشاركة في الحياة السياسية، حتى تشكلت حالة من القطيعة بين القوى السلفية والسياسة بكل صورها.

٢- السلفيون في واقع ما قبل الثورة: القطيعة السياسية:

كانت البيئة السياسية في واقع ما قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير خالية من أي حراك فعلي، فقط الحزب الحاكم متفرد بالسلطة، وحوله مجوعة من الأحزاب التي تمارس دور معارضة وهمية، وعلى الجانب الإسلامي تأتي جماعة الإخوان المسلمين لتخوض غمار البيئة السياسية، مشاركة في العملية الانتخابية، ومتفاعلة مع القضايا السياسية عمومًا.

أما على المستوى السلفي فقد كان الأمر مختلفًا؛ حيث كانت هناك حالة من القطيعة الكاملة مع المشهد السلفي، تمظهرت هذه الحالة كالآتي:

١- عدم الترشح للمجالس النيابية؛ ففي كل الانتخابات البرلمانية المصرية من (١٩٨٧م إلى ٢٠١٠م) لم تشارك القوى السلفية فيها، وفضلاً عن عدم المشاركة، كانت العملية الانتخابية لا تنال أي قدر من الاهتمام، حتى وصلت درجة القطيعة إلى عدم الإدلاء بالأصوات من الأساس.

٢- البعد عن النشاطات السياسية الأخرى، كممارسة الضغط على السلطة السياسية، من خلال منظمات المجتمع المدني، كالنقابات والاتحادات الطلابية.

٣- تجنّب التفاعل مع السياسات الداخلية والخارجية للسلطة السياسية الحاكمة، وعدم تناولها بالنقد، أو التأييد، بدرجة تثبت وجود القوى السلفية في البيئة السياسية[٢].

هذه المظاهر أدت إلى الغياب التام للقوى السلفية من المشهد السياسي، وكان الباعث عليها السبب الفكري المتعلق بالموقف الشرعي من الممارسة الديمقراطية، وهذا سبب ذاتي ساعد عليه سبب موضوعي، وهو مجمل الحالة السياسية التي فرضها النظام القائم قبل الثورة؛ حيث لا مكان في المشهد السياسي لغير المؤيدين له، وبالتالي كان هناك سياج أمني مفروض على القوى الإسلامية والسلفية بالخصوص، يزيد من درجة إعراضها عن السياسة إجمالاً، ويجعلها ترى في المشاركة السياسية مفاسد تفوق كثيرًا ما يمكن أن تعطيه من مكاسب.

المطلب الثاني: واقع ما بعد الثورة.. السلفيون في المشهد السياسي:

يمكن اعتبار ثورة الخامس والعشرين من يناير نقطة تحول مفصلية في مسار الحضور المجتمعي للقوى السلفية، فبعد حالة القطيعة بين القوى السلفية والحياة السياسية، حصلت حالة انخراط كامل بينهما، مما شكّل ظاهرة لافتة جذبت الرأي العام لتحتل مساحة واسعة من الدوائر الإعلامية، تناقش فيها هذه الظاهرة الجديدة، فالقوى السلفية قبل الثورة بالرغم من حضورها الشعبوي الكبير؛ حيث تتمتع بدرجة عالية من الحضور بين الطبقة المتوسطة، وبدرجة أقل بين شرائح أخرى، إلا أنها كانت تعاني من حالة اغتراب نخبوي ورسمي.

ويمكن تتبع الظاهرة السلفية السياسية في واقع ما بعد الثورة في المحاور التالية:

---

(١) للوقوف على تفاصيل هذه الأقوال، راجع محمد شاكر الشريف «المشاركة في البرلمان والوزارة» كتاب البيان ٢٠٠٨م.

(٢) كان للدعوة السلفية بالإسكندرية النصيب الأوفر في هذا التفاعل السياسي النسبي، مقارنة بغيرها من القوى السلفية، ويدلل على ذلك مبادرة الإصلاح التي أطلقتها في العام ٢٠٠٥م.

أولاً: السلفيون والثورة.. حالة اضطراب:

مثلت الثورة البداية الفعلية لحضور القوى السلفية في المشهد المجتمعي، وقد امتاز الموقف السلفي من الثورة بنوع من الاضطراب، من حيث المشاركة فيها من عدمها، أو الموقف المجمل من الثورة؛ من حيث التأييد أو الرفض كمستوى أدنى من التفاعل مع الثورة، وقد تنوع الموقف السلفي من الثورة كالآتي:

١- المشاركة الفعلية في الثورة:

وذلك بالتأييد المطلق لها، ودعوة المجتمع للمشاركة فيها، ونزول الرموز السلفية للميادين، وقد تبنى هذا الموقف ما يوصف بالجناح الحركي من القوى السلفية، ومن رموزه الدكتور محمد عبد المقصود، والشيخ فوزي السعيد، والشيخ نشأت أحمد.

٢- عدم تأييد الثورة ورفض المشاركة فيها:

وتبنى هذا الموقف التيار المدخلي من القوى السلفية، وبعض الرموز الدعوية، كمحمد حسين يعقوب، ومحمود المصري.

٣- عدم المشاركة الفعلية في الثورة، مع التفاعل معها:

وتبنى هذا الموقف الدعوة السلفية بالإسكندرية؛ حيث رفضوا النزول للشارع، ولكن تفاعلوا مع الحدث بإصدار البيانات التي تدعو إلى حفظ الأمن، وحماية الأرواح، وكذلك شاركوا في حماية الشارع.

ويمكن إرجاع هذا الموقف المضطرب إلى:

١- عامل المفاجأة: وقد ساعده كون القوى السلفية عمومًا تميل إلى عدم الصدام مع السلطة السياسية.

٢- تفتت الجسم السلفي: وبالتالي يصدر كل فريق عن رؤيته الشخصية للأمور.

ومع انتهاء الثورة وسقوط النظام الحاكم صار موقف القوى السلفية كباقي المجتمع مؤيدًا للثورة، وبدأت مرحلة جديدة من واقع القوى السلفية؛ حيث صارت حاضرة في المشهد المجتمعي تنعم برعاية إعلامية كبيرة؛ لكونها وافدًا جديدًا إلى المشهد.

ثانيًا: القوى السلفية ومظاهر الحضور المجتمعي:

١- الاستفتاء على التعديلات الدستور في مارس ٢٠١١م:

حيث حشدت القوى السلفية المجتمع للتصويت بنعم على التعديلات، وبالفعل أجيزت التعديلات بنسبة موافقة ٧٠٪، مما أظهر قدرة القوى السلفية على حشد المجتمع، والتأثير في الرأي العام.

٢- التفاعل مع الأحداث الجارية:

وذلك بإصدار البيانات، والإدلاء بالرأي حول الأحداث، والمشاركة في المناقشات التي تدور حولها، والظهور الدائم في المشهد الإعلامي، وعقد المؤتمرات في كل المحافظات، وخصوصًا في المسائل المتعلقة بقضية الطائفية في مصر، كأحداث كنيسة صول، وأحداث إمبابة، وماسبيرو، وتنطلق مواقف القوى السلفية في هذا السياق من محاولة إزالة أي توتر قد يصيب العلاقة مع الأقباط.

> **يمثل اتجاه القوى السلفية لتكوين الأحزاب السياسية النقلة الأهم في مسارها المجتمعي، والتحول الكلي من القطيعة السياسية إلى ممارسة السياسة في أوضح صورها، وساعد على ذلك فتح باب تكوين الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة، وعدم التحفظ على وجود الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية في المشهد السياسي**

٣- تأسيس كيانات سلفية منظمة:

مثل جمعية الدعوة السلفية، والجبهة السلفية، والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح[1]، ومجلس شورى العلماء[2]، والتي حرصت على التفاعل مع الأحداث،

(١) تأسست مبكرًا أثناء الثورة، وتسعى لتكون إطارًا لكل القوى الإسلامية، يرأسها د. علي السالوس وأمينها د. محمد يسري.

(٢) يضم أهم رموز جماعة أنصار السنة، كجمال المراكبي والشيخ محمد حسين يعقوب، والدكتور سعيد عبد العظيم من الدعوة السلفية.

وتوجيه الرأي العام.

٤- المبادئ فوق الدستورية:

حيث عارضت القوى السلفية بقوة هذه المبادئ، ودخلت في صراع مع القوى العلمانية، وحشدت الشارع في جمعة الإرادة الشعبية في ٢٩ يوليو، وكذا في جمعة ١١/١٨ ومعها باقي القوى الإسلامية.

وبتحليل هذه المواقف نجد أن القوى السلفية في مواقفها تنطلق من مسألة الهوية الإسلامية لمصر، وعدم العبث بالمادة الثانية من الدستور، وهذا المنطلق يمثل خلفية تفسيرية لكل مواقف القوى السلفية من القضايا الراهنة في الساحة السياسية المصرية.

ثالثًا: السلفيون والحياة الحزبية:

يمثل اتجاه القوى السلفية لتكوين الأحزاب السياسية النقلة الأهم في مسارها المجتمعي، والتحول الكلي من القطيعة السياسية إلى ممارسة السياسة في أوضح صورها، وساعد على ذلك فتح باب تكوين الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة، وعدم التحفظ على وجود الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية في المشهد السياسي، فتم التصريح لحزب الوسط، وكذلك حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين.

١- السلفيون والسياسة.. نهاية الجدل الفكري:

هل حسم السلفيون الموقف الشرعي من الممارسة السياسية بتشكيل الأحزاب، والدخول في البرلمان؟ بعد الثورة وفي هذا السياق المتسارع للأحداث لم تعط القوى السلفية مساحة واسعة للجدل الفكري حول مشروعية الممارسة السياسية، وإنما سبقت الممارسةُ التأطيرَ النظري، وسارعت لتأسس أحزاب سياسية؛ حيث كان المزاج العام للجسد السلفي متجهًا للعمل السياسي، حاشا بعض الرموز المدخلية، والتي لا تمثل جزءًا كبيرًا من القوى السلفية، وجادلت القوى السلفية بكون الأوضاع قد تغيرت بعد الثورة، وصار الإصلاح عن طريق السياسة أمرًا ممكنًا بعكس ما قبل الثورة، فنرى مجلس شورى العلماء في بيانه رقم ١ يقول: إنه لا مانع شرعًا من المشاركات السياسية في مجلس الشعب والشورى والمحليات[(١)].

وكذلك يقول الدكتور ياسر برهامي: إنه في الماضي كانت موازين القوى تفرض على من يشارك أن يتنازل عن ثوابت عقدية، لا يمكن أن نتنازل نحن عنها، أما الآن فيوجد قدر كبير من الحرية يمنع أن تفرض علينا تنازلات[(٢)].

ومن جانبه قال عصام دربالة رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية: إن الثورة أزاحت الحاجز الذي كان مفروضًا على التيار الإسلامي من ممارسة العمل السياسي[(٣)].

وهنا يظهر أن القوى السلفية أقبلت على الممارسة السياسية بدون أساس فكري مكين يوضح حدود العلاقة مع السياسة، ويشمل كل أبعاد هذه الممارسة، ولكن انطلقت من كون العمل السياسي وسيلة للإصلاح يمكن سلوكها أو التخلي عنها، تاركة صورة نمطية عن علاقة القطيعة بينها وبين السياسة راسخة في الرأي العام بلا معالجة شافية، هذا الغطاء الفكري القاصر للممارسة السياسية قد يظهر أثره عند مقابلة التحديات التي يفرضها الواقع السياسي.

٢- الخريطة الحزبية للقوى السلفية:

لما كانت القوى السلفية لا تتمتع بكيان تنظيمي واحد لم يصدر عنها حزب سياسي واحد، وإنما تعددت الأحزاب بتعدد تلك القوى وتشعبها، ويتشكل المشهد السياسي السلفي من الأحزاب الآتية:

١- حزب النور:

- أول حزب سلفي يتأسس بعد الثورة، تقدم بأوراقه للجنة الأحزاب في مايو ٢٠١١م.

---

(١) راجع البيان على الرابط:
http://www.shora-alolamaa.com/play.php?catsmktba=5

(٢) راجع كلامه في مقال على الرابط:
http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=25230

(٣) وذلك في مؤتمر تأسيس حزب الجماعة البناء والتنمية.

- وكيل مؤسسيه دكتور عماد عبد الغفور.

- هو الذراع السياسي لجمعية الدعوة السلفية بالإسكندرية[1].

- يصدر الحزب صحيفة أسبوعية باسم النور الجديد.

٢- حزب الفضيلة:

- أعلن عن تأسيسه في مايو ٢٠١١م.

- وكيل مؤسسيه لواء عادل عفيفي، ومن أهم أعضاء مكتبه السياسي (د. محمد عبده إمام - د. خالد سعيد - محمود فتحي).

- كان مدعومًا من الرمز السلفي الدكتور محمد عبد المقصود.

- تعثر الحزب في جمع التوكيلات، وانشق عنه عادل عفيفي، وأصبح محمود فتحي هو وكيل المؤسسين، وكذا سحب الشيخ محمد عبد المقصود دعمه للحزب.

٣- حزب الأصالة:

- خرج من رحم حزب الفضيلة في يوليو ٢٠١١م.

- يرأسه عادل عفيفي، ومدعوم من الرمز السلفي الشيخ محمد عبد المقصود، والشيخ محمد حسان.

٤- حزب البناء والتنمية:

- تأسس في أغسطس ٢٠١١م بعدما رفضته لجنة الأحزاب في البداية، ثم قبلت الطعن على الرفض، وسمحت بتأسيسه.

- الذراع السياسي للجماعة الإسلامية.

- وكيل مؤسسيه القيادي في الجماعة دكتور صفوت عبد الغني، ويضم في مكتبه السياسي دكتور طارق الزمر.

(١) من أهم رموزها ياسر برهامي، وسعيد عبد العظيم، وعبد المنعم الشحات المتحدث الرسمي باسمها، وتصدر أسبوعية الفتح.

٥- حزب الإصلاح والنهضة:

- يرأسه هشام مصطفى عبد العزيز.

- يركز على البعد الاجتماعي أكثر من مسائل الهوية الإسلامية.

٦- حزب الإصلاح:

- تحت التأسيس.

- يرأسه د. عطية عدلان.

٧- حزب السلامة والتنمية:

- تحت التأسيس.

- يضم رموز التنظيمات الجهادية ، ويرأسه دكتور كمال حبيب[2].

٨-حزب مصر البناء:

- تحت التأسيس.

- يرأسه م. نضال حماد.

٣- الأحزاب السلفية والممارسة السياسية:

النمط الدعوي للأحزاب السلفية:

تعتبر الأحزاب السلفية أمثلة على أحزاب الأشخاص، لا أحزاب البرامج؛ حيث تعتمد في ترسيخ حضورها المجتمعي على دعم الرموز الدعوية الثاوية خلف كل حزب، فالحزب لا يُرى إلا من خلال قائمة الرموز الدعوية التي تدعمه، ويلاحظ الحضور الصلب للدعاة في كل أنشطة الحزب[3].

مما جعل الحدود الفاصلة بين الأحزاب والتنظيمات الدعوية مائعة، أو مختفية تمامًا، ويمكن إرجاع هذه الحالة إلى:

(٢) لم يعد في مصر تنظيمات جهادية بعد المراجعات، وإنما يجمع الحزب كل من كان منتميًا للفكرة الجهادية، وهو يتحرك في إطار فكري سلفي، وإن كان بخطاب أكثر مرونة وأقل نمطية.

(٣) من أبرز الأمثلة حضور رموز الدعوة السلفية في كل مؤتمرات حزب النور.

- أدت العلاقة المتوترة بين القوى السلفية والسياسة إلى ضعف خبرة الأولى بالثانية.

- عدم تربية كوادر سياسية يعتمد عليها وحدها في تشكيل بناء حزبي متين، دون تدخل من الرموز الدعوية.

- رؤية القوى السلفية للأحزاب؛ حيث تعتبرها جزءًا من مشروعها الإصلاحي، ومن ثم لا بد أن تخضع لأطر التنظيم الدعوي، ولا تعامل كأنها كيان مستقل.

- البيئة السياسية العربية لم تمارس التجربة الديمقراطية بحق؛ لذا فالحياة الحزبية ليست ناضجة، وعمومًا فإن آخر ما يُنظر إليه في الحزب هو برنامجه.

وقد قدمت الأحزاب السلفية برامج كلاسيكية متسقة مع مجمل الحالة الحزبية المصرية، وملائمة لكونها التجربة السياسية الأولى، وكافية للبيئة السياسية عمومًا، وما تمايزت به هذه البرامج هو بطبيعة الحال الخلفية السلفية؛ إذ كان جلّ التركيز منصبًا على مسألة الهوية الإسلامية للبلد، وتفعيل المادة الثانية من الدستور، فضلاً عن عدم المساس بها.

وامتازت الأحزاب السلفية بحضور شعبي عال، وتنظيم المؤتمرات المختلفة، والممارسات الاجتماعية التي تقوي نسبة الحضور بين طبقات المجتمع المتوسطة، كالقوافل الطبية، وإقامة أسواق استهلاكية، مما جعل حضور الحزب في المجتمع دعويًا أكثر منه سياسيًا، وبذلك هي تفوق نسبة حضور باقي الأحزاب خاصة العلمانية منها؛ إذ صارت أقرب إلى المجتمع وعلى المستوى النخبوي، فالأحزاب السلفية مشتبكة مع الواقع تعلق وتصدر البيانات على الأحداث الجارية[1].

وخطاب الأحزاب السلفية إجمالاً يتضمن:

- حمولة دعوية عالية معتمدة على تأكيد مسألة الهوية الإسلامية لمصر.

- محاولة طمأنة الرأي العام، متضمنًا الأقباط؛ لإزالة حاجز الرهبة من التيار السلفي، وبناء لغة توافقية مع باقي القوى المجتمعية.

امتازت الأحزاب السلفية بحضور شعبي عال، وتنظيم المؤتمرات المختلفة، والممارسات الاجتماعية التي تقوي نسبة الحضور بين طبقات المجتمع المتوسطة، كالقوافل الطبية، وإقامة أسواق استهلاكية، مما جعل حضور الحزب في المجتمع دعويًا أكثر منه سياسيًا، وبذلك هي تفوق نسبة حضور باقي الأحزاب خاصة العلمانية منها

التحالفات: مسار متعرج:

فرضت القوى الحزبية السلفية نفسها على مشهد التحالفات السياسية، والذي اتخذ مسارًا متعرجًا؛ حيث:

١- اختارت الأحزاب السلفية منازعة الإخوان في الساحة السياسية، وبالتالي كانت فكرة التحالف الكامل مع الإخوان نوعًا من المثالية؛ لذا لم يصدر أي حديث عن تحالف إسلامي بين حزب الحرية والعدالة ذراع الإخوان السياسي، والأحزاب السلفية من أي طرف.

٢- تشكل أول تحالف حزبي في البيئة السياسية الجديدة، وهو التحالف الديمقراطي من أجل مصر، والذي ضم أكثر من ٤٠ حزبًا، على رأسهم: الوفد، والحرية والعدالة، وقد انضم حزب النور السلفي للتحالف، ثم الفضيلة، والأصالة، والبناء والتنمية في نهاية المطاف. ولكن بسبب النزاعات بين أعضاء التحالف على نسب التمثيل الانتخابي، في ظل نظام القوائم النسبية، بدأ التفكك؛ حيث خرج حزب النور من التحالف مبكرًا، ثم انسحب الوفد؛ ليبقى الحرية والعدالة الكتلة الأكبر في التحالف، وظلت

(١) كأحداث السفارة الإسرائيلية، وأحداث ماسبيرو، وكذلك الموقف من تنظيم المظاهرات المليونية بالرفض أو المشاركة، والموقف من قرارات المجلس العسكري المختلفة، والموقف من قانون الانتخابات، والوقوف بشدة أمام أي محاولة لتأخيرها.

معه باقي الأحزاب السلفية.

٣- فشل حزب السلامة والتنمية في إتمام تحالف مع حزب الفضيلة، وكذا فشل حزب مصر البناء في التحالف مع حزب النور.

٤- تحالف حزب النهضة[1] مع حزب الأصالة.

٥- انشقت أحزاب الفضيلة والأصالة والبناء والتنمية عن التحالف الوطني، وتعللوا بكون حزب الحرية والعدالة يهمّش قواهم الحزبية، ويهمل حجمهم المجتمعي الكبير، والذي يسمح لهم بتمثيل أكبر في القوائم الانتخابية، ولكن حزب الإصلاح بقي في التحالف راضيًا بما قسمه له الحرية والعدالة.

٦- بجهود من حزب النور تم إنشاء تحالف يضم أكبر ثلاث أحزاب سلفية: النور، والأصالة، والبناء والتنمية.

ومن هذا المسار يتضح كون عملية الوحدة الكاملة بين الأحزاب السلفية مطلبًا مثاليًا؛ نظرًا لأسباب ذاتية تتعلق بعدم تنظيمية الجسم السلفي أصلاً، ولكنه ينبئ عن درجة من الوعي بأهمية التنسيق السياسي، وتجنب أي نوع من التصادمات السياسية بين الأحزاب السلفية نفسها، ومع حزب الحرية والعدالة من جهة أخرى.

هذا ومع تفريغ التحالف الديمقراطي من محتواه السلفي نافست الأحزاب السلفية على نسبة عالية من المقاعد الانتخابية، فتقدم حزب النور بـ٦١٠ مرشحًا والأصالة بـ٤٠ مرشحًا، والبناء والتنمية بـ٤٥ مرشحًا.

ومن اللافت أن حزب النور قد رشح على قوائمه:

-٦٠ امرأة: مما ينبئ بقبول القوى السلفية بقواعد اللعبة الديمقراطية، بالرغم من تحفظهم الشديد على تولي المرأة الولايات العامة[2].

- بعض الرموز الدعوية[3]: مما ينم عن مأزق القوى السلفية المتمثل في عدم وجود الكادر السياسي الذي يمكن الاعتماد عليه؛ لتفادي الزجّ بالرموز الدعوية في الحياة البرلمانية.

الهوية: هاجس الأحزاب السلفية:

التأثير الرئيس للأحزاب السلفية في البيئة السياسية سيكون متمركزًا حول مسألة الهوية الإسلامية لمصر، وبالتالي ستكون هي محدد جل التفاعلات السياسية لها، وخلفية مفسرة لمواقفها، وتعتبر قضية المبادئ الدستورية أبرز مثال على ذلك؛ حيث أُثيرت هذه القضية مبكرًا في بيئة ما بعد الثورة من قبل التيار الليبرالي، وتبناها المجلس العسكري الحاكم، ومرت بمنعطفات من الظهور حينًا على الساحة السياسية، ومن ثم رفض مطلق وتصعيد من القوى السلفية، وخفوت أحيانًا، ومن ثم هدوء من قبل القوى السلفية، والتي ترى أن هذه الوثيقة محاولة لمنع تصرف القوى الإسلامية بحرية في صياغة الدستور بعد إنجاز الانتخابات التشريعية، والتي يُعتقد أن القوى الإسلامية ستحصل على أغلبية تمكّنها من صياغة الدستور.

التأثير الرئيس للأحزاب السلفية في البيئة السياسية سيكون متمركزًا حول مسألة الهوية الإسلامية لمصر، وبالتالي ستكون هي محدد جل التفاعلات السياسية لها، وخلفية مفسرة لمواقفها، وتعتبر قضية المبادئ الدستورية أبرز مثال على ذلك

ويظهر كون المجلس العسكري مصممًا على تمرير هذه المبادئ؛ إذ حاول جرّ الأحزاب السلفية وغيرها إلى محاولة التوقيع على وثيقة مبدئية في اجتماع ٢٠١١/١٠/١م مع عدد من الأحزاب، وبالفعل وقع حزب النور السلفي عليها، وبالرغم من كون هذه الوثيقة غير ملزمة، وليست ذات أثر، إلا أن الدعوة السلفية

(١) يرأسه الحقوقي ممدوح إسماعيل.

(٢) جادل دكتور ياسر برهامي في هذا الخصوص بأن قبول ترشيح المرأة مفسدة، وغير جائز، ولكنه من باب دفع أخف الضررين.

(٣) مثل الشيخ عبد المنعم الشحات في دائرة الإسكندرية، والشيخ عادل العزازي في دائرة الجيزة، والشيخ صلاح عبد المعبود في دائرة المنوفية.

قد تبرأت من توقيع رئيس حزب النور على الوثيقة[1]، وكذا رفضها شباب الحزب والجبهة السلفية.

ومرة أخرى أثيرت القضية في نسخة أخرى متمثلة في وثيقة دكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء للتحول الديمقراطي، والتي أعلن عنها في اجتماع مع عدد من الأحزاب في نوفمبر ٢٠١١م، والتي وافق عليها عدد من الأحزاب، مثل الوفد والتجمع، وغاب عن الاجتماع كل الأحزاب السلفية، وكذا باقي الأحزاب الإسلامية، والتي وضعت قيودًا على اللجنة المشكلة للدستور، وأعطت المجلس العسكري صلاحيات كبيرة، وقد قابلت القوى السلفية الوثيقة بالرفض التام، وقامت بتنظيم مليونية في ١٨/١١/٢٠١١م ومعها باقي القوى الإسلامية.

ومن هنا ستظل مسألة الحفاظ على الهوية هي المحدد الرئيس لتفاعلات القوى السلفية السياسي، وسيتمحور أثرها في البيئة السياسية إذا نالت حظ الوصول إلى دوائر التأثير في هذا الإطار.

المبحث الثاني
مستقبل القوى السلفية السياسي.. قراءة في التحديات

أقبلت القوى السلفية على عالم السياسة بعد حالة من القطيعة الكاملة في واقع ما قبل الثورة؛ لتنتقل إلى مرحلة جديدة في مسارها السياسي في بيئة ثورية مضطربة؛ لذا ستجابهها حزمة من التحديات التي يمكن اعتبارها محددات لمستقبلها السياسي.

أولاً: الممارسة السياسية: الواقع والتحديات:

١- التحدي الفكري:

المضمون السياسي للأدبيات السلفية محتشم جدًا؛ وذلك لكون القوى السلفية رافضة للانخراط في العملية السياسية لأسباب موضوعية وذاتية، وإن تناولت المسألة السياسية فعلى سبيل رفضها، والتنظير للموقف الرافض للممارسة السياسية[2].

وبعد الثورة حسمت القوى السلفية موقفها من الممارسة السياسية بسرعة؛ حيث كان المزاج السلفي العام ينزع نحو ولوج باب السياسة بعدما كانت لا تفكر في ذلك، حاشا بعض الجيوب المدخلية والرموز الدعوية التي ظلت رافضة للسياسة.

ولكن عملية الدخول في عالم السياسة لم يتم توفير الغطاء الفكري اللازم لها، فهناك حزمة من الأسئلة المحورية لم توفر لها القوى السلفية تنظيرًا كافيًا، مثل: ما مفهوم العملية السياسية؟ وما حدود الممارسة السياسية؟ ولماذا نمارس السياسة؟ وما الموقف من الديمقراطية؟ وهل هناك فرق بين الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية؟ هل تمارس المرأة السياسة؟ ما ضوابط الممارسة.. المباح منها والمحظور؟

إن غياب التنظير الكافي للممارسة السلفية السياسية يجعلها لا تقف على أساس فكري متين، ومن ثم عند أول تحدي في البيئة السياسية سيحدث اضطراب في الصف السلفي، ويتساءل الكل لماذا شاركنا في العملية السياسية أصلاً، طالما هناك مخاطر تؤثر على المسار السلفي؟ مما سيجعل الرموز السلفية في حرج شديد أمام الجسد السلفي، وتهتز مصداقيتها؛ حيث لم يتم توضيح حدود المكاسب المرجوة من الممارسة السياسية، ولا المخاطر المتوقعة بشكل كافٍ يجعل العقل السلفي يحمل تصورًا كاملاً وواعيًا عن أبعاد التجربة.

٢- تحدي الخبرة:

عدم اشتغال القوى السلفية بالسياسة يجعلها غير محيطة بدرجة كافية بمسالك العملية السياسية، ويجعلها مفتقرة للكادر السياسي الذي تعتمد عليه، مما سيجعل التجربة الأولى مليئة بالصعوبات، خاصة

(١) راجع بيان الدعوة على الرابط
http://www.anasalafy.com/play.php?catsmktba=٢٩٩٣٠

(٢) مثاله بحث السلفية ومناهج الإصلاح للدكتور ياسر برهامي، والديمقراطية في الميزان للدكتور سعيد عبد العظيم، وكثير من أدبيات التيار المدخلي، كبحث السلفيون والسياسة لسليم الهلالي؛ حيث رفض أي ممارسة سياسية، ومهاجمة كل من ينخرط في السياسة.

في ظل البيئة الثورية الاستثنائية التي تمر بها المنطقة، هذه الحالة تتمظهر في عدم تكييف استراتيجية صلبة من قبل القوى السلفية تؤطر مجمل تجربتها السياسية، من قبيل تحديد أهدافها البعيدة والمرحلية، وما يتحمله الواقع الداخلي والخارجي منها، وما لا يتحمله، وكذا سبيل تنفيذ هذه الأهداف في البيئة السياسية، وأيضًا وضع إطار عام لسياسة تعاملها مع الفواعل المختلفة في المجتمع.

٣- تحدي الداخل والخارج:

التحدي الداخلي: وهذا بدوره يشمل:

أ- القوى الإسلامية الرافضة للمشاركة في العملية السياسية، كيف ستتعامل معها، وخصوصًا أن الأخيرة سترقب أي أخطاء للتشنيع عليها.

ب- القوى العلمانية المستاءة من خوض القوى السلفية غمار السياسة، والتي لا تكفّ عن تسيير الآلة الإعلامية في طريق التهجم عليها، وتأليب الرأي العام ضدها.

ج- الكنيسة القبطية المتخوفة من صعود إسلاميين يُوصفون بالمتشددين إلى الحكم، وبالتالي فهي في حالة قلق على مستقبلها في ظل النفوذ الإسلامي السلفي بالخصوص.

د- النخبة الحاكمة والمتمثلة في المجلس العسكري؛ حيث تسعى لضبط جماح القوى السلفية صاحبة النفوذ الشعبي، والذي لا يملك المجلس تصورًا عن طموحاتها السياسية، وحدود التغيير الذي يمكن أن تسببه إذا وصلت لدوائر صناعة القرار.

هـ- القوى الإسلامية المشاركة في العملية السياسية متمثلة في الإخوان، وباقي التيارات السلفية، أمامها تحدي التنسيق، والتفاعل معًا في البيئة السياسية، واحتواء الخلافات البينية.

التحدي الخارجي:

والمتمثل في المحيط الإقليمي والدولي، فالجار الإقليمي المتمثل أساسًا في دول الخليج معنيّ بالقوة الإسلامية الصاعدة في مصر، والتي تملك تأثيرًا بدرجة أو بأخرى على القوة الإسلامية الثاوية في مجتمعه، أما الفاعل الدولي فصعود الإسلاميين هو معضلة الربيع العربي بالنسبة له؛ حيث يسعى لضبط مصالحه الاستراتيجية في المنطقة، متأقلمًا مع الوضع الجديد الذي أنتجته الثورة، وخصوصًا في ظل وجود القوى السلفية الصاعدة بقوة في المشهد السياسي، مع عدم خبرته في التعامل معها، وعدم إحاطته بأفكارها وطموحاتها السياسية، وبالتالي فهذا سيمثل تحديًا للقوى السلفية، عليها التعامل معه، وضبط المسافة بين مشروعها السياسي الداخلي والخارجي، ومصالح هذه القوى الخارجية في المنطقة.

٤- التحدي المجتمعي:

والمتمثل في الوصول لشرائح المجتمع المختلفة التي لم ينتشر فيها التيار السلفي، والتي بدورها محملة بقدر من عدم المعرفة بالقوى السلفية حينًا، أو تحمل صورة مشوهة عنها أحيانًا.

وأمام القوى السلفية هنا تحدٍّ رئيس، وهو ما القدر الذي يمكن أن يحتمله المجتمع في وضعيته الراهنة من مشروعه الإصلاحي المنادي بتطبيق الشريعة؟ وما سبل وآليات تنفيذ هذا القدر؟ بما يضمن استمرارية القوى السلفية في مسارها السياسي بتحقيق مشروعها دون التصادم مع الواقع المجتمعي.

فعلى قدر تعامل القوى السلفية مع هذه التحديات يتحدد مستقبلها السياسي، وفي ضوء ذلك يمكن استشراف هذا المستقبل بوضع بعض السيناريوهات المختلفة.

ثانيًا: سيناريوهات المستقبل.. مصير التجربة:

بالنظر إلى واقع البيئة السياسية الراهن يمكن استشراف بعض السيناريوهات للتجربة السياسية السلفية.

السيناريو الأول: إلغاء الانتخابات.. البجعة السوداء[1] للثورة المصرية:

يفترض هذا السيناريو تعرض العملية السياسية برمتها لانتكاسة بإلغاء الانتخابات، وبالرغم من كون هذا السيناريو مستبعدًا؛ لكون الانتخابات قد تحدد موعدها فعليًا في الثامن عشر من تشرين ثاني/ نوفمبر، وقدم كل حزب قوائمه الانتخابية ومرشحيه؛ إلا أن ثمة عوامل تجعل هذا السيناريو ممكنًا، ومن ذلك:

١- حالة الاضطراب الأمني التي تعيشها مصر، والتي تخرج أحيانًا في سياق طائفي.

٢- عدم وضوح نية المجلس العسكري في ابتعاده عن السلطة، ولو قرر تسليم السلطة للمدنيين فإلى أي مدى سيظل قريبًا ومؤثرًا في السلطة؟

٣- وجود جيوب للثورة المضادة التي يمكنها إحداث الكثير من الاضطرابات.

٤- ضغط الفاعل الدولي المسكون بهاجس وصول الإسلاميين للسلطة، ومن ثَم قد يكون إلغاء الانتخابات، واستمرار العسكر في السلطة خيارًا جذريًا لحل هذه المشكلة.

السيناريو الثاني: القوى السلفية في دوائر صنع القرار:

يفترض هذا السيناريو أن تتم الأمور على الوجه الأمثل، فتجرى الانتخابات، وتحصل القوى السلفية مع باقي القوى الإسلامية على أغلبية نظيفة، تمكّنها من التحكم في صياغة الدستور الجديد بالطريقة التي تحفظ الهوية الإسلامية لمصر، ومن ثَم يمثل هذا السيناريو نجاح التجربة السلفية السياسية، والتي ستسعى إلى تثبيت نفسها في البيئة السياسية، واعتماد السياسة في منهجها الإصلاحي؛ إذ وجدت لها ثمرات فعلية، ولم تخلف أضرارًا مفصلية على الحركة الدعوية. وحصول هذا السيناريو مرهون بقدرة القوى السلفية على مجابهة التحديات الثاوية في البيئة السياسية.

السيناريو الثالث: القوى السلفية في البرلمان.. وجود بلا فائدة:

يفترض هذا السيناريو أن لا تحصل القوى السلفية، ومعها باقي القوى الإسلامية على أغلبية مريحة تمكّنها من التحكم في مسار صياغة الدستور، وإنما يتشكل مجلس مفتت لا تستطيع قوى منفردة السيطرة عليه، ومن ثَم يصبح برلمانًا غير فعّال؛ يتحكم فيه المجلس العسكري، ويسهم في زيادة فرصة هذا السيناريو ما يلي:

> **صعود الإسلاميين هو معضلة الربيع العربي بالنسبة للفاعل الدولي؛ حيث يسعى لضبط مصالحه الاستراتيجية في المنطقة، متأقلمًا مع الوضع الجديد الذي أنتجته الثورة، وخصوصًا في ظل وجود القوى السلفية التي هي في مصاف التيارات المتشددة، مع عدم خبرته في التعامل معها، وعدم إحاطته بأفكارها وطموحاتها السياسية**

١- تصميم المجلس على تمرير المبادئ الدستورية، والتي ستفرغ الأغلبية البرلمانية الإسلامية من قدرتها على التحكم في صياغة الدستور، والتي تضمن حفظ امتيازات للمؤسسة العسكرية تتيح لها التدخل في السياسات، وعدم المساس بشؤونها الخاصة من قبيل الميزانية العسكرية والمشروعات الاقتصادية الخاصة بها.

٢- وجود قوى علمانية في البرلمان سيوسع دائرة الصدام مع الإسلاميين، مما سيمنع من حصول حالة استقرار برلماني.

٣- احتمالية حصول عدم توافق بين القوى السلفية، وغيرها من القوى الإسلامية على بعض المسائل في ظل عدم الاتفاق الكلي بينهم.

(١) نظرية أطّرها نسيم نيكولاس طالب، فحواها حصول أمور غير متوقعة، ولكن عندما تحصل يكون لها بالغ الأثر.

ويفترض هذا السيناريو تصميم القوى السلفية على البقاء في الساحة السياسية، ومحاولة الحصول على أي مكاسب.

السيناريو الرابع: القوى السلفية.. العودة للثكنات الدعوية:

يفترض هذا السيناريو ما يفترضه السابق، ولكن بفارق أن القوى السلفية ستقرر الانسحاب من الحياة السياسية لتعود إلى الحياة الدعوية، راضية بالتحسينات التي خلّفتها الثورة على الأخيرة، ويزيد فرص هذا السيناريو كون القوى السلفية لم تدخل إلى عالم السياسة بغطاء فكري متين، وكذلك وجود سلفيين يعترضون على الممارسة السياسية من الأساس.

وفي علم السيناريو كثيرًا ما تكون أقل الفرص للسيناريو الأفضل، وللسيناريو الأسوأ، ومن ثم يكون السيناريو الأول والثاني الأكثر استبعادًا، ويكون السيناريو الثالث والرابع الأكثر حظًّا، وتبقى كل الاحتمالات مفتوحة.

الخاتمة:

يمكن استخلاص النتائج التالية من الدراسة:

١- المنهج السلفي اتجاه ينزع إلى تقديم النصوص الشرعية على ما سواها، وتقديم فهم وتطبيق الصحابة ومن تبعهم على فهم وتطبيق غيرهم، هذا ما يجمع عليه السلفيون، وعامة الإسلاميين، أما عند التيارات الحداثية فمفهوم السلفية غامض وغير محدد.

٢- الجسم السلفي المصري يجمعه إطار فكري واحد، ولكن هناك قدر من التفاوت في القضايا التي يتبناها كل فصيل سلفي، والسمات البارزة في خطابها، مما جعل محاولة تصنيف هذه التيارات إشكالية عند باحثي الحركات الإسلامية، مما يدفع نحو تصور وجود سلفيات وليس سلفية واحدة.

٣- يوجد جدال فكري واسع داخل القوى السلفية عن المسألة السياسية، وإن كانت تنزع في أغلبيتها إلى البعد عن العملية السياسية، أدى هذا الجدل إلى حصول قطيعة بين القوى السلفية والسياسة.

٤- كان موقف القوى السلفية من الثورة المصرية مرتبكًا؛ حيث أيدها البعض، ورفض آخرون المشاركة، وهذا متسق مع تفتت الجسم السلفي، وعدم تشكله في إطار منظم واحد.

٥- أعطت الثورة الكثير من القوة للاتجاهات السلفية من حيث إتاحة قدر كبير من الحرية مكّنها من الظهور للرأي العام، وتشكيل كيانات منظمة، ومن ثم قررت القوى السلفية الدخول للبيئة السياسية، وشكلت مجموعة من الأحزاب، أشهرها النور والأصالة، والفضيلة والإصلاح.

٦- غلب الطابع الدعوي الشعبوي على أداء الأحزاب السلفية السياسي، ومن جهة التفاعل النخبوي فقد كانت مسألة الهوية هي الخلفية المحددة لمواقف الأحزاب السلفية في البيئة السياسية؛ يظهر ذلك جليًا في مسألة المبادئ الدستورية، ومعارضتها لتمريرها.

٧- قرار الدخول لعالم السياسة من قبل القوى السلفية لم يحظَ بالتغطية الفكرية الكافية، مما سيشكل عائقًا أمام المسيرة السلفية السياسية.

٨- أمام القوى السلفية حزمة من التحديات التي ستحدد مستقبل تجربتها السياسية، منها ما هو داخلي، وما هو خارجي، ومنها ما هو مجتمعي.

٩- ثمة سيناريوهات محتملة للتجربة السلفية السياسية، تتراوح بين النجاح والفشل التام، أو البقاء في حلبة الصراع السياسي لتكسب وتخسر.

معلومات إضافية

المقومات المنهجية للمنهج السلفي:

يعتمد المنهج السلفي على تقديم الوحي - القرآن والسنة - بصفته المصدر المقدم في العلم على جميع المصادر الأخرى. تنطق السلفية من فهم الإسلام وتطبيقه من القرآن والسنة بفهم سلف الأمة، ولذا فهي في الأصل منهج كل مسلم سليم المعتقد يبحث عن فهم الدين من القرآن والسنة، وفهم الصحابة والتابعين والأئمة المهديين، ولذلك فإن معنى السلفية -منهجًا وليست جماعة- هي المنهج الذي سار عليه السلف رضي الله عنهم في العقيدة، والعمل، والسلوك، والدعوة والتزكية، وبعبارة أخرى هو ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، والتابعون لهم بإحسان إلي يوم الدين ممن شُهد له بالإمامة والتقي والعلم والعمل.

ومما يدخل في إطار هذا المفهوم:

١- نفي العصمة عن البشر، سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مهما بلغوا من العلم والتقى والورع، ومن ثم وجوب الرد إلى الله ورسوله من الجميع.

٢- اعتماد منهج الاستدلال القرآني في قضايا التوحيد والبعث وغيرها؛ بحيث يكون دور الباحث هو تفسيرها لتقريب الناس منها، وتقريبها منهم دون ابتداع أو استمداد أدلة فلسفية لا تتفق مع المنهج القرآني غاية ومنطقًا.

٣- اعتماد فهم الصحابة للنصوص، وتفسيرهم للقرآن والسنة؛ بحكم تلقيهم المباشر من الرسول صلى الله عليه وسلم، وسلامة فطرتهم ولغتهم، ومن مقومات هذا المقوم رفض التأويل الذي أخذ به المتكلمون في تعاملهم مع النصوص؛ حيث تجعل المفاهيم العقلية هي الأساس، ثم ينظر في النصوص، فإن وافقت تلك المفاهيم، وإلا صرفت عن الحقائق التي تدل عليها إلى ما يتسق مع تلك المفاهيم.

٤- الإجماع والقياس مصدران تشريعيان يليان المصدرين الأصليين الكتاب والسنة، ويرجعان إليهما إلى المقاصد والقواعد كما في الإجماع غالبًا، أو إلى الأحكام الجزئية كما في القياس الذي لا يعدو أن يكون ربطًا للأحداث المستجدة في الحياة البشرية في أحكامها بالأحداث التي سبق لها حكم في الوحي عن طريق العلة.

٥- التجديد والاجتهاد: التجديد مصطلح شرعي ورد في حديث شريف وهو قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها) [أبو داود وصححه الألباني]، والتجديد في المفهوم السلفي هو تطهير الدين مما ألحق به من شوائب في أفهام الناس وسلوكهم حتى تعود له في حياتهم نصاعته الأولى، أما الاجتهاد فإنه العملية التي تتم بها تغطية حياتهم المتجددة بالأحكام المستمدة من الشريعة، فهو حركة حية للربط بين الواقع البشري في كل زمن وتعاليم الشريعة الموحاة في القرآن والسنة.

٦- شمولية الإسلام: الإسلام لدى الاتجاه السلفي منظومة كاملة في جميع شؤون الحياة الإنسانية عقيدة وعبادة وأخلاقًا ونظمًا اقتصادية وسياسية واجتماعية ومعرفية.

المقومات الموضوعية للمنهج السلفي:

١- وجود الله عند السلف أمر فطري بالضرورة، والأدلة في الأنفس والآفاق والنبوات شواهد تكشف هذا الشعور الفطري.

٢- التوحيد عند السلف ثلاثة أنواع:

- توحيد الربوبية، وهو توحيد الله بأفعاله في الوجود خلقًا ورزقًا وإحياء وإماتة.

- توحيد الألوهية، وهو توحيد الله بأفعال العباد قصدًا وطلبًا وتحاكمًا لشرعه.

- توحيد الأسماء والصفات؛ حيث يثبتون كل ما أثبته الله ورسوله منها بلا تكييف، وينزهون الله عن المثل والنظير بلا تعطيل له من صفاته وأسمائه.

٣- يقسمون الشرك من حيث أثره في إيمان صاحبه إلى قسمين:

- شرك أكبر يخرج صاحبه من حظيرة الإيمان، وهو الذي لا يغفره الله، ويتمثل باعتقاد أن لله شريكًا في ملكه، أو في استحقاقه للعبادة بشيء من أنواعها الكثيرة.

- شرك أصغر لا يخرج من الملة، ولكنه يؤثر في الإيمان، وهو أمارة ضعف فيه وهو الرياء.

٤- الإيمان: اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

٥- القدر حق بجميع مراتبه الأربع: علمه سبحانه المحيط بكل شيء، وكتابته في اللوح المحفوظ، ومشيئته التي لا يخرج عنها شيء من الأحداث، وخلقه كل شيء، حتى أعمال العبد الاختيارية.

٦- الإيمان بالنبوات والرسالات المذكورة في الوحي الصادق، واعتقاد أن الأنبياء بشر يوحى إليهم، والإيمان بمعجزاتهم، وبما أنزل الله عليهم من كتب.

٧- الإيمان بكل ما أخبر به الوحي من سمعيات، سواء وردت في القرآن أو في صحيح السنة كالملائكة والشياطين، والجن والحياة البرزخية، والحياة الآخرة بما فيها من حساب وميزان وصراط وجنة ونار.

٨- تولي أصحاب الرسول وأهل بيته دون تفسيق أحد منهم أو اعتقاد عصمته.

٩- الناس في الدنيا إما مؤمن أو منافق أو كافر، ولا يكفرون معينًا من أهل القبلة ولو قال كفرًا؛ إذ يصفون قوله بالكفر، أما هو فلا يكفر حتى تُقام عليه الحجة.

أما في الآخرة فالكفار -ملحدين كانوا أم مشركين أو منافقين- مخلدون في النار، والمؤمنون المتقون في الجنة، أما أهل الكبائر من المؤمنين الذين ماتوا ولم يتوبوا فإنهم تحت رحمة الله؛ إن شاء عذبهم بقدر ذنوبهم، ثم أدخلهم الجنة، وإن شاء عفا عنهم.

١٠- في التحســـين والتقبيح يقولون: إن العقل بفطرته السليمة يدرك حسن الأشياء وقبحها في الجملة، أما تفاصيلها وترتيب الثواب والعقاب عليها، فمناطه الشرع لا العقل.

١١- في الســـببية: يؤمن السلفيون بأن الله هو المهيمن على هذا الكون، قد أودعه سننًا تجري حركته من خلالها، ويؤثر السبب فيها في المسبب، مع اعتقاد أن السبب والمسبب والسببية بينهما؛ كلها جارية بأمر الله، تابعة لمشيئته.

١٢- النظم الخلقية والاجتماعية في السياســـة والاقتصاد، والعلاقات الإنسانية والحضارة، ترتكز في المنهج الســـلفي على الأسس العقدية، وتتشكل من خلال الأحكام الشـــرعية في القرآن والسنة؛ حيث تتكيف نماذجها التطبيقية بهذه الأحكام في ارتقاءاتها الفنية المتلائمة مع ظروف زمنها.

المصدر:

عبد الرحمن الزنيدي، السلفية وقضايا العصر، دار أشبيلية ط ١٩٩٨م، ص٥٣-٥٨.

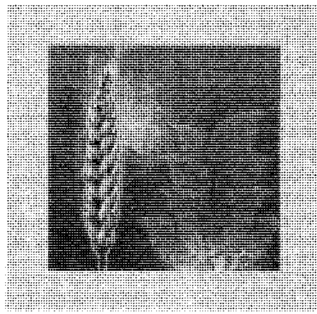
الباب السادس

قضايا اقتصادية

- إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة

د. عبد الحافظ الصاوي





إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نُظم ما بعد الثورة

د. عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

ملخص الدراسة

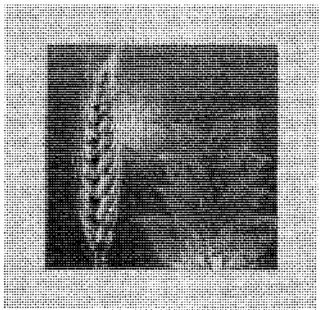
تتناول هذه الدراســـة الواقع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الثورات، في الدول العربية التي شهدت ثورات مع مطلع عام ١٤٣٢هـ، فترصد ما تعرضت له هذه الاقتصاديات من مشـــكلات من جراء حدوث الثورات، من خلال تناول المؤشـــرات الاقتصادية الكلية، مع الأخذ في الاعتبار أن كافة دول الثورات العربية وغيرها من الدول العربية الأخرى، هي دول نامية، ولديها من المشكلات الاقتصادية المزمنة، ما يجعلنا نصف المشكلات التي أحدثتها الثورات بالتداعيات العارضة.

والمشـــكلات الاقتصادية التي أحدثتهـــا الثورات العربية هي مجرد تراجع فـــي معدلات الأداء، الذي هو بطبيعته متدنٍ، ويتســـم بضعف مردوده التنموي. فعلى سبيل المثال تأثر الناتج المحلي الإجمالي سلبًا، ولكنه في وضعه الطبيعي أرقام متواضعة إذا ما قُورنت بأداء دول مماثلة، وينطبق نفس الشيء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأسواق الأوراق المالية، وقطاع السياحة.

وتحاول الدراسة وضع استراتيجيات للخروج من المشكلات الاقتصادية لدول الثورات العربية، من خلال ثلاثة محاور، هي: ســـرعة تحقيق الاســـتقرار السياســـي والأمني. وتبني نموذج تنموي يعتمد على الذات. وإعادة تشكيل خريطة مجتمع الأعمال.

ثم تشـــير الدراســـة إلى فرص التعاون الاقتصادي لدول الثورات العربية للوصول إلى التعاون الاقتصادي للأمة الإســـلامية. وذلك من خلال رصد حركة التجارة البينية لـــدول الثورات العربية، التي اتضح ضآلتها كأرقـــام مطلقة، أو فـــي دلالتها على الروابط التي يجـــب أن تكون بين الدول العربيـــة. ثم فرص التعاون الاقتصادي بين دول الثورات العربية كخطوة نحو التعاون الاقتصادي للأمة الإســـلامية، فتوصي الدراســـة بتفعيل المؤسسات الاقتصادية القائمة، أو إنشاء أخرى يحتاج إليها التعاون الاقتصادي للأمة الإسلامية.

وبينت الدراســـة في الخاتمة ضرورة بناء اقتصاديات دول الثورات العربية في ضوء دولة القانون، وتبنّي تجارب تنموية تتسم بالذاتية، وتعبّر عن توجهات واحتياجات الشعوب العربية والإسلامية، بعيدًا عن المصالح الشخصية والحزبية، أو الانسياق في مشروعات جديدة للتبعية للغرب أو الشرق.



إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نُظم ما بعد الثورة

د. عبد الحافظ الصاوي
خبير اقتصادي

مقدمة:

لـم يكـن أحد يثق في أداء النظـم الديكتاتورية بالدول العربيـة في كثير من الأمـور، وبخاصة فيما يتعلق بوعودهـا الاقتصادية على الصعيد الداخلي لتوفير حياة كريمة لأفراد شـعوبها، أو ادعاء تلك الحكومات بأنها تسـعى لتحقيق تعاون اقتصادي على الصعيدين العربي والإسلامي. ولقد ترسخ لدى الشعوب أن خلافات تلك الحكومات لا تؤهلها يومًا ما لتحقيق حلم شعوبها في التقدم والتعاون الاقتصادي، كما تعتقد القاعدة العريضة من الشعوب العربية والإسلامية أن حكوماتهم ارتضت التبعية للمشروع الغربي في السنوات الماضية.

ولكن مع بدايات عام ١٤٣٢هـ شهدت الدول العربية روحًا ثورية جديدة، انطلقت شرارتها من تونس ثم مصر، ثم ليبيا ثم اليمن، ثم سورية؛ مما نتج عنه إزاحة نظم دكتاتورية في كل من تونس ومصر وليبيا، ولا تزال جذوة الثورة مشتعلة في كل من اليمن وسورية، وتنتظر الشعوب العربية أن تكلل الثورة في تلك البلدان بالنجاح.

وبقدر ما شكّل نجاح الثورات العربية من رفع معنويات الشارع العربي، ورغبته في حياة كريمة، فإن هذا النجاح قد فرض أيضًا مجموعة من التحديات في جوانب مختلفة، نظن أن الجانب الاقتصادي منها يشغل حيزًا لا بأس به، من تطلعات تتعلق بالتنمية المسـتقلة، والرغبة في استفادة هذه الشعوب من مواردها الاقتصادية، والوصول إلى عدالة اجتماعية، تتيح التكافؤ في فرص العمل، والقضاء على البطالة والفقر.

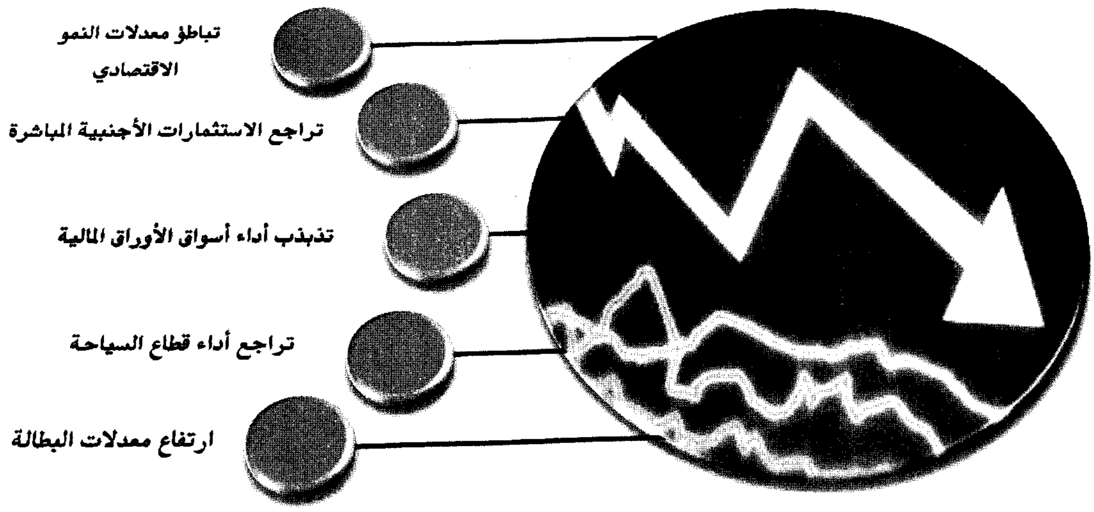
ومن المناسب أن نتناول بالدراسة ما يعتري اقتصاديات بلدان الثورة من مشكلات اقتصادية، والتعرف على ما يطرح من حلول لتلك المشكلات.

أهمية الدراسة:

في الأجل القصير عادة ما تركّز إدارة اقتصاد ما بعد الثورة على إعادة تشغيل عجلة الاقتصاد القومي، ولكنها في الأجلين المتوسـط والطويل، تعمل على تحقيق تغيير جذري فـي الأداء الاقتصادي؛ لتحقيق أهداف الثورة، والتي عادة ما تكون معنية بتحقيق العدل، ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع على الصعيد المحلي، والوصول إلى حضور قوي على الصعيدين الإقليمي، والعالمي، اقتصاديًا.

ويتطلـب ذلك من دول الثورات العربية: إعـادة ترتيب أوضاعها الداخلية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسـيًا، في ضوء برنامج حقيقي وشـامل للإصلاح، يعقبه تبنّي خطة للتنمية للقضاء على مشـكلات التخلف في هذه

بعض الآثار الاقتصادية السلبية التي أحدثتها الثورات العربية في بلدانها



الدول، وفي نفس الوقت الذي تنفذ فيه الخطوتين السابقتين، تعمل هذه الدول على توثيق عرى التعاون الاقتصادي فيما بينها؛ لتكون مؤهلة فيما بعد لأن تكون قاعدة ينطلق منها التعاون والتكامل الاقتصادي للأمة الإسلامية.

والتساؤل الرئيس الذي تجيب عليه هذه الدراسة هو: هل خلّفت التغيرات السياسية في بلدان الثورات العربية آثارًا سلبية على إدارة الاقتصاد؟

ويفرض هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، مثل: ما هي تلك المشكلات؟ وما طرق التعامل الصحيح معها؟ وما هي المتغيرات الإيجابية المنتظر أن تشهدها دول الثورات العربية؟

أولاً: المشكلات الاقتصادية الناتجة عن التغييرات السياسية بالمنطقة العربية

الأسباب والآثار:

الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، وعادة ما يتبع التغييرات السياسية تغييرات اقتصادية، وفي ظل أحداث الثورات العربية، تأثرت الأوضاع الاقتصادية سلبيًا إبان حركة الاحتجاجات الثورية في كل من تونس ومصر، وما تلاها من ثورات في ليبيا واليمن وسورية. وإن كان الوضع في تونس ومصر يتجه إلى الأفضل، بعد زوال الحكومات الديكتاتورية بهما.

ونشير هنا إلى هذه الآثار السلبية التي أحدثتها الثورات العربية في بلدانها، من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الآتية(1):

تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي:

الناتج المحلي الإجمالي في تونس شهد تراجعًا بعد أحداث الثورة، ويتوقع ألا يزيد معدل النمو في الناتج المحلي عن ١٪ هذا العام، بعد أن كان في عام ٢٠١٠ نحو ٣,٨٪، وقد تبين أن سبب هذا التراجع هو توقف الأنشطة الإنتاجية والخدمية في معظم البلاد

(1) لا يعني اقتصارنا على تناول هذه المشكلات، أنها على سبيل الحصر، ولكن هناك مشكلات عديدة، مثل زيادة العجز بموازنات دول الثورات العربية، وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي، وزيادة العجز في موازين المدفوعات، وما جعلنا نقتصر على المشكلات المذكورة رؤيتنا لأهميتها من جهة، واعتبارات المساحة المخصصة للدراسة من جهة أخرى.

على مدار شهري يناير وفبراير، واستمرار حالة عدم الاستقرار حتى الآن، فتراجعت حركة الصادرات، وبخاصة تلك المرتبطة بأداء القطاع الزراعي، الذي كان يعتمد بشكل أساس على التصدير للسوق الليبية، التي شهدت بدورها هي الأخرى أحداثًا ثورية، كما أثر تراجع القطاع السياحي هو الآخر على أداء الناتج المحلي الإجمالي[1].

وقد أشارت البيانات النهائية للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١م بمصر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٨٩٤ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٨٧٨,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م، وأن معدل النمو بلغ ١,٨٪، مقارنة بـ ٥,١٪ في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م.

ومن هنا يتضح حجم تأثر الناتج المحلي الإجمالي بأحداث الثورة في مصر، وإذا ما أردنا أن نكون أكثر تحديدًا، فإن الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١م (يناير، فبراير، مارس)، كان أكثر تأثرًا بأحداث الثورة، وتراجع مؤشراته الاقتصادية، وأن الربع الرابع (أبريل، مايو، يونيو) شهد تحسنًا في كافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، فمنها ما شهد تحسنًا بالزيادة، ومنها من شهد تراجعًا في المؤشرات السلبية.

وإن كانت تقديرات الحكومة قبل نهاية العام تتوقع أن يكون معدل النمو بالناتج المحلي الإجمالي في حدود ٢,٦٪. ويرى الخبراء أن أداء الربع الرابع يشير إلى بداية الخروج من التداعيات السلبية لأحداث الثورة، ويراهنون على استكمال الاستقرار السياسي والأمني للانطلاق الاقتصادي في مصر.

ويتوقع أن تسفر النتائج الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نموه في كل من ليبيا وسورية واليمن، عن واقع أكثر سلبية؛ بسبب دخول حكومات هذه الدول في مواجهات مسلحة مع شعوبها، من شأنها أن تؤثر على عجلة الإنتاج، فضلاً عما أسفرت عنه من غياب أمني، يصعب ممارسة النشاط الاقتصادي في إطاره.

ومن جانب آخر، فإن توقف الإيرادات النفطية في ليبيا خلال فترة المواجهة مع نظام القذافي، وكذلك تراجع قطاع السياحة في كل من سورية واليمن، وتراجع حركة التصدير في سورية، سوف يسفر عن أداء أكثر سلبية على أداء الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

وتشير الأرقام إلى تراجع الاستثمارات في سورية خلال فترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١١م، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠م بنحو ٤٧٪.[2]

وبقدر قصر فترات المواجهة بين الحركة الثورية ونظم الحكم بها في كل من سورية واليمن، بقدر ما سيتقلص الأداء السلبي للناتج المحلي الإجمالي. وقد تكون ليبيا هي الأكثر التحاقًا بتونس ومصر من حيث عودة الاستقرار الاقتصادي، وبخاصة في ظل اتجاه بعض البلدان الأوروبية للإفراج عن الأرصدة المجمدة لنظام القذافي لصالح المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا.

وتعتبر اليمن من أكثر بلدان الثورات العربية تضررًا بأحداث الثورة؛ إذ تراجعت حركة التجارة فيها بنحو ٦٦٪، كما ساهم تفجير أحد خطوط تصدير النفط اليمني في تهديد الاقتصاد اليمني بالانهيار، فالاقتصاد اليمني يعتمد على تصدير النفط بنسبة ٩٢٪ من صادراته، ويشكل النفط أيضًا ٣٢٪ من حجم الناتج المحلي في اليمن، وتمثل إيرادات النفط في اليمن نحو ٧٢٪ من الإيرادات العامة للدولة [3].

(١) البنك المركزي التونسي، نشرة الظرف الاقتصادي، أبريل ٢٠١١م، ص ٤- ٧.

(٢) ميدل إيست أون لاين، الاقتصاد السوري يحافظ على «تماسك هش» وسط العقوبات، ٢٠١١/٨/٢٤م.

(٣) جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١١/٧/٨م، العدد ١١٩١٠.

تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

نظرًا لضعف معدلات الاستثمار في دول الثورات العربية، شأنها في ذلك شأن كافة الدول النامية، فإنها كانت تعول كثيرًا على استقدام الاستثمارات الأجنبية، على الرغم من ضآلتها، مقارنة بحصة غيرها من الدول.

وكانت في الغالب تأتي هذه الاستثمارات للعمل في قطاع البترول، أو في مشروعات الاستحواذ على مشروعات قطاع الأعمال العام، أو مشروعات للقطاع الخاص الوطني، بشكل مباشر، أو الاستحواذ على بعض الشركات من خلال سوق الأوراق المالية.

لذلك كان مردود الاستثمارات الأجنبية المباشرة على هذه البلدان ضعيفًا عند مقارنته بدوره في دول جنوب شرق آسيا أو الصين مثلاً.

وعند اندلاع أحداث الثورات العربية أثيرت المخاوف بشأن بقاء هذه الاستثمارات أو خروجها من الأسواق، أو التنبؤ بتراجعها خلال الفترات المقبلة، ولكن سادت حالة من التفاؤل في الدول التي نجحت ثوراتها بشكل كامل مثل مصر وتونس لزيادة حجم هذه الاستثمارات؛ للمراهنة على وجود نظم ديمقراطية تتسم بالشفافية، ومحاربة الفساد.

فخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١١م، وصلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس إلى ٨٦٨,٤ مليون دينار تونسي، مقابل ١١٧٨,٩ مليون دينار تونسي في الفترة المناظرة من عام ٢٠١٠م، وبذلك تكون الاستثمارات الأجنبية قد تراجعت بنسبة ٢٦,٣٪ خلال تلك الفترة[١].

وتشير البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى تراجعها، ففي فترة الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠١٠/٢٠١١م بلغت هذه الاستثمارات ٢,١ مليار دولار، بينما كانت هذه الاستثمارات في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٦,٨ مليار دولار[٢].

كما تشير بيانات منظمة الأونكتاد إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من سورية واليمن، في نهاية عام ٢٠١٠م، ففي سورية بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، مقارنة بنحو ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م، وبذلك تبلغ نسبة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٦,٣٪.

وفي اليمن بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٦ مليون دولار فقط في عام ٢٠١٠م، وقدر حجم تراجع هذه الاستثمارات بنسبة ٧٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩م.[٣]

ومع أحداث الثورة في كل من سورية واليمن يتوقع أن تصل هذه التدفقات لأرقام شديدة التواضع، ما لم يحسم أمر هذه الثورات بالنجاح، أما إذا نجحت الثورة في الدولتين، فإن مصير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سوف يتوقف على مدى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، ووجود نظم ديمقراطية.

تذبذب أداء أسواق الأوراق المالية:

سوق الأوراق المالية بطبيعتها من أشد الأنشطة الاقتصادية تأثرًا بالأحداث السياسية، وبخاصة في أسواق الدول الناشئة، التي تصنّف في إطارها دول الثورات العربية، ففي مصر وتونس تم إغلاق سوق الأوراق المالية غير مرة، سواء لفترات استغرقت أيامًا، أو لساعات خلال أيام العمل بعد العودة لممارسة

(١) البنك المركزي التونسي، مصدر سابق، ص ٢١.

(٢) وزارة التخطيط المصرية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١م، ص٤٣.

(٣) العربية نت، ٢٣,٤ ٪ تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية، ٢٠١١/٧/٦م.

نشاطها، وذلك من أجل الحفاظ على عدم انهيار السوق في الدولتين.

وبعد نجاح الثورة المصرية تم تنظيم حملات لمساندة سوق الأوراق المالية من قبل الأفراد والمؤسسات، إلا أن العامل الأساس الذي حافظ على عدم انهيار سوق الأوراق المالية في مصر، وعودة الأجانب لها، هو تدخل المؤسسات للعب دور صانع السوق؛ حيث استوعبت المؤسسات الوطنية عمليات الشراء التي قام بها الأجانب أو الأفراد من المواطنين فور عودة سوق الأوراق المالية لممارسة عملها.

ونظرًا لعدم الاستقرار على أجندة الإصلاح السياسي في كل من مصر وتونس، فإن الفعاليات السياسية، وتنظيم الإضرابات، والاعتصامات، والمظاهرات، تؤثر بين وقت وآخر بالسلب على أداء سوق الأوراق المالية في الدولتين. ولا تزال السوق في كلا البلدين تعمل في إطار من غلبة أسواق التداول والمضاربة، وغياب سوق الإصدار والاستثمار، مما يفقدهما الدور التنموي المطلوب، والذي يتفق ومطالب الثورة، من زيادة المشروعات، وإتاحة فرص عمل جديدة، وليس مجرد عملية تدوير للنقود بين المتعاملين بالسوق.

تراجع أداء قطاع السياحة:

تعتمد معظم اقتصاديات بلدان الثورات العربية على السياحة كنشاط أساس، سواء في عوائد النقد الأجنبي، أو في معدلات التشغيل، ففي مصر تعتبر السياحة من أكبر أربعة مصادر للنقد الأجنبي منذ منتصف السبعينيات، وقد تأثر عدد السائحين لمصر منذ اندلاع الثورة في يناير ٢٠١١م؛ حيث وصل عدد السائحين لنحو ٤٠٠ ألف في مارس ٢٠١١م، بعد أن كان نحو ١,٢ مليون سائح في ديسمبر ٢٠١٠م، إلا أن معدلات تدفق أعداد السائحين بدأت في التحسن في أبريل ومايو، وبشكل عام فقد تراجعت الإيرادات السياحية في مصر من ١١,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م إلى ١٠,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠/٢٠١١م[1].

تعتمد معظم اقتصاديات بلدان الثورات العربية على السياحة كنشاط أساس، سواء في عوائد النقد الأجنبي، أو في معدلات التشغيل، ففي مصر تعتبر السياحة من أكبر أربعة مصادر للنقد الأجنبي منذ منتصف السبعينيات.

وقد صاحب الفترة من يناير إلى أبريل حالة من القلق في القطاع السياحي المصري؛ نظرًا لعدم الاستقرار السياسي والأمني. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن المحصلة النهائية تعبر عن تراجع قليل في الإيرادات السياحية في ظل الثورة، مقارنة بما كان متوقعًا من خسائر؛ حيث بلغ مقدار التراجع بين العامين في حدود مليار دولار.

وفي تونس شهد قطاع السياحة تراجعًا بنسبة قدرت بنحو ٤١٪، كما انخفض عدد الليالي السياحية بنسبة ٦٠٪، وقد زاد من أزمة قطاع السياحة في تونس، اندلاع الثورة الليبية؛ حيث كانت السياحة العلاجية لليبيين مصدر إنعاش للسياحة في تونس. ويتوقع مع نجاح الثورة الليبية أن تعود السياحة الليبية إلى معدلاتها الطبيعية في تونس، بل قد تشهد زيادة عما كانت عليه، بسبب ارتفاع عدد المصابين في أحداث الثورة الليبية.

كما تعد السياحة في سورية مصدرًا مهمًا في الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ تشكل نحو ١٢٪ منه، ويمثل اللبنانيون والإيرانيون والأتراك عماد حركة السياحة السورية، وقد بلغت عوائد السياحة في سورية مع نهاية عام ٢٠١٠م نحو ٨,٥ مليار دولار. وقد شهدت

(١) وزارة التخطيط المصرية، مصدر سابق، ص ٤٢.

حركة السياحة في سورية تراجعًا ملحوظًا مع اندلاع أعمال الثورة؛ نظرًا لانفلات الأمن في معظم المدن السورية، وتخوف السائحين من تعرض حياتهم للخطر. وبحسب إحصاءات وزارة السياحة السورية فقد تراجعت حركة السياحة في شهري يونيو ويوليو ٢٠١١م بمعدل ٦٠٪، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وأن نسبة الإشغال بالفنادق السورية تراجعت إلى معدل صفر، بعد أن كانت تصل قبل الثورة إلى ٩٩٪(١).

أما ليبيا فتعتبر من البلدان المصدرة للسائحين، سواء للعلاج أو التعليم، وقد أثرت الأوضاع التي عاشتها ليبيا إبان حكم القذافي على عزوف السائحين عن زيارة المعالم السياحية في ليبيا، وقد كانت ليبيا مقصدًا للعمالة الأجنبية فقط، سواء من الدول العربية أو الإفريقية، وهذه العمالة بطبيعتها ذات موارد محدودة، وتحرص على تكوين مدخرات أثناء عملها بالأراضي الليبية.

ومن المتوقع إذا ما استقرت الأوضاع في ليبيا في الأجل القريب أن تكون مقصدًا سياحيًا من قبل الأجانب؛ للاطلاع على المعالم السياحية الليبية، وبخاصة تلك التي ارتبطت بالنظام السابق، أو المتعلقة ببعض أحداث الثورة.

وفي اليمن يعاني قطاع السياحة بطبيعته من عمليات تراجع منذ سنوات؛ بسبب الأوضاع السياسية الداخلية غير المستقرة، حيث قدرت بعض الدراسات خسائر قطاع السياحة في اليمن على مدار السنوات العشر الماضية بنحو ١٠ مليارات دولار، كما تراجعت المشروعات السياحية في عام ٢٠١٠م مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٩م، من حيث عدد المشروعات أو التكلفة الاستثمارية، وقد لجأ العديد من أصحاب المشروعات السياحية إلى تسريح العمالة، وإغلاق منشآتهم السياحية. ولكن أعمال الثورة اليمنية عمّقت من مشكلات قطاع السياحة في اليمن، وبخاصة أن الوضع في اليمن يعد هو الأصعب، مقارنة بباقي بلدان الثورات العربية من حيث استمرار النظام السابق واستقواؤه بالقوات المسلحة، كما هو الوضع في سورية.

ارتفاع معدلات البطالة:

تشير البيانات الخاصة بمعدلات البطالة إلى أن كل دول الثورات العربية كانت تعاني من مشكلة البطالة بشكل مزمن وبمعدلات عالية، فوفق بيانات عام ٢٠٠٩م، وصلت معدلات البطالة في تونس ١٣,٣٪، وفي سورية ٩,٢٪، وفي ليبيا ١٨,٢، وفي مصر ٩,٤٪، وفي اليمن ١٥٪(٢).

من الآثار السلبية للثورات أنها أدت إلى تعطيل جزئي لعجلة الإنتاج، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني مما أدى إلى إغلاق بعض المشروعات بشكل نهائي، وتوقف بعض المشروعات بصورة مؤقتة، وقد ترتب على هذا السلوك: تسريح بعض العاملين، أو إعطاؤهم إجازات مفتوحة.

إلا أن أحداث الثورات بما أدت إليه من تعطيل عجلة الإنتاج، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني أدت إلى إغلاق بعض المشروعات بشكل نهائي، وتوقف بعض المشروعات بصورة مؤقتة، وقد ترتب على هذا السلوك: تسريح بعض العاملين، أو إعطاؤهم إجازات مفتوحة لحين عودة العمل بشكل طبيعي، وبعض المشروعات استخدمت العودة المتدرجة للعاملين لديها، بما يتناسب وطبيعة ممارسة النشاط الاقتصادي بعد الثورة.

(١) جريدة الشرق الأوسط، ١٥ يوليو ٢٠١١م، العدد ١١٩١٧.

(٢) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠م، ص ٣١٥.

وكان قطاع السياحة هو العامل المشترك بين كافة دول الثورات العربية في تضرر العاملين به، وإن كان في كل من مصر وتونس قد بدأ في التعافي، وممارسة نشاطه بشكل شبه طبيعي، إلا أن الوضع في سورية واليمن وليبيا لا يزال على ما هو عليه من تعطل شبه كامل في قطاع السياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وحول تأثير أحداث الثورات العربية على معدل البطالة بدولها، نجد أن كل من مصر وتونس تضررتا من أحداث الثورة الليبية؛ حيث عادت عمالة الدولتين من ليبيا؛ خوفًا من التعرض لمخاطر القتال بين نظام القذافي والثوار، وتشير الأرقام إلى أن البطالة في مصر ارتفعت إلى نحو ١٢٪ بعد أن كانت في حدود ٩٪ قبل الثورة[1]، وفي سورية يقدر البعض معدل البطالة بنحو ٤٠٪.

إلا أن الملاحظ في ظل أحداث الثورة، وجود بعض الأنشطة التي نشطت بشكل كبير، واستوعبت عددًا من العاطلين، وبخاصة العمالة غير الماهرة، ففي قطاع التشييد نشطت عمليات البناء العشوائي؛ نظرًا لغياب الشرطة وباقي الأجهزة المعنية لمنع هذا النشاط، وقد لوحظ هذا في كل من مصر وسورية على سبيل المثال.

وثمة قطاع آخر وهم الباعة الجائلون الذين تحرروا من كافة القيود التي كانت مفروضة عليهم من قبل أجهزة الشرطة، فاتسع نشاطهم بشكل كبير.

ثانيًا: استراتيجيات الخروج من المأزق الاقتصادي الراهن في دول الثورات:

سرعة تحقيق الاستقرار السياسي والأمني:

يرتبط الأداء الاقتصادي الإيجابي بضرورة توفير الاستقرار السياسي والأمني، حتى يطمئن أصحاب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى عدم تعرض أموالهم، وأصولهم الرأسمالية للضياع أو النهب، فضلاً عن حالات الترقب، وعدم الإقدام على الإنتاج، أو التوسع في مشروعات في ظل الأجواء الملبدة بعدم الاستقرار.

ونلحظ في حالتي مصر وتونس، العودة السريعة إلى ممارسة الأعمال الإجرائية الخاصة بالاستثمار، وممارسة العمل الاقتصادي، من حيث الحصول على تراخيص الشركات، أو التعامل مع كافة أجهزة المعنية بالعمل الاقتصادي، كما عادت غالبية المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى العمل بشكل كامل، وإن تعرضت عقب الثورة لنوع من التباطؤ.

أما في حالات ليبيا واليمن وسورية، فلا تزال هناك حالة من الترقب والخوف، وتعاني كل من اليمن وسورية من مشكلات اقتصادية، سواء في توفير السلع الأساسية للمواطنين، أو في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، والمتوقع أن يتغير الحال في ليبيا إلى الأفضل في الفترة القليلة الماضية؛ بسبب نجاح الثورة في إنهاء حكم القذافي، وتوجهها إلى بناء مؤسسات الدولة.

وسوف يستمر وضع عدم الاستقرار السياسي والأمني في كل من اليمن وسورية حتى تستطيع الثورة في كل منهما إزالة نظم الحكم الديكتاتورية بشكل كامل، كما سيتوقف الأمر في ليبيا أيضًا على مدى نجاح المجلس الانتقالي في إرساء دولة المؤسسات، وإجراء انتخابات ديمقراطية تعيد تشكيل أجهزة الدولة على أسس صحيحة.

كما يتوقف توفير الاستقرار السياسي والأمني في كل من مصر وتونس على سرعة إنجاز العملية الانتخابية على مستوى المحليات، والبرلمان، ورئاسة الدولة،

---

(١) جريدة الشروق، ٢٥/٥/٢٠١١م.

وإجراء تغييرات حقيقية في المؤسسات الأمنية. كما يساهم عامل آخر في حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في كل من مصر وتونس، وهو عدم تحقيق أهداف الثورة بشكل كامل، على الرغم من مرور ما يزيد عن ستة أشهر على نجاح الثورة، وسقوط الأنظمة الديكتاتورية فيهما، ولذلك تكثر الاحتجاجات من قبل المواطنين، إما للحصول على خدمات ضرورية، أو مطالب فئوية، أو مطالبة القوى الثورية للقائمين على الأمر في مصر وتونس بالإعلان عن أجندة الإصلاح السياسي المنتظر تحقيقه.

لقد دفعت المجتمعات في دول الثورات العربية ثمنًا مباشرًا لتوفير الأمن، تمثل في زيادة مخصصات الأمن الداخلي والنظام العام بالموازنات العامة، ففي مصر لوحظ في مشروع موازنة عام ٢٠١١/٢٠١٢م أنه زاد من مخصصات قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة إلى ٢٢,٧ مليار جنيه، بعد أن كان ١٨,٥ مليار جنيه كمتوقع لعام ٢٠١٠/٢٠١١م، أي أن الزيادة في حدود ٥ مليارات جنيه في مخصصات الأمن الداخلي بعد الثورة[1].

ومن جانب آخر سعت المؤسسات والأفراد إلى حماية ممتلكاتهم الخاصة، من خلال رجال الأمن أو تسليحهم، أو شراء الأسلحة من قبل الأسر والأفراد. ولقد لوحظ أن تجارة الأسلحة قد ازدهرت في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن؛ بسبب سعي الأفراد لتأمين أنفسهم وذويهم.

تبني نموذج تنموي يعتمد على الذات:

عانت الدول التي شهدت الحركات الثورية، من غياب مشروع وطني للتنمية، على الرغم من ثرائها من حيث الموارد الطبيعية أو البشرية. كما شاع الفساد في مختلف مؤسسات الجهاز الإداري داخل هذه الدول، فانتشرت البطالة، واتسعت رقعة الفقر، وترنحت مشروعات التنمية بين نمطين أحلاهما مر، وهما النظام الاشتراكي أو الرأسمالي، ولم تلتفت إلى تجربتها الاجتماعية التي تجعل من الإسلام منطلقًا ينظّم مختلف جوانب حياة هذه الشعوب.

وللأسف لم يكن للشعوب خيار في التوجهات التنموية، بقدر ما كان القرار لحكومات ديكتاتورية لا تؤمن بوجود دور لشعوبها، فغابت قيم الشورى والديمقراطية، ولم يكن للمجالس النيابية دور في رقابة ومحاسبة حكومات هذه الدول. وحتى تستدرك دول الثورات العربية ما فاتها، ولكي تنهض تنمويًا بشعوبها، فعليها أن تتبنى مشروعًا تنمويًا يتسم بالاعتماد على الذات، والذي تتبلور ملامحه الأساسية فيما يلي:

- إن النظام الأنسب لقيادة التنمية في دول الثورات العربية، لا ينهج أي النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي، كما أنه من الصعوبة بمكان استنساخ تجارب دول أخرى في التنمية، ولكن النموذج التنموي المناسب لهذه الدول، هو النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يحقق أداء أفضل للقطاع الخاص، ويسمح بتوزيع عادل للثروة، ويكفل حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع، من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية بصورة كريمة، ويؤدي إلى الحفاظ على حقوق الدولة.

- سيادة دولة القانون، وإقامة العلاقات الاقتصادية في مناخ تحكمه قواعد قانونية واضحة، وأن يكون كافة الفاعلين الاقتصاديين أمام القانون سواء، بغض النظر عن أشخاصهم الطبيعية أو الاعتبارية، فتكون للقانون الكلمة الفصل في أي نزاع أو محل للتحكيم، أو للحصول على الحقوق أو أداء الواجبات.

- إصلاح الجهاز الإداري في هذه الدول، وإعادة

(١) وزارة المالية المصرية، عرض مختصر لأهم ملامح مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٢م.

بنائه على أسس وقيم صحيحة، بدلاً من تلك التي أُسس عليها في عهود الفساد؛ بحيث يقدم أهل الخبرة على أهل الثقة، وأن يكون العطاء مقابل العمل والبذل والجهود، وليس على أساس الولاء للمسئولين وأهل الحكم.

- وجود حصر شامل ودقيق عن موارد كل دولة، واحتياجاتها في كافة القطاعات، وبما يسمح بتكوين قاعدة معلومات، تستفيد منها كافة القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى استفادة الجامعات ومراكز البحوث من هذه المعلومات؛ لتضمنها في مشروعاتها البحثية، وربطها بخطة التنمية.

- الحرص على وجود تقييم حقيقي لأداء القطاعات الاقتصادية، وتحديد دور كل منها في مشروع التنمية، مع الأخذ في الاعتبار عدم إهمال أي قطاع بحجة ضعف مردوده الاقتصادي على مشروع التنمية.

- البعد عن التركز الجغرافي للتنمية، أو إهمال قطاعات جغرافية دون الأخرى، كما حدث في الفترات الماضية بتركيز مشروعات التنمية في المدن والعواصم وعدد قليل من المحافظات الأخرى، فلا بد من مراعاة استفادة كافة الأقاليم الجغرافية من مشروعات التنمية، بما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والديموجرافي على كافة أراضي كل دولة.

- أن يحتل إصلاح التعليم المرتبة الأولى على أجندة مشروع التنمية، وعلى أن يكون هذه الإصلاح شاملاً وحقيقيًّا، فبدون التعليم لن تكون هناك تنمية أو نهضة.

- أن يتم التركيز في المراحل الأولى على اختيار المشروعات كثيفة العمالة، لاستيعاب العاطلين الحاليين والداخلين الجدد لسوق العمل.

- العمل على تعظيم المدخرات المحلية، وتصحيح مسار عمل الأجهزة المصرفية والمؤسسات المالية في القيام بتمويل المشروعات الاقتصادية الإنتاجية، (الزراعية والصناعية)، والبعد عن المشروعات الترفيهية، والتجزئة المصرفية.

في ضوء مناخ الحرية والديمقراطية بعد الثورات العربية، يجب أن يعاد تشكيل كافة منظمات مجتمع الأعمال، من خلال انتخابات حقيقية، لا تتدخل فيها الحكومة، من قريب أو بعيد، وأن يكون دور مؤسسات قطاع الأعمال العام المنضوية تحت لواء هذه المنظمات هو الارتقاء بها، وليس السعي لفرض سيطرة الحكومة على هذه المنظمات.

إعادة تشكيل خريطة مجتمع الأعمال:

مع تبني معظم الدول العربية بشكل عام، ودول الثورات العربية بشكل خاص، لبرامج ما سُمي بـ«الإصلاح الاقتصادي» الذي فرضته المؤسسات الدولية ومروجو مشروع الرأسمالية المتوحشة، تم إعطاء دور كبير للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي، وتراجع دور الدولة بشكل ملحوظ، وبخاصة في مجال الإنتاج، والكثير من الخدمات. إلا أن التجربة أسفرت عن فشل القطاع الخاص في تحقيق الدور المنوط به؛ حيث اتجه لأنشطة المضاربة الاقتصادية، وممارسة الأنشطة الهامشية والريعية، مما عمّق من حجم المشكلات العربية لهذه الدول، من حيث القصور في العملية الإنتاجية، وبالتالي الاعتماد على الاستيراد في العديد من السلع الاستراتيجية، وهو ما كشفت عنه أزمة الغذاء على سبيل المثال خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م.

كما أن الأزمة المالية العالمية أعطت الجميع درسًا مفاده: أن وجود الدولة في النشاط الاقتصادي أمر لا مفر منه؛ لحماية اقتصاد السوق، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هنا فإن دول الثورات العربية عليها أن تعيد خريطة مجتمع الأعمال، بحيث تضم كلاً من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، من خلال

مؤسســـاته الاقتصادية التعاونيـــة أو جمعيات حماية المستهلك.

ومن الضروري أن تكون نظرة الدولة للقطاع الخاص شاملة، فلا تضم القطاع الخاص المنظّم فقط، بل عليها أن تعطي جل اهتمامهـــا للقطاع الخاص غير المنظم؛ حيث إنه يمثل الجزء الأكبر من الأنشـــطة الاقتصادية لدول الثـــورات العربية، وأن تعمـــل الدولة من خلال تشريعاتها ومؤسســـاتها الاقتصادية على تشجيع هذا القطاع على الاندماج في القطاع الخاص المنظم.

وفي ضوء أهميـــة إعادة تشـــكيل خريطة مجتمع الأعمال، فعلى حكومات دول الثورات العربية، أن تترك منظمات الأعمال للعمل دون توظيفها سياسيًا لصالح حـــزب ما، كما كان يحدث في عصـــر ما قبل الثورة. فكثير مـــن إمكانيات القطاع الخاص ذهبت هدرًا من أجل النفاق السياســـي، أو إقحام القطاع الخاص في مشـــروعات سياســـية لم يكن مؤهلاً أو راغبًا فيها، مما أفسد القطاع الخاص والنظم السياسية، وأوجد ظاهرة تزاوج رأس المال والســـلطة، بما عكســـته من فساد اقتصادي وسياسي.

وعلـــى القطاع الخاص أيضًا أن يعيـــد بناء منظمات الأعمال على قواعد اقتصادية صحيحة تعكس مصالحه الاقتصاديـــة، بمعنـــى توفير قاعدة بيانـــات عن حجم المشروعات، وطبيعة الأنشطة وأنواعها، لإيجاد علاقات تشابكية تعكس تعظيم استفادة المنتمين لهذه المنظمات.

وفي ضوء مناخ الحرية والديمقراطية بعد الثورات العربية، يجب أن يعاد تشـــكيل كافة منظمات مجتمع الأعمال، من خلال انتخابات حقيقية، لا تتدخل فيها الحكومة، من قريب أو بعيد، وأن يكون دور مؤسسات قطاع الأعمال العام المنضوية تحت لواء هذه المنظمات هو الارتقاء بها، وليس السعي لفرض سيطرة الحكومة على هذه المنظمات.

ثالثًا: تنامي فـرص التعاون الاقتصـادي البنّاء بـين نظم مـا بعـد الثـورات؛ لتحقيـق التكامل الاقتصادي بين بلدان الأمة الإسلامية:

واقع التعامـلات الاقتصاديـة البينية لبلـدان الثورات العربية:

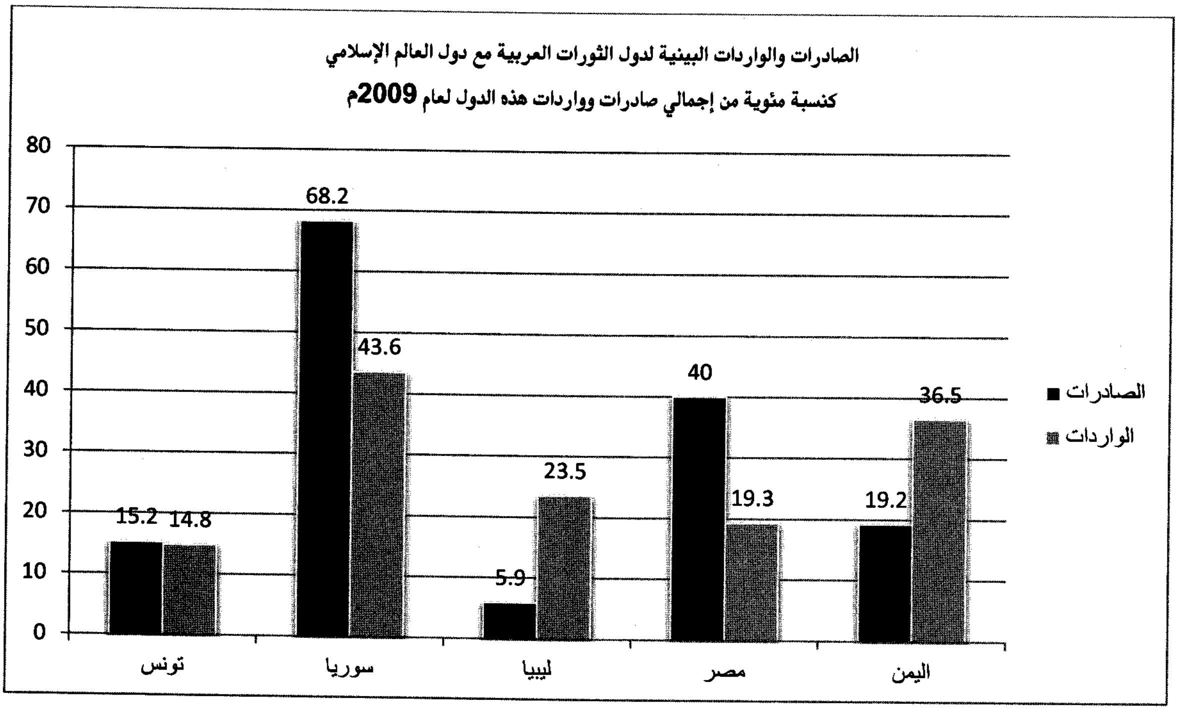
ثمة دوائر ثلاث نتناولهـــا هنا حول أداء التعاملات التجاريـــة لـــدول الثـــورات العربية، وهـــي الدائرة الإســـلامية، والدائرة العربية، ودائرة التجارة البينية للدول الخمس التي شهدت حركات ثورية.

في الدائرة الإسلامية نجد مجموعة من الحقائق، التي تعكسها البيانات الواردة في الرسم التوضيحي رقم ١، هي:

- تعتبر ســـورية من أكبـــر دول الثـــورات العربية من حيث اتجاه صادراتها الســـلعية إلـــى دول العالم الإســـلامي؛ حيث تمثل نسبة صادراتها السلعية لدول العالـــم الإســـلامي ٦٨,٢٪ من إجمالـــي صادراتها الســـلعية، تليها مصر وفق هذا المؤشـــر بنسبة ٤٠٪، بينما ليبيا تمثل أقل دول الثـــورات العربية من حيث مســـاهمة صادراتها الســـلعية المتجهة لـــدول العالم الإســـلامي بنســـبة تبلغ ٥,٩٪ من إجمالي صادراتها الســـلعية. ويعود تميز كل من سورية ومصر في هذا الجانب إلى كونهما من الاقتصاديات المتنوعة التي لا تعتمد على مصدر واحد للصادرات، بينما ليبيا تعتمد بشكل أساس على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط[1].

- أما إذا نظرنا إلى مؤشر الواردات السلعية البينية لدول الثورات العربية مع دول العالم الإسلامي، نجد أن ســـورية تأتـــي أيضًا في المقدمة من حيث نســـبة وارداتها البينية من دول العالم الإسلامي كنسبة تقدر بنحو ٤٣,٦٪ من إجمالـــي وارداتها، تليها اليمن وفق هذا المؤشـــر بنســـبة ٣٦,٥٪، بينما تأتي تونس في

(١) منظمة المؤتمر الإســـلامي، مركز الأبحـــاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٠، ص ١٠٥، و١١٩، و١٣٨، و١٤١، و١٤٧.



رسم توضيحي رقم (١) (١)

مؤخرة دول الثورات العربية لهذا المؤشر بنسبة قدرها ١٤,٨٪.

ويمكن أن نُرجع تقدم سورية في هذا المؤشر إلى ظروف العقوبات الاقتصادية التي تفرضها عليها كل من أمريكا وبعض البلدان الأوروبية، ولذلك تتجه سورية إلى المحيط العربي الإسلامي، أما تونس فيفسر موقفها المتدني من حيث وارداتها من دول العالم الإسلامي إلى ارتباط الاقتصاد التونسي بالاتحاد الأوروبي(٢).

في محيط العلاقات العربية البينية نجد أن الجدول رقم (١) يوضح أن أداء دول الثورات العربية يتسم بما يلي:

- على مدار الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م ظلت الصادرات السلعية البينية العربية لسورية في المقدمة من بين دول الثورات العربية، فكانت في عام ٢٠٠٨م نحو ٧,٧ مليار دولار، وكانت تليها مصر مباشرة خلال هذه الفترة؛ حيث بلغت حصة مصر وفق هذا المؤشر ٦,٩ مليار دولار، ولكن في عام ٢٠٠٩م، كان أداء مصر أفضل حيث بلغت حصتها وفق هذا المؤشر ٨,٢ مليار دولار، بينما بلغت حصة سورية ٤,٢ مليار دولار. بينما تعتبر اليمن أقل بلدان المجموعة وفق هذا المؤشر لعام ٢٠٠٩م أيضًا، إذ بلغت صادراتها السلعية البينية العربية ٦١٨,٦ مليون دولار(٣).

- بينما الأرقام الخاصة بالواردات السلعية البينية لدول المجموعة مع البلدان العربية تشير إلى أن مصر في مقدمة بلدان المجموعة، من حيث مساهمة حصة وارداتها السلعية البينية مع الدول العربية، على مدار فترة المقارنة؛ إذ بلغت حصة مصر وفق هذا المؤشر في عام ٢٠٠٩م نحو ٧,٣ مليار دولار، تليها اليمن بنحو ٢,٥ مليار دولار(٤).

(١) المصدر السابق. قام الباحث بجمع وإعداد البيانات الخاصة بهذا الرسم.
(٢) المصدر السابق.
(٣) صندوق النقد العربي وآخرون، مصدر سابق ، ص ٣٨٨.
(٤) المصدر السابق.

جدول رقم (١)

الصادرات والواردات البينية العربية

لدول الثورات العربية بالمليون دولار[١]

السنة / بيان	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م
تونس					
الصادرات	٩٣٢,١	١,٠٨٦,٢	١,٣٧٥,٠	١,٨٦٦,٠	١,٧٦٠,٦
الواردات	١,٠٢١,٣	١,٣٧٨,٣	١,٥٥١,٢	٢,٧١٥,٢	١,٦٠٠,٦
سورية					
الصادرات	١,٢٩٦,٧	٣,٦٩٣,٤	٤,٥٥٤,٣	٧,٧٣٩,٢	٤,٤٦٠,٤
الواردات	١,١٨٧,٥	١,٨٠٢,٢	٢,٧٠٢,٨	٢,٧٩٨,٢	٢,١٦٣,٤
ليبيا					
الصادرات	٨٥٧,٣	٩٤١,٨	٩٧٩,٧	١,٢٨٧,٣	١,٠٦٩,٦
الواردات	٥٢٦,١	٦٨٥,٧	٧٨٦,٧	١,٠٠٥,٤	٧٥١,٠
مصر					
الصادرات	٢,٠٩٣,٣	٢,٤٠٦,٣	٢,٧٦٠,٠	٦,٩٠٢,٤	٨,٢٥٧,٩
الواردات	٣,٠٦٥,٦	٣,٩٤٦,٦	٤,٧٧٨,٠	٧,٣٢٩,٦	٧,٣٢٩,٦
اليمن					
الصادرات	٥٧١,٤	٧٨٥,٤	٩٢٤,٦	١,٣٢٣,٢	٦١٨,٦
الواردات	٢,٠٥٩,٩	٢,٣٧٤,٥	٣,٤٧٢,٠	٤,٨٩٩,٩	٢,٥١٢,٧

في إطار الدائرة الثالثة، والتي تخص التعاملات التجارية البينية لدول الثورات العربية نجد أن الجدول رقم (٢) يوضح ما يلي:

- توجد حالة من التركز التجاري لكل دولة مع دولة مناظرة لها من بين الدول الخمس، فحالة تونس مثلاً تبين أنها تركز ميزانها التجاري مع ليبيا لاعتبارات الجوار الجغرافي، وحاجة تونس إلى النفط الليبي، فإجمالي الميزان التجاري بين الدولتين يبلغ نحو ١,٣٨ مليار دولار، وإن كانت كفة الصادرات تميل لصالح تونس. بينما تتقلص حركة التجارة لتونس مع سورية فلا تتجاوز ٣٨,٨ مليون دولار[٢].

- تختلف مصر إلى حد ما من حيث تميزها بعلاقات تجارية تتوزع على بلدين بالتساوي تقريبًا، وهما سورية وليبيا، فالميزان التجاري لمصر معهما يبلغ ١,١ مليار دولار و ١,٢ مليار دولار على التوالي، وبنحو ٥١٦ مليون دولار مع اليمن [٣].

- وتعد اليمن أقل الدول الخمس من حيث التجارة البينية بينهم، حيث تمثل مصر أفضل الشركاء التجاريين لليمن، بينما تتراجع المعاملات التجارية مع ليبيا لتصل إلى ١,٦ مليون دولار فقط لا غير.

ويمكن تفسير هذا الوضع لفقر كلا البلدين في قدرتهما على التنوع السلعي التصديري؛ حيث لا تمتلك ليبيا سوى البترول الذي يتوفر لليمن كميات قليلة منه للتصدير، وتحصل على ما تحتاج إليه من مشتقات بترولية من المملكة العربية السعودية، وفي نفس الوقت لا تملك اليمن ما تصدره لليبيا[٤].

(١) المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠م، ص ٣٨٨. قام الباحث بجمع وإعداد البيانات الخاصة بهذا الجدول.

(٢) صندوق النقد العربي وآخرون، مصدر سابق، ص ٣٩٠.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

جدول رقم (٢)

اتجاهات الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية لدول الثورات العربية عام ٢٠٠٩م

(بالمليون دولار)[١]

المصدر / الاتجاه	تونس	سورية	ليبيا	مصر	اليمن
تونس					
الصادرات		٢٨,٧	٨٣٠,٩	٨١,٧	١٥
الواردات		١٠,١	٥٥٩,١	١٦٧,٣	٢٧
سورية					
الصادرات	٩٢,٥		١٩٤,١	٤٤١,٤	١١٨,٣
الواردات	٨,٤		٢٠,٦	٢٢٩,٩	٤,٨
ليبيا					
الصادرات	٥٣٦,٣	٢٠٢,٩		٨٥,٣	٠٠
الواردات	٣٨١,٨	١٤٩,٥		٦٥,٥	٠,٤
مصر					
الصادرات	٢٥٥,٢	٨٣٣,١	٩٩٠,٢		٤٤٣,٥
الواردات	٤٨,٢	٣١٧,٩	٢١٢,٦		٧٢,٦
اليمن					
الصادرات	٣٤	٧,٥	١,٦	٢٧,٥	
الواردات	١٥	٥٩,٨	٠٠	١٤٤,٣	

دور بلدان الثورات العربية في تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي:

ثمة واقع جديد يُعظم من فرص التعاون الاقتصادي بين دول الثورات العربية أولاً، ثم بقية دول العالم الإسلامي ثانيًا، فبحكم الجوار الجغرافي، والبعد الاستراتيجي لكل من مصر وليبيا وتونس، يمكن زيادة التعاون الاقتصادي بشكل كبير، وتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وسوف يقوي من هذا التعاون انضمام السودان في الأجل القصير لتفعيل هذا التعاون الاقتصادي، لتتوفر مقومات أفضل لهذا التعاون، فمصر وتونس لديهما رصيد كبير من القوى العاملة، وليبيا لديها الإمكانيات المالية، والسودان لديها الموارد الطبيعية.

وإذا ما أخذنا في الحسبان أن ليبيا على وجه التحديد تعرضت لتهدم كبير في بنيتها الأساسية، ويتطلب ذلك تبني مشروع كبير لإعادة الإعمار، فإن كلاً من مصر وتونس مؤهلتان للقيام بالمشاركة في هذا المشروع، وبخاصة أن البلدين كانتا توفران لليبيا في السابق جزءًا كبيرًا من احتياجاتها من الأيدي العاملة، ولديهما أيضًا من الخبرات في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية ما يكفي للقيام بهذا الدور.

وهو ما يمكن أن تقدماه في اليمن، بعد نجاح ثورتها. وسوف يؤدي ذلك بلا شك إلى إنعاش اقتصاديات هذه الدول مجتمعة، فليبيا سوف تسترد منشآتها وبنيتها الأساسية، وتفتح أبواب العمل للأيدي العاملة المصرية والتونسية في الأجل القصير، وتتفاعل الاقتصاديات العربية للعمل على زيادة التعاملات الاقتصادية والتجارية في الأجلين المتوسط والطويل، وبخاصة أن الثورات العربية تستوعب جيدًا أهمية التعاون الاقتصادي العربي، في ظل المشروعات الإقليمية البديلة التي تعتمد في بقائها على ضعف أو غياب المشروع العربي.

من شأن وجود حكومات ديمقراطية في بلدان الثورات العربية ، أن تتجه إلى دوائر انتماءاتها العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل تنامي هذا الشعور، بعد التوجه التركي، الذي يوسع من علاقاته العربية والإسلامية، ويحاول أن يجعل من هذا الانتماء ورقة ضغط على الغرب، وبخاصة في أجندة القضايا الإسلامية، وعلى رأسها قضية فلسطين. ويشارك تركيا في هذا التوجه بلدان أخرى تمثل قوة اقتصادية يعتد بها، مثل ماليزيا.

(١) المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠م، ص ٣٩٠. قام الباحث بجمع وإعداد البيانات الخاصة بهذا الجدول.

ونحسب أن الإرادة السياسية الجديدة سوف تفعّل دور المؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية بشكل كبير، من خلال ما هو قائم منها، أو من خلال إنشاء منظمات جديدة؛ حيث توجد منظمات إسلامية اقتصادية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، أو مجموعة الثمانية للتنمية (تضم أكبر ثماني دول إسلامية من حيث عدد السكان والإمكانيات الاقتصادية)، أو الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو صندوق النقد العربي، وغيرها.

وبجانب الإرادة السياسية، لا بد من أن تعيد بلدان العالم العربي والإسلامي النظر في هياكلها الاقتصادية، وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية، فلا ينبغي أن تستمر في تصدير المواد الأولية، والاعتماد على الدول غير العربية والإسلامية في الحصول على العدد، والآلات، ومستلزمات الإنتاج.

كما يتطلب الأمر ضرورة عودة الاستثمارات العربية الإسلامية إلى موطنها؛ حيث تتاح فرص كبيرة للاستثمارات الإنتاجية التي تعمل على توفير فرص عمل حقيقية، واستقرار اقتصاد الدول العربية والإسلامية، بخلاف توظيف هذه الاستثمارات في أمريكا والغرب، كما هو حادث الآن، حيث توظف الأموال العربية والإسلامية في قطاع الخدمات المالية، فضلاً عن تعرضها لكثير من المخاطر مثل انخفاض قيمة العملات، وتدني العائد الاستثماري عليها.

خاتمة:

أتاحت الثورات العربية فرصة تاريخية لدولها، لكي تأخذ بزمام الأمور، وتتحلى بسمات الاستقلال، فالتغيير هذه المرة أتى من خلال ثورات شعبية، تمثل ركيزة قوية لمساندة الحكومات لكي تقاوم أي مشروعات لفرض الوصاية من قبل الآخرين.

ولا ينبغي على حكومات دول الثورات العربية أن تضيع هذه الفرصة، كما ضيعت فرصًا أخرى من قبل، إبان استقلال الدول العربية والإسلامية، أو مع ظهور الموارد الاقتصادية الهائلة في مجال البترول وغيره.

وتفرض هذه المرحلة على هذه الدول أن تضع نصب أعينها مشكلاتها الاقتصادية، وتعمل على حلها، وأن ترتقي بمستوى معيشة شعوبها، في ضوء المقاصد العامة للشريعة الإسلامية بشكل عام، وفي ضوء المقاصد الشرعية للمال بشكل خاص.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ما يُمكن الثورات العربية من تحقيق أهدافها، هو تلك المعادلة الاجتماعية الجديدة التي أفرزت هذه الثورات، ويجب استثمارها بشكل كبير في مشروع النهضة، وعلينا أن نرسّخ مبادئ هذه المعادلة الاجتماعية الجديدة، التي استحضرت مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، وهي مفاهيم أصيلة في المشروع الإسلامي.

وإذا كان للحكومات دور في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي نادت بها الثورات العربية، فإن ذلك لا يعني أنها وحدها المكلفة بهذه التبعة، ولكن الأفراد أيضًا لهم دور كبير من خلال استحضار روح الثورة في مجالات العمل والإنتاج، وكذلك وضع المطالب الاقتصادية والاجتماعية نُصب أعينهم، ومتابعة أعمال الحكومات ومراقبتها، وعدم السماح للحكومات بالحياد عن تنفيذ هذه المطالب.

وسوف يتعاظم دور الأفراد خلال المرحلة المقبلة من خلال الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية، فعلى الأفراد أن يحسنوا اختيار ممثليهم، بطريقة صحيحة، تأتي بمن يصلح لطبيعة المرحلة، ويقوم بواجبات النهوض الاقتصادي، ويعمل على محاربة الفساد، ويشجّع العمل والإنتاج، ويؤسس لبيئة تشريعية وإدارية إيجابية تحفز الاستثمار.

معلومات إضافية

تأثير الربيع العربي على الإصلاحات الاقتصادية:

كثّفت الاضطرابات السياسية في العالم العربي الضغط على حكومات المنطقة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير الوظائف، ويتطلب ذلك إصلاحات اقتصادية، لكن الحكومات في الوقت الحالي على الأقل أضحت أقل استعدادًا لدراسة كثير من الإصلاحات؛ خشية إثارة غضب شعبي ضد النخبة في قطاع الأعمال، ومخاوف من أن يضرّ أي تغيير للسياسات بمستويات المعيشة على المدى القصير.

فيما يلي النظرة المستقبلية للإصلاحات الاقتصادية الرئيسة في عدة دول عربية:

الجزائر:

- سياسة الطاقة: جاء رد فعل الجزائر على الربيع العربي برفع أجور العاملين في القطاع العام، وزيادة الدعم بسخاء على المواد الغذائية، ودفع إعانات للشبان العاطلين عن العمل، وبوسعها مواصلة هذا النهج بفضل احتياطي من النقد الأجنبي يقدّر بنحو ١٥٠ مليار دولار.

لكن الجزائر تواجه تهديدًا طويل الأجل؛ إذ إن الإنتاج من أكبر حقول الغاز الطبيعي في البلاد بلغ الحد الأقصى، وسيبدأ قريبًا في التراجع. ويتنامى الاقتناع داخل الحكومة بضرورة تحرير قانون النفط والغاز؛ لتحفيز الاستثمار في قطاع الغاز، لكنها لم تعلن حتى الآن أي برامج إصلاح.

مصر:

- الدعم: تناقش حكومة تسيير الأعمال في مصر سبل إصلاح نظام دعم الغذاء باهظ التكلفة الذي يهدر الأموال، ويشوبه الفساد؛ ليستهدف المحتاجين على نحو أكثر فاعلية. وتبلغ تكلفة الدعم ٥,٥ مليار دولار سنويًا. وتدرس الحكومة بيع القمح والدقيق للمطاحن والمخابز بسعر السوق. ولكن إجراء إصلاحات مهمة في هذا الشأن قضية حساسة سياسيًا؛ لذا ربما تضطر الحكومة للانتظار لما بعد الانتخابات.

- الإصلاح القانوني: تعدل مصر قوانين قطاع الأعمال منذ نحو عشر سنوات، لكن نظام المحاكم الاقتصادية لم يثبت فاعليته، كما أن القواعد المعقدة والمشاكل القائمة المتصلة بعقود بيع أراضي الدولة تضر بالنمو.

- الخصخصة: جرى تعليق برنامج الخصخصة -الذي شابه الكثير من عمليات الفساد-؛ بسبب دعاوى قانونية أمام المحاكم ضد صفقات سابقة لبيع أصول مملوكة للدولة وصفقات تجارية نفّذها النظام السابق.

الأردن:

– الإنفاق الحكومي: يضع التوسع في نظام هيمنة الدولة أعباء على الاقتصاد من خلال أجور العاملين في الدولة، والإنفاق العسكري، وتنامت هذه الأعباء مع زيادة الدعم كرد فعل للربيع العربي. وأثارت إقالة محافظ البنك المركزي في سبتمبر ٢٠١١م مخاوف من أن تلجأ الحكومة لأموال البنك لتمويل عجز الميزانية.

وأقال العاهل الأردني الملك عبد الله الحكومة في أكتوبر ٢٠١١م، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كان رئيس الوزراء الجديد عون الخصاونة وهو قاضٍ دولي سيغيّر السياسة الاقتصادية أم لا.

ليبيا:

– المحسوبية: كان أفراد من أسرة معمر القذافي يتحكمون في قطاعات كبيرة من الاقتصاد، من بينها شركتان للهاتف المحمول والملاحة، ومن المنتظر تغير الوضع الآن، ومن المحتمل أن تنشأ هياكل ملكية أكثر عدالة وحيوية.

– الأنشطة الاقتصادية الجديدة: لم تعطِ الحكومة المؤقتة الجديدة مؤشرات واضحة عن سياساتها الاقتصادية، ومن المرجح أن تظل الطاقة محور الاقتصاد، وربما يعزز تحسن العلاقات مع بقية دول العالم النمو في قطاعات مهملة مثل السياحة.

المغرب:

– المنافسة: منحت تراخيص وعقود حكومية لرجال أعمال وشركات أجنبية دون طرحها في عطاءات. وفي سبتمبر ٢٠١١م تعهد مجلس المنافسة المغربي بمزيد من الشفافية والحياد التام في التعامل مع الشركات المملوكة للأسرة الملكية، وهي أكبر شركات خاصة تتحكم في الاقتصاد. وقال المجلس: إنه ربما ينبغي الانتظار حتى أواخر عام ٢٠١٢م ليحظى بسلطات تتيح له ذلك.

– السياسة المالية: أدى التوسع في الإنفاق الاجتماعي في أعقاب انتفاضات الربيع العربي لاتساع عجز الميزانية؛ لذا فإن الحكومة تدرس سبل ترشيد الإنفاق بإصلاح نظام الدعم، وبيع أسهم مملوكة للدولة في شركات مغربية. لكن المناقشات الخاصة بالإصلاح المالي معلقة في انتظار إجراء الانتخابات البرلمانية الشهر المقبل. ويرأس وزير المالية حزبًا قد ينتهي به المطاف معارضًا للائتلاف الحاكم، ومن ثَم فإنه مهمش في عملية أخذ قرارات استراتيجية، كما تم إرجاء تقديم ميزانية ٢٠١٢م للبرلمان.

السعودية:

– أسعار الكهرباء: تفقد أسعار الكهرباء المنخفضة للغاية التي تحددها الدولة للشركات أي حافز لترشيد الاستهلاك، أو التحول لأنشطة أقل اعتمادًا على الطاقة، ورفعت الحكومة أسعار الكهرباء لبعض القطاعات العام الماضي، ولكن لا يبدو أن ثمة فرصة تُذكر لزيادة كبيرة في وقت قريب.

– مشاركة القطاع الخاص: سعت الحكومة في بادئ الأمر لإشراك القطاع الخاص بنصيب كبير

في مشـــروعات ضخمة، مثل بناء سكك حديدية، ومناطق صناعية جديدة، ولكن هذه الآمال تقلصت؛ حيث سيجري تمويل الســكك الحديدية من صندوق الاستثمارات العامة، وفقدت برامج الخصخصة الزخـــم، وتأجل الطــرح العام الأولي لحصة في الخطوط الجوية العربية الســعودية لمدة عام؛ نتيجة مشاكل تنظيمية، وغيرها.

– أسواق المال: سعت السعودية لفتح أكبر بورصة في العالم العربي أمام المستثمرين الأجانب، وخطت خطوة في هذا الاتجاه بإطلاق صناديق المؤشــرات في البورصة، وأشـــارت لمخاوف من تدفق أموال المضاربة.

تونس:

– الخصخصة: أوقفت الثورة في تونس فعليًا خطط الخصخصة، وتحرير أكبر للاقتصاد، واكتسبت نقابات العمال والجماعات ذات الاتجاهات اليسارية التي تعارض الخصخصة قوة غير مسبوقة. وفقد الساســة الذين يضغطون من أجل سياسات صديقة للســوق مصداقيتهم؛ لصلتهم بالنظام السابق، وركّزت الحملة الانتخابية على توفير حماية أكبر للفقراء والضعفاء، وليس على تحرير الاقتصاد.

المصدر:

تقرير لوكالة رويترز الإخبارية، انظر الرابط:

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE79M08A20111023?sp=true

خاتمة التقرير
قراءة تلخيصية لأبرز محاور ونتائج دراسات التقرير التاسع

ليس من نافلة القول أن توصف تلك المرحلة التي تمر بها الأمة بأنها نقطة تحول رئيسة في تاريخها منذ سقوط الخلافة العثمانية، وسطو الاستعمار على معظم دوله، وحتى تسلط تلك الفئة من الطغاة الذين حكموا البلاد طيلة العقود الماضية.

تلك النقطة الفاصلة التي عادت فيها الحرية للأمة، وتنفس أهلها الصعداء، فليس من العجيب أن يأتي عنوان تقريرنا الارتيادي لهذا العام بعنوان يحمل الأمل في التغيير (الأمة.. واقع الإصلاح ومآلات التغيير).

وكعادة التقرير الذي جاء في ستة أبواب جمعها خيط ناظم واحد كمنظومة تشد كل دراسة منها أزر الأخرى لتنتظم في تقرير يرتاد للأمة خطاها في مرحلة حرجة تمر بها، ودروب جديدة تتوزع بها في سبل شتى.

ففي الباب الأول النظرية والفكر جاءت الدراسات الثلاث به لتطرح آفاقًا فكرية جديدة، بدأ الباب بدراسة (مشاريع الإصلاح.. رؤية تقويمية) جاءت لتؤكد أن الإصلاح مفردة قرآنية ذات دلالة عظيمة، وقد جاءت في القرآن والسنة بصيغ متعددة، والإصلاح مهمة ووظيفة الأنبياء عليهم السلام، وعندما تغيب المرجعية الربانية عن الإصلاح يصبح شعارًا أجوف لا قيمة له، فلا يسمى العمل إصلاحًا إلا بمرجعية الشريعة القائمة على السنة والاتباع؛ لأن البدع والأهواء ليست إسلامًا حتى لو صدرت من المسلمين.

ومن النتاج الفكري السياسي تأتي دراسة (قواعد الممارسة السياسية) لتؤطر لرؤية تأصيلية لمسيرة العمل السياسي، في ثمان قواعد تؤصل للممارسة السياسية، القاعدة الأولى: السياسة هي حرب بلغة أخرى. القاعدة الثانية: الممارسة السياسية هي إدارة الأوضاع المعقدة، القاعدة الثالثة: ضبط الأهداف دقة وتركيزاً وترتيباً، القاعدة الرابعة: واقعية الرؤية للخريطة السياسية، القاعدة الخامسة: فهم المواقف والممارسات في سياقاتها المنطقية، القاعدة السادسة: ممارسة فن الممكن هو الطريق إلى غير الممكن. القاعدة السابعة: المكتسبات وعقدة الصراع، القاعدة الثامنة: تنوع الخطاب السياسي بحسب المرحلة والمخاطب.

وتتناول الدراسة بعض الضوابط الشرعية المهمة، والتي تسهم في تجلية هذه القضية، مثل عدم مناقضة الممارسات لأصل حاكمية الشريعة، وأن الشرعية تُستَمد من الشريعة وليس من الممارسة، كما أن عدم شرعية الأوضاع لا يستلزم عدم شرعية الممارسات، واستيفاء شرعية الممارسة بأثرها على الأمة، والالتقاء مع المخالفين على مصالح مشروعة، وأن جزئية الممارسة لا تنافي شمول الاعتقاد؛ إضافة إلى أن الحاجيات العامة تتنزل منزلة الضرورة، والتفريق بين السكوت عن بعض الحق وبين قول الباطل، وأن وسائل الفعل السياسي غير توقيفية، ولها حكم مقاصدها.

وتأتي فكرة العدالة كفكرة إسلامية المنشأ، لتتدثر خلفها الأحزاب الإسلامية، من منطلق أن أكثر من عايش واقع الظلم هم الإسلاميون، وأن فكرة العدالة وممارستها هي أكبر ضمانة للاستمرار والاستقرار: لذلك لم

يكن عجيبًا أن تنتشر أحزاب العدالة الإسلامية من تركيا إلى مصر، ومن المغرب إلى ماليزيا وإندونيسيا، لتصل دراسة (الثورات العربية وأحزاب العدالة الإسلامية) إلى عدد من النتائج الهامة وهي:

- ضرورة المزج المرن بين الدعوي والسياسي، بحيث لا يؤدي إلى الخلط بين الاثنين.

- ضرورة إدارة العمل الدعوي في شكل مؤسسي لا يرتبط بالأشخاص.

- ربط برامج التنمية التي تتبناها الأحزاب بالقواعد الإسلامية.

- ضرورة ممارسة العمل السياسي بشكل احترافي؛ يعتمد على مراكز الدراسات وخبرات السياسيين القدامى والمعاصرين، مع تقييم مرحلي علمي للأداء الحزبي.

- التنبه إلى الحذر من الوقوع في فخ علمنة الإسلام، وطرح النموذج السياسي الإسلامي في إطار أوسع منه، وأكثر عمومية -المرجعية الحضارية- بقصد إبعاده عن الدعوة للشريعة، وإبعاده عن اتخاذ الخطوات الإيجابية لتطبيقها.

ويتناول ملف العدد التاسع من التقرير أربع دراسات أولها يدرس أسباب الثورات العربية ودوافعها ثم تناولت دراستان البعدين الطائفي والقبلي في الثورات العربية ثم تناولنا مستقبل الوحدة والتكامل بين الدول العربية.

ليصل هذا الباب إلى عدد من النتائج الهامة:

فقد توصلت دراسة (الثورات العربية الأسباب والدوافع والمآلات) إلى أنه من غير المحتمل، على المدى القريب، أن تسقط الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي جميعًا بسرعة كما حدث في أوروبا الشرقية، فعلى الرغم من وحدة دول العالم العربي في اللغة والتاريخ والثقافة والدين، فإنها تختلف في طبيعة نظمها السياسية، وهذا الاختلاف من شأنه التأثير على مسارات ومآلات الثورات وآليات التغيير المختلفة، حيث سيأخذ هذا التغيير عدة أشكال، وبتعدد الأشكال، ستتعدد أنماط استجابة النظم السياسية، بما يحول دون وجود نمط واحد سواء في التغيير أو في الاستجابة.

ومن ناحية ثانية تأتي أهمية التأكيد على أن التغيير السياسي لا يعني دائمًا تحقيق الحرية، حيث سيتطلب الأمر تشكيل حكومات انتقالية، وإعادة صياغة الدساتير، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبناء مؤسسات سياسية جديدة. إلا أن هذه المؤسسات يمكن أن تبقى شكلية، إذا لم تستمر الجماهير في العمل بشكل بنّاء لضمان عمل تلك المؤسسات وفقًا للإرادة الشعبية. مع مراعاة أن طبيعة كل مجتمع سوف تمثل أهمية كبرى في طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية، حيث سيكون الوضع في الدول التي تتمتع بمجتمعات مترابطة بشكل كبير، والمنفتحة نسبيًا على العالم الخارجي، والتي تملك أطرًا مؤسسية واضحة، أفضل من أداء غيرها من الدول.

في حين خلصت الدراسة الثاني: (الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين) إلى أن هذه الثورات ليست في مسار واحد؛ نتيجة اختلاف الأهداف والغايات، وتداخل العناصر الداخلية وامتزاجها مع العناصر الخارجية،

فالثورات الشعبية الكبرى التي حصلت في مصر وتونس لاشك أنها تسهم في قوة الأمة لاسيما أنها حصلت في دول محورية كمصر على سـبيل المثال، أما الثورات التي تختلط فيها روائح البترول والطائفية والتي يتغلب فيها العامل الخارجي على اسـتحقاقات العامل الداخلي، فإن نتائج مثل هذه الثورات إن صح التعبير قد تصب في غير صالح الأمة، وتعمق وتزيد من حدة محاور الصراع الطائفي في المنطقة وزيادة النفوذ الأجنبي فيها.

في حين أشارت دراسة (الدول الثورية.. سيناريوهات الوحدة والتكامل) إلى أن الواقع العربي الحالي لا يساعد على تحقيق التوحد، فإن صيغة التكامل الوظيفي التي تحفظ لكل دولة سـيادتها واسـتقلالها، والتي تقوم على فكرة استغلال الواقع بكل تبايناته، على اعتبار أنها ليست إلا شكلاً من أشكال التنوع الذي يسمح بتوزيع الأدوار والاستفادة المتبادلة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول المنخرطة في عملية التكامل، هذا التكامل يتمثل في: تعاون اقتصادي، وتضامن سياسـي، وتحالف عسكري، وتنسـيق أمني، وتفاعل ثقافي، وتكافل اجتماعي؛ وفيه ينبغي التفكير.

وخلصـت دراسـة (القبلية والثورات العربية.. نموذجـا اليمن وليبيا) إلى عدد مـن التوصيات منها: أن من الضروري بعد تغيير أي نظام سياسـي، أو حتى إصلاحه أن يتبـع ذلك تغييرات مجتمعية وهيكلية متنوعة في جميع مجالات الحياة الرئيسـة التي تمس أركان الدولة وبنية المجتمع، لاسـيما الأولية منها كالقبيلة والجهوية والطائفية.

علـى نظم حكم مـا بعد الثورة في الدول العربية أن تأخذ في اعتبارها أن لكل دولة خصائصها وثوابتها التي تميزها عن سـواها من الدول، وأن خصوصيات الشـعوب والمجتمعات المحلية والقومية والدينية والاجتماعية والثقافية ليسـت محـلاً للنقل والاقتباس، فما يصلح فـي الدول والمجتمعات الغربيـة العلمانية، قد لا يصلح بالضرورة في غيرها من بيئات الدول والمجتمعات الأخرى، لاسـيما الإسـلامية منها ذات الصبغة الرسـالية التوحيدية العقدية المتجذرة في العقل الجمعي للشعوب.

أما الباب الثالث الذي يتناول قضايا العالم الإسـلامي فقد احتوى على سـت دراسات، وخلصنا من خلاله إلى العديد من النتائج والتوصيات التي تخص قضايا ومشكلات العالم الإسلامي، فعلى سبيل المثال ركزت الدراسة الأولى (مرتكزات نظام الحكم السـوري وأثرها في بناء الثورة) على عدد من الإشكاليات نتيجة ممارسة النظام السوري الغاشم حتى بفرضية نجاح الثورة أهمها: غياب البدائل السياسية الناضجة، إشكالية التجانس الإقليمي والمجتمعي، تصحيح علاقة الجيش بالسلطة والمجتمع.

في حين تشـير دراسـة (الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسـقاط نظم الحكم الفردي) إلـى أن أمام الثورة الليبية تحديات جسـيمة علي المستويين الوطني والدولي، فوطنيًا يبدو مسار إعادة البناء مرتبطًا بواجب تجاوز التشققات التي تركتها عملية التخلص من القذافي في مجتمع قبلي صرف، كثيرًا ما تنظر أطراف منه إلى الثورة في نظرتها التجزيئية كانتصار فصيل قبلي على آخر. وهو ما يتطلب إدارة فاعلة وموزونة دقيقة لا تسكت على الجرائم بل لا تنكأ الجراح تشرف عليها شخصيات مدنية قادرة على إدارة المرحلة، بعيدًا عن منطق المحاصصة

والاستقطاب السياسي ما بعد الثورة ومؤهلة لتسيير مفهوم غنيمة النصر بروح وطنية تفهم إزاحة القذافي كتحد أو مكسب جزئي ؛ تنفتح بعده مرحلة مجابهة التحديات الكبرى ومرحلة إعادة تأسيس الدولة الوطنية.

وتستنتج دراسة (معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات) أنّ الجزائر ستخسر أكثر مما تستفيد منه إذا دخلت في ثورة على شاكلة ما حدث في تونس ومصر، كون الجزائر تمتلك ثروةً بترولية ومنجمية وقوة قمعية تذكرنا بما عاشته الجزائر في التسعينيات من دمار معنوي وخراب مؤسساتي لحرب العصابات التي شنتها الجماعات المسلحة على كل الأصعدة، والحرب المضادة التي خاضها الأمن، فالمواطن الجزائري اليوم يخاف من بطش السلطة أو من التغيير، فهو يسعى جاهدًا إلى تجنّب العنف، وهنا نطرح حتمية أن يكون التغيير استباقيًا من داخل النظام يحول دون انفلات الأوضاع أو انفتاحها على المجهول.

سلطت دراسة (نتائج الثورة اليمنية.. تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال) الضوء على أن هناك غموضًا يكتنف نتائج الثورة اليمنية، والتي أرجأت حلول كل تعقيدات الحياة السياسية اليمنية إلى ما بعد الثورة، وهذا يفتح عليها مجموعة من التحديات التي قد تلزم بها في حال خروجها عن سيطرة الدولة الحديثة؛ لذا يتوجب على الدولة الحديثة مراعاة التوعية في مدى قدرتها على تحقيق أهداف الثورة والصعوبات التي تكتنف ذلك، بمعنى إيجاد خارطة طريق لذلك.

يضاف إلى ذلك أن الركائز الأساسية التي قامت عليها الثورة يجب أن يشهدها الواقع السياسي ويلمسها المواطن اليمني.

وعلى القوى الصاعدة التوجه لاستخدام لاعبين دوليين جدد، كتركيا مثلاً، يمكن أن يؤثروا في تحسين العلاقات مع دول الجوار وأمريكا.

وتصل دراسة (الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير) إلى خلاصة مفادها أن مآلات الثورات الشعبية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وما رافقها من فوضى من الناحية الأمنية والاقتصادية، جعل مسألة التغيير في النظم الملكية غير ممكنًا؛ ومن المستبعد قيام ثورة للإطاحة بها على المدى المنظور، وربما يكون من المرجح سيرها نحو التحول إلى الملكية الدستورية بدرجات متفاوتة.

أما الدراسة الأخيرة (تركيا .. مهمة ثقافية صعبة، ولكن) فتخلص إلى أن تركيا فتحت حدودها السياسية مع المنطقة العربية في العقد الأخير، وهي خطوة جريئة تدفع عجلة الرتق الاجتماعي الإقليمي إلى الدوران، وتقود إلى تداخل أسباب كسب العيش على طرفي الحدود. الخطوة الجريئة الأخرى التي لم تأتِ بعد هي مصارحة الذات من أن تسعة عقود من الانفصال أوجدت موانع فكرية معرقلة للتكامل الإقليمي المنشود ينبغي أن تزول.

أما الباب الرابع (القضايا الدولية) فقد وقف بالوصف والتحليل على مواقف أهم القوى الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي ابتداءً بروسيا، مرورًا بأمريكا وإسرائيل وإيران، وانتهاء بأوروبا.

ويمكننا أن نستخلص من نتائج هذا الباب أن جميع القوى الدولية سواء أمريكا وأوروبا أو روسيا والصين أو

الإقليمية ممثلة في تركيا وإيران وإسرائيل. الجميع حسم خيارته في دعم الثورات أو الوقوف موقف الضد منها علـــى ضوء رؤيته لمصالحه الوطنية والأولويات فيما بينها. وإن كانت معظـــم القوى الدولية والإقليمية تضررت بصـــورة أو بأخرى من ثورات الربيـــع العربي؛ ذلك أن أي صعود عربي هو خصم حقيقي من نفوذ ومصالح تلك القوى.

فترى دراســـة (المشـــروع الإيراني في المنطقة واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربي) على سبيل المثال أنه من المنتظر أن تعاني إيران على المديين: المتوســـط والبعيد من خســـائر فادحة جراء ثورات الربيع العربي قد تكون الأكثر كلفة على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، خاصة إذا ما أدّت الثورات إلى سقوط النظام السوري، وهو ما ســـيتبعه تراجع دراماتيكي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، بدءًا من فلسطين (وهو الأمر الذي أخذ يتحقق)، ومرورًا بلبنان والعراق والخليج، وانتهاءً بإيران نفسها؛ حيث يترقب العديد من الشرائح المعارضة للنظام الإيراني مصير النظام السوري كمؤشر على وضع النظام في طهران. وحتى لو نجا النظام الإيراني، فمن المرجح أن يصبح معزولاً، وألا يلقى نموذجه الثيوقراطي أية جاذبية تُذكَر، خاصة بعدما حصل عام ٢٠٠٩م، دون أن يعني ذلك أن ليس لهذا النموذج أنصار داخل البيئة العربية.

وعلى نفس المنوال، فإن واقع التطورات العربية، وأثرها على إســـرائيل، يتعلق بأخذ «كرة الثلج» هذه، ورؤيتها تتعاظم رويدًا رويدًا، بحيث إذا ما تغيرت الأنظمة العربية المقربة من الغرب، وبالضرورة إســـرائيل، فإن الموقف - وفقًا لما تقدره محافل إســـرائيلية مطلعة- ســـيتغير نحو جذري، ولن يكون بوسع تلك الأنظمة تجاهل مشاعر جماهيرهـــا فيما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب، وحتى الدول التي قد لا تتغير أنظمتها بالكامل؛ لاعتبارات معينة، فإنها ستضطر لتغيير موقفها إيجابيًا من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي.

وقـــد قدَّمت بعض المحافل القريبة من دوائر صنع القرار الإســـرائيلي، أن هناك ســـيناريوهات يمكن اللجوء إليهما للتعامل مع التبعات المتوقعة؛ نتيجة التطورات العربية، في ضوء طرح جهات بحثية عدة أســـباب وعوامل تجعل التطورات العربية ليســـت إيجابية لإســـرائيل وفق ما خلصت إليه دراسة («إسرائيل» والتغيير في المنطقة العربية).

أما على الصعيد الدولي فســـواء ســـاهمت أمريكا والغرب في دعم الثورات أو لا، فإن الحقيقة التي لا تقبل جـــدلاً - علـــى فرضية دعم الغرب لتلك الثورات - أن منطلقات تلك القوى جميعها هي أن الاســـتمرار في دعم تلك الأنظمة البالية لن يفيدها في المســـتقبل، وأن وجود تلك الأنظمة صار عبئًا على مصالحها الاســـتراتيجية في المنطقة.

وفي الباب الخامس ألقى التقرير التاسع الضوء على أهم ثلاث قضايا تشغل ساحة العمل الإسلامي في الآونة الأخيرة وهي موقف الإسلاميين من النموذج التركي، وكيف يتعامل الإسلاميون مع الإعلام، وموقع التيار السلفي من المشهد السياسي الحالي في مصر.

فجاءت الدراســـة الأولى (النموذج التركي وإســـلاميو الربيع العربي) لتشـــير لعدد مـــن المحاذير من احتذاء

الإسلاميين للنموذج التركي منها:

- زرع البلبلة والخلط في عقول الناس في المجتمعات الإسلامية بادعاء توافق الاتجاه العلماني مع الإسلام.

- إسباغ الشرعية على الأحزاب العلمانية القائمة، ومنحها التبرير لممارساتها الاستبدادية ضد الإسلاميين المنادين بتطبيق الشريعة.

- الترويج للأحزاب التي تدعي الإسلامية، وتعلن أن هويتها الإسلام الليبرالي المعتدل.

- تعرض العقيدة الإسلامية ذاتها للخطر الجسيم نتيجة إسباغ الشرعية على الدراسات والكليات الإلهية في تركيا، وأمثالها في الدولة الإسلامية التي تعمل على تأويل العقائد الإسلامية إلى تأويلات علمانية ملحدة، مثل تأويلات حسن حنفي التي تدرَّس في الكليات الإلهية التركية.

وتوصي دراسة (الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي) بعدد من الآليات لحضور إعلامي نافذ للإسلاميين تتمثل في:

- انتهاج أسلوب التدرج في الإصلاح في ضوء معرفتنا أنَّ كثيرًا من المفاسد والانحرافات التي تحيط بوسائل الإعلام قد استغرق نشرُها وتكريسها زمنًا ممتدًا، وإصلاحها أو تخليصُ الإعلام منها يحتاج إلى زمن ممتدّ أيضًا.

- المصالحة بين المؤسسة الدينية التقليدية وبين المبدعين الإعلاميين؛ إذ إن انشغال المؤسسة الدينية بالقضايا التاريخية، وتخوفها من أطروحات التجديد، دفعها للعمل على تحجيم تيارات التجديد في المجتمع.

- نجاح العملية الإعلامية يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مدى إدراك القائمين عليها للإطار العلمي النظري الذي يعملون في ضوئه؛ حيث يتخذ البعد النظري أهميته من خلال دوره الفعّال في تحديد الأسس التي تنطلق منها الرسالة الإعلامية من ناحية، ومن ناحية ثانية في طبيعة التعامل مع تلك الأسس .

- توافر الإرادة الحقيقية والجادة والمقدرات المادية والبشرية والتقنية الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية، والواقع أن ذلك يشكل عقبة كبيرة، ولعلها الكبرى، وقد يفيد في التغلب على تلك العقبة تكوين هيئة إدارية، تنفيذية تتولى بلورة وتعزيز الإرادة الجادة، والتي إذا ما توافرت فإنها ستنجح في توفير المقدرات المادية والبشرية والتقنية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

- الاستعانة بالمؤسسات الخيرية، ومشاريعها الوقفية، في دعم وسائل الإعلام وتمويلها، والتعرف على السبل والأساليب الممكنة واللازمة لتوثيق الصلة ما بين الوقف ووسائل الإعلام، والإفادة منها في دعمها وتمويلها، ورعاية مشاريعها.

أما الدراسة الثالثة في هذا الباب فهي المشهد السياسي السلفي: دراسة حالة مصر، فتشير إلى أربعة سيناريوهات تنتظر مصير التجربة السياسية للتيار السلفي وهي

السيناريو الأول: إلغاء الانتخابات: البجعة السوداء للثورة المصرية، السيناريو الثاني: القوى السلفية في دوائر صنع القرار، السيناريو الثالث: القوى السلفية في البرلمان: وجود بلا فائدة ، السيناريو الرابع: القوى السلفية: العودة للثكنات الدعوية، وكل منها له محدداته وآلياته، والتجربة وحدها هي التي ستشهد أي تلك السيناريوهات أقرب للتحقيق.

أما الباب الأخير وهو الذي يتعلق بالقضايا الاقتصادية فتأتي دراسة (إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نُظم ما بعد الثورة) لتضع آلية بيد حكومات بلدان الثورات العربية، وهي أن تتجه إلى دوائر انتماءاتها العربية والإسلامية، وبخاصة في ظل تنامي هذا الشعور، بعد التوجه التركي، الذي يوسع من علاقاته العربية والإسلامية، ويحاول أن يجعل من هذا الانتماء ورقة ضغط على الغرب، وبخاصة في أجندة القضايا الإسلامية، وعلى رأسها قضية فلسطين. ويشارك تركيا في هذا التوجه بلدان أخرى تمثل قوة اقتصادية يعتد بها، وهي ماليزيا.

وتدعو الدراسة الإرادة السياسية الجديدة إلى تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية بشكل كبير، من خلال ما هو قائم منها، أو من خلال إنشاء منظمات جديدة؛ حيث توجد منظمات إسلامية اقتصادية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، أو مجموعة الثمانية للتنمية (تضم أكبر ثمانية دول إسلامية من حيث عدد السكان والإمكانيات الاقتصادية)، أو الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو صندوق النقد العربي، وغيرها.

وفي الختام نرجو أن نكون قد جلينا في هذا الإصدار من التقرير جميع المفاعيل الداخلية سواء القبلية منها أو الطائفية والخارجية سواء منها الدولية أو الإقليمية في واقع ومستقبل رياح التغيير التي تهب على المنطقة العربية، وأطرنا فكريًا وتنظيرًا لعدد من القضايا الفكرية التي ترتاد للأمة واقعًا جديدًا وتؤصل للمرحلة الجديدة التي تعيشها الأمة، وناقشنا بالوصف والتحليل أهم قضايا العالم الإسلامي، وساهمنا بعدد من الإسهامات في دعم مسيرة العمل الإسلامي، أملاً في تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها التي أناطها لله بها في هداية الخلق وقيادة الأمم. والله من وراء القصد.